

مركز دراسات
الوحدة العربية



المعهد السويدي بالإسكندرية



معهد ستوكهولم
لأبحاث السلام الدولي

التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي

الكتاب السنوي

2019

التسلّح
ونزع السلاح
والأمن الدولي

الكتاب السنوي 2019

سيبري

معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي

سيبري معهد دولي مستقل متخصّص بأبحاث الصراع والتسلّح وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. أنشئ سيبري في سنة 1966، وهو يعتمد على المصادر المفتوحة لتقديم البيانات والتحليل والتوصيات إلى صنّاع السياسات، والباحثين، ووسائل الإعلام، والجمهور المهتم.

د. إيان دايفس، مدير التحرير التنفيذي

جُوِي م. فوكس، مدير التحرير

المحرّرون

جون باثو، فرانك إسباراغا، أندرو ماش، أنيكا سالِسبوري

سيبري

معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي

Signalistgatan 9
SE-169 72 Solna, Sweden
Telephone: +46 8 655 97 00
Fax: +46 8 655 97 33
Email: sipri@sipri.org
Internet: www.sipri.org



مركز دراسات
الوحدة العربية



المعهد السويدي بالإسكندرية



معهد ستوكهولم
لأبحاث السلام الدولي

التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي

الكتاب السنوي

2019

فريق الترجمة:

عمر سعيد الأيوبي

أمين سعيد الأيوبي

إشراف وتحرير: مركز دراسات الوحدة العربية

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2019/فريق الترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية.

798 ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-891-6

في رأس صفحة العنوان: مركز دراسات الوحدة العربية [و] المعهد السويدي بالإسكندرية [و] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي.

1. التسلّح. 2. نزع الأسلحة. 3. الأمن الدولي. أ. الأيوبي، عمر سعيد (مترجم). ب. الأيوبي، أمين سعيد (مترجم). ج. مركز دراسات الوحدة العربية (مشرف ومحرّر).

327.174

العنوان الأصلي بالإنكليزية

Sipri Yearbook 2019: Armaments, Disarmament and International Security

(Oxford: Oxford University Press, 2019)

مركز دراسات الوحدة العربية

Email: info@caus.org.lb

http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/يناير 2020

المحتويات

القسم الأول

النزاع المسلّح وإدارة النزاع، 2018

القسم الثاني

الإنفاق العسكري والتسلّح، 2018

القسم الثالث

منع الانتشار، وتحديد الأسلحة ونزع الأسلحة، 2018

المرفقات

مقدمة الطبعة العربية

يواصل مركز دراسات الوحدة العربية، بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي - سيبري، منذ عام 2003، ومع المعهد السويدي بالإسكندرية للعام الثالث على التوالي، إصدار الطبعة العربية من كتاب **التسلُّح ونزع السلاح الدولي** الذي يصدره معهد ستوكهولم لأبحاث السلام سنوياً، للعام الخمسين على التوالي؛ وهو كتاب سنوي مرجعي يغطي كعادته أبرز التطورات على الساحة العالمية في ما يخص قضايا التسلُّح والنزاعات المسلحة وعوامل التوتر وفقدان الأمن، فضلاً عن عمليات السلام واتفاقات الحد من التسلُّح في العالم.

يتابع إصدار هذا العام من الكتاب، التطورات التسلّحية والأمنية في العالم عام 2018، وهو يرصد الوقائع والتحولات، والصراعات العسكرية والأمنية والاستراتيجية، ويعرض تطور حركة التسلُّح وتجارة السلاح أو الحد من التسلُّح، وتطور التقانات العسكرية والأمنية والمخاطر التي تواجه العالم على هذا الصعيد، كما يتابع ما حصل من إبرام اتفاقات جديدة على الساحة العالمية للحد من التسلح أو ما حصل من تراجع عن بعض الاتفاقات السابقة، فيقدم الكتاب بذلك مادة مرجعية للتطورات التسلُّحية والأمنية بالمعنى الواسع للكلمة تهم كل العاملين والمهتمين بالشؤون العسكرية والأمنية وشؤون التسلُّح والنزاعات، من باحثين وخبراء ودبلوماسيين وقادة وصناع قرار.

تحتل تطورات المنطقة العربية وجوارها، أو ما يسميها الكتاب منطقة «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، حيزاً مهماً من الأحداث والتطورات العالمية والإقليمية التي يغطيها هذا الكتاب، نظراً إلى ما تحتله هذه المنطقة من مكانة محورية على صعيد الصراعات المزمنة والحديثة، المتشابكة إقليمياً ودولياً، في قضايا التسلُّح والإنفاق العسكري والاستقطابات المحورية، والحروب والنزاعات

المسلحة والإرهاب، ونزاعات الحدود والمياه، وهشاشة الأمن، وانكشاف الدول والمجتمعات فيها على التدخل الخارجي الإقليمي والدولي، وعلى التغيرات البيئية والمناخية وما تتركه من آثار في الأمن المائي والغذائي، وبالتالي في مستوى التنمية، في أماكن مختلفة من هذه المنطقة.

شهد عام 2018، الذي يغطيه هذا الإصدار من الكتاب، تطورات متعددة، مستمرة أو طارئة، أثّرت وتؤثّر، سلباً على الأرجح، في جهود السلام وحل النزاعات وبالتالي الحد من التسلّح في المنطقة العربية وجوارها. ومن أبرز القضايا الأمنية والسياسية المحورية المزمنة التي أثرت وتؤثر في أحداث هذه المنطقة وأزماتها وتهدد الاستقرار، وبالتالي في تصاعد عمليات التسلح والنزاعات العسكرية والأزمات المتنوعة فيها، هي القضية الفلسطينية، التي لا تزال تمثّل المعضلة الأساسية في صراعات المنطقة، مع استمرار إسرائيل في التنكر للحقوق المشروعة، ولو المجتزأة، للشعب الفلسطيني، والاستمرار في قضم ما تبقى لهذا الشعب من أرض فلسطين التاريخية، قاطعة الطريق على أي أفق لتسوية شبه عادلة للقضية الفلسطينية؛ كل ذلك بصمت فاضح، أو بموقف خجول في أحسن الحالات، للمجتمع الدولي، وبدعم مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية، التي أقدمت في 14 أيار/مايو 2018، على الاعتراف بالقدس عاصمة أبدية لإسرائيل ونقلت سفارتها إليها، وهي خطوة تأتي في سياق المساعي الأمريكية لإنهاء القضية الفلسطينية، سواء من خلال تشريع سياسة الاحتلال والاستيطان والتهويد التي تعتمدها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، أو من خلال دفع بعض البلدان العربية إلى التطبيع مع إسرائيل والتنازل عن المطالبة العربية بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في استعادة أرضه، أو أي أرض عربية محتلة أخرى، كالجولان السوري المحتل، الذي ما لبث الرئيس الأمريكي ترامب أن أقرّ في آذار/مارس 2019 بسيادة إسرائيل عليه وبحقها في الدفاع عن نفسها فيه. كل هذه السياسة المنتهكة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب العربية، بل لأبسط شِرع حقوق الإنسان، هي التي دفعت وتدفع إلى مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة، وإلى تصعيد النزوع إلى التسلح، وتشجيع سياسة المحاور المتواجهة، وتصعيد حدة التوتر بينها في المنطقة، على قاعدة الموقف من هذه القضية.

وفي هذا السياق شهد عام 2018 تطوراً آخر ذا صلة، ولا يقل خطورة في المنطقة، تمثّل بإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني وتصعيد إجراءات الخنق الاقتصادي ضدها والضغط عليها للتخلي عن برنامج الصواريخ البالستية، بما في ذلك صادراتها من النفط، الأمر الذي أدخل المنطقة في مرحلة جديدة من التوتر والتصعيد الذي ما لبث أن اشتد لاحقاً ليتخذ بعداً أمنياً، وبخاصة على مستوى إمدادات النفط، مع تعرض ناقلات نفط في منطقة الخليج للتفجير أو للاحتجاز؛ كما دفع إيران إلى تجميد بعض التزاماتها بالاتفاق النووي في ما يخص نسبة تخصيب اليورانيوم وعدد أجهزة الطرد المركزي في برنامجها النووي السلمي.

على صعيد آخر، استمرت الحروب الدائرة في غير بلد عربي عام 2018، ففي سورية، استمر الصراع المسلح فيها على أكثر من مستوى من تداخل البعد المحلي والبعد الإقليمي والبعد الدولي في هذا الصراع، إذ في الوقت الذي استطاعت الدولة السورية تحقيق مزيد من النجاحات في حربها على الإرهاب وفي استعادة أراضٍ مسيطر عليها من جانب بعض الفصائل المسلحة، بمن فيها داعش، حيث استطاعت استعادة منطقة الغوطة الشرقية التي تمثل المعقل الأخير للمسلحين في محيط العاصمة دمشق، برز العامل الإقليمي والدولي أكثر في المناطق الشمالية ـ الشرقية من سورية، مع التدخل العسكري التركي في منطقة عفرين، أو مع إعادة تموضع القوات الأمريكية في مناطق النفط السوري شرق الفرات.

وفي اليمن استمرت الحرب الدائرة منذ سنوات حاصدة عام 2018 المزيد من الموت والدمار والجوع والمرض وانتشار الأوبئة في ظل حصار يؤدي إلى فقدان الأدوية والمواد الغذائية ومشتقات النفط، من دون أن يبدو في الأفق أي مؤشرات جدية إلى إنهاء تلك الحرب التي كانت سبباً إضافياً لتزايد معدل التسلح في المنطقة، وبخاصة من جانب الدول المشاركة في الحرب، من دون تحقيق أي مكاسب سياسية أو أمنية لها من ذلك، أو تحقيق مزيد من الأمن الإقليمي والبحري في المنطقة. كذلك الأمر في ليبيا، الذي عجزت الوساطة الدولية في تذليل العقبات أمام التوصل إلى تسوية بين الأطراف المتصارعة، في ظل تزايد تأثير الدور الإقليمي والدولي في ذلك الصراع.

وحتى اليوم، كل المؤشرات السياسية والأمنية تدل على أن معظم النزاعات السياسية والصراعات المسلحة في المنطقة ستستمر، وستستمر معها سياسات التسلح المبالغ فيه من جانب بعض دول المنطقة، في ظل استمرار معظم شروط التوتر والنزاع فيها، سواء المزمنة منها أم الحديثة، بدءاً بالقضية المحورية في المنطقة، أي الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الذي لم تستطع كل المحاولات الإسرائيلية والأمريكية إنهاءه، من خلال ما تطرحه من مبادرات لا تضمن الحد الأدنى من حقوق من الشعب الفلسطيني أو الحقوق العربية الأخرى، أو إنهاء حدة الاستقطابات والاصطفافات الإقليمية المبنية في كثير من جوانبها على اختلاف المقاربات حيال تلك القضية المحورية، التي ستظل على المدى المنظور، في ظل الرفض الإسرائيلي لإعادة الحقوق لأصحابها في فلسطين والمنطقة، السبب الرئيسي للتوتر وعدم الاستقرار وتفجر الكثير من النزاعات والأزمات، وبالتالي لتزايد وتيرة التسلح والعنف في المنطقة.

مركز دراسات الوحدة العربية

تمهيد

هذا الإصدار الخمسون من كتاب سيبري السنوي مهدى إلى روبرت نيلد (1924 ـ 2018)، المدير المؤسس لسيبري و«أبي» كتاب سيبري السنوي. وكان قد كتب في أول إصدار، «لا يوجد حتى الآن أي مصدر دولي مرجعي يقدّم ـ في مكان واحد، رواية للاتجاهات الحديثة للإنفاق العسكري في العالم، وحالة سباق التسلّح التكنولوجي، ونجاح المحاولات الحديثة لتحديد الأسلحة أو نزع السلاح أو فشلها». ولا يزال نتاجه حتى اليوم بحظى باعتراف عالمي بوصفه مرجعاً ذا حجّية في قضايا السلام والأمن.

أنجز هذا الإصدار في سياق تصاعد التوتّر على نطاق واسع في النظام الدولي، وتزايد انعدام الأمن في النظام العالمي. واحتفلت أوروبا بالذكرى المئوية «للحرب لإنهاء كل الحروب» وسط اشتداد المواجهة مع روسيا. وأعلنت الولايات المتحدة انسحابها من اتفاقيتين رئيستين لتحديد الأسلحة: معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى لعام 1987، التي تحظر القذائف النووية الأمريكية والروسية المتوسطة المدى، وخطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015، التي أغلقت الطريق أمام إيران نحو الأسلحة النووية. وعلى الرغم من الكوارث الإنسانية المتعدّدة في النزاعات المسلّحة الرئيسة الثلاثة في العالم (أفغانستان وسوريا واليمن)، فإن الغضب الذي أثاره مقتل صحفي سعودي واحد وفّر الزخم للتوصّل إلى اتفاق سلام هش في واحد منها (اليمن). ومع أن بعض التطوّرات الواعدة أيضاً طرأ في مختلف عمليات السلام في أفغانستان، وحدث تراجع واضح في النزاع المسلّح في سورية، فإن هذه النزاعات المسلّحة الثلاثة استأثرت بأكثر من نصف أحداث العنف المنظم كافّة في سنة 2018. وميّز تدهور في العلاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية ذكرى مرور 70 سنة على هذا الصراع الدائم.

كان هناك بعض الإيجابيات، لكن الميزان العامّ يميل بوضوح نحو تزايد انعدام الأمن. وتقتضي مواجهة هذه التحدّيات للأمن البشري والاستقرار الدولي اتباع نهج قوي قائم على الأدلة لتطوير

السياسات. وطالما كان تقديم الوقائع الدامغة غرضاً مركزياً للكتاب السنوي، بل إن ذلك أشدّ أهمية في عصر المعلومات الخاطئة و«الأخبار المزيفة». السلام والأمن والصراع موضوعات واسعة ومتعدّدة الأبعاد. وينعكس هذا التنوّع في منشورات سيبري. وفي إطار هذه المجموعة الواسعة من الأعمال، يتقصّى الكتاب السنوي التطوّرات المهمّة في مجال السلام والأمن والصراع في سنة 2018 ويقدّم معلومات أساسية عنها.

تتأمّل المقدّمة (الفصل 1) سنةً استمر فيها تفوّق الاتجاهات السلبية على الإيجابية. ويشمل القسم الأول من الكتاب السنوي النزاعات المسلحة وإدارة النزاعات في سنة 2018 ويهدف إلى التقاط اللحظات والاتجاهات الرئيسة في تفاقم النزاعات وبناء السلام. ويركّز الفصل الثاني على النزاعات المسلّحة وعمليات السلام، ويقدّم الفصل الثالث عمليات السلام المتعدّدة الأطراف.

يركز القسمان الثاني والثالث على قضايا التسلح ونزع السلاح. ويستند جانب كبير من عمل المعهد في هذين المجالين إلى جمع البيانات الأصلية والدقيقة ـ وذلك أساس قواعد بيانات سيبري. القسم الثاني مخصّص للإنفاق العسكري والتسلّح، بما في ذلك تقييم الاتجاهات الحديثة في الإنفاق العسكري (الفصل الرابع)، والنقل الدولي للأسلحة وإنتاج الأسلحة (الفصل الخامس). ويقدّم الفصل السادس تفاصيل عن القوات النووية في العالم وبرامج التحديث النووي الحالية. ويشمل القسم الثالث عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويتناول الفصل السابع فيه الدبلوماسية النووية الكورية الشمالية الأمريكية، والتطوّرات في مجال تحديد الأسلحة النووية الروسية والأمريكية، بما في ذلك معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسّطة المدى، واستمرار إيران في تطبيق خطة العمل الشاملة المشتركة. ويناقش الفصل الثامن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، واستخدام عامل غاز الأعصاب لتنفيذ محاولة اغتيال في المملكة المتحدة، والتطوّرات الأخرى في التهديدات الأمنية الكيميائية والبيولوجية. ويقدم الفصل التاسع ملخّصاً للصكوك العالمية الخاصة بمراقبة الأسلحة التقليدية، بما في ذلك آخر المناقشات بشأن تنظيم أنظمة الأسلحة الفتّاكة الذاتية التشغيل والقواعد الدولية للأمن السيبراني. ويقدم الفصل العاشر تقارير عن الجهود المبذولة لتعزيز الرقابة على الاتجار بالأسلحة التقليدية والموادّ ذات الاستخدام المزدوج.

يتناول هذا الموجز مجتمعاً بعض أكثر المسائل إلحاحاً التي تواجه البشرية اليوم. ويواصل سيبري البحث عن طرق لتحقيق أفضل استخدام للكتاب السنوي ومحتوياته، بوصفه أداة للشفافية والمساءلة. ولهذه الغاية، يترجم الكتاب السنوي منذ سنوات عديدة إلى العربية والصينية والروسية والأوكرانية.

يعتمد كتاب سيبري السنوي على عمل كثير من الأشخاص. ويقدّم إصدار هذه السنة مساهمات من 24 مؤلفاً. ويخضع محتواه لتحكيم واسع، داخلي وخارجي على حدٍّ سواء. ويحرص فريق

تحرير متفانٍ على أن يتوافق الكتاب مع أعلى معايير النشر. يساهم موظفو الاتصالات والمكتبة والعمليات وتقنية المعلومات في سيبري بطرائق مختلفة في إنتاج الكتاب وتوزيعه. وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لكلّ المعنيين، داخل سيبري وخارجه.

نشر كتاب سيبري السنوي الأول في أيلول/سبتمبر 1969، ففتح آفاقاً جديدة. وفي حين أن الكتب السنوية في موضوعات مثل الزراعة العالمية والاقتصاد العالمي كانت موجودة بالفعل، فإنه لم يكن هناك كتاب سنوي عن الأسلحة ونزع السلاح في العالم. وبعد مرور خمسة عقود، لا يزال الكتاب السنوي نقطة انطلاق للحصول على معلومات معمّقة ومرجعية ومفتوحة المصدر عن القضايا الحرجة المتعلقة بالأمن الدولي والأسلحة ونزع السلاح. ومع أن كل أنواع «الوقائع» موجودة على بعد نقرة واحدة بالفأرة في هذا العصر الرقمي، فإن التزام سيبري بالتحقّق من صحّة الوقائع يعني أن هذا المجلد يظلّ مصلحة عامة عالمية لا غنى عنها.

دان سميث

مدير سيبري

ستوكهولم، تموز/يوليو 2019

المختصرات والاصطلاحات

قذيفة مضادة للقذائف البالستية	ABM
مجموعة أستراليا	AG
قذيفة انسيابية تطلق من الجو	ALCM
ناقلة جند مدرّعة	APC
(منتدى) التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ	APEC
لغم مضاد للأشخاص	APM
آسيان (ASEAN) زائد ثلاثة	APT
منتدى آسيان الإقليمي	ARF
رابطة أمم جنوب شرق آسيا	ASEAN
معاهدة تجارة الأسلحة	ATT
المنطقة الممتدة من الأطلسي إلى الأورال	ATTU
الاتحاد الأفريقي	AU
اللجنة الاستشارية الثنائية (لمعاهدة ستارت الجديدة الروسية الأمريكية)	BCC
دفاع ضدّ القذائف البالستية	BMD
منظمة التعاون الاقتصاديّ لمنطقة البحر الأسود	BSEC
اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمّية	BWC
جمهورية أفريقيا الوسطى	CAR
تدبير لبناء الثقة	CBM
مجلس دول بحر البلطيق	CBSS
سلاح/حرب كيميائية وبيولوجية	CBW
اتفاقية الذخائر العنقودية	CCM
(اتفاقية) أسلحة تقليدية معيّنة	CCW
مؤتمر نزع السلاح	CD
مجلس الدفاع الأمريكي الجنوبي	CDS
الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	CEEAC
(معاهدة) القوات المسلحة التقليدية في أوروبا	CFE
السياسة الخارجية والأمنية المشتركة	CFSP
المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا	CICA
رابطة الدول المستقلة	CIS
مجلس السلم والأمن في وسط أفريقيا	COPAX

تدبير لبناء الثقة والأمن	CSBM
سياسة دفاعية وأمنية مشتركة	CSDP
منظمة معاهدة الأمن الجماعي	CSTO
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية	CTBT
منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية	CTBTO
سلاح/حرب كيميائي	CW
اتفاقية الأسلحة الكيميائية	CWC
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	DDR
إدارة عمليات حفظ السلام	DPKO
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الشمالية)	DPRK
جمهورية الكونغو الديمقراطية	DRC
الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (أوراتوم)	EAEC
مجلس الشراكة الأوروبيّة ـ الأطلسيّة	EAPC
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	ECOWAS
وكالة الدفاع الأوروبية	EDA
المواد الدفاعية الفائضة	EDA
مخلّفات الحرب من المتفجّرات	ERW
الاتحاد الأوروبي	EU
فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية	FATF
معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية	FMCT
منتدى التعاون الأمني	FSC
السنة المالية	FY
مجموعة الدول الصناعية السبع	G7
مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)	GCC
إجمالي الناتج المحلي	GDP
فريق من الخبراء الحكوميين	GGE
قذيفة انسيابية تطلق من البرّ	GLCM
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا	GUAM
مدوّنة لاهاي لقواعد السلوك	HCOC
يورانيوم عالي التخصيب	HEU
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	IAEA
قذيفة بالستية عابرة للقارات	ICBM
المحكمة الجنائية الدولية	ICC
محكمة العدل الدولية	ICJ
جهاز متفجّر يدوي الصنع (مرتجل)	IED
السلطة الحكوميّة الدولية الخاصّة بالتنمية	IGAD
(معاهدة) القوّات النووية المتوسطة المدى	INF
قوة المساعدة الأمنية الدولية	ISAF
المجموعة الاستشارية المشتركة	JCG
يورانيوم منخفض التخصيب	LEU
أهداف التنمية للألفية	MDGs
مركبة عودة متعددة الرؤوس مستقلة التوجيه	MIRV
قذيفة بالستية متوسطة المدى	MRBM
نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف	MTCR
حركة عدم الانحياز	NAM
منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)	NATO

منظمة غير حكومية	NGO
معاهدة عدم الانتشار	NPT
مجموعة المورّدين النوويين	NSG
دولة حائزة للأسلحة النوويّة	NWS
منظّمة الدول الأمريكيّة	OAS
المنظمة المشتركة للتعاون في مجال التسلح	OCCAR
المساعدة الإنمائية الرسمية	ODA
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD
مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	OHCHR
منظمة المؤتمر الإسلامي	OIC
وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	OPANAL
منظمة حظر الأسلحة الكيميائية	OPCW
منظّمة البلدان المصدّرة للنفط	OPEC
اللجنة الاستشارية للأجواء المفتوحة	OSCC
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا	OSCE
الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن الدولي	P5
الشراكة من أجل السلام	PFP
مجلس السلام والأمن (التابع للاتحاد الأفريقي)	PSC
المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار	PSI
البحث والتطوير	R&D
المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي	SADC
الأسلحة الصغيرة والخفيفة	SALW
قذيفة سطح ـ جو	SAM
منظمة شانغهاي للتعاون	SCO
أهداف التنمية المستدامة (للأمم المتحدة)	SDGs
منظومة التكامل في أمريكا الوسطى	SICA
قذيفة بالستية تطلق من الغواصات	SLBM
قذيفة انسيابية تطلق من البحر	SLCM
معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية	SORT
قذيفة بالستية قصيرة المدى	SRBM
لجنة استشارية دون إقليمية	SRCC
معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية	START
تجهيزات محدودة بموجب معاهدة	TLE
دولة الإمارات العربية المتحدة	UAE
مركبة جوية بلا طيّار	UAV
مركبة قتالية جوية بلا طيار	UCAV
الأمم المتحدة	UN
اتحاد بلدان أمريكا الجنوبية	UNASUR
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
مفوّض الأمم المتحدة السامي للاجئين	UNHCR
مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح	UNODA
سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية	UNROCA
ترتيب واسينار	WA
أسلحة الدمار الشامل	WMD

اصطلاحات

..	بيانات غير متوفّرة أو لا تنطبق
ـ	لا شيء أو رقم يمكن إهماله
( )	بيانات غير مؤكّدة
كلغ	كيلوغرام
كلم	كيلومتر (1000 متر)

المناطق الجغرافية الإقليمية ودون الإقليمية

أفريقيا	تتكوّن من شمال أفريقيا (تونس والجزائر وليبيا والمغرب، لكن من دون مصر) وأفريقيا جنوب الصحراء
الأمريكات	تتكوّن من أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة)، وأمريكا الوسطى والبحر الكاريبي (بما في ذلك المكسيك) وأمريكا الجنوبية
آسيا وأوقيانيا	تتكوّن من آسيا الوسطى وشرق آسيا وجنوب آسيا (بما في ذلك أفغانستان) وجنوب شرق آسيا
أوروبا	تتكوّن من أوروبا الشرقية (أرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا وجورجيا ومولدوفا وروسيا وأوكرانيا) وأوروبا الغربية والوسطى (مع جنوب شرق أوروبا)؛ عند بحث النفقات العسكرية، تدرج تركيا مع أوروبا الغربية والوسطى
الشرق الأوسط	تتكوّن من الأردن وإسرائيل وإيران وتركيا ودول شبه الجزيرة العربية وسورية والعراق والكويت ولبنان ومصر

الفصل الأول

المقدّمة: الاستقرار الدولي والأمن البشري في سنة 2018

دان سميث

هذا هو الإصدار الخمسون للاستعراض السنوي التي يجريه معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري) للتطوّرات في مجال التسلّح ونزع السلاح وتحديد الأسلحة والأمن. في الإصدار الأول، «**كتاب سيبري السنوي 1968 ـ 1969**»، قال روبرت نيلد، أول مدير لمعهد سيبري، إن الغرض هو «إنتاج رواية واقعية ومتوازنة عن موضوع مثير للجدل ـ سباق التسلّح ومحاولات إيقافه»[1]. ولا يزال ذلك من القضايا الرئيسة التي تشملها الإصدارات الأحدث من **كتاب سيبري السنوي**، بما في ذلك هذا الإصدار. وبرزت موضوعات أخرى إلى الواجهة أيضاً. يستعرض هذا المجلد، مثله مثل الإصدار الأول، الإنفاق العسكري ونقل الأسلحة وحالة القوات النووية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية، إلى جانب الأحداث والجهود المبذولة في مفاوضات نزع السلاح وتحديد الأسلحة. كما يُجري مسحاً للنزاعات المسلّحة والمواجهات بين الدول، وعمليات السلام، وتنفيذ اتفاقات الحدّ من الأسلحة.

تقدّم هذه البيانات بعض المؤشرات الرئيسة لتقييم السلام والأمن العالميين. وبطبيعة الحال، فإن أي محاولة، في أي عام، لوضع موجز لتوصيف المخاطر على السلام والأمن، والفرص المتاحة لهما، يجب أن تحدّد في سياق الاتجاه في تلك الفترة.

بصريح العبارة، كان اتجاه السنوات الأخيرة سلبياً على نطاق واسع. وفي كانون الثاني/يناير 2018، ضُبطت «ساعة يوم القيامة»، الصادرة عن «نشرة علماء الطاقة الذرية»، التي تحظى بانتشار

---

(1) «Preface,» *SIPRI Yearbook of World Armaments and Disarmament 1968/69* (Stockholm: Almqvist and Wiksell, 1969), p. 5.

واحترام على نطاق واسع، عند دقيقتين قبل منتصف الليل، حيث يعني منتصف الليل نهاية العالم[2]. يصدر ضبط الساعة في بداية السنة حكماً على المكان الذي قادتنا إليه أحداث السنة السابقة. فقد أدرك ضابطو الساعة، عند النظر إلى الوراء في سنة 2017، أنها شهدت أخطر وضع عالمي منذ خمسينيات القرن العشرين، وهي آخر مرة ضبطت فيها الساعة على مقربة من منتصف الليل.

ومن المؤسف أن التدهور الأخير لم ينعكس، كما اتضح بعد تقدّم سنة 2018. ورغم وجود بعض الإشارات الإيجابية ـ ولا سيما في الانفراج في شبه الجزيرة الكورية، والجهود المنسّقة لمعالجة العنف في اليمن والحدّ منه وإنهائه، واستمرار التسوية السلمية في كولومبيا بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا ـ الجيش الشعبي (فارك)، واتفاقية السلام بين إريتريا وإثيوبيا لإنهاء عقدين من الصراع والعداء، والدليل على أن مجلس الأمن الدولي بدأ في معالجة الآثار الأمنية المترتّبة على تغيّر المناخ ـ فقد كانت هناك سلبيات كبيرة أيضاً. ومن بين هذه السلبيات انهيار تحديد الأسلحة، بما في ذلك انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تشيع تسميتها الاتفاق النووي الإيراني، واستمرار التوتّرات في عدد من مناطق المواجهة الجيوسياسية. وعلى العموم، ظل الإنفاق العسكري ونقل الأسلحة ووقوع النزاعات المسلحة في كل أنحاء العالم مرتفعاً.

I أزمة تحديد الأسلحة النووية

انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسّطة

في 20 تشرين الثاني/أكتوبر 2018، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ج. ترامب أن الولايات المتحدة ستنسحب من معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى (معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى)، التي أزالت كل القذائف الأمريكية والسوفياتية التي تطلق من البرّ ويتراوح مداها بين 500 و5500 كيلومتر[3]. ويعزى سبب الانسحاب الأمريكي إلى عدم الامتثال الروسي في ما يتعلق بتطوير قذيفة انسيابية تطلق من البرّ يتجاوز مداها 500 كيلومتر[4].

شهدت إنجازات الحدّ من التسلّح بين الشرق والغرب ـ التي يعود تاريخها أساساً إلى نهاية ثمانينيات القرن العشرين في أواخر الحرب الباردة والسنوات الأولى من التسعينيات ـ تآكلاً منذ

(2) J. Mecklin, «It is 2 Minutes to Midnight,» *Bulletin of the Atomic Scientists* (25 January 2018).

(3) للحصول على موجز وتفاصيل أخرى عن معاهدة إزالة القذائف المتوسّطة المدى والمعاهدات الثنائية الأخرى لتحديد الأسلحة في هذا القسم، انظر القسم III من المرفق (أ) في هذا الكتاب.

(4) للاطلاع على تطوّرات تحديد الأسلحة النووية ذات الصلة بروسيا والولايات المتحدة، بما في ذلك معاهدة إزالة القذائف المتوسّطة المدى، انظر القسم II من الفصل السابع في هذا الكتاب.

بعض الوقت[5]. فالتهمة المحدّدة التي أثارها الرئيس ترامب بشأن عدم الامتثال الروسي لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى كانت قد طرحتها إدارة الرئيس باراك أوباما لأول مرة مع روسيا في أيار/مايو 2013، وأعلن عنها في العام التالي[6]. وفي قمة تموز/يوليو 2018 لمنظمة حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو)، انحاز حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتهام الأمريكي، وإن كان بحذر إلى حدٍّ ما. وقال البيان الصادر عن القمة إنه «في غياب أي إجابة موثوق بها من روسيا بشأن هذا القذيفة الجديدة، يكون التقييم الذي يحظى بأكبر قدر من القبول أن روسيا تنتهك المعاهدة»[7]. ويمكن تفسير ذلك على أنه يدعم اتهام روسيا بعدم الامتثال ويحافظ على قدر من الانفتاح الذهني بشأن الموضوع، ما يترك مجالاً دبلوماسياً للمناورة. غير أن موقف حلف الناتو اشتدّ صلابة في نهاية السنة. فقد أعرب اجتماع وزراء الخارجية في كانون الأول/ديسمبر عن دعمه القوي لـ «النتيجة التي توصّلت إليها الولايات المتحدة بأن روسيا في حالة خرق جوهري لالتزاماتها»[8].

رفضت روسيا الاتهام الأمريكي، واتهمت الولايات المتحدة نفسها بأنها انتهكت المعاهدة بثلاث طرائق: إنها تستخدم القذائف المحظورة بموجب المعاهدة للتدريب على إصابة الأهداف، وأن بعض المركبات الأمريكية الجوية بلا طيار هي قذائف انسيابية بالفعل، وأن القوّات النووية المتوسّطة المدى يمكن أن تستخدم منظومة دفاعية مضادّة للقذائف متمركزة في أوروبا (إيغيس أشور). وقد رفضت الولايات المتحدة بدورها هذه الاتهامات[9]. وثمة انتقاد روسي إضافي إجرائي. فالمعاهدة تشتمل على قناة لتقديم الشكاوى بشأن عدم الامتثال، وهي لجنة التحقّق الخاصة، لكنها لم تجتمع بين سنتي 2003 و2016. وفي تلك الفترة التي امتدت 13 عاماً ظهرت المخاوف الأمريكية بشأن الصواريخ الانسيابية الروسية، ومع ذلك ـ وفقاً للشكوى الروسية ـ فإن الولايات المتحدة أعلنت عن الانتهاكات بدلاً من استخدام لجنة التحقّق الخاصّة أو القنوات الرسمية الأخرى. لكن عندما أثارت الولايات المتحدة شكواها في اجتماعات لجنة التحقّق الخاصة في تشرين الثاني/

---

(5) للاطلاع على مناقشة للأركان الرئيسة لتحديد الأسلحة في نهاية الحرب الباردة (نهاية ثمانينيات القرن العشرين وبداية التسعينيات)، انظر: D. Smith, «Introduction: International Stability and Human Security in 2017,» in: *SIPRI Yearbook 2018*.

(6) I. Ali, «US General Says Russia Deploys Cruise Missile, Threatens NATO,» Reuters, 8 March 2017; M. R. Gordon, «US Says Russia Tested Cruise Missile, Violating Treaty,» *New York Times*, 28/7/2014; M. R. Gordon, «Russia Deploys Missile, Violating Treaty and Challenging Trump,» *New York Times*, 14/2/2017, and A. Panda, «The Uncertain Future of the INF Treaty,» Council on Foreign Relations backgrounder, 22 October 2018.

(7) NATO heads of state and government, «Brussels Summit Declaration,» 11 July 2018, para. 46.

(8) NATO Foreign Ministers, «Statement on the Intermediate-Range Nuclear Forces (INF) Treaty,» Brussels, Press Release (2018) 162, 4 Dec. 2018, para. 2.

يرجع ذلك جزئياً إلى تقارير صادرة عن أجهزة الاستخبارات الفرنسية والهولندية التي زعمت أنها تحقّقت من الادّعاء الأمريكي كل مستقلة عن الأخرى. انظر القسم II من الفصل السابع في هذا الكتاب.

(9) US Department of State, «Bureau of Arms Control, Verification and Compliance factsheet-Refuting Russian allegations of US noncompliance with the INF Treaty,» 8 December 2017.

نوفمبر 2016 وكانون الأول/ديسمبر 2017، لم يطرأ أيّ تقدم[10]. وبناءً على ذلك، من الصعب تقييم الوزن الذي يولى للمسألة الإجرائية.

غير أن من الواضح أن تهمة عدم الامتثال المتعلّقة بمنظومة سلاح واحدة قد تحوّلت إلى أزمة أساسية لتحديد الأسلحة المعاصرة. ولا تكمن المشكلة في انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى فحسب، إذ من المرجّح أن تحذو روسيا حذوها في نهاية سنة 2018، وإنما هناك مشكلة إضافية أوسع نطاقاً.

معاهدة ستارت الجديدة والاستراتيجيات النووية للولايات المتحدة وروسيا

إن عدد الأسلحة النووية الاستراتيجية الأمريكية والروسية محدود بموجب المعاهدة المبرمة في سنة 2010 بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (معاهدة ستارت الجديدة)[11]. وسينتهي أجلها في سنة 2021، لكن سنة 2018 انتهت من دون إجراء محادثات بشأن تجديدها أو استبدالها. وتدّعي روسيا أن الولايات المتحدة لا تمتثل لمعاهدة ستارت الجديدة من الناحية الفنية، وأنه لا يمكن بدء السعي لأي اتفاق متابعة حتى تحلّ هذه المسألة[12]. وفي الجانب الأمريكي، قال مستشار الأمن القومي، جون بولتون، إن الإدارة تدرس موقفها من المحادثات بشأن تجديد معاهدة ستارت الجديدة أو استبدالها، مضيفاً بأنه يوجد «متسع من الوقت» قبل سنة 2021[13]. ولا يمثل ذلك إعلاناً واضحاً للنيّة. وتجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2010، أشار بولتون إلى أن معاهدة ستارت الجديدة تقتضي نزع السلاح الأمريكي من جانب واحد. وعلى نحو مماثل، وصف الرئيس ترامب بعيد تنصيبه معاهدة ستارت الجديدة بأنها معاهدة من جانب واحد و«مجرّد اتفاق رديء آخر أبرمته الدولة»[14].

في غضون ذلك، تسلك الولايات المتحدة وروسيا مسار تجديد الأسلحة النووية الاستراتيجية. ويشمل ذلك في الولايات المتحدة الأسلحة النووية المعزّزة والمحدّثة، وقوة فضائية جديدة

(10) A. F. Woolf, *Russian Compliance with the Intermediate Range Nuclear Forces (INF) Treaty: Background and Issues for Congress*, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress R43832 (US Congress, CRS: Washington, DC, 8 February 2019).

(11) للاطلاع على موجز على موجز وتفاصيل أخرى عن معاهدة ستارت الجديدة والاتفاقات الاستراتيجية الثنائية الأمريكية الروسية التي سبقتها، انظر القسم III من المرفق (أ) في هذا الكتاب. انظر أيضاً القسم II من الفصل السابع في هذا الكتاب.

(12) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Foreign Ministry Statement,» 5 February 2018; and Russian Ministry of Foreign Affairs, «Statement by Vladimir I. Yermakov, Head of delegation of the Russian Federation to the First Committee of the 73th UNGA session, Director of the Department for Nonproliferation and Arms Control of the Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, within the General Debate,» New York, October 9, 2018,» 10 October 2018.

(13) A. Mehta, «One Nuclear Treaty is Dead. Is New START next?,» *Defense News* (23 October 2018).

(14) J. Bolton, «New Start is Unilateral Disarmament,» *Wall Street Journal*, 8/9/2010, and S. Holland, «Trump Wants to Make Sure US Nuclear Arsenal at «Top of the Pack»,» Reuters, 23 February 2017.

مقترحة (انظر أدناه)، وبرنامجاً موسّعاً للدفاع المضادّ للقذائف البالستية. وفي روسيا، لا يقلّ المسار الاستراتيجي اتساعاً، وقد برّر الرئيس فلاديمير بوتين ذلك جزئياً بالإشارة إلى القدرات والخطط الأمريكية المتعلّقة بالدفاع المضادّ للقذائف البالستية[15].

في شباط/فبراير 2018، أصدرت الولايات المتحدة استعراض الوضع النووي الجديد[16]. وعلى العموم، حافظ الاستعراض الجديد على نهج سياسة أسلحة نووية متسق مع نهج الإدارات الأمريكية المتعاقبة. غير أنه وضع سيناريوهات موسّعة للاستخدام المحتمل للأسلحة النووية ضدّ التهديدات غير النووية، بما في ذلك التهديدات السيبرانية، وأجمل خطة لرؤوس حربية نووية جديدة منخفضة القوة لبعض أنظمة القذائف. وأصبح ذلك محور جدل يعكس الآراء المتعارضة بشأن استراتيجية نووية ترجع إلى أكثر من 40 عاماً، إلى منتصف السبعينيات والخلافات بشأن «الأسلحة النووية الصغيرة»، وعلى وجه الخصوص، «القنبلة النيوترونية»[17]. يؤكّد استعراض الوضع النووي الجديد أن هذه القدرات توسّع مدى الردع النووي (أي زيادة عدد الإجراءات الرادعة للخصوم المحتملين). في المقابل، يرى النقّاد أن ذلك سيؤدّي إلى خفض العتبة النووية، وبالتالي زيادة مخاطر الحرب النووية[18].

يمنح التخطيط الاستراتيجي الروسي للفترة 2018 ـ 27 أولوية عالية لتحسين القوات النووية الروسية[19]. ويجري تطوير قاذفة استراتيجية متطوّرة وإنتاج غوّاصات نووية استراتيجية جديدة[20]. وقد كشف الرئيس بوتين عن مزيد من الأنظمة الجديدة في مناسبة عامّة في بداية آذار/مارس 2018[21].

---

(15) President of Russia, «Meeting of the Valdai International Discussion Club,» Transcript of interview with President Vladimir Putin, 18 October 2018.

(16) US Department of Defense, «Nuclear Posture Review 2018,» February 2018.

وانظر القسم I من الفصل السادس في هذا الكتاب.

(17) بدأ خلاف القنبلة النيوترونية مع: W. Pincus, «Neutron Killer Warhead Buried in ERDA Budget,» *Washington Post*, 6/6/1977.

انظر أيضاً: A. S. Warshawsky, «Radiation Battlefield Casualties-Credible,» *Military Review* (May 1976).

وعن هذا الخلاف، انظر مثلاً: M. Leitenberg, «Background Information on Tactical Nuclear Weapons (Primarily in the European Context),» in: F. Barnaby, ed., SIPRI, *Tactical Nuclear Weapons: European Perspectives* (London: Taylor and Francis, 1978), S. Cohen, «Enhanced Radiation Warheads: Setting the Record Straight,» *Strategic Review* (Winter 1978), and «Furor over the Neutron Bomb,» 17 April 1978.

(18) P. E. Coyle and J. McKeon, «The Huge Risks of Small Nukes,» *The Agenda* (3 October 2017).

للتشديد على الغرابة الحقيقية للأسلحة النووية الصغيرة، انظر: A. Rawnsley and D. Brown, «The Littlest Boy,» *Foreign Policy* (30 January 2014).

(19) J. Cooper, «How Much Does Russia Spend on Nuclear Weapons?,» SIPRI Commentary, 1 October 2018.

انظر أيضاً القسم II من الفصل السادس في هذا الكتاب.

(20) Tass, «Russia to Develop First Prototype of Next Generation Strategic Bomber by Early 2020s,» 13 April 2017.

(21) A. Osborn, «Russia Names Putin's New «Super Weapons» after a Quirky Public Vote,» Reuters, 23 March 2018, and President of Russia, «Presidential Address to the Federal Assembly,» 1 March 2018. =

في السنوات الأخيرة، ناقش المحلّلون والمسؤولون الأمريكيون الاهتمام الروسي المزعوم بالرؤوس الحربية النووية المنخفضة القوة التي تضاهي تلك المشار إليها في استعراض الوضع النووي الجديد الأمريكي لسنة 2018، دعماً لمفهوم استراتيجي يسمّى «التصعيد من أجل خفض حدّة التوتّر». ويعني ذلك في جوهره استخدام التصعيد النووي لتوكيد السيطرة في الحرب وبالتالي إنهائها لصالح من يمتلك السيطرة، بغض النظر عما إذا كان الخصم قد استخدم الأسلحة النووية. بعبارة أخرى، يفهم أن ذلك يعني خفض العتبة النووية والاستعداد لبدء حرب نووية[22]. ورغم حداثة هذا التقييم للاستراتيجية الروسية داخل الولايات المتحدة، فإنه لا يوجد دليل واضح على أن هذا المفهوم قد دخل التفكير الاستراتيجي الروسي الرسمي. بل إن بعض المحلّلين خلصوا إلى أنها فكرة يرفضها المبدأ الروسي الرسمي[23]. وعلى الرغم من أن روسيا، مثلها مثل الولايات المتحدة وحلف الناتو، توضح بجلاء أنها قد تستخدم الأسلحة النووية، بغض النظر عما إذا كان خصمها قد استخدمها أولاً، إذا تعرّضت للهجوم، فإن مبدأها المعلن ينصّ على أن هذه الخيارات تبرز «عندما يتعرّض وجود الدولة نفسها للخطر»[24]. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2018، صرّح الرئيس بوتين أن المفهوم الاستراتيجي الروسي هو عدم استخدام الأسلحة النووية إلا عندما تتعرض الأراضي الروسية للهجوم، دون تمييز بين هجوم نووي وهجوم تقليدي على روسيا[25]. إذا أخذ هذان الأمران معاً، فإنهما يحدّدان معيار استخدام الأسلحة النووية عند مستوى استعراض الوضع النووي الجديد الأمريكي نفسه، الذي ينص على أنه «يجب على أي رئيس ألّا يفكّر في استخدام الأسلحة النووية إلا في الظروف القصوى لحماية مصالحنا الحيوية ومصالح حلفائنا»[26].

= للاطلاع على التفاصيل، انظر أيضاً القسم II من الفصل السادس في هذا الكتاب.

(22) انظر مثلاً: House Committee on Armed Services, «Statement of Robert Work, Deputy Secretary of Defense, and Admiral James Winnefeld, Vice Chairman of the Joint Chiefs of Staff, Before the House Committee on Armed Services,» 25 June 2015; K. B. Payne and M. B. Schneider, «Russia's New National Security Strategy,» Real Clear Defense, 11 February 2016; S. Pifer, «Time to Push Back on Nuclear Saber-rattling,» Brookings Institution, 10 May 2016; M. B. Schneider, «Escalate to De-escalate,» *US Naval Institute Proceedings*, vol. 143/2/1368 (Feb. 2017), and M. Kroenig, «The Case for Tactical US Nukes,» *Wall Street Journal*, 24/1/2018.

(23) انظر مثلاً: O. Oliker, «Russia's Nuclear Doctrine: What We Know, What We Don't, and What That Means,» Center for Strategic and International Studies (May 2016); O. Oliker and A. Baklitskiy, The Nuclear Posture Review and Russian De-escalation: A Dangerous Solution to a Nonexistent Problem,» War on the Rocks, 20 February 2018, and A. Long, «Russian Nuclear Forces and Prospects for Arms Control,» Testimony presented before the House of Representatives Committee on Foreign Affairs, Subcommittee on Terrorism, Nonproliferation and Trade, 21 June 2018.

(24) President of Russia, [Military doctrine of the Russian Federation], 5 February 2010 (in Russian).

متوافر بالإنكليزية أيضاً في: Carnegie Endowment for International Peace, ««The Military Doctrine of the Russian Federation» approved by Russian Federation Presidential Edict on 5 February 2010».

(25) President of Russia, «Meeting of the Valdai International Discussion Club,» Transcript of interview with President Vladimir Putin, 18 October 2018.

(26) US Department of Defense, «Nuclear Posture Review 2018,» February 2018.

في حزيران/يونيو، أعلن الرئيس ترامب عن تأليف قادم لقوة الفضاء، ووصفها إياها بأنها الفرع السادس للجيش الأمريكي[27]. وفي آب/أغسطس، أجمل نائب الرئيس مايك بنس بعض الخطوات الملموسة اللازمة لإنشائها[28]. وبموجب اقتراح الإدارة، ستجتذب قوة الفضاء الجديدة أفراداً من الأجهزة العسكرية الأخرى. وسيكون هناك أيضاً وكالة لتطوير الفضاء لتبسيط شراء الأجهزة والابتكار.

ربما يحفز ذلك بعض الشعور بالإلحاح في الجهود الدولية المبذولة لمنع سباق التسلّح في الفضاء الخارجي. فمنذ نفاذ معاهدة الفضاء الخارجي في سنة 1967، لم يطرأ أي اتفاق دولي آخر حول تنظيم الأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي[29]. وقد أجرى مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح مناقشات على مرّ السنين، ولكن من دون نتيجة ملموسة. في سنة 2008، قدّمت روسيا مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، وتلتها نسخة منقّحة بالاشتراك مع الصين في 2014[30]. انتقدت الولايات المتحدة بشدّة مشروع سنة 2014، بحجة «عدم قابلية التحقّق» وإغفال ذكر الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية[31]. واجتمع فريق من الخبراء الحكوميين لمناقشة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في سنة 2017، ومن المقرّر عقد اجتماع آخر للفريق في سنة 2019. لكن رغم أهمية مناقشات الخبراء في تحديد ما يمكن القيام به، فإنه لا بدّ من حدوث تغيّر العلاقات السياسية الدولية قبل إحراز تقدّم حقيقي في تجنّب عسكرة الفضاء الخارجي.

عاد الدفاع المضادّ للقذائف البالستية أيضاً إلى دائرة الضوء الاستراتيجية، ويرجع ذلك من جهة إلى النزاعات بشأن معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة، وإلى تجدّد الاهتمام بالدفاع المضادّ للقذائف البالستية لأغراض الدفاع الاستراتيجي من جهة أخرى. وقد أشار استعراض الوضع النووي الجديد الأمريكي إلى أهمية الدفاع المضادّ للقذائف في حال فشل الردع النووي. وذلك ليس

(27) M. Weisgerber and P. Tucker, «What Trump's Space Force Announcement Means?,» Defense One, 18 June 2018, and «Toward the Creation of a US «Space Force»,» US Congressional Research Service, 16 August 2018.

(28) White House, «Remarks by Vice President Pence on the Future of the US Military in Space,» The Pentagon, 9 August 2018.

(29) فتحت معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى (معاهدة الفضاء الخارجي)، للتوقيع في 27 كانون الثاني/يناير 1967، وأصبحت نافذة في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1967. للاطلاع على موجز عنها وتفاصيل إضافية، انظر القسم I من المرفق (أ) في هذا الكتاب.

(30) Nuclear Threat Initiative, Proposed Prevention of an Arms Race in Space (PAROS) Treaty, 29 September 2017.

(31) L. Schlein, «US to Confront Russia, China on Militarization of Outer Space,» Voice of America, 4 October 2018.

مصدر قلق جديد للإدارات الأمريكية، رغم تقليص الأهداف عما كانت عليه منذ أيام مبادرة الدفاع الاستراتيجي لإدارة الرئيس رونالد ريغان في الثمانينيات، المعروفة باسم حرب النجوم.

نشر الدفاع المضادّ للقذائف البالستية في أوروبا. وشدّد حلف الناتو مراراً، وفقاً لما جاء في إعلان قمة تموز/يوليو، على أن «الدفاع المضادّ للقذائف البالستية الذي اعتمده حلف الناتو ليس موجّهاً ضد روسيا ولن يقوّض الردع الاستراتيجي الروسي»[32]. وحجة حلف الناتو أن دفاعه المضادّ للقذائف البالستية مصمّم لمواجهة التهديدات من خارج المنطقة الأوروبية الأطلسية، ولا سيما من إيران. ولا يبدو أن هذه الرسالة لقيت آذاناً روسية صاغية. فبعد انسحاب إدارة الرئيس جورج دبليو بوش من معاهدة القذائف المضادة للقذائف البالستية لعام 1972 في سنة 2002، رأت روسيا أن قيام الولايات المتحدة بتطوير أنظمة الدفاع المضادّ للقذائف البالستية يضعف الردع الروسي، وبالتالي يزعزع استقرار الردع المتبادل[33]. وبناء على ذلك، رأت روسيا أن الدفاع المضادّ للقذائف البالستية سيصبح عقبة رئيسة أمام خفض الأسلحة النووية. وكرّرت روسيا طرح هذه المخاوف منذ سنة 2007، وخاصة بعد الإعلان عن خطط أمريكية لإقامة دفاعات مضادّة للقذائف البالستية في أوروبا الشرقية[34]. لقد أجري اختبار القذيفة التي اعتبرتها إدارتا أوباما وترامب خرقاً لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى لأول مرة في سنة 2008. ورغم تعذّر إثبات وجود صلة مباشرة بين القدرة الأمريكية الناشئة على الدفاع المضادّ للقذائف البالستية وتطوير واختبار قذائف انسيابية جديدة تطلق من البرّ في روسيا، فإن من المعقول في الظاهر أن يتأثّر التفكير الرسمي الروسي بالعلاقة المتصوّرة بينهما. وظهرت بعض التكهّنات في الآونة الأخيرة، بأن الولايات المتحدة تتطلع إلى تعديل سياسة الدفاع المضادّ للقذائف البالستية لتشمل تهديدات من روسيا والصين إضافة إلى إيران وكوريا الشمالية[35].

II المخاوف المتعلّقة بعدم الانتشار النووي

الصعوبات التي يواجهها تحديد الأسلحة الأمريكية الروسية ليست سوى جزء من الصورة، إذ يواجه عدم الانتشار النووي تحدّيات كبيرة على الصعيدين الثنائي والمتعدّد الأطراف.

(32) NATO heads of state and government, «Brussels Summit Declaration,» 11 July 2018.

(33) للاطلاع على موجز وتفاصيل أخرى عن معاهدة الدفاع المضادّ للقذائف البالستية، انظر القسم III من المرفق (أ) من هذا الكتاب.

(34) T. Erastö, *Between the Shield and the Sword: NATO's Overlooked Missile Defense Dilemma* (San Francisco, CA: Ploughshares Fund, 2017).

(35) P. Sonne, «Pentagon Looks to Adjust Missile Defense Policy to Include Threats from Russia, China,» *Washington Post*, 2/3/2018.

السياسات الأمريكية تجاه إيران وكوريا الشمالية

في سنة 2018، طرأت تطوّرات مهمة في ساحتين أخريين لتحديد الأسلحة. فمن جهة، أعلنت الإدارة الأمريكية في 8 حزيران/مايو أنها ستنسحب من خطة العمل الشاملة المشتركة، وهي اتفاق بين سبع دول (ألمانيا وإيران وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) والاتحاد الأوروبي، وقّع في سنة 2015، وغالباً ما تُعرف باسم اتفاق إيران[36]. ومن جهة أخرى، نشطت الإدارة الأمريكية في الانخراط الدبلوماسي مع كوريا الشمالية، التي نشبت معها حرب كلامية متزايدة الحدّة في نهاية سنة 2017 وبداية سنة 2018. ولم يتوّج ذلك بالشتائم الشخصية التي تبادلها زعيما البلدين فحسب، ولكن أيضاً بقول كيم جونغ أون في خطابه بمناسبة العام الجديد بأن «الزر النووي موجود على طاولة مكتبي طوال الوقت»، وتغريد الرئيس ترامب على تويتر رداً عليه بأن زرّه «أكبر وأقوى»[37].

ثمة تناقض صارخ بين سياسات الولايات المتحدة في ظل إدارة ترامب تجاه كوريا الشمالية وإيران. ففي وقت تبادل الأزرار، كانت كوريا الشمالية قد انضمت إلى صفوف الدول الحائزة الأسلحة النووية، ولديها قذائف بالستية ذات رؤوس نووية قادرة على ضرب أهداف إقليمية وربما بعض الأهداف الأمريكية. وقد حدث ذلك على الرغم من الجهود الدولية الكبرى لمنعه، وإصدار مجلس الأمن الدولي تسعة قرارات بفرض عقوبات[38]. استخدم كيم جونغ أون خطابه للعام الجديد 2018 ليعلن أنه يتكلم الآن من موقع قوة، واقترح أن تتخذ كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية خطوات لتخفيف حدّة التوتّر بينهما[39]. وتلا ذلك عملية انفراج حماسية بين الكوريتين، وفي حزيران/يونيو، عقد اجتماع قمة في سنغافورة بين كيم جونغ أون والرئيس ترامب. أثبت كل زعيم استعداده لاتخاذ نهج دبلوماسي تجاه نظير ودولة كان يهاجمهما سابقاً.

---

(36) Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), 14 July 2015, Vienna, reproduced as Annex A of UN Security Council Resolution 2231, 20 July 2015.

انظر أيضاً: T. Erastö, «Implementation of the Joint Comprehensive Programme of Action in Iran,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 337–346

والقسم III من الفصل السابع في هذا المجلّد.

(37) «Kim Jong-un Says Nuclear Button «Always on his Desk»,» *Irish Times*, 1/1/2018; @realDonaldTrump, 2 January 2018, <https://twitter.com/realDonaldTrump/status/948355557022420992>, and BBC News, «Trump to Kim: My Nuclear Button is «Bigger and More Powerful»,» 3 January 2018.

(38) صدر قرار العقوبات الأولي في سنة 2006 بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1718. وتم التصويت على تدابير إضافية عبر القرارات الآتية: 1874 (2009)، 2087 (2013)، 2094 (2013)، 2270 (2016)، 2321 (2016)، 2371 (2017)، 2375 (2017)، 2397 (2017).

(39) National Committee on North Korea, «Kim Jong Un's 2018 New Year's Address,» 1 Jan. 2018 (accessed on 20 March 2019).

خلافاً لكوريا الشمالية، لم تعترف إيران بوجود برنامج لتطوير أسلحة نووية أو ثبت أنها تمتلكه، على الرغم من وجود دلائل على برنامج محتمل قبل سنة 2003، وإشارات أقل منذ ذلك الحين[40]. مع ذلك، لتخفيف ضغط العقوبات الاقتصادية، تفاوضت إيران على خطة العمل الشاملة المشتركة ووافقت عليها، ما أغلق بالفعل الطريق إلى الأسلحة النووية. تحدّ خطة العمل الشاملة المشتركة من برنامج إيران لتخصيب اليورانيوم حتى سنة 2030، وتشمل تدابير للمراقبة والشفافية ستظل قائمة مدة طويلة بعد ذلك التاريخ. والاتفاقية سليمة من الناحية التقنية وتشمل إجراءات تحقّق واضحة[41]. وقد عارضتها السعودية وإسرائيل ومعظم السياسيين الجمهوريين الأمريكيين منذ البداية. وجعل ترامب التخلي عن الاتفاق خطاباً اساسياً في حملته الانتخابية الرئاسية لعام 2016. وعلى نحو معظم المنتقدين الآخرين، وصف الطبيعة المؤقّتة لخطة العمل الشاملة المشتركة وعدم اشتمالها على ضوابط على برنامج القذائف البالستية الإيرانية وأفعالها في سورية وأماكن أخرى في المنطقة بأنها عيوب كبيرة[42]. وذلك لا يحجب أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي الهيئة المكلّفة بمراقبة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة في إيران، وجدت أن إيران ممتثلة تماماً للاتفاق[43]. لذا لا يمكن فهم القرار الأمريكي بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة إلا بمثابة تدبير سياسي يستهدف إيران، لاعتراض فني على الاتفاق أو تنفيذه قائم على الأدلة.

في آب/أغسطس، أعادت الولايات المتحدة فرض جزاءات تتجاوز الحدود الإقليمية، تعاقب الشركات في البلدان الثالثة، بما في ذلك أوروبا، التي تتاجر مع إيران. وفي نهاية السنة، عكفت فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة على تصميم ما يسمى أداة لأغراض خاصة بمثابة آلية لتسهيل التجارة بين أوروبا وإيران[44]. لكن المشكلة بالنسبة إلى التجّار الأوروبيين المحتملين مع إيران هي أن كل البنوك تقريباً التي ستشارك في الترتيبات المالية لأي معاملة ستكون عرضة لاتخاذ إجراءات عقابية أمريكية وتخشى ذلك. وما زال من غير المعروف إذا كانت الأداة لأغراض خاصة ستفي بالغاية منها. وعلى نحو ذلك، ثمة قلق بشأن ردّ فعل إيران على تجدّد العقوبات الأمريكية مع أنه لا يزال في وسعها التجارة مع روسيا والصين. فيمكن أن يحدث رد فعل عنيف على الضغط. وهكذا

(40) يمكن مراجعة الأدلة والتفسيرات والحجج المتنازع عليها بكل طريقة، في: P. K. Kerr, *Iran's Nuclear Program: Status*, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress RL 34544 (Us Congress, CRS: Wahington, DC, 1 April 2019).

(41) T. Rauf, «Resolving Concerns about Iran's Nuclear Programme,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 673–688, and T. Rauf, «Implementation of the Joint Comprehensive Plan of Action in Iran,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 505–510.

(42) S. Holland, «Trump Issues Ultimatum to «Fix» Iran Nuclear Deal,» Reuters, 12 January 2018.

(43) Reuters, «Iran Fulfilling Nuclear Deal Commitments: IAEA Chief,» 30 October 2017, and A. Dixit, «Iran is Implementing Nuclear-related JCPOA Commitments, Director General Amano Tells IAEA Board,» International Atomic Energy Agency (IAEA), 5 March 2018.

(44) L. Gharagozlou, «EU Implements New Iran Trade Mechanism,» CNBC News, 31 January 2019, and B. O'Toole, «Facing Reality: Europe's Special Purpose Vehicle Will Not Challenge US Sanctions,» Atlantic Council, 31 January 2019.

أدى انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل المشتركة الشاملة إلى زيادة المخاطر الأمنية في منطقة الخليج (انظر القسم الثالث).

في المقابل، فإن الدبلوماسية الأمريكية تجاه كوريا الشمالية، إلى جانب الانفراج بين الكوريتين، حملت معها شيئاً من الأمل في نهاية سنة 2018. وأنتجت قمة سنغافورة اتفاقاً يحدّد خريطة طريق غامضة للتقدّم نحو نزع السلاح النووي، وتسوية سلمية دائمة، وإعادة رفات العسكريين الذين قُتلوا في الحرب الكورية[45]. وقد تعرّض الافتقار إلى التحديد والتعاريف الواضحة للمصطلحات الأساسية لانتقادات قاسية في بعض الأوساط، لكن يمكن القول إن ذلك بالضبط هو ما تحتاج إليه قمة افتتاحية بين الزعيمين، عقب فترة من التوتّر الشديد والخطاب الحادّ. ويمكن النظر إلى الاتفاق بوصفه يحدّد العناوين الرئيسة، ما يتيح للمسؤولين من كلا الجانبين الوقت للتوصل إلى التفاصيل الضرورية في السنوات القليلة المقبلة.

معاهدة عدم الانتشار: نحو مؤتمر الاستعراض في سنة 2020

أصبحت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نافذة في سنة 1970 ولا تزال منذ ما يقرب من خمسة عقود الصكّ الدولي الرئيس لمناهضة الانتشار النووي[46]. في أوائل سبعينيات القرن العشرين، أشار تقييم سيبري إلى مستوى القلق من أن نحو 15 دولة تتمتّع بوضع «شبه نووي»[47]. في ذلك الوقت كانت ست دول تمتلك أسلحة نووية: الدول الخمس الحائزة الأسلحة النووية المذكورة في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ـ الاتحاد السوفياتي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ـ وإسرائيل، التي كانت حيازتها أسلحة نووية سرية. وانضمت إليها ثلاث دول أخرى منذ ذلك الحين: الهند وباكستان وكوريا الشمالية. وعندما انهار الاتحاد السوفياتي في سنة 1991، كان من الممكن أن تحتفظ أربع دول خلفته بالوضع النووي. لكن روسيا فحسب احتفظت به، وتخلّت بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا عن الأسلحة النووية. كما تخلّت جنوب أفريقيا عن تطوير سلاحها النووي عندما انتهى نظام الفصل العنصري في سنة 1994. وفكّك برنامجا الأسلحة النووية العراقي والليبي بإشراف دولي في العقد التالي. وهكذا حقّق عدم الانتشار على العموم بعض النجاح.

(45) White House, «Joint Statement of President Donald J. Trump of the United States of America and Chairman Kim Jong Un of the Democratic People's Republic of Korea at the Singapore Summit,» 12 June 2018.

وللاطلاع على مناقشة للدبلوماسية النووية الأمريكية الكورية الشمالية، انظر القسم الأول من الفصل السابع في هذا المجلّد.

(46) فتحت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للتوقيع في 1 تموز/يوليو 1968، وأصبحت نافذة في 5 آذار/مارس 1970.

(47) *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook 1972* (Stockholm: Almqvist & Wiksell, 1972), pp. 290–298.

ومع ذلك، هناك نفاد صبر كبير في كل أنحاء العالم بشأن معاهدة عدم الانتشار. فهي في جوهرها مقايضة بالشروط الآتية تقريباً: الدول الحائزة أسلحة نووية ستتخلى في النهاية عن الأسلحة النووية وفي وسع الدول غير الحائزة أسلحة نووية الاستفادة من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، في مقابل تخلّيها عن طموحات حيازة الأسلحة النووية. وقد جاء التعبير عن قسم رئيسي من هذه المقايضة في المادّة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي يصبح فيها عدم الانتشار بوصفه صورةً من صور تحديد الأسلحة طريقاً لنزع السلاح:

تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة، بحسن نية، بشأن التدابير الفعّالة المتعلّقة بوقف سباق التسلّح النووي في موعد قريب وبنزع السلاح النووي، وبشأن معاهدة لنزع السلاح العامّ الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة وفعّالة[48].

طرأت خفوض كبيرة على الترسانات الروسية والأمريكية، ومنذ منتصف الثمانينيات، انخفض عدد الرؤوس الحربية النووية في كل أنحاء العالم من 65,000 ـ 70,000 إلى أقل من 15,000 لغاية كانون الثاني/يناير 2018[49]. لكن إذا استثنينا اللغة الخطابية بين الحين والآخر، فإنه لم تظهر أي إشارة إلى استعداد الدول الحائزة الأسلحة النووية للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. بل إنها خلافاً لذلك، تقوم حالياً بتحديث أسلحتها النووية وأنظمة إيصالها والبنية التحتية ذات الصلة[50].

إزاء هذه الخلفية، أقرت الأمم المتحدة معاهدة حظر الأسلحة النووية، وتسمّى أيضاً الحظر النووي، وصدّقت عليها الأمم المتحدة وفتحت للتوقيع في سنة 2017[51]. وفي سنة 2018، حافظ دعم المعاهدة على زخم ثابت. فإضافة إلى 50 دولة وقّعت على المعاهدة على الفور، وقّعت 6 دول أخرى في سنة 2017 و13 في سنة 2018. وفي نهاية السنة، بلغ عدد الدول الموقّعة 69 والدول الأطراف 19 (يحتاج إلى 31 تصديقاً آخر لتصبح المعاهدة نافذة). في حين قد يبدو التصديق بطيئاً، فإنه مماثل لسرعة التصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وأسرع من اتفاقية الأسلحة الكيميائية لسنة 1992 وبلغت مرحلة تطوّر مماثلة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لسنة 1996، على الرغم من أنها أبطأ من كثير من معاهدات نزع السلاح الأخرى[52].

---

(48) Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Ibid., p. 4.

(49) S. N. Kile and H. M. Kristensen, «World Nuclear Forces,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, p. 236.

(50) للاطلاع على القوات النووية، انظر الفصل السادس في هذا الكتاب.

(51) للاطلاع على موجز عن معاهدة حظر الأسلحة النووية، انظر القسم الأول من المرفق الأول في هذا المجلّد. وعن مفاوضات هذه المعاهدة والآراء المختلفة بشأنها انظر: D. Smith, «Nuclear Weapons In International Politics,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 7–10, and S. Kile, «Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 307–318,

والقسم IV من الفصل السابع في هذا الكتاب.

(52) S. Van, «Revisiting the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons,» Lawfare, 27 November 2018.

للاطلاع على موجز عن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدميرها (اتفاقية الأسلحة الكيميائية) ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، انظر القسم I من المرفق (أ) في هذا الكتاب.

إن معاهدة حظر الأسلحة النووية مثيرة حتماً للجدل. فبنودها الرئيسة تجعل الأسلحة النووية غير قانونية، رغم أنها لن تتمتع بقوة القانون حتى عندما تصبح نافذة، إذ إنها لا تلزم إلا الدول الأطراف في المعاهدة. ويرى من صاغ المعاهدة وداعموها أن الهدف من هذه البنود هو وصم الأسلحة النووية والحثّ على اتخاذ «إجراءات عاجلة بشأن نزع السلاح»[53]. رفضت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (في بيان مشترك) وروسيا معاهدة حظر الأسلحة النووية على الفور بكونها غير قابلة للتنفيذ وغير مرغوب فيها لأنها لا تراعي الحقائق الدولية ـ وحدة نادرة بين القوى الغربية وروسيا، وإن كان مع اختلاف الرؤى لما هو الواقع الدولي والمطالب[54]. وكانت وجهة نظر الصين أكثر دقة. ففي آذار/مارس 2017، قبل وضع الصيغة النهائية لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، قالت وزارة الخارجية الصينية إن هدف الصين المتمثّل بنزع السلاح النووي في نهاية المطاف «يتوافق جوهرياً مع أغراض المفاوضات حول معاهدة حظر الأسلحة النووية»[55].

يعقد المؤتمر الاستعراضي الخمسي التالي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في سنة 2020. وقد أصبحت الحجج المتعلقة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية جزءاً من العمل التحضيري. ففي اجتماع اللجنة التحضيرية في سنة 2018، رحّب معظم الدول غير الحائزة أسلحة نووية بتلك المعاهدة، في حين شدّدت الدول الحائزة أسلحة نووية وحلفاؤها على الحاجة إلى نهج «تراكمي» أو «تقدّمي» أو «تدريجي» لنزع السلاح من طريق معاهدة عدم الانتشار[56]. ويدور جانب من الخلاف بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية حول ما إذا كان العالم أكثر أماناً بوجود الأسلحة النووية (بسبب الردع النووي) أو من دونها (للمخاطر التي لا يمكن إغفالها من أن الأسلحة النووية ربما تستخدم ذات يوم). لكن جانباً منه خلاف سياسي بشأن كيفية التقدّم في نزع السلاح النووي. ورغم أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عكست الحاجة المتصوّرة في أواخر ستينيات القرن العشرين إلى إعطاء الأولوية لعدم الانتشار على هدف نزع السلاح على المدى الطويل، فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية تمثل وجهة النظر بأن التقدّم في نزع السلاح ـ بعد نصف قرن من اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ـ طال انتظاره كثيراً. ويبدو أن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ممن يتقاسمون هذا الرأي. يحدّد جدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح، المنشور في أيار/مايو، العديد من المهام ذات الأولوية، بما في ذلك الحدّ من أسلحة الدمار الشامل

(53) International Campaign to Abolish Nuclear Weapons, «Stigmatize, Ban and Eliminate: A Way forward for Nuclear Disarmament,» 1 October 2013, and Beatrice Fihn quoted in: D. Högsta, «ICAN at the UNGA,» Heinrich Böll Stiftung, 16 November 2016.

(54) US Mission to the United Nations, «Joint Press Statement from the Permanent Representatives to the United Nations of the United States, United Kingdom and France following the adoption of a treaty banning nuclear weapons,» 7 July 2017, and Russian Ministry of Foreign Affairs, «Foreign Minister Sergey Lavrov's Remarks at a UN Security Council meeting on the non-proliferation of weapons of mass destruction: Confidence building measures, New York, January 18, 2018,» 18 January 2018.

(55) Chinese Ministry of Foreign Affairs, «Foreign Ministry Spokesperson Hua Chunying's Regular Press Conference on March 20,» 20 March 2017.

(56) انظر القسم IV من الفصل السابع في هذا الكتاب.

وإزالتها. وفي حين يحرص جدول أعمال نزع الأسلحة على عدم دعوة الدول لتوقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية أو التصديق عليها، فإنه يصفها بأنها «مكوّن مهم لنظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي»[57].

III استخدام الأسلحة الكيميائية

كشف حادثان رئيسان شملا استخدام أسلحة كيميائية عن نوع مختلف من المشكلات المتعلّقة بتحديد الأسلحة في 2018[58]. ويثير هذا الانتهاك المفتوح لاتفاقية الأسلحة الكيميائية المزيد من الأسئلة بشأن جدوى أنظمة نزع السلاح وتحديد الأسلحة في النظام الدولي الحالي البيئة السياسية وإمكان الاعتماد عليها.

محاولة اغتيال في المملكة المتحدة

في 4 آذار/مارس 2018، استُخدم السلاح الكيميائي نوفيتشوك في محاولة لقتل سيرغي سكريبال، وهو جاسوس روسي سابق، وابنته في سالزبوري، بالمملكة المتحدة. فقد عُثر في وقت لاحق على مرشّة للعطر، تخلّص منها القتلة على ما يبدو، وأعطيت لامرأة جرّبت المادة على معصمها وتوفيت[59]. وسرعان ما حدّدت السلطات البريطانية أن المادة الكيميائية المستخدمة هي نوفيتشوك، وهي عامل عصبي من فئة عسكرية. وأكّدت ذلك في 12 نيسان/أبريل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية[60]. ورغم الادعاءات الأولية لوزير الخارجية آنذاك، بوريس جونسون، بأن الخبراء البريطانيين حددوا مصدر نوفيتشوك، فإن خبراء بريطانيين ومن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم يتمكّنوا من التحقق من مصدرها الدقيق[61].

في غضون أيام من الحادث، ذكرت الحكومة البريطانية أن من المحتمل جدّاً أن تكون الدولة الروسية مسؤولة، وهو ما نفته روسيا بشدة[62]. وبالنظر إلى أن العلاقات بين الغرب وروسيا في أسوأ

---

(57) UN Office for Disarmament Affairs, *Securing Our Common Future: An Agenda for Disarmament* (New York: UN, Office for Disarmament Affairs, 2018).

انظر أيضاً القسم V من الفصل السابع، والقسم III من الفصل الثامن، والقسم IV من الفصل التاسع في هذا الكتاب.

(58) لمزيد من المعلومات عن هذه الحوادث، انظر القسمين I وII من الفصل الثامن في هذا الكتاب.

(59) BBC News, «Novichok: Murder Inquiry after Dawn Sturgess Dies,» 9 July 2018, and K. Sengupta, «Salisbury Poisoning: Woman among Russian Hit Squad of Four Identified as Key Suspects in Skripal Novichok Probe,» *The Independent*, 19/7/2018.

(60) J. P. Zanders, «Novichok between Opinion and fact-Part 1: Deconstruction of the Russian Denial,» *The Trench*, 10 April 2018.

(61) DW, «Boris Johnson: Russia's Position in Skripal Case is «Increasingly Bizarre»,» 20 March 2018, and S. Morris and P. Crerar, «Porton Down Experts Unable to Verify Precise Source of Novichok,» *The Guardian*, 3/4/2018.

(62) British Government, «PM Commons Statement on Salisbury Incident: 12 March 2018,» 12 March 2018, and A. Asthana [et al.], «Russian Spy Poisoning: Theresa May Issues Ultimatum to Moscow,» *The Guardian*, 13/3/2018.

حالاتها منذ عقود، فقد أدّى هجوم سالزبوري إلى زيادة التوتّرات والاتهامات والاتهامات المضادّة، وطرد الدبلوماسيين من كلا الجانبين[63].

تتعامل وجهة النظر الروسية الرسمية مع الاتهام وطرد الدبلوماسيين بوصفها مسرحية مصطنعة. ووصف رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية الروسية الهجوم بأنه «استفزاز شنيع دبّره جهازا الاستخبارات البريطاني والأمريكي بوقاحة»[64]. ولجأ وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إلى قصة «أليس في بلاد العجائب» ليسخر من المملكة المتحدة بشأن إطلاق الحكم قبل صدوره[65]. ورغم أن جونسون أخطأ في المبالغة في وجود أدلّة على تورّط روسي، فإن الردّ على الاتهامات الخطيرة بشأن استخدام عامل سلاح كيميائي بتهكّم وادعاءات مضادّة لا أساس لها من الصحة كان نهجاً غير مثمر اتبعته الحكومة الروسية.

استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية

في الحرب الأهلية السورية الدائرة منذ سبع سنوات، استمرّت المزاعم بأن الرئيس بشار الأسد استخدم أسلحة كيميائية ضدّ شعبه. وأجري العديد من التحقيقات برعاية الأمم المتحدة في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية في السنوات الأخيرة. وأصدرت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، التي أنشأها بالإجماع مجلس الأمن الدولي في سنة 2015، سبعة تقارير وخلصت إلى أن الحكومة السورية كانت مسؤولة عن أربع حالات لاستخدام الأسلحة الكيميائية، والجهات الفاعلة من غير الدول مسؤولة عن اثنتين[66]. لسوء الحظ أن ولاية آلية التحقيق المشتركة انتهت في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 لعدم تمكّن مجلس الأمن من الاتفاق على شروط التمديد بسبب الفيتو الروسي[67]. وكانت لجنة التحقيق الدولية المستقلة في الجمهورية العربية السورية، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في سورية، أكثر صراحة في عزو اللوم. فقد أكّدت أن الحكومة السورية شنّت ما لا يقل عن 34 هجوماً بالأسلحة الكيميائية منذ سنة 2013، استخدم الكثير منها الكلور أو السارين، وهو عامل أعصاب[68].

---

(63) «Western Allies Expel Scores of Russian Diplomats over Skripal Attack,» *The Guardian*, 27/3/2018, and BBC News, «Spy Poisoning: Russia Expels More UK Diplomats,» 31 March 2018.

(64) TASS, «Russian Foreign Intelligence Chief Slams Skripal Case as Provocation,» 4 April 2018.

(65) RT, «Lavrov Calls UK handling of Skripal Case «Open Mockery of Intl Law»,» YouTube, 5 April 2018.

(66) United Nations, Security Council, «Seventh Report of the Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons–United Nations Joint Investigative Mechanism,» S/2017/904, 26 October 2017, and J. Hart, Allegations of Use of Chemical Weapons in Syria,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 349–361.

(67) R. Campos, «Russia Vetoes Extension of Mission Probing Chemical Weapons Use in Syria,» Reuters, 24 October 2017.

(68) S. Almukhtar, «Most Chemical Attacks in Syria Get Little Attention. Here are 34 Confirmed Cases,» *New York Times*, 13/4/2018.

وأفيد عن هجوم آخر بأسلحة كيميائية مزعومة في 7 نيسان/أبريل على دوما، إحدى ضواحي دمشق، قُتل ما لا يقل عن عشرات المدنيين[69]. وجاء ذلك عقب تقارير عن حوادث صغيرة استُخدم فيها غاز الكلور في دوما في آذار/مارس[70]. وأعلنت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن إجراء تحقيق للتثبّت من أنه كان هجوماً بأسلحة كيميائية وتحديد ما الذي استُخدم. وفي 13 نيسان/أبريل، استبقت الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة التحقيق وأطلقت 105 قذائف انسيابية وقذائف جوّ سطح على اثنين من مرافق تخزين الأسلحة الكيماوية المشتبه فيها غرب حمص ومركز أبحاث في دمشق[71].

أوضحت الحكومات الثلاث أن الهجوم بالقذائف يعاقب النظام السوري ويردع الآخرين عن استخدام الأسلحة الكيميائية[72]. ربما تكون الأهداف مشروعة، لكن ليس من الواضح إذا كان العمل العسكري يمكن أن يحققها. لم تغيّر الضربات بالقذائف سلوك الرئيس الأسد أو تحدث أي تأثير واضح على السكان المدنيين في سورية. وأدّى استباق تحقيق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى تسييس المسألة. كان رد فعل روسيا قاصراً مرة أخرى، إذ أنكر في البداية وقوع هجوم بأسلحة كيميائية، ليقول في وقت لاحق إن الهجوم بالأسلحة الكيميائية من تدبير المملكة المتحدة[73]. ولم يؤدِّ الانتقال من قصة لا يمكن تصديقها إلى قصة أخرى إلى أي مكسب في الصدقية. ومع ذلك، ربما كان ردّ القوى الغربية أكثر فعّالية لو أنها انتظرت واتخذت إجراء لاحقاً يتمتّع بمزيد من الوحدة الدولية.

ألقيت مزيد من الشكوك على سلامة الردّ الروسي على حادثتَي الهجوم بأسلحة كيميائية في سالزبوري ودوما بعدما أصدر جهاز الاستخبارات العسكرية الهولندية بياناً بأن لديه أدلة على محاولة روسيا اختراق حواسيب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية[74]. ومع ذلك، فإن الردّ الغربي على عمل غير قانوني بانتهاك سيادة سورية وعدم انتظار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أدى إلى إضعاف احترام القانون الدولي والاتفاقات الدولية، وبالتالي إضعاف الحدّ من الأسلحة. ففي النهاية، من الأفضل تحقيق الغايات القانونية بالوسائل القانونية.

---

(69) B. Hubbard, «Dozens Suffocate in Syria as Government is Accused of Chemical Attack,» *New York Times*, 8/4/2018.

(70) A. Sanders-Zakre, «More Chemical Attacks Reported in Syria,» *Arms Control Today* (April 2018).

(71) K. Collins, J. Ward, and K. Yourish, «What We Know about the Three Sites Targeted in Syria,» *New York Times*, 14/4/2018, and Reuters, «French Declassified Intelligence Report on Syria Gas Attacks,» 14 April 2018.

(72) CNN, «Mattis: This is a One-time Shot, for Now,» 14 April 2018.

(73) Reuters, «Russia Denies Chemical Weapons Used in Syria's Douma, Ifax reports,» 8 April 2018; BBC News, «Syria Conflict: Russia Says No Evidence of Douma Chemical Attack,» 9 April 2018; Sputnik, «We Have Evidence of UK's Role in Staging Douma Provocation—Russian MoD,» 13 April 2018, and BBC News, «Russia Says Syrian «Chemical Attack» Was Staged,» 13 April 2018.

(74) Reuters, «Dutch Government Says it Disrupted Russian Attempt to Hack Chemical Weapons Watchdog,» 4 October 2018.

IV التوتّرات الدولية وديناميات القوة

إن تقلّبات اتفاقات ومفاوضات تحديد الأسلحة ونزع السلاح الثنائية والمتعدّدة الأطراف تعكس بيئة سياسية دولية متوتّرة وغير مؤكّدة. من المستغرب في النظام الدولي المعاصر أنه لا توجد قوة راسخة للوضع الراهن. الصين وروسيا والولايات المتحدة كلها تتحدّى النظام السياسي العالمي وتسعى لتعديل بعض جوانبه. من السهل فهم هذا التحدّي بالنسبة إلى الصين بوصفها قوة صاعدة، وروسيا بالنظر إلى تصوّرها أنها خسرت الكثير في العقد الذي تلا نهاية الحرب الباردة. فكلاهما يتحدّيان بقوّة مكوّنات النظام العالمي، من الجغرافيا السياسية للمناطق الرئيسة إلى ميزان القوى في التمويل الدولي.

الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أن تبدو الولايات المتحدة معارضة أو غاضبة ونافرة من بعض المؤسسات والقواعد الدولية الرئيسة التي كان لها دور رئيس في تشكيلها واستفادت منها طويلاً. وقد يكون ذلك قصير المدى، بتأثير تفضيلات الإدارة الأمريكية الحالية ودوائرها السياسية الداخلية. لكن قد يكون أطول أمداً. فاعتقاد الولايات المتحدة بأنها استثنائية وعدم ثقتها في «التحالف الدائم مع أي جزء من العالم الخارجي» (الرئيس جورج واشنطن) و«التحالفات المتشابكة» (الرئيس توماس جفرسون) طالما كان جزءاً من التفكير السياسي الأمريكي[75]. فقد لبثت الولايات المتحدة 165 عاماً بعد الاستقلال لم تشكل فيها تحالفات دولية باستثناء تحالف واحد مع فرنسا في أثناء الحرب الثورية[76]. في سنة 2018، كانت الولايات المتحدة تقيم اتفاقات تحالف مع 54 دولة أخرى[77]. وحقّق شيء من الحنين إلى أيام ما قبل التحالفات تقدّماً في تفكير الحزب الجمهوري الأمريكي السائد، حتى قبل انتخاب ترامب رئيساً في سنة 2016. بل إن لشعاره «أمريكا أولاً» تاريخ طويل في السياسة الأمريكية، إذ استخدمه الرئيس وودرو ولسون وآخرون[78]. وردّ الحلفاء الأوروبيون القدامى للولايات المتحدة على شكوك الرئيس ترامب الواضحة بشأن منطق التحالفات بشكوكهم المفتوحة بشأن إمكان اعتمادهم الدائم على تحالفاتهم مع الولايات المتحدة[79].

هذه التغييرات تقلّل من إمكان التنبّؤ بالسياسة الدولية، ما قد يؤدّي إلى تزايد عدم اليقين والشعور بعدم الأمان. فقد تراجع الوضوح عما كان عليه قبل بضع سنوات حيال استمرار احترام القوانين والقواعد الصريحة للنظام الدولي، إضافة إلى قواعده وافتراضاته غير المعلنة. ويعني كل

(75) D. Fromkin, «Entangling Alliances,» *Foreign Affairs* (July 1970).

(76) M. Beckley, «The Myth of Entangling Alliances,» War on the Rocks (9 June 2015).

(77) US Department of State, «US Collective Defence Arrangements».

(78) White House, «The Inaugural Address: Remarks of President Donald J. Trump-as prepared for Delivery,» 20 January 2017, and S. Churchwell, *Behold, America: A History of America First and the American Dream* (London: Bloomsbury, 2018).

(79) BBC News, «Merkel: Europe «Can No Longer Rely on Allies» after Trump and Brexit,» 28 May 2017; «French President Emmanuel Macron Calls for a «European Army» to Defend against China, Russia and the US,» *Time* (7 November 2018), and «Macron Says Trump Acting to «Detriment» of Allies,» 29 November 2018.

ذلك أن التوتّرات والمواجهة التي تشوب السياسة العالمية، كما هو الحال دائماً، تنطوي على مزيد من المخاطر من العواقب السلبية على الاستقرار الدولي مما كان عليه الحال من السابق.

روسيا والولايات المتحدة والغرب

إن ضعف العلاقات داخل الغرب في أول عامين من إدارة ترامب يعني أن العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا والغرب وروسيا لم تعد على حالها في التفاصيل المهمّة[80]. مع ذلك، فإن العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا لا تقل شكاسة عن علاقات حلفائها الأوروبيين مع روسيا. وينعكس هذا في انهيار تحديد الأسلحة بين الولايات المتحدة وروسيا وبيانات في استراتيجية الأمن الوطني الأمريكي لسنة 2017 واستراتيجية الدفاع الوطني الأمريكي لسنة 2018 بأن روسيا خصم عالمي[81].

قطعت الأحداث شوطاً طويلاً منذ التسعينيات عندما بدا أن التكامل الروسي مع الغرب ممكن، لكن لم يعد أي من الجانبين ينظر إلى ذلك بوصفه أمراً محتملاً. ومثّل ضم روسيا شبه جزيرة القرم في سنة 2014 والمشاركة في النزاع في شرق أوكرانيا لحظات حاسمة في التدهور الطويل للعلاقة. في سنة 2018، صعّدت روسيا هذا النزاع مؤقّتاً بالاستيلاء على ثلاث سفن أوكرانية وطواقمها عند دخولها بحر آزوف ـ وهو منطقة مائية في الشمال الشرقي لشبه جزيرة القرم، لا يمكن الوصول إليها إلا عبر مضيق كيرش الضيّق[82]. وانتُقد افتتاح جسر فوق المضيق يربط شبه جزيرة القرم بالأراضي الروسية في أيار/مايو 2018، بوصفه غير قانوني ويعوق الشحن الدولي[83].

تتجاوز روسيا كثيراً ثقلها في الشؤون الدولية. فاقتصادها أصغر كثيراً لا من اقتصادَي الولايات المتحدة والصين فحسب، وإنما من تسع دول أخرى أيضاً[84]. غير أن سياساتها تتسم بالاستراتيجية

---

(80) C. Drury, «European Leaders «Scared to Death» Donald Trump will Pull US Troops out of Continent,» *The Independent*, 8/7/2018, and J. S. Renouf, «Why Trump has Made Europe More Fearful of a Possible Russian Attack,» *The Conversation* (18 July 2018).

(81) White House, «National Security Strategy of the United States of America,» December 2017, p. 3; US Department of Defense (DOD), *Summary of the 2018 National Defense Strategy of the United States of America: Sharpening the American Military's Competitive Edge* (Washington, DC: DOD, 2018), and I. Ali, «US Military Puts «Great Power Competition» at Heart of Strategy: Mattis,» Reuters, 19 January 2018.

(82) G. Sasse, «Crimea Annexation 2.0,» Judy Dempsey's Strategic Europe, Carnegie Europe, 29 November 2018.

وعن النزاع في أوكرانيا، انظر القسم IV من الفصل الثاني في هذا الكتاب.

(83) D. Saha, V. Kravchuk, and V. Movchan, «The Impact of the New Kerch Strait Bridge on Ukraine's Trade,» Policy Briefing Series, PB/02/2018, German Advisory Group Ukraine, February 2018; V. Socor, «Azov Sea, Kerch Strait: Evolution of their Purported Legal Status (Part One),» *Eurasia Daily Monitor*, vol. 15, no. 169 (3 December 2018); V. Socor, «Azov Sea, Kerch Strait: Evolution of their Purported Legal Status (Part Two),» *Eurasia Daily Monitor*, vol. 15, no. 171 (5 December 2018); V. Socor, «Azov Sea, Kerch Strait: Evolution of their Purported Legal Status (Part Three),» *Eurasia Daily Monitor*, vol. 15, no. 173 (10 December 2018), and V. Socor, «Azov Sea, Kerch Strait: Evolution of their Purported Legal Status (Part Four),» *Eurasia Daily Monitor*, vol. 15, no. 173 (10 December 2018).

(84) تشغل روسيا المرتبة الثانية عشرة في ترتيب أكبر الاقتصادات، فإضافة إلى الولايات المتحدة والصين، للدول الآتية كلها (تبعاً لتصنيفها) اقتصادات وطنية أكبر من الاقتصاد الروسي: اليابان، ألمانيا، الهند، فرنسا، المملكة المتحدة، =

الجيدة والانتهازية ضمن تلك الاستراتيجية والعزيمة. وقد أثبتت استعدادها لاستخدام القوة المسلحة، كما هو الحال في أوكرانيا منذ سنة 2014 وسورية منذ سنة 2015. كما أن آراءها في الشؤون الدولية مقنعة لجمهور كبير داخل روسيا وخارجها، رغم أنه تجدر الإشارة إلى أن وجهات نظر الحكومة الروسية بشأن ما يمثل المصلحة الوطنية والنظام الدولي لا تختلف كثيراً عن تلك القائمة في الغرب[85].

من ناحية أخرى، مع أن للولايات المتحدة وجوداً عسكرياً أكبر كثيراً في كل أنحاء العالم، يتكوّن من شبكة من نحو 800 قاعدة ومواقع عسكرية أخرى، فإن الغرب يبدو متردّداً ومنقسماً[86]. ويبدو أنه فقد الكثير من القوة الناعمة ـ قوة الجذب والتعاطف، وبالتالي الثقة ـ التي كانت لديه ذات يوم[87]. ومما يشير إلى ذلك في الطرد المتبادل للدبلوماسيين بسبب حادثة التسمّم في سالزبوري، أن البلدان التي ساندت المملكة المتحدة وطردت دبلوماسيين روساً لم تشمل أياً من أمريكا الجنوبية أو أفريقيا أو الشرق الأوسط أو منطقة آسيا والمحيط الهادئ، باستثناء أستراليا[88]. ويستمرّ الانجراف نحو عدم الاستقرار العالمي، باستمرار طقوس المواجهة بين روسيا والغرب، والادّعاءات والادّعاءات المضادة بشأن قانونية الإجراءات التي لا تقدّم للتحكيم الدولي البتة.

علاقات الصين الدولية

بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في الصين على مدار العقود الأربعة الماضية ما يقرب من 10 في المئة سنوياً[89]. ووفقاً لأكثر المقاييس المستخدمة شيوعاً (الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)، لا تزال الولايات المتحدة أكبر اقتصاد في العالم، لكن الصين ستتجاوزها على الأرجح في حدود سنة 2030[90]. ومنذ سنة 2008 تقريباً ـ بداية أزمة كبيرة في النظام الاقتصادي العالمي ـ وجد هذا النمو انعكاساً في سياسة دولية أكثر جزماً، سواء في الجغرافيا السياسية الإقليمية أو على الساحة العالمية. فبنت الصين قوتها العسكرية، واكتسبت أصدقاء وحلفاء من طريق مساعدات التنمية والاستثمار في أفريقيا، وتشارك حالياً في برنامج استثمار ضخم في البنية التحتية للمواصلات

= إيطاليا، البرازيل، كندا، كوريا الجنوبية. انظر: International Monetary Fund (IMF), «IMF DataMapper,» (accessed 20 March 2019).

(85) A. Lieven, «The Dance of the Ghosts: A New Cold War with Russia Will Not Serve Western Interests,» *Survival*, vol. 60, no. 5 (2018), pp. 115–140.

(86) M. Pemberton, «US Overseas Bases: The Facts,» 27 November 2018, and M. Pemberton, «Something We Can Agree On: Close Some Overseas Bases,» Defense One, 28 November 2018.

(87) J. S. Nye, *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (Cambridge, MA: Perseus, 2004).

(88) Al Jazeera, «Which Countries Are Expelling Russian Diplomats?,» 31 March 2018.

(89) T. Hirst, «A Brief History of China's Economic Growth,» World Economic Forum, 30 July 2015.

(90) J. Hawksworth and D. Chan, *The World in 2050: Will the Shift in Global Economic Power Continue?* (London: PwC, 2015), and International Monetary Fund, «China's Economic Outlook in Six Charts,» 26 July 2018.

عبر آسيا في مبادرة الحزام والطريق ـ طريق الحرير في القرن الحادي والعشرين[91]. وقدّمت الصين نفسها بطلاً جديداً للتعدّدية والعولمة والعمل على التخفيف من حدّة تغيّر المناخ والتكيّف معه[92]. وانسجاماً مع عملية تأكيد الذات المتعدّدة الجوانب، تمارس الصين ضغطاً شديداً حرصاً على مصالحها الوطنية في الجوار، بما في ذلك في عدد من النزاعات الإقليمية.

عاد النجاح التجاري الدولي على الصين بالعديد من الانتقادات لما يوصف بسياساتها وممارساتها غير العادلة بشأن التعريفات والنقود وحقوق الملكية الفكرية، ولتقييد الوصول إلى استثماراتها المحلية وأسواقها التجارية[93]. وتصاعد ذلك الآن إلى حرب تجارية بين الولايات المتحدة والصين. ففي سنة 2018، فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على المنتجات الصينية بقيمة 250 مليار دولار، وردّت الصين بتعريفة على البضائع الأمريكية بقيمة 110 مليارات دولار[94]. ثم اتفق على هدنة في كانون الأول/ديسمبر 2018 وتعهدت الحكومتان بعدم فرض مزيد من التعريفات لمدة 90 يوماً والسعي لوضع اتفاق تجاري واسع. وإذا لم تتمكنا من القيام بذلك واستؤنفت الحرب التجارية، فإن عواقب ذلك على الاستقرار الاقتصادي العالمي قد تكون وخيمة جدّاً.

ربما تزيد قضايا أخرى من صعوبة إيجاد اتفاق. ففي أيلول/سبتمبر، اتهم الرئيس ترامب الصين بالتدخّل في الانتخابات الأمريكية، ما زاد من حدّة المواجهة[95]. وفي الوقت نفسه، اشتدّت المنافسة الاستراتيجية بين البلدين في مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي. وأفيد بأن الصين نشرت قذائف مضادّة للسفن والطائرات على جزر سبراتلي المتنازع عليها وأرسلت إليها العديد من القاذفات، بما في ذلك قاذفات القنابل النووية إتش ـ 6 كيه[96]. وأطلقت الولايات المتحدة وحلفاؤها (بما في ذلك أستراليا وكندا وفرنسا واليابان ونيوزيلندا والمملكة المتحدة) عمليات «حرية الملاحة» في المنطقة[97].

---

(91) R. Ghiasy and J. Zhou, *The Silk Road Economic Belt: Considering Security Implications and EU–China Cooperation Prospects*, SIPRI and Friedrich Ebert Stiftung (Stockholm: SIPRI, 2017), and R. Ghiasy, F. Su, and L. Saalman, *The 21st Century Maritime Silk Road: Security Implications and Ways Forward for the European Union*, SIPRI and Friedrich Ebert Stiftung (Stockholm: SIPRI, 2018).

(92) «Xi Jinping Delivers Robust Defence of Globalisation at Davos,» *Financial Times*, 17/1/2017; NBC News, «China's Xi Lectures Trump on Globalization and Climate Change,» 17 January 2017, and I. Hilton, «China: Contradictions in Climate Leadership,» *The Interpreter* (11 December 2017).

(93) M. Collins, «It's Time to stand Up to China,» *Industry Week* (13 June 2016), and White House, «President Donald J. Trump is Confronting China's Unfair Trade Policies,» 29 May 2018.

(94) D. Wong and A. C. Koty, «The US–China Trade War: A Timeline,» China Briefing, 25 February 2019.

(95) BBC News, «Trump Accuses China of Election «Meddling» against Him,» 26 September 2018.

(96) «China Has Put Missiles on Islands in the South China Sea,» *The Economist* (21 May 2018), and B. Feleke, «China Tests Bombers on South China Sea Island,» CNN, 21 May 2018.

حول بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي، انظر: D. Smith, «International Tensions and Shifting Dynamics of Power,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 12–13.

(97) R. Browne and B. Starr, «US Sails Warships through Taiwan Strait Amid Tensions with China,» CNN, 23 October 2018.

وفي أيلول/سبتمبر، في مواجهة شديدة الخطورة، مرّت سفينة حربية أمريكية على مقربة من سفينة حربية صينية ولم تتجاوز المسافة بينهما 40 متراً[98].

إيران والسعودية

الشرق الأوسط غارق في معضلات أمنية وصراعات عنيفة[99]. ومن مفاتيح فهم بعضها التنافس بين إيران والسعودية. فقد وضعهما الصراع على النفوذ على طرفي نقيض في النزاعات المسلّحة في العراق وسورية واليمن. السعودية جزء من تحالف المصالح المناهض لإيران الذي يضمّ إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة. وشجّعت الولايات المتحدة فكرة إقامة تحالف سنّي أمني وسياسي جديد ـ التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط، الذي يشار إليه في كثير من الأحيان باسم «حلف الناتو العربي» ـ لمواجهة نفوذ إيران المتزايد. لكن لا تزال هناك عقبات كبيرة أمام التحالف الجديد، رغم بعض الاقتراحات بأنه سيشكّل في سنة 2019[100].

الانتقادات الأمريكية والسعودية والإسرائيلية لإيران تشدّد بانتظام على دورها الإقليمي واستمرارها بتطوير القذائف البالستية. وتشمل المصالح الاستراتيجية لإيران دعم إدارة الأسد في سورية، وتقوية حلفائها في العراق ومعارضة الاستقلال الكردي، ودعم حزب الله في لبنان، ومساعدة الحوثيين في اليمن. وتدخّل خصوم إيران أيضاً في شؤون هذه البلدان وغيرها في السنوات الأخيرة سياسياً أو باستخدام القوة المسلحة مباشرة أو بصورة غير مباشرة. كما أن إيران ليست الدولة الوحيدة المتورّطة في تعزيز مخزونها من القذائف. فكثير من الدول تستحوذ على قذائف قصيرة ومتوسطة المدى من مورّدين متعدّدين[101]. وتنظر إيران إلى، قذائفها المتوسطة المدى باعتبارها رادعاً تقليدياً لأي هجوم.

يولّد اجتماع القوى ضدّ إيران ضغوطاً هائلة، اقتصادية على الأقلّ. لكن التجمّع المعادي لإيران ليس مستقرّاً تماماً. فقد أثار اغتيال الصحافي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول في 2 تشرين الأول/أكتوبر ردّ فعل عنيفاً في الولايات المتحدة ضدّ السياسة السعودية والدعم الأمريكي غير المشروط على ما يبدو للسعودية[102]. ولم يُكشف النقاب عن تفاصيل بشعة لجريمة

---

(98) CNN, «Photos Show How Close Chinese Warship Came to Colliding with US Destroyer,» 4 October 2018.

(99) عن النزاعات المسلّحة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انظر القسم V من الفصل الثاني في هذا الكتاب.

(100) Al Jazeera, «Bahrain Says «Arab NATO» to be Formed by Next Year,» 29 October 2018; «A New Arab Military Alliance has Dim Prospects,» *The Economist* (6 October 2018), and A. Helou, «What's Standing in the Way of an Arab NATO?,» *Defense News* (20 November 2018.

(101) عن نقل القذائف إلى الشرق الأوسط، انظر القسم III من الفصل الخامس في هذا الكتاب. انظر أيضاً: T. Erästö, «Dissecting International Concerns about Iran's Missiles,» in: SIPRI Backgrounder, 15 November 2018.

(102) BBC News, «Jamal Khashoggi: All You Need to Know about Saudi Journalist's Death,» 11 December 2018, and D. Ignatius, «How the Mysteries of Khashoggi's Murder Have Rocked the US-Saudi Partnership,» *Washington Post*, 29/3/2019.

القتل فحسب، وإنما عن تعذيب السجينات في السجون السعودية أيضاً[103]. وأذكى ذلك الانتقاد المتزايد لجهود الحرب السعودية في اليمن، التي ربما تشمل تكاليفها البشرية المدمّرة ارتفاع عدد القتلى إلى 58,000، وأكثر من مليون حالة إصابة بالكوليرا في وباءيَن في زمن الحرب، وما يقدّر بنحو 14 مليون نسمة معرّضين لخطر المجاعة[104]. وقد تكثّفت الجهود المبذولة لإنهاء الحرب، ما أفضى إلى مفاوضات واتفاق على وقف إطلاق النار في مدينة الحديدة الساحلية، تمّ التوصّل إليه في ستوكهولم في كانون الأول/ديسمبر 2018[105].

إيران والسعودية قوتان إقليميتان رئيستان. وغالباً ما يفسّر تنافسهما بأنه ناتج من الصراع بين المذهبين السنّي والشيعي في الإسلام. ويشغل الدين مكانة مركزية صريحة سياسية ودستورية في كلتا الدولتين ـ التفسير الوهّابي للإسلام السنّي في السعودية والإسلام الشيعي في إيران ـ لكن اعتبار التنافس بينهما طائفيّاً محضاً غير مقنع. فالولايات المتحدة وإسرائيل جزء من التحالف المناهض لإيران، ما يوحي بأن الأولويات الدينية وحدها لا يمكن أن تكون الدافع الوحيد للسياسة السعودية. كما أن إيران تقدّم دعماً قوياً للجماعة العلوية الحاكمة في سورية، وسارعت إلى مساعدة قطر السنّية في سنة 2017، عندما واجهت قطر عقوبات وشبه حصار من السعودية. وتوحي هذه الإجراءات بأن المصلحة الوطنية والميزة الاستراتيجية من السمات المركزية للسياسة الإيرانية. إنه تنافس على النفوذ بين دولتين، وسيكون خطّاً فاصلاً رئيساً في السياسة الإقليمية في الفترة المقبلة. من الصعب التنبؤ بالنتائج، وثمة حاجة إلى رغبة أكبر مما يبدو حاليّاً في الحوار والتسوية المحتملة إذا أريد تجنّب سيناريو كارثي.

V الأمن الإنساني والتعاون الدولي

في سنة 1994، قدم تقرير التنمية البشرية السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم الأمن الإنساني، معرباً عن جوهر تفكيره في هذه الشروط:

لا يمكن أن ينعم العالم بالسلام ما لم ينعم الناس بالأمن في حياتهم اليومية. ربما تقع النزاعات في المستقبل في كثير من الأحيان داخل الدول لا فيما بينها ـ وتضرب جذورها عميقاً في الحرمان

(103) M. Stancatti and S. Said, «Saudi Arabia Accused of Torturing Women's-rights Activists in Widening Crackdown on Dissent,» *Wall Street Journal*, 20/11/2018.

(104) P. Cockburn, «The Yemen War Death Toll is Five Times Higher Than We Think-We Can't Shrug off Our Responsibilities Any Longer,» *The Independent*, 26/10/2018; «Mystery of Yemen Cholera Epidemic Solved,» *Science Daily*, 2/1/2019, and UN News, «Half the Population of Yemen at Risk of Famine: UN Emergency Relief Chief,» 23 October 2018.

(105) عن النزاع المسلّح وعملية السلام في اليمن، انظر القسم V من الفصل الثاني في هذا الكتاب.

والتفاوت الاجتماعي الاقتصادي المتزايد. ويكمن البحث عن الأمن في هذه البيئة في التنمية لا في السلاح[106].

يضع ذلك رفاه الإنسان في قلب الأمن، خلافاً للأفكار التي تضع مصالح الدولة وسلطتها في مركز الصدارة. وغالباً ما يؤدي هذان النهجان المختلفان إلى اختصار مفيد للنهجين الأمنيين الناعم والخشن: **الأول** ينطوي على تدابير لحماية الرفاه، **والأخير** ينطوي على استعدادات عسكرية ضدّ الأعداء المحتملين.

المسافة بين هذين المفهومين المتعارضين بانتظام أقصر مما قد يبدو للوهلة الأولى. من الناحية النظرية، يجب أن تكون مصالح الدولة والشعب متلازمة. لذا فإن الهدف من الأمن الخشن هو ضمان رفاه الإنسان، مواطني ذلك البلد على الأقل. ومع ذلك يمكن أن يكون لقضايا الأمن الإنساني التي لا تبرز في التفكير في الاستعدادات العسكرية عواقب واضحة على الأمن الخشن. على سبيل المثال، تمثّل ضغوط الجفاف وسوء إدارة المياه جزءاً من رواية الخلفية الأساسية عن كيفية اندلاع الحرب في سورية واليمن[107]. باختصار، هناك مجال أمني واحد يكون فيه لمختلف أنواع الإجراءات والاستعدادات تأثير سلبي أو إيجابي.

لا تخطّط السياسات الأمنية لمعظم الدول وتنفّذ بمراعاة هذا النهج المتكامل. فمعظم السياسات الأمنية تشدّد على الاستعدادات العسكرية، مع الإشارة في كثير من الأحيان إلى الدبلوماسية، بينما تُتجاهل قضايا الأمن الإنساني أو تترك لمؤسسة أخرى. وهناك استثناءات ملحوظة تأخذ الأدلة والتأمّلات في الأمن البشري في إطار سياسة الأمن الوطني واستراتيجيته، لكنها ليست كثيرة وغالباً ما تكون هامشية في قرارات التخطيط الرئيسية التي تنفذ السياسة[108].

تجب معالجة هذا القصور في نُهُج الأمن إذا أريد أن تكون الاستجابة فعّالة للتحدّيات التي تواجه الأمن الإنساني، ومن خلالها، الاستقرار الدولي بسبب تغيّر المناخ وغيره من أشكال التدهور البيئي.

تغيّر المناخ وأجندة الأمن والجوع

لم تكن سنة 2018 الأكثر حرارة على الإطلاق، إذ فاقتها السنوات الثلاث السابقة حرارة. وكانت سنة 2014 خامس أشدّ السنين حرارة. وبعبارة أخرى، السنوات الخمس الأكثر حرارة على الإطلاق

---

(106) UN Development Programme, *Human Development Report 1994* (Oxford: Oxford University Press, 1994).

(107) F. Krampe and D. Smith, «Climate-related Security Risks in the Middle East,» in: A. Jägerskog, M. Schulz and A. Swain, eds., *Routledge Handbook on Middle East Security* (Abingdon: Routledge, 2019).

(108) من الأمثلة على ذلك استعراض المخاطر المستقبلية التي أوردتها دراسة: UK's Development, Concepts and Doctrine Centre, *Global Strategic Trends: The Future Starts Today* (London: British Ministry of Defence, 2018).

هي السنوات الخمس الأكثر حداثة[109]. وتشير إحدى التنبؤات إلى أن السنوات الأربع المقبلة ستكون فترة حارّة جدّاً، في حين يشير آخر إلى أن ما يعَدّ حاليّاً صيفيات حارّة غير عادية ستصبح المتوسط في أوروبا بحلول الأربعينيات من القرن الحادي والعشرين[110]. وتميّزت السنة في كل أنحاء العالم، بالجفاف والفيضانات وأحداث الطقس المتطرّفة، وبدأت الأنهار الجليدية الكندية في التفكّك لأول مرة على الإطلاق[111].

وخلال السنة، ظهر عدد من التقارير التي تحذّر من الاتجاهات والنتائج. واستعرض تقرير خاص صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، في تشرين الأول/أكتوبر، العواقب الوخيمة إذا ارتفع متوسط درجات الحرارة العالمية 1.5 درجة مئوية فوق ما كانت عليه قبل الأزمنة الصناعية، وقارنها بالعواقب الأكثر تدميراً الناجمة عن الارتفاع 2 درجة مئوية فوقها وتجاوزها[112]. وكشفت تقارير أخرى عن انخفاض متوسط قدره 60 في المئة منذ سنة 1970 في تعداد الفقاريات باستثناء البشر واستعرضت التأثير المشترك المحتمل لتغيّر المناخ وغيره من العوامل الدافعة للتدهور البيئي في توليد تغييرات مفاجئة ودائمة في الأنظمة الفرعية الإيكولوجية الحرجة[113].

هناك أدلة كافية لفهم السلسلة السببية التي يمكن أن تقود، تبعاً لظروف أخرى مثل حالة الاقتصاد والدولة، من تغيّر المناخ إلى انعدام الأمن المائي والغذائي وإلى مخاطر عدم الاستقرار الاجتماعي والاضطراب السياسي وما هو أسوأ[114]. المطلوب هو الانتقال من وعي المخاطر إلى الإدارة المنهجية للمخاطر. ولا يمكن المغالاة في ضرورة اتخاذ إجراء حيال ذلك. وتشير تقديرات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى أن متوسّط درجات الحرارة العالمية سيرتفع 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية في وقت ما بين سنتي 2030 و2052، إذا استمرت في

(109) NASA, «2018 Fourth Warmest Year in Continued Warming Trend, According to NASA, NOAA,» Global Climate Change, 6 Februart 2019.

(110) F. Sévellec and S. S. Drijfhout, «A Novel Probabilistic Forecast System Predicting Anomalously Warm 2018–2022 Reinforcing the Long-term Global Warming Trend,» *Nature Communications*, 14 August 2018, and BBC Newsnight, «Heatwave 2018 Explained,» YouTube, 25 July 2018.

(111) S. Sengupta, T. May, and Z. ur-Rehman, «How Record Heat Wreaked Havoc on Four Continents,» *New York Times*, 30/7/2018, and ««We've Never Seen This»: Massive Canadian Glaciers Shrinking Rapidly,» *The Guardian*, 30/10/2018.

(112) Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), *Global Warming of 1.5°C* (Geneva: IPCC, 2018), and K. Levin, «8 Things You Need to Know about the IPCC 1.5°C Report,» World Resources Institute, 7 October 2018.

(113) غالباً ما أسيء عرض نتائج دراسة الصندوق العالمي للأحياء البرية بأنها تكشف عن تراجع إجمالي أعداد الفقاريات بنسبة 60 في المئة، وذلك مختلف جداً عن متوسّط خسارة 60 في المئة من كل أعداد الحيوانات ذات الأحجام الشديدة التباين: *Living Planet Report* (Washington, DC: World Wildlife Fund, 2018).

انظر أيضاً: J. C. Rocha [et al.] «Cascading Regime Shifts Within and across Scales,» *Science*, vol. 362, no. 6421 (21 December 2018), pp. 1379–1383.

(114) L. Rüttinger [et al.], *A New Climate for Peace: Taking Action on Climate and Fragility Risks*, Adelphi, International Alert, Woodrow Wilson International Center for Scholars and European Union Institute for Security Studies report, 2015.

الارتفاع بالمعدل الحالي[115]. ويقدّر أن مستوى 1.5 درجة مئوية هو الحدّ الأقصى الآمن المقدّر للأماكن المنخفضة المسكونة بجوار البحر. فربع أراضي الدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب، وهي أراضٍ تضمّ نحو 20 مليون نسمة، يقلّ ارتفاعها عن خمسة أمتار فوق مستوى سطح البحر[116]. ومن الأخطار الأقل حدّة التي تواجهها الآثار الضخمة على الاقتصادات والاستقرار المادي للمساكن والتغذية والصحة. ويواجه الخطر استمرار وجود بعض البلدان. يحدّد أحد التقديرات أن تسع دول جزرية صغيرة نامية معرضة لمخاطر شديدة، ويبلغ عدد سكانها مجتمعة نحو 2.3 مليون شخص[117]. ويجب أن يضاف إلى تلك التقديرات للأشخاص المعرّضين للمخاطر نسبة معيّنة من أكثر من مليار شخص يعيشون في المناطق الساحلية التي يقلّ ارتفاعها عن خمسة أمتار فوق مستوى سطح البحر[118].

إذا لم تتخذ إجراءات تصحيحية للتخفيف من انبعاثات الكربون والتكيّف مع عواقب تغيّر المناخ، فإن الأداء الفعّال لهذه المناطق وديمومتها ستواجه صعوبات خطيرة في منتصف القرن أو قبله. ولهذه التحدّيات للرفاه عواقب محتملة عميقة ولا يمكن اجتنابها على الأمن الإنساني والأمن الوطني في العديد من البلدان والاستقرار الدولي على حدٍّ سواء. وسيكون لعدم وجود استجابات وطنية ودولية ملائمة لهذه التحدّيات مخاطر شديدة. وربما تقف أجندة الأمن الدولي عاجزة أمامها.

شهد عدد الأشخاص المتأثّرين بالجوع المزمن ارتفاعاً ثانياً بعد فترة طويلة من الانخفاض المطرد، ووصل إلى 821 مليون شخص ـ 11 في المئة من البشر[119]. وتأثرت بعض المناطق الأكثر تضرّراً بشدّة من جراء النزاع وتغيّر المناخ. وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، تفاقم الوضع في أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان واليمن في القسم الأخير من سنة 2018 بسبب النزاع إلى حد كبير. وشهدت منطقة بحيرة تشاد والصومال وسورية بعض التحسّن في إمدادات الغذاء والأمن[120].

(115) Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), *Global Warming of 1.5°C*, introduction, para. A.1.

(116) UN Development Programme, «Small Island Nations at the Frontline of Climate Action,» 18 September 2017.

المصدر الرئيسي للبيانات عن الدول الجزرية الصغيرة النامية هو: UN Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States (UN-OHRLLS), «Small Island Developing States (SIDS) Statistics».

(117) Acciona, Sustainability for All, «Countries at Risk of disappearing due to Climate Change».

انظر أيضاً: Statistical Institute of Jamaica, «Climate Change and Small Island Developing States,» Presentation at the 49th Session of the UN Statistical Commission, 7 March 2018

(118) «The Battle for the Coast,» *World Ocean Review*, vol. 1 (2010).

(119) Food and Agriculture Organization (FAO), IFAD, UNICEF, World Food Programme (WFP) and WHO, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2018: Building Climate Resilience for Food Security and Nutrition* (Rome: FAO, 2018).

(120) Food and Agriculture Organization (FAO) and World Food Programme (WFP), *Monitoring Food Security in Countries with Conflict Situations* (Rome: FAO and WFP, 2019).

أُحرز بعض التقدّم في تكييف جداول الأعمال والمؤسسات لمواجهة تحدّيات تغيّر المناخ وانعدام الأمن المتقاطعة. وحقّق الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، مثلاً، تقدّماً في معالجة المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ[121]. وفي تموز/يوليو 2018، عقد مجلس الأمن الدولي مناقشة مفتوحة بشأن أثر تغير المناخ على السلام والأمن، ويشدّد عدد متزايد من قرارات مجلس الأمن على الحاجة إلى تقييم كافٍ لمخاطر المناخ واستراتيجيات إدارتها[122]. إضافة إلى ذلك، توفّر مبادرتان أخريان إمكان المساعدة في التأثير في أعمال الأمم المتحدة في المستقبل بشأن الأمن المناخي: فريق الأصدقاء الحكومي الدولي المعني بالمناخ والأمن، الذي بدأ في آب/أغسطس 2018، وآلية الأمن المناخي التي أنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وتستضيفها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة[123].

تلك تطوّرات واعدة ولو لم تستحوذ على العناوين الرئيسية. فللمخاطر الأمنية المتعلّقة بالمناخ مشكلات متعدّدة الجوانب لا يمكن أن يحلّها أي بلد بمفرده. ومن الضروري مشاركة المنظمات المتعدّدة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة. وستكون قمة المناخ التي دعا إليها الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2019 لحظة مهمّة في وضع جدول أعمال المناخ.

مؤسسات الأمم المتحدة المتعدّدة الأطراف

من الموضوعات التي تتناولها هذه النظرة العامة إلى أفق الأمن العالمي دور التعاون والنُهّج المتعدّدة الأطراف في حلّ المشكلات. فثمة حاجة ملحة إلى بناء بنية جديدة ومحسّنة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومن الملحّ إيجاد مخرج من المنافسات على النفوذ المتعدّدة التي تميّز السياسة العالمية. وقبل كل شيء، من الضروري مواجهة التحدّيات التي يفرضها تغيّر المناخ وأنواع التدهور البيئي الأخرى. وكل ذلك يتطلّب تعاوناً، ونُهُجاً متعدّدة الأطراف للسياسات، ومؤسسات دولية قوية وفعالة. لكن المشكلة تكمن في أن الحاجة غير المسبوقة إلى زيادة التعاون تواجَه بمزيد من انخفاض الشهية للقيام بذلك. وتُظهر القوى العظمى الثلاث ـ الصين وروسيا والولايات المتحدة ـ رغبة في الإشارة الانتقائية فقط إلى المعايير الدولية والشرعية والمؤسسات المتعدّدة الأطراف.

---

(121) N. Bremberg, H. Sonnsjö, and M. Mobjörk, «The EU and Climate-related Security Risks: A Community of Practice in the Making?,» *Journal of European Integration* (2018); A. Fishman, «EU Event Addresses Linkages between Climate Change and Security,» International Institute for Sustainable Development, 28 June 2018, and F. Krampe and V. M. Aminga, «The Need for an African Union Special Envoy for Climate Change and Security,» SIPRI Commentary, 7 February 2019.

(122) Government Offices of Sweden, «Statement by Minister for Foreign Affairs Margot Wallström at the UN Security Council debate on climate-related security risks,» New York, 11 July 2018.

(123) SIPRI, «Expert Working Group on Climate-related Security Risks,» D. Smith [et al.], *Climate Security: Making it #Doable*, Clingendael Report, Febrauary 2019, and German Federal Foreign Office, «United Nations: Germany initiates Group of Friends on Climate and Security,» 8 August 2018.

لذا فإن تحسين عافية الأمم المتحدة، بأمين عامّ ناشط لديه جداول أعمال قوية بشأن الحدّ من نزع السلاح ومنع نشوب الصراعات العنيفة ومكافحة تغيّر المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تطوّر مهم. وهنا ربما تكمن بعض الإجابات عن الأسئلة المقلقة في هذه الفترة عن الأمن الدولي. ربما يكون من المحتم أن تختار القوى الكبرى متى يجب الالتزام بالقانون ومتى تحاول أن تكون فوقه. وإذا كان الأمر كذلك، فيجب أن يكون من البديهي أن تميل القوى المتوسطة والأقل قوّة إلى تأييد القانون الدولي ومعايير السلوك السياسي بمزيد من المنهجية والثبات ومحاولة فرضها على القوى الكبرى. إن طبيعة التحدّيات الأمنية المعاصرة تجعل التعاون والمعايير وإضفاء الطابع المؤسسي أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويبقى السؤال المطروح دائماً كيف يتحقّق التوازن بين استثنائية القوة العظمى والطابع المؤسسي الدولي.

VI في الختام: الإصدار الخمسون للكتاب السنوي

يوفر هذا الإصدار الخمسون من **كتاب سيبري السنوي** فرصة للتأمل في كيفية تطوّر مجموعة الموضوعات التي غطّاها سيبري على مدار نصف قرن. هناك استمرارية كبيرة بين ما كان يشغلنا في ذلك الوقت والآن، وهناك تغيّر كبير أيضاً. فقد اتسع النطاق، ما يعكس التغيّرات في السياسة العالمية والتقنيات العسكرية، وفهماً جديداً أيضاً لما هو انعدام الأمن وما الذي يدفعه. هناك أثر تغيّر المناخ وغيره من أشكال التدهور البيئي، ومفهوم الأمن الإنساني، وفكرة بناء السلام، وأهمية الاعتراف بالمسائل الجنسانية وجعلها واضحة، وفكرة اتباع نهج شامل للأمن، وضرورة تقديم شرح متعدّد الأوجه لما يسبّب النزاعات المسلحة، إلى جانب الاعتراف بأهمية العنف الذي يقع خارج التعريفات القياسية للحرب والنزاعات المسلحة ـ كلّ هذه الأمور وسّعت أجندة السلام والأمن على مدار الخمسين عاماً الماضية. وعلى الرغم من أن هذا الفصل، أو هذا الإصدار من كتاب سيبري السنوي في الواقع، لم يتناول كل هذه الأمور، فإنها مدرجة جميعاً في جدول أعمال بحوث سيبري المتطوّرة دائماً. وهناك أيضاً ثابتان أساسان على الأقل.

في كانون الأول/ديسمبر 2018، توفي المدير المؤسس لسيبري، البروفسور روبرت نيلد[124]. وقد فعل الكثير لضمان أن يصبح هذان الثابتان جزءاً من حمضنا النووي المؤسسي. الأول هو الالتزام بالسلام: أنشئ معهد سيبري لإجراء بحوث لتحسين فرص العلاقات الدولية السلمية ونزع السلاح. والآخر هو الالتزام بالحقائق: أنشئ سيبري أيضاً لسدّ الفجوات المعرفية الموجودة آنذاك، وتوفير البيانات الأساسية عن الإنفاق العسكريّ ونقل الأسلحة والأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية. كان روبرت نيلد يجري بحوثاً تجريبية حول المشكلات الحرجة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان الالتزام الثنائي بالانتقال إلى حيث تقود الحقائق والسعي للمساهمة بتواضع

(124) M. Kaldor, «Robert Neild Obituary,» *The Guardian*, 8/1/2019.

في تحسين آفاق إقامة علاقات أفضل بين الدول أمراً طبيعياً له، وقد غرس هاتين الخصيصتين في المعهد الجديد.

وعلى مر السنين نقّح كثير من مجموعة البيانات في الكتاب السنوي وتوسّع نطاقها. وتتوافر مجموعة أكبر كثيراً من مصادر البيانات العامة (يحصل سيبري على بياناته من مصادر عامة وتجميعها بمنهجية متسقة وشفافة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ثورة في تكنولوجيا المعلومات. لكن لا تزال هناك أوجه قصور في مصادر المعلومات، إذ ثمة نقص في الشفافية في البلدان الرئيسية. إن إنتاج معلومات دقيقة قدر الإمكان عمل شاقّ ـ لكنه مهم. وقد وضع روبرت نيلد وزملاؤه مؤسسو سيبري، وبخاصة السياسية السويدية ألفا ميردال والخبير الاقتصادي غونار ميردال معهد سيبري على طريق مناسب اليوم كما كان دائماً.

القسم الأول

النزاع المسلّح وإدارة النزاع، 2018

الفصل الثاني

النزاعات المسلّحة وعمليات السلام

إيان ديفيس

عرض عام

يصف هذا الفصل التطوّرات في النزاعات المسلّحة وعمليات السلام عام 2018. وهو مقسَّم بحسب المناطق (الأمريكات، وآسيا وأوقيانيا، وأوروبا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). نوقشت الأمثلة الرئيسة بعد الرجوع إلى منشورات أكاديمية وتقنية، وتقارير إخبارية وقواعد بيانات متّصلة بالنزاعات. لكنّ الفصل لا يشمل كلّ نزاع مسلّح منظّم، ويستثني في الأعمّ العنفَ الإجرامي، خلا بعض الحوادث الرئيسة في الأمريكات التي نناقشها في القسم II.

نعاين في القسم I التعريفات وبعض سمات النزاع المسلّح وعواقبه الرئيسة عام 2018. تدور رحى نزاعات مسلّحة حالية كثيرة في مناطق حضرية بشكل رئيس وهي تطال المدنيين. فحين استُخدمت أسلحة متفجّرة في مناطق آهلة بالمدنيين عام 2018، كان المدنيون أكثر من 90 في المئة من إجمالي المصابين. وبلغ عدد المشرّدين قسراً في العالم أجمع 68.5 مليون شخص في بداية سنة 2018 (منهم أكثر من 25 مليون لاجئ). واستمرّت أزمات التشرّد الطويل الأمد في أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانْمار وجنوب السودان وسورية واليمن.

ثم نعاين في القسم II الأمريكات، حيث لا يزال تنفيذ السلام في كولومبيا جارياً، لكنه واجه سلسلة مشكلات عام 2018. ومع أنّه ليس في هذه المنطقة دولة تشهد نزاعات مسلّحة محتدمة غير كولومبيا، إلّا أنّ انعدام الأمن والاستقرار متفشّ في دول كثيرة في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية لوجود عصابات الجريمة المنظّمة وجماعات مسلّحة غير تابعة لدول. ووقعت اضطرابات

سياسية وأعمال عنف في نيكارغوا، في حين تعيش فنزويلا أزمة إنسانية متفاقمة تشمل خروج أعداد غفيرة من اللاجئين ومخاوف متعاظمة من زعزعة استقرار تعمّ المنطقة. كما أنّ المتاعب الاقتصادية واستشراء الجريمة والفساد أسهم في تراجع مستويات الثقة بالديمقراطية.

شهدت سبع دول في آسيا وأوقيانيا نزاعات مسلّحة محتدمة عام 2018 (القسم III)، وهي أفغانستان والهند وإندونيسيا وميانْمار وباكستان والفيليبين وتايلند، إلّا أنّ أفغانستان وميانْمار والفيليبين شهدت أشدّ النزاعات المسلّحة ضراوة. فالحرب في أفغانستان كانت أشدّ النزاعات المسلّحة فتكاً في العالم عام 2018، إذْ إنّها حصدت أرواح أكثر من 43000 مسلّح ومدني. ومع أنّه طرأت تطوّرات واعدة في عمليات السلام المتنوّعة، فقد بقيت الأطراف المتنازعة منقسمة كما هي حالها دائماً، وبقي العنف يتفاقم على الأرض، وتبنّت القوى الدولية مواقف متنافرة. كما برز اتجاهان إقليميان هما: (أ) عنف متعاظم ناشئ عن سياسات مرتبطة بالهُوية ومبنيّة على استقطاب إثني و/أو ديني؛ و(ب) زيادات في الجماعات الجهادية العنيفة العابرة للحدود الوطنية، وهذا يشمل وجوداً لداعش في أفغانستان والصين والهند وإندونيسيا وماليزيا وباكستان والفيليبين. واستشرى العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس أيضاً، لكن لا يُبلَّغ عنه بالقدر الكافي غالباً. وطرأ تطوّران سلميّان رئيسان عام 2018، وهما عملية السلام في شبه الجزيرة الكورية وإعادة تثبيت الهدنة بين الهند وباكستان في نزاعهما المسلّح على كشمير.

نشب في أوروبا نزاع مسلّح واحد عام 2018 (القسم IV)، وذلك في أوكرانيا. وفي ما عدا عدد من اتّفاقيات وقف إطلاق نار مؤقّتة، لم يُحرَز غير تقدّم ضئيل للغاية في عملية السلام. وفي دول أخرى في أوروبا، بقيت التوتّرات مرتبطة بنزاعات مستعصية، ولا سيّما في الحيّز السوفياتي سابقاً، وفي ساحات أمنية مفعمة بالخلافات وذات طابع عسكري قوي كمنطقة البحر الأسود.

وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (القسم V)، شهدت سبع دول عام 2018 نزاعات عسكرية مستعرة، هي مصر والعراق وإسرائيل وليبيا وسورية وتركيا واليمن. هناك ترابط بين كثير من هذه النزاعات التي انخرطت فيها قوى إقليمية ودولية إضافةً إلى جهات كثيرة من غير الدول. وإضافةً إلى هذه النزاعات المسلّحة، هيمنت عام 2018 ثلاث قضايا متعدّدة الجوانب على المآزق الأمنية في المنطقة، وهي (أ) منافسات بين دول إقليمية مع تحوّلات في منظومة التحالفات والمصالح الخارجية، و(ب) تهديدات مستمرّة منشؤها جماعات جهادية عنيفة، و(ج) تزاحم متزايد على المياه والتأثير المتعاظم لتغيّر المناخ.

قطع العراق شوطاً كبيراً في الانتقال إلى مرحلة ما بعد النزاع عام 2018، لكنّه بقي دولة هشّة ومؤسّساتها الحكومية مهلهلة. وفي غزّة، بلغ النزاع المسلّح والاضطرابات الأهلية الجارية بين إسرائيل وحماس ومنظّمات فلسطينية أخرى ذروتها في الحرب التي نشبت بين إسرائيل وغزّة عام 2014. وإذا كانت الحرب الأهلية السورية أبعد ما تكون عن نهايتها، فقد انخفض التصعيد على نحو واضح عام 2018 لإحكام الحكومة السورية سيطرتها على المناطق وقرب هزيمة داعش. وفي

اليمن، ساءت الأوضاع الإنسانية عام 2018 عقب قتالٍ متقطّع نشب في مدينة الحديدة الساحلية وسعيِ الأمم المتّحدة للتوسّط لوقف إطلاق النار. كان اتّفاق استوكهولم بين الحوثيين والحكومة اليمنيةِ في آخر السنة باعثاً على التفاؤل، وإن بقيت اختلافات جوهرية تجب إزالتها في محادثات لاحقة.

عاشت سبع دول نزاعات مسلّحة مستعرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عام 2018 (القسم VI)، وهي بوركينا فاسو والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ومالي والنيجر ونيجيريا والصومال والسودان وجنوب السودان. هناك تداخل في كثير من هذه النزاعات عبر الدول والمناطق بسبب الأنشطة العابرة للحدود الوطنية من جانب جماعات إسلامية عنيفة وجماعات مسلّحة وشبكات إجرامية أخرى، علماً بأنّها نزاعات متّصلة بالفقر المدقع والحوكمة السيئة والهشاشة الاقتصادية وضعف المرونة. كما هيمنت على المنطقة ثلاث قضايا متشعّبة عام 2018، وهي (أ) استمرار تدويل أنشطة مكافحة الإرهاب في أفريقيا، و(ب) تغيّرات في نطاق العنف المتّصل بالانتخابات وتكرّره، و(ج) شحّ المياه واشتداد وطأة تغيّر المناخ. أخيراً، كان اتّفاق سلام بين إثيوبيا وإريتريا في تمّوز/يوليو 2018 نقطة تحوّل محتملة في القرن الأفريقي.

I تتبّع النزاعات المسلّحة وعمليات السلام عام 2018

إيان ديفيس

شهدت 27 دولة نزاعات مسلّحة محتدمة عام 2018، منها نزاع واحد في الأمريكات، و7 نزاعات في آسيا وأوقيانيا، ونزاع واحد في أوروبا، و7 نزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و11 نزاعاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (انظر الأقسام II-VI على التوالي)[1]. وكما في السنين السابقة، نشبت الأغلبية العظمى من هذه النزاعات في دولة واحدة (نزاع داخل دولة) أو بين قوّات حكومية وجماعة واحدة أو جماعات مسلّحة غير تابعة لدول. وليس هناك غير نزاع وحيد بين دول (الاشتباكات الحدودية بين الهند وباكستان)، وهناك نزاعان بين قوّات حكومية وجماعات مسلّحة تتطلّع إلى إقامة دولة، مع امتداد القتال خارج الحدود المعترف بها للدول أحياناً (بين إسرائيل والفلسطينيين، وبين تركيا والأكراد). ثلاث من هذه النزاعات المسلّحة الدائرة داخل دول كانت نزاعات رئيسة (سبّبت أكثر من 10000 حالة وفاة متّصلة بالنزاع) وذلك في أفغانستان (نحو 43700 حالة وفاة مبلَّغ عنها)، وفي اليمن (30700 حالة وفاة)، وفي سورية (30200 حالة وفاة)؛ و13 نزاعاً مسلّحاً عالي الشدّة (1000 ـ 9999 حالة وفاة متّصلة بالنزاع في السنة) وذلك في العراق (6200 حالة وفاة) ونيجيريا (6200 حالة وفاة) والصومال (5100 حالة وفاة) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (3000 حالة وفاة) وتركيا (2000 حالة وفاة) والفيليبين (1800 حالة وفاة) ومالي (1800 حالة وفاة) وإثيوبيا (1600 حالة وفاة) وجنوب السودان (1500 حالة وفاة) والكاميرون (1500 حالة وفاة) ومصر (1200 حالة وفاة)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (1200 حالة وفاة) وليبيا (1100 حالة وفاة). لكن لا ينبغي اعتبار هذه الفئات نهائية عملاً بالتحذير الصادر عن جامع بيانات هذه الوفيات، «مشروع

(1) للاطّلاع على تعريف «النزاع المسلّح»، وعبارات أخرى ذات صلة مستخدمة في هذا القسم وهذا الفصل، انظر القسم الفرعي «تعريف النزاع المسلّح» والإطار 2 ـ 1 أدناه.

بيانات تحديد مواقع النزاع المسلّح وأحداثها» (مشروع أكلد ACLED)، حيث قال «المعلومات المتّصلة بالوفيات هي الجزء الأكثر تحيّزاً، والأقلّ دقّة في أيّ تقرير عن نزاع، ويجب توخّي الحذر الشديد حين استخدام أي أرقام وفيات لإظهار الأنماط»[2]. صارت النزاعاتُ المسلّحة الرئيسة وأغلب النزاعات المسلّحة عالية الشدّة نزاعاتٍ مدوَّلة، بمعنى شمولها عناصر أجنبية أسهمت في إطالة أمد النزاع وتأجيجه.

نناقش في هذا القسم تعريف «النزاع المسلّح» والعبارات ذات الصلة المستخدَمة في هذا الفصل، ثمّ نسلّط الضوء على السمات البارزة (والمستمرّة غالباً) لهذه النزاعات المسلّحة وعلى بعض آثارها الرئيسة عام 2018، إضافةً إلى التطوّرات الرئيسة في عمليات السلام في أثناء تلك السنة.

الجدول الرقم (2 ـ 1)
أشكال النزاع المسلّح وتغطيتها في مجموعتَي بيانات رئيستين

مجموعة البيانات	التغطية (آخر سنة)	نوع المعلومات	المنهجية
برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات، قاعدة البيانات الجغرافية الإسناد التابعة للبرنامج <www.ucdp. uu.se/ged>	عالمية (2017)	التواريخ الأماكن الجهات الفاعلة نوع الحدث الوفيات	جميع أوجه النزاع المسلّح التي تنخرط فيها جهات منظّمة من غير الدول ولها غايات سياسية وتتسبّب بحالة وفاة واحدة على الأقلّ. وللحوادث أنواع ثلاثة: نزاع مسلّح قائم على دول، ونزاع قائم على جهات من غير الدول، وعنف من جانب واحد.
مشروع بيانات مواقع النزاع المسلّح وأحداثها <www.acleddata.com>	أفريقيا الشرق الأوسط جنوب آسيا جنوب شرق آسيا (2018)	التواريخ الأماكن الجهات الفاعلة نوع الحدث الوفيات	جميع «حوادث العنف السياسي والاحتجاجات» العنيفة وغير العنيفة (كتحرّكات القوّات العسكرية مثلاً) ومن دون سقف لعدد الوفيات. تنقسم هذه الحوادث إلى ستّة أنواع: المعارك، والانفجارات/العنف عن بُعد، والعنف ضدّ مدنيّين، والاحتجاجات، وأعمال الشغب، والتطوّرات الاستراتيجية.

(2) Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED), «Data Export Tool,» [n.d.]; and ACLED, «Fatalities,» [n.d.].

حول حساب الضحايا، انظر: A. Giger, «Casualty Recording in Armed Conflict: Methods and Normative Issues,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 247-261.

تعريف النزاع المسلّح

تزداد النزاعات المسلّحة تعقيداً وتتعدّد وجوهها لانخراط جهات فاعلة كثيرة غاياتها متباينة ومتغيّرة[3]. يمثّل هذا التعقيد تحدّياً كبيراً للتصنيف المفهومي والقانوني للنزاع المسلّح، وللتفكير في بناء السلام ومنع نشوب النزاع[4]. مثال ذلك، يتوقّف تحديد وجود «نزاع مسلّح» ضمن إطار القانون الدولي على تحديد إن كان نزاعاً بين دول (نزاع مسلّح بين دول) أو بين دولة وجهة فاعلة واحدة من غير الدول أو مجموعة جهات من غير الدول (نزاع مسلّح داخل دول)[5]. ويشكّل العنف الإجرامي مشكلات أكبر؛ ومع أنّ تهديده لسلطة دولة ما وقدرتها ليس أقلّ من تهديد ناشئ عن نزاع مسلّح، فهو يقع خارج إطار القانون الدولي هذا.

دارت رحى الأغلبية العظمى للنزاعات المسلّحة المحتدمة عام 2018 داخل دول. إذا كان توصيف النزاعات المسلّحة بين الدول عملية مباشرة نوعاً ما، فليس هناك خطّ فاصل واضح بين النزاعات المسلّحة داخل الدول، وعادة ما تكون حوادث العنف السياسي الداخلي محدودة النطاق. ويلزم تقييم العتبة التي تفصل بين هاتين الفئتين بحسب الحالة وذلك بتقدير نطاق البيانات الإرشادية. ربّما يتضمّن ذلك تحديد إن كانت الجهات الفاعلة تصرّح عن أهدافها السياسية، وتحديد أمد النزاع، وتواتر أعمال العنف والعمليات العسكرية ومدى الاستمرارية بينها، وطبيعة الأسلحة المستخدَمة، وتشريد المدنيين، وسيطرة قوى المعارضة على أراضٍ، وعدد الضحايا (وهو يشمل القتلى والجرحى والمشرَّدين)[6].

كما أنّ هذا التعقيد سبب للفوارق بين مجموعات البيانات الرئيسة المتّصلة بالعنف والنزاع، وهذا يشمل المجموعتين اللتين اعتُمد عليهما في هذا الفصل غالباً، أي مشروع بيانات مواقع النزاع المسلّح وأحداثها (ACLED) وقاعدة البيانات الجغرافية الإسناد التابعة لبرنامج أوبسالا لبيانات النزاعات، ولكلّ منهما تعريفاتها ومنهجيتها (انظر الجدول الرقم (2 ـ 1))[7].

يقدّم هذا الفصل لمحة وصفية أوّلية (وليست كمّية) للاتّجاهات والحوادث التي جرت في عام 2018 وأثّرت في النزاعات المسلّحة الرئيسة[8]. وهو يعتمد إطار عمل فضفاضاً لتصنيف النزاعات

(3) انظر: I. Davis, «Tracking Armed Conflicts and Peace Processes in 2017,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 30–31.

(4) يتجلّى هذا التعقيد في: United Nations and World Bank, *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict* (Washington, DC: World Bank, 2018)

(5) انظر مثلاً: International Committee of the Red Cross, «Violence and the Use of Force,» (July 2011).

(6) S. Vité, 'Typology of Armed Conflicts in International Humanitarian Law: Legal Concepts and Actual Situations,» *International Review of the Red Cross*, vol. 91, no. 873 (March 2009).

(7) للاطّلاع على عرض عامّ للتطوّرات الرئيسة في جمع بيانات النزاعات المسلّحة وإتاحتها، انظر M. Brzoska, «Progress in the Collection of Quantitative Data on Collective Violence,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 191–200.

(8) للمزيد عن الحوادث التي جرت عام 2018 على صعيد التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي، انظر الملحق ج في هذا الكتاب.

المسلّحة والتمييز بينها ضمن الفئات الرئيسة الثلاث: النزاعات بين دول، والنزاعات داخل دول والنزاعات خارج دول (انظر الإطار الرقم (2 ـ 1)). وهو يميّزها عن أنواع عنف الجماعات المنظّمة الأخرى (كالعنف الإجرامي) أيضاً. ولتعريف سلسلة حوادث عنيفة بأنّها نزاع مسلّحة، يستخدم عتبة 25 حالة وفاة مرتبطة بالنزاع عام ما.

السمات البارزة للنزاعات المسلّحة عام 2018

لا تقتصر أغلبية النزعات المسلّحة في حقبة ما بعد الحرب الباردة على انخراط جيوش نظامية، بل تنخرط فيها ميليشيات ومدنيون مسلّحون أيضاً. والاقتتال متقطّع غالباً مع تباين كبير في شدّته ومع حالات وقف إطلاق نار وجيزة، وهو لا يدور في ميادين قتال واضحة المعالم إلّا نادراً. كما أنّ طبيعة أغلبية النزاعات المسلّحة متناسبة مع سياقاتها، ويسلّط هذا القسم الفرعي الضوء على بعض أهمّ الصفات الجوهرية لنزاعات مسلّحة كثيرة شهدتها سنة 2018.

ومع أنّ الأدلّة تشير إلى أنّ العنف ينحصر في مناطق حضرية على نحو متزايد، فذلك مرتبط بالعنف السياسي والإجرامي بدرجة كبيرة (قضايا واقعة خارج نطاق هذا الفصل غالباً)[9]. لكنّ صورة النزاعات المسلّحة أكثر إرباكاً. فإذا كانت نزاعات مسلّحة كثيرة في حقبة ما بعد الحرب الباردة تدور في مناطق حضرية أساساً، تحتفظ نزاعات أخرى بطابع ريفي قوي. لكن يكتنف المدنيين خطر عظيم في النزاعات المسلّحة الحضرية والريفية، لكنّ الأخطار في الأوساط الحضرية تتضاعف. وبحسب إحدى الدراسات، حين استُخدمت أسلحة متفجّرة في مناطق حضرية (يعرّفها البحث بأنّها «مناطق آهلة بالمدنيين»)، كان أكثر من تسعين في المئة من المصابين مدنيين، للسنة الثامنة على التوالي (مقارنة بعشرين في المئة في المناطق الريفية أو في مناطق «أخرى»)[10].

إنّ استخدام أسلحة متفجّرة في مناطق حضرية ولا سيما الأسلحة المتفجّرة ذات الشعاع التدميري الكبير، أو ذات نظم إيصال عديمة الدقّة أو ذات قدرة إيصال ذخائر كثيرة إلى منطقة واسعة ـ همّ متعاظم ومحطّ تركيز بعض الجهد الإنساني الرامي إلى الحدّ من التسلّح[11].

بقيت الجماعات المسلّحة الضالعة في نزاعات تزداد عدداً طوال العقود القليلة الماضية فارتفع عددها من 8 جماعات في المتوسّط لكلّ نزاع داخل دولة عام 1950 إلى 14 جماعة عام 2010 وذلك بحسب دراسة مشتركة للأمم المتّحدة والبنك الدولي[12].

---

(9) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), *States of Fragility 2016: Understanding Violence* (Paris: OECD, 2016); I. Anthony, «International humanitarian Law: ICRC Guidance and Its Application in Urban Warfare,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 545–553, and International Committee of the Red Cross, «War in Cities,» [n. d.]

(10) Action on Armed Violence, «2018: A Year of Explosive Violence,» 11 January 2019.

(11) انظر الفصل التاسع، القسم I في هذا الكتاب. انظر أيضاً: I. Overton, I. Craig, and R. Perkins, «Wide-area Impact: Investigating the Wide-area Effect of Explosive Weapons,» Action on Armed Violence (February 2016).

(12) United Nations and World Bank, *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict*.

الإطار الرقم (2 ـ 1)
تعريفات النزاع المسلح المعتمدة في هذا الفصل

النزاع المسلّح: يشمل استخدام قوّة مسلّحة وينشب بين دولتين أو أكثر أو بين جماعتين مسلّحتين منظّمتين أو أكثر. يُعرَّف من منظور غاية هذا الفصل بأنّه نزاع يسبّب 25 حالة وفاة أو أكثر عام ما. ومع التنبيه إلى أنّ البيانات المتّصلة بقتلى الحروب غير دقيقة وأوّلية غالباً، يُعتمَد في تصنيف النزاعات على عدد الوفيات المتّصلة بالنزاع في السنة الجارية، ولذلك هي مقسّمة إلى نزاعات مسلّحة رئيسة (10000 حالة وفاة أو أكثر)، وعالية الشدّة (1000 ـ 9999 حالة وفاة) ومتدنّية الشدّة (25 ـ 999 حالة وفاة).

يمكن تصنيف النزاعات المسلّحة بمزيد من التفصيل كما يلي:

نزاع مسلّح بين دول: حرب بين دولتين أو أكثر، وهو نادر الآن ومستويات شدّته متدنّية غالباً. ومع أنّ هناك نزاعات مناطقية وحدودية ونزاعات أخرى مستمرّة بين دول، يُستبعَد أن تتصاعد إلى مستوى نزاع مسلّح.

نزاع مسلّح داخل دولة: إنّه أكثر أشكال النزاع المسلّح شيوعاً ويشمل في العادة عنفاً متواصلاً بين واحدة أو أكثر من الجماعات المسلّحة التي تمثّل الدولة وواحدة أو أكثر من جماعات من غير الدول وتقاتل من أجل أهداف سياسية مصرّح عنها (كالسيطرة على الدولة أو على جزء من أراضيها). كما يمكن تقسيم هذا النزاع إلى:

- **نزاع مسلّح دون وطني:** ويكون محصوراً في العادة في مناطق معيّنة داخل دولة ذات سيادة، فيما تجري الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في بقيّة البلاد بشكل طبيعي نسبياً. يحصل هذا النزاع في الغالب في دول مستقرّة ومتوسّطة الدخل، وذات مؤسّسات حكومية قوية نسبياً وقوات أمنية قديرة. يحصل نزاع كهذا في بعض الأحيان في منطقة حدودية مضطربة في دولة كبيرة توسّعت جغرافياً في الماضي أو رُسمت حدودها بطريقة اعتباطية.
- **حرب أهلية:** وتعمّ معظم البلاد وتُسبّب على الأقلّ 1000 حالة وفاة مرتبطة بالنزاع في سنة معيّنة.
- يُعتبَر نوعا النزاع **مدوَّلاً** إذا تضمّن مشاركة فاعلة من كيان أجنبي (باستثناء عمليات السلام التابعة للأمم المتّحدة) على نحو يطيل بوضوح أمد النزاع أو يؤجّجه ـ كتدخّل مسلّح من جانب حكومة أجنبية أو جهة فاعلة أجنبية من غير الدول لدعم طرف واحد أو أكثر في النزاع أو تزويده بكمّيات كبيرة من الأسلحة أو تدريبه عسكرياً.

نزاع مسلّح خارج دولة: ويحصل بين دولة وكيان سياسي لا يُعترَف به على نطاق واسع كدولة لكن لديه تطلّعات طويلة الأمد إلى إقامة دولة (كالنزاع بين إسرائيل والفلسطينيين). وهذا النوع من النزاعات نادر وربّما ينشب داخل حدود الدولة المعترَف بها دولياً أو خارجها.

ويُعتقد أنّ أكثر من 1000 جماعة مسلّحة منخرطة في بعض النزاعات المسلّحة، كالنزاع في سورية وليبيا[13]. وإذا كانت الفوارق بين طرائق تحديد الجماعات المسلّحة أو الجهات الفاعلة في النزاعات تجعل إجراء مقارنات بين هذه الدراسات صعباً أو مستحيلاً، فالظاهر أنّ الاتّجاه الصعودي لأعداد الجماعات المسلّحة مستمرّ، إذْ سجّل مشروع بيانات مواقع النزاع المسلّح وأحداثها (مشروع أكلد) 2271 جهة فاعلة مسلّحة ذات هُوية منفصلة عام 2018، بزيادة 23 في المئة عن سنة 2017. إلّا أنّ تزايد أعداد الجماعات المسلّحة غير التابعة لدول لم يمنع من بقاء القوات الحكومية الجهات الأشدّ بأساً وعنفاً عام 2018، وهي التي كانت المسؤولة عن أكثر الوفيات في صفوف المدنيين بحسب مشروع أكلد[14].

انحسر العنف المنظّم، بحسب مشروع أكلد، بوجه عام عام 2018، لكن زاد عدد الأماكن التي تفشّى فيها. وشهدت ثلاثة نزاعات مسلّحة ـ في أفغانستان وسورية واليمن ـ أعلى معدّلات العنف المنظّم وأكثر الإصابات، وأدّت بالجملة إلى وفاة نحو 100000 شخص سنة 2018[15].

يظلّ التجنيد القسري واستخدام المقاتلين الأطفال سمة نزاع مسلّح معاصر؛ فعام 2017، وهي آخر سنة تتاح في شأنها بيانات، جُنّد أكثر من 8000 طفل في صفوف قوّات مسلّحة لجهات تابعة لدول أو لجهات من غير الدول (وهي زيادة مقدارها 3 في المئة عمّا سُجّل في عام 2016). وتضاعف عدد الحالات المؤكّدة أربع مرّات في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومرّتين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزادت زيادة كبيرة في الصومال، وبقيت مرتفعة في نيجيريا وجنوب السودان وسورية واليمن[16].

تُرتكب في النزاعات المسلّحة أعمال عنف جنسي على نطاق واسع. الردّان السياسيان الدوليان الرئيسان هما قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1820، والذي يلحظ الاستخدام المنهجي والمتفشّي للاغتصاب كتكتيك حربي؛ ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والذي يعد بمحاكمة أخطر المسؤولين عن «أعمال عدوانية لا يمكن تصوّرها، وأصابت ضمير البشرية بصدمة شديدة» ويجرّم صراحة الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى بموجب القانون الدولي[17]. وعدّد الأمين العام للأمم المتّحدة في تقريره السنوي عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات زيادةً

(13) BBC News, «Guide to the Syrian Rebels,» 13 December 2013, and BBC News, «Guide to Key Libyan Militia,» 11 January 2016.

(14) R. Kishi and M. Pavlik, «ACLED 2018: The Year in Review,» ACLED, 11 January 2019, pp. 13–14.

(15) المصدر نفسه، ص 18 ـ 20.

(16) Save the Children, «Stop the War on Children: Protecting children in 21st Century Conflict,» 2019, p. 20, and United Nations, General Assembly and Security Council, «Children and Armed Conflict: Report of the Secretary-General,» A/72/865-S/2018/465, 16 May 2018.

(17) UN Security Council Resolution 1820 (2008), S/RES/1820 (2008), 19 June 2008, and Rome Statute of the International Criminal Court, 17 July 1998.

انظر أيضاً: K. A. Koenig, R. Lincoln, and L. Groth, «The Jurisprudence of Sexual Violence,» Sexual Violence and Accountability Project Working Paper, Human Rights Center, University of Berkeley, May 2011.

التطرّف المصحوب بالعنف وانتشار الأسلحة والتشريد الجماعي وانهيار سيادة القانون بصفتها دوافع حاسمة لهذا العنف الذي تفشّى عام 2017 (السنة المشمولة بالتقرير) في النزاعات الدائرة في أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وليبيا ومالي وميانْمار ونيجيريا والصومال والسودان وجنوب السودان وسورية واليمن[18]. وعام 2018، مُنحت جائزة نوبل للسلام لدنيس ماكْويج ناديا مراد لجهدهما الرامي إلى إنهاء استخدام العنف الجنسي كسلاح في النزاعات المسلّحة[19].

حصلت انتهاكات أخرى للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أيضاً في نزاعات مسلّحة كثيرة، وبخاصّة النزاعات الرئيسة والعالية الشدّة، وشمل ذلك استخدام التجويع تحقيقاً لغايات عسكرية، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، والتشريد القسري والهجوم على عمّال الإغاثة والمستشفيات والمدارس. لم يتضح إن كانت هذه الانتهاكات في ازدياد، لكنّ الواضح أنّ القواعد التي يراد منها حماية المدنيين في الحرب تُنتهَك بانتظام وعلى نحوٍ ممنهج[20].

الآثار المترتبة على النزاعات المسلّحة عام 2018

تُزهق النزاعات المسلّحة الأرواح وتغيّر مجرى حياة المصابين، وتشرّد السكّان المدنيين وتدمّر البنية التحتية والمؤسّسات. كما أنّ لها عواقب اقتصادية وتنموية وسياسية واجتماعية طويلة الأمد أيضاً.

يظهر أنّ الأطفال أكثر المعانين من عواقب النزاعات المسلّحة، فعام 2017 (وهي آخر سنة تتاح في شأنها أرقام)، كان 420 مليون طفل، أي نحو خُمْس الأطفال في العالم، يعيشون في مناطق تعاني من نزاعات مسلّحة ـ منهم 142 مليون طفل في مناطق نزاع عالي الشدّة أو رئيس (أي يؤدّي إلى 1000 حالة وفاة مرتبطة بالنزاع أو أكثر في سنة ما)[21]. ويلقى مئات الآلاف من الأطفال حتفهم كلّ سنة بسبب تأثيرات النزاع غير المباشرة، كسوء التغذية والأمراض، وانهيار الرعاية الصحّية، وشبكات المياه والصرف الصحّي. ووثّق التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتّحدة عن الأطفال والنزاع المسلّح أكثر من 25000 حادثة «انتهاك جسيم» بحقّ أطفال في نزاعات في شتّى أنحاء العالم عام 2017 ـ وهو أعلى رقم مسجّل. للانتهاكات الجسيمة التي يغطّيها التقرير ستّ فئات هي قتل الأطفال وتشويههم، وتجنيد الأطفال واستخدامهم كمقاتلين، والعنف الجنسي بحقّ الأطفال،

---

(18) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on Conflict-related Sexual Violence, S/2018/250, 23 March 2018.

(19) Nobel Media, «The Nobel Peace Prize for 2018,» and B. Mueller, «Nobel Peace Prize Winners Demand Global Action on Mass Rape,» *New York Times*, 10/12/2018.

(20) انظر مثلاً: United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on Women and Peace and Security, S/2018/900, 9 October 2018, and United Nations, Secretary-General, «Secretary-General's Remarks to the Security Council on the Protection of Civilians in Armed Conflict,» 22 May 2018.

(21) G. Østby, S. A. Rustad and A. F. Tollefsen, «Children Affected by Armed Conflict, 1990–2017,» Conflict Trends, no. 10, Peace Research Institute Oslo, 2018.

وخطف الأطفال، والهجمات على المدارس والمستشفيات، والحرمان من الحصول على مساعدات إنسانية[22].

تشهد أعداد الوفيات الناجمة عن النزاع تراجعاً مطّرداً، إذْ لم يشكّل قتلى المعارك في السنين الخمس والعشرين الماضية غير 3 في المئة من قتلى المعارك في السنين المئة الماضية، أو سبعة في المئة من هؤلاء القتلى إذا استثنينا الحرب العالمية الثانية[23]. إلّا أنّ الصورة في السنين الأخيرة أكثر غموضاً، إذْ ذكر برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات أنّ إجمالي عدد الوفيات الناجمة عن العنف المنظّم عام 2014 بلغ نحو 103000 حالة وفاة، وهو أعلى مستوى له منذ 15 سنة. وأظهرت آخر بيانات أوبسالا لسنة 2017 وقوع نحو 92000 حالة وفاة، متراجعة للسنة الثالثة على التوالي إلى مستوى تدنّى عن الذروة الأخيرة عام 2014 بنسبة 32 في المئة[24]. ومن ناحية أخرى، ذكر مشروع بيانات مواقع النزاعات المسلّحة وأحداثها (مشروع أكلد) في تغطية أضيق جغرافياً (غطّت دراسته آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا عام 2018 لكنّها لم تشمل أوروبا أو الأمريكات)، أنّ عدد الوفيات الناجمة عن العنف السياسي عام 2018 انخفض عن نظيره عام 2017 بنسبة 23 في المئة، في ما يبدو تأكيداً لاستمرار الاتجاه النزولي[25]. ووفقاً لمشروع أكلد، سُجّل أكبر انخفاض لعدد الوفيات في الشرق الأوسط عام 2018، وخصوصاً في العراق وسورية.

النزاع المسلّح دافع رئيس للتشرّد أيضاً[26]. بلغ عدد المشرّدين قسرياً 68.5 مليون شخص عام 2017 (منهم أكثر من 25 مليون لاجئ)، ويظهر أنّ هذه الأرقام القياسية استمرّت عام 2018 (وهي سنة لم تُتَح في شأنها بيانات وقت النشر)[27]. وقد اشتدّت عام 2018 أزمة تشرّد جارية في الأمريكات بفرار أكثر من نصف مليون شخص من العنف السياسي ومن اقتصاد منهار في فنزويلا (انظر القسم II)، وهو ما أوصل المجموع إلى أكثر من مليون مواطن فنزويلي توجّهوا إلى كولومبيا منذ سنة 2015. واستمرّت أزمات النزوح الطويلة الأمد في أماكن أخرى كثيرة أيضاً، كما في أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانْمار والصومال وجنوب السودان وسورية واليمن. عبر كثير من المشرّدين حدوداً دولية بحثاً عن الحماية والمساعدة كلاجئين، مع أنّ أغلبيتهم شُرّدوا في أوطانهم[28].

---

(22) انظر: Save the Children, «Stop the War on Children: Protecting Children in 21st Century Conflict,» pp. 19-21, and United Nations, General Assembly and Security Council, «Children and Armed Conflict: Report of the Secretary-General,» A/72/865-S/2018/465, 16 May 2018.

(23) Institute for Economics and Peace, «Global Peace Index 2018: Measuring Peace in a Complex World,» June 2018, p. 36.

(24) T. Pettersson and K. Eck, «Organized violence, 1989–2017,» *Journal of Peace Research*, vol. 55, no. 4 (2018), pp. 535–547.

(25) Kishi and Pavlik, «ACLED 2018: The Year in Review,» pp. 13-14.

(26) انظر: L. Grip, L., 'Coping with Crises: Forced Displacement in Fragile Contexts,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 253–284.

(27) UN High Commissioner for Refugees, «Global Trends: Forced Displacement in 2017,» 2018.

(28) المصدر نفسه.

ورداً على تنقّلات المهاجرين واللاجئين الكبيرة والمطوّلة، أُقر في كانون الثاني/ديسمبر 2018 اتّفاقان عالميان متوازيان بعد نحو سنتين من المشاورات والمفاوضات: الاتّفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظّمة والنظامية؛ والاتّفاق العالمي في شأن اللاجئين، وهما غير ملزمَين قانوناً. أقرّت 164 دولة عضو في الأمم المتّحدة الاتّفاق الأوّل في 10 كانون الأول/ديسمبر 2018 في أثناء مؤتمر لحكومات دولية، وهو أول اتّفاق دولي شامل لمعالجة الهجرة العالمية[29]. يتيح للدول إطار عمل تعاونياً دعماً لإجراءات رامية إلى توطيد ممرّات الهجرة المنتظمة، ومعالجة الهجرة غير المنظّمة وحماية حقوق الإنسان الخاصّة بالمهاجرين. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، أقرّت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة تلك الإجراءات بموافقة 152 دولة، واعتراض 5 دول (جمهورية التشيك وهنغاريا وإسرائيل وبولندا والولايات المتّحدة)، وامتناع 12 دولة عن التصويت وعدم تصويت 24 دولة[30]. ورُفض الاتّفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظّمة والنظامية أساساً من قبل دول تُبدي معارضة قوية للهجرة[31].

الاتّفاق العالمي في شأن اللاجئين مبنيّ على قانون دولي سارٍ في شأن معاملة اللاجئين، وقد أقرّته الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في 17 كانون الأول/ديسمبر. يهدف هذا الاتّفاق إلى تقاسم أكثر مساواة للمسؤولية عن استضافة اللاجئين في العالم وإعالتهم، وهو أوسع من الاتّفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظّمة والنظامية قبولاً إذْ لم يصوّت ضدّه غير الولايات المتّحدة وهنغاريا[32].

نتيجة لنزاعات مسلّحة مطوّلة، عانت سبع دول من انعدام أمن غذائي حادّ ـ أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجنوب السودان وسورية واليمن ـ إضافةً إلى منطقة جغرافية واحدة ـ حوض بحيرة التشاد (تحدّها الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا). احتاج نحو 56 مليون شخص في تلك الدول إلى مساعدات غذائية ومعيشية عاجلة. لكنّ الأمن الغذائي تحسّن في الجزء الأخير من سنة 2018 في ثلاث من تلك الحالات (حوض بحيرة التشاد والصومال وسورية) تمشياً مع تحسّن الوضع الأمني. إلّا أنّ انعدام الأمن الغذائي في الحالات الخمس الأخرى تفاقم في الجزء الأخير من تلك السنة[33].

(29) United Nations, General Assembly, Intergovernmental Conference to Adopt the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration, Marrakesh, Morocco, 10 and 11 Dec. 2018-draft outcome document of the conference, A/CONF.231/3, 30 July 2018.

(30) United Nations, General Assembly, «73/195 Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration,» A/RES/73/195, 11 January 2019, and «UN General Assembly Endorses Global Migration Accord,» Washington Post, 19/12/2018.

(31) «European Governments in Melt-down over an Inoffensive Migration Compact,» *The Economist* (6 December 2018), and «European States Reject Divisive UN Compact on Migration,» *Financial Times*, 3/12/2018.

(32) United Nations, Report of the UN High Commissioner for Refugees, Part II: Global Compact on Refugees, A/73/12 (Part II), 2 August 2018; UN News, «Global Compact on Refugees: How is this Different from the Migrants' Pact and How Will It Help?,» 17 December 2018, and Voice of America, «UN States Adopt Global Compact on Refugees,» 17 December 2018.

(33) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and World Food Programme (WFP), «Monitoring Food Security in Countries with Conflict Situations: A Joint FAO/WFP update for the United Nations Security Council,» January 2019, no. 5.

أخيراً، يفرض النزاع المسلّح على المجتمع أعباء اقتصادية هائلة أيضاً على المديين القصير والبعيد. وقدّرت إحدى الدراسات تكلفة العنف العالمية عام 2017 بـ14.8 تريليون دولار، أو 12.4 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي - وهو أعلى مستوى في العقد الأخير. وناهزت الوطأة الاقتصادية للعنف في الدول العشر الأكثر معاناة 45 في المئة من ناتجها المحلّي الإجمالي، فبلغت تكلفة العنف الاقتصادية 68 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي لسورية، و63 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي لأفغانستان و49 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي لجنوب السودان في عام 2017. وفي العقد الأخير، بلغ نمو الناتج المحلّي الإجمالي في الدول التي صارت أكثر سلماً سبعة أمثال نظيره في الدول التي صارت أقلّ سلماً[34].

عمليات السلام

عمليات السلام تزداد تعقيداً وتعدّداً للوجوه، كما هي حال النزاعات التي تتصدّى لها، لاتساع الجهات الفاعلة فيها، والأنشطة والنتائج[35]. تضمّنت هذه العمليات عام 2018 اتّفاق سلام أنهى النزاع بين إثيوبيا وإريتريا، والتسريح الرسمي لمنظّمة إيتا الانفصالية (وطن وحرّية الباسك) في إقليم الباسك بإسبانيا. كما أظهرت عمليات السلام في كثير من النزاعات المسلّحة الأطول أمداً وتعقيداً إشارات واعدة - ولا سيّما النزاع في أفغانستان الذي يشهد نشاطاً دبلوماسياً بين الولايات المتّحدة طالبان، وفي جنوب السودان واليمن حيث أُبرمت اتّفاقات سلام جديدة.

يتضمّن جهد بناء السلام في العادة نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ والتفاوض على وقفٍ لإطلاق النار، والتوقيع على اتّفاقات سلام، وعمليات إرساء سلام واستقرار متعدّدة الأطراف، وتدابير بناء الدولة - وجميعها مصمّمة لإحلال سلام مستدام بين أطراف في نزاع[36].

= حول العلاقة بين الصراع وانعدام الأمن الغذائي، انظر: FAO, International Fund for Agricultural Development, UN Children's Fund, WFP and World Health Organization, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2018: Building Climate Resilience for Food Security and Nutrition* (Rome: FAO, 2018).

(34) Institute for Economics and Peace, «The Economic Value of Peace 2018: Measuring the Global Economic Impact of Violence and Conflict,» October 2018.

(35) S. Wolff, «The Making of Peace: Processes and Agreements,» *Armed Conflict Survey*, vol. 4, no. 1 (2018), pp. 65–80.

(36) انظر United Nations and World Bank, *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict*, p. 144.

للاطّلاع على عمليات السلام المتعدّدة الأطراف، انظر الفصل الثالث في هذا الكتاب. وللاطّلاع على دور برامج نزع السلام والتسريح وإعادة الإدماج في عمليات السلام، انظر: M. Bussmann, «Military Integration, Demobilization, and the Recurrence of Civil War,» *Journal of Intervention and Statebuilding*, vol. 13, no. 1 (2019), pp. 95–111.

في التفسيرات المختلفة لمصطلح «السلام» وكذلك الأدوات الأخرى لتحقيق السلام، انظر: M. Caparini and G. Milante, «Sustaining Peace and sustainable Development in Dangerous Places,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 211–252.

وللاطّلاع على قاعدة بيانات لوثائق يُفهم على نطاق واسع أنّها اتّفاقات سلام، انظر: United Nations, Peacemaker, «Peace Agreements Database Search». =

كما بُذل في السنين الأخيرة جهد إضافي لزيادة شمول عمليات السلام، وبخاصّة دعم زيادة تمثيل المرأة[37].

لكنّ ذلك لا يعني أنّ كلّ عمليات سلام تُفضي إلى سلام مستدام، إذْ إنّ التسويات السياسية غير النهائية، والإخفاق في معالجة الأسباب الرئيسة للنزاع، واستمرار انعدام الأمن والتوترات أدّت غالباً إلى تجدّد النزاعات المسلّحة[38]. تستغرق عمليات سلام معاصرة كثيرة زمناً طويلاً، وتنهار الاتّفاقات في بعضها وتُستأنف الأعمال العدائية (كما في جنوب السودان منذ آخر سنة 2013)، فيما تُحقّق عمليات أخرى وقفاً مستمرّاً نسبياً لإطلاق النار من غير التوصّل إلى تسوية مستدامة للنزاع (كالنزاعات المسلّحة المستعصية في الحيّز السوفياتي سابقاً، انظر القسم IV). بل إنّ اتّفاقات سلام ناجحة نسبياً، كاتّفاق السلام في كولومبيا الموقّع في عام 2016، تواجه تحديات مستمرّة (انظر القسم II).

منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي وأغلب النزاعات المسلّحة انفجارات جديدة لنزاعات قديمة عوضاً عن أن تكون نزاعات على قضايا جديدة. واستناداً إلى دراسة شملت 216 اتّفاق سلام موقّعاً بين عامَي 1975 و2011، استؤنفت أعمال العنف مثلاً في غضون خمس سنين من التوقيع على 91 من هذه الاتّفاقات[39]. وذلك يشير إلى أنّ عمليات السلام صعبة ومعقّدة ومتعدّدة الجوانب، وإلى أنّ اتّفاقات السلام الناجحة تفوق اتّفاقات السلام الفاشلة عدداً. ومع تزايد ضبابية الحدود الفاصلة بين الحرب والسلام أكثر من أي وقت مضى، ازدادت صعوبة التصوّر المفاهيمي لنهاية نزاع مسلّح وتحديدها[40].

= للاطّلاع على تحليل لاتّفاقيات السلام في حقبة ما بعد الحرب الباردة، انظر: N. Caspersen, *Peace Agreements: Finding Solutions to Intra-state Conflicts* (Cambridge, UK: Polity, 2017).

(37) J. A. Cóbar, E. Bjertén-Günther and Y. Jung, «Assessing Gender Perspectives in Peace Processes with Application to the Cases of Colombia and Mindanao,» *SIPRI Insights on Peace and Security*, no. 6 (November 2018).

(38) C. Bell, *Navigating Inclusion in Peace Settlements: Human Rights and the Creation of the Common Good* (London: British Academy, 2017), and C. Bell and J. Pospisil, «Navigating Inclusion in Transitions from Conflict: The Formalised Political Unsettlement,» *Journal of International Development*, vol. 29, no. 5 (2017), pp. 576–593.

(39) S. Högbladh, «Peace Agreements 1975–2011: Updating the UCDP Peace Agreement Dataset,» in: T. Pettersson and L. Themnér, eds., *States in Armed Conflict 2011*, Department of Peace and Conflict Research Report; 99 (Uppsala: Uppsala University, 2012), pp. 39–56, and S. von Einsiedel [et al.], «Civil War Trends and the Changing Nature of Armed Conflict,» UN University Centre for Policy Research, Occasional Paper 10, March 2017.

(40) C. De Franco, A. Engberg-Pedersen and M. Mennecke, «How Do Wars End? A Multidisciplinary Enquiry,» *Journal of Strategic Studies*, published online 21 March 2019.

II النزاعات المسلّحة وعمليات السلام في الأمريكات

مارينا كاباراني وخوسيه ألفارادو

خلت منطقة الأمريكات من النزاعات باستثناء كولومبيا التي شهدت نزاعَين مسلّحين مستعرَين عام 2018. انخرطت الحكومة الكولومبية في نزاعَين مسلّحين دون وطنيَّين متدنّيَي الشدّة: مع جماعة فدائية تسمّى جيش التحرير الوطني (ELN)، ومع جماعة منشقّة عن فارك (القوات المسلّحة الثورية الكولومبية) لم توافق على اتّفاق السلام لسنة 2016 وواصلت القتال. بقي تنفيذ اتّفاق السلام بين الحكومة الكولومبية وفارك محدوداً، لمعارضة المركز الديمقراطي، حزب الرئيس إيفان دوكي، كثيراً من بنودها، كتلك التي تتناول الحقوق المتّصلة بالأراضي والمصالحة الوطنية.

ومع أنّ النزاع المسلّح النشط متوقّف نسبياً، بقي انعدام الأمن الاستقرار واضحاً في شتّى أنحاء أمريكا الوسطى والجنوبية، وهو ما يجعلهما من أشدّ المناطق عنفاً في العالم. وفي نيكارغوا، أدّت معارضةُ الخطط الحكومية الرامية إلى تقليص منافع الضمان الاجتماعي إلى اضطراباتٍ سياسية، وإلى لجوء قوات الأمن إلى العنف وقمع المحتجّين. وشهدت فنزويلا تدهوراً اقتصادياً شديداً وأزمة إنسانية متفاقمة ـ شملت خروج اللاجئين من البلاد بأعداد غفيرة، ولا سيّما إلى كولومبيا المجاورة ـ وهو ما أثار مخاوف من زعزعة استقرار المنطقة. وواصلت مستويات العنف الإجرامي في أمريكا الوسطى والجنوبية ارتفاعها، وهي ظاهرة أدّت إلى تزايد استخدام الجيوش الوطنية في محاربة جرائم العنف على مدى العقدين السابقَين[1]. وتجلّت المخاوف العامّة من المتاعب الاقتصادية ومن الجريمة والفساد المزمنَين في تدهور مستويات الثقة بالديمقراطية وفي انتخاب قائدين شعبويَّين رئيسَين في البرازيل والمكسيك، أكبر دولتين في المنطقة على صعيد السكان والاقتصاد.

---

(1) D. Pion-Berlin and M. Carreras, «Armed Forces, Police and Crime-fighting in Latin America,» *Journal of Politics in Latin America*, vol. 9, no. 3 (2017), pp. 3–26.

التطوّرات العامّة الرئيسة

جلبت دورات انتخابية مكثّفة عام 2018 تغييرات سياسية في شتّى أنحاء الأمريكات. أُجريت انتخابات رئاسية في البرازيل وكولومبيا وكوستاريكا والمكسيك وبالبارغواي وفنزويلا. وحصل انتقال رئاسي أيضاً في كوبا مع تنحّي راوول كاسترو وحلول ميغيل نائب الرئيس دياز ـ كانيل محلّه في تصويت في الجمعية العامّة للسلطة الشعبية؛ ومع تولّي سيباستيان بينيرا، رئيس التشيلي الجديد، الحكم رسمياً. كما أُجريت انتخابات تشريعية في البرازيل وكولومبيا وكوستاريكا والسلفادور والمكسيك والبارغواي والولايات المتّحدة أيضاً[2].

سجّلت أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية عام 2018 نموّاً متواضعاً في المتوسّط في الناتج المحلّي الإجمالي (1.2 في المئة) ـ أقلّ من المتوقّع، مع أنّ بعض نواحي التباطؤ والانتعاش المتفاوت عقب مرحلة نموّ اقتصادي ضعيف مرتبطة بانخفاض أسعار السلع[3]. وجرت الانتخابات في دول كثيرة في ظلّ تفاقم انعدام الأمن وفضائح فساد مدوّية واستقطاب سياسي[4]. وأشارت استطلاعات الرأي إلى تراجع الثقة بالديمقراطية بشكلّ حادّ في مختلف أنحاء أمريكا الوسطى والجنوبية[5]. ولم يُفصح غير 20 في المئة من المستجوَبين في المتوسّط في شتّى أرجاء المنطقة عن اعتقادهم بأنّ دولهم تحرز تقدّماً[6]. أغلب التحدّيات التي ذكروها كانت المتاعب الاقتصادية (35 في المئة)، والجريمة وعدم الأمن العامّ (19 في المئة)، والمشكلات السياسية (35 في المئة) والفساد (9 في المئة)[7].

بحلول آخر سنة 2018، وصل إلى السلطة قائدان شعبويان في أكبر دولتين في المنطقة. بدأ اليساري أندريس مانويل لوبيز أوبرادور (يُعرف عموماً باسم أملو) ولايةً مدّتها ستّ سنين رئيساً للمكسيك عقب فوز كاسح مع تفويض قوي عبر السيطرة على الكونغرس وعلى عدد كافٍ من المجالس التشريعية لدفع عجلة الإصلاح الدستوري. وفي البرازيل، بدأ جاير بولْسونارو المحافظ ولاية مدّتها أربع سنين كرئيس، لكن في وضع أضعف لافتقار الائتلاف المؤيّد للحكومة إلى أغلبية واضحة، واشتراط حصول التعديلات الدستورية على أغلبية ثلاثة أخماس النوّاب، وكونغرس شديد الانقسام يضمّ ثلاثين حزباً، وهو عدد قياسي، في نظام يتقلّب فيه الانضباط الحزبي بوجه عام[8].

(2) Americas Society/Council of the Americas, «A Guide to 2018 Latin American Elections».

(3) International Monetary Fund, «Recovery in Latin America and Caribbean Has Lost Momentum,» Country Focus, 17 October 2018, and A. Werner, «The Latin American Growth Slowdown,» *Americas Quarterly* (Spring 2015).

(4) D. Zovatto, «What's at Stake in the 2018 Latin American Electoral Marathon,» Brookings Institution, 22 January 2019.

(5) Corporación Latinobarómetro, *Informe Latinobarómetro 2018* [Latinobarómetro Report 2018] (Latinobarómetro: Santiago de Chile, November 2018), (in Spanish).

(6) المصدر نفسه، ص 5.

(7) المصدر نفسه، ص 6.

(8) Y. Syzdykov, «Bolsonaro's Bid to Kick-start Brazil Economy Destined to Disappoint,» *Financial Times*, =

إذا وصل كلّ من لوبيز أوبرادور وبولسونارو إلى الرئاسة من الطرفين المتناقضَين للطيف السياسي، فإنّ كليهما سياسي شعبي شنّ حملة على النخبة الفاسدة ودعا إلى تغيير جذري. انصبّ تركيز لوبيز أوبرادور السياسي على مساعدة المحتاجين، والاقتطاع من رواتب الموظّفين الحكوميين ومحاربة الفساد، في حين شدّد بولسونارو على القانون والنظام، وعلى الحكومة الصغيرة والخصخصة وخفض الضرائب وإصلاح نظام معاشات تقاعدية غارق في العجز[9]. جاء بولسونارو خلفاً لميشيل تامِر الذي كان نائباً للرئيسة ديلما روسِف إلى حين عزلها وإقالتها في آب/أغسطس 2016. فاز بولسونارو على خصمه الأوّل، وهو الرئيس الشعبي السابق لويز إناشيو لولا دا سيلفا من حزب العمال اليساري والذي سبق أن أمضى في السجن 12 سنة بتهمة الفساد وسعى لخوض الانتخابات من جديد قبل أن تمنعه المحكمة الانتخابية[10]. وشابت سلسلة من فضائح الفساد في المكسيك مدّة ولاية الرئيس إنريكي بينا نيتو البالغة ستّ سنين، وهوى في أثنائها ترتيب المكسيك 33 درجة (من المرتبة 105 إلى المرتبة 138 في قائمة تضمّ 180 دولة) وفقاً لمؤشّر دولي لتصوّرات الفساد[11].

إذا لم تشهد أمريكا الوسطى والكاريبي وأمريكا الجنوبية نزاعات مسلّحة ذات شأن بالمعنى التقليدي للكلمة، فإنّ مستويات العنف هناك من بين الأعلى في العالم. ضمّت المنطقة عام 2018 17 من أصل 20 دولة تعاني من أعلى معدّل لجرائم القتل في العالم[12]. وفي السنة ذاتها، زادت جرائم القتل بنسبة 15 في المئة وزادت جرائم قتل الإناث بنسبة 13 في المئة عن تلك المسجّلة عام 2017[13]. انتُخب لوبيز أوبرادور رئيساً في تموز/يوليو وأقسم اليمين كرئيس في 1 كانون الأول/ديسمبر 2018، ووعد بسلسلة سياسات طويلة الأجل بهدف خفض معدّل جرائم القتل. تضمّنت هذه السياسات تشريع الماريجوانا، ومنح عفو لأفراد من أصحاب المراتب المتدنّية في كارتيلات المخدّرات، وتنفيذ مشاريع تنموية اقتصادية في الجنوب المحروم، وتأسيس حرس وطني مسلّح جديد، وهو أمر مثار جدل، تحت إمرة وزارة الدفاع ويضمّ نحو 60000 فرد من صفوف الجيش والبحرية والشرطة الفدرالية لمحاربة جرائم العصابات[14].

= 29/11/2018; and V. Torres Freire, (trans. Madov, N.), «Party Fragmentation Reaches a Record High in Brazil and Becomes a World Abnormality,» Folha de S. Paulo, English version, 10 October 2018.

(9) A. Boadle, «Brazil Markets Soar as New Government Vows to Shrink State,» Reuters, 2 January 2019.

(10) D. Phillips, «Brazilian Court Bars Lula from Presidential Election,» *The Guardian*, 1/9/2018.

(11) Mexico News Daily, «Corruption Ranking Plummeted during Pena Nieto's Term, from 105th to 138th,» 29 January 2019.

(12) R. Muggah and K. Aguirre Tobón, *Citizen Security in Latin America: Facts and Figures*, Strategic Paper; 33 (Rio de Janeiro: Igarapé Institute, 2018), p. 4.

(13) Televisa.news, «Homicidios en México durante 2018 sumaron 28 mil 81»
[بلغت جرائم القتل في المكسيك 28816 جريمة عام 2018]، 24 كانون الثاني/يناير 2019.

(14) D. Allire Garcia and M. Gutierrez, «Mexico's New President Takes Aim at Violence during First Day in Office,» Reuters, 2 December 2018.

اندلعت احتجاجات واسعة النطاق في نيكارغوا في أواسط شهر نيسان/أبريل للاعتراض على خطط حكومية لتقليص منافع الضمان الاجتماعي، والمطالبة باستقالة الرئيس مانويل أورتيغا. قمعت قوات الأمن ومجموعات شبه عسكرية موالية للحكومة المحتجّين وأوقعت 300 ـ 450 قتيلاً وآلاف الجرحى[15]. لكنّ الاضطرابات السياسية والعنف، بما في ذلك انتهاكات خطرة لحقوق الإنسان، دفعت كثيرين إلى الفرار من البلاد ـ قُدر عددهم بـ60000 بنهاية سنة 2018، منهم 23000 شخص توجّهوا إلى كوستاريكا[16]. رفض أورتيغا تقديم موعد الانتخابات لحلّ الأزمة وصرّح بأنّه باقٍ في منصبه إلى سنة 2021. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، فرضت الولايات المتّحدة عقوبات مالية على نائبة الرئيس روزاريو موريلو (وهي زوجة أورتيغا وواحدة من كبار مساعديه، ويُعتقد على نطاق واسع أنّه اختارها لخلافته)، فحظرت التصرّف في ممتلكاتهما في الولايات المتّحدة ومنعت المؤسّسات المالية الأمريكية من التعامل معهما[17].

واصلت العصابات الإجرامية والجماعات المسلّحة غير التابعة لدول تحدّي الأمن العام في شتّى أنحاء أمريكا الوسطى والجنوبية. وفي غمرة تصاعد مستويات العنف والجريمة، مورست ضغوط على الماراس (عصابات الشوارع)، واستخدمت قوات الأمن القبضة الحديدية، وفرّ مزيد من الرجال والنساء والأطفال من هندوراس، ومن دول أخرى في أمريكا الوسطى وإن بأعداد أقلّ، متّجهين في قوافل إلى المكسيك وإلى الحدود الأمريكية بهدف طلب اللجوء السياسي. ووصف الرئيس الأميركي دونالد ترامب تلك القوافل بـ«الانقضاض» ونشر على الحدود، في خطوة مثيرة للجدل، 5200 جندي أمريكي[18]. وبموجب سياسة «عدم التسامح المطلق» التي اعتمدتها الحكومة الأمريكية وطُبّقت بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيو، صُنّف 2729 طفلاً بأنّهم مفصولون عن آبائهم حين أوقفوا عند الحدود من دون وثائق. واستناداً إلى هيئة رقابية حكومية، يُعتقد أنّ آلاف الأطفال الآخرين فُصلوا قبل الإعلان عن سياسة عدم التسامح المطلق[19]. ونتيجة للشجب المحلّي والدولي، أعلن الرئيس ترامب في حزيران/يونيو إنهاء هذه السياسة. ومع ذلك، استمرّ تطبيق الفصل على بعض الأسر، وهو ما شمل 81 طفلاً آخر بحلول آخر تشرين الثاني/نوفمبر[20].

---

(15) K. Semple, ««There's No Law»: Political Crisis Sends Nicaraguans Fleeing,» *New York Times*, 6/8/2018.

(16) UN High Commissioner for Refugees, «Nicaragua Situation», Fact Sheet, November 2018, and F. Robles, «In Nicaragua, Ortega was on the Ropes. Now, He Has Protestors on the Run,» *New York Times*, 24/12/2018.

(17) E. Malkin, «Raising Pressure on Nicaragua, US Imposes Sanctions on Vice President,» *New York Times*, 27/11/2018.

(18) K. Manson and A. Guthrie, «US deploying 5200 Troops to Border with Mexico,» *Financial Times*, 29/10/2018.

(19) C. Long and R. Alonso-Zaldivar, «Watchdog: Thousands More Children May Have Been Separated,» Associated Press News, 18 January 2019.

(20) G. Sands, «81 Children Separated at Border since Trump's Executive Order on Dividing Families,» CNN, 6 December 2018.

صرّح الرئيس الغواتيمالي جيمي موراليس في 31 آب/أغسطس أنّ حكومته لن تجدّد تفويض اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، وهي هيئة مستقلّة شكّلتها الأمم المتّحدة عام 2007 لمؤازرة المؤسّسات الحكومية في التحقيق في جرائم خطرة ارتكبتها وحدات أمنية محظورة وسرّية، ولتفكيك هذه الوحدات، وهذا يشمل مقاضاة أفرادها لارتكابهم تلك الجرائم. نجحت اللجنة من قبل في توجيه تهم إلى عدد كبير من السياسيين رفيعي المستوى، وفي المساعدة على إسقاط أوتو بيريز مولينا، خليفة موراليس، عام 2015[21]. اشتدّ ردّ فعل النخب السياسية والاقتصادية مع اتّساع التحقيق في الفساد وتصوّر أنّ عمل اللجنة يثبت تورّط إدارة موراليس[22].

قوبلت الانتخابات الرئاسية الفنزويلية في أيار/مايو بانتقادات حادّة، إذْ مُنع بعض المرشّحين من خوضها أو سُجنوا، وقاطعت أحزاب المعارضة الرئيسة الانتخابات. أُعيد انتخاب الرئيس الحالي نيكولاس مادورو لولاية ثانية مدّتها ستّ سنين. رفضت الجمعية الوطنية التي تسيطر عليها المعارضة الاعتراف بإعادة انتخاب مادورو لوقوع مخالفات واسعة النطاق، منها مزاعم شراء أصوات وتزوير الانتخابات، وزعمت أنّ منصب الرئاسة شاغر. وبموجب الدستور الفنزويلي، يتولّى رئيس الجمعية الوطنية الرئاسة في هذه الظروف. وهذا ما جعل خوان غوايدو، الذي انتُخب رئيساً للجمعية العامّة في 5 كانون الثاني/يناير 2019، يعلن أنّه رئيس بالوكالة في 23 كانون الثاني/يناير 2019، متمتّعاً بدعم كندا والاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة ودول كثيرة في المنطقة[23]. إلّا أنّ مادورو تجاهل الجمعية الوطنية لتأسيسه الجمعية التأسيسية الوطنية المؤلّفة من أنصار الحكومة عام 2017. ونجا مادورو من محاولة اغتيال بواسطة طائرة مسيّرة مسلّحة في 4 آب/أغسطس 2018.

كانت فنزويلا أغنى دولة في أمريكا الجنوبية، لكنّها عانت من تضخّم مفرط زاحف بلغ 80000 في المئة عام 2018، وتوقّع صندوق النقد الدولي وصول التضخّم إلى مليون في المئة عام 2019. عنى ذلك للمقيم العادي تضاعف الأسعار كلّ أربعة أسابيع[24]. وفي آب/أغسطس، خفّضت الحكومة قيمة العملة بنسبة 95 في المئة وربطتها بعملة البترو المشفّرة التي تصدرها الدولة تلافياً لانهيار اقتصادي[25]. وكانت حالات نقص الغذاء والدواء وانهيار النظام الصحّي سمات رئيسة لاستفحال الأزمة الاجتماعية والاقتصادية طوال سنة 2018. سبّب ذلك أيضاً أزمة لجوء متعاظمة قال مكتب مفوضية الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين إنّها أدّت إلى فرار 3 ملايين

(21) S. Menchu, «Guatemala Not Renewing Mandate of UN Anti-corruption Body,» Reuters, 31 August 2018.

(22) R. E. Bowen, «Guatemala in Crisis after President Bans Corruption Investigation into his Government,» *The Conversation*, 16 January 2019 (updated 29 January 2019).

(23) P. Gunson, «In Venezuela, a High-stakes Gambit,» International Crisis Group, 24 January 2019.

(24) G. Long, «Venezuela Lops Five Zeros off the Bolivar to Halt Economic Collapse,» *Financial Times*, 20/8/2018.

(25) المصدر نفسه.

مواطن فنزويلي من البلاد، مع استضافة 2.4 مليون شخص في دول أخرى في أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي[26].

دفعت الأزمةُ المتعاظمة بعضَ الأشخاص في الولايات المتّحدة، ولا سيّما السيناتور الجمهوري ماركو روبيو، إلى المطالبة برحيل مادورو وممارسة ضغوط أمريكية عبر مساندة زعيم المعارضة ورئيس الجمعية الوطنية خوان غوايدو[27]. وفي أيلول/سبتمبر، طالب الأمين العام لمنظّمة الدول الأمريكية، لويس ألماغرو، بتدخّل المنظّمة عسكرياً لإسقاط مادورو، وهو ما دفع 10 دول في أمريكا الوسطى والجنوبية وكندا إلى إصدار بيان مشترك رفضت فيه التدخّل العسكري أو استخدام القوّة في فنزويلا[28]. تمتلك فنزويلا أكبر احتياط نفطي في العالم، لكنّ إنتاج النفط الذي يعدّ المصدر الرئيس للإيرادات انخفض إلى ما دون 1.4 مليون برميل في اليوم، وهو أدنى مستوى له منذ سنة 1947[29]. ركّزت الحكومة على استخراج الذهب ومعادن أخرى عبر تكثيف عمليات تطوير لمنطقة غنية بالمعادن تسمّى أركو ديل أورينوكو. يسيطر الجيش في الأصل على الصناعات الغذائية وصناعة النفط في البلاد، وأُجيز له تأسيس شركة تعدين عام 2017 ومُنح صلاحيات أمنية واسعة لفرض السيطرة على قطاع التعدين ووقف أنشطة التعدين غير القانوني. أدّى ذلك إلى مواجهات متكرّرة مع جماعات مسلّحة وحوّل إل كالاو، مركز تعدين الذهب، إلى أشدّ البلدات تأثّراً بالعنف في البلاد إذْ بلغ معدّل جرائم القتل هناك 816 ضحية لكلّ 100000 مقيم[30].

النزاع المسلّح في كولومبيا

عاشت كولومبيا نزاعاً مسلّحاً امتدّ أكثر من خمسة عقود قبل أن توقّع منظّمة فارك، أكبر المجموعات الفدائية في البلاد، اتّفاق سلام نهائي عام 2016. وخلال هذه الحقبة من النزاع، ارتكبت جماعات مسلّحة محظورة أخرى وكارتيلات المخدرات انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. لكنّ الحكومة الكولومبية ومنظّمة فارك قامتا منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2016 بسلسلة خطوات لتنفيذ اتّفاق السلام. واجهت هذه العملية المعقّدة عام 2018 سلسلة مشكلات، ولا سيّما في ما يتّصل بمقاتلين انشقّوا عن فارك ورفضوا اتّفاق السلام، وبحماية مقاتلي فارك المسرّحين، وتعاظم نفوذ جيش التحرير الوطني، وتباينات في الأوليات السياسية والأزمة الفنزويلية.

(26) UN High Commissioner for Refugees, «Number of Refugees and Migrants from Venezuela Reaches 3 Million,» Press Release, 8 November 2018.

(27) P. Baker and E. Wong, «On Venezuela, Rubio Assumes US Role of Ouster in Chief,» *New York Times*, 26/1/2019.

(28) J. P. Rathbone, «Calls Grow for International Action in Venezuela,» *Financial Times*, 13/9/2018, and J. Herrera, «As Some Call for Military Intervention in Venezuela, 10 Latin American Countries Reject Regime Change,» *Pacific Standard*, 17/9/2018.

(29) C. Camacho, «Venezuela Oil Production Falls to Level Caracas Achieved in 1949,» *Latin American Herald Tribune*, 16/5/2018.

(30) A. Rosati, «The Bloody Grab for Gold in Venezuela's Most Dangerous Town,» *Bloomberg Businessweek* (9 April 2018).

وخلال الشهور الأخيرة من رئاسة خوان مانويل سانتوس بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2018، اغتيل 261 قائداً محلّياً و40 من مقاتلي فارك المسرّحين[31]. وعلى العموم، كافحت قوات الأمن لبسط الأمن في مناطق فارك السابقة التي افتقرت إلى وجود أمني زمناً طويلاً. استلم الرئيس دوكي السلطة في 7 آب/أغسطس 2018 ووعد ببذل جهد أكبر لحماية الناشطين، لكن قُتل 170 من المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين الاجتماعيين بين حزيران/يونيو وكانون الأول/ديسمبر 2018[32].

يقول مكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدرات والجريمة إنّ الأجزاء الساحلية والشمالية من كولومبيا (أنتيوكيا وكاوكا وناريِنو ونورتي دي سانتاندير) شهدت أكبر زيادة في عمليات اغتيال قادة المجتمعات المحلّية. تشتهر هذه المناطق ببرامجها الخاصّة باستئصال زراعة الكوكا، كخطط زراعة المحاصيل البديلة والخطط الإنمائية الإقليمية، على النحو المنصوص عليه في اتّفاق السلام[33]. ويظهر أنّ تسريح مقاتلي فارك أحدث في مناطق زراعة الكوكا في كولومبيا فراغاً أمنياً لم تملأه قوات الأمن الحكومية. وهذا ما أتاح لجماعات إجرامية وجهات عنيفة أخرى المجال للتنافس على السيطرة على الأراضي والموارد، وهو ما أدّى إلى اغتيال ناشطين وقادة مجتمعات محلّية.

جيش التحرير الوطني مثال على جهة فاعلة عنيفة ساعية لملء الفراغ الأمني، وجماعة فدائية أشعلت نزاعاً مسلّحاً ضدّ الحكومة. صحيح أنّ الوفيات المرتبطة بالنزاع بين سنتَي 2017 و2018 لم تبلغ المستويات المسجَّلة عام 2015، إلّا أنّ جيش التحرير الوطني ازداد قوّة في 85 بلدية وسعى للتوسّع في 32 بلدية أخرى نتيجة توسيعه المشاركة في تجارة المخدّرات[34]. أُطلقت مفاوضات لإنهاء النزاع مع جيش التحرير الوطني في عهد إدارة سانتوس، ثمّ تباطأت في عهد إدارة دوكي لإحجامها عن التفاوض إلى أن يعلّق جيش التحرير وفصائله كلّ الأنشطة الإجرامية ويتخلّى عن تجارة الكوكا[35]. ووسّع جيش التحرير وجوده وصولاً إلى فنزويلا أيضاً (انظر أدناه).

كما أنّ النفوذ المتنامي لحزب المركز الديمقراطي ورئيسه دوكي الذي كان مرشّحاً رئاسياً في مطلع سنة 2018 أحدث تغييرات في اتّفاق السلام وجعل إدارة سانتوس تعتمد أساليب أشدّ قسوة لفرض الأمن للتصدّي للحسّ المتعاظم بانعدام الأمن في كولومبيا. سعى دوكي إلى تعديل محكمة جرائم الحرب، وتسمّى الولاية القضائية الخاصّة من أجل السلام (JEP)، وهي مكوّن رئيس في نظام

---

(31) A. Alsema, «261 Social Leaders and 40 FARC Members Assassinated during Colombia's Peace Process: Santos,» Colombia Reports, 23 May 2018.

(32) France 24, «Colombia: En dos años 282 líderes sociales y defensores de derechos humanos fueron asesinados» [كولومبيا: قُتل 282 عاملاً اجتماعياً ومدافعاً عن حقوق الإنسان في سنتين]، 1 آذار/مارس 2019.

(33) InSight Crime, «Coca Regions Most Deadly for Colombia Activists,» originally published in *Verdad Abierta*, 9 October 2018.

(34) Uppsala Conflict Data Program, «Government of Colombia-ELN» search, date of retrieval 6 March 2019, and A. Olaya, R. Rísquez and M. A. Bonilla, «Colombia President Duque's 5 «Hot Potatoes»,» InSight Crime, 8 August 2018.

(35) Olaya, Rísquez and Bonilla, Ibid.

العدالة الانتقالي. أراد فرض عقوبات أشدّ قسوة على مقاتلي فارك السابقين. نصّ اتّفاق السلام على أنّ من أقرّ بمسؤوليته من المدانين بجرائم حرب سيتفادون السِّجن على أن يواجهوا عقوبة بديلة مدّتها 5 ـ 8 سنين، كالإقامة الجبرية أو العمل في الخدمة المجتمعية. رأى دوكي ومناصروه ذلك شكلاً من أشكال الحصانة[36]. أراد دوكي أيضاً إنشاء محكمة منفصلة لمحاكمة رجال الجيش والشرطة الكولومبية المتَّهمين بجرائم حرب، ورأى أنّ الولاية القضائية الخاصّة من أجل السلام متحيّزة ضدّ القوات الحكومية[37].

وفي سياق النهج المتشدّد الجديد، أعلن مكتب المدّعي العام الكولومبي في نيسان/أبريل 2018 اعتقال خيسوس سانترش، وهو قائد سابق في فارك، بعد أن وجّهت له الولايات المتّحدة تهم الاتّجار بالمخدرات[38]. مثّل ذلك حدثاً مهمّاً لأنّ خيسوس كان عضواً في فريق فارك التفاوضي في أثناء عملية السلام عام 2016. اعتُبر اعتقاله تهديداً لاستقرار صفقة السلام. ولغاية كانون الأول/ديسمبر 2018، كان خيسوس لا يزال في السجن. لكنّ الولاية القضائية الخاصّة من أجل السلام طالبت بإخلاء سبيله بحجّة أن الولايات المتّحدة لم تقدّم أدلة كافية لتبرير طلب تسليمه[39].

من الأمور الأخرى التي لم تُطبّق بالكامل أيضاً تدابير مبتكرة إضافية في اتّفاقات السلام الكولومبية، كتلك التي تركّز على المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وذكر معهد كروك، المسؤول عن مراقبة تطبيق الاتّفاقات، أنّه لغاية حزيران/يونيو 2018، لم يُطبّق بالكامل غير 4 في المئة من بنودها المئة والثلاثين المتّصلة بنوع الجنس[40]. يبدو ذلك أوضح ما يكون في النقاط المتّصلة بالإصلاح الريفي والمشاركة السياسية والتصدّي لمشكلة المخدّرات غير المشروعة. وسلّط المعهد الضوء على الأخطار الجسيمة التي تواجه قائدات المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين[41].

شُكّلت لجنة تقصّي حقائق لتقييم الأسباب الرئيسة للنزاع المسلّح الداخلي في البلاد ولدعم المصالحة الوطنية، وباشرت عملها في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. ويبقى أن نعرف إن كان في مقدورها العمل بفاعلية بالنظر إلى المقاومة الكبيرة التي واجهها الاتّفاق في أثناء المصادقة عليه والتي لا يزال يواجهها في تطبيقه. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر، شجب رودريغو لوندونو،

(36) V. Felbab-Brown, «Death by Bad Implementation? The Duque Administration and Colombia's Peace Deal(s),» Brookings Institution, 24 July 2018.

(37) «Disputes over Transitional Justice Threaten a Fragile Peace in Colombia,» *World Politics Review* (21 November 2018).

(38) LatinNews, «Colombia's Peace Process Faces New Key Test,» 10 April 2018.

(39) «Comisión de Paz del Senado pide libertad Santrich,» *El Tiempo*, 5/12/2018.

(40) Kroc Institute for International Peace Studies, University of Notre Dame, *Special Report of the Kroc Institute and the International Accompaniment Component, UN Women, Women's International Democratic Federation, and Sweden, on the Monitoring of the Gender Perspective in the Implementation of the Colombian Final Peace Accord*, December 2016-June 2018 (Bogotá: Kroc Institute, 2018), p. 6.

(41) المصدر نفسه.

زعيم فارك، عدم إحراز تقدّم في تطبيق اتّفاقات السلام، ولا سيّما في ما يتّصل بالحصول على الأراضي[42].

تفاقمت المشكلات في أماكن أخرى في المنطقة بفعل مشكلات كولومبيا، ولا سيّما في فنزويلا، والعكس صحيح. مثال ذلك، قتل جيش التحرير الوطني سبعة من عمال المناجم في عملية تعدين ذهب غير شرعية في تيوميريمو بفنزويلا في 14 ـ 16 تشرين الأول/أكتوبر. وبحلول آخر تشرين الثاني/نوفمبر 2018، ذُكر أنّ هذا الجيش ينشط في 12 ولاية بفنزويلا[43]. وإضافةً إلى توطيد دروب الكوكايين عبر الحدود، يُعتقد أن الجيش الوطني ومنشقّين عن فارك انخرطوا في أنشطة محظورة أخرى كالابتزاز والتهريب، وهي أعمال مربحة لكون كولومبيا تستضيف أكبر عدد من اللاجئين والمهاجرين القادمين من فنزويلا ـ أكثر من مليون شخص[44]. كما أنّ تدفّق الفنزويليين عبر الحدود شجّع على الاتّجار بالبشر، وعلى انضمام أعداد متزايدة من الفنزويليين إلى عصابات الجريمة المسلّحة في كولومبيا بمثابة وسيلة للبقاء[45].

---

(42) LatinNews, «Colombia's Truth Commission Starts Work Amid Challenges for Peace,» 27 November 2018

(43) InSight Crime, «ELN Now Present in Half of Venezuela,» 13 November 2018.

(44) UN High Commissioner for Refugees, «Number of Refugees and Migrants from Venezuela Reaches 3 Million».

(45) R. Risquez and J. Salomón, «Game Changers 2018: Venezuelan Migration a New Gold Mine for Organized Crime,» InSight Crime, 8 January 2019.

III النزاعات المسلّحة وعمليات السلام في آسيا وأوقيانيا

إيان ديفيس

شهدت سبع دول في آسيا وأوقيانيا عام 2018 نزاعات مسلّحة مستعرة، وهي أفغانستان (حرب أهلية كبيرة مدوّلة)، والهند (نزاع حدودي متدنّي الشدّة بين دولتين ونزاع مسلّح دون وطني)، وإندونيسيا (نزاع مسلّح دون وطني متدنّي الشدّة)، وميانْمار (نزاع مسلّح دون وطني متدنّي الشدّة)، وباكستان (نزاع حدودي متدنّي الشدّة بين دولتين ونزاع مسلّح دون وطني)، والفيليبين (نزاع مسلّح دون وطني عالي الشدّة) وتايلند (نزاع مسلّح دون وطني متدنّي الشدّة)[1]. يجري التصدّي لأغلب هذه النزاعات بعمليات سلام جارية أو جديدة. ونناقش في هذا القسم النزاعات المسلّحة الأشدّ ضراوة في أفغانستان وميانْمار والفيليبين.

إلى جانب هذه النزاعات المسلّحة، بقيت أجزاء من آسيا وأوقيانيا تعاني من عدم استقرار ناشئ عن طائفة من الأسباب، مع عدم وجود اتّجاه جامع رئيس أو فوارق دون إقليمية رئيسة كما سنناقش بعد قليل. التطوّران الرئيسان على صعيد السلام عام 2018 كانا عملية السلام في شبه الجزيرة الكورية، وتجديد الهدنة بين الهند وباكستان في نزاعهما المسلّح حول كشمير[2].

التطوّرات العامة الرئيسة

شهدت آسيا، وبخاصة شرق آسيا، في السنين الأربعين الأخيرة خفضاً دراماتيكياً في النزاعات المسلّحة وفي الفظائع الجماعية[3]. هناك ثلاثة تفسيرات بنيوية لهذا الخفض: (أ) انحسار استخدام

---

(1) للاطّلاع على تعريفات النزاع وأنماطه، انظر القسم I في هذا الفصل.

(2) للاطّلاع على عملية السلام في شبه الجزيرة الكورية، انظر الفصل السابع، القسم I، في هذا الكتاب.

(3) United Nations and World Bank, *Pathways for Peace: Inclusive Approaches for Preventing Violent Conflict* (Washington, DC: World Bank, 2018), pp. 11–12 and 19.

الفظائع الجماعية كأداة حرب (يجادل البعض بأنّ ذلك عائد من بعض النواحي إلى جهد منظّمة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) لمنع الفظائع)، و(ب) زيادة المداخيل (لتركيز دول كثيرة في المنطقة على التنمية الاقتصادية ضماناً للاستقرار المحلّي)، و(ج) انتشار الديمقراطية[4].

إلّا أنّ هذا الاتجاه الإيجابي ربّما يشهد انتكاسة. توضح الفظائع الجماعية المرتكَبة في حقّ مدنيّي الروهينغيا بميانْمار عام 2017 وتفشّي عنف قوات الأمن الحكومية في الفيليبين (كلتا الدولتين عضو في آسيان)، إضافةً إلى النزاع المسلّح الطويل الأمد في أفغانستان أنّ استحداث أعراف مشتركة سياسية وحقوقية إنسانية ليست شرطاً كافياً للسلام دائماً. وإذا كانت هذه النزاعات تَظهر نقيضاً للعنف المتدنّي نسبياً في أماكن أخرى في المنطقة، يوجد اتجاهان ناشئان يسبّبان القلق: (أ) عنف متصاعد بسبب سياسات مرتبطة بالهوية، بناء على استقطاب إثني و/أو ديني، و(ب) زيادة في الجماعات الجهادية العنيفة العابرة للحدود الوطنية ـ منها وجود جهات فاعلة مرتبطة بداعش في أفغانستان والصين والهند وإندونيسيا وماليزيا وباكستان والفيليبين[5]. وتفشّى العنف الجنسي والعنف المستند إلى نوع الجنس أيضاً، لكن لا يجري الإبلاغ عنه بصورة كافية غالباً[6].

أخيراً، آسيا معرّضة على الخصوص للكوارث، إذْ إنّ نحو نصف الكوارث العالمية بين سنتَي 2000 و2017 حلّت في آسيا[7]. كما أنّ آثار الكوارث شديدة على الخصوص في سياقات هشّة ومتأثّرة بالنزاع: سبّبت الكوارث للدول الخمس الأكثر هشاشة في المنطقة، وهي أفغانستان وبنغلادش وكوريا الشمالية وميانْمار وباكستان، أضراراً قُدّرت بثمانية مليارات دولار بين سنتَي 2012 و2018[8]. وتشير تقديرات أخرى إلى أنّ تكاليف الأضرار قد تكون أعلى كثيراً: 79 مليار دولار في

---

(4) D. A. Frank, «The Reduction of Mass Atrocity Crimes in East Asia: The Evolving Norms of ASEAN's Prevention Mechanisms,» *Genocide Studies and Prevention: An International Journal*, vol. 11, no. 3 (2018), pp. 98–108.

(5) BBC News, «Indonesia Attacks: How Islamic State is Galvanising Support,» 13 May 2018; A. Roul, «Islamic State-inspired Extremist Threat Looms Large in India,» *Terrorism Monitor*, vol. 17, no. 3 (8 February 2019); «ISIS Claims Deadly Attack on Tribal Region in Pakistan,» *Straits Times*, 24/11/2018, and N. Soliev, «How Serious is the Islamic State Threat to China?,» *The Diplomat*, 14/3/2017.

انظر أيضاً: W. Zha, «Ethnic Politics, Complex Legitimacy Crisis, and Intramural Relations within ASEAN,» *Pacific Review*, vol. 31, no. 5 (2018), pp. 598-616.

(6) B. Rodriguez, S. Shakil, and A. Morel, «Four Things to Know about Gender-based Violence in Asia,» Asia Foundation, 14 March 2018, and J. True, «Conflict in Asia and the Role of Gender-based Violence,» in: J. Rieger, ed., *The State of Conflict and Violence in Asia* (Washington, DC: Asia Foundation, 2017), pp. 230–239.

(7) K. Peters, *Accelerating Sendai Framework Implementation in Asia: Disaster Risk Reduction in Contexts of Violence, Conflict and Fragility* (London: Overseas Development Institute, 2018), p. 7.

تعرَّف الكارثة بأنّها «اضطراب خطر في حياة جماعة أو مجتمع على أي نطاق بسبب أحداث خطرة تتفاعل مع ظروف التعرض للأخطار والضعف والقدرة، بما يؤدي إلى واحدة أو أكثر من الخسائر والآثار التالية: الخسائر والآثار البشرية والمادّية والاقتصادية والبيئية»، UN Office for Disaster Risk Reduction, «Terminology,» [n. d.].

(8) Peters, Ibid.

المنطقة ككلّ عام 2016 على سبيل المثال[9]. ويُتوقّع أن تنتقل آسيا من قابلية تعرّض «عالية» إلى «شديدة» بحلول سنة 2030 لتزايد الوفيات الناجمة عن الطقس القاسي[10].

آسيا الوسطى

تشمل صور الضعف في آسيا الوسطى توتّرات بسبب الحدود وفرص الوصول إلى المراعي والمياه[11]. وقد التقى زعماء دول آسيا الوسطى الخمس ـ كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان ـ في العاصمة الكازاخية أستانة في 15 ـ 16 آذار/مارس لعقد قمّتهم الأولى منذ نحو عقد. ومع أنّ البيان المشترك الصادر عن اللقاء لم يتضمّن اقتراحات جديدة، فقد وافق الزعماء على السعي لتفاهمات حول تقاسم مصادر المياه وتطوير التجارة الإقليمية، وعلى عقد قمّة سنوية لآسيا الوسطى وأن تُعقد القمّة التالية في العاصمة الأوزبكستانية طشقند[12].

شرق آسيا

هيمنت عملية السلام بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية على الحوادث في شرق آسيا عام 2018. إنّ التقدّم السريع لبرنامج كوريا الشمالية النووي بقيادة كيم جونغ أون وتصاعد حدّة خطاباته الموجَّهة إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بحلول آخر سنة 2017 جعل كيراً من المراقبين يلمسون زيادة ملحوظة في خطر نزاع عسكري كارثي في شبه الجزيرة الكورية. إلّا أنّ الوضع تغيّر بالكامل في الشهور الأولى من سنة 2018 حين أُطلقت عمليتان دبلوماسيتان متوازيتان شاركت فيهما كوريا الشمالية. الأولى مع كوريا الجنوبية ورمت إلى تصالح الكوريتين، والثانية مع الولايات المتّحدة وسعت لنزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية ولاتّفاق سلام لإنهاء رسمي للحرب الكورية التي لا يزال توقّفها عام 1953 محكوماً باتّفاق وقف إطلاق نار وحسب[13]. تؤثّر هذه التطوّرات في السلم والأمن الإقليمي والدولي وفي نظام منع الانتشار النووي الدولي وفي العلاقات الأمريكية ـ الصينية وفي ميزان القوى في شرق آسيا، وليس في مستقبل جميع المواطنين الكوريين فقط.

الراجح أنّه سيكون للصين الطامحة إلى أن تكون دولة مهيمنة على المنطقة نفوذ عظيم في حصيلة تلك العملية. فالتطوّر السريع في الصين لم يخلُ من تحدّيات وخلافات داخلية وخارجية، منها القمع السياسي المحلّي والتوتّرات مع الدول المجاورة والدول القوية الأخرى[14]. فعلى

---

(9) D. Guha-Sapir [et al.], *Annual Disaster Statistical Review 2016* (Centre for Research on the Epidemiology of Disasters, Institute of Health and Society and Université catholique de Louvain: Brussels, October 2017).

(10) Peters, Ibid.

(11) Expert Working Group on Climate-related Security Risks, *Central Asia: Climate-Related Security Risk Assessment*, December 2018.

(12) G. Gotev, Astana hosts little-publicised Central Asia summit,» Euractiv, 16 March 2018, and Eurasianet, «Central Asia Leaders Confab but Stop Short of Binding Commitments,» 16 March 2018.

(13) انظر الفصل السابع، القسم I، في هذا الكتاب.

(14) «Why Protests are So Common in China-Masses of Incidents,» *The Economist* (4 October 2018).

الصعيد المحلّي، هناك شجب عالمي متعاظم لبرنامج مراقبة جماعية واسع النطاق، ولاعتقال أبناء الأويغور (وهم مسلمون من عرق تركي) والكازاخستانيين وأقلّيات إثنية أخرى وإعادة تثقيفهم قسرياً في منطقة شين جيانغ ذات الحكم الذاتي[15]. وعلى المستوى الاستراتيجي، اشتدّ القلق الإقليمي لاحتدام التنافس الاقتصادي والعسكري والسياسي مع الولايات المتّحدة والهند ودول أخرى.

بلغت التوتّرات بين الصين والولايات المتّحدة عام 2018 أسوأ مستوياتها منذ عقود، بوجود نقاط خلاف خطرة أبعادها اقتصادية وسياسية وأمنية وحقوقية إنسانية[16]. وأخفقت القمّة السنوية لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا ـ والمحيط الهادئ (APEC) التي انعقدت في بابوا غينيا الجديدة في تشرين الثاني/نوفمبر في الاتّفاق على بيان ختامي لأوّل مرّة منذ اجتماع قادة المنتدى الأول عام 1993، وذلك بسبب خلافات تجارية بين الصين والولايات المتّحدة[17]. وإضافةً إلى اشتداد حربهما التجارية، احتدم التنافس الاستراتيجي بين الدولتين في بحر الصين الجنوبي وفي مضيق تايوان[18]. واصلت الصين نشر الأسلحة في بحر الصين الجنوبي (وهذا همّ لدول أخرى في المنطقة أيضاً) بنصب قذائف مضادّة للسفن وأخرى مضادّة للطائرات على جزر سبراتلي المتنازَع عليها والهبوط التجريبي لقاذفات كثيرة، بما في ذلك قاذفات H-6K ذات القدرة النووية على جزيرة لم يُذكَر اسمها[19].

في آذار/مارس، اتّهمت الصينُ الولايات المتّحدة بانتهاك ما يسمّى سياسة الصين الواحدة، وهي أساس العلاقات الصينية ـ الأمريكية منذ عقود، وذلك بعد أن وقّع الرئيس ترامب قانون السفر إلى تايوان الذي يشجّع المسؤولين الأمريكيين والتايوانيين رسمياً على تبادل الزيارات[20]. أريد أن تكون سياسة الصين الواحدة غامضة، وهي تجيز بنماذجها المختلفة وجود كيانين صينيّين منفصلَين: الصين القارّية وتايوان. وبعد شهر، أجرت الصين في مضيق تايوان أولى مناوراتها بالذخيرة الحيّة على الإطلاق[21]. وفي وقت لاحق من السنة، زادت الولايات المتّحدة وتيرة عبور سفنها الحربية

---

(15) انظر مثلاً: Human Rights Watch, *«Eradicating Ideological Viruses»: China's Campaign of Repression against Xinjiang's Muslims* (2018); C. Buckley and A. Ramzy, «China's Detention Camps for Muslims Turn to Forced Labor,» *New York Times*, 16/12/2018, and «China «to Let Thousands of Ethnic Kazakhs Leave Xinjiang»,» *The Guardian*, 9/1/2019.

(16) انظر مثلاً: Hudson Institute, «Vice President Mike Pence's Remarks on the Administration's Policy towards China,» 4 October 2018.

(17) «Apec Summit Fails to Reach Consensus as US–China Divide Deepens,» *Straits Times*, 18 November 2018.

(18) BBC News, «A Quick Guide to the US–China Trade War,» 7 January 2019.

(19) «China Has Put Missiles on Islands in the South China Sea,» *The Economist* (10 May 2018), and B. Feleke, «China Tests Bombers on South China Sea Island,» CNN, 21 May 2018.

(20) M. Brice, «Trump Signs Taiwan Travel Bill that China Has Opposed,» *Sydney Morning Herald*, 17/3/2018.

(21) M. Chan, «China's Live-Fire Taiwan Strait Drill Scales down as Both Sides Reduce Tensions,» *South China Morning Post*, 18/4/2018, and A. Ramzy, «China Conducts War Games and Taiwan is the Target,» *New York Times*, 18/4/2018.

المضيق[22]. وفي خطوة باعثة على الأمل، وافقت آسيان والصين على مسودّة مدوّنة سلوك في بحر الصين الجنوبي في 2 آب/أغسطس. ويُتوقّع خضوع المسودّة لعدّة قراءات قبل وصولها إلى صيغتها النهائية[23].

مع أنّ الاشتباكات الحدودية التي وقعت عام 2017 بين الصين والهند لم تتكرّر، فقد واصلت الدولتان حشْد قواتهما البرّية في منطقة الهملايا ـ كجزء من منافسة استراتيجية ناشئة وواسعة النطاق ـ وأُضيف بُعد بيئي متعاظم إلى النزاع الحدودي المستعصي[24].

تحسّنت العلاقات بين اليابان والصين، وبين اليابان وروسيا عام 2018. بعد سنين من المفاوضات، وافقت اليابان والصين في أيار/مايو على استحداث آلية اتّصال بحري وجوّي لإدارة الأزمات؛ وفي تشرين الأول/أكتوبر، توجّه رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي إلى الصين في زيارة تاريخية ـ أوّل زيارة يجريها قائد ياباني منذ سنة 2011[25]. عقد آبي اجتماعات كثيرة أيضاً في خلال السنة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لمناقشة اتّفاق سلام محتمل معني بنزاع عمره 70 سنة على جزر كوريل الجنوبية (تسمّى الأراضي الشمالية في اليابان). وبعد التقاء الزعيمين 23 مرّة منذ سنة 2012 لمناقشة هذه القضية، بدا بحلول آخر سنة 2018 أنّهما استحدثا مستوى جديداً للتعاون: أُعلن أنّ وزيرَي خارجية البلدين سيشرفان على محادثات للتوصل إلى معاهدة سلام من المزمع مناقشتها في قمّة يابانية روسية بموسكو في كانون الثاني/يناير 2019[26].

جنوب آسيا

لجنوب آسيا تاريخ حديث بنزاعات متكرّرة داخل دول. لكن إذا استثنينا الحرب المدمّرة والطويلة الأمد في أفغانستان (انظر أدناه)، يمكن القول إنّ المنطقة أكثر استقرار وديمقراطية ممّا كانت عليه منذ عقود. فقد أمكن احتواء حالات التمرّد الرئيسة، وانحسر العنف والاضطراب، ووصل النمو الاقتصادي في جنوب آسيا إلى مستويات مرتفعة. لكنّ مصادر القلق الرئيسة بقيت عام 2018

(22) R. Browne and B. Starr, «US Sails Warships through Taiwan Strait Amid Tensions with China,» CNN, 23 October 2018.

(23) C. Thayer, «A Closer Look at the ASEAN-China Single Draft South China Sea Code of Conduct,» *The Diplomat*, 3/8/2018, and CSIS Expert Working Group on the South China Sea, «A Blueprint for a South China Sea Code of Conduct,» 11 October 2018.

(24) للاطّلاع على الاشتباكات الحدودية بين الصين والهند، عام 2017، انظر: D. Smith, «Introduction: International Stability and Human Security in 2017,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, p. 13; J. Marcus, «China-India Border Tension: Satellite Imagery Shows Doklam Plateau Build-up,» BBC News, 26 January 2018, and R. Gamble, «China and India's Border Dispute is a Slow-moving Environmental Disaster,» The Conversation, 17 June 2018.

(25) M. Kovrig, «How a Long-awaited Hotline Could Pave the Way for Calmer China–Japan Relations,» *South China Morning Post*, 13/5/2018, and S. L. Myers and M. Rich, «Shinzo Abe Says Japan is China's «Partner», and No Longer its Aid Donor,» *New York Times*, 26/10/2018.

(26) I. Reynolds and S. Krachenko, «Putin, Abe Agree to Speed Talks over 70-year-old Island Dispute,» Bloomberg, 14 November 2018, and J. Kobara, «Abe and Putin Designate Negotiators for Peace Treaty and Islands,» Nikkei, 2 December 2018.

مع اشتداد التوتّرات الإثنية والدينية والسياسية ومع ميول استبدادية يمكنها إطلاق شرارة نزاعات مسلّحة جديدة في دول كثيرة[27].

هناك خوف في بنغلادش من أنّ الاستقطاب السياسي بين رابطة عوامي الحاكمة وأحزاب المعارضة الرئيسة قد يشجّع على تمرّد جهادي[28]. فالصدامات بين أنصار الأحزاب السياسية المتنافسة قبل الانتخابات العامة وبعدها ببنغلادش في 30 كانون الأول/ديسمبر تسبّبت في إصابة المئات ومقتل 17 شخصاً على الأقلّ. ومع أنّه أعيد انتخاب رئيسة الوزراء الشيخة حسينة في فوز كاسح، فقد رفضت المعارضة النتائج، زاعمة حصول تزوير واسع النطاق[29]. وبدا أنّ الاضطراب السياسي مرشّح للاستمرار عام 2019.

خفّت حدّة التوتّرات بين الهند وباكستان بسبب كشمير عام 2018 عقب اشتدادها في السنة السابقة[30]. فبعد اشتباكات حدودية استمرّت 18 شهراً وأوقعت أكثر من 150 قتيلاً مدنياً وعسكرياً في الجانبين، وافقت الهند وباكستان في آخر أيار/مايو على إحياء اتّفاق وقف إطلاق النار لسنة 2003 على امتداد خطّ المراقبة الذي يقسّم منطقة كشمير[31]. لكنّ اشتباكات متفرّقة استمرّت على امتداد الخطّ بقيّة السنة. واستمرّ العنف أيضاً داخل كشمير الخاضعة للإدارة الهندية. مثال ذلك، نشب قتال بين مسلّحين انفصاليين مزعومين وقوات الأمن وأوقع 13 قتيلاً في صفوف المسلّحين و3 جنود هنود. كما قُتل 4 مدنيين على الأقلّ حين أطلقت الشرطة النار على محتجّين[32]. وندّد مدافعون عن حقوق الإنسان بتكتيكات محاربة الإرهاب الهندية، وبما في ذلك اتّهامات بارتكاب أعمال قتل خارج نطاق القضاء[33]. وفي حزيران/يونيو، فصّل أوّل تقرير من نوعه لمفوضية الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان الانتهاكات والاعتداءات المرتكَبة على جانبَي خطّ المراقبة وسلّط الضوء على الإفلات المزمن من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان من جانب قوات الأمن[34].

---

(27) P. Staniland, «The Future of Democracy in South Asia,» *Foreign Affairs*, 4 January 2019.

(28) International Crisis Group (ICG), *Countering Jihadist Militancy in Bangladesh*, Asia Report no. 295 (ICG: Brussels, 28 February 2018)

(29) M. Safi, O. Holmes, and R. Ahmed, «Bangladesh PM Hasina Wins Thumping Victory in Elections Opposition Reject as «Farcical»,» *The Guardian*, 31/12/2019.

(30) للاطّلاع على تجدد النزاع الإقليمي بين الهند وباكستان عام 2017، انظر: Smith, «Introduction: International Stability and Human Security in 2017,» pp. 13-14.

(31) «Pakistan and India Vow to Implement 2003 Ceasefire Agreement,» Al Jazeera, 29 May 2018.

(32) BBC News, «Kashmir: Curfew after 20 Dead in Fierce Clashes,» 2 April 2018.

(33) «India's Victories against Militants in Kashmir are Largely Pyrrhic,» *The Economist* (12 May 2018), and M. Ganguly, «Security Forces in India Engage in Extrajudicial Killings, then are Protected,» Human Rights Watch, 20 March 2018.

(34) Office of the UN High Commissioner for Human Rights, «First-ever UN Human Rights Report on Kashmir Calls for International Inquiry into Multiple Violations,» Press release, 14 June 2018, and Office of the UN High Commissioner for Human Rights, «Report on the Situation of Human Rights in Kashmir: Developments in the Indian State of Jammu and Kashmir from June 2016 to April 2018, and General Human Rights Concerns in Azad Jammu and Kashmir and Gilgit-Baltistan,» 14 June 2018.

بقيت الهند تواجه جملة من التهديدات الأمنية الداخلية أيضاً، ولا سيّما تهديد الثوار الماويين (ويسمّون الناكساليين)، وتوتّرات طائفية (هندوسية إسلامية أساساً) عام 2018[35]. وعلى سبيل المثال، نشب قتال بين قوات الأمن الهندية والثوار الماويين في ولايات شهاتيسغاره وأوديشا ومهارشترا في تشرين الثاني/نوفمبر 2018؛ لكنّ الأرقام الرسمية تشير إلى انخفاض أعمال العنف الإجمالية من 2258 حادثة عام 2009 إلى نحو 190 حادثة عام 2018[36].

خفّت حدّة التوتّرات بين باكستان والهند، بل وبين باكستان وأفغانستان أيضاً. اتّخذ الجيش الباكستاني تدابير قوية لمحاربة عبور مسلّحي حركة طالبان الباكستانية (تحريك طالبان باكستان) الحدود ـ كبرنامج بناء سياج على امتداد الحدود مع أفغانستان ـ وإدخال إصلاحات في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتّحادية[37]. إلّا أن عنفاً متقطّعاً داخل الدولة استمرّ طوال السنة وشمل جماعات مسلّحة متنوعة والجيش الباكستاني. واجه إقليم بلوشستان، وهو أكبر أقاليم باكستان الأربعة، تمرّداً متعاظماً من جانب عدد من الجماعات البلوشية المسلّحة ـ منها جيش تحرير بلوشستان الذي هاجم قنصلية صينية في كراتشي في تشرين الثاني/نوفمبر وقتل أربعة أشخاص على الأقلّ[38]. كما شابت الانتخاباتِ العامّة بباكستان في 25 تموز/يوليو أعمالُ عنف كبيرة راح ضحيتها أكثر من 200 شخص، منهم بعض المرشّحين، في هجمات في المرحلة التي سبقت الانتخابات ويوم إجرائها. وارتكب تنظيم الدولة اثنتين من الحوادث الكبرى[39].

استمرّت معاناة سريلانكا من توتّرات دينية يمكن أن تُحبط عملية العدالة الانتقالية الهشة في البلاد وإشعال نزاع جديد[40]. وعلى سبيل المثال، اندلعت أسوأ أعمال عنف مناهضة للمسلمين

(35) N. Khaleeque, «Communal Violence in India during 2018-A BRIEF Report,» People's Voice, 7 January 2019.

لمعرفة خلفية النزاع مع الثوار الماويين، انظر: I. Davis, R. Ghiasy, and F. Su, «Armed Conflict in Asia and Oceania,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 47–48.

(36) V. Nanjappa, «2018: How Forces Took the Battle to the Naxalites, but the Fight is Far from Over,» One India, 18 December 2018, and A. Shah, ««Sleepwalking» with India's Maoist Guerrillas,» BBC News, 8 October 2018.

(37) انظر: L. I. Oztig, «Pakistan's Border Policies and Security Dynamics along the Pakistan–Afghanistan Border,» *Journal of Borderlands Studies* (2018); M. Shah, «Pakistan's Army is Getting Serious about Defeating Domestic Terrorism,» *The Economist* (1 March 2018); S. Lukas, «A Change of Heart in Pakistan? New Developments in Counter-terrorism and Shifting International Influences in Pakistan,» German Federal Academy for Security Policy, Security Policy Working Paper no. 1/2018, and International Crisis Group (ICG), *Shaping a New Peace in Pakistan's Tribal Areas*, Asia Briefing; no. 150 (Brussels: ICG, 2018)

(38) BBC News, 'Karachi Attack: China Consulate Attack Leaves Four Dead,» 23 November 2018, and W. Hashmi, ««Fierce and Warlike»: Could the Baloch Separatist Movement Remain Pakistan's Longest Insurgency?,» *Small Wars Journal*, 21/8/2018.

(39) A. Hashim, «Millions Vote in Pakistan's Violence-marred Elections,» Al Jazeera, 25 July 2018.

(40) للاطّلاع على عملية السلام في سريلانكا، انظر: Davis, Ghiasy, and Su, «Armed Conflict in Asia and Oceania,» pp. 57-58, and D. Herath, «Post-conflict Reconstruction and Reconciliation in Rwanda and Sri Lanka,» African Centre for the Constructive Resolution of Disputes, 31 May 2018.

منذ سنة 2014 وهو ما حمل الحكومة على إعلان حال الطوارئ لمدّة عشرة أيام[41]. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أشعلت أزمةٌ دستورية توتّرات وهواجس متجدّدة حيال سير الإصلاحات والمصالحة الإثنية[42]. حُلّت الأزمة الدستورية في كانون الأول/ديسمبر، واعتُبر ذلك على نطاق واسع نصراً لحكم القانون والديمقراطية البرلمانية[43].

جنوب شرق آسيا

بقيت ارتدادات التشريد القسري للروهينغيا في ميانْمار عام 2017 واستمرار العنف على نطاق واسع في الفيليبين قضايا هيمنت على جنوب شرق آسيا عام 2018 (انظر أدناه).

في كمبوديا، حُكم على أكبر زعيمين حيّين للخمير الحمر ـ نيون تشي (الزعيم الثاني سابقاً بعد بول بوت) وخيو شامفان (رئيس الدولة السابق) ـ بالسجن مدى الحياة في تشرين الثاني/نوفمبر لارتكابهما أعمال إبادة جماعية وجرائم ضدّ الإنسانية في السنين 1977 ـ 1979[44]. هذان حكمان مشهودان صادران بعد نحو 40 سنة من سقوط نظام بول بوت عن الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا ـ محكمة شاركت في تأسيسها الأممُ المتّحدة وكمبوديا عام 1997. لكنّ الدوائر الاستثنائية لم تُدِن غير ثلاثة رجال وبلغت تكاليف إقامتها 320 مليون دولار. تُوفّي أغلب المسؤولين عن أعمال القتل، منهم بول بوت، قبل أن تتسنّى محاكمتهم. ومع انتظار محاكمة ثلاثة من قادة الخمير الحمر، تبقى الشكوك تكتنف مستقبل المحكمة، وذلك راجع أساساً إلى معارضة رئيس الوزراء هيون سين الذي طالما عارض المحاكمات، علماً بأنّه أعيد انتخابه في تموز/يوليو لولاية أخرى مدّتها خمس سنين (وهو الذي خدم أصلاً 33 سنة رئيساً للوزراء)[45].

واصل تنظيم داعش تمدّده في إندونيسيا عام 2018، مع بروز مخاوف على الخصوص حيال أفراد إندونيسيين عائدين من القتال في العراق وسورية[46]. شنّ التنظيم أكثر هجماته فتكاً في البلاد في 13 ـ 14 أيار/مايو داخل مدينة سورابايا وفي محيطها، وهو ما أدّى إلى مقتل 25 شخصاً على الأقلّ[47].

(41) «Anti-Muslim riots in Sri Lanka Signal a New Social Fissure,» *The Economist* (8 March 2018), and International Crisis Group, «Buddhist Militancy Rises Again in Sri Lanka,» 7 March 2018.

(42) M. Safi and A. Perera, «Sri Lankan Political Crisis Could Lead to Bloodbath, Says Speaker,» *The Guardian*, 29/10/2018.

(43) United Nations, «Secretary-General Welcomes Peaceful Resolution of Political Crisis in Sri Lanka,» Press Release SG/SM/19417, 20 December 2018.

(44) H. Ellis-Petersen, «Khmer Rouge Leaders Found Guilty of Genocide in Cambodia's «Nuremberg» moment»,» *The Guardian*, 16/11/2018.

(45) J. Hookway, «Cambodian Strongman Claims Victory in Election Widely Criticized as a Farce,» *Wall Street Journal*, 30/7/2018.

(46) C. Sumpter, «Returning Indonesian Extremists: Unclear Intentions and Unprepared Responses,» Policy Brief, International Centre for Counter-Terrorism, July 2018.

(47) K. E. Schulze, «The Surabaya Bombings and the Evolution of the Jihadi Threat in Indonesia,» *CTC Sentinel*, vol. 11, no. 6 (June-July 2018), pp. 1-6, and «Islamists in Indonesia Deploy their own Children in Suicide Attacks,» *The Economist* (17 May 2018).

وفي كانون الأول/ديسمبر، ادّعى الجيش الوطني لتحرير بابوا الغربية المسؤولية عن قتل ما يصل إلى 31 شخصاً من عمّال البناء أساساً (وفقاً للحكومة) أو جندياً (وفقاً للجيش الوطني) في ندوغا، وهي مقاطعة في إقليم بابوا[48]. وقع الهجوم بعد يوم على اعتقال الشرطة المئات ممّن شاركوا في تظاهرات أحيت الذكرى السابعة والخمسين لتطلّعات بوبوا الغربية القصيرة الأمد إلى الاستقلال عام 1961[49].

مع أنّ إندونيسيا غدت النقطة البؤرية لتنظيم داعش في جنوب شرق آسيا، يساور القلقُ الحكومةَ الماليزية من تمدّد التنظيم عبر الحدود. وذكرت الشرطة الماليزية عام 2018 أنّها أفشلت تسعة هجمات للتنظيم منذ سنة 2014، واعتقلت أكثر من 300 فرد للاشتباه في صلتهم به وأغلقت مواقع إلكترونية كثيرة موالية له. كما أنّ ماليزيين انضمّوا إلى تنظيم الدولة في العراق والفيليبين وسورية وقاتلوا هناك[50]. ويجري تهريب الأسلحة من مناطق التمرّد في جنوب تايلند إلى المتطرّفين ذوي الصلة بتنظيم داعش في ماليزيا[51].

اختمرت النزاعات المتدنّية الشدّة التي مضى عليها عقد في جنوب تايلند بين الحكومة العسكرية وجماعات انفصالية متنوّعة واحتدمت من جديد عام 2018. حصد النزاع أرواح نحو 7000 شخص منذ سنة 2004، والتقارير التي تتحدّث عن التعذيب وعن أعمل القتل خارج نطاق القضاء شائعة[52]. وواصلت الجبهة الثورية الوطنية، كبرى جماعات التمرّد، مقاطعة محادثات السلام التي تجري بوساطة ماليزية بين الحكومة ومارا باتاني، وهي منظّمة جامعة للجماعات الانفصالية التايلندية الملاوية[53]. إلّا أنّ الجهد تكثّف قُبيل انتهاء السنة لضمّ الجبهة إلى محادثات السلام[54].

النزاع المسلّح في أفغانستان

مثّلت الحرب في أفغانستان أشدّ النزاعات المسلّحة فتكاً في العالم عام 2018. وبمقتل نحو 43700 مسلّح ومدني ـ أكبر حصيلة للقتلى منذ الإطاحة بطالبان عام 2001 ـ حصدت ثلاثين

(48) H. Davidson, «West Papua Independence Leader Urges Calm after Killings,» *The Guardian*, 6/12/2018.

(49) H. Davidson, «West Papua: Conflicting Reports Surround Attack that Killed up to 31,» *The Guardian*, 5/12/2018.

(50) H. Ellis-Petersen, «Malaysia Launches Crackdown on ISIS after Threats to Kill the King and Prime Minister,» *The Guardian*, 20/7/2018.

للاطّلاع على صعود تنظيم داعش في ماليزيا، انظر: N. W. Mohamed Osman and A. Arosoaie, «Jihad in the Bastion of «Moderation»: Understanding the Threat of ISIS in Malaysia,» Asian Security, 2018.

(51) A. Bodetti, «How the Thai Conflict is Boosting Islamic State in Malaysia,» *The Diplomat*, 17 October 2018.

(52) «Terrorists in Southern Thailand Go on a Bombing Spree,» *The Economist* (24 May 2018), and M. Morch, «The Slow Burning Insurgency in Thailand's Deep South,» *The Diplomat*, 6 February 2018.

(53) W. Watcharasakwet, «Thailand Wants all of BRN Rebel Group to Join Southern Peace Talks,» *Benar News* (21 November 2018).

(54) W. Watcharasakwet, P. Rakkanam, and M. Mustafa, «Southern Thai Peace Talks: Malaysian Broker Says Violence Can End in 2 Years,» *Benar News* (4 January 2019).

في المئة من القتلى على مستوى العالم في تلك السنة وفقاً لمشروع بيانات مواقع النزاع المسلّح وأحداثها (مشروع أكلد)[55]. واصلت بعثة الأمم المتّحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان توثيق مستوى الضرر الشديد الذي لحق بالمدنيين بسبب النزاع المسلّح، فسجّلت وقوع 10993 إصابة في صفوف المدنيين (3804 قتلى و7189 جريحاً) عام 2018، وبزيادة بلغت 5 في المئة بالإجمال في إصابات المدنيين مقارنة بسنة 2017[56]. وعزت أغلبية الإصابات في صفوف المدنيين إلى «عناصر مناوئة للحكومة»، منها حركة طالبان وتنظيم داعش. كما أنّ أفغانستان تشهد أحد أكبر معدّلات الإصابات العالمية الناجمة عن ألغام أرضية ومتفجرات من مخلّفات الحرب، وكان استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من جانب «عناصر مناوئة للحكومة» سبب 42 في المئة من الإصابات في صفوف المدنيين عام 2018[57].

أخفقت اتّفاقات وقف إطلاق النار وتنازلات الحكومة الأفغانية لطالبان في وقف العنف. بدا أنّ بعض زعماء طالبان على استعداد لمحادثات سلام، لكنّ الحركة واصلت تنفيذ هجمات، كتنظيم داعش ـ إقليم خورسان وجماعات متمرّدة أخرى[58]. وإعلان الرئيس الأمريكي في أوساط كانون الأول/ديسمبر سحب 7000 جندي أمريكي، أي نحو نصف القوات الأمريكية في أفغانستان، زاد الشكوك المتعاظمة[59]. ومع أنّ هذا القرار قد يعزّز الجهد الدبلوماسي الرامي إلى إنهاء الحرب، إلّا أنّ طبيعته الخاصّة ـ إصداره من دون التشاور مع الحلفاء ولا مع الحكومة الأفغانية ـ ربّما يزيد طالبان والجماعات المتمرّدة الأخرى جسارة.

ارتفاع مستويات العنف

تباينات مستويات العنف طوال السنة مع انخراط جهات فاعلة متنوّعة من غير الدول في النزاعات، وتنافسها على السيطرة قبل محادثات السلام المقترَحة والانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر. ففي 25 كانون الثاني/يناير، حاصرت طالبان فندقاً في كابل، وقتلت 22 شخصاً، وفجّرت في 27 كانون الثاني/يناير عبوّة في كابل وأوقعت 95 قتيلاً على الأقلّ وأصابت 158 آخرين بجراح[60].

---

(55) R. Kishi and M. Pavlik, «ACLED 2018: The Year in Review,» 11 January 2019, Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED), p. 20.

(56) UN Assistance Mission in Afghanistan and Office of the UN High Commissioner for Human Rights, *Afghanistan: Protection of Civilians in Armed Conflict: Annual Report 2018* (February 2019).

(57) المصدر نفسه. للاطّلاع على مناقشة حول الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، انظر الفصل التاسع، القسمين I وII في هذا الكتاب.

(58) S. Tisdall, «Afghan Leader's Offer to Taliban is a Last-ditch Gamble for Peace,» *The Guardian*, 28/2/2018.

للمزيد عن الجماعات الإسلامية المتمرّدة في أفغانستان، انظر: Congressional Research Service, «Al Qaeda and Islamic State Affiliates in Afghanistan,» 23 August 2018.

(59) T. Gibbons-Neff and M. Mashal, «US to Withdraw about 7000 Troops from Afghanistan, Officials Say,» *New York Times*, 20/12/2018.

(60) M. Mashal and J. Sukhanyar, '«It's a Massacre»: Blast in Kabul Deepens Toll of a Long War,» *New York Times*, 27/1/2018.

وفي فصل الربيع، كثّفت طالبان هجماتها على المراكز الريفية وعواصم الأقاليم، فيما واصل تنظيم داعش ـ إقليم خورسان هجماته على المراكز الحضرية في شتّى ربوع البلاد، بما في ذلك هجومه على مركز لتسجيل الناخبين في كابل في 22 نيسان/أبريل وهو ما أدّى إلى مقتل 63 شخصاً على الأقلّ(61). وفي 30 نيسان/أبريل، أوقعت هجمات انتحارية لتنظيم داعش في كابل وقندهار أكثر من 50 قتيلاً(62).

تراوحت العلاقة بين طالبان وتنظيم داعش ـ إقليم خورسان بين النزاع والتعاون، لكن رجحت كفّة النزاع بقوّة عام 2018(63). ففي بداية آب/أغسطس مثلاً، ذُكر أنّ 200 عضو في تنظيم الدولة استسلموا للحكومة الأفغانية لتلافي الوقوع في أيدي طالبان بعد يومين من القتال بين الجماعتين(64). وفي وقت لاحق من الشهر نفسه، عانى تنظيم الدولة من نكسة أخرى حين ذُكر أنّ زعيمه أبو سعد إرحابي لقي مصرعه في عملية مشتركة للجيشين الأمريكي والأفغاني(65). إرحابي هو ثالث زعيم للتنظيم يلقى حتفه على يد التحالف الدولي بقيادة الولايات المتّحدة منذ تموز/يوليو 2017. وفي كانون الأول/ديسمبر، قُتل الملا عبد المنّان، كبير قادة طالبان في جنوب أفغانستان، في غارة جوّية أمريكية(66).

وعام 2018، زادت الغارات الجوّية الأمريكية زيادة كبيرة، بحيث تشير تقديرات إلى بلوغها أعلى مستوى لها منذ سنة 2001(67). نتج عن ذلك مقتل 536 مدنياً في غارات جوّية شنّتها القوات العسكرية الدولية وسلاح الجوّ الأفغاني عام 2018، وهو ما يمثّل زيادة نسبتها 45 في المئة مقارنة بسنة 2017، مع أنّ هجمات المتمرّدين لا تزال السبب الرئيس للخسائر البشرية (انظر أعلاه)(68). كما اعتُبر معدّل الخسائر التي مُنيت بها القوات الأفغانية الأعلى منذ سنين، مع أنّ الحكومة الأفغانية توقّفت في أيار/مايو 2017 عن نشر تفاصيل خسائرها(69). وفي تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر الرئيس

(61) Al Jazeera, «Afghanistan: 63 Dead in Attacks on Voter Registration Centres,» 22 April 2018.

(62) S. Tisdall, «The US and Afghanistan: Can't Win the War, Can't Stop it, Can't Leave,» *The Guardian*, 1/5/2018.

(63) N. Ibrahimi and S. Akbarzadeh, «Intra-jihadist Conflict and Cooperation: Islamic State–Khorasan Province and the Taliban in Afghanistan,» Studies in Conflict and Terrorism, (2019).

(64) N. Rahim and R. Nordland, «Taliban Surge Routes ISIS in Northern Afghanistan,» *New York Times*, 1/8/2018.

(65) H. K. Totakhil, «Islamic State Leader in Afghanistan Killed in Raid,» *Wall Street Journal*, 26/8/2018.

(66) T. Shah, and F. Abed, «US Airstrike Kills Senior Taliban Commander in Afghanistan,» *New York Times*, 2/12/2018.

(67) تتباين مقاييس الضربات الجوّية بمرور الزمن، وهو ما يجعل المقارنات التاريخية عسيرة. انظر: UN Assistance Mission in Afghanistan and Office of the UN High Commissioner for Human Rights, *Afghanistan: Protection of Civilians in Armed Conflict: Annual Report 2018*, p. 5; P. W. Wellman, «US Expands Air Campaign to Northern Afghanistan,» *Stars and Stripes*, 6 February 2018, and K. Rempfer, «US Airstrikes in Afghanistan Continue To Climb This Month, Highest This Decade,» *Military Times*, 28/8/2018.

(68) K. Ponniah, «Counting the Cost of Trump's Air War in Afghanistan,» BBC News, 7 June 2018, and C. Kube, «New US Commander in Afghanistan Says We're Going on Offense against the Taliban,» NBC News, 31 October 2018.

(69) R. Nordland, «The Death Toll for Afghan Forces is Secret. Here's Why,» *New York Times*, 21/9/2018.

الأفغاني أشرف غني أنّ أكثر من 28000 شرطي وجندي أفغاني قُتلوا منذ سنة 2015 (نحو 25 قتيلاً في اليوم)، في خروج على عادة التكتّم الأخيرة على بيانات الخسائر[70].

جرت الانتخابات البرلمانية الأفغانية في 20 و21 و27 تشرين الأول/أكتوبر 2018 برغم هجمات طالبان على مراكز الاقتراع[71]. يقدّر عدد السكان بأكثر من 35 مليون نسمة، منهم نحو 12 مليون ناخب، لكن لم يسجّل غير 8.8 مليون شخص أسماءهم بغرض التصويت ـ أدلى أقلّ من نصف هؤلاء بأصواتهم فعلاً[72].

لا يُعرف مقدار الأراضي التي تسيطر عليها طالبان. تميل التقديرات الأمريكية إلى التقليل من المكاسب التي تحقّقها الحركة على الأرض، ومع ذلك، ذكر المفتّش العام الأمريكي المعني بإعادة الإعمار في أفغانستان في تقريره الفصلي الصادر في تشرين الأول/أكتوبر أنّ الحكومة الأفغانية تسيطر على 56 في المئة من أقضية البلاد فقط بعد أن كانت تسيطر على 72 في المئة في تشرين الثاني/نوفمبر 2015. وتعاظم نفوذ المتمرّدين أو سيطرتهم وباتوا يتحكّمون بـ 12.5 في المئة من الأقضية بعد أن كانوا يتحكّمون بـ7 في المئة فقط عام 2015، فيما ثلث أفغانستان مناطق متنازع عليها[73]. وبحلول آخر سنة 2018، جاء في بعض التقديرات أنّ طالبان سيطرت على نحو نصف البلاد من الناحية الفعلية وأنّها حاصرت مدناً وبلدات كثيرة[74]. وإضافةً إلى نجاح طالبان في ميادين القتال، بدا أنّ الحركة تنتصر في معركة استمالة القلوب والعقول عبر مبادراتها في مجال الحوكمة (كتشكيل المحاكم، وجباية الضرائب وتقديم الخدمات الصحّية) واتّفاقات وقف إطلاق محلّية وغير رسمية[75].

تشريد وأزمة إنسانية مطوّلة

لا تزال أفغانستان تواجه واحدة من أسوأ أزمات التشرّد الداخلي واللجوء في العالم. بحلول آخر سنة 2017، بلغ عدد السكان اللاجئين في أفغانستان 2.6 مليون شخص يعيش أكثر من نصفهم قليلاً في باكستان، وتتوزّع البقيّة على 92 دولة أخرى، بينما يوجد 1.8 مليون شخص آخر مشرّدين

(70) R. Nordland and F. Abed, «Afghan Military Deaths since 2015: More than 28 000,» *New York Times*, 15/11/2018.

(71) للاطّلاع على معلومات عن العنف المرتبط بالانتخابات، انظر: UN Assistance Mission in Afghanistan, Afghanistan: Protection of Civilians in Armed Conflict-Special Report: 2018 Elections Violence, November 2018.

(72) المصدر نفسه؛ «Afghans Vote as the War Drags on,» *The Economist* (25 October 2018); and V. Felbab-Brown, «Ballots and Bullets in Afghanistan,» Brookings, 23 October 2018.

(73) R. Nordland, A. Ngu, and F. Abed, «How the US Government Misleads the Public on Afghanistan,» *New York Times*, 8/9/2018, and Special Inspector General for Afghanistan Reconstruction (SIGAR), *Quarterly Report to the United States Congress* (Arlington, VA: SIGAR, 2018).

(74) S. Shah, C. Nelson, and S. Yousazai, «US Faces Newly Muscular Taliban in Peace-talks Efforts,» *Wall Street Journal*, 5/11/2018, and A. Q. Sediqi, «Taliban Tax Collectors Help Tighten Insurgents' Grip in Afghanistan,» Reuters, 6 November 2018.

(75) A. Jackson, «The Taliban's Fight for Hearts and Minds,» *Foreign Policy* (12 September 2018).

داخلياً[76]. وهناك نحو 350000 شخص شُرّدوا حديثاً بسبب النزاع وجفاف واسع النطاق عام 2018. وبحلول آخر السنة، شهدت أفغانستان أسوأ حالة انعدام أمن غذائي طارئة منذ سنة 2011. وأشارت التوقّعات في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 إلى أنّ النسبة المئوية للأفغان الريفيين الذين يواجهون حالة نقص أغذية حادّ ستبلغ 47 في المئة (10.6 ملايين) بحلول شباط/فبراير 2019[77].

الجدول الرقم (2 ـ 2)

عمليات السلام الدولية الرئيسة الداعمة لأفغانستان

العملية	التواريخ	المشاركون
عملية الدوحة	2010 ـ 2015 2018 حتى الوقت الحاضر	الولايات المتّحدة، طالبان
عملية موري (منبر باكستان)	2015	أفغانستان، باكستان، الولايات المتّحدة، طالبان
مجموعة التنسيق الرباعية	2016 ـ 2017	أفغانستان، الصين، باكستان، الولايات المتّحدة
عملية كابل	2017 حتى الوقت الحاضر	أفغانستان، أستراليا، أذربيجان، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، إيران، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، قرغيزستان، كوريا (الجنوبية)، النرويج، باكستان، قطر، روسيا، السعودية، السويد (نوردِك بلاس)[أ]، طاجيكستان، تركيا، تركمانستان، المملكة المتّحدة، أوزبكستان، الإمارات العربية المتّحدة، الولايات المتّحدة، الاتّحاد الأوروبي، الناتو، الأمم المتّحدة
مشاورات صيغة موسكو	2017 حتى الوقت الحاضر	أفغانستان، الصين، الهند، إيران، كازاخستان، قرغيزستان، باكستان، روسيا، طاجيكستان، تركمانستان، الولايات المتّحدة (عام 2018)، أوزبكستان، مجلس السلام الأفغاني (عام 2018)، طالبان (عام 2018

(أ) نوردِك بلاس مجموعة مانحة مؤلّفة من الدنمارك وفنلندا وأيسلندا والنرويج والسويد، وتتولّى دولة واحدة الدور القيادي في أي قضية معيّنة.

المصادر: I. Khan, «Afghan Govt, Taliban Resume Peace Talks in Murree on Friday,» Dawn, 29 July 2015; A. Khan, «Afghanistan–Pakistan–US–China Quadrilateral Coordination Group,» Institute of Strategic Studies, Issue Brief, 22 January 2016; Russian Ministry of Foreign Affairs, «Press Release on Regional Consultations on Afghanistan in Moscow,» 14 April 2017; US Embassy in Afghanistan, «The Kabul Process for Peace and Security Cooperation in Afghanistan Declaration,» 1 March 2018, and Al Jazeera, «Taliban Holds Talks with US Envoy in Qatar,» 19 November 2018.

---

(76) UN High Commissioner for Refugees, *Global Trends: Forced Displacement in 2017* (2018), pp. 14 and 34.

(77) UN High Commissioner for Refugees, «Afghanistan: Operational Fact Sheet,» 31 December 2018, and Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and World Food Programme, «Monitoring Food Security in Countries with Conflict Situations: A Joint FAO/WFP Update for the United Nations Security Council,» January 2019.

عمليات السلام

وكما أنّ النزاع الأفغاني يعكس شبكات متنوّعة لجهات فاعلة متنافسة في تحالفات متغيّرة، نجد أنّ جهد السلام متعدّد الأبعاد أيضاً مع مشاركة جهات فاعلة كثيرة على المستوى المحلّي والإقليمي والدولي (انظر الجدول الرقم (2 ـ 2))[78]. إلّا أنّ هذا الجهد لم يحقّق غير نجاح محدود في إطلاق مفاوضات مجدية. ومع ذلك، انتعشت عام 2018 الآمال بإمكان تغيّر هذه الحال.

شكّل الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي المجلسَ الأعلى للسلام عام 2010 كآلية حكم ترمي إلى إقامة اتّصالات مباشرة مع ما يسمى الفرد التائب من طالبان[79]. وركّز الجهد الدولي من سنة 2011 إلى 2014 على محاولة إطلاق مفاوضات عبر المكتب السياسي لحركة طالبان في قطر. تشارك الولايات المتّحدة في جميع هذه المحادثات التي رُتّبت مع طالبان، سواء أشاركت الحكومة الأفغانية في العملية أم لا. وبدأت محادثات سرّية بين مسؤولين أمريكيين وممثّلين عن طالبان عام 2010 بوساطة مسؤولين ألمان وقطريين؛ وأُطلقت مباحثات أكثر رسمية في قطر عام 2011 وأُطلق عليها عملية قطر[80]. وبحلول سنة 2010، وصلت العملية إلى حالة مراوحة واستُعيض عنها بعملية انفراج بين أفغانستان وباكستان وبجهد أدارته وكالة الاستخبارات الباكستانية لبدء مفاوضات بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان[81].

وفي أثناء ذلك، أجرت أفغانستان وباكستان جولات محادثات متعدّدة ثنائية رفيعة المستوى من خلال خطّة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن، وهي إطار عمل يهدف إلى مكافحة تدفّق المسلّحين عبر الحدود ودعم الروابط الاقتصادية. وفي نيسان/أبريل 2018، اتّفق الرئيس غني ورئيس وزراء باكستان شهيد خاقان عباسي على سبعة مبادئ رئيسة لإكمال صيغة خطّة العمل[82].

ومع تشديد باكستان الخناق على تحرّك طالبان عبر الحدود نحو أفغانستان (انظر «جنوب آسيا» أعلاه)، ضعفت العلاقة بين باكستان وطالبان. لذلك، فتحت الحركة قنوات دبلوماسية مع دول أخرى، كالصين وإيران وروسيا. وفي السنين الأخيرة، جعل أغلب جيران أفغانستان أنفسهم أصحاب مصلحة في أيّ مفاوضات سلام رسمية لاحقة. وفي عام 2016، شُكّلت مجموعة التنسيق الرباعية، التي تضمّ أفغانستان والصين وباكستان والولايات المتّحدة، والتقت خمس مرّات في ذلك العام

(78) لمعرفة الجهات الفاعلة المتنافسة في التمرّد الأفغاني، انظر: P. Münch and T. Ruttig, «Between Negotiations and ongoing Resistance: The Situation of the Afghan Insurgency,» *Orient, German Journal for Politics, Economics and Culture of the Middle East*, vol. 55, no. 3 (2014), pp. 25–41.

(79) انظر الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للسلام: <http://hpc.org.af/english/>; and M. van Bijlert, «Warlords' Peace Council,» Afghanistan Analysts Network, 28 September 2010.

(80) N. Wömer, «Exploratory Talks and Peace Initiatives in Afghanistan,» SWP Comment 44, German Institute for International and Security Affairs, December 2012.

(81) T. Farrell and M. Semple, «Making Peace with the Taliban,» *Survival*, vol. 57, no. 6 (2015), pp. 79–110; T. Bacon, «Slipping the Leash? Pakistan's Relationship with the Afghan Taliban,» *Survival*, vol. 60, no. 5 (2018), pp. 159–180, and E. Wong and M. Mashal, «Taliban and Afghan Peace Officials Have Secret Talks in China,» *New York Times*, 25/5/2015.

(82) TOLOnews, «Ghani, Abbasi Agree to 7 Key Principles for Action Plan,» 7 April 2018.

سعياً لعملية سلام أفغانية قابلة للنجاح[83]. ومع أنّ هذه الاجتماعات كانت مفعمة بالمشكلات، فقد أظهرت تعاظم مشاركة الصين في العملية[84].

وفي أفغانستان نفسها، أُحرز بعض التقدّم في مناقشات السلام. ومع أنّ سنة 2017 كانت سنة ضائعة بدرجة كبيرة بالنسبة إلى السلام، فقد أطلقت سلسلة جديدة من المحادثات في حزيران/يونيو حين أطلق الرئيس غني عملية كابل التي أريد أن تكون ملكاً للأفغان وتحت قيادتهم[85]. بلغ عدد أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين الرئيسين نحو 30 دولة ومنظّمة دولية، بما في ذلك الاتّحاد الأوروبي، ومنظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والأمم المتّحدة، وقد التقوا في كابل في حزيران/يونيو 2017 ثمّ في شباط/فبراير 2018[86]. وفي هذا المؤتمر الأخير، اقترح الرئيس غني عقد محادثات سلام مع حركة طالبان من دون شروط مسبقة، وعرض الاعتراف بالحركة جماعة سياسية شرعية، وقدّم عدداً من الاقتراحات السلمية المهمّة[87]. دُعيت حركة طالبان مجدّداً للقبول بعرض السلام في مؤتمر التأم بطشقند في 26 ـ 27 آذار/مارس 2018 لمساندة عملية كابل، وضمّ 21 دولة ومنظّمة حكومية دولية[88].

تم التوافق في حزيران/يونيو على وقف لإطلاق النار لمدّة ثلاثة أيام بين حركة طالبان والحكومة الأفغانية ـ وهو الأوّل في النزاع الذي امتدّ 17 سنة ـ وهو ما أتاح مهلة قصيرة وأنعش الآمال بوضع حدّ للنزاع، لكنّ القتال استؤنف بعده مباشرة[89]. وفي آب/أغسطس، اقترح الرئيس غني وقف إطلاق نار مشروطاً، لكنّ الحركة رفضت الاقتراح[90]، وقابلته بتكثيف هجماتها، ولا سيّما في عاصمة الإقليم الشرقي غزني[91].

---

(83) S. Tiezzi, «China Joins Afghanistan, Pakistan, and US for Talks on Afghan Peace Process,» *The Diplomat* (12 January 2016).

(84) T. Ruttig, «In Search of a Peace Process: A «New» HPC and an Ultimatum for the Taleban,» Afghanistan Analysts Network, 26 February 2016, and C. Putz, «Can China Help Mediate between Afghanistan and Pakistan?,» *The Diplomat* (13 June 2017).

(85) T. Ruttig and O. Ali, «Words, No Deeds: 2017, Another Lost Year for Peace (Talks) in Afghanistan,» Afghanistan Analysts Network (24 January 2018); Office of the President of Afghanistan, «Press Release on the Kabul Process Conference,» 6 June 2017, and M. A. Haidari, «The Afghan Peace Process: An FAQ,» *The Diplomat* (14 May 2018).

(86) S. E. Rasmussen, «Afghanistan Holds Peace Conference Amid Violence and Protests,» *The Guardian*, 6/6/2017, and S. Arif, «A Way Forward for Afghanistan after the 2nd Kabul Process Conference,» *The Diplomat*, 7/3/2018.

(87) US Embassy in Afghanistan, «The Kabul Process for Peace and Security Cooperation in Afghanistan Declaration», and K. Eide, «The Beginning of a Peace Process in Afghanistan-Finally?,» TOLOnews, 8 March 2018.

(88) Permanent Mission of the Republic of Uzbekistan to the United Nations, «Declaration of the Tashkent Conference on Afghanistan: Peace Process, Security Cooperation and Regional Connectivity,» 30 March 2018.

(89) H. Shalizi, «Afghanistan Announces Eid Ceasefire with Taliban until June 20,» Reuters, 7 June 2018; BBC News, «Taliban Rules out Extension of Afghanistan Eid Festival Ceasefire,» 17 June 2018, and International Crisis Group (ICG), *Building on Afghanistan's Fleeting Ceasefire*, Asia Report; no. 298 (Brussels: ICG, 2018).

(90) C. Nelson, H. K. Totakhil and E. Amiri, «Afghan President Offers Taliban Conditional Three-month Cease-fire,» *Wall Street Journal*, 20/8/2018, and B. Osman, «As New US Envoy Appointed, Turbulent Afghanistan's Hopes of Peace Persist,» Commentary, International Crisis Group, 5 September 2018.

(91) «Afghanistan's Government Retakes a Strategic Town,» *The Economist* (18 August 2018).

وبرغم الجهد السلمي المدوّل ضمن عملية كابل، بقيت طالبان تفضّل التحاور مع الولايات المتّحدة مباشرة، لكن من غير أن يُثمر ذلك إطلاق محادثات دبلوماسية بين الولايات المتّحدة وأفغانستان وطالبان برغم جهد بُذل طوال سنين.

استأنفت إدارة ترامب المحادثات المباشرة مع طالبان في تموز/يوليو 2018، وعيّنت في أيلول/سبتمبر زلماي خليل زاد مبعوثاً في المحادثات، علماً بأنّه عمل سفيراً في كابل في الأعوام 2003 ـ 2005[92]. وعُقد في قطر اجتماعان تمهيديان على الأقلّ بين مسؤولين من طالبان وخليل زاد[93]. ومع أنّه بدا أنّ قادة طالبان يتعاملون مع المحادثات بجدّية، فقد راوحت العملية مكانها لاشتراطهم المسبق التزام الولايات المتّحدة بجدول زمني لسحب القوات الدولية بالكامل قبل إجراء محادثات أوسع تشمل فصائل أفغانية أخرى.

وفي أواسط تشرين الثاني/نوفمبر، استضافت روسيا محادثات مع وفد من طالبان وأعضاء من المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان[94]. وعُقدت من قبلُ جولتان برعاية روسية، **الأولى** في شباط/فبراير و**الثانية** في نيسان/أبريل 2017، وكانتا في الأساس حواراً إقليمياً مع الدول المجاورة (انظر الجدول (2 ـ 2)، «مشاورات صيغة موسكو»). وأعلن الرئيس غني في تشرين الثاني أيضاً خطّة سلام محدَّثة جديدة مبنيّة على اقتراحات عملية كابل السابقة، وهي خطّة رأى أن تطبيقها سيستغرق خمس سنين[95]. وتقرّر تأليف فريق تفاوضي من 12 عضواً (مهمّشاً المجلس الأعلى للسلام من الناحية الفعلية)، إضافةً إلى «المجلس الاستشاري للسلام» المؤلّف من تسع لجان لتوجيه الفريق التفاوضي و«ضمان الإجماع»[96].

وفي كانون الأول/ديسمبر، التقى خليل زاد ومسؤولون أمريكيون آخرون بممثّلين عن طالبان في الإمارات العربية المتّحدة. شارك في اللقاء ممثّلون من باكستان والسعودية والإمارات العربية المتّحدة أيضاً، لكنّ طالبان أصرّت على رفض التحاور مع ممثّلي الحكومة الأفغانية[97]. وفي آخر سنة 2018، بقي احتمال التوصّل إلى تسوية للأزمة الأفغانية ضعيفاً، إذْ بقيت أطراف النزاع منقسمة

(92) Osman, Ibid.

(93) M. Greenwood, «State Dept. Official Met with Taliban to Kick-start Afghanistan Peace Talks: Report,» *The Hill*, 25 July 2018, and M. Mashal, «US Officials Meet with Taliban again as Trump Pushes Afghan Peace Process,» *New York Times*, 13/10/2018.

(94) B. Roggio, «At Moscow Conference, Taliban Refers to itself as the «Islamic Emirate» 61 Times,» *Long War Journal*, 9 November 2018; R. Jain, «Russia Reaches out to Afghan Leaders for Taliban Talks, Angering Kabul,» Reuters, 2 November 2018, and A. Roth, «Russia Hosts Talks between Taliban and Afghan Peace Council,» *The Guardian*, 9/11/2018.

(95) Office of the President of Afghanistan, «President Ashraf Ghani's Remarks at Geneva Conference on Afghanistan,» 28 November 2018, and Office of the President of Afghanistan, «Achieving Peace: The Next Chapter in the Afghan-led Peace Process,» Summary Document, 28 November 2018.

(96) T. Ruttig, «Getting to the Steering Wheel: President Ghani's New Set of Peace Proposals,» Afghanistan Analysts Network, 4 December 2018.

(97) C. Nelson and A. Fitch, «US Envoy, Taliban Discuss Peace, While Afghan Government is Sidelined,» *Wall Street Journal*, 18/12/2018, and A. Q. Sediqi, «Afghan Taliban Meet US Officials, As Peace Efforts Intensify,» Reuters, 17 December 2018.

كحالها دائماً، واشتدّ العنف على الأرض، وتبنّت القوى الإقليمية والدولية مواقف متباعدة. لكن إذا حدث تقارب بين مواقف الصين (التي تضغط على باكستان لكي تكبح طالبان) وروسيا والولايات المتّحدة، ستتحسّن بدرجة كبيرة فرص إطلاق عملية سلمية جادّة عام 2019. لكنّ الانتخابات الرئاسية الأفغانية المقرَّرة في نيسان/أبريل 2019 وانسحابات القوات الأمريكية في كانون الأول/ديسمبر 2018 سترسّخ حالة عدم اليقين[98].

النزاع المسلّح في ميانْمار

استمرّت حالات التمرّد في ولايات تشين وكاتشين وكايين ومون وراخين وشان بميانْمار في أغلب العقود السبعة الماضية. قاتلت جماعات متمرّدة مسلّحة متنوّعة القوات المسلّحة في البلاد، وتسمّى تاتْماداو، لبسط السيطرة السياسية على الأراضي، ومن أجل حقوق الأقلّيات الإثنية والحصول على الموارد الطبيعية[99]. يستعر النزاع الإثني في ولاية شان لتنامي تجارة المخدّرات، وفي ولاية كاشين بسبب تجارة اليشب[100]. إلّا أن ولاية راخين تشهد النزاع الأبرز، حيث فرّ ما يزيد على 750000 من طائفة الروهينغيا ـ وهي جماعة إثنية ذات أغلبية إسلامية سنّية ـ إلى بنغلادش بعد أن شنّت قوات تاتماداو وميليشيات بوذية محلّية على الأقلية المسلمة هجمات في آب/أغسطس 2017[101]. استمرّت الأزمة في ولاية راخين عام 2018. ومع أنّ هناك عملية سلام جارية أُطلقت عام 2015، لكنّها لم تُحرز تقدّماً يُذكر في أثناء السنة بسبب تصاعد العنف، ولا سيّما في ولايتَي كاتشين وشان الشماليتين الشرقيتين على الحدود مع الصين[102]. وبحسب أحد التقديرات، شهدت ميانمار مقتل 265 مسلّحاً ومدنياً عام 2018[103].

شُرّد أكثر من 120000 شخص من أبناء ولايتَي كاتشين وشان منذ سنة 2011، وفي أيار/مايو، حذّر المقرّر الخاصّ للأمم المتّحدة في شأن أوضاع حقوق الإنسان في ميانْمار من تصاعد خطر في القتال بين تاتماداو وجيش استقلال كاتشين[104].

---

(98) Khaama Press, «IEC Announces Final Date for Afghan Presidential Elections,» 28 November 2018.

(99) M. Hart, «Myanmar's Peace Process on Life Support,» Geopolitical Monitor (10 January 2019).

(100) International Crisis Group (ICG), *Fire and Ice: Conflict and Drugs in Myanmar's Shan State*, Asia Report; no. 299 (Brussels: ICG, 2019), and D. Combs, «Myanmar's Jade-fueled War,» *The Diplomat* (1 June 2018).

(101) لمزيد عن أزمة الروهينغيا عام 2017، انظر: Davis, Ghiasy, and Su, «Armed Conflict in Asia and Oceania,» pp. 49-52.

(102) International Crisis Group (ICG), *Myanmar's Stalled Transition*, Asia Briefing; no. 151 (Brussels: ICG, 2018)

(103) Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED), «Myanmar,» 2018.

(104) UN News, ««Sharp Escalation» in Fighting across Myanmar's Kachin State, Warns Rights Expert,» 1 May 2018; D. Combs, «Myanmar's Fighting Season in Kachin,» *The Diplomat*, 18 May 2018, and J. Nickerson, «The Kachin IDP Crisis: Myanmar's Other Humanitarian Disaster,» Al Jazeera, 2 December 2018.

انظر أيضاً: D. Brenner, «Inside the Karen Insurgency: Explaining Conflict and Conciliation in Myanmar's Changing Borderlands,» *Asian Security*, vol. 14, no. 2 (2018), pp. 83–99.

بقي أكثر من 900000 من أبناء الروهينغيا في مخيمات اللاجئين في جنوب بنغلادش عام 2018 بعد أن طردتهم قوات تاتماداو في آخر سنة 2017. هذه أكبر عمليات توطين اللاجئين وأكثفها في العالم(105). ومع عدم توافر ضمانات بالحصول على الجنسية والأمن إذا عاد أبناء الروهينغيا إلى ميانْمار، أُرجئت خطط إعادتهم إلى أجل غير محدّد، وتبقى الشكوك تكنف مستقبلهم - برغم ضغط دبلوماسي صيني متعاظم من أجل إعادتهم(106). إنّ عقوداً من التنكيل والعنف الدوري، والنطاق غير المسبوق للأزمة والتوتّر المتعاظم الناشئ عن جماعات جهادية يجعل طائفة الروهينغيا عرضة للتطرّف. لكن لا يبدو حتى الساعة أنّ جيش إنقاذ روهينغا أراكان، وهو جماعة التمرّد الرئيسة، مرتبط بأيّ حركة إسلامية راديكالية، وهو لم ينفّذ غير بضعة هجمات متدنّية الشدّة عام 2018(107).

شكّل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة بعثة تقصّي حقائق دولية مستقلّة معنية بميانْمار في آذار/مارس 2017 للتحقيق في مزاعم ارتكاب الجيش وقوات الأمن انتهاكات لحقوق الإنسان في ثلاث ولايات: كاتشين وراخين وشان. نشرت البعثة تقريرها في 18 أيلول/سبتمبر 2018، وخلَصت فيه إلى أنّ أفعال تاتماداو بمثابة جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب وربّما جرائم إبادة جماعية، إذْ قُتل 10000 شخص على الأقلّ (وهذا تقدير متحفّظ) في «عمليات تطهير» بولاية راخين ارتُكبت «بقصد الإبادة الجماعية» طوال أكثر من شهرين عام 2017(108).

أظهرت صور الأقمار الصناعية أنّ 40 في المئة من القرى الواقعة شمال راخين دُمّرت كلّياً أو جزئياً. وذكر التقرير أيضاً أنّ جيش ميانْمار ارتكب «أفظع الجرائم التي تقع تحت طائلة القانون الدولي» وطالب مجلسَ الأمن بإحالة ميانْمار إلى المحكمة الجنائية الدولية (ICC) أو تشكيل محكمة دولية لمقاضاة الذين يتأكّد أنّهم مسؤولون عن العنف، وهذا يشمل كبار القادة العسكريين. ودعا التقرير أيضاً إلى إصلاح شامل للجيش وإلى تعديلات دستورية لإنهاء هيمنة جنرالات

(105) UN High Commissioner for Refugees, *Global Trends: Forced Displacement in 2017* (2018), pp. 24–25.

انظر أيضاً: K. Holloway and L. Fan, *Dignity and the Displaced Rohingya in Bangladesh*, Humanitarian Policy Group Working Paper, August 2018.

(106) «Rohingya Refugees in Bangladesh Refuse to Go Back to Myanmar,» *The Economist* (22 November 2018), and International Crisis Group (ICG), *Bangladesh-Myanmar: The Danger of Forced Rohingya Repatriation*, Asia Briefing; no. 153 (Brussels: ICG, 2018).

(107) C. C. Fair, «Arakan Rohingya Salvation Army: Not the Jihadis You Might Expect,» Lawfare, 9 December 2018.

(108) United Nations, Human Rights Council, Report of the Detailed Findings of the Independent International Fact-finding Mission on Myanmar, A/HRC/39/CRP.2, 17 September 2018

لمناقشة صعوبة تحديد أعداد القتلى، انظر الصفحتين 241 ـ 242 من التقرير.

تاتماداو[109]. كما أنّ هناك أدلّة متزايدة على استخدام جيش ميانْمار وسائل التواصل الاجتماعي لبثّ رسائل لزرع الشقاق وتأجيج المشاعر للحضّ على التفرقة بين المسلمين والبوذيين وإذكاء الهجمات على الروهينغيا[110].

وفي آب/أغسطس، طالب أكثر من 130 عضواً برلمانياً في خمس من دول آسيان المحكمةَ الجنائية الدولية بالتحقيق في الحوادث التي وقعت في ميانْمار[111]. وفي 18 أيلول/سبتمبر، وهو يوم صدور تقرير بعثة تقصّي الحقائق، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية أنّها بدأت دراسة مبدئية للتثبّت من توافر أدلّة كافية تستوجب تحقيقاً كاملاً[112]. رفضت حكومة ميانْمار ما توصّلت إليه بعثة تقصّي الحقائق، بينما يُتوقّع أن تعرقل روسيا والصين اتّخاذ إجراء في مجلس الأمن[113]. وفي تشرين الأول/أكتوبر، ادّعى مرزوقي داروسمان، رئيس البعثة، أنّ الآلاف من أبناء الروهينغيا لا يزالون يفرّون إلى بنغلادش، وأنّ من بقي منهم في ميانْمار ويقدَّرون بـ250000 ـ 400000 شخص لا يزالون يعانون من قيود وتنكيل شديد في «إبادة جماعية متواصلة»[114].

عملية السلام

تحاول حكومة ميانْمار دفع عملية سلام معقّدة قدماً يكون اتّفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني لسنة 2015 نواتها، وقد وقّعت عليه في الأصل ثماني جماعات متمرّدة. ووقّعته جماعتان أخريان في شباط/فبراير 2018 ـ حزب ولاية مون الجديد واتّحاد لاهو الديمقراطي ـ إلّا أنّ أقوى الميليشيات في البلاد، كجيش استقلال كاتشين والجيش الوطني لتحرير تانغ، لا تزال ترفض الانضمام إلى الاتّفاق[115]. حضر أونغ سان سيو كيي، زعيم ميانْمار بحكم الأمر الواقع (واسمه الرسمي مستشار الدولة)، جلسة الحوار الأخيرة التي عُقدت في تموز/يوليو 2018 بهدف إقناع مزيد

(109) N. Cumming-Bruce, «Myanmar's «Gravest Crimes» against Rohingya Demand Action, UN Says,» *New York Times*, 18/9/2018.

(110) P. Mozur, «A Genocide Incited on Facebook, with Posts from Myanmar's Military,» *New York Times*, 15/10/2018, and E. Douek, «Facebook's Role in the Genocide in Myanmar: New Reporting Complicates the Narrative,» Lawfare, 22 October 2018.

(111) H. Ellis-Petersen, «Rohingya Crisis: 132 MPs across Region Call for Myanmar to be Referred to ICC,» *The Guardian*, 24/8/2018.

(112) P. Wintour, «Myanmar Rohingya Crisis: ICC Begins Inquiry into Atrocities,» *The Guardian*, 19/9/2018.

لمناقشة الآراء الداعمة لقرار المحكمة الجنائية الدولية والمعارضة له، انظر: S. E. Davies and I. Hall, «Commentaries on the International Criminal Court Decision on Bangladesh and the Rohingya People,» *Australian Journal of International Affairs*, vol. 73, no. 1 (2019).

(113) M. Nichols, «Nine UN Security Council Members Ask to Discuss Myanmar Inquiry,» Reuters, 17 October 2018, and M. Nichols, «UN Security Council Mulls Myanmar Action; Russia, China Boycott Talks,» Reuters, 17 December 2018.

(114) «Rohingya Genocide is Still Going On, Says Top UN Investigator,» 24 October 2018.

(115) Jakarta Post, «Two Ethnic Groups Sign Up to Myanmar's «Broken» Peace Process,» 13 February 2018.

من الجماعات المتمرّدة بالانضمام إلى المبادرة[116]. لكنّ التقدّم الذي أُحرز ضئيل للغاية وبدا أنّ عملية السلام تراوح مكانها، بمشاركة ضعيفة من المجتمع المدني وإقصاء المرأة بدرجة كبيرة عن المفاوضات الرسمية[117].

لكنّ اتّحاد كارين الوطني/الجيش الوطني لتحرير كارين ومجلس الإصلاح لولاية شان/جيش جنوب ولاية شان، وهما موقّعان رئيساً على اتّفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، علّقا مشاركتهما في مفاوضات السلام الرسمية في تشرين الثاني/نوفمبر[118]. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت قوات تاتماداو وقف إطلاق النار لمدّة أربعة شهور في ولايتَي كاتشين وشان (لكن ليس في ولاية راخين) في مسعى لإعادة إحياء المحادثات المتوقّفة[119].

النزاع المسلّح في الفيليبين

تمرّد مورو في منطقة ميندناو جنوبيّ الفيليبين أحد أطول النزاعات وأشدّها فتكاً في آسيا. وبمرور السنين، اندمجت شبكة الجهات الفاعلة الضالعة في النزاع وشكّلت جماعتين انفصاليتين رئيستين: جبهة تحرير مورو الإسلامية والجبهة الوطنية لتحرير مورو. وعام 2014، وقّعت هذه الأخيرة اتّفاق سلام مع الحكومة الفيليبينية[120].

في هذه الأثناء، غدت منطقة ميندناو أرضاً خصبة لنشوء جماعات عنيفة موالية لتنظيم داعش وكانت منخرطة في التمرّد العنيف في مدينة ماراوي عام 2017[121]. وعام 2018، انطلقت ببطء أعمال إعادة الإعمار بالمدينة وبقيت التوتّرات شديدة، ولا سيّما أنّ الرئيس رودْريغو دوديرتي مدّد العمل بالأحكام العرفية في كانون الأول/ديسمبر[122].

---

(116) للاطّلاع على معلومات عن جولتَي المحادثات الأخيرتين المنعقدتين في آب/أغسطس 2016 وفي أيار/مايو 2017، انظر: Davis, Ghiasy, and Su, «Armed Conflict in Asia and Oceania,» pp. 48-50, and The Mainichi, «Myanmar Peace Conference Reaches More Agreements for Future Union,» 17 July 2018

(117) M. Pepper, «Ethnic Minority Women, Diversity, and Informal Participation in Peacebuilding in Myanmar,» *Journal of Peacebuilding and Development*, vol. 13, no. 2 (2018), pp. 61–75.

(118) N. Nyein, «KNU Reiterates Hiatus in Peace Talks,» The Irrawaddy, 12 November 2018.

(119) S. Naing and T. T. Aung, «Myanmar Army Pauses Operations in North in Rare Conciliatory Action,» Reuters, 21 December 2018.

(120) للاطّلاع على عملية السلام مع جبهة تحرير مورو الإسلامية، انظر: I. Svensson and M. Lundgren, «Mediation and Peace Agreements,» in: *SIPRI Yearbook 2014*, pp. 51–52, and J. Sombatpoonsiri, «Securing Peace? Regime Types and Security Sector Reform in the Patani (Thailand) and Bangsamoro (the Philippines) Peace Processes, 2011–2016,» *Strategic Analysis*, vol. 42, no. 4 (2018), pp. 377–401.

(121) للاطّلاع على النزاع في ماراوي، انظر: Davis, Ghiasy, and Su, «Armed Conflict in Asia and Oceania,» pp. 54–55, and J. Franco, «Philippines: Addressing Islamist Militancy after the Battle for Marawi,» Commentary, International Crisis Group, 17 July 2018.

(122) P. Millar, «Whatever Happened to the Liberation of Marawi City,» Southeast Asia Globe, 17 October 2018, and M. Beltran and M. Tobin, «Duterte's Martial Law Extension Renews Fears of Authoritarianism in the Philippines,» *South China Morning Post*, 8/12/2018.

وفي 26 تموز/يوليو 2018، وقّع الرئيس دوديرتي قانون بانغسامورو الأساسي القائم على اتّفاق السلام لسنة 2014[123]. من بين السمات الرئيسة للقانون الاستعاضة عن المنطقة المستقلّة ذاتياً في الوقت الحالي في ميندناو الإسلامية بمنطقة بانغسامورو المستقلّة ذاتياً في ميندناو الإسلامية وذلك بعد إجراء استفتاء. يُتوقّع أن يضمّ الكيان الجديد أقاليم إضافية، وأن تفوّض الحكومة مزيداً من الصلاحيات. وفي آخر سنة 2018، بقي التغيير في انتظار الموافقة (تقرّر إجراء استفتاء في مطلع سنة 2019)، لكن ربّما يكون اتّفاق سلام مُرضٍ كافياً لتشجيع جبهة تحرير مورو الإسلامية على الانضمام إلى الجبهة الوطنية لتحرير مورو والحكومة في محاربة الجماعات المنتسبة إلى تنظيم الدولة[124].

الهدف المستعصي الآخر هو إنهاء تمرّد مستمرّ منذ نحو ستّة عقود، برغم محادثات سلام متفرّقة، بقيادة الجيش الشعبي الجديد (NPA) ـ الجناح العسكري لحزب الشيوعي الفيليبيني ومنظّمته السياسية الجامعة واسمها الجبهة الوطنية الديمقراطية[125]. ألغيت المحادثات التي تقرّر إجراؤها بين الحكومة والجبهة في العاصمة النرويجية أوسلو في حزيران/يونيو، وبحلول آخر السنة، وعلى الرغم من إجراء بعض المفاوضات المحلّية المثمرة، بدا أنّ كلّ تدابير بناء الثقة والائتمان قد انهارت لعودة قادة الجانبين إلى الخطاب العدائي[126]. واستناداً إلى القوات المسلّحة الفيليبينية، تراجعت شدّة تمرّد الجيش الشعبي ـ وهذا يشمل استسلام 326 من مقاتليه في كانون الثاني/يناير 2018 ـ وفي وقت لاحق من السنة، خُفّض مستوى تهديده رسمياً على جبهات كثيرة في ميندناو[127]. إلّا أنّ تقارير أخرى ذكرت أنّ الجيش الشعبي لا يزال تهديداً رئيساً[128].

مع أنّ عدد القتلى المدنيين الذين سقطوا في الفيليبين عام 2018 غير مؤكّد ومحلّ خلاف، تدلّ المؤشّرات على أنّ الوفيات الناجمة عن «الحرب على المخدّرات» التي شنّتها الحكومة حين تولّى الرئيس دوديرتي السلطة عام 2016 فاقت الوفيات الناجمة عن عمليات التمرّد. تشير الإحصاءات

(123) E. Cook, «What Does Duterte's Signing of the Bangsamoro Law Mean?,» *The Diplomat*, 1 August 2018.

(124) F. B. Ximenes, «Bringing Peace to the Philippines' Troubled South: The Bangsamoro Organic Law,» *The Diplomat* (2 October 2018). and H. Ellis-Petersen and C. Fonbuena, «Philippines: Scores of Islamic State Fighters on Mindanao Island,» *The Guardian*, 11/11/2018.

(125) لمزيد من التفاصيل عن محادثات السلام، انظر: «Timeline: The Peace Talks between the Government and the CPP-NPA-NDF, 1986-Present,» GMA News Online, 6 December 2017.

(126) J. R. Clapano, «Joma Sison Hits Cancellation of Peace Talks,» *Philippine Star*, 16 June 2018, and E. Regalado, «Duterte Warns NPA: Blood Will Flow,» *Philippine Star*, 20 December 2018.

(127) M. Punongbayan, «AFP Sees NPA Threat Being Degraded,» *Philippine Star*, 5 February 2018, and «NPA Threat Reduced in Bukidnon,» *Sun Star*, 9 August 2018, and M. Crismundo, «Threat Level of 5 NPA Fronts Downgraded,» *Manila Bulletin*, 25 August 2018.

(128) L. Lischin, «The Escalating Violence of the New People's Army in Mindanao,» New Mandala, 19 September 2018.

الحكومية إلى أنّ حصيلة القتلى بين تموز/يوليو وآخر تشرين الثاني/نوفمبر بلغت 5050 قتيلاً، بينما تشير تقديرات جماعات حقوق الإنسان إلى أنّ الرقم يمكن أن يتراوح بين 12000 و27000 قتيل(129). لكنّ مشروع بيانات مواقع النزاع المسلّح وأحداثها ذكر أرقاماً أدنى كثيراً، إذْ سجّل مقتل أكثر من 1000 مدني عام 2018 وبسبب الحرب على المخدّرات غالباً(130). وفي شباط/فبراير 2018، بدأت المحكمة الجنائية الدولية دراسةً لتحديد إن كانت الحرب على المخدّرات تضمّنت جرائم ضدّ الإنسانية أم لا(131).

(129) H. Ellis-Petersen, «Duterte's Philippines Drug War Death Toll Rises above 5 000,» *The Guardian*, 19/12/2018.

(130) Kishi and Pavlik, «ACLED 2018: The Year in Review,» p. 11.

انظر أيضاً: R. Kishi, M. Pavlik, M. and R. La Vina, «Duterte's War: Drug-related Violence in the Philippines,» Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED) [n. d.], and Davis, Ghiasy, and Su, «Armed Conflict in Asia and Oceania,» p. 54.

(131) «ICC Launches Crimes against Humanity Inquiry into Duterte's War on Drugs,» *The Guardian*, 8/2/2018.

IV النزاعات المسلّحة وعمليات السلام في أوروبا

إيان ديفيس

شهدت أوروبا نزاعاً محتدماً واحداً عام 2018، وذلك في أوكرانيا. هناك منازعات ساخنة حول الأسباب الرئيسة لهذا النزاع ومدى اعتباره حرباً أهلية جذورها محلّية أساساً، أو تدخّلاً أجنبياً روسياً. وبناء على وضعية النزاع عام 2018، سنعرّفه هنا بأنّه نزاع مسلّح مدوّل دون وطني ومتدنّي الشدّة[1]. وبدا بعض النزاعات غير المحسومة في أوروبا، وإن لم تكن محتدمة، نزاعات مستعصية كحالها دائماً. نستعرض في هذا القسم التطوّرات الرئيسة في المنطقة والنزاع المستعر في أوكرانيا.

التطوّرات العامّة الرئيسة

مع أنّ معظم أرجاء أوروبا بدت وادعة طوال عقدين تقريباً، لا تزال هناك توتّرات متنوّعة ومرتبطة بنزاعات غير محسومة ـ ولا سيّما في الحيّز السوفياتي سابقاً وفي سياقات أمنية خلافية وذات صبغة عسكرية قويّة كمنطقة البحر الأسود[2]. واستمرّت التشنّجات السياسية أيضاً في أجزاء من

(1) للاطّلاع على تعريفات النزاع وأنماطه، انظر القسم I في هذا الفصل. وللاطّلاع على مناقشة للأسباب الرئيسة للنزاع في أوكرانيا، ومدى اعتباره حرباً أهلية (انحسرت إلى نزاع مسلّح دون وطني الآن) جذورها محلّية أساساً أو تدخّلاً أجنبياً روسياً، انظر: A. Wilson, «External Intervention in the Ukraine Conflict: Towards a Frozen Conflict in the Donbas,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 143–157, and R. S. Clem, «Clearing the Fog of War: Public Versus Official Sources and Geopolitical Storylines in the Russia–Ukraine Conflict,» *Eurasian Geography and Economics*, vol. 58, no. 6 (2017), pp. 592–612.

للاطّلاع على تحليل للهوية والفرص والتكاليف بصفتها عوامل محرّكة للتدخّل الروسي في أوكرانيا، انظر: M. R. Freire and R. Heller, «Russia's Power Politics in Ukraine and Syria: Status-seeking between Identity, Opportunity and Costs,» *Europe-Asia Studies*, vol. 70, no. 8 (2018), pp. 1185–1212

(2) N. J. Melvin, «Rebuilding Collective Security in the Black Sea Region,» SIPRI Policy Paper no. 50 (SIPRI: Stockholm, Dec. 2018)

جنوب شرق أوروبا، مع أنّ النزاع بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً واليونان على اسم هذه الجمهورية اقترب من الحلّ بحلول آخر العام (انظر أدناه). وفي أثناء ذلك، حُلّت بشكل رسمي الجماعة الباسكية الانفصالية (وطن وحرية الباسك، إيتا) عام 2018 عقب إعلانها وقفاً لإطلاق النار لأجل غير محدود عام 2011 ثمّ تسليمها أسلحتها عام 2017[3].

بقيت التوتّرات شديدة بين روسيا ودول حلف الناتو والغرب بوجه عام. أُجريت مناورات عسكرية لم يسبق لها مثيل منذ الحرب الباردة ـ ترايدنت جانكتشر التي أجراها الناتو وفوستوك التي أجرتها روسيا ـ وبقيت مزاعم تدخّل روسي في السياسات المحلّية الغربية[4]. كما أنّ محاولة اغتيال منفيّ روسي في المملكة المتّحدة في آذار/مارس باستخدام مادّة كيميائية سامّة (ووفاة مواطن بريطاني لاحقاً بسبب ذلك) وعزو الغرب تلك الحادثة إلى روسيا زاد من حدّة التوتّرات بينه وبين روسيا[5].

تمّت تسوية النزاع الطويل الأمد في أيرلندا الشمالية إلى حدّ كبير عام 1998 عبر اتّفاق الجمعة العظيمة. إلّا أنّ مفاوضات البريكست الرامية إلى تطبيق نتائج استفتاء العام 2016 بالمملكة المتّحدة على الانسحاب من الاتّحاد الأوروبي بقيت تثير الشكوك حيال طبيعة الحدود البرّية بين المملكة المتّحدة وأيرلندا. وكان تيسير عبور الحدود ونزع الأسلحة على امتدادها مكوّنَين مهمَّين في اتّفاق الجمعة العظيمة. لكن بقيت مخاوف من عودة محتملة للعنف إذا استحال تثبيت التسوية السياسية والدستورية، لأيّ سبب من الأسباب، في أيرلندا الشمالية[6].

---

(3) «Spain's ETA Basque Terrorists Disband,» *The Economist* (10 May 2018), and S. Jones, «Spanish PM says Eta's Crimes Will Not Go Unpunished,» *The Guardian*, 4/5/2018.

(4) للمزيد عن تدهور العلاقات بين روسيا والولايات المتّحدة، انظر: D. Smith, «International Tensions and Shifting Dynamics of Power,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 11–12.

انظر أيضاً الفصل الأول من هذا الكتاب، و M. Grono, «Mirror Images: The Standoff between Moscow and Western Capitals,» Commentary, International Crisis Group, 4 May 2018.

وللمزيد عن النزاعات في الحيّز السوفياتي سابقاً، انظر: E. Klimenko, «Protracted Armed Conflicts in the Post-Soviet Space and their Impact on Black Sea Security,» SIPRI Insights on Peace and Security no. 2018/8, December 2018.

وحول التدريبات العسكرية، انظر: D. Johnson, «VOSTOCK 2018: Ten Years of Russian Strategic Exercises and Warfare Preparation,» *NATO Review* (20 December 2018), and NATO, «Trident Juncture 2018».

وللمزيد عن المناورات العسكرية، انظر: D. Johnson, «VOSTOCK 2018: Ten Years of Russian Strategic Exercises and Warfare Preparation,» *NATO Review* (20 December 2018), and NATO, «Trident Juncture 2018,» 29 October 2018).

وللمزيد عن مزاعم تدخّل روسي في الانتخابات الغربية، انظر: «Russian Hacking and Influence in the US Election,» *New York Times*.

(5) للمزيد عن محاولة التسميم في المملكة المتّحدة، انظر الفصل الثامن، القسم II في هذا الكتاب.

(6) T. Watson, «Brexit Could «Re-ignite Conflict» in Northern Ireland,» BBC News, 14 September 2018, and P. S. Goodman, «The Border Dividing Ireland has Long been Invisible: Brexit Threatens to Make it Real,» *New York Times*, 26/12/2018.

ومع أنّ تدفّق اللاجئين والمهاجرين إلى أوروبا عام 2018 انخفض بقوة عن ذروته التي بلغها في سنتَي 2015 ـ 2016 إلى أن وصل عددهم إلى نحو 140000 شخص (مقارنة بأكثر من مليون شخص عام 2015)، بقيت الوفيات الناجمة عن عبور الأشخاص البحر المتوسط من شمال أفريقيا مرتفعة وقُدّرت بـ2275 حالة وفاة (مقارنة بـ3139 حالة وفاة عام 2017، و5096 حالة وفاة عام 2016)[7].

النزاعات الهامدة في الحيّز السوفياتي سابقاً

شهد العام 2018 ثلاثة نزاعات هامدة إلى حدّ ما في الحيّز السوفياتي سابقاً ـ ناغورنو كرباخ (بين أرمينيا وأذربيجان)، وأوسيتيا وأبخازيا (في جورجيا) وترانس دنيستِر (في مولدوفا) ـ مع أنّ التوتّرات بقيت شديدة في كلّ منها (انظر الشكل الرقم (2 ـ 1)). وفيما بقيت هذه النزاعات هامدة على الصعيد العسكري، فقد واصلت تطوّرها على الصعيدين الاجتماعي الاقتصادي والسياسي.

نزاع ناغورنو كرباخ مواجهة بين أرمينيا وأذربيجان على أرض متنازَع عليها، وقد تصاعد من حين إلى آخر فوصل إلى مستوى أعمال عنف في سنتَي 2016 و2017، لكنّه بقي هادئاً نسبياً عام 2018[8]. تُعقَد محادثات سلام منتظمة بين أرمينيا وأذربيجان بوساطة مجموعة مينسك التابعة لمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا، لكنّها أخفقت في حلّ نزاع دخل عقده الرابع عام 2018[9]. زاد الطرفان قدراتهما العسكرية في السنين الأخيرة، ويبقى خطر نزاع آخر واسع النطاق ماثلاً[10]. وقعت في أيار/مايو 2018 أكبر مواجهة عسكرية على امتداد خطّ التماس داخل قرية غيونيوت المهجورة وفي محيطها. وعلى الرغم من ضآلة التفاصيل، ذُكر أنّ الاشتباكات انتهت باستعادة أذربيجان عدّة قرى ومواقع استراتيجية محتلّة، وقُتل جندي واحد على الأقل[11].

---

(7) UN High Commissioner for Refugees, «Desperate Journeys: Refugees and Migrants Arriving in Europe and at Europe's Borders, January-December 2018,» 18 December 2018.

حول استجابة سياسة الاتحاد الأوروبي لأزمة اللاجئين، انظر: L. Grip, «The Global Refugee Crisis and its Impact in Europe,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 439–452, and L. Grip, «United Nations and Regional Responses to Displacement Crises,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 280–282.

(8) انظر: I. Davis and I. Anthony, «Armed Conflict in Europe,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 62–63.

(9) للاطّلاع على وصف موجز لمجموعة مينسك التابعة لمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا وعلى قائمة بأعضائها، انظر الملحق ب، القسم II في هذا الكتاب. هناك اقتراحات سلام أخرى منها مبادرة السلام برعاية كازاخستان وروسيا، وجهد الوساطة من جانب إيران وتركيا، وقرارات مجلس الأمن الدولي. للاطّلاع على بحث حديث بشأن جهد السلام الإيراني، انظر: C. Mahmudlu and S. Abilov, «The Peace-making Process in the Nagorno-Karabakh Conflict: Why Did Iran Fail in its Mediation Effort?,» *Journal of Contemporary Central and Eastern Europe*, vol. 26, no. 1 (2018), pp. 33–49.

(10) انظر: Klimenko, «Protracted Armed Conflicts in the Post-Soviet Space and their Impact on Black Sea Security».

(11) I. Gurbanov, «Aggravated Situation around Azerbaijan's Nakhchivan Exclave,» *Eurasia Daily Monitor*, 4/6/2018.

الجديد نيكول باشينيان من النزاع ومن عملية السلام[13]. وبدا أنّ اجتماعَي وزيرَي خارجية البلدين برئاسة مجموعة مينسك في بروكسيل في تموز/يوليو، وفي نيويورك في أيلول/سبتمبر لم يُوضحا الكثير أو يُحرزا تقدّماً في المفاوضات[14]. لكنّ الجانبين اتّفقا على إقامة قناة اتّصال جديدة لإدارة الحوادث على حدود دولتيهما وفي منطقة النزاع في ناغورنو كرباخ. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، عقد وزيرا الخارجية اجتماعهما الرابع في تلك السنة، ويمكن أن تتواصل المحادثات بين المسؤولَين عام 2019[15].

بقي نزاعا أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا عصيَّين على الحلّ عام 2018 مع عدم ظهور إمارة على تقدّم سياسي ـ برغم إطلاق جورجيا مبادرة سلام جديدة في نيسان/أبريل[16]. كما أنّ زيادة حجم التجارة بين جورجيا والإقليمَين الانفصاليَّين، وبين أبخازيا والدول الواقعة خارج المنطقة أتاحت جسراً محتملاً بين المجتمعات المنقسمة[17]. إلّا أنّ آلية منع وقوع الحوادث والاستجابة لها، وهي منتدى منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا الرئيس للمفاوضات والمعني بالتصدّي للمشكلات العملية في مناطق النزاع، بقيت في مأزق وعلى شفير الانهيار[18].

وفي مولدوفا، بذلت منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا محاولات لحلّ النزاع مع منطقة ترانس دنيستِر الانفصالية، ويسيطر الانفصاليون منذ سنة 1992 على الأراضي المولدوفية الواقعة شرقيّ نهر الدنيستِر[19]. وفي آخر سنة 2017، تحدّثت المنظّمة عن «تقدّم جوهري» في المحادثات بين زعماء مولدوفا والمنطقة الانفصالية[20]. لكن لم تحدث اختراقات رئيسة في عملية منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا عام 2018. وعقب مناقشة طلبتها مولدوفا، أصدرت

(13) «Armenia's Revolution Continues, as its Opposition Leader Nears Power,» *The Economist* (3 May 2018); T. De Waal, «Armenia's Revolution and the Karabakh Conflict,» *Carnegie Europe*, 22 May 2018, and Z. Shiriyev, «For Azerbaijan, Armenia's Political Upheaval is a Double-edged Sword,» Commentary, International Crisis Group, 25 May 2018.

(14) CivilNet, «Armenian and Azerbaijani Foreign Ministers Meet in Brussels,» 12 July 2018, and Tert.am, «Armenian, Azerbaijani Foreign Ministers Meet in New York,» 27 September 2018.

(15) O. Vartanyan, «Armenia Elections Boost Hopes for Peace with Azerbaijan,» Commentary, International Crisis Group, 10 December 2018.

(16) R. Anshba, «Georgia's Overtures to Abkhazia and South Ossetia are Flawed,» Chatham House, 26 November 2018, and G. Menabde, «Abkhazia and South Ossetia Reject Georgia's Peace Plan,» *Eurasia Daily Monitor*, 18/4/2018.

(17) International Crisis Group (ICG), *Abkhazia and South Ossetia: Time to Talk Trade*, Europe Report, no. 249 (Brussels: ICG, 2018).

(18) Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), «The 89th Incident Prevention and Response Mechanism Meeting Takes Place in Ergneti,» Press release, 14 September 2018, and S. Guthrie and T. Morrison, «Russia Blames Georgia for Politicizing IPRM,» *Georgia Today*, 20/9/2018.

(19) E. Klimenko, «Conflicts in the Post-Soviet Space: Recent Developments,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 140–150, and Klimenko, «Protracted Armed Conflicts in the Post-Soviet Space and their Impact on Black Sea Security,» pp. 11-15.

(20) انظر: Davis and Anthony, «Armed Conflict in Europe,»

الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في حزيران/يونيو 2018 قراراً يحثّ روسيا على سحب قوّاتها من ترانس دنيستِر[21].

جنوب شرق أوروبا

بقي الوضع مائعاً في مناطق كثيرة في جنوب شرق آسيا. استمرّت التوتّرات بين الصرب والألبان في كوسوفو، ولا سيّما في شماله. وعانى حوار يرعاه الاتّحاد الأوروبي حول تطبيع العلاقات بين كوسوفو صربيا من نكسات كثيرة، منها مقتل أوليفر إيفانوفيتش، وهو سياسي صربي، في ميتروفيكا في 16 كانون الثاني/يناير واحتجاز سياسي صربي آخر زار المدينة في آذار/مارس[22]. وذُكر في أيلول/سبتمبر أنّ قادة صربيا وكوسوفو يدرسون اقتراحاً لإعادة رسم حدود كوسوفو على امتداد خطوط إثنية. لا تزال محادثات الرئيس الصربي ألكسندر فيوشيتش والرئيس الكوسوفي هاشم تاتشي جارية منذ أكثر من عام لبحث اقتراحات تستحوذ بموجبه صربيا على شمال كوسوفو في مقابل تنازلها عن جزء من وادي بريسيفو. لكن لم يظهر أنّ الاتّفاق وشيك، علماً بأنّ الصيغة الحالية للفكرة تواجه معارضة عارمة من الاتّحاد الأوروبي، وإن حظيت بمساندة الولايات المتّحدة[23].

وفي تشرين الأول/أكتوبر، أعلن إقليم كوسوفو عن خطوات لتحويل قوته الأمنية إلى جيش وطني، وهو ما أثار توتّرات مع صربيا واستدعى إدانة الاتّحاد الأوروبي والناتو. ومع ذلك، وافق برلمان كوسوفو في كانون الأول/ديسمبر على خطّة الحكومة الرامية إلى تحويل قوة أمن كوسوفو المؤلّفة من 3000 عنصر خفيف التسليح إلى جيش وزيادة عناصره إلى 5000 جندي عامل و3000 جندي احتياط في الأعوام العشرة القادمة ـ وهو قرار ساندته الولايات المتّحدة[24]. كما أنّ فرض تعرفة جمركية بنسبة 100 في المئة على واردات كوسوفو القادمة من البوسنة وصربيا أجّجت التوتّرات داخل الإقليم، وبينه وبين جيرانه[25].

توصّلت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً في 12 حزيران/يونيو إلى اتّفاق مع اليونان للاستعاضة عن هذه التسمية باسم جمهورية شمال مقدونيا، مُنهية من الناحية الفعلية خلافاً عمره 27 سنة بين الدولتين ـ مع أنّه لا تزال مصادقة البرلمان في الدولتين على الاتّفاق لازمة مع عرضه

(21) United Nations, General Assembly, Resolution 72/282, «Complete and Unconditional Withdrawal of Foreign Military Forces from the Territory of the Republic of Moldova,» 13 June 2018.

(22) «A Decade since Independence, Kosovo is Still Violent,» *The Economist*, 15/2/2018, and A. MacDowall, «Kosovo Detains Serbian Politician after «Illegal Entry» into Region,» *The Guardian*, 26/3/2018.

(23) M. Santora, «Talk of Ethnic Partition of Kosovo Revives Old Balkan Ghosts,» *New York Times*, 19/9/2018, and S. Walker and A. MacDowall, «US-backed Kosovo Land-Swap Border Plan under Fire from all Sides,» *The Guardian*, 3/9/2018.

(24) B. Surk, «Kosovo Parliament Votes to Create an Army, Defying Serbia and NATO,» *New York Times*, 14/12/2018.

(25) F. Bytyci, «Amid Recognition Row, Kosovo Hits Serbia with more Customs Tariffs,» Reuters, 28 December 2018.

على استفتاء في الجمهورية[26]. يرجع النزاع على التسمية بين الدولتين إلى سنة 1991، حين أعلنت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً استقلالها عن يوغوسلافيا وسمّت نفسها جمهورية مقدونيا. اعترضت اليونان على هذا الاسم، قائلة إنّه يشير ضمناً إلى مزاعم إقليمية في منطقة بشمال اليونان تحمل الاسم ذاته، وعرقلت انضمام الجمهورية إلى الاتّحاد الأوروبي والناتو ردّاً على ذلك.

نال الاتّفاق دعماً ساحقاً (نحو 91 في المئة من الأصوات) في استفتاء أجري في الجمهورية في 30 أيلول/سبتمبر، لكن لم تصل نسبة المشاركة في الاستفتاء إلى عتبة الخمسين في المئة ليكون شرعياً (بلغت نسبة المشاركين 36.9 في المئة فقط، وعزاها بعض المراقبين إلى حملة تضليل روسية)[27]. لكنّ رئيس الوزراء زورون زايف تعهّد بمواصلة عملية المصادقة المقترَحة وتقرّر إجراء تصويت في البرلمان المقدوني في 9 كانون الثاني/يناير 2019. ومن المزمع إجراء تصويت في البرلمان اليوناني أيضاً في مطلع العام 2019.

النزاع المسلّح في أوكرانيا

غداة الاستقلال عقب انفراط عقد الاتّحاد السوفياتي في العام 1991، سعت أوكرانيا إلى الموازنة بين تكامل أكبر مع أوروبا الغربية من ناحية، وبين تعاون مع روسيا من ناحية أخرى. رأت روسيا أنّ أوكرانيا ذات ميول غربية تهدّد مصالحها، فضمّت القرم في آذار/مارس 2014 وأسهمت في إشعال ثورة في منطقتَي (أوبلاست) لوهانسك ودونيتسك الواقعتَين في إقليم دونباس شرقيّ أوكرانيا[28]. وأدّت الحرب التي نشبت بين قوات الحكومة الأوكرانية والانفصاليين المدعومين من روسيا بين 14 نيسان/أبريل 2014 و15 شباط/فبراير 2019 إلى وقوع 12800 ـ 13000 قتيل (منهم 3321 مدنياً على الأقلّ ونحو 9500 مقاتل). كما يصعب التثبّت من مزاعم تقول إنّ في عداد القتلى الانفصاليين مرتزقة روسيين و/أو جنوداً نظاميين في الجيش الروسي[29].

صحيح أنّ القتلى وخسائر المدنيين المرتبطة بالقتال في منطقة دونباس أدنى كثيراً عام 2018 منها في السنين السابقة ـ كانت خسائر المدنيين (55 قتيلاً و224 جريحاً) أقلّ من نصف الخسائر

---

(26) N. Kitsantonis, «Macedonia Agrees to Change its Name to Resolve Dispute with Greece,» *New York Times*, 12/6/2018.

(27) BBC News, «Macedonia Referendum: Name Change Vote Fails to Reach Threshold,» 1 October 2018; A. Metodieva, «How Disinformation Harmed the Referendum in Macedonia,» Blog post, German Marshall Fund, 2 October 2018, and S. Tisdall, «Result of Macedonia's Referendum is Another Victory for Russia,» *The Guardian*, 1/10/2018.

(28) للاطّلاع على مناقشة للأسباب الأوّلية والخلافية للنزاع في أوكرانيا، انظر: Wilson, «External Intervention in the Ukraine Conflict: Towards a Frozen Conflict in the Donbas,» and Clem, «Clearing the Fog of War: Public Versus Official Sources and Geopolitical Storylines in the Russia–Ukraine Conflict».

الأوبلاست تقسيم إداري شبيه بولاية أو إقليم.

(29) Office of the UN High Commissioner for Human Rights, «Report on the Human Rights Situation in Ukraine: 16 November 2018 to 15 February 2019,» 12 March 2019, and S. Dorosh, «[How Many Russians Died in the Donbas?],» BBC Ukraine, 15 June 2017 (in Russian).

المسجّلة عام 2017 ـ إلّا أنّ 5.2 مليون شخص على الأقلّ بقوا عالقين في الأزمة الإنسانية في شرق أوكرانيا. حُرم نحو مليون شخص من الأمن الغذائي، وعانى مليون ونصف المليون شخص من التشريد الداخلي، وواجهت أعداد أكبر من ذلك فقراً وتنكيلاً[30]. كما أنّ شرق أوكرانيا أحد أكثر المناطق تلوّثاً بالألغام الأرضية في العالم[31].

مواجهة أوسع

النزاع في أوكرانيا مدفوع بالمواجهة الجيوسياسية الأوسع بين روسيا والقوى الغربية، وربّما يسهم في إشعالها، كما تجلّى في إمدادات الأسلحة والمساعدة العسكرية التي تصل إلى الطرفين. تشير تقديرات أوكرانيا إلى أنّ قوات الانفصاليين المدعومين من روسيا في منطقة دونباس تناهز 35000 عسكري، منهم 3600 ـ 4200 جندي روسي نظامي ومرتزقة روس آخرون، وإلى أنّهم مجهّزون بنحو 1400 مركبة مدرّعة ودبّابة إلى جانب مدفعية مورتر ثقيلة ومدفعية أخرى[32]. كما أنّ أوكرانيا تتّهم روسيا أيضاً بمواصلة تزويد الانفصاليين بالمعدّات العسكرية، ولا سيّما معدّات الحرب الإلكترونية، وهو ما أكّده مراقبو منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا[33].

تتلقّى قوّات الحكومة الأوكرانية هي الأخرى أسلحة وتدريباً من الولايات المتّحدة ومن بعض الدول الأعضاء في الناتو. ففي كانون الأول/ديسمبر مثلاً، أعلنت الولايات المتّحدة عن تزويد أوكرانيا بـ120 صاروخ جافلين مضادّاً للدبّابات بقيمة 47 مليون دولار ـ لكن مع بعض القيود على استخدامها على خطّ التماس في دونباس ـ وببنادق قنص[34]. وفي شباط/فبراير 2018، صرّح الرئيس بيترو بوروشنكو عن استلام وشيك لأسلحة مضادّة للقناصين، منها أدوات حرب إلكترونية وأدوات دفاع جوّي[35]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، ذُكر أنّ الولايات المتّحدة وأوكرانيا على وشك الاتّفاق على شحنة أسلحة أمريكية أخرى غير محدّدة[36].

---

(30) International Crisis Group (ICG), *«Nobody Wants Us»: The Alienated Civilians of Eastern Ukraine*, Europe Report no. 252 (ICG: Brussels, 1 Oct. 2018), and UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Ukraine Humanitarian Bulletin*, no. 28 (1 September–31 October 2018).

(31) United Nations Ukraine, «Statement by the Humanitarian Coordinator in Ukraine on the Tragic Death of Three Children in Eastern Ukraine», 1 October 2018.

(32) J. Gould, «US, Ukraine in «Close Discussion» for New Lethal Arms,» *Defense News* (18 November 2018); Radio Free Europe/Radio Liberty Ukraine (Radio Svoboda), [Arsenal «LDPR». What Does the «Army» of Militants Look Like during the Fifth Year of the War?], 6 August 2018 (in Russian), and Ukrainian Ministry of Foreign Affairs, «10 Facts You Should Know about Russian Military aggression against Ukraine,» [n. d.].

(33) انظر مثلاً: Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), «Latest from the OSCE Special Monitoring Mission to Ukraine (SMM), Based on Information Received as of 19:30, 10 August 2018,» 11 August 2018.

(34) J. Lederman, «US Agrees to Send Lethal Weapons to Ukraine, Angering Russia,» *Military Times*, 23/12/2017; J. Rogin, «Trump Administration Approves Lethal Arms Sales to Ukraine,» *Washington Post*, 20/12/2017, and UAWire, «US Forbids Ukraine from Using Javelin Missile Systems in Donbass,» 7 May 2018.

(35) Radio Free Europe/Radio Liberty, «Poroshenko Expects Sophisticated US Weapons «Within Weeks»,» 28 February 2018.

(36) Gould, «US, Ukraine in «Close Discussion» for New Lethal Arms».

الجدول الرقم (2 ـ 3)

المناورات العسكرية الثنائية والمتعدّدة الأطراف التي استضافتها أوكرانيا أو شاركت في استضافتها، 2018

المناورة	التاريخ	القوّات	المشاركون
نسيم البحر 2018	9 ـ 21 تموز/يوليو	جوّية وبرّية وبحْرية وبرمائية	بلغاريا، كندا، الدنمارك، إستونيا، جورجيا، اليونان، إيطاليا، ليتوانيا، مولدوفا، النرويج، بولندا، رومانيا، السويد، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتّحدة والولايات المتّحدة (شاركت في استضافة المناورة)
ترايدنت السريع 2018	4 ـ 7 أيلول/سبتمبر	بحْرية	رومانيا
السماء الصافية 2018	8 ـ 19 تشرين الأول/أكتوبر	جوّية	بلجيكا، الدنمارك، إستونيا، هولندا، بولندا، رومانيا، المملكة المتّحدة، الولايات المتّحدة

المصادر: L. Justinger, «Exercise Rapid Trident 2018 Enables Relationships to Cross Borders,» US Army, 14 September 2018; US Department of Defense, «Exercise Sea Breeze 2018 Concludes in Ukraine,» 19 July 2018; 112.UA News Agency, «Ukrainian-Romanian Drills Riverine-2018 Begins in Odesa Region,» 5 September 2018, and Unian, ««Clear Sky-2018»: Ukraine Launches Exercise with Participation of US Aircraft,» 8 October 2018.

تعمل ثلاث بعثات تدريبية لمصلحة قوات الأمن الأوكرانية منذ العام 2015: فريق التدريب المشترك المتعدّد الأطراف ـ أوكرانيا (كندا، الدنمارك، ليتوانيا، بولندا، السويد، المملكة المتّحدة، الولايات المتّحدة)؛ وعملية المدار (المملكة المتّحدة)؛ وعملية الموحِّد (كندا)(37). وإضافةً إلى ذلك، أُجريت سلسلة مناورات عسكرية ثنائية الأطراف ومتعدّدة الأطراف بعد أن أقرّت أوكرانيا في كانون الثاني/يناير 2018 قانوناً يجيز لما يصل إلى 3000 جندي أجنبي دخول البلاد لإجراء مناورات وتلقّي تدريبات (انظر الجدول الرقم (2 ـ 3))(38). مع أنّ هذه المناورات روتينية، إلّا أنّها تساعد على زيادة التوافق التشغيلي بين الناتو والقوات العسكرية الأوكرانية وعلى بعث رسالة تضامن مع أوكرانيا.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أُضيف بُعْد جديد إلى النزاع الجاري في شرق أوكرانيا في بحر أزوف، وهو توسيع هائل للبحر الأسود في الجهة الشمالية الشرقية الذي يطلّ عليه ميناءا ماريوبول وبيرديانسك الرئيسان في منطقة دونباس (انظر الشكل الرقم (2 ـ 1)).

(37) M. Egnash, «US, Allies Give Ukrainians a Boost in Building Modern Army,» *Stars and Stripes*, 6 July 2017; British Ministry of Defence, «UK Extending Training of Ukrainian Armed Forces,» News release, 17 July 2017, and Government of Canada, «Operation UNIFIER,» [n. d.].

(38) Interfax-Ukraine, «Poroshenko Signs Law Allowing Foreign Troops into Ukraine for Drills in 2018,» 29 January 2018.

أدّت الاشتباكات البحرية إلى استيلاء الروس على ثلاث سفن أوكرانية وأسر 24 بحّاراً. من وجهة نظر غربية، كان ذلك استخداماً سافراً للقوّة الروسية ضدّ أوكرانيا، وهو الأوّل منذ أن ضمّت روسيا شبه جزيرة القرم عام 2014[39]. تبادل الجانبان تهم الاستفزاز، وشكّلت الحادثة في نظر أوكرانيا تتويجاً لجهد بذلته روسيا طوال شهور لتضييق الحركة البحرية من موانئ أوكرانيا الشرقية إلى البحر الأسود - وبذلك تُعَدّ انتهاكاً لاتّفاق ثنائي أبرمته الدولتان عام 2003 للسيطرة المشتركة على بحر أزوف[40]. في المقابل، زعمت روسيا أنّ السفن دخلت مياهها الساحلية وأنّ الرئيس الأوكراني بوروشنكو حرّض على المواجهة لتحصين قاعدته المحلّية (استباقاً للانتخابات الرئاسية في آذار/مارس 2019) واستجداء الدعم الغربي. وردّاً على ذلك، وافق البرلمان الأوكراني على اقتراح الرئيس بوروشنكو فرض الأحكام العرفية في البلاد لمدّة 30 يوماً[41].

اشتدّ التوتّر بين الدولتين خلال هذه المدّة، ونبّه المسؤولون الأوكرانيون أيضاً إلى أنّ روسيا تحشد قوّات ومعدّات على امتداد الحدود المشتركة بين الدولتين استعداداً لغزو محتمل[42].

العملية السلمية

وفقاً لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظّمة الأمن والتعاون في أوكرانيا، شهدت سنة 2018 انتهاكات شبه يومية لاتّفاق السلام ووقف إطلاق النار، ويُسمى اتّفاق مينسك 2 الذي تمّ التوصّل إليه في شباط/فبراير 2015[43]. روسيا غير مستعدّة لسحب قوّاتها ومعدّاتها من المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون في دونباس، ويظهر أنّ أوكرانيا غير مهتمّة بمنح الناطقين بالروسية في أغلب أقاليم منطقتَي دونيتسك ولوهانسك وضعاً خاصّاً. ومع أنّ الرئيس بوروشنكو قام ببعض الخطوات لإسناد سلطات لمنطقة دونباس، إلّا أنّ التشريع الأهمّ عالق في البرلمان ويُستبعَد إحراز تقدّم إلى

(39) «Explaining the naval clash between Russia and Ukraine,» *The Economist* (1 December 2018), and BBC News, «Russia–Ukraine Tensions Rise after Kerch Strait Ship Capture,» 26 November 2018.

(40) A. Wilson, «Strait to War? Russia and Ukraine Clash in the Sea of Azov,» European Council of Foreign Relations, Commentary, 2 October 2018.

(41) S. Gobert, «Ukraine's Impractical Martial Law,» Commentary, Royal United Services Institute, 19 December 2018, and A. Ferris-Rotman, «Ukraine to Impose Martial Law as Standoff with Russia in Black Sea Intensifies,» *Washington Post*, 26/11/2018.

(42) A. E. Kramer, «Ukraine Asserts Major Russian Military Buildup on Eastern Border,» *New York Times*, 15/12/2018.

(43) تُعدّ بعثة الرصد الخاصّة تقارير أسبوعية وتقارير مخصّصة عن الأزمة في أوكرانيا؛ انظر <https://www.osce.org/ukrainecrisis>.

للمزيد عن النزاع وإدارة الأزمة في أوكرانيا، انظر: I. Anthony, «European Security,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 137–138 and 146–149; Wilson, «External Intervention in the Ukraine Conflict: Towards a Frozen Conflict in the Donbas,» and I. Anthony, S. Perlo-Freeman, and S. Wezeman, «The Ukraine Conflict and its Implications,» in: *SIPRI Yearbook 2015*, pp. 55–98.

ما بعد انتخابات سنة 2019[44]. ولم تكتسب اقتراحات لإرسال بعثات حفظ سلام زخماً يُذكَر طوال السنة[45]. باختصار، لا يزال اتّفاق مينسك 2 يراوح مكانه من غير أن يُطبَّق.

هناك عمليتان دبلوماسيتان رئيستان لمعالجة النزاع في منطقة دونباس: رباعية النورماندي (فرنسا، ألمانيا، روسيا، أوكرانيا)، ومجموعة الاتّصال الثلاثية (روسيا، أوكرانيا، ومنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا) التي لديها أربع مجموعات عمل (اقتصادية وإنسانية وسياسية وأمنية). لأوّل مرّة منذ شباط/فبراير 2017، التقى وزراء خارجية رباعية النورماندي في حزيران/يونيو لمناقشة الوضع في أوكرانيا. تباحثوا في النواحي المتعدّدة للنزاع، بما في ذلك تبادل الأسرى وإمكانية قيام عملية سلام، والبيئة الأمنية والإصلاحات السياسية، لكن من دون حدوث انفراج يُذكر[46]. وعُقد اجتماع آخر ببرلين في تشرين الثاني/نوفمبر، لكنّه أخفق في إحراز تقدّم أيضاً[47].

عقدت مجموعة الاتّصال الثلاثية لقاءات منتظمة عام 2018، لكن باستثناء عدد من اتّفاقات وقف إطلاق النار المؤقّتة التي أسهمت في خفض الإصابات، لم يُحرز تقدّم يُذكر. وفي الاجتماع الذي عقدته المجموعة في كانون الأول/ديسمبر، أفصح السفير مارتن سايديك، الممثّل الخاص لمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا، عن خوف شديد حيال الوضع قائلاً، «عوضاً من البحث عن حلّ سلمي للنزاع، يظهر أنّ الجانبين يسيران في الاتّجاه المعاكس»[48]. وانتهت سنة 2018 وبقي إنهاء النزاع في منطقة دونباس احتمالاً بعيداً.

(44) International Crisis Group (ICG), *«Nobody Wants Us»: The Alienated Civilians of Eastern Ukraine,*

(45) للمزيد عن اقتراحات حفظ السلام، انظر الفصل الثالث، القسم II في هذا الكتاب. انظر أيضاً: E. Lawson, «Considering a UN Peacekeeping Mission in the Donbas,» Conference Report, Royal United Services Institute, February 2019.

(46) Sputnik, «Russian Foreign Minister Lavrov on Normandy Four Talks: «Meeting Was Useful»», 12 June 2018.

(47) Tass, «Russia Satisfied with Normandy Four Political Directors' Meeting in Berlin—Lavrov,» 27 November 2018.

(48) Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), «Press Statement of Special Representative of OSCE Chairperson-in-Office Sajdik after Meeting of Trilateral Contact Group on 4 December 2018,» Press release, 5 December 2018.

V النزاعات المسلّحة وعمليات السلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إيان ديفيس

شهدت سبع دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نزاعات مسلّحة محتدمة عام 2018: مصر (نزاع مسلّح عالي الشدّة ودن وطني)، والعراق (حرب أهلية مدوَّلة)، وإسرائيل (نزاع مسلّحة متدنّي الشدّة خارج دولة)، وليبيا (حرب أهلية مدوَّلة)، وسورية (حرب أهلية كبرى مدوَّلة)، وتركيا (نزاع مسلّح عالي الشدّة خارج دولة ودون وطني)، واليمن (حرب أهلية كبرى مدوَّلة)[1]. هناك تداخل بين عديد من هذه النزاعات وهناك قوى إقليمية ودولية وجهات فاعلة كثيرة من غير الدول منخرطة فيها[2]. أدّت هذه النزاعات إلى مقتل مئات الألوف من الأشخاص وإلى تشريد ملايين آخرين. المعضلات الأمنية ـ التي تنشأ حين تحاول الدول تعزيز أمنها لكنّها تُسبّب تدابير مضادّة تجعل هذه الدول أقلّ أمناً ـ أربكت المنطقة عام 2018، وتشكّلتْ بفعل قضايا متشعّبة ثلاث: (أ) منافسات مستمرّة بين دول إقليمية مع شبكة متغيّرة لتحالفات ومصالح خارجية، و(ب) تهديدات مستمرّة من جماعات جهادية عنيفة، و(ج) احتدام التزاحم على المياه وتأثيرات تغيّر المناخ المتعاظمة[3]. نبدأ هذا القسم بمعاينة موجزة لهذه القضايا الثلاث، ثمّ نبيّن التطوّرات في كلّ نزاع مسلّح وفي أيّ عملية سلام ذات صلة عام 2018.

---

(1) للاطّلاع على تعريفات النزاع وأنماطه، انظر القسم I في هذا الفصل.

(2) J. Hiltermann, Tackling the MENA Region's Intersecting Conflicts (International Crisis Group: Brussels, 22 Dec. 2017).

(3) للمزيد عن المعضلات الأمنية، انظر مثلاً: S. Tang, S., «The Security Dilemma: A Conceptual Analysis,» *Security Studies*, vol. 18, no. 3 (2009), pp. 587-623.

للاطّلاع على تعريف الفكر الجهادي، انظر: «What is Jihadism?,» BBC News, 11 December 2014.

التطورات العامّة الرئيسة

إنّ التأثير التراكمي للنزاعات المسلّحة في الشرق الأوسط اليوم مذهل. قُتل 400000 شخص على الأقلّ في الحرب الأهلية السورية التي أنتجت أكثر من 5.6 مليون لاجئ و6.6 مليون مشرَّد داخلياً أيضاً[4]. وفي العراق، كان لتحرير الأراضي من تنظيم داعش تكلفة هائلة على صعيد البشر والبنية الأساسية. كما أنّ الحرب الأهلية في اليمن أوقعت كثيراً من السكان في حبائل الجوع والمرض. وتبقى ليبيا دولة فاشلة. بل إنّ الدول المستقرّة نسبياً، كالأردن والمغرب وتونس، تصارع مشكلات اجتماعية اقتصادية واحتجاجات الشباب والآثار الجانبية لنزاعات في دول مجاورة غير مستقرّة[5]. أوجد الربيع العربي لكلّ دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الناحية الفعلية تحدّيات أشدّ عام 2018 منها في السنين السبع السابقة[6].

تحالفات ومنافسات متغيّرة

تظلّ المنافسات بين إيران ومجموعة من أربع دول ـ إسرائيل والسعودية والإمارات العربية المتّحدة والولايات المتّحدة ـ أكثر منافسات الدول خطورة وإخلالاً بالاستقرار. تشترك هذه المجموعة من الدول في توصيف إيران بأنّها قوّة مُخلّة بالاستقرار وتطمح إلى أن تصبح المهيمن على المنطقة. التزمت هذه الدول الأربع بالتصدّي للنفوذ الإيراني في المنطقة. لكنّ تصوّر التحديات الإقليمية وأسباب انعدام الأمن شديدة الاختلاف في إيران. بقيت إيران محاطة بقوى معادية منذ الثورة الإيرانية في عام 1979، وردّت عليها باستراتيجية «دفاع أمامي» ـ استخدام حلفاء ووكلاء إقليميين كأدوات ضغط لردع خصوم إيران أو صدّهم عن أراضيها ـ وهي استراتيجية تطوّرت بمرور الوقت كردّ من بعض النواحي على سلوك الجهات الفاعلة الخارجية. واليوم، يتولّى تطبيق الاستراتيجية الدفاعية قوّاتٌ إيرانية أو وكلاء في العراق ولبنان وسورية واليمن[7]. وقد احتدم الصراع بين إيران والمجموعة المعادية لها بطرائق مختلفة عام 2018.

تُرجم ذلك في حالة الولايات المتّحدة بالانسحاب في أيار/مايو من الاتّفاق النووي الإيراني لعام 2015، وإعادة فرض عقوبات (منها عقوبات ثانوية للدول التي تزاول أعمالاً تجارية مع إيران)،

---

(4) UN High Commissioner for Refugees, «Syria Emergency,» [n. d.]

لا توجد أرقام دقيقة للضحايا في سورية ـ انظر: M. Specia, «How Syria's Death Toll is Lost in the Fog of War,» *New York Times*, 13/4/2018.

(5) E. Graham-Harrison, «Anger that Drove the Arab Spring is Flaring Again,» *The Guardian*, 21/1/2018, and International Crisis Group (ICG), *Restoring Public Confidence in Tunisia's Political System*, Middle East and North Africa Briefing; no. 62 (Brussels: ICG, 2018).

(6) للاطّلاع على تحديات الوشيكة المتّصلة بإعادة البناء وإعادة اللاجئين والمصالحة في المنطقة، انظر: Project on Middle East Political Science (POMEPS) and Carnegie Middle East Center, *The Politics of Post-Conflict Reconstruction*, September 2018.

(7) International Crisis Group (ICG), *Iran's Priorities in a Turbulent Middle East*, Middle East Report; no. 184 (Brussels: ICG, 2018), and H. Ahmadian, «Iran and Saudi Arabia in the Age of Trump,» *Survival*, vol. 60, no. 2 (2018), pp. 133–150.

وخطاب أعنف وتهديدات بعمل عسكري[8]. وتعمل الولايات المتّحدة أيضاً على تشكيل حلف أمني وسياسي إسلامي سنّي جديد في المنطقة ـ أُطلق عليه مؤقّتاً اسم التحالف الاستراتيجي الشرق أوسطي، لكن يشار إليه غالباً بـ«الناتو العربي» (أسوة بمنظّمة حلف شمال الأطلسي) ـ لصدّ نفوذ إيران المتوسّع. أمِلت الولايات المتّحدة بأن يضمّ هذا التحالف الأمني الوليد، بقيادة السعودية بحكم الواقع، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الستّ (البحرين والكويت وسلطنة عُمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتّحدة) ومصر والأردن. لكنّ الحصار الذي لا يزال مفروضاً على قطر بزعامة السعودية يبقى عقبة كأداء ـ خصوصاً أنّ هذا الشقاق الخليجي الداخلي دفع قطر إلى إقامة شراكة مع إيران. ويظهر أنّ انضمام عُمان مستبعَد أيضاً[9]. ومع ذلك، صرّح خالد بن خليفة، وزير خارجية البحرين، بأنّ الحلف المقترَح سيتشكّل في السنة القادمة[10].

السعودية هي الدولة الأكثر إنفاقاً على الجيش وعلى واردات الأسلحة في المنطقة، وهي والإمارات العربية المتّحدة تعارضان بنشاط أصلاً إيران في العراق ولبنان واليمن[11]. فعام 2016 مثلاً، استأنفت المملكة علاقاتها الدبلوماسية بالعراق (التي قُطعت عام 1990 عقب غزو الرئيس صدام حسين للكويت)، وكثّفت نشاطها منذ ذلك الحين في مسعى لصدّ النفوذ الإيراني[12].

حصرت إسرائيل معارضتها لإيران في لبنان وسورية، فهاجمت في مناسبات كثيرة عام 2018 أهدافاً إيرانية وجهات متحالفة مع الإيرانيين في سورية وهدّدت بضرب حزب الله المدعوم من إيران في لبنان[13]. وفي الانتخابات التشريعية التي أُجريت في لبنان في أيار/مايو، وهي الأولى منذ سنة 2009، زادت حصّة الأحزاب المتحالفة مع حزب الله من المقاعد من نحو 44 في المئة إلى 53

---

(8) لمعرفة المزيد عن انسحاب الولايات المتّحدة من الاتّفاق النووي الإيراني، انظر الفصل السابع، القسم III في هذا الكتاب. انظر: A. Ramzy, «Trump Threatens Iran on Twitter Warning Rouhani of Dire «Consequences»,» *New York Times*, 22/7/2018, and H. Dagres, «Second Wave of Resumed Iran Sanctions Target Banks, Petroleum, Shipping,» Atlantic Council, 26 October 2018.

(9) بدأ حصار قطر عام 2017؛ انظر: I. Davis, «Armed Conflict in the Middle East and North Africa,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 66–67; Al Jazeera, «US Plans to Revive «Arab NATO» to Confront Iran,» 28 July 2018, and P. K. Pradhan, «Qatar Crisis and the Deepening Regional Faultlines,» *Strategic Analysis*, vol. 42, no. 4 (2018), pp. 437–442.

(10) Al Jazeera, «Bahrain Says «Arab NATO» to be Formed by Next Year,» 27 October 2018; «A New Arab Military Alliance has Dim Prospects,» *The Economist* (6 October 2018), and A. Helou, «What's Standing in the Way of an Arab NATO?,» *Defense News*, 20 November 2018.

(11) A. Ehteshami, «Saudi Arabia as a Resurgent Regional Power,» *International Spectator*, vol. 53, no. 4 (2018), pp. 75–94, and P. Wezeman, «Saudi Arabia, Armaments and Conflict in the Middle East,» SIPRI Commentary, 14 December 2018.

(12) International Crisis Group (ICG), *Saudi Arabia: Back to Baghdad*, Middle East Report; no. 186 (Brussels: ICG, 2018).

(13) International Institute for Strategic Studies (IISS), «Rising Israeli–Iranian Tensions,» *Strategic Comments*, vol. 24, no. 3 (May 2018), pp. vii–viii; International Crisis Group (ICG), «Israel, Hizbollah and Iran: Preventing Another War in Syria,» Middle East Report; no. 182 (ICG: Brussels, 8 February 2018), and Y. Lappin, «Through Rapid Raids, IDF's Special Forces to Play Critical Role in Future War with Hezbollah,» J-Wire, 9 December 2018.

في المئة[14]. حزب الله جزء واضح من استراتيجية إيران الدفاعية الأمامية، وهو يتمتّع بتفوّق سياسي وقوّة عسكرية ـ ينشر ميليشيا خارج التسلسل القيادي للجيش اللبناني الوطني ـ وبذلك يضع إيران من الناحية الفعلية (ومخزوناً ضخماً من الصواريخ والقذائف) على الحدود مع إسرائيل[15].

تمثّلت الاستراتيجية الرئيسة التي انتهجتها إيران عام 2018 بالسعي لترسيخ نفوذها في المنطقة، ولا سيّما في شمال شرق سورية، وتحسين علاقاتها بقطر وتركيا. ونجحت في ذلك بدرجة كبيرة بمواصلة انتهاج استراتيجية الدفاع الأمامي على مستوى يُفترَض أنّه مصمَّم لتحاشي ردّ فعل عقابي من غرمائها. لذلك استأنفت إيران بعض التجارب الصاروخية المحدودة ووقّعت في نيسان/أبريل 2018 على اتّفاق أمني بحري مع قطر[16]. ووفقاً لمزاعم أمريكية، استخدمت إيران وكلاءها الشيعة في العراق أيضاً لتهديد القنصلية الأمريكية[17].

مثّل خطر وقوع مواجهة أخطر في أثناء السنة بين إيران وأعضاء المجموعة المخصّصة المناوئة لإيران مصدر توتّر دائم. بل إنّ هجوماً على استعراض عسكري أدّى إلى مقتل 25 شخصاً على الأقلّ بمدينة الأهواز الإيرانية في 22 أيلول/سبتمبر زاد التوتّرات حدّة. اتّهمت إيرانُ الولايات المتّحدة بالتواطؤ مع دولة خليجية لم يُذكر اسمها على تنفيذ الهجوم الذي زعمت المسؤولية عنه مجموعة انفصالية عربية وتنظيم داعش[18].

لم تخل أوساط المجموعة المناوئة لإيران من توتّرات هي الأخرى، ولا سيّما بين الولايات المتّحدة والسعودية. ذلك أنّ اغتيال جمال خاشقجي، وهو كاتب عمود في صحيفة الواشنطن بوست، في قنصلية المملكة بإسطنبول أضرّ بصدقية المملكة السياسية بشدّة خارج المنطقة علاوة على تأجيج انتقادات وجّهها الكونغرس الأمريكي ووسائل الإعلام للسياسة الخارجية السعودية ولدعم الإدارة الأمريكية غير المشروط في الظاهر لها[19]. كما أنّ المملكة التي واجهت أصلاً انتقاداً دولياً متزايداً لتدخّلها في اليمن دخلت في مواجهة دبلوماسية مع كندا في وقت لاحق في تلك السنة بسبب أوضاع حقوق الإنسان في المملكة[20].

(14) C. E. Humud, «Lebanon's 2018 Elections,» Congressional Research Service (CRS) Insight, 11 May 2018, and H. Wimmen, «In Lebanon's Elections, More of the Same is Mostly Good News,» Commentary, International Crisis Group, 9 May 2018.

(15) International Institute for Strategic Studies (IISS), «Lebanon's Interlocking Challenges,» *Strategic Comments*, vol. 24, no. 25 (August 2018).

للاطّلاع على معلومات عن بعثة السلام الأممية في لبنان، انظر الفصل الثالث، القسم II في هذا الكتاب.

(16) Fars News, «Iran, Qatar Agree to Increase Sea Patrols in Persian Gulf,» 12 April 2018, and T. Erästö, «Dissecting International Concerns about Iran's Missiles,» SIPRI Backgrounder, 15 November 2018.

(17) N. Gaouette, «Pompeo Threatens Iran over Attacks on US in Iraq,» CNN, 21 September 2018.

(18) «Iran's President Condemns Gulf state, and US, After Deadly Attack,» *New York Times*, 23/9/2018.

(19) «The Calculations of Muhammad bin Salman,» *The Economist* (9 June 2018), and M. Chulov, «Middle East: Saudi Arabia Weakened as Iran Plans to Consolidate Gains,» *The Guardian*, 27/12/2018.

(20) L. Cecco, «Justin Trudeau Says Canada is Looking to Pull out of Saudi Arms Deal,» *The Guardian*, 17/12/2018.

أخيراً، شكّلت إعادة اصطفاف تركيا مع إيران وروسيا عام 2018 حدثاً مهمّاً أيضاً، إذْ أعادت توازن القوى في سورية إزاء الولايات المتّحدة وحلفائها الأكراد (انظر «النزاع المسلّح في سورية» أدناه).

الجماعات الجهادية العنيفة

على الرغم من الهزائم التي مُنيت بها الجماعات الجهادية في ساحات القتال في العراق وسورية، يُقدَّر أنّ 100000 ـ 230000 جهادي سلفي ـ وهذا يشمل المنتمين إلى تنظيم الدولة والقاعدة ـ كانوا ينشطون في نحو 70 دولة في مختلف أرجاء المعمورة عام 2018 ـ وهذا يمثّل زيادة مقدارها أربعة أمثال عدد المقاتلين منذ 11 أيلول/سبتمبر 2001[21]. لقي هذا التقدير انتقادات لأنّه يخلط بين الفكر الجهادي وصور النزعة القتالية الإسلامية السنّية الأخرى، كما أنّه إذا كانت أعداد المقاتلين قد زادت، فإن عامّتهم يقاتلون في ساحات محلّية[22]. بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، محاربة هذه الجماعات أبعد ما يكون عن نهايتها لأنّها تنتقل من معاقلها التي خسرتها في سورية والعراق إلى العمل في شبكات سرّية يقدّر عدد أفراد الواحدة منها بأكثر من 20000 مقاتل[23]. يصعب تقدير حجم قاعدة هذه الجماعات بالنظر إلى طابعها السرّي واستمرار وجود مكوّن أجنبي ذي شأن من «المقاتلين الأجانب» (أفراد انضمّوا إلى نزاع مسلّح خارج بلدانهم). لكنّ المشكلات التي أتاحت بروز تنظيم الدولة وتنظيم القاعدة لم تُعالَج، ولذلك يرجَّح أن تتيح الانتصارات العسكرية على هذه الجماعات انفراجاً مؤقّتاً وحسب في مسألة النزعة القتالية الإسلامية.

تواصل النزاع بين تنظيم الدولة وتنظيم القاعدة أيضاً، ولا سيّما في مصر وليبيا وسورية. وعلى العموم، بدا أنّ دور القاعدة في المنطقة في طور النهوض، فيما استمرّ وهن تنظيم داعش (انظر الشكل (2 ـ 2))[24].

---

(21) S. Jones [et al.], *The Evolution of the Salafi-Jihadist Threat: Current and Future Challenges from the Islamic State, Al-Qaeda, and Other Groups*, Center for Strategic and International Studies (November 2018).

لمعرفة ماهيّة تنظيم داعش وأهدافه وعملياته والمنتسبين إليه، والحملة العسكرية الدولية لهزيمته، انظر: I. Davis, «The Aims, Objectives and Modus Operandi of the Islamic State and the International Response,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 22–39, and I. Davis, «The Islamic State in 2016: A Failing «Caliphate» but a growing transnational Threat?,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 89–104.

(22) S. Heller, «Rightsizing the Transnational Jihadist Threat,» Commentary, International Crisis Group, 12 December 2018.

(23) United Nations, «ISIL Now «a Covert Global Network» Despite Significant Losses, United Nations Counter-terrorism Head Tells Security Council,» Press Release SC/13463, 23 August 2018, and United Nations, Security Council, Seventh Report of the Secretary-General on the Threat Posed by ISIL (Da'esh) to International Peace and Security and the Range of United Nations Efforts in Support of Member States in Countering the Threat, S/2018/770, 16 August 2018.

(24) L. Van der Heide, C. Winter, and S. Maher, «The Cost of Crying Victory: Policy Implications of the Islamic State's Territorial Collapse,» International Centre for Counter-Terrorism Report, November 2018, and J. Burke, «Without Territory or New Recruits, Islamic State is in its Death Throes,» *The Guardian*, 17/2/2019.

(بمعنى أنّ معدّل استخدام المياه يفوق معدّل تجدّد مخزونها)[27]. وهذا يُسهم في تفاقم انعدام الأمن الغذائي[28].

كان لتغيّر المناخ والضائقة المائية أدوار مباشرة وغير مباشرة في النزاعات الحديثة والجارية في حالات كثيرة بالمنطقة: الجفاف في سورية (المقترن بتفكيك آليات دعم المزارعين)؛ وارتفاع أسعار الموادّ الغذائية في مصر في المرحلة التي سبقت الربيع العربي؛ والنزاعات الريفية المتّصلة بالمياه في اليمن عام 2013[29]. إنّ استخدام السيطرة على المياه سلاحاً في وجه المدنيين أمر شائع، ومن هؤلاء المستخدمين جماعات مسلّحة كتنظيم داعش[30].

شهد جنوب العراق عام 2018 احتجاجات عنيفة متّصلة مباشرة بانهيار خدمات المياه والطاقة[31]. وأدّى وجود اللاجئين السوريين في وادي البقاع بلبنان إلى تأجيج التوتّرات بسبب ندرة الموارد المائية[32]. وفي مصر، نظّم المزارعون تظاهرات في مصر بسبب تدابير إدارة المياه التي اتّخذتها الحكومة، وشهد شمال أفريقيا بوجه عام مئات الاحتجاجات المحلّية بسبب نقص المياه خلال السنة[33]. وشهدت إيران قلاقل متكرّرة خلال السنة لسوء خدمات المياه[34]. وعانت غزّة تلوّث 97 في المئة من مياه الشرب[35].

النزاع المسلّح في مصر

مصر هي أكثر الدول العربية سكّاناً (98 مليون نسمة عام 2018)، وهي تضطلع في الأغلب بدور محوري في سياسات الشرق الأوسط. وعام 2011، أُطاحت احتجاجات الربيع العربي الرئيس حسني مبارك بعد أن أمضى في الحكم نحو 30 سنة. وأُقصي خليفته الرئيس محمد مرسي عن

(27) World Bank, *Beyond Scarcity: Water Security in the Middle East and North Africa* (Washington, DC: World Bank, 2017), and UN Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Overview of Shared Water Resources Management in the Arab Region for Informing Progress on SDG 6.5* (Beirut: ESCWA, 2018).

(28) UN Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region, ESCWA and the Food and Agriculture Organization of the UN (FAO), E/ESCWA/SDPD/2017/1 (ESCWA: Beirut, 2017).

(29) D. Smith and F. Krampe, «Climate-related Security Risks in the Middle East,» in: A. Jägerskog, M. Schulz and A. Swain, eds., *Routledge Handbook on Middle East Security* (London: Routledge, 2019).

(30) P. Schwartzstein, «Climate Change and Water Woes Drove ISIS Recruiting in Iraq,» *National Geographic*, 14 November 2017.

(31) International Crisis Group (ICG), *How to Cope with Iraq's Summer Brushfire*, Middle East Briefing; no. 61 (Brussels: ICG, 2018), and K. Hassan, C. Born, and P. Nordqvist, «Iraq: Climate-related Security Risk Assessment,» Expert Working Group on Climate-related Security Risks, August 2018.

(32) J. El-Kareh [et al.], *Water Conflict in the Bekaa: Assessing Predisposition and Contributing Factors*, AUB Policy Institute, Policy Brief; no. 3 (Beirut: IFI-AUB Policy Institute, 2018).

(33) H. Malka, *Water Pressure: Water, Protest, and State Legitimacy in the Maghreb* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2018).

(34) J. Hiltermann [et al.], «Iran's Ahvaz Attack Worsens Gulf Tensions,» Commentary, International Crisis Group, 24 September 2018.

(35) Z. Rinat, «Ninety-seven Percent of Gaza Drinking Water Contaminated by Sewage, Salt, Expert Warns,» *Haaretz*, 21/1/2018.

الحكم في انقلاب عسكري في تموز/يوليو 2013، وفي أيار/مايو 2014، انتُخب عبد الفتّاح السيسي رئيساً، وهو مارشال متقاعد ووزير دفاع سابق[36].

اندلع تمرّد في شمال سيناء عام 2013، وصارت قوات الأمن هدف هجماته. لكن عقب مبايعة المسلّحين في سيناء تنظيم داعش عام 2014 (الجماعة المحلّية المنتسبة هي الدولة الإسلامية ـ ولاية سيناء، أو الدولة الإسلامية ـ محافظة سيناء)، شُنّت هجمات واسعة النطاق على أهداف مدنية، منها تفجير طائرة ركاب روسية ومقتل جميع ركّابها الـ224 عام 2015[37]. يخضع شمال سيناء لحالة طوارئ منذ تشرين الأول/أكتوبر 2014، وصار التمرّدُ التهديدَ الأمني الداخلي الرئيس في مصر في آخر سنة 2017[38].

يُعتقد أنّه كان هناك نحو 2000 جهادي نشط في سيناء عام 2018، مع أنّ الحرب الجارية على داعش محجوبة عن العالم الخارجي بدرجة كبيرة[39]. أطلقت القوات المسلّحة المصرية في شباط/فبراير 2018 حملة عسكرية جديدة اسمها «العملية الشاملة سيناء 2018» لمكافحة التمرّد؛ وتحدّثت مزاعم لم يتمّ التحقّق منها عن استخدام ذخائر عنقودية في الحملة[40]. وفي أوّل هجوم على السياح الأجانب في مصر منذ أكثر من سنة، قتلت متفجّرة زرعها مسلّحون إسلاميون مجهولون أربعة أشخاص في كانون الأول/ديسمبر. ثمّ قتلت قوات الأمن المصرية 40 شخصاً يشتبَه في أنّهم مسلّحون في ثلاث غارات منفصلة[41].

وفي أثناء الربع الأوّل من سنة 2018، أزاح الرئيس السيسي خمسة منافسين على الرئاسة بسجنهم أو ترهيبهم؛ وأعيد انتخابه بعد حصوله على 97 في المئة من الأصوات في 29 آذار/مارس، إلّا أنّ نسبة المشاركة في التصويت لم تتجاوز 41 في المئة[42]. وفي آخر السنة، عاشت حقوق الإنسان في مصر أسوأ أوضاعها منذ عقود وشهدت البلاد حرباً أهلية مفتوحة في سيناء.

---

(36) BBC News, «Egypt Country Profile,» 7 January 2019.

(37) BBC News, «Russian Plane Crash: What We Know,» 17 November 2015.

(38) Agence France-Presse, «Egypt Declares State of Emergency in Sinai after Checkpoint Bombing,» *The Guardian*, 25/10/2014.

(39) J. Malsin and A. El-Fekki, «Egypt's Hidden War against Islamic State Upends Lives in Sinai,» *Wall Street Journal*, 11/10/2018, and Intelligence Online, «Despite Strong Support from Israel, Egypt Still Struggling in Sinai,» no. 818, 21 November 2018.

(40) «Egypt Goes on the Offensive in Sinai,» *The Economist* (15 February 2018); F. Tawfeek, «26 Militants Killed, 173 Arrested in Latest Sinai Operations: Armed Forces,» *Egypt Independent*, 25/4/2018, and Amnesty International, «Egypt: Use of Banned Cluster Bombs in North Sinai Confirmed by Amnesty International,» 1 March 2018.

للمزيد عن الذخائر العنقودية، انظر الفصل التاسع، القسم II في هذا الكتاب.

(41) M. Busby, «Egyptian Forces Kill 40 Suspected Militants after Tourist Bus Bomb,» *The Guardian*, 29/12/2018.

(42) «Egypt's Choice: President Sisi, or a Man Who Adores Him,» *The Economist* (22 March 2018), and J. Davidson and A. Tolba, «Egypt's Sisi Wins 97 Percent in Election with No Real Opposition,» Reuters, 2 April 2018.

النزاع المسلّح في العراق

استمرّت عام 2018 العمليات العسكرية الرامية إلى القضاء على تنظيم داعش في جيوبه المتبقّية في المناطق الريفية شماليّ العراق، مع أنّ الحكومة أعلنت هزيمة التنظيم في كانون الأول/ديسمبر 2017[43]. كما واصل تنظيم الدولة هجماته بالقنابل في المدن على نحو متقطّع أيضاً[44]. واستناداً إلى تقرير صادر عن الأمم المتّحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، عُثر على ما يصل إلى 12000 جثّة في أكثر من 200 مقبرة جماعية في مناطق خضعت في السابق لسيطرة تنظيم الدولة في العراق[45]. وعام 2017، استعيدت آخر مدينتين بقيتا تحت سيطرة تنظيم الدولة، هما الموصل وتل عفر، وإن بتكلفة هائلة على صعيد الأرواح البشرية والبنية الأساسية[46]. وتعهّد مؤتمر لمانحين دوليين في شباط/فبراير 2018 بتقديم نحو 30 مليار دولار (مزيج من منح وقروض ووعود استثمارية) لتغطية تكاليف إعادة الإعمار في العراق، مع أنّ الحكومة العراقية سعت لتأمين 88 مليار دولار[47]. وتأجّجت التوتّرات الطائفية الكامنة في البلاد بسبب أعمال انتقامية طالت أشخاصاً يُشتبه في أنّهم جهاديون وأُسرهم في المناطق المحرَّرة[48].

تعاني القوى المناوئة لتنظيم الدولة من انقسامات: تضمّ هذه القوى الجيش العراقي المسنود من التحالف الدولي ضدّ داعش بقيادة الولايات المتّحدة، والبشمركة الكردية والحشد الشعبي، وتسمّى قوات الحشد الشعبي أيضاً ـ منظّمة شاملة ترعاها الدولة العراقية وهي مؤلفة من عدد من الميليشيات ذات الأغلبية الشيعية (يحظى بعضها بمساندة إيران)، إضافةً إلى ميليشيات سنّية ومسيحية وشبكية (نسبة إلى طائفة الشبك) ويزيدية وتركمانية[49]. إلّا أنّ تحسّن الوضع الأمني في العراق تؤكّده تقديرات الأمم المتّحدة في شأن انخفاض الخسائر التي يتكبّدها المدنيون بسبب «الأعمال الإرهابية والأعمال المتّصلة بالنزاع» ـ لقي أقلّ من 1000 شخص حتفهم عام 2018

---

(43) BBC News, «Iraq Declares War with Islamic State is Over,» 9 December 2017.

(44) انظر مثلاً: T. El-Ghobashy and M. Salim, «Twin Suicide Bombers Target Baghdad, Killing 27 in Popular Shopping District,» *Washington Post*, 15/1/2018.

(45) UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI) and UN Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), *Unearthing Atrocities: Mass Graves in Territory Formerly Controlled by ISIL* (UNAMI/OHCHR: Geneva, 6 Nov. 2018).

(46) انظر: Davis, «Armed Conflict in the Middle East and North Africa,» pp. 70-72.

(47) M. Coker and G. Harris, «Iraq Wants $88 Billion for Rebuilding: Allies Offer a Fraction of That,» *New York Times*, 13/2/2018, and E. Graham-Harrison, «Donor Conference Pledges $30bn to Help Iraq Rebuild after ISIS,» *The Guardian*, 15/2/2018.

(48) B. Taub, «Iraq's Post-ISIS Campaign of Revenge,» *New Yorker* (24 December 2018); and M. Chulov, ««They Deserve No Mercy»: Iraq Deals Briskly with Accused «Women of ISIS»,» *The Guardian*, 22/5/2018.

حول مسألة استمرار دعم الدولة الإسلامية بين العراقيين، انظر: K. Kaltenthaler, D. Silverman, and M. Dagher, «Identity, Ideology, and Information: The Sources of Iraqi Public Support for the Islamic State,» Studi*es in Conflict and Terrorism*, vol. 41, no. 10 (2018), pp. 801-824.

(49) R. Mansour and E. van Veen, «Iraq's Competing Security Forces after the Battle for Mosul,» War on the Rocks (25 August 2017), and International Crisis Group (ICG), *Iraq's Paramilitary Groups: The Challenge of Rebuilding a Functioning State*, Middle East Report; no. 188 (Brussels: ICG, 2018), The Global Coalition Against Daesh maintains a <http://www.theglobalcoalition.org>.

وذلك لأوّل مرّة منذ عقد (انظر الجدول (2 ـ 4)). ومع أنّه بدا أنّ العراق دخل مرحلة ما بعد النزاع عام 2018، رسم «مشروع بيانات مواقع النزاع المسلّح وأحداثها» (ACLED) صورة مشوّشة: برغم انخفاض «حوادث العنف السياسي المنظّم» بنحو 50 في المئة عن تلك المسجَّلة عام 2017، سُجّلت خلال السنة (2018) أكثر من 6000 حالة وفاة مرتبطة بالنزاع[50]. الحاصل أنّ العراق بقي دولة هشّة وذات مؤسّسات حكومية ضعيفة.

سرت توقّعات بأن تساعد الانتخابات الإقليمية والوطنية عام 2018 على تيسير المصالحات بين الجماعات المحلية، لكنّ الإمارات الأولى مختلطة. **أوّلاً**، بدا أنّه أُحرز تقدّم ضئيل في تسوية مسألة الحدود الكردية أو على صعيد التوصّل إلى صيغة مقبولة لدى جميع الأطراف لتقاسم عائدات النفط والغاز العراقيّين[51]. **ثانياً**، بدا أنّ كثيراً من أبناء الطائفة السنّية، على كثرة انقساماتها الحالية، على استعداد للانخراط في العملية السياسية الوطنية سعياً لمزيد من تفويض السلطات. **ثالثاً**، يظهر أنّ الطائفة الشيعية توزّعت على تحالفات مع أطراف غير شيعية متنوّعة، وهو ما أسهم في إرجاء انتخاب رئيس وزراء جديد (وزير النفط السابق والسياسي الشيعي عادل عبد المهدي) وتأليف حكومة جديدة[52]. ولا يُعرَف إن كانت هذه التغييرات السياسية ستوهن النفوذ الإيراني في صنع القرار السياسي العراقي. وفي آخر أيلول/سبتمبر، أغلقت الولايات المتّحدة قنصليتها في البصرة ـ وهي إحدى البعثات الدبلوماسية الأمريكية الثلاث في البلاد ـ مشيرة إلى تهديدات من قوى إيرانية وقوى مدعومة من إيران في العراق[53]. لكنّ محمّد جواد ظريف، وزير الخارجية الإيراني، أنكر مسؤولية بلاده عن تلك التهديدات[54].

الجدول الرقم (2 ـ 4)

وفيّات المدنيين في العراق بسبب أعمال إرهابية وأعمال متّصلة بالنزاع، 2009 ـ 2018

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
939	3298	6878	7515	282 12	7818	3238	2771	2953	3056

المصدر: United Nations Iraq, «UN Casualty Figures for Iraq for the Month of December 2018,» 3 January 2019.

(50) T. Dodge, «Iraq: A Year of Living Dangerously,» *Survival*, vol. 60, no. 5 (2018), pp. 41–48, and R. Kishi and M. Pavlik, «ACLED 2018: The Year in Review,» Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED), 11 January 2019.

(51) International Crisis Group (ICG), *Reviving UN Mediation on Iraq's Disputed Internal Boundaries*, Middle East Report; no. 194 (Brussels: ICG, 2018).

(52) Al Jazeera, «Iraq: Parliament Elects Barham Salih as New President,» 2 October 2018, and A. Ibrahim, «Shia Blocs in Iraq Remain Divided Months after Vote,» Al Jazeera, 5 August 2018.

(53) B. Kesling and M. R. Gordon, «US to Close Consulate in Iraq, Citing Threats from Iran,» *Wall Street Journal*, 29/9/2018.

(54) J. Wolfe, «Iran Foreign Minister Blasts Trump Officials over Consulate Closure,» Reuters, 30 September 2018.

الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي

للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزّة ومرتفعات الجولان ـ وهي الأراضي التي احتلّتها إسرائيل في الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1967 ـ تاريخ طويل ومعقّد[55]. عاد النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني إلى مركز الاهتمام العالمي في كانون الأول/ديسمبر 2017 حين اعترف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسمياً بالقدس عاصمة لإسرائيل ـ برغم اعتراضات دولية عارمة ـ وأعلنّ أنّ السفارة الأمريكية ستُنقل إلى هناك من تل أبيب، وهو ما أطلق احتجاجات فلسطينية في غزّة والقدس والضفة الغربية[56]. وعام 2018، بقي توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة مسألة مثيرة للجدل[57].

الصراع في غزّة

عام 2018، بلغت الاضطرابات المدنية والصراع المسلّح الجاري بين إسرائيل وحماس والمنظّمات الفلسطينية الأخرى في غزّة أعلى مستوى له منذ الحرب بين إسرائيل وغزّة عام 2014. حركة حماس منظّمة إسلامية سنّية فلسطينية لها جناحان، **الأوّل** خدماتي اجتماعي (الدعوة) وجناح ثانٍ عسكري (كتائب عزّ الدين القسّام)، وهي السلطة الحاكمة في قطاع غزّة بحكم الأمر الواقع منذ نزاعها مع حركة فتح عام 2007[58]. نشبت حروب بين حماس وإسرائيل في السنين 2008 ـ 2009، و2012 و2014. كما أن قطاع غزّة لا يزال تحت حصار إسرائيلي ومصري منذ أكثر من عقد، وهو ما سبّب أزمة إنسانية متفاقمة وأعاد القطاع إلى ما يسمّى «أكبر سجن مفتوح في العالم»[59].

وردّاً على رفض القيادة الفلسطينية المشاركة في عملية سياسية بقيادة الولايات المتّحدة، قطعت الولايات المتّحدة على نحو شبه كلّي تمويلها لوكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وللمشاريع الإنسانية الأخرى عام 2018، وهو ما زاد الضغوط التي يرزح تحتها مجتمع غزّة (يعتمد 80 في المئة من السكّان على المساعدات الخارجية لسدّ الحاجات

(55) انظر مثلاً: A. Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York: W. W. Norton, 2014); N. Thrall, *The Only Language They Understand: Forcing Compromise in Israel and Palestine* (New York: Metropolitan Books, 2017), and S. Anziska, *Preventing Palestine: A Political History from Camp David to Oslo* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2018).

(56) انظر: Davis, «Armed Conflict in the Middle East and North Africa,» pp. 72-73.

انظر أيضاً: A. Persson, «Palestine at the End of the State-building Process: Technical Achievements, Political Failures,» *Mediterranean Politics*, vol. 23, no. 4 (2018), pp. 433–452.

(57) Al Jazeera, «Israeli Settlement Activity Surged in Trump Era: Monitor Group,» 2 January 2019.

(58) يشار إلى النزاع بين فتح وحماس عام 2007 بالحرب الأهلية الفلسطينية أيضاً، وهو نزاع بين الحركتين السياسيتين الفلسطينيتين الرئيستين فتح وحماس، ونتج منه انقسام السلطة الفلسطينية عام 2007. تحتفظ حركة فتح بقيادة الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس بالسيطرة على الضفة الغربية.

(59) S. Roy, *The Gaza Strip: The Political Economy of De-development*, 3rd ed. (Washington, DC: Institute for Palestinian Studies, 2016), and R. Høvring, «Gaza: The World's Largest Open-air Prison,» Norwegian Refugee Council, 26 April 2018.

المعيشية اليومية)[60]. إلّا أنّ دولاً مانحة عديدة تعهّدت بزيادة تمويلها للاستعاضة عن التمويل الأمريكي للوكالة[61].

وفي 30 آذار/مارس 2018، ردّت القوات الإسرائيلية على أضخم احتجاجات فلسطينية منذ عدّة سنين - نُظّمت باسم مسيرة العودة (للمطالبة بحقّ اللاجئين في العودة إلى ديارهم في إسرائيل) - باستخدام الذخيرة الحية (طلقات مكسوة بالمطاط وغاز مسيل للدموع) عند نقاط متعددة على امتداد السياج الحدودي بين غزّة وإسرائيل، وهو ما أدّى إلى مقتل 17 وجرح أكثر من 1400 محتجّ أعزل[62]. طالب الأمين العامّ للأمم المتّحدة، والممثّل السامي للاتّحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتّحدة الخاصة بحقوق الإنسان والأُسر الغزّاوية بتحقيق مستقلّ في استخدام الجنود الإسرائيليين للقوة[63]. لكنّ وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان رفض تلك الطلبات[64].

واصل الفلسطينيون احتجاجاتهم تحضيراً للذكرى السنوية السبعين للنكبة الذي يصادف 15 أيار/مايو (يوم النكبة إحياء لذكرى طرد نحو 750000 فلسطيني من ديارهم في إسرائيل في أثناء حرب العام 1948). احتفل الإسرائيليون في وقت سابق في 18 نيسان/أبريل بالذكرى السبعين للاستقلال[65]. بقيت الإصابات تزداد لإصرار القوات الإسرائيلية على استخدام القوة المسلّحة في قمع الاحتجاجات الفلسطينية الأسبوعية[66]. وعشيّة الذكرى السنوية للنكبة، سافرت ابنة الرئيس ترامب برفقة زوجها إلى القدس لافتتاح السفارة الفلسطينية الجديدة. وفي اليوم نفسه، قُتل 60 فلسطينياً أعزل على الأقلّ وأصيب نحو 2700 آخرون بجروح في احتجاجات بالقرب من السياج الحدودي[67]. شجبت الأمم المتّحدة الأعمال الإسرائيلية في بيانات متنوّعة، وطالب الفلسطينيون المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق شامل في انتهاكات إسرائيلية مزعومة للقانون الإنسانية الدولي - بدأت المحكمة عام 2015 دراسة تمهيدية للسلوك المتّبع في حرب عام 2014 وفي نقل إسرائيل مواطنيها إلى مستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلّة[68].

---

(60) A. Iqtait, «Aid and Its Limits in Palestine,» *The Interpreter* (9 October 2017); US Department of State, «On US Assistance to UNRWA,» Press statement, 31 August 2018, and «Report: US to End all Funding for UNRWA,» *Middle East Monitor* (29 August 2018).

(61) Al Jazeera, «Donors to Increase UNRWA Support and Funding Despite US Cuts,» 2 September 2018.

(62) Y. Kubovich, «Israeli Forces to Deploy More Than 100 Snipers along Gaza Border ahead of Mass Protests,» *Haaretz*, 30/3/2018, and N. Thrall, «Gaza Protests Mark Shift in Palestinian National Consciousness,» Commentary, International Crisis Group, 2 April 2018.

(63) «Gaza Deaths: UN Secretary General Calls for «Transparent» Investigation,» *The Guardian*, 31/3/2018.

(64) O. Holmes and H. Balousha, «Israel Rejects UN and EU Calls for Inquiry into Gaza Bloodshed,» *The Guardian*, 1/4/2018.

(65) «Israel at 70,» The Economist (17 May 2018).

(66) I. Abuheweila and D. M. Halbfinger, «Plan to Storm Fence Gets Bloody Preview in Gaza,» *New York Times*, 27/4/2018.

(67) K. Vick, «Gaza Border Becomes Scene of Death as US Opens Embassy in Jerusalem,» *Time*, 14 May 2018, and «Deadly Protests on Gaza's Border with Israel,» *The Economist*, (17 May 2018).

(68) BBC News, «Israel's Gaza Response «Wholly Disproportionate»-UN Rights Chief,» 18 May 2018; BBC News, «Palestinians Demand Full ICC Investigation into «Israeli War Crimes»,» 22 May 2018, and UN =

على الرغم من العنف المستمرّ، تواصلت التظاهرات الأسبوعية على طول الحدود حتى نهاية السنة، مع أنّ وتيرة الاحتجاجات خفّت في تشرين الثاني/نوفمبر في مقابل تنازلات إسرائيلية محدودة على صعيد المساعدات[69]. واستناداً إلى مسؤولين صحّيين في غزّة، قُتل أكثر من 210 فلسطينيين وأصيب أكثر من 18000 بجروح بنيران القوات الإسرائيلية في أثناء احتجاجات سنة 2018[70]. من بين هؤلاء الجرحى، يعالَج نحو 2000 شخص من جرّاء إصابات خطرة بطلقات نارية في الأرجل، مع الإشارة إلى أنّ جروحاً كثيرة أصيبت ببكتيريا مقاوِمة لأدوية متعدّدة[71]. وقُتل جندي إسرائيلي بنيران فلسطينية في أثناء الاحتجاجات.

شهدت الحقبة الممتدّة بين تموز/يوليو وآخر السنة تبادلاً لإطلاق النار بين حماس (بإطلاق صواريخ على إسرائيل) وإسرائيل (بتنفيذ غارات جوّية على غزّة)، وهو ما هدّد بتصاعد الوضع إلى مستوى موجهة شاملة جديدة[72]. وفي تشرين الأول/أكتوبر، حذّرت المحكمةُ الجنائية الدولية إسرائيل من تحقيق محتمل في جرائم حرب مزعومة في غزّة ارتكبتها إسرائيل وحماس[73]. انتقدت إسرائيل بيان المحكمة وأثارت شكوكاً حول حياد المدّعي العام[74]. واتّهمت منظّمة هيومان واتش كلّا من السلطة الفلسطينية (في الضفة الغربية) وحماس (في غزّة) بالاعتداء على المعارضين في سياق عداوة محتدمة بين فتح وحماس[75].

قُتل ضابط في الجيش الإسرائيلي وسبعة فلسطينيين، منهم قائد محلّي في حماس، في توغّل لأفراد من القوات الخاصّة الإسرائيلية تنكّروا بملابس عمّال إغاثة في غزّة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، وهو ما أطلق موجة إضافية من صواريخ حماس وغارات جوّية إسرائيلية[76]. وبعد أن أطلقت حماس نحو 400 صاروخ وقذيفة هاون على إسرائيل وبعد أن أغارت الطائرات الإسرائيلية

= News, «UN General Assembly Urges Greater Protection for Palestinians, Deplores Israel's «Excessive» Use of Force,» 13 June 2018.

(69) «An Election Looms in Israel,» *The Economist* (15 November 2018), and D. M. Halbfinger, «Tensions Ease in Gaza, Allowing Money and Fuel to Roll in,» *New York Times*, 9/11/2018.

(70) يغطّي هذا الرقمان الحقبة الممتدّة من بداية الاحتجاجات في 30 آذار/مارس 2018 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. انظر: Al Jazeera, «Gaza Protests: All the Latest Updates,» 12 November 2018.

(71) M. Davies and E. Graham-Harrison, «Palestinian Superbug Epidemic Could Spread, Say Doctors,» *The Guardian*, 31/12/2018.

(72) A. Heller, «Israel Exchanges Intense Fire with Hamas Militants in Gaza,» Associated Press, 15 July 2018; International Crisis Group (ICG), *Averting War in Gaza*, Middle East Briefing; no. 60 (Brussels: ICG, 2018), and I. Kershner, «Israel Strikes Gaza after a Rocket is Fired,» *New York Times*, 17/10/2018.

(73) Y. J. Bob, «ICC Issues Harsh Warning to Israel of Possible War Crimes in Gaza,» *Jerusalem Post*, 17/10/2018.

(74) R. Ahren, «Israel Scolds ICC Prosecutor over Warning of War Crimes in Bedouin Village,» *Times of Israel*, 18/10/2018.

(75) Human Rights Watch, «Two Authorities, One Way, Zero Dissent: Arbitrary Arrest and Torture under the Palestinian Authority and Hamas,» October 2018.

(76) D. M. Halbfinger, «Deadly Gaza Raid by Israel Threatens Nascent Cease-Fire,» *New York Times*, 11/11/2018, and A. Harel, «Botched Special Ops in Gaza Brings Israel and Hamas to Brink of War,» *Haaretz*, 13/11/2018.

على 100 موقع على الأقلّ في غزّة، اتُّفق على وقف آخر لإطلاق النار، وهو ما حمل ليبرمان على تقديم استقالته[77]. وفي آخر سنة 2018، تزايد عدم الاستقرار في الضفّة الغربية فتفاقمت التوتّرات في غزّة التي بقي اتّفاق النار فيها هشّاً. وفي الشهور الاثني عشر التي تلت 6 كانون الأول/ديسمبر 2017، ذُكر أنّ إسرائيل اعتقلت 5600 فلسطيني في الأراضي المحتلّة[78].

عملية السلام

عُقدت مباحثات سلام متقطّعة منذ بداية النزاع. قام اتّفاق سلام فلسطيني إسرائيلي على حلّ دولتين - دولة فلسطين مستقلّة في جوار دولة إسرائيل - منذ العام 2003. أجرى الجانبان معظم مفاوضاتهم المباشرة الأخيرة في العامين 2013 - 2014، لكنّها انهارت في نيسان/أبريل 2014[79]. وذُكر في مطلع عام 2018 أنّ الإدارة الأمريكية تُعدّ مبادرة سلام جديدة بقيادة صهر ترامب والمبعوث الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط جاريد كوشنير[80]. لكنّ السنة وصلت إلى خاتمتها ولم يُعلَن عن «صفقة القرن» التي طال انتظارها[81].

تتزايد الشكوك في ما إذا كان حلّ الدولتين يبقى جزءاً من التفكير الأمريكي الحالي، أو ما إذا كان اقتراحاً مجدياً أصلاً[82]. واستناداً إلى مسح أُجري في آذار/مارس 2018، زاد الآن عدد الفلسطينيين المعارضين لحلّ قائم على دولتين على عدد الداعمين له، وذكرت أغلبية المشاركين، 57 في المئة - أنّ حلّاً كهذا ما عاد عملياً بسبب التوسّع الاستيطاني الإسرائيلي. ومع ذلك، لم يساند غير 28 في المئة من الفلسطينيين حلّاً قائماً على دولة واحدة - دولة وحيدة ذات أغلبية عربية ويتساوى فيها الجميع في الحقوق[83]. وفي ضربة محتملة أخرى لحلّ الدولتين، أقرّ الكنيست الإسرائيلي في تموز/يوليو قانوناً مثيراً للجدل يُعرّف إسرائيل بأنّها الوطن القومي للشعب اليهودي. ونصّ القانون أيضاً على أنّ «حقّ تقرير المصير الوطني في إسرائيل خاصّ بالشعب اليهودي فقط» وأنّ «القدس الموحّدة» عاصمة إسرائيل، وهذا يجعل العبرية اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد، مع المحافظة على

(77) O. Holmes and H. Balousha, «Israel and Hamas Agree to Gaza Ceasefire after Intense Violence,» *The Guardian*, 13/11/2018, and BBC News, «Israel Defence Minister Lieberman resigns over Gaza Ceasefire,» 14 November 2018.

(78) D. M. Halbfinger, «West Bank Shootings Raise Fear that Hamas is Expanding its Fight,» *New York Times*, 13 December 2018, and «Israel Arrests 5600 Palestinians in Year since Trump's Jerusalem Decision,» *Middle East Monitor* (7 December 2018).

(79) National Public Radio, «Former US Envoy Explains Why Mideast Peace Talks Collapsed in 2014,» 8 June 2017.

(80) White House, «Readout of the Gaza Conference at the White House,» 14 March 2018.

(81) D. Gardner, «Trump's «Deal of the Century» Offers Nothing Good to Palestinians,» *Financial Times*, 5/9/2018, and A. Miller, «The Israeli–Palestine Conflict is not a Bankruptcy Sale,» Lawfare, 23 January 2019.

(82) E. P. Djerejian, M. Muasher, and N. J. Brown, «Two States or One? Reappraising the Israeli Palestinian Impasse,» Carnegie Endowment for International Peace and Rice University's Baker Institute for Public Policy, September 2018.

(83) Palestinian Center for Policy and Survey, Public Opinion Poll no. 67, 27 March 2018.

وضع خاصّ للعرب. وصف المشرّعون العرب ذلك بأنّه أحد أشكال التفرقة العنصرية والفصل العنصري المقنّن[84].

بذلت مصر والأمم المتّحدة بدءاً بتموز/يوليو 2018 جهداً دبلوماسياً هادفاً أيضاً لتلافي حرب إسرائيلية ـ فلسطينية أخرى في غزّة وذلك في مسارَي وساطة مزدوجَين: **الأوّل** بين إسرائيل وحماس وهدفه إحياء اتّفاق وقف إطلاق النار لسنة 2014 وربطه بهدنة مستدامة طويلة الأجل، **والثاني** بين حماس وفتح وهدفه توحيد الصفّ الفلسطيني وعودة السلطة الفلسطينية إلى غزّة[85]. لكنّ منسّق الأمم المتّحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط قال إنّ الإسرائيليين والفلسطينيين «ازدادوا بُعداً» عن حلّ للنزاع[86].

النزاع المسلّح في ليبيا

لا يزال النزاع المسلّح محتدماً في ليبيا منذ أن أطاحت ثورة مسلّحة حظيت بمساعدة عسكرية غربية زعيم البلاد معمّر القذّافي في عام 2011[87]. وبموجب الاتّفاق السياسي الليبي، شُكّلت في طرابلس في عام 2016 حكومة وحدة بدعم من الأمم المتّحدة سُمّيت حكومة الوفاق الوطني وترأسها فايز السرّاج. تعتمد حكومة الوفاق على دعم تحالف فضفاض من أربع ميليشيات كبيرة في العاصمة، وهي قوة الردع الخاصّة، وكتيبة ثوّار طرابلس، وكتيبة نواسي، ووحدة أبو سليم التابعة لجهاز الأمن المركزي[88]. وفي مطلع سنة 2018، سيطرت هذه الميليشيات على بقيّة الدولة الليبية وعلى مؤسّساتها في طرابلس[89] لكن وقفت في وجه حكومة الوفاق الوطني مؤسّسةٌ رسمية منافسة تدعى مجلس النواب في طبرق الواقعة في شرق البلاد، إذْ رفض الاعتراف بحكومة الوفاق أو المصادقة على الاتّفاق السياسي الليبي. يحظى مجلس النواب بمساندة المشير خليفة حفتر، رئيس قوة انتحلت اسم الجيش الوطني الليبي، وهو خليط من وحدات عسكرية وجماعات مسلّحة قواعدها قبلية أو مناطقية. تلقّى

(84) J. Lis and N. Landau, «Israel Passes Controversial Jewish Nation-state Bill after Stormy Debate,» *Haaretz*, 19/7/2018.

(85) «Will a Flurry of Diplomacy Help Israel and the Palestinians?,» *The Economist* (23 August 2018, and International Crisis Group (ICG), *Rebuilding the Gaza Ceasefire*, Middle East Report; no. 191 (Brussels: ICG, 2018).

(86) UN News, ««We are Nowhere Closer» to Israeli–Palestinian Peace Deal, Than a Year Ago, Security Council Hears,» 18 December 2018.

(87) A. Kuperman, «Obama's Libya Debacle: How a Well-meaning Intervention Ended in Failure,» *Foreign Affairs* (March-April 2015), and S. Hamid, «Everyone Says the Libya Intervention Was a Failure. They're wrong,» Brookings Institution, 12 April 2016.

(88) للمزيد عن النزاع في ليبيا في سنتَي 2016 و2017، انظر: D. Smith, «The Middle East and North Africa: 2016 in Perspective,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 83–84, and Davis, «Armed Conflict in the Middle East and North Africa,» pp. 74-75.

وللمزيد عن نشأة تحالف ميليشيات في طرابلس، انظر: W. Lacher and A. Al-Idrissi, «Capital of Militias: Tripoli's Armed Groups Capture the Libyan state,» Small Arms Survey Briefing Paper (June 2018).

(89) Lacher and al-Idrissi, Ibid.

بموجب خطّة عمل للأمم المتّحدة في أيلول/سبتمبر 2017، قادت بعثة الأمم المتّحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) محادثات حول تعديلات مقترَحة للاتّفاق السياسي الليبي، لكنّ آراء الأطراف لم تتوافق في شأن ترتيبات القيادة العسكرية، والسلطات النسبية للكيانات الحاكمة المختلفة، وآليات الحكم وقضايا مؤسّساتية أخرى[92]. وفي نهاية سنة 2017، أعلن حفتر أنّه لن يلتزم بالاتّفاق السياسي الليبي، مثيراً احتمال نشوب قتال جديد بين الجماعتين الرئيستين والميليشيات المتنوّعة ـ وهذا ما حصل في منتصف سنة 2018 (انظر أدناه)[93].

تجدّد العنف

اندلع قتل جديد في حزيران/يونيو 2018 في المنطقة الساحلية بليبيا حيث توجد أغلبية محطات تصدير النفط. أُرغم الجيش الوطني الليبي على التراجع، ثمّ عاد واستولى على محطات تصدير النفط في سدرة ورأس لانوف. تلا ذلك نزاع على إدارة مبيعات النفط، لكن أمكن حلّه بضغط دولي وتنازلات من حكومة الوفاق ـ وهذا يشمل طلب مجلس الأمن الدولي قيام لجنة دولية للإشراف على دراسة مستقلّة لتوزيع الأموال بإدارة المصرف المركزي الليبي[94].

وفي آخر آب/أغسطس، نشب قتال في طرابلس بين ميليشيات تابعة لحكومة الوفاق المدعومة من الأمم المتّحدة. وتعرّضت العاصمة لهجوم شنّه اللواء السابع، وهو ميليشيا شكّلتها وزارة الدفاع في حكومة الوفاق عام 2017 وسُحبت من ترهونة، وهي بلدة تقع على مسافة 65 كم جنوب شرق طرابلس. وهذا ما أوقع بينها وبين تحالف الميليشيات العاملة بإمرة وزارة الداخلية في حكومة الوفاق[95]. وأجرت بعثة الأمم المتّحدة للدعم في ليبيا مفاوضات وتوصّلت إلى وقف إطلاق نار هشّ في 4 أيلول/سبتمبر، لكنّ القتال اشتدّ في آخر الشهر إلى حدّ إعلان الأمم المتّحدة حالة طوارئ في طرابلس[96]. قُتل أكثر من 100 شخص قبل أن تتوصّل البعثة إلى اتّفاق آخر لوقف إطلاق النار دُعم برزمة إصلاحات اقتصادية اقترحها رئيس الوزراء في 12 أيلول/سبتمبر[97].

---

(92) C. M. Blanchard, «Libya: Transition and US Policy, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress RL33142 (Washington, DC: US Congress, CRS, 2018), p. 3.

(UNSMIL) بعثة سياسية شُكّلت في أيلول/سبتمبر 2011، انظر الفصل الثالث، القسم II في هذا الكتاب.

(93) Al Jazeera, «Haftar: Libya's UN-backed Government's Mandate Obsolete,» 18 December 2017, and I. El Amrani, «New Risks in Libya as Khalifa Haftar Dismisses UN-Backed Accord,» Commentary, International Crisis Group, 21 December 2017.

(94) P. Wintour, «Libya Urges UN to Block Oil Sales after Clashes between Rival Factions,» *The Guardian*, 27/6/2018, and International Crisis Group (ICG), *After the Showdown in Libya's Oil Crescent*, Middle East and North Africa Report; no. 189 (Brussels: ICG, 2018).

(95) UN Support Mission in Libya, «SRSG Ghassan Salame briefing to the Security Council,» 5 September 2018, and Al Jazeera, «Libya: Armed Groups Vie for Control in Deadly Tripoli Clashes,» 27 August 2018.

(96) S. Raghavan, «Surge in Fighting among Libya's «Super Militias» Imperils Western Peace Efforts,» *Washington Post*, 2/10/2018.

(97) France 24, «Libya Ceasefire Halts Month-long Battle in Tripoli,» 26 September 2018; and International Crisis Group, «Libya's Economic Reforms Fall Short,» Watch List update, 25 October 2018.

أتاح فراغ السلطة انبعاث جماعات إسلامية مسلّحة، منها تنظيم داعش، وقد شنّت أكثر من عشر هجمات عام 2018. ففي أيلول/سبتمبر 2018 مثلاً، هوجمت المؤسّسة الوطنية للنفط وقُتل من موظّفيها اثنان وأصيب 10 آخرون بجروح؛ وفي كانون الأول/ديسمبر، هوجمت وزارة الخارجية في طرابلس وقُتل ثلاثة أشخاص على الأقلّ[98]. وفي آذار/مارس، شنّت الولايات المتّحدة غارة جوّية على مسلّحين يُشتبه بانتمائهم إلى تنظيم القاعدة في جنوب ليبيا[99].

عملية السلام

تتنافس فرنسا وإيطاليا على التأثير في عملية السلام بليبيا، واستضافت كلتا الدولتين قمّة عام 2018. تتركّز مصالح إيطاليا في غرب ليبيا أساساً، حيث يمرّ خط أنابيبها غرينستريم الذي ينقل الغاز إلى صقلّية. وآثرت فرنسا العمل مع حفتر الذي ترجّح أنّه قادر على إرساء الاستقرار في البلاد وعلى منع امتداد النزاع إلى منطقة الساحل المجاورة (حيث نشرت فرنسا أعداداً ضخمة من الجنود لمحاربة الجهاديين)[100]. كما أنّ شركات الطاقة الإيطالية والفرنسية تتنافس أيضاً على عقود النفط في ليبيا[101].

استضافت فرنسا في 29 أيار/مايو قمّة جمعت بباريس رؤساء المؤسّسات السياسية الرئيسة الثلاث في ليبيا بموجب الاتّفاق السياسي الليبي، وهم فايز السرّاج، رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني، وعقيلة صالح، رئيس مجلس النوّاب، وخالد المشري، رئيس المجلس الأعلى للدولة (هيئة استشارية غير منتخَبة)، إضافةً إلى حفتر. صدر عن القمّة بيان من ثماني نقاط، وسانده الرجال الأربعة ولم يوقّعوا عليه، ونصّ على إقامة الأساس الدستوري للانتخابات بحلول 16 أيلول/سبتمبر 2018، وعلى إجراء انتخابات بحلول 10 كانون الأول/ديسمبر 2018[102]. ساندت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن والاتّحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والاتّحاد الأوروبي إعلان باريس، لأسباب منها مخاوف من تنظيم الدولة ودور البلاد كممرّ للمهاجرين واللاجئين المتوجّهين إلى أوروبا[103].

وفي أثناء ذلك، انطلقت عملية المؤتمر الوطني بين نيسان/أبريل وتموز/يوليو 2018، وهي سلسلة مشاورات عامّة ركّزت على أولويات الحكومة الوطنية والأمن والحوكمة والعملية الانتخابية.

---

(98) J. Malsin and B. Faucon, «Islamic State's Deadly Return in Libya Imperils Oil Output,» *Wall Street Journal*, 18/9/2018, and Al Jazeera, «Libya: 3 Dead in Attack on Foreign Ministry Building in Tripoli,» 26 December 2018.

(99) D. Walsh and E. Schmitt, «US Strikes Qaeda Target in Southern Libya, Expanding Shadow War There,» *New York Times*, 25/3/2018.

(100) لمعرفة المزيد عن النزاع في الساحل، انظر القسم VI في هذا الفصل.

(101) «Libya's Feuds Cross the Mediterranean,» *The Economist* (8 November 2018).

(102) Permanent Mission of France to the UN in New York, «Political Statement on Libya: Joint Statement by Fayez al-Sarraj, Aguila Saleh, Khalid Meshri, Khalifa Haftar, Paris,» 29 May 2018.

(103) International Institute for Strategic Studies (IISS), «The UN's Election Gamble in Libya,» *Strategic Comments*, vol. 24, no. 18 (2018), pp. iv–vi.

شارك أكثر من 6000 ليبي في أكثر من 70 اجتماع التأم في 43 مكاناً في شتّى أنحاء ليبيا، إضافةً إلى الاجتماع بمجموعات الشتات خارج البلاد. وبُذل جهد خاصّ لإشراك المرأة والأشخاص المشرّدين داخلياً والأقلّيات الإثنية والشباب. وجذبت حملة أُطلقت على الإنترنت اهتمام 131000 من مستخدمي فيسبوك و1400 من متابعي تويتر[104]. أمّا غسان سلامة، رئيس بعثة الأمم المتّحدة للدعم في ليبيا، فقد سلّط الضوء على نقطة مهمّة واحدة وهي الإجماع الذي تمخّض عن عملية المؤتمر الوطني: توافق كبير في شتّى أنحاء ليبيا على وجود حاجة إلى انتخابات جديدة[105]. لكنّ إيطاليا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة ودولاً أخرى، إضافةً إلى كثير من الليبيين، رأوا أنّ الجدول الزمني المتفَق عليه في قمّة باريس غير واقعي بالنظر إلى العنف الحاصل في البلاد وإلى الأساسي الدستوري المبهم للانتخابات[106].

اقترحت إيطاليا خطّة بديلة شملت تأجيل الانتخابات وتنظيم مؤتمر وطني ليبي (كما هو متصوَّر في عملية المؤتمر الوطني) في كانون الثاني/يناير 2019. وفي 12 ـ 13 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت إيطاليا قمّة في باليرمو مع مندوبي كثير من القادة الليبيين المتنافسين ومع وفود من 38 دولة دعماً لهذه الأجندة. لم يحضر حفتر إلّا في اليوم التالي. عندئذٍ أمكن عقد قمّة مصغّرة مع السرّاج على هامش القمّة الرئيسة[107]. لم تثمر القمّة تقدّماً كبيراً، وبدا أنّه لن يتوافر أي دعم لإعادة صياغة خطّة العمل التي أعدّتها الأمم المتّحدة لتجاوز الخلافات المستمرّة، سواء التي بين الفصائل الليبية أم التي بين الجهات الدولية، حول عناصر كثيرة في خريطة الطريق السياسية، بما في ذلك كيفية توزيع عائدات النفط والغاز.

النزاع المسلّح في سورية

لا يزال تحدّي السلطة السياسية للطائفة العلوية في سورية جارياً منذ سنة 2011 في نزاع مسلّح متعدّد الجوانب أطلق الربيع العربي شرارته، لكن آل إلى حرب أهلية تنخرط فيها قوى إقليمية ودولية[108].

(104) A. Alunni and F. Tusa, «In Search of a Negotiated Solution in Libya,» Aspenia online, 13 September 2018

تقارير اجتماعات عملية المؤتمر الوطني متاحة باللغة العربية عند <http://multaqawatani.ly>.

(105) UN Support Mission in Libya, «SRSG Ghassan Salame briefing to the Security Council».

(106) International Institute for Strategic Studies (IISS), «The UN's Election Gamble in Libya,» and R. Smith and J. Pack, «Libya's House of Cards: Elections without Institutions,» Lawfare, 19 August 2018.

(107) L. Tondo and P. Wintour, «Italian Summit on Libya in Disarray as Trump and Putin Stay Away,» *The Guardian*, 12/11/2018, and G. De Maio, «The Palermo Conference on Libya: A Diplomatic Test for Italy's New Government,» Brookings, 19 November 2018.

(108) للمزيد عن النزاع السوري في سنتَي 2016 و2017، انظر: D. Smith, «The Middle East and North Africa: 2016 in Perspective,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 83–84, and Davis, «Armed Conflict in the Middle East and North Africa,» pp. 76-79.

مع أنّ الحرب أبعد ما تكون عن نهايتها، شهد عام 2018 خفضاً واضحاً في التصعيد لإحكام الحكومة السورية على الأرض قبضتها ولقرب هزيمة تنظيم داعش(109). إلّا أنّه بعد أن اعترى الوهنُ المعارضةَ المسلّحة لحكومة الرئيس بشار الأسد، سارت الحرب الأهلية في اتجاهات جديدة على وقْع الغارات الجوّية الإسرائيلية والعمليات العسكرية التركية عبر الحدود وترسّخ الوجود الإيراني. كما بقيت فلول تنظيم داعش تهديداً طوال السنة(110).

وعلى العموم، بقي النزاع السوري أحد أشدّ النزاعات تدميراً في العالم. ومع أنّه لا يوجد إحصاءات موثوق بها للإصابات، يُعتقد أنّ أكثر من 400000 سوري قُتلوا بسبب القتال منذ نشوب الحرب، وتشير تقديرات مشروع بيانات مواقع النزاع المسلّح وأحداثها (ACLED) إلى سقوط نحو 30200 قتيل عام 2018(111). شهدت هذه الحرب نحو 30 في المئة من كلّ حوادث العنف المنظّم بحسب قاعدة بيانات مشروع أكلد لسنة 2018، وهي أعلى نسبة في أيّ دولة وحيدة. بقيت سورية أيضاً الساحة التي سقط فيها أكبر عدد من المدنيين، حيث قُتل أكثر من 7100 شخص عام 2018(112). تعزو منظّمة مكافحة العنف المسلّح هذا العدد الكبير للقتلى المدنيين إلى استخدام أسلحة متفجّرة ـ كالقنابل الضخمة والقذائف، ونيران الأسلحة غير المباشرة (موتر وصواريخ ومدفعية) وأجهزة متفجّرة يدوية الصنع ـ ولا سيّما في المناطق الآهلة بالمدنيين(113). من المعلوم أنّ الأسلحة المتفجّرة المستخدمة في سورية أوقعت 79206 أشخاص بين قتيل وجريح بين سنتَي 2011 و2018، منهم 67263 مدنياً (85 في المئة)، لكنّ الراجح أنّ الرقم الحقيقي أكبر كثيراً(114). ويمكن أن تستلزم إزالةُ الألغام الأرضية وبقايا الأسلحة المتفجّرة الأخرى ما يصل إلى 50 سنة(115).

وصف تقرير للأمين العام للأمم المتّحدة في تشرين الأول/أكتوبر «العنف المثير للقلق العميق في حقّ الأطفال» في الحرب الأهلية السورية، بما في ذلك 12537 «انتهاكاً جسيماً» مؤكَّداً في حقّ الأطفال بين 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 وآخر حزيران/يونيو 2018. تتمثّل الانتهاكات الجسيمة المشمولة بالتقرير التجنيد والاستعمال في أعمال عسكرية، والقتل والتشويه، والاغتصاب وأشكال

---

(109) لتقييم أسباب نجاح الحكومة السورية في الحرب، انظر: E. Zisser, «Why has Bashar Won the War in Syria?,» *Strategic Assessment*, vol. 21, no. 2 (July 2018), pp. 65-74.

(110) E. Schmitt, «Thousands of ISIS Fighters Flee in Syria, Many to Fight Another Day,» *New York Times*, 4/2/2018, and A. Brotman, «US Troops Withdrawal from Syria and the Threat of Islamic State,» Global Risks Insights, 30 December 2018.

(111) Specia, «How Syria's Death Toll is Lost in the Fog of War»; C. Humud, R. Margesson, and S. Chesser, «Counting Casualties in Syria and Iraq: Process and Challenges,» Congressional Research Service (CRS) Insight, 12 April 2016, and Armed Conflict Location and Event Data Project, 'Data Export Tool,» [n. d.].

(112) Kishi and M. Pavlik, «ACLED 2018: The Year in Review».

(113) للمزيد عن مسألة استخدام الأسلحة المتفجّرة في المناطق الآهلة بالمدنيين، انظر أيضاً الفصل التاسع، القسم I في هذا الكتاب.

(114) J. Dathan, «The Reverberating Effects of Explosive Weapon Use in Syria,» Action on Armed Violence, January 2019.

(115) British Foreign and Commonwealth Office, «Clearance of Improvised Explosive Devices in the Middle East, Monday 22-Wednesday 24 May 2017,» Wilton Park Report WP1548, June 2017.

العنف الجنسي الأخرى، والهجوم على المدارس والمستشفيات، والخطف والحرمان من الحصول على مساعدات إنسانية[116].

بقي النزاع محرّك الحاجات الإنسانية. ومع انتهاء العمليات القتالية الواسعة النطاق في مناطق كثيرة بالبلاد، استطاع نحو 1.2 مليون مشرّد داخلياً العودة إلى مناطقهم الأصلية في الشهور العشرة الأولى من سنة 2018. لكنّ التشرّد الداخلي الواسع النطاق بقي في مناطق أخرى طوال السنة. ومع أنّه تأكّدت عودة أكثر من 42000 لاجئ بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر، شارفت سنة 2018 على نهايتها ولا يزال نصف السكان مشرّدين - أكثر من 5.6 مليون لاجئ (استضافهم الأردن ولبنان وتركيا بشكل أساس) وأكثر من 6 ملايين مشرّد داخلياً[117]. وكما ذكر مسؤول رفيع المستوى في الأمم المتّحدة في مؤتمر مانحين عُقد في نيسان/أبريل، «ربع اللاجئين في العالم سوريون، وربع كلّ السوريين لاجئون»[118].

احتاج نحو 13.1 مليون شخص (أكثر من نصف السكّان السوريين) إلى مساعدة إنسانية عاجلة، وعانى 6.7 مليون شخص من انعدام أمن غذائي حادّ، وواجه 4.5 مليون شخص آخر خطر انعدام أمن غذائي حادّ عام 2018[119]. وأشارت تقييمات أخرى إلى تراجع خفيف في انعدام الأمن الغذائي في سورية في الجزء الأخير من السنة، تمشياً مع تحسّن الوضع الأمني في مناطق كثيرة في البلاد[120].

عقب أفول تنظيم داعش عام 2017، طفت نزاعات كامنة إلى السطح من جديد على ثلاث جبهات رئيسة عام 2018 - المناطق الشمالية الغربية، والمناطق الجنوبية الغربية والمناطق الشمالية الشرقية - مع تشكيلة معقّدة ومتغيّرة من المقاتلين. وطرأت زيادة في التدخّلات المباشرة للقوى الإقليمية والعالمية أيضاً: تتدخّل إيران وإسرائيل وروسيا في المناطق الجنوبية الغربية؛ وتتدخّل روسيا وتركيا في المناطق الشمالية الغربية؛ وتتدخّل تركيا والولايات المتّحدة في المناطق الشمالية الشرقية[121].

---

(116) United Nations, Security Council, «Children and Armed Conflict in the Syrian Arab Republic: Report of the Secretary-General,» 30 October 2018.

(117) UN High Commissioner for Refugees, «Regional Strategic Overview 2019–2020,» 20 December 2018.

(118) UN Development Programme, «In Brussels, UN Calls for Increased Support for Vulnerable Syrians and Host Populations,» 24 April 2018.

(119) World Food Programme (WFP), «WFP Syria Situation Report no. 1, January 2019,» January 2019.

(120) Food and Agriculture Organization of the UN (FAO) and World Food Programme (WFP), «Monitoring Food Security in Countries with Conflict Situations: A Joint FAO/WFP Update for the United Nations Security Council, January 2019, pp. 23–24.

(121) Deutsche Welle, «What Foreign Powers Want from the Syrian War,» 12 April 2018, and A. Fitch and S. Rasmussen, «Iran Signs Deal with Syria to Deepen Military Cooperation,» *Wall Street Journal*, 27/8/2018.

لمناقشة لمسألة الرعاية المالية الخارجية في الحرب الأهلية السورية، انظر: A. M. Baylouny and C. A. Mullins, «Cash is King: Financial Sponsorship and Changing Priorities in the Syrian Civil War,» *Studies in Conflict and Terrorism*, vol. 41, no. 12 (2018), pp. 990–1010 =

أصبح تشابك القوى العسكرية الأجنبية المتنافسة في سورية أشدّ تعقيداً في بعض المناسبات، وهو ما أوجد إمكانية لاتّساع النزاع، وبخاصّة في استخدام القوّة الجوّية: ذُكر أنّ الغارات الجوّية الأمريكية على قوات موالية للحكومة تضمّ مزيجاً غير محدّد من جنود حكوميين سوريين ومرتزقة روس قتلت نحو 100 شخص في شباط/فبراير؛ وفي 24 تموز/يوليو، أسقطت إسرائيل طائرة حربية سورية كانت تغير على قوات الثوار بالقرب من الحدود مع مرتفعات الجولان، زاعمة أنّها حلّقت في «انتهاك سافر» لاتّفاق نزع الأسلحة الأممي لسنة 1974؛ وفي أيلول/سبتمبر، أُسقطت طائرة عسكرية روسية خطأً بصاروخ سوري أُطلق على طائرة حربية إسرائيلية كانت تهاجم أهدافاً في سورية، مع أنّ روسيا لامت إسرائيل على ذلك[122].

المناطق الشمالية الغربية

قاتلت القوات الحكومة السورية (مدعومة بإيران وروسيا) تشكيلة من جماعات ثورية في هذه المناطق، مع تركيز على محافظة إدلب وعلى ضواحي دمشق (الغوطة الشرقية). اندلع قتال عنيف في محافظة إدلب بين القوات الحكومية السورية والثوار في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، وهو ما أدّى إلى تشريد أكثر من 100000 شخص، في حين علق 400000 مدني في الغوطة الشرقية وتعذّر إيصال مساعدات إنسانية إليهم[123]. أوقعت الغارات الجوّية الروسية والسورية مئات الإصابات، وسرت مزاعم استخدام القوات الحكومية السورية أسلحة كيميائية[124]. وفي 24 شباط/فبراير، أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يدعو إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية لمدّة 30 يوماً، وفي 26 شباط/فبراير، أعلنت روسيا أنّها ستنشئ ممرّاً إنسانياً في الغوطة الشرقية[125].

بحلول مطلع آذار/مارس، كانت الحكومة السورية قد سيطرت على أكثر من نصف الغوطة الشرقية بدعم من روسيا وميليشيات إيرانية[126]. وبموجب اتّفاق رعته روسيا، أُخلي نحو 1500 ثائر

= لمناقشة سياسة روسيا في الشرق الأوسط، انظر: E. Stepanova, «Russia and Conflicts in the Middle East: Regionalisation and Implications for the West,» *International Spectator*, vol. 53, no. 4 (2018), pp. 35–57; and R. Thornton, «The Russian Military Commitment in Syria and the Eastern Mediterranean,» *RUSI Journal*, vol. 163, no. 4 (2018), pp. 30–38.

(122) J. Yaffa, «Putin's Shadow Army Suffers a Setback in Syria,» *New Yorker* (6 February 2018); Reuters, «Israel Says Downed Syrian Jet Violated 1974 Golan Demilitarization,» 24 July 2018, and N. Landau, Y. Kubovich, and A. Tibon, «Putin Says Israel Didn't Down Russian Aircraft; Netanyahu Offers Condolences,» *Haaretz*, 19/9/2018.

(123) N. Cumming-Bruce and R. Gladstone, «Fighting Rages in Syria's Last Major Insurgent Stronghold,» *New York Times*, 11/1/2018, and «Syria's War Heats up Again,» *The Economist* (22 February 2018).

(124) A. Barnard and C. Gall, «Syrian Bombardment Takes its Deadliest Toll in Years,» *New York Times*, 20/2/2018, and BBC News, «Syria War: «Chlorine Attack» on Rebel-held Idlib Town,» 5 February 2018.

لمناقشة مزاعم استخدام أسلحة كيميائية في سوريا، انظر أيضاً الفصل الثامن، القسم I في هذا الكتاب.

(125) UN Security Council Resolution 2401 (2018), S/RES/2401 (2018), 24 February 2018; New Arab, «UN Security Council Passes «Worthless» Resolution on Eastern Ghouta,» 25 February 2018, and A. McDowell and J. Stubbs, «Russia Orders Daily Truce for Evacuations from Syria's Eastern Ghouta,» Reuters, 26 February 2018.

(126) R. Abdulrahim, «Syrian Regime Gains Ground in Opposition Enclave,» *Wall Street Journal*, 11/3/2018.

سوري و6000 من أفراد أُسرهم ونُقلوا إلى محافظة إدلب الخاضعة لسيطرة الثوار[127]. وفي نيسان/أبريل، خضع 500 سوري للعلاج بعد ظهور أعراض تسمّم بالغاز عقب مزاعم تحدثت عن شنّ القوات الحكومية هجوماً بأسلحة كيميائية على دوما في الغوطة الشرقية. وردّاً على ذلك، شنّت فرنسا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة بعد أسبوع غارات جوّية على منشآت سورية يُشتبه في أنّها لأسلحة كيميائية[128]. وبعد أن استعادت القوات الحكومية السيطرة على الغوطة الشرقية، وافق الثوار في حمص في الشمال على استسلام متفاوض عليه.

وفي آب/أغسطس، تهيّأت الحكومة السورية وحلفاؤها لمهاجمة محافظة إدلب الخاضعة لسيطرة الثوار والتي تضمّ 3 ملايين مدني (منهم مليون شخص مشرّد داخلياً قدموا من مناطق أخرى في سورية)، إضافةً إلى نحو 100000 ثائر مسلّح وجهادي متعدّدي الانتماءات. ونبّهت الأمم المتّحدة إلى أنّ مهاجمة إدلب ستوجد حالة طوارئ إنسانية «على نطاق لم يسبق له مثيل» في الحرب الأهلية السورية التي مضى عليها سبع سنوات[129]. بدا أنّ اتّفاقاً روسياً تركياً (دعمته إيران والولايات المتّحدة) في 17 أيلول/سبتمبر جنّب إدلب ذلك الهجوم، ونصّ على إقامة منطقة عازلة منزوعة السلاح ومراقبتها لحماية المدنيين في المحافظة[130]. ومع أنّه جرى سحب الأسلحة الثقيلة مقدّماً، أخفقت الجماعات المسلّحة ـ كالجهاديين المنتسبين إلى القاعدة ـ في الالتزام بالأجل المحدّد في 15 تشرين الأول/أكتوبر للانسحاب من المنطقة العازلة، وهو ما زاد خطر استمرار العنف[131].

وقع هجوم مزعوم آخر بأسلحة كيميائية في حلب في تشرين الثاني/نوفمبر وأُصيب من جرّائه أكثر من 100 شخص. لم تتّضح نقطة انطلاق الهجوم ولا المادّة المستخدَمة فيه، لكنّ روسيا وسورية اتّهمتا قوات الثوار بتنفيذه[132].

---

(127) S. Al-Khalidi, «Syrian Rebels Agree to Evacuate Town in Ghouta: Sources,» Reuters, 21 March 2018.

(128) S. Nebehay, «WHO: 500 Syrian Patients Show Symptoms Pointing to Toxic Weapons Exposure,» Reuters, 11 April 2018; J. Borger and P. Beaumont, «Syria: US, UK and France Launch Strikes in Response to Chemical Attack,» *The Guardian*, 14/4/2018, and BBC News, «Syria «Chemical Attack»: Shooting Delays OPCW Visit to Site,» 18 April 2018.

لمناقشة الهجوم المزعوم بأسلحة كيميائية على دوما، والردّ الفرنسي والبريطاني والأمريكي، انظر أيضاً الفصل الثامن، القسم I في هذا الكتاب.

(129) E. M. Lederer, «UN: Idlib Offensive Could Spark Worst Humanitarian Emergency,» Associated Press, 28 August 2018; «The battle for Syria's last rebel redoubt looms,» The Economist, 6 September 2018, and International Crisis Group (ICG), «Saving Idlib from Destruction,» *Middle East Briefing* no. 63 (Brussels: ICG, 2018).

(130) International Crisis Group, «Syria's Idlib Wins Welcome Reprieve with Russia-Turkey Deal,» Statement, 18 September 2018, and «Turkey and Russia Cut a Deal over Syria,» *The Economist* (20 September 2018).

(131) Al Jazeera, «Deadline Passes for Syria's Idlib Buffer without Fighters Leaving,» 15 October 2018.

(132) B. Hubbard, «Syria Urges UN to Condemn Rebels after Apparent Chemical Attack,» *New York Times*, 25/11/2018.

للبحث في مزاعم استخدام أسلحة كيميائية في سورية، انظر أيضاً الفصل الثامن، القسم I في هذا الكتاب.

المناطق الجنوبية الغربية

كثّفت القوات الحكومية السورية بدعم من سلاح الجوّ الروسي جهدها في جنوب غرب سورية في منتصف حزيران/يونيو، وهو ما أدّى إلى نزوح أكثر من 270000 شخص بعد أسبوعين من القتال الشديد[133]. كانت هذه المنطقة مشمولة منذ تموز/يوليو باتّفاق خفض تصعيد أبرمه الأردن وروسيا والولايات المتّحدة، مع أنّ الاتّفاق لم ينتقل من وقف أوّلي لإطلاق النار إلى حلّ دائم للنزاع. وبعد مباحثات أردنية روسية، جرى الاتّفاق على وقف إطلاق نار جديد في الجنوب يوم 7 تموز/يوليو، على أن تنتشر شرطة عسكرية روسية لتوفير ضمانة للاتّفاق[134]. ومع أنّه أُعيد فتح معبر حدودي رئيس مع الأردن في تشرين الأول/أكتوبر، أحجم أغلب اللاجئين والمشرّدين عن العودة لعدم وجود بنية أساسية صالحة أو خدمات أو فرص عمل، إضافةً إلى بقاء الهواجس الأمنية[135].

سعت إسرائيل للمحافظة على منطقة عازلة تفصلها عن الحكومة السورية المدعومة من إيران، وصعّدت غاراتها الجوّية بشكل مستمرّ على ما تصفه أصولاً إيرانية داخل سورية[136]. ثمّ أسقط صاروخ سوري مضادّ للطائرات طائرة من طراز أف ـ 16 في أثناء غارات جوّية على قوات مدعومة من الإيرانيين في القاعدة الجوّية تي فور بوسط سورية، وهو ما أدّى إلى مزيد من الغارات الجوّية على الدفاعات الجوّية السورية[137]. وفي أيلول/سبتمبر 2018، زعم يسرائيل كاتس، وزير الاستخبارات الإسرائيلي، أنّ «إسرائيل قامت في السنتين الماضيتين بأكثر من 200 عمل عسكري داخل سورية نفسها»[138].

المناطق الشمالية الشرقية

تظهر مقارنة المناطق الشمالية الشرقية بمسرحَي النزاع الآخرَين، أنّها نعمت باستقرار نسبي تحت سيطرة قوات سورية الديمقراطية (SDF) المدعومة من الأمريكيين، والتي تقودها في الأساس

---

(133) Reuters, «Number of Displaced in Southern Syria Climbs to 270,000: UN,» 2 July 2018, and K. Shaheen, «Syrians Stranded in «Dire» Desert Conditions after Fall of Deraa,» *The Guardian*, 13/7/2018.

(134) S. Al-Khalidi, «Jordan to Hold Talks with Russia over South Syria Deal,» Reuters, 2 July 2018, and A. Ibrahim, «Rebels in Southern Syria Reach Deal to End Violence,» Al Jazeera, 7 July 2018.

(135) R. F. Sweis and B. Hubbard, «Syria Reopens Border Link to Jordan, as Assad Reasserts Control,» *New York Times*, 15/10/2018, and Human Rights Watch, «Syria: Residents Blocked from Returning,» 16 October 2018.

لمعرفة مواقف اللاجئين من العودة بوجه عامّ، انظر: M. Yahya, «Unheard Voices: What Syrian Refugees Need to Return Home,» Carnegie Middle East Center (2018).

(136) J. A. Gross, «Strike on Syrian Air Base Said to Target Hezbollah Arms Depot,» *Times of Israel*, 24/5/2018.

(137) O. Holmes, «Israel Launches «Large-Scale» Attacks in Syria after Fighter Jet Crashes,» *The Guardian*, 10/2/2018.

(138) D. Williams, «Israel Says Struck Iranian Targets in Syria 200 Times in Last Two Years,» Reuters, 4 September 2018.

جماعة مسلّحة يهيمن عليها الأكراد وتسمّى وحدات حماية الشعب (YPG)[139]. وفي آذار/مارس، سيطر الثوار المدعومون من تركيا على منطقة عفرين التي كانت تحت السيطرة الكردية، وذلك بعد شهرين من عبور القوات التركية الحدود السورية لمهاجمة المدينة[140].

قاتلت قوّات سورية الديمقراطية المدعومة من الأمريكيين معظم سنة 2018 لاستعادة آخر معاقل تنظيم داعش. وبرغم الهجمات المعاكسة التي شنّها التنظيم من حين لآخر والتهديدات التركية للقوات التي يقودها الأكراد والتي أعاقت الحملة في تشرين الأول/أكتوبر، واصلت قوات سورية الديمقراطية استعادة الأراضي؛ واستولت في منتصف كانون الأول/ديسمبر على هجين، آخر بلدة خاضعة لسيطرة التنظيم شرقيّ سورية بالقرب من الحدود العراقية[141].

وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت إدارة ترامب سحب نحو 2200 جندي أمريكي من سورية ـ خلافاً لرغبات وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس الذي استقال احتجاجاً ـ مع أنّ تقارير لاحقة ذكرت أنّ ذلك قد يكون انسحاباً جزئياً فقط[142]. كما أنّ لفرنسا والمملكة المتّحدة قوات في سورية أيضاً[143]. إلّا أنّ الانسحاب الأمريكي يجعل قوات سورية الديمقراطية/وحدات حماية الشعب عرضة لهجوم تشنّه تركيا (التي هدّدت في 12 كانون الأول/ديسمبر بعملية عسكرية وشيكة ضدّ الأكراد في شمال سورية) والثوار السوريون المدعومون من تركيا، أو لهجوم تشنّه القوات الحكومية السورية الساعية إلى إعادة بسط سيطرتها على كامل أنحاء البلاد[144]. وأشارت قوات سورية الديمقراطية أيضاً إلى إمكانية إخلاء سبيل ما يصل إلى 3200 أسير محلّي وأجنبي من مقاتلي تنظيم داعش نتيجة للانسحاب الأمريكي[145].

---

(139) C. Gall and A. Barnard, «Syrian Rebels, Backed by Turkey, Seize Control of Afrin,» *New York Times*, 18/3/2018, and «After Taking Afrin, Turkey Looks for New Targets in Syria,» *The Economist* (22 March 2018).

(140) C. Gall and A. Barnard, «Syrian Rebels, Backed by Turkey, Seize Control of Afrin,» *New York Times*, 18/3/2018, and «After Taking Afrin, Turkey Looks for New Targets in Syria,» *The Economist* (22 March 2018).

(141) Z. Bilginsoy, «Turkey Strikes Positions Held by US-backed Kurdish Fighters in Northern Syria,» *Military Times*, 28/10/2018; E. Schmitt, «Fight against Last Vestige of ISIS in Syria Stalls, to Dismay of US,» *New York Times*, 6/11/2018, and M. Chulov, «ISIS Withdraws from Last Urban Stronghold in Syria,» *The Guardian*, 14/12/2018.

(142) M. Landler, H. Cooper, and E. Schmitt, «Trump to Withdraw US Forces from Syria, Declaring «We Have Won against ISIS»,» *New York Times*, 19/12/2018, and T. Gibbons-Neff and E. Schmitt, «Pentagon Considers Using Special Operations Forces to Continue Mission in Syria,» *New York Times*, 21/12/2018.

(143) أرسلت فرنسا إلى سورية نحو 1000 جندي، فيما لم تُفصح المملكة المتّحدة عن عدد جنودها على الأرض. انظر: T. Wheeldon, «As US Withdraws Troops from Syria, France and UK Remain in the Back Seat,» France 24, 23 February 2019.

(144) ترى تركيا أنّ وحدات حماية الشعب امتداد لحزب العمّال الكردستاني (PKK) ولا ترغب في نشوء كيان كردي مستقلّ له صلات قوية بالأكراد في تركيا على طول الحدود. S. El Deeb, «Planned US Exit from Syria Scrambles Tactics on Crowded Battlefield,» Associated Press, 24 December 2018; B. McKernan, «Syrian Troops Mass at Edge of Kurdish Town Threatened by Turkey,» *The Guardian*, 28/12/2018, and International Crisis Group (ICG), *Avoiding a Free-for-all in Syria's North East*, Middle East Briefing; no. 66 (Brussels: ICG, 2018).

(145) H. Saad and R. Nordland, «Kurdish Fighters Discuss Releasing almost 3200 ISIS Prisoners,» *New York Times*, 20/12/2018, and Al Jazeera, «Kurdish-led Forces «May not be able to Contain ISIL Prisoners»,» 21 December 2018.

السيطرة على الأراضي

انعكست طبيعة الحرب المعقّدة في آخر سنة 2018 على سيطرة القوى المتنوّعة على الأراضي (انظر الشكل (2 ـ 4)). سيطرت القوات الحكومية على المناطق الواقعة جنوب سورية وغربها (نحو 60 في المئة من البلاد)، وعمل حزب الله في بعض المناطق الخاضعة للسيطرة الحكومية بالقرب من الحدود اللبنانية. وسيطرت قوات سورية الديمقراطية/وحدات حماية الشعب على المناطق الشمالية الشرقية، لكنّ القوات الحكومية وقوات المعارضة السورية المدعومة من تركيا تنافست على الأراضي الواقعة غرب منبج. وسيطرت تركيا والثوار الذين تدعمهم على عفرين وعلى الأراضي الواقعة شمال منبج. واحتفظت جماعات ثورية سورية، إضافةً إلى هيئة تحرير الشام المنتسبة إلى تنظيم القاعدة وتنظيم داعش، بجيوب في محافظات حلب وحماة وإدلب. كما كان لتنظيم الدولة تواجد في جزء صغير من الأراضي الصحراوية المحيطة بهجين أيضاً.

عمليات السلام

مع تغيّر طبيعة النزاع عام 2018، تغيّر جهد السلام. سبق أن كانت الأمم المتّحدة الجهة الفاعلة الرئيسة في محادثات السلام، ثمّ عملت بالتوازي مع مجموعة أستانا (إيران وروسيا وتركيا). وفي آخر سنة 2018، بقي خليط من ترتيبات واتّفاقات وقف إطلاق نار هشّة سارية (بوساطة مجموعة أستانا أساساً عام 2017)، وانخرط قادة فرنسا وألمانيا وروسيا وتركيا في جولة محادثات سلام جديدة (القمّة الرباعية).

رعت الأمم المتّحدة من قبل محادثات سلام بين الحكومة السورية وقوات المعارضة، لكنّها عجزت عن إحراز تقدّم عام 2017. ثمّ أُجريت محادثات أخرى في كانون الثاني/يناير 2018[146]. لم تحرز هذه المحادثات ولا جهد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمم المتّحدة إلى سورية، تقدّماً نحو انتقال سياسي في سورية[147]. كان تشكيل لجنة لصوغ دستور سوري جديد محور جهد الأمم المتّحدة، لكنّها لم ترَ النور في آخر السنة[148]. وبالمثل، لم تحقّق عملية أستانا أيّ تقدّم. انتهت الجولة الثامنة في أستانا في كانون الأول/ديسمبر باتّفاق على عقد محادثات سلام في سوشي بروسيا في آخر كانون الثاني/يناير 2018[149]. لكنّ أغلب جماعات المعارضة رفضت حضور الجلسة، ولم تحقّق المفاوضات تقدّماً[150]. وأخفقت جولات أخرى لعملية أستانا عام 2018

(146) N. Cumming-Bruce, « «Golden Opportunity Missed»: Syria Peace Talks Falter, Again,» *New York Times*, 14/12/2017.

(147) France 24, «Does the UN's Syria Peace Process Still Have a Purpose?,» 25 September 2018, and UN News, «Syrian Government's «Different Understanding» of UN Role, a «Very Serious Challenge»-Special Envoy,» 26 October 2018.

(148) Al Jazeera, «Syria Constitutional Committee «Will Not be Formed» in 2018,» 20 December 2018.

(149) France 24, «Russia, Turkey and Iran Agree Syrian Peace Talks for January,» 23 December 2017.

(150) A. Barnard, «Syrian Peace Talks in Russia: 1500 Delegates, Mostly pro-Assad,» *New York Times*, 30/1/2018, and P. Wintour, «Russia's Syrian Peace Conference Teeters on Farce,» *The Guardian*, 30/1/2018.

في إحراز أيّ تقدّم ملموس أيضاً[151]. لكنّ اتّفاقات وقف إطلاق النار المحلّية ومبادرات خفض التصعيد كانت أكثر نجاحاً.

أُنشئت في أيار/مايو 2017 أربع «مناطق خفض تصعيد» في غرب سورية بالاتّفاق بين إيران وروسيا وسورية وتركيا[152]. لكن لم يبقَ منها بحلول آخر كانون الأول/ديسمبر 2018 غير منطقة خفض التصعيد شمال غرب محافظة إدلب، وقد تعزّزت باتّفاق توصّلت إليه روسيا وتركيا في 17 أيلول/سبتمبر (انظر أعلاه). وفي أثناء المدّة الواقعة بين آذار/مارس وتموز/يوليو 2018، استعادت الحكومة السورية المناطق الثلاث الأخرى (في محافظة حمص، والغوطة الشرقية، والحدود الجنوبية مع الأردن) بمساعدة روسية وذلك باستخدام مزيج من القوّة العسكرية وعمليات استسلام متفاوَض عليها. وبموجب بنود اتّفاق خفض تصعيد سابق (أعلنت عنه إيران وروسيا وتركيا بصورة مشتركة في أستانا في أيلول/سبتمبر 2017)، نشرت تركيا بين شهري تشرين الأول/أكتوبر 2017 وأيار/مايو 2018 قوات في 12 نقطة مراقبة في محافظة إدلب على طول خطّ الجبهة الذي يفصل بين قوات الثوار والقوات الحكومية السورية. وأُقيمت قبالتها 10 نقاط مراقبة روسية و7 أخرى إيرانية في جانب الحكومة السورية من الخطّ[153].

وفي نيسان/أبريل، التقت إيران وروسيا وتركيا في أنقرة لمناقشة مسودّة دستور سوري جديد وسبل تعزيز الأمن في مناطق خفض التصعيد[154]. وفي أثناء ذلك، ذُكر أنّ الولايات المتّحدة تعمل على جمع قوة عربية للحلول محلّ القوات الأمريكية المتبقّية في شمال شرق سورية[155]. وإذ سعت الإدارة الأمريكية للموازنة بين دعمها لقوات سورية الديمقراطية وترميم علاقاتها مع تركيا، اتّسمت رسائلها السياسية بالغموض غالباً. ومع ذلك، أعلنت الولايات المتّحدة وتركيا عن خريطة طريق في 4 حزيران/يونيو 2018 لتحديد ترتيبات الحوكمة والأمن وتنفيذها في منبج[156]. وفي تشرين الأول/أكتوبر، بدأت تركيا والولايات المتّحدة بتسيير دوريات مشتركة، وفي تشرين الثاني/نوفمبر، شرع الجيش الأمريكي في إقامة مراكز مراقبة في شمال سورية لمساعدة تركيا على تأمين حدودها[157]. لكنّ انسحاب القوات

(151) Radio Free Europe/Radio Liberty, «UN Syria Envoy Calls Astana Talks on Syria «Missed Opportunity»,» 29 November 2018.

(152) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Memorandum on the Creation of De-escalation Areas in the Syrian Arab Republic,» 6 May 2017.

(153) «Turkey Finishes Setting up Observation Posts in Idlib,» *Hurriyet Daily News*, 16/5/2018, and M. Markusen, «Idlib Province and the Future of Instability in Syria,» Policy Brief, Center for Strategic and International Studies, September 2018.

(154) P. Hafezi and E. Erkoyun, «Russia, Iran and Turkey Struggle to Find Common Ground,» Reuters, 3 April 2018.

(155) M. R. Gordon, «US Seeks Arab Force and Funding for Syria,» *Wall Street Journal*, 16/4/2018.

(156) International Crisis Group (ICG), «Prospects for a Deal to Stabilise Syria's North East,» *Middle East Report*, no. 190 (ICG, Brussels, 2018).

(157) L. C. Baldor, «US, Turkey to Soon Begin Joint Patrols in North Syria,» *Military Times*, 21/10/2018, and K. Rempfer, «The US Military is Putting New Observation Posts in Northern Syria,» *Military Times*, 21/11/2018.

الأمريكية المزمَع الذي أُعلن عنه في كانون الأول/ديسمبر أشار إلى أنّ هذه المبادرات قد لا تستمرّ عام 2019.

أخيراً، مع ازدياد تهميش الولايات المتّحدة، أجريت محادثات سلام جديدة شارك فيها قادة أربع دول ـ الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والرئيس الروسي فلاديمير بوتين والمستشارة الألمانية أنغيلا ميركل ـ وذلك في قمّة عُقدت في إسطنبول في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2018. لم يسبق أن شاركت ألمانيا وفرنسا بقوة في المحاولات السابقة لحلّ الأزمة السورية، وقد أضفتا على المحادثات بُعْداً جديداً، لكن لا يُعرف إن كانت الدولتان ستمضيان في هذا الالتزام[158]. دعا البيان الختامي لهذه القمّة التي تسمّى الرباعية إلى «عملية سياسية شاملة يقودها السوريون ويمتلكونها» وكرّر التشديد على دعوة الأمم المتّحدة إلى التئام اللجنة الدستورية بحلول آخر السنة[159]. لكن بقيت الخلافات حول التفاصيل الرئيسة لأسباب منها التطورات الإقليمية الأوسع نطاقاً واختلاف وجهات نظر الجهات الفاعلة الخارجية والداخلية. ووصلت سنة 2018 إلى خاتمتها وبقي التوصّل إلى حلّ جوهري للأزمة بعيد المنال.

النزاع المسلّح بين تركيا والأكراد

لا تزال تركيا تتدخّل عسكرياً في شمال سورية منذ آب/أغسطس 2016. وبعد أن نشرت تركيا قوات في محافظة إدلب في تشرين الأول/أكتوبر 2017 (كجزء من اتّفاق أستانا مع إيران وروسيا)، وسّعت عملياتها لتشمل منطقة عفرين شمال غرب سورية (انظر أعلاه) في كانون الثاني/يناير 2018. لكنّ مطالب الولايات المتّحدة والحلفاء في الناتو بضبط النفس قوبلت برفض الرئيس أردوغان الذي أعلن عزمه على البقاء في سورية إلى حين «إتمام المهمّة»[160].

يتعيّن فهم العمل العسكري التركي ضدّ القوات الكردية في شمال سورية، وحساسية تركيا من الاقتراحات الرامية إلى تعزيز القوات الكردية أو دعم استقلال سياسي كردي بدرجة ما في المنطقة في ضوء النزاع في المنطقة الجنوبية الشرقية ذات الأغلبية الكردية في تركيا. لا تزال هذه المنطقة محطّ تركيز مواجهة مسلّحة بدون توقّف تقريباً منذ سنة 1984 بين قوات الأمن التركية وحزب العمّال الكردستاني، وإن تخلّلتها اتّفاقات وقف إطلاق نار من حين لآخر. لكنّ انهيار عملية السلام الكردية التركية في تموز/يوليو 2015 (وتسمّى عملية الحلّ أيضاً)، والتي تضمّنت وقف إطلاق نار فعلياً بدأ سريانه في عام 2013، أطلق دورة عنف جديدة[161]. واستناداً إلى مكتب مفوّضية الأمم المتّحدة

(158) «Istanbul Summit Calls for Syrian Constitution Committee by Year-End,» *Daily Sabah*, 27/10/2018.

(159) President of Russia, «Joint Statement by the Presidents of the Republic of Turkey, the French Republic, the Russian Federation and the Chancellor of the Federal Republic of Germany,» 27 October 2018.

(160) F. Schwartz, «Turkey's President Dismisses US Call for Restraint along Syria Border,» *Wall Street Journal*, 22/1/2018.

(161) للمزيد عن دور الأكراد في السياسة التركية، انظر: S. Özel and A. Yilmaz, «The Kurds in the Middle East, 2015,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 53–71.

لحقوق الإنسان، شرّد القتالُ الذي استمرّ من تموز/يوليو 2015 إلى كانون الأول/ديسمبر 2016 ما بين 350000 و500000 شخص[162].

استمرّ العنف عام 2018. واستناداً إلى أرقام الحكومة التركية التي تميل إلى المبالغة في تقدير نجاح عملياتها المناوئة لحزب العمّال الكردستاني، قُتل قريب من 1300 من مسلّحي حزب العمّال الكردستاني في آلاف العمليات العسكرية التي نُفّذت عام 2018[163]. وأعطى مصدران مستقلّان تقديرات شديدة التباين للوفيات عام 2018: وفقاً لمجموعة الأزمات الدولية، قُتل 563 شخصاً (17 مدنياً و420 مقاتلاً من حزب العمّال الكردستاني و126 عنصراً من قوّات الأمن)، وحصد النزاع بالإجمال أرواح 4200 شخص على الأقلّ منذ تموز/يوليو 2015؛ بينما أشارت تقديرات مشروع بيانات مواقع النزاع المسلّح وأحداثها (ACLED) إلى 1975 حالة وفاة بسبب العنف السياسي عام 2018 وحدها[164]. إنّ إنهاء هذا النزاع مرتبط بشدّة بإقامة علاقات سلمية بين تركيا ووحدات حماية الشعب في سورية، لكن لم تظهر أي إمارة مع اقتراب السنة من نهايتها على إمكان عقد الطرفين محادثات سلمية، ولا سيّما بعد أن صارت السلطة محصورة الآن في علاقة استراتيجية بين حزب العدالة والتنمية برئاسة أردوغان وحزب الحركة القومية[165]. كما استمرار احتجاز صلاح الدين دميرتاش، الرئيس المشارك لحزب الشعوب الديمقراطي، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2016 يؤذي أيّ فرصة للسلام[166].

النزاع المسلّح في اليمن

إنّ جذور النزاع الحالي والأزمة الإنسانية في اليمن معقّدة ومثيرة للجدل[167]. فبعد انقضاء سنين من العنف المستفحل، دخلت البلاد عام 2014 مرحلة جديدة لحرب أهلية بين حكومة الرئيس عبد ربّه منصور هادي المعترَف بها دولياً وحلف مهتزّ بين الحوثيين المدعومين من إيران والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح والذي سيطر على العاصمة صنعاء وعلى أجزاء واسعة

(162) UN High Commissioner for Human Rights, «Report on the Human Rights Situation in South-east Turkey July 2015 to December 2016,» February 2017.

(163) M. E. Avundukluoglu, «100 Senior Terrorists Neutralized in 2018: Turkish Min.,» Anadolu Agency, 15 November 2018.

(164) International Crisis Group, «Turkey's PKK Conflict: A Visual Explainer,» [n.d.], and Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED), «Turkey», ACLED database.

(165) للاطّلاع على معلومات عن محاولة الانقلاب العسكري في تركيا عام 2016، انظر: M. Sahlin, «Turkey's Search for Stability and Legitimacy in 2016,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 151–175, and D. Gauthier-Villars, «After Victory, Erdogan Promises to Strengthen Turkey,» *Wall Street Journal*, 25/6/2018.

(166) Al Jazeera, «Turkish Court Keeps Selahattin Demirtas in Jail Despite ECHR,» 30 November 2018.

(167) انظر: Davis, «Armed Conflict in the Middle East and North Africa,» pp. 80-82.

انظر أيضاً مثلاً: Royal Institute of International Affairs, «Yemen: Drivers of Conflict and Peace,» Middle East and North Africa Programme, Chatham House, Workshop Summary, 7–8 November 2016, and A. Orkaby, «Yemen's Humanitarian Nightmare: The Real Roots of the Conflict,» *Foreign Affairs* (November - December 2017).

من البلاد. بدأ التمرّد الحوثي قبل ذلك عام 2004، حين أشعل حسين بدر الدّين الحوثي، زعيم الطائفة الزيدية، انتفاضة على الحكومة اليمنية. قُتل حسين الحوثي في تلك الانتفاضة، وصار المتمرّدون يسمَّون الحوثيين منذ ذلك الحين (اسمهم الرسمي أنصار الله).

تأسس تحالف عسكري بقيادة السعودية وتدخّل عسكرياً لمصلحة الرئيس هادي في آذار/مارس 2015. وفي وقت لاحق، انقسم التحالف على نفسه بسبب النزاعات والمنافسات. ضمّ التحالف الإمارات العربية المتّحدة والبحرين ومصر والكويت والأردن والمغرب وقطر (إلى سنة 2017) والسنغال والسودان، وهي دول إمّا أنّها أسهمت بقوّات على الأرض أو بتنفيذ الغارات الجوّية[168]. وأخفقت مبادرات سلام ومحاولات وقف إطلاق نار متنوّعة في وقف القتال، وبحلول آخر سنة 2017، نجم عن الحصار الجزئي الذي فرضه التحالف على المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين آثار إنسانية مدمّرة.

إضافةً إلى الحرب الأهلية المستعرة في الشمال أساساً، يعيش اليمن نزاعين متمايزَين لكنّهما متشابكان. النزاع **الأوّل** حرب أهلية أخرى بين الحكومة المركزية والحراك الجنوبي، وهو تحالف هشّ لجماعات انفصالية تنشط في عدن وحضرموت وشبوة في الجنوب. ففي كانون الثاني/يناير 2018 مثلاً، قاتل الحراكُ الجنوبي القوات الحكومية في مدينة عدن الساحلية حيث يوجد مقرّ الحكومة اليمنية منذ عام 2015[169]. الممثّل السياسي للحراك هو المجلس الانتقالي الجنوبي الذي أسّسه حاكم عدن السابق عيدروس الزبيدي في أيار/مايو 2017 بعد أن أقاله الرئيس هادي. والنزاع **الثاني** حملة وطنية متواصلة لمكافحة إرهاب الجماعات الإسلامية الراديكالية، كتنظيم القاعدة في جزيرة العرب[170]. وتشنّ الولايات المتّحدة على هذا التنظيم (أو على المنتسبين إليه) في اليمن غارات جوّية منتظمة منذ سنة 2009 على الأقلّ. وفي هذا الصدد، نفّذت الولايات المتّحدة 238 غارة جوّية على الأقلّ بين سنتَي 2014 و2018، وهو ما أدّى إلى مقتل 16 ـ 41 مدنياً[171].

الأزمة الإنسانية

ساءت الأوضاع الإنسانية في اليمن عام 2018، واستناداً إلى الأمم المتّحدة، بقيت الأسوأ في العالم. وإضافةً إلى تفشّي وباء الكوليرا ـ يُشتبه أنّه أصاب أكثر من 1.36 مليون شخص بين آخر سنة 2016 وكانون الأول/ديسمبر 2018، وأودى بحياة نحو 2800 شخص ـ احتاج نحو 80 في المئة من السكان (24 مليون نسمة) إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية أو الحمائية، منهم 14.3

---

(168) لمعرفة الدور الذي تلعبه الإمارات العربية المتّحدة، انظر: G. Abdul-Ahad, «Yemen on the Brink: How the UAE is Profiting from the Chaos of Civil War,» *The Guardian*, 21/12/2018.

(169) «A Rebellion in Aden is Hastening the break-up of Yemen,» *The Economist* (1 February 2018), and BBC News, «Yemen war: Deadly Infighting Rages in Aden,» 29 January 2018.

(170) E. Kendall, «Contemporary Jihadi Militancy in Yemen: How is the Threat Evolving?,» Middle East Institute, Policy Paper 2018-7, July 2018.

(171) Bureau of Investigative Journalism, «Drone strikes in Yemen,» [n. d.].

مليون شخص في حاجة ماسّة إلى المساعدة (أي أنّهم عرضة لخطر المجاعة). وعام 2018، زاد عدد الأشخاص الذين هم في حاجة ماسّة إلى المساعدة بنسبة 27 في المئة مقارنة بسنة 2017، وحذّرت الأمم المتّحدة من أنّ الأزمة اليمنية «يمكن أن تصبح أسوأ مجاعة منذ 100 سنة»[172]. وقدّرت إحدى وكالات المعونة أنّ 85000 طفل لم يبلغ سنّ الخامسة مات من الجوع في اليمن منذ سنة 2015[173]. ويقدَّر بأنّ 3.3 شخص بقوا مشرّدين بعد أن كان عددهم 2.2 مليون شخص عام 2017، منهم 685000 شخص فرّوا من القتال في مدينة الحديدة الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وهي رابع أكبر مدينة في اليمن وميناؤه الرئيس على البحر الأحمر، ومن مناطق أخرى على الساحل الغربي بدءاً بحزيران/يونيو (انظر أدناه)[174].

مع اشتداد النزاع عام 2018، إذْ سجّل مشروع بيانات مواقع النزاع المسلّح وأحداثها (ACLED) زيادة في عدد حوادث العنف السياسي المنظّم بنسبة 25 في المئة خلال السنة مقارنة بسنة 2017 ـ زادت الهجمات العشوائية والانتهاكات المحتملة للقانون الإنساني الدولي، وهو ما أوقع أعداداً أكبر من المصابين المدنيين[175]. ويقدّر مشروع أكلد بأنّ أكثر من 60000 شخص قُتلوا في الحرب اليمنية منذ سنة 2016، بما في ذلك نحو 30700 حالة وفاة عام 2018[176]. وتثبّت برنامج مراقبة تابع لمكتب الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان من 17700 إصابة في صفوف المدنيين (بلغ عدد القتلى 6872 شخصاً والمصابين 10768 شخصاً) في اليمن بين 26 آذار/مارس 2015 و8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018[177]. ومن شبه المؤكّد أنّ هذه التقديرات تقلّل من العدد الحقيقي للإصابات وتستثني الوفيات الناجمة عن أمراض وسوء تغذية وعواقب النزاع الأخرى.

النزاع المسلّح عام 2018

مضى على النزاع الحالي أربع سنوات، وانتقل التركيز إلى مسرحين: (أ) ساحل البحر الأحمر حيث اندفعت القوات الحكومية المدعومة من الإمارات العربية المتّحدة نحو الشمال وهدّدت مدينة الحديدة التي يعبرها أكثر من 70 في المئة من واردات البلاد الغذائية؛ و(ب) الحدود السعودية اليمنية حيث اشتدّ النزاع وشمل هجمات صاروخية حوثية متزايدة على مدن بالسعودية، وبخاصّة العاصمة الرياض.

---

(172) UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, «2019 Humanitarian Needs Overview: Yemen,» and BBC News, «Yemen Could be «Worst Famine in 100 Years»,» 15 October 2018.

(173) B. McKernan, «Yemen: Up to 85 000 Young Children Dead from Starvation,» *The Guardian*, 21/11/2018.

(174) UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, «2019 Humanitarian Needs Overview: Yemen».

(175) Kishi and Pavlik, «ACLED 2018: The Year in Review».

(176) المصدر نفسه، و Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED), «Yemen War Death Toll Now Exceeds 60 000 according to Latest ACLED Data,» Press release, 11 December 2018.

(177) UN High Commissioner for Human Rights, «Bachelet Urges States with the Power and Influence to End Starvation, Killing of Civilians in Yemen,» News Release, 10 November 2018.

حظي حلفاء الحكومة اليمنية بمساندة دولية كبيرة، فأُرسلت إلى المملكة قوات خاصّة أمريكية في كانون الأول/ديسمبر 2017 للمساعدة على تحديد مواقع القذائف البالستية الحوثية ومواقع إطلاقها وتدميرها[178]. وتضمّنت المساعدة الأمريكية تقديم معلومات استخبارية وتدريبات ومبيعات أسلحة[179]. كما أنّ فرنسا والمملكة المتّحدة ودولاً أوروبية أخرى مصادر مهمّة لمنظومات أسلحة رئيسة تستوردها السعودية والإمارات العربية المتّحدة[180].

لا تزال قوات الحوثيين تشنّ هجمات بقذائف بالستية على أهداف بالسعودية منذ آخر سنة 2016. تأكّد إطلاق أربع قذائف بالستية عام 2017، وإطلاق 11 قذيفة أخرى على الأقلّ عام 2018 ـ شُنّت الهجمات كلّها في النصف الأوّل من السنة[181]. ثمّ اشتدّ النزاع في نيسان/أبريل، فزاد التحالف بقيادة السعودية غاراته الجوّية، وزادت قوات الحوثيين هجماتها الصاروخية على أهدف بالسعودية[182].

شنّت الإمارات العربية المتّحدة والسعودية وحلفاء الحكومة اليمنية الآخرون هجوماً في حزيران/يونيو للاستيلاء على الحديدة، فيما قدّمت الولايات المتّحدة لقوات التحالف معلومات استخبارية خاصّة بأهداف الغارات الجوّية[183]. ذُكر أنّ قوّات التحالف استولت على مطار الحديدة في 16 حزيران/يونيو، مع أنّ القتال في محيط المطار كان مستمرّاً بعد أربعة أيام (استؤنف مجدّداً في تشرين الثاني/نوفمبر)[184]. وفي 23 حزيران/يونيو، أعلنت الإمارات العربية المتّحدة وقف الهجوم على الحديدة لإتاحة المجال لمحادثات أمنية تُوّجت في أيلول/سبتمبر باجتماع الطرفين

---

(178) H. Cooper, T. Gibbons-Neff, and E. Schmitt, «Army Special Forces Secretly Help Saudis Combat Threat from Yemen Rebels,» *New York Times*, 3/5/2018.

(179) للمزيد عن المساعدات الأمريكية والبريطانية للتحالف، انظر: J. S. Bachman, «A «Synchronised Attack» on Life: The Saudi-led Coalition's «Hidden and Holistic» Genocide in Yemen and the Shared Responsibility of the US and UK,» *Third World Quarterly* (2019).

(180) P. Cochrane, «EU Countries Approve Arms Sales to Saudi, UAE Worth 55 Times Aid to Yemen,» Middle East Eye, 12 November 2018, and R. Spencer, «Britain's Divisive Role in Yemen Conflict,» *The Times* (8 March 2018).

لمعرفة المزيد عن نقل الأسلحة إلى السعودية والإمارات العربية المتّحدة، انظر أيضاً الفصل الخامس، القسمين II و III في هذا الكتاب.

(181) United Nations, Security Council, Final Report of the Panel of Experts on Yemen, S/2019/83, 25 Janyary 2019.

(182) S. Almosawa, «Wedding is Hit by Airstrike in Yemen, Killing More Than 20,» *New York Times*, 23/4/2018.

حول اتهامات الدعم الإيراني وتوفير الصواريخ وغيرها من الأسلحة للحوثيين، انظر: E. Schmitt, «Iran is Smuggling Increasingly Potent Weapons into Yemen, US Admiral Says,» *New York Times*, 18/9/2017.

(183) «The Battle Begins for Hodeida, Yemen's Lifeline,» *The Economist* (14 June 2018); E. McKirdy and T. Qiblawi, «Saudi-led Forces Begin Attack on Yemen Port City, Ignoring UN Warnings,» CNN, 14 June 2018, and D. Nissenbaum, «US Deepens Role in Yemen Fight, Offers Gulf Allies Airstrike-target Assistance,» *Wall Street Journal*, 12/6/2018.

(184) Associated Press, «Saudi-led Forces «Seize Airport in Yemen City of Hodeidah»,» *The Telegraph*, 16/6/2018, and A. Fitch, «Saudi Coalition Beats Back Houthi Rebels from Hodeidah Airport,» *Wall Street Journal*, 20/6/2018.

في جنيف بسويسرا[185]. وفي أثناء ذلك، استمرّ القتال في مواقع رئيسة في ضواحي المدينة، في حين حصدت الغارات الجوّية للتحالف الذي تقوده السعودية أرواح المدنيين على نطاق واسع. ففي 2 آب/أغسطس مثلاً، قُتل 30 شخصاً على الأقّل في غارات جوّية، وفي 9 آب/أغسطس، قُتل 51 شخصاً، منهم 40 طفلاً، في غارة جوّية أصابت حافلة مدرسية[186]. وقد استُخدمت في هجوم 9 آب/أغسطس قنبلة MK82 موجّهة بالليزر تزن 250 كغ من إنتاج شركة لوكهيد مارتن الأمريكية[187].

استحدث التحالف قبل ذلك آلية للتحقيق في حوادث كهذه في آب/أغسطس 2016، وأطلق عليها اسم الفريق المشترك لتقييم الحوادث، لكنّ منظّمة هيومان رايتس واتش انتقدته في تقرير أصدرته في آب/أغسطس 2018 لعدم امتثاله للمعايير الدولية ولافتقاره إلى الصدقية. وحذّرت المنظّمة أيضاً فرنسا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة من أنّها تخاطر بالتورّط في هجمات غير قانونية في اليمن بمواصلة تزويد السعودية بالأسلحة[188]. وفي تقرير آخر صدر في آب/أغسطس 2018، اتّهم فريقُ الخبراء البارزين الإقليميين والدوليين المعني باليمن التابع للأمم المتّحدة التحالفَ العسكري بارتكاب جرائم حرب أو تيسيرها في اليمن. وإذْ تجدر الإشارة إلى أنّ الحوثيين ارتكبوا جرائم كثيرة أيضاً، فقد أفرد التقرير (الذي يغطّي حوادث أيلول/سبتمبر 2014 ـ حزيران/يونيو 2018) الغارات الجوّية للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتّحدة لكونها سبب معظم إصابات المدنيين[189].

انهارت في 9 أيلول/سبتمبر المحادثات التي توسّطت فيها الأمم المتّحدة بعد أن امتنع الحوثيون عن الحضور طوال ثلاثة أيام متتالية. ثمّ تصاعد القتال بعد ذلك واستمرّ طوال شهر تشرين الأول/أكتوبر[190]. وفي بداية تشرين الثاني/نوفمبر، نشر التحالف نحو 10000 جندي إضافي في هجوم جديد[191]. وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، أوقف التحالف تقدّمه نحو الحديدة مجدّداً عقب ضغوط

---

(185) Associated Press, «UAE Official Acknowledges «Pause» in Campaign for Yemen Port,» 1 July 2018

(186) M. A. Kalfood and M. Coker, «Saudis Escalate Siege of Port in Yemen, Alarming Aid Groups,» *New York Times*, 2/8/2018, and J. Borger, «US Supplied Bomb That Killed 40 Children on Yemen School Bus,» *The Guardian*, 19/8/2018.

(187) N. Elbagir [et al.], «Bomb That Killed 40 Children in Yemen Was Supplied by the US,» CNN, 17 August 2018.

(188) Human Rights Watch, *Hiding Behind the Coalition: Failure to Credibly Investigate and Provide Redress for Unlawful Attacks in Yemen* (New York: Human Rights Watch, 2018).

(189) Human Rights Council, «Situation of Human Rights in Yemen, Including Violations and Abuses Since September 2014,» 17 August 2018, A/HRC/39/43.

لمناقشة للأدلّة التي تشير إلى عمليات تعذيب واسعة النطاق في سجون الحوثيين في اليمن، انظر: M. Michael, «Ex-inmates: Torture Rife in Prisons Run by Yemen Rebels,» Associated Press, 7 December 2018.

(190) P. Wintour, «Saudi-led Forces Renew Push to Take Key Yemen Port from Houthi Rebels,» *The Guardian*, 11/9/2018, and P. Salisbury, «Yemen's Hodeida Offensive: Once Avoidable, Now Imminent,» Commentary, International Crisis Group, 20 September 2018.

(191) M. Aldroubi, «Arab Coalition to Send 10 000 Troops to Liberate Hodeidah from Houthis,» *The National* (30 October 2018), and BBC News, «Yemen War: Battle for vital Port of Hudaydah Intensifies,» 7 November 2018.

دولية متزايدة ودبلوماسية مكوكية مكثّفة من جانب الأمم المتّحدة[192]. ومع ذلك، استمرّ القتال المتفرّق إلى أن أمكن التوافق على وقف لإطلاق النار بوساطة الأمم المتّحدة في 13 كانون الأول/ديسمبر.

عملية السلام

توقفت محادثات السلام اليمنية منذ انهيار المفاوضات في الكويت سنة 2016. ترأّس إسماعيل ولد الشيخ أحمد (من موريتانيا)، المبعوث الخاص للأمم المتّحدة إلى اليمن، جولات المحادثات الثلاث غير الناجحة في شباط/فبراير 2018، ثمّ تنحّى فحلّ محلّه مارتن غريفيث (من المملكة المتّحدة)[193]. وفي أثناء ذلك، انصبّ التركيز على الردّ الإنساني الدولي، وفي نيسان/أبريل، التأم مؤتمر للإعلان عن تبرّعات بدعوة من الأمين العام للأمم المتّحدة ونتج منه تعهّدات بملياري دولار للأعمال الإنسانية (قدّمت السعودية والإمارات العربية المتّحدة نحو نصف المبلغ)[194].

بُذل جهد متقطّع منذ حزيران/يونيو 2018 لإحياء محادثات السلام بالتوازي مع التقدّم العسكري على جبهة الحديدة الموصوف أعلاه. سعى المبعوث الخاص للأمم المتّحدة لحمل الحوثيين وحكومة الرئيس هادي المعترَف بها دولياً على الموافقة على خطّة إطارية جديدة في أيلول/سبتمبر، لكنّ الحوثيين لم يحضروا للمشاركة في المشاورات السابقة لمحادثات السلام في جنيف. وأحدثت جريمة قتل جمال خاشقجي، وهو صحافي سعودي، في تشرين الأول/أكتوبر (انظر «التطوّرات العامّة الرئيسة» أعلاه) ردّاً معاكساً للسياسات السعودية ودفعت القوى الغربية إلى ممارسة ضغوط سياسية على التحالف الخليجي. وفي آخر تشرين الأول/أكتوبر، طالب وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس، ووزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو، ووزير الخارجية البريطاني جيرمي هانت، كلّ على حدة، بخفض حدّة الأعمال العدائية واستئناف المحادثات[195]. وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، علّقت الولايات المتّحدة عمليات إعادة تزويد طائرات التحالف التي تغير على اليمن بالوقود، لكنّ القرار لم يرقَ إلى هدف يحظى بمساندة من الحزبين في المملكة المتّحدة لوقف جميع صور دعم الحرب[196]. واستغلّ غريفيث، المبعوث الخاص للأمم المتّحدة، هذا الزخم

---

(192) A. Fitch and S. Al-Batati, «Saudis Halt Yemen Offensive as International Pressure Mounts,» *Wall Street Journal*, 15/11/2018.

(193) United Nations, «Secretary-General Appoints Martin Griffiths of United Kingdom as his Special Envoy for Yemen,» News release, 16 February 2018, and J. Reinl, «Who is Martin Griffiths, UN's New Envoy to Yemen?,» *Middle East Eye* (23 February 2018).

(194) P. Beaumont, «Saudi Arabia and UAE Pledge Nearly $1bn in Aid for Yemen at UN Conference,» *The Guardian*, 3/4/2018.

(195) G. Harris, E. Schmitt, and R. Gladstone, «US and Britain Seek Yemen Cease-fire as Relations with Saudis Cool,» *New York Times*, 31/10/2018, and «A Hint of Hope for a Ceasefire in Yemen,» *The Economist* (1 November 2018).

(196) C. M. Rodrigo, «US to Stop Refueling Saudi Planes in Yemen,» *The Hill*, 9/11/2018, and G. Harris [et al.], «Senators, Furious over Khashoggi Killing, Spurn President on War in Yemen,» *New York Times*, 28/11/2018.

لإعادة ترتيب مفاوضات السلام التي عُقدت أخيراً في العاصمة السويدية استوكهولم بين 6 و13 كانون الأول/ديسمبر. وافق الحوثيون على حضور محادثات السلام عقب موافقة التحالف على الإخلاء الطبّي لبعض جرحاهم[197].

تُوّجت المفاوضات باتّفاق ستوكهولم بين الحوثيين والحكومة اليمنية، وتضمّن تدابير بناء ثقة عديدة، كالالتزام بتبادل نحو 5000 أسير، ووقف فوري لإطلاق النار في محافظة الحديدة ونزع الأسلحة من ممرّ البحر الأحمر التجاري ونقل ميناء الحديدة إلى إدارة الأمم المتّحدة وإعادة فتح ممرّ إنساني يصل الحديدة بصنعاء[198]. يُتوقَّع أن تشرف بعثة مراقبة صغيرة تابعة للأمم المتّحدة على وقف إطلاق النار الذي سرى مفعوله في 18 كانون الأول/ديسمبر بعد تأخير وجيز[199]. وشُكّلت لجنة تنسيق إعادة الانتشار، وهي مجموعة عمل تضمّ مسؤولين من الحوثيين ومن حكومة هادي، لتنفيذ الجزء الخاصّ بالحديدة في اتّفاق ستوكهولم، والتقت لأوّل مرّة في آخر كانون الأول/ديسمبر.

تقرّر أن تجتمع الأطراف مجدّداً في كانون الثاني/يناير 2019 لمناقشة مسألة مدينة تعز الخلافية وإطار عمل للمفاوضات لإنهاء الحرب. وعلى الرغم من التفاؤل الحذر عقب محادثات السويد، بقي طريق المضيّ قدماً محفوفاً بالأخطار في وقتٍ سعت الأطراف إلى تضييق شقّة الاختلافات حول مسائل تراوحت بين نزع الأسلحة والتسريح وبنود تسوية ما بعد الحرب[200]. ومثّل توسيع عملية السلام لتشمل المجلس الانتقالي الجنوبي تحدّياً آخر[201]. وسيكون تقديم القوى الخارجية يد العون في كبح وكلائها على الأرض عملاً حاسماً. وفي هذا الصدد، وافق مجلس الشيوخ الأمريكي (بـ56 صوتاً مقابل 41 صوتاً) في 13 كانون الأول/ديسمبر على مشروع قرار يدعو إلى وقف الدعم العسكري الأمريكي للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن. ومع أنّه لا يزال يوجد عقبات كأداء أمام تحوّل مشروع القرار إلى قانون، فقد مثّل تغيّراً عارماً محتملاً في السياسة الأمريكية تجاه النزاع[202]. كما أنّ مجلس الأمن الدولي يدرس منذ تشرين الأول/أكتوبر قراراً ترعاه بريطانيا في شأن النزاع، على أن يصوّت عليه في وقت مبكر عام 2019، وهو يشمل تقديم دعم دولي لاتّفاق استوكهولم[203].

---

(197) M. Ghobari and A. E. Yaakoubi, «Yemen Talks Set to Start in Sweden after Wounded Houthis Evacuated,» Reuters, 2 December 2018.

(198) Office of the Special Envoy of the Secretary-General for Yemen, «Full Text of the Stockholm Agreement,» 13 December 2018, and D. Walsh, «Yemen Peace Talks Begin with Agreement to Free 5 000 Prisoners,» *New York Times*, 6/12/2018.

(199) B. McKernan, «UN Yemen Mission to Rush to Hodeidah to Oversee Ceasefire,» *The Guardian*, 14/12/2018, and BBC News, «Yemen Crisis: Hudaydah Ceasefire Delayed after Clashes,» 16 December 2018.

للمزيد عن بعثة الأمم المتّحدة في اليمن، انظر الفصل الثالث، القسم II في هذا الكتاب.

(200) P. Salisbury, «Making Yemen's Hodeida Deal Stick,» International Crisis Group, 19 December 2018.

(201) R. Forster, «Yemen's Peace Process: Dilemmas Facing the Southern Transitional Council,» Oxford Research Group, 27 November 2018.

(202) J. Borger, «Senate Votes to End US Military Support for Saudis in Yemen,» *The Guardian*, 13/12/2018.

(203) J. Borger, «Yemen Ceasefire Resolution Blocked at UN after Saudi and UAE «Blackmail»,» *The Guardian*, 29/11/2018, and P. Salisbury, «After Progress in Sweden, Yemen Needs a UN Security Council Resolution,» Commentary, International Crisis Group, 13 December 2018.

VI النزاعات المسلّحة وعمليات السلام في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

إيان ديفيس ونيل ملفين

عاشت 11 دولة على الأقلّ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نزاعات مسلّحة محتدمة عام 2018، وهي بوركينا فاسو (نزاع مسلّح متدنّي الشدّة ودون وطني)، والكاميرون (نزاع مسلّح عالي الشدّة ودون وطني)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (حرب أهلية)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (نزاع مسلّح عالي الشدّة ودون وطني)، وإثيوبيا (نزاع مسلّح عالي الشدّة ودون وطني)، ومالي (نزاع مسلّح عالي الشدّة ودون وطني)، والنيجر (نزاع مسلّح متدنّي الشدّة ودون وطني)، ونيجيريا (نزاع مسلّح عالي الشدّة ودون وطني)، والصومال (حرب أهلية) وجنوب السودان (حرب أهلية) والسودان (نزاع مسلّح متدنّي الشدّة ودون وطني)[1]. كما أنّ دولاً كثيرة أخرى، وبخاصّة بوروندي وموزمبيق، شهدت عنفاً سياسياً عالي المستوى. يتداخل العديد من هذه النزاعات المسلّحة عبر الدول والمناطق بفعل الأنشطة العابرة للحدود الوطنية من جانب جماعات إسلامية عنيفة وجماعات مسلّحة أخرى وشبكات إجرامية، ولهذه النزاعات صلة بالفقر المدقع وانعدام الاستقرار والهشاشة الاقتصادية والتشنّجات الإثنية والدينية وضعف المرونة ـ وهي أوضاع تفاقمت بسبب تغيّر المناخ والفساد والسياسات الاقتصادية العقيمة والتزاحم على الموارد الطبيعية. وإضافةً إلى هذه النزاعات المسلّحة، هيمنت على الأمن الإقليمي ثلاث قضايا متشعّبة عام 2018، وهي (أ) استمرار تدويل أنشطة مكافحة الإرهاب في أفريقيا؛ و(ب) تغيّرات في نطاق العنف المرتبط بالانتخابات وتواتره؛ و(ج) ندرة المياه والوقْع المتعاظم لتغيّر المناخ.

(1) للاطّلاع على تعريفات النزاع وأنماطه، انظر القسم I في هذا الفصل. سنناقش في القسم V النزاعات المسلّحة في شمال أفريقيا.

نعاين هذه القضايا الثلاث بإيجاز في هذا القسم، ثمّ نبيّن التطوّرات التي شهدها كلّ من هذه النزاعات المسلّحة عام 2018. ونظراً إلى تداخل النزاعات وبُعْدها الإقليمي، نناقش الحوادث التي جرت في الكاميرون ونيجيريا في سياق الحديث عن منطقة بحيرة تشاد، ونناقش الحوادث التي جرت في بوركينا فاسو ومالي والنيجر في سياق الحديث عن منطقة الساحل. ونناقش الحوادث التي جرت في إثيوبيا في سياق اتّفاق السلام الموقّع في تموز/يوليو 2018 بين إثيوبيا وإريتريا. ونناقش النزاعات الأخرى على مستوى الدول.

التطوّرات العامّة الرئيسة

تدويل أنشطة مكافحة الإرهاب والأنشطة الأمنية

تبقى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقةَ التي تشهد أكثر عمليات السلام المتعدّدة الأطراف[2]. لكنّ التهديدات التي تمثّلها الشبكات الجهادية والإجرامية فاقمت النزاعات التي يغلب عليها الطابع التقليدي. وأدّت هذه النزاعات بدورها إلى زيادة في عمليات مكافحة الإرهاب الثنائية والمتعدّدة الأطراف في أفريقيا[3]. وتجلّى تهديد الفكر الجهادي في غرب أفريقيا على الخصوص (انظر «النزاع المسلّح في منطقة بحيرة تشاد» و«النزاع المسلّح في منطقة الساحل» أدناه) وفي القرن الأفريقي حيث يتمدّد العنف الإسلامي في اتّجاه تنزانيا وموزمبيق[4].

نبدأ بالقرن الأفريقي حيث يمثّل جهد مكافحة الإرهاب والقرصنة أولوية لعدد متنام من الجهات الخارجية منذ العقد الأخير. أوجد ذلك ميداناً مزدحماً تنخرط فيه الصين والهند والولايات المتّحدة وقوى غربية أخرى (فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وإسبانيا والمملكة المتّحدة) ودول شرق أوسطية كثيرة (مصر وقطر والسعودية وتركيا والإمارات العربية المتّحدة) ـ مع اشتداد التوتّرات الجيوسياسية والمنافسات وخطر نزاعات بالوكالة مخلّة بالاستقرار[5]. وشهدت سنة 2018 تحوّلاً ملحوظاً في التدخّل الأمني الأمريكي في أفريقيا، وهذا يشمل تقليص عدد الأفراد الأمريكيين الـ7200 في أفريقيا

---

(2) للاطّلاع على عمليات السلام المتعدّدة الأطراف، انظر الفصل الثالث في هذا الكتاب.

(3) لمناقشة مسألة مكافحة الإرهاب المتعدّدة الأطراف أو العمليات «غير المتّصلة بالسلام»، انظر الفصل الثالث في هذا الكتاب.

(4) International Crisis Group (ICG), *Al-Shabab Five Years after Westgate: Still a Menace in East Africa*, Africa Report no. 265 (Brussels: ICG, 2018), and «A Bubbling Islamist Insurgency in Mozambique Could Grow Deadlier,» *The Economist* (9 August 2018).

(5) انظر: N. Melvin, «The New External Security Politics of the Horn of Africa Region,» SIPRI Insights on Peace and Security no. 2019/2, April 2019.

للاطّلاع على دور اليابان في المنطقة، انظر: R. Mason, «Djibouti and Beyond: Japan's First Post-War Overseas Base and the Recalibration of Risk in Securing Enhanced Military Capabilities,» *Asian Security*, vol. 14, no. 3 (2018), pp. 339–357.

ولمناقشة تدويل أنشطة مكافحة الإرهاب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انظر: I. Davis [et al.], «Armed Conflict in sub-Saharan Africa,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 85–87.

بنسبة 10 في المئة في السنين القليلة القادمة (برغم زيادة في حجم القوّة الأمريكية في الصومال عام 2018)، وزيادة الاعتماد على المركبات الجوّية المسلّحة بلا طيار وتوقّع تحمّل شركاء إقليميين وأوروبيين، وبخاصّة فرنسا، نصيباً كبيراً من عبء إدارة الأزمة ومكافحة الإرهاب[6].

الصين والإمارات العربية المتّحدة دولتان تزيدان مشاركتهما الأمنية والاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[7]. وسّعت دولة الإمارات على سبيل المثال مصالحها في القرن الأفريقي عبر تحالفات سياسية وتقديم مساعدات واتّفاقات استثمار وإقامة قواعد عسكرية ـ وكان لها أثر إيجابي في اتّفاق السلام الإثيوبي الإريتري، وإن ترافقت مع بعض الارتدادات غير البنّاءة في الصومال واليمن[8].

العنف المرتبط بالانتخابات

لا يزال التنافس الانتخابي على سلطة الدولة هو القاعدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي على الأقل، وأجرت دول كثيرة في المنطقة ثلاث جولات انتخابية متعاقبة على الأقلّ منذ ذلك الحين. عانت دول من عنف مرتبط بالانتخابات أو لم تعان منه على الإطلاق، في وقت شهدت دول أخرى حوادث عنف كثيرة. أسباب العنف الانتخابي متعدّدة الأبعاد، لكنّها تقع على العموم ضمن فئتين: (أ) هياكل السلطة الرئيسة في الديمقراطيات الحديثة والصاعدة (كنظم المحسوبية، والحوكمة الضعيفة، والسياسات الإقصائية، والشكوك الاجتماعية الاقتصادية في خسارة السلطة السياسية في الدول ذات السلطة المركزية)؛ و(ب) العملية الانتخابية ذاتها (كالانتخابات المعيبة، وتزوير الانتخابات، وضعف القواعد المؤسّساتية التي تحكم العملية الانتخابية)[9]. وجدت دراسة للعنف الانتخابي في الانتخابات التي أُجريت في الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى بين عامي 1990 و2010 أنّ وقوع العنف أرجح في الدول التي تتبع نظام الانتخابات الأكثري منه في الدول التي تتبع نظام الانتخابات النسبي،

---

(6) US Department of Defense, «Pentagon Announces Force Optimization,» News Release NR-325-18, 15 November 2018; A. de Hoop Scheffer and M. Quencez, «US «Burden-Shifting» Strategy in Africa Validates France's Ambition for Greater European Strategic Autonomy,» German Marshall Fund of the United States, Transatlantic Take, 23 January 2019; O. Ajala, «US Drone Base in Agadez: A Security Threat to Niger?,» *RUSI Journal*, vol. 163, no. 5 (2018), pp. 20–27, and «France May Take the Lead in Fighting Jihadists,» *The Economist* (20 September 2018).

(7) M. Kovrig, «China Expands Its Peace and Security Footprint in Africa,» Commentary, International Crisis Group, 24 October 2018.

(8) International Crisis Group (ICG), *The United Arab Emirates in the Horn of Africa*, Middle East Briefing; no. 65 (Brussels: ICG, 2018).

لمعرفة دور الإمارات العربية المتّحدة في اليمن، انظر القسم V في هذا الفصل.

(9) Nordic Africa Institute, «Electoral Violence in Africa,» Policy Notes 2012/3, and M. S. Kovacs and J. Bjarnesen, eds., *Violence in African Elections: Between Democracy and Big Man Politics* (Uppsala: Nordic Africa Institute; London: Zed Books, 2018).

ولا سيّما في حالات إقصاء جماعات إثنية سياسية كبيرة عن السلطة ووجود انعدام مساواة هائل في المجال الاقتصادي[10].

تقرّر في عام 2018 إجراء انتخابات (رئاسية و/أو برلمانية) أو استفتاءات دستورية في 19 دولة أفريقية واقعة جنوب الصحراء الكبرى. العديد من هذه الدول غارقة في نزاعات أو خارجة منها، أو لها تاريخ بنزاعات انتخابية متكرّرة؛ لكن جرت الأغلبية العظمى من الانتخابات في أجواء سلمية وإن عُلّقت سبع عمليات انتخابية أو أُجلّت كلّياً أو جزئياً إلى ما بعد آخر السنة (انظر الجدول الرقم (2 ـ 5)).

الجدول الرقم (2 ـ 5)

الانتخابات الوطنية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، 2018

الدولة	نوع الانتخابات	التاريخ	الحصيلة
بوروندي	استفتاء دستوري	17 أيار/مايو	تخويف بعض المقترعين، تدنّي مستويات العنف ومقاطعة من جانب المعارضة
الكاميرون	رئاسية	7 تشرين الأول/أكتوبر	تخويف بعض المقترعين، وتدنّي المشاركة في التصويت
	مجلس شيوخ	25 آذار/مارس	انتخابات سلمية إلى حدّ بعيد
	جمعية وطنية	تشرين الأول/أكتوبر	أُجّلت إلى تشرين الأول/أكتوبر 2019
تشاد	جمعية وطنية	30 تشرين الثاني/نوفمبر	أُجّلت إلى أيار/مايو 2019
جزر القمر	استفتاء دستوري	30 تموز/يوليو	استفتاء سلمي إلى حدّ بعيد، اشتباكات مسلّحة بعد إجرائه في جزيرة أنجوان
جمهورية الكونغو الديمقراطية	رئاسية/جمعية وطنية	30 كانون الأول/ديسمبر	انتخابات سلمية، لكن مع اتهامات بتزوير الانتخابات، خطر عنف بعد إجرائها
كوت ديفوار	مجلس شيوخ	24 آذار/مارس	انتخابات سلمية، لكن قاطعتها المعارضة
جيبوتي	جمعية وطنية	23 شباط/فبراير	انتخابات سلمية

يتبع

(10) H. Fjelde and K. Höglund, «Electoral Institutions and Electoral Violence in sub-Saharan Africa,» *British Journal of Political Science*, vol. 46, no. 2 (April 2016), pp. 297–320.

تابع

إسواتيني[ب]	مجلس نواب	25 آب/أغسطس (الجولة الأولى)، 21 أيلول/سبتمبر (الجولة الثانية)	سلمية، لكن مع بعض القيود الانتخابية
الغابون	جمعية عامّة	6 تشرين الأول/أكتوبر 27 تشرين الأول/أكتوبر (انتخابات إعادة)	انتخابات سلمية
غينيا بيساو	جمعية شعبية وطنية	18 تشرين الثاني/نوفمبر	أُجّلت إلى آذار/مارس 2019
مدغشقر	رئاسية	7 تشرين الثاني/نوفمبر 19 كانون الأول/ديسمبر (انتخابات إعادة)	انتخابات سلمية
	جمعية وطنية	تشرين الثاني/نوفمبر	أُجّلت إلى أيار/مايو 2019
مالي	رئاسية	29 تموز/يوليو، 12 آب/أغسطس (انتخابات إعادة)	انتخابات سلمية
	جمعية وطنية	كانون الأول/ديسمبر 2018	أُجّلت إلى نيسان/أبريل 2019
موريتانيا	جمعية عامّة	1 أيلول/سبتمبر، 15 أيلول/سبتمبر (انتخابات إعادة)	انتخابات سلمية
رواندا	مجلس نواب	3 أيلول/سبتمبر	انتخابات سلمية
ساو تومي وبرينسيبي	جمعية عامّة	7 تشرين الأول/أكتوبر	انتخابات سلمية، احتجاجات على نطاق ضيق عقب الانتخابات
سيراليون	رئاسية/مجلس نواب	7 آذار/مارس	انتخابات سلمية
جنوب السودان[أ]	رئاسية/جمعية تشريعية وطنية	تموز/يوليو	أُجّلت إلى 2021
توغو	استفتاء دستوري	16 كانون الأول/ديسمبر	أُجّلت إلى وقت غير محدّد
زيمبابوي	رئاسية/جمعية عامّة/مجلس شيوخ	30 تموز/يوليو	انتخابات سلمية نسبياً، بعض أعمال العنف عقب الانتخابات

(أ) تقرّر إجراء هذه الانتخابات في الأصل في جنوب السودان بحلول تموز/يوليو 2015، لكنّها أُجّلت إلى تموز/يوليو 2018.

(ب) الأحزاب السياسية محظورة في إسواتيني، ويكاد يكون جميع المرشّحين موالين للملك مزواتي الثالث.

المصادر: Freedom House, «Freedom in the World 2019,» database; International Foundation for Electoral Systems, «««Elections Guide» Database»; J. Burke, «Central African Leaders Tweak Democracy to Cement Power,» *The Guardian*, 22/5/2018; Al Jazeera, «Comoros: Civilians Flee Strife-torn City on Anjouan Island,» 18 October 2018, and «Togo's President Suffers an Electoral Setback,» *The Economist* (5 January 2019).

بدا في عام 2018 على الأقلّ أنّ الانتخابات أتاحت منفساً سلمياً للمآسي والإحباطات بسبب الحوكمة ومسائل انعدام المساواة، بحيث لم تتطوّر هذه الإحباطات إلى عنف إلّا في حالات قليلة. ففي مالي على سبيل المثال، حيث توقّع المعلّقون حصول أعمال عنف مرتبطة بالانتخابات، لم تسبّب تلك الانتخابات عنفاً أو أزمة سياسية، برغم مزاعم تزوير الانتخابات. وفي تطوّر إيجابي آخر، التقى الرئيس الكيني أوهورو كينياتا وزعيم المعارضة رايلا أودينغا في 9 آذار/مارس، وذلك لأوّل مرّة منذ الانتخابات الرئاسية المطعون فيها عام 2017، وأصدرا بياناً مشتركاً وعدا فيه بالتصدّي لـ «تدهور العلاقات بين المجتمعات» و«الخصومة والمنافسة العدائية» التي شابت الدورات الانتخابية مراراً في كينيا[11].

لكنّ الانتخابات المحلية التي أُجريت في غينيا في شباط/فبراير، وهي الأولى هناك منذ عام 2005، أطلقت عنفاً سياسياً متفرّقاً طوال بقيّة السنة بعد أن اتّهمت المعارضةُ الرئيسَ ألفا كوندي وحزبَه الحاكم بالتلاعب بالأصوات. وسقط من جرّاء العنف السياسي 18 شخصاً على الأقلّ[12].

أجرت زيمبابوي انتخابات رئاسية وبرلمانية في تموز/يوليو، وهي الأولى منذ إزاحة الرئيس روبرت موغابي عن السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وكانت إحدى أكثر العمليات الانتخابية التي خضعت للتدقيق في أفريقيا في عام 2018. قُتل اثنان في انفجار استهدف قبل الانتخابات في 23 حزيران/يونيو تجمّعاً لإميرسون منانْغاغْوا، زعيم الاتّحاد الوطني الأفريقي لزيمبابوي - الجبهة الوطنية الحاكم، وهو ما أثار مخاوف أمنية حيال التصويت[13]. ومع ذلك، بدت أجواء الانتخابات سلمية نسبياً مقارنة بالعنف الممنهج الذي شاب الانتخابات في السنين السابقة. لكنّ التفاؤل الذي أشاعته الانتخابات تبدّد بتنكيل الجيش بأنصار المعارضة بعد يومين، وهو ما أوقع ستّة قتلى[14]. تقدّمت الحركة من أجل التغيير الديمقراطي بطعن في الانتخابات الرئاسية، لكنّ المحكمة الدستورية في زيمبابوي أكّدت النتيجة في آب/أغسطس[15].

لا يُعرف إن كانت أجواء الانتخابات السلمية نسبياً في عام 2018 تمثّل بداية اتّجاه جديد يشير إلى انحسار العنف الانتخابي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. لكنّ الصورة ستصبح

(11) International Crisis Group (ICG), *After Kenya's Leaders Reconcile, a Tough Path Ahead*, Africa Briefing; no. 136 (Brussels, ICG, 13 March 2018).

(12) «Rights Groups Warn Again on Guinea's Political Violence,» *Africa Times*, 1/11/2018.

(13) J. Burke, «Zimbabwe's President Blames Rally Attack on Grace Mugabe's Faction,» *The Guardian*, 27/6/2018, and P. Pigou, «Tensions Rise Ahead of Zimbabwe's Elections,» International Crisis Group, 27 July 2018.

(14) J. Brock and M. Dzirutwe, «Zimbabwe's Mnangagwa Wins First Post-mugabe Election,» Reuters, 2 August 2018; «A Crackdown in Zimbabwe Exposes the Instability of the Mnangagwa Regime,» *The Economist* (9 August 2018), and P. Pigou, «After Elections, Zimbabwe Government's Legitimacy in Limbo,» Commentary, International Crisis Group, 21 August 2018.

(15) J. Burke, «Zimbabwe Court Rejects Opposition Attempt to Annul Election Result,» *The Guardian*, 24/8/2018.

أوضح مع تكشّف التوتّرات المحيطة بانتخابات برلمانية ورئاسية كثيرة تقرّر إجراؤها في آخر سنة 2019[16].

ندرة المياه وتغيّر المناخ

مع أنّ أفريقيا مسؤولة عن 4 في المئة فقط من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم، فهي شديدة التأثّر على الخصوص بالعبء المزدوج لتغيّر المناخ والهشاشة السياسية. واستناداً إلى إحدى الدراسات، تضمّ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى اثنتي عشرة دولة من بين الدول الإحدى والعشرين الأكثر تعرّضاً لخطر هذا العبء المزدوج، وهي أنغولا والكاميرون وتشاد وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وغينيا ونيجيريا وسيراليون وجنوب السودان والسودان وأوغندا[17]. تسلّط خريطةُ طريق منظومة السلم والأمن الأفريقية للسنوات 2016 ـ 2020 الضوء على تغيّر المناخ بصفته من القضايا المتشعّبة التي تؤثّر في السلم والأمن[18]. أدّت موجات الجفاف الشديدة المتكرّرة والمجاعات والفيضانات المفاجئة في المنطقة إلى تشريد الملايين وأسهمت في زيادة الهجرة زيادة كبيرة. كما أنّ أنماط هطول الأمطار المتغيّرة في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل زادت المياه ندرة[19]. وعام 2018، اقترح مجلس السلام والأمن التابع للاتّحاد الأفريقي تعيين مبعوث خاص من أجل المناخ والأمن[20].

النزاع المسلّح في منطقة بحيرة تشاد

تقع بحيرة تشاد جنوبيّ الصحراء الكبرى، وتطلّ عليها الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا. تتضافر عوامل متعدّدة، كالبطالة والفقر والنزاع، مع التغيّر والتردّي البيئي في المنطقة المحيطة بالبحيرة التي تقلّصت بنسبة 90 في المئة في السنين الأربعين الماضية[21]. كما أنّ تمرّد جماعة بوكو حرام تمدّد من نيجيريا إلى شتّى أنحاء المنطقة، فسبّب أزمة إنسانية كبيرة وزاد تشريد الناس

(16) N. Onishi and S. Gebrekidan, «Hit Men and Power: South Africa's Leaders are Killing One Another,» *New York Times*, 30/9/2018.

(17) انظر: US Agency for International Development, «The Intersection of Global Fragility and Climate Risks,» September 2018, pp. 11–13.

(18) African Union Commission, *African Peace and Security Architecture Roadmap 2016–2020* (Addis Ababa: African Union Commission, Peace and Security Department, 2015), pp. 20–21.

(19) «Famines are Becoming More Frequent in the Sahel,» *The Economist* (25 October 2018).

حول الروابط بين ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي، انظر: H. Besada and K. Werner, «An Assessment of the Effects of Africa's Water Crisis on Food Security and Management,» *International Journal of Water Resources Development*, vol. 31, no. 1 (2015), pp. 120–133.

(20) African Union Peace and Security, «The 774th meeting of the AU Peace and Security Council, an Open Session on the Theme: «The Link between Climate Change and Conflicts in Africa and Addressing the Security Implications»,» 29 May 2018.

(21) H. Gao [et al.], «On the Causes of the Shrinking of Lake Chad,» *Environmental Research Letters*, vol. 6, no. 3 (2011).

عبر الحدود[22]. احتاج نحو 10.7 مليون شخص في منطقة البحيرة إلى مساعدة إنسانية في مطلع سنة 2018، منهم 5.8 مليون شخص واجهوا انعدام أمن غذائي حادّاً. لكنّ هذا العدد انخفض إلى نحو 3 ملايين شخص مع تحسّن الوضع الأمني في أجزاء كثيرة في المنطقة في النصف الثاني من سنة 2018[23]. وعُقد مؤتمر إنساني بدعم من الأمم المتّحدة بألمانيا في أيلول/سبتمبر وجمع نحو 2.17 مليار دولار في صورة دعم مالي، إضافةً إلى نحو 467 مليون دولار على شكل قروض ميسّرة إضافية من مؤسّسات مالية متعدّدة الأطراف من أجل أعمال الإغاثة الإنسانية والتنمية وبناء السلام في المنطقة[24].

جماعة بوكو حرام

نشأت جماعة بوكو حرام المتمرّدة في نيجيريا سنة 2002، وأطلقت ثورة عنيفة عام 2009، ثمّ تمدّدت إلى دول أخرى في منطقة بحيرة تشاد[25]. ومع أنّ القوات المسلّحة النيجيرية استعادت في عامي 2015 ـ 2016 الأراضي التي سيطرت عليها الجماعة، وأنّ الرئيس النيجيري محمّد بخاري زعم غير مرّة أنّ الجماعة قد هُزمت، بقيت الجماعة تهديداً خطراً عام 2018[26]. أحد العناصر الرئيسة في محاربة بوكو حرام القوة المشتركة المتعدّدة الجنسيات، وهي تضمّ وحدات عسكرية في الغالب من بنين والكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا، مع تفويض خاصّ بإنهاء تمرّد هذه الجماعة[27]. واستُخدمت في هذا القتال شركات عسكرية وأمنية خاصّة أيضاً[28]. وهناك اعتراف متزايد من جانب الحكومة النيجيرية بأنّ إنهاء النزاع يستلزم ما هو أكثر من الردّ العسكري. لكنّ الجهد الرامي إلى بناء

(22) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the situation in the Lake Chad Basin region, S/2017/764, 7 September 2017, and H. Angerbrandt, «Nigeria and the Lake Chad Region beyond Boko Haram,» Nordic Africa Institute Policy Note no. 3: 2017, June 2017).

(23) UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, «Humanitarian Needs and Requirements Overview 2018: Lake Chad Basin Emergency,» February 2018, and European Commission, «Lake Chad Basin crisis-food Insecurity Situation,» Emergency Response Coordination Centre/DG ECHO daily map, 19 December 2018.

(24) UN News, «Africa's Lake Chad Basin: Over $2.1 Billion Pledged, to Provide Comprehensive Crisis Response,» 4 September 2018.

(25) للمزيد عن نشأة جماعة بوكو حرام والردّ الحكومي، انظر: E. J. Hogendoorn, «To Help Defeat Boko Haram, the EU Should Push for Good Governance and Accountability,» *International Centre for Counter-Terrorism Policy Brief* (October 2018); S. Hickie, C. Abbott, and M. Clarke, «Remote Warfare and the Boko Haram Insurgency,» Oxford Research Group and Open Briefing, January 2018, and J. Zenn, ed., «Boko Haram beyond the Headlines: Analyses of Africa's Enduring Insurgency,» Combating Terrorism Center at West Point, May 2018.

(26) للمزيد عن التطوّرات التي شهدها تمرّد بوكو حرام عام 2017، انظر: Davis [et al.], «Armed Conflict in sub-Saharan Africa,» pp. 95-96.

(27) للمزيد عن القوة المشتركة المتعدّدة الجنسيات، انظر: J. van der Lijn, «Multilateral Non-peace Operations,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 141–142.

(28) C. Varin, «Turning the Tides of War: The Impact of Private Military and Security Companies on Nigeria's Counterinsurgency against Boko Haram,» *African Security Review*, vol. 27, no. 2 (2018), pp. 144–157.

استراتيجية شفافة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرامج اجتثاث التطرّف لم يتطوّر بالقدر الكافي[29].

حصد التمرّد أرواح أكثر من 20000 شخص وشرّد 2.1 مليون آخرين[30]. هاجمت جماعة بوكو حرام المؤسّسات التعليمية على نحو متكرّر، وقتلت نحو 2300 معلّم ودمّرت نحو 1400 مدرسة في نيجيريا بين سنتي 2009 و2017[31]. وفي شباط/فبراير 2018، خطفت الجماعةُ 113 طفلاً من بلدة دابشي الواقعة شمال شرق نيجيريا، وأخلت لاحقاً سبيل 107 منهم[32]. كما أنّ قوات الأمن النيجيرية التي تقاتل الجماعة انتهكت حقوق الإنسان مراراً أيضاً. مثال ذلك، كانت النسوة ضحايا العنف وإساءات خطرة أخرى في مخيمات أقامها الجيش للأشخاص المشرّدين داخلياً، وهي أعمال يمكن أن ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية وفقاً لمنظّمة العفو الدولية[33].

انشقّ فصيل عن بوكو حرام عام 2016، وسمّى نفسه الدولة الإسلامية في ولاية غرب أفريقيا. والظاهر أنّه ازداد قوّة لشنّه سلسلة هجمات في النصف الثاني من سنة 2018[34]. ففي أيلول/سبتمبر مثلاً، قتلت قواته 30 جندياً نيجيرياً على الأقلّ في هجوم على قاعدة عسكرية، وفي هجوم منفصل، استولى على بلدة غوديوْبالي مدّة من الوقت[35]. واستولى في آخر كانون الأول/ديسمبر على دولة باغا الواقعة شمال شرق نيجيريا بالقرب من الحدود مع تشاد واقتحم قاعدة للقوة المشتركة المتعدّدة الجنسيات في مكان قريب[36].

بقيت تشاد والكاميرون تعانيان من تمرّد بوكو حرام عام 2018 أيضاً، وإن تراجعت مستويات العنف هناك بوجه عامّ[37].

---

(29) G. Clubb and M. Tapley, «Conceptualising De-radicalisation and Former Combatant Re-integration in Nigeria,» *Third World Quarterly*, vol. 39, no. 11 (2018), pp. 2053–2068; T. Arai, «Repatriation and Reconciliation Challenges in North-eastern Nigeria,» African Centre for the Constructive Resolution of Disputes, 31 May 2018, and S. Brechenmacher, «Achieving Peace in Northeast Nigeria: The Reintegration Challenge,» Carnegie Endowment for International Peace, 5 September 2018.

(30) «Boko Haram is Becoming Even More Extreme,» *The Economist* (22 November 2018).

(31) UNICEF Canada, «Education under Attack in Borno, Nigeria,» 5 October 2017.

(32) R. Maclean, «Boko Haram Returns More Than 100 Schoolgirls Kidnapped Last Month,» *The Guardian*, 21/3/2018, and International Crisis Group (ICG), *Preventing Boko Haram Abductions of School Children in Nigeria*, Africa Briefing; no. 137 (Brussels: ICG, April 2018).

(33) Amnesty International, «'They Betrayed Us»: Women Who Survived Boko Haram Raped, Starved and Detained in Nigeria,» 2018.

(34) R. Postings, «Nigeria's Military Struggles with Islamic State: Part I-an Upsurge in Attacks,» Defense Post (15 January 2019).

(35) «Islamist Militants Kill Up to 30 Nigerian Soldiers in Attack on Base,» *The Guardian*, 2/9/2018, and «Nigerian Army Claims «Normalcy Restored» after Boko Haram Attack,» *The Guardian*, 9/9/2018.

(36) R. Maclean, «Boko Haram Launches a Series of Attacks in North-east Nigeria,» *The Guardian*, 28/12/2018.

(37) Al Jazeera, «Boko Haram Kills 18, Abducts 10 in Chad,» 22 July 2018, and International Crisis Group (ICG), *Cameroon's Far North: A New Chapter in the Fight Against Boko* Haram, Africa Report; no. 263 (Brussels: ICG, 2018)

التحديات الأمنية المتعدّدة في نيجيريا

إلى جانب تمرّد بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا، فاقمت تحدّياتٌ أمنية معقّدة أخرى الانفلاتَ الأمني في البلاد أيضاً، كالفقر المدقع والتطلّعات الانفصالية في شرق البلاد، والعنف بين المزارعين المستقرّين ورعاة الماشية البدو في الحزام الأوسط بالبلاد (منطقة تمتدّ من الشرق إلى الغرب عبر الثلث الأوسط للبلاد) وعودة ظهور جماعات مسلّحة في دلتا النيجر[38]. وعام 2018، صار النزاع بين المزارعين ورعاة الماشية أشدّ فتكاً من تمرّد بوكو حرام، وشكّل تهديداً خطراً لاستقرار نيجيريا ووحدتها. قوات الشرطة الفدرالية عاجزة في الغالب عن صون السلم، ولذلك يُستعان بالجيش النيجيري للتصدّي لهذه التحديات الأمنية الداخلية، ولذلك انتشر في أغلب ولايات الدولة الثلاث والستين في أثناء السنة[39]. وأورد تقرير للمكتب الأوروبي لدعم اللجوء في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وصفاً مفصّلاً لتعرّض أفراد في نيجيريا لاضطهاد وانتهاكات حقوقية، ولجرائم فظائع جماعية ارتكبتها جماعات كثيرة في السنين القليلة الماضية[40].

اشتدّ في النصف الأوّل من سنة 2018 النزاع المسلّحة على الأرض بين المزارعين، وأغلبهم مسيحيون، ورعاة الماشية، وأغلبهم مسلمون ينزحون جنوباً هرباً من التصحّر وانعدام الأمن وخسارة المراعي بسبب التوسّع الاستيطاني، وهو ما أودى بحياة 1300 شخص على الأقلّ وأجّج توتّرات إثنية ودينية في أغلب الحزام الأوسط[41]. ويُعتقد أنّ أكثر من 200 شخص قُتلوا في هجمات وأعمال انتقامية على مدى خمسة أيام من شهر حزيران/يونيو في ولاية بلاتو وحدها. يُعزى تفاقم العنف إلى زيادة عدد الميليشيات الإثنية المسلّحة، وإلى ردّ الحكومة الفدرالية غير الكافي وإلى فرض قوانين تحظر رعي الماشية في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، فاضطرّ الرعاة إلى الرحيل عن ولايتَي بينيو وترابا والتوجّه إلى ولايتَي نسراوا وأدماوا المجاورتين، وهو ما أدّى إلى وقوع اشتباكات مع المزارعين هناك[42].

نشرت الحكومة الفدرالية وحدات إضافية من الشرطة والجيش، واستشارت زعماء رعاة الماشية والمزارعين، إضافةً إلى حكومات الولايات المعنيّة، في شأن سبُل إنهاء العنف. وكحلّ طويل

(38) P. Beaumont and I. Abrak, «Oil-rich Nigeria outstrips India as Country with Most People in Poverty,» *The Guardian*, 16/7/2018.

(39) للمزيد عن سجلّ الجيش النيجيري في مجال حقوق الإنسان، انظر: M. Pérouse de Montclos, «The Killing Fields of the Nigerian Army: Any Lessons Learned?,» *African Security*, vol. 11, no. 2 (2018), pp. 110–126.

(40) European Asylum Support Office, Country of Origin Information Report-Nigeria, Targeting of Individuals (European Asylum Support Office: Malta, Nov. 2018)

(41) *The Economist*, «Fighting between Nigerian Farmers and Herders is Getting Worse,» 7 June 2018; and International Crisis Group (ICG), *Stopping Nigeria's Spiralling Farmer–Herder Violence*, Africa Report no. 262 (Brussels: ICG, 2018).

للمزيد عن النزعة القتالية لدى رعاة الماشية، انظر: A. C. Okoli and C. O. Ogayi, «Herdsmen Militancy and Humanitarian Crisis in Nigeria: S Theoretical Briefing,» *African Security Review*, vol. 27, no. 2 (2018), pp. 129–143.

(42) International Crisis Group (ICG), *Stopping Nigeria's Spiralling Farmer–Herder Violence*.

الأجل، اقترحت الحكومة النيجيرية عام 2018 إقامة «مستعمرات ماشية» تضمّ أراضي مخصّصة لرعاة الماشية في مختلف أنحاء البلاد، وأعلنت في 19 حزيران/يونيو خطّة وطنية لتبديل الماشية (2018 ـ 2027)[43]. لكنّ السنة انتهت ولم تُطبّق تلك التدابير فيما العنف على حاله.

وفي تطوّرات منفصلة، قتلت قوات الأمن والجيش النيجيرية 45 على الأقلّ من رعاة الماشية الشيعة في العاصمة أبوجا وفي ولاية نسراوا المجاورة في أيلول/سبتمبر، بينما تسارعت وتيرة العنف الإجرامي في كانون الأول/ديسمبر في ولاية زمفارا شمال شرق البلاد، حيث أوقعت الهجمات أكثر من 40 قتيلاً[44]. كما لاحت عام 2019 نُذر احتجاجات وعنف في أثناء الانتخابات الرئاسية وبعدها والتي كان المرشّحان الرئيسان فيها الرئيس الحالي محمد بخاري، زعيم مؤتمر جميع التقدميين الحاكم، ونائب الرئيس السابق أتيكو أبوبكر، زعيم الحزب الديمقراطي الشعبي الذي حكم البلاد طوال 16 سنة إلى حين وصول بخاري إلى السلطة. تحوّلت التظاهرات التي سُيّرت عقب انتخابات سنة 2011 إلى هجمات على الأقلّيات في شمال نيجيريا وراح ضحيّتها أكثر من 800 شخص[45].

النزاع المسلّح في المناطق الناطقة باللغة الإنكليزية بالكاميرون

حكمت فرنسا معظم أنحاء الكاميرون بين سنتَي 1922 و1960، لكن عُوملت المنطقة الشمالية الغربية والمنطقة الجنوبية الغربية كمحمية بريطانية. يعيش في هاتين المنطقتين اليوم 3 ملايين شخص يتكلّمون اللغة الإنكليزية أساساً ـ نحو ثلث سكّان البلاد ـ ولديهم نظمهم القانونية والتعليمية الخاصّة. يطالب الناطقون بالإنكليزية منذ عام 1985 على الأقلّ بجمهورية مستقلّة اسمها أمبزونيا، وهو ما أوجد توتّرات مديدة آلت في أيلول/سبتمبر 2017 إلى أعمال عنف أجّجها إعلان استقلال رمزي إلى حدّ بعيد من جانب انفصاليين مسلّحين ناطقين باللغة الإنكليزية في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2017[46]. اندلعت مواجهة حين احتجّ المدرّسون والمحامون الناطقون باللغة الإنكليزية على استخدام اللغة الفرنسية في المدارس والمحاكم التي تعتمد اللغة الإنكليزية، وما لبثت أن تحوّلت إلى تمرّد مسلّح أطلقته ميليشيات انفصالية. وأوقع القتال عام 2018 نحو 200 عنصر من قوات الأمن وأكثر من 600 انفصالي و500 مدني على الأقلّ[47]. واستناداً إلى الأمم

(43) H. Yahaya, V. A. Yusuf, and S. Buhari, «Cattle Colonies: How FG Plans to End Farmers–Herders Clash,» *Daily Trust*, 28/1/2018, and Y. Alli, «Fed Govt to Build 94 Ranches in 10 States,» *The Nation* (20 June 2018).

(44) «A Mysterious Shia Group has Nigeria Worried,» *The Economist* (15 November 2018); R. Maclean, «Nigerian Soldiers Shoot Dozens of Peaceful Shia Protesters,» *The Guardian*, 1/11/2018, and «Unidentified Gunmen Kill 17 People in Nigeria's Zamfara state,» Al Jazeera, 24 December 2018.

(45) International Crisis Group (ICG), *Nigeria's 2019 Elections: Six States to Watch*, Africa Report; no. 268 (Brussels: ICG, 2018).

(46) T. Iyare and F. Essomba, «In Nigeria and Cameroon, Secessionist Movements Gain Momentum,» *New York Times*, 8/10/2017, and International Crisis Group (ICG), «Cameroon's Anglophone Crisis at the Crossroads,» Africa Report no. 250 (ICG: Brussels, 2 August 2017).

= (47) P. Zongo, ««This is a Genocide»: Villages Burn as War Rages in Blood-soaked Cameroon,» *The*

المتّحدة، هناك 437000 مشرّد داخلياً من المنطقتين الناطقتين بالإنكليزية ونحو 30000 شخص لجأوا إلى نيجيريا[48].

جرت انتخابات رئاسية في أجواء سلمية إلى حدّ بعيد في تشرين الأول/أكتوبر، وفاز فيها الرئيس بول بيا (الذي لا يزال في هذا المنصب منذ 36 سنة). لكن شاب الانتخاباتِ عملياتُ تخويف للناخبين وتدنّي المشاركة في الاقتراع، ولا سيّما في المنطقتين الناطقتين باللغة الإنكليزية، إذْ بلغت نسبة المشاركة نحو 5 في المئة في المنطقة الشمالية الغربية و16 في المئة في المنطقة الجنوبية الغربية[49]. وأُجّلت الانتخابات البرلمانية والبلدية إلى تشرين الأول/أكتوبر 2019[50].

شاع أمل بأن يكون تنظيم مؤتمر عام مقترح للناطقين باللغة الإنكليزية من جانب رجال الدين خطوة أولى نحو حوار وطني وعملية وساطة. لكن أُجّل المؤتمر في آب/أغسطس ثمّ في تشرين الثاني/نوفمبر لأنّ حكومة الكاميرون لم تأذن بعقده، وليس هناك مؤشّر واضح على تاريخ تأذن فيه الحكومة به[51]. ومع معارضة الحكومة الظاهرة للمفاوضات وتعويلها على القوة العسكرية في دحر الانفصاليين، يكتنف النزاعَ خطر التحوّل إلى حرب أهلية.

النزاع المسلّح في الساحل

تتباين تعريفات منطقة الساحل، لكنّنا نعرّفها هنا بأنّها تضمّ بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر. منذ انهيار ليبيا عام 2011 والنزاع الذي نشب في شمال مالي عام 2012 والفقر والجريمة والمنظّمة والتطرّف العنيف ومؤسّسات الحكم الضعيفة عوامل تتضافر على زيادة هشاشة المنطقة وزعزعة استقرارها[52]. وبسبب ضعف النموّ الاقتصادي (تقبع النيجر في أسفل قائمة مؤشّر التنمية البشرية، فيما بوركينا فاسو وتشاد ومالي قريبة من أسفلها)، ووقْع تغيّر المناخ على الزراعة التقليدية، والممارسات المتبعة في تربية الماشية، تفاقم انعدام الأمن الغذائي واشتدّ النزاع[53]. وينشط متطرّفون عنيفون في أجزاء واسعة من مالي، وقد تمدّدوا إلى دولتَي بوركينا فاسو والنيجر

= *Guardian*, 30/5/2018, and International Crisis Group, «Eight Priorities for the African Union in 2019,» *Commentary* (6 February 2018).

(48) UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, «Humanitarian Response Plan 2019: Cameroon (Summary),» January 2019.

(49) «Africa's Oldest President, Campaigns for Another Term in Cameroon,» *The Economist* (4 October 2018), and International Crisis Group, «Uncertainties Deepen in Cameroon after Divisive Election,» 5 November 2018.

(50) News 24, «Cameroon Parliamentary Elections Postponed,» 3 July 2018.

(51) International Crisis Group, «Cameroon: Proposed Anglophone General Conference Deserves National and International Support,» Statement, 17 September 2018, and «Ambazonia War: Cameroon Misses a Golden Opportunity to Pull Out of the Anglophone Crisis,» *Cameroon Daily Journal*, 23/11/2018.

(52) O. J. Walther, *Wars and Conflicts in the Sahara-Sahel*, West African Papers; no. 10 (Paris: OECD Publishing, 2017).

(53) UN Development Programme, Human Development Indices and Indicators, 2018 Statistical Update, 2018, Table 1, and World Food Programme, «As Millions Experience Increased Food Insecurity in the Sahel, UN Food Agency Chiefs Pledge to Redouble Efforts to Reduce Poverty and Hunger,» News release, 17 August 2018.

المجاورتين. تتماهى الجماعات المتطرّفة مع جماعات التمرّد الريفية على نحو متزايد، ويستغلّ الطرفان التوتّرات المجتمعية، مع خطر تمدّدهما إلى دول أخرى داخل المنطقة وخارجها. لذلك، غدت منطقة الساحل ساحة عمليات سلام ومكافحة إرهاب كثيرة، منها عملية برخان، وهي جهد فرنسي يضمّ 4000 عنصر لمكافحة الإرهاب في المنطقة، والقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس (JF-G5S)[54]. لكنّ فاعلية القوة المشتركة الجاري تشكيلها حالياً محلّ شكّ كبير لتأثيرها المحدود على الأرض ومقاربتها العسكرية التركيز وضعف التنسيق بين الدول المشاركة ونقاط الخلاف حول تفويضها الدقيق[55].

تصاعد العنف الجهادي في بوركينا فاسو وتمدّده إلى النيجر

انحصر النزاع مع الجهاديين المدجّجين بالسلاح ببوركينا فاسو في منطقتين أساساً: (أ) على امتداد الحدود الشمالية مع مالي منذ سنة 2015، و(ب) في الشرق قريباً من الحدود مع النيجر وبشكل متزايد عام 2018. أنصار الإسلام هي الجماعة الجهادية الرئيسة التي تنشط في الشمال، ولها ارتباطات وثيقة بجماعة أنصار الدين في مالي[56]. لكنّ هُويّة المقاتلين تظلّ مبهمة في الشرق. شهدت البلاد منذ كانون الثاني/يناير 2016 أكثر من 230 هجوماً، ولا سيّما على قوات الأمن، وقُتل أكثر من 250 شخصاً[57]. وعلى سبيل المثال، استهدفت هجماتٌ مقارّ عسكرية والسفارة الفرنسية بالعاصمة وغادوغو[58]. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، أُعلنت حالة طوارئ في أقاليم كثيرة بسبب تزايد الهجمات[59].

أُرغمت المحاكم والمدارس على إقفال أبوابها في بعض المناطق الشمالية والشرقية بسبب الانفلات الأمني، وصار تسيير الدوريات بالغ الخطورة على قوات الشرطة والجمارك. وهناك

(54) للمزيد عن عمليات السلام في منطقة الساحل، انظر الفصل الثالث، القسم II في هذا الكتاب، وM. Bøås, «Rival Priorities in the Sahel-finding the Balance between Security and Development,» Nordic Africa Institute, Policy Note, no. 3 (19 April 2018).

(55) Voice of America, «G5 Sahel Force Struggles with Funding Coordination,» 30 December 2018, Z. Gorman and G. Chauzal, «Establishing a Regional Security Architecture in the Sahel,» SIPRI Commentary, 25 June 2018, and N. Rupesinghe, «The Joint Force of the G5 Sahel: An Appropriate Response to Combat Terrorism?,» African Centre for the Constructive Resolution of Disputes, 18 September 2018.

(56) H. Nsaibia and C. Weiss, «Ansaroul Islam and the Growing Terrorist Insurgency in Burkina Faso,» *CTC Sentinel*, vol. 11, no. 3 (March 2018), pp. 21–26.

لدراسة معمقة حول بوركينا فاسو، انظر: S. Hagberg, ed., ««Nothing Will be as Before!»: Anthropological Perspectives on Political Practice and Democratic Culture in «a New Burkina Faso»,» Uppsala Papers in Africa Studies no. 3, Uppsala University, 2018.

(57) «Burkina Faso, West Africa's Linchpin, is Losing its War on Terror,» *The Economist* (13 December 2018).

(58) R. Depagne, «Bukina Faso's Alarming Escalation of Jihadist Violence,» Commentary, International Crisis Group, 5 March 2018, and S. Hagberg, «Fragile Security or Fatale Liaisons?,» Mats Utas blog, 23 March 2018.

(59) 'Burkina Faso Declares State of Emergency in 6 Provinces,» *Africa Times*, 31/12/2018.

ادّعاءات بانتهاك حقوق الإنسان من جانب كلّ من الجماعات الجهادية المسلّحة وقوات الأمن الحكومية[60]. وشنّت القوات المسلّحة البوركينية على الجماعات المسلّحة غارات جوّية وعمليات برّية. وإضافةً إلى ذلك، تدخّلت عملية برخان في تشرين الأول/أكتوبر 2018 مرّتين ضدّ الإرهاب في شمال بوركينا فاسو وشرقها[61].

النيجر نقطة عبور رئيسة للجماعات الإسلامية المتطرّفة وجماعات الجريمة المسلّحة التي تنشط في منطقة الساحل[62]. بل إنّ النيجر نفسها تتعرّض منذ سنة 2015 لهجمات متزايدة تشنّها تلك الجماعات ـ كجماعة بوكو حرام أولاً، ثمّ جماعات قريبة من الحدود مع بوركينا فاسو ومالي بدءاً بسنة 2017. شرّد العنف على الحدود 52000 نيجري عام 2018[63]. وآزرت عمليةُ برخان الفرنسية وقوات أمريكية القواتِ المسلّحة النيجرية في عمليات مكافحة الإرهاب داخل البلاد. كما أرسلت الولايات المتّحدة إلى النيجر مركبات جوّية مسلّحة بلا طيار في مطلع سنة 2018[64].

النزاع المسلّح في مالي

النزاع المسلّح في مالي معقّد ومتعدّد الأبعاد، وترجع جذوره إلى ثورة الطوارق الطويلة الأمد وإلى أزمة نشبت في الشمال عام 2012[65]. لكن له اليوم شقّان رئيسان: (أ) شبكة جهادية متعاظمة ومتّصلة بتنظيمَي داعش والقاعدة في شمال مالي ووسطها أساساً، و(ب) نزاعات أهلية بين الجماعات الإثنية وداخلها ـ بين جماعات البيول وبمبارا ودوغون الإثنية في منطقتَي موبتي وسيغو (بوسط مالي)، وبين توليبي (جماعة مؤلّفة من رعاة ماشية من البيول أساساً) والداوسهاك (إحدى قبائل الطوارق) في منطقة ميناكا (شماليّ مالي بالقرب من الحدود النيجرية). تشكّل النزاعات في وسط مالي جزءاً من تدهور عام للأمن في وسط البلاد منذ مطلع سنة 2017[66].

---

(60) Human Rights Watch, ««By Day We Fear the Army, by Night the Jihadists»: Abuses by Amed Islamists and Security Forces in Burkina Faso,» May 2018.

(61) F. Kelly, «France Air Operation in Burkina Faso Confirmed after Reports of Strikes near Pama,» *Defense Post* (9 October 2018).

(62) S. De Tessières, «At the Crossroads of Sahelian Conflicts: Insecurity, Terrorism, and Arms Trafficking in Niger,» Small Arms Survey (January 2018).

(63) UN High Commissioner for Refugees, «Violence Displaces More Than 50 000 in Western Niger This Year,» 13 December 2018.

(64) F. Kelly, «Joint France–Niger Air and Ground Operation near Tongo Tongo Kills 15 «Terrorists»,» *Defense Post* (30 December 2018), and Reuters, «US Confirms Deployment of Armed Drones in Niger,» 30 July 2018.

(65) للمزيد عن تطوّر النزاع في مالي وتعقيداته، انظر: E. Dal Santo and E. J. van der Heide, «Escalating Complexity in Regional Conflicts: Connecting Geopolitics to Individual Pathways to Terrorism in Mali,» *African Security*, vol. 11, no. 3 (2018), pp. 274–291, and E. Sköns, «The Implementation of the Peace Process in Mali: A Complex Case of Peacebuilding,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 155–188.

(66) A. Tobie, «Central Mali: Violence, Local Perspectives and Diverging Narratives,» in: *SIPRI Insights on Peace and Security* no. 2017/5 (December 2017).

أُبرم اتّفاق سلام في حزيران/يونيو 2015 بين المنبر، وهو ائتلاف جماعات مسلّحة زعمت الولاء للدولة المالية عقب ثورة الطوارق عام 2012، وتنسيقية حركات أزواد (CMA)، وهي ائتلاف مسلّح معارض شُكّل عام 2017 لتمثيل الانفصاليين الطوارق في عملية السلام. وعقب الاتّفاق، أطلقت الحكومة المالية، بدعم من الأمم المتّحدة، ومانحون دوليون وبعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) مجموعةً من المبادرات السلمية(67). وفي أيلول/سبتمبر 2017، وافقت تنسيقية حركات أزواد والمنبر على وقف لإطلاق النار، وعلى تبادل الأسرى وعلى تدابير بناء ثقة أخرى(68). إلّا أنّ عملية السلام في مالي بقيت هشّة في مطلع سنة 2018، إذْ واصل المتطرفون الإسلاميون العنيفون والجماعات المتمرّدة المسلّحة شنّ هجمات على القوات المالية وعلى جنود حفظ السلام التابعين للأمم المتّحدة(69).

ازداد العنف شدّة وانتشاراً عام 2018. تجلّى اشتداد العنف الجهادي في هجمات مدوّية (منتظمة) على الجيش المالي، وعلى قوات عملية برخان (في نيسان/أبريل) وعلى المقرّات العملانية للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (في حزيران/يونيو)(70). وفي وسط مالي، اشتدّت هجمات ميليشيات «الدفاع عن النفس» الأهلية على منافساتها وقُتل مئات المدنيين(71). ونبّهت دراسة مستقلّة إلى تعاظم خطر وقوع فظائع جماعية، فيما أدّى احتدام المنافسة العنيفة على تجارة المخدرات وعلى مجالات التهريب الأخرى إلى تفاقم النزاع في شمال مالي(72).

واستناداً إلى فريق خبراء شكّله مجلس الأمن، بقي الوضع الإنساني في مالي «خطراً ومتزعزعاً وبائساً ومتفجّراً»، وصار مستوى الحاجات الإنسانية أعلى عام 2018 منه في أيّ وقت آخر منذ بداية الأزمة الأمنية عام 2012، بحيث صار 5.2 مليون شخص في حاجة إلى معونة إنسانية ـ بعد أن كان عدد المحتاجين 3.8 مليون شخص عام 2017(73). وزاد عدد المشرّدين داخلياً على الضعف ووصل إلى 140000 شخص عام 2018، ولجأ أكثر من 137000 لاجئ مالي إلى بوركينا فاسو وموريتانيا

---

(67) للمزيد عن دور (MINUSMA)، انظر أيضاً الفصل الثالث، القسمين I وII في هذا الكتاب.

(68) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the situation in Mali, S/2017/1105, 26 Dec. 2017, p. 2.

(69) للمزيد عن التطوّرات التي شهدتها مالي عام 2017، انظر: Davis [et al.], «Armed Conflict in Sub-Saharan Africa,» pp. 92-94.

وللمزيد عن تطوّر عملية السلام، انظر: Sköns, «The Implementation of the Peace Process in Mali: A Complex Case of Peacebuilding».

(70) Economist Intelligence Unit, «Repeated Jihadi Attacks on UN–French Military Bases,» 25 April 2018, and «At Least Six Dead in Mali after Attack on Regional Anti-terror Force Base,» *The Guardian*, 29/6/2018.

(71) Human Rights Watch, ««We Used to Be Brothers»: Self-defense Group Abuses in Central Mali,» December 2018.

(72) I. Y. Ibrahim and M. Zapata, «Regions at Risk: Preventing Mass Atrocities in Mali US Holocaust Memorial Museum Early Warning Country Report,» (April 2018), and International Crisis Group (ICG), «Drug Trafficking, Violence and Politics in Northern Mali,» *Africa Report*, no. 267 (Brussels, ICG, 13 December 2018).

(73) United Nations, Security Council, Final report of the Panel of Experts established pursuant to Security Council Resolution 2374 (2017) on Mali, S/2018/581, 9 August 2018, p. 42.

والنيجر[74]. ووجد فريق الأمم المتّحدة أيضاً أنّ عمليات مكافحة الإرهاب التي قام بها الجيش في مالي أوجدت «نمطاً لانتهاكات حقوق الإنسان على نحو مثير للقلق» وهذا يشمل قتل مدنيين[75]. ولاحظ فريق الأمم المتّحدة زيادة في الانتهاكات بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2018، ولا سيّما في منطقتَي موبتي وميناكا[76].

على الرغم من تصاعد العنف الأهلي والهجمات الجهادية، ولا سيّما في شمال شرق مالي وفي وسطها، أجريت انتخابات رئاسية في 29 تموز/يوليو. وفاز الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا في انتخابات الإعادة برئاسة ثانية مدّتها خمس سنوات في 12 آب/أغسطس، مع أنّه شاب المنافسةَ تدنّي الإقبال على التصويت ومخالفاتٌ إجرائية[77]. وأُجّلت انتخابات الجمعية الوطنية التي كانت مقرّرة في كانون الأول/ديسمبر إلى سنة 2019[78].

أطلقت حكومة مالي عقب إعادة انتخاب الرئيس كيتا حملة إصلاحات سياسية ودستورية طموحة تضمّنت مراجعة دستورية واقتراح إجراء انتخابات على مستويات عدّة، وذلك في سياق خريطة طريق اعتُمدت في آذار/مارس 2018 لتنفيذ اتّفاق السلام لسنة 2015. وإضافةً إلى ذلك، أُبرم في تشرين الأول/أكتوبر ميثاق سلام في مالي بين حكومة البلاد والأمم المتّحدة على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن رقم 2423[79]. المراد من ميثاق السلام تسريع تنفيذ خريطة الطريق ـ ومن أجل هذه الغاية، أُطلقت عملية نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج في تشرين الثاني/نوفمبر وأقيمت حلقة عمل رفيعة المستوى في شأن إصلاح القطاع الأمني[80]. إلّا أنّ تردّي الوضع الأمني في الأجزاء الوسطى والشمالية من البلاد والأزمة الغذائية والإنسانية المستمرّة وبطء تنفيذ اتّفاق السلام يقلّل من شأن هذه الاتّفاقات.

النزاع المسلّح في جمهورية أفريقيا الوسطى

تشهد جمهورية أفريقيا الوسطى عنفاً دينياً ومجتمعياً منذ عام 2013، وذلك بين جماعة سيليكا المسلّحة وأغلب أفرادها مسلمون (استولت على السلطة في عام 2013) وجماعة أنتي بالاكا وأغلب عناصرها مسيحيون. ومع أنّ سيليكا سلّمت السلطة لحكومة انتقالية عام 2014، فقد استمرّ العنف،

(74) European Commission, ‘European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations: Mali,» 10 March 2019.

(75) United Nations, Security Council, Final report of the Panel of Experts established pursuant to Security Council Resolution 2374 (2017) on Mali, S/2018/581, 9 August 2018, p. 37.

انظر أيضاً: Reuters, «Mali Says Some Soldiers Implicated after Mass Graves Found,» 20 June 2018.

(76) United Nations, Security Council, Midterm Report of the Panel of Experts on Mali, S/2019/137, 21 February 2019, pp. 20–22.

(77) Al Jazeera, «Mali: Ibrahim Boubacar Keita Wins Re-election as President,» 16 August 2018.

(78) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the situation in Mali, S/2018/1174, 28 Dec. 2018.

(79) UN Security Council Resolution 2423 (2018), S/RES/2423 (2018), 28 June 2018.

(80) United Nations, Ibid.

وغدت البلاد مقسّمة من الناحية الفعلية برغم وجود عملية سلام أممية هي بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA)[81]. ومع أنّ انتخاب الرئيس فوستين أرشانج تواديرا في عام 2016 اعتُبر إمارة على تقدّم، فقد تصاعد القتال عام 2017 بين فصيلَين متنافسَين داخل سيليكا ـ الجبهة الشعبية لنهضة جمهورية أفريقيا الوسطى والاتّحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك بين جماعات مسلّحة كثيرة منتمية إلى كلّ من أنتي بالاكا وسيليكا. أُبرم اتّفاق سلام في حزيران/يونيو بين الحكومة و13 جماعة مسلّحة من أصل 14 جماعة، لكن سرعان ما استؤنف العنف[82]. وفي تموز/يوليو 2017، أعدّ الاتّحاد الأفريقي وشركاؤه خريطة طريق جديدة للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، لكن بقي الوضع يتدهور[83].

عام 2018 خضع نحو 80 في المئة من مساحة البلاد لسيطرة تحالفات متقلّبة لجماعات مسلّحة قاتلت على الموارد (مواقع تعدين الذهب والألماس، وطرق النقل وممرّات هجرة رعاة الماشية). لم تتمكّن بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ولا الجيش الوطني الوليد الذي درّبه الاتّحاد الأوروبي من لجم القتال. بل إنّ قتالاً عنيفاً نشب بين عصابات مسلمة ومسيحية في نيسان/أبريل وفي أيار/مايو في العاصمة بانغوي التي سلمت إلى حد بعيد من العنف الطائفي في السابق[84]. اقتتلت الجماعات المسلّحة في ما بينها، واستهدفت المدنيين وحفظة السلام الأمميين وعمّال الإغاثة ومرافقهم أيضاً[85]. سبّب العنف تشرّداً كثيفاً (بلغ عدد المشرّدين داخلياً نحو 650000 في حين لجأ 576000 شخص إلى دول مجاورة) وانعدام أمن غذائي (بلغ من هم في حاجة إلى مساعدة إنسانية نحو 2.9 مليون شخص)[86].

مع أنّ جهد الوساطة المحلّية أفضى إلى بعض الهدن بين الجماعات المسلّحة وخفّف حدّة بعض التوتّرات الطائفية، لم يُحرَز تقدّم يُذكَر في تنفيذ خريطة طريق الاتّحاد الأفريقي. وبالنظر إلى بطء التقدّم نحو تسوية سياسية، لجأ الرئيس تواديرا إلى روسيا طلباً للدعم. وفي مطلع سنة 2018، قدّمت روسيا لجيش جمهورية الكونغو الديمقراطية تدريباً وبعض الأسلحة الصغيرة

---

(81) للمزيد عن (MINUSCA)، انظر الفصل الثالث، القسم II في هذا الكتاب.

(82) Centraafrique-presse, Accord politique pour la paix en République centrafricaine [Political agreement for peace in the Central African Republic], Blog post, 19 June 2017 (in French).

(83) للمزيد عن التطوّرات التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية عام 2017، انظر: Davis [et al.], «Armed Conflict in Sub-Saharan Africa,» pp. 87-88.

(84) G. Zanoletti, «Violence in Bangui, Central African Republic,» Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED), 16 May 2018.

(85) Human Rights Watch, «Central African Republic: Rebels Executing Civilians,» 12 October 2018, and UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, «Incidents Affecting Civilians and Humanitarian Workers on the Rise in the Central African Republic,» 6 August 2018.

(86) UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, «Les Humanitaires touchés par l'insécurité» [Humanitarian workers hit by insecurity], *Bulletin humanitaire: République centrafricaine* [Humanitarian bulletin: Central African Republic], no. 41 (January 2019).

والذخائر، ووقّعت الدولتان اتّفاقات ثنائية سرّية عديدة[87]. وفي ترجمة للنفوذ الروسي المتعاظم، شجّعت روسيا السودانَ على الشروع في محادثات سلام جديدة مع ممثّلي الجماعات المسلّحة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الخرطوم في تموز/يوليو وآب/أغسطس 2018. إلّا أنّ الاتّحاد الأفريقي والاتّحاد الأوروبي، وبخاصّة فرنسا، رأت أنّ هذا الجهد الروسي السوداني الموازي يقوّض جهد السلام الذي يبذله الاتّحاد الأفريقي لسماحه لممثّلي الجماعات المسلّحة والحكومة بـ«المفاضلة بين المنتديات»[88]. وأرسلت الصين وفرنسا وروسيا والولايات المتّحدة أو أعلنت إرسال شحنات أسلحة و/أو معدّات عسكرية إضافية في أثناء السنة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشير إلى أنّ الأمم المتّحدة فرضت على جمهورية الكونغو الديمقراطية حظراً يمنع من نقل أسلحة إلى جماعات مسلّحة من غير الدول، لكنّه يجيز توريد أسلحة لقوات الأمن الحكومية بشرط موافقة مسبقة من لجنة الجزاءات المعنيّة التابعة للأمم المتّحدة[89].

انتهت السنة بينما شهدت البلدات الرئيسة مزيداً من القتال بين الجماعات المسلّحة المختلفة أو بين هذه الجماعات وحفظة السلام التابعين للأمم المتّحدة، وفيما اشتدّت التوتّرات في العاصمة بانغوي. ومع أنّ الاتّحاد الأفريقي والجهد الدبلوماسي الأممي سعيا لتوحيد مسارات السلام المتوازية، إلا أنه لا يمكن استبعاد استئناف حرب أهلية أوسع نطاقاً في البلاد عام 2019[90].

النزاع المسلّح في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تُعدّ جمهورية الكونغو الديمقراطية ثاني أكبر دولة في أفريقيا ويبلغ عدد سكّانها نحو 80 مليون نسمة. هيمن على تاريخها المعاصر حرب أهلية وفساد أذكت نارهما منافسة على الثروة المعدنية الهائلة للبلاد. منذ انتهاء حرب الكونغو الثانية (1998 ـ 2003) والنزاع متواصل في شرقيّ البلاد حيث لا يزال هناك عشرات الجماعات المسلّحة وأكبر قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتّحدة في العالم منذ سنة 2000[91]. ولا يزال جوزف كابيلا رئيس البلاد منذ سنة 2001، وقد فاز بجولتَي انتخابات متعاقبتين عام 2006 وسنة 2011. بقي كابيلا في السلطة بموجب الاتّفاق السياسي الشامل

(87) C. Vinograd, «There's a New Battle for Influence in Central Africa, and Russia Appears to be Winning,» *Washington Post*, 31/5/2018.

(88) M. Plichta, «France and Russia Fiddle While the Central African Republic Burns,» *World Politics Review* (28 November 2018), and International Crisis Group, «Central African Republic: Getting from Talks to Peace,» Commentary (28 January 2019).

(89) انظر الفصل العاشر، القسم II في هذا الكتاب. انظر أيضاً: F. Kelly, «Central African Republic Receives Military Vehicles from China and the US,» *Defense Post* (9 August 2018); Reuters, «Russia to Send More Military Trainers, Equipment to Central African Republic,» 19 October 2018, and «Centrafrique: Aide de 24 millions d'euros et livraison d'armes de la France,» [Central African Republic: €24 million aid and arms delivery from France], *Jeune Afrique* (2 November 2018).

(90) R. Ratcliffe, ««Killing, Abuse, Sexual Violence Beyond Belief»: Fears Grow of All-out War in CAR,» *The Guardian*, 16/11/2018.

(91) للمزيد عن عملية السلام الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، انظر الفصل الثالث، القسم II في هذا الكتاب.

والجامع لسنة 2016 (ويسمّى اتّفاق سان سيلفستر أيضاً)، لكنّ الانتخابات التي تقرّر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2016 أُجّلت إلى آخر سنة 2017. وعقب إخفاق جولة مفاوضات جديدة بين المعارضة والتحالف من أجل الأغلبية الرئاسية، ثاني أكبر حزب في الجمعية الوطنية، سحبت الكنيسة الكاثوليكية وساطتها في آذار/مارس 2017. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، أُعلن تأجيل موعد الانتخابات الرئاسية إلى 23 كانون الأول/ديسمبر 2018[92].

استمرّت حالة المراوحة واشتدّ العنف في أقاليم كثيرة مع إطلالة سنة 2018، وهو ما سبّب أزمة إنسانية مستفحلة. ويقدّر بأنّ 3.2 مليون شخص لا يزالون يعانون انعدام أمن غذائي حادّاً في منطقة كاساي (التي تضمّ خمسة أقاليم) وأنّ 762000 شخص مشرّدين داخلياً. ويقدَّر بأنّ مليونَي شخص كانوا مشرّدين داخلياً في أقاليم كيفو الشمالي وكيفو الجنوبي وتنغانييكا[93].

ازداد الوضع الأمني تدهوراً في النصف الأول من سنة 2018 في غمرة انهيار السلطة الحكومية ونشوب نزاعات مسلّحة في ما لا يقلّ عن عشرة أقاليم من بين أقاليم جمهورية الكونغو الديمقراطية الستة والعشرين، فيما شهد شرقيّ البلاد أعنف الاشتباكات بين جماعات مسلّحة متعدّدة (انظر الشكل الرقم (2 ـ 5))[94]. ففي منطقة كاساي، صار 2.3 مليون طفل في حاجة إلى معونة إنسانية بسبب تركة نزاع سابق بين جماعات محلّية ومخاوف من اندلاع عنف[95]. ولم يجمع مؤتمر إنساني عالي المستوى عُقد في الجمهورية في نيسان/أبريل سوى 530 مليون دولار من أصل مبلغ 1.7 مليار دولار قالت الأمم المتّحدة بأنّه لازم. وقاطعت حكومة الكونغو المؤتمر واتّهمت وكالاتِ المعونة بتضخيم نطاق الأزمة[96].

واجهت البلاد في النصف الثاني من سنة 2018 أزمة أخرى بتفشٍّ جديد لفيروس إيبولا في الشرق في آب/أغسطس، إضافةً إلى توتّرات متّصلة بانتخابات كانون الأول/ديسمبر. ووقع تفشّي إيبولا الجديد إلى جانب وباءَي الحصبة والكوليرا أصلاً، علماً بأنّ إيبولا تفشّى سابقاً في المناطق الشمالية الغربية في البلاد في أيار/مايو 2018 وأمكن احتواؤه بسرعة[97]. وفي أثناء السنة، حصدت

---

(92) Congolese Independent National Electoral Commission, «Calendrier électoral: Décision n°065/CENI/BUR/17 du 05 Novembre 2017 portant publication du calendrier des élections en RDC' [Decision 065/CENI/BUR/17 of 5 November 2017 on the publication of the calendar of elections in the DRC], 5 November 2017 (in French).

للمزيد عن التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، انظر: Davis [et al.], «Armed Conflict in Sub-Saharan Africa,» pp. 89-91.

(93) Emergency Telecommunications Cluster (ETC), «Democratic Republic of Congo (DRC)-Conflict,» ETC Situation Report no. 1, Reporting period 20/11/17 to 29/11/17.

(94) «Congo's War Was Bloody. It May be about to Start Again,» *The Economist* (15 February 2018), and J. Burke, ««The Wars Will Never Stop»-Millions Flee Bloodshed as Congo Falls Apart,» *The Guardian*, 3/4/2018.

(95) UNICEF, «Kasai: A Children's Crisis-Coping with the Impact of Conflict in the Democratic Republic of the Congo,» Child Alert (May 2018).

(96) J. Burke, «DRC Snubs Aid Conference, Saying Crisis in Exaggerated,» *The Guardian*, 13/4/2018.

(97) Congressional Research Service (CRS), «Ebola: Democratic Republic of Congo,» CRS Insight, 4 October 2018.

الجدول الرقم (2 ـ 6)

حالات الإصابة بالكوليرا والحصبة وإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، 2018

	الكوليرا	الحصبة	إيبولا
عدد الحالات	26784	51796	500
الوفيات	831	711	289

ملاحظة: الأرقام المتّصلة بحالات الكوليرا والحصبة عائدة إلى 1 كانون الثاني/يناير ـ 3 كانون الأول/ديسمبر؛ الأرقام المتّصلة بحالات الإيبولا عائدة إلى 1 كانون الثاني/يناير ـ 310 كانون الأول/ديسمبر.

المصدر: UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, «Bulletin humanitaire: R.D. Congo» [Humanitarian Bulletin: D.R. Congo]. no. 41, November 2018.

صرّح الرئيس كابيلا في آب/أغسطس أنّه لن يترشّح للانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ ديسمبر، التزاماً بالدستور، لكن بقيت هواجس في شأن نزاهة الانتخابات وإمكانية الوثوق بها[100]. أخفقت المعارضة في الالتفاف حول مرشّح واحد، وربّما كان ذلك سيُضعف فرصها لهزيمة مرشّح الحكومة، وزير الداخلية إيمانويل رمزاني شداري. المتّحديان المعارضان الرئيسان له هما فيليكس تشيسيكيدي من التحالف من أجل التغيير (ائتلاف بين الاتّحاد من أجل الديمقراطية بزعامة تشيسيكيدي والتقدّم الاجتماعي والاتّحاد من أجل الأمّة بزعامة فيتال كاميرهي) ومارتن فايولو من تحالف لاموكا (المدعوم من شخصيتين معارِضتين رئيستين مُنعتا من خوض الانتخابات الرئاسية، وهما جان بيار بيمبا الذي نقضت دائرةُ الاستئناف في حزيران/يونيو 2018 حكمَ المحكمة الجنائية الدولية عام 2016 بإدانته بارتكاب جرائم حرب؛ ومُويز كاتومبي)[101].

تقرّر إجراء الانتخابات في 23 كانون الأول/ديسمبر، لكنّها أُجريت أخيراً في 30 من ذلك الشهر. ومع أنّ الأسابيع التي سبقتها شهدت تزايد العنف بين أنصار المعارضة وقوات الأمن أو أنصار الائتلاف الحاكم، بدا يوم الانتخابات نفسه هادئاً نسبياً. لكنّ خطر حصول مزيد من العنف بقي ماثلاً، وبخاصّة أنّ التصويت أُرجئ في المناطق الموبوءة بإيبولا وبالعنف الإثني إلى آذار/مارس 2019، وهو ما يعني من الناحية الفعلية حرمان 1.25 مليون مقترع محتمل (من أصل 40 مليون ناخب) من المشاركة في الانتخابات الرئاسية[102]. أُعلن فوز فيليكس تشيسيكيدي في مطلع كانون

(100) «A Puppet is Set to Replace the President,» *The Economist* (13 December 2018), and H. Hoebeke, «Kabila Shows His Hand in DR Congo's Electoral Poker,» Commentary, International Crisis Group, 16 August 2018.

(101) International Crisis Group (ICG), *DR Congo: The Memba Earthquake*, Africa Briefing; no. 140 (Brussels, ICG, 2018), and J. Burke, «Congolese Finally Go to the Polls Amid Fears of Fraud,» *The Guardian*, 30/12/2018.

(102) International Crisis Group, «DR Congo Elections: Reversing a Dangerous Decision,» Statement, 28 December 2018.

الثاني/يناير ـ وذلك أوّل انتقال للسلطة عبر الانتخابات طوال السنين الـ59 التي مضت على استقلال البلاد ـ لكنّ غريمه مارتن فايولو رفض النتيجة زاعماً حصول تلاعب في التصويت(103).

وإضافةً إلى الغموض السياسي المستمرّ، واجهت جمهورية الكونغو الديمقراطية بدأً بسنة 2019 حالة طوارئ إنسانية مديدة ومعقّدة، بحيث يقدّر وجود نحو 12.8 مليون شخص في حاجة إلى معونة إنسانية(104).

النزاع المسلّح في إثيوبيا واتّفاق السلام الإثيوبي ـ الإريتري

شهدت إثيوبيا عام 2018 تحوّلاً سياسياً سريعاً عقب انتخاب آبي أحمد علي رئيساً للوزراء. وصل آبي إلى السلطة في سياق اشتداد عنف مسلّح منذ سنة 2014(105). غيّر صعود آبي المناخ السياسي في إثيوبيا وفي المنطقة ككلّ. إنّ إبرام اتّفاق سلام باهر في الصيف، وإتاحة المزيد من الليبرالية السياسية وبذل جهد للتصالح مع الجماعات المسلّحة في النصف الثاني من السنة أكّد الدينامية السياسية الجديدة في القرن الأفريقي. وفي الوقت عينه، أثيرت شكوك في فرص توطيد السلام في المنطقة بسبب تصاعد العنف بين الجماعات المحلية في إثيوبيا؛ ونشوب أزمة اقتصادية حادّة وغياب إصلاحات سياسية ملائمة في إريتريا.

التحوّل السياسي في إثيوبيا

انتخبت اللجنةُ المركزية للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) الحاكمة آبي رئيساً للجبهة، ومن ثَمّ صار رئيسَ الوزراء المكلّف. جاء صعوده نتيجة عنف سياسي انتشر من جانب الجماعات الإثنية في شتّى أنحاء البلاد في السنين السابقة، ولا سيّما عقب احتجاجات أرومو، أكبر الجماعات الإثنية في البلاد، وأمهرة، ثاني أكبر تلك الجماعات. عكس الاستياءُ الأوضاعَ الاقتصادية الصعبة في البلاد التي تعدّ أحد أفقر البلاد الأفريقية، ومعارضة الجبهة التي لا تزال في السلطة منذ سبعة عشر عاماً.

في إثر بدء الاحتجاجات عام 2014، تبيّن أنّ الجبهة، التي تهيمن عليها نخبة منتمية في الغالب لجماعة التيغراي، عاجزة عن لجم العنف، وهو ما عكس اتّساع الانقسام داخل الحركة عقب وفاة ميليس زيناوي، رئيس الوزراء آنذاك، عام 2012، وهو الذي هيمن على المنظّمة منذ عام 1988.

استمرّت الاحتجاجات والعنف في جميع أنحاء إثيوبيا في مطلع سنة 2018. وفي إعلان مفاجئ في شباط/فبراير، تنحّى هايلي مريم ديسالين عن منصبَي رئيس الوزراء ورئيس الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي، وهو الذي قاد الحركة منذ عام 2012. وفي اليوم التالي، أعلنت الحكومة

---

(103) J. Burke, «Congo Election runner-up Rejects Tshisekedi Victory as «Electoral Coup»,» *The Guardian*, 10/1/2019.

(104) UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), «About OCHA DRC,» [n. d.].

(105) انظر: Davis [et al.], «Armed Conflict in Sub-Saharan Africa,» pp. 91-92.

حالة طوارئ لمدّة ستّة شهور[106]. استمرّ العنف برغم الإعلان، وهو ما زاد الاقتصاد الوطني العليل بلاءً. وفي 2 نيسان/أبريل، وبُعَيد اجتماع اللجنة المركزية للجبهة في آذار/مارس، أقرّ البرلمان الإثيوبي آبي رئيساً للوزراء وأدّى قسم اليمين الدستورية.

سارع آبي كرئيس للوزراء إلى إعلان أجندة سياسية جديدة للبلاد شملت إصلاحات اقتصادية وخطوات نحو اللامركزية وتوسيع الحيّز السياسي المحلّي، بما في ذلك إخلاء سبيل آلاف السجناء السياسيين وتخفيف الاضطهاد السياسي للجماعات المعارضة. ومثّل إبرام اتّفاق سلام مع إريتريا خطوة رئيسة في أثناء شهوره الأولى في الحكم.

اتّفاق السلام الإثيوبي ـ الإريتري

أعلنت اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي في 5 حزيران/يونيو 2018 أنّها ستقبل بحكم لجنة الحدود الإثيوبية ـ الإريترية الصادر في عام 2012 وتطبّقه بالكامل. وفي 8 ـ 9 تموز/يوليو، عُقدت قمّة إريترية إثيوبية جمعت الرئيس الإريتري أسياس أفورقي ورئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد في العاصمة الإريترية أسمرة. وفي ختام القمّة، أصدر الزعيمان الإعلان المشترك للسلام والصداقة الذي أنهى رسمياً الحرب الإثيوبية ـ الإريترية (1998 ـ 2000) والنزاع الحدودي (2000 ـ 2018) وأعاد العلاقات الدبلوماسية الكاملة[107]. وفي تموز/يوليو، توجّه الرئيس أفورقي إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في زيارة رسمية استمرّت ثلاثة أيام.

دُعمت القمّة والزيارات المتبادلة الرفيعة المستوى بخطوات لاستئناف الرحلات الجوّية وفتح سفارتين وإعادة توصيل شبكات الاتّصال اللاسلكية. وكان لكلّ من الولايات المتّحدة ودولة الإمارات العربية المتّحدة دور دبلوماسي مهم في هذا الإنجاز الكبير[108]. وفي 11 أيلول/سبتمبر 2018، أُعيد فتح المعبر الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا أوّل مرّة منذ سنة 1998[109].

وفي إثر قمّة تموز/يوليو، طلبت إثيوبيا إلى الأمين العام للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريش رفع العقوبات عن إريتريا بعد أن مضى على تطبيقها تسع سنين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، صوّت مجلس الأمن بالإجماع على رفع العقوبات[110]. وفي كانون الأول/ديسمبر، أعلنت إثيوبيا أنّها ستباشر سحب جنودها من حدودها مع إريتريا[111].

(106) Al Jazeera, «Ethiopia Declares State of Emergency after PM Quits,» 16 February 2018.

(107) S. Gebrekidan, «Ethiopia and Eritrea Declare an End to their War,» *New York Times*, 9/7/2018.

(108) M. Fick and A. Cornwell, «In Peace between Ethiopia and Eritrea, UAE Lends a Helping Hand,» Reuters, 8 August 2018.

(109) BBC News, «Ethiopia–Eritrea Border Reopens after 20 Years,» 11 September 2018.

(110) BBC News, «Eritrea Breakthrough as UN Sanctions Lifted,» 14 November 2018.

(111) A. Maasho, «Ethiopia to Move Troops from Eritrean Border as Relations Thaw,» Reuters, 14 December 2018.

أرسى اتّفاق السلام الأساس للمصالحة مع جماعات المعارضة الإثيوبية المسلّحة التي لاذ بعضها بإريتريا. وفي أيلول/سبتمبر، عاد المقاتلون السابقون المنتمون إلى حركة جينبوت 7 وجبهة تحرير أورومو إلى إثيوبيا[112]. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أبرمت إثيوبيا اتّفاق سلام مع الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين[113]. وفي كانون الأول/ديسمبر، عادت قيادة الجبهة إلى إثيوبيا[114].

التحديات التي تواجه توطيد سلام إقليمي

إنّ عملية التحوّل السياسي في إثيوبيا نقطة ارتكاز لاتّفاق السلام مع إريتريا. لكنّ انتخاب آبي لم يُفض إلى حلول فورية لمشكلات إثيوبيا المحلّية، بما في ذلك العنف الإثني والتشرّد الجماعي للسكّان. بل إنّ هذه المشكلات تفاقمت مع انتشار الميليشيات الأهلية[115]. وفي أيلول/سبتمبر، اندلع عنف إثني في أديس أبابا والمناطق المجاورة، وهو ما أدّى إلى وفاة ما يصل إلى 35 شخصاً واعتقال المئات[116]. وبدا أنّ الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي عاجزة عن إصلاح الترتيبات الإثنية الفدرالية في البلاد (التقسيم الدستوري للبلاد إلى وحدات فدرالية بناء على الإثنية) بسبل تكبح العنف المتصاعد. وواجه آبي في الوقت عينه مطالب وطنية متعاظمة من إثنية أرومو التي ينتمي إليها[117].

على الرغم من تحقيق إثيوبيا نموّاً اقتصادياً، فقد واجهت أزمة اقتصادية بسبب دين خارجي فاق 24 مليار دولار وارتفاع معدّلات البطالة وتدنّي الاحتياطيات من العملات الأجنبية والاعتماد على أموال دول الخليج لتظلّ قادرة على سداد ديونها[118]. ومع الانتخابات المزمعة في عام 2020، سيكون التوصّل إلى حلول لانتشار العنف الإثني والضعف الهيكلي للاقتصاد مفتاح توطيد السلم والاستقرار الإقليمي. وبالمثل، يلزم إصلاح النظام السياسي الاستبدادي في إريتريا لضمان ترسيخ عملية السلام في المجتمع الأوسع وتطوّره إلى ما هو أكثر من اتّفاق بين نخب سياسية[119].

---

(112) A. R. A. Shaban, «Ethiopia's Ex-rebel Group Ginbot 7 Returns from Eritrea Base,» *Africa News* (3 September 2018), and A. R. A. Shaban, «Like PG7, Ethiopia Govt Welcomes Oromo Liberation Front Back Home,» *Africa News* (16 September 2018).

(113) A. Maasho, «Ethiopia Signs Peace Deal with Rebels from Gas-Rich Region,» Reuters, 21 October 2018.

(114) A. R. A. Shaban, «Leadership of ex-Ogaden Rebels Return to Ethiopia from Eritrea,» *Africa News* (1 December 2018).

(115) Agence France-Presse, «As Ethiopia Reforms, Ethnic Violence Spreads,» *East African* (25 October 2018).

(116) H. Ahmed and J. Goldstein, «Thousands Are Arrested in Ethiopia after Ethnic Violence,» *New York Times*, 24/9/2018.

(117) Reuters, «A Problem for Ethiopia's Leader: The Young Men Who Helped Him to Power,» East African (2 November 2018).

(118) African Development Bank Group, «Ethiopia Economic Outlook,» [n. d.].

(119) T. Müller, «Will Peace with Ethiopia Usher in a Political Opening in Eritrea?,» *World Politics Review* (19 February 2019).

النزاع المسلّح في الصومال

واصلت حكومة الصومال الاتّحادية بدعم من المجتمع الدولي جهدها في عام 2018 لترسيخ الاستقرار في البلاد. بقي الأمن أولوية، ولا سيّما في مواجهة حركة الشباب الإسلامية العنيفة. وزادت الولايات المتّحدة مشاركتها العسكرية، ولا سيّما من خلال عمليات قتل محدّدة الأهداف تستهدف إسلاميين عنيفين. وعلى الرغم من الأدلّة التي تشير إلى تكبّد الجماعات الإسلامية خسائر كبيرة في الأرواح، بقي الصومال يشهد مستويات مرتفعة للعنف المسلّح، وهو ما يدلّ على أنّ النزاع كان في حالة مراوحة عام 2018. واستمرّ التشرّد على نطاق واسع في البلاد مع وجود أكثر من 320000 مشرَّد عام 2018 لوحدها، وبقاء أكثر من 2.6 مليون صومالي مشرَّدين داخلياً بحلول آخر السنة[120]. وواجه أكثر من 1.8 مليون شخص في الصومال انعدام أمن غذائي حادّاً، مع أنّ هذا العدد يعادل نصف ما كان عليه في آخر سنة 2017، وذلك عائد أساساً إلى معونة إنسانية واسعة النطاق[121].

جهد إرساء الاستقرار

واصلت الحكومة الاتّحادية بدعم من المجتمع الدولي جهدها عام 2018 لإرساء الاستقرار في البلاد، ولا سيّما في آخر سنة 2017، وذلك بتكثيف العمليات العسكرية ضدّ الجماعات الإسلامية العنيفة[122]. وفي 18 كانون الثاني/يناير 2018، أيّد مجلس وزراء الحكومة الاتّحادية خريطة طريق لعملية سياسية شاملة للجميع يراد منها معالجة الانقسام السياسي في البلاد، تمهيداً للانتخابات في اقتراع عام 2020 ـ 2021[123]. وتعاونت الحكومة الاتّحادية وشركاؤها الدوليون بحسب ما اتُّفق عليه في مؤتمر معنيّ بالأمن عُقد في مقاديشو في 5 كانون الأول/ديسمبر 2017 على إعداد خطة انتقالية أمنية شاملة تتولّى بموجبها المؤسّساتُ الصومالية المسؤوليةَ الكاملة عن أمن البلاد بالتدريج[124].

جدّد مجلس الأمن في تموز/يوليو تفويضه لبعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) وأجاز إعادة تشكيل البعثة لزيادة عدد عناصر الشرطة[125]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أقرّ مسؤولو البعثة خطّة انتقال أمني لنقل تدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى القوات الصومالية، على أن تُسحَب

---

(120) UN High Commissioner for Refugees, «Somalia,» Fact Sheet, 1–31 January 2019, and Norwegian Refugee Council, «320 000 Somalis Fled Conflict and Insecurity in 2018,» Press release, 28 February 2019.

(121) Food and Agriculture Organization of the UN (FAO) and World Food Programme (WFP), «Monitoring Food Security in Countries with Conflict Situations: A Joint FAO/WFP Update for the United Nations Security Council,» January 2019, pp. 16–18.

(122) Voice of America, «Officials: Somalia Preparing for Large-scale Offensive against al-Shabab,» 26 October 2017.

(123) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on Somalia, S/2018/411, 2 May 2018.

(124) UN Support Office in Somalia, «Somalia Holds high-level Security Conference to Deliberate on a Security Transition Plan,» 4 December 2017, and UN Support Office in Somalia, «Communiqué of the London Conference on Somalia,» 11 May 2017.

(125) United Nations, Security Council, «Unanimously adopting Resolution 2431 (2018), Security Council extends mandate of African Union mission in Somalia, authorizes troop reduction,» 30 July 2018.

البعثة بصورة نهائية بحلول سنة 2021[126]. وفي 16 ـ 17 تموز/يوليو، عُقد منتدى الشراكة الصومالية الرفيع المستوى في بروكسل[127]. وإلى جانب جهد تعزيز الشمول السياسي والانتقال الأمني، كُرّس اهتمام خاصّ لمسألة إنعاش الاقتصاد وإصلاحه، وتطوير فرص اقتصادية للنساء والشباب، وتعزيز التعليم ومعالجة الوضع الإنساني في البلاد[128]. وعرضت الجهات الدولية المانحة تقديم مساعدة مالية دعماً لهذه الأهداف[129].

الحشد العسكري الأمريكي

عزّزت الولايات المتّحدة تدخّلها العسكري في الصومال عام 2018[130]. أُقيمت منشآت عسكرية جديدة، ولا سيّما معسكر باليدوغلي الذي أصبح مركزاً لعمليات الطائرات المسيَّرة وعمليات القوات الخاصّة[131]. وتحدّث البنتاغون عن تنفيذ 45 غارة في الصومال عام 2018، مقارنة بـ35 غارة عام 2017 و14 غارة عام 2016[132]. لكنّ التقارير الإخبارية ذكرت أنّ عدد الهجمات أكبر كثيراً وأنّها ألحقت بالمدنيين إصابات لم تعترف بها السلطات الأمريكية[133].

حركة الشباب

انحسرت بوجه عام الحوادث العنيفة التي شاركت فيها حركة الشباب عام 2018[134]. نتج من مضاعفة عدد عناصر بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال، والعمليات التي يقوم بها الجيش الوطني الصومالي والجيش الأمريكي، تكبيد الجماعات الإسلامية العنيفة خسائر كبيرة[135]. لكنّ برغم الضغط العسكري المتزايد، أثبتت حركة الشباب مرونة كبيرة، فوسّعت النطاق الجغرافي لعملياتها وهاجمت أهدافاً محصّنة وسهلة محدثة خسائر ضخمة[136]. وفي الوقت عينه، اشتدّ العنف المتبادل

---

(126) F. Oluoch, «Amisom Ready to Withdraw,» *East African* (12 November 2018).

(127) European Commission, «International Community Strengthens Support for Somalia's Plans for Stability and Development,» Press Release, 17 July 2018.

(128) European External Action Service, «Somalia Plans for Stability and Development: International Community Strengthens Support,» 19 July 2018.

(129) A. R. A. Shaban, «US Announces over $900m Critical Investment in Somalia,» *Africa News* (19 December 2018), European Commission, «International Community Strengthens Support for Somalia's Plans for Stability and Development».

(130) C. Goldbaum, «A Trumpian War on Terror That Just Keeps Getting Bigger,» *The Atlantic* (Sep. 2018).

(131) C. Goldbaum, «Massive Military Base Buildup Suggests the US Shadow War in Somalia is Only Getting Bigger,» Vice News, 3 May 2018.

(132) A. Sperber, «US bombardments are Driving Somalis from their Homes,» *Foreign Policy* (7 March 2019).

(133) A. Sperber, «Inside the Secretive US Air Campaign in Somalia,» *The Nation*, 7/2/2019.

(134) H. Matfess, «Not with a Whimper but with a Bang: Al Shabaab's Resilience and International Efforts against the Rebels,» Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED), 27 January 2019.

(135) J. Burke, «US Airstrikes Fail to Weaken al-Shabaab's Grip on Somalia,» *The Guardian*, 11/11/2018.

(136) M. Pavlik, «Resilience: Al Shabaab Remains a Serious Threat,» Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED), 11 February 2019.

بين حركة الشباب وجماعة منسوبة إلى تنظيم الدولة في الصومال. وفي كانون الأول/ديسمبر، أعلنت حركة الشباب حملة لتطهير الصومال من جميع المسلّحين المرتبطين بتنظيم الدولة[137].

النظام الاتّحادي الصومالي في أزمة

نُظّم الصومال في صورة جمهورية اتّحادية ترجمةً للطبيعة المنقسمة للمشهد السياسي الصومالي بعد حرب أهلية استمرّت ثلاثة عقود، بحيث توجد سلطة مركزية (الحكومة الاتّحادية) وستّ دول فدرالية قُسّمت إلى 18 منطقة إدارية. وعام 1991، أعلن أرض الصومال استقلاله من جانب واحد، وهي وضعية لا تعترف بها الحكومة الاتّحادية.

نشبت الأزمة الدبلوماسية القطرية عام 2017 حين قطعت مجموعة دول بقيادة السعودية ودولة الإمارات العربية المتّحدة علاقاتها الدبلوماسية بقطر وفرضت عليها حصاراً اقتصادياً، ثمّ انتقلت الأزمة إلى الصومال في نيسان/أبريل مع تردّي العلاقات بين الحكومة الاتّحادية المدعومة من قطر ودولة الإمارات العربية المتّحدة. تدهورت العلاقات بادئ الأمر حين صادر موظّفو الأمن الصوماليون 9.6 مليون دولار من طائرة إماراتية بمطار مقاديشو[138]. استمرّت التوتّرات الدبلوماسية بين الصومال ودولة الإمارات في الشهور التالية، وشمل ذلك القاعدة العسكرية الإماراتية في إقليم أرض الصومال[139]. وأثار الدعم الممنوح من دول خليجية متنافسة لأقاليم مختلفة في النظام الاتّحادي الصومالي مخاوف من زيادة عدم استقرار المشهد السياسي الهشّ في البلاد[140].

نشب قتال في أيار/مايو 2018 بين منطقة بونتلاند شبه المستقلّة ذاتياً وإقليم أرض الصومال وسقط عشرات القتلى[141]. ثمّ نشب قتال في تشرين الأول/أكتوبر بين عشائر في المناطق ذاتها التي شهدت قتالاً في أيار/مايو، وهو ما أبرز طبيعة العنف المتعدّدة الأبعاد في الصومال[142]. وفي حزيران/يونيو، نبّه مجلس الأمن إلى أنّ «الضغوط الداخلية والخارجية تهدّد بتقويض وحدة الصومال السياسية»[143]. وفي أيلول/سبتمبر، علّقت الولايات الاتّحادية تعاونها مع الحكومة الاتّحادية[144].

---

(137) M. O. Hassan, «Somalia's Al-Shabab Declares War on pro-Islamic State Group,» Voice of America, 21 December 2018.

(138) A. Sheikh, «Somalia Disbands UAE Program to Pay and Train Hundreds of Soldiers,» Reuters, 11 April 2018.

(139) International Crisis Group (ICG), «Somalia and the Gulf Crisis,» Africa Report no. 260 (Brussels, ICG, 2018).

(140) E. Beevor, «Somalia is Becoming a Pawn in a UAE–Qatar Proxy War for Influence,» Albawaba, 17 September 2018.

للمزيد عن الخصومات ضمن مجلس التعاون الخليجي، انظر القسم V في هذا الفصل.

(141) A. Hassan, «Dozens Killed in Clashes between Two Somali Regions in Land Dispute,» Reuters, 25 May 2018.

(142) A. Hassan, «Over 50 Reported Killed in Clan Clashes in Breakaway Somali Region,» Reuters, 23 October 2018.

(143) E. Lederer, «UN Warns That Somalia's Political Unity at Risk,» Associated Press, 7 June 2018.

(144) M. O. Hassan, «Somali Regional States Suspend Ties with Federal Government,» Voice of America, 8 September 2018.

وفي كانون الأول/ديسمبر، حظرت الحكومة الاتّحادية على مختار روبو المشاركة في انتخابات إقليمية، وهو مقاتل سابق في حركة الشباب، ثمّ اعتُقل في وقت لاحق[145]. وعقب اعتقاله، قُتل ما يصل إلى 15 شخصاً في اشتباكات استمرّت يومين بين أنصاره وقوات الأمن[146]. وفي 30 كانون الأول/ديسمبر، كتب نيكولاس هايسوم، الممثل الخاصّ للأمين العام للأمم المتّحدة، إلى الحكومة الاتّحادية طالباً معلومات عن أعمال قامت بها قوات الأمن الصومالية في أثناء اعتقال روبو وعن العنف الذي تلاها. عندئذٍ، طردت الحكومةُ الاتّحادية الممثّلَ الخاصّ متّهمة إيّاه بالتدخّل في شؤونها الداخلية[147].

النزاع المسلّح في جنوب السودان واتّفاق السلام في أيلول/سبتمبر 2018

استقلّ جنوب السودان عن السودان في 9 تموز/يوليو 2011 عقب التوصّل عام 2005 إلى اتّفاق أنهى إحدى أطول الحروب الأهلية في أفريقيا. وفي 8 تموز/يوليو 2011، شكّلت الأمم المتّحدة بعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان (UNMISS)[148]. ومع أنّ حرباً أهلية تلت الاستقلال في السنوات 2013 ـ 2015، ثمّ وضعت أوزارها باتّفاق سلام عام 2015، بقي إرث العنف في صورة نزاع مسلّحة احتدم أساساً بين جماعتين ـ حكومة جنوب السودان وحلفاؤها بقيادة الرئيس سلفا كير (من قبيلة الدنكا) من جانب، والجيش الشعبي لتحرير السودان (التيار المعارض) وجيش النوير الأبيض بقيادة نائب الرئيس السابق ريك متشار (من قبيلة النوير) من جانب آخر. ومع أنّ الانقسام الرئيس في الحرب الأهلية والعنف الذي تلاها قائم بين جماعتَي الدنكا والنوير الإثنيتين، تتباين ديناميات النزاع تبايناً كبيراً في أنحاء البلاد، وازدادت جماعات المعارضة تشرذماً واتّصافاً بطابع محلّي[149].

وفي أيار/مايو 2017، أعلن الرئيس كير وقف لإطلاق النار من جانب واحد وأطلق عملية حوار وطني أشرف عليها تكتّل تجاري من ثماني دول إقليمية يسمّى الهيئة الحكومية الدولية للتنمية

(145) International Crisis Group, «Somalia's South West State: A New President Installed, a Crisis Inflamed,» Commentary, 24 December 2018.

(146) France24, «Somalia Orders Top UN Envoy to Leave Over Robow Detention Criticism,» 2 January 2019.

(147) A. Sheikh, «Somalia Orders Top UN Official to Leave,» Reuters, 2 January 2019.

(148) للمزيد عن عملية السلام الأممية الجارية في جنوب السودان، انظر الفصل الثالث، القسم II في هذا الكتاب.

(149) International Crisis Group (ICG), *Instruments of Pain (II): Conflict and Famine in South Sudan*, Africa Briefing no. 124 (Brussels, ICG, 2017).

لمعرفة دور الأرض والحدود والهويات في النزاع، انظر: P. H. Justin and L. De Vries, «Governing Unclear Lines: Local Boundaries as a (Re)source of Conflict in South Sudan,» *Journal of Borderlands Studies*, vol. 34, no. 1 (2019), pp. 31–46.

ولمعرفة دور الفيرتيت، وهي طائفة إثنية قليلة العدد في جنوب السودان، انظر: S. Vuylsteke, «Identity and self-determination: The Fertit opposition in South Sudan,» Small Arms Survey Briefing Paper, December 2018.

(إيغاد)[150]. وبرغم استمرار الفوضى وتصاعد العنف، وقّعت الحكومة وجماعات المعارضة المسلّحة اتّفاقاً لوقف إطلاق النار في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في 21 كانون الأول/ديسمبر 2017[151]. لكنّه انهار سريعاً كحال ثمانية اتّفاقات وقف إطلاق نار أخرى منذ عام 2013.

مع أنّ حدّة القتال تراجعت عن أعلى مستوياتها في مطلع سنة 2014، بقي العنف متفشّياً عام 2018[152]. وجُنّد أكثر من 19000 طفل كمقاتلين أطفالاً في صفوف كلّ من القوات المسلّحة الحكومية وجماعات المعارضة المسلّحة، وسُجّل نحو 2300 حالة عنف جنسي في النصف الأوّل من سنة 2018[153]. وتحدّثت إحدى الدراسات عن نحو 400000 حالة وفاة مرتبطة بالنزاع منذ نشوبه عام 2013 (قضى نحو نصفهم نحبه بسبب العنف مباشرة، فيما تُوفّي الباقون لأسباب غير مباشرة). لكنّ مسؤولين في جنوب السودان يؤكّدون وفاة 20000 شخص، وهو تقدير أدنى كثيراً، وهم منسجم مع تقدير لمشروع بيانات مواقع النزاع المسلّح وأحداثها (مشروع أكلد ACLED) تحدّث عن أكثر قليلاً من 22500 حالة وفاة مرتبطة بالنزاع بالإجمال، منهم 1541 حالة وفاة سُجّلت عام 2018[154]. وشُرّد نحو 4.6 مليون شخص، منهم نحو 2.3 مليون لاجئ في دول مجاورة ـ أكبر أزمة لجوء في أفريقيا والثالثة على مستوى العالم (بعد سورية وأفغانستان)[155]. إضافةً إلى ذلك، واجه أكثر من 7.1 مليون شخص انعدام أمن غذائي حادّاً عام 2018[156].

فرضت الولايات المتّحدة من جانب واحد قيوداً على توريد السلاح إلى جنوب السودان في شباط/فبراير وذلك في مسعى للضغط على الرئيس كير لكي يُنهي الحرب الأهلية، وأتبعها مجلسُ الأمن بحظر توريد أسلحة في تموز/يوليو 2018[157]. لكنّ هذا الحظر قوبل باعتراضات ضمن أروقة مجلس الأمن لتأثيره غير المؤكّد في مفاوضات السلام وفي مبادرة الحوار الوطني. أُطلقت مبادرة الحوار في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 على مستويات محلّية وإقليمية وتقرّر تتويجها بمؤتمر وطني

---

(150) Reuters, «South Sudan's Kiir Declares Unilateral Ceasefire, Prisoner Release,» 22 May 2017.
لمعرفة تفاصيل عن الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، انظر الملحق ب، القسم II في هذا الكتاب.

(151) A. Maasho, «South Sudan government, Rebel Groups Sign Ceasefire,» Reuters, 21 Deember 2017.
للمزيد التطوّرات التي شهدها جنوب السودان عام 2017، انظر: Davis [et al.], «Armed Conflict in Sub-Saharan Africa,» pp. 99-100.

(152) P. Beaumont, «Born Out of Brutality, South Sudan, the World's Youngest State, Drowns in Murder, Rape and Arson,» *The Guardian*, 24/6/2018.

(153) Human Rights Watch, «South Sudan: Warring Parties Break Promises on Child Soldiers,» 5 February 2018, and UNICEF, «Statement on the Situation in Bentiu, South Sudan,» 3 December 2018.

(154) F. Checchi [et al.], «Estimates of Crisis-attributable Mortality in South Sudan, December 2013- April 2018: A Statistical Analysis,» London School of Hygiene and Tropical Medicine, September 2018; «South Sudan's Civil War: Nearly 400 000 Estimated Dead,» Congressional Research Service (CRS) Insight, 28 September 2018, and Armed Conflict Location and Event Data Project, «Data Export Tool».

(155) UN High Commissioner for Refugees, «South Sudan Situation 1–31 January 2019,» [n. d.].

(156) UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, «South Sudan: Humanitarian Snapshot,» August 2018.

(157) US Department of State, «US Arms Restrictions on South Sudan,» Press Statement, 2 February 2018.
للمزيد عن حظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتّحدة، انظر الفصل العاشر، القسم II في هذا الكتاب.

وحيد في آخر سنة 2018، لكن استُعيض عن ذلك لاحقاً بأربعة مؤتمرات: ثلاثة مؤتمرات إقليمية (في شباط/فبراير وآذار/مارس 2019) ومؤتمر وطني واحد (في تاريخ لاحق لم يُحدَّد)(158).

وفي حزيران/يونيو، وقّع الرئيس كير وماشار اتّفاقاً إطارياً أوّلياً لتطبيق وقف إطلاق نار آخر والعمل على تشكيل حكومة انتقالية جديدة(159). وأفضت مفاوضات سلام أخرى إلى توقيع الاتّفاق المنشَّط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في 12 أيلول/سبتمبر(160). أُبرم هذا الاتّفاق بوساطة الرئيس السوداني عمر البشير والرئيس الأوغندي يويري موسيفيني، وأفضى إلى انحسار العنف في معظم أرجاء الجمهورية بدرجة كبيرة(161). وكُوّنت هيئة أفريقية هي اللجنة المشتركة المعاد تشكيلها للرصد والتقييم لتتولّى مسؤولية الإشراف على تطبيق الاتّفاق. واستُحدثت آلية أخرى، هي آلية الرصد والتحقّق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، للتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار ورفع تقارير إلى كلّ من اللجنة المشتركة وإيغاد.

لكنّ اتّفاق السلام الجديد بقي جزئياً وموضع خلاف. وهو يستلزم مزيداً من المفاوضات لتشكيل حكومة وحدة وإعداد ترتيبات أمنية انتقالية وتشكيل جيش وطني موحّد وإجراء انتخابات رئاسية عام 2022 بعد مرحلة انتقالية مدّتها ثلاث سنوات. وعلى الرغم من مبادرة الحوار الوطني، هناك خطر بسبب إمكان إفراط المفاوضات المستقبلية في التركيز على الخصومة بين كير وماشار على حساب مشاركة واسعة من جانب المجتمع - مقاربة أخفقت سابقاً في إيجاد الأساس لسلام مستدام(162). وأفضى اتّفاق مشابه عام 2016 إلى تأليف حكومة وحدة ما لبثت أن انهارت بعد بضعة شهور.

الفساد خطر آخر يقوّض الاتّفاق كتقلّص انخراط الولايات المتّحدة في الجمهورية(163). الولايات المتّحدة هي بحكم الأمر الواقع رئيسة ترويكا (النرويج والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة) شُكّلت لمؤازرة اتّفاق عام 2005 الذي أفضى إلى استقلال جنوب السودان. لذلك، ربّما

---

(158) C. H. Vhumbunu, «The National Dialogue Initiative in South Sudan: Assessing Progress and Pitfalls,» African Centre for the Constructive Resolution of Disputes, 31 May 2018, and the South Sudan National Dialogue website, <https://www.ssnationaldialogue.org/>.

(159) International Crisis Group, «Improving Prospects for Peace in South Sudan at the African Union Summit,» Statement, 30 June 2018, and «Ceasefires in South Sudan Seldom last,» *The Economist* (5 July 2018).

(160) Intergovernmental Authority on Development, «Revitalized Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan,» 12 September 2018.

انظر أيضاً: C. H. Vhumbunu, «Reviving Peace in South Sudan through the Revitalised Peace Agreement: Understanding the Enablers and Possible Obstacles,» African Centre for the Constructive Resolution of Disputes, 11 February 2019.

(161) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on South Sudan (covering the period from 2 September to 30 November 2018), S/2018/1103, 10 December 2018.

(162) J.-K. Westendorf, «Peace Negotiations in the Political Marketplace: The Implications of Women's Exclusion in the Sudan–South Sudan Peace Process,» *Australian Journal of International Affairs*, vol. 72, no. 5 (2018), pp. 433–454.

(163) «South Sudan's Neighbours Help Launder the Loot from its Civil War,» *The Economist* (13 December 2018).

كان يُتوقَّع أن تضطلع بدور دبلوماسي مهم، لكن لم يعد لها أيّ مبعوث رفيع المستوى في البلاد منذ سنة 2016[164]. كما أنّ أزمة مطوَّلة في السودان يمكن أن تفاقم عدم الاستقرار في جمهورية جنوب السودان أيضاً (انظر قسم النزاع المسلّح في السودان أدناه).

وصلت سنة 2018 إلى نهايتها ولم يتّضح إن كان اتّفاق أيلول/سبتمبر 2018 سيكون حلّاً دائماً للنزاع في جنوب السودان. فتقرير الأمم المتّحدة النهائي لسنة 2018 تحدّث عن استمرار الاشتباكات، وإن كانت محدودة وذات طابع مناطقي، بين بعض الجماعات المسلّحة المنسوبة إلى طرفَي الاتّفاق، واستمرّت حوادث العنف الجنسي في الشهور الثلاثة الأخيرة من سنة 2018[165].

النزاع المسلّح في السودان

تأثّر السودان بالنزاعات في معظم تاريخه الحديث. وعام 2018، بقيت الحكومة السودانية منخرطة في نزاعين مسلّحين متداخلَين ومتدنّيَي الشدّة: **الأوّل** في دارفور **والثاني** في ولايتَي جنوب كردفان والنيل الأزرق الجنوبيتين. تقاتل الحكومة في دارفور جماعتين مسلّحتين ـ حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة ـ في نزاع بدأ عام 2003. واستناداً إلى بعثة الأمم المتّحدة والاتّحاد الأفريقي في دارفور، انحسر نطاق العنف وانتشاره بدرجة كبيرة في دارفور عام 2018، وإن تحدّثت تقارير عن هجمات شنّتها القوات الحكومية السودانية على الثوار في منطقة جبل مرّة بين آذار/مارس وأيار/مايو وأوقعت 23 مدنياً على الأقلّ[166].

بحلول سنة 2018، تكون قد مضت سبع سنوات على النزاع المسلّح بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ـ الشمال (التي انشقّت إلى فصيلين) في ولايتَي جنوب كردفان والنيل الأزرق الحدوديتين، لكن لم ترد أخبار عن قتال ذات شأن في أثناء السنة. وفي تموز/يوليو، مدّدت الحكومة السودانية اتّفاق وقف إطلاق نار من جانب واحد أعلنته عام 2015 مع كلّ الجماعات الثورية إلى آخر سنة 2018[167]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، ذُكر أنّ رئيس جمهورية جنوب السودان كير سيقوم بدور الوساطة في محادثات سلام بين حكومة السودان والجماعات الثورية[168].

---

(164) A. Boswell, «South Sudan: Peace on Paper,» Commentary, International Crisis Group, 14 December 2018.

(165) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on South Sudan (covering the period from 2 September to 30 November 2018), S/2018/1103, 10 December 2018, and United Nations, Security Council, «Security Council Press Statement on Sexual Violence in South Sudan,» SC/13611, 7 December 2018.

(166) J. Henry, «Latest Sudanese Attacks on Darfur Show Protection Needs,» Human Rights Watch, 10 May 2018, and United Nations, Security Council, African Union–United Nations Hybrid Operation in Darfur, Report of the Secretary-General, S/2019/44, 14 January 2019.

(167) Reuters, «Sudan Extends Ceasefire with Rebels Until Year-End: Statement,» 12 July 2018.

(168) Agence France-Presse, «President of war-torn South Sudan to Mediate Sudan Peace Talks,» East African, 6 November 2018.

مع أنّ تقديرات مشروع بيانات مواقع النزاع المسلّح وأحداثها (ACLED) ذكرت أنّ إجمالي حالات الوفاة المرتبطة بالنزاع في السودان بلغ 1046 حالة عام 2018، الراجح أنّ كثيراً من هذه الحالات ناجم عن اشتداد العنف السياسي وليس عن نزاع مسلّح (مستويات النزاعات المسلّحة آخذة في التراجع)[169]. ولا يزال الاضطهاد السياسي والفساد يقوّضان السلام والازدهار في أنحاء السودان. ومع دنوّ آخر السنة، واجه الرئيس عمر البشير، الذي وصل إلى السلطة في انقلاب عسكري عام 1989، أخطر تحدّ حتى اليوم بسبب احتجاجات عارمة مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية. ردّت قوات الأمن باستخدام القوة، وذُكر أنّها قتلت عشرات المحتجّين[170]. وفي آخر سنة 2018، زاد عدد من هم في حاجة إلى معونة إنسانية على 5.5 مليون سوداني، وبقي نحو 1.9 شخص مشرّدين داخلياً و1.2 مليون شخص لاجئين في دول مجاورة، منهم 370000 في جمهورية جنوب السودان و340000 في تشاد. كما أنّ السودان نفسه استضاف أكثر من 900000 لاجئ جلّهم من جمهورية جنوب السودان[171].

(169) Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED), «Data Export Tool,»

(170) M. Taylor, «Can Sudan Manage Economic Discontent Amid Volatile Geopolitics?,» Commentary, International Crisis Group, 23 February 2018, and International Crisis Group (ICG), «Improving prospects for a peaceful transition in Sudan,» Africa Briefing no. 143 (Brussels: ICG, 2019).

(171) UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, «Sudan: Humanitarian snapshot,» 1 December 2018, and Refugee Consultation Forum, «Sudan: South Sudanese Refugee Response, 1–30 November 2018,» 20 December 2018.

الفصل الثالث

عمليّات السلام وإدارة النزاع

يابر فان دير لين

عرض عام

لم يطرأ في الظاهر تغيير يُذكر عام 2018. وكانت بعثة منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في العراق (NMI) بعثة السلام المتعدّدة الأطراف الوحيدة المشكَّلة حديثاً في حين أُنهيت عمليتان فقط ـ بعثة الأمم المتّحدة في ليبيريا (UNMIL) والبعثة الوقائية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) في مملكة ليسوتو (SAPMIL). بلغ عدد عمليّات السلام الجارية 60 عمليّة عام 2018، وهو أدنى مستوى لها منذ عام 2013. لكنّ إنهاء الـUNMIL يستأهل اهتماماً خاصّاً لكونها مثالاً على عمليّة سلام أممية واسعة النطاق وناجحة نسبياً. كما أنّ عدد الأفراد العاملين في بعثات السلام المتعدّدة الأطراف لم يتغيّر كثيراً عام 2018، إذ انخفض بنسبة 0.8 فقط ووصل إلى 144791 فرداً بحلول آخر السنة. تلك كانت السنة الثالثة على التوالي التي انخفض فيها عدد الأفراد المنتشرين. ومع أنّ هناك اتّجاهاً نزولياً بطيئاً، ولا سيما على صعيد أعداد الأفراد المنتشرين في السنين الأخيرة، بدا أنّ هذا الميل استقرّ عام 2018.

تحدث أكبر التغييرات تحت السطح. فإذا كان عدد الأفراد العاملين في عمليّات السلام الأممية بلغ ذروته بوصوله إلى نحو 115000 في نيسان/أبريل 2015، فقد انخفض هذا العدد كثيراً في السنوات الثلاث الماضية، وإن بلغت نسبة الخفض 2.9 في المئة عام 2018 وهي نسبة ضئيلة نسبياً. انخفض عدد الأفراد في عمليّات السلام الأممية إلى 95488 فرداً ـ وهو أدنى مستوى له في المدّة 2009 ـ 2018. لكنّ عدد الأفراد العاملين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف وغير أممية ـ بقيادة منظّمات وتحالفات إقليمية أو ائتلافات خاصّة لدول ـ زاد في الوقت عينه بنسبة 3.7 في المئة

ووصل إلى 49303 أفراد. يُعزى إلى الناتو جلّ هذه الزيادة لتعزيزه بعثة الدعم الحازم (RSM) في أفغانستان. إضافة إلى ذلك، انخفض للسنة الثالثة على التوالي العدد الإجمالي للأفراد المنتشرين في عمليّات سلام في أفريقيا عام 2018، لكن بنسبة 1.9 في المئة هذه المرّة، ووصل إلى 104238 فرداً، وذلك أدنى مستوى له منذ خمس سنين. ومع أنّ نحو 66 في المئة من إجمالي عدد الأفراد العاملين في عمليّات سلام ينتشرون في عمليّات سلام أممية وأنّ نحو 72 في المئة من إجمالي عدد الأفراد العاملين في عمليّات سلام ينتشرون في أفريقيا، يظهر أنّ اتّجاهاً يتبلور بعيداً من الأمم المتّحدة وعن أفريقيا.

يكمن التفسير أساساً في بقاء المناخ السلبي الذي يكتنف عمليّات السلام الأممية، على صعيد موازناتها وأعداد قتلاها، وكذلك في الإيمان المتزايد بالحلول العسكرية. لكن مع توقّف خفض موازنة الأمم المتّحدة لحفظ السلام تقريباً، يظهر أنّ كثيراً من الخفوض التي تنشدها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لم تتحقّق بعد. انخفضت الموازنة من 7.9 مليار دولار عامي 2016 ـ 2017 إلى 6.7 مليار دولار عامي 2018 ـ 2019، وذلك ناجم أساساً عن إنهاء بعثات تقرّر إنهاؤها أصلاً وليس عن مقاربات جديدة أو زيادة في الفاعلية. لكن لا يزال مزيد من الخفض متوقّعاً عقب إنهاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور (UNAMID) وبعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO)، ما لم تُرسل بعثات جديدة.

انخفضت حالات الوفاة في عمليّات السلام الأممية بسبب أفعال كيدية انخفاضاً حادّاً عام 2018 مقارنة بعام 2017، إذْ قُتل 27 فرداً في أعمال عدائية، وهو أقلّ من نصف عدد القتلى عام 2017 والأدنى منذ عام 2012. إلّا أنّ سنة 2017 كانت استثنائية وعدد الأفراد المنتشرين انخفض أيضاً. وعادت النسبة السنوية للقتلى الذين سقطوا في أعمال عدائية عام 2018 إلى المستويات التي شهدتها السنوات 2013 ـ 2016. ومن المقلق أنه على الرغم من أنّ أوضاع بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) تحسّنت بشكل واضح، فإن عدد الوفيات ظلّ مرتفعاً نسبياً في بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA) وفي بعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO).

لا تتحمّل إدارة ترامب غير مسؤولية جزئية عن زيادة الإيمان بالحلول العسكرية. وبرز الاتّجاه نحو تشديد متزايد على بعثات التدريب والرصد التي يتولّاها الاتّحاد الأوروبي والناتو قبل العام 2018 ـ كبعثة الناتو في العراق (NMI) وبعثة الدعم الحازم (RSM) ـ بهدف تمكين القوى المحلّية؛ وعلى القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (JF-G5S) والقوة المشتركة

المتعدّدة الجنسيات (MNJTF) لمكافحة جماعة بوكو حرام. ومع أنّ عمليّات السلام الأممية تواجه تحدّيات، لا يُعرف إن كان تدريب القوات الوطنية وتشكيل عمليّات متعدّدة الأطراف غير متّصلة بالسلام لمحاربة متمرّدين و«إرهابيين» إجراءات مُنتجة، فالوضع الحالي في منطقة الساحل لم يزدد إلّا انفلاتاً، وتواجه بعثتَا (JF-G5S) و(MNJTF) هجمات متواصلة والقوات الوطنية متورّطة في انتهاكات خطرة لحقوق الإنسان.

وفي أثناء ذلك، تواصل الأمم المتّحدة «إصلاح عمليّاتها لحفظ السلام». تعمل الأمانة العامّة للأمم المتّحدة على تطبيق توصيات تقرير كروز بشأن خفض عدد قتلى الأعمال العدائية، وبدأت أيضاً باستعراضات استراتيجية للعمليّات مع التركيز على منع الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية والردّ عليها، وتنفيذ إصلاح هيكل الأمم المتّحدة للسلام والأمن في 1 كانون الثاني/يناير 2019. وفي سياق خطة الأمين العام من أجل السلام (A4P)، انضمّت دول أعضاء في الأمم المتّحدة وشركاء وأصحاب مصلحة آخرون، وتُوّجت بـ«إعلان الالتزامات المشتركة» بشأن مواضيع كحماية المدنيين، والسلامة والأمن، والأداء والمساءلة.

وفيما تردّ الأمانة العامّة للأمم المتّحدة بإصلاحات لإبقاء عمليّات حفظ السلام الأممية ملائمة، لا تزال بعثات التدريب والرصد والعمليّات المتعدّدة الأطراف غير المتصلة بالسلام تواجه تحدّيات كبيرة. لكن لا يزال من المبكر الآن تحديد ما ستؤول إليه عمليّات السلام الأممية وما إذا كانت بعثات من أنواع أخرى ستصبح أداة جدّية بديلة في يد المجتمع الدولي لتعزيز السلم والأمن الدوليَّين.

I الاتّجاهات والتطوّرات العالمية في عمليّات السلام

تيمو سميت

عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف عام 2018

قادت الأمم المتّحدة، ومنظّمات وتحالفات إقليمية، وائتلافات خاصّة من دول 60 عمليّة سلام متعدّدة الأطراف عام 2018 (انظر الشكل الرقم (3 ـ 1))[1]، بنقصان ثلاث عمليّات عن السنة السابقة، وهو أدنى عدد سُجّل لعمليّات سلام جارية متعدّدة الأطراف في سنة واحدة منذ العام 2013. بدت سنة ثابتة نسبياً على صعيد العمليّات سواء لجهة نشرها أو إنهائها. ومن بين العمليّات الستين التي كانت جارية عام 2018، شُكّلت عمليّة جديدة واحدة وأُنهيت اثنتان خلال السنة (انظر أدناه)، مقارنة بتشكيل خمس عمليّات جديدة وإنهاء أربع عام 2017[2].

كانت بعثة منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في العراق (NMI) عمليّة السلام المتعدّدة الأطراف الجديدة الوحيدة عام 2018. أطلق الناتو هذه العملية رسمياً في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018[3]. كان يُتوقّع وقتذاك أن تضمّ العملية نحو 580 فرداً وأن تمتلك قدرة عملانية كاملة في

---

(1) يعتمد التحليل الكمّي على البيانات التي يجمعها سيبري لمعاينة اتّجاهات عمليّات السلام. وبحسب تعريف سيبري، يتعيّن أن تكون الغاية المعلنة من عمليّة سلام متعدّدة الأطراف: (أ) العمل كأداة لتيسير تطبيق اتّفاقات سلام مبرَمة أصلاً، أو (ب) مساندة عمليّة سلام، أو (ج) المساعدة في تلافي نزاع أو الإسهام في جهود بناء السلام. بناء على ذلك، لا تُدرَج المساعي الحميدة، وبعثات تقصّي الحقائق وبعثات مساعدة عمليّات انتخابية، وبعثات تضمّ أفراداً غير مقيمين أو فرقاً تفاوضية. وبما أنّه يجري استعراض كلّ بيانات سيبري باستمرار وتعديلها متى أُتيحت بيانات أدقّ، ربّما لا تناظر الإحصاءاتُ على الدوام في هذا الفصل البيانات الواردة في الإصدارات السابقة لكتاب سيبري السنوي أو منشورات سيبري الأخرى.

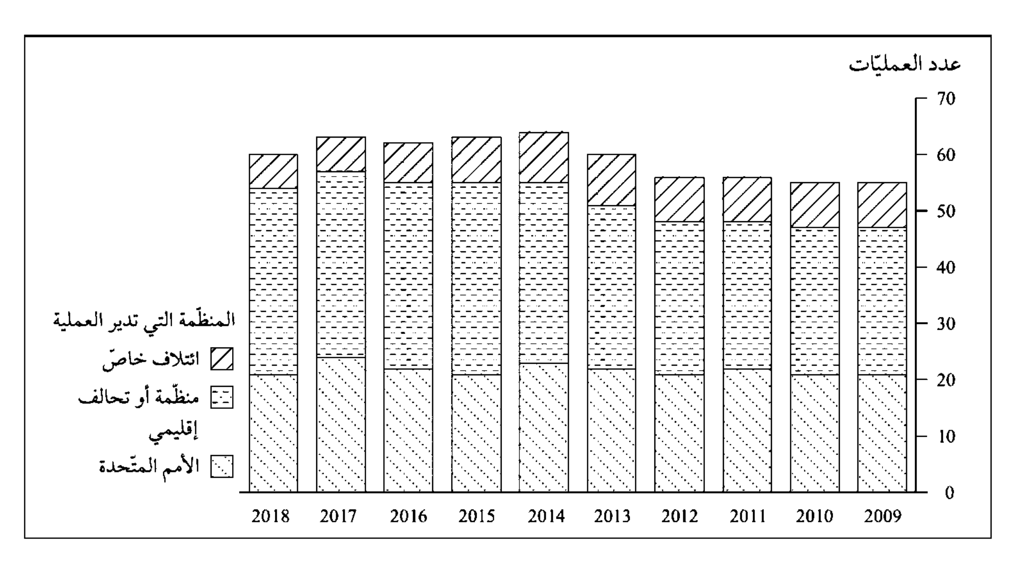
(2) J. van der Lijn and T. Smit, «Peace Operations and Conflict Management,» in: *SIPRI Yearbook 2018: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2018), p. 103.

(3) NATO, «NATO Continues to Strengthen Iraqi Security Structures through New Mission in Iraq,» 31 October 2018.

مطلع العام 2019[4]. لكنّ الناتو لم يفصح عن أيّ تفاصيل أخرى بشأن تطوّر انتشار العملية في بقيّة العام، وتعذّر التحقّق من قوّتها في آخره. كما أُنهيت عام 2018 عمليتا سلام هما بعثة الأمم المتّحدة في ليبيريا (UNMIL) والبعثة الوقائية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مملكة ليسوتو (SAPMIL). كان قد مضى على الـUNMIL نحو 15 عاماً حين أُنهيت في آذار/مارس 2018، في حين لم يكن قد مضى على انتشار الـSAPMIL غير سنة واحدة.

الشكل الرقم (3 ـ 1)

عدد عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف بحسب نوع المنظّمة التي تدير العملية، 2009 ـ 2018



قادت الأمم المتّحدة 21 عمليّة سلام متعدّدة الأطراف عام 2018[5]، بنقصان ثلاث عمليّات عن العام الذي قبله الذي أُنهيت فيه ثلاث عمليّات أمميّة[6]. أُنهيت عام 2018 عمليّة سلام أممية

(4) Government of Canada, «Canadian Armed Forces General to be Appointed Commander of the New NATO Mission in Iraq,» 22 August 2018.

(5) يتضمّن ذلك كل عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة والبعثات السياسية الخاصّة (SPM) التابعة للأمم المتّحدة في أفغانستان وكولومبيا وغينيا بيساو والعراق وليبيا والصومال. وتُعَدّ العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور (UNAMID) عمليّة تابعة للأمم المتّحدة وليس للاتحاد الأفريقي لأنّها تتلقّى أوامرها من خلال هياكل حفظ السلام التابعة للأمم المتّحدة ولتمويلها من ميزانية الأمم المتّحدة لحفظ السلام بالكامل، مع أنّ الأمم المتّحدة تتقاسم السلطة السياسية على البعثة مع الاتّحاد الأفريقي.

(6) العمليّات المذكورة هي عمليّة الأمم المتّحدة في كوت ديفوار (UNOCI) وبعثة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (MINUSTAH) وبعثة الأمم المتّحدة في كولومبيا (UNMC).

واحدة هي بعثة الأمم المتّحدة في ليبيريا (UNMIL) التي انتشرت في ليبيريا عام 2003 بعد التسوية التفاوضية للحرب الأهلية الليبيرية الثانية. ومثّل إنهاؤها نهاية عمليّات حفظ السلام التابعة للأمم المتّحدة في المنطقة الساحلية في أفريقيا الغربية التي تضمّ كوت ديفوار وليبيريا وسيراليون، والتي استضافت عمليّات سلام أممية طوال القرن الحالي تقريباً. لم تشكّل الأمم المتّحدة عمليّة سلام جديدة عام 2018، مع أنّها نشرت في اليمن «فريقاً متقدّماً» في كانون الأول/ديسمبر 2018، وما لبث أن أصبح عمليّة في كانون الثاني/يناير 2019 حين شكّل مجلسُ الأمن بعثة الأمم المتّحدة لدعم اتّفاق الحديدة (UNMHA).

قادت المنظّمات والتحالفات الإقليمية 33 عمليّة سلام متعدّدة الأطراف عام 2018، وهو عدد مماثل لعدد العمليّات في العام الذي قبله. هناك عمليّة جديدة واحدة من هذه الفئة وهي بعثة الناتو في العراق (NMI). ولم يزدد عدد عمليّات السلام الإقليمية بسبب هذه العملية لإنهاء بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان بقيادة منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) عام 2017. وفي كانون الأول/ديسمبر 2018، قرّر الاتّحاد الأوروبي تمديد تفويض بعثة الاتّحاد الأوروبي المتكاملة لتقديم المساعدة الحدودية في ليبيا (EUBAM Libya) والمصنَّفة كعملية سلام. (لم تصنَّف كذلك في السابق لحصر تركيزها في إدارة الحدود). لكنّ القرار والتفويض الجديد لم يدخلا حيّز النفاذ إلّا في 1 كانون الثاني/يناير 2019[7]. وأدارت ثماني منظّمات وتحالف إقليمية بعثات وعمليّات صُنّفت كعمليّات سلام متعدّدة الأطراف عام 2018: (أ) الاتّحاد الأوروبي الذي أدار اثنتي عشرة عمليّة، و(ب) منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) التي أدارت تسع عمليّات، و(ج) الاتّحاد الأفريقي الذي أدار أربع عمليّات ليس فيها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور (UNAMID)، و(د) الناتو الذي أدار ثلاث عمليّات، و(هـ) الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) التي أدارت عمليتين، و(و) الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد) ومنظّمة الدول الأميركية (OAS) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) وأدار كلّ منها عمليّة واحدة.

أدارت ائتلافات الدول الخاصّة ستّ عمليّات سلام متعدّدة الأطراف عام 2018، وهي عمليّات السلام ذاتها المنضوية في هذه الفئة عام 2017.

عدد الأفراد في عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف

بقي مجموع قوة الأفراد في جميع عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف عام 2018 ثابتاً نسبياً في حدود 145000 فرد (انظر الشكل الرقم (3 ـ 2))[8]. وهو أدنى من الأعداد التي سُجّلت في

---

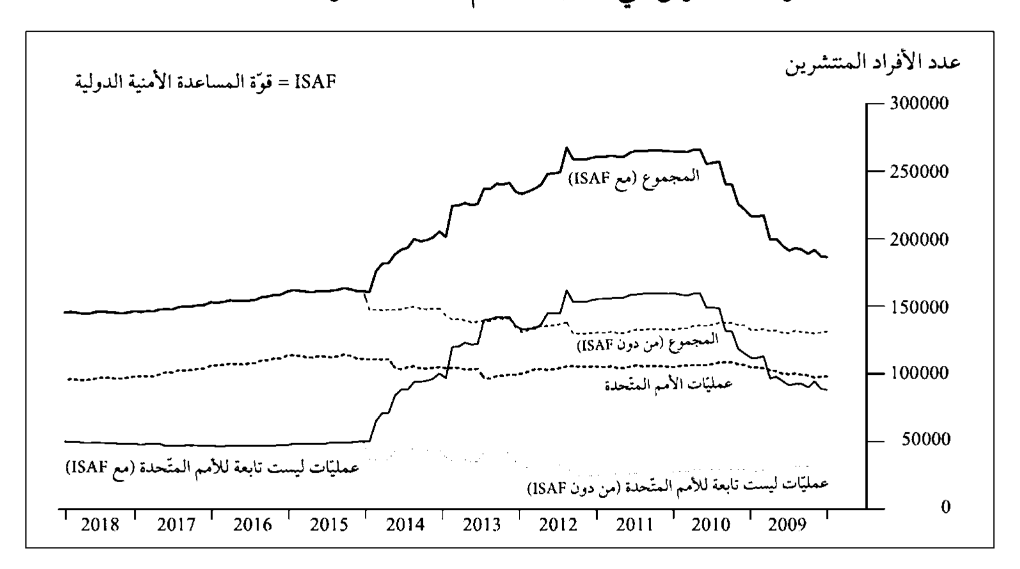
(7) European Council, Council Decision (CFSP) 2018/2009, 17 December 2018.

(8) تعتمد تحليلات مستويات الأفراد في هذا الفصل على تقديرات عدد الأفراد الدوليين (أي الأفراد العسكريين ورجال الشرطة والموظفين المدنيين الدوليين) المنتشرين في آخر كلّ شهر في كلّ عمليّة سلام متعدّدة الأطراف كانت عاملة في الحقبة الممتدّة بين كانون الثاني/يناير 2009 وكانون الأول/ديسمبر 2018. استخدمت تحليلاتٌ مشابهة في إصدارات كتاب سيبري السنوي السابقة بياناتٍ سنوية سريعة بشأن عدد الأفراد الدوليين في عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف في آخر =

أيّ من سنوات المدّة 2009 ـ 2018. لكنّ قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF) التي يقودها الناتو في أفغانستان كانت عظيمة الأهمّية في السنوات 2009 ـ 2014، وقد بلغت ذروتها التي تجاوزت 130000 جندي. إذا حُذفت (ISAF) من المعادلة، يصبح عدد الأفراد العاملين في عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف أكبر عام 2018 منه في المدّة 2009 ـ 2013. ومن أصل جميع الأفراد العاملين في عمليّات سلام متعدّدة أطراف عام 2018، انتشر نحو ثلثيهم في عمليّات قادتها الأمم المتّحدة. وانتشر الثلث الباقي في عمليّات قادتها منظّمات وتحالفت إقليمية أو ائتلافات خاصّة من دول. شكّل الأفراد العسكريون نحو 86 في المئة من مجموع الأفراد المنتشرين، وشكّل ضبّاط الشرطة 8 في المئة، وشكّل الموظّفون المدنيون الدوليون 6 في المئة.

الشكل الرقم (3 ـ 2)

عدد الأفراد المنتشرين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف، 2009 ـ 2018



الاتّجاهات في عمليّات نشر الأفراد، 2009 ـ 2018

لم يشهد العدد الإجمالي للأفراد العاملين في جميع عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف تذبذباً كبيراً عام 2018. انخفض عدد الأفراد عام 2018 من 145911 فرداً إلى 144791 فرداً، وهو نقصان طفيف بلغت نسبته 0.8 في المئة[9]. وهذه ثالث سنة على التوالي ينخفض فيها عدد الأفراد

= كلّ سنة، أو العدد في سنة الإنهاء إذا أُنهيت عمليّة في أثناء سنة تقويمية. لذلك، لا تناظر بيانات هذا الفصل بدقّة البيانات الواردة في طبعات كتاب سيبري السنوي السابقة.

(9) بين 31 كانون الأول/ديسمبر 2017 و31 كانون الأول/ديسمبر 2018.

المنتشرين على المستوى العالمي. إلّا أنّه انخفاض ضئيل للغاية مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 4.5 في المئة عام 2017 (من 162107 أفراد إلى 152822 فرداً). السبب الرئيس لهذا التراجع المستمرّ من ثلاثة أعوام أنّ الأمم المتّحدة خفّضت عدد الأفراد الذين تستخدمهم في عمليّات السلام التي تديرها، ولا سيما في أفريقيا (انظر القسم II).

انخفض عدد الأفراد العاملين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف تقودها الأمم المتّحدة من 98354 فرداً إلى 95488 فرداً، أي بنسبة 2.9 في المئة، عام 2018. لذلك، بلغ أدنى مستوى له بين عامي 2009 و2018. وبلغ عدد الأفراد العاملين في عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة ذروته وناهز 115000 فرد في نيسان/أبريل 2015. ثمّ خفّضت الأمم المتّحدة بين عامي 2016 و2018 عدد الأفراد العاملين في عمليّات السلام التي تديرها بنحو 20000 فرد، فخفّضت بدرجة كبيرة عدد حفظة السلام الأمميين في أماكن كدارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي، وانسحبت بالكامل من كوت ديفوار وليبيريا. لا يمكن قراءة هذه الخفوض في معزل عن الخفوض المتتالية في ميزانية الأمم المتّحدة لحفظ السلام منذ سنة 2016 من ناحية، فيما كانت الجداول الزمنية للرحيل التدريجي لعملية الأمم المتّحدة في كوت ديفوار (UNOCI) وبعثة الأمم المتّحدة في ليبيريا (UNMIL) جاهزة أصلاً من ناحية أخرى، علماً بأنّه تقدّمت مناقشة إنهاء بعثة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (MINUSTAH) وبعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO) والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور (UNAMID).

زاد عدد الأفراد العاملين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف ليست تابعة للأمم المتّحدة ـ أي تلك العمليّات التي تقودها منظّمات وتحالفات إقليمية أو ائتلافات خاصّة من دول ـ من 47557 فرداً إلى 49303 أفراد، أي بنسبة 3.7 في المئة، عام 2018. يُعزى جلّ هذه الزيادة إلى الناتو لتعزيزه بعثة الدعم الوطيد (RSM) في أفغانستان. وكان لإنهاء البعثة الوقائية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مملكة ليسوتو (SAPMIL) وقْع خفيف على عدد الأفراد العاملين في عمليّات سلام ليست تابعة للأمم المتّحدة لأنّ عدد أفرادها لم يتجاوز 250 فرداً. كما أنّ مستوى عمليّات انتشار الأفراد في عمليّات سلام ليست تابعة للأمم المتّحدة بقي ثابتاً نسبياً في حدود 45000 ـ 50000 فرد منذ إنهاء قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF) في كانون الأول/ديسمبر 2014.

كبرى عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف

ضمّت عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف العشر الكبيرة نحو 90 في المئة من إجمالي عدد الأفراد الذين انتشروا في هذه البعثات عام 2018. ومن بين العمليّات العشر الكبيرة، 7 عمليّات حفظ سلام تابعة للأمم المتّحدة و7 عمليّات انتشرت في أفريقيا. لم يتغيّر ترتيب العمليّات العشر الكبيرة تغيّراً يُذكر طوال عام 2018. وقد احتلّت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم

كانت الولايات المتّحدة ثاني أكبر مساهم بقوات في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف عام 2018، والمساهم الوحيد بقوات من دول الشمال في قائمة المساهمين العشرة الكبار. وكانت تسهم لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، بـ9617 عسكرياً، جلّهم في بعثة الدعم الوطيد (RSM). وعام 2018، أعلنت الولايات المتّحدة خططاً لسحب نصف قواتها المتمركزة في أفغانستان (انظر القسم II). وهذا سيؤثّر في وضعها كإحدى الدول الكبرى المساهمة بقوات.

جميع الدول الأخرى التي في عداد المساهمين العشرة الكبار في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 واقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو في جنوب آسيا. احتلّت بوروندي وكينيا وأوغندا مراتب عالية لمشاركتها في (AMISOM). ومع أنّ إسهامات بنغلادش والهند وباكستان تضاءلت في العقد الماضي، فهي تظلّ في عداد كبرى الدول المساهمة بقوات في عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة. وفي المقابل، زادت نيبال إسهاماتها بقوات في تلك العمليّات في السنين الأخيرة وأصبحت في عداد كبرى الدول المساهمة بقوات عام 2018. وقدّمت كبرى الدول المساهمة بقوات أكثر من نصف كلّ العسكريين العاملين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.

كبرى الدول المساهمة بقوات شرطة

كانت السنغال أكبر دولة مساهمة بقوات شرطة في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف عام 2018 (انظر الشكل الرقم (3 ـ 5)). أسهمت بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر بـ1375 شرطياً في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف، جلّهم جزء من وحدات شرطة مشكّلة نشرتها السنغال في بعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (MINUJUSTH) وبعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA) وبعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) وبعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO) وبعثة الأمم المتّحدة لمساعدة العراق (UNAMI) وبعثة جماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) في غامبيا (ECOMIG). ولا تزال السنغال أكبر مساهم بقوات شرطة منذ نيسان/أبريل 2016. كما أنّ أربعاً من المساهمين العشرة الكبار بقوات عسكرية، وهم بنغلادش والهند والنيبال ورواندا، كانوا في جملة المساهمين العشرة الكبار بقوات شرطة أيضاً بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2018. وقدّم المساهمون العشرة الكبار بقوات شرطة أكثر من 60 في المئة من عناصر الشرطة العاملين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.

للمبادئ الرئيسة لحفظ السلام الأممي ـ موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استخدام القوّة إلّا دفاعاً عن النفس أو عن التفويض للسماح بانتشار استباقي ووقائي لـ «قوّة ساحقة» في بيئات بعثات بالغة الخطورة(13).

قدّمت الأمانة العامّة للأمم المتّحدة في كانون الثاني/يناير 2018 خطّة عمل أولى لتطبيق تقرير كروز ونسخة منقّحة في نيسان/أبريل 2018. تضمّنت خطط العمل قائمة بتدابير اتّخذتها أصلاً الأمانةُ العامّة للأمم المتّحدة وعمليّات حفظ السلام الأممية الخمس الأكثر تأثّراً ـ بعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO)، وبعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA)، وبعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA)، وبعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان (UNMISS)، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور (UNAMID) ـ أو عزمت على اتّخاذها لخفض الإصابات في صفوفها(14).

اتّجاهات الوفيات

كان توقيت صدور تقرير كروز في كانون الثاني/يناير 2018 مناسباً للزيادة الملحوظة في عدد الوفيات في صفوف حفظة السلام الأمميين في السنين السابقة بسبب ما تشير إليه الأمم المتّحدة بـ «الأفعال الكيدية» (وفيات بسبب أعمال عدائية) (انظر الشكل الرقم (3 ـ 6)). في الحقيقة، عانت عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة وفيات سنوية بسبب أعمال عدائية في السنوات 2013 ـ 2017 أكثر ممّا عانت في أيّ سنة منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي. عانت قوّات بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) من نحو نصف كلّ الوفيات الناجمة عن أعمال عدائية في تلك السنين، وهي البعثة العاملة في مالي منذ تموز/يوليو 2013. يتعرّض حفظة السلام الأمميون بانتظام لهجمات من جماعات مسلّحة، وإرهابيين ومجرمين، وبوسائل تثير ذكريات أقرب إلى مكافحة تمرّد منها إلى بيئة حفظ سلام، كالنيران غير المباشرة الناجمة عن قذائف مورتر، وأجهزة متفجرة يدوية الصنع وهجمات انتحارية معقّدة استُخدمت فيها مركبات مفخَّخة بأجهزة متفجرة يدوية الصنع وشارك فيها مهاجمون كثر(15).

---

(13) Dos Santos Cruz, Phillips, and Cusimano, *Improving Security of United Nations Peace keepers: We Need to Change the Way We Are Doing Business, United Nations Independent Report*, Executive Summary.

(14) United Nations, Secretary-General, «Secretary-General Appoints Lieutenant General Carlos Alberto dos Santos Cruz of Brazil to Lead Review of Peacekeeping Fatalities, Injuries,» and United Nations, «Improving Security of United Nations peacekeepers: Action Plan for Implementation of Fatalities Report,» (9 April 2018).

(15) للمزيد عن النزاع في مالي، انظر الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

انخفض عدد القتلى الذين سقطوا في أعمال عدائية عام 2018. تكبّدت عمليّات السلام الأممية 27 قتيلاً سقطوا في أعمال عدائية، وهو عدد أقلّ من نصف ذلك المسجَّل عام 2017 وأدنى عدد لقتلى سقطوا في سنة واحدة منذ سنة 2012. كان القتلى السبعة والعشرون أفراداً عسكريين في بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA) (7 قتلى سقطوا في أعمال عدائية) وفي بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) (11 قتيلاً سقطوا في أعمال عدائية، وهو أدنى عدد منذ سنة 2013) وفي بعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO) (8 قتلى سقطوا في أعمال عدائية) وفي بعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان (UNMISS) (قتيل واحد سقط في عمل عدائي). سقط سبعة من قتلى الـMONUSCO الثمانية عام 2018 في أثناء عمليّة مشتركة مع جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية ضدّ تحالف القوى الديمقراطية في إقليم كيفو في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2018[19]. ومن بين قتلى حفظة السلام الأمميين السبعة والعشرين الذين راحوا ضحيّة أعمال عدائية عام 2018، سقط 20 قتيلاً من دول في أفريقيا و7 قتلى من دول في جنوب آسيا[20].

اتّجاهات نسب الوفيات السنوية

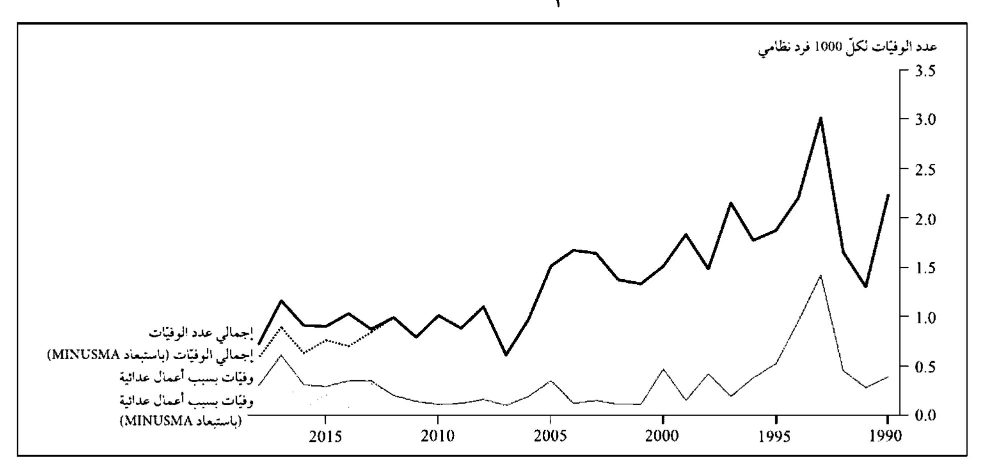
كانت نسبة القتلى الذين سقطوا في أعمال عدائية لكلّ ألف فرد نظامي (أي أفراد عسكريون وأفراد شرطة) مرتفعة نسبياً في أعوام 2013 ـ 2018 مقارنة بأغلب السنين الأخرى منذ عام 2001 (انظر الشكل الرقم (3 ـ 7)). لكنّها لم تكن مرتفعة على نحو غير مألوف مقارنة بتسعينيات القرن الماضي. فضلاً عن ذلك، تبدو النسب السنوية في السنين 2013 ـ 2018 مختلفة تماماً إذا أخرجنا من المعادلة بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) التي تكبّدت نصف كلّ الإصابات القاتلة الناجمة عن أعمال عدائية بينما لم تضمّ غير 10 ـ 15 في المئة من كلّ الأفراد النظاميين في تلك السنين. كانت النسب السنوية للقتلى الذين سقطوا في أعمال عدائية ستتدنّى كثيراً في السنين 2013 ـ 2018 لولا الخسائر التي لحقت ببعثة الـMINUSMA. في الواقع، لولا هذه البعثة، لتدنّت النسبة السنوية إلى 0.08 في المئة لكلّ ألف فرد نظامي عام 2014، وإلى 0.07 لكلّ ألف فرد نظامي عام 2016 ـ ولكانت هاتان أدنى نسبتين

(19) United Nations, «UN Chief Condemns Killing of «Blue Helmets» in DR Congo, as Violence Erupts Prior to Elections,» UN News, 15 November 2018.

(20) القتلى الذين سقطوا في صفوف عمليّات السلام الأممية بسبب أعمال عدائية عام 2018 كانوا 6 قتلى من بنغلادش، و3 قتلى من بوركينا فاسو، وقتيلين من بوروندي، وقتيلين من تشاد، و6 قتلة من مالاوي، وقتيلين من موريتانيا، وقتيلاً واحداً من كل من النيجر وباكستان ورواندا، و3 قتلى من تنزانيا.

سنويتين للقتلى الذين سقطوا من جرّاء أعمال عدائية طوال الحقبة الممتدّة بين سنتَي 1990 و2018. وهذا يعني أنّ عدد القتلى الذين سقطوا في أعمال عدائية في كلّ عمليّات السلام الأممية الأخرى كان متدنّياً للغاية في تلك السنين بالنظر إلى عدد الأفراد العاملين في تلك العمليّات.

الشكل الرقم (3 ـ 7)
نسب الوفيّات في صفوف الأفراد النظاميين في عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة، 1990 ـ 2018



MINUSMA = بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

لكنّ الحال لم تكن كذلك عام 2017، حين زاد عدد القتلى بسبب أعمال عدائية زيادة كبيرة. تكبّدت بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA) وبعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO) خسائر كبيرة في الأرواح في تلك السنة كحال بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA). بل إنّ النسبة السنوية للقتلى الذين سقطوا في أعمال عدائية زادت على نحو أكبر كثيراً (من 0.31 لكلّ ألف في عام 2016 إلى 0.61 لكلّ ألف في عام 2017) عام 2017 عند مقارنتها بعدد هؤلاء القتلى لأنّ متوسّط عدد الأفراد النظاميين العاملين في عمليّات السلام الأممية كان أدنى عام 2017.

كانت النسبة المئوية للقتلى الذين سقطوا في أعمال عدائية في صفوف الأفراد النظاميين في عمليّات السلام الأممية أدنى كثيراً عام 2018 منها عام 2017. بلغت النسبة السنوية 0.3 لكلّ ألف فرد نظامي في كلّ عمليّات السلام الأممية، و0.21 لكلّ ألف فرد نظامي في كلّ تلك العمليّات إذا استثنينا بعثة الـMINUSMA. ومع أنّ هذه النسبة تمثّل تحسّناً كبيراً مقارنة بالسنة السابقة، كانت سنة

2017 هادئة على نحو استثنائي، لذلك يرجّح ألّا تكون الإطار المرجعي الأكثر نفعاً. في الواقع، كانت النسبة السنوية للقتلى الذين سقطوا في أعمال عدائية عام 2018 مماثلة للنسب المسجّلة في السنين 2013 ـ 2016 مع احتساب الـMINUSMA أو استثنائها.

مبادرة العمل من أجل حفظ السلام

أعلن الأمين العامّ للأمم المتّحدة، أنطونيو غوتيريش، مبادرة جديدة سمّيت العمل من أجل حفظ السلام (A4P) في أثناء نقاش رفيع المستوى حول عمليّات حفظ السلام الأممية في مجلس الأمن في 28 آذار/مارس 2018. دعا إلى «قفزة نوعية في المشاركة الجماعية» لتكون عمليّات السلام الأممية ملائمة للغرض المنشود منها في ضوء سياقات متغيرة تزداد صعوبة حيث تعمل عمليّات السلام الحديثة[21]. وبناء على نتائج تقرير كروز و«التقرير النهائي للفريق المستقلّ الرفيع المستوى المعني بعمليّات السلام» لعام 2015، حاجج غوتيريش عن وجوب أن تركّز هذه المشاركة الجماعية على توقّعات وتفويضات واقعية، وعلى بعثات أقوى وآمن، وعلى دعم أكبر للحلول السياسية وعلى ضمان أن تحظى عمليّات السلام الأممية بتنظيم وتجهيز وتدريب ملائم[22].

ذكر الأمين العامّ في أثناء مناقشات مجلس الأمن أنّ الأمانة العامّة للأمم المتّحدة قد اتّخذت من جانبها خطوات مهمّة أصلاً نحو هذه الغايات. وتطرّق تحديداً إلى تطبيق توصيات تقرير كروز، كتلك المتعلّقة بمقاييس الأداء والمساءلة، والاستعراضات الاستراتيجية لعمليّات حفظ السلام الأممية، واستراتيجية عام 2017 لمنع الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية والتصدّي لهما، والإصلاحات المقترحة لهيكل الأمم المتّحدة للسلام والأمن لزيادة فاعليته. وافقت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة على هذه الإصلاحات في تموز/يوليو 2018 ودخلت حيّز النفاذ في 1 كانون الثاني/ يناير 2019[23].

غداة إطلاق مبادرة العمل من أجل السلام، دعا الأمينُ العامّ الدولَ الأعضاء في الأمم المتّحدة، والشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين، كالمنظّمات الإقليمية، إلى الالتزام بتطوير حفظ السلام الأممي. تُوّج ذلك في «إعلان الالتزامات المشتركة» الذي صيغ عقب تشاورات مسهبة مع الدول الأعضاء والمنظّمات الدولية ذات الصلة في صيف عام 2018. يتألّف الإعلان من 274 مبدأً والتزاماً ركّز على تقوية الأثر السياسي لحفظ السلام الأممي، وعلى حماية المدنيين، وعلى

---

(21) United Nations, Secretary-General, «Secretary-General's Remarks to Security Council High-Level Debate on Collective Action to Improve UN Peacekeeping Operations,» 28 March 2018.

(22) المصدر نفسه.

(23) المصدر نفسه، وUnited Nations General Assembly Resolution 72/262 C.III, A/RES/72/262 C, 18 July 2018.

السلامة والأمن، وعلى الأداء وعلى المساءلة على الأداء، وعلى التأثيرات على السلام المستدام، وعلى الشراكات والسلوك المهني[24]. وعقد الأمين العام اجتماعاً رفيع المستوى لمناقشة العمل من أجل حفظ السلام في 25 أيلول/سبتمبر 2018 على هامش الجلسة الثالثة والسبعين للجمعية العامّة. بحلول ذلك الحين، كانت 146 دولة عضو في الأمم المتّحدة قد أيّدت إعلان الالتزامات المشتركة، منها كبرى الدول الرئيسة المساهمة عسكريين وضبّاط شرطة، وكثير من الدول المضيفة وجميع أعضاء مجلس الأمن[25].

(24) United Nations, «Declaration of Shared Commitments on UN Peacekeeping Operations,» [n. d.].

(25) United Nations, Secretary-General, «Note to Correspondents on the High-Level Meeting on Action for Peacekeeping,» 26 September 2018.

II الاتّجاهات والتطوّرات الإقليمية في عمليّات السلام

تيمو سميت

لم يكن انتشار عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف الستين الجارية عام 2018 منتظماً في المناطق المختلفة في العالم (انظر الجدول الرقم (3 ـ 1)). انتشرت 24 عمليّة في أفريقيا، و18 في أوروبا، و10 في الشرق الأوسط، و5 في آسيا وأوقيانيا، و3 في الأمريكات. استضافت أفريقيا أغلب العمليّات الكبيرة علاوة على استضافتها أكبر عدد من عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف (انظر القسم I). وهذا ظاهر في عدد الأفراد العاملين في عمليّات السلام في كلّ منطقة. ويقدَّر بأنّ 72 في المئة من الأفراد الـ144791 الذين انتشروا في شتّى أنحاء العالم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 كانوا جزءاً من بعثات في أفريقيا. وفي المقابل، لم ينتشر في أوروبا غير 6 في المئة من هؤلاء الأفراد، مع أنّها الثانية في استضافة عمليّات سلام بعد أفريقيا.

أفريقيا

استضافت أفريقيا 24 عمليّة سلام متعدّدة الأطراف عام 2018، بنقصان عمليّة واحدة عن العام الذي قبله (انظر الشكل الرقم (3 ـ 8)). وانخفض عدد الأفراد العاملين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف في أفريقيا من 106240 فرداً إلى 104238 فرداً عام 2018، أي بنسبة 1.9 في المئة. وانخفضت عمليّات انتشار الأفراد على مستوى القارّة للعام الثالث على التوالي وبلغت أدنى مستوى لها منذ خمس سنين (انظر الشكل الرقم (3 ـ 9)).

ولأوّل مرّة منذ عام 2009، لم تنتشر أيّ عمليّة سلام جديدة في أفريقيا عام 2018. وأُنهيت بعثة الأمم المتّحدة في ليبيريا (UNMIL) في آذار/مارس 2018 (انظر أدناه)، وأُنهيت البعثة الوقائية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مملكة ليسوتو (SAPMIL) في تشرين الثاني/نوفمبر

2018. ومُدّد لـSAPMIL ستّة شهور لمرّة واحدة وأخيرة في أيار/مايو 2018، وهي بعثة ضمّت نحو 250 فرداً وشُكّلت رسمياً في كانون الأول/ديسمبر لمدّة أوّلية مقدارها ستّة شهور[1]. وكانت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد نشرت في ليسوتو قوّة مفرزة أصبحت لاحقاً SAPMIL في أيلول/سبتمبر 2017 بناء على طلب حكومة ليسوتو، للمساعدة على إرساء الاستقرار في المملكة واستعادة حكم القانون عقب اغتيال قائد قوّات الدفاع الليسوتوية[2].

الجدول الرقم (3 ـ 1)

عدد عمليّات السلام والأفراد المنتشرين، بحسب المنطقة ونوع المنظّمة، 2018

المنظّمة المسؤولة	أفريقيا	الأمريكات	آسيا وأوقيانيا	أوروبا	الشرق الأوسط	العالم
العمليّات	**24**	**3**	**5**	**18**	**10**	**60**
الأمم المتّحدة[أ]	11	2	2	2	4	21
منظّمة أو حلف إقليمي	13	1	1	14	4	33
ائتلاف خاصّ	ـ	ـ	2	2	2	6
الأفراد[ب]	**104238**	**1433**	**17296**	**8126**	**13698**	**144791**
الأمم المتّحدة[أ]	80405	1405	348	1020	12310	95488
منظّمة أو حلف إقليمي	23833	28	16910	5974	97	46842
ائتلاف خاصّ	ـ	ـ	38	1132	1291	2461

(أ) تتضمّن أرقامُ الأمم المتّحدة عمليّات السلام التي تقودها إدارة عمليّات حفظ السلام في الأمم المتّحدة، وإدارة الشؤون السياسية في الأمم المتّحدة، والعمليّة المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور (UNAMID).

(ب) أرقام الأفراد عائدة إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.

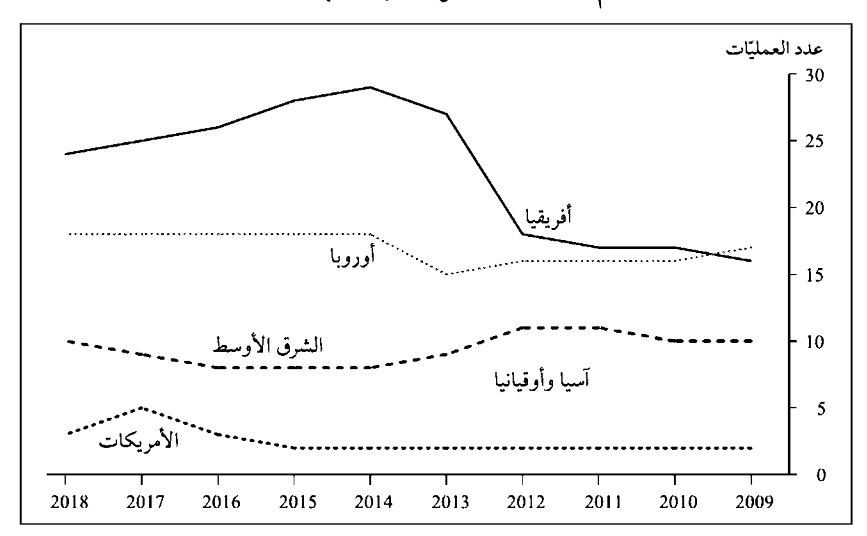
المصدر: قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بعمليّات السلام المتعدّدة الأطراف <http://www.sipri.org/databases/pko/>.

(1) Southern African Department of International Relations and Cooperation, «Communiqué of the Double Troika Summit of Heads of State and Government of the Southern African Development Com-munity (SADC),» 24 April 2018.

(2) SADC, «SADC Secretariat Briefs African Union Peace and Security Council on the contingent force deployment to Lesotho,» 25 January 2018.

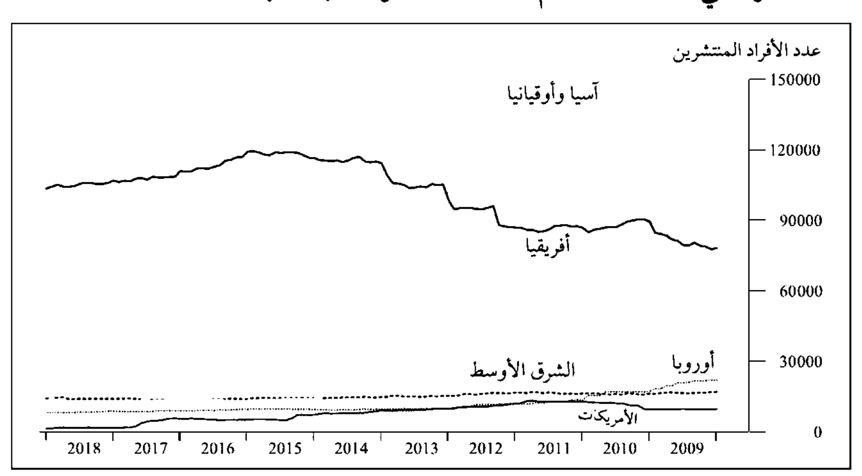
الشكل الرقم (3 ـ 8)

عدد عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف، بحسب المنطقة، 2009 ـ 2018



الشكل الرقم (3 ـ 9)

عدد الأفراد في عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف، بحسب المنطقة، 2009 ـ 2018



الأفراد العاملون في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف في أفريقيا، 2009 ـ 2018

شكّل التركيز الجغرافي المتزايد على أفريقيا أحد الاتّجاهات الرئيسة الطويلة الأمد لعمليّات السلام المتعدّدة الأطراف في السنين الخمس عشرة الأولى من القرن الحادي والعشرين. وهذا ما تجلّى بوضوح في ازدياد عدد الأفراد العاملين في عمليّات السلام المنتشرة في دول أفريقية. لكنّ

هذا الاتّجاه كُبح عام 2016، وأكّدت التخفيضات المتتالية لعدد الأفراد في عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف في أفريقيا عامي 2017 و2018 هذا الانعكاس.

زاد عدد الأفراد العاملين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف في أفريقيا من نحو 80000 فرد إلى 120000 فرد بين 31 كانون الأول/ديسمبر 2008 و31 كانون الأول/ديسمبر 2014. وتضاعف حجم بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) وبعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان (UNMISS)، وانتشرت عمليتا سلام إقليميتان في أثناء مدّة هذه الزيادة السريعة، واحدة في مالي (بعثة الدعم الدولي بقيادة أفريقيّة في مالي (AFISMA)) والثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقيّة في جمهورية أفريقيا الوسطى (MISCA)). وفي غضون وقت وجيز، استُعيض عن البعثة الأولى ببعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) وعن الثانية ببعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA).

عدد من الأفراد العاملين في عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف في أفريقيا في هذه الأيام أفريقيون. زاد إسهام الدول الأفريقية بأفراد نظاميين في عمليّات السلام الجارية في أفريقيا من نحو 35000 فرد إلى 75000 فرد بين 31 كانون الأول/ديسمبر 2008 و31 كانون الأول/ديسمبر 2015. وفي أثناء هذه المدّة، بقي عدد الأفراد غير الأفريقيين العاملين في عمليّات سلام في أفريقيا ثابتاً نسبياً. وهذا يعني أنّ الدول الأفريقية أسهمت إلى حدّ ما بكلّ الزيادة في أعداد الأفراد النظاميين الذين انتشروا في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف في أفريقيا بين عامي 2009 و2015، وأنّ حصّة هذه الدول في الإسهام الكلّي بأفراد نظاميين في المنطقة زاد من نحو النصف إلى الثلثين.

انخفض عدد الأفراد العاملين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف في أفريقيا من نحو 120000 فرد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2015 إلى 104000 فرد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018. يُعزى ذلك إلى حدّ بعيد إلى انسحاب عمليّة الأمم المتّحدة في كوت ديفوار (UNOCI) وبعثة الأمم المتّحدة في ليبيريا (UNMIL)، وإلى تسارع الإنهاء التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور (UNAMID). وانخفض عدد أفراد بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) وبعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO) أيضاً، وإن إلى مدى أقلّ وفي غير العام 2018. وفي المقابل، استمرّت زيادة عدد أفراد بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA) وبعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) وبعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان (UNMISS) خلال المدّة 2016 ـ 2018.

بعثة الأمم المتّحدة في ليبيريا

أُنهيت بعثة الأمم المتّحدة في ليبيريا (UNMIL) في 30 آذار/مارس 2018. سبق أن قرّر مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر 2016 إنهاء البعثة في التاريخ المذكور حين مدّد ولايتها لمرّة أخيرة[3]. وكانت البعثة قد سلّمت بحلول ذلك الوقت الأجهزةَ الأمنية الليبيرية كلّ المسؤوليات الأمنية وأُعيد تشكيلها بناء على ذلك[4]. وأتاح التمديد النهائي لبعثة UNMIL البقاء في ليبيريا إلى ما بعد الانتخابات التي جرت هناك في تشرين الأول/أكتوبر 2017. وكان هناك عنصر مدني وقوّة صغيرة ضمّت نحو 434 عسكرياً و210 شرطيين، وشمل ذلك وحدتَي شرطة مشكّلتَين[5]. جرت الانتخابات في أجواء سلمية وفاز فيها جورج وياه (في جولتين)، وأدّى اليمين الدستورية كرئيس في 22 كانون الثاني/يناير 2018. وواصلت البعثة في شهورها الأخيرة مؤازرة عمليّة الانتقال في ليبيريا والاستعداد للانسحاب. واستخدمت اتّصالاتها الاستراتيجية في إبلاغ المجتمع المدني برحيلها وكيف أنّ الأمم المتّحدة ستبقى فاعلة من خلال فريقها القطري عقب سحب البعثة[6].

مثّل إنهاء بعثة الأمم المتّحدة في ليبيريا (UNMIL) عام 2018 نهاية حقبة من حفظ السلام الناجح نسبياً في هذا الجزء من غرب أفريقيا. جاء ذلك عقب إنهاء عمليّة السلام الأممية في كلّ من كوت ديفوار عام 2017 وفي سيراليون عام 2014. عانت هذه الدول الثلاث حروباً أهلية في تسعينيات القرن الماضي و/أو في مطلع القرن الحالي، واستضافت عمليّات سلام متعدّدة عقب تسوية هذه النزاعات باتّفاقات سلام. وجرى الترحيب بعمليّات السلام هذه غالباً كأمثلة على إسهامات ناجحة في سلام دائم، إذْ لم تُستأنف الحروب أهلية، وأجريت انتخابات ديمقراطية، واستطاعت عمليّات السلام الأممية إنهاء وجودها بالتدريج والانسحاب[7].

بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

واصلت بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) العمل في مالي إلى جانب عدد من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية الأخرى. استضافت مالي عام 2018 ثلاث عمليّات سلام أخرى متعدّدة الأطراف إضافة إلى بعثة الـMINUSMA: بعثة الاتّحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل (MISAHEL) وبعثة الاتّحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع (CSDP) في مالي (EUCAP Sahel Mali) وبعثة الاتّحاد الأوروبي للتدريب في مالي

(3) United Nations Security Council Resolution 2333, 23 Dec. 2016.

(4) United Nations, Security Council, Special Report of the Secretary-General on the United Nations Mission in Liberia, S/2016/968, 15 Nov. 2016.

(5) United Nations Security Council Resolution 2333.

(6) United Nations, Security Council, Final Progress Report of the Secretary-General on the United Nations Mission in Liberia, S/2018/344, 13 April 2018, and D. Forti and L. Connolly, *The Mission is Gone, but the UN is Staying: Liberia's Peacekeeping Transition* (New York: International Peace Institute, 2018).

(7) United Nations, «Their 15-Year Mission a Success, UN Peacekeepers Depart a Stable and Grateful Liberia,» UN News, 29 March 2018.

(EUTM Mali). كما اضطلعت عمليّة مكافحة الإرهاب الفرنسية، عمليّة برخان، التي ضمّت 4000 جندياً والقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس (JF-G5S) بدور فاعل في مالي أيضاً، كما في الدول الأخرى الأعضاء في مجموعة دول الساحل الخمس[8]. كانت بعثة الـMINUSMA أكبر عمليّة في المنطقة. وزاد عدد أفرادها من 14086 فرداً إلى 15315 فرداً (منهم 12811 عسكرياً و1761 شرطياً) عام 2018. لكنّها ظلّت أدنى بكثير من قوتها المأذون بها والتي تبلغ 13289 عسكرياً و1920 شرطياً[9].

على الرغم من وجود عمليّات السلام المتعدّدة هذه في مالي، بقي الوضع يتدهور عام 2018[10]. وحين مدّد مجلس الأمن ولاية بعثة الـMINUSMA في حزيران/يونيو 2018، جدّد التأكيد أنّ مؤازرة تنفيذ اتّفاق السلام والمصالحة في مالي للعام 2015 هي المهمّة الرئيسة للبعثة، وطالبها بترتيب أولويات جهدها السياسي بناء على ذلك[11]. وأفصح مجلس الأمن عن قلقه أيضاً من دوّامة التدهور في مالي على صعيد الأمن وسلطة الدولة، ولذلك شجّع على إدخال تعديلات على وضع البعثة في شمال البلاد، لكن من غير أن يجيز هذه التعديلات، لـ «الاستفادة المثلى» من وجودها في وسط مالي «وإعادة موازنته»، فيما شدّد على أنّ شمال مالي يظلّ الأولوية الاستراتيجية للبعثة[12].

قدّمت بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) لعمليّات القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس (JF-G5S) دعماً عملانياً ولوجستياً بين أيار/مايو وحزيران/يونيو 2018[13]. سبق أن توصلّت الأمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى اتّفاق تقني على ذلك في شباط/فبراير 2018، بموجب قرار مجلس الأمن الرقم (2391) الصادر في 8 كانون الأول/ديسمبر 2017 وضمن معاييره[14]. يشمل الاتّفاق الدعم الذي تقدّمه الـMINUSMA إلى الـJF-G5S في نواحي عمليّات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين، والهندسة واللوجستيات. لكنّ (JF-G5S) طلبت من بعثة الـMINUSMA الدعم تسع مرّات فقط وعلّقت عمليّاتها عقب هجوم إرهابي على مقرّها في بلدة سيفار بمالي في 29 حزيران/يونيو 2018[15]. وبالإضافة إلى إتاحة الدعم العملاني واللوجستي للقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس (JF-G5S)، حقّقت بعثة الـMINUSMA أيضاً في مزاعم انتهاكات خطرة لحقوق

---

(8) لم تمتلك (JF-G5S) قدرتها العملانية الكاملة عام 2018. انظر: United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the Joint Force of the Group of Five for the Sahel, S/2018/1006, 12 November 2018.

(9) United Nations Security Council Resolution 2295, 29 June 2016, para. 15.

(10) للمزيد عن النزاع المسلّح في مالي وفي منطقة الساحل عموماً، انظر الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

(11) United Nations Security Council Resolution 2423, 28 June 2018.

(12) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the situation in Mali, S/2018/541, 6 June 2018.

(13) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the Joint Force of the Group of Five for the Sahel, S/2018/1006, 12 November 2018.

(14) Ibid., and United Nations Security Council Resolution 2391, 8 December 2017.

(15) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the Joint Force of the Group of Five for the Sahel, S/2018/1006, 12 November 2018.

الإنسان ارتكبها بعض أفرادها[16]. وخلَص تحقيق أجرته الـMINUSMA في حادثة وقعت في أيار/ مايو 2018 في مدينة موبتي بوسط مالي إلى أن جنوداً ماليين يعملون تحت إمرة القوة المشتركة (JF-G5S) «أعدموا 12 مدنياً بإجراءات موجزة و/أو بشكل تعسفي في سوق بولكيسي للماشية» ثأراً لمقتل جندي زميل في هجوم سابق[17].

بعثة الأمم المتّحدة للدعم في ليبيا

زادت بعثة الأمم المتّحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) بالتدريج وجودها وأنشطتها في ليبيا عام 2018، بينما احتفظت بمقرّها في تونس أيضاً. واكتمل انتشار وحدة حراسة قوامها 200 جندي من نيبال لحماية مجمّع بعثة الـUNSMIL في طرابلس شرقيّ ليبيا في كانون الأول/ديسمبر 2017، ورفعت إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتّحدة حالة الإجلاء في ليبيا في شباط/فبراير 2018[18]. وزاد عدد الأفراد الدوليين في البعثة بليبيا بسرعة (وإن بالتناوب) في الشهور التالية ليصل إلى 140 ـ 200 فرد، لكنّه خُفّض من جديد مؤقّتاً عقب اندلاع اشتباكات عنيفة بين جماعات مسلّحة متنوّعة في طرابلس في 27 آب/أغسطس 2018. استمرّ النزاع قرابة شهر على الرغم من التوصّل إلى اتّفاق لوقف إطلاق النار في 4 أيلول/سبتمبر، وهو اتّفاق توسطت فيه الـUNSMIL[19].

بعثة الأمم المتّحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

مدّد مجلس الأمن لبعثة الأمم المتّحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (MINURSO) ستّة شهور مرّتين عام 2018 عوضاً من إطالة ولايتها مدّة عام واحد كما حصل سابقاً. وأفصحت الولايات المتّحدة على الخصوص عن استيائها من عدم إحراز تقدّم في العملية السياسية نحو حلّ النزاع في الصحراء الغربية بين المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو). وأصرّت الولايات المتّحدة على تمديد لمدّة ستّة شهور حين آن أوان تجديد الولاية في نيسان/أبريل 2018، مصرّحة بـ«استحالة بقاء الأمور على حالها» ومشيرة ضمناً إلى احتمال استخدام حق النقض الفيتو ضدّ أي تمديد آخر إذا لم تُستأنف في القريب العاجل مفاوضات ذات مصداقية حول حلّ سياسي لمسألة الصحراء الغربية[20]. وحصلت بعثة الـMINURSO على

(16) Ibid., para. 31.

(17) B. Felix and A. Ross, «UN Says Malian Forces Executed 12 Civilians at a Market,» Reuters, 26 June 2018.

(18) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the United Nations Support Mission in Libya, S/2018/140, 12 February 2018, para. 87.

(19) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the United Nations Support Mission in Libya, S/2019/19, 7 January 2019.

للمزيد عن النزاع المسلّح في ليبيا، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(20) United Nations, Security Council, 8246th meeting, S/PV.8246, 27 April 2018, p. 2, and «Western Sahara: Mandate Renewal,» What's in Blue, 27 April 2018.

تمديد آخر لمدّة ستّة شهور في تشرين الثاني/أكتوبر 2018 بعد أن وافق المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا على استئناف المحادثات في جنيف بسويسرا في كانون الأول/ديسمبر برعاية المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية[21]. لم تُفضِ المحادثات الأولى التي عُقدت في جنيف في 5 و6 كانون الأول/ديسمبر إلى تسوية سياسية، لكنّ الأطراف اتّفقوا على استئناف مفاوضاتهم في الربع الأول من العام 2019[22].

بعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

احتفظت بعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO) بقوّة مأذون بها قوامها 16875 عسكرياً و1441 شرطياً حين مدّد مجلس الأمن ولايتها عاماً آخر في آذار/مارس 2018[23]. لذلك، لم تقلّص البعثة قوّتها بعكس العام الذي قبله. تألّفت البعثة في آخر عام 2018 من 15851 عسكرياً و1362 شرطياً و833 موظّفاً مدنياً دولياً.

كانت أولويات البعثة عام 2018 حماية المدنيين ومؤازرة تنفيذ الاتّفاق السياسي الشامل والجامع المبرَم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2016. تضمّن هذا الاتّفاق بند دعم سياسي وتقني لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، والتي كانت ستمثّل أوّل انتقال للسلطة بطريقة ديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. تقرّر إجراء الانتخابات بدايةً بحلول كانون الأول/ديسمبر 2017، لكنّها أُجّلت إلى 23 كانون الأول/ديسمبر 2018. وفي آخر المطاف، أُجريت الانتخابات في 30 كانون الأول/ديسمبر 2018 في أجواء هادئة نسبياً[24]. وكان قد جرى تأخيرها أسبوعاً واحداً عقب نشوب حريق في المستودع المركزي للّجنة الانتخابية الوطنية المستقلّة في كينشاسا وهو ما أدّى إلى تلف نحو 800 آلة تصويت ومعدّات أخرى[25].

مع أنّ بعثة الـMONUSCO احتفظت بعدد مماثل من الأفراد النظاميين عام 2018، خضعت البعثة وقوّة لواء التدخل التابعة لها لعمليّات إعادة تشكيل كبيرة. أعادت البعثة نحو 1500 جندي إلى ديارهم في آب/أغسطس 2018، واستُعيض عنهم لاحقاً بكتيبتين إضافيتين قابلتين للنشر السريع[26]. وأجرى لواءُ التدخّل السريع والكتيبتان عمليّات قتالية مشتركة عدّة عام 2018 كجزء من مفهوم

---

(21) United Nations Security Council Resolution 2440, 31 October 2018; and United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the Situation concerning Western Sahara, S/2018/889, 3 October 2018.

(22) T. Miles, «No Breakthrough at Rare UN Western Sahara Talks,» Reuters, 6 December 2018.

(23) United Nations Security Council Resolution 2409, 27 March 2018.

(24) للمزيد عن النزاع المسلّح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، انظر الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

(25) United Nations, Security Council, United Nations Organization Stabilization Mission in the Democratic Republic of the Congo, Report of the Secretary-General, S/2019/6, 4 January 2019, para. 8.

(26) United Nations, Security Council, United Nations Organization Stabilization Mission in the Democratic Republic of the Congo, Report of the Secretary-General, S/2018/882, 1 October 2018, para. 60.

«الحماية بإبراز القوّة» المعتمَد حديثاً[27]. تعود أصول هذا المفهوم إلى التقرير الذي أعدّه الفريق كروز عن سلامة حفظة السلام الأمميين وأمنهم (انظر القسم I)، لكنّ بعثة الMONUSCO استخدمته في الأساس لحماية المدنيين عبر فعل وقائي وردعي[28].

بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

امتلكت بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA) بالكامل تقريباً قوّتها المجازة عام 2018 بعد أن زيدت إلى 11650 عسكرياً و2080 شرطياً في السنين السابقة[29]. وتألّفت البعثة في آخر العام 2018 من 11628 عسكرياً و2049 شرطياً و607 موظفين مدنيين دوليين. لكن بقي الوضع السياسي والأمني في الجمهورية محفوفاً بالمخاطر[30]. وعقب استعراض استراتيجي مستقلّ، قدّم الأمين العامّ للأمم المتّحدة جملة اقتراحات لتعديل ولاية البعثة التي حان وقت تجديدها في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. أوصى بأن (أ) تعزّز البعثة دورها السياسي في عمليّة السلام التي يقودها الاتّحاد الأفريقي في الجمهورية وقدرتها على دعمها، و(ب) تقدّم دعماً لوجستياً محدوداً للقوات المسلّحة الوطنية والشرطة التي سبق أن تلقّت تدريباً على يد بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى (EUTM RCA)، أو على يد شركاء ثنائيين ومجازين من قِبل بعثة الEUTM RCA، ليتسنّى لها لإعادة الانتشار في مواقع الMINUSCA والعمل معها في المناطق ذات الأولوية، و(ج) مساندة العملية الانتخابية التي تسبق الانتخابات المحلّية والتشريعية والرئاسية التالية المزمعة عامين 2020 و2021[31]. وفي النهاية، طُبّقت التوصيات في الولاية الجديدة التي لم تُجدَّد في تشرين الثاني/نوفمبر كما كان مقرَّراً ولكن في كانون الأول/ديسمبر 2018.

سبب التأخير خلاف كبير بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن حول بنود قرار تمديد ولاية البعثة ونصّه. كان الشقاق الرئيس بين فرنسا وروسيا. لا تزال فرنسا فاعلة سياسياً وعسكرياً في مستعمرتها السابقة جمهورية أفريقيا الوسطى منذ نشوب النزاع المسلّح عام 2012. اتّخذت فرنسا إجراءات كثيرة منها نشر عمليّة سنغاريس بين عامي 2013 و2016، وتقديم أكبر مساهمة في عمليّة الاتّحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى (EUFOR RCA) التي نُفّذت عامي 2014 و2015. وتعاظمت أهمّية روسيا كلاعب سياسي وعسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى عام

(27) المصدر نفسه.

(28) United Nations, Security Council, United Nations Organization Stabilization Mission in the Democratic Republic of the Congo, Report of the Secretary-General, S/2018/882, 1 October 2018, para 60.

(29) United Nations Security Council Resolution 2387, 15 November 2017, para. 32.

(30) للمزيد عن النزاع المسلّح في جمهورية أفريقيا الوسطى، انظر الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

(31) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the Central African Republic, 15 June-15 Oct., S/2018/922, 15 October 2018.

2018، فمنحت القواتِ المسلّحة أسلحة ومعدّات عسكرية، وأوفدت 175 مدرِّباً لتقديم التدريب القتالي وأعلنت في تشرين الأول/أكتوبر 2018 أنّها سترسل 60 مدرِّباً آخرين. كما نظّمت روسيا والسودان في الخرطوم اجتماعات مع الجماعات المسلّحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في تموز/يوليو وآب/أغسطس 2018. لم تنظر روسيا بعين الرضا إلى مسودّة قرار تقدّمت به فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 لتمديد ولاية بعثة (MINUSCA)، لأنّ روسيا رأت أن نصّه لم يشر بالقدر الكافي إلى دورها في تدريب القوّات المسلّحة في الجمهورية. كما اعتقدت أنّه أساء تفسير اجتماع عُقد في الخرطوم في آب/أغسطس 2018 بالتشديد على أنّ عمليّة السلام التي يقودها الاتّحاد الأفريقي هي إطار العمل الصالح الوحيد لحلّ سياسي للنزاع في الجمهورية والسعي لتجنّب العمليّات الموازية[32]. وفي آخر المطاف، أقرّ مجلس الأمن صيغة للقرار حوَت بعض التعديلات في 13 كانون الأول/ديسمبر 2018 مع امتناع روسيا والصين عن التصويت[33].

بعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان

مدّد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان (UNMISS) في آذار/مارس 2018، مجيزاً امتلاكها قوّة قوامها 17000 عسكري، بما في ذلك قوّة حماية إقليمية (RPF) قوامها 4000 عسكري و2101 شرطي[34]. إلّا أنّ البعثة لم تمتلك هذه القوّة عام 2018 على الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد أفرادها من 15389 فرداً إلى 17577 فرداً (14904 عسكريين و1778 شرطياً و895 موظّفاً مدنياً دولياً)[35]. وقدّر استعراض استراتيجي مستقلّ اكتمل في مطلع عام 2018 أنّ البعثة بقيت تنفق نصف وقتها ومواردها على الأقلّ على حماية مواقع الحماية وإدارتها والتي لا تزال مأوى أكثر من 200000 شخص مشرَّد داخلياً منذ اندلاع أعمال العنف عام 2013. وهذا يعني أنّ قدرة البعثة على حماية المدنيين في مناطق أخرى متأثّرة بتشرّد واسع النطاق بجمهورية جنوب السودان تظلّ محدودة جداً[36].

كان توقيع الاتّفاق المنشَّط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان بأديس أبابا في 12 أيلول/سبتمبر الحدث الأبرز في جنوب السودان عام 2018[37]. أُبرم الاتّفاق بوساطة السودان وجاء حصيلة

(32) «Renewal of the UN Multidimensional Integrated Stabilization Mission in the Central African Republic (MINUSCA),» What's in Blue, 6 December 2018.

(33) [33] United Nations Security Council Resolution 2448, 13 December 2018.

(34) United Nations Security Council Resolution 2406, 15 March 2018.

(35) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on South Sudan (covering the period from 2 September to 30 November 2018), S/2018/1103, 10 December 2018, para. 55.

(36) United Nations, Security Council, Special Report of the Secretary-General on the renewal of the mandate of the United Nations Mission in South Sudan, S/2018/143, 20 February 2018.

للمزيد عن النزاع المسلّح في جمهورية جنوب السودان، انظر الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

(37) IGAD, «Revitalized Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan,» 12 September 2018.

عمليّة سياسية انطلقت في أيار/مايو 2017 بقيادة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد). كان الاتّفاق الأصلي المبرم عام 2015 قد انهار في العام التالي. وعبّر الأمين العامّ للأمم المتّحدة في تقريره الفصلي عن جمهورية جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر عن تفاؤل حذر حيال الالتزام بوقف إطلاق النار عقب توقيع الاتّفاق المنشّط، مع أنّ آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية والتحقّق منها الـCTSAMVM تحدّثت عن اشتباكات محدودة وموضعية بين بعض الموقّعين على الاتّفاق[38].

قرّر رؤساء دول وحكومات إيغاد في مؤتمر قمّة استثنائي عُقد في 12 أيلول/سبتمبر الطلب إلى مجلس الأمن التفعيل الكامل لقوّة الحماية الإقليمية التابعة لبعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان (UNMISS). وصرّحوا أيضاً بأنّهم سيطلبون استعراضاً لقوّة الحماية الإقليمية (RPF) وتركيبتها لتمكين الدول الأعضاء في إيغاد والسودان وأوغندا وجيبوتي والصومال من الإسهام بقوّات فيها[39]. وكان مجلس الأمن قد أجاز الـRPF عام 2016 قوّة قوامها 4000 عسكري، لكن جاء عام 2018 ولم تضمّ غير 2200 عسكري، بما في ذلك وحدة هندسة من بنغلادش وسرية من النيبال وكتيبة من كلّ من الصين ورواندا[40]. استجاب جان بيار لاكروا، وكيل الأمين العام المساعد لعمليّات حفظ السلام، لطلب إيغاد في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بالتصريح بأنّ تعديل ولاية الـRPF من صلاحياتها، على ألّا تمسّ بالأولوية المعطاء لمهمّة بعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان (UNMISS) لجهة حماية المدنيين، ولا بوحدة القيادة والسيطرة فيها ولا بالمعايير المطبّقة على الدول المساهمة بقوّات حين دراسة الإسهامات بقوّات[41]. وأعلن رؤساءِ هيئات أركان الدفاع في دول إيغاد قرارهم إدماج 499 جندياً من كينيا وأوغندا والسودان و99 جندياً من جيبوتي والصومال في الـRPF مرهون بصدور تفويض من مجلس الأمن[42]. وأفصح مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن دعمه الكامل لتوصية إيغاد في 20 كانون الأول/ديسمبر 2018[43].

---

(38) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on South Sudan (covering the period from 2 September to 30 November 2018), S/2018/1103, 10 December 2018, para. 55.

أُطلق على آليّة رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية (CTSAMM) في وقت لاحق اسم آليّة رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية والتحقّق منها (CTSAMVM) بعد دخول الاتّفاق المنشَّط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان حيّز النفاذ.

(39) IGAD, «Communiqué of the 33rd extra-ordinary summit of IGAD Assembly of Heads of State and Government,» 12 September 2018, para. 11.

(40) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on South Sudan (covering the period from 4 June to 1 Sep. 2018), S/2018/831, 11 September 2018, para. 61.

(41) United Nations, Security Council, 8403th meeting, S/PV.8403, 16 November 2018.

(42) «IGAD Military Leaders Decide to Deploy over 1600 Troops in South Sudan,» *Sudan Tribune*, 23/11/2018, and United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on South Sudan (covering the period from 2 September to 30 November 2018), S/2018/1103, 10 December 2018, para 8.

(43) African Union, Peace and Security Council, Communiqué, 820th meeting, PSC/PR/COMM.(DCCCXX), 20 December 2018, para. 4.

العملية المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور

واصلت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور (UNAMID) خفض عديدها وتقليص أنشطتها في دارفور عام 2018. وسبق أن عدّل مجلس الأمن ولاية بعثة الـUNAMID وخفّض قوّتها المجازة خفضاً كبيراً في العام الذي قبله. وتقرّر أن تعتمد العملية استراتيجية جديدة تقوم على «مقاربة ذات شقّين» تحتفظ بموجبها بدور عسكري في حفظ السلام، وبحضور في منطقة جبل مرّة حيث يسود عدم الاستقرار، وتركّز على إرساء الاستقرار وبناء السلام في بقيّة أنحاء دارفور. أتاح ذلك إعادة تشكيل جذرية لبعثة الـUNAMID على مرحلتين تُغلق البعثةُ في أثنائهما مواقع عسكرية كثيرة وتعيد ثمانٍ من كتائب المشاة الستّ عشرة لديها إلى أوطانها(44).

استمرّت المرحلة الثانية لإعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور (UNAMID) من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو 2018. وخُفّضت القوّة المجازة مرّة أخرى في هذه المرحلة، من 11395 عسكرياً إلى 8735 عسكرياً ومن 2888 شرطياً إلى 2500 شرطي. ومن أجل تحقيق ذلك، أعادت الـUNAMID ثلاث كتائب مشاة إلى أوطانها، وأغلقت مقارّ القطاعات التابعة لها في شمال إقليم دارفور وشرقه وغربه، وسحبت الأفراد العسكريين من سبع مواقع أفرقة، تاركة وحدات الشرطة هناك(45). وأُعيد تنظيم العنصر العسكري في صورة فريق عمل جبل مرّة بحجم لواء، وبدأ عمليّاته في 31 كانون الثاني/يناير 2018، واتّخذ من زالينجي مقرّاً له، مع قوّة مساعدة أمنية اتّخذت من نيالا مقرّاً لها(46).

اقتُرح في عرض استراتيجي مشترك أجراه الاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة عام 2018 خفضٌ إضافي لعديد الـ UNAMID، وإعادة تحديد أولوياتها ومنطقة عمليّاتها، وإطار عمل لانتقالها وخروجها عام 2020(47). وأحاط مجلس الأمن علماً بهذه التوصيات حين مدّد ولاية الـUNAMID إلى 30 حزيران/يونيو 2019. وقرّر خفض القوّة المجازة للعنصر العسكري في العملية إلى 4050 عسكرياً، فيما ثبّت القوّة المجازة لعنصر الشرطة وقوامها 2500 شرطي. لكنّه أضاف أنّ إنهاءها في العام التالي يجب أن يكون ظرفياً وتدريجياً مع إمكان الرجوع عنه إذا لزم الأمر(48). واقترح الأمين العامّ معالم ومؤشّرات لعملية الانتقال والإنهاء بحلول عام 2020 في تقرير التسعين يوماً الذي أعدّه

---

(44) United Nations Security Council Resolution 2363, 29 June 2017, paras 1–7, and United Nations, Security Council, Special Report of the Chairperson of the African Union Commission and the Secretary-General of the United Nations on the strategic review of the African Union–United Nations Hybrid Operation in Darfur, S/2017/437, 18 May 2017, paras 53–54.

(45) Ibid., para. 54; United Nations, Security Council, S/2017/437, and United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the African Union-United Nations Hybrid Operation in Darfur, S/2018/389, 25 April 2018, para. 45.

(46) United Nations, Security Council, S/2017/437, para. 53.

(47) United Nations, Security Council, Special Report of the Chairperson of the African Union Commission and the Secretary-General of the United Nations on the strategic review of the African Union–United Nations Hybrid Operation in Darfur, S/2018/530, 1 June 2018.

(48) United Nations Security Council Resolution 2429, 13 July 2018.

في شأن الـ UNAMID في تشرين الثاني/أكتوبر 2018[49]. أغلقت الـ UNAMID خمسة مواقع أفرقة أخرى وأعادت نحو 3000 إلى أوطانهم في النصف الثاني من عام 2018. وفي نهاية العام، ضمّت العملية 6045 عسكرياً و2296 شرطياً و630 موظّفاً مدنياً دولياً.

بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال

بقيت بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) أكبر عمليّة سلام متعدّدة الأطراف عام 2018 (انظر القسم I). ضمّت في آخر العام 20889 فرداً: 20161 عسكرياً و662 شرطياً و66 موظّفاً مدنياً دولياً. وهذه قوّة مماثلة لما كانت عليه في آخر العام الذي قبله عقب الخفض الأوّل لحجم البعثة مذ زاد مجلس الأمن قوّتها المجازة في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 من 17731 إلى 22126 عسكرياً[50]. امتلكت البعثة هذه القوّة القصوى في كانون الثاني/يناير 2014 بضمّ مفرزة مؤلّفة من 4395 عسكرياً إثيوبياً كانوا تحت إمرتها أصلاً في الصومال[51].

وضع مجلس الأمن لتعزيز بعثة الـAMISOM إطاراً كتدبير قصير الأجل وكجزء من استراتيجية خروج أوسع، وهو ما أعيد التأكيد عليه في جميع القرارات التالية بشأن البعثة. تقرّر في الخطّة الأوّلية تحديد سقف 22126 فرداً نظامياً لمدّة 18 ـ 24 شهراً، ثم دراسة إمكانية خفضه[52]. لكنّ أوّل قرار بخفض حجم الـ AMISOM اتُّخذ آخر المطاف في آب/أغسطس 2017، حين أصدر مجلس الأمن القرار رقم 2372[53]. جعل هذا القرارُ النقلَ التدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى قوّات الأمن الوطني الصومالية (SNSF) هدفَ البعثة الأوّل، وقدّمه على تقليص التهديد الذي تمثّله حركة الشباب والجماعات المسلّحة الأخرى. ودعا أيضاً إلى خفض على مرحلتين للقوّة المجازة للبعثة: من 22126 إلى 21126 فرداً نظامياً بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2017، ومن 21126 إلى 20126 فرداً نظامياً بحلول 30 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

قامت بعثة الـAMISOM بخطوات إضافية عام 2018 تهيئةً لانتقالها ثمّ خروجها النهائي من الصومال. ساندت قيادةُ البعثة حكومةَ الصومال الاتّحادية (FGS) في تطوير الخطّة الانتقالية الصومالية في ربيع عام 2018 سويّة مع شركاء دوليين آخرين كبعثة الأمم المتّحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (UNSOM). تضع خطّة الانتقال، من جملة ما تضعه، إطاراً زمنياً وتواريخ مستهدَفة

(49) United Nations, Security Council, African Union-United Nations Hybrid Operation in Darfur, Report of the Secretary-General, S/2018/912, 12 October 2018.

(50) United Nations Security Council Resolution 2124, 12 November 2013.

(51) P. D. Williams, «Joining AMISOM: Why Six African States Contributed Troops to the African Union Mission in Somalia,» *Journal of Eastern African Studies*, vol. 12, no. 1 (20 December 2017), pp. 172-192, and African Union, African Union Mission in Somalia, 'Ethiopian forces formally integrated into AMISOM,» Press release, 22 January 2014

للمزيد عن النزاع المسلّح في الصومال، انظر الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

(52) United Nations Security Council Resolution 2124, 12 November 2013.

(53) United Nations Security Council Resolution 2372, 30 August 2017.

للنقل المطّرد للمسؤولية الأمنية من الـAMISOM إلى قوّات الأمن الوطني الصومالية (SNSF). ورحّب مجلس الأمن بإعداد الخطة الانتقالية في 27 آذار/مارس 2018، وساندها رسمياً مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 30 نيسان/أبريل 2018[54].

ومع ذلك، أُثيرت مخاوف لأنّ الجدول الزمني غير واقعي ولأنّ خفض بعثة الـAMISOM سابقٌ لأوانه بالنظر إلى إمكانات قوّات الأمن الوطني الصومالية وقدراتها. وفي كانون الثاني/ يناير 2018، نبّه الممثّل الخاصّ للأمين العام للأمم المتّحدة في الصومال ورئيس الUNSOM إلى أنّ جدول الانسحاب المفرط الطموح سيعرّض المكاسب التي تحقّقت بشقّ الأنفس في الصومال للخطر وأنّه سيصبّ في مصلحة حركة الشباب أكثر من أي جهة أخرى[55]. وفي آذار/ مارس 2018، أفصح قادة كبرى الدول الخمس المساهمة بقوات في بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) عن مخاوف مشابهة في بيان مشترك طلب إلى مجلس الأمن الرجوع عن قراره بخفض القوة المجازة لAMISOM[56]. وأوصى استعراض استراتيجي أفريقي أممي مشترك لبعثة الAMISOM أُجري في النصف الأول من عام 2018 بإرجاء موعد إعادة 1000 فرد نظامي آخر إلى أوطانهم بحلول 30 تشرين الأول/أكتوبر 2018[57]. وفي أثناء ذلك، أثبتت حركة الشباب أنّها تظلّ خصماً شديد البأس بتنفيذها هجوماً إرهابياً معقّداً واسع النطاق على قاعدة لبعثة ال AMISOM في منطقة شبيلي السفلى في 1 نيسان/أبريل 2018. استُخدمت في الهجوم سيارتان مفخّختان قادهما انتحاريان وشارك فيه عدد كبير من المسلّحين، وذُكر أنّه أودى بحياة 46 جندياً أوغندياً من جنود البعثة[58].

وافق مجلس الأمن على إرجاء خفض القوّة المجازة لبعثة الAMISOM من 21126 إلى 20126 فرداً نظامياً إلى 28 شباط/فبراير 2019. لكنّه أعرب عن أسفه لحقيقة وجوب القيام بذلك وشدّد على عدم رغبته في تأجيل آخر. ورحّب مجلس الأمن في القرار عينه أيضاً بعزم الاتّحاد الأفريقي على مراجعة مفهوم عمليّات الAMISOM تمشياً مع الخطّة الانتقالية الصومالية[59]. وساندت لجنة تنسيق العمليّات العسكرية في الAMISOM مفهوم العمليّات الجديد في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وقد أُعدّت الوثيقة تمشّياً مع الخطة الانتقالية الوطنية الصومالية وهي تشكّل إطار عمل

(54) African Union, Peace and Security Council, Communiqué, 769th meeting, PSC/PR/COMM. (DCCLXIX), 30 April 2018, para. 4, and United Nations Security Council Resolution 2408, 27 March 2018.

(55) United Nations, Security Council, 8165th meeting, S/PV.8165, 24 January 2018, p. 4.

(56) Ugandan Ministry of Foreign Affairs, «Communiqué of the Summit of the Troop Contributing Countries (TCCS) to the African Union Mission in Somalia (AMISOM),» 2 March 2018.

(57) African Union, Peace and Security Council, Report of the Chairperson of the African Union Commission on the African Union–United Nations Joint Review of the African Union Mission in Somalia, 782nd meeting, PSC/MIN/RPT(DCCLXXXII), 27 June 2018.

(58) J. Burke and A. A. Mumin, «Al-Shabaab Attack Kills Dozens of Ugandan Soldiers in Somalia,» *The Guardian*, 1/4/2018.

(59) United Nations Security Council Resolution 2431, 30 July 2018.

انتقالياً لتسليم المسؤوليات الأمنية بالتدريج لقوّات الأمن الوطني الصومالية والخروج النهائي من الصومال في الأعوام 2018 ـ 2021[60].

الأمريكات

استضافت الأمريكات ثلاث عمليّات سلام عاملة متعدّدة الأطراف عام 2018: بعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (MINUJUSTH)، وبعثة الأمم المتّحدة للتحقّق في كولومبيا (UNVMC) بعثة منظّمة الدول الأمريكية (OAS) لدعم عمليّة السلام في كولومبيا (MAPP/OEA)، أي بنقصان عمليتين عن العام الذي قبله، لكنّ السبب كان إنهاء بعثة الأمم المتّحدة في كولومبيا (UNMC) وبعثة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (MINUSTAH) عام 2017 وحسب، ولحلول الـUNVMC محلّ الأولى وحلول الـMINUJSTH محلّ الثانية. وانخفض عدد الأفراد العاملين في عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف في الأمريكات عام 2018 من 1606 إلى 1433 فرداً، أي بنسبة 11.4 في المئة. وبذلك انخفض عدد الأفراد المنتشرين للسنة الثانية على التوالي.

بعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

حلّت بعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (MINUJUSTH) محلّ بعثة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (MINUSTAH) في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2017 ومُنحت ولاية أوّلية مدّتها ستة شهور وقوّة مجازة أوّلية قوامها 1275 شرطياً، وتألّفت من 7 وحدات شرطة مشكّلة الFPU و295 شرطياً فردياً. ليس في بعثة الMINUJUSTH عنصر عسكري خلافاً لسابقتها. وفُوّضت الـMINUJUSTH مساعدة حكومة هايتي بتعزيز دور مؤسّسات القانون ودعم الشرطة الوطنية الهايتية (HNP) وتطويرها ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان. كما احتفظت وحدات الشرطة المشكّلة (FPU) التي بقيت في هايتي بتفويضها المتعلّق بحماية المدنيين بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة، وإن في حدود قدراتها ومنطقة عمليّاتها المحدودة. وطلب مجلس الأمن إلى الأمين العامّ إجراء تقييم لبعثة الMINUJUSTH عام 2018، وتطوير استراتيجية خروج للبعثة على مدى سنتين مرجعيتين[61].

مدّد مجلس الأمن ولاية بعثة الـMINUJUSTH في نيسان/أبريل 2018 إلى 15 نيسان/أبريل 2019، لكنّه لم يعدّل الولاية وأبقى القوّة المجازة نفسها إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر، على أن يصار إلى خفض القوّة المجازة لعنصر الشرطة بعد ذلك من 7 إلى 5 (FPU)[62]. وطلب مجلس الأمن إلى الأمين العامّ أيضاً إعداد تقرير عن التقدّم بالاعتماد على المعالم الأحد عشر والمؤشرات الستة

(60) African Union, African Union Mission in Somalia, «African Union Peace and Security Council Delegation on an Assessment Mission in Somalia,» Press Release PR/80/2018, 26 November 2018, and AMISOM, «Crucial Meeting to Discuss AMISOM's 2018–2021 Concept of Operations opens in Nairobi,» 30 October 2018.

(61) United Nations Security Council Resolution 2350, 13 Apr. 2017.

(62) United Nations Security Council Resolution 2410, 10 Apr. 2018.

والأربعين في استراتيجية الخروج على مدى سنتين في تقارير التسعين يوماً التي يعدّها عن بعثة الـ MINUJUSTH.

بعثة الأمم المتّحدة للتحقّق في كولومبيا

حلّت بعثة الأمم المتّحدة للتحقّق في كولومبيا (UNVMC) محلّ بعثة الأمم المتّحدة في كولومبيا (UNMC) في 26 أيلول/سبتمبر 2017[63]. وكجزء من اتّفاق السلام المبرم في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، اتّفقت الحكومة الكولومبية والقوّات المسلّحة الثورية الكولومبية (فارك) على الطلب إلى الأمم المتّحدة إيفاد بعثة سياسية ثانية (UNVMC) بعد أن أتمّت البعثة السياسية الأولى (بعثة الأمم المتّحدة في كولومبيا (UNM)) تحقّقها من وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية اللذَين اتُّفق عليهما في 23 حزيران/يونيو 2016[64].

اقتصرت ولاية بعثة الـUNVMC بادئ الأمر على التحقّق من تطبيق نواحٍ معيّنة في اتّفاق السلام المبرم عام 2016 بين الحكومة الكولومبية ومنظّمة فارك، ولا سيما الفصل 3 ـ 2 المتعلّق بإعادة الإدماج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأعضاء المنظّمة، والفصل 3 ـ 4 المتّصل بالضمانات الأمنية الفردية والجماعية[65]. لكنّ مجلس الأمن وسّع ولاية البعثة في 5 تشرين الأول/أكتوبر لتشمل المساعدة على التحقّق من التزام الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني (ELN) بوقف لإطلاق النار. اتُّفق من قبل في 4 أيلول/سبتمبر 2017 على سريان مفعول وقف إطلاق النار في 1 تشرين الأول/أكتوبر وعلى انتهائه في 9 كانون الثاني/يناير 2018[66]. ومع أنّه لم تحدث مواجهات كبيرة في أثناء وقف إطلاق النار، استأنف جيش التحرير الوطني نشاطه العسكري فور انتهاء وقف إطلاق النار[67]. وأنهت بعثة الـUNVMC كلّ أنشطة التحقّق عقب انتهاء وقف إطلاق النار، وبُعَيد ذلك، غادر البعثةَ المراقبون الأمميون الإضافيون الذين أوفدوا إلى كولومبيا لأجل المراقبة[68]. وفي أيلول/سبتمبر 2018، مدّد مجلس الأمن ولاية بعثة الـUNVMC إلى 25 أيلول/سبتمبر 2019 من غير أن يعدّل ولايتها[69].

---

(63) United Nations Security Council Resolution 2366, 10 July 2017.

(64) Government of Colombia, «paraFinal Agreement to End the Armed Conflict and Build a Stable and Lasting Peace,» 24 November 2016, para 6.3.3, p. 225.

للمزيد عن النزاع المسلّح في كولومبيا، انظر الفصل الثاني، القسم II في هذه الكتاب.

(65) Ibid., paras. 2.3, 3.4, and United Nations Security Council Resolution 2366, 10 July 2017, para. 2.

(66) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the United Nations Verification Mission in Colombia, S/2018/279, 2 April 2018, para. 62.

(67) Ibid., para. 62, and United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the United Nations Verification Mission in Colombia, S/2017/1117, 27 December 2017, paras. 65–67.

(68) United Nations, S/2017/1117, para. 79.

(69) United Nations Security Council Resolution 2435, 13 September 2018.

آسيا وأوقيانيا

شهدت آسيا وأوقيانيا خمس عمليّات سلام عاملة متعدّدة الأطراف عام 2018، بنقصان عمليّة واحدة عن العام الذي قبله. وزاد عدد الأفراد العاملين في عمليّات السلام هناك من 15467 إلى 17296 فرداً، أي بنسبة 11.8 في المئة.

معظم هذه العمليّات جزء من بعثة الدعم الوطيد (RSM) التي يقودها الناتو في أفغانستان. أمّا عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف الأخرى في المنطقة فكانت فريق الرصد الدولي (IMT) في جزيرة منديناو الفيليبينية، ولجنة الدول المحايدة للإشراف على الهدنة (NNSC) في شبه الجزيرة الكورية، وبعثة الأمم المتّحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (UNAMA) وفريق مراقبي الأمم المتّحدة العسكريين في الهند وباكستان (UNMOGIP). تضمّ الـNNSC عشرة مراقبين من السويد وسويسرا.

بعثة الدعم الوطيد

لا تزال بعثة الدعم الوطيد (RSM) أكبر عمليّة سلام متعدّدة الأطراف في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ منذ أن حلّت محلّ قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF) في 1 كانون الثاني/يناير 2015. نشير إلى أنّ الـRSM بعثة غير قتالية تتولّى «تدريب ونصح ومساعدة» قوّات الأمن والدفاع الوطنية الأفغانية (ANSDF)[70]. أريد في الأصل أن تعمل مدّة سنتين، وكان من المقرّر أن يغادر الناتو أفغانستان بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2016. لكنّ رؤساء دول وحكومات الناتو قرّروا في مؤتمر قمّة وارسو عام 2016 تمديد بقاء الـRSM «إلى ما بعد عام 2016»، وأعلنوا عزمهم في مؤتمر قمّة بروكسل عام 2018 على الإبقاء على انتشار الـRSM إلى أن تسمح الأوضاع على الأرض بانسحابها.

عكس التغيّر من انسحاب معتمد على جدول زمني إلى انسحاب معتمد على الأوضاع تحوّلاً مشابهاً في استراتيجية الولايات المتّحدة في أفغانستان. عزم الرئيس الأمريكي باراك أوباما من قبل على إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان قبل مغادرته البيت الأبيض، لكنّ إدارته استنتجت عام 2016 أنّه من السابق لأوانه المغادرة بحلول نهاية ذلك العام. اعتمد هذا الاستنتاج على أداء الـANSDF في مواجهة طالبان المتمرّدة، وعلى اتّكالها المستمرّ على الناتو وعلى الدعم الأمريكي، بما في ذلك عناصر التمكين القتالية كالإسناد الجوّي القريب. وقدّم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في آب/أغسطس 2017 استراتيجية أمريكية جديدة بشأن جنوب آسيا تضمّنت إرسال مزيد من القوات الأمريكية إلى أفغانستان، وتليين قواعد اشتباكها وإبقائها هناك مادام الأمر يقتضي ذلك[71].

---

(70) NATO, «NATO-Afghanistan Relations,» Media backgrounder, December 2018.

(71) J. Hirschfeld Davis and M. Landler, «Trump Outlines New Afghanistan War Strategy with Few Details,» *New York Times*, 21/8/2017.

للمزيد عن النزاع المسلّح وعن عمليّة السلام في أفغانستان، انظر الفصل الثاني، القسم II في هذا الكتاب.

زاد عدد جنود بعثة الدعم الوطيد (RSM) من 15046 إلى 16910 أفراد عام 2018. وزادت دول أوروبية عديدة في حلف الناتو، لا سيما ألمانيا والمملكة المتّحدة، إسهاماتها زيادة كبيرة تأسّياً بأنموذج الولايات المتّحدة الذي ألحق من قبل جنوداً إضافيين بالRMS عام 2017[72]. أبقت الولايات المتّحدة في أفغانستان على نحو 14000 جندي عام 2018، منهم 8475 جندياً يخدمون في الRMS والبقيّة في بعثة مكافحة الإرهاب الأمريكية الموازية، عمليّة حرّية الحارس (OFS). لكنّ الرئيس ترامب أمر بسحب نحو نصف هؤلاء الجنود في كانون الأول/ديسمبر 2018. إذا نُفّذ هذا الأمر، سيكون مناقضاً لاستراتيجية جنوب آسيا للعام 2017 وسيُرخي بظلال من الشكّ أيضاً على مستقبل تشكيلة الRMS المستقبلية واستمرار وجودها[73].

أوروبا

شهدت أوروبا 18 عمليّة سلام عاملة متعدّدة الأطراف عام 2018، وجميعها كانت عاملة في العام الذي قبله. كما أنّ كثيراً من هذه العمليّات تنشط منذ سنين في جمهوريات سوفياتية ويوغوسلافية سابقاً. شهدت هذه الجمهوريات نزاعات على أراض متنازَع عليها غالباً عقب تفكّك الاتّحاد السوفياتي والاتّحاد اليوغوسلافي. نُشرت آخر عمليّات السلام المشكّلة حديثاً في أوروبا ردّاً على نشوب نزاع في أوكرانيا عام 2014. وأغلب هذه العمليّات ذو طابع مدني صرف وهي صغيرة الحجم نسبياً. لذلك فإنّ عدد الأفراد المنتشرين في عمليّات سلام في أوروبا صغير نسبياً مقارنة بعدد العمليّات المنتشرة ومقارنة بأغلب المناطق الأخرى. انخفض عدد الأفراد العاملين في عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف في أوروبا عام 2018 من 8597 إلى 8126 فرداً، أي بنسبة 5.2 في المئة.

تجدّد مسألة عمليّة سلام أمنية في شرق أوكرانيا

تواصلت المناقشات حول إمكان نشر عمليّة سلام تابعة للأمم المتّحدة في شرق أوكرانيا. لا تزال الحكومة الأوكرانية تضغط من أجل تشكيل بعثة من هذا النوع منذ العام 2015[74]. لكنّ الحكومة الروسية قدّمت في أيلول/سبتمبر 2017 اقتراحاً مضادّاً استلزم نشر حفظة سلام أمميين على امتداد خطّ التماس الذي يفصل منطقتَي دونيتسك ولوهانسك الانفصاليتين المدعومتين من روسيا عن بقيّة أوكرانيا لحماية المراقبين العزّل العاملين في بعثة الرصد الخاصة (SMM) التابعة لمنظّمة الأمن والتعاون في أوكرانيا (OSCE)[75]. اكتسبت المسألة أهّمية بارزة عقب إصدار معهد

(72) A. MacAskill, «Britain to Almost Double Troops in Afghanistan after US Request,» Reuters, 10 July 2018, and «German Defense Minister Tells Troops in Afghanistan to Prepare for Long Haul,» Deutsche Welle, 25 March 2018.

(73) T. Gibbons-Neff and M. Mashal, «US to Withdraw about 7000 Troops from Afghanistan, Officials Say,» *New York Times*, 20/12/2018.

(74) R. Gowan, *Can the United Nations Unite Ukraine?* (Washington, DC: Hudson Institute, 2018).

(75) «Ukraine Briefing,» What's in Blue, 25 May 2018, and T. Escritt, «Putin's Proposed UN Ukraine Peacekeepers Must Have Full Access: Merkel,» Reuters, 16 September 2017.

هادسون تقريراً في شباط/فبراير 2018 بيّن بطريقة عمليّة ما يمكن أن تكون عليه قوة مجدية أممية أو متعدّدة الأطراف[76].

رغم ذلك، بقي مجلس الأمن وأعضاؤه الدائمون منقسمين ولم يحقّقوا عام 2018 تقدّماً بشأن التوصل إلى إجماع على ماهيّة نطاق عمليّة سلام أممية أو ولايتها في أوكرانيا، أو بشأن نطاق عملها في المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون في المناطق المحاذية لروسيا شرقيّ أوكرانيا[77]. في الحقيقة، ازدادت العلاقات الأوكرانية الروسية تدهوراً في أثناء السنة وبلغت الحضيض في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 حين استخدمت أوكرانيا قدرتها كدولة عضو غير دائم في مجلس الأمن في الدعوة إلى اجتماع طارئ ردّاً على استيلاء روسيا على ثلاث سفن أوكرانية في بحر أزوف بالقرب من شبه جزيرة القرم[78].

قوة الأمم المتّحدة لحفظ السلام في قبرص

كان تعيين الأسترالية تشيريل بيرس برتبة لواء قائدة جديدة لقوة الأمم المتّحدة لحفظ السلام في قبرص (UNFICYP) في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 تطوّراً جديراً بالاهتمام[79]. بيرس هي ثاني امرأة برتبة لواء تقود عمليّة سلام تابعة للأمم المتّحدة بعد النرويجية كرستين لوند التي خدمت قائدة لـ UNFICYP في أعوام 2014 ـ 2016[80]. كما أنّ الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتّحدة في قبرص، ورئيس قوة الأمم المتّحدة لحفظ السلام في قبرص (UNFICYP) ورئيس عنصر الشرطة في الـUNFICYP نساء أيضاً. وهذا يعني أنّه حين تتولّى بيرس منصبها كقائدة للقوّة في كانون الثاني/يناير 2019، سيصبح جميع أعضاء القيادة العليا للبعثة سيدات[81].

الشرق الأوسط

كان في الشرق الأوسط 10 عمليّات سلام عاملة متعدّدة الأطراف عام 2018، بزيادة عمليّة واحدة على العمليّات العاملة في العام الذي قبله. وانخفض عدد الأفراد العاملين في البعثات من 14001 إلى 13698 فرداً، أي بنسبة 2.2 في المئة.

(76) Gowan, Ibid.

(77) «Ukraine Briefing,» What's in Blue, 25 May 2018.

(78) United Nations, «Top Political Official Urges Restraint from Ukraine, Russian Federation in Emergency Security Council Meeting on Seized Ukrainian Vessels,» SC/13601, 26 November 2018.

للمزيد عن النزاع في أوكرانيا، انظر الفصل الثاني، القسم IV في هذا الكتاب.

(79) United Nations, Secretary-General, «Major General Cheryl Pearce of Australia: Force Commander of the United Nations Peacekeeping Force in Cyprus (UNFICYP),» 8 November 2018.

(80) United Nations, Secretary-General, «Major General Kristin Lund of Norway: Head of Mission and Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization (UNTSO),» 6 October 2017.

(81) United Nations, Security Council, United Nations operation in Cyprus, Report of the Secretary-General, S/2019/37, para. 36.

بعثة الناتو في العراق

شهد عام 2018 عمليّة سلام جديدة متعدّدة الأطراف هي بعثة الناتو في العراق (NMI). قرّر رؤساء دول وحكومات الناتو في قمّة مؤتمر بروكسل المنعقدة في تموز/يوليو 2018 تشكيل هذه البعثة التي بدأت عملها رسمياً في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018[82]. تتمركز الNMI في بغداد، وستضمّ نحو 580 فرداً حين تصبح عملانية بالكامل. وأعلن جستن ترودو، رئيس وزراء كندا، في مؤتمر قمّة كندا أنّ بلاده ستقود البعثة في عامها الأول وتُسهم بما يصل إلى 250 فرداً. ويتكهّن الناتو بأنّ البعثة ستمتلك قدرة عملانية كاملة في مطلع عام 2019[83]. لم يفصح الناتو عن أي تفاصيل أخرى بشأن تتابع نشر البعثة في بقيّة عام 2018، وتعذّر التحقق من قوّتها في آخر العام.

كُلّفت الNMI بتقديم المشورة للمؤسّسات الأمنية العراقية وتدريب القوات المسلّحة العراقية. يركّز العنصر الاستشاري على التعاون المدني العسكري وعلى إصلاح القطاع الأمني. ويطبّق عنصر التدريب مفهوم «تدريب المدرِّبين» في تدريب المدرِّبين في الكلّيات والأكاديميات العسكرية العراقية على مجابهة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وعلى التخطيط المدني العسكري وعلى صيانة المركبات المدرّعة وعلى الطبّ العسكري[84]. كما تولّت الNMI تقديم خدمات التدريب والمشورة التي كان يقدّمها الناتو من حين لآخر للقوات الأمنية العراقية والمؤسّسات والضباط الإفراديين تحت شعار نشاط الناتو المعني بالتدريب وبناء القدرة في العراق (NTCB-I) في عمّان منذ عام 2015 وفي بغداد منذ عام 2017[85]. وكان الناتو قد أجرى بعثة تدريب عسكري في العراق بين عامي 2004 و2011، وهي بعثة حلف الناتو للتدريب في العراق (NTM-I).

اتّفاق ستوكهولم والخطوة الأولى نحو عمليّة سلام أمنية في اليمن

أجاز مجلس الأمن أيضاً نشر «فريق متقدّم» في اليمن للبدء بمراقبة تنفيذ الاتّفاقات التي تفاوضت عليها من قبل الحكومةُ اليمنية وحركة الحوثيين في السويد في كانون الأول/ديسمبر 2018 (يشار إليها بالجملة باتّفاقات ستوكهولم)[86]. وأفضى ذلك إلى تشكيل بعثة الأمم المتّحدة لدعم اتّفاق الحديدة (UNMHA) في كانون الثاني/يناير 2019[87].

---

(82) NATO, «NATO Continues to Strengthen Iraqi Security Structures Through New Mission in Iraq,» 31 October 2018.

(83) المصدر نفسه. للمزيد عن النزاع المسلّح في العراق، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(84) NATO, «NATO Mission Iraq (NMI),» Fact sheet, December 2018.

(85) NATO, «NATO Training and Capacity Building Activity in Iraq (NTCB-I),» Media backgrounder, December 2017.

(86) United Nations Security Council Resolution 2451, 21 December 2018.

لمعرفة المزيد عن النزاع المسلّح وعملية السلام في اليمن، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(87) United Nations Security Council Resolution 2452, 19 January 2019.

III جدول عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف، 2018

تيمو سميت

يستعرض الجدول الرقم (3 ـ 2) بيانات عن عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف الستّين التي كانت جارية عام 2018، وهذا يشمل العمليّات التي أُطلقت أو أُنهيت في أثناء العام.

يسرد الجدول العمليّات التي نُفّذت بإشراف الأمم المتّحدة، والعمليّات التي نفّذتها منظّمات وتحالفات إقليمية، والعمليّات التي نفّذتها ائتلافات خاصّة (غير دائمة) لعدّة دول. تنقسم العمليّات التابعة للأمم المتّحدة إلى ثلاث فئات فرعية: (أ) عمليّات مراقبة وعمليّات سلام متعدّدة الأطراف تديرها إدارة عمليّات الأمم المتّحدة لحفظ السلام (DPKO)، و(ب) بعثات سياسية وبعثات بناء سلام خاصّة، و(ج) العمليّة المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور (UNAMID).

يعتمد الجدول على قاعدة بيانات سيبري لعمليّات السلام المتعدّدة الأطراف، <http://www.sipri.org/databases/pko>، التي تتيح معلومات عن جميع عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة وغير التابعة لها منذ عام 2000، كمكان العمليّة وتاريخ انتشارها وتاريخ عملها وولايتها والدول المشاركة فيها وعدد أفرادها وموازناتها ووفيّاتها.

الجدول الرقم (3 ـ 2)

عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف، 2018

جميع الأرقام صالحة لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 أو حين تاريخ الإنهاء، ما لم يُذكر خلاف ذلك. يظهر اسم العمليّات التي أُنهيت عام 2018 بخطّ مائل، وهي لا تدخل في حساب الأرقام الإجمالية.

العمليّة	البداية	المكان	عسكريون	شرطة	مدنيون
عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة			**72217**	**8075**	**3964**
UNTSO	1948	الشرق الأوسط	142	ـ	77
UNMOGIP	1951	الهند/باكستان	44	ـ	23
UNFICYP	1964	قبرص	804	68	37
UNDOF	1974	سورية (الجولان)	939	ـ	49
UNIFIL	1978	لبنان	10317	ـ	239
MINURSO	1991	الصحراء الغربية	224	1	75
MONUSCO	1999	جمهورية الكونغو الديمقراطية	15851	1362	833
UNMIK	1999	كوسوفو	8	10	93
UNMIL	2003	ليبيريا	ـ	ـ	155
UNISFA	2011	أبيي	4545	41	136
UNMISS	2011	جنوب السودان	14904	1778	895
MINUSMA	2013	مالي	12811	1761	743
MINUSCA	2014	جمهورية أفريقيا الوسطى	11628	2049	607
MINUJUSTH	2017	هايتي	ـ	1005	157

يتبع

تابع

المنظمة/البعثة						
بعثات سياسية خاصّة تابعة للأمم المتّحدة				**1086**	**76**	**1099**
	UNAMA	2002	أفغانستان	1	-	280
	UNAMI	2003	العراق	241	-	306
	UNIOGBIS	2010	غينيا بيساو	1	12	62
	UNSMIL	2011	ليبيا	234	2	174
	UNSOM	2013	الصومال	539	14	152
	UNVMC	2017	كولومبيا	70	48	125
الأمم المتّحدة/الاتّحاد الأفريقي				**6045**	**2296**	**630**
	UNAMID	2007	السودان (دارفور)	6045	2296	630
الاتّحاد الأفريقي				**20169**	**662**	**123**
	AMISOM	2007	الصومال	20161	662	66
	MISAHEL[i]	2013	مالي	-	-	11
	MISAC[i]	2014	جمهورية أفريقيا الوسطى	-	-	9
بعثة الاتّحاد الأفريقي للمراقبة في بوروندي[i]		2015	بوروندي	8	-	37
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)				**1271**	**271**	-
	ECOMIB	2012	غينيا بيساو	396	146	-
	ECOMIG	2017	غامبيا	875	125	-
الاتّحاد الأوروبي				**1494**	**314**	**722**
	EUFOR ALTHEA	2004	البوسنة والهرسك	560	-	17
	EUBAM Rafah	2005	الأراضي الفلسطينية (معبر رفح)	-	1	8

يتبع

تابع

	EUPOL COPPS	2005	الأراضي الفلسطينية	-	20	39
	EULEX Kosovo	2008	كوسوفو	-	166	124
	EUMM Georgia	2008	جورجيا	-	-	201
	EUTM Somalia	2010	الصومال	128	-	10
	EUCAP Sahel Niger	2012	النيجر	-	35	80
	EUTM Mali	2013	مالي	640	-	52
	EUAM Ukraine	2014	أوكرانيا	-	44	98
	EUCAP Sahel Mali	2015	مالي	-	40	71
	EUTM RCA	2016	جمهورية أفريقيا الوسطى	166	-	1
	EUAM Iraq	2017	العراق	-	8	21
منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)				**20552**	-	-
	KFOR	1999	كوسوفو	3642	-	-
	RSM	2015	أفغانستان	16910	-	-
	NMI	2018	العراق	..	..	..
الهيئة الحكومية الدولية للتنمية				-	-	**114**
	CTSAMVM	2015	جمهورية جنوب السودان	-	-	114
منظّمة الدول الأمريكية (OAS)				-	-	**28**
	MAPP/OEA	2004	كولومبيا	-	-	28

يتبع

تابع

منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)				–	–	**1122**
بعثة (OSCE) في سكوبيي		1992	مقدونيا الشمالية	–	–	35
بعثة (OSCE) في مولدوفا		1993	مولدوفا	–	–	10
	OSCE PRCIO	1995	أذربيجان (ناغورنو كرباخ)	–	–	6
بعثة (OSCE) في البوسنة والهرسك		1995	البوسنة والهرسك	–	–	33
وجود (OSCE) في ألبانيا		1997	ألبانيا	–	–	19
	OMIK	1999	كوسوفو	–	–	84
بعثة (OSCE) في صربيا		2001	صربيا	–	–	21
بعثة المراقبة الخاصة لـ(OSCE)		2014	أوكرانيا	–	–	893
بعثة مراقبة نقطتي التفتيش الروسيتين جوكوفو ودونيتسك التابعة لـ(OSCE)		2014	روسيا (نقطتا التفتيش جوكوفو ودونيتسك)	–	–	21
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)				–	–	–
	SAPMIL	2017	ليسوتو	–	–	–
تحالفات خاصة لدول				**2266**	**3**	**192**
	NNSC	1953	كوريا الجنوبية	10	–	–
	MFO	1982	مصر (سيناء)	1117	–	111
	JCC	1992	مولدوفا (ترانزنيستريا)	1120	–	–
	OHR	1995	البوسنة والهرسك	–	–	12
	TIPH[i]	1997	الأراضي الفلسطينية (الخليل)	–	–	63
	IMT	2004	الفيليبين (ميندناو)	19	3	6

ـ = لا ينطبق؛ .. = المعلومات غير متاحة؛ AMISOM = بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال؛ CTSAMM = آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية؛ ECOMIB = بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا بيساو؛ ECOMIG = بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا؛ EUAM Iraq = بعثة الاتّحاد الأوروبي الاستشارية لدعم إصلاح قطاع الأمن في العراق؛ EUAM Ukraine = البعثة الاستشارية للاتّحاد الأوروبي في أوكرانيا؛ EUBAM Rafah = بعثة الاتّحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية في معبر رفح؛ EUCAP Sahel Mali = بعثة الاتّحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في مالي؛ EUCAP Sahel Niger = بعثة الاتّحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في النيجر؛ EUFOR ALTHEA = العمليّة العسكرية للاتّحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك؛ EULEX Kosovo = بعثة الاتّحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو؛ EUMM Georgia = بعثة الاتّحاد الأوروبي العسكرية الاستشارية في جورجيا؛ EUPOL COPPS = بعثة شرطة الاتّحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية؛ EUTM Mali = بعثة الاتّحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوّات المسلّحة المالية؛ EUTM RCA = بعثة التدريب العسكري للاتّحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ EUTM Somalia = بعثة الاتّحاد الأوروبي العسكرية للإسهام في تدريب قوّات الأمن الصومالية؛ IMT = الفريق الدولي للمراقبة؛ JCC = قوّة حفظ السلام للجنة المراقبة المشتركة؛ KFOR = قوّة كوسوفو؛ MAPP/OEA = بعثة منظّمة الدول الأمريكية لدعم عمليّة السلام في كولومبيا؛ MFO = القوّة المتعدّدة الجنسيات والمراقبون التابعون لها؛ MINUJUSTH = بعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هايتي؛ MINURSO = بعثة الأمم المتّحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية؛ MINUSCA = بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ MINUSMA = بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ MISAC = بعثة الاتّحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا؛ MISAHEL = بعثة الاتّحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل؛ MONUSCO = بعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ NATO = منظّمة حلف شمال الأطلسي؛ NMI = بعثة الناتو في العراق؛ NNSC = لجنة الدول المحايدة للإشراف على الهدنة؛ OHR = مكتب الممثّل السامي؛ OMIK = بعثة منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو؛ OSCE SMM = بعثة منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا للمراقبة الخاصّة في أوكرانيا؛ PRCIO = الممثل الشخصي للرئيس في النزاع الذي بُحث في مؤتمر مينسك الذي عقدته منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ RSM = بعثة الدعم الوطيد؛ SADC = الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ SAPMIL = البعثة الوقائية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مملكة ليسوتو؛ TIPH = الوجود الدولي المؤقّت في الخليل؛ UNAMA = بعثة الأمم المتّحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ UNAMI = بعثة الأمم المتّحدة لمساعدة العراق؛ UNAMID = العمليّة المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور؛ UNDOF = قوّة الأمم المتّحدة لمراقبة فضّ الاشتباك؛ UNFICYP = قوّة الأمم المتّحدة لحفظ السلام في قبرص؛ UNIFIL = قوّة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان؛ UNIOGBIS = مكتب الأمم المتّحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا بيساو؛ UNISFA = قوّة الأمم المتّحدة الأمنية المؤقّتة لأبيي؛ UNMIK = بعثة الأمم المتّحدة للإدارة المؤقّتة في كوسوفو؛ UNMIL = بعثة الأمم المتّحدة في ليبيريا؛ UNMISS = بعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان؛ UNMOGIP = فريق مراقبي الأمم المتّحدة العسكريين في الهند وباكستان؛ UNOCI = عمليّة الأمم المتّحدة في كوت ديفوار؛ UNSMIL = بعثة الأمم المتّحدة للدعم في ليبيا؛ UNSOM = بعثة الأمم المتّحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ UNTSO= هيئة الأمم المتّحدة لمراقبة الهدنة؛ UNVMC = بعثة الأمم المتّحدة للتحقّق في كولومبيا.

(أ) الأرقام صالحة لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2017.

المصادر: قاعدة بيانات سيبري لعمليّات السلام المتعدّدة الأطراف. حصلنا على البيانات المتصلة بعمليّات السلام متعدّدة الأطراف من فئات المصادر المفتوحة التالية: (أ) المعلومات الرسمية المتاحة من قبل أمانة سرّ المنظّمة المعنية، و(ب) المعلومات المتاحة من قبل العمليّات نفسها إمّا في منشورات رسمية أو في ردود خطّية على استبيانات سيبري السنوية، و(ج) معلومات صادرة عن الحكومات الوطنية المساهمة في العمليّة المعنيّة. وفي بعض الحالات، ربّما يجمع الباحثون في سيبري معلومات إضافية عن عمليّة ما بالرجوع إلى المنظّمة التي ترأس العمليّة أو إلى حكومات الدول المشاركة بإجراء محادثات هاتفية ومراسلات إلكترونية. ويجري دعم هذه المصادر الأولية بتشكيلة واسعة من المصادر الثانوية المتاحة للعموم مثل المجلّات المتخصّصة، والتقارير البحثية، والوكالات الإخبارية، والصحف الدولية والإقليمية والمحلّية.

القسم الثاني

الإنفاق العسكري والتسلّح، 2018

الفصل الرابـع

الإنفـاق العسكـري

نان تيان

عرض عام

يقدَّر أنّ الإنفاق العسكري العالمي بلغ 1822 مليار دولار عام 2018، ويمثّل ذلك 2.1 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي أو 239 دولار للفرد (انظر القسم I). وازداد الإنفاق الإجمالي للعام الثاني على التوالي وتجاوز للمرّة الأولى 1.8 تريليون دولار، بزيادة 2.6 في المئة عن الإنفاق عام 2017، و5.4 في المئة عن الإنفاق عام 2009.

تأثّر اتّجاه الإنفاق الإجمالي بشدّة بأنماط الإنفاق في الأمريكات وآسيا وأوقيانيا، ونخصّ بالذكر الزيادات الهائلة في الإنفاق العسكري الأمريكي والصيني. وفي أوروبا، زاد الإنفاق بنسبة 1.4 في المئة، ويُعزى أغلب هذه الزيادة إلى إنفاق أوروبا الغربية، حيث زادت كلّ الدول إلّا ثلاث إنفاقها. قابل ذلك انخفاض الإنفاق العسكري في أفريقيا (بنسبة 8.4 في المئة). ومع أنّه تعذّر على سيبري للسنة الرابعة على التوالي تقدير الإنفاق الإجمالي في الشرق الأوسط، انخفض مجموع الإنفاق العسكري للدول الشرق الأوسطية الإحدى عشرة التي تتوافر في شأنها بيانات بنسبة 1.9 في المئة.

نعرّف العبء العسكري بأنّه الإنفاق العسكري كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي، وقد انخفض بين عامي 2017 و2018 في جميع المناطق عدا أوروبا، حيث تسعى الدول الأعضاء في منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لبلوغ الإنفاق المحدّد عند مستوى 2.0 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي بحلول عام 2024. كان العبء العسكري في دول الأمريكات الأدنى في

المتوسّط عام 2018، إذْ بلغ 1.4 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي، لكنّه ارتفع إلى 1.6 في المئة في المتوسّط في أوروبا، وإلى 1.7 في المئة في كلّ من أفريقيا وآسيا وأوقيانيا، وإلى 4.4 في المئة في الدول الشرق أوسطية التي تتاح في شأنها بيانات.

الولايات المتّحدة والصين والسعودية والهند وفرنسا هي أكبر الدول المنفقة الخمسة عام 2018، وقد استأثرت معاً بـ 60 في المئة من الإنفاق العسكري العالمي.

زادت الولايات المتّحدة إنفاقها العسكري لأوّل مرّة منذ سبعة أعوام وبلغ 649 مليار دولار عام 2018. وشكّل الإنفاق الأمريكي 36 في المئة من الإنفاق العسكري العالمي، 2.6 ضعف إنفاق الصين، ثاني أكبر المنفقين. يمكن عزو الزيادة في الإنفاق الأمريكي إلى عاملَين: زيادة بلغت 2.4 في المئة في رواتب العسكريين، وتطبيق برامج ضخمة ومكلفة لحيازة أسلحة تقليدية ونووية.

خصّصت الصين لجيشها نحو 250 مليار دولار عام 2018. وهذا يمثّل زيادة بنسبة 5.0 مقارنة بعام 2017، وزيادة بنسبة 83 في المئة منذ عام 2009. ويبقى الإنفاق العسكري الصيني مرتبطاً بوجه أو بآخر بنموّ اقتصاد البلاد، إذْ خصّصت الصين لجيشها 1.9 في المئة من ناتجها المحلّي الإجمالي كل عام منذ عام 2013. لكن مع تباطؤ نموّها الاقتصادي عام 2018 وبلوغه أدنى مستوى له منذ 28 عاماً، يمكن توقّع تباطؤ معدّلات النموّ في الأعوام القادمة.

السعودية صاحبة العبء العسكري الأكبر عام ببلوغه 8.8 في المئة من ناتجها المحلّي الإجمالي عام 2018. ومع ذلك، انخفض إنفاقها العسكري بنسبة 6.5 في المئة ووصل إلى 67.6 مليار دولار عام 2018. وببلوغ إنفاق الهند العسكري 66.5 مليار دولار، صارت رابع أكبر المنفقين في العالم عقب سلسلة مستمرّة من الزيادات في الإنفاق منذ عام 2014. وببلوغ إنفاق فرنسا العسكري 63.8 مليار دولار، صارت خامس أكبر المنفقين عام 2018.

ببلوغ الإنفاق العسكري الروسي 61.4 مليار دولار عام 2018، يكون قد انخفض بنسبة 22 في المئة عن ذروته بعد الحرب الباردة عام 2016، وبذلك خرجت من قائمة المنفقين الخمسة الكبار على السلاح لأوّل مرّة منذ عام 2006.

سُجّلت الزيادات النسبية الثلاث الأكبر في الإنفاق العسكري بين عامي 2017 و2018 في بوركينا فاسو (52 في المئة) وجامايكا (40 في المئة) وأرمينيا (33 في المئة)، فيما سُجّلت الانخفاضات النسبية الثلاثة الأكبر في جمهورية جنوب السودان (50 في المئة) والسودان (49 في المئة) وبنين (28 في المئة).

تبقى الشفافية في الإنفاق العسكري على المستوى الدولي مصدر قلق لاستمرار تراجع معدّل الإبلاغ (انظر القسم II). واستمرّ تراجع الردود على تقرير الأمم المتّحدة عن النفقات العسكرية

عام 2018. بعد أن بلغت ذروتها عام 2002 بتقديم 81 ردّاً، لم يقدّم غير 36 دولة من أصل 193 دولة عضوا في الأمم المتّحدة تقريراً عن إنفاقها العسكري. وفي المقابل، حصل سيبري على المستوى الوطني على بيانات عائدة إلى عام 2018 من 155 دولة من أصل 168 دولة سعى لجمع معلومات عن إنفاقها العسكري. وكانت الوثائق الحكومية الرسمية مصدر البيانات عن 150 من هذه الدول.

لتحقيق الشفافية في الإنفاق العسكري، لا يكفي أن تكون متاحة للجمهور، بل يجب أن تكون بياناتها شاملة، وأن يكون الوصول إليها سهلاً، وأن تحتوي على تفاصيل عن الصور المختلفة لتمويل الأنشطة العسكرية. كما أنّ تقسيم الموازنات العسكرية إلى موازنات للأنشطة العسكرية وموازنات للأنشطة غير العسكرية خطوة مهمّة نحو تحسين الشفافية في الإنفاق العسكري. وكما بيّنا في حالة البرازيل على سبيل المثال، من شأن التقسيم الدقيق للموارد المخصّصة للجيش الذي يؤدّى مهامّ الشرطة تحسين دقة بيانات الإنفاق العسكري (انظر القسم II).

I التطوّرات العالمية في الإنفاق العسكري

نان تيان، أود فلورانت، ألكسندرا كويموفا،
بيتر د. ويزيمان، سايمِن ت. ويزيمان

يقدّر أنّ الإنفاق العسكري العالمي عام 2018 تجاوز لأوّل مرّة 1.8 تريليون دولار[1]. فقد بلغ 1822 تريليون دولار، أي أنّه زاد بالأرقام الحقيقية بنسبة 2.6 في المئة عن نظيره عام 2017، وبنسبة 5.4 في المئة عن نظيره عام 2009 (انظر الجدول الرقم (4 ـ 1) والشكل الرقم (4 ـ 1))[2]. ولا يزال الإنفاق العسكري العالمي يزداد بالتدريج عقب تدنّيه في حقبة ما بعد عام 2009، وتحديداً عام 2014. انخفض العبء العسكري العالمي ـ أي الإنفاق العسكري العالمي كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي ـ إلى 2.1 في المئة بسبب زيادة كبيرة (6.0 في المئة) في الناتج المحلّي الإجمالي العالمي (انظر الشكل الرقم (4 ـ 2))[3]. وزاد الإنفاق العسكري بالنسبة إلى الفرد من 230 دولاراً عام 2017 إلى 239 دولاراً عام 2018، إذْ تجاوز نموُّ الإنفاق العسكري الزيادةَ السكّانية العالمية التي بلغت 1.1 في المئة.

---

(1) أمكن الحصول على بيانات ذات صلة عن 155 دولة من الدول الـ168 التي سعى سيبري لتقدير نفقاتها العسكرية عام 2018. انظر الملاحظات الملحقة بالجدول (4 ـ 1) لمزيد من التفاصيل عن تقديرات المجاميع العالمية والإقليمية.

(2) جميع الأرقام المتّصلة بالإنفاق سنة 2018 مذكورة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكية عام 2018. وقد وردت أرقام الزيادات أو الانخفاضات في الإنفاق العسكري بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي (2017)، والموصوفة غالباً بأنّها تغيّرات بـ «الأرقام الحقيقية» أو المعدّلة باحتساب أثر التضخّم، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتُعزى الفروقات الكبيرة في النفقات العسكرية لسنة 2018 المعبَّر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي عام 2018 (1822 دولار) وبالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي عام 2017 (1780 مليار دولار) إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل بقيّة العملات في العالم.

جميع بيانات سيبري الخاصّة بالإنفاق العسكري متاحة للعموم في قاعدة بيانات سيبري للإنفاق العسكري في الموقع الإلكتروني لسيبري. ويمكن الاطلاع على المصادر والطرق المستخدَمة في استنتاج البيانات الواردة في هذا الفصل على الموقع الإلكتروني لسيبري، وهي ملخّصة في الإطار 4 ـ 1 في القسم II.

(3) تقديرات الناتج المحلّي الإجمالي منقولة عن الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي، أيلول/سبتمبر 2018.

الجدول الرقم (4 ـ 1)

النفقات العسكرية والعبء العسكري بحسب المنطقة، 2009 ـ 2018

أرقام أعوام 2009 ـ 2018 بالدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف الثابتة (2017). وأرقام سنة 2018 التي تظهر في أقصى اليسار وتحمل العلامة * هي بمليارات الدولارات بالأسعار الحالية. ربّما لا يتساوى حاصل جمع الأرقام مع المجاميع المذكورة بسبب تدوير هذه الأرقام.

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	*2018
المجموع العالمي	**1689**	**1722**	**1728**	**1715**	**1691**	**1687**	**1715**	**1715**	**1735**	**1780**	**1822**
المناطق الجغرافية											
أفريقيا	(35.9)	(37.6)	(40.6)	(41.5)	(45.7)	46.9	(43.8)	(42.9)	(42.7)	(39.2)	(40.6)
شمال أفريقيا	(11.5)	(12.7)	(15.8)	17.1	19.9	20.8	(21.2)	(21.4)	(21.1)	(19.9)	(22.2)
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	24.4	(25.0)	(24.8)	(24.3)	(25.8)	(26.1)	22.5	21.5	21.7	19.3	18.4
الأمريكات	840	864	854	811	755	714	701	694	693	723	735
أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي	6.1	6.5	6.8	7.4	7.8	8.5	8.9	8.2	7.7	8.4	8.6
أمريكا الشمالية	783	802	793	748	689	647	635	631	627	655	670
أمريكا الجنوبية	51.5	55.1	54.4	55.9	58.3	58.4	57.5	54.6	57.9	59.7	55.6
آسيا وأوقيانيا	338	346	360	374	393	415	438	460	478	494	507
آسيا الوسطى وجنوب آسيا	64.3	65.2	66.4	66.8	67.0	70.5	72.3	78.0	83.7	87.2	85.9
شرق آسيا	218	225	237	250	266	283	298	310	323	336	350
أوقيانيا	24.4	24.7	24.3	23.5	23.3	25.1	27.5	30.0	30.1	29.2	29.1
جنوب شرق آسيا	30.8	31.2	32.2	33.5	36.9	36.6	40.2	41.6	41.3	41.0	41.9
أوروبا	337	331	326	329	324	327	338	350	343	348	364
أوروبا الوسطى	19.4	18.7	18.2	18.0	17.8	18.8	21.3	21.6	23.4	26.1	28.3
أوروبا الشرقية	55.5	56.4	60.6	69.7	73.1	78.5	84.6	89.3	73.1	71.9	69.5
أوروبا الغربية	263	256	247	241	233	230	232	240	246	250	266
الشرق الأوسط	137	143	147	159	174	185	. .	. .	. .	. .	. .

يتبع

تابع

العبء العسكري (أي الإنفاق العسكري العالمي كنسبة مئوية من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي، وكلاهما بالقيمة الحاليّة للدولار الأمريكي)										
العالم	*2.6*	*2.5*	*2.4*	*2.3*	*2.3*	*2.1*	*2.3*	*2.3*	*2.2*	*2.1*
أفريقيا	*2.0*	*1.8*	*1.7*	*1.8*	*2.0*	*2.2*	*1.9*	*1.9*	*1.8*	*1.7*
الأمريكات	*1.6*	*1.5*	*1.5*	*1.5*	*1.5*	*1.4*	*1.4*	*1.4*	*1.4*	*1.4*
آسيا وأوقيانيا	*1.8*	*1.7*	*1.6*	*1.6*	*1.7*	*1.7*	*1.8*	*1.8*	*1.7*	*1.7*
أوروبا	*1.8*	*1.6*	*1.6*	*1.6*	*1.5*	*1.5*	*1.6*	*1.6*	*1.5*	*1.6*
الشرق الأوسط	*4.6*	*4.3*	*4.3*	*4.6*	*4.7*	*4.8*	*5.4*	*5.2*	*4.9*	*4.4*
الإنفاق العسكري العالمي لكلّ فرد (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)										
	228	237	248	245	242	239	226	230	230	239

( )= المجموع معتمد على بيانات الدولة التي تشكّل أقلّ من 90 في المئة من المجموع الإقليمي؛ ..= تقدير غير متاح لشكوك فائقة للعادة ولعدم توافر بيانات.

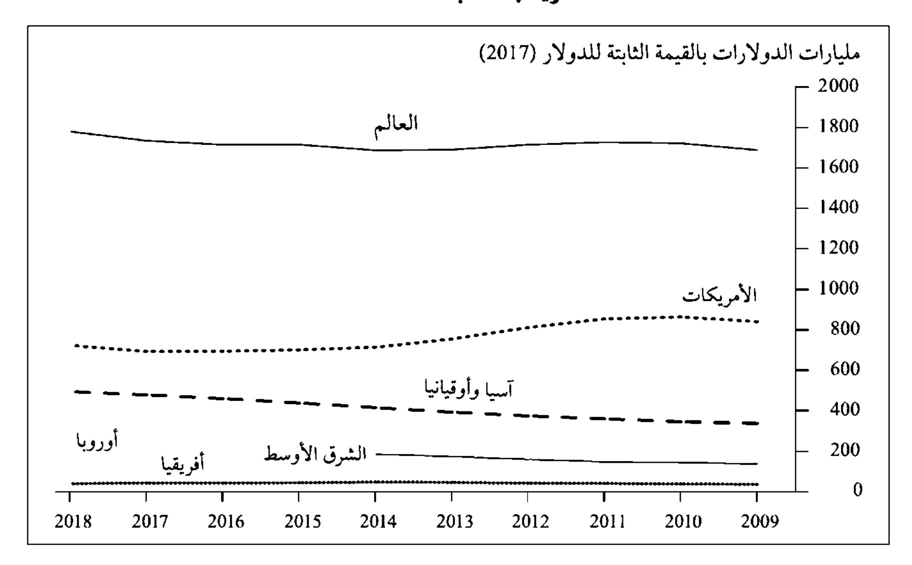
ملاحظات: المجاميع الخاصّة بالعالم والمناطق بمثابة تقديرات مبنيّة على بيانات من قاعدة بيانات سيبري للإنفاق العسكري. عندما لا تتوافر بيانات الإنفاق العسكري لدولة ما على مدى سنين قليلة، يتمّ حساب تقديرات مبنية غالباً على افتراض أنّ معدّل التغيّر في الإنفاق العسكري لتلك الدولة مماثل لمعدّل تغير الإنفاق العسكري لمنطقتها. وعندما يتعذّر الوصول إلى تقديرات، تُستثنى تلك الدول من المجاميع. الدول المستثناة من كلّ المجاميع هي كوبا وإريتريا وكوريا الشمالية وقطر والصومال وسورية وتركمانستان وأوزبكستان. وتغطّي المجاميع الخاصّة بالمناطق مجموعات الدول ذاتها لجميع السنين. يمكن الاطّلاع على معلومات أكثر تفصيلاً عن المصادر والطرق في موقع سيبري الإلكتروني.

المصادر: SIPRI Military Expenditure Database, April 2019; International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2018; International Monetary Fund, International Financial Statistics Database, September 2018, and United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, «World Population Prospects 2017,» July 2018.

يمكن أن يعزى نموّ الإنفاق العسكري العالمي عام 2018 إلى زيادة الإنفاق العسكري في الأمريكات وفي آسيا وأوقيانيا. زاد الإنفاق في الأمريكات بنسبة 4.4 في المئة، وهي الزيادة الأولى منذ عام 2010، ووصل إلى 735 مليار دولار عام 2018. وزادت النفقات العسكرية في آسيا وأوقيانيا بنسبة 3.3 في المئة ووصلت إلى 507 مليارات دولار، ولا يزال الإنفاق يزيد هناك كلّ عام منذ توافر تقديرات إقليمية يمكن الوثوق بها عام 1988. ترجع الزيادات في تلك المنطقتين في الأساس إلى الزيادات الضخمة في النفقات العسكرية في الولايات المتّحدة والصين. كما أنّ النفقات العسكرية زادت في أوروبا بنسبة 1.4 في المئة ووصلت إلى 364 مليار دولار عام 2018. المنطقة الوحيدة التي انخفض فيها الإنفاق عام 2018 كانت أفريقيا، حيث انخفض بنسبة 8.4 في المئة ووصل إلى 40.6 مليار دولار.

الشكل الرقم (4 ـ 1)

النفقات العسكرية بحسب المنطقة، 2009 ـ 2018

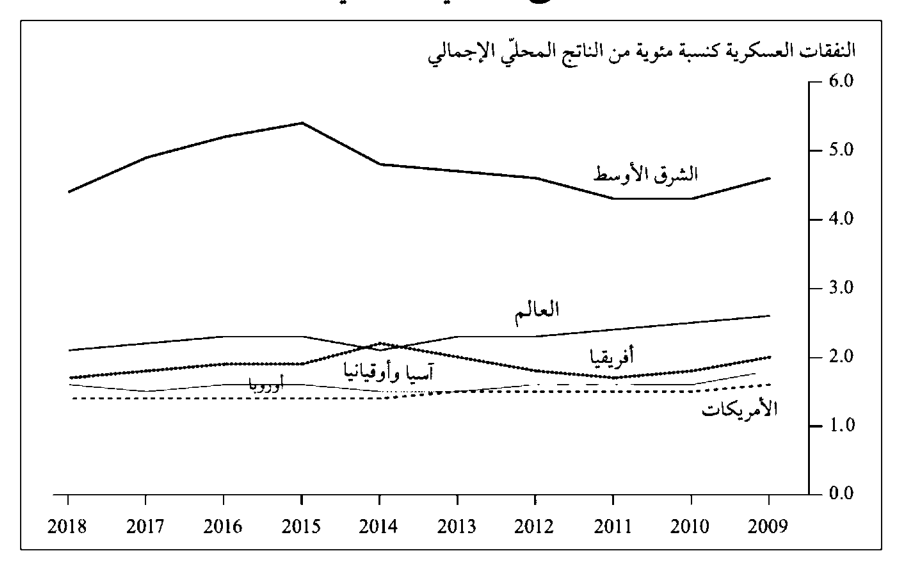


ملاحظة: لم نقدّم تقديرات للنفقات العسكرية لمنطقة الشرق الأوسط في الأعوام 2015 ـ 2018 لكثرة الشكوك التي تحيط ببياناتها. لكنّنا أدرجنا تقديراً للشرق الأوسط في المجموع العالمي المقدّر.

المصدر: SIPRI Military Expenditure Database, April 2019.

الشكل الرقم (4 ـ 2)

النفقات العسكرية كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي، بحسب المنطقة 2009 ـ 2018



المصدر: SIPRI Military Expenditure Database, April 2019.

تعذّر على سيبري للسنة الرابعة على التوالي تقديم تقدير إجمالي الإنفاق في الشرق الأوسط. لا يمكن التوصّل إلى تقدير موثوق به لعدم وجود بيانات عن اثنين من المنفقين الكبار (قطر ودولة الإمارات العربية المتّحدة) وعن دولتين غارقتين في نزاع (سورية واليمن). لكن بالنسبة إلى الدول الشرق الأوسطية الإحدى عشرة التي تتوافر في شأنها بيانات، انخفض إنفاقها الإجمالي بنسبة 1.9 في المئة عام 2018 ووصل إلى 145 مليار دولار. خفّضت سبع من هذه الدول الإحدى عشرة إنفاقها، لكن قابل هذه الخفض زيادة ضخمة في إنفاق تركيا.

يمكن توضيح الزيادة في الإنفاق العسكري العالمي بمقارنة أكبر الزيادات بأكبر الانخفاضات بالأرقام المطلقة. فعام 2017، زاد الإنفاق العسكري بمقدار 27.8 مليار دولار في الولايات المتّحدة، وبمقدار 11.3 مليار دولار في الصين وبمقدار 4.3 مليار دولار في تركيا. وفي المقابل، بدت أكبر الانخفاضات أدنى كثيراً: سُجّل أكبر انخفاض في السعودية بمقدار 4.6 مليار دولار، تلتها روسيا بمقدار 2.3 مليار دولار، والسودان بمقدار 2.1 مليار دولار.

اتّجاهات النفقات العسكرية، 2009 ـ 2018

شكّل نموّ الإنفاق العسكري العالمي عام 2018 الزيادة السنوية الثانية على التوالي. بلغت هذه الزيادة 2.6 في المئة، وهي الأكبر منذ عشرة أعوام، وهي تخطّت زيادة بلغت 2.0 في المئة عام 2010. يمكن تقسيم زيادة الـ5.4 في المئة في النفقات العسكرية العالمية على مدى العقد 2009 ـ 2018 إلى ثلاث مراحل منفصلة: زيادة بين عامَي 2009 و2011، وانخفاض بين عامي 2011 و2014 وزيادة أخرى بين عامي 2014 و2018 (انظر الجدول الرقم (4 ـ 1)).

استأثر كبار المنفقين الخمسة أو الستّة على السلاح ـ وهم الولايات المتّحدة والصين والسعودية والهند وفرنسا وروسيا في الوقت الحالي ـ بنحو ثلثي النفقات العسكرية الإجمالية بين عامي 2009 و2018، ولذلك كان لهم أثر عظيم في اتّجاه النفقات العسكرية العالمية. مثال ذلك، نتج من الموازنات العسكرية الكبيرة التي خصّصتها الولايات المتّحدة لدعم «الحرب العالمية على الإرهاب» زياداتٌ في النفقات العسكرية العالمية وصولاً إلى عام 2011، حين قرّرت الولايات المتّحدة سحب جنودها من أفغانستان والعراق. وبعدئذٍ، مال الإنفاق العسكري العالمي إلى الانخفاض. وفي آسيا وأوقيانيا، واصلت النفقات العسكرية الإجمالية نموّها، وذلك راجع في الغالب إلى زيادة إنفاق الصين والهند. وهذا ما دعم الزيادة في الإنفاق العالمي بين عامَي 2009 و2011. وزادت النفقات العسكرية الروسية أيضاً بين عامي 2009 و2016، ثمّ انخفضت عامي 2017 و2018 لتباطؤ تنفيذ برنامج تحديث الأسلحة الرئيسة المطبّق منذ عام 2010. وزادت النفقات العسكرية السعودية باطّراد من عام 2009 إلى عام 2015، لكنّها انخفضت بدرجة كبيرة عام 2016 لانهيار أسعار النفط.

أدّى ذلك إلى انخفاض شديد في الإنفاق في الشرق الأوسط وإلى تخفيف حدّة الاتّجاه العالمي المتصاعد والأكثر تأثّراً بمستويات الإنفاق المرتفعة في آسيا وأوقيانيا وأوروبا. وفي أوروبا الغربية، أدّت التدابير التقشّفية في السنين الأولى التي أعقبت الأزمة الاقتصادية عامي 2008 و2009 إلى انخفاض النفقات العسكرية لبعض كبار المنفقين، ولا سيما فرنسا وإيطاليا والمملكة المتّحدة.

انخفض الإنفاق العسكري في العقد الممتدّ بين عامي 2009 و2018 في ثلاث مناطق دون إقليمية فقط (انظر الجدول (4 ـ 2))، وهي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (21- في المئة) وأمريكا الشمالية (16- في المئة) وأوروبا الغربية (4.9- في المئة)، فيما زاد الإنفاق العسكري في جميع المناطق دون الإقليمية الأخرى. سُجّلت أكبر الزيادات في أمريكا الشمالية (74 في المئة) وفي شرق آسيا (54 في المئة) وفي أمريكا الوسطى والكاريبي (39 في المئة).

نتج الانخفاض الشديد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من انخفاض إنفاق اثنتين من الدول الأكثر إنفاقاً على السلاح في هذه المنطقة دون الإقليمية، وهما أنغولا والسودان. وفي أمريكا الشمالية (أي كندا والولايات المتّحدة)، الانخفاض عائد إلى انخفاض الإنفاق العسكري الأمريكي حصراً في الأعوام 2011 ـ 2017. وفاقت زيادةُ الإنفاق في ألمانيا الانخفاضَ في أوروبا الغربية والناجم عن تراجع الإنفاق في المملكة المتّحدة وإيطاليا وإسبانيا أساساً.

في المقابل، زاد الإنفاق في شمال أفريقيا بسبب تزايد الإنفاق في الجزائر والمغرب وتونس. وفي شرق آسيا، واصلت الصين زيادة إنفاقها العسكري، إلّا أنّ تراجع النموّ الاقتصادي أدى إلى تراجع معدّلات الزيادة في الإنفاق العسكري. ويمكن عزو الإنفاق المرتفع في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي إلى المكسيك بدرجة كبيرة وإلى صراعها الجاري مع كارتيلات المخدّرات (انظر الجدول الرقم (4 ـ 2)).

انخفض العبء العسكري الذي بلغ 2.1 في المئة عام 2018 بمقدار 0.5 نقطة مئوية عن نظيره عام 2009 برغم زيادة الـ5.4 في المئة في الإنفاق العسكري (انظر الجدول الرقم (4 ـ 1)). يُعزى هذا الانخفاض بدرجة كبيرة إلى تدنّي مستوى الناتج المحلّي الإجمالي بشكل استثنائي في سنة 2009 التي شهدت ركوداً. لذلك، إذا كان العالم الآن ينفق على الجيوش المزيد بالقيمة المطلقة، فإنّ نسبة الموارد التي يكرّسها للجيوش من موارده الإجمالية أقلّ من تلك التي كرّسها عام 2009 (انظر الشكل الرقم (4 ـ 2)). وفي المتوسّط، كان العبء العسكري في دول الأمريكات الأدنى عام 2018، إذْ بلغت نسبته 1.4 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي، لكنّه وصل إلى 1.6 في المئة في المتوسّط في أوروبا، وإلى 1.7 في المئة في كلّ من أفريقيا وآسيا وأوقيانيا، وإلى 4.4 في المئة في الدول الشرق أوسطية التي تتاح في شأنها بيانات.

الجدول الرقم (4 ـ 2)

إحصاءات النفقات العسكرية الرئيسة بحسب المناطق الإقليمية ودون الإقليمية، 2018

أرقام النفقات بالدولار الأمريكي بحسب الأسعار ومعدّلات الصرف الحالية.

والتغيّرات هي بالأرقام الحقيقية بناء على القيمة الثابتة للدولار الأمريكي (2017).

المنطقة الإقليمية/دون الإقليمية	النفقات العسكرية، 2018 (مليارات الدولارات)	التغيّر (في المئة)		التغيّرات الرئيسة، 2015 (في المئة)[أ]			
		2017 ـ 2018	2009 ـ 2018	زيادات		انخفاضات	
العالم	**1822**	***2.6***	***5.4***				
أفريقيا[ب]	(40.6)	*−8.4*	*9.2*	بوركينا فاسو	*52*	جنوب السودان	*−50*
شمال أفريقيا	(22.2)	*−5.5*	*74*	زيمبابوي	*19*	السودان	*−49*
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[ب]	18.4	*−11*	*−21*	نيجيريا	*18*	بنين	*−28*
				أوغندا	*17*	جمهورية الكونغو الديمقراطية	*−27*
الأمريكات[ج]	735	*4.4*	*−14*	جاميكا	*40*	ترينداد وتوباغو	*−18*
أمريكا الوسطى والكاريبي[ج]	8.6	*8.8*	*39*	جمهورية الدومينيكان	*13*	الأرجنتين	*−2.3*
أمريكا الشمالية	670	*4.4*	*−16*	المكسيك	*10*		
أمريكا الجنوبية	55.6	*3.1*	*16*	الباراغواي	*8.7*		
آسيا وأوقيانيا[د]	507	*3.3*	*46*	كازاخستان	*16*	ميانمار	*−8.9*
آسيا الوسطى وجنوب آسيا[هـ]	85.9	*4.2*	*36*	كمبوديا	*13*	سريلانكا	*−8.4*
شرق آسيا[و]	350	*4.1*	*54*	باكستان	*11*	ماليزيا	*−8.2*

يتبع

تابع

أوقيانيا	29.1	*−2.9*	*20*	فيتنام	*7.4*	إندونيسيا	*−6.3*
جنوب شرق آسيا	41.9	*−0.8*	*33*				
أوروبا	364	*1.4*	*3.1*	أرمينيا	*33*	روسيا	*−3.5*
أوروبا الوسطى	28.3	*12*	*35*	البوسنة والهرسك	*26*	اليونان	*−3.1*
أوروبا الشرقية	69.5	*−1.7*	*29*	لاتفيا	*24*	مقدونيا الشمالية	*−2.1*
أوروبا الغربية	266	*1.4*	*−4.9*	بلغاريا	*23*	فرنسا	*−1.4*
الشرق الأوسط[ز]	..	..	..	تركيا	*24*	العراق	*−16*
				لبنان	*6.8*	البحرين	*−11*
				الكويت	*6.6*	إيران	*−9.5*

( )= تقدير غير مؤكَّد، .. = بيانات غير متاحة.

(أ) تُظهر القائمةُ الدولَ التي شهدت أكبر الزيادات أو الانخفاضات نظير كلّ منطقة إقليمية ككلّ، وليس نظير منطقة دون إقليمية. ولم تُدرَج الدول التي لم تتجاوز نفقاتها العسكرية 100 مليون دولار في سنة 2018، أو 50 مليون دولار في أفريقيا.

(ب) استُثنيت إريتريا والصومال من هذه الأرقام.

(ج) استُثنيت كوبا من هذه الأرقام.

(د) استُثنيت كوريا الشمالية وتركمانستان وأوزبكستان من هذه الأرقام.

(هـ) استُثنيت تركمانستان وأوزبكستان من هذه الأرقام.

(و) استُثنيت كوريا الشمالية من هذه الأرقام.

(ز) لا تتوافر لدى سيبري تقديرات خاصّة بالشرق الأوسط للأعوام 2015 ـ 2018. لكنّ تقديراً تقريبياً للشرق الأوسط (عدا قطر وسورية) مُدرَج في المجموع العالمي.

المصدر: SIPRI Military Expenditure Database, April 2019.

كبار المنفقين على السلاح عام 2018

المنفقون الخمسة عشرة الكبار على السلاح في العالم عام 2018 هم أنفسهم الذين كانوا عام 2017، لكن طرأت تغييرات مهمّة في ترتيب بعضهم (انظر الجدول الرقم (4 ـ 3))[4]. يتّضح ذلك بأبهى صورة في روسيا التي خرجت من قائمة المنفقين الخمسة الكبار لأوّل مرّة منذ عام 2006.

أنفقت الدول الـ15 الكبار بالجملة 1470 مليار دولار عام 2018، وشكّل ذلك 81 في المئة من النفقات العسكرية العالمية. بقيت الولايات المتّحدة (36 في المئة من الإنفاق العالمي) والصين (14 في المئة) الأكثر إنفاقاً، وزادت كلّ واحدة حصّتها في الإنفاق العالمي بمقدار نقطة مئوية واحدة على إنفاقهما عام 2017. ومع أنّ الانخفاض المطلق الأكبر في الإنفاق العسكري عام 2018 سُجّل في السعودية (انظر أعلاه)، فقد بقيت ثالث أكبر منفق على السلاح. وبإنفاق الهند 66.5 مليار دولار، ارتقت من المرتبة التاسعة عام 2009 إلى المرتبة الرابعة عام 2018. زادت نفقاتها العسكرية في العقد المنصرم بنسبة 29 في المئة. وارتقت فرنسا مرتبة واحدة وصارت الخامسة، على الانخفاض الطفيف في إنفاقها العسكري (1.4 في المئة)، وذلك لتراجع روسيا من المرتبة الرابعة إلى السادسة. إنّ تبادل المراتب بين فرنسا وروسيا راجعٌ ولو جزئياً إلى التغيّرات في أسعار الصرف، إذْ فيما انخفضت قيمة الروبل أمام الدولار، ارتفعت قيمة اليورو مقابله.

يمكن توزيع الدول الخمس عشرة الكبار على أربع مجموعات وفقاً لقيم نفقاتها العسكرية. الولايات المتّحدة والصين هما أكبر المنفقين ـ يفوق مجموع إنفاقهما 1.5 ضعف مجموع إنفاق الدول الـ13 التالية. يليهما أربع دول، هي السعودية والهند وفرنسا وروسيا، وأنفق كلّ منها ما بين 60 مليار دولار و70 مليار دولار؛ وتساوى مجموعُ نفقات هذه الدول مع نفقات الصين. وتتألّف المجموعة الثالثة من المملكة المتّحدة وألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية، وأنفق كلّ منها ما بين 40 و50 مليار دولار عام 2018. وتضمّ المجموعةُ الرابعة خمس دول هي إيطاليا والبرازيل وأستراليا وكندا وتركيا، وأنفق كلّ منها ما بين 20 و30 مليار دولار.

زاد كبار المنفقين الخمسة عشرة، إلّا ثلاثة، نفقاتهم العسكرية في العقد 2009 و2018، والدول الثلاث المستثناة هي الولايات المتّحدة (17- في المئة) والمملكة المتّحدة (17- في المئة) وإيطاليا (14- في المئة). وفي المقابل، طرأت في ذلك العقد زيادات ضخمة (أي 40 في المئة أو أكثر) على أنفاق الصين (83 في المئة) وتركيا (65 في المئة). وسُجّلت زيادات معتدلة (أي 10 ـ 39 في المئة) في إنفاق أستراليا والبرازيل وكندا والهند وروسيا والسعودية وكوريا الجنوبية، وسُجّلت زيادات طفيفة (أي أقلّ من 10 في المئة) في فرنسا وألمانيا واليابان.

---

(4) الراجح أن دولة الإمارات العربية المتّحدة في عداد قائمة المنفقين الخمسة عشرة الكبار، وعلى الأرجح أنّ مرتبتها ضمن 11 ـ 15 الدول الكبار، لكنّ الافتقار إلى بيانات منذ عام 2014 يعني استحالة التوصّل إلى تقدير معقول لإنفاقها العسكري، ولذلك حُذفت من القائمة.

الجدول الرقم (4 ـ 3)

الدول الخمس عشرة الأكثر إنفاقاً على التسلّح عام 2018

أرقام الإنفاق والناتج المحلّي الإجمالي بالدولار الأمريكي بالأسعار ومعدّلات الصرف الحالية. والتغيّرات بالأرقام الحقيقية، وهي مبنيّة على القيمة الثابتة للدولار الأمريكي. وربّما لن يتساوى حاصل جمع الأرقام مع المجاميع بسبب اصطلاح تدوير الأرقام.

المرتبة		الدولة	النفقات العسكرية، 2018 (مليارات الدولارات)	التغيّر 2009 ـ 2018 (في المئة)	النفقات العسكرية كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي (في المئة)(ب)		الحصّة من النفقات العسكرية العالمية 2018 (في المئة)
2018	2017(أ)				2018	2009	
1	1	الولايات المتّحدة	649	−17	3.2	4.6	36
2	2	الصين	[250]	83	[1.9]	[2.1]	[14]
3	3	السعودية	[67.6]	28	[8.8]	9.6	[3.7]
4	5	الهند	66.5	29	2.4	2.9	3.7
5	6	فرنسا	63.8	1.6	2.3	2.5	3.5
المجموع الفرعي للخمسة الكبار			**1097**	..	..	..	**60**
6	4	روسيا	61.4	27	3.9	3.9	3.4
7	7	المملكة المتّحدة	50.0	−17	1.8	2.4	2.7
8	9	ألمانيا	49.5	9.0	1.2	1.4	2.7
9	8	اليابان	46.6	2.3	0.9	1.0	2.6
10	10	كوريا الجنوبية	43.1	28	2.6	2.7	2.4
المجموع الفرعي للعشرة الكبار			**1347**	..	..	..	**74**
11	13	إيطاليا	27.8	−14	1.3	1.6	1.5
12	11	البرازيل	27.8	17	1.5	1.5	1.5
13	12	أستراليا	26.7	21	1.9	1.9	1.5
14	14	كندا	21.6	12	1.3	1.4	1.2
15	15	تركيا	19.0	65	2.5	2.5	1.0
المجموع الفرعي للخمسة عشرة الكبار			**1470**	..	..	..	**81**
العالم			**1822**	**5.4**	**2.1**	**2.6**	**100**

[ ] = رقم تقديري.

(أ) اعتمد ترتيب الدول لعام 2017 على أرقام محدَّثة للنفقات العسكرية لعام 2017 في الإصدار الحالي لقاعدة بيانات سيبري للإنفاق العسكري. ولذلك ربّما يختلف هذا الترتيب عن ترتيب سنة 2017 الوارد في كتاب سيبري السنوي للعام 2018 وفي منشورات سيبري الأخرى للعام 2018.

(ب) هذه الأرقام مبنيّة على تقديرات الناتج المحلّي الإجمالي بحسب قواعد بيانات World Economic Outlook و International Financial Statistics الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

المصادر: SIPRI Military Expenditure Database, April 2019; International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2018; and International Monetary Fund, International Financial Statistics Database, September 2018.

السعودية صاحبة العبء العسكري الأكبر من بين كبار المنفقين الخمسة عشرة، إذْ خصّصت لنفقاتها العسكرية 8.8 من ناتجها المحلّي الإجمالي، فيما سُجّل العبء العسكري الأدنى في اليابان حيث بلغ 0.9 في المئة. وبالجملة، انخفضت الأعباء العسكرية في الدول الـ15 الكبرى عام 2018 عنها عام 2009[5]. يمكن تعليل ذلك بالركود العالمي في سنة 2009، حين سجّلت الدول نموّاً سلبياً في ناتجها المحلّي الإجمالي (كروسيا والسعودية والإمارات العربية المتّحدة) أو زيادات أقلّ من المعتاد في ناتجها المحلّي الإجمالي (كالصين والهند). بلغ العبء العسكري ذروته في دول كثيرة في سنة 2009، لكن سجّلت الولايات المتّحدة أكبر انخفاض في العبء العسكري إذ انخفض من 4.6 في المئة من ناتجها المحلّي الإجمالي عام 2009 إلى 3.2 في المئة عام 2018.

الولايات المتّحدة

زادت النفقات العسكرية الأمريكية بنسبة 4.6 في المئة وبلغت 649 مليار دولار عام 2018، وذلك بعد انخفاض دام سبعة أعوام[6]. بقيت الولايات المتّحدة أكبر المنفقين في العالم بلا منازع، وزاد إنفاقها بأكثر من مثلَي (2.6) إنفاق الصين، ثاني أكبر منفق في العالم (انظر أدناه). إلّا أنّ النفقات العسكرية الأمريكية بقيت أدنى بنسبة 19 في المئة عام 2018 من الذروة التي بلغتها عام 2010. انخفض الإنفاق العسكري الأمريكي في العقد 2009 ـ 2018 بنسبة 17 في المئة، وعانت عملية إقرار الموازنة الحكومة الأمريكية من صعوبات بالغة في العقد الأول من هذا القرن بسبب الانقسامات العدائية الحادّة داخل الكونغرس وبينه وبين الإدارة حول المستوى الصحيح للموازنة العسكرية الأمريكية[7].

يُعزى بلوغ الإنفاق ذروته عام 2010 إلى اشتداد العمليّة العسكرية الأمريكية في أفغانستان عبر زيادة الموارد والجنود الأمريكيين. كانت الغاية من «زيادة» القوات العسكرية هذه مكافحة تمرّد طالبان وتحسين البيئة الأمنية في أفغانستان في آخر المطاف. والهدف هو تمكين الولايات المتّحدة من سحب قواتها من هناك بحلول أخر عام 2014[8]. ثمّ انخفض الإنفاق العسكري الأمريكي في كلّ عام بدءاً من سنة 2011 إلى أن صار أدنى بنسبة 23 في المئة عام 2017.

---

(5) بسبب اصطلاح تدوير الأرقام، يظهر في الجدول الرقم (4 ـ 3) أنّ الإنفاق العسكري كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي في أستراليا والبرازيل وروسيا وتركيا هو نفسه في العامين 2009 و2018، لكنّ العبء العسكري عام 2009 كان أكبر في جميع هذه الحالات.

(6) إنّ بيانات النفقات العسكرية الأمريكية مبنيّة على الأرقام المستقاة من مكتب الإدارة والموازنة (OMB) التابع للبيت الأبيض، وهي تشمل الإنفاق النووي لوزارة الطاقة، بالإضافة إلى معلومات عن إنفاق وزارة الخارجية على البرنامج الدولي لتعليم العسكريين وتدريبهم (IMET)، وعلى حفظ السلام والتمويل العسكري الخارجي (FMF) من تبرير موازنة الكونغرس.

(7) Y. Rosenberg, «What Will a Divided Congress Do about the Defence Budget?,» *Fiscal Times*, 20/11/2018.

(8) White House, «Remarks by the President in Address to the Nation on the Way Forward in Afghanistan and Pakistan,» 1 December 2009, and S. Perlo-Freeman, O. Ismail and C. Solmirano, «Military Expenditure,» in: *SIPRI Yearbook 2010*, pp. 177–200.

أضاف الرئيس دونالد ترامب حين تولّى منصبه 15 مليار دولار إلى موازنة وزارة الدفاع لعام 2017 بزيادة تمويل العمليّات الطارئة في الخارج (OCO). ومع أنّ قانون ضبط الموازنة (BCA) لعام 2011 فرض على بعض بنود الموازنة قيوداً لخفض عجز الموازنة الأمريكي الضخم، لم تكن (OCO) واحدة من هذه البنود[9]. غالباً ما يجري الالتفاف على القيود التي يفرضها (BCA) بهذه الطريقة. واستناداً إلى تقرير لمكتب موازنة الكونغرس الأمريكي عام 2018، شكّل التمويل غير المتكرّر ـ وهو يشمل العمليّات العسكرية في الخارج ـ نحو 2 في المئة من إجمالي اعتمادات وزارة الدفاع[10]. وصارت وزارة الدفاع تتعامل مع تمويل العمليّات الطارئة في الخارج وتمويل موازنتها الأساسية بطريقة مختلفة بعد عام 2001. بلغ التمويل غير المتكرّر في المتوسّط نحو 20 في المئة من إجمالي تمويل وزارة الدفاع سنوياً في الأعوام 2001 ـ 2018.

جرى التغاضي عن قانون ضبط الموازنة (BCA) عام 2018 باتّفاق موازنة لعامين حظي بتأييد الحزبين وزاد الموازنة الحكومة الإجمالية، بما في ذلك موازنة وزارة الدفاع[11]. وعلى الرغم من هذا الاتّفاق القصير الأجل، استمرّ الخلاف السياسي حول المستويات الملائمة للنفقات العسكرية.

يمكن عزو الزيادة في مخصّصات الجيش الأمريكي ونفقاته عام 2018 إلى عاملَين محوريَّين. **الأوّل** هو الزيادات في الرواتب العسكرية التي تتقرّر تلقائياً بموجب صيغة قانونية[12]. زادت الرواتب بنسبة 2.4 في المئة عام 2018، وهي زيادة فاقت المعهود في سنوات كثيرة سابقة، لكنّها بقيت أدنى من زيادات تراوحت بين 3.4 و3.9 في المئة في الأعوام 2008 ـ 2010[13]. والعامل **الثاني** هو تطبيق برامج ضخمة ومكلفة لشراء الأسلحة، وذلك لتحديث الأسلحة التقليدية والنووية. وبناء على تقدير للكونغرس الأمريكي، ستبلغ التكاليف الإجمالية للتحدث النووي وحده 1.2 تريليون دولار (وفقاً لقيمة الدولار عام 2017) في الأعوام 2017 ـ 2046[14]. إذا طُبّقت الخطّة بالكامل، ستزيد التكلفة الإجمالية للقوّات النووية الأمريكية بنحو 50 في المئة فوق مقدار تكلفتها من دون التحديث، ولذلك يرجَّح أن تزيد الإنفاقَ العسكري الأمريكي زيادة كبيرة.

---

(9) E. Sköns and S. Perlo-Freeman, «The United States' Military Spending and the 2011 Budget Crisis,» in: *SIPRI Yearbook 2012*, pp. 162–166; and B. Heniff, E. Rybicki, and S. M. Mahan, *The Budget Control Act of 2011, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress* (Washington, DC: US Congress, CRS, 2011).

(10) US Congressional Budget Office (CBO), *Funding for Overseas Contingency Operations and Its Impact on Defense Spending* (Washington, DC: CBO, 2018).

(11) S. P. Daniels and T. Harrison, «Making Sense of the Bipartisan Budget Act of 2018 and What It Means for Defense,» Center for Strategic and International Studies, 20 February 2018.

(12) L. Kapp, «Defense Primer: Military Pay Raise,» In Focus, US Congressional Research Service, 17 December 2018.

(13) US Department of Defense, Office of the Under Secretary of Defense for Personnel and Readiness, Military Compensation, «Annual Pay Adjustment,» [n. d.].

(14) US Congressional Budget Office (CBO), *Approaches for Managing the Costs of US Nuclear Forces, 2017 to 2046* (Washington, DC: CBO, 2017).

للمزيد عن برامج التحديث النووي، انظر الفصل السادس، القسم I في هذا الكتاب.

وزارة الدفاع هي الدافع وراء هذه القرارات المتّصلة بالموازنة في خلاصة استراتيجية الدفاع الوطني لعام 2018[15]. تمثّل هذه الاستراتيجية بيئة أمنية دولية سمتها تداعي القواعد الدولية وتلاشي «المزيّة العسكرية التنافسية» الأمريكية ومواجهة الولايات المتّحدة تحدّيات من قوى كالصين وروسيا[16].

الصين

الصين ثاني أكبر منفق على السلاح في العالم، وقد خصّصت لجيشها نحو 250 مليار دولار عام 2018، بزيادة مقدارها 5.0 في المئة على مخصّصات الجيش عام 2017. وشكّل الإنفاق العسكري الصيني 14 في المئة من الإنفاق العالمي.

تختلف أرقام سيبري الخاصّة بالنفقات العسكرية الصينية عن الأرقام الواردة في المنشورات الحكومية الرسمية الصينية. فالموازنة الدفاعية الوطنية الصينية لا تتضمّن عناصر مهمّة إضافية يعدّها سيبري من الإنفاق العسكري، كالإنفاق على الشرطة الشعبية المسلّحة (أكبر تلك العناصر الإضافية)، والأموال المخصّصة للجنود المسرّحين، وبرامج البحث والتطوير والاختبار والتقييم العسكرية، والمنشآت العسكرية، وواردات الأسلحة. لذلك، يزيد الرقم بحسب تقدير سيبري للنفقات العسكرية الصينية على الرقم الصادر عن الحكومة الصينية في موازنتها الدفاعية الوطنية بنحو 40 في المئة، أي بمقدار 1.1 تريليون يوان (175 مليار دولار) عام 2018[17].

تشمل بيانات سيبري الخاصّة بالإنفاق العسكري الصيني الأعوام 1989 ـ 2018. تخطّى نموّ النفقات العسكرية الصينية بالقيمة المطلقة (220 مليار دولار بأسعاره الثابتة عام 2017) وبالقيمة الحقيقية (1140 في المئة) نموّ نفقاتِ أيّ دولة أخرى في العالم في العقود الثلاثة التي تلت عام 1989. فعام 1989، أنفقت الصين على جيشها بقدر ما أنفقت البرازيل وإيران والسعودية (انظر الجدول الرقم (4 ـ 4)). لكنّ إنفاقها تجاوز إنفاق روسيا وساوى إنفاق إيطاليا بحلول عام 1999. ثمّ صارت ثاني أكبر منفق على السلاح بعد الولايات المتّحدة بحلول عام 2009. وبلغ إنفاق الصين 19 أمثال إنفاق إيران، و9 أمثال إنفاق البرازيل ونحو 4 أمثال إنفاق السعودية.

إذا كان الإنفاق العسكري الصيني زاد على أكثر من عشرة أمثاله منذ عام 1989، فهذا النموّ منسجم مع النموّ الاقتصادي وموافق لمبدأ الحكومة الصينية القائل بوجوب أن يكون معدّل زيادة النفقات العسكرية مماثلاً لمعدّل النموّ الاقتصادي وأنّه لا يجدر سحب الأموال من المخصّصات

---

(15) US Department of Defense (DOD), *Summary of the 2018 National Defense Strategy of the United States of America: Sharpening the American Military's Competitive Edge* (Washington, DC: DOD, 2018).
لكنّ استراتيجية الدفاع الوطني في ذاتها سرّية.

(16) المصدر نفسه، ص 1 ـ 3.

(17) لمعرفة منهجية سيبري في تقدير الإنفاق العسكري الصيني، انظر: SIPRI, «SIPRI Estimates for China,» [n. d.].

المدنية الأخرى[18]. بلغت النفقات العسكرية الصينية 2.0 في المئة في المتوسّط كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي في المدّة 1989 ـ 2018، ولم تخرج عن نطاق 1.7 ـ 2.5 في المئة أبداً. وخصّصت الصين 1.9 في المئة من ناتجها المحلّي الإجمالي للجيش سنوياً منذ عام 2013.

شهد المعدّل السنوي لنموّ الإنفاق العسكري الصيني تباطؤاً ثابتاً منذ ارتفاعه إلى 9.3 في المئة عام 2013 عقب الركود الذي شهدته البلاد سنة 2019. ومثّل النموّ البالغ 5.0 في المئة عام 2018 أدنى زيادة سنوية منذ عام 1995. ومع تباطؤ النموّ الاقتصادي الصيني عام وبلوغه أدنى مستوى له منذ 28 عاماً، يمكن توقّع تباطؤ معدّلات الزيادة في السنين القادمة إذا بقيت الصين ملتزمة بالمبدأ المذكور آنفاً[19].

الجدول الرقم (4 ـ 4)

النفقات العسكرية في الصين وفي دول مختارة، 1989 ـ 2018

أرقام النفقات بالدولار الأمريكي بأسعار ومعدّلات الصرف الحالية. والتغيّرات بالقيمة الحقيقة وهي مبنيّة على الدولارات الأمريكية الثابتة عام 2017.

	النفقات العسكرية (بمليارات الدولارات الحالية)				التغيّر (في المئة) 1989 ـ 2018
	1989	1999	2009	2018	
الصين	11.4	21.0	106	250	*1140*
البرازيل	8.8	9.9	25.6	27.8	*71*
إيران	16.3	6.7	12.6	13.2	*191*
إيطاليا	17.7	21.0	34.0	27.8	*–10*
روسيا	..	6.5	51.5	61.4	*32*[أ]
السعودية	12.7	18.3	41.3	67.6	*199*
الولايات المتّحدة	304	281	669	649	*5.4*

.. = بيانات غير متاحة.

(أ) لا يتوافر رقم لإنفاق روسيا عام 1989 لأنّها كانت جزءاً من الاتّحاد السوفياتي وقتذاك. ورقم التغيّر الخاصّ بروسيا عائد إلى الحقبة 1992 ـ 2018.

المصدر: SIPRI Military Expenditure Database, April 2019.

---

(18) Chinese State Council, *China's National Defense in 2008* (Beijing: Information Office of the State Council, 2009), chap. XII.

(19) L. Kuo, «China's Economic Growth Slowest since 1990 Amid Trade War with US,» *The Guardian*, 21/1/2019.

الاتّجاهات الإقليمية

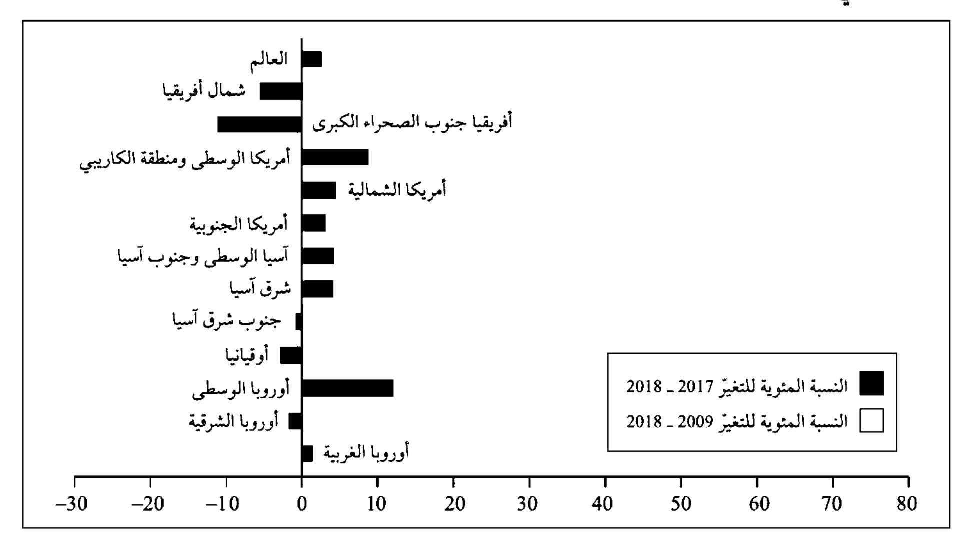
أفريقيا

انخفضت النفقات العسكرية في أفريقيا بنسبة 8.4 في المئة لتصل إلى نحو 40.6 مليار دولار عام 2018، وذلك للسنة الرابعة على التوالي[20]. وهذا أكبر انخفاض نسبي في الإنفاق بحسب المنطقة. ومع أنّ الإنفاق العسكري في أفريقيا بقي أعلى من نظيره عام 2009 بنسبة 9.2 في المئة، فهو أدنى بمقدار 16 في المئة من ذروته السابقة التي بلغها عام 2014 (انظر الجدولين الرقمين (4 ـ 1) و(4 ـ 2)).

بلغ إجمالي الإنفاق العسكري في شمال أفريقيا 22.2 مليار دولار عام 2018. وهذا يمثّل انخفاضاً بمقدار 5.5 في المئة عن ذلك المسجَّل عام 2017 (انظر الشكل الرقم (4 ـ 3)) وللسنة الثانية على التوالي. ومع ذلك، زاد الإنفاق عام 2018 عن ذلك المسجَّل عام 2009 بنسبة 74 في المئة.

الشكل الرقم (4 ـ 3)

التغيّرات في النفقات العسكرية بحسب المنطقة دون الإقليمية، 2009 ـ 2018 و2017 ـ 2018



ملاحظة: ليس هناك تقدير للتغيّر في النفقات العسكرية في الشرق الأوسط لكثرة الشكوك المحيطة ببيانات أعوام 2015 ـ 2018. لكنّنا أدرجنا تقديراً للشرق الأوسط في المجموع العالمي المقدَّر.

المصدر: SIPRI Military Expenditure Database, April 2019.

(20) تُستثنى من هذه المجاميع الإقليمية إريتريا والصومال لتعذّر التوصّل إلى سلسلة تقديرات يمكن الوثوق بها. ليس لدى سيبري أيّ بيانات عن الإنفاق العسكري الإريتري منذ عام 2003. ومع أنّ للصومال موازنة عسكرية بالدولار الأمريكي، لا تتوافر بيانات عن الناتج المحلّي الإجمالي ولا عن التضخّم، ولذلك يتعذّر إدراج هذا البلد في تقدير المجاميع الإقليمية أو العالمية.

بإنفاق الجزائر 9.6 مليار دولار عام 2018، تكون أكبر منفق على السلاح بلا منازع في شمال أفريقيا بل وفي أفريقيا ككلّ. ومع أنّ الإنفاق العسكري الجزائري لم يتغيّر من حيث القيمة الاسمية منذ عام 2016، فإنّ التضخّم عنى أنّ النفقات العسكرية انخفضت من حيث القيمة الحقيقية بنسبة 6.1 في المئة عام 2018. لكنّ إمكانية التعويل على البيانات الصادرة عن الحكومة الجزائرية مشكوك فيها: مع أنّها صرّحت عن موازنة عسكرية لم يتغيّر مقدارها طوال ثلاث سنين متعاقبة، يُستبعَد أن تكون قد خصّصت للجيش المبلغ المالي نفسه. فالتضخّم والوضع الأمني المتغيّر في المنطقة عنيا أنّ الإنفاق زاد على الأرجح، وأنّ مبلغ الـ22.2 مليار دولار المذكور هنا أقلّ من المبلغ الحقيقي.

يكاد لم يطرأ عام 2018 تغيير على الإنفاق العسكري في الدول المجاورة للجزائر: أنفق المغرب 3.7 مليار دولار (لزيادة مقدارها 0.1 في المئة)، وأنفقت تونس 844 مليون دولار (بانخفاض مقداره 0.4 في المئة). ونشير إلى أنّ الجزائر صاحبة أكبر عبء عسكري في أفريقيا ببلوغه 5.3 في المئة من ناتجها المحلّي الإجمالي، وأنّ تونس صاحبة ثالث أكبر عبء عسكري ببلوغه 3.1 في المئة من ناتجها المحلّي الإجمالي.

بلغ الإنفاق العسكري في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 18.4 مليار دولار، أي أنّه انخفض بنسبة 11 في المئة مقارنة بعام 2017، وبنسبة 21 في المئة مقارنة بعام 2009. عنى هذا الخفض الكبير أنّ إنفاق شمال أفريقيا (الذي يضمّ أربع دول فقط) فاق لأوّل مرّة إنفاق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الذي يضمّ 45 دولة)[21]. والدول التي زادت إنفاقها العسكري في تلك المنطقة دون الإقليمية مساوية تقريباً في العدد تلك الدول التي خفّضت إنفاقها العسكري. وبقيت الأوضاع الاقتصادية السيئة الدافع الرئيس لخفض الإنفاق العسكري، وبقي النزاع الدافع الرئيس لزيادته.

كان لخفض أنغولا والسودان إنفاقهما الإسهام الأبرز في انخفاض مجموع إنفاق المنطقة دون الإقليمية. ومع أنّ كلتيهما أعدّتا موازنة عسكرية رسمية، إلّا أنّه قد لا يمكن التعويل على هذه البيانات. فلربّما استلم جيشا هاتين الدولتين مخصّصات إضافية من خارج موازنة الدولة عبر قنوات لها صلة بعائدات النفط[22]. ولو استثنينا أنغولا والسودان من المجموع، لبقي الإنفاق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بين عامي 2017 و2018 بلا تغيير.

انخفضت عام 2018 نفقات أنغولا العسكرية للسنة الرابعة على التوالي وبلغت 2.0 مليار دولار. وهو أدنى بنسبة 18 في المئة من إنفاقها عام 2017، وأدنى بنسبة 68 في المئة من ذروة إنفاقها عام 2014. لا يزال الاقتصاد الأنغولي يرزح تحت ضغط شديد لتدنّي أسعار النفط منذ سنة 2014. ردّت الحكومة بتنفيذ إصلاحات اقتصادية هدفت إلى إرساء استقرار الاقتصاد الكلّي وضبط أوضاع المالية

(21) تُستثنى من مجموع إنفاق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كوموروس وساو تومي وبرنسيبي اللتان يُفترض أنّ نفقاتهما متدنّية، ويُستثنى منه إريتريا والصومال أيضاً. انظر: المصدر نفسه.

(22) K. Sharife, «Military, Political Leaders Behind Murky Angola Deepwater Oil Deals,» *Mail and Guardian*, 19/4/2016, and Nuba Reports, «Sudan's Economy: Annual Budget Designed for War,» 16 February 2016.

العامّة[23]. وفي آخر عام 2018، وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض بقيمة 3.7 مليار دولار لدعم الإصلاحات الاقتصادية في أنغولا، لكنّ ارتفاع مستويات الدين (الخارجي والمحلّي) يظلّ مشكلة، ويُتوقَّع أن تستمرّ التخفيضات في الإنفاق عام 2019 (وهذا يشمل النفقات العسكرية)[24].

واجه السودان أزمة اقتصادية مترافقة مع نزاع عنيف مستمرّ في منطقة دارفور وفورة في الاحتجاجات المناوئة للرئيس عمر البشير[25]. وأسهم ذلك في تطوّر متقلّب لإنفاق الجيش السوداني في السنين الخمس الماضية، وشهد تخفيضات برقمين عشريَّين بالقيمة الحقيقية في ثلاث سنين (2014 و2015 و2018)، وزيادات في عامين (2016 و2017). وهوت النفقات العسكرية بنسبة 49 في المئة وبلغت 1.0 مليار دولار عام 2018[26]. وهذا هو أكبر خفض مطلق وثاني أكبر خفض نسبي في أفريقيا في سنة 2018. والراجح أيضاً أن تستمرّ المتاعب الاقتصادية في السودان. ولكي يستحقّ السودان إعفاء من الديون بموجب مبادرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المتعلّقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يتعيّن عليه مواصلة خفض إنفاقه الحكومي[27].

الخفوض الأخرى الجديرة بالملاحظة في الإنفاق العسكري في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عام 2018 شهدتها جمهورية جنوب السودان (50 في المئة) وبنين (28 في المئة) وجمهورية الكونغو (27 في المئة). بل إنّ جنوب أفريقيا، أكبر منفق على السلاح في تلك المنطقة دون الإقليمية، خفّضت إنفاقها بنسبة 5.2 في المئة ووصل عام 2018 إلى 3.6 مليار دولار.

حصل الخفض في إنفاق جمهورية جنوب السودان العسكري، وهو السابع منذ عام 2009، في غمرة حرب أهلية أوصلت الاقتصاد إلى حالة من الفوضى الشديدة[28]. تعاني جمهورية جنوب السودان من متاعب اقتصادية كانكماش الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي وارتفاع أسعار الموادّ الغذائية وانخفاض قيمة العملة والتضخّم المفرط[29]. والنتيجة أنّ إنفاق جيش جنوب السودان البالغ

---

(23) International Monetary Fund (IMF), *Angola: Staff Report for the 2018 Article IV Consultation*, IMF Country Report no. 18/156 (Washington, DC: IMF, 2018).

(24) International Monetary Fund (IMF), «IMF Executive Board approves US$3.7 Billion Extended Arrangement under the Extended Fund Facility for Angola,» Press Release no. 18/463, 7 December 2018, and MacauHub, «Angolan Government Orders Cuts in Public Spending Included in the 2019 Budget,» 15 January 2019.

(25) Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED), Ten Conflicts to Worry About in 2019 (ACLED: Madison, WI, 1 February 2019), p. 21, and S. Baldo, *Sudan's Self-inflicted Economic Meltdown: With a Corrupt Economy in Crisis, the Bashir Regime Scrambles to Consolidate Power* (Washington, DC: Enough Project, 2018), p. 3.

(26) انخفضت الموازنة العسكرية السودانية بالعملة المحلّية بنسبة 17 في المئة بالقيم الاسمية بين عامي 2017 و2018.

(27) Baldo, Ibid., p. 5, and «Sudan Appeals for IMF Help to Alleviate Economic Woes,» *Sudan Tribune*, 17/7/2018.

(28) للمزيد عن النزاع في جمهورية جنوب السودان، انظر الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب. ولمعرفة المزيد عن قرارات حظر الأسلحة التي فرضها الاتّحاد الأفريقي والاتّحاد الأوروبي والأمم المتّحدة على ذلك البلد، انظر الفصل العاشر، القسم II في هذا الكتاب.

(29) J. Oduha, «Economic Crisis Forces South Sudanese to Eat Less,» *East African* (29 October 2017).

59.4 مليون دولار عام 2018 لم يتجاوز 4.2 في المئة من الذروة التي بلغها عام 2011. لكنّ البيانات المتّصلة بالإنفاق العسكري في جنوب السودان لا تقيس غير ما هو مذكور في موازنة الجمهورية؛ وذُكر أنّ مبالغ ضخمة تأتي من مصادر من خارج الموازنة، وتُمرَّر مباشرة من شركة النفط المملوكة للدولة[30]. ولا يُعرف المقدار الدقيق لهذا الإنفاق.

انخفض إنفاق بنين العسكري بعد أن تراجع الإنفاق على برامج البنية الأساسية والمعدّات المخصّصة للقوّات المسلّحة بنسبة 68 في المئة عام 2018[31]. وفي جمهورية الكونغو، كما في كثير من الدول الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تبقى الأوضاع الاقتصادية المتردّية المسهم الأكبر والوحيد في تخفيضات الموازنة[32]. وببلوغ إنفاقها العسكري 292 مليون دولار عام 2018، يكون قد انخفض بنسبة 57 في المئة عن ذروته التي بلغها عام 2014.

وفي مقابل الخفوض المذكورة أعلاه، زادت دول كثيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إنفاقها العسكري عام 2018، منها نيجيريا، ثاني أكبر منفق على السلاح في هذه المنطقة، والتي زادت إنفاقها العسكري بنسبة 18 في المئة، وهي أوّل زيادة منذ ستّة أعوام، ووصل إلى 2.0 مليار دولار. تواجه نيجيريا عدداً من التحدّيات الأمنية المعقّدة كأنشطة جماعة بوكو حرام[33].

زادت بوركينا فاسو نفقاتها العسكرية بنسبة 52 في المئة عام 2018 ووصلت إلى 312 مليون دولار ـ وهي أكبر زيادة نسبية سُجّلت في العالم. زاد الاستثمار في المعدّات وفي البنية الأساسية العسكرية خمسة أضعاف عام 2017. ولهذه الزيادة صلة بمشاركة قوّاتها المسلّحة في قوّة مشتركة شكّلتها القوّة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس (G5 Sahel) لتنفيذ عمليّات عسكرية جماعية ضدّ جماعات مسلّحة كجماعة بوكو حرام[34].

الأمريكات

بلغ إنفاق الأمريكات العسكري 735 مليار دولار، وبذلك تكون قد زادت إنفاقها بنسبة 4.4 في المئة مقارنة بعام 2017، وإن بقي أدنى من إنفاقها عام 2009 بنسبة 14 في المئة (انظر الجدولين الرقمين (4 ـ 1) و(4 ـ 2)). شكّل إنفاق الدولتين (كندا والولايات المتّحدة) في أمريكا الشمالية

---

(30) Global Witness, *Capture on the Nile* (London: Global Witness, 2018), pp. 7–8, and D. Miriri, «Activists Accuse South Sudan of Using Oil Cash to Fund Conflict,» Reuters, 6 March 2018.

(31) Beninese Ministry of the Economy and Finance, «Documents sur les finances publiques» [Documents on public finances], [n.d.].

(32) International Monetary Fund (IMF), «IMF Staff Concludes Program Negotiation Mission to the Republic of Congo,» Press Release no. 18/137, 19 April 2018, and C. Elion, and A. Ross, «Congo Republic to Cut 2018 Spending by 9 pct as Growth Lags,» Reuters, 28 December 2017.

(33) للمزيد عن النزاع في نيجيريا، انظر الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

(34) French Ministry for Europe and Foreign Affairs, «G5 Sahel Joint Force and the Sahel alliance,» France Diplomatie, February 2019.

للمزيد عن النزاع المسلّح في منطقة الساحل، انظر الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

جلّ إنفاق المنطقة (91 في المئة)، بينما شكّل إنفاق أمريكا الجنوبية 7.6 في المئة، وإنفاق أمريكا الوسطى والكاريبي 1.2 في المئة. كما أنّ الأمريكات مكان ثلاثة من كبار المنفقين الخمس عشرة في العالم: الولايات المتّحدة (المرتبة الأولى) والبرازيل (المرتبة الثانية عشرة) وكندا (المرتبة الرابعة عشرة).

بلغ الإنفاق العسكري في أمريكا الشمالية 670 مليار دولار عام 2018، بزيادة نسبتها 4.4 في المئة على إنفاقها عام 2017 (انظر الشكل الرقم (4 ـ 3)). لكنّه بقي أدنى من إنفاقها عام 2009 بنسبة 16 في المئة. وفي المقابل، زاد الإنفاق العسكري في أمريكا الشمالية والكاريبي بنسبة 39 في المئة، وفي أمريكا الجنوبية بنسبة 16 في المئة في العقد 2009 ـ 2018. وزاد إنفاق أمريكا الوسطى والكاريبي بين عامي 2017 و2018 بنسبة 8.8 في المئة (ارتفع إلى 8.6 مليار دولار)، وفي أمريكا الجنوبية بنسبة 3.1 في المئة (ارتفع إلى 55.6 مليار دولار).

جميع الزيادات النسبية الأكبر الثلاث في الإنفاق العسكري للأمريكيات عام 2018 سُجّلت في أمريكا الوسطى والكاريبي: زادت جامايكا إنفاقها بنسبة 40 في المئة، وجمهورية الدومينيكان بنسبة 13 في المئة، والمكسيك بنسبة 10 في المئة.

شكّل إنفاق المكسيك العسكري 77 في المئة من إجمالي إنفاق أمريكا الوسطى والكاريبي. زاد إنفاقها العسكري السنوي بنسبة 10 في المئة وبلغ 6.6 مليار دولار عام 2018، وهي أوّل زيادة منذ عام 2015.

أضفت المكسيك على جهد فرض القانون طابعاً عسكرياً طوال عقد لمكافحة كارتيلات المخدّرات بنشر قوّات الجيش إلى جانب الشرطة المدنية والدرك[35]. وقنّن قانون الأمن الداخلي لعام 2017 مشاركةَ الجيش في فرض الأمن، لكنّ المحكمة الوطنية العليا ألغت القانون في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وبذلك صار توظيف الجيش في محاربة كارتيلات المخدّرات غير قانوني مرّة أخرى[36]. وبالنظر إلى هذا التطوّر، باتت الشكوك تكتنف الدور المستقبلي للقوّات المسلّحة في التعامل مع كارتيلات المخدّرات.

المساهمون الرئيسون في الإنفاق العسكري الأمريكي الجنوبي الإجمالي هم البرازيل (50 في المئة) وكولومبيا (19 في المئة) وتشيلي (10 في المئة) والأرجنتين (7.5 في المئة). وشكّل إنفاقهم بالجملة 87 في المئة من إنفاق هذه المنطقة دون الإقليمية عام 2018. ولم تنخفض النفقات العسكرية إلّا في دولتين في أمريكا الجنوبية هما الأرجنتين (بنسبة 2.3 في المئة) وفنزويلا (انظر أدناه).

(35) B. Lee, D. Renwick, and R. C. Labrador, «Mexico's Drug War', Backgrounder, Council on Foreign Relations, 24 January 2019, and P. Imison, «Unleashing the Military on Mexico's Drug War,» *Dissent,* 11/1/2018.

(36) Ley de Seguridad Interior [Internal Security Law], Diario Oficial de la Federación, 21 December 2017, and «Mexico Rules Military Fight against Cartels is Unlawful,» *Deutsche Welle*, 16/11/2018.

زاد إنفاق البرازيل العسكري بنسبة 5.1 في المئة وبلغ 27.8 مليار دولار عام 2018[37]. حصل ذلك بعد زيادة بنسبة 6.5 عام 2017. في الواقع، زاد الإنفاق العسكري برغم استمرار تباطؤ النموّ الاقتصادي والقيود المفروضة على النفقات العامّة في البلاد. وبموجب تعديل دستوري أُقرّ عام 2016، طُبّق نظام مالي جديد يقيّد الإنفاق الحكومي العام لمدّة عشرين سنة[38]. لكن لم يتأثّر الإنفاق العسكري على الضدّ من قطاعات الإنفاق الحكومي الأخرى. لذلك، فيما زاد الإنفاق العسكري البرازيلي عام 2018، انخفض الإنفاق الكلّي على الصحّة والتعليم بنسبة 3.8 في المئة[39].

يشارك الجيش البرازيلي بانتظام في عمليّات تنفّذها الشرطة في شتّى أنحاء البلاد، لكنّ تمويل هذه العمليّات يتمّ من خارج الموازنة الحكومية الرسمية المخصّصة لوزارة الدفاع. ولا يعدّ سيبري توظيفَ الجيش في مهامّ الشرطة إنفاقاً عسكرياً ولذلك لا يُدرج هذه المبالغ في نفقات البرازيل العسكرية (انظر القسم II لمناقشة متصلة بهذا الموضوع).

إزاء خلفية الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي حلّت بفنزويلا، يبقى الجيش في موقع مميَّز عند إعداد موازنة الدولة[40]. وتشير الأدلّة إلى أنّ للموازنة العسكرية الرسمية الأولوية على الحاجات الاجتماعية الحيوية كالتعليم والسكن والطعام[41]. ومع ارتفاع معدّل التضخّم بنسبة آلاف في المئة عام 2018، لزم توفير تمويل إضافي لجميع القطاعات الحكومية. لم يكن القطاع العسكري أحد أولى القطاعات التي تتلقّى موارد إضافية وحسب، بل وكان في عداد من تلقّى أكبر مخصّصات التمويل الجديد[42]. وبالنظر إلى التضخّم المفرط وانخفاض قيمة العملة وتقديرات الناتج المحلّي الإجمالي التي لا يمكن الوثوق بها، لم يخمّن سيبري لأوّل مرة النفقات العسكرية الفنزويلية بالدولارات الحالية أو الثابتة أو كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي عام 2018[43]. وبناء على الموازنة الحكومية، انخفض الإنفاق العسكري (بالعملة المحلّية) بنسبة 81 في المئة مقارنة

---

(37) K. Rapoza, «This is Where Brazil's Economy is a Failure,» *Forbes* (7 September 2018).

(38) Emenda Constitucional no. 95, 2016 [Constitutional Amendment no. 95, 2016], 15 December 2016.

(39) للمزيد عن الموازنة البرازيلية، انظر: Brazilian Ministry of Planning, Development and Management, Federal Budget Secretariat, «Sistema Integrado de Planejamento e Orçamento» [Integrated Planning and Budgeting System], [n. d.]

(40) E. Melimopoulos, «Venezuela in Crisis: How Did the Country Get Here?,» Al Jazeera, 22 January 2019.

(41) Transparencia Venezuela, «El gobierno aprobó a los militares créditos adicionales que superan el Presupuesto Nacional 2018» [The government approved additional credits to the military that exceed the 2018 national budget], 4 July 2018.

(42) Transparencia Venezuela, «Créditos adicionales aprobados este año superan en 691% el presupuesto de 2018' [Additional credits approved this year exceed the 2018 budget by 691%], 5 June 2018.

(43) ليس في قاعدة بيانات سيبري للإنفاق العسكري غير الموازنة الاسمية بالعملة المحلّية (تقديرات الناتج المحلّي الإجمالي منقولة عن الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي، أيلول/سبتمبر 2018).
وقد استخدمنا هنا تقديراً للإنفاق العسكري الفنزويلي بالدولار الأمريكي لحساب المجاميع الإقليمية والعالمية.

بعام 2017، لكنّ هذا الانخفاض يبقى أدنى من الخفوض في الإنفاق على الإسكان (97 في المئة) والتعليم (87 في المئة)[44].

آسيا وأوقيانيا

بلغ الإنفاق العسكري في آسيا وأوقيانيا 507 مليار دولار عام 2018. مثّل ذلك 28 في المئة من الإنفاق العسكري العالمي. كما أنّ هذه المنطقة مكان خمس من كبار المنفقين العالميين الخمسة عشرة عام 2018: الصين (المرتبة 2) والهند (المرتبة 4) واليابان (المرتبة 9) وكوريا الجنوبية (المرتبة 10) وأستراليا (المرتبة 13). زاد الإنفاق عام 2018 على الإنفاق عام 2017 بنسبة 3.3 في المئة، في استمرار لاتّجاه صعودي مطّرد منذ عام 1988. وهذه هي المنطقة الوحيدة التي شهدت نموّاً مستمرّاً منذ عام 1988، علماً بأنّ زيادة الـ46 في المئة بين عامي 2009 و2018 هي الأكبر على مستوى المناطق[45]. ترجع الزيادة أساساً إلى زيادة الإنفاق الصيني الذي شكّل 49 في المئة من الإنفاق الإجمالي في المنطقة عام 2018، بعد أن كانت النسبة 31 في المئة عام 2009 (انظر أعلاه).

سُجّلت زيادات كبيرة في جميع المناطق دون الإقليمية الأربع بين عامي 2009 و2018: زاد الإنفاق في شرق آسيا بنسبة 54 في المئة، وفي أسيا الوسطى وجنوب آسيا بنسبة 36 في المئة، وفي جنوب شرق آسيا بنسبة 33 في المئة، وفي أوقيانيا بنسبة 20 في المئة (انظر الشكل الرقم (4 ـ 3)). عام 2018، زاد الإنفاق في آسيا والوسطى وجنوب آسيا بنسبة 4.2 في المئة، وفي شرق آسيا بنسبة 4.1 في المئة، وذلك في استمرار لاتّجاه نموّ مطّرد في كلتا المنطقتين دون الإقليميتين (في آسيا الوسطى وجنوب آسيا منذ عام 1992، وفي شرق آسيا عام 1995). وفي المقابل، سُجّل عام 2018 انخفاض طفيف في جنوب شرق آسيا (بنسبة 0.8 في المئة) وفي أوقيانيا (بنسبة 2.9 في المئة).

تُعزى أكبر الزيادات النسبية في الإنفاق العسكري في آسيا وأوقيانيا بين عامي 2009 و2018 إلى كمبوديا (191 في المئة) ومنغوليا (115 في المئة) وبنغلادش (1.2 في المئة). سُجّلت زيادات كبيرة أخرى أيضاً (40 ـ 100 في المئة) في إندونيسيا (99 في المئة) والصين (83 في المئة) وفيتنام (76 في المئة) وباكستان (73 في المئة) وقرغيزستان (72 في المئة) وميانمار (57 في المئة) وكازاخستان (53 في المئة) والفيليبين (50 في المئة). وفي المقابل، انخفض الإنفاق على مدى العقد المنصرم في ثماني دول في هذه المنطقة هي أفغانستان وبروناي دار السلام وفيجي وماليزيا وبابوا غينيا الجديدة وسريلانكا وتايوان وتيمور ليشتي.

(44) Transparencia Venezuela, «Una ojeada a la «secreta» Ley de Presupuesto Nacional» [A look at the «secret» national budget law], 27 September 2018.

(45) لا تتوافر بيانات عن كوريا الشمالية وتركمانستان وأوزبكستان في الأعوام 2009 ـ 2018، وهي غير مدرَجة في مجاميع آسيا وأوقيانيا. لكنّ البيانات غير المكتملة حول طاجيكستان وميتْمار، وهي تشير إلى زيادة في الدولتين، مدرَجة في المجموع.

بلغ إجمالي الإنفاق العسكري الهندي 66.5 مليار دولار عام 2018، وهذا يشمل إنفاق وزارة الدفاع والإنفاق على قوّات شبه عسكرية ضخمة كثيرة تابعة لوزارة الداخلية[46]. وكانت الهند قد تخطّت فرنسا عام 2017 في ترتيب المنفقين الـ15 الكبار، وتخطّت روسيا أيضاً عام 2018 لتصبح رابع أكبر منفق على السلاح في العالم (انظر الجدول الرقم (4 ـ 3)). زاد الإنفاق الهندي عام 2018 وذلك للسنة الخامسة على التوالي، وهو أعلى من الإنفاق عام 2017 بنسبة 3.1 في المئة، وأعلى من الإنفاق عام 2009 بنسبة 29 في المئة. وعلى الرغم من هذه الزيادة، بلغ العبء العسكري في الهند عام 2018 أحد أدنى مستوياته منذ مطلع ستينيات القرن الماضي، إذْ بلغ 2.4 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي مقارنة بـ2.5 في المئة عام 2017، وبـ2.9 في المئة عام 2009. ترجع الزيادة في الإنفاق في الغالب إلى التوتّرات والمنافسات مع باكستان والصين. وتهدف الحكومة الهندية إلى شراء معدّات حديثة من الخارج ومن صناعتها العسكرية المحلّية لتعزيز قدرات قوّاتها المسلّحة[47]. لكن بما أنّ جلّ الموازنة العسكرية يُنفَق على الرواتب، كان الإنفاق الرأسمالي في السنين الأخيرة أدنى بكثير من المستويات اللازمة لخطط المشتريات الهندية المزمَعة، وهناك ضغوط من جهات عديدة، منها اللجنة الدائمة المعنيّة بالدفاع التابعة للبرلمان الهندي، لزيادة الموازنة العسكرية إلى 3 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي[48]. لكن يزعم منتقدو الزيادة المقترَحة أنّها غير متيسّرة وأنّ تحسين الخطط الدفاعية وعمليّات الشراء، بالإضافة إلى خفض عدد العسكريين سيحرّر أموالاً للإنفاق الرأسمالي ضمن مستويات الموازنة الحالية[49].

بلغ الإنفاق العسكري في اليابان 46.6 في المئة عام 2018، أيّ أنّه لم يكد يختلف عن الإنفاق عام 2017 (انخفض بنسبة 0.1 في المئة). زاد إنفاق البلاد بنسبة 2.3 في المئة منذ عام 2009، وهذا

---

(46) تتضمّن هذه القوّات شبه العسكرية منظّمة بنادق آسام، وقوّات أمن الحدود، وشرطة الحدود الهندية التيبيتية، وساشسترا سيما بال (قوّات الحدود المسلّحة). وهي تضمّ معاً نحو مليون فرد مقارنة بـ1.4 مليون فرد في القوات المسلّحة التابعة لوزارة الدفاع. انظر: International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 2018* (Abingdon: Routledge, 2018), pp. 265–266.

(47) A. Jaitley, Indian Minister of Finance, «Budget 2018–2019,» Speech to the Lok Sabha, 1 February 2018, and G. Magnus, «Belt and Road Initiative Stokes India–China Confrontation,» *Nikkei Asian Review* (27 February 2018).

للمزيد عن المنافسة بين الهند وباكستان وعن نزاعات مسلّحة أخرى، انظر الفصل الثاني، القسم III في هذا الكتاب. وللمزيد عن صناعة الأسلحة المحليّة، انظر: S. Jackson and M. Grinbaum, «The Indian Arms-Production and Military Services Industry,» in: *SIPRI Yearbook 2012*, pp. 239-246.

وللمزيد عن مشتريات السلاح الهندية من الخارج، انظر الفصل الخامس، القسم III في هذا الكتاب.

(48) L. K. Behera, «Examining the Feasibility and Affordability of Raising the Share of Defence Expenditure to Three Percent of GDP,» Institute for Defence Studies and Analyses, Issue Brief, 20 August 2018; A. K. Dubey, «Top Army General: Budget Cut in Defence Dashed our Hopes,» *Mail Today*, 14/3/2018, and V. Raghuvanshi, «India's Defense Budget Will Rise-but It Will Get Eaten up by Personnel Costs,» *Defense News* (5 February 2018).

(49) Behera, Ibid, and S. Sharma, «Here's How to Fix India's Defence Budget: More Allocation, Fewer Soldiers,» *Economic Times*, 22/1/2018.

أدنى معدّل زيادة بلا منازع في شرق آسيا[50]. ومن المزمع إنفاق مبلغ مماثل في الأعوام 2019 ـ 2023[51]. بلغ إنفاق اليابان العسكري 0.9 في المئة من ناتجها المحلّي الإجمالي عام 2018، وتشير الخطط المرسومة لأعوام 2019 ـ 2023 إلى أنّ العبء العسكري سيظلّ أدنى من عتبة الواحد في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي في تلك المدّة. لا تزال هذه العتبة سقفاً رسمياً منذ عام 1987، وإن التُزم بها بصورة غير رسمية بين عامي 1979 و1987[52]. لكنّ التهديدات المتعاظمة التي يُتصوَّر أنّ منشأها الصين وكوريا الشمالية أساساً، والضغط الأمريكي أدّى إلى مناقشة في اليابان حول زيادة الإنفاق العسكري وصولاً إلى نسبة الاثنين في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي التي حدّدها حلف الناتو أعضائه[53].

استمرّ الاتّجاه الصعودي للإنفاق العسكري في كوريا الجنوبية منذ عام 2000. وبلغ إنفاقها العسكري 43.1 مليار دولار عام 2018، وهذا يمثّل زيادة بنسبة 5.1 في المئة على الإنفاق عام 2017، وزيادة بنسبة 28 في المئة منذ عام 2009. يتضمّن هذا المجموع مبلغ 850 مليون دولار دُفع للولايات المتّحدة كإسهام مباشر في تكلفة مرابطة 28500 جندي أمريكي في كوريا الجنوبية، أي ما يعادل 41 في المئة من المصاريف الإدارية الإجمالية للوجود الأمريكي[54]. ولا يزال هذا المبلغ يزداد كلّ عام تقريباً منذ أن بدأت كوريا الشمالية بتقديم هذه الإسهامات المباشرة في تغطية تكاليف الوجود الأمريكي عام 1991[55]. وتمّت الموافقة على زيادة إضافية للعام 2019، لكنّها أدنى من المبلغ الذي طالب به الرئيس الأمريكي ترامب (مبلغ يصل إلى ثلاثة أمثال هذه الزيادة)[56].

بلغت النفقات العسكرية الأسترالية 26.7 مليار دولار عام 2018، بزيادة نسبتها 21 في المئة عن النفقات عام 2009، لكنّها أقلّ من النفقات المسجَّلة عام 2017 بنسبة 3.1 في المئة. تُدرَج مشتريات السلاح الرئيسة في النفقات العسكرية الأسترالية التي زادت في العقد الماضي، وبخاصّة في الأعوام 2014 ـ 2017 ردّاً على زيادة متصوَّرة في التهديدات الناشئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[57].

---

(50) لا تتضمّن أرقام سيبري الخاصّة باليابان إنفاق وزارة الدفاع على خفر السواحل الضخم لأنّه يُعدّ قوّة شرطة مدنية.

(51) Japanese Ministry of Defense, «Medium Term Defense Program (FY 2019–FY 2023),» 18 December 2018, and K. Takahashi, «Japan to Spend More Than USD240 Billion on Defence Over Next Five Years,» *Jane's Defence Weekly* (18 December 2018).

(52) Nippon.com, «Japan's Defense Budget and the 1% Limit,» 18 May 2018.

(53) C. Pryor and T. Le, «Looking Beyond 1 Percent: Japan's Security Expenditures,» *The Diplomat* (3 April 2018), and M. Kato, «Ruling Party Panel Calls for Doubling Japan's Defense Budget,» *Nikkei Asian Review* (6 June 2018).

(54) S. Y. Jang, «US–South Korea Military Negotiations Could Cost the Alliance,» East Asia Forum, 13 February 2019.

(55) المصدر نفسه.

(56) المصدر نفسه، وYonhap News Agency, «US Wants S. Korea to Pay $1.2 Billion for USFK in One-year Contract: Source,» 23 January 2019.

(57) Australian Department of Defence (DOD), *2016 White Paper* (Canberra: DOD, 2016); and A. Greene, «Australian Defence Force Spends over $10 Billion on US Arms in Four Years,» ABC News, 28 December 2017.
انظر أيضاً: الفصل الخامس، القسمين II وIII في هذا الكتاب.

أجرى بعض صغار المنفقين في آسيا وأوقيانيا، كماليزيا وأفغانستان وتيمور ليشتي، خفوضاً كبيرة في السنين القليلة الماضية.

وعلى الرغم من بقاء التوتّرات بين ماليزيا وجاراتها حول الحقوق في بحر الصين الجنوبي ومن نموّها الاقتصادي القويّ في السنين الأخيرة، بلغ إنفاقها العسكري 3.5 مليار دولار عام 2018، وهو أدنى من إنفاق البلاد عام 2017 بنسبة 8.2 في المئة، وأدنى من إنفاقها عام 2009 بنسبة 18 في المئة[58]. الخفض الذي شهده عام 2018 هو الخفض السنوي الثالث على التوالي ليتدنّى إنفاق ماليزيا كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي إلى 1.0 في المئة وهو الأدنى في تاريخ البلاد. وهذه الخفوض جزء من مسعى لخفض عجز موازنة البلاد وديونها[59].

ببلوغ إنفاق أفغانستان العسكري 198 مليون دولار عام 2018، يكون قد زاد على إنفاق البلاد عام 2017 بنسبة 6.7 في المئة، لكنّه بقي أدنى من إنفاقها عام 2009 بنسبة 26 في المئة. وانخفض العبء العسكري في أفغانستان كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي من 2.1 في المئة عام 2009 إلى 1.0 في المئة عام 2018. ربّما يكون هذا الخفض الطويل الأجل والعبء العسكري المتدنّي مفاجئاً بالنظر إلى اشتداد النزاع بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان[60]. لكنّ معظم العبء المالي للحرب في أفغانستان يقع على كاهل الولايات المتّحدة التي يُقدَّر أنّها أنفقت 1 ـ 2 تريليون دولار أو يزيد منذ نشوب الحرب في سنة 2001[61]. واستناداً إلى وزارة الدفاع الأمريكية، ستقدّم الولايات المتّحدة 5.2 مليار دولار دعماً للجيش الأفغاني عام 2019، وتخطّط لإنفاق نحو 39 مليار دولار على العمليّات القتالية الأمريكية في أفغانستان[62].

انخفض إنفاق تيمور ليشتي العسكري عام 2018 بنسبة 20 في المئة وبلغ 20.6 مليون دولار (أدنى من إنفاق البلاد عام 2009 بنسبة 63 في المئة). وهذا أدنى مستوى للإنفاق في أوساط دول آسيا وأوقيانيا التي يجمع سيبري عنها بيانات. وتيسّر الخفض من بعض الوجوه بسبب مساعدات عسكرية قدّمها مانحون أجانب[63].

---

(58) انظر مثلاً: S. Tønnesson [et al.], «The Fragile Peace in East and South East Asia,» in: *SIPRI Yearbook 2013*, pp. 28–40.

(59) N. Razak, Malaysian Prime Minister and Minister of Finance, «The 2018 Budget Speech,» 27 October 2017.

(60) للمزيد عن النزاع في أفغانستان، انظر الفصل الثاني، القسم III في هذا الكتاب.

(61) J. Sahadi, «The Financial Cost of 16 Years in Afghanistan,» CNN Business (22 August 2017); K. Amadeo, «Afghanistan War Cost, Timeline and Economic Impact,» The Balance (2 January 2019) and N. C. Crawford, «United States Budgetary Costs of the Post-9/11 Wars through FY2019: $5.9 Trillion Spent and Obligated,» Brown University, Watson Institute for International and Public Affairs, 14 November 2018.

(62) C. Thomas, *Afghanistan: Background and US Policy in Brief*, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress R45122 (Washington, DC: US Congress, CRS, 2019), p. 10.

(63) Australian Department of Defence (DOD), *Defence Economic Trends in the Asia-Pacific 2018* (Canberra: DOD, 2018), pp. 26–27.

أوروبا

بلغ الإنفاق العسكري الإجمالي في أوروبا 364 مليار دولار عام 2018، وهو أعلى من إنفاقها عام 2017 بنسبة 1.4 في المئة، وأعلى من إنفاقها عام 2009 بنسبة 3.1 في المئة (انظر الجدولين الرقمين (4 ـ 1) و(4 ـ 2)). شكّلت نفقات أوروبا نحو 20 في المئة من النفقات العسكرية العالمية، بعد الأمريكات وآسيا وأوقيانيا. تضمّ أوروبا خمسة من المنفقين الـ15 الكبار على السلاح في العالم: فرنسا (المرتبة 5)، وروسيا (المرتبة 6) والمملكة المتّحدة (المرتبة 7) وألمانيا (المرتبة 8) وإيطاليا (المرتبة 11). وزاد عدد لا بأس به من دول أوروبا الوسطى وأوروبا الغربية نفقاته العسكرية عام 2018، وذلك عائد من بعض الوجوه إلى التصدّي لتهديدات متصوَّرة من روسيا.

بلغ الإنفاق العسكري في أوروبا الغربية 266 مليار دولار عام 2018، وهذا يمثّل نحو ثلاثة أرباع الإنفاق الأوروبي، وزيادةً على الإنفاق عام 2017 بنسبة 1.4 في المئة، لكنّه بقي أدنى من الإنفاق الأوروبي عام 2009 بنسبة 4.9 في المئة (انظر الشكل الرقم (4 ـ 3)). ومن بين دول أوروبا الغربية العشرين (إذا استثنينا الدول الصغيرة)، لم ينخفض الإنفاق العسكري عام 2018 إلّا في ثلاث دول هي اليونان (3.1- في المئة) وفرنسا (1.4- في المئة) وإيطاليا (1.4- في المئة). وفي المقابل، سُجّلت أكبر الزيادة في أيرلندا (11 في المئة) وهولندا (10 في المئة) ولكسمبورغ (9.8 في المئة).

لم تشهد الموازنة العسكرية الفرنسية تغييراً بالقيمة الاسمية مقارنة بعام 2017، وهذا يعني انخفاضاً بالقيمة الحقيقية بنسبة 1.4 في المئة. إلّا أنّ النفقات العسكرية الفرنسية التي بلغت 63.8 مليار دولار عام تمثّل زيادة على النفقات عام 2006 بنسبة 9.63 في المئة. وفي أثناء الأعوام 2014 ـ 2018، زادت النفقات العسكرية الفرنسية بنسبة 9.3 في المئة عقب انخفاضها بنسبة 7.1 في المئة في الأعوام 2009 ـ 2014. وبدءاً بعام 2014، صارت الزيادات في النفقات العسكرية الفرنسية مدفوعة بتكاليف مترتّبة على العمليّات العسكرية الخارجية وعلى العمليّة العسكرية المحلّية الضخمة (عملية الحارس) التي أعقبت الهجمات الإرهابية التي شهدتها باريس في 7 ـ 9 كانون الثاني/يناير و13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015[64].

منذ أوائل العقد الأوّل من القرن الحالي على الأقلّ وجزء كبير من التكاليف التكميلية لعمليّات الجيش الفرنسي خارج إطار العمليّات العادية يموَّل من موازنة كلّ وزارة أخرى عملاً بمبدأ «التضامن الوزاري». إنّه تقليد توافقت بموجبه كلّ الوزارات على الإسهام بحصّة من موازناتها للتصدّي بسرعة لحادث مأسوي، كهجوم إرهابي أو تعطّل محطّة تعمل بالطاقة النووية في فرنسا، أو عملية عسكرية

(64) French Court of Auditors, Les opérations extérieures de la France 2012–2015 [France's external operations, 2012–2015], Submission to the Senate Finance Committee (Cour des Comptes: Paris, Octobre 2016), p. 7; Agence France-Presse, «L'opération «Sentinelle» en question après l'attaque à Levallois» [Operation «Sentinelle» in Question after the Attack at Levallois], *Le Monde*, 10/8/2017; and Agence France-Presse, «Les Attaques du 13 novembre 2015 sont sans précédent en France» [The Attacks of 13 November 2015 are without Precedent in France],» *Libération*, 14/11/2015.

إضافية في الخارج (كتدخّل عسكري أو عملية سلام)[65]. وزارة الدفاع هي المنتفع الوحيد من هذا التقليد. وقد تلقّت من وزارات أخرى أموالاً لتغطية التكاليف الإضافية والعمليّات العسكرية الفرنسية في الخارج منذ سنين، بحيث سدّدت وزارة الدفاع 35 في المئة من هذه التكاليف، فيما أسهمت الوزارات الأخرى بنسبة الـ65 في المئة المتبقّية. لكنّ هذه الممارسة تغيّرت عام 2018 ويتعيّن على وزارة الدفاع الآن تغطية كلّ التكاليف التكميلية للعمليّات العسكرية الفرنسية[66].

زادت النفقات العسكرية البريطانية بنسبة 1.0 في المئة بين عامي 2017 و2018 ووصلت إلى 50.0 مليار دولار. لكنّ النفقات العسكرية البريطانية انخفضت بنسبة 17 في المئة بالقيمة الحقيقية في العقد 2009 ـ 2018 (انظر الجدول الرقم (4 ـ 3)). وبعد تخفيضات حادّة في السنوات الأولى من ذلك العقد، ثبت الإنفاق العسكري بشكل أو بآخر منذ عام 2015. ولدى المملكة المتّحدة برنامج طويل الأمد لتحديث أسلحتها الرئيسة، كالغوّاصات المكلفة التي تعمل بالطاقة النووية[67]. لكنّ الموازنات العسكرية الثابتة في السنين الخمس الماضية والتطوّرات التي يشهدها اقتصاد بريطانيا في المرحلة التي تسبق خروجها المحتمل من الاتّحاد الأوروبي أثارت مخاوف حيال قدرة البلاد على سداد تكاليف هذه المنظومات التي من المزمع أن تكون عملانية في ثلاثينيات القرن الحالي[68].

ألمانيا ثالث أكبر المنفقين على السلاح في أوروبا الغربية، وقد زادت إنفاقها العسكري عام 2018 بنسبة 1.8 في المئة ووصل إلى 49.5 مليار دولار، وهو أعلى من إنفاقها عام 2009 بنسبة 9.0 في المئة. وهذا يمثّل 1.2 في المئة من ناتجها المحلّي الإجمالي. وسبق أن قرّرت الحكومة الألمانية عام 2016 بأنّ على ألمانيا الاضطلاع بدور أكبر في الأمن العالمي، والعمل على زيادة إنفاقها العسكري باطّراد. ووضعت لنفسها هدفاً بعيد المدى وهو بلوغ إنفاقها العسكري سقف الـ2 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي، وهو السقف الذي حدّده الناتو، وإن لم تضع لذلك جدولاً زمنياً واضحاً[69]. وصرّحت وزيرة الدفاع أورسولا فون دير لين عام 2018 أنّ هذا الهدف الطويل

(65) French National Assembly, «Projet de loi de finance rectificative pour 2018» [Proposed Supplementary Finance Law for 2018], 7 November 2018, p. 139.

(66) Loi no. 2018-1104 du 10 décembre 2018 de finances rectificative pour 2018 [Law no. 2018-1104 of 10 Dec. 2018 amending finances for 2018], *Journal Officiel de la République Française*, 11 December 2018.

(67) للاطلاع على خطط المملكة المتّحدة الخاصّة بغوّاصاتها الجديدة المزوّدة بأسلحة نووية، انظر الفصل السادس، القسم III في هذا الكتاب.

(68) C. Mills and N. Dempsey, *The Cost of the UK's Strategic Nuclear Deterrent*, Briefing Paper; no. 8166 (London: House of Commons Library, 2019); M. Wolf, «Known Unknowns to Help the UK Budget for Brexit,» *Financial Times*, 18/10/2018, and M. Chalmers, «UK Defence and the 2018 Budget,» Royal United Services Institute (RUSI), 30 October 2018.

(69) German Ministry of Defence (MOD), Weissbuch 2016 Zur Sicherheitspolitik und zur Zukunft der Bundeswehr [White book 2016 on security policy and the future of the Bundeswehr] (Berlin: MOD, 2016).

الأجل يظلّ ممكناً، لكنّ الغاية الراهنة هي زيادة النفقات العسكرية لتصل إلى 1.5 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي بحلول عام 2025[70].

وفي أوروبا الوسطى، بلغ الإنفاق العسكري الإجمالي 28.3 مليار دولار، وهذا يشكّل 7.8 في المئة فقط من الإنفاق العسكري في أوروبا. زاد إنفاق هذه المنطقة دون الإقليمية عام 2018 على إنفاقها عام 2017 بنسبة 12 في المئة، وعلى إنفاقها عام 2009 بنسبة 35 في المئة. تُعزى هذه الزيادات في الإنفاق العسكري بدرجة كبيرة إلى زيادة تصوّر وجود تهديد روسي[71]. وشهدت دول كثيرة في هذه المنطقة دون الإقليمية أعلى الزيادات النسبية في الإنفاق العسكري في أوروبا منذ عام 2009. وعلى سبيل المثال، شكّل إنفاق بولندا، أكبر منفق على السلاح في أوروبا الوسطى، 41 في المئة من إجمالي إنفاق هذه المنطقة، وزادت إنفاقها العسكري بنسبة 48 في المئة في العقد 2009 و2018. وزادت رومانيا إنفاقها العسكري، وهي ثاني أكبر منفق في هذه المنطقة الفرعية، بنسبة 112 في المئة. وسجّلت ليتوانيا زيادة بلغت 156 في المئة، وهي أكبر زيادة في ذلك العقد.

بلغ الإنفاق العسكري في أوروبا الشرقية 69.5 مليار دولار في العام، وهو أدنى من الإنفاق عام 2017 بنسبة 1.7 في المئة، لكنّه أعلى من الإنفاق عام 2009 بنسبة 29 في المئة. وهذه هي السنة الثانية على التوالي التي ينخفض فيها الإنفاق العسكري في أوروبا الشرقية، بعد زيادات مطّردة منذ عام 1998. لكنّ الإنفاق العسكري في هذه المنطقة دون الإقليمية لم ينخفض إلّا في دولتين هما مولدوفا وروسيا. كما أنّ العبء العسكري كبير نسبياً في أربع دول في أوروبا الشرقية، وهي أرمينيا وأذربيجان وروسيا وأوكرانيا، وهو يتراوح بين 3.8 و4.8 في المئة، وهو مستوى أعلى بكير من المتوسّط العالمي (2.1 في المئة) وأكبر من نظيره في جميع الدول الأوروبية الأخرى.

بلغ الإنفاق العسكري الروسي 61.4 مليار دولار عام 2018، وشكّل نحو 88 في المئة من إجمالي إنفاق المنطقة دون الإقليمية. وهذا يشمل الإنفاق على القوّات شبه العسكرية الروسية (الحرس الوطني وحرس الحدود) التي تستحوذ على 9.2 في المئة من إجمالي الإنفاق الروسي. وأدّى تطبيق روسيا خطّة تحديث عسكري جوهري بدأت عام 2010 إلى زيادات سنوية ضخمة في الإنفاق العسكري إلى سنة 2016[72]. لكن بعد أن بلغ الإنفاق العسكري الروسي ذروته عام 2016، انخفض عام 2017 بنسبة 19 في المئة، ومجدّداً عام 2018 بنسبة 3.5 في المئة. انخفضت

(70) German Bundestag, «Wehretat steigt in diesem Jahr auf mehr als 38 Milliarden Euro an» [Defence Budget Increases This Year to More Than 38 Billion Euro], 5 July 2018.

(71) S. Pezard [et al.], *European Relations with Russia: Threat Perceptions, Responses and Strategies in the Wake of the Ukrainian Crisis* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2017), pp. 5-29.

(72) للاطلاع على الخطّة المنقّحة للأعوام 2017 ـ 2027، انظر: R. Connolly and M. Boulègue, *Russia's New State Armament Programme: Implications for the Russian Armed Forces and Military Capabilities to 2027* (London: Chatham House, 2018), and P. Luzin, «Russia's GPV-2017 State Arms Programme,» Riddle (18 April 2018).

ولمعرفة ماجريات الأعوام الأولى للخطّة الأصلية للعقد 2010 ـ 2020، انظر: S. Perlo-Freeman, «Russian Military Expenditure, Reform and Restructuring,» in: *SIPRI Yearbook 2013*, pp. 142–145.

مخصّصات روسيا للجيش عام 2018 عن مخصّصاته عام 2017 بنسبة 0.8 في المئة بالعملة المحلّية الاسمية. لذلك، يمكن عزو الانخفاض بالقيمة الحقيقية عام 2018 إلى معدّل التضخّم الذي بلغ 2.8 في المئة. بالتالي، أدّى انخفاض الإنفاق عام 2018 إلى خفض العبء العسكري من 4.2 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي عام 2017 إلى 3.9 في المئة عام 2018، ليعود إلى مستواه في العامين 2014 ـ 2015 وكذلك عام 2009 (انظر الجدول الرقم (4 ـ 3)). وتخطّط روسيا لزيادة إنفاقها العسكري عام 2019 بنسبة 4.0 في المئة تقريباً وتثبيته عام 2020[73]. وعام 2018، بقيت قيمة مشتريات السلاح كحصّة من الموازنة الإجمالية كبيرة ـ نحو 40 في المئة من إجمالي الإنفاق العسكري. ويُتوقَّع انخفض الإنفاق على شراء الأسلحة قليلاً بالقيمة المحلّية في الأعوام 2019 ـ 2021، لكن بما أنّه يُتوقَّع أن يكون انخفاض الموازنة العسكرية الإجمالية كبيراً، ستمثّل مشتريات الأسلحة حصّة أكبر في الموازنة العسكرية الإجمالية[74].

تشهد أوكرانيا نزاعاً مسلّحاً منذ مطلع سنة 2014[75]. بلغ إنفاق البلاد العسكري 4.8 مليار دولار عام 2018، بزيادة 21 في المئة مقارنة بعام 2017، وبنسبة 53 في المئة مقارنة بعام 2013. لكنّه شهد قبل هذه الزيادة المسجّلة عام 2018 انخفاضات طفيفة على مدى سنتين متتاليتين. ويمكن عزو التغيّر عام 2018 إلى الإصلاح الجاري للقوّات المسلّحة الأوكرانية، وهذا يشمل شراء معدّات[76]. لكنّ المشتريات كحصّة من الإنفاق العام بقيت عام 2018 دون الـ15 في المئة[77].

كان النزاع المسلّح الجاري في ناغورنو كرباخ بين أرمينيا وأذربيجان دافعاً رئيساً للإنفاق العسكري في الدولتين عام 2018[78]. بلغ الإنفاق العسكري في أذربيجان 1.7 مليار دولار عام 2018، وهو أكبر من الإنفاق عام 2017 بنسبة 6.2 في المئة، فيما زادت أرمينيا إنفاقها العسكري بنسبة 33 في المئة ليصل إلى 609 مليون دولار. لكنّ هذه الزيادة زادت العبء العسكري في أرمينيا من 3.8 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي عام 2017 إلى 4.8 في المئة عام 2018، وهي أعلى حصّة منذ أن نالت البلاد استقلالها عام 1991. كما أنّ كلتا الدولتين رصدت للموازنة زيادات إضافية لعام 2019[79].

(73) J. Cooper, «Russian Military Expenditure in 2017 and 2018, Arms Procurement and Prospects for 2019 and Beyond,» (Changing Character of War Centre, University of Oxford, February 2019).

(74) المصدر نفسه.

(75) للمزيد عن النزاع المسلّح في أوكرانيا، انظر الفصل الثاني، القسم IV في هذا الكتاب.

(76) Defense Express, «Ukraine's Ministry of Defense 2018 Budget Approved at $3.1b,» 26 March 2018, and S. T. Wezeman and A. Kuimova, «Ukraine and Black Sea Security,» SIPRI Background Paper, December 2018.

(77) شكّل الإنفاق على المشتريات 21 في المئة من موازنة القوّات المسلّحة البالغة 3.1 مليار دولار، لكنّه أقلّ بنسبة 115 في المئة من إجمالي النفقات العسكرية الأوكرانية بحسب تعريف سيبري لها، وهي تشمل الإنفاق على المعاشات التقاعدية للعسكريين وعلى القوّات شبه العسكرية أيضاً.

(78) للمزيد عن النزاع في ناغورنو كرباخ، انظر الفصل الثاني، القسم IV في هذا الكتاب.

(79) ARKA News Agency, «Armenia's Defense Budget to Grow by 26.6% in 2019,» 6 November 2018, and =

الشرق الأوسط

لم يقدّم سيبري تقديراً للنفقات العسكرية في الشرق الأوسط منذ العام 2014 للافتقار إلى بيانات عن أربع دول هي قطر وسورية والإمارات العربية المتّحدة واليمن. يُعتقد أنّ مستويات الإنفاق العسكري في قطر والإمارات العربية المتّحدة مرتفعة بناء على مشترياتهما العسكرية الضخمة المعروفة حالياً وعلى مستويات إنفاقهما العسكري في السنين السابقة.

بلغ مجموع النفقات العسكرية الإجمالية للدول الإحدى عشرة التي تتاح في شأنها بيانات 145 مليار دولار عام 2018[80]. زاد الإنفاق الإجمالي لهذه الدول باطّراد بين عامي 2009 و2015 عقب انخفاض كبير عام 2016. النفط مصدر رئيس للدخل في كثير من الدول الأكثر إنفاقاً على السلاح في المنطقة، ويظهر أنّ انخفاض أسعار النفط عام 2014 هو السبب الرئيس لهذا الانخفاض[81]. زاد الإنفاق مجدّداً عام 2017، لكنّه انخفض بنسبة 1.9 في المئة عام 2018.

يوجد في الشرق الأوسط اثنان من المنفقين العالمين الخمسة عشرة الكبار عام 2018، وهما السعودية (المرتبة 3) وتركيا (المرتبة 15).

السعودية هي أكبر منفق على السلاح في المنطقة بلا منازع، ويقدّر إنفاقها العسكري الإجمالي عام 2018 بـ67.5 مليار دولار (انظر الجدول الرقم (4 ـ 3)). بلغ عبؤها العسكري 8.8 في المئة من ناتجها المحلّي الإجمالي وكان الأكبر في العالم عام 2018[82]. شهد نمط إنفاق المملكة العسكري في العقد 2009 ـ 2018 تغيّرات كثيرة. فعقب زيادة أوّلية بعد عام 2009 بنسبة 72 في المئة، وهو ما أوصل الإنفاق إلى ذروة عام 2015، انخفض بنسبة 28 في المئة عام 2016 لتراجع العائدات الحكومية بسبب انخفاض أسعار النفط. وطرأت عام 2017 زيادة مشابهة بلغت 11 في المئة، وتلاها انخفاض بنسبة 6.5 في المئة عام 2018.

زادت النفقات العسكرية التركية بنسبة 65 في المئة بين عامي 2009 و2018 ووصلت إلى 19.0 مليار دولار. وزادت عام 2018 وحده بنسبة 24 في المئة، وهي أكبر زيادة في الإنفاق العسكري وسط المنفقين الـ15 الكبار في العالم. وزاد العبء العسكري بنسبة 0.4 نقاط مئوية عام 2018 وبلغ 2.5 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي. في الواقع، زاد العبء العسكري عام 2018 بنحو 40 في المئة تقريباً على نظيره عام 2015، حين بلغ العبء العسكري أدنى مستوياته، لكنّه تساوى مع العبء العسكري عام 2009. وزاد تمويل المشتريات العسكرية زيادة سريعة، فزاد صندوق دعم الصناعة

= Trend News Agency, «Azerbaijan to Increase Spending on Defense, National Security,» Azernews (23 October 2018).

(80) الدول الـ11 المدرَجة في التقدير هي البحرين ومصر وإيران والعراق وإسرائيل والأردن والكويت ولبنان وعُمان وتركيا والسعودية. وشكّل مجموع إنفاق هذه الدول 87 في المئة من المجموع الإقليمي.

(81) N. Tian and D. Lopes da Silva, «Debt, Oil Price and Military Expenditure,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 171–178.

(82) P. D. Wezeman, «Saudi Arabia, Armaments and Conflict in the Middle East,» in: *SIPRI Topical Backgrounder*, 14 December 2018.

العسكرية موازنته بنسبة 77 في المئة بعد عام 2016، وهو صندوق خاصّ يسدّد تكاليف طائفة من المشاريع المتّصلة بإنتاج الأسلحة وشرائها، فبلغت 4.2 مليار دولار عام 2018[83]. وتزامنت الزيادة في الإنفاق العسكري أيضاً مع عملية عسكرية تركية واسعة النطاق ضدّ جماعات مسلّحة كردية في سورية[84].

لو أُتيحت بيانات عن دولة الإمارات العربية المتّحدة، فربما كانت ستُصنَّف في عداد المنفقين الـ15 الكبار عام 2018. وبناء على أحدث تقدير متاح، بلغ الإنفاق العسكري لدولة الإمارات 22.8 مليار دولار (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي) عام 2014، حين كانت ثاني أكبر منفق على السلاح في المنطقة. ومن المرجّح أن يكون إنفاق دولة الإمارات العسكري عام 2018 مساوياً لذلك الرقم أو أكبر منه لضلوعها في عمليّات عسكرية كبيرة في اليمن، خلافاً للحال عام 2014، ولاستمرار انخراطها العسكري في ليبيا، كما كانت الحال عام 2014، ولاستيرادها كمّيات ضخمة من الأسلحة كما فعلت عام 2014[85].

بلغ الإنفاق العسكري في إسرائيل 15.9 مليار دولار عام 2018، بزيادة هامشية بنسبة 0.7 في المئة عن إنفاقها عام 2017. وبعد أن بلغت النفقات العسكرية الإسرائيلية ذروة عام 2015، بسبب عمليّاتها العسكرية في قطاع غزّة عام 2014، انخفضت بنسبة 13 في المئة عام 2016، وبنسبة 1.0 في المئة عام 2017. وتحدّث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عام 2018 عن تهديدات متعاظمة وعن اقتصاد ينمو وأعلن خططاً لزيادة موازنة قوّات الدفاع والوكالات الاستخبارية الإسرائيلية مجتمعة بنسبة 0.2 ـ 0.3 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي في السنين القادمة[86]. قُدّرت هذه الزيادة بمبلغ إضافي سنوي مقداره 1.1 مليار دولار فوق الموازنة المجتمعة لهذه الوكالات عام 2018[87]. ونظراً إلى عدم تفصيل الزيادة المزمعة في الموازنة، لا يُعرَف تأثيرها في الإنفاق العسكري.

بحلول عام 2014، انخفضت النفقات العسكرية الإيرانية باطّراد بنسبة 30 في المئة عن الذروة التي بلغتها عام 2006. تلا ذلك زيادةٌ بنسبة 32 في المئة في الإنفاق العسكري وصولاً إلى عام

---

(83) Turkish Ministry of Finance, General Directorate of Budget and Fiscal Control, 2019 Yılı Bütçe Gerekçesi [2019 budget justification] (Ankara: Ministry of Finance, 2018), p. 348.

للمزيد عن النفقات العسكرية والسياسة الدفاعية التركية، انظر: S. T. Wezeman and A. Kuimova, «Turkey and Black Sea Security,» SIPRI Background Paper, December 2018.

(84) للمزيد عن دور تركيا في النزاع بسورية وعن نزاعها مع الأكراد، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(85) United Nations, Security Council, Final Report of the Panel of Experts on Yemen, S/2019/83, 25 January 2019, and United Nations, Security Council, Final report of the Panel of Experts on Libya established pursuant to Resolution 1973 (2011), S/2018/812, 5 September 2018.

لمعرفة دور الإمارات العربية المتّحدة في النزاع المسلّح في اليمن، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب. وللمزيد عن وارداتها من الأسلحة، انظر الفصل الخامس، القسم III في هذا الكتاب.

(86) Israeli Ministry of Foreign Affairs, «PM Netanyahu Presents «2030 Security Concept» to the Cabinet,» 15 August 2018.

(87) H. Amit, «Reversing Policy, Netanyahu Seeks Long-term Rise in Defense Spending,» *Haaretz*, 16/8/2018.

2017. لكنّ الإنفاق العسكري انخفض مجدّداً عام 2018 بنسبة 9.5 في المئة وبلغ 13.2 مليار دولار لدخول الاقتصاد الإيراني في ركود ولارتفاع نسبة التضخّم من 10 في المئة عام 2017 إلى 30 في المئة عام 2018.

لا تتوافر بيانات عن الإنفاق العسكري في دول أخرى عديدة في الشرق الأوسط، وتكتنفها شكوك كثيرة في حالات أخرى. وهناك ثلاثة أمثلة توضح ذلك.

لا يُعرف الإنفاق العسكري في اليمن الذي يشهد حرباً أهلية معقّدة وطويلة الأمد[88]. لكن ذُكر أنّ الجيش الوطني اليمني التابع للحكومة المعترَف بها دولياً يعاني من قيود لانعدام الأموال[89]. إضافة إلى ذلك، تلقّت هذه القوّات الحكومية وقوّات شبه عسكرية كانت في السابق تحت سيطرة الحكومة أموالاً ومعدّات من الإمارات العربية المتّحدة وإن لم تُعرف مقاديرها[90]. ويُفترض إدراج هذه الأموال في الإنفاق العسكري لدولة الإمارات.

برزت سلطنة عُمان لسنين متعددة بوصفها الدولة صاحبة العبء العسكري الأكبر في العالم. لكن بناء على معلومات جديدة، عدّل سيبري تقديراته مخفّضاً مقدار النفقات العسكرية العُمانية. تُصدر وزارة المالية العُمانية والبنك المركزي العُماني وثائق سنوية تتضمّن بيانات عن الموازنة المخصَّصة لـ «الدفاع والأمن» وعن الإنفاق الفعلي. وعلاوة على النفقات العسكرية، تتضمّن هذه البيانات معلومات عن الإنفاق على الشرطة والجمارك وأنشطة أخرى لا تقع ضمن تعريف سيبري للنفقات العسكرية. لا يُعرف نصيب هذه الأنشطة غير العسكرية في موازنة الدفاع والأمن، لكن بناء على بيانات عامّة عن عديد الجيش والشرطة، يقدّر سيبري الآن أنّ نحو 75 في المئة من موازنة الدفاع والأمن مخصَّصة للنفقات العسكرية. وهذا يعني أنّ عبئاً عسكرياً تقديرياً بلغ 8.2 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي في عُمان عام 2018، وبقي ثاني أكبر عبء عسكري في العالم في ذلك العام.

ببلوغ النفقات العسكرية المصرية 3.1 مليار دولار عام 2018، تكون قد تدنّت بنسبة 7.3 في المئة عن مقدارها عام 2017، وبنسبة 20 في المئة عن مستواها عام 2009. يفسَّر هذا الخفض في الإنفاق العسكري، ولو جزئياً، بانخفاض قيمة الجنيه المصري بنسبة 78 في المئة بين عامي 2016 و2017 وبمعدّل تضخّم بلغ 21 في المئة عام 2018. لكن لم تتّضح كيفية انخفاض الإنفاق العسكري المصري فيما تنفّذ مصر عمليّات عسكرية كبيرة في شبه جزيرة سيناء وبرامج ضخمة لشراء أسلحة[91]. يُحتمل أنّ بيانات الموازنة الصادرة عن الحكومة لا تتضمّن كلّ النفقات العسكرية.

(88) للمزيد عن النزاع في اليمن، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(89) United Nations, S/2019/83, para. 49.

(90) United Nations, S/2019/83, paras. 52-54, and A. El Yaakoubi, «UAE Builds up Yemen Regional Army But Country Fragments,» Reuters, 3 May 2017.

(91) للمزيد عن النزاع المسلّح في مصر، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب. وللمزيد عن واردات مصر من الأسلحة، انظر قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بنقل الأسلحة.

والاحتمال الآخر هو أنّ جزءاً من مشتريات مصر من الأسلحة مموَّل بمساعدات عسكرية خارجية، إذْ لا تزال الولايات المتّحدة تقدّم لمصر مساعدات عسكرية ضخمة منذ عام 1975، بحيث بلغت 1.2 مليار دولار عام 2018، وهو مبلغ مشابه للمبلغ الذي حصلت عليه مصر في معظم السنين السابقة في العقد الماضي[92]. كما أنّ السعودية تقدّم لمصر مساعدات مالية واقتصادية كبيرة. وذُكر أنّها تتضمّن أيضاً دعماً مالياً لمشتريات مصر من الأسلحة، بما في ذلك طلب شراء فرقاطتين جديدتين عام 2018[93]. لكن لم يصدر عن أيّ من الدولتين تأكيد رسمي لذلك.

(92) J. M. Sharp, «Egypt: Background and US Relations, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress RL33003 (Washington, DC: US Congress, CRS, 2018), pp. 19–24, and M. Lee, «US to Release $1.2 Billion in Military Aid to Egypt,» Associated Press, 9 September 2018.

(93) A. Eleiba, «Sea Power: The Significance of Egypt's Mistral Deal,» Ahram Online, 4/10/2015; M. Murphy, «Thyssen-Krupp soll Fregatten für Ägypten bauen» [Thyssen-Krupp to Build Frigates for Egypt],» *Handelsblatt*, 7/11/2011, and M. Cabirol, «L'Arabie Saoudite bloque le contrat des corvettes Meko A200 en Egypte» [Saudi Arabia Blocks the Contract for Meko A200 Corvettes for Egypt],» *La Tribune*, 5/11/2018.

II الشفافية في الإنفاق العسكري

نان تيان، دييغو لوبيز دا سيلفا
بيتر د. ويزيمان

تحقّق الشفافية الحكومية في الإنفاق العسكري عدداً من الوظائف. إنّها أداة لبناء الثقة على الصعيد الدولي في مجال الأمن، وهي عنصر رئيس في الحوكمة الرشيدة والإدارة الملائمة للنفقات العسكرية وفي مساءلة الحكومة على الصعيد الوطني[1].

نبدأ هذا القسم بوصف تدنّي المشاركة في آلية شفافية دولية هي تقرير الأمم المتّحدة عن النفقات العسكرية عام 2018. ثمّ ننظر على الصعيد الوطني إلى طريقة نشر حكومات كثيرة بيانات عن نفقاتها العسكرية ولماذا تتباين تلك البيانات. وكدراسة حالة، نعاين ممارسة استخدام نفقات وزارة الدفاع تحقيقاً لغايات غير عسكرية في البرازيل. ومع أنّ استخدام الجيش في مهامّ أمنية غير عسكرية ليس عملاً مثالياً، تُدرج البرازيل في الوثائق المتاحة للعموم هذا الإنفاق بطريقة لائقة. ولذلك هي نموذج لشفافية ملائمة تعين على تمييز النفقات العسكرية من النفقات غير العسكرية.

رفع التقارير إلى الأمم المتّحدة

وافقت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة عام 1980 على إنشاء آلية لإعداد تقارير سنوية تتيح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة تقديم بيانات نفقاتها العسكرية بطريقة طوعية. يهدف التقرير، الذي يسمّى اليوم تقرير الأمم المتّحدة عن النفقات العسكرية، إلى تعزيز الشفافية في

(1) انظر مثلاً: M. Bromley and C. Solmirano, *Transparency in Military Spending and Arms Acquisition in Latin America and the Caribbean*, SIPRI Policy Paper; no. 31 (Stockholm: SIPRI, 2012), pp. 1–5.

المسائل العسكرية، وزيادة قابلية التنبّؤ بالأنشطة العسكرية وتقليص خطر نشوب نزاعات مسلّحة وزيادة الوعي بقضايا نزع السلاح[2].

بلغت المشاركة في رفع التقارير ذروتها عام 2002، حين شاركت 81 دولة[3]. وبحلول عام 2017، لم يقدّم غير 42 دولة من أصل الدول الـ193 الأعضاء في الأمم المتّحدة معلومات عن إنفاقها العسكري عام 2016، ثمّ تدنّت المشاركة أكثر عام 2018، إذْ لم يقدّم غير 36 دولة تقارير عن نفقاتها العسكرية عام 2017[4].

لم تقدّم أيّ دولة أفريقية تقريراً وكذلك لم يقدّم ثلاث من المنفقين الخمسة الكبار على السلاح في العالم تقريراً عن عام 2017، وهي الولايات المتّحدة والسعودية وروسيا. في الحقيقة، لم يقدّم غير 7 من المنفقين الـ15 الكبار معلومات عام 2017، وهم الصين وفرنسا والهند وألمانيا وإيطاليا وكندا وتركيا.

تتّخذ الجمعية العامّة للأمم المتّحدة كلّ سنتين قراراً يطالب كلّ دولة عضو في الأمم المتّحدة بتقديم تقرير عن نفقاتها العسكرية إلى الأمين العامّ للأمم المتّحدة. وطلب آخر قرار اتُّخذ في كانون الأول/ديسمبر 2017 إلى الأمين العامّ (عبر مكتب الأمم المتّحدة لشؤون نزع السلاح) إرسال استبيان إلى الدول الأعضاء لتحديد أولوياتها على صعيد الشفافية في الإنفاق العسكري، وأسباب امتناعها عن تقديم تقارير إلى الأمم المتّحدة وسبُل تحسين الإبلاغ[5]. وبحلول تموز/يوليو 2018، لم يقدّم غير تسع دول (الصين وجمهورية التشيك وفنلندا وهنغاريا وجاميكا وليشتنشتاين ومدغشقر وسويسرا وتركيا) ردوداً، مع أنّ محتوى هذه الردود لم يُنشر[6]. إنّ إحجام أغلب الدول الرئيسة التي لا تقدّم تقارير عن الرد يثير شكوكاً في ما إذا كانت محاولة جمع الآراء ستؤدّي إلى الرؤى اللازمة لإنهاض تقرير الأمم المتّحدة عن النفقات العسكرية كأداة لبناء الثقة الدولية في المسائل العسكرية.

---

(2) United Nations, General Assembly, Group of Governmental Experts to Review the Operation and Further Development of the United Nations Report on Military Expenditures, A/72/293, 4 August 2017, para. 2.

(3) United Nations, General Assembly, Report of the Group of Governmental Experts on the Operation and Further Development of the United Nations Standardized Instrument for Reporting Military Expenditures, A/66/89, 14 June 2011, p. 26, and UN Office for Disarmament Affairs (UNODA), Military expenditures database.

(4) United Nations, General Assembly, «Objective Information on Military Matters, Including Transparency of Military Expenditures,» Report of the Secretary-General, A/73/154, 12 July 2018.

يعدّد هذا التقرير 31 حالة تقديم. وبحلول آذار/مارس 2018، قُدّمت 5 تقارير إضافية، وأُدرج اثنان منها (تقريرا الهند والبيرو) في قاعدة بيانات الأمم المتّحدة على الإنترنت، في حين لم تُدرَج التقارير الثلاثة المتبقّية (تقارير كندا والصين وفرنسا) في قاعدة البيانات بعد. انظر: UN Office for Disarmament Affairs (UNODA), Personal Correspondence, 15 March 2019.

للمزيد عن الإبلاغ عام 2017، انظر: N. Tian, D. Lopes da Silva, and P. D. Wezeman, «Transparency in Military Expenditure Data,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, p. 180.

(5) UN General Assembly, «Objective Information on Military Matters, Including Transparency of Military Expenditures,» Resolution 72/20, 4 December 2017, A/RES/72/20, 11 Dec. 2017, para. 8(c).

الاستبيان موجود في: United Nations, A/72/293, annex 1.

(6) United Nations, A/73/154, para. 7.

الشفافية في الإنفاق العسكري على المستوى الوطني

الإبلاغ الوطني عملية تصدر بموجبها دولة معلومات عن نفقاتها العسكرية في وثائق حكومية رسمية. مثل هذه الشفافية مكوّن مهمّ في المساءلة الديمقراطية والحوكمة الرشيدة. وهي عنصر حاسم في إعانة مجالس النواب والمجتمعات المدنية على رؤية كيفية صرف الموازنات العسكرية وعلى التأثير في القرارات المتّصلة بإعداد الموازنات[7].

ومن أصل الدول الـ168 التي سعى سيبري لتقدير نفقاتها العسكرية عام 2018، وُجدت بيانات ذات صلة عن 155 دولة[8]. ووردت بيانات عن 150 من هذه الدول في وثائق حكومية رسمية. في حالة الدول الخمس التي تعذّر العثور على تقارير حكومية رسمية في شأنها، تمّ الحصول على البيانات من مصادر أخرى كالتقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي أو تقارير صحافية نقلت معلومات حكومية[9]. وفي حالة الدول الأعضاء التسع والعشرين في حلف الناتو، تتاح المعلومات في التقارير الصادرة عن الحلف وفي الوثائق الصادرة عن الحكومات الوطنية؛ ويجمع سيبري البيانات من كِلا هذين المصدرين.

وفي حالة الدول الـ150 التي اقتُبست بياناتها من تقارير حكومية، تفاوت الإبلاغ في المنشورات الحكومية بشدّة من حيث شمولية الموازنات الحكومية وسهولة الحصول على التقارير ومستوى التفصيل. وهذه أمثلة عن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لتوضيح هذه الفروق[10].

المراد بالشمولية إبلاغ الحكومة عن الموازنة العسكرية وعن الإنفاق الفعلي على الأنشطة العسكرية. يوجد في أكثر الحالات شفافية ميزانية أوّلية، وربّما ميزانية منقّحة ووثيقة نهائية تبيّن النفقات الفعلية. ليس في تقارير بعض الدول (كنيجيريا والسودان) غير ميزانية أوّلية، فيما تتيح دول أخرى (كغانا وجنوب أفريقيا) المستندات الثلاثة جميعها. عندما يتاح رقم الموازنة والإنفاق الفعلي، يتمكّن أعضاء المجالس النيابية والجمهور العامّ من تقييم الإنفاق الزائد أو الناقص المحتمل والتشكيك في أسباب أيّ تباين. ربّما يشير الإنفاق الزائد أو الناقص إلى ممارسات سيئة في ضبط الموازنة، أو قد يكون مؤشّراً على تغيّرات في السياسة الدفاعية أو في استخدامات الجيش. مثال ذلك، من الشائع أن تعدّل الدول المنخرطة في نزاعات مسلّحة الميزانيةَ الأوّلية طوال السنة.

---

(7) انظر مثلاً: N. Tian, P. Wezeman and Y. Yun, *Military Expenditure Transparency in Sub-Saharan Africa*, SIPRI Policy Paper; no. 48 (Stockholm: SIPRI, 2018), pp. 18–19.

(8) الدول الثلاث عشرة التي لم يستطع سيبري العثور على معلومات عن إنفاقها العسكري عام 2018 هي كوبا وجيبوتي وإريتريا وغينيا بيساو وكوريا الشمالية ولاوس وليبيا وقطر وسورية وطاجيكستان وتركمانستان والإمارات العربية المتّحدة واليمن. ومن بين الدول الـ155 التي أتيحت بشأنها بيانات، انعدم الإنفاق العسكري في ثلاث منها، وهي كوستاريكا وأيسلندا وبناما. ولا يجمع سيبري بيانات عن النفقات العسكرية لبعض الدول الصغيرة لأسباب عملية.

(9) الدول الخمس هي بروناي دار السلام وإثيوبيا وميانْمار وأوزبكستان وفيتنام.

(10) هذه الأمثلة منقولة عن: Tian, Wezeman and Yun, Ibid.

الإطار الرقم (4 ـ 1)

تعريفات ومصادر وطرق

الغاية الرئيسة من بيانات سيبري المتّصلة بالنفقات العسكرية هي إتاحة مقياس قابل للتحديد لنطاق الموارد المالية التي يستهلكها الجيش.

مع أنّ قلّة البيانات المفصّلة بشكل وافٍ تجعل تطبيق تعريف مشترك للنفقات العسكرية على جميع الدول بالسويّة عملاً عسيراً، اعتمد سيبري تعريفاً كمبدأ توجيهي. تتضمّن بيانات سيبري الخاصّة بالنفقات العسكرية، متى كان ذلك ممكناً، جميع الإنفاق الجاري والرأسمالي على (أ) القوّات المسلّحة، وهذا يشمل قوّات حفظ السلام، و(ب) وزارات الدفاع والوكالات الحكومية الأخرى المشاركة في مشاريع دفاعية، و(ج) القوّات شبه العسكرية عندما يتقرّر أنّها دُرّبت وجُهّزت لعمليّات عسكرية، و(د) الأنشطة الفضائية العسكرية. ينبغي أن تتضمّن هذه البيانات الإنفاق على الأفراد ـ وهذا يشمل رواتب الأفراد العسكريين والمدنيين، والمعاشات التقاعدية للعسكريين والخدمات الاجتماعية المقدَّمة للإفراد ـ والعمليّات والصيانة والمشتريات والبحث والتطوير العسكري، والمساعدات العسكرية (ضمن النفقات العسكرية للدولة المانحة). وتُستثنى نفقات الدفاع المدني والنفقات الجارية على أنشطة عسكرية سابقة، ومنافع المحاربين القدامى، ونفقات التسريح والتحويل، وتدمير الأسلحة ومشاركة الجيش في أنشطة غير عسكرية (كفرض الأمن) حين تتاح بيانات مفصَّلة.

لا يستحيل من الناحية العمليّة تطبيق هذا التعريف على جميع الدول، ويقتصر سيبري على استخدام البيانات الوطنية المتاحة في حالات كثيرة. لذلك، تُعطى الأولوية لاختيار تعريف متّسق بمرور الوقت لكلّ دولة تحقيقاً للاتّساق الزمني، وليس لتعديل أرقام سنين وحيدة بموجب تعريف مشترك. وعلى ضوء هذه الصعوبات، خير استخدام لبيانات النفقات العسكرية يكون في إجراء مقارنات على امتداد مدّة زمنية، وربّما يكون أقلّ ملاءمة في إجراء مقارنة دقيقة بين دول إفرادية.

تعكس بياناتُ سيبري البياناتِ الرسمية الصادرة عن الحكومات الوطنية. يمكن الحصول على هذه البيانات من منشورات رسمية كمستندات الموازنة والإحصاءات المالية العامّة وتقارير الوكالات الوطنية لتدقيق الحسابات وردود الحكومات على الاستبيانات التي يرسلها سيبري أو في التقارير الصادرة عن الأمم المتّحدة وصندوق النقد الدولي والناتو كجهات قدّمت إليها الدولُ بيانات عن إنفاقها العسكري الوطني. لا تتوافر مصادر مستندات حكومية في حالات قليلة (لأنّها غير منشورة على الإنترنت مثلاً)، لكن ربّما يكون بعض محتوى هذه المستندات متاحاً في تقارير صحافية.

وكقاعدة عامّة، يفترض سيبري أنّ البيانات الوطنية دقيقة إلى أن ترد معلومات مُقنعة تشير إلى العكس. ويصار إلى التقدير أساساً حين لا تفي تغطية البيانات الرسمية بتعريف سيبري أو حين لا تتوافر سلاسل زمنية متّسقة تغطّي المدّة كاملة بالبيانات.

يوجد تباين بالمثل في إمكان الحصول على المعلومات ومستوى تفصيلها في الإبلاغ على المستوى الدولي. يوجد لدى بعض الدول (مثل بوركينا فاسو ومالي) مواقع إلكترونية حكومية يسهل ولوجها وهي تنشر عن الموازنة مستندات تفصّل بإسهاب فئات النفقات العسكرية. وفي حالات أخرى (مثل إسواتيني وغامبيا)، إمّا أنّه لا يوجد مواقع إلكترونية أو يصعب الوصول إليها، وإن وُجدت وثائق، فهي لا تتيح غير بند وحيد في الموازنة المخصّصة للنفقات العسكرية العامّة.

تستلزم الشفافية في الإنفاق العسكري أن تكون المعلومات المتاحة للعموم عن الإنفاق من جانب دوائر حكومية أخرى مفصّلة بما يكفي لتحديد إن كانت تتضمّن الإنفاق على أنشطة عسكرية (انظر الإطار الرقم (4 ـ 1)) وليس مجرّد إتاحة بيانات للعموم من جانب وزارة الدفاع. مثال ذلك، ربّما يصعب تحديد مقدار ما تنفقه دولة ما على قوّاتها شبه العسكرية التي تتبع وزارة الداخلية غالباً. من الأمثلة على تمويل أنشطة عسكرية تحت عناوين أخرى في موازنة الدولة أو لا تظهر مطلقاً في الموازنة التي تنشرها الدولة، نذكر الإنفاق على عمليّات البحث والتطوير العسكري من جانب وزارة التعليم أو الصناعة؛ والقروض التي تصرفها وزارة المالية على مشتريات السلاح، والمعاشات التقاعدية التي تقدّمها الصناديق التقاعدية من خارج الموازنة.

وعلى النقيض من ذلك، ربّما يصعب تحديد ما تنفقه وزارة الدفاع على أنشطة غير عسكرية، كاستخدام أصول عسكرية في عمليّات الإغاثة في حالات الكوارث ومهامّ ضبط الأمن. يصعب في الغالب التفريق بين هذه المهامّ في الموازنة العسكرية، لكن حين تتاح بيانات، فإنّها تتيح رؤى قيّمة حيال الأدوار المتنوّعة للجيش والطبيعة المعقّدة لقياس النفقات العسكرية. وتوضيحاً لذلك، تُظهر دراسة الحالة التالية كيف يتلقّى الجيش البرازيلي تمويلاً خاصّاً لمهامّ تؤدّيها الشرطة في العادة.

إنفاق البرازيل على مهامّ شرطة يؤدّيها الجيش

بناء على سجّلات رسمية، أدّت القوات المسلّحة البرازيلية منذ عام 1992 مهامّ ضبط الأمن في 135 مناسبة[11]. تسمّى هذه المهامّ عمليّات ضمان القانون والنظام (GLO). واستناداً إلى وزارة الدفاع البرازيلية، تشمل عمليّات ضمان القانون والنظام استخدام الجيش داخل البرازيل أساساً لصون النظام العامّ، مع السماح باستخدام محدود للقوّة إذا لزم الأمر[12].

الأساس القانوني لهذه العمليّات والتمويل المصاحب لها هو القانون التكميلي رقم 97 لعام 1999 بصيغته المعدَّلة عام 2004 وعام 2010[13]. تنفَّذ عمليّات ضمان القانون والنظام حصراً بأمر

(11) Brazilian Ministry of Defence (MOD), Head of Joint Operations, «Histórico de GLO» [History of GLO], 16 January 2019.

(12) Brazilian Ministry of Defence (MOD), Joint Staff of the Armed Forces, *Garantia da lei e da ordem* [Law and order guarantee] (Brasília: MOD, 2013), p. 14.

(13) Lei Complementar no. 97 de 9 de Junho de 1999 [Supplementary law no. 97 of 9 June 1999], *Diário Oficial*, 10 June 1999; Lei Complementar no. 117 de 2 de Setembro de 2004 [Supplementary law no. 117 of 2 September 2004], *Diário Oficial*, 3 September 2004; and Lei Complementar no. 117 de 25 de Agosto de 2010 [Supplementary law no. 136 of 25 Aug. 2010], *Diário Oficial*, 26 August 2010 =

صريح من الرئيس. وهي تتمّ حين استنفاد الأدوات العادية لفرض القانون؛ ويُمنح الجيش مؤقّتاً صلاحية أداء مهامّ الشرطة إلى أن تعود الأمور إلى طبيعتها[14]. لطلب تنفيذ عملية ضمان القانون والنظام، يتعيّن أن يعترف حاكم ولاية بصفة رسمية بأنّ أدوات الأمن غير العسكرية، كالشرطة أو الحرس الوطني، «غير متاحة أو غائبة أو غير ملائمة لأداء هذه المهمّة الدستورية بانتظام»[15]. عندئذٍ، يطلب الحاكم دعماً فدرالياً لا يحقّ لغير الرئيس أن يوافق عليه. ويجب أن يقتصر نشر القوّات المسلّحة البرازيلية في عمليّات ضمان القانون والنظام على الأوضاع الأمنية الحادّة على نحو استثنائي وحسب. لكنّ الحال لم تكن كذلك دائماً، إذْ أنّ 28 في المئة من عمليّات ضمان القانون والنظام بين عامي 1992 و2019 هدفت إلى توفير الأمن لمناسبات عامّة، فيما لم تتجاوز نسبة العمليّات التي تصدّت للعنف في المناطق الحضرية 17 في المئة فقط[16].

بموجب عمليّات ضمان القانون والنظام، أتاحت القوّات المسلّحة البرازيلية الأمن في أثناء مؤتمر الأمم المتّحدة المعني بالبيئة والتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو عام 2012، وفي أثناء زيارة البابا فرانسيس عام 2017 وفي المناسبات الرياضية الدولية كمباريات كأس العالم لكرة القدم عام 2014. يمكن القول إنّ استدعاء الجيش لتأمين هذه المناسبات اليومية، ولو لم يوجد تهديد مباشر للنظام الاجتماعي، يقلّل من شأن عمليّات ضمان القانون والنظام. وربّما تمشّياً مع غايات هذه العمليات، يستعان بالجيش أيضاً في جهد التعامل مع عصابات المخدّرات في ريو دي جانيرو (منذ عام 1994 ـ 1995 فصاعداً) وفي ريو غراندي دو نورتي (عام 2017) والتعامل مع العنف الخارج عن السيطرة في إسبريتو سانتو (عام 2017)[17]. في حالة ريو دي جانيرو، حيث تكافح الشرطة العنف المرتبط بالمخدّرات منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، شملت عملية ضمان القانون والنظام العمل مع الشرطة في أثناء حالة طوارئ لطرد عصابات المخدّرات وجماعات الجريمة المسلّحة الأخرى أو اعتقال أفرادها[18].

= أُشير إلى عمليّات ضمان القانون والنظام (GLO) في المادّة 142 من الدستور البرازيلي لعام 1988، واحتوت الدساتير البرازيلية السابقة على موادّ مشابهة. S. K. Mathias and A. C. Guzzi, «Autonomia na lei: As forças armadas nas constituições nacionais» [Autonomy in the Law: The Armed Forces in National Constitutions], *Revista Brasileira de Ciências Sociais*, vol. 25, no. 73 (June 2010), pp. 41–57.

(14) Lei Complementar no. 97, article 15.

(15) Lei Complementar no. 97 as amended in 2004, article 15, para. 3.

(16) Brazilian Ministry of Defence (MOD), Head of Joint Operations, «Histórico de GLO».

(17) BBC News, «Brazil Police Strike: Wives Lead Resistance in Espirito Santo,» 11 February 2017, and J. Forte, «Brazil Authorizes National Forces in Three States for 180 Days,» *Rio Times*, 21/2/2017.

(18) I. Samset, *«For the Guarantee of Law and Order»: The Armed Forces and Public Security in Brazil*, Chr. Michelsen Institute (CMI) Working Paper no. 2014:11 (Bergen: CMI, 2014), pp. 11–13, and A. Gurmendi, «The Military Intervention in Rio de Janeiro and Human Rights,» *Opinio Juris*, 22/10/2018.

نقل الرئيس مايكل تيمر المسؤولية عن شرطة ريو دي جانيرو إلى الحكومة الفدرالية في شباط/فبراير 2018 ردّاً على أزمة أمن عامّ. لكنّها لم تكن عملية (GLO) والأموال التي رُصدت لهذا التدخّل (قُدّرت بأكثر من 800 مليون ريال) لم تخضع لإدارة الجيش. انظر: E. Londoño and S. Darlington, «Brazil's Military is Put in Charge of Security in Rio de Janeiro,» *New York Times*, 16/2/2018.

وكما الممارسة المعتادة في أنشطة التمويل التي تقع خارج موازنة الجيش الأصلية، تشرف الحكومة على تنفيذ عمليّات ضمان القانون والنظام وتمويلها من دون رقابة من الكونغرس. ولا تظهر الأموال المرصودة لهذه العمليّات في الموازنة العادية للجيش، لكن تتاح كمخصّصات إضافية في سياق العام. وإذا كان بعض أنشطة ضمان القانون والنظام قصيرة الأمد ومتدنّية التكلفة، شارك في البعض الآخر أعداد كبيرة من الأفراد والمعدّات العسكرية، ودامت أكثر من سنة، واستلزمت مبالغ مالية ضخمة. مثال ذلك، استمرّت عملية ساو فرانشيسكو في ماري فافيلا بريو دي جانيرو من نيسان/أبريل 2014 إلى حزيران/يونيو 2015 وبلغت تكلفتها نحو 450 مليون ريال (200 مليون دولار)[19].

بلغت التكلفة الإجمالية لـ49 عملية لضمان القانون والنظام 2.4 مليار ريال (1064 مليون دولار) بين عامي 2009 و2018. كانت سنة 2014 الأكثر تكلفة، حين أُنفق 559 مليون ريال (238 مليون دولار) (انظر الجدول الرقم (4 ـ 5)).

التفصيل الدقيق للموارد المرصودة للجيش المراد استخدامه في أداء مهامّ الشرطة ناحية مهمّة في الشفافية في الإنفاق العسكري، وتُعين السجّلات الشاملة على تحسين التدقيق في تخصيص موارد الدولة. لا يدخل الإنفاق على عمليّات ضمان القانون والنظام في تعريف سيبري للنفقات العسكرية لأنّها تشمل مهامّ الشرطة. لكنّ استخدام الجيش في مهامّ الشرطة مألوف في دول كثيرة، كبلجيكا وفرنسا وإندونيسيا وإيطاليا وقرغيزستان والمكسيك (للمزيد عن حالة فرنسا، انظر القسم I). تعرض البرازيل إنفاقها على عمليّات شرطة كهذه في بند منفصل عن موازنة الجيش لكنّ دولاً أخرى كثيرة لا تفعل ذلك. يتيح هذا الفصل معلومات قيّمة عن كلّ من الأنشطة العسكرية وتمويل الأنشطة غير العسكرية التي تؤدّيها القوات المسلّحة. وينبغي للباحثين والمجتمع المدني وصانعي القرار السياسي الاستدلال بالحالة البرازيلية كمثال على الحوكمة الرشيدة.

يتعذّر تمييز الخطّ الفاصل بين الأدوار المميَّزة لكلّ من الجيش والشرطة لكثرة تكليف الجيش البرازيلي بأداء واجبات الشرطة. وهناك تصوّر أصلاً لدى شرائح واسعة من المجتمع المدني البرازيلي أنّ استخدام القوّات العسكرية في عمليّات الشرطة هو القاعدة[20]. وتبيّن الشفافية في الإنفاق على هذه العمليّات كيف أنّ تكليف الجيش بأداء واجبات الشرطة يحوّل الموارد الاقتصادية القليلة بعيداً من خيارات أكثر استدامة وأقلّ عنفاً كمعالجة انعدام المساواة الاقتصادية وحلّ المشكلات المالية التي ربّما تعانيها الولايات البرازيلية.

---

(19) G1, «Forças Armadas assumem ocupação de 15 comunidades da Maré, Rio» [Armed forces occupy 15 settlements of Maré, Rio], 5 April 2014.

جميع الأرقام بالقيمة الحالية للدولارات الأمريكية أو بالقيمة الحالية للريال ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(20) انظر مثلاً: M. Estarque, «72% dos moradores do estado do Rio querem prorrogar intervenção federal» [72% of Rio State Residents Want to Extend Federal Intervention], *Folha de São Paulo*, 7/9/2018.

الجدول الرقم (4 ـ 5)

مخصّصات الجيش البرازيلي لعمليّات ضمان القانون والنظام، 2009 ـ 2018

	عدد عمليّات الـ(GLO)	اعتمادات عمليّات ضمان القانون والنظام المخصّصة للنفقات العسكرية		
		ملايين ريالات بالقيمة الحقيقية	ملايين الدولارات بالقيمة الحقيقية	ملايين الدولارات بالقيم الثابتة (2017)
2009	0	..	..	..
2010	6	180	102	88.2
2011	8	408	244	187
2012	6	205	105	89.3
2013	3	446	207	183
2014	8	559	238	216
2015	2	6.7	2.0	2.4
2016	4	66.5	19.1	21.6
2017	7	334	105	105
2018	5	152	41.6	46.1
المجموع	**49**	**2358**	**1064**	**938**

GLO = ضمان القانون والنظام.

المصدر: Brazilian Ministry of Defence (MOD), Head of Joint Operations, «Efetivos e custos de GLO (2010–2019)» [Personnel and costs of GLO (2010–2019)], 16 January 2019.

استنتاجات: تحسين الشفافية في الإنفاق العسكري

هناك سبل كثيرة لتحسين الشفافية في الإنفاق العسكري. فعلى المستوى الدولي، يمكن لمزيد من الدول تقديم تقارير للأمم المتّحدة عن النفقات العسكرية. وإذا كانت كلّ الدول تقريباً تذكر موازناتها العسكرية في الوثائق العامّة الرئيسة على المستوى الوطني، يمكن لجميع الدول تحسين شمولية تقاريرها وجودتها.

يعدّ تقسم الموازنات العسكري إلى أنشطة عسكرية وأخرى غير عسكرية خطوة مهمّة نحو تحسين الشفافية في الإنفاق العسكري. إن استخدام الجيش في أنشطة غير عسكرية شائع في الدول النامية والمتقدّمة على السواء. وكما تُظهر الحالة البرازيلية، من شأن فصل تمويل الأنشطة غير

العسكرية عن التمويل العسكري تحسين دقّة بيانات الإنفاق العسكري. وبما أنّه لا يجدر احتساب الإنفاق على الأنشطة غير العسكرية نفقاتٍ عسكرية، ربّما يكون تقدير الإنفاق العسكري للدول التي لا تعتمد هذا التقسيم مبالغاً فيه.

إضافة إلى ما تقدّم، تثير عمليّات ضمان القانون والأمن في البرازيل تساؤلاً عمّا إذا كان يجدر استخدام القوّات المسلّحة في صون الأمن المحلّي أم لا، علماً بأنّ المتعارف عليه أنّ صونه يقع على كاهل الشرطة. القيام بذلك يطمس ما يميّز دور الجيش عن دور الشرطة ويطمس أيضاً الفارق بين قدرات الفريقين وهياكلهما التنظيمية[21]. والشفافية في تمويل أنشطتهما بمثابة خطوة صغيرة نحو إزالة التداخل بينهما.

(21) M. Easton [et al.], eds., *Blurring Military and Police Roles* (The Hague: Eleven International Publishing, 2010), pp. 79–110, and Samset, «*For the Guarantee of Law and Order*»*: The Armed Forces and Public Security in Brazil.*

الفصل الخامس

نقل الأسلحة الرئيسة على الصعيد الدولي والتطوّرات في إنتاج الأسلحة

سايمِن ت. ويزيمان
وأود فلورانت

عرض عام

زادت عمليّات نقل الأسلحة الرئيسة بنسبة 10 في المئة بين الخمسية 2009 ـ 2013 والخمسية 2014 ـ 2018 ووصلت إلى أعلى مستوياتها منذ انتهاء الحرب الباردة (انظر القسم I). تشكّل هذه الزيادة استمراراً لاتّجاه صعودي ثابت بدأ في مطلع القرن الحالي.

الولايات المتّحدة وروسيا وفرنسا وألمانيا والصين هم مورّدو الأسلحة الخمسة الكبار في أعوام 2014 ـ 2018، وقد استأثروا بـ75 في المئة من إجمالي حجم صادرات الأسلحة الرئيسة. ولا تزال الولايات المتّحدة وروسيا (أو الاتّحاد السوفياتي قبل عام 1992) أكبر مورِّدين للأسلحة على الإطلاق منذ عام 1950، وقد هيمنا والمورّدون الغربيون على مرّ التاريخ على قائمة المورّدين العشرة الكبار (انظر القسم II).

كانت آسيا وأوقيانيا المنطقة المتلقّية الرئيسة باستئثارها بـ40 في المئة من إجمالي حجم واردات الأسلحة الرئيسة في أعوام 2014 ـ 2018. واستأثر الشرق الأوسط بـ35 في المئة. وزاد تدفّق الأسلحة إلى الشرق الأوسط بنسبة 87 في المئة بين الخمسية 2009 ـ 2013 والخمسية 2014 ـ 2018. وفي المقابل، انخفض تدفّق الأسلحة إلى جميع المناطق الأخرى بين هاتين المدّتين: تراجعت واردات الأمريكات من الأسلحة بنسبة 36 في المئة، وواردات أوروبا بنسبة 13 في المئة، وواردات آسيا وأوقيانيا بنسبة 6.7 في المئة، وواردات أفريقيا بنسبة 6.5 في المئة. وكانت السعودية والهند ومصر وأستراليا والجزائر المستوردين الخمسة الكبار باستحواذهم معاً على 35 في المئة من إجمالي واردات الأسلحة (انظر القسم III).

وتماشياً مع الاتّجاه في السنين الأخيرة، طرأت تطوّرات إيجابية معدودة على الشفافية العمومية الرسمية في عمليّات نقل الأسلحة عام 2018 (انظر القسم IV). فقد بقي عدد الدول التي تقدّم لسجل الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية (UNROCA) تقارير عن صادراتها ووارداتها من الأسلحة متدنّياً للغاية، ولم تحصل تغيّرات جوهرية على صعيد آليات الإبلاغ الوطنية والدولية المتنوّعة. وفيما زاد عدد الدول التي صادقت على معاهدة تجارة الأسلحة (ATT)، انخفضت نسبة الدول الأطراف في المعاهدة ممّن قدّموا تقارير عام 2018.

وإذا كانت بيانات سيبري في شأن عمليّات نقل الأسلحة لا تمثّل قيمها المالية، فإنّ دولاً مصدِّرة كثيرة تذيع أرقام القيم المالية لصادراتها من الأسلحة (انظر القسم V). وبخلاف الأقسام الأخرى التي تصف عمليّات نقل الأسلحة وتقدّم معطيات عن عام 2018، يتيح القسم V بيانات عن عام 2017 لكونه آخر عام تتاح عنه بيانات. وبناء على هذه المعطيات، يقدّر سيبري أنّ القيمة الإجمالية لتجارة الأسلحة العالمية بلغت 95 مليار دولار على الأقلّ عام 2017.

إضافةً إلى ما تقدّم، يستعرض هذا الفصل التطوّرات في صناعة الأسلحة العالمية (عدا الشركات الصينية) ويقدّم عرضاً للتطوّرات التي شهدتها الشركات المنتجة للأسلحة والشركات التي تقدّم خدمات عسكرية (انظر القسم VI). ونناقش في القسم VI التطوّرات التي شهدها عام 2017 لكونه آخر عام تتاح في شأنه بيانات. ولدى سيبري قائمة بالمنتجين المئة الكبار، وهي تُظهر أنّ مبيعات هذه الشركات بلغت 398 مليار دولار عام 2017، بزيادة 2.5 في المئة على مبيعاتها عام 2016. وجاء النموّ الإجمالي لمبيعات المنتجة المئة الكبار من الأسلحة عام 2017 ثمرة زيادة الإنفاق على شراء الأسلحة في دول كثيرة، وبخاصّة الولايات المتّحدة وروسيا، إضافةً إلى دول كثيرة منخرطة في نزاعات مسلّحة، ولا سيّما في الشرق الأوسط.

I الاتّجاهات العالمية في عمليّات نقل الأسلحة، 2018[*]

سايمِن ت. ويزيمان، أود فلورانت، ألكسندرا كويموفا،
نان تيان، بيتر ويزيمان

زاد حجم عمليّات نقل الأسلحة الرئيسة على المستوى الدولي في الخمسية 2014 ـ 2018 بنسبة 7.8 في المئة عن ذلك المسجَّل في الخمسية 2009 ـ 2013[1]. يمثّل ذلك استمراراً لاتّجاه صعودي مطرد بدأ في مطلع القرن الحالي (انظر الشكل الرقم (5 ـ 1)).

من بين سائر الخمسيات التي تغطّيها بيانات سيبري، بلغ حجم عمليّات النقل ذروته في 1980 ـ 1984، ثمّ انخفض بعد ذلك إلى حين 2000 ـ 2004 عندما تدنّى بنسبة 56 في المئة عن تلك الذروة. وكان مجموع آخر مدّة خمسية، أي 2014 ـ 2018، أعلى بنسبة 52 في المئة من ذلك المسجَّل في المدّة 2000 ـ 2004، وكان أكبر مجموع منذ المدّة 1989 ـ 1993، وهي الخمسية التي انتهت فيها الحرب الباردة). لكنّ الحجم الإجمالي في المدّة 2014 ـ 2018 بقي أدنى من الحجم الإجمالي في المدّة 1980 ـ 1984 بنسبة 33 في المئة.

(*) المعلومات المتّصلة بشحنات وعقود الأسلحة المشار إليها في هذا الفصل منقولة عن قاعدة بيانات سيبري الخاصة بنقل الأسلحة لغاية آذار/مارس 2019، ما لم يُذكر خلاف ذلك. تحتوي قاعدة البيانات على بيانات عن عمليّات نقل الأسلحة الرئيسة بين عامي 1950 و2018. تشير بيانات سيبري المتّصلة بنقل الأسلحة إلى الشحنات الفعلية للأسلحة الرئيسة، وهذا يشمل المبيعات والإنتاج بموجب ترخيص والمساعدات والهبات وعقود التأجير. يستخدم سيبري قيمة مؤشّر اتّجاه TIV لمقارنة البيانات المتّصلة بشحنات الأسلحة المختلفة ولتحديد الاتّجاهات العامّة. TIV مؤشّر جيد على حجم عمليّات نقل الأسلحة على المستوى الدولي ـ بناء على تقييم قدرات السلاح وليس على قيمته المالية. للاطّلاع على تعريف لـ «الأسلحة الرئيسة»، وعلى وصف لقيمة TIV وحسابه (انظر الإطار الرقم (5 ـ 1)). وربّما تختلف الأرقام في هذا الفصل عن الأرقام الواردة في طبعات سابقة لكتاب سيبري السنوي لأنّ قاعدة بيانات نقل الأسلحة تُحدَّث سنوياً.

(1) بما أنّ الشحنات على أساس سنوي يمكن أن تتذبذب، يقارن سيبري بين مدد متتالية تمتدّ عدّة سنين، وغالباً ما تكون مدداً خمسية، للتوصّل إلى تقدير أكثر ثباتاً لاتّجاهات عمليّات نقل الأسلحة الرئيسة. ويُستخدم متوسّط متحرّك لخمس سنين أيضاً في تقدير اتّجاهات عمليّات النقل على مدّة طويلة.

الجدول الرقم (5 ـ 1)

واردات الأسلحة الرئيسة، بمثابة نسبة مئوية من المجموع العالمي، بحسب المنطقة الإقليمية والمنطقة دون الإقليمية، 1979 ـ 2018

جرى تدوير النسب المئوية التي تتجاوز 10 في المئة إلى أقرب عدد صحيح، وتدوير النسب المئوية التي تدنّت عن 10 في المئة إلى خانة عشرية واحدة. ربّما لا يتساوى مجموع الحصص المئوية مع المجاميع المذكورة بسبب تدوير هذه الحصص.

المنطقة المتلقّية	1979 ـ 1983	1984 ـ 1988	1989 ـ 1993	1994 ـ 1998	1999 ـ 2003	2004 ـ 2008	2009 ـ 2013	2014 ـ 2018
أفريقيا	15	7.0	3.7	2.8	5.1	6.9	9.0	7.8
شمال أفريقيا	11	2.3	2.1	1.1	2.2	2.7	5.3	5.9
أفريقيا جنوب الصحراء	4.4	4.7	1.6	1.7	2.9	4.1	3.8	1.9
الأمريكات	9.7	9.9	7.5	8.5	8.8	11	10	6.2
أمريكا الشمالية	1.7	4.6	4.0	4.0	4.0	4.1	4.5	-
أمريكا الوسطى والكاريبي	2.2	1.4	0.7	0.6	0.7	0.5	-	-
أمريكا الجنوبية	5.8	3.8	2.8	3.9	4.0	6.1	5.3	2.4
آسيا وأوقيانيا	21	29	38	41	46	40	47	40
آسيا الوسطى	-	-	-	0.2	0.4	0.3	0.7	1.6
شرق آسيا	7.8	11	18	23	24	20	11	10
أوقيانيا	0.9	1.8	1.6	1.5	4.0	2.5	3.8	4.8
جنوب آسيا	7.2	12	14	7.5	12	11	21	14
جنوب شرق آسيا	5.4	3.5	3.8	8.1	5.2	5.9	11	9.4
أوروبا	25	24	26	18	20	21	14	11
أوروبا الوسطى	10	10	5.6	1.5	1.9	4.6	1.4	-
أوروبا الشرقية	1.8	3.3	1.5	0.3	0.3	1.1	1.7	-
أوروبا الغربية	13	11	19	16	18	15	10	-
الشرق الأوسط	27	29	25	30	20	21	20	35
جهات أخرى	1.2	1.3	0.1	0.1	0.1	0.1	0.4	0.1

(ـ)= لا توجد شحنات.

ملاحظات: بالنظر إلى إمكانية تذبذب الشحنات على أساس سنوي، يقارن الجدول مدداً خمسية متعاقبة. وهذا يتيح مقياساً أكثر ثباتاً للاتّجاهات في عمليّات نقل الأسلحة الرئيسة.

المراد بـ«جهات أخرى» منظّمات دولية (أو بعض جهات من غير الدول) ليس لها منطقة وحيدة، إضافةً إلى متلقّين غير محدَّدين لا يمكن ربطهم بمنطقة معيّنة.

المصدر: قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بنقل الأسلحة، آذار/مارس 2019.

بقيت تركيبة مجموعة المورِّدين الكبار ثابتة عموماً بمرور الوقت. وقد حدّد سيبري منذ عام 1950، وهو أوّل عام مشمول بقاعدة البيانات الخاصّة بنقل الأسلحة، 131 «جهة فاعلة» (128 دولة، ومجموعتين مسلّحتين ليستا تابعتين لدول ومنظّمة دولية واحدة) نقلت أسلحة رئيسة في عام واحد على الأقلّ. لكنّ تسع جهات فقط حازت حصّة بلغت 1.0 في المئة أو أكثر في المجموع العالمي بين عامي 1950 و2018، وهي الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتي (أو روسيا) والمملكة المتّحدة وفرنسا وألمانيا والصين وإيطاليا وتشيكوسلوفاكيا وهولندا. وحازت 27 جهة فاعلة فقط حصّة مئوية بلغت 0.1 في المئة أو أكثر في المجموع العالمي في هذه المدّة.

ظهرت 16 دولة فقط في عداد كبار الموردّين العشرة لمرّة واحدة على الأقلّ في الخمسيات الثلاث عشرة بين أعوام 1954 ـ 1958 و2014 ـ 2018. منها تسع دول في عداد الموردّين العشرة الكبار على مدى أكثر من نصف تلك الخمسيات. ومن بين الموردّين العشرة الكبار، ليس هناك غير ستّ دول بقيت في عداد كبار الموردّين العشرة في جميع الخمسيات الثلاث عشرة ـ الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتي (أو روسيا) والمملكة المتّحدة وفرنسا والصين وإيطاليا ـ فيما بقيت ألمانيا في جملتهم منذ أعوام 1959 ـ 1963.

حدّد سيبري 77 دولة بصفتها موردّة لأسلحة رئيسة في العشرية 2009 ـ 2018، منها 13 دولة نالت حصّة 1.0 في المئة أو أكثر في المجموع العالمي لصادرات الأسلحة في هذه المدّة، و30 دولة نالت حصّة 0.1 في المئة أو أكثر. وهناك 11 دولة فقط في قائمة الموردّين العشرة الكبار إمّا في الخمسية 2009 ـ 2013 أو في الخمسية 2014 ـ 2018. ومن هذه الدول الـ11، تسع في عداد الموردّين العشرة الكبار في كلتا المدّتين الخمسيتين. ولدى جميع هذه الدول التسع صناعات أسلحة ضخمة أو أنّها تورّد في الغالب كمّيات ضخمة من الأسلحة الرئيسة المستعملة. كما أنّ في ثمانٍ من تلك الدول التسع شركات تظهر في قائمة سيبري لمنتجي الأسلحة أو مقدّمي الخدمات العسكرية المئة الكبار، وأنّه من المعلوم أنّ في الدولة التاسعة، وهي الصين، شركات كانت ستظهر في قائمة المئة لو أتيحت عنها بيانات متّسقة (انظر القسم VI)[2].

لا تزال الولايات المتّحدة وروسيا (أو الاتّحاد السوفياتي قبل عام 1992) أكبر مورِّدَين منذ عام 1950 وبفارق كبير باستحواذ الأولى على 35 في المئة والثانية على 31 في المئة من مجموع الواردات العالمية في الحقبة 1950 ـ 2018. ولا يزالان أكبر موردّين منذ انتهاء الحرب الباردة عام 1991.

---

(2) مع أنّه يقدَّر أنّ مبيعات 10 شركات صينية على الأقلّ كانت ستمنحها أماكن في قائمة سيبري للمنتجين المئة الكبار، فإنها غير مدرَجة فيها حالياً لعدم اكتمال البيانات التي ترجع إلى الحقبة المشمولة بقاعدة بيانات سيبري لصناعة الأسلحة.

الإطار الرقم (5 ـ 1)

المنهجية

تحتوي قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بنقل الأسلحة على معلومات عن شحنات الأسلحة الرئيسة المرسَلة إلى دول ومنظّمات دولية وجماعات (ثورية) مسلّحة من غير الدول بين عامي 1950 و2018. تصدر مجموعةٌ جديدة من البيانات كلّ سنة، لتحلّ محلّ البيانات الواردة في طبعات كتاب سيبري السنوي السابق أو إصدارات سيبري السابقة.

يتضمّن تعريف سيبري لـ «النقل» المبيعاتِ ورخص التصنيع والمعونات والهبات ومعظم القروض أو عقود التأجير. ويتعيّن أن يكون للبند غاية عسكرية، بمعنى أنّه يتعيّن أن يكون المتلقّي قوّات مسلّحة أو قوّات شبه عسكرية أو جهازاً استخبارياً لدولة أخرى، أو جماعة مسلّحة من غير الدول أو منظّمة دولية.

تتضمّن قاعدة بيانات سيبري «الأسلحة الرئيسة» وحسب، وتعرَّف بأنّها: (أ) معظم الطائرات (بما في ذلك التي من دون طيار)؛ و(ب) معظم المركبات المدرّعة؛ و(ج) المدفعية من عيار فوق 100 مم؛ و(د) أجهزة الاستشعار (رادارات، وأجهزة سونار، والعديد من أجهزة الاستشعار الإلكترونية السلبية)؛ و(هـ) منظومات الدفاع الصاروخي والمدافع الكبيرة المضادّة للطائرات؛ و(و) القذائف الموجَّهة والطوربيدات والقنابل وقذائف المدفعية؛ و(ز) معظم السفن؛ و(ح) محرّكات الطائرات ذات القدرة القتاليّة ومحرّكات الطائرات الكبيرة الأخرى، ومحرّكات السفن الحربية وسفن الدعم الكبيرة، ومحرّكات المركبات المدرّعة؛ و(ط) معظم أبراج المركبات المدرّعة المزوّدة بمدافع أو قذائف؛ و(ي) أقمار الاستطلاع الصناعية؛ و(ك) منظومات إعادة التزوّد بالوقود؛ و(ل) المدافع البحرية، ومنظومات إطلاق القذائف والأسلحة المضادّة للغوّاصات.

في حالات تركيب جهاز استشعار أو محرّك أو برج أو منظومات إعادة تزوّد بالوقود أو مدفع بحري أو منظومة أخرى [المعدّات (د) و(ح) و(ي) و(ك) و(ل)] على منصّة (مركبة أو طائرة أو سفينة)، تظهر عملية النقل في مدخل منفصل وحسب في قاعدة البيانات إذا كان مصدر المعدّات مورّداً غير مورِّد المنصّة.

طوّر سيبري نظاماً فريداً لقياس أحجام عمليّات نقل الأسلحة الرئيسة باستخدام وحدة مشتركة هي قيمة مؤشّر الاتّجاه (TIV). المراد من هذه القيمة تمثيل نقل الموارد العسكرية. لكلّ سلاح قيمة مؤشّر اتّجاه خاصّة به. وتُعطى الأسلحة المستعملة والأسلحة المستعملة التي خضعت لعملية تحديث شاملة قيمة مؤشّر اتّجاه مخفَّضة. ويحسب سيبري حجم عملية النقل بضرب قيمة مؤشّر اتّجاه سلاح معيّن بعدد الأسلحة المسلَّمة في سنة معيّنة. لذلك، لا تمثّل قيمُ مؤشّر اتّجاه سيبري أسعارَ بيع الأسلحة المنقولة.

مجموعة المستوردين الكبار أكثر تنوّعاً من مجموعة المورّدين الكبار وشهدت بمرور الوقت تغيّرات أكبر. حدّد سيبري 255 جهة فاعلة (202 دولة و48 مجموعة مسلّحة من غير الدول وخمس منظّمات دولية) تلقّت أسلحة رئيسة منذ عام 1950 ولو في سنة واحدة فقط. من هذه الجهات، تلقّت 26 جهة أسلحة في جميع أعوام الحقبة الممتدّة بين عامي 1950 و2018، وثلاث دول أُقيمت أو نالت استقلالها بعد عام 1950 وتلقّت أسلحة رئيسة طوال سنوات وجودها. وبلغت حصّة ثلاث وثلاثين جهة متلقّية 1.0 في المئة أو أكثر في المجموع العالمي للواردات الأسلحة بين عامي 1950 و2018، وبلغت حصّة 84 جهة 0.1 في المئة أو أكثر في ذلك المجموع.

هناك 34 دولة ظهرت في عداد المستوردين العشرة الكبار في مدّة واحدة على الأقلّ من الخمسيات الـ13 بين الحقبة 1954 ـ 1958 والحقبة 2014 ـ 2018. من هذه الدول، خمس فقط في عداد المستوردين العشرة الكبار في نصف المدد الخمسية. لكن ما من دولة ظهرت في عداد المستوردين العشرة الكبار في جميع الخمسيات.

حدّد سيبري 183 دولة بصفتها مستوردة لأسلحة رئيسة في العشرية 2009 ـ 2018، منها 27 دولة بلغت حصّتها 1.0 في المئة أو أكثر في مجموع واردات الأسلحة العالمية، و77 دولة بلغت حصّتها 0.1 في المئة أو أكثر. وهناك 14 دولة كانت في عداد المستوردين العشرة الكبار إمّا في الخمسية 2009 ـ 2013 أو في الخمسية 2014 ـ 2018. كما أنّ ستّاً من هذه الدول الأربع عشرة كانت في عداد العشرة الكبار في كلتا المدّتين الخمسيتين.

II التطوّرات لدى المورّدين، 2018

سيمون ت. ويزيمان، أود فلورانت
ألكسندرا كويموفا، نان تيان، بيتر د. ويزيمان

حدّد سيبري 67 دولة بأنّها مورِّدة للأسلحة الرئيسة في المدّة 2014 ـ 2018. وكان المورّدون الخمسة الكبار في أثناء تلك المدّة الولايات المتّحدة وروسيا وفرنسا وألمانيا والصين. وقد استأثروا معاً بـ75 في المئة من إجمالي حجم صادرات الأسلحة الرئيسة في المدّة 2014 ـ 2018 (انظر الجدول الرقم (5 ـ 2)). وهي الدول ذاتها التي شكّلت قائمة مورِّدي الأسلحة الرئيسة الخمسة الكبار في المدّة 2009 ـ 2013 حين استأثرت بـ74 في المئة من إجمالي حجم الصادرات. لكن بما أنّ إجمالي حجم عمليّات النقل زاد بين المدّة 2009 ـ 2013 والمدّة 2014 ـ 2018، فذلك يعني أنّ صادرات المورّدين الخمسة الكبار زادت في المدّة 2014 ـ 2018 بنسبة 10 في المئة على صادراتهم في المدّة 2009 ـ 2013. حقّقت صادرات الولايات المتّحدة وفرنسا وألمانيا من الأسلحة زيادة كبيرة، فيما حقّقت صادرات الصين العسكرية زيادة طفيفة وانخفضت صادرات روسيا. الولايات المتّحدة وروسيا هما أكبر المورِّدين على الإطلاق في المدّة 2014 ـ 2018، وقد استأثرا معاً بـ56 في المئة من الصادرات العالمية. واستأثر مورّدو الأسلحة الخمسة والعشرون الكبار بـ99 في المئة من صادرات العالم من الأسلحة أعوام 2014 ـ 2018.

للدول الواقعة خارج أمريكا الشمالية وأوروبا دور صغير في الصادرات العالمية من الأسلحة، باستئثارها بـ13 في المئة فقط من إجمالي حجم صادرات الأسلحة الرئيسة في المدّة 2014 ـ 2018. وتوزّع مورِّدو الأسلحة الـ25 الكبار في المدّة 2014 ـ 2018 على النحو التالي: 17 دولة في أمريكا الشمالية وأوروبا، و3 دول في آسيا وأوقيانيا، و3 دول في الشرق الأوسط، ودولة واحدة في أفريقيا، ودولة واحدة في أمريكا الجنوبية (انظر الجدول الرقم (5 ـ 2))[1]. ولا يزال تركيز المورِّدين

(1) لمزيد من التفاصيل عن تغطية سيبري الإقليمية، انظر صفحة قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بالأسلحة على موقع سيبري الإلكتروني.

في المنطقة الأوروبية الأطلسية سمة لكامل الحقبة التي تغطّيها قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بنقل الأسلحة (1950 ـ 2018). كما أنّ دولاً كثيرة مدرَجة في قائمة الدول الـ25 الكبار في المدّة 2014 ـ 2018 ظهرت أيضاً في المدد السابقة.

الجدول الرقم (5 ـ 2)

الموردّون الخمسون الكبار للأسلحة الرئيسة، 2014 ـ 2018

يعدّد الجدول كلّ الدول التي ورّدت أسلحة رئيسة في الخمسية 2014 ـ 2018. وهي مرتَّبة بحسب الصادرات الإجماليّة في المدّة المذكورة. والأرقام هي قيم مؤشّر اتّجاه سيبري (TIV). وجرى تدوير النسب المئوية التي فاقت العشرة في المئة إلى أقرب رقم صحيح، وتدوير النسب المئوية الأدنى من 10 في المئة إلى كسر عشري واحد. ربّما لا ينتج عن جمع هذه الأرقام والنسب المئوية المجاميع المبيّنة بسبب اصطلاح تدوير الأرقام.

المرتبة		المورِّد	حجم الصادرات (قيمة مؤشّر الاتّجاه، ملايين)		الحصّة (بالمئة)	التغير (بالمئة) مقارنة بـ
2014 ـ 2018	2009 ـ 2013[أ]		2018	2014 ـ 2018	2014 ـ 2018	2009 ـ 2013
1	1	الولايات المتّحدة	10508	52480	*36*	*29*
2	2	روسيا	6409	30064	*21*	*−17*
3	5	فرنسا	1768	9948	*6.8*	*43*
4	3	ألمانيا	1277	9324	*6.4*	*13*
5	4	الصين	1040	7633	*5.2*	*2.7*
6	6	المملكة المتّحدة	741	6171	*4.2*	*5.9*
7	7	إسبانيا	1188	4692	*3.2*	*20*
8	10	إسرائيل	707	4517	*3.1*	*60*
9	9	إيطاليا	611	3366	*2.3*	*−6.7*
10	11	هولندا	369	3064	*2.1*	*16*
11	13	كوريا الجنوبية	1083	2577	*1.8*	*94*
12	8	أوكرانيا	224	1951	*1.3*	*−47*
13	15	سويسرا	243	1443	*1.0*	*20*
14	20	تركيا	364	1405	*1.0*	*170*
15	12	السويد	134	1003	*0.7*	*−62*
16	14	كندا	84	816	*0.6*	*−33*
17	16	النرويج	64	714	*0.5*	*−12*
18	26	الإمارات العربية المتّحدة	113	510	*0.3*	*103*
19	34	جمهورية التشيك	64	486	*0.3*	*472*
20	18	بيلاروسيا	56	469	*0.3*	*−26*
21	22	أستراليا	38	453	*0.3*	*3.9*
22	17	جنوب أفريقيا	149	450	*0.3*	*−35*
23	24	البرازيل	111	352	*0.2*	*21*

يتبع

تابع

24	23	فنلندا	68	297	*0.2*	*-9.1*
25	41	البرتغال	3	256	*0.2*	*457*
26	30	الأردن	–	227	*0.2*	*19*
27	40	الهند	46	217	*0.1*	*343*
28	53	إندونيسيا	15	196	*0.1*	*2338*
29	39	بلغاريا	7	182	*0.1*	*225*
30	33	الدنمارك	27	115	*0.1*	*22*
31	19	أوزبكستان	–	102	*0.1*	*-84*
32	31	سنغافورة	–	97	*0.1*	*-33*
33	28	إيران	–	87	*0.1*	*-58*
34	38	صربيا	–	71	*<0.05*	*21*
35	25	بولندا	21	67	*<0.05*	*-75*
36	29	النمسا	5	66	*<0.05*	*-66*
37	54	سلوفاكيا	12	63	*<0.05*	*1160*
38	21	بلجيكا	16	58	*<0.05*	*-87*
39	..	اليونان	–	30	*<0.05*	..
40	..	مصر	–	30	*<0.05*	..
41	..	تشيلي	<0.05	20	*<0.05*	..
42	35	نيوزيلندا	6	17	*<0.05*	*-77*
43	51	ماليزيا	–	15	*<0.05*	*<0.05*
44	..	قرغيزستان	–	14	*<0.05*	..
45	32	أيرلندا	–	13	*<0.05*	*-87*
46	..	جورجيا	–	13	*<0.05*	..
47	47	بروناي دار السلام	–	12	*<0.05*	*-50*
48	58	كولومبيا	–	10	*<0.05*	..
49	..	الإكوادور	2	8	*<0.05*	..
50	..	سلطنة عُمان	–	7	*<0.05*	..
..	..	17 دولة أخرى	15	113	*0.1*	..
		المجموع	**27588**	**146291**	**..**	**7.8**

..= بيانات غير متاحة أو لا تنطبق؛ ـ = لا يوجد شحنات؛ <0.05= بين 0 و0.05.

ملاحظة: تصف بيانات سيبري الخاصّة بنقل الأسلحة الشحناتِ الفعلية للأسلحة الرئيسة. ولإتاحة المقارنة بين البيانات المتّصلة بشحنات الأسلحة المختلفة ولتحديد الاتّجاهات العامّة، يستخدم سيبري قيمة مؤشّر اتّجاه (TIV). هذه القيمة مؤشّر على حجم عمليّات نقل الأسلحة وليست مؤشّراً على القيم الماليّة لتلك العمليّات. لذلك، لا يمكن مقارنتها بالإحصاءات الاقتصادية. ويبيّن الإطار الرقم (5 ـ 1) طريقة حساب قيمة مؤشّر الاتّجاه.

(أ) يختلف ترتيب المورّدين في المدّة 2009 ـ 2013 عن الترتيب المنشور في كتاب سيبري السنوي لعام 2014 بسبب التنقيحات اللاحقة للأرقام الخاصة بتلك السنين.

المصدر: قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بنقل الأسلحة، آذار/مارس 2019.

الولايات المتّحدة

الولايات المتّحدة هي المورّد الأوّل للأسلحة الرئيسة في الخمسية 2014 ـ 2018، وهو مركز احتلّته في جميع الخمسيات منذ انتهاء الحرب الباردة (1991). نمت صادراتها من الأسلحة الرئيسة بنسبة 29 في المئة بين الخمسيتين 2009 ـ 2013 و2014 ـ 2018، وزادت حصّتها في الصادرات الإجمالية من 30 في المئة إلى 36 في المئة. كما أنّ الفجوة بين الولايات المتّحدة وجميع المورّدين الآخرين اتّسعت. ففي أعوام 2009 ـ 2013، زادت صادرات الولايات المتّحدة من الأسلحة على صادرات روسيا ـ ثاني أكبر مورّد في تلك المدّة ـ بنسبة 12 في المئة، وفي أعوام 2014 ـ 2018، زادت الصادرات الأمريكية على الصادرات الروسية بنسبة 75 في المئة.

استحوذ الشرق الأوسط على 52 في المئة من صادرات الأسلحة الأمريكية في أعوام 2014 ـ 2018 (انظر الجدول الرقم (5 ـ 3))، تلته آسيا وأوقيانيا (30 في المئة) وأوروبا (11 في المئة) والأمريكات (4.2 في المئة) وأفريقيا (2.9 في المئة). وزادت صادرات الأسلحة الأمريكية إلى الشرق الأوسط بنسبة 134 في المئة بين أعوام 2009 ـ 2013 وأعوام 2014 ـ 2018. وزادت صادرات الأسلحة الأمريكية إلى أفريقيا أيضاً بنسبة 26 في المئة، فيما انخفضت واردات آسيا وأوقيانيا (16– في المئة) وأوروبا (8.1– في المئة) والأمريكات (4.8– في المئة).

ورّدت الولايات المتّحدة أسلحة رئيسة إلى 98 دولة على الأقلّ في أعوام 2014 ـ 2018. وجهات الصادرات هذه أكبر عدداً كثيراً من وجهات صادرات أيّ مورِّد آخر. وورّدت الولايات المتّحدة أيضاً القليل من المركبات الخفيفة المدرّعة والقذائف المضادّة للدبابات إلى جماعات الثوار في سورية في أعوام 2014 ـ 2018. ومن بين مستوردي الأسلحة الخمسين الكبار في العالم في أعوام 2014 ـ 2018، لم يتقدّم بطلبات شراء أسلحة أمريكية رئيسة أو يحصل عليها في هذه المدّة غير 10 دول فقط.

أكبر مستورد للأسلحة الأمريكية بلا منازع في أعوام 2014 ـ 2018 هو السعودية التي تلقّت 22 في المئة من صادرات الأسلحة الأمريكية. وهذا قريب من ثلاثة أمثال (2.8) الأسلحة التي استوردتها أستراليا، ثاني أكبر مستورد للأسلحة الأمريكية (انظر الجدول الرقم (5 ـ 4)). زادت صادرات الأسلحة الأمريكية إلى السعودية بنسبة 474 في المئة بين المدّتين الخمسيتين 2009 ـ 2013 و2014 ـ 2018، وشملت 56 طائرة حربية من نوع F-15SA. والراجح أنّ تدفّق الأسلحة الأمريكية إلى السعودية سيظلّ كبيراً لمدّة خمس سنين على الأقلّ لوجود طلبات مستَحَقّة كبيرة، كطلب شراء 95 طائرة حربية أخرى من طراز F-15SA. لكنّ القلق حيال مشاركة المملكة في الحرب باليمن ووقْعها الإنساني على الخصوص حملا فريقاً من أعضاء الكونغرس الأمريكي من الحزبين على تقديم مشروع قرار في تشرين الأول/أكتوبر لوقف نقل الأسلحة الأمريكية إلى المملكة[2]. واشتدّت المخاوف الأمريكية من أهداف المملكة وسلوكها لجريمة قتل الصحافي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية بإسطنبول في تركيا[3]. لم يُعتمَد مشروع قرار تشرين الأول/أكتوبر، لكنّه أبرز

---

(2) D. Bartz, «US Lawmakers Consider Bill to Ban Arms Sales to Saudi Arabia,» Reuters, 24 October 2018.

(3) انظر مثلاً: BBC News, «Jamal Khashoggi: All You Need to know about Saudi Journalist's Death,» 11 December 2018.

الانقسامات الكبيرة والمتزايدة في الكونغرس، وبين الكونغرس وإدارة الرئيس دونالد ترامب حول مسألة شحنات الأسلحة المرسَلة إلى المملكة[4]. وجرى تقديم مشروع قرار آخر للمناقشة في مجلس الشيوخ الأمريكي في وقت لاحق من عام 2018 لتقليص الدعم المقدَّم للتحالف الذي تقوده المملكة باليمن ووارداته من الأسلحة، وأُقرّ في 13 كانون الأول/ديسمبر 2018[5].

تورّد الولايات المتّحدة تشكيلة واسعة من الأسلحة الرئيسة. وشكّلت الطائرات 53 في المئة من صادرات الأسلحة الأمريكية في أعوام 2014 ـ 2018 (انظر الجدول الرقم (5 ـ 5)). تضمّنت صادرات الطائرات أنواعاً مختلفة من الطائرات، لكنّ صادرات الطائرات الحربية كانت ضخمة وشكّلت 24 في المئة من إجمالي صادرات الولايات المتّحدة من الأسلحة الرئيسة في أعوام 2014 ـ 2018. وورّدت الولايات المتّحدة 252 طائرة حربية متطوّرة إلى 14 دولة. ومن جملة هذه الطائرات، استوردت 8 دول 83 طائرة حربية من طراز F-35. كما أمدّت الولاياتُ المتّحدة السعودية بـ56 طائرة حربية من طراز F-15SA، وإلى مصر 12 طائرة حربية من طراز F-16C، وإلى العراق 36 طائرة وإلى سلطنة عُمان 12 طائرة.

بناء على حجم الطلبات القائمة، يمكن الاستنتاج أنّ الطائرات الحربية ستظلّ الصادرات العسكرية الأمريكية الرئيسة في المستقبل المنظور. مثال ذلك، قرّرت اليابان شراء 105 طائرات F-35 وقرّرت بلجيكا شراء 34 طائرة من الطراز نفسه، فيما طلبت سلوفاكيا شراء 14 طائرة من طراز F-16V. وبحلول آخر عام 2018، بلغ عدد الطائرات التي طُلب شراؤها أو التي يُزمَع طلب شرائها 891 طائرة حربية أمريكية متطوّرة. غالبية هذه الطائرات من طراز F-35 ولتسليمها أثر متعاظم في الصادرات الأمريكية. ويجري الآن إنتاج هذه الطائرة بالمعدّل الأقصى وتسليم أعداد متزايدة منها لكلّ من القوّات الأمريكية وجهات خارجية. فعام 2017، أُنتج 66 طائرة F-35، منها 30 طائرة للتصدير. وعام 2018، أُنتج 91 من هذه الطائرات، ومن المقرّر الوصول بالإنتاج السنوي إلى 160 طائرة بحلول عام 2023[6]. كما يتواصل بيع نماذج محسَّنة لطائرات حربية تصاميمها قديمة بأعداد كبيرة، كما تجلّى عام 2018 في بيع طائرات الـF-16V لسلوفاكيا كما ذكرنا أعلاه وفي عرض بيع 114 طائرة أو أكثر من طراز F-16V على الهند مع بناء خطّ إنتاج كامل هناك[7]. إضافةً إلى ذلك، أعلنت إسرائيل عام 2018 خططاً لشراء 20 ـ 25 طائرة من طراز F-15IA[8].

(4) J. Abramson, «Senate Bucks Trump's Saudi Approach,» *Arms Control Today* (January-February 2019).

(5) A. Williams, «Senators Prepare to Tackle US Support for Saudi Action in Yemen,» *Financial Times*, 5/12/2018, and C. Edmondson and C. Savage, «House Votes to Halt Aid for Saudi Arabia's War in Yemen,» *New York Times*, 13/2/2019.

للمزيد عن النزاع في اليمن، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(6) Lockheed Martin, «Pentagon and Lockheed Martin deliver 300th F-35 Aircraft,» Press release, 11 June 2018.

(7) J. Gould, «With F-16 Buy, Slovakia «Cutting Off» Russian Hardware,» *Defense News*, 18 November 2018, and S. Singh, «Washington Lets Delhi Know: Buy our F-16s, Can Give Russia Deal Waiver,» Indian Express, 20 October 2018.

(8) A. Fishman, «IAF to Supplement F-35 Stealth Jets with Upgraded F-15 IA,» *Ynet News*, 19 November 2018.

الجدول الرقم (5 ـ 3)

مورّدو الأسلحة الرئيسة العشرة الكبار والوِجهات النهائية لصادراتهم، بحسب المنطقة الإقليمية ومناطق دون إقليمية مختارة، 2014 ـ 2018

الأرقام هي النسبة المئوية للحصص في إجمالي كمّية الصادرات التي سلّمها المورِّد لكلّ منطقة متلقّية في الخمسية 2014 ـ 2018. جرى تدوير النسبة المئوية التي تتجاوز 10 في المئة إلى أقرب عدد صحيح ربّما لا ينتج 100 عن جمع أرقام الحصص بسبب تدوير الأرقام. جرى تدوير النسب المئوية التي تجاوزت 10 في المئة إلى أقرب عدد صحيح وتدوير النسب المئوية التي تدنّت عن 10 في المئة إلى خانة عشرية واحدة. وربّما لن يكون حاصل جمع الحصص 100 بسبب تدوير الأرقام. لمزيد من التفاصيل عن تغطية سيبري الإقليمية، انظر صفحة Arms Transfers Database في موقع سيبري الإلكتروني.

المنطقة المتلقّية	المورِّد									
	الولايات المتّحدة	روسيا	فرنسا	ألمانيا	الصين	المملكة المتّحدة	إسبانيا	إسرائيل	إيطاليا	هولندا
أفريقيا	2.9	17	8.5	7.3	20	1.4	0.8	1.1	12	6.6
شمال أفريقيا	2.5	14	6.8	7.2	11	1.2	-	-	10	5.9
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	0.4	2.6	1.7	0.1	8.8	0.1	0.8	1.1	2.3	0.7
الأمريكات	4.2	1.4	8.7	11	4.0	4.3	9.1	10	9.5	31
أمريكا الجنوبية	1.1	1.0	4.7	3.6	3.8	2.5	2.2	3.3	7.7	4.0

يتبع

تابع

آسيا وأوقيانيا	30	60	29	30	70	29	60	61	21	20
آسيا الوسطى	0.1	4.2	1.1	0.5	3.7	-	2.6	<0.05	1.2	1.1
شرق آسيا	13	15	6.7	20	-	7.5	2.1	2.7	0.1	-
أوقيانيا	8.0	-	3.5	0.8	-	0.6	42	0.1	4.8	-
جنوب آسيا	5.5	29	10	1.2	52	8.4	0.3	46	8.1	0.9
جنوب شرق آسيا	3.9	12	8.0	7.7	14	13	13	12	7.2	18
أوروبا	11	5.8	9.4	27	0.2	5.9	0.1	25	15	15
الاتّحاد الأوروبي	8.7	<0.05	8.9	26	0.2	5.8	0.1	7.5	11	14
الشرق الأوسط	52	16	44	25	6.1	59	29	1.8	43	28
وجهات أخرى	<0.05	-	-	-	-	-	0.6	0.6	0.2	-

ـ = لا يوجد؛ <0.05 رقم بين 0 و0.05.

ملاحظة: نشير بـ «وجهات أخرى» إلى منظّمات دولية (أو إلى بعض الجهات من غير الدول) ليس لها منطقة وحيدة، إضافةً إلى متلقّين غير محدّدين لا يمكن ربطهم بمنطقة معيّنة.

المصدر: قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بنقل الأسلحة، آذار/مارس 2019.

الجدول الرقم (5 ـ 4)

الموردّون الـ25 الكبار للأسلحة الرئيسة وعملاؤهم الرئيسون الثلاثة، 2014 ـ 2018

جرى تدوير النسب المئوية التي تتجاوز 10 في المئة إلى أقرب عدد صحيح، وتقريب النسب المئة الأدنى من 10 في المئة إلى خانة عشرية واحدة.

الترتيب 2014 ـ 2018	المورِّد	الحصّة في صادرات الأسلحة (بالمئة)		النسبة المئوية للتغير بين 2009 ـ 2013 و2014 ـ 2018[1]	العملاء الرئيسون (الحصّة في إجمالي صادرات المورِّدين، بالمئة)، 2014 ـ 2018		
		2014 ـ 2018	2009 ـ 2013		الأول	الثاني	الثالث
1	الولايات المتّحدة	36	30	29	السعودية (22)	أستراليا (7.7)	دولة الإمارات (6.7)
2	روسيا	21	27	−17	الهند (27)	الصين (14)	الجزائر (14)
3	فرنسا	6.8	5.1	43	مصر (28)	الهند (9.8)	السعودية (7.4)
4	ألمانيا	6.4	6.1	13	كوريا الجنوبية (19)	اليونان (10)	إسرائيل (8.3)
5	الصين	5.2	5.5	2.7	باكستان (37)	بنغلادش (16)	الجزائر (11)
6	المملكة المتّحدة	4.2	4.3	5.9	السعودية (44)	عُمان (15)	إندونيسيا (11)
7	إسبانيا	3.2	2.9	20	أستراليا (42)	تركيا (13)	السعودية (8.3)
8	إسرائيل	3.1	2.1	60	الهند (46)	أذربيجان (17)	فيتنام (8.5)
9	إيطاليا	2.3	2.7	−6.7	تركيا (15)	الجزائر (9.1)	إسرائيل (7.6)
10	هولندا	2.1	1.9	16	الأردن (15)	إندونيسيا (15)	الولايات المتّحدة (11)
11	كوريا الجنوبية	1.8	1.0	94	إندونيسيا (17)	العراق (17)	المملكة المتّحدة (15)

يتبع

تابع

12	أوكرانيا	1.3	2.7	−47	الصين	(27)	روسيا	(23)	تايلند	(14)
13	سويسرا	1.0	0.9	20	السعودية	(19)	الصين	(18)	إندونيسيا	(9.3)
14	تركيا	1.0	0.4	170	دولة الإمارات	(30)	تركمانستان	(23)	السعودية	(10)
15	السويد	0.7	1.9	−62	السعودية	(16)	دولة الإمارات	(14)	الجزائر	(10)
16	كندا	0.6	0.9	−33	السعودية	(22)	الهند	(13)	دولة الإمارات	(7.6)
17	النرويج	0.5	0.6	−12	عُمان	(28)	فنلندا	(23)	الولايات المتّحدة	(21)
18	دولة الإمارات	0.3	0.2	103	مصر	(41)	الأردن	(10)	اليمن	(7.6)
19	جمهورية التشيك	0.3	0.1	472	العراق	(40)	الولايات المتّحدة	(17)	فيتنام	(9.9)
20	بيلاروسيا	0.3	0.5	−26	فيتنام	(37)	السودان	(18)	ميانْمار	(12)
21	أستراليا	0.3	0.3	3.9	الولايات المتّحدة	(53)	إندونيسيا	(25)	عُمان	(8.8)
22	جنوب أفريقيا	0.3	0.5	−35	الولايات المتّحدة	(21)	دولة الإمارات	(21)	الهند	(9.8)
23	البرازيل	0.2	0.2	21	أفغانستان	(32)	إندونيسيا	(25)	لبنان	(9.1)
24	فنلندا	0.2	0.2	−9.1	بولندا	(56)	المملكة المتّحدة	(7.1)	السويد	(6.7)
25	البرتغال	0.2	<0.05	457	رومانيا	(89)	بلجيكا	(7.0)	الأوروغواي	(2.7)

<0.05= بين 0 و0.05.

(أ) تُظهر الأرقام التغيّر في مقدار إجمالي صادرات الأسلحة لكلّ مورِّد بين الحقبتين.

المصدر: قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بنقل الأسلحة، آذار/مارس 2019.

شكّلت القذائف الموجّهة 190 في المئة من إجمالي صادرات الأسلحة الأمريكية في الخمسية 2014 ـ 2018. تضمّنت هذه الصادرات توريد 400 قذيفة انسيابية (cruise missile) و124 قذيفة بالستية (ballistic missile) ـ يتراوح مدى النوعين بين 250 كم و400 كم ـ ونحو 36500 قذيفة مضادّة للدبابات و53500 قنبلة موجَّهة.

لا تزال الولايات المتّحدة المورّد الرئيس للمنظومات الدفاعية المضادة للقذائف البالستية منذ سنين. زوّدت الولاياتُ المتّحدة الكويتَ وقطر والسعودية وكوريا الجنوبية وتايوان ودولة الإمارات العربية المتّحدة بمنظومات باتريوت PAC-3 في العشرية 2009 ـ 2018. وزوّدت دولةَ الإمارات بمنظومات THAAD ذات القواعد البرّية أيضاً. وفي عامي 2017 و2018، طلبت بولندا ورومانيا والسويد شراء منظومات باتريوت PAC-3، وطلبت السعودية شراء منظومة THAAD، وطلبت اليابان قذائف SM-3 إضافية وقرّرت شراء منظومتَي AEGIS Ashore ذات قواعد برّية ردّاً على تهديد مُتصوَّر منشؤه قذائف بالستية كورية شمالية ربّما تزوَّد برؤوس حربية نووية[9].

السياسة الأمريكية حيال صادرات الأسلحة عام 2018

بسبب شدّة المنافسة من جانب دول أخرى في سوق السلاح الدولي، مارست الشركات الأمريكية ضغوطاً لتخفيف قيود سياسة تصدير الأسلحة الأمريكية ومن أجل عملية أبسط وأسرع لإصدار رخص التصدير. لقيت هذه الشركات آذاناً صاغية لدى إدارة الرئيس باراك أوباما التي أطلقت عملية إصلاح نظام إصدار تراخيص التصدير الأمريكي وتبسيطه لتسريع القرارات[10]. وواصلت إدارة ترامب هذه العمليّة واعتمدت عام 2018 تدابير لتسريع قرارات برنامج المبيعات العسكرية الخارجية (FMS) أيضاً[11]. ومن جملة التدابير الأخرى الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية خفض الرسوم التي يدفعها المشترون الأجانب لإدارة عقود الFMS التي تبرمها الحكومة الأمريكية[12]. ومالت إدارة

---

(9) T. Kelly and N. Kubo, «Japan to Buy US Radar for Missile-defense System,» *Japan Times*, 1/7/2018, and J. W. Hornung, «Japan's Aegis Ashore Defense System,» The RAND Blog, 20 August 2018.

انظر أيضاً الفصل السادس، القسم IX في هذا الكتاب.

(10) I. F. Fergusson and P. K. Kerr, The US Export Control System and the Export Control Reform Initiative, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress R41916 (US Congress, CRS: Washington, DC, updated 5 Mar. 2019), and L. Seligman, «Trump's Push to Boost Lethal Drone Exports Reaps Few Rewards,» *Foreign Policy*, 6 December 2018.

(11) مبيعات الأسلحة الخارجية (FMS) مبيعات أسلحة «بين حكومات» من جانب الولايات المتّحدة لدولة أجنبية، بحيث تؤدّي الحكومة الأمريكية دور الوسيط بين الصناعة الأمريكية والدولة الأجنبية في التفاوض على العقد وتوقيعه وتنفيذه. انظر: P. Tucker, «Pentagon is Speeding Up Arms Exports to Saudi Arabia, Other Allies,» *Defense One*, 23 May 2018.

(12) تدير وكالة التعاون الأمني الدفاعي الأمريكية (DSCA) عقود المبيعات العسكرية الخارجية (FMS) المبرمة مع مشترين أجانب. C. Forrester, «US Auditors Target DSCA Administration Charges,» *Jane's Defence Weekly* (8 August 2018), p. 22. =

ترامب في الوقت عينه إلى تقليل قيودها في قراراتها المتعلّقة بالتصدير، وبخاصّة لتعزيز الصادرات الأمريكية وتيسير التنافس مع دول أخرى، كروسيا والصين، ترى الولايات المتّحدة أنّها أكثر تساهلاً في سياساتها المتعلّقة بتصدير الأسلحة[13]. وبرّرت إدارة ترامب هذه التغييرات، من بعض النواحي، بإبراز المنافع الاقتصادية المباشرة لصادرات الأسلحة في صورة عوائد واستحداث وظائف في الولايات المتّحدة[14]. أحد الأمثلة على هذه المقاربة الجديدة تليين القواعد الأمريكية المطبّقة على تصدير المركبات الجوّية بلا طيار والمركبات الجوّية المسلّحة بلا طيار (وتسمّى أيضاً الطائرات المسلّحة المسيّرة) بهدف زيادة القدرة التنافسية الأمريكية، من بعض النواحي، إزاء الموردّين الآخرين وبخاصّة الصين (انظر أدناه)[15]. واستناداً إلى مسؤول حكومي أمريكي، من شأن القواعد الجديدة «تقليل العقبات البيروقراطية والإدارية المفروضة ذاتياً على القدرة التنافسية الأمريكية في سوق الصناعة الفضائية العالمية»[16].

طرأ تطوّر ربّما يكون أهمّ من تلك التطوّرات التي ذكرناها بالنسبة إلى علاقات الولايات المتّحدة بعملائها وحلفائها وهو استخدامها موقعها المهيمن بوصفها مورِّد أسلحة أداة تهديد في السياسة الخارجية بقطع إمدادات المعدّات أو المكوّنات الأمريكية عن الدول التي تشتري أسلحة من روسيا. وبعد إقرار الكونغرس بأغلبية ساحقة قانون مكافحة أعداء الولايات المتّحدة بالعقوبات (CAATSA)، أصبح مرسوماً بتوقيع الرئيس ترامب عليه في 2 آب/أغسطس 2017[17]. يدعم المرسومُ العقوباتِ الراهنة التي فرضتها الولايات المتّحدة على روسيا وإيران وكوريا الشمالية ويعزّزها، ويمنح الحكومة الأمريكية سلطة وقف الصادرات الأمريكية إلى الدول التي تشتري أسلحة من روسيا أيضاً. إضافةً إلى ذلك، يمكن الحكومة الأمريكية وقف مشاركة أي وكالة حكومية أو شركة أمريكية في أي صفقة تشمل أسلحة روسية. ويمكن أن يكون لذلك أثر أيضاً في أيّ استخدام للدولار الأمريكي، وهو عملة شائعة في صفقات الأسلحة، عبر مصارف أمريكية في صفقات أسلحة بين روسيا ودول ثالثة.

= للاطّلاع على عرض عام لنظام الـ(FMS)، انظر: US Government Accountability Office (GAO), Foreign Military Sales: Financial Oversight of the Use of Overhead Funds Needs Strengthening, GAO-18-553 (GAO: Washington, DC, July 2018).

(13) Tucker, Ibid.

(14) M. Stone and P. Zengerle, «Congress Reviewing Sale of Precision Munitions to Saudis, UAE: Sources,» Reuters, 23 May 2018, and J. Caverley, «America's Arms Sales Policy: Security Abroad, Not Jobs at Home,» War on the Rocks, 6 April 2018.

(15) US Department of State, «US Policy on the Export of Unmanned Aerial Systems,» Fact sheet, 19 April 2018.

(16) M. Stone and M. Spetalnick, «Donald Trump to Boost Exports of Lethal Drones to More US Allies,» Live Mint, 20 March 2018.

(17) للاطّلاع على نص الـCAATSA ومعلومات أمريكية أخرى ذات صلة، انظر الموقع الإلكتروني لوزارة الخزانة الأمريكية أو الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الأمريكية.

الجدول الرقم (5 ـ 5)

المورّدون الستّة الكبار للأسلحة الرئيسة وشحناتها بحسب فئة الأسلحة، 2014 ـ 2018

يعدّد الجدول حصص صادرات الأسلحة الرئيسة بحسب فئات الأسلحة لدى سيبري للمورّدين الستّة الكبار في الخمسية 2014 ـ 2018. جرى تدوير النسب المئوية التي تجاوزت 10 في المئة إلى أقرب عدد صحيح، وتدوير تلك التي تدنّت عن 10 في المئة إلى خانة عشرية واحدة. وربّما لن يكون حاصل جمع الحصص بالنسبة المئوية 100 بسبب تدوير الأرقام.

	طائرات	منظومات دفاع جوّي	مركبات مدرّعة	مدفعية	محرّكات	قذائف	أجهزة استشعار	سفن	معدّات أخرى
الولايات المتّحدة	53	6.7	12	0.3	3.4	19	2.5	1.7	0.6
روسيا	50	6.9	11	0.3	7.3	12	1.7	8.9	1.7
فرنسا	35	1.8	3.9	0.7	4.4	12	14	27	2.0
ألمانيا	11	1.3	14	2.0	8.7	7.5	3.0	52	0.1
الصين	29	9.6	16	2.8	<0.05	16	2.9	24	0.5
المملكة المتّحدة	62	0.8	0.3	1.1	7.2	7.7	1.7	17	1.8
العالم	**43**	**6.0**	**11**	**0.9**	**4.6**	**14**	**4.8**	**15**	**1.3**

<0.05 = بين 0 و0.05.

ملاحظة: تتضمّن فئة «معدّات أخرى» أسلحة بحرية وأقماراً صناعية وأبراج مدفعية لمركبات مدرّعة ومنظومات إعادة التزوّد بالوقود في الجوّ.

لمزيد من التفاصيل عن فئات سيبري الخاصّة بالأسلحة الرئيسة، انظر صفحة قاعدة بيانات نقل الأسلحة على موقع سيبري الإلكتروني.

المصدر: قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بنقل الأسلحة، آذار/مارس 2019.

بحلول عام 2018، كانت مفاعيل القانون قد انعكست على قرارات دول معيّنة بخصوص مشترياتها من الأسلحة. ففي كانون الأول/ديسمبر 2018 مثلاً، آثرت الفيليبين مروحيات أمريكية على بديل روسي أرخص تحسّباً لعقوبات أمريكية تعرقل خيارات السداد بالدولار الأمريكي[18]. وللالتفاف على العقوبات التي تفرضها الولايات المتّحدة بسبب عقود شراء أسلحة روسية سُدّدت أثمانها بالدولار الأمريكي، بدأت روسيا باستخدام الروبل أو عملات شرائها التجاريين في مبيعاتها العسكرية[19].

يصعب رؤية كيف يتسنّى للولايات المتّحدة تطبيق هذه السياسة الجديدة باتّساق لأنّ كثيراً من حلفائها الرئيسين يشترون أسلحة روسية. مثال ذلك، ترزح تركيا تحت ضغوط لشرائها منظومة قذائف أرض جوّ من طراز S-400 من روسيا. ردّت الولايات المتّحدة على تلك الصفقة بتعليق تزويد تركيا بطائرات F-35 الحربية في آب/أغسطس 2018[20]. إلّا أنّ تركيا أوضحت أنّها غير مستعدّة للتخلّي عن صفقة الـS-400 برغم تهديد الولايات المتّحدة إيّاها بفرض عقوبات[21]. وعرضت روسيا وإيران على تركيا حصّة في التطوير المشترك لطائرة حربية من الجيل الخامس كبديل عن الـF-35[22]. تُبرز هذه المسألة أيضاً صعوبة تغيير القرارات المتعلّقة بالتصدير في البرامج الضخمة التي تشترك فيها دول كثيرة في عمليّات التطوير والإنتاج. لا يُعرف مدى قانونية موقف الولايات المتّحدة ونفوذها العملي في تركيا لكون تركيا شريكة قانوناً في برنامج الـF-35 ولأنّه لا يُنتج بعض قطع الطائرة في الوقت الحالي غير تركيا[23].

المثال الثاني هو الهند التي تعاظمت أهمّيتها بمثابة شريك أمني للولايات المتّحدة وزبون لصادراتها العسكرية. لكنّ روسيا كانت ولا تزال المصدر الرئيس لواردات الهند العسكرية. تخشى الهند تأثير قانون مكافحة أعداء الولايات المتّحدة بالعقوبات (CAATSA) في مستقبل علاقاتها العسكرية بروسيا، وفي قدرات الهند العسكرية الشديدة الاعتماد على استمرار الإمدادات الروسية، وفي علاقاتها بالولايات المتّحدة[24]. بقي الغموض يكتنف الموقف الأمريكي بحلول آخر عام

---

(18) M. Mogato, «Philippines to Buy US Helicopters, not Russian, due to Sanctions: Official,» Reuters, 7 December 2018.

(19) RT, «Ruble for Whole Caboodle: Russia Phasing out US Dollar in Major Arms Deals with China,» 29 January 2019.

(20) P. Host and K. Herschelman, «US Legislation That Temporarily Bans F-35 Deliveries to Turkey Becomes Law,» *Jane's Defence Weekly* (22 August 2018), p. 6, and US Department of Defense, «Status of the US Relationship with the Republic of Turkey,» 26 November 2018.

(21) RT, «Mattis: «US Does Not Recommend» Turkey buy Russian Missile Defense System,» 28 August 2018, and U. Ergan, «Turkey to Receive First F-35 Fighter from US Next Month,» *Hürriyet Daily News*, 9/5/2018.

(22) K. Herschelman, «Turkey Rejects Proposal to Give up S-400 in Exchange for US Unblocking F-35,» *Jane's Defence Weekly* (5 September 2018), p. 12.

(23) K. Herschelman, «Turkey «Will Exercise Legal Rights» if US does not Deliver F-35s,» *Jane's Defence Weekly* (22 August 2018), p. 6.

(24) L. K. Behera and G. Balachandran, «Implications of CAATSA for India's Defence Relations with Russia and America,» *Indian Defence Review* (14 May 201).

2018. ففي آب/أغسطس 2018، حذّرت الولاياتُ المتّحدة الهندَ إمكان أن يكون لطلب شراء منظومة الS-400 من روسيا عواقب سلبية واقترحت بديلاً أمريكياً[25]. لكنّ الجيش الأمريكي يشاطر الهند خوفها من خسارة قدرات عسكرية[26]. وبدا أنّ لقاءً جمع وزيرَي الخارجية والدفاع لكِلتا الدولتين عام 2018 وأفضى إلى حلّ مسألة العقوبات الأمريكية، ويُتوقّع أن تمنح الولاياتُ المتّحدة الهندَ إعفاءً من (CAATSA)[27]. لكنّ تقارير إخبارية في الهند أشارت في تشرين الأول/أكتوبر 2018 إلى أنّ إعفاءً من (CAATSA) لن يكون ممكناً، بحسب مسؤولين أمريكيين، ما لم «تقلّص الهند اعتمادها على الأسلحة الروسية» بتلبية حاجتها إلى 114 طائرة حربية بطلب شراء طائرات F-16 الأمريكية[28].

روسيا

انخفضت صادرات روسيا من الأسلحة الرئيسة بنسبة 17 في المئة بين المدّتين الخمسيتين 2009 ـ 2013 و2014 ـ 2018، وانخفضت حصّتها في الصادرات العالمية من 27 في المئة إلى 21 في المئة. وفي الخمسية 2014 ـ 2018، أمدّت روسيا 48 دولة بأسلحة رئيسة، لكنّ 55 في المئة من إجمالي صادراتها العسكرية وصلت إلى ثلاثة متلقّين وحسب، وهم الهند والصين والجزائر. وعلى المستوى الإقليمي، تلقّت آسيا وأوقيانيا 60 في المئة من صادرات الأسلحة الروسية، وتلقّت أفريقيا 17 في المئة، وتلقّى الشرق الأوسط 16 في المئة، وتلقّت أوروبا 5.8 في المئة، وتلقّت الأمريكات 1.4 في المئة في أثناء تلك المدّة.

يُعزى انخفاض صادرات الأسلحة الروسية، من بعض الوجوه، في المدّة 2014 ـ 2018 إلى خفض الهند وفنزويلا عموماً وارداتهما العسكرية ـ وهما دولتان في جملة المتلقّين الرئيسين لصادرات الأسلحة الروسية في السنين السابقة. ومع أنّ الهند بقيت المتلقّي الرئيس للأسلحة الروسية في المدّة 2014 ـ 2018، فقد انخفضت وارداتها من الأسلحة الروسية بنسبة 42 في المئة بين المدّتين 2014 ـ 2018 و2009 ـ 2013. وكذلك انخفضت واردات فنزويلا العسكرية، التي كانت خامس كبار متلقّي الأسلحة الروسية في المدّة 2009 ـ 2013، بنسبة 96 في المئة بين المدّتين المذكورتين (انظر القسم III أيضاً).

زادت صادرات الأسلحة الرئيسة الروسية إلى الشرق الأوسط بنسبة 19 في المئة بين المدّتين 2009 ـ 2013 و2014 ـ 2018. ومع أنّ روسيا استأثرت بنسبة 15 في المئة من إجمالي واردات

(25) RT, «US Official Hints at Sanctions over India's Planned S-400 Purchase from Russia,» 31 August 2018.

(26) Press Trust of India (PTI), «Pentagon Concerned over Russian Sanctions' Implications on India–US Ties,» *Hindustan Times*, 5/4/2018.

(27) Press Trust of India (PTI), «First 2+2 Dialogue «Defining Moment» for Indo-US Relations: Mattis,» *Economic Times*, 12/9/2018.

(28) S. Singh, «Washington Lets Delhi Know: Buy our F-16s, Can Give Russia Deal Waiver,» Indian Express, 20 October 2018.

تلك المنطقة في المدّة 2009 ـ 2013، فقد استأثرت بنسبة 9.6 في المئة من وارداتها في المدّة 2014 ـ 2018. سعت روسيا طوال السنين القليلة السابقة إلى تعزيز علاقاتها بدول في الشرق الأوسط، منها مصر والعراق، من خلال صفقاتها العسكرية، إضافةً إلى مواجهة هيمنة الولايات المتّحدة على سوق السلاح في المنطقة. كانت مصر والعراق المتلقّيَين الرئيسَين للأسلحة الروسية في المدّة 2014 ـ 2018، بحصول مصر على 46 في المئة والعراق على 36 في المئة من صادرات الأسلحة الروسية إلى المنطقة. وزادت الشحنات المرسلة إلى العراق بنسبة 780 في المئة بين المدّتين 2009 ـ 2013 و2014 ـ 2018، فيما زادت الشحنات المرسلة إلى مصر بنسبة 150 في المئة. تضمّنت شحنات روسيا إلى مصر 3 منظومات قذائف سطح جو S-300 و27 طائرة حربية من طراز ميغ 29 أم و34 مروحية حربية من طراز Ka-52. واستورد العراق من روسيا 19 مروحية حربية من طراز Mi-28N و73 دبابة من طراز T-90S. والراجح أنّ تظلّ الشحنات الروسية إلى الشرق الأوسط كبيرة في السنين القادمة. واستناداً إلى روزوبورون إكسبورت ـ الوكالة الحكومية التي تُبرَم من خلالها معظم اتّفاقات تصدير الأسلحة الروسية ـ لامست القيمة الإجمالية لشحنات الأسلحة الروسية المستحقّة في آخر عام 2018 مستوى قياسياً بلغ 50 مليار دولار، وشكّلت عقود مع دول عربية حصّة «كبيرة» في هذه الشحنات[29]. وإضافةً إلى الأهمّية الاقتصادية لصادرات الأسلحة، ترى روسيا فيها أداة نفوذ سياسي اعتقاداً منها بأنّ صادراتها العسكرية إلى الشرق الأوسط ستقوّي حضورها وسط الموردّين الآخرين وتقوّي وضعها في مجمل أرجاء المنطقة[30].

الدول الأوروبية والاتّحاد الأوروبي

شكّلت صادرات موردّي الأسلحة الأوروبيين الغربيين الخمسة الكبار، وهم فرنسا وألمانيا والمملكة المتّحدة وإسبانيا وإيطاليا، 23 في المئة من إجمالي عمليّات نقل الأسلحة العالمية في أعوام 2014 ـ 2018، بعد أن كانت النسبة 21 في المئة في أعوام 2009 ـ 2013.

ضمّ موردّو الأسلحة الـ25 الكبار 16 دولة أوروبية في أعوام 2014 ـ 2018 (انظر الجدولين الرقمين (5 ـ 2) و(5 ـ 4)). كما أنّ عشراً من هذه الدول الـ16 أعضاء في الاتّحاد الأوروبي. زاد مجموع صادرات كلّ الدول الأعضاء الـ28 في الاتّحاد الأوروبي في المدّة 2014 ـ 2018 على مجموع صادراتها في المدّة 2009 ـ 2013 بنسبة 9.9 في المئة، وزادت حصّة الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي في المجموع العالمي من 26 في المئة إلى 27 في المئة بين المدّتين.

وافق أعضاء الاتّحاد الأوروبي على «معايير مشتركة عالية» وعلى «التقريب بين» ضوابط صادرات الأسلحة لديهم. لكن تظلّ هناك اختلافات جوهرية في السياسات الفعلية للدول الأعضاء

(29) RIA Novosti, [Rosoboronexport: The Growing Demand for Russian Weapons], 12 November 2018 (in Russian).

(30) A. Kuimova, «Russia's Arms Exports to the MENA Region: Trends and Drivers,» Euro-Mediterranean Study Commission (EuroMeSCo) *Policy Brief*, no. 95 (1 April 2019).

في الاتّحاد الأوروبي في شأن تصدير الأسلحة[31]. ظهرت هذه الخلافات على أوضح ما تكون عام 2018 في شأن صادرت الأسلحة إلى السعودية ودولة الإمارات العربية المتّحدة (انظر أدناه)[32]. لكنّ هذه المخاوف لم تمنع الشرق الأوسط من أن يكون سبب أكبر نموّ شهدته صادرات ثلاثة مورّدين أوروبيين غربيين: زادت صادرات الأسلحة الفرنسية إلى المنطقة بنسبة 261 في المئة بين المدّة 2009 ـ 2013 والمدّة 2014 ـ 2018، فيما زادت الصادرات الألمانية بنسبة 125 في المئة والصادرات البريطانية بنسبة 30 في المئة.

فرنسا

إنّها ثالث كبار مورّدي الأسلحة الرئيسة في المدّة 2014 ـ 2018 باستئثارها بـ6.8 في المئة من مجموع الصادرات العالمية. زادت صادرات الأسلحة الفرنسية بنسبة 43 في المئة بين المدّة 2009 ـ 2013 والمدّة 2014 ـ 2018. تلقّى الشرق الأوسط منها 44 في المئة، وتلقّت آسيا وأوقيانيا 29 في المئة، ودول أوروبية أخرى 9.4 في المئة، والأمريكات 78 في المئة، وأفريقيا 8.5 في المئة. وأمدّت فرنسا 78 دولة بأسلحة في المدّة 2014 ـ 2018، وكانت مصر أكبر مستورد للأسلحة الفرنسية في تلك المدّة (انظر الجدول الرقم (5 ـ 4))، تلتها الهند. ومثّلت شحنات الأسلحة الفرنسية إلى مصر 28 في المئة من إجمالي صادرات الأسلحة الرئيسة الفرنسية. الأسلحة الرئيسة المورَّدة إلى مصر في المدّة 2014 ـ 2018 هي فرقاطة FREMM و20 طائرة حربية من نوع رافال وسفينتا إنزال هجوميتان كبيرتان من نوع ميسترال. وتلقّت الهند نحو 9.8 في المئة من صادرات الأسلحة الفرنسية في المدّة 2014 ـ 2018. والأسلحة الرئيسة التي بيعت أو نُقلت إلى الهند هي غوّاصات سكوربين وطائرات حربية من نوع ميراج ـ 2000 ومروحيات خفيفة وقذائف. لكنّ مصر والهند ما كانتا دولتين مستوردين كبيرتين للأسلحة الفرنسية في المدّة 2009 ـ 2013، حين بلغت واردت مصر من الأسلحة الرئيسة الفرنسية 2.0 في المئة من إجمالي وارداتها العسكرية فيما تدنّت واردات الهند من الأسلحة الفرنسية عن 1.0 في المئة في تلك المدّة.

تظلّ مقاربة فرنسا في صادرات الأسلحة جازمة كحالها في المدّة 2009 ـ 2013، لكن زاد عدد الشحنات الكبيرة مع تنوّع الدول المستوردة في المدّة 2014 ـ 2018. المتلقّون الرئيسون للأسلحة الفرنسية الرئيسة في المدّة 2009 ـ 2013 كانوا الصين والمغرب وسنغافورة. وإضافةً إلى انضمام مصر والهند القائمة، صارت السعودية ثالث أكبر مستورد للأسلحة الفرنسية في المدّة 2014 ـ 2018.

---

(31) لمزيد من التفاصيل، انظر: European Parliament, Directorate-General for External Policies Policy Department, The Further Development of the Common Position 944/2008/CFSP on Arms Exports Control, Workshop Report (European Parliament: Brussels, 17 July 2018).

(32) لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل العاشر، القسم IV في هذا الكتاب.

أفصحت منظّمات غير حكومية عام 2018 عن مخاوف حيال انتهاكات حقوق الإنسان، وأعمال قمع وتدخّل في نزاعات عسكرية من جانب بعض أكبر متلقّي الأسلحة الفرنسية، ولا سيّما مصر[33]. لكنّ الحكومة الفرنسية لم تكترث لذلك ومضت قدُماً في إمداد مصر بسفن وطائرات حربية وتزويد السعودية بمركبات مدرّعة[34]. وأوضحت وزارة القوّات المسلّحة الفرنسية في تقريرها الصادر في حزيران/يونيو 2018 عن الصادرات الوطنية بأنّ المسائل المتّصلة بأوضاع إنسانية مقلقة أو انخراط في نزاعات مسلّحة من جملة المعايير المعتمَدة في تقييم الحكومة الفرنسية القرارات المتّصلة بمنح رخص تصدير أسلحة. إلّا أنّ صادرات الأسلحة لازمة، بحسب التقرير، لضمان أمن فرنسا القومي والمحافظة على القدرة المالية للصناعة العسكرية الفرنسية[35].

ألمانيا

ألمانيا رابع أكبر مورّدي الأسلحة الرئيسة في المدّة 2014 ـ 2018. زادت صادراتها بنسبة 13 في المئة بين المدّتين 2009 ـ 2013 و2014 ـ 2018، وزادت حصّتها في إجمالي الصادرات العالمية من 6.1 في المئة إلى 6.4 في المئة. وأمدّت ألمانيا 72 دولة بأسلحة رئيسة في المدّة 2014 ـ 2018. تلقّت آسيا وأوقيانيا 30 في المئة، وتلقّت دول أوروبية أخرى 27 في المئة، وتلقّى الشرق الأوسط 25 في المئة، وتلقّت الأمريكات 11 في المئة، وتلقّت أفريقيا 7.3 في المئة من صادرات الأسلحة الرئيسة الألمانية. وشكّلت السفن، وبخاصّة الغوّاصات، 52 في المئة من صادرات الأسلحة الألمانية في المدّة 2014 ـ 2018، حين شحنت ألمانيا ما مجموعة 16 غواصة إلى ستّ دول هي كولومبيا ومصر واليونان وإسرائيل وإيطاليا وكوريا الجنوبية، ومثّلت هذه الشحنات 42 في المئة من صادرات الأسلحة الألمانية في المدّة 2014 ـ 2018.

وبدءاً بمطلع عام 2016، انتقدت دول أوروبية متتالية استخدام السعودية القوّة العسكرية وأعلنت فرض قيود شديدة على صادرات الأسلحة إلى المملكة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، علّقت ألمانيا مؤقّتاً تصدير أسلحة إلى المملكة، منها وقف تصدير مكوّنات ألمانية إلى دول أوروبية تستخدمها في صنع أسلحة تورَّد إلى المملكة[36]. لكنّ المملكة تلقّت 3.2 من صادرات الأسلحة الألمانية في المدّة 2014 ـ 2018، وهذا مؤشّر على ضعف أثر تلك القيود

---

(33) Human Rights Watch, «World Report, 2018: Egypt, Events of 2017,» [n. d.]; Amnesty International, Egypt: How French Arms Were Used to Crush Dissent (Amnesty International: London, Sep. 2018), and P. Iddon, «Controversial French and German Arms Sales to the Middle East in Spotlight,» *New Arab*, 29 January 2019.

للمزيد عن النزاع في مصر، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(34) Iddon, Ibid., and France 24, «France Rejects Amnesty Criticism of Arms Exports to Egypt,» 18 October 2018.

(35) French Ministry of the Armed Forces, Rapport au Parlement 2018 sur les exportations d'armements de la France [Report to parliament on French arms exports, 2018] (French Ministry of the Armed Forces: Paris, June 2018).

(36) لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل العاشر، القسم IV في هذا الكتاب.

في إجمالي صادرات الأسلحة الألمانية. وعندما فُرض الحظر في تشرين الثاني/نوفمبر، كانت زوارق الدورية أهمّ الأسلحة الرئيسة الألمانية المزمع تصديرها إلى المملكة. لكنّ وقف ألمانيا تصدير أسلحة إلى المملكة أثار انتقادات من جانب دول أوروبية لأنّه يعرقل بيعها أسلحة للمملكة. مثال ذلك، اشتكت المملكة المتّحدة من أنّ الموقف الألماني عرقل إتمام عقد بين المملكة المتّحدة والسعودية لبيع 48 طائرة حربية من طراز تايفون لاعتماد هذه الطائرة على مكّونات ألمانية[37].

سلّط وقف ألمانيا تصدير أسلحة إلى السعودية الضوء أيضاً على الأثر المحتمل لاختلاف سياسات أعضاء الاتّحاد الأوروبي الخاصّة بتصدير الأسلحة في البرامج المشتركة المستقبلية لتطوير أسلحة وإنتاجها. فهناك اتّفاق بين فرنسا وألمانيا على الاشتراك في تطوير أسلحة رئيسة، منها دبابة جديدة وطائرة حربية من الجيل السادس، لكن برزت في النصف الثاني للعام 2018 خلافات حول القواعد الملائمة لتصدير هذه الأسلحة الحديثة إلى دول ثالثة[38]. وأوضحت الدولتان في آخر عام 2018 أنّ اتّفاق ديبري شميت النافذ منذ عام 1971، الذي يتيح تصدير أسلحة اشتركت في تطويرها فرنسا وألمانيا وذلك وفقاً للشروط التي ترتئيها كلّ منهما، يظلّ سارياً فيما تسعيان لإرساء قواعد تصدير مشتركة على الصعيد الثنائي أو على صعيد الاتّحاد الأوروبي ككلّ[39].

المملكة المتّحدة

زادت صادرات الأسلحة البريطانية بنسبة 5.9 في المئة بين المدّتين 2009 ـ 2013 و2014 ـ 2018. وكانت المملكة المتّحدة سادس أكبر مورِّد للأسلحة الرئيسة في المدّة 2014 ـ 2018. ذهب 59 في المئة من واردات المملكة من الأسلحة الرئيسة إلى الشرق الأوسط، وتألّفت في الغالب من طائرات حربية نُقلت إلى السعودية وسلطنة عُمان. وتأتي الطائرات، وبخاصّة الحربية منها، في مقدّمة الأسلحة الرئيسة التي تورّدها المملكة المتّحدة، إذْ مثّلت 62 في المئة من صادرات الأسلحة البريطانية في المدّة 2014 ـ 2018 (انظر الجدول الرقم (5 ـ 5)).

تلقّت السعودية 44 في المئة من إجمالي صادرات الأسلحة البريطانية في أعوام 2014 ـ 2018، في حين تلقّت 41 في المئة في أعوام 2009 ـ 2013. وكالحال في ألمانيا، هناك مقاومة كبيرة داخل المملكة المتّحدة لتصدير أسلحة إلى السعودية، ولا سيّما أنّ الأسلحة البريطانية تُستخدم في

(37) A. Shalal, «Berlin Arms Policy Risks «German-free» European Defense Projects,» Reuters, 4 March 2019.

(38) S. Sprenger, «Export Constraints Emerge as Sticking Point for Future German-French Combat Aircraft,» *Defense News*, 28 October 2018, and S. Sprenger, «Europe's Next-gen Fighter Jet is Stuck in the Bickering Phase,» *Defense News*, 7/11/2018.

(39) *Der Spiegel*, «Deutsch-französisches Geheimpapier regelt Waffenexport neu» [German–French secret paper reorganizes arms exports], 15 February 2019.

لمزيد من التفاصيل عن جهد إرساء قواعد مشتركة للتصدير، انظر الفصل العاشر، القسم IV في هذا الكتاب.

الحرب في اليمن[40]. برغم هذا الانتقاد، واصلت المملكة المتّحدة تزويد السعودية بأسلحة عام 2018، وسعت لزيادة تلك المبيعات، فوقّعت الحكومة البريطانية والسعودية في آذار/مارس 2018 مذكّرة إعلان نوايا تتيح بيع 48 طائرة حربية من نوع تايفون[41]. وسبق لقطر، التي صارت في حالة عداء مع السعودية منذ منتصف عام 2017، أن طلبت شراء 24 طائرة تايفون عام 2017.

الصين

زادت صادرات الصين من الأسلحة الرئيسة بنسبة 195 في المئة بين المدّتين 2004 ـ 2008 و2009 ـ 2013، لكنّ صادراتها زادت بنسبة 2.7 في المئة فقط بين المدّتين 2009 ـ 2013 و2014 ـ 2018. ومع أنّه بدا أنّ صادرات الأسلحة الصينية بلغت مستوى مستقرّاً، إلّا أنّ عدد الدول التي استوردت أسلحة رئيسة صينية بقي يزداد باطراد، ولو في المدّة 2014 ـ 2018، فأمدّت الصين 53 دولة بأسلحة رئيسة في أعوام 2014 ـ 2018، في زيادة بلغت 41 في المئة على المبيعات المسجّلة في أعوام 2009 ـ 2013، وبزيادة بلغت 32 في المئة على المبيعات المسجّلة في أعوام 2004 ـ 2008.

تلقّت آسيا وأوقيانيا 70 في المئة من صادرات الأسلحة الصينية، وتلقّت أفريقيا 20 في المئة، وتلقّى الشرق الأوسط 6.1 في المئة، وتلقّت الأمريكات 4.0 في المئة في الخمسية 2014 ـ 2018. وكانت باكستان المستورد الرئيس (37 في المئة) في تلك المدّة، كحالها في جميع الخمسيات منذ عام 1991، تلتها بنغلادش (16 في المئة) والجزائر (11 في المئة). كما أمدّت الصينُ تشكيلة واسعة من الدول الأخرى بكميّات صغيرة نسبياً من الأسلحة الرئيسة: تلقّى 39 من أصل 53 مستورداً أقلّ من 1.0 في المئة من إجمالي الصادرات الصينية في أعوام 2014 ـ 2018.

إنّ صادرات الصين العسكرية محدودة لحقيقة أنّ دولاً كثيرة، منها أربع من الدول العشر الكبار المستوردة للأسلحة في أعوام 2014 ـ 2018 (الهند وأستراليا وكوريا الجنوبية وفيتنام) إضافةً إلى معظم الدول الأوروبية تقريباً ـ لم تشتر أسلحة صينية أو يُستبعد بدرجة كبيرة (في المستقبل المنظور على الأقلّ) شراؤها أسلحة صينية لأسباب سياسية. إلّا أنّ التطوّرات السريعة في التكنولوجيا العسكرية الصينية أتاحت فرصاً لنموّ صادرات الأسلحة الصينية، بما في ذلك التصدير إلى زبائن جدد. شهدت جميع فئات الأسلحة الرئيسة تطوّرات تكنولوجية كهذه، لكنّ أبرزها التطوّرات في فئة الطائرات الحربية بلا طيار (UCAV): أصبحت الصين أكبر مورّد في هذه السوق الوليدة وبهامش كبير بحلول أعوام 2014 ـ 2018. فإذا كانت قد باعت 10 من هذه الطائرات لدولتين في المدّة

---

(40) A. Chuter, «UK-supplied Precision Weapons Prove Popular in Saudi-led Yemen Campaign,» *Defense News*, 17/10/2016.

لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل العاشر، القسم IV في هذا الكتاب.

(41) H. Mance and P. Hollinger, «Saudi Moves towards Buying 48 Typhoon Fighters from BAE,» *Financial Times*, 9/3/2018, and Shalal, «Berlin Arms Policy Risks «German-free» European Defense Projects».

2009 ـ 2013، فقد أمدّت 13 دولة بما مجموعه 153 طائرة من هذا النوع في المدّة 2014 ـ 2018. وفي المقابل، باعت الولايات المتّحدة 3 طائرات حربية بلا طيار في المدّة 2009 ـ 2013 و5 في المدّة 2014 ـ 2018. وأُرسلت جميع الشحنات إلى المملكة المتّحدة في كلتا المدّتين. وأرسلت إيران إلى سورية 10 طائرات حربية بلا طيار في أعوام 2014 ـ 2018، فيما أرسلت دولة الإمارات العربية المتّحدة إلى الجزائر طائرتين. وذهبت غالبية شحنات الطائرات الحربية بلا طيار الصينية إلى دول شرق أوسطية في أعوام 2014 ـ 2018، فيما تردّدت الولايات المتّحدة، المنتج الرئيس، في بيع طائراتها من هذه الفئة[42].

مورّدون آخرون للأسلحة

تضطلع الدول الواقعة خارج أوروبا وأمريكا الشمالية بدور صغير في صادرات الأسلحة الرئيسة على المستوى الدولي، فشكّلت صادرات هذه الدول 13 في المئة من إجمالي الصادرات العالمية في أعوام 2014 ـ 2018، و11 في المئة في أعوام 2009 ـ 2013. وتوجد ثمانٍ من الدول المورّدة الـ25 الكبرى في أعوام 2014 ـ 2018 خارج أوروبا وأمريكا الشمالية، وهي الصين وإسرائيل وكوريا الجنوبية وتركيا ودولة الإمارات العربية المتّحدة وأستراليا وجنوب أفريقيا والبرازيل (مرتّبة بحسب صادراتها). وليس في قائمة المورّدين العشرة الكبار للأسلحة الرئيسة من هذه الدول غير الصين وإسرائيل.

زادت صادرات إسرائيل العسكرية بنسبة 60 في المئة بين المدّة 2009 ـ 2013 والمدّة 2014 ـ 2018 ـ وهي أكبر زيادة في أوساط المورّدين العشرة الكبار على مستوى العالم. ولا تزال إسرائيل في عداد المورّدين الخمسة عشرة الكبار منذ عقود. وقد شحنت أسلحة رئيسة إلى 37 دولة على الأقلّ في أعوام 2014 ـ 2018. لكنّ 46 في المئة من صادراتها العسكرية ذهبت إلى الهند.

اعتمدت دول كثيرة خارج أوروبا وأمريكا الشمالية سياسة الاستثمار في صناعاتها العسكرية المحلّية تزيد استقلالها عن مورّدي الأسلحة الأجانب كأداة متصوَّرة للتطوّر الصناعي. تشمل هذه السياسات في الغالب هدف زيادة صادرات الأسلحة. مثال ذلك، أقامت كوريا الجنوبية عام 2018 مركز ترويج للصادرات الدفاعية لزيادة صادراتها العسكرية تمشّياً مع رأيها القائل إنّ الصناعة العسكرية «محرّك نموّ» للاقتصاد الوطني[43]. ولدى تركيا سياسة تنموية وطنية اسمها الرؤية 2023، وأحد أهدافها المعلَنة زيادة عائداتها من تصدير الأسلحة إلى مستوى يضعها على قدم المساواة مع

(42) A. B. Tabrizi and J. Bronk, «Armed Drones in the Middle East: Proliferation and Norms in the Region,» Occasional Paper (Royal United Services Institute: London, December 2018).

(43) J. Grevatt, «South Korea Launches Military Export Agency,» *Jane's Defence Industry*, November 2018.

دول كإسرائيل[44]. وأطلقت أستراليا في كانون الثاني/يناير 2018 استراتيجية صادرات دفاعية بهدف تبوّؤ مركز في قائمة مورّدي المعدّات العسكرية العشرة الكبار بحلول عام 2028[45].

شهدت صادرات كوريا وصادرت تركيا العسكرية زيادة كبيرة بلغت 94 في المئة في حالة كوريا الجنوبية و170 في المئة في حالة تركيا وذلك بين المدّة 2009 ـ 2013 والمدّة 2014 ـ 2018. شحنت كوريا الجنوبية في المدّة 2014 ـ 2018 أسلحة رئيسة إلى دول أوروبية عديدة ـ فنلندا والنرويج والمملكة المتّحدة ـ وذلك لأوّل مرّة. وزادت تركيا في المدّة ذاتها صادرتها العسكرية إلى دول شرق أوسطية.

وعلى العموم، يصعب تطبيق سياسة طموحة لزيادة الصادرات الدفاعية على المدى الطويل، ولا سيّما أنّ التاريخ الحديث أظهر أنّ صادرات المورّدين الصغار من الأسلحة تذبذب كثيراً. وعلى سبيل المثال، احتلّت السويد المركز الخامس عشر في قائمة مورّدي الأسلحة الكبار في المدّة 2014 ـ 2018 بعد أن كانت صاحبة المركز السابع في المدّة 1999 ـ 2003، وتدنّت صادرات السويد العسكرية في المدّة 2014 ـ 2018 بنسبة 57 في المئة عن صادراتها في المدّة 1999 ـ 2003. لكنّ السويد ستشرع عام 2019 بتصدير نحو 36 طائرة حربية من نوع غريبِن إلى البرازيل، وهو ما سيرفعها في مصافّ مورّدي الأسلحة في السنين القليلة القادمة. واحتلّت البرازيل نفسها المركز الثالث عشر في قائمة كبار مورّدي الأسلحة في المدّة 2014 ـ 2018، مقارنة بالمركز 13 في المدّة 1984 ـ 1988 حين بلغت صادرات الأسلحة البرازيلية أعلى مستوياتها.

---

(44) Defence Turkey, «Will Turkey Hit the Target of $25 Billion Set for the Year 2023?,» vol. 10, no. 65 (2015).

(45) Australian Department of Defence (DOD), Defence Export Strategy (DOD: Canberra, January 2018).

III التطوّرات لدى المتلقّين، 2018

سيمون ت. ويزيمان، أود فلورانت
ألكسندرا كويموفا، نان تيان، بيتر د. ويزيمان

حدّد سيبري 155 دولة مستوردة للأسلحة في أعوام 2014 ـ 2018. وإضافةً إلى ذلك، تلقّت ثلاث منظّمات دولية وستّ جماعات ثورية من غير الدول أسلحةً في أعوام 2014 ـ 2018. وتلقّى مستوردو الأسلحة الخمسة الكبار في أعوام 2014 ـ 2018 ـ وهم السعودية والهند ومصر وأستراليا والجزائر ـ 35 في المئة من إجمالي الواردات العسكرية العالمية (انظر الجدول الرقم (5 ـ 6)). من هذه الدول، كانت السعودية والهند في عداد المستوردين الخمسة الكبار في المدّتين 2009 ـ 2013 و2014 ـ 2018. وعلى المستوى الإقليمي، تلقّت آسيا وأوقيانيا 40 في المئة من الواردات في أعوام 2014 ـ 2018، تلتها منطقة الشرق الأوسط (35 في المئة) وأوروبا (11 في المئة) وأفريقيا (7.8 في المئة) والأمريكات (6.2 في المئة).

أفريقيا

انخفضت واردات الدول الأفريقية من الأسلحة بنسبة 6.5 في المئة بين أعوام 2009 ـ 2013 وأعوام 2014 ـ 2018. وتلقّت المنطقة 7.8 في المئة من إجمالي واردات الأسلحة في أعوام 2014 ـ 2018 (انظر الجدول الرقم (5 ـ 1)). وشكّلت واردات الجزائر 56 في المئة من إجمالي الواردات العسكرية الأفريقية، وشكّلت واردات المغرب 15 في المئة وواردات نيجيريا 4.8 في المئة.

شمال أفريقيا

تلقّت أربع دول في شمال أفريقيا (الجزائر وليبيا والمغرب وتونس) 75 في المئة من واردات

أفريقيا العسكرية[1]. وزادت الواردات العسكرية لهذه الدول بنسبة 20 في المئة بين أعوام 2009 ـ 2013 وأعوام 2014 ـ 2018.

كانت روسيا في أعوام 2014 ـ 2018 مصدر 49 في المئة من إجمالي واردات شمال أفريقيا العسكرية، والولايات المتّحدة مصدر 15 في المئة، والصين مصدر 10 في المئة وفرنسا مصدر 7.8 وألمانيا مصدر 7.7 في المئة.

زادت واردات الجزائر العسكرية بنسبة 55 في المئة بين أعوام 2009 ـ 2013 وأعوام 2014 ـ 2018. وشكّلت روسيا مصدر جلّ هذه الواردات (66 في المئة) في أعوام 2014 ـ 2018، كحال سلفها الاتّحاد السوفياتي منذ أن نالت الجزائر استقلالها عام 1962 (انظر الجدول الرقم (5 ـ 7)). وكانت روسيا (أو الاتّحاد السوفياتي) مصدر 87 في المئة من واردات الجزائر العسكرية في أعوام 1961 ـ 2013. وزادت شحنات الأسلحة الروسية إلى الجزائر بنسبة 14 في المئة بين المدّة 2009 ـ 2013 والمدّة 2014 ـ 2018، لكنّ واردات البلاد من مورّدين آخرين زادت بوتيرة أسرع كثيراً. وبرزت الصين وألمانيا كمصدرَين مهمَّين للأسلحة التي استوردتها الجزائر في أعوام 2014 ـ 2018، إذْ شكّلت صادرات الصين 13 في المئة وصادرات ألمانيا 10 في المئة من إجمالي واردات الجزائر من الأسلحة الرئيسة، في حين لم تبلغ صادرات الدولتين إلى الجزائر 0.5 في المئة في أعوام (2009 ـ 2013) (انظر الجدول الرقم (5 ـ 8)). تضمّنت الشحنات المرسَلة إلى الجزائر في أعوام 2014 ـ 2018 ثلاث فرقاطات من الصين، وفرقاطتين و269 ناقلة جنود مدرّعة (APC) من ألمانيا. وهذه الناقلات جزء من طلبية تقدَّر بنحو 1000 ناقلة سيصار إلى تجميعها أو إنتاجها بموجب ترخيص في الجزائر بحلول عام 2025. كما شحنت الصين 10 طائرات حربية بلا طيار، وهي ليست في عداد الأسلحة التي تُنتجها روسيا للتصدير حالياً.

انخفضت واردات المغرب من الأسلحة الرئيسة بنسبة 35 في المئة بين المدّة 2009 ـ 2013 والمدّة 2014 ـ 2018 لانتهاء العديد من برامج المشتريات الكبيرة، لكن بقيت واردات البلاد أكبر كثيراً من تلك تلقّتها في العقدين السابقَين للعام 2009. أمّا المورّدان الرئيسان للمغرب في أعوام 2014 ـ 2018 فهما الولايات المتّحدة (62 في المئة) وفرنسا (36 في المئة)، وهما أكبر مورّدَين للمغرب بلا منازع منذ مطلع ستينيات القرن الماضي.

---

(1) يوجد في ليبيا حكومتان متنافستان منذ العام 2014، تسيطر إحداهما على الجزء الغربي من البلاد، فيما تسيطر الثانية على جزئها الشرقي. وكلتاهما تستورد أسلحة رئيسة. لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا القسم.

الجدول الرقم (5 ـ 6)

المتلقّون الخمسون الكبار للأسلحة الرئيسة، 2014 ـ 2018

يعدّد الجدول كلّ دولة وجهة فاعلة من غير الدول استوردت أسلحة رئيسة في الخمسية 2014 ـ 2018. وهي مرتّبة بحسب إجمالي وارداتها في هذه المدّة. أرقام أحجام الواردات هي قيم مؤشّر اتّجاه سيبري (TIV). وتمّ تدوير النسب المئوية التي تجاوزت العشرة في المئة إلى أقرب عدد صحيح، فيما جرى تدوير النسب المئوية الأقلّ من 10 في المئة إلى كسر عشري واحد. ربّما لن يكون حاصل جمع الأرقام والنسب المئوية للدول مساوياً للمجاميع المذكورة بسبب تدوير الأرقام.

المرتبة		المتلقّي	حجم الواردات (قيمة مؤشّر الاتّجاه، ملايين)		الحصّة (بالمئة)	التغير (بالمئة)، مقارنة بـ2009 ـ 2013
2014 ـ 2018	2009 ـ 2013[1]		2017	2013 ـ 2017	2014 ـ 2018	
1	4	السعودية	3810	16869	*12*	*192*
2	1	الهند	1539	13876	*9.5*	*−24*
3	14	مصر	1484	7429	*5.1*	*206*
4	8	أستراليا	1572	6793	*4.6*	*37*
5	11	الجزائر	1318	6441	*4.4*	*55*
6	2	الصين	1566	6103	*4.2*	*−7.0*
7	5	دولة الإمارات	1101	5425	*3.7*	*−5.8*
8	17	العراق	596	5350	*3.7*	*139*
9	9	كوريا الجنوبية	1317	4492	*3.1*	*−8.6*
10	15	فيتنام	546	4240	*2.9*	*78*
11	3	باكستان	777	4012	*2.7*	*−39*
12	22	إندونيسيا	354	3590	*2.5*	*86*
13	10	تركيا	685	3408	*2.3*	*−21*
14	38	قطر	816	2949	*2.0*	*225*
15	47	إسرائيل	498	2875	*2.0*	*354*
16	6	الولايات المتّحدة	613	2646	*1.8*	*−47*
17	28	تايوان	129	2426	*1.7*	*83*
18	43	عُمان	316	2359	*1.6*	*213*
19	16	المملكة المتّحدة	533	2352	*1.6*	*2.3*
20	39	إيطاليا	311	2193	*1.5*	*162*
21	23	اليابان	696	2100	*1.4*	*15*
22	7	سنغافورة	510	1857	*1.3*	*−63*
23	24	أذربيجان	330	1846	*1.3*	*15*
24	13	المغرب	387	1766	*1.2*	*−35*
25	36	بنغلادش	100	1703	*1.2*	*75*
26	28	كندا	215	1505	*1.0*	*42*

يتبع

تابع

27	35	تايلند	578	1475	*1.0*	*46*
28	20	اليونان	65	1423	*1.0*	*−30*
29	63	الكويت	88	1393	*1.0*	*348*
30	54	كازاخستان	309	1311	*0.9*	*232*
31	41	الأردن	215	1266	*0.9*	*61*
32	25	النرويج	537	1211	*0.8*	*−22*
33	18	أفغانستان	240	1103	*0.8*	*−48*
34	44	المكسيك	26	1011	*0.7*	*40*
35	29	البرازيل	304	947	*0.6*	*−28*
36	27	ميانْمار	192	872	*0.6*	*−40*
37	49	فنلندا	130	860	*0.6*	*64*
38	40	بولندا	171	816	*0.6*	*2.5*
39	50	تركمانستان	-	765	*0.5*	*59*
40	75	البيرو	92	743	*0.5*	*303*
41	19	ماليزيا	95	728	*0.5*	*−65*
42	78	الفيليبين	25	698	*0.5*	*334*
43	32	إسبانيا	156	573	*0.4*	*−46*
44	57	روسيا	26	566	*0.4*	*63*
45	67	بلاروسيا	142	566	*0.4*	*148*
46	55	نيجيريا	49	552	*0.4*	*47*
47	34	كولومبيا	16	500	*0.3*	*−51*
48	12	فنزويلا	-	486	*0.3*	*−83*
49	58	إيران	4	448	*0.3*	*31*
50	31	تشيلي	70	445	*0.3*	*−64*
..	..	115 جهة أخرى	1939	8928	*6.1*	..
		المجموع	**27587**	**146291**	**..**	**7.8**

.. = بيانات غير متاحة أو غير صالحة للتطبيق؛ ـ = لا يوجد شحنات.

ملاحظة: تشير بيانات سيبري المتعلّقة بنقل الأسلحة إلى الشحنات الفعلية للأسلحة الرئيسة. وللسماح بإجراء مقارنة بين البيانات المتعلّقة بشحنات الأسلحة المختلفة وتحديد الاتّجاهات العامّة، يستخدم سيبري قيمة مؤشّر اتّجاه (TIV). هذه القيمة مؤشّر على حجم عمليّات نقل الأسلحة وحسب وليست مؤشّراً على القيم الماليّة لتلك العمليّات. لذلك، لا يمكن مقارنتها بالإحصاءات الاقتصادية. ويبيّن الإطار الرقم (5 ـ 1) طريقة حساب مؤشّر قيمة الاتّجاه.

(أ) يختلف ترتيب المورّدين في المدّة 2009 ـ 2013 عن الترتيب الوارد في كتاب سيبري السنوي للعام 2014 بسبب التنقيحات اللاحقة للأرقام الخاصة بهذه السنين.

المصدر: قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بعمليّات نقل الأسلحة، آذار/مارس 2019.

الجدول الرقم (5 ـ 7)

المتلقّون العشرة الكبار للأسلحة التقليدية الرئيسة وموزّدوها، 2014 ـ 2018

الأرقام هي النسب المئوية لحصص إجمالي حجم واردات المتلقّي من كل مورِّد. يقتصر الجدول على الدول المورِّدة التي تبلغ حصّتها 1 في المئة أو أكثر من إجمالي واردات أيّ من المتلقّين العشرة الكبار. وجمعنا المورّدين الصغار في خانة «آخرون». النسب المئوية التي تتجاوز 10 في المئة مدوَّرة إلى أقرب عدد صحيح، والنسب التي تقلّ عن 10 في المئة مدوَّرة إلى خانة عشرية واحدة. وربّما لن يكون حاصل جمع الأرقام 100 بسبب تدوير هذه الأرقام.

المورِّد	المتلقّي									
	السعودية	الهند	مصر	أستراليا	الجزائر	الصين	الإمارات	العراق	كوريا الجنوبية	فيتنام
بيلاروسيا	-	-	-	-	-	-	-	0.8	-	4.1
بلغاريا	0.1	-	<0.05	-	-	-	-	2.1	-	-
كندا	1.1	0.8	0.4	0.4	-	-	1.1	-	-	0.5
الصين	0.7	-	0.4	-	13	..	2.2	0.3	-	-
جمهورية التشيك	-	-	-	-	-	-	-	3.6	-	1.1
فرنسا	4.3	7.0	37	5.0	0.4	10	10	-	1.2	-
ألمانيا	1.8	0.8	6.1	1.1	10	0.9	2.4	0.6	39	-
إسرائيل	-	-	-	-	-	-	-	-	2.7	9.1
إيطاليا	1.3	0.2	0.1	2.4	4.8	-	2.2	3.2	-	-
هولندا	0.3	0.2	0.6	-	0.6	-	3.1	-	-	-

يتبع

تابع

روسيا	-	58	30	-	66	70	1.5	33	-	78
جنوب أفريقيا	0.1	0.3	<0.05	-	0.3	-	1.7	<0.05	-	-
كوريا الجنوبية	<0.05	0.3	0.8	-	-	-	-	8.0	..	2.8
إسبانيا	2.3	-	2.6	29	-	-	-	0.6	2.2	0.8
السويد	1.0	-	-	0.2	1.6	-	2.7	-	0.9	-
سويسرا	1.6	0.3	-	1.8	-	4.3	-	-	-	-
تركيا	0.8	-	-	-	-	-	7.8	-	-	-
دولة الإمارات	-	-	2.8	-	0.5	-	..	-	-	-
المملكة المتّحدة	16	3.6	-	0.6	1.1	4.3	0.1	-	3.0	-
أوكرانيا	-	0.8	-	-	<0.05	8.6	-	-	-	2.0
الولايات المتّحدة	68	12	19	60	0.4	-	64	47	51	1.3
أوزبكستان	-	-	-	-	-	1.7	-	-	-	-
آخرون	0.4	0.3	0.2	0.2	0.5	-	0.6	0.8	-	0.5

..= غير متاح أو لا ينطبق؛ ـ = لا شيء؛ <0.05 = بين 0 و0.05.

المصدر: قاعدة بيانات سيبري لعمليّات نقل الأسلحة، آذار/مارس 2019.

الجدول الرقم (5 ـ 8)

المستوردون الأربعون الكبار للأسلحة الرئيسة وموردوها الثلاثة الكبار، 2014 ـ 2018

النسب التي تتجاوز 10 في المئة مدوّرة إلى أقرب عدد صحيح، والنسب التي تقلّ عن 10 في المئة مدوّرة إلى خانة عشرية واحدة.

المرتبة 2014 ـ 2018	المستورِد	حصّته في واردات الأسلحة (بالمئة) 2014 ـ 2018	حصّته في واردات الأسلحة (بالمئة) 2009 ـ 2013	النسبة المئوية للتغيّر من 2009 ـ 2013 إلى 2014 ـ 2018[أ]	الموردون الرئيسون (الحصّة في إجمالي واردات المستورِد، نسبة مئوية)، 2014 ـ 2018: الأوّل	الثاني	الثالث
1	السعودية	12	4.3	192	الولايات المتّحدة (68)	المملكة المتّحدة (16)	فرنسا (4.3)
2	الهند	9.5	13	−24	روسيا (58)	إسرائيل (15)	الولايات المتّحدة (12)
3	مصر	5.1	1.8	206	فرنسا (37)	روسيا (30)	الولايات المتّحدة (19)
4	أستراليا	4.6	3.6	37	الولايات المتّحدة (60)	إسبانيا (29)	فرنسا (5.0)
5	الجزائر	4.4	3.1	55	روسيا (66)	الصين (13)	ألمانيا (10)
6	الصين	4.2	4.8	−7.0	روسيا (70)	فرنسا (10)	أوكرانيا (8.6)
7	دولة الإمارات	3.7	4.2	−5.8	الولايات المتّحدة (64)	فرنسا (10)	تركيا (7.8)
8	العراق	3.7	1.6	139	الولايات المتّحدة (47)	روسيا (33)	كوريا الجنوبية (8.0)
9	كوريا الجنوبية	3.1	3.6	−8.6	الولايات المتّحدة (51)	ألمانيا (39)	المملكة المتّحدة (3.0)
10	فيتنام	2.9	1.8	78	روسيا (78)	إسرائيل (9.1)	بيلاروسيا (4.1)
11	باكستان	2.7	4.8	−39	الصين (70)	الولايات المتّحدة (8.9)	روسيا (6.0)

يتبع

تابع

12	إندونيسيا	2.5	1.4	86	المملكة المتّحدة (19)	الولايات المتّحدة (18)	هولندا (13)
13	تركيا	2.3	3.2	−21	الولايات المتّحدة (60)	إسبانيا (17)	إيطاليا (15)
14	قطر	2.0	0.7	225	الولايات المتّحدة (64)	ألمانيا (15)	فرنسا (7.4)
15	إسرائيل	2.0	0.5	354	الولايات المتّحدة (65)	ألمانيا (27)	إيطاليا (8.9)
16	الولايات المتّحدة	1.8	3.7	−47	ألمانيا (22)	هولندا (13)	فرنسا (11)
17	تايوان	1.7	1.0	83	الولايات المتّحدة (100)	ألمانيا (0.2)	إيطاليا (0.1)
18	عُمان	1.6	0.6	213	المملكة المتّحدة (39)	الولايات المتّحدة (30)	النرويج (8.5)
19	المملكة المتّحدة	1.6	1.7	2.3	الولايات المتّحدة (71)	كوريا الجنوبية (17)	ألمانيا (4.5)
20	إيطاليا	1.5	0.6	162	الولايات المتّحدة (59)	ألمانيا (26)	إسرائيل (7.5)
21	اليابان	1.4	1.3	15	الولايات المتّحدة (95)	المملكة المتّحدة (3.1)	السويد (1.5)
22	سنغافورة	1.3	3.7	−63	الولايات المتّحدة (46)	فرنسا (21)	إسبانيا (11)
23	أذربيجان	1.3	1.2	15	روسيا (51)	إسرائيل (43)	تركيا (2.8)
24	المغرب	1.2	2.0	−35	الولايات المتّحدة (62)	فرنسا (36)	إيطاليا (0.6)
25	بنغلادش	1.2	0.7	75	الصين (70)	روسيا (18)	الولايات المتّحدة (3.2)
26	كندا	1.0	0.8	42	الولايات المتّحدة (63)	هولندا (16)	ألمانيا (6.9)
27	تايلند	1.0	0.7	46	كوريا الجنوبية (20)	أوكرانيا (18)	الصين (18)

يتبع

تابع

28	اليونان	*1.0*	*1.5*	*−30*	ألمانيا	(67)	الولايات المتّحدة	(20)	فرنسا	(8.4)
29	الكويت	*1.0*	*0.2*	*348*	الولايات المتّحدة	(87)	روسيا	(3.4)	سويسرا	(2.9)
30	كازاخستان	*0.9*	*0.3*	*232*	روسيا	(84)	إسبانيا	(5.5)	فرنسا	(3.0)
31	الأردن	*0.9*	*0.6*	*61*	هولندا	(37)	الولايات المتّحدة	(30)	إيطاليا	(5.8)
32	النرويج	*0.8*	*1.1*	*−22*	الولايات المتّحدة	(76)	كوريا الجنوبية	(9.3)	إيطاليا	(6.2)
33	أفغانستان	*0.8*	*1.6*	*−48*	الولايات المتّحدة	(66)	روسيا	(18)	البرازيل	(10)
34	المكسيك	*0.7*	*0.5*	*40*	الولايات المتّحدة	(63)	فرنسا	(9.4)	هولندا	(8.9)
35	البرازيل	*0.6*	*1.0*	*−28*	فرنسا	(26)	الولايات المتّحدة	(17)	المملكة المتّحدة	(15)
36	ميانْمار	*0.6*	*1.1*	*−40*	الصين	(61)	روسيا	(20)	بيلاروسيا	(6.5)
37	فنلندا	*0.6*	*0.4*	*64*	الولايات المتّحدة	(37)	هولندا	(19)	النرويج	(19)
38	بولندا	*0.6*	*0.6*	*2.5*	ألمانيا	(28)	فنلندا	(20)	إيطاليا	(16)
39	تركمانستان	*0.5*	*0.4*	*59*	تركيا	(43)	الصين	(31)	روسيا	(13)
40	البيرو	*0.5*	*0.1*	*303*	كوريا الجنوبية	(34)	روسيا	(22)	إيطاليا	(14)

<0.05 = بين 0 و0.05.

(أ) تُظهر الأرقام التغيّر في حجم إجمالي واردات الأسلحة لكلّ مستورد بين المدّتين.

المصدر: قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بنقل الأسلحة، آذار/مارس 2019.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

تلقّت الدول الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 25 في المئة من إجمالي الواردات الأفريقية من الأسلحة الرئيسة في أعوام 2014 ـ 2018. لكنّ واردتها العسكرية انخفضت بنسبة 45 في المئة بين أعوام 2009 ـ 2013 وأعوام 2014 ـ 2018. المستوردون الخمسة الكبار في المنطقة كانوا نيجيريا وأنغولا والسودان والكاميرون والسنغال، وشكّلت وارداتهم بالجملة 56 في المئة من واردات دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في أعوام 2014 ـ 2018. وفي أعوام 2009 ـ 2013، كان المستوردون الخمسة الكبار أوغندا والسودان وجنوب أفريقيا وإثيوبيا ونيجيريا. ومن بين هؤلاء الخمسة، خفّضت أوغندا وجنوب أفريقيا وإثيوبيا وارداتها العسكرية (تراوحت نسبة التخفيض بين 88 في المئة و96 في المئة) في أعوام 2014 ـ 2018 لانتهاء كثير من برامج المشتريات الرئيسة.

بلغت حصّة روسيا في واردات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من الأسلحة 28 في المئة في أعوام 2014 ـ 2018، فيما بلغت حصّة الصين 24 في المئة، وبلغت حصّة أوكرانيا 8.3 في المئة، وبلغت حصّة الولايات المتّحدة 7.1 في المئة، وبلغت حصّة فرنسا 6.1 في المئة. ومع أنّ أوكرانيا كانت أكبر مورِّد لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في أعوام 2009 ـ 2013، إلّا أنّ صادراتها العسكرية إلى المنطقة هوت بنسبة 79 في المئة بين أعوام 2009 ـ 2013 و2014 ـ 2018.

مع أنّ دولاً كثيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى متأثّرة بنزاعات مسلّحة وأنّ بعضها يتلقّى مساعدات عسكرية، فإنّ مقدار الواردات العسكرية لتلك الدول ضئيل نسبياً[2]. وهذا ما يتجلّى في حالة بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر. شكّلت هذه الدول، بصفتها مجموعة دول الساحل الخمس (G5 Sahel)، قوّة مشتركة لتنفيذ عمليّات عسكرية جماعية ضدّ جماعات مسلّحة كجماعة بوكو حرام[3]. بلغ نسبة مجموع واردات مجموعة دول الساحل الخمس 0.2 في المئة من الواردات العالمية في أعوام 2014 ـ 2018، وتلقّت في تلك المدّة 26 طائرة عسكرية ـ تضمّنت 5 طائرات حربية خفيفة ومروحيتَين حربيتين ـ و179 مركبة مدرّعة خفيفة. إذا كانت هذه الشحنات لا تمثّل غير نسبة ضئيلة من عمليّات نقل ذلك النوع من الأسلحة على مستوى العالم في أعوام 2014 ـ 2018، فهي تمثّل كميّات ضخمة بالنظر إلى المخزونات المحدودة لدول المجموعة.

مع أنّ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا تنفرد ببرامج مساعدات عسكرية تطبّقها جهات فاعلة خارجية، من المهمّ تسليط الضوء على حقيقة أنّ الأسلحة المنقولة إلى الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى جزء في الغالب من برامج كهذه وأنّ معدّات عسكرية ليست أسلحة رئيسة جزء مهمّ دائماً من الشحنات ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، أمدّت الولاياتُ المتّحدة تشاد في العامين 2017 و2018 بأجهزة لاسلكية ومعدّات قيادة وسيطرة إضافةً إلى أسلحة رئيسة (مركبات مدرّعة

(2) لمعرفة المزيد عن النزاعات المسلّحة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انظر الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

(3) لمعرفة المزيد عن قوّة مجموعة دول الساحل الخمس، انظر الفصل الثالث، القسم II في هذا الكتاب. انظر أيضاً:
J. van der Lijn, «Multilateral Non-peace Operations,» *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 139–141.

وطائرات مراقبة)[4]. وعام 2018، تلقّت جمهورية أفريقيا الوسطى أسلحة صغيرة من فرنسا وروسيا، ومركبات ومعدّات غير فتّاكة من بلجيكا والصين والولايات المتّحدة[5]. يجادل بعض المعلّقين بأنّ المراد، ولو من بعض النواحي، من مساعدات عسكرية كهذه أن تكون أداة لكسب نفوذ في دول غنية بالموارد الطبيعية. وتشير تقارير إخبارية مثلاً إلى أنّ الباعث على نقل روسيا وفرنسا أسلحة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى عام 2018 تنافسهما على النفوذ في تلك الجمهورية[6].

الأمريكات

تراجعت واردات دول الأمريكات من الأسلحة الرئيسة بنسبة 36 في المئة بين المدّة 2009 ـ 2013 والمدّة 2014 ـ 2018. ومع أنّ الولايات المتّحدة أكبر مورِّد للأسلحة في العالم وأنّ لديها القدرة على إنتاج جميع أنواع الأسلحة، فقد كانت أكبر مستورد للأسلحة الرئيسة في الأمريكات في المدّة 2014 ـ 2018، إذْ بلغت وارداتها 29 في المئة من إجمالي واردات المنطقة. معظم هذه الواردات (69 في المئة) أسلحة أمريكية تُصنع بتراخيص في دول شركاء أوروبيين في حلف الناتو. لكن مع انتهاء برامج ضخمة كثيرة لشراء أسلحة، تراجعت واردات الولايات المتّحدة من الأسلحة بنسبة 47 في المئة بين المدّة 2009 ـ 2013 والمدّة 2014 ـ 2018، وانتقلت من المرتبة السادسة إلى المرتبة السادسة عشرة في قائمة كبار المستوردين في العالم.

أمريكا الوسطى والكاريبي، وأمريكا الجنوبية

نمت واردات دول في أمريكا الوسطى والكاريبي من الأسلحة الرئيسة بنسبة 49 في المئة بين المدّة 2009 ـ 2013 والمدّة 2014 ـ 2018. وفي المقابل، انخفضت واردات دول أمريكا اللاتينية في الحقبة ذاتها بنسبة 51 في المئة. بلغت واردات هاتين المنطقين دون الإقليميتين 3.4 في المئة من إجمالي الواردات العالمية في أعوام 2014 ـ 2018. وكانت الولايات المتّحدة المورِّد الرئيس لهما، فشكّلت صادراتها من الأسلحة الرئيسة 17 في المئة من واردات دول أمريكا الجنوبية و47 في المئة من واردات أمريكا الوسطى والكاريبي. كما كانت فرنسا وألمانيا المصدرين الرئيسَين الآخرَين لواردات أمريكا الجنوبية في تلك المدّة، فاستأثرت الأولى بـ13 في المئة واستأثرت الثانية بـ9.7 في المئة من واردات أمريكا الجنوبية من الأسلحة. وتلت الولاياتِ المتّحدة هولندا كثاني أكبر مصدر للأسلحة التي استوردتها أمريكا الوسطى والكاريبي، إذْ إنّها أمدّت هذه المنطقة دون الإقليمية بـ16 في المئة من إجمالي وارداتها العسكرية في أعوام 2014 ـ 2018.

---

(4) United States Africa Command, 2018 Posture Statement to US House of Representatives Armed Services Committee, 2018.

(5) United Nations, Security Council, Final Report of the Panel of Experts on the Central African Republic Extended Pursuant to Security Council Resolution 2399 (2018), S/2018/1112, 14 December 2018, p. 41.

(6) P. Lorgerie and S. Louet, «France Gives Weapons to Central Africa, Favors End to Embargo,» Reuters, 11 December 2018, and P. Beaumont, «Russia's Scramble for Influence in Africa Catches Western Officials Off-guard,» *The Guardian*, 11/9/2018.

شكّلت واردات المكسيك 72 في المئة من إجمالي واردات أمريكا الوسطى والكاريبي. زادت واردت هذه الدولة بنسبة 40 في المئة بين أعوام 2009 ـ 2013 وأعوام 2014 ـ 2018، وذلك عائد في الأساس إلى وارداتها العسكرية المستخدَمة في عمليّات يشنّها الجيش المكسيكي على كارتيلات المخدّرات في الداخل. وكانت الولايات المتّحدة المصدر الرئيس للأسلحة التي استوردتها المكسيك في أعوام 2014 ـ 2018، إذْ شكّلت صادرتها 63 في المئة من إجمالي واردات المكسيك العسكرية.

شكّلت واردات البرازيل 27 في المئة من إجمالي واردات أمريكا الجنوبية من الأسلحة في أعوام 2014 ـ 2018، وأصبحت أكبر مستورد للأسلحة في هذه المنطقة دون الإقليمية. ومع ذلك، انخفضت واردات البرازيل العسكرية بنسبة 28 في المئة بين أعوام 2009 ـ 2013 و2014 ـ 2018. وربّما أدّى الركود الاقتصادي الشديد الذي حلّ بالبرازيل في سنة 2014 إلى إرجاء شحنات كانت مزمعة في أعوام 2014 ـ 2018[7]. ومع أنّ البرازيل تقدّمت بطلبات ضخمة لشراء أسلحة من الخارج وبرغم وجود شحنات منتظَرة، منها 36 طائرة حربية من طراز Gripen-E من السويد و5 غوّاصات كبيرة من فرنسا، إضافةً إلى مشتريات كثيرة مزمعة من الأسلحة الرئيسة، يُرجَّح إلى حدّ بعيد إرجاء هذه الشحنات والطلبات المزمعة أيضاً بسبب الركود الاقتصادي.

كانت فنزويلا أكبر مستورد للأسلحة بأمريكا الجنوبية في أعوام 2009 ـ 2013، لكنّ وارداتها العسكرية هوت بنسبة 83 في المئة بين أعوام 2009 ـ 2013 و2014 ـ 2018، وذلك بالتزامن مع أزمة اقتصادية خانقة تعيشها البلاد. وكان عام 2018 الثاني على التوالي الذي لم تتلقّ فيه فنزويلا أسلحة رئيسة.

آسيا وأوقيانيا

انخفضت الواردات العسكرية لدول آسيا وأقيانيا بنسبة 6.7 في المئة بين أعوام 2009 ـ 2013 وأعوام 2014 ـ 2018. تلقّت دول المنطقة 40 في المئة من إجمالي الواردات العالمية في أعوام 2014 ـ 2018، مقارنة بـ47 في المئة في أعوام 2009 ـ 2013. وضمّت آسيا وأوقيانيا نصف كبار المستوردين العشرة في أعوام 2014 ـ 2018، وهم الهند وأستراليا والصين وكوريا الجنوبية وفيتنام. وشكّلت روسيا مصدر 31 في المئة من واردات المنطقة من الأسلحة، فيما شكّلت الولايات المتّحدة مصدر 27 في المئة والصين 9.0 في المئة.

زادت شحنات الأسلحة المرسَلة إلى آسيا الوسطى بنسبة 154 في المئة بين أعوام 2009 ـ 2013 و2014 ـ 2018، وزادت الشحنات المرسَلة إلى أوقيانيا بنسبة 36 في المئة، وزادت الشحنات

(7) V. Groizeleau, «Update on Brazil's submarine Programme,» Mer et Marine, 21 July 2017, and D. Biller, «Brazil's Highs and Lows,» Bloomberg, 5 October 2018.

المرسَلة إلى شرق آسيا بنسبة 3.1 في المئة. وانخفضت واردات جنوب آسيا بنسبة 25 في المئة وانخفضت واردات جنوب شرق آسيا بنسبة 6.2 في المئة.

أستراليا

أطلقت أستراليا برامج مهمّة لشراء أسلحة لتوجّسها الشديد من وجود تهديدات مصدرها منطقة آسيا والمحيط الهادئ[8]. لذلك، زادت وارداتها العسكرية بنسبة 37 في المئة بين أعوام 2009 ـ 2013 وأعوام 2014 ـ 2018 وبلغت أعلى مستوى لها منذ عام 1950. كانت أستراليا رابع أكبر مستورد للأسلحة في العالم في أعوام 2014 ـ 2018 إذْ شكّلت وارداتها 4.6 في المئة من إجمالي الواردات العالمية. وكانت الولايات المتّحدة وإسبانيا المورّدَين الرئيسَين للأسلحة التي استوردتها أستراليا في أعوام 2014 ـ 2018، فشكّلت صادرات الولايات المتّحدة 60 في المئة وصادرات إسبانيا 29 في المئة من إجمالي واردات أستراليا من الأسلحة. وتلقّت جميع فروع القوّات المسلّحة الأسترالية أسلحة رئيسة حديثة في أعوام 2014 ـ 2018، لكنّ التركيز الرئيس كان على الطائرات والسفن. وشكّلت شحنة العشر طائرات حربية من طراز F-35 وشحنة الثماني طائرات حربية مضادّة للغوّاصات من نوع P-8 من الولايات المتّحدة 53 في المئة من واردات أستراليا العسكرية. وتلقّت أستراليا من إسبانيا سفينتَي إنزال هجوميتين كبيرتين ومدمّرتين، وهو ما مثّل 29 في المئة من الواردات العسكرية الأسترالية. ولا تزال هناك شحنات إضافية منتظرة، كشحنة طائرات F-35 تضمّ 62 طائرة على الأقل من الولايات المتّحدة و12 غوّاصة من فرنسا ومدمّرة واحدة من إسبانيا و9 فرقاطات من المملكة المتّحدة. لكن سيحين وقت استلام أستراليا 21 من هذه السفن فقط بين أواخر عشرينيات هذا القرن وعام 2050.

جنوب آسيا

على الرغم من النزاع القديم بين الهند وباكستان، انخفضت وارداتهما من الأسلحة في أعوام 2014 ـ 2018 مقارنة بأعوام 2009 ـ 2013[9].

كانت الهند ثاني أكبر مستورد للأسلحة الرئيسة في العالم في أعوام 2014 ـ 2018 وتلقّت 9.5 في المئة من إجمالي الواردات العالمية. وانخفضت وارداتها بنسبة 24 في المئة بين أعوام 2009 ـ 2013 و2014 ـ 2018، وذلك عائد من بعض الوجوه إلى تأخّر استلام أسلحة منتَجة بموجب تراخيص ممنوحة من مورِّدين أجانب، كدبابات T-90S وطائرات Su-30 الحربية تحت الطلب من روسيا،

(8) للاطّلاع على سياسة أستراليا الدفاعية والتهديدات التي تتصوّرها، انظر: Australian Department of Defence (DOD), 2016 White Paper (DOD: Canberra, 2016); External Panel of Experts on the 2015 Defence White Paper, Guarding Against Uncertainty: Australian Attitudes to Defence (DOD: Canberra, 2015), and R. Medcalf, and J. Brown, *Defence Challenges 2035: Securing Australia's Lifelines* (Sydney: Lowy Institute for International Policy, 2014).

(9) للمزيد عن النزاع بين الهند وباكستان، انظر الفصل الثاني، القسم III في هذا الكتاب.

وغوّاصات تحت الطلب من فرنسا[10]. كانت روسيا مصدر 58 في المئة من واردات الهند العسكرية في أعوام 2014 ـ 2018، مقارنة بـ76 في المئة في أعوام 2009 ـ 2013. وطلبت الهند شراء منظومات قذائف S-400 من روسيا عام 2018، برغم ضغوط تمارسها عليها الولايات المتّحدة لثنيها عن ذلك. لكنّ الهند ألغت في الوقت عينه مشاركتها في الطائرة الحربية الروسية Su-57 من الجيل الخامس. وكانت الهند قد خطّطت لطلب 100 طائرة على الأقلّ من هذا الطراز تحت اسم طائرة حربية من الجيل الخامس (FGFA)، لكنّها ازدادت تبرّماً من الاتّفاق في السنين الأخيرة[11]. وزادت إسرائيل والولايات المتّحدة وفرنسا صادراتها العسكرية إلى الهند في أعوام 2014 ـ 2018، وهناك عروض أمريكية وأوروبية مقدَّمة للاستعاضة عن صفقة طائرات Su-57 الملغاة، وهذا يشمل الإنتاج في الهند ونقل التكنولوجيا إليها[12].

انخفضت واردات باكستان العسكرية بنسبة 39 في المئة بين أعوام 2009 ـ 2013 وأعوام 2014 ـ 2018. وكانت الصين أكبر مورّد لباكستان، باستئثارها بـ70 في المئة من واردات باكستان من الأسلحة الرئيسة في أعوام 2014 ـ 2018. وهي المورِّد الرئيس لباكستان في معظم أعوام الماضية منذ عام 1965. ومع أنّ الولايات المتّحدة كانت مصدر 28 في المئة من واردات باكستان من الأسلحة الرئيسة في أعوام 2009 ـ 2013، إلّا أنّها ازدادت تردّداً في السنين الأخيرة في تزويد باكستان بأسلحة كمساعدات عسكرية أو كمشتريات[13]. وعام 2018، علّقت الولايات المتّحدة رزم مساعدات عسكرية كثيرة أو ألغتها، بما في ذلك تسليم 12 مروحية حربية من نوع AH-1Z[14]. لذلك، تراجعت صادرات الأسلحة الأمريكية إلى باكستان بنسبة 81 في المئة بين المدّتين 2009 ـ 2013 و2014 ـ 2018، ولم تعد تشكّل غير 8.9 في المئة من إجمالي واردات باكستان العسكرية في أعوام 2014 ـ 2018. إنّ انخفاض الإمدادات الأمريكية هو السبب الرئيس لانخفاض واردات باكستان العسكرية الإجمالية بين المدّتين. لذلك، لجأت باكستان إلى مورِّدين آخرين، فطلبت عام 2018

---

(10) S. Singh, «Amid Rafale Row, HAL's 3-year delay in Sukhoi Rollout Raises Concerns; Company Says Delivery on Schedule,» *Indian Express*, 2/10/2018; Indian Government, Standing Committee on Defence, Ministry of Defence: Demands for Grants (2017-18): Ordnance Factories, Defence Research and Development Organisation, Directorate General of Quality Assurance and National Cadet Corps, Demand no. 20, 30th Report (Indian Government: New Delhi, March 2017), and N. Basu, «PMO Raps Defence Ministry over Delay in $3.75-b Scorpene Submarine Project,» *Hindu Business Line*, 30 January 2018.

(11) M. Pubby, «DRDO's Technology Boast Fells $9 Billion Indo-Russian Aircraft Deal,» *Economic Times*, 13/6/2018, and F.-S. Gady, «India Pulls out of Joint Stealth Fighter Project with Russia,» *The Diplomat* (23 April 2018).

(12) S. Miglani, «Lockheed Unveils New F-21 Fighter Jet Configured for India,» Reuters, 20 February 2019, and P. McLeary, «India is Going Big on new Fighters; Lockheed, Boeing Pledge India Plants,» Breaking Defense, 12 Febraury 2019.

(13) A. Iqbal, «Pakistan Reducing Dependence on US Arms,» Dawn, 19 April 2018.

انظر أيضاً: S. Wezeman [et al.] «Developments in Arms Transfers, 2017,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, p. 207.

(14) A. Mohammed and J. Landay, «US Suspends at Least $900 Million in Security Aid to Pakistan,» Reuters, 4 January 2018; P. Stewart and I. Ali, «Pentagon Cancels Aid to Pakistan over Record on Militants,» Reuters, 1 September 2018, and Asian Military Review, «Pakistan Army Attack Helicopter Options,» 7 December 2018.

مثلاً 4 فرقاطات و30 مروحية حربية من تركيا. لكنّ طلبية المروحيات واجهت بعض المشكلات لأنّ شركة أمريكية شاركت في تصميم محرّكاتها ولرفض الولايات المتّحدة تصديرها وتزويد المروحيات الباكستانية بها(15).

الصين

على الرغم من التطوّر السريع في قدرات الصين المحلّية في إنتاج أسلحة، فقد كانت سادس أكبر مستورد للسلاح في أعوام 2014 ـ 2018 وبلغت وارداتها 4.2 في المئة من إجمالي الواردات العالمية. لكنّ ذلك لا ينفي انخفاض واردات الصين العسكرية بنسبة 7.0 في المئة بين المدّتين 2009 ـ 2013 و2014 ـ 2018. وكانت روسيا مصدر 70 في المئة من واردات الصين العسكرية في أعوام 2014 ـ 2018. ولا تزال الصين معتمدة على الواردات للحصول على تكنولوجيات عسكرية معيّنة، فطلبت عدداً من نظم الدفاع الجوّي والصاروخي البعيد المدى S-400 من روسيا واستلمت أولى الشحنات عام 2018. كما أنّ الصين اشترت من روسيا معظم محرّكات طائراتها الحربية وطائرات النقل العسكري الجاري إنتاجها حالياً، ولا تزال تشتري بعض مكوّنات محرّكات سفنها الكبيرة من فرنسا وأوكرانيا وتنتجها في مصانعها بموجب ترخيص. فالصناعة العسكرية الصينية لم تطوّر بعد القدرة التكنولوجية لمضاهاة المورّدين الأجانب في هذه الميادين. واللافت أنّه حتّى النماذج الأولى لأحداث طائرتين حربيتين صينيتين (J-20 وJ-31) تستخدم محرّكات روسية لأنّ مشكلات تكنولوجية تعرقل تطوير الصين محرّكاتها. إلّا أنّ الصين نجحت أصلاً في الاستعاضة عن معدّات كانت مضطرّة إلى استيرادها سابقاً بمعدّات مناظرة صُمّمت وأُنتجت محلّياً. لذلك، يرجَّح إلى حدّ بعيد أن تحقّق نجاحاً مماثلاً في صنع المحرّكات(16).

أوروبا

انخفضت واردات الدول الأوروبية بنسبة 13 في المئة بين المدّتين 2009 ـ 2013 و2014 ـ 2018. يمكن عزو الانخفاض، ولو جزئياً، إلى التأثيرات الطويلة الأجل للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي بدأت في وقت قريب من سنة 2008، وهو ما حمل دولاً أوروبية كثيرة على تقليص مشترياتها العسكرية. شكّلت واردات الدول الأوروبية 11 في المئة من إجمالي الواردات العالمية في أعوام 2014 ـ 2018. ومع أنّ لدى كثير من الدول الأوروبية الكبيرة صناعات عسكرية ضخمة، فهي بلا استثناء تواصل استيراد أسلحة. لكنّ روسيا توقّفت عن استيراد أسلحة رئيسة بحلول عام 2018

(15) B. E. Bekdil, «Diplomatic Row Jeopardizes $1.5B Helicopter Deal between Turkey and Pakistan,» *Defense News*, 13 August 2018; E. Görgülü, «1.5 milyar dolarlık satış için ATAK'a motor seferberliği' [ATAK Engine Search for $1.5 Billion Sales], *Hürriyet*, 30/11/2018, and Asian Military Review, «Pakistan Army Attack Helicopter Options,» 7 December 2018.

(16) E. K. Chow, «China May Have Solved the One Thing that Was Poised to Stop its Military Rise,» *National Interest* (20 January 2018), and B. Gertz, «China's Ukrainian Jet Engines,» Wash*ington Times*, 15/8/2018.

وليس لديها طلبات مستحقّة من مورّدين أجانب. وكانت روسيا تستورد أسلحة من أوكرانيا قبل عام 2014، وبدأت باستيراد أسلحة من دول أوروبية أخرى، لكنّ ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014 أنهى تلك العلاقات التجارية العسكرية والتزم الاتّحاد الأوروبي بحظر أسلحة على روسيا منذ عام 2014[17].

بُذل جهد ضمن أروقة الاتّحاد الأوروبي طوال سنين لزيادة التعاون على المستوى الأوروبي لتطوير الأسلحة وشرائها. وعلى سبيل المثال، أسّس الاتّحاد الأوروبي صندوق الدفاع الأوروبي عام 2017، بهدف تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الاتّحاد على تطوير معدّات عسكرية وإنتاجها[18]. لكنّ دولاً أعضاء في الاتّحاد تواصل شراء كمّيات ضخمة من الأسلحة الرئيسة من خارجه. وكانت الولايات المتّحدة في أعوام 2014 ـ 2018 مصدر 41 في المئة من واردات الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي من الأسلحة، فيما مثّلت دول أخرى من خارج الاتّحاد مصدر 12 في المئة من واردات أعضائه. ستبقى الولايات المتّحدة مورّداً رئيساً للدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي في السنين القادمة، وذلك عائد بدرجة كبيرة إلى شحنات ما مجموعه 296 طائرة F-35 من المقرّر إرسالها إلى بلجيكا والدنمارك وإيطاليا وهولندا والمملكة المتّحدة. لكنّ المنافسة بين مورّدين من الاتّحاد الأوروبي ومورّدين أمريكيين استمرّت عام 2018. وعلى سبيل المثال، قرّرت بلجيكا وسلوفينيا شراء طائرات حربية أمريكية وطلبت المملكة المتّحدة شراء طائرات أمريكية مضادّة للغوّاصات عوضاً من اختيار بدائل متاحة من صنع دول أعضاء في الاتّحاد الأوروبي. وانتقد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قرار بلجيكا شراء طائرات أمريكية، مجادلاً بأنّه «يتعارض استراتيجياً مع المصالح الأوروبية»[19].

أوروبا الوسطى وأوروبا الشمالية

مع أنّ واردات أوروبا من الأسلحة انخفضت بوجه عام أعوام 2014 ـ 2018، اعتمدت دول كثيرة في المنطقة، ولا سيّما في أوروبا الوسطى وأوروبا الشمالية حيث تتفاقم التوتّرات مع روسيا، برامج شراء أسلحة رئيسة منذ عام 2014. وفي هذا السياق، تلقّت النرويج أعوام 2014 ـ 2018 الطائرات الحربية الستّ عشرة الأولى من أصل 52 طائرة F-35 طلبتها من الولايات المتّحدة عام 2008. وطلبت أيضاً شراء خمس طائرات دورية بحرية/مضادّة للغوّاصات من الولايات المتّحدة وأربع غوّاصات من ألمانيا. وعام 2018، تقدّمت بولندا إلى الولايات المتّحدة بطلب شراء 30 قذائف بالستية قصيرة المدى فيما طلبت رومانيا شراء 54 قذيفة من هذا النوع. وكانت الطلبية

(17) لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الثاني، القسم II في هذا الكتاب.

(18) European Commission, 'The European Defence Fund,» 13 June 2018.

(19) Agence France-Presse, «Macron «regrette» l'achat de F-35 par la Belgique, «contraire aux intérêts européens»' [Macron «Regrets' the purchase of the F-35 by Belgium, «against the interests of Europe»], *Le Figaro*, 26/11/2018.

البولندية تكملة لطلب شراء 138 قذيفة انسيابية تُطلق من الجوّ (ALCM) من الولايات المتّحدة عامي 2015 ـ 2016. كما طلبت بولندا ورومانيا والسويد شراء منظومات دفاع جوّي وصاروخي من الولايات المتّحدة عام 2018.

على الرغم من النزاع المسلّح الذي تشهده أوكرانيا، كانت وارداتها من الأسلحة الرئيسة في أعوام 2014 ـ 2018 ضئيلة للغاية. حين انطلاقة شرارة النزاع عام 2014، أوضحت الولايات المتّحدة وكندا وأغلب دول أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى أنّ دعمها لأوكرانيا لن يُترجَم إلى إمدادها بكمّيات ضخمة من المعدّات العسكرية الفتّاكة. لكن بحلول عام 2017، صار بعض الدول أميَل إلى تزويد أوكرانيا بكمّيات محدودة من الأسلحة الفتّاكة[20]. مثال ذلك، ورّدت جمهورية التشيك مركبات مدرّعة مستعملة وورّدت الولايات المتّحدة قذائف مضادّة للدبابات عام 2018.

الشرق الأوسط

زادت واردات دول الشرق الأوسط العسكرية بنسبة 87 في المئة بين المدّتين 2009 ـ 2013 و2014 ـ 2018. ضمّت المنطقة أربعاً من كبرى الدول المستوردة للسلاح أعوام 2014 ـ 2018، وهي السعودية التي تلقّت 33 في المئة من إجمالي عمليّات نقل الأسلحة إلى المنطقة، ومصر (15 في المئة) ودولة الإمارات العربية المتّحدة (11 في المئة) والعراق (11 في المئة). وكانت الولايات المتّحدة مصدر 54 في المئة من إجمالي عمليّات نقل الأسلحة إلى المنطقة، وروسيا مصدر 9.6 في المئة منها وفرنسا مصدر 8.6 في المئة منها. وقد زادت عمليّات نقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط برغم تعاظم المعارضة السياسية في الولايات المتّحدة ودول أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى لتصدير أسلحة إلى الدول الضالعة في حرب اليمن، وفي مقدّمها السعودية ودولة الإمارات العربية المتّحدة (انظر القسم I).

منطقة الخليج

شهدت واردات بعض دول الخليج العسكرية زيادة حادّة بين أعوام 2009 ـ 2013 وأعوام 2014 ـ 2018. من الأسباب الرئيسة لهذه الزيادات انعدام الثقة المتبادل بين إيران من جانب، والسعودية والإمارات العربية المتّحدة من جانب آخر[21].

زادت واردات السعودية من الأسلحة بنسبة 192 في المئة بين أعوام 2009 ـ 2013 وأعوام 2014 ـ 2018، وهو ما جعلها المستورد الأوّل للأسلحة في العالم أعوام 2014 ـ 2018. أمدّت

---

(20) S. T. Wezeman and A. Kuimova, «Ukraine and Black Sea Security,» SIPRI Background Paper, December 2018, p. 12.

(21) للمزيد عن المنافسات بين الدول الواقعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

الولاياتُ المتّحدة المملكةَ بـ68 في المئة من وارداتها العسكرية. وتضمّنت شحنات الأسلحة المرسَلة إلى المملكة 56 طائرة حربية من الولايات المتّحدة و38 طائرة حربية من المملكة المتّحدة في أعوام 2014 ـ 2018. وتتألّف الشحنات المزمعة أعوام 2019 ـ 2023 من 98 طائرة حربية و7 منظومات دفاع صاروخي و83 دبابة من الولايات المتّحدة، و737 مركبة مدرّعة من كندا، و5 فرقاطات من إسبانيا، وقذائف بالستية قصيرة المدى من أوكرانيا.

كانت الإمارات العربية المتّحدة سابع مستورد للأسلحة في العالم أعوام 2014 ـ 2018. وشكّلت الولايات المتّحدة مصدر 64 في المئة من الواردات العسكرية لدولة الإمارات. وتألّفت الشحنات المرسلة أعوام 2014 ـ 2018 من 5 منظومات دفاع صاروخي و1671 ناقلة جنود مدرّعة من الولايات المتّحدة، و3 سفن صغيرة من فرنسا. وأمدّت دولةُ الإمارات ميليشياتٍ في اليمن ببعض من المركبات المدرّعة في وقت لاحق.

زادت واردات قطر من الأسلحة بنسبة 225 في المئة بين أعوام 2009 ـ 2013 وأعوام 2014 ـ 2018. وشكّلت الولايات المتّحدة مصدر 65 في المئة من واردات قطر العسكرية في أعوام 2014 ـ 2018. واستوردت قطر أيضاً أسلحة بكمّيات صغيرة من مورِّدين آخرين، وهذا يشمل دبابات من ألمانيا وطائرات حربية من فرنسا ومنظومات دفاع جوّي قصير المدى من روسيا. وتتألّف الشحنات المزمعة إلى قطر أعوام 2019 ـ 2023 من 93 طائرة حربية (36 من الولايات المتّحدة، و33 من فرنسا، و24 من المملكة المتّحدة) و4 فرقاطات من إيطاليا.

بلغت واردات إيران 0.9 في المئة من إجمالي واردات الشرق الأوسط من الأسلحة أعوام 2014 ـ 2018. وهي لا تزال خاضعة لحظر أسلحة فرضته الأمم المتّحدة عام 2010 ومن المقرّر بقاؤه إلى آخر سنة 2020[22]. ولدى إيران صناعة عسكرية يمكنها إنتاج أنواع معيّنة من الأسلحة الرئيسة، كالقذائف البالستية، أو يمكنها تحديث أسلحة موجودة، كالطائرات الأمريكية المستورَدة في سبعينيات القرن الماضي. لكنّ مستوى أداء هذه الأسلحة محلّ شكوك كثيرة، إذْ ثبت افتقار القذائف البالستية الإيرانية إلى الدقّة حين استخدامها الفعلي في القتال، وهذا يشمل القذائف التي أمدّت بها الحوثيين في اليمن عامي 2017 و2018[23]. كما أنّه حين عرضت إيران طائرة حربية حديثة عام 2018 زاعمة أنّها منتَجة محلّياً، أشار كثير من المراقبين الغربيين إلى أنّها نموذج أعيد بناؤه على الأرجح لطائرة حربية كانت قد اشترتها إيران من الولايات المتّحدة في سبعينيات القرن الماضي[24].

(22) انظر أرشيف سيبري الخاصّ بحظر الأسلحة.

(23) J. Binnie, «Proving Grounds: Assessing Iranian Weapon Performance in Syria and Yemen,» *Jane's Defence Weekly* (1 August 2018).

(24) D. Dudley, «Iran's «New» Fighter Jet Provokes Derision, as Observers Note Likeness to US Jet from the '60s,» *Forbes*, 21/8/2018.

العراق وسورية

مع أنّ النزاع استمرّ في كلّ من العراق وسورية أعوام 2014 ـ 2018، فإنّ اتّجاهات الواردات العسكرية لحكومتَي هاتين الدولتين تفاوتت بشدّة[25]. احتلّ العراق المرتبة الثامنة في قائمة مستوردي الأسلحة الكبار أعوام 2014 ـ 2018، فيما احتلّت سورية المركز الستّين. تلقّى العراق تشكيلة واسعة من الأسلحة الرئيسة من الولايات المتّحدة وروسيا أساساً ـ منها طائرات ومروحيات حربية. كما أنّ وارداته العسكرية زادت بنسبة 139 في المئة بين المدّة 2009 ـ 2013 والمدّة 2014 ـ 2018. وفي المقابل، هوت واردات سورية العسكرية بنسبة 87 في المئة بين المدّتين. وإذا كانت روسيا قد أمدّت سورية بمنظومات دفاع جوّية وقذائف مضادّة للسفن عالية القيمة أعوام 2009 ـ 2013، فقد أمّدتها بأسلحة متدنّية القيمة أساساً أعوام 2014 ـ 2018، كالمركبات المدرّعة المستعملة. وعوضاً عن أن تشحن روسيا أسلحة رئيسة، نشرت قوّاتها العسكرية دعماً للحكومة السورية. لكنّ روسيا شحنت ثلاث منظومات دفاع صاروخي بعيد المدى إلى سورية عام 2018، وكانت أوّل عملية تصدير أسلحة عالية القيمة إلى ذلك البلد منذ عام 2013.

عمليّات نقل قذائف إلى الشرق الأوسط

حصلت دول كثيرة في الشرق الأوسط ولا تزال تحصل على قذائف موجّهة تُطلق من السطح أو الجوّ بمدى يتراوح بين 250 كم و500 كم. تُنتج إيران وإسرائيل وتركيا بعضاً من هذه القذائف محلّياً، فيما يجري توريد قذائف أخرى إلى المنطقة. وعلى سبيل المثال، طلبت مصر من فرنسا في أعوام 2014 ـ 2018 تزويدها بقذائف انسيابية (كروز) تُطلق من الجوّ (ALCM) وحصلت من الصين على قذائف بالستية قصيرة المدى؛ وحصلت السعودية على (ALCM) من المملكة المتّحدة والولايات المتّحدة وطلبت قذائف بالستية قصيرة المدى من أوكرانيا؛ وحصلت تركيا على الـALCM من الولايات المتّحدة، وحصلت الإمارات العربية المتّحدة على قذائف بالستية قصيرة المدى من الولايات المتّحدة.

(25) للمزيد عن النزاع العسكري في كلّ من العراق وسوريا، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

IV الشفافية في نقل الأسلحة

مارك بروملي
سايمِن ت. ويزيمان

لا غنى عن المعلومات الرسمية والمتاحة للعموم حول عمليّات نقل الأسلحة، تصديراً أم استيراداً، في تقييم سياسات الدول في شأن صادرات الأسلحة، والمشتريات العسكرية والدفاع. نشرت نحو 170 دولة معلومات عن صادراتها ووارداتها من الأسلحة في صورة تقارير وطنية عن صادرات الأسلحة أو عبر المشاركة في آليات إبلاغ إقليمية أو دولية في مرحلة معيّنة في السنين الخمس والعشرين الماضية (مع أنّ المعلومات لا تغطّي في حالات كثيرة غير سنة واحدة أو بضع سنين)[1]. ولغاية 31 كانون الأوّل/ديسمبر 2018، أصدرت 36 دولة تقريراً وطنياً واحداً على الأقلّ عن صادرات الأسلحة منذ تسعينيات القرن الماضي[2]. وكما في أعوام 2015 ـ 2017، ليس في الدول التي أصدرت تقارير وطنية عن صادرات الأسلحة دولة لم تُصدر تقارير قبل ذلك، ولم تطرأ تطوّرات ذات شأن سواء في أنواع البيانات المذكورة أم في مقدار التفاصيل المتاحة[3]. وقد اعتُمد عدد من آليات الإبلاغ الإقليمية أو أُسّس منذ مطلع تسعينات القرن الماضي (ولا سيّما في غرب أفريقيا والأمريكات والاتّحاد الأوروبي)[4]. لكن لم تطرأ تطوّرات مهمّة على صعيد هذه الأدوات

(1) لا يغطّي هذا القسم غير أدوات الإبلاغ العامّة في مجال نقل الأسلحة. لذلك، لا يتطرّق إلى العمليّات السرّية لتبادل المعلومات، كتلك الحاصلة ضمن منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا وترتيب فاسنار.

(2) يجمع سيبري كلّ التقارير الوطنية الصادرة في مجال عمليّات نقل الأسلحة ويتيحها في قاعدة بيانات التقارير الوطنية في موقعه الإلكتروني.

(3) هناك دول لا تصدر تقارير وطنية عن صادراتها من الأسلحة، لكنّها تصدر بيانات عن القيم المالية الإجمالية لتلك الصادرات، كالهند وإسرائيل وباكستان وروسيا.

(4) تتضمّن آليات الإبلاغ الإقليمية الرئيسة (أ) الأداة التي شُكّلت بموجب اتّفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لسنة 2006 والمتعلّقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من الموادّ ذات الصلة؛ و(ب) الأدوات =

عام 2018. ويبقى سجلّ الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية (UNROCA) وأداة الإبلاغ بموجب معاهدة تجارة الأسلحة (ATT) لسنة 2013 آليتَي الإبلاغ الدوليتين الرئيستين. ونحلّل في هذا القسم الوضع الحالي لهاتين الأداتين.

سجلّ الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية (UNROCA)

تأسّس الUNROCA عام 1991 وبدأ الإبلاغ عام 1993 (عن عمليّات نقل الأسلحة التي جرت عام 1992). يهدف السجلّ إلى بناء الثقة بين الدول «وتفادي تكديس الأسلحة المفرط والمزعزِع للاستقرار»[5]. لذلك، «يُطلب» إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة في كلّ عام الإبلاغ الطوعي عن معلومات عن صادراتها ووارداتها في السنة السابقة من أنواع معيّنة من الأسلحة، ولا سيّما التي تُعتبر «الأشدّ فتكاً» أو «التي لا يمكن الاستغناء عنها في عمليّات هجومية»[6]. إضافة إلى ذلك، الدول «مدعوّة» إلى تقديم معلومات أساسية إضافية عمّا في حوزتها من الأسلحة وعن مشترياتها من الإنتاج المحلّي. والدول «مدعوّة» منذ عام 2003 أيضاً إلى تقديم معلومات أساسية عن صادراتها ووارداتها من الأسلحة الصغيرة والخفيفة (SALW).

التقارير متاحة للعموم على الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتّحدة لشؤون نزع السلاح (UNODA). لكنّ تحديد الدول التي قدّمت إلى الـUNROCA تقارير ازداد صعوبة في السنين الأخيرة لأنّ التقارير التي تقدّمها الدول متاحة في ثلاثة حقول مختلفة على الموقع الإلكتروني لـUNODA: قاعدة البيانات القديمة على الإنترنت والوصول إليها متاح من أواخر عام 2018؛ وقاعدة البيانات الحديثة على الإنترنت؛ والتقارير السنوية التي يقدّمها الأمين العامّ للأمم المتّحدة عن حالات تقديم الدول تقارير لUNROCA[7].

تدنّت مستويات الإبلاغ منذ أوساط العقد الأوّل من القرن الحالي حين قدّم ما يزيد على 100 دولة تقارير سنوية، مقارنة بـ45 دولة عن عام 2016، و48 دولة عن عام 2017 (انظر الشكل الرقم

= التي أسّستها منظّمة الدول الأميركية؛ و(ج) التقرير السنوي للاتّحاد الأوروبي. لمزيد من التفاصيل عن أدوات الإبلاغ الإقليمية تلك، انظر: M. Bromley and S. T. Wezeman, «Transparency in Arms Transfers,» *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 595–603.

(5) UN General Assembly Resolution 46/36L, 6 December 1991.

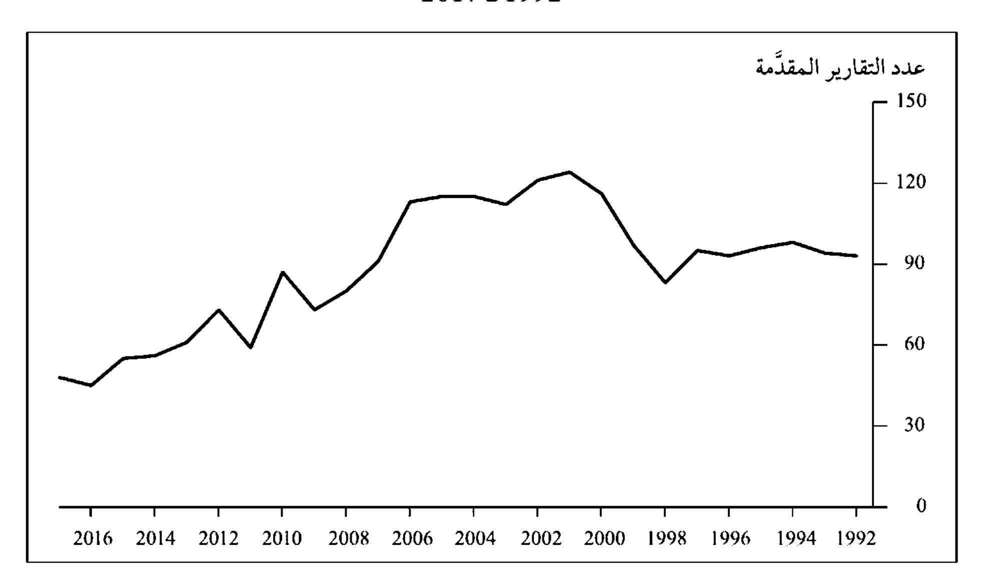
(6) الأسلحة المذكورة هي التالية: الدبّابات القتالية، والمركبات القتالية المدرّعة، ومنظومات المدفعية من العيار الثقيل، والطائرات الحربية، والمروحيات الهجومية، والسفن الحربية، والقذائف ومنصّات إطلاقها. هذه التقارير متاحة للعموم على الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتّحدة لشؤون نزع السلاح (UNODA).

(7) الإصدار الجديد لقاعدة البيانات التي على الإنترنت متاحة على الموقع الإلكتروني لـ(UNROCA). انظر أيضاً United Nations, General Assembly, «United Nations Register of Conventional Arms: Report of the Secretary-General,» A/73/185, 18 July 2018.

(5 ـ 2))[8]. وكما في معظم أعوام منذ عام 1993، كان مستوى الإبلاغ عن سنة 2017 من جانب دول أفريقيا والشرق الأوسط متدنّياً للغاية، إذْ لم يقدّم غير دولة واحدة من الدول الأفريقية الـ54 ودولة واحدة من دول الشرق الأوسط الـ15 تقريراً عن عام 2017. وهناك اتّجاه نزولي للإبلاغ في جميع المناطق الأخرى في الخمسية 2013 ـ 2017 (انظر الجدول الرقم (5 ـ 9)).

الشكل الرقم (5 ـ 2)

عدد التقارير المقدَّمة إلى سجلّ الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية (UNROCA)، 1992 ـ 2017



ملاحظة: يشير كلّ رقم إلى العام الذي يغطّيه التقرير، لا إلى العام الذي قُدّم فيه.

المصادر: قواعد بيانات (UNROCA) على الإنترنت (بإصداراتها القديمة والحديثة)؛ وتقارير عن (UNROCA) قدّمها الأمين العام إلى الجمعية العامّة للأمم المتّحدة عن سنوات متنوّعة.

قدّمت أغلبية كبار مورِّدي الأسلحة الرئيسة، بحسب تصنيف سيبري (انظر القسم I)، تقارير عن عام 2017 ـ جميع مورّدي الأسلحة العشرة الكبار قدّموا إلى الـUNROCA تقارير عن عام 2017 باستثناء إسرائيل. لكن لم يقدّم عام 2017 تقارير غير ثلاثة من المورّدين العشرة الكبار، وهم الهند والصين وأستراليا[9].

(8) قدّمت دول تقارير متأخّرة في السنين السابقة، والراجح أنّ الأعداد النهائية ستكون أكبر من الأعداد المذكورة في هذا القسم لأنّه يجري تقديم تقارير متأخّرة عن عمليّات النقل عام 2017.

(9) لمزيد من التفاصيل عن اتّجاهات الإبلاغ وعن تحليل نوعي لمحتوى التقارير، انظر: S. T. Wezeman, «Reporting to the United Nations Register of Conventional Arms for 2017,» SIPRI Background Paper, June 2019.

الجدول الرقم (5 ـ 9)
عدد التقارير المقدَّمة إلى سجلّ الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية (UNROCA) بحسب المنطقة، 2013 ـ 2017

يشير عمود كلّ سنة إلى السنة التي شملتها التقارير، لا إلى سنة تقديمها. وتشير الأرقام التي بين قوسين في عمود المناطق (الأوّل من اليمين) إلى مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة في كلّ منطقة. وتشير الأرقام الأخرى التي بين قوسين إلى النسبة المئوية لأعضاء الأمم المتّحدة في كلّ منطقة ممّن قدّموا تقارير. جرى تدوير النسب المئوية التي فوق 10 في المئة إلى أقرب عدد صحيح، وتقريب النسب المئوية الأدنى من 10 في المئة إلى خانة عشرية واحدة.

المناطق[أ]		2012		2013		2014		2015		2016	
أفريقيا	(54)	1	(1.9%)	0	(0.0%)	2	(3.7%)	1	(1.9%)	1	(1.9%)
الأمريكات	(35)	9	(26%)	8	(23%)	8	(23%)	5	(14%)	4	(11%)
آسيا	(28)	7	(25%)	8	(29%)	7	(25%)	5	(18%)	5	(18%)
أوروبا	(47)	41	(87%)	37	(79%)	32	(68%)	32	(68%)	36	(77%)
الشرق الأوسط	(15)	3	(20%)	2	(13%)	1	(6.7%)	2	(13%)	1	(6.7%)
أوقيانيا	(14)	1	(7.1%)	1	(7.1%)	5	(36%)	0	(0.0%)	1	(7.1%)
المجموع	**(193)**	**62**	**(32%)**	**56**	**(29%)**	**55**	**(28%)**	**45**	**(23%)**	**48**	**(25%)**

(أ) لمزيد من التفاصيل عن تغطية سيبري الإقليمية، انظر صفحة قاعدة بيانات عمليّات نقل الأسلحة على موقع سيبري الإلكتروني.

ملاحظة: يعدّد الجدول التقارير التي قدّمتها دول وحسب.

المصادر: قواعد بيانات (UNROCA) على الإنترنت (بإصداراتها القديمة والحديثة)؛ وتقارير عن (UNROCA) قدّمها الأمين العام إلى الجمعية العامّة للأمم المتّحدة عن سنوات متنوّعة.

دول منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا وتقاريرها المقدَّمة إلى سجلّ الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية

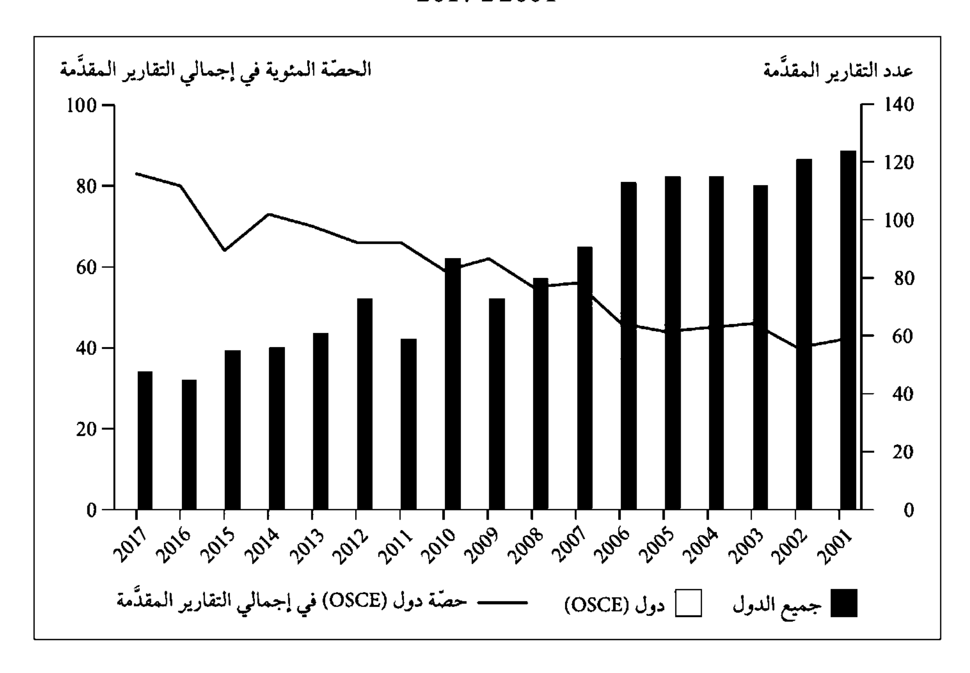
طالب قرار الجمعية العامّة للأمم المتّحدة الذي أسّس سجلّ الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية (UNROCA) الدولَ الأعضاء بـ «التعاون، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي،... من أجل تعزيز وتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى زيادة الانفتاح والشفافية في مجال التسلّح»[10]. ولا تزال دول منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) نشطة على الخصوص في الترويج لـUNROCA

(10) United Nations, General Assembly, Resolution 46/36L, 6 December 1991.

والسعي لرفع مستويات المشاركة في أوساط دول المنظّمة. وعلى سبيل المثال، وافقت الدول المشاركة في الOSCE على أن تتقاسم في ما بينها التقارير التي تقدّمها لـUNROCA، بدءاً بعام 1997، وعلى أن تقوم بذلك في موعد أقصاه 30 حزيران/يونيو في كلّ عام[11]. وفي أعوام الأخيرة، زادت حصّة التقارير التي تقدّمها دول المنظّمة في إجمالي التقارير المقدَّمة بالUNROCA. ورغم انخفاض عدد التقارير التي قدّمت دول المنظّمة من 52 تقريراً عن عام 2001 إلى 40 تقريراً عن عام 2017، فإنّ حصّة هذه الدول في إجمالي التقارير المقدَّمة زادت من 42 في المئة إلى 83 في المئة (انظر الشكل الرقم (5 ـ 3)).

الشكل الرقم (5 ـ 3)

عدد التقارير المقدَّمة إلى سجلّ الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية (UNROCA)، 2001 ـ 2017



OSCE = منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ملاحظات: البيانات هي لغاية 1 نيسان/أبريل 2019. قدّمت دول تقارير متأخّرة في السنين السابقة، والراجح أن تكون الأعداد النهائية أكبر من هذا الرقم لأنّه يجري تقديم تقارير متأخّرة في عن عمليّات النقل عن عام 2017. يغطّي الرقم المدّة 2001 ـ 2017 لأنّ عام 2001 شهد تقديم أكبر عدد من التقارير لسجلّ الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية. وتشير السنوات إلى السنة التي يغطّيها التقرير، وليس إلى سنة تقديمها. ولم يُحتسَب غير التقارير التي قدّمتها دول.

المصادر: قواعد بيانات سجلّ الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية على الإنترنت (بإصدارتها القديمة والحديثة)؛ وتقارير عن السجل قدّمها الأمين العام إلى الجمعية العامّة للأمم المتّحدة عن سنوات متنوّعة.

(11) OSCE, «Decision no. 13/97: Further Transparency in Arms Transfers,» FSC.DEC/13/97, 16 July 1997.

وعام 2016، وافقت دول الـOSCE على أن تتيح للعموم التقارير التي تقدّمها إلى الـUNROCA وأن تتقاسمها في ما بينها[12]. فعّلت المنظّمة هذا القرار ببساطة بنشر كامل التقارير التي تقدّمها الدول الأعضاء على الموقع الإلكتروني للمنظّمة[13]. وأتاحت 36 من دول المنظّمة الـ57 تقاريرها المقدَّمة لـUNROCA عن عام 2016 عبر تبادل التقارير بين دول المنظّمة، وهو ما قامت به 38 دولة عن عام 2017. لكن ليس كلّ هذه التقارير متاحة على موقع الـUNODA الإلكتروني. زد على ذلك أنّه ليس كلّ التقارير التي أتاحتها دول الـOSCE على موقع الـUNODA الإلكتروني متاحة على موقع الـOSCE الإلكتروني. ولغاية كانون الثاني/يناير 2019، أُتيح 49 تقريراً لدول الـOSCE عن عمليّات نقل الأسلحة عام 2017 عبر الموقعين الإلكترونيّين لـOSCE وUNODA في وقت واحد، لكنّ 29 تقريراً فقط أُتيح من المصدرين. وأُتيحت 9 تقارير على موقع الـOSCE الإلكتروني، فيما أُتيح 11 تقريراً فقط على موقع (UNODA) الإلكتروني.

تقرير معاهدة تجارة الأسلحة عن عمليّات نقل الأسلحة

كلّ دولة مشاركة في معاهدة تجارة الأسلحة (ATT) ملزمة بموجب البند 13 بأن تقدّم لأمانة سرّ المعاهدة تقريراً سنوياً عن صادراتها ووارداتها من الأسلحة. وعلى مدى أعوام الثلاثة التي لزم تقديم تقارير عنها (2015 ـ 2017)، زاد عدد الدول الملزمة بتقديم تقارير سنوية لتزايد عدد الدول الأطراف (انظر الشكل الرقم (5 ـ 4)). لكن عدد التقارير المقدَّمة في كلّ من أعوام الثلاثة لم تكد تتغير. لذلك، انخفضت نسبة الدول التي قدّمت التقرير المطلوب عن عمليّات نقل الأسلحة من 79 في المئة عن عام 2015 إلى 59 في المئة عن عام 2017[14]. وكما هي الحال مع سجلّ الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية (UNROCA)، احتمال أن تقدّم دول منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) ممّن هي أطراف في الـATT إلى أمانة سرّها أقوى كثيراً من احتمال قيام دول أخرى بذلك. على سبيل المثال، بلغت نسبة دول الـOSCE التي لزمها تقدير تقرير سنوية عن عمليّات نقل الأسلحة إلى آليات الإبلاغ في الـATT وقدّمتها 89 في المئة، بينما بلغت نسبة الدول غير الأعضاء في الـOSCE ممّن قدموا تقارير 29 في المئة.

(12) OSCE, «Decision no. 4/16: Enabling the Publication of Information Exchanges in the Field of Small Arms and Light Weapons, Conventional Arms Transfers and Anti-personnel Mines,» FSC.DEC/4/16/Corr.1, 21 September 2016.

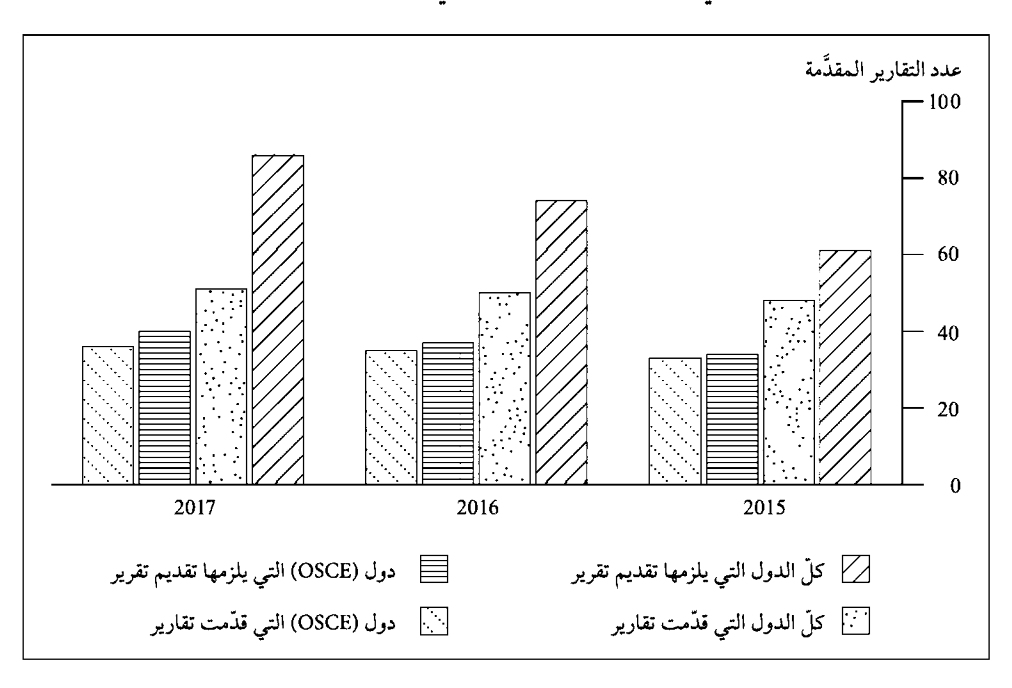
(13) OSCE, Information Exchange on Conventional Arms Transfer.

(14) ATT Secretariat, ATT Annual Reports Database, «Status as of 9 January 2019,» accessed 21 January 2019.

لمزيد من التفاصيل عن المسائل المتّصلة بتقديم الدول تقارير سنوية بموجب معاهدة تجارة الأسلحة (ATT)، انظر الفصل العاشر، القسم I في هذا الكتاب.

الشكل الرقم (5 ـ 4)

عدد من قدّموا تقارير سنوية من بين الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة (ATT) والدول المشاركة في منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، 2015 ـ 2017



ملاحظة: تشير أرقام السنين إلى السنة المشمولة بالتقارير، وليس إلى سنة تقديمها.

المصدر: ATT Secretariat, ATT Annual Reports Database, «Status as of 9 Jan. 2019,» (accessed on 21 January 2019).

7 القيم الماليّة لصادرات الدول من الأسلحة

مارك برومْلي، كيتْري دي لابي، بيتر د. ويزيمان

يعرض الجدول الرقم (5 ـ 10) البيانات الرسمية عن القيم المالية لصادرات الدول من الأسلحة أعوام 2008 ـ 2017. الدول المذكورة في الجدول هي التي قدّمت بيانات عن القيم المالية لـ «صادرات أسلحة» أو «رخص تصدير أسلحة» أو «اتّفاقات تصدير أسلحة» أو «طلبات تصدير أسلحة» على مدى ستّة أعوام على الأقلّ من الأعوام العشرة المشمولة، على أن يتجاوز متوسّط القيم المعطاة في مجموعة واحدة من هذه البيانات على الأقلّ 10 ملايين دولار. هذه البيانات منقولة عن تقارير حكومات وطنية ـ أو منقولة عنها مباشرة. تعكس تغطية البيانات المذكورة اللغة التي يستخدمها المصدر الأصلي. ومع أنّ الممارسات الوطنية في هذه الناحية متفاوتة، لكنّ عبارة «صادرات أسلحة» تشير عموماً إلى القيمة المالية للأسلحة التي سُلّمت فعلاً؛ وتشير عبارة «رخص تصدير أسلحة» عموماً إلى القيم المالية لرخص تصدير الأسلحة الصادرة عن السلطة الوطنية التي منحت الرخصة؛ وتشير عبارة «اتّفاقات تصدير أسلحة» أو «طلبات تصدير أسلحة» إلى القيم المالية للعقود أو الاتّفاقات الأخرى الموقَّعة لتصدير أسلحة. كما أنّ بيانات صادرات الأسلحة للدول المذكورة في الجدول الرقم (5 ـ 10) مبنيّة على التعريفات والمنهجيات الوطنية، لذلك فهي ليست صالحة للمقارنة بالضرورة[1]. يتمّ التحويل إلى القيمة الثابتة للدولار الأمريكي

(1) لا يوجد تعريف متفَق عليه دولياً لما تعنيه عبارة «أسلحة»، وتستخدم الحكومات قوائم مختلفة عند جمع البيانات المتصلة بالقيم الماليّة لصادراتها من الأسلحة والإبلاغ عنها. أضف إلى ذلك أنه لا يوجد منهجية موحَّدة تُملي طريقة جمع هذه البيانات والإبلاغ عنها، إذْ تبلّغ بعض الدول عن رخص التصدير الصادرة أو المستخدَمة، بينما تستخدم دول أخرى البيانات المجموعة من الدوائر الجمركية.

(2017) باستخدام أسعار الصرف في السوق في سنة الإبلاغ ومؤشّر أسعار المستهلك (CPI) الأمريكي.

بموجب قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بعمليّات نقل الأسلحة، تستحوذ الدول التي تصدر بيانات رسمية عن القيم الماليّة لصادراتها من الأسلحة على أكثر من 90 في المئة من إجمالي حجم شحنات الأسلحة الرئيسة. يمكن بالتالي جمع البيانات التي في الجدول الرقم (5 ـ 10) للتوصّل إلى تقدير تقريبي للقيمة الماليّة لتجارة السلاح العالمية. لكنّ استخدام البيانات المعروضة يفرض قيوداً كثيرة. **أولاً**، تستند مجموعات البيانات المستخدمة إلى تعريفات ومنهجيات مختلفة كما ذكرنا آنفاً، ولا يمكن المقارنة بينها بصورة مباشرة. **ثانياً**، هناك دول كثيرة (كالمملكة المتّحدة) لا تصدر بيانات عن صادرات الأسلحة، ولكن تصدر بيانات عن رخص تصدير الأسلحة، في حين لا تُصدر دول أخرى (كالصين مثلاً) أيّ بيانات عن صادرات الأسلحة أو الرخص أو الاتّفاقات أو الطلبيات. ومع ذلك، بتجميع البيانات التي تُصدرها الدول في شأن القيم الماليّة لصادراتها من الأسلحة، إضافة إلى تقديرات خاصّة بالدول التي تقتصر على إصدار بيانات عن رخص تصدير الأسلحة أو اتّفاقات تصديرها أو طلباتها، يمكن تقدير القيمة الإجماليّة لتجارة الأسلحة العالمية في سنة 2017 بـ95 مليار دولار على الأقلّ[2]. لكنّ الراجح أنّ الرقم الفعلي أكبر كثيراً.

---

(2) استُخدمت الأرقام المتّصلة بصادرات الأسلحة إذا كانت متاحة. في حالة كندا، ضاعفنا رقم صادرات الأسلحة عام 2017 لكون أرقام صادرات الأسلحة الخاصّة بكندا تستثني صادراتها إلى الولايات المتّحدة التي تزعم السلطاتُ الكندية أنّها تبلغ أكثر من نصف صادرات كندا من التكنولوجيا العسكرية. وإذا كانت أرقام صادرات الأسلحة في عام 2017 غير متاحة، بينما الأرقام العائدة إلى عام 2016 متاحة، تُستخدم أرقام عام 2016. وإذا كانت أرقام صادرات الأسلحة غير متاحة عام 2017 أو عام 2016، تُستخدَم أرقام «اتّفاقات تصدير الأسلحة» أو «طلبات تصدير الأسلحة» عام 2016 إن وُجدت. وبناء على تحليل لحالات سابقة أصدرت فيها دول بيانات عن كلّ من اتّفاقات وطلبات تصدير أو استيراد أسلحة، استُخدم الرقم الكامل لاتّفاقات أو طلبات تصدير الأسلحة، لكن بفارق سنة واحدة. وإذا لم تكن أرقام اتّفاقات أو طلبات تصدير الأسلحة متاحة، تُستخدم أرقام «رخص تصدير الأسلحة» لعام 2017. وبناء تحليل لتقارير دول تُصدر بيانات عن كلّ من صادرات الأسلحة ورخص تصدير الأسلحة، استُخدم نصف رقم رخص تصدير الأسلحة للسنة الجارية. استُخدم هذا التقدير المعتمد على رخص التصدير أيضاً في حالة ألمانيا، مع أنّها تصدر أرقام صادراتها من الأسلحة. لكنّ أرقام صادرات أسلحة ألمانيا لا تشمل غير صادرات «الأسلحة الحربية»، وهي فئة بضائع وخدمات أضيق كثيراً ممّا هو مشمول عموماً برخص التصدير. لذلك تقلّل هذه الأرقامُ القيمةَ الإجمالية لصادرات ألمانيا من الأسلحة.

الجدول الرقم (5 ـ 10)

القيمة الماليّة لصادرات الدول من الأسلحة استناداً إلى مصادر الحكومات الوطنية والصناعة، 2008 ـ 2017

الأرقام مبيّنة بملايين الدولارات بالقيمة الثابتة (2017). والسنوات المشار إليها سنوات تقويمية ما لم يُذكر خلاف ذلك.

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	تفسير البيانات
النمسا	350	552	555	651	624	735	737	385	722	426	صادرات أسلحة
	1578	3571	2632	2472	2132	3317	1240	1243	4496	2251	رخص تصدير أسلحة
بلجيكا	2226	1749	1493	1265	1329	856	6199	1279	1411	831	رخص تصدير أسلحة
البوسنة والهرسك	47	37	15	62	56	54	92	120	117	..	صادرات أسلحة
	97	73	42	86	63	156	177	264	344	..	رخص تصدير أسلحة
بلغاريا	250	230	384	350	300	328	554	1608	1146	1368	صادرات أسلحة
	792	502	441	338	479	686	1137	733	1422	1558	رخص تصدير أسلحة
كندا(أ)	595	542	445	698	1113	696	746	547	553	793	صادرات أسلحة
كرواتيا	..	..	80	53	70	120	98	45	84	76	صادرات أسلحة
	..	356	663	232	326	995	662	438	428	508	رخص تصدير أسلحة
جمهورية التشيك	317	278	323	277	376	402	587	646	778	643	صادرات أسلحة
	354	619	671	524	364	458	688	851	389	571	رخص تصدير أسلحة
الدنمارك	272	400	560	359	305	1093	202	154	229	230	رخص تصدير أسلحة

يتبع

تابع

إستونيا	10	5	1	5	1	1	4	5	5	2	صادرات أسلحة
	10	13	3	530	4	4	5	16	10	72	رخص تصدير أسلحة
فنلندا	155	138	88	147	80	312	306	112	149	118	صادرات أسلحة
	562	297	91	279	162	481	311	415	111	220	رخص تصدير أسلحة
فرنسا	5238	5858	5515	5525	4587	5421	5284	6950	7886	7453	صادرات أسلحة
	10980	12958	7620	9872	6608	9603	11289	19408	15748	7788	رخص تصدير أسلحة
ألمانيا	2380	2125	3155	1947	1298	1303	2504	1783	2826	2976	صادرات أسلحة[ب]
	13899	11172	8175	16353	12176	11651	8955	14702	7801	7368	رخص تصدير أسلحة[ج]
هنغاريا	25	27	28	27	37	45	46	53	21	49	صادرات أسلحة
	198	202	205	236	370	717	594	1472	665	655	رخص تصدير أسلحة
الهند[د]	225	78	..	..	92	123	169	332	227	..	صادرات أسلحة
أيرلندا	52	71	36	41	64	87	118	49	71	28	رخص تصدير أسلحة
إسرائيل	7202	8455	8206	6342	..	6881	5860	5895	6638	9200	اتّفاقات تصدير أسلحة
إيطاليا	2963	3500	917	1550	4129	3873	4574	3686	3225	3231	صادرات أسلحة
	9441	10623	4840	7973	5706	3002	3642	9041	16533	10675	رخص تصدير أسلحة
كوريا الجنوبية	1177	1332	1335	2596	2512	3594	3740	3662	2612	3120	اتّفاقات تصدير أسلحة

يتبع

تابع

ليتوانيا	52	70	22	73	26	22	26	31	46	80	صادرات أسلحة
	78	125	34	77	27	31	21	68	104	67	رخص تصدير أسلحة
مونتينغرو	28	13	9	..	4	4	12	5	1	..	صادرات أسلحة
	33	13	15	6	7	8	15	13	9	..	رخص تصدير أسلحة
هولندا	834	900	1006	1169	1128	353	344	679	639	746	صادرات أسلحة
	2098	2087	1359	630	1291	1345	2837	1001	1599	903	رخص تصدير أسلحة
النرويج	786	818	682	695	712	591	484	419	436	648	صادرات أسلحة
باكستان(هـ)	59	16	19	11	14	14	18	62	32	..	صادرات أسلحة
	27	..	38	26	30	23	58	97	69	..	رخص تصدير أسلحة
بولندا	614	2208	680	1286	868	1199	1264	1455	1386	1213	رخص تصدير أسلحة
البرتغال	118	25	30	38	43	246	215	219	674	182	صادرات أسلحة
	127	44	31	47	71	204	350	78	276	66	رخص تصدير أسلحة
رومانيا	138	156	183	198	114	247	218	185	204	217	صادرات أسلحة
	198	262	226	279	246	414	342	252	272	296	رخص تصدير أسلحة
روسيا	9506	9712	11241	14929	16228	16520	16152	14996	15320	15000	صادرات أسلحة

يتبع

تابع

صربيا	265	160	216	189	200	183	324	400	460	..	صادرات أسلحة
	687	516	849	432	479	855	830	838	944	..	رخص تصدير أسلحة
سلوفاكيا	63	70	22	15	34	43	50	65	68	77	صادرات أسلحة
	118	170	86	45	100	170	368	325	235	257	رخص تصدير أسلحة
سلوفينيا	10	8	9	14	5	4	12	13	18	26	صادرات أسلحة
	10	19	16	18	12	13	4	36	49	57	رخص تصدير أسلحة
جنوب أفريقيا	813	1053	1279	1378	1379	344	284	222	289	258	رخص تصدير أسلحة
إسبانيا	1558	2138	1679	3683	2679	5460	4400	4267	4577	4877	صادرات أسلحة
	4213	5068	3332	4349	10556	6037	5036	12246	6268	23657	رخص تصدير أسلحة
السويد	2193	2024	2144	2335	1538	1929	1201	915	1310	1314	صادرات أسلحة
	1659	1657	2063	1829	1251	1588	676	607	7378	950	رخص تصدير أسلحة
سويسرا	759	764	691	1071	797	523	637	480	427	454	صادرات أسلحة
تركيا	656	766	713	890	1281	1463	1708	1717	1714	1739	صادرات أسلحة
المملكة المتّحدة	9119	12906	10125	9428	14833	16120	14492	12166	8130	11541	طلبات تصدير أسلحة(و)
	4113	5495	4224	10608	3654	7309	3552	9197	4462	8470	رخص تصدير أسلحة
أوكرانيا	911	914	1076	1094	1093	1052	..	589	786	..	صادرات أسلحة

يتبع

تابع

الولايات المتّحدة(ز)	51492	24504	20453	21294	18735	21389	20112	21903	21561	30563	صادرات أسلحة(ح)
	31081	33102	23835	28157	66956	24708	32491	46415	28102	49371	اتّفاقات تصدير أسلحة(ط)
	38926	41101	38315	47810	35841	21883	65266	76478	50902	51578	رخص تصدير أسلحة(ي)

.. = بيانات غير متاحة أو غير صالحة للتطبيق.

ملاحظة: الدول المدرَجة في هذا الجدول هي التي تُصدر بيانات رسمية عن القيم الماليّة إمّا لـ «صادرات أسلحة»، أو «رخص تصدير أسلحة» أو «اتّفاقات تصدير أسلحة» أو «طلبات تصدير أسلحة» في ستّ سنين على الأقلّ من السنين العشر المشمولة على أن يتجاوز متوسّط القيم المعطاة ولو في مجموعة بيانات واحدة 10 ملايين دولار. إنّ بيانات صادرات الأسلحة للدول المختلفة الواردة في هذا الجدول ليست صالحة لإجراء مقارنات بالضرورة وربّما تعتمد على تعريفات ومنهجيات شديدة الاختلاف.

(أ) الأرقام العائدة إلى كندا لا تشمل صادراتها من الأسلحة إلى الولايات المتّحدة.

(ب) هذه الأرقام تشمل صادرات «الأسلحة الحربية» فقط بحسب تعريف التشريع الألماني.

(ج) تتضمّن هذه الأرقام رخص تصدير أسلحة لمشاريع تعاونية دولية.

(د) تغطّي أرقام الحقبة الممتدّة بين 1 نيسان/أبريل و31 آذار/مارس (مثلاً، الرقم العائد لسنة 2016 يغطّي المدّة بين 1 نيسان/أبريل 2016 و31 آذار/مارس 2017). والرقم العائد إلى السنة 2009 يغطي الحقبة بين 1 نيسان/أبريل 2009 و31 كانون الأوّل/ديسمبر 2009.

(هـ) تغطّي أرقام باكستان المدّة الواقعة بين 1 نيسان/أبريل و31 آذار/مارس (مثلاً، الرقم العائد لسنة 2016 يغطّي المدّة الواقعة بين 1 نيسان/أبريل 2016 و31 آذار/مارس 2017).

(و) هذه الأرقام تشمل المعدّات الدفاعية والمعدّات والخدمات الفضائية الجوّية الأخرى.

(ز) الأرقام العائدة للولايات المتّحدة تخصّ الحقبة الممتدّة بين 1 تشرين الأوّل/أكتوبر و30 أيلول/سبتمبر (مثلاً، الرقم العائد لسنة 2017 يشمل الحقبة الممتدة بين 1 تشرين الأوّل/أكتوبر 2016 و30 أيلول/سبتمبر 2017).

(ح) تتضمّن هذه الأرقام المعدّات المباعة بموجب برنامج المبيعات العسكرية الخارجية بين الحكومات، والمبيعات التي تتمّ بين الصناعة الأمريكية والحكومات الأجنبية مباشرة على شكل مبيعات تجارية مباشرة.

(ط) هذه الأرقام لا تشمل غير البنود المباعة بموجب برنامج المبيعات العسكرية الخارجية بين الحكومات.

(ي) هذه الأرقام لا تشمل غير المبيعات التي تتمّ مباشرة بين الصناعة الأمريكية والحكومات الأجنبية مباشرة في صورة مبيعات تجارية مباشرة.

المصادر: تقارير الحكومات الوطنية أو اقتباسات مباشرة عنها. للاطلاع على قائمة شاملة بالموارد وكلّ البيانات المالية المتاحة عن صادرات الأسلحة، انظر صفحة Financial value of the global arms trade على موقع سيبري الإلكتروني.

VI إنتاج الأسلحة والخدمات العسكرية

أود فلورانت
نان تيان

عرض عامّ للتطوّرات التي شهدتها صناعة الأسلحة، 2017

يعدّ سيبري قائمة بالمنتجين المئة الكبار ـ وهو تصنيف لكبرى شركات إنتاج الأسلحة والخدمات العسكرية في العالم (باستثناء الصين) بناء على مبيعاتها العسكرية. بلغت مبيعات هذه الشركات 398 مليار دولار عام 2017[1]، بزيادة 2.5 في المئة على مبيعاتها عام 2016، وبذلك حقّقت مبيعاتها نموّاً للسنة الثالثة على التوالي (انظر الجدول الرقم (5 ـ 11)). ونشير إلى أنّ المبيعات العسكرية للمنتجين المئة الكبار عام 2017 كانت أعلى من مبيعاتها عام 2002 بنسبة 44 في المئة،

---

(1) يركّز هذا القسم على التطوّرات التي شهدها عام 2017 (وليس عام 2018) لكونه آخر عام تتاح بشأنه بيانات عن المبيعات العسكرية للمنتجين المئة الكبار بحسب تصنيف قائمة سيبري لشركات إنتاج الأسلحة وتقديم الخدمات العسكرية المئة الكبرى.

يفترض سيبري أنّ شركات صينية كثيرة منتجة للأسلحة كبيرة بما يكفي لتُصنَّف في عداد المئة الكبار. لكن بسبب الافتقار إلى بيانات صالحة لإجراء مقارنات وذات دقّة كافية، يتعذّر على سيبري إدراجها في قائمته.

تُعرَّف «مبيعات الأسلحة» بأنّها مبيعات معدّات وخدمات عسكرية إلى عملاء عسكريين محلّيين وأجانب؛ والمبيعات المذكورة هي تلك العائدة إلى الشركات المصنَّفة في القائمة فقط.

جميع الأرقام المالية الواردة في هذا القسم، بما في ذلك أرقام مبيعات الأسلحة، بالقيمة الاسمية (الحالية) للدولار عام 2017 ما لم يُذكر خلاف ذلك، فيما التغيّرات بالنسبة المئوية والحصص بالقيمة الثابتة للدولار لسنة 2017 (أي بالقيم الحقيقية).

لمزيد من التفاصيل عن قائمة سيبري الخاصّة بالمنتجين المئة الكبار، انظر: SIPRI Arms Industry Database, December 2018.

انظر أيضاً: A. Fleurant [et al.], «The SIPRI Top 100 Arms-producing and Military Services Companies, 2017,» SIPRI Fact Sheet, December 2018.

وأدنى من ذروة مبيعاتها عام 2010 بنسبة 9.9 في المئة[2]. إنّ النموّ الإجمالي في المبيعات العسكرية للمنتجين المئة الكبار عام 2017 مدفوع بزيادة دول كثيرة إنفاقها على شراء الأسلحة، ولا سيّما الولايات المتّحدة وروسيا، إضافةً إلى دول كثيرة منخرطة في نزاعات عسكرية، وبخاصّة في الشرق الأوسط[3].

الجدول الرقم (5 ـ 11)
اتّجاهات مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركات المئة الكبرى المُنتِجة للأسلحة بحسب تصنيف سيبري، 2008 ـ 2017

جرى تدوير النسب المئوية التي تجاوزت 10 في المئة إلى أقرب رقم صحيح، وتدوير النسبة المئوية التي تدنّت عن 10 في المئة إلى خانة عشرية واحدة.

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مبيعات الأسلحة بالأسعار ومعدلات الصرف الحاليّة										
المجموع (مليارات الدولارات)	392	405	420	419	404	406	396	372	376	398
التغيّر (بالمئة)	*12*	*3.1*	*3.9*	*−0.2*	*−3.8*	*0.6*	*−2.4*	*−5.9*	*1.0*	*5.9*
مبيعات الأسلحة بالأسعار ومعدّلات الصرف الثابتة (2017)										
المجموع (مليارات الدولارات)	407	434	442	418	399	392	380	383	389	398
التغيّر (بالمئة)	*7.2*	*6.8*	*1.7*	*−5.4*	*−4.5*	*−1.7*	*−3.1*	*0.8*	*1.5*	*2.5*
التغيّر التراكمي منذ 2008 (بالمئة)	*0.0*	*6.8*	*8.5*	*3.1*	*−1.4*	*−3.2*	*−6.3*	*−5.5*	*−4.0*	*−1.5*

ملاحظة: تشير الأرقام الواردة في هذا الجدول إلى قائمة سيبري للمنتجين المئة الكبار في كلّ سنة، وهذا يعني أنّها تشير في كلّ سنة إلى مجموعة مختلفة من الشركات، باستثناء قائمة عامَيْ 2016 و2017 إذْ تشير إلى مجموعة الشركات المدرجة عام 2017.

المصدر: قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بصناعة الأسلحة، كانون الأوّل/ديسمبر 2018.

---

(2) مع أنّ التغيرات بين العام 2016 والعام 2017 معتمدة على قائمة الشركات المصنَّفة عام 2017 (أي أنّ المقارنة بين مجموعة الشركات ذاتها)، المقارنات الطويلة الأجل (كالتي بين عامَيْ 2002 و2017 أو عامَيْ 2010 و2017) معتمدة على مجموعات الشركات المعدودة العام المعني (أي أنّ المقارنة بين مجموعة مختلفة من الشركات). تبدأ البيانات التي في قاعدة بيانات سيبري لصناعة الأسلحة عام 2002 لكونه أوّل عام امتلك بشأنه سيبري بيانات كافية لإدراج شركات روسية.

(3) للمزيد عن النزاع المسلّح في الشرق الأوسط، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

وكما هي الحال في كلّ عام منذ عام 2002، بقيت الولايات المتّحدة صاحبة الأثر الحاسم في الاتّجاه العالمي السنوي للمبيعات العسكرية للمنتجين المئة الكبار. فمقارّ نحو نصف الشركات المصنّفة في قائمة المنتجين المئة الكبار عام 2017 (42 شركة) في الولايات المتّحدة، ويبلغ مجموع إنتاجها 57 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجين المئة الكبار. وإضافةً إلى ذلك، يوجد في عداد المنتجين العشرة الكبار خمس شركات كائنة في الولايات المتّحدة، وتبلغ حصّتها 35 في المئة من إجمالي المبيعات العسكرية للمنتجين المئة الكبار (انظر الجدول الرقم (5 ـ 12)). تؤكّد هيمنة الشركات الكائنة في الولايات المتّحدة على الأهمية القصوى لكلّ من حاجة وزارة الدفاع الأمريكية إلى الأسلحة، وللمبيعات الدولية للأسلحة الأمريكية، وإن بدرجة أقلّ، بالنسبة إلى اتّجاه مبيعات المنتجين المئة الكبار من الأسلحة.

تأثّر الاتّجاه السنوي لمبيعات المنتجين المئة الكبار من الأسلحة بالشركات الكائنة في أوروبا الغربية أيضاً. زاد مجموع المبيعات العسكرية التي حقّقها منتجو الأسلحة الأوروبيون الغربيون المدرَجون في قائمة المنتجين المئة الكبار بنسبة 3.8 في المئة عام 2017 وبلغ 94.9 مليار دولار. يرجع النموّ أساساً إلى زيادات كبيرة في مبيعات الشركات الفرنسية والألمانية من الأسلحة. ومع ذلك، بقيت المبيعات العسكرية التي حقّقتها شركات في المملكة المتّحدة الأعلى في أوروبا الغربية وقد بلغت 35.7 مليار دولار، أي 9.0 في المئة من إجمالية مبيعات المنتجين المئة الكبار عام 2017. لكنّ عام 2017 كان العام الذي تجاوز فيه مجموع مبيعات الشركات الروسية (37.7 مليار دولار)، منذ أدراجها في قائمة المنتجين المئة، مبيعات الشركات البريطانية المدرَجة في قائمة المنتجين المئة، وهو ما يجعل روسيا ثاني أكبر منتج للسلاح بعد الولايات المتّحدة.

وصل مجموع مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركات العشر الكبرى في قائمة المنتجين المئة إلى 198 مليار دولار عام 2017 ـ بزيادة مقدارها 1.0 في المئة على مجموع مبيعاتها عام 2016. وشكّلت مبيعات الشركات العشر الكبرى 50 في المئة من إجمالي مبيعات الأسلحة التي حقّقها المنتجون المئة الكبار عام 2017. ونشير إلى أنّ عام 2017 هو أوّل عام ظهرت فيه شركة روسية في عداد الشركات العشر الكبرى، وهي شركة ألماز ـ أنتي التي احتلّت المركز العاشر، وهي أيضاً أوّل شركة لها مركز في قائمة المنتجين العشرة وليست في الولايات المتّحدة ولا في أوروبا الغربية. لكنّ تكوين كبار المنتجين العشرة ثابت على نحو مدهش: لم يطرأ لغاية عام 2017 تغيير يُذكر على مجموعة المنتجين العشرة الأول من عام 2002 ـ وهو أوّل عام امتلك فيه سيبري بيانات متّسقة كافية لإدراج شركات روسية في قائمته الخاصّة بالمنتجين المئة الكبار.

منتجو الأسلحة الرئيسة

الولايات المتّحدة

يصنّف سيبري الولاياتِ المتّحدة بأنّها منتجة لأسلحة رئيسة (انظر الإطار الرقم (5 ـ 2)). نما مجموع مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركات الاثنتين والأربعين المدرَجة في قائمة كبار المنتجين المئة الموجودة في الولايات المتّحدة بنسبة 2.0 في المئة وبلغ 227 مليار دولار عام 2017، وهو ما يشكّل 57 في المئة من إجمالي المبيعات (انظر الجدول الرقم (5 ـ 12)). وبالنظر إلى عِظم موازنة الولايات المتّحدة المخصّصة للمشتريات، ستبقى في المستقبل المنظور أكبر منتج للأسلحة في العالم على الأرجح (بناء على مبيعات الأسلحة). إضافة إلى برامج الولايات المتّحدة الجارية والمكلفة والواسعة لشراء الأسلحة، أعلنت برامج جديدة عامي 2016 و2017 ـ ولا سيّما برنامج التحديث الشامل لترسانتها النووية، وهذا يشمل منظومات الإيصال (قاذفات وغوّاصات وقذائف بالستية عابرة للقارّات). وجاء في تقرير لمكتب الموازنة التابع للكونغرس الأمريكي في سنة 2017 أنّ تكلفة البرنامج تقدَّر بـ1.2 تريليون دولار على مدى ثلاثين سنة[4].

من جملة برامج الأسلحة التقليدية الجاري تطبيقها إنتاج جيل جديد من حاملات الطائرات التي استلمت البحرية الأمريكية أولاها في أيار/مايو وبلغت تكلفتها 13 مليار دولار، وطائرات صهريجية حديثة (KC-46) يُتوقَّع أن تبلغ تكلفتها 44.4 مليار دولار[5].

تظلّ لوكهيد مارتن أكبر منتج للأسلحة في العالم بلا منازع، إذْ بلغت مبيعاتها العسكرية 44.9 مليار دولار عام 2017 ـ بزيادة 8.3 في المئة على مبيعاتها عام 2016. تُعزى هذه الزيادة أساساً إلى استمرار تسليم طائرات F-35 الحربية، وقذائف ومنظومات دفاع صاروخي، ومنظومات أغيس القتالية البحرية. بنموّ مبيعات لوكهيد مارتن العسكرية وانخفاض مبيعات بوينغ بنسبة 11 في المئة، اتّسعت الهوّة بين هاتين الشركتين العملاقتين في إنتاج الأسلحة وبلغت 18.0 مليار دولار عام 2017، بعد أن كان الفارق بين مبيعات الشركتين 11.4 مليار دولار عام 2016. يمكن عزو تراجعات مبيعات بوينغ العسكرية، ولو جزئياً، عام 2017 إلى تأخيرات في تسليم الطائرات الصهريجية KC-46 المذكورة آنفاً وانتهاء تسليم طائرات النقل C-17[6].

---

(4) US Congressional Budget Office (CBO), *Approaches for Managing the Costs of US Nuclear Forces, 2017–2046* (CBO: Washington, DC, October 2017).

لمزيد من التفاصيل عن برنامج التحديث النووي الأمريكي، انظر: الفصل السادس، القسم I في هذا الكتاب.

(5) R. O'Rourke, Navy Ford (CVN-78) *Class Aircraft Carrier Program: Background and Issues for Congress, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress RS20643* (US Congress, CRS: Washington, DC, 6 Feb. 2019), and US Government Accountability Office (GAO), KC-46 Tanker Modernization: Program Cost is Stable, but Schedule May Be Further Delayed, Report to Congressional Requesters, GAO-18-353 (GAO: Washington, DC, April 2018).

(6) A. Capaccio, R. Clough, and O. Carville, «Boeing Tanker to Miss Delivery Date, Air Force Secretary Says,» Bloomberg, 17 October 2017.

الإطار الرقم (5 ـ 2)

فئات سيبري الخاصّة بمنتجي الأسلحة

لتقييم الاتّجاهات والتطوّرات في قدرات إنتاج الأسلحة، يوزّع سيبري الشركات المئة الكبرى على فئات معيّنة. تعتمد هذه الفئات على الدولة التي يوجد فيها مقرّ كلّ شركة. والمراد من عبارات «رئيسون» و«مرموقون» و«ناشئون» تلخيص مدى نشاط أنتاج الأسلحة والإحاطة به في دولة ما. والغاية أن تعكس هرمية القدرات الوطنية في إنتاج الأسلحة.

منتجو أسلحة رئيسون

تشير فئة «منتجو الأسلحة الرئيسون» إلى دول، ومن ثَمّ إلى الشركات الكائنة في تلك الدول. يوصَف منتجو الأسلحة الرئيسون بأنّهم أصحاب قدرات وطنية شاملة في إنتاج الأسلحة في جميع قطاعات إنتاج الأسلحة الرئيسة كالمركبات الجوّية/الفضائية الجوّية، والمنظومات البرّية، والمنصّات والمنظومات البحرية، والقذائف والذخائر، والنظم الإلكترونية الرئيسة، والخدمات العسكرية.

منتجو أسلحة مرموقون آخرون

تتضمّن فئة «منتجو أسلحة مرموقون آخرون» دولاً لديها شركات تنتج أسلحة وتقدّم خدمات عسكرية وفي عداد المنتجين المئة الكبار، وتتمتّع بقدرات مكتملة، ومهمّة في حالات كثيرة، في مجال إنتاج الأسلحة لكنّها لا تنوي المضيّ في تطوير قدراتها.

منتجو أسلحة ناشئون

تتضمّن فئة «منتجو أسلحة ناشئون» دولاً لديها شركات تنتج أسلحة وتقدّم خدمات عسكرية وفي عداد المنتجين المئة الكبار، وغاياتها المعلَنة بناء قدرات كبيرة في إنتاج الأسلحة وتحقيق مزيد من الاكتفاء الذاتي في حيازة الأسلحة. يتطلّب تطوير قدرات وطنية في مجال إنتاج الأسلحة تشمل كلّ قطاعات الإنتاج موارد كبيرة ووقتاً طويلاً. كوريا الجنوبية مثال حديث على دولة تتحوّل من منتج أسلحة ناشئ إلى منتج مرموق، وذلك بعد 50 عاماً من التصنيع العسكري.

= بما أنّ بوينغ عدّلت تقريرها عام 2017، فقد تغيّرت الطريقة المستخدمة في تقدير مبيعاتها العسكرية مقارنة بعام 2016، وهو ما يفسّر ولو جزئياً الفارق بين العامين.

الجدول الرقم (5 ـ 12)

حصص مبيعات الأسلحة على المستويين الإقليمي والوطني التي حقّقتها الشركات المدرَجة في قائمة سيبري للمنتجين المئة الكبار، 2016 ـ 2017[أ]

أرقام المبيعات بالدولارات الأمريكية الثابتة (2017). جرى تدوير النسب المئوية التي تجاوزت 10 في المئة إلى أقرب رقم صحيح، وتدوير النسبة المئوية التي تدنّت عن 10 في المئة إلى خانة عشرية واحدة. قد لا يتساوى حاصل جمع الأرقام مع المجاميع المذكورة بسبب تدوير الأرقام.

عدد الشركات	المنطقة/الدولة[ب]	مبيعات الأسلحة (مليارات الدولارات)		التغيّر في مبيعات الأسلحة، 2016 ـ 2017 (بالمئة)[ج]	الحصّة في إجمالي المبيعات العسكرية للشركات المئة الكبرى، 2017 (بالمئة)
		2017	2016		
42	**أمريكا الشماليّة**	**227**	**222**	***2.0***	*57*
24	**أوروبا الغربية**	**94.9**	**91.4**	***3.8***	***24***
7	المملكة المتّحدة	35.7	34.9	*2.3*	*9.0*
6	فرنسا	21.3	19.1	*11*	*5.4*
2	عبر أوروبية[د]	14.7	15.1	−2.7	*3.7*
2	إيطاليا	10.5	10.4	*0.8*	*2.6*
4	ألمانيا	8.3	7.5	*10*	*2.1*
1	السويد	2.7	2.8	−5.3	*0.7*
1	إسبانيا	0.9	0.7	*23*	*0.2*
1	سويسرا	0.9	0.8	*5.6*	*0.2*
10	**روسيا**	**37.7**	**34.7**	***8.5***	***9.5***
17	**منتجون مرموقون آخرون**	**27.9**	**30.0**	**−6.9**	***7.0***

يتبع

تابع

5	اليابان	8.7	8.8	−0.1	*2.2*
3	إسرائيل	7.9	8.2	−3.9	*2.0*
4	كوريا الجنوبية	5.5	7.1	−23	*1.4*
1	سنغافورة	1.7	1.7	−1.5	*0.4*
1	بولندا	1.2	1.2	−1.8	*0.3*
1	أستراليا	1.0	1.0	*2.1*	*0.3*
1	أوكرانيا	0.8	0.8	*3.8*	*0.2*
7	**منتجون ناشئون**	**11.1**	**10.3**	***8.1***	***2.8***
4	الهند	7.5	7.1	*6.1*	*1.9*
2	تركيا	2.6	2.1	*24*	*0.7*
1	البرازيل	1.0	1.1	−10	*0.2*
100	**المجموع**	**398**	**389**	***2.5***	***100***

(أ) يرى سيبري أنّ شركات صينية كثيرة تنتج أسلحة وتقدّم خدمات عسكرية وهي كبيرة بما يكفي لإدراجها في عداد المنتجين المئة الكبار، إلّا أنّ الافتقار إلى بيانات دقيقة وصالحة للمقارنة يحول دون إدراجها.

(ب) تشير الأرقام الخاصّة بدولة أو بمنطقة إلى مبيعات الأسلحة للشركات المئة الكبرى الكائنة في تلك الدولة أو المنطقة، بما في ذلك الشركات الأجنبية التابعة لها. لكنّ هذه الأرقام لا تعكس مبيعات الأسلحة المنتَجة فعلاً في تلك الدولة أو المنطقة.

(ج) يُظهر هذا العمود التغيّر في المبيعات بين عامي 2016 و2017 بالقيمة الحاليّة لدولارات عام 2017.

(د) الشركتان المصّنفتان بأنهما «عبر أوروبيتين» هما مجموعة إيرباص وMBDA.

المصدر: قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بصناعة الأسلحة، كانون الأوّل/ديسمبر 2018.

أعلنت شركات أمريكية عمليّات دمج واستحواذ ضخمة عام 2017. إنّ استحواذ يونايتد تكنولوجيز على روكويل كولينز واستحواذ نورثْروب غرومان على أوربيتال أي تي كاي جديران بالاهتمام[7]. اشترت نورثروب غرومان شركةَ أوربيتال أي تي كاي للحصول على قدراتها الصاروخية والإلكترونية، فيما هدفت يونايتد تكنولوجيز من شراء روكويل كولينز إلى تعزيز نشاطها التجاري في المجال الفضائي الجوّي عقب تصفية استثمارات سابقة[8]. تتبنّى الشركات منطقاً عقلانياً في إبرام صفقات الدمج والاستحواذ. وربّما كان هدف الشركات الأمريكية التي أبرمت صفقات استحواذ عام 2017 اكتساب مزيّة إزاء منافسين آخرين على صعيد برامج شراء الأسلحة المعلَنة عامين 2016 و2017.

برغم استمرار عمليّات دمج واستحواذ ضخمة عام 2017، فقد تباطأ الاتّجاه البارز حديثاً في مجال دمج شركات الخدمات العسكرية الأمريكية. وفي السنوات القليلة الأخيرة، أسّس بعض كبرى الشركات المنتجة للأسلحة فروعاً منفصلة لتكنولوجياتها وخدماتها المعلوماتية العسكرية للتركيز على تخصّصها الأساس، وعلى التحديد إنتاج الأسلحة ومكاملة النظم. والظاهر أنّ الدافع الرئيس لتصفية الاستثمارات تدّني عائداتها الشديد عمّا هو متوقَّع[9]. ومن ثمّ اندمجت الشركات الصغيرة في حالات كثيرة في شركات خدمات عسكرية كبيرة. لكنّ المثال الوحيد على هذا النوع من الصفقات تأسيس شركة دي إكس سي عام 2017 (احتلّت المركز 82 في قائمة المنتجين المئة الكبار) عقب دمج كومبيوتر ساينسز كوربورايشن مع أقسام ذات صلة في شركة هيوليت باكارد إنتربرايز سيرفيسز[10].

أوروبا الغربية

بلغ مجموع المبيعات العسكرية التي حقّقتها الشركات البريطانية السبع في قائمة المئة الكبار 35.7 مليار دولار عام 2017 - بزيادة 2.3 في المئة على مبيعاتها عام 2016، وذلك عائد بدرجة كبيرة إلى مبيعات بي أي إي سيستمز ورولز بويس وجي كاي أن. تظلّ بي أي إي سيستمز، التي احتلّت المركز الرابع في قائمة المنتجين المئة الكبار، أكبر منتج للأسلحة في المملكة المتّحدة. زادت مبيعاتها العسكرية عام 2017 بنسبة 3.3 في المئة وبلغت 22.9 مليار دولار. وزادت مبيعات الأسلحة التي حقّقتها شركة جي كاي أن بنسبة 20 في المئة عام 2017 - وهي أكبر زيادة سنوية تحققها شركة

(7) Northrop Grumman, «Northrop Grumman to acquire Orbital ATK for $9.2 Billion,» News Release, 18 September 2017, and United Technologies, «United Technologies to Acquire Rockwell Collins for $30 Billion,» 4 September 2017.

(8) W. Bellamy III, «UTC Completes Acquisition of Rockwell Collins,» *Avionics International*, 27/11/2018, and M. J. de la Merced, «Northrop Grumman to Buy Orbital ATK for $7.8 Billion,» *New York Times*, 18/9/2017.

(9) N. Wakeman, «Leidos Closes $4.6B Deal for Lockheed's IT Business,» *Washington Technology* (16 August 2016).

(10) DXC Technology, «CSC and HPE Enterprise Services Division Complete Merger to Form DXC Technology,» News release, 3 April 2017.

بريطانية. وهذا هو العام الثاني على التوالي الذي تنمو فيه مبيعات الشركة بأكثر من 10 في المئة، والسبب هو تزايد الطلب العالمي على مكوّنات طائراتها، وهذا يشمل الهياكل المركّبة للطائرات العسكرية ومكوّنات لمحرّكات طائرات F-35 التي تُصنع في الولايات المتّحدة[11]. في المقابل، نجد أنّ مبيعات باركوك إنترناشونال ـ التي تعمل في مجال بناء سفن البحرية البريطانية وصيانتها وبناء غوّاصات نووية جديدة ـ انخفضت عام 2017 بنسبة 1.9 في المئة بعد عامين متتاليَين حقّقت فيهما نموّاً كبيراً. ويرجع ذلك في الغالب إلى إرجاء وزارة الدفاع البريطانية بعض المشتريات إضافة إلى إعادة هيكلة الهيئة التجارية التابعة للوزارة (الهيئة البريطانية للمعدات والدعم الدفاعي) وهو ما أدّى إلى إرجاء مشتريات لصالح البحرية البريطانية[12].

زاد إجمالي مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركات الفرنسية الستّ التي في قائمة المنتجين المئة الكبار بنسبة 11 في المئة وبلغت 21.3 مليار دولار عام 2017. ومع أنّ مبيعات جميع الشركات الستّ زادت، إلّا أنّ الزيادة الكبيرة في المبيعات العسكرية التي حقّقتها شركة داسو التي تُنتج الطائرات والمجموعة البحرية التي تبني السفن تسترعي النظر. زادت المبيعات العسكرية التي حقّقتها داسو بنسبة 48 في المئة وبلغت 2.1 مليار دولار عام 2017، وذلك عائد بدرجة كبيرة إلى عقود بيع طائرات حربية أبرمتها مع الهند وقطر[13]. وزادت المبيعات العسكرية التي حقّقتها المجموعة البحرية بنسبة 15 في المئة وبلغت 4.1 مليار دولار، وهي زيادة يمكن عزوها إلى إنتاجها المتواصل لغوّاصات وفرقاطات لفرنسا والبرازيل والهند، وفرقاطات لمصر.

يوجد في قائمة المنتجين المئة الكبار شركتان إيطاليتان هما ليوناردو وفينكانتياري، ولم يطرأ على مبيعاتهما العسكرية عام 2017 تغيير مقارنة بعام 2016. تُعدّ شركة ليوناردو إحدى أكبر الشركات المنتجة للسلاح في العالم، وذكرت أنّ مبيعاتها بلغت 8.9 مليار دولار عام 2017. وبرغم تحقيقها زيادات طفيفة في قطاعاتها التجارية في مجالَي الإلكترونيات والطيران، انخفضت مبيعاتها في مجال المروحيات عام 2017، وهو ما أثّر في نتائجها الإجمالية.

نما مجموع المبيعات العسكرية للشركات الألمانية الأربع المدرجة في قائمة المنتجين المئة الكبار بنسبة 10 في المئة وبلغ 8.3 مليار دولار عام 2017. يُعزى النموّ أساساً إلى زيادة بلغت 61 في المئة في المبيعات العسكرية التي حقّقتها شركة كروس مافي فيغمان (KMW) ـ وهي أكبر زيادة حقّقتها شركة في قائمة المنتجين المئة الكبار عام 2017. تُعزى هذه الزيادة الهائلة في مبيعات (KMW) العسكرية إلى زيادة الطلب المحلّي على مركباتها المدرّعة وعلى شحنات الدبابات المرسَلة إلى قطر. ومن بين الشركات الألمانية الأربع شركة أُدرجت حديثاً في قائمة المنتجين المئة

(11) بيعت شركة جي كاي أن إلى الشركة الاستثمارية ميلروز في آذار/مارس 2018. انظر: BBC News, «Engineering Giant GKN Sold to Melrose for £8bn,» 29 March 2018.

(12) A. Calatayud, «Babcock Shares Drop on Revenue Warning,» Market Watch (19 July 2018).

(13) F. Bergé, «Rafale: Ces trois succès à l'export qui changent la donne» [Rafale: Those Three Export Successes That Change the Game], BFM Business (7 December 2017).

الكبار، وهي هينسولت التي احتلّت المركز الرابع والسبعين، وتأسّست عقب استحواذ صندوق استثماري (KKR) على قسم ألماني في مجموعة إيرباص يُنتج إلكترونيات عسكرية[14].

مجموعة إيرباص مصنَّفة هنا كشركة «عبر أوروبية» لأنّ لها مرافق إنتاج أسلحة في فرنسا وألمانيا، وقد تراجعت مبيعاتها العسكرية بنسبة 13 في المئة وبلغت 11.3 مليار دولار عام 2017. يمكن عزو الانخفاض إلى بيعها قسم الإلكترونيات العسكرية الألماني، كما ذكرنا، وإلى تأخّر تسليم طائرات النقل العسكرية A400M.

روسيا

بلغ مجموع المبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركات الروسية العشر التي في قائمة المنتجة المئة الكبار 37.7 مليار دولار عام 2017، وشكّلت 9.5 في المئة من إجمالي المبيعات العسكرية التي حقّقها المنتجون المئة الكبار. الدول الرئيسة التي استوردت أسلحة روسية في تلك السنة هي الهند والصين وفيتنام[15]. تجاوز مجموع المبيعات العسكرية التي حقّقتها الشركات الروسية عام 2017 مبيعاتها عام 2016 بنسبة 8.5 في المئة[16]. وعلى العموم، حقّقت مبيعات الشركات الروسية نموّاً كبيراً منذ عام 2011 تمشياً مع زيادة روسيا إنفاقها على شراء الأسلحة لقوّاتها المسلّحة.

تقدّمت الإشارة إلى أنّ شركة ألمالز أنتي التي تُنتج منظومات دفاع جوّي (كمنظومة قذائف سطح جوّ S-400) هي أوّل شركة روسية تدخل قائمة المنتجين العشرة الكبار منذ أن بدأ سيبري بإدراج الشركات الروسية في قوائمه الخاصّة بالمنتجين المئة الكبار. وزادت مبيعاتها العسكرية بنسبة 17 في المئة عام 2017 وبلغت 8.6 مليار دولار وذلك لاستمرار الطلب المحلّي والخارجي.

زادت المبيعات العسكرية التي حقّقتها ثمانٍ من الشركات الروسية التسع الأخرى المدرَجة في قائمة المئة الكبار أيضاً، بحيث زادت مبيعات ثلاث منها على 15 في المئة، وهي United Engine Corporation (25 في المئة)، وHigh Precision Systems (22 في المئة) وTactical Missiles Corporation (19 في المئة). والشركة الوحيدة التي انخفضت مبيعاتها العسكرية عام 2017 هي UralVagonZavod. وبهبوط مبيعاتها العسكرية بنسبة 33 في المئة، تراجعت الشركة من المركز الثالث والخمسين عام 2016 إلى المركز السادس والستين عام 2017. والراجح أنّ هذا الانخفاض يُعزى إلى تأخّر تسليم دبابات جديدة ومركبات مدرّعة أخرى لروسيا.

(14) Airbus Group, «Airbus Completes Divestment of its Defence Electronics Unit to KKR,» Press Release, 1 March 2017.

(15) P. W. Wezeman [et al.], «Trends in International Arms Transfers, 2017,» SIPRI Fact Sheet, March 2018.

(16) وهذا يشمل المبيعات العسكرية «الصورية» التي أبرمتها عام 2016 الشركة الجديدة Russian Electronics التي تأسّست عام 2017.

أطلقت روسيا مبادرة عام 2017 لتوطيد صناعتها العسكرية(17). والهدف هو بناء شركات كبيرة تعمل في قطاعات محدّدة مرتبطة بالأسلحة (مثل United Aircraft Corporation، ثاني أكبر شركة روسية منتجة للسلاح، وUnited Shipbuilding Corporation، ثالث أكبر شركة روسية منتجة للسلاح عام 2017). استمرّت عملية التوطيد عام 2017 وشارفت على الانتهاء، فنتج من دمج United Instrument Manufacturing Corporation (UIMC) مع Russian Electronics تكوين شركة جديدة ستواصل العمل باسم Russian Electronics. الشركة الجديدة التي تتولّى عمليّات ال UIMC الضخمة نسبياً لإنتاج الأسلحة أكثر ارتباطاً بصناعة الأسلحة من الشركة الأصلية Russian Electronics التي انضمّت إلى قائمة المنتجين المئة الكبار واحتلّت المركز السابع والأربعين عام 2017. ومن المزمع إجراء مزيد من عمليّات الضمّ في قطاع المنظومات البرّية في السنين القليلة القادمة.

منتجو أسلحة مرموقون آخرون

تقع مقرّات سبع عشرة شركة أُدرجت في قائمة المنتجة المئة الكبار لعام 2017 في دول يصنّفها سيبري بأنّها شركات مرموقة أخرى تنتج أسلحة (انظر الإطار الرقم (5 ـ 2)). الدول المشمولة بهذه الفئة عام 2017 هي أستراليا وكندا واليابان وإسرائيل وبولندا وسنغافورة وكوريا الجنوبية وأوكرانيا. بلغ مجموع مبيعات الشركات الكائنة في الدول المنتمية إلى هذه الفئة 27.9 مليار دولار عام 2017، أي أقلّ من مبيعاتها عام 2016 بنسبة 6.9 في المئة. وبالتدريج، زادت الشركات الكائنة في الدول المنتمية إلى هذه الفئة حصّتها في مبيعات الأسلحة طوال المدّة التي تغطّيها قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بصناعة الأسلحة من 5.8 في المئة من إجمالي مبيعات المنتجين المئة الكبار من الأسلحة عام 2002 إلى 7.0 في المئة عام 2017. وهذه الحصّة الضخمة ناتجة عن النموّ الكبير لمبيعات الأسلحة (81 في المئة) على مدى مدّة الـ16 عاماً.

وكما كانت الحال في السنين السابقة، كانت اليابان أكبر منتج للأسلحة في فئة منتجي الأسلحة المرموقين الآخرين عام 2017. بلغ مجموع مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركات اليابانية الخمس في قائمة المنتجين المئة الكبار 8.7 مليار دولار عام 2017، أو 2.2 في المئة من إجمالي مبيعات المنتجين المئة الكبار. لكنّ مبيعات كبرى الشركات اليابانية الثلاث المنتجة للأسلحة ـ Mitsubishi Heavy Industries وKawasaki Heavy Industries وFujitsu (فوجيتسو) ـ بقيت ثابتة. أمّا مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركتان الأخريان فسلكت مسارين متناقضَين: زادت المبيعات العسكرية التي حقّقتها NEC بنسبة 7.8 في المئة، بينما انخفضت مبيعات IHI Corporation بنسبة 7.6 في المئة. ومع أنّ اليابان رفعت عام 2017 حظراً قديماً فرضته من قبل على صادرات الأسلحة، فذلك لم يُثمر زيادة ملحوظة في صادرات الأسلحة وبقيت الشركات اليابانية معتمدة بدرجة كبيرة على

(17) انظر: S. Perlo-Freeman and E. Sköns, «Arms Production,» *SIPRI Yearbook 2008*, pp. 275–277.

الطلب المحلّي على مبيعات الأسلحة. الاستثناء الوحيد هو فوجيتسو التي تحقّق عائدات ضخمة في الخارج من خلال تقديم خدماتها في تكنولوجيا المعلومات إلى جيوش في دول أخرى[18].

بوصول مجموع المبيعات العسكرية التي حقّقتها الشركات الإسرائيلية الثلاث المدرَجة عام 2017 إلى 7.9 مليار دولار، تكون قد نالت حصّة نسبتها 2.0 في المئة في مجموع مبيعات المنتجين المئة الكبار. وبالنظر إلى مساحة إسرائيل الصغيرة، تُعَدّ مبيعات إسرائيل العسكرية كبيرة نسبياً. وعلى الرغم من انخفاض عام بلغ 3.9 في المئة عام 2017، بقي مجموع مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركات الإسرائيلية مماثلاً لمبيعات الشركات الألمانية أو اليابانية في مجموعة المنتجين المئة الكبار. وهذا ثمرة طلب محلّي كبير وقاعدة عملاء مستوردين كبيرة ومتنوّعة.

نضجت صناعة الأسلحة الكورية الجنوبية في الأعوام القليلة الماضية وباتت تغطّي الآن جميع قطاعات إنتاج الأسلحة الرئيسة، وهذا يشمل السفن والطائرات والمنظومات البرّية والإلكترونيات والذخائر. هناك أربع شركات كورية جنوبية مدرَجة في قائمة المنتجين المئة الكبار لعام 2017. وببلوغ مجموع مبيعاتها 5.5 مليار دولار، تكون قد نالت حصّة مقدارها 1.4 في المئة في إجمالي مبيعات المنتجين المئة الكبار. إلّا أنّ المبيعات العسكرية التي حقّقتها الشركات الأربع انخفضت عام 2017 وبنسبة إجمالية بلغت 23 في المئة مقارنة بعام 2016 ـ وهذا أكبر انخفاض مئوي سنوي في أيّ دولة لديها شركات مدرَجة في قائمة المنتجين المئة الكبار لعام 2017. عانت شركتا Korea Aerospace Industries (KAI) وDSME من أكبر التراجعات في مبيعات الأسلحة. إنّ انخفاض المبيعات العسكرية التي حقّقتها KAI بنسبة 53 في المئة مسؤول عن 60 في المئة من إجمالي انخفاض مبيعات الشركات الكورية الجنوبية من الأسلحة. وتراجعت KAI من المركز 50 في قائمة المنتجين المئة الكبار لعام 2016 إلى المركز 98 عام 2017. وهناك برامج ضخمة التزمتها الشركة تجاه القوّات المسلّحة الكورية الجنوبية على وشك الانتهاء، فيما أُرجئت طلبيات مروحيات جديدة.

وكما عام 2016، صُنّفت شركة واحدة من كلّ من أستراليا وكندا وبولندا وسنغافورة وأوكرانيا في المنتجين المئة الكبار لعام 2017. حقّقت الشركتان الأسترالية والكندية زيادة طفيفة في مبيعاتهما العسكرية، في حين تراجعت قليلاً مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركة السنغافورية والشركة البولندية. وتراجعت مبيعات الأسلحة التي حقّقتها شركة UkrOboronProm، وهي الشركة التي يُنظَّم من خلالها معظم إنتاج أوكرانيا العسكري، بنسبة 11 في المئة عام 2017. وذلك عائد بدرجة كبيرة إلى التضخّم.

منتجو الأسلحة الناشئون

هناك ثلاث دول صنّفها سيبري في فئة منتجي الأسلحة الناشئين عام 2017 ولها شركات مدرَجة في المنتجين المئة الكبار، وهي البرازيل والهند وتركيا (انظر الإطار الرقم (5 ـ 2)). زاد مجموع

(18) Fujitsu, «Fujitsu in Defence and National Security,» 2013.

مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركات الكائنة في الدول المنتمية إلى هذه الفئة على مبيعاتها عام 2016 بنسبة 8.1 في المئة وبلغ 11.1 مليار دولار. وحقّق منتجو الأسلحة الناشئون نموّاً كبيراً في مبيعاتهم العسكرية بين عامَي 2002 و2017، فزادت مبيعاتهم العسكرية بنسبة 161 في المئة بين العامين وزادت حصّتهم في إجمالي مبيعات المنتجين المئة الكبار من 1.0 في المئة إلى 2.8 في المئة.

أفصح منتجو أسلحة ناشئون، كالبرازيل والهند، عن تطلّعات واضحة إلى تطوير قدراتهم في إنتاج الأسلحة. تهدف الهند إلى تحويل البلاد إلى مركز صناعة «دفاعية» لأغلب قطاعات إنتاج الأسلحة (أي القطاع البحري والجوّي والبرّي والإلكترونيات والذخائر)[19]. لكنّ الخطط التي وضعتها الهند لتصبح منتجة للأسلحة الرئيسة، وهي خطط صيغت أوّلاً في آخر أربعينيات القرن الماضي، لا تزال بطيئة في تكوين قدرات ذات شأن في مجال إنتاج الأسلحة ولا تزال البلاد شديدة الاعتماد في إمداداتها العسكرية على مصادر أجنبية[20].

الهند هي أكبر منتج للأسلحة في هذه الفئة بوجود أربع شركات هندية في عداد المنتجين المئة الكبار. بلغ مجموع مبيعات الأسلحة التي حقّقتها هذه الشركات 7.5 مليار دولار عام 2017، بزيادة مقدارها 6.1 في المئة على مبيعاتها عام 2016. كما أنّ أكبر شركتين هنديتين منتجتين للأسلحة، إديان أوردننس فاكتوريز وهندوستان إيرونوتكس، هما الأعلى ترتيباً في القائمة بالنسبة إلى الدول المنتمية إلى فئة منتجي الأسلحة الناشئين، فاحتلّت الأولى المركز 37 والثانية المركز 38 عام 2017. ولا تزال هاتان الشركتان، إلى جانب بهارات إلكترونكس، في قائمة المنتجين المئة الكبار منذ عام 2002. وانضمّت شركة رابعة اسمها بهارات داينمكس إلى القائمة عام 2017 (واحتلّت المركز 94) بعد أن بلغت مبيعاتها العسكرية 880 مليون دولار. ونشير إلى أنّ الشركات الأربع جميعها ملك للدولة ومعتمدة بالكامل تقريباً على طلبيات الأسلحة المحلّية. والزيادة الإجمالية في مبيعات الأسلحة عام 2017 ثمرة أهداف وضعتها الهند لتحديث قوّاتها المسلّحة وشراء معدّاتها العسكرية من شركات هندية بقدر الإمكان[21].

تطمح تركيا إلى تطوير صناعتها العسكرية لتلبية حاجاتها المتعاظمة إلى الأسلحة ولتقليل اعتمادها على المورِّدين الأجانب[22]. انعكس ذلك عام 2017 في زيادة بنسبة 24 في المئة مجموع مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركتان التركيتان المدرجتان في المنتجين المئة الكبار: شركة

(19) D. Bhardwaj, «Making in India in Defence Sector: A Distant Dream,» Observer Research Foundation (7 May 2018).

(20) D. R. Mohanty, *Changing Times? India's Defence Industry in the 21st Century*, Bonn International Center for Conversion (BICC), Paper no. 36 (BICC: Bonn, 2004).

(21) Press Trust of India (PTI), «Government Taking Steps to Achieve Defence Sector Self-Sufficiency,» *Economic Times*, 12/7/2018.

(22) B. E. Bekdil, «Going It Alone: Turkey Staunch in Efforts for Self-sufficient Defense Capabilities,» *Defense News*, 23/4/2017.

أسيلسان التي تنتج إلكترونيات، وشركة الصناعات الفضائية الجوّية التركية (Turkish Aerospace Industries) التي تنتج طائرات.

الشركة الأمريكية الجنوبية الوحيدة التي تنتج أسلحة وفي عداد المنتجين المئة الكبار هي الشركة البرازيلية إمبرير التي احتلّت المركز 84. انخفضت مبيعات إمبرير بنسبة 10 في المئة عام 2017 وبلغت 950 مليون دولار. وهذا الانخفاض ناجم أساساً عن خسائر في المبيعات بسبب تذبذبات قيمة العملة بين الريال البرازيلي والدولار الأمريكي.

تعقّب مبيعات الأسلحة التي تحقّقها الشركات المدوَّلة

أسّست شركات ضخمة كثيرة منتجة للأسلحة فروعاً لها في دول أجنبية بهدف إمداد دولة أو شركة عميلة معيّنة في تلك الدولة، أو دخول السوق الوطنية لتلك الدولة بوجه عام. لكنّ الشفافية منعدمة غالباً في ما يختصّ بعدد الشركات الفرعية الدولية وأماكنها ونشاطها وعائداتها. ولذلك من الصعوبة بمكان تحديد (أ) الموقع الجغرافي الدقيق لإنتاج الأسلحة؛ و(ب) ماهيّة الأسلحة المنتَجة في دولة ما؛ و(ج) أرقام مبيعات الأسلحة لتلك الدولة. تحدّد الشركات في بعض الحالات مواقعها المحلّية والخارجية في تقاريرها السنوية من دون تحديد إن كانت تلك المواقع مكرّسة للإنتاج أو الصيانة أو الإدارة أو حشد الدعم. وهذا ما يصحّ على سبيل المثال في حالة لوكهيد مارتن مثلاً، أكبر شركة منتجة للأسلحة في العالم. وإضافةً إلى ما تقدّم، لا تحدّد لوكهيد مارتن وكثير من الشركات الأخرى إن كانت شركاتها الفرعية المحلّية أو الأجنبية مشارِكة في نشاط مرتبط بإنتاج أسلحة أو في إنتاج مدني. زد على ذلك عدم الإفصاح عن أرقام مبيعات هذه الشركات الفرعية في الأغلبية العظمى من الشركات المدرَجة في عداد المنتجين المئة الكبار. ومع عدم توافر معلومات مفصّلة عن الشركات الفرعية، تُنسَب كلّ المبيعات العسكرية لشركة ما، وهذا يشمل مبيعات شركاتها الفرعية، إلى الدولة التي يوجد فيها مقرّ الشركة. وهذا يولّد انطباعاً بأنّ إنتاج الشركة ومبيعاتها من الأسلحة ناشئة في تلك الدولة، لكنّ الحقيقة قد تكون بخلاف ذلك.

هذا ما يتجلّى في حالة BAE Systems Plc، وهي شركة كائنة في المملكة المتّحدة، ولها فروع كثيرة في الخارج، أكبرها كائن في الولايات المتّحدة تحت اسم BAE Systems Inc. لا يجري الإفصاح عن أرقام مبيعات BAE Systems Inc كلّ عام، ولم تُنشر معلومات عن عام 2017. وكانت مبيعاتها قد شكّلت 45 في المئة من إجمالي مبيعات BAE Systems Plc (الشركة الأمّ) عام 2016[23].

شركة BAE Systems Plc مثال واضح على منتِج أسلحة مدوَّل، استخدم فرعه الأمريكي ما مجموعه 32000 موظّف تقريباً عام 2016[24]. هناك حالة تدويل أكثر جلاء وهي شركة أوستال الأسترالية لبناء السفن. مصدر عائدتها الرئيس إنتاج سفن للبحرية الأمريكية في أحواض بناء سفن

---

(23) BAE Systems, «About us,» [n. d.], accessed November 2018.

(24) Ibid.

أمريكية. واستناداً إلى تقرير أوستال السنوي لعام 2017، مثّل نشاطها في الولايات المتّحدة 90 في المئة من إجمالي مبيعات الشركة في ذلك العام[25].

الافتقار إلى الشفافية في حالة الشركات الفرعية ظاهرة متفشّية. فهناك ذكر لشركة فرعية واحدة أو أكثر بدول مختلفة في التقارير السنوية أو المواقع الإلكترونية لكثير من منتجي الأسلحة الكبار ـ ولا سيّما الكائنة في الولايات المتّحدة وفي أوروبا الغربية أو في بعض الدول المنتمية إلى فئة منتجي الأسلحة المرموقين الأخرى (كأستراليا وإسرائيل). لكن لا تتوافر تفاصيل كثيرة غالباً عن نشاطات هذه الشركات الفرعية. ويمكن أن تكون صفة الشركة الفرعية مكتباً تمثيلياً لشركة أو موقع صيانة أو مؤسّسة لإنتاج أسلحة.

مقارنة قائمة المنتجين المئة الكبار بقائمة فورتشن غلوبال 500

هناك تصوّر عامّ لدى صانعي القرار السياسي بأنّ صناعة الأسلحة «نشاط تجاري كبير» يُسهم في التوظيف وفي البحث والتطوير وفي عائدات التصدير[26]. يستدلّ وزراء الدفاع في بعض الدول، كأستراليا وفرنسا، بحجج كهذه دعماً لمطالبتهم بموازنة عسكرية وطنية أكبر[27]. إحدى سُبل توضيح الأهمّية النسبية لإنتاج الأسلحة في الاقتصاد العالمي أن نقارن مبيعات الأسلحة التي تحقّقها الشركات المنتجة للأسلحة بمبيعات شركات صناعية لا تنتج أسلحة رئيسة. باستحضار هذا الهدف، قارن سيبري كبرى الشركات التي تنتج أسلحة والشركات التي تقدّم خدمات عسكرية في قائمة المنتجين المئة الكبار بكبرى الشركات العاملة في قطاع الصناعة في العالم وفقاً لتصنيف فورتشن غلوبال 500 لعام 2017 (انظر الجدول الرقم (5 ـ 13))[28]. يمكن إجراء مقارنة كهذه لتشابه عمليّات التطوير والإنتاج لدى أغلب الشركات الصناعية والشركات المنتجة للأسلحة. إلّا أنّه تجدر الإشارة أيضاً إلى وجود فوارق جليّة بين الصناعة العسكرية والصناعة المدنية، وهي تتضمّن التالي: (أ) مجموعة عملاء الصناعة العسكرية يقتصرون أساساً على وزراء الدفاع ولذلك فإنّ المبيعات العسكرية محدودة غالباً؛ و(ب) الأطر الزمنية لمنتجات الصناعة العسكرية طويلة جداً مقارنة بالأطر الزمنية لمنتجات الصناعة المدنية؛ و(ج) تخضع الصناعة العسكرية لأطر قانونية محدّدة لنقل الأسلحة إلى دول أخرى.

---

(25) Austal Limited, «Annual Report 2018,» 2018, p. 20.

(26) J. Loughran, «Defence Sector Review Reveals Sizeable Contribution Made to Britain's Economy,» *Engineering and Technology*, 9 July 2018.

(27) Australian Department of Defence (DOD), *Defence Export Strategy* (DOD: Canberra, Jan. 2018); V. Lamigeon, «La France, championne des ventes d'armes» [France: The Champion in Arms Sales], *Challenges*, 16 May 2017, and P. Dunne, *Growing the Contribution of Defence to UK Prosperity: A Report for the Secretary of State for Defence* (London: British Ministry of Defence, 2018).

(28) «The Fortune Global 500,» *Fortune* (2017).

يضمّ القطاع الصناعي شركات تعمل في تحويل البضائع أو الموادّ أو المكوّنات إلى منتجات جديدة كالسلع الاستهلاكية (أي الإلكترونية) أو الميكانيكية. لكنّ الشركات المتخصّصة في المنتجات الغذائية والكيميائية والبيولوجية غير مشمولة في القطاع.

الجدول الرقم (5 ـ 13)

الشركات الصناعية الـ15 الكبرى في فورتشن غلوبال 500 مقارنة بمنتجي الأسلحة الـ15 الكبار في قائمة سيبري للمنتجين المئة الكبار، 2017

أرقام مبيعات الأسلحة والمبيعات الإجمالية بالدولارات الأمريكية الثابتة (2017). وربّما لن يتساوى حاصل جمع الأرقام مع المجاميع المذكورة بسبب تدوير الأرقام.

المرتبة[أ]	الشركات الصناعية الـ15 الكبرى	إجمالي المبيعات (مليارات الدولارات)	المرتبة[ب]	منتجو الأسلحة الـ15 الكبار	مبيعات الأسلحة (مليارات الدولارات)	مبيعات الأسلحة كحصّة في إجمالي المبيعات (%)
1	تويوتا	255	1	لوكهيد مارتن	44.9	88
2	فولز فاغن	240	2	بوينغ	26.9	29
3	آبل	216	3	رايثيون	23.9	94
4	سامسونغ إلكترونيكس	174	4	بي أي إي سيستمز	22.9	98
5	ديملر	169	5	نورثروب غرومان	22.4	87
6	جنرال موتورز	166	6	جنرال داينمكس	19.5	63
7	فورد	152	7	مجموعة إيرباص	11.3	15
8	هون هاي برسيجن إندستري	135	8	تالز	9.0	51

يتبع

تابع

9	هوندا	129	9	ليوناردو	8.9	68
10	جنرال إلكتريك	127	10	ألماز أنتي	8.6	94
11	مجموعة فيات كريسلر[ج]	125	11	يونايتد تكنولوجيز	7.8	13
12	سايك موتور	114	12	أل ـ 3 كوميونيكايشنز	7.8	79
13	نيسان	108	13	هانتينغتون إنغالز إندستريز	6.5	87
14	بي أم دبليو	104	14	يونايتد إيركرافت	6.4	83
15	مجموعة السكك الحديدية والهندسة الصينية	97.0	15	يونايتد شيبيلدينغ	5.0	89
مجموع مبيعات الـ15 الكبار		**2311**				**232**

(أ) يعتمد تصنيف الشركات على المبيعات الإجمالية كما هو مذكور في فورتشن غلوبال 500 لعام 2017.

(ب) يعتمد ترتيب الشركات على المبيعات الإجمالية كما هو مذكور في قائمة سيبري للمنتجين المئة الكبار لعام 2017.

(ج) مجموعة فيات كريسلر ليست مدرجة بشكل منفصل في فورتشن غلوبال 500، لكنّها جزء من شركة إسكور القابضة.

المصادر: Fortune, «The Fortune Global 500,» 2017, and SIPRI Arms Industry Database, December 2018.

بلغ مجموع مبيعات الشركات الصناعية الـ15 الكبرى في قائمة فورتشن غلوبال 2311 مليار دولار عام 2017. وهذا يناهز عشرة أمثال مجموع مبيعات الأسلحة التي حقّقها المنتجون الـ15 الكبار (232 مليار دولار) عام 2017. وتوضيحاً للصورة، بلغت مبيعات الشركات الصناعية الخمس عشرة الكبرى هذه بحسب فورتشن غلوبال 500 نحو ستّة أمثال مجموع مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركات المئة الكبرى المنتجة للأسلحة (398 مليار دولار). تويوتا أكبر شركة صناعية في العالم، وهي مدرجة في قائمة فورتشن غلوبال 500 لعام 2017. بلغت مبيعاتها 255 مليار دولار، أي عشرة أمثال إجمالي مجموع المبيعات العسكرية التي حقّقها المنتجون الـ15 الكبار عام 2017.

في المقابل، لوكهيد مارتن أكبر شركة إنتاج أسلحة في العالم، وقد احتلّت المركز 178 في قائمة فورتشن غلوبال لعام 2017. وشكّلت مبيعاتها العسكرية 18 في المئة فقط من إجمالي مبيعات تويوتا و21 في المئة من إجمالي مبيعات آبل ـ الشركة الصناعية الأمريكية الأعلى مرتبة في قائمة فورتشن غلوبال 500. كما أنّ مقارنة أكبر منتج للسلاح في العالم بأكبر شركة صناعية في العالم تُبرز الدور الضئيل نسبياً لصناعة الأسلحة في التوظيف: توظّف لوكهيد مارتن نحو 100000 موظّف بالإجمال، فيما يوجد لدى تويوتا نحو 364000 موظّف[29]. ويبلغ عائد تويوتا لكلّ موظّف ـ يمكن أن يكون مؤشراً على كثافة العمالة ـ 700000 دولار، فيما بلغ عائد لوكهيد مارتن لكلّ موظّف 450000 دولار[30]

احتلّت شركة جنرال إلكتريك مرتبة عالية في قائمة المنتجين المئة الكبار (المرتبة 22) عام 2017 وفي قائمة فورتشن غلوبال 500 لعام 2017 (عاشر شركة صناعية وفقاً لمبيعاتها الإجمالية). لكنّ مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركة لم تمثّل غير 3.0 في المئة من إجمالي مبيعاتها عام 2017، وهذا يعني أنّها ما كانت ستُدرَج في قائمة فورتشن غلوبال 500 على أساس مبيعاتها العسكرية حصراً.

لكنّ الصورة ضبابية في أوساط الشركات الكبرى المنتجة للأسلحة في أوروبا الغربية. ففي المملكة المتّحدة مثلاً، شركتا بي أي إي سيستمز ورولز رويس اثنتان من الشركات الصناعية البريطانية الكبرى عام 2017، وهما في عداد منتجي الأسلحة الكبار في العالم أيضاً. كانت بي أي إي سيستمز رابع أكبر منتج للأسلحة في قائمة المنتجين المئة الكبار لعام 2017، واحتلّت المركز 452 في قائمة فورتشن غلوبال 500 لعام 2017. وبلغت المبيعات العسكرية التي حقّقتها الشركة 22.9 مليار دولار، أو 98 في المئة من إجمالي مبيعاتها، فيما شكّلت المبيعات العسكرية التي حقّقتها رولز رويس (4.4 مليار دولار) 23 في المئة من إجمالي مبيعاتها.

(29) Toyota, «Annual Report 2017,» 2017, p. 18, and Lockheed Martin Corporation, «2017 Annual Report,» 2018, p. 8.

(30) كلّما تدنّت نسبة العائد إلى الموظّف، زادت كثافة العمالة في صناعة أو في شركة ما.

وفي حالة فرنسا، بيجو أكبر شركة صناعية بناء على مبيعاتها الإجمالية، وهي شركة تصنّع السيارات بلغ إجمالي مبيعاتها 59.7 مليار دولار وفقاً لفورتشن غلوبال 500 لعام 2017. وبالمقارنة، أعلنت تالز، وهي أكبر شركة فرنسية منتجة للأسلحة، أنّ مبيعاتها الإجمالية بلغت 17.8 مليار دولار عام 2017، منها 9.0 مليار دولار في صورة مبيعات أسلحة. لذلك، شكّلت مبيعاتها العسكرية 15 في المئة فقط من إجمالي مبيعات بيجو عام 2017.

وفي ألمانيا، كانت راينميتال أكبر شركة منتجة للأسلحة، وبلغت مبيعاتها العسكرية 3.4 مليار دولار. وفي المقابل، فولز فاغن أكبر شركة صناعية ألمانية وفقاً لفورتشون غلوبال 500 لعام 2017، وهي شركة تصنع السيارات، وقد احتلّت المركز الثاني بمبيعات إجمالية بلغت 240 مليار دولار.

لا ريب أنّ هذه المقارنات تقريبية للغاية ويجب التعامل معها كمؤشّر عام وحسب على الحجم النسبي لصناعة الأسلحة على صعيد مبيعاتها مقارنة بالصناعة المدنية. لكنّ التباينات التي أظهرها مدى إجمالي مبيعات الشركات المدنية مقارنة بالمبيعات العسكرية التي حقّقتها الشركات المنتجة للأسلحة تشير إلى وجوب توخّي الحذر الشديد في تقييم المزاعم التي تروّج للدور الكبير لمبيعات الأسلحة ولأثرها في الاقتصادات الوطنية[31].

(31) H. Wulf, «Analysis of SIPRI's Arms Production Data: Some Suggestions for Expansion,» *Economics of Peace and Security Journal*, vol. 13, no. 2 (October 2018).

الفصل السادس

القوّات النووية في العالم

شانون ن. كايل
هانس م. كريستنسِن

عرض عام

أطلّ عام 2019 وفي حوزة تسع دول ـ الولايات المتّحدة وروسيا والمملكة المتّحدة وفرنسا والصين والهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية ـ نحو 13865 سلاحاً نووياً، منها نحو 3750 سلاحاً منتشراً مع قوّات عملانية (انظر الجدول الرقم (6 ـ 1)). كما أنّ نحو 2000 من هذه الأسلحة في حالة تأهّب تشغيلي قصوى.

وعلى العموم، ما زالت مخزونات الرؤوس الحربية النووية في انخفاض، وذلك راجع في الأساس إلى خفض الولايات المتّحدة وروسيا مخزوناتهما من القوّات النووية الاستراتيجية عملاً بالمعاهدة المبرمة بين الولايات المتّحدة الأمريكية والاتّحاد الروسي في شأن التدابير الرامية إلى زيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة) إضافةً إلى الخفوض من جانب واحد. وفي الوقت عينه، تطبّق هاتان الدولتان برامج واسعة ومُكلفة لاستبدال وتحديث ما لديهما من رؤوس حربية نووية ونظم إيصال من قذائف وطائرات ومرافق إنتاج الأسلحة النووية (انظر القسمين I وII في هذا الفصل). وعام 2018، أعدّت وزارة الدفاع الأمريكية خططاً لتطوير أسلحة نووية جديدة وتعديل أسلحة أخرى لتوسيع أدوارها ومهمّاتها العسكرية.

ومن ناحية أخرى، الترسانات النووية التي لدى الدول السبع الأخرى أصغر كثيراً (انظر الأقسام III-IX)، لكنّها جميعاً تطوّر منظومات أسلحة جديدة أو تنشرها أو أعلنت عزمها على ذلك. ويُعتقد

أنّ الصين والهند وباكستان تزيد أحجام ترساناتها النووية. ولا تزال كوريا الشمالية تعطي برنامجها النووي العسكري الأولوية بوصفه عنصراً مركزياً في استراتيجية أمنها القومي، مع أنّها أعلنت عام 2018 وقفاً اختيارياً لاختبار أسلحة نووية واختبار منظومات إيصال قذائف بالستية متوسّطة المدى وبعيدة المدى.

تتفاوت بدرجة كبير فرص الحصول على معلومات موثوق بها عن وضع الترسانات والقدرات النووية للدول التي تمتلك أسلحة نووية. أفصحت الولايات المتّحدة عن معلومات مهمّة عن مخزونها وقدراتها النووية، وأفصحت المملكة المتّحدة وفرنسا عن بعض المعلومات أيضاً. لكنّ روسيا ترفض الإفصاح عن معلومات مفصَّلة عن قوّاتها المحصيّة بموجب معاهدة ستارت الجديدة مع أنّها تشاطر الولاياتِ المتّحدة هذه المعلومات. وصارت الصين تستعرض الآن قوّاتها النووية أكثر مما كانت تفعل في الماضي، لكنّها لا تفصح عن معلومات كثيرة عن أعداد قوتها أو خططها التنموية والمستقبلية. وتُدلي الحكومتان الهندية والباكستانية ببيانات عن بعض تجاربهما الصاروخية، لكنّهما لا تتيحان أيّ معلومات عن وضع أو حجم ترسانتيهما. وإذا كانت كوريا الشمالية قد اعترفت بإجراء تجارب على أسلحة نووية وصاروخية، فهي لا تتيح أيّ معلومات عن قدراتها العسكرية النووية. وتنتهج إسرائيل سياسة قديمة تقوم على عدم التعليق على ترسانتها النووية.

المادّة الخام التي تُستخدم في الأسلحة النوويّة مادّة انشطارية، وهي إمّا يورانيوم عالي التخصيب (HEU) أو بلوتونيوم مفصول. أنتجت الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة كلّاً من اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم لاستخدامهما في أسلحتها النوويّة؛ وأنتجت الهند وإسرائيل البلوتونيوم أساساً؛ وأنتجت باكستان اليورانيوم عالي التخصيب أساساً، لكنّها تزيد قدرتها على إنتاج البلوتونيوم. وأنتجت كوريا الشماليّة البلوتونيوم لاستخدامه في صنع أسلحة نوويّة، لكنّها ربّما أنتجت يورانيوم عالي التخصيب أيضاً. كما أنّ كلّ الدول التي لديها صناعة نوويّة مدنية قادرة على إنتاج موادّ انشطارية (انظر القسم X).

الجدول الرقم (6 ـ 1)

القوّات النووية العالمية، كانون الثاني/يناير 2019

كلّ الأرقام الواردة تقريبية. والتقديرات الواردة هنا معتمدة على معلومات عامّة وتكتنفها بعض الشكوك، وهذا مبيّن في الملاحظات الملحقة بالجداول الأرقام (6 ـ 1) ـ (6 ـ 10).

الدولة	سنة إجراء أوّل تجربة نوويّة	عدد الرؤوس الحربية المنتشرة[أ]	عدد الرؤوس الحربية المخزَّنة[ب]	رؤوس حربية أخرى	المخزون الإجمالي
الولايات المتّحدة	1945	1750[ج]	2050[د]	2385[هـ]	6185
روسيا	1949	1600[و]	2730[ز]	2170[هـ]	6500
المملكة المتّحدة	1952	120	80	ـ	200
فرنسا	1960	280	10	10	300
الصين	1964	ـ	290	ـ	290
الهند	1974	ـ	130 ـ 140	..	130 ـ 140
باكستان	1998	ـ	150 ـ 160	..	150 ـ 160
إسرائيل	..	ـ	80 ـ 90	..	80 ـ 90
كوريا الشماليّة	2006	ـ	..	(20 ـ 30)	(20 ـ 30)[ح]
المجموع[ط]		**3750**	**5550**	**4565**	**13865**

.. = معلومات غير صالحة أو غير متاحة؛ ـ = صفر؛ ( ) رقم غير مؤكَّد.

(أ) هذه رؤوس حربية مركّبة في قذائف أو أنّها في قواعد مع قوّات عملانية.

(ب) هذه رؤوس حربية في مخزن مركزي وتحتاج إلى بعض التحضير (نقلها وتحميلها على أجهزة إطلاق) لتكون متاحة عملانياً بالكامل.

(ج) يتضمّن هذا الرقم نحو 1600 رأس حربي استراتيجي (نحو 1300 في قذائف بالستية ونحو 300 في قواعد قاذفات)، إضافةً إلى نحو 150 قنبلة نوويّة غير استراتيجية (تكتيكية) منتشرة في أوروبا وتتولّى طائرات حربية أمريكية أو طائرات حربية أخرى تابعة للناتو مهمّة إيصالها.

(د) يشمل هذا الرقم نحو 80 قنبلة نوويّة غير استراتيجية مخزَّنة في الولايات المتّحدة.

(هـ) هذا رقم الرؤوس الحربية التي أُخرجت من الخدمة وتنتظر التفكيك.

(و) يتضمّن هذا الرقم نحو 1400 رأس حربي استراتيجي مركّب في قذائف بالستية، ونحو 200 رأس حربي نووي في قواعد القاذفات الثقيلة.

(ز) يتضمّن هذا الرقم نحو 900 رأس حربي للقاذفات الاستراتيجية والغوّاصات ذات المحرّكات النوويّة والمسلّحة بقذائف بالستية (SSBN) في العَمرة، ونحو 1830 سلاحاً نووياً غير استراتيجي في حوزة القوّات البحرية وسلاح الجوّ وقوّات الدفاع الجوّي القصيرة المدى.

(ح) لا يوجد دليل من مصدر مفتوح موثوق به يؤكّد أنّ كوريا الشماليّة أنتجت أو نشرت رؤوساً حربية نوويّة عملانية.

(ط) أرقام المجموع مبنيّة على أقصى تقدير للمدى المعطى. وقد استُثنيت أرقام كوريا الشمالية من المجموع.

I القوّات النووية الأمريكية

هانس م. كريستنسِن

بحلول كانون الثاني/يناير 2019، كانت الولايات المتّحدة تحتفظ لغاية بمخزون عسكري يضمّ نحو 3800 رأس حربي نووي، ويكاد يكون العدد نفسه من الأسلحة التي كانت في حوزتها في كانون الثاني/يناير 2018[1]. ضمّ هذا المخزون نحو 1750 رأساً حربياً منتشراً، وهذا يشمل نحو 1600 رأس حربي استراتيجي و150 رأساً حربياً غير استراتيجي، إضافةً إلى نحو 2050 رأساً حربياً في الاحتياط ونحو 2385 رأساً حربياً أُخرج من الخدمة وينتظر التفكيك، وهو ما يجعل إجمالي المخزون نحو 6185 رأساً حربياً نووياً (انظر الجدول الرقم (6 ـ 2)).

امتثلت الولايات المتّحدة للسقف النهائي لعدد الرؤوس الحربية المحدّد في المعاهدة في شأن التدابير الرامية إلى زيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (ستارت الجديدة) بحلول الأجل المحدَّد في 5 شباط/فبراير 2018، حين ذُكر أنّها نشرت 660 منصّة إطلاق استراتيجية مرفقة بـ1393 رأساً حربياً[2]. إنّ عدد الرؤوس الحربية المنتشرة بموجب ستارت الجديدة مختلف عن التقدير المذكور هنا لأنّ المعاهدة لا تُحصي الأسلحة المنتشرة في قواعد القاذفات.

استعراض الوضع النووي

ركّز استعراض الوضع النووي (NPR) الصادر عن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في شباط/فبراير 2018 على مهمّة المضيّ في برنامج التحديث الواسع النطاق الذي أطلقته الإدارة

(1) H. M. Kristensen, «Despite Rhetoric, US Stockpile Continues to Decline,» FAS Strategic Security Blog, Federation of Atomic Scientists, 22 March 2018.

(2) US Department of State, «Key Facts about New START Implementation,» Fact Sheet, 5 February 2018.
للاطلاع على ملخَص لمعاهدة تسارت الجديدة وعلى تفاصيل أخرى ذات صلة، انظر الملحق أ، القسم III في هذا الكتاب. انظر الفصل السابع، القسم II في هذا الكتاب أيضاً.

السابقة. لكنّ استعراض عام 2018 اختلف عن استعراض الوضع النووي الذي أعدّته الإدارة السابقة عام 2010 في قضايا سياسية كثيرة. بدا أنّ التغيير الأهمّ كان صرف النظر عن السعي لتقليص عدد الأسلحة النووية ودورها: يقرّ الـNPR خططاً لتطوير أسلحة نووية جديدة وتعديل أسلحة أخرى. وهو يصرف النظر عن هدف حصر دور الأسلحة النووية بغاية وحيدة هي ردع الهجمات النووية، ويشدّد عوضاً من ذلك على «توسيع» الخيارات النووية الأمريكية لردع كلّ من «الهجمات الاستراتيجية النووية وغير النووية»، وعلى دحرها إذا أخفق الردع[3]. وسيكون استخدام سلاح نووي لصدّ هجمات غير نووية بمثابة المبادأة باستعمال أسلحة نووية.

ينصّ استعراض الوضع الدفاعي (NPR) لعام 2018 على أنّ «الهجمات الاستراتيجية غير النووية تتضمّن، ولا تقتصر على، هجمات على الولايات المتّحدة أو حلفاء أو سكّان مدنيين شركاء أو بنية أساسية، أو هجمات على قوات نووية أمريكية أو حليفة، أو على القيادة والسيطرة لديها، أو على قدرات الإنذار أو تقييم الهجمات»[4]. وسيرمي تموضع القدرات النووية الأمريكية إلى «التحوّط من إمكان التنامي السريع لتهديدات استراتيجية نووية وغير نووية أو بروزها، بما في ذلك العدوان الكيميائي والبيولوجي والإلكتروني والتقليدي الواسع النطاق»[5]. واستناداً إلى استعراض العام 2018، لتحقيق هذا الهدف، «ستعزّز الولايات المتّحدة مرونة خياراتها الردعية المفصَّلة ومداها... إن توسيع الخيارات النووية الأمريكية المرنة الآن لتشمل الخيارات متدنّية الحصيلة النووية إجراء مهمّ للمحافظة على ردع موثوق به لعدوان إقليمي»[6].

إذا وافق الكونغرس الأمريكي، ستتضمّن القدرات المفصَّلة الجديدة على المدى القصير تعديل «عدد صغير» من الرؤوس الحربية المركبّة في القذائف البالستية (Trident II D5LE) التي تُطلق من الغوّاصات SLBM «لضمان خيار ردّ فوري قادر على اختراق دفاعات العدو»[7]. واستناداً إلى استعراض الوضع النووي (NPR) لعام 2018، لا غنى عن هذه القدرة في «الإسهام في تبديد أيّ تصوّر خاطئ بوجود «ثغرة» يمكن استغلالها في القدرات الردعية الإقليمية الأمريكية»[8]. يظهر أنّ الخطّة تعديل لبعض الرؤوس الحربية الحرارية النووية ذات المرحلتين W76-1 التي تبلغ حصيلتها 100 كيلوطن لتصبح رؤوساً حربياً ذات مرحلة واحدة بتعطيل المرحلة الثانية لخفض الحصيلة إلى ما يمكن للمرحلة الأولى إنتاجه، أي حصيلة تقدَّر بـ5 ـ 7 كيلوطن (انظر أدناه)[9].

---

(3) US Department of Defense (DOD), *Nuclear Posture Review 2018* (Washington, DC: DOD, 2018), pp. 21 and 38.

(4) المصدر نفسه، ص 21.

(5) المصدر نفسه، ص 21 و38.

(6) المصدر نفسه، ص 38 و54.

(7) المصدر نفسه، ص 38 و54.

(8) المصدر نفسه، ص 55.

(9) بنى المؤلّف تقييمه على اتصالات مباشرة مع مسؤولين حكوميين أمريكيين.

الجدول الرقم (6 ـ 2)

القوّات النووية الأمريكية، كانون الثاني/يناير 2019

كلّ الأرقام تقريبية، وبعضها معتمد على تقييمات المؤلّف. وجرى تقريب المجامع والمجاميع الفرعية للرؤوس النووية إلى أقرب رقم من مضاعفات الخمسة.

النوع	الاسم	عدد منصّات الإطلاق	السنة الأولى للانتشار	المدى (كم)[أ]	حصيلة الرؤوس الحربية	عدد الرؤوس الحربية[ب]
القوّات الاستراتيجية						**3570**
قاذفات		107/60[ج]				850[د]
B-52H	Stratofortress	87/42	1961	16000	20 x ALCM 5-150 kt[هـ]	528
B-2A	Spirit	20/18	1994	11000	16 x B61-7,-11, B83-1 قنابل[و]	320
قذائف بالستية عابرة للقارّات		400				800[ز]
	LGM-30G Minuteman III					
	Mk-12A	200	1979	13000	1-3 x W78 335 kt	600[ح]
	Mk-21 SERV	200	2006	13000	1 x W87 300 kt	200[ط]
غوّاصات ذات محرّكات نوويّة مسلّحة بقذائف بالستية/قذائف بالستية تُطلق من البحر		240[ي]				1920[ك]
	UGM-133A Trident II (D5/D5LE)					
	Mk-4	..	1992	أكبر من 7400	1-8 x W76-0 100 kt	46
	Mk-4A	..	2008	أكبر من 7400	1-8 x W76-1 100 kt	1490
	Mk-4A	..	(2019)	أكبر من 7400	1-8 x W76-2 متدنّي الحصيلة	..
	Mk-5	..	1990	أكبر من 7400	1-8 x W88 455 kt	384
القوّات غير الاستراتيجية						**230**[ل]
F-15E	Strike Eagle	..	1988	3840	5 x B61-3,-4[م]	90
F-16C/D	Falcon	..	1987	3200[ن]	2 x B61-3,-4	80
F-16MLU	Falcon (NATO)	..	1985	3200	2 x B61-3,-4	30
PA-200	Tornado (NATO)	..	1983	2400	2 x B61-3, -4	30
مخزون الأسلحة الإجمالي						**3800**[س]
رؤوس حربية منتشرة						1750[ع]
رؤوس حربية احتياطية						2050
رؤوس حربية خارج الخدمة في انتظار التفكيك						**2385**
الموجودات الإجماليّة						**6185**[ف]

.. = معلومات غير متاحة أو غير صالحة؛ ALCM = قذيفة انسيابية تُطلق من الجوّ؛ ICBM = قذيفة بالستية عابرة للقارّات؛ kt = كيلوطن؛ NATO= منظّمة حلف شمال الأطلسي؛ SERV = ناقلة عائدة ذات أمن معزّز؛ SLBM = قذيفة انسيابية تُطلق من البحر، SSBN = غوّاصة ذات محرك نووي مسلّحة بقذائف بالستية.

(أ) المدى الأقصى من دون إعادة التزوّد بالوقود. كلّ الطائرات المزوَّدة بأسلحة نوويّة يمكنها إعادة التزوّد بالوقود في الجوّ. كما أنّ المدى الفعلي للمهمّة يعتمد على طريقة التحليق وعلى حمولة الأسلحة.

(ب) يُظهر الرقمُ العددَ الإجمالي للرؤوس الحربية المرصودة لنظم إيصال ذات قدرة نوويّة. لكنّ عدداً ضئيلاً فقط من هذه الرؤوس منتشر في قذائف وفي قواعد طائرات.

(ج) للقاذفات رقمان: يشير الأوّل إلى رقم المهمّة النوويّة، ويشير الثاني إلى الموجودات الإجماليّة. يمتلك سلاح الجوّ الأمريكي 66 قاذفة ذات قدرة نوويّة (20 قاذفة B-2A و46 قاذفة B-52H) مع إمكانية نشر 60 منها على الأكثر في أي وقت معيّن.

(د) من جملة الأسلحة المرصودة للقاذفات، ينتشر نحو 300 سلاح (200 قذيفة انسيابية تُطلَق من الجوّ و100 قنبلة) في قواعد القاذفات، والبقيّة مودَعة في مخزن مركزي. العديد من القنابل المدفوعة بالجاذبية لم يعد عملانياً بالكامل ومن المقرّر إخراجه من الخدمة بعد أن تدخل القاذفات B61-12 الخدمة في مطلع العقد القادم. وهذا التقدير أدنى من تقدير المؤلّف في كتاب سيبري السنوي لعام 2018 لإخراج بعض القنابل المدفوعة بالجاذبية من الخدمة.

(هـ) لم تعد القاذفة B-52H مصمَّمة لحمل قنابل نوويّة مدفوعة بالجاذبية.

(و) القنابل الاستراتيجية المدفوعة بالجاذبية مخصَّصة للقاذفات B-2A لا غير. الحصيلة النوويّة القصوى للقنابل الاستراتيجية هي القيم التي بين قوسين: B61-7 (360 كيلوطن)، B61-11 (400 كيلوطن)، B83-1 (1200 كيلوطن)، لكن لهذه القنابل حصيلة أدنى أيضاً. كما تمّ نقل معظم قنابل B83-1 إلى المخزون غير الجاهز للتشغيل، ولا تجهَّز القاذفات B-2A بقنابل B83-1 إلّا نادراً. وقرّرت إدارة الرئيس باراك أوباما إخراج القنابل B38-1 من الخدمة حال نشر القنابل B61-12، لكنّ إدارة الرئيس ترامب أشارت إلى إمكانية الإبقاء على القنابل B83-1 مدّة أطول.

(ز) من هذه الرؤوس الحربية المخصَّصة للقذائف البالستية العابرة للقارّات، 400 فقط مركَّبة في قذائف، والبقيّة في مخزن مركزي.

(ح) ينتشر 200 رأس حربي فقط من الرؤوس الحربية W78 هذه، والبقيّة في مخزن مركزي.

(ط) ربّما يوجد 340 قنبلة أخرى W87 في حالة تخزين طويلة الأجل خارج المخزون لاستخدامها المزمَع في رؤوس حربية بديلة (W87-1).

(ي) من هذه الغوّاصات الأربع عشرة ذات المحرّكات النوويّة والمسلّحة بقذائف بالستية، تخضع في العادة غوّاصتان لعَمرة إعادة تزوّد بالوقود في أيّ وقت، ولا تُرصد لها أسلحة نوويّة. وربّما تخضع غوّاصتان أخريان أو أكثر للصيانة في أيّ وقت، وربّما لا تكون مجهَّزة بقذائف. وتمّ خفض عدد القذائف القابلة للنشر ووصل إلى 240 التزاماً بالسقف الذي حدّدته معاهدة ستارت الجديدة لمنصّات إطلاق القذائف الاستراتيجية المنتشرة.

(ك) من هذه الرؤوس الحربية، ينتشر نحو 950 فقط في غوّاصات، والبقيّة في مخزن مركزي. ومع أنّ كلّ قذيفة D5 محصيّة في معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) لعام 1991 على أنّها تحمل 8 رؤوس حربية وأنّها أُخضعت في الأصل لتجارب تحليق وهي مزوَّدة بـ14 رأساً حربياً، خفّضت البحرية الأمريكية حمولة كلّ قذيفة لتحمل في المتوسّط 4 ـ 5 رؤوس حربية. جميع الرؤوس الحربية W76 المنتشرة الآن هي من نوع W76-1 الجديد. ومع اكتمال برنامج الرؤوس الحربية W76-1، ستُخرج بقيّة الرؤوس الحربية W76-0 من الخدمة.

(ل) هذا التقدير مبنيّ على تنقيح لتقييم المؤلّف البالغ 200 قنبلة في كتاب سيبري السنوي لعام 2018. ويقدّر المؤلّف أنّ مخزون الـB61 ينقص لكن بوتيرة أبطأ ممّا اعتُقد سابقاً. ويُعتقَد أنّ نحو 150 من القنابل التكتيكية منتشرة في ستّ قواعد

جوّية للناتو خارج الولايات المتّحدة. وبقيّة القنابل في مخزن مركزي في الولايات المتّحدة. وستعاد نماذج الـB61 القديمة إلى الولايات المتّحدة حال نشر القنابل B61-12.

(م) الحصيلة القصوى للقنابل التكتيكية مبيّنة بين قوسين: B61-3 (170 كيلوطن)، وB61-4 (50 كيلوطن). كما يمكن اختيار حصيلة أدنى لكلّ منها. أمّا القنابل B61-10 فقد أُخرجت من الخدمة عام 2016.

(ن) يذكر أغلب المصادر أنّ المدى الأقصى للتحليق (من دون إعادة التزوّد بالوقود) يبلغ 2400 كم، لكنّ لوكهيد مارتن التي تُنتج F-16 تقول إنّه 3200 كم.

(س) من هذه الأسلحة، ينتشر نحو 1750 في قذائف بالستية، وفي قواعد قاذفات في الولايات المتّحدة وفي ستّ قواعد جوّية للناتو خارج الولايات المتّحدة. والبقيّة في مخزن مركزي.

(ع) يختلف عدد الرؤوس الحربية المنتشرة المذكور في هذا الجدول عن العدد المنصوص عليه في معاهدة ستارت الجديدة لأنّ المعاهدة ترصد عدداً وهمياً للقاذفات ولا تُحصي الأسلحة التي في قواعد القاذفات أو تشمل الأسلحة غير الاستراتيجية.

(ف) إضافةً إلى هذه الرؤوس الحربية الكاملة، يوجد نحو 20000 نواة بلوتونيوم مخزَّنة في منشأة بانتكس بولاية تكساس، وربّما تخزَّن 4000 نواة يورانيوم الانفجار الثاني للسلاح الحراري النووي في المنشأة Y-12 في أوك ريدج بولاية تنيسي.

المصادر: وزارة الدفاع الأمريكية، وتقارير موازنة متنوّعة، وبيانات صحفية ووثائق تم الحصول عليها بموجب قانون حرّية المعلومات؛ وزارة الطاقة الأمريكية، تقارير موازنة وخطط متنوّعة؛ سلاح الجوّ الأمريكي، وسلاح البحرية الأمريكي ووزارة الطاقة الأمريكية، اتصالات شخصية، و«Nuclear Notebook,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues and author's Estimates.

ينصّ استعراض الوضع النووي على أنّ الولايات المتّحدة ستسعى أيضاً «لامتلاك «قذائف» انسيابية «مسلّحة برؤوس نووية» وتُطلق من غوّاصات SLCM «لإتاحة تواجد إقليمي غير استراتيجي مطلوب، وقدرة ردّ مؤكّدة» وكردّ ـ ممتثل في حدّ ذاته للمعاهدة الأمريكية السوفياتية المبرمة في عام 1987 في شأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى (معاهدة INF) ـ «على مواصلة روسيا انتهاك معاهدة INF»[10]. وفي ما يختصّ بالقذيفة الجديدة، تنصّ المعاهدة على أنّ الولايات المتّحدة «ستباشر على الفور جهد استعادة هذه القدرة بإعداد دراسة لمتطلّبات تفضي إلى تحليل للبدائل... لتطوير سريع لـ(SLCM) حديثة»[11]. واستناداً إلى استعراض الوضع النووي، «يمكن أن يتيح سعي الولايات المتّحدة لامتلاك قذيفة انسيابية تُطلق من غوّاصة لروسيا الحافز اللازم لتتفاوض بجدّية على خفض أسلحتها النووية غير الاستراتيجية، مثلما أدّى نشر الدول الغربية لقوات نووية متوسّطة المدى في أوروبا إلى معاهدة (INF) في عام 1987»[12].

جاء في استعراض الوضع النووي أنّ القدرات القصيرة الأجل والبعيدة الأجل الموصوفة آنفاً «ستتيح مجموعة خصائص أكثر تنوّعاً تعزّز بدرجة كبيرة...قدرة [الولايات المتّحدة] على تفصيل ردع وضمانة، وعلى توسيع مدى الخيارات الأمريكية الموثوق بها للردّ على هجوم استراتيجي نووي

(10) المصدر نفسه، ص 55.

(11) المصدر نفسه، ص 55.

(12) المصدر نفسه، ص 55. للمزيد عن معاهدة (INF)، انظر الفصل السابع، القسم II في هذا الكتاب.

أو غير نووي، وتعزيز الردع بإفهام الخصوم المحتملين أنّ مفاهيمهم المتّصلة بالإكراه والتصعيد النووي المحدود لا تتيح أيّ مزيّة يمكن استغلالها»[13].

تحوي الترسانة النووية الأمريكية أصلاً نحو 1000 قنبلة مدفوعة بالجاذبية وقذائف انسيابية تُطلق من الجوّ (ALCM) مع خيارات رؤوس حربية منخفضة القوّة، لكنّ استعراض الوضع النووي لم يقدّم دليلاً على عدم كفاية القدرات الموجودة؛ ويزعم ببساطة أنّ القدرات الجديدة لازمة[14]. ففي حوزة البحرية الأمريكية قذائف انسيابية تُطلق من البحر (SLCM) (أي قذائف توماهوك الانسيابية النووية للهجوم البرّي TLAM/N)، لكنّ هذه القذيفة أُخرجت من الخدمة عام 2011 لاعتبارها فائضة[15]. كما أُخرجت من الخدمة كلّ الأسلحة النووية غير الاستراتيجية الأخرى، باستثناء عدد محدود من القنابل المدفوعة بالجاذبية المرصودة لطائرات حربية قاذفة للقنابل (انظر أدناه)، لأنّ الولايات المتّحدة وجدت أنّه لم تعد هناك حاجة عسكرية إلى هذه القنابل، مع أنّ لدى روسيا ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. وتزعم الولايات المتّحدة أنّ تطوير روسيا قذيفة انسيابية تُطلق من البرّ (SSC-8 أو 9M729) انتهاك لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى (معاهدة INF). بدأ هذا التطوير في الأعوام 2008 ـ 2010 حين ضمّت الترسانة الأمريكية قذائف انسيابية نووية تُطلق من البحر (SLCM) (أي القذائف TLAM/N). لذلك، لا يُعرف سبب اعتقاد الولايات المتّحدة الآن أنّ استئناف تطوير قذيفة من هذا النوع سبب لتغيّر في الاستراتيجية الروسية. زد على ذلك أنّ القيادة الاستراتيجية الأمريكية عزّزت أصلاً دعم القاذفات الاستراتيجية الأمريكية للناتو تعزيزاً للردع ردّاً على السلوك الروسي الذي يُتصوَّر أنّه استفزازي وعدواني[16]. تلك القاذفات مجهّزة بقذائف انسيابية نووية تُطلق من الجوّ (ALCM)، وستحصل على قذائف LRSO (قذائف بعيدة المدى تُطلق من بُعد) الجديدة، وهي مماثلة في قدراتها للقذيفة الانسيابية التي تُطلق من البحر التي يقترحها استعراض الوضع النووي (انظر أدناه).

يظهر أنّ قرارات روسيا المتّصلة بحجم ترسانتها النووية غير الاستراتيجية وتكوينها مدفوعة بتفوّق الولايات المتّحدة في مجال القوّات التقليدية وليس بترسانتها النووية غير الاستراتيجية أو بحصيلة أسلحتها الانفجارية[17]. إلّا أنّ السعي لتطوير SLCM جديدة «لإتاحة وجود إقليمي غير استراتيجي مطلوب» في أوروبا وآسيا ـ ولا سيّما إذا اقترن بتوسيع موازٍ للقدرات الهجومية التقليدية

(13) المصدر نفسه، ص 55.

(14) H. M. Kristensen, «The Flawed Push for New Nuclear Weapons Capabilities,» FAS Strategic Security Blog, Federation of American Scientists, 29 June 2017.

(15) انظر مثلاً: H. M. Kristensen, «W80-1 Warhead Selected for New Nuclear Cruise Missile,» FAS Strategic Security Blog, Federation of American Scientists, 10 October 2014.

(16) H. M. Kristensen, «Increasing Nuclear Bombers Operations,» FAS Strategic Security Blog, Federation of American Scientists, 25 September 2016.

(17) H. M. Kristensen, «Russian Nuclear Forces: Buildup or Modernization?,» Russia Matters, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, 14 September 2017.

الأمريكية البعيدة المدى ـ سيقوّي اعتماد روسيا على الأسلحة النووية غير الاستراتيجية بل ويمكن أن يثير اهتمام الصين بتطوير قدرة من هذا النوع.

كما أنّ قذيفة انسيابية جديدة تُطلق من البحر تستلزم تركيب معدّات مجازة نووياً للخزن والسيطرة على الإطلاق في الغوّاصات الهجومية المكلّفة بالمهمّة الجديدة. وسيحتاج الأفراد العاملون في البحر والبرّ إلى تدريب وإجازة لصون الأسلحة والتعامل معها. وهذه متطلّبات لوجستية معقّدة ومكلفة ستزيد الضغط على الموارد المالية والعملانية للبحرية الأمريكية. وإضافةً إلى ذلك، ربّما تؤدّي إعادة بناء قذيفة انسيابية نووية تُطلق من البحر إلى خصومة مع دول معيّنة. في إبّان الحرب الباردة، أدّت زيارات السفن الأمريكية ذات القدرة النووية إلى موانئ أجنبية إلى نزاعات سياسية خطيرة دائماً إذا كانت تلك الموانئ في دول لا تجيز وجود أسلحة نووية على أراضيها[18]. على سبيل المثال، انتهجت نيوزيلندا في أوساط ثمانينيات القرن الماضي سياسة قديمة قائمة على رفض استقبال سفن ذات قدرة نووية، وهو ما أحدث توتّرات كبيرة في علاقاتها الدبلوماسية بالولايات المتّحدة، ولم تشرع البلاد في ترميمها إلّا مؤخّراً[19].

التحديث النووي

أكّد استعراض الوضع النووي لعام 2018 عزم إدارة ترامب بوجه عام على مواصلة برنامج تحديث الأسلحة النووية الذي أطلقته الإدارة السابقة، علماً بأنّ العمل جارٍ على تنفيذ بعضه أصلاً. يرمي البرنامج إلى الاستعاضة عن كلّ منظومات الإيصال النووي بأخرى أو تحديثها. ويتضمّن على التحديد خططاً لبناء غوّاصة ذات محرك نووي مسلّحة بقذائف بالستية (SSBN) من فئة جديدة (كولومبيا)، وقاذفة استراتيجية حديثة ذات قدرة نووية (B-21 Raider)، وقذيفة انسيابية حديثة تُطلق من الجوّ (ALCM) وبعيدة المدى (القذيفة LRSO التي تكلّمنا عنها)، وقذيفة بالستية جديدة عابرة للقارّات (الردع الاستراتيجي الأرضي (GBSD))، وطائرة حربية تكتيكية قاذفة للقنابل ذات قدرة نووية (F-35A). ويرمي البرنامج أيضاً إلى ترقية نظم القيادة والسيطرة لدى وزارة الدفاع الأمريكية، وترقية الرؤوس الحربية النووية وبنيتها الأساسية الداعمة لدى إدارة الأمن النووي الوطني (NNSA) التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية.

واستناداً إلى تقدير صادر عن مكتب الموازنة (CBO) التابع للكونغرس الأمريكي في كانون الثاني/يناير 2018، ستبلغ تكلفة تحديث الترسانة النووية الأمريكية والمرافق الداعمة لها وتشغيلها نحو 494 مليار دولار في الحقبة 2019 ـ 2028، بزيادة 94 مليار دولار على تقدير الـCBO لعام

(18) للمعرفة خلفية النزاعات الدولية حول زيارات السفن ذات القدرة النووية إبّان الحرب الباردة، انظر H. M. Kristensen, *The Neither Confirm Nor Deny Policy: Nuclear Diplomacy at Work*, Working Paper (Washington, DC: Federation of American Scientists, 2006).

(19) S. Robson, «US Navy to Return to New Zealand after 30-year rift Over Nukes,» *Stars and Stripes*, 21 July 2016.

2017 في الحقبة 2017 ـ 2026. تعكس الزيادة من بعض الوجوه ارتفاع التكاليف المتوقّع بناء على استمرار برنامج التحديث إضافةً إلى الأسلحة النووية الجديدة التي أوصى بها استعراض الوضع النووي (NPR) لعام 2018[20]. وسيستمرّ برنامج التحديث (والصيانة) النووي عدّة سنين بعد عام 2028، وستبلغ تكلفته 1.2 ترليون دولار في العقود الثلاثة القادمة وفقاً لتقدير (CBO). الملاحظ أنّه برغم احتساب التضخّم في تقدير الـCBO، تتوقّع تقديرات أخرى أن تبلغ التكلفة الإجمالية نحو 1.7 ترليون دولار[21]. ويعترف الـNPR بتباين تقديرات تكلفة برنامج التحديث، لكنّه يقول إنّ البرنامج «أولوية ميسورة التكلفة» ويشدّد على أنّ التكلفة الإجمالية ليست سوى جزء صغير من الموازنة الدفاعية الكلّية[22]. لكن ما من شكّ في أنّ الموارد المحدودة، وبرامج التحديث النووية والتقليدية المتنافسة والعجز المتنامي بسرعة تحدّيات كبيرة لبرنامج التحديث النووية.

القاذفات

يشغّل سلاحُ الجوّ الأمريكي حالياً أسطولاً مؤلّفاً من 169 قاذفة ثقيلة: 62 قاذفة B-1B، و20 قاذفة B-2A، و87 قاذفة B-52H. من هذه القاذفات 66 قاذفة (20 قاذفة B-2A و46 قاذفة B-52H) ذات قدرة نوويّة، مع أنّه يُعتَقد أنّ 60 قاذفة فقط (18 قاذفة B-2A و42 قاذفة B-52H) مكرّسة لأدوار إيصال أسلحة نوويّة. ويقدّر هنا وجود نحو 850 رأساً حربياً مرصوداً للقاذفات الاستراتيجية، منها نحو 300 منتشرة في قواعد القاذفات. ويجري تجهيز القاذفات بنظم قيادة وسيطرة جديدة لتحسين التواصل مع القوّات الأخرى ومع سلطة القيادة الوطنية[23].

إنّ تطوير الجيل الثاني للقاذفة الضاربة البعيدة المدى، واسمها B-21 Raider، جارٍ على قدم وساق. وستكون هذه القاذفة قادرة على إيصال قنابل B61-12 النووية الموجّهة والمدفوعة بالجاذبية، وهي قيد التطوير حالياً، وقذائف انسيابية طويلة المدى تُطلق من بُعد (LRSO) (انظر أدناه). وستكون قادرة أيضاً على تنفيذ عمليّات بواسطة طيارين أو من دونهم، وإن كان يُعتقد أنّ المهمّات النووية ستتمّ بواسطة طيارين[24]. ومن المزمع دخول القاذفة الجديدة الخدمة في أواسط ثلاثينيات القرن الحالي[25]. وستحلّ القاذفات B-21 محلّ القاذفات B-1 وB-2 في قاعدة دايس

(20) US Congressional Budget Office, «Projected Costs of US Nuclear Forces, 2019 to 2028,» January 2019, p. 1.

(21) انظر مثلاً: R. Reif, «US Nuclear Modernization Programs» Arms Control Association, Fact Sheet, updated August 2018.

(22) US Department of Defense (DOD), *Nuclear Posture Review 2018*, pp. xi and 51-52.

(23) US Air Force, Presentation to the US House of Representatives Armed Services Committee, Strategic Forces Subcommittee, Subject: FY19 Posture for Department of Defense Nuclear Forces, Statement of Rand, R. (Gen.), Commander Air Force Global Strike Command, 22 March 2018

(24) US Department of Defense (DOD), *Inspector General, Audit of the Acquisition of the Long Range Strike-Bomber*, DODIG-2015-170 (Washington, DC: DOD, 2015), pp. 2, 4, 6.

(25) J. Gertler, Air Force B-21 Raider Long-Range Strike Bomber, Congressional Research Service (CRS), Report for Congress R44463 (Washington, DC: US Congress, CRS, updated 12 Oct. 2018), p. 10.

الجوّية بولاية تكساس، وفي قاعدة إليسوورث الجوّية بولاية ساوث داكوتا، وفي قاعدة وايتمان بولاية ميزوري[26].

لتسليح هذه القاذفات، يعكف سلاح الجوّ الأمريكي على تطوير قذيفة انسيابية تُطلق من الجوّ مثيرة للجدل ـ LRSO ـ ليصار إلى نشرها بدءاً بعام 2030. ويزعم مسؤولون في وزارة الدفاع الأمريكية أنّ LRSO لازمة لتمكين القاذفات من ضرب أهداف ولو في مواجهة منظومات دفاع جوّي متطوّرة ولإتاحة خيارات هجومية مرنة في سيناريوهات إقليمية. إلّا أنّ بعض النقّاد يجادلون بأنّ تنفيذ المهمّات البعيدة ممكن بقذائف انسيابية غير نووية طويلة المدى كالنموذج ذي المدى الموسَّع للقذيفة الجو ـ أرض البونية (تُطلق من بُعد) المشتركة (JASSM-ER)[27]. ويخطّط سلاح الجوّ الأمريكي لحيازة 1000 قذيفة من نوع LRSO، على أن يُجهَّز نحو نصفها برؤوس حربية نووية، فيما تُستخدم البقية في تجارب إطلاق[28].

القذائف البالستية ذات القواعد البرّية

بحلول كانون الثاني/يناير 2019، كانت الولايات المتّحدة تنشر 400 قذيفة بالستية عابرة للقارّات (ICBM) من نوع Minuteman III في 450 صومعة موزَّعة على ثلاثة أجنحة صاروخية. ويُحتفَظ بخمسين صومعة فارغة في حالة جاهزية، ويمكن إعادة تحميلها إذا لزم الأمر بقذائف مخزّنة[29].

كلّ قذيفة Minuteman III مزوَّدة برأس حربي واحد، إمّا W78/Mk12A الذي تبلغ حصيلته الانفجارية 335 كيلوطن، أو W87/Mk21 الذي تبلغ حصيلته الانفجارية 300 كيلوطن. والقذائف المزوَّدة بالرأس الحربي W78 يمكن تحميلها برأسين حربيَّين آخرَين على الأكثر لبناء ثلاث ناقلات عائدة كحدّ أقصى ذات رؤوس متعددة فردية التوجيه ـ ميرف (MIRV). ويقدَّر هنا وجود 800 رأس حربي مرصود لقوّة ICBM، منها 400 مركّبة على قذائف.

خضعت قوّة Minuteman III بأكملها لعملية ترقية استغرقت عقداً واكتملت عام 2015، وذلك لإطالة عمرها حتى ثلاثينيات القرن الحالي. زد على ذلك عملية ترقية جارية للناقلات

(26) US Air Force, Secretary of the Air Force Public Affairs, «Air Force Selects Locations for B-21 Aircraft,» 2 May 2018.

(27) للاطلاع على معلومات أساسية عن (LRSO) وعن سياقها، انظر: H. M. Kristensen, «LRSO: The Nuclear Cruise Missile Mission,» FAS Strategic Security Blog, Federation of American Scientists, 20 October 2015; H. M. Kristensen, «Forget LRSO: JASSM-ER Can Do the Job,» FAS Strategic Security Blog, Federation of American Scientists, 16 December 2015, and K. Reif, «Examining the Flawed Rationale for a New Nuclear Air-Launched Cruise Missile,» Arms *Control Today*, Issue Briefs, vol. 8, no. 2 (12 June 2016).

(28) US Air Force, Presentation to the US Senate Armed Services Committee, Strategic Forces Subcommittee, Subject: FY19 Posture for Department of Defense Nuclear Forces, Statement of Rand, R. (Gen.), Commander Air Force Global Strike Command, 11 April 2018, p. 13.

(29) Air Force Technology, «USAF Removes Last of 50 Minuteman III ICBMs and Meets NST Requirements,» 3 July 2017.

العائدة المزوّدة بـ W87/Mk21 لتزويدها بشعيلة (fuze) جديدة (وحدة تسليح وإشعال وإطلاق)[30].

شرع سلاح الجوّ الأمريكي في تطوير قذيفة بالستية عابرة للقارّات (ICBM) من جيل تالٍ، وهي قذيفة الردع الاستراتيجي الأرضي (GBSD) التي سبق الحديث عنها، ومن المقرّر أن تحلّ محلّ القذيفة Minuteman III بدءاً بالعام 2028. ويخطّط سلاح الجوّ لشراء 642 قذيفة، وسيصار إلى نشر 400 منها، وتخزين 50 قذيفة واستخدام البقيّة في تجارب إطلاق وكقطع غيار[31]. ولا تزال التكلفة المتوقّعة لتطوير قذائف (GBSD) وإنتاجها تزداد، وقُدّرت التكلفة بنحو 100 مليار دولار عام 2017، بعد أن ذكر تقدير أوّلي عام 2015 أن التكلفة ستبلغ 62.3 مليار دولار[32].

لتسليح القذيفة (GBSD)، خطّط سلاح الجوّ الأمريكي وإدارة الأمن النووي القومي (NNSA) من قبل لإطالة عمر الرؤوس الحربية W78 كجزء من برنامج مثير للجدل لإنتاج رأس حربي متبادل-I (IW-I) من شأنه الجمع بين القذائف البالستية العابرة للقارّات والرؤوس الحربية البحرية. لكن مجلس الأسلحة النووية الأمريكي (الذي عمل كمبادرة مشتركة بين وزارة الدفاع ووزارة الطاقة) ألغى البرنامج وأعاد تسمية برنامج استبدال الرأس الحربي W78 ليصبح W87-1 للإشارة إلى استخدام نواة بلوتونيوم W87 مع متفجّرات شديدة غير حسّاسة عوضاً عن المتفجّرات الشديدة التقليدية المستخدَمة في W78. وتتراوح التكلفة المتوقّعة لبرنامج W87-1 بين 8.9 مليار دولار و15.6 مليار دولار[33].

عانى برنامج اختبار تحليق القذيفة Minuteman III الذي أجراه سلاح الجوّ الأمريكي عيوباً كثيرة عام 2018. طرأ الخلل الأوّل في 5 شباط/فبراير حين أُلغيت تجربة إطلاق من قاعدة فاندينبورغ الجوّية بولاية كاليفورنيا[34]. وأُجريت تجربة إطلاق بنجاح في 25 نيسان/أبريل، لكنّ قذيفة Minuteman III فُجّرت بُعَيد إطلاقها في 30 تموز/يوليو[35]. وأجريت تجربة إطلاق ناجحة في 6 تشرين الثاني/نوفمبر[36]. استُخدم في تجربتَي التحليق الناجحتين رؤوس حربية غير حقيقية

---

(30) M. Padilla, «Sandia on Target for First Mk21 Fuze Flight Test in 2018,» *Sandia Lab News*, vol. 70, no. 6 (16 Mar. 2018).

(31) K. Reif, «Air Force Drafts Plan for Follow-on ICBM,» *Arms Control Today* (8 July 2015).

(32) K. Reif, «New ICBM Replacement Cost Revealed,» *Arms Control Today* (March 2017).

(33) US Department of Energy, National Nuclear Security Administration (NNSA), *W78 Replacement Program (W87-1): Cost Estimates and Use of Insensitive High Explosives, Report to Congress* (Washington, DC: NNSA, 2018), pp. III, 7.

(34) G. Robbins, «Tuesday Night's Minuteman Launch Abruptly Canceled,» *San Diego Union-Tribune* (6 February 2018).

(35) «US Air Force Tests Minuteman III Intercontinental Ballistic Missile,» *The Defense Post* (25 April 2018), and J. Scully, «Minuteman Missile Test Launch from Vandenberg AFB Ends in Failure,» *Noozhawk* (31 July 2018).

(36) Jones, J. and Myles, D., US Air Force, 30th Space Wing Public Affairs, «Minuteman III GT 228GM Launches from Vandenberg,» Defense Visual Information Distribution Service, 6 November 2018.

سقطت على الأرض على مسافة تبعد نحو 6760 كم عن موقع رونالد ريغان للاختبارات الدفاعية الصاروخية في كواجيلين أتول في جزر مارشال.

وإضافةً إلى تجارب إطلاق Minuteman III الحيّة، أُجريت في 21 ـ 22 آذار/مارس تجربة إطلاق بالمحاكاة لقذيفة بالستية عابرة للقارّات (إطلاق مينيتْمان بالمحاكاة الإلكترونية (SELM)) في قاعدة فرانسيس إي وارن الجوّية في ويومينغ وتضمّنت استخدام نظام تحكّم بالإطلاق منقول جوّاً في طائرة E-6B Mercury في إطلاق القذائف[37]. تُجرى تجارب SLEM كلّ ستّة شهور في إحدى القواعد الثلاث للقذائف البالستية العابرة للقارّات بالمداورة.

الغوّاصات المزوّدة بقذائف بالستية

أكملت البحرية الأمريكية خفض أنابيب إطلاق القذائف (من 24 إلى 20 أنبوباً) في جميع غوّاصاتها ذات المحرّكات النووية والمسلّحة بقذائف بالستية (SSBN) من فئة أوهايو في آخر عام 2017[38]. تحتّم هذا التخفيض امتثالاً لمعاهدة ستارت الجديدة التي اشترطت نشر 700 منصّة إطلاق استراتيجية على الأكثر. وعقب هذه الخفوض، صار في مقدور أسطول SSBN التابع للبحرية الأمريكية نشر ما يصل إلى 240 قذيفة استراتيجية.

يضمّ هذا الأسطول 14 غوّاصة من فئة أوهايو ـ تتمركز 8 غوّاصات في قاعدة كيتساب البحرية للغوّاصات بولاية واشنطن و6 غوّاصات في قاعدة كينغز باي البحرية للغوّاصات بولاية جورجيا ـ وجميعها مسلّحة بقذائف بالستية عابرة للقارّات من نوع Trident II D5. من هذه الغوّاصات الـ14، يوجد في العادة اثنتا عشرة غوّاصة عملانية وغوّاصتان تخضعان لعَمرة إعادة تزوّد بالوقود في أيّ وقت محدّد. وعادة ما يوجد 8 ـ 10 غوّاصات ذات محرّكات نووية ومسلّحة بقذائف بالستية (SSBN) في عرض البحر، منها 4 أو 5 في حال تأهّب في مناطق الدورية المخصّصة لها وجاهزة لإطلاق قذائفها في غضون 15 دقيقة من تلقّي أمر بالإطلاق.

تعمل البحرية الأمريكية منذ العام 2017 على الاستعاضة عن القذائف البالستية التي تُطلق من البحر (SLBM) من نوع Trident II D5 بنموذج محسَّن اسمه D5LE (الحرفان LE يعنيان إطالة العمر). رُكّبت أولى قذائف الـD5LE في الغوّاصة ماريلاند الأمريكية SSBN-738 في شباط/فبراير 2017[39]. القذيفة D5LE مزوّدة بنظام توجيه Mk-6 الجديد والذي صُمّم لتحسين فاعلية SLBM. وستزوَّد الغوّاصات من فئة أوهايو بهذه القذائف طوال مدّة بقائها في الخدمة (إلى عام 2042 على الأكثر)، وستركّب في غوّاصات ترايدنت البريطانية (انظر القسم III). كما أنّ D5LE ستركّب في الغوّاصات ذات المحرّكات النووية (SSBN) من فئة كولومبيا، والتي من المقرّر أن تبدأ أولاها

(37) A. Wagner, «Another SELM for the Books,» F. E. Warren Air Force Base, 29 August 2018.

(38) اتّصالات أجراها المؤلّف مع ضبّاط في البحرية الأمريكية، 2018.

(39) US Navy, US House of Representatives Armed Services Committee on Nuclear Forces, Strategic Forces Subcommittee, Statement of Benedict, T. (Vice Admiral), Director, Strategic Systems Programs, 25 May 2017.

بتسيير دوريات عام 2031، لكنّ سيحلّ محلّ هذه القذيفة في آخر المطاف قذيفةٌ بالستية جديدة تُطلق من البحر (SLBM)، تسمّى حالياً نظام السلاح الاستراتيجي (SWS) 534 أو D5LE2[40]. ويذكر استعراض الوضع النووي لعام 2018 أنّ البحرية «ستشرع في دراسات عام 2020 لتعريف SLBM عالية المردودية وموثوق بها وفاعلة [يمكن نشرها] طوال مدّة بقاء الSSBN من فئة كولومبيا في الخدمة»[41].

تحمل الSLBM من نوع ترايدنت نوعين رئيسين من الرؤوس الحربية: إمّا الرأس الحربي W88 بحصيلة تفجيرية مقدارها 455 كيلوطن، أو W76-1 بحصيلة تفجيرية مقدارها 100 كيلوطن (ليس في المخزون غير عدد قليل من نموذج W76-0 القديم). الرأس الحربي W76-1 مجهَّز بشعيلة جديدة تحسّن فاعليته في الاستهداف. ويقدَّر وجود نحو 1920 رأساً حربياً مخصّصاً لأسطول الSSBN، رُكّب نحو نصفها في قذائف. يمكن لكلّ قذيفة SLBM حمل ثمانية رؤوس حربية على الأكثر، لكنّها تحمل أقّل من ذلك في العادة. والبحرية لا تُفصح عن عدد الرؤوس الحربية الموجودة في كلّ غوّاصة، لكنّ كلّ قذيفة تحمل من الناحية الفعلية 4 ـ 5 رؤوس حربية في المتوسّط، بحسب متطلّبات المهمّة. وتشترط معاهدة ستارت الجديدة عدم تجاوز حمولة أسطول الSSBN 950 رأساً حربياً بحلول أيلول/سبتمبر 2018[42].

ذكرنا سابقاً أنّ الولايات المتّحدة شرعت في تطوير نموذج متدنّي الحصيلة الانفجارية للرأس الحربي W76 (W76-2) عملاً باستعراض الوضع النووي لعام 2018[43]. بدأ الإنتاج في آخر عام 2018، وستستلم البحريةُ الرؤوس الحربية بحلول أيلول/سبتمبر 2019[44]. ومع أنّه طالما تضمّنت الخطط الحربية الأمريكية خيارات هجومية محدودة باستخدام قذيفة SLBM واحدة أو عدد صغير منها، إلّا أنّ إضافة W76-2 ذي الحصيلة الانفجارية المتدنّية إلى الترسانة الأمريكية لردع استخدام الروس أسلحة نووية تكتيكية ذات حصيلة متدنّية (كما بيّن استعراض الوضع النووي لعام 2018) تشير إلى طريقة جديدة في استخدام قذائف استراتيجية بطريقة تكتيكية[45].

أجرت البحرية تجربتَي إطلاق على قذيفة SLBM من نوع Trident II D5LE باستخدام الغوّاصة نبراسكا (SSBN-739) في المحيط الهادئ في 28 آذار/مارس 2018. شكّلت تجربتا الإطلاق جزءاً من تجديد أهلية الغوّاصة لتسيير دوريات استراتيجية عقب إجراء عَمرة إعادة تزود مفاعل بالوقود[46].

(40) J. Peterson, «Navy Strategic Missile Boss Starting Concept Development for New Missile,» Seapower, 24 May 2017.

(41) US Department of Defense (DOD), *Nuclear Posture Review 2018*, p. 49.

(42) US Department of State, «New START Treaty Aggregate Numbers of Strategic Offensive Arms,» Fact Sheet, 1 Sep. 2018.

(43) US Department of Defense (DOD), *Nuclear Posture Review 2018*, p. 55.

(44) D. Leone, «NNSA has Started Building Low-yield Sub Warhead,» *Nuclear Security and Deterrence Monitor*, vol. 23, no. 4 (25 January 2019).

(45) US Department of Defense (DOD), *Nuclear Posture Review 2018*, p. 55.

(46) Lockheed Martin, «Modernized Lockheed Martin Trident II D5 Missile Test Certifies Submarine for Patrol,» Press release, 28 March 2018.

الأسلحة النووية غير الاستراتيجية

يضـمّ مخزون الولايات المتّحدة نوعاً رئيساً واحداً من الأسلحة غير الاستراتيجية ـ القنبلة B61 المدفوعة بالجاذبية. هناك نموذجان لهذا السلاح: B61-3 وB61-4، فيما أُخرج من الخدمة نموذج ثالث (B61-10) في أيلول/سبتمبر 2016[47]. ويقدَّر وجود 230 قنبلة تكتيكية من نوع B61 في المخزون[48].

يُعتقَد وجود نحو 150 قنبلة في ستّ قواعد جوّية لحلف الناتو موزّعة على خمس دول: أفيانو وغيدي في إيطاليا، وبوشل في ألمانيا، وأنجرليك في تركيا وكلاين بروغِل في بلجيكا، وفولكِل في هولندا. وأُسندت مهمّات هجومية نووية إلى سلاحَي الجوّ البلجيكي والهولندي (باستخدام طائرات حربية قاذفة أف ـ 16)، وإلى سلاحَي الجوّ الألماني والإيطالي (باستخدام طائرات حربية PA-200 Tornado) باستخدام قنابل B61 الأمريكية. ويُعتقد أنّ طائرات أف ـ 16 تركية ذات قدرة نووية أيضاً، لكن لا يُعرف على التأكيد إن كان سلاح الجوّ التركي مكلّفاً بمهمّة هجومية نووية أم لا. وثارت مخاوف حيال أمن الأسلحة النووية في قاعدة أنجرليك في أثناء محاولة الانقلاب الفاشلة بتركيا في تموز/يوليو 2016، ووردت في آخر العام 2017 تقارير ذكرت أنّه ربّما «سُحبت [هذه الأسلحة] بهدوء»[49]. لم يرد تأكيد لهذه التقارير، ولا تزال أنجرليك مدرَجة في عمليّات ترقية قواعد المخازن النووية لعام 2019.

تُخزّن بقيّة قنابل B61 الثمانين في قواعد في الولايات المتّحدة القارّية لاستخدامها المحتمل من قبل طائرات حربية أمريكية قاذفة للقنابل دعماً للحلفاء خارج أوروبا، وهذا يشمل شرق آسيا.

وافق الناتو على تحديث لوضعه النووي في أوروبا عبر نشر قنابل B61-12 الأمريكية المدفوعة بالجاذبية بدءاً بالأعوام 2022 ـ 2024، علماً أنّ العمل جارٍ على تطويرها في الولايات المتّحدة[50]. ستُستخدم في هذه القنبلة الحزمة المتفجّرة النووية للقنبلة B61-4 التي تبلغ حصيلتها الانفجارية القصوى نحو 50 كيلوطن، لكن ستُجهَّز بطقم ذيلي جديد لزيادة دقّتها والقدرة على استخدامها من مسافة بعيدة. وستكون القذيفة B61-12 قادرة على تدمير أهداف محصَّنة تعجز القنبلة B61-3

(47) US Department of Energy, National Nuclear Security Administration (NNSA), Fiscal Year 2018 Stockpile Stewardship Management Plan, Report to Congress (NNSA: Washington, DC, November 2017), figure 1–7, p. 1-13.

(48) يُبنى هذا التقدير على تنقيح لتقييم المؤلّف الذي تحدّث في كتاب سيبري السنوي لعام 2018 عن وجود 200 قنبلة B61. ويقدّر المؤلّف أنّ مخزون قنابل B61 يتقلّص، لكن بوتيرة أبطأ ممّا اعتُقد سابقاً.

(49) J. Hammond, «The Future of Incirlik Air Base,» Real Clear Defense, 30 November 2017.

(50) للاطلاع على عرض عام لتحديث القوّات النووية غير الاستراتيجية لدى الولايات المتّحدة والناتو، انظر: S. Andreasen [et al.], *Nuclear Threat Initiative (NTI), Building a Safe, Secure, and Credible NATO Nuclear Posture* (Washington, DC: NTI, 2018).

أو B61-4 عن تدميرها. كما ستتيح لمعدّي الخطط الهجومية اختيار حصيلة أدنى لضرب الأهداف القائمة، وهو ما سيقلّل الأضرار الجانبية[51].

بدأت تجارب التحليق والدمج على قنابل B61-12 باستخدام طائرات حربية قاذفة للقنابل أف ـ 15 إي وأف ـ 15 وتورنادو[52]. وسيتمّ دمج القنبلة B61-12 أيضاً في الطائرة الحربية الأمريكية القاذفة للقنابل أف ـ 35 أي التي يُتوقّع أن تصبح مجازة نووياً أعوام 2024 ـ 2026. وقرّرت بلجيكا وإيطاليا وهولندا وتركيا حيازة طائرات أف ـ 35 الحربية القاذفة للقنابل، ومن المفترض أن يُسند إلى بعضها دور إيصال نووي في وقت لاحق[53]. وأعلنت ألمانيا في كانون الثاني/يناير 2019 أنّها لن تشتري طائرات أف ـ 35 أي، وهي تدرس خيار تحويل طائرات اليوروفايتر أو شراء طائرات أف/أي ـ 18 لتحلّ محلّ بي أي ـ 200 تورنادو في تولّي الدور النووي متى انتهى عمرها التشغيلي في أواسط/أواخر الثلاثينيات[54].

تقدّمت الإشارة إلى أنّ استعراض الوضع النووي لعام 2018 يدعو إلى تطوير قذيفة انسيابية تُطلق من البحر (SLCM) ـ بعد سبع سنوات على إخراج الولايات المتّحدة القذيفةَ المناظرة TLAM/N من الخدمة لاعتبارها فائضة[55]. إذا موّل الكونغرس الأمريكي هذه القذيفة الجديدة، ستركّب على الأرجح في الغوّاصات الهجومية من فئة فيرجينيا.

(51) H. M. Kristensen and M. McKinzie, «Video Shows Earth-penetrating Capability of B61-12 Nuclear Bomb,» FAS Strategic Security Blog, Federation of American Scientists, 14 January 2016.

(52) US Department of Energy, National Nuclear Security Administration, «B61 life-Extension Program,» Fact Sheet, December 2018.

(53) R. Emmott, «Belgium Picks Lockheed's F-35 over Eurofighter on Price,» Reuters, 25 October 2018.

(54) A. Shalal, «Germany Drops F-35 from Fighter Tender; Boeing F/A-18 and Eurofighter to Battle on,» Reuters, 31 January 2019.

(55) US Department of Defense (DOD), *Nuclear Posture Review 2018*, p. 55.

II القوّات النووية الروسية

هانس م. كريستنسِن

كان في ترسانة روسيا لغاية كانون الثاني/يناير 2019 نحو 4330 رأساً حربياً نووياً[1]، منها نحو 2500 رأس حربي استراتيجي هجومي رُكّب نحو 1600 منها في قذائف بالستية أرضية وبحرية وفي قواعد القاذفات. وامتلكت روسيا أيضاً نحو 1830 رأساً حربياً نووياً غير استراتيجي (تكتيكي)، وجميعها في مواقع تخزين مركزي[2]. ويقدّر أنّ 2170 رأساً حربياً إضافياً أُخرج من الخدمة وينتظر التفكيك، وهذا يجعل المخزون الإجمالي نحو 6500 رأس حربي (انظر الجدول الرقم (6 ـ 3)). وتمشّياً مع الخفوض اللازمة بموجب معاهدة إجراءات الخفض الإضافي للأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (ستارت الجديدة) لعام 2010، ذكرت روسيا في شباط/فبراير 2018 أنّ في حوزتها 1444 رأساً حربياً منتشراً ومرصوداً لـ527 منصّة إطلاق استراتيجية[3]. إنّ عدد الرؤوس الحربية المنتشرة بموجب ستارت الجديدة يختلف عن التقدير الوارد هنا لأنّ الأسلحة المنتشرة في قواعد القاذفات غير محصيّة في المعاهدة.

القاذفات الاستراتيجية

تدير قيادة الطيران البعيد المدى الروسية أسطولاً يضمّ نحو 13 قاذفة Tu-160 (Blackjack)

(1) البيانات الواردة في هذا القسم مبنيّة على تقييمات المؤلّف.

(2) للاطلاع على عرض عام حديث لمرافق تخزين الأسلحة النووية الروسية، انظر: P. Podvig and J. Serrat, *Lock Them Up: Zero-deployed Non-strategic Nuclear Weapons in Europe* (Geneva: United Nations Institute for Disarmament Research, 2017).

(3) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Foreign Ministry Statement,» 5 February 2018.

للاطلاع على ملخّص لمعاهدة ستارت الجديدة وعلى تفاصيل أخرى ذات صلة، انظر الملحق أ، القسم III في هذا الكتاب. وانظر الفصل السابع، القسم II في هذا الكتاب أيضاً.

و30 قاذفة Tu-95MS16 (Bear-H16) و25 قاذفة Tu-95MS6 (Bear-H6). ربّما لا يكون بعض هذه القاذفات عملانياً بالكامل، فيما يخضع البعض الآخر لترقيات متنوّعة. الحمولة القصوى للقاذفات العملانية تناهز 785 سلاحاً نووياً، لكن بما أنّ بعض القاذفات وحسب عملاني بالكامل، يقدَّر أنّ عدد الأسلحة المرصودة أصغر من ذلك ـ نحو 615 سلاحاً ـ منها نحو 200 سلاح ربّما يكون مخزّناً في قاعدتين للقاذفات الاستراتيجية: أنغيلز في منطقة ساراتوف وأوكريانكا في منطقة أمور. تجري عمليات تحديث القاذفات على قدم وساق، وهذا يشمل ترقيات لأطقم الطيران الإلكترونية فيها ومحرّكاتها، مع أنّ سير الأعمال أبطأ ممّا خُطّط له. والراجح على ما يبدو أنّه ستتمّ ترقية كلّ القاذفات Tu-160 تقريباً وبعض القاذفات Tu-95 للمحافظة على أسطول قاذفات ربّما يتألّف من 50 ـ 60 طائرة عملانية. وفي استطاعة القاذفات التي تمّت ترقيتها حمل القذيفة الانسيابية النووية الجديدة التي تُطلَق من الجوّ Kh-102 (AS-23B)[4]. ومن المقرّر تسليم نموذج معدّل للقاذفة Tu-95 اسمه Tu-95MSM بدءاً من آخر سنة 2019[5]. وأعلنت الحكومة الروسية أيضاً خططاً لاستئناف إنتاج Tu-160 لصنع ما يصل إلى 50 طائرة معدَّلة اسمها Tu-160M2، على أن يبدأ الإنتاج التسلسلي في مطلع الثلاثينيات[6]. والراجح أنّ القاذفات الإضافية ستحلّ محلّ كثير من القاذفات Tu-95 القديمة (MS16 وMS6) وتتيح جسراً نحو قاذفة مستقبلية من الجيل الثاني، وهي طائرة سرعتها دون سرعة الصوت اسمها PAK-DA، ومن المقرّر البدء بنشرها في آخر عقد الثلاثينيات لتحلّ في آخر المطاف محلّ جميع قاذفات Tu-95 وTu-160، إضافةً إلى قاذفات Tu-22 المنتشرة مع القوّات غير الاستراتيجية (انظر أدناه)[7].

واصلت القاذفات الاستراتيجية الروسية عملياتها البعيدة المدى فوق المحيط المتجمّد الشمالي والمحيطَين الأطلسي والهادئ عام 2018، وهذا يشمل زيارة قاذفتين Tu-160 لفنزويلا في كانون الأول/ديسمبر[8]. العمليّة اللافتة الأخرى التي نفّذتها القاذفات عام 2018 كانت إطلاق 12 قذيفة انسيابية تُطلَق من الجوّ Kh-101 (AS-23A) من قاذفة Tu-160 فوق شمال روسيا في تشرين الثاني/ نوفمبر[9]. إنّها عملية غير اعتيادية لضخامة عدد القذائف الانسيابية التي أُطلقت.

(4) Interfax, [In 2018 the Nuclear Triad in Russia Was Enforced with Five Strategic Bombers], 23 December 2018 (in Russian), and R. Ashley, Director, US Defense Intelligence Agency, Statement for the Record: Worldwide Threat Assessment, Armed Services Committee, US Senate, 6 March 2018, p. 12.

(5) Interfax, [Tupolev Received a State Contract for the Deep Modernization of the Tu-95MS Strategist], 13 August 2018 (in Russian).

(6) Russian Ministry of Defence, [The Entire Fleet of Strategic Bombers Tu-160 in the Coming Years Will Be Replaced by Modernized Missile Carriers], 16 November 2017 (in Russian).

(7) TASS, [Secrets of the PAK DA and Tu-160M2: What the Winged Shield of Russia will be], 22 Dec. 2017 (in Russian).

(8) Russian Ministry of Defence, [Long-range Aircraft Flew from the Airfields of the Russian Federation to the international airport of the Republic of Venezuela], 10 December 2018 (in Russian).

(9) Russian Ministry of Defence, [In Moscow, under the Leadership of the Supreme Commander of the Armed Forces of Russia, Vladimir Putin, an Extended Session of the Defence Ministry Board was Held], 18 December 2018 (in Russian).

الجدول الرقم (6 ـ 3)

القوات النووية الروسية، كانون الثاني/يناير 2019

الأرقام كلّها تقريبية وهي عبارة عن تقديرات مبنيّة على تقييمات المؤلّف. وجرى تقريب المجامع والمجاميع الفرعية للرؤوس النووية إلى أقرب رقم من مضاعفات الخمسة.

النوع/التسمية الروسية (تسمية الناتو)	عدد منصّات الإطلاق	السنة الأولى لنشر القذائف	المدى (كم)[أ]	حمولة الرأس الحربي	عدد الرؤوس الحربية[ب]
القوّات الهجومية الاستراتيجية					**2500**[ج]
قاذفات	*68/50*[د]				*615*[هـ]
Tu-95MS6 (Bear-H6)	25/14	1981	6500 ـ 10500	6 x AS-15A أو ALCMs من نوع AS-12B، قنابل	84
Tu-95MS16 (Bear-H16)	30/25	1981	6500 ـ 10500	16 x AS-15A أو ALCMs من نوع AS-23B، قنابل	400
Tu-160 (Blackjack)	13/11	1987	10500 ـ 13200	12 x AS-15B أو ALCMs من نوع AS-23B، قنابل	132
ICBM	*318*				*1165*[و]
RS-20V (SS-18 Satan)	46	1992	11000 ـ 15000	10 x 500-800 kt	460
RS-18 (SS-19 Stiletto)	20	1980	10000	6 x 400 kt	120
RS-12M Topol (SS-25 Sickle)	63[ز]	1985	10500	1 x 800 kt	63
RS-12M2 Topol-M (SS-27 Mod1/silo)	60	1997	10500	1 x 800 kt	60
RS-12M1 Topol-M (SS-27 Mod1/mobile)	18	2006	10500	1 x (800 kt)	18
RS-24 Yars (SS-27 Mod 2/mobile)	90	2010	10500	4 x (100 kt)	396
RS-24 Yars (SS-27 Mod 2/silo)	12	2014	10500	4 x (100 kt)	48
RS-26 Yars-M (SS-X-28)	..	(2018)	+5500	MIRV (..kt)	..
RS-28 Sarmat (SS-X-29)	..	(2020)	+10000	MIRV (..kt)	..
SLBM	*160/10*[ح]				*720*[ح]
RSM-50 Volna (SS-N-18 M1 Stingray)	16/1	1978	6500	3 x 50 kt	48
RSM-54 Sineva (SS-N-23 M1)	96/6	2007/1986	9000	4 x 100 kt	384
RSM-56 Bulava (SS-N-32)	48/3	2014	أكثر من 8050	6 x (100 kt)	288

يتبع

تابع

القوّات غير الاستراتيجية					1830[ط]
ABM، دفاع جوّي/ساحلي	*1124*				*385*
53T6 (SH-08, Gazelle)	68	1986	30	1 x 10 kt	68
S-300/400 (SA-20/21)	1000[ي]	2007/1992	..	قنبلة واحدة ذات حصيلة نوويّة متدنية	290
3M-55 Yakhont (SS-N-26)	48	(2014)	+400	1 x (..kt)	24
SSC-1B (Sepal)	8	1973	500	1 x 350 kt	4
أسلحة تُطلق من الجوّ[ك]	*340*				*540*
Tu-22M3 (Backfire-C)	100	1974	..	3 x ASM، قنابل	300
Su-24M/M2 (Fencer-D)	120	1974	..	قنبلتان	120
Su-34 (Fullback)	110	2006	..	قنبلتان	110
MiG-31K (Foxhound)	10	1983	..	1 x ASM	10
أسلحة تُطلق من البرّ	*160*				*85[ل]*
Tochka (SS-21 Scarab)	12	1981	120	(1 x 10-100 kt)	5
Iskander-M (SS-26 Stone)	132	2005	350[م]	(1 x 10-100 kt)	66
9M729 (SSC-8)	16	2016	2350	1 x ..kt	16
أسلحة تُطلق من البحر					*820*
غوّاصات/سفن سطح/جوّ	LACM, SLCM, ASW, SAM، قنابل أعماق، طوربيدات[ن]				
المخزون الكلّي					**4330**
الرؤوس الحربية المنتشرة					1600[س]
رؤوس حربية احتياطية					2730[ع]
رؤوس حربية أُخرجت من الخدمة وتنتظر التفكيك					**2170**
الموجودات الكلّية					**6500**

.. = معلومات غير متاحة أو غير صالحة؛ ( ) = رقم غير مؤكّد؛ ABM = قذيفة مضادّة للقذائف البالستية ؛ ALCM = قذيفة انسيابية تُطلَق من الجوّ ؛ ASM = قذيفة جوّ ـ سطح؛ ASW = أسلحة مضادّة للغوّاصات؛ ICBM = قذيفة بالستية عابرة للقارّات؛ kt = كيلوطن؛ LACM= قذيفة انسيابية للهجوم البرّي؛ MIRV = ناقلة عائدة ذات رؤوس متعدّدة فردية التوجيه؛ SAM = قذيفة سطح ـ جوّ؛ SLBM = قذيفة بالستية تُطلَق من الغوّاصات؛ SLCM = قذيفة انسيابية تُطلَق من البحر.

ملاحظة: يورد الجدولُ العددَ الإجمالي للرؤوس الحربية التي يُعتقد أنّها متاحة لنظم الإيصال. لكن لم يُنشر غير بعض من هذه الرؤوس الحربية، وهي لا تناظر بالضرورة قواعد إحصاء البيانات بحسب معاهدة ستارت الجديدة.

(أ) ذُكر مدى الطائرة لأغراض توضيحية لا غير، لأنّ المدى الفعلي للمهمّة يعتمد على طريقة التحليق وعلى حمولة الأسلحة.

(ب) يُظهر الرقمُ العددَ الإجمالي للرؤوس الحربية المتاحة، المنتشرة منها والمخزَّنة، والتي رُصدت لنظم الإيصال.

(ج) ينتشر نحو 1600 من هذه الرؤوس الحربية الاستراتيجية في قذائف بالستية تُطلَق من البرّ ومن البحر وفي قواعد القاذفات. وبقيّة الرؤوس الحربية في مخزن مركزي.

(د) الرقم الأوّل هو عدد القاذفات المفترَض أنّها محصيّة على أنّها منشرة بموجب معاهدة ستارت الجديدة. والرقم الثاني هو العدد الإجمالي للقاذفات التي في المخزون. وبسبب التحديث الجاري للقاذفات، هناك شكوك كثيرة في عدد القاذفات العملانية.

(هـ) الحمولة القصوى الممكنة للقاذفات تتجاوز 785 سلاحاً نووياً، لكن بما أنّه ليس كلّ القاذفات عملانية بالكامل، يُفترض هنا وجود 615 سلاحاً فقط مرصوداً لقوّة القاذفات البعيدة المدى، منها نحو 200 سلاح قد يكون مخزَّناً في قاعدتين للقاذفات الاستراتيجية، والبقية في مرافق خزن مركزي.

(و) يمكن لهذه القذائف البالستية العابرة للقارّات حمل ما مجموعه 1165 رأساً حربياً، لكن يقدَّر هنا أنّ حمولتها خُفّضت لتحمل أزيد من 860 رأساً حربياً بقليل، فيما بقيّة الرؤوس الحربية قيد التخزين.

(ز) العدد غير مؤكَّد لأنّه يجري ترقية كثير من حاميات SS-25 إلى SS-27 Mod 2.

(ح) هناك غوّاصتان أو ثلاث من الغوّاصات النوويّة من فئة دلتا المزوّدة بقذائف بالستية تخضع لعَمرة في أي وقت من السنة ولا تحمل قذائفَها ولا رؤوسَها الحربية النوويّة. ويُحتمل وجود غوّاصة عملانية واحدة فقط من فئة DELTA III.

(ط) الرؤوس الحربية النوويّة غير الاستراتيجية ليست منتشرة مع نظم إيصالها، لكنّها في منشأة تخزين مركزية بحسب الحكومة الروسية. يوجد بعض مرافق التخزين بالقرب من القواعد العملانية.

(ي) يوجد 80 موقعاً على الأقلّ للقذائف S-300/400 في روسيا، ويوجد في كلّ من هذه المواقع 12 منصّة إطلاق في المتوسّط، ومع كلّ منها 2 ـ 4 قذائف اعتراضية. كما يمكن تحميل كلّ منصّة إطلاق أكثر من مرّة.

(ك) تُظهر الأرقام مجموع الطائرات ذات القدرة النووية، لكن يُعتقَد أنّ بعضاً منها وحسب مكلَّف بمهمّات نوويّة. ويمكن لأغلبها حمل أكثر من سلاح نووي واحد. وتتضمّن الطائرات الأخرى ذات القدرة النووية المحتملة Su-25 Frogfoot و Su-30MK.

(ل) هذا التقدير معتمد على تنقيح لتقييم المؤلّف الوارد في كتاب سيبري السنوي لعام 2018. والتقدير الأدنى الجديد مبنيّ على افتراضات معدَّلة في شأن توزيع الرؤوس الحربية. لكنّ المؤلّف يقدّر أنّ عدد الرؤوس الحربية يزداد لنشر منصّات إطلاق إضافية.

(م) مع أنّ مصادر غير رسمية وتقارير إخبارية كثيرة تذكر أنّ مدى القذيفة SS-26 يناهز 500 كم، يقول المركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية (NASIC) التابع لسلاح الجوّ الأمريكي إنّ مداها يناهز 350 كم.

(ن) يُعتقد أنّ الطوربيدات النوويّة مرصودة للغوّاصات فقط.

(س) يختلف عدد الرؤوس الحربية المنتشرة الوارد في هذا الجدول عن العدد المعلَن بموجب معاهدة ستارت الجديدة لأنّ المعاهدة تُحصي عدداً وهمياً للقاذفات ولا تُحصي الأسلحة الموجودة في قواعد القاذفات ولا تشمل الأسلحة غير الاستراتيجية.

(ع) تتضمّن الرؤوس الحربية الاحتياطية 1830 رأساً حربياً غير استراتيجي في مخزن مركزي.

المصادر: Russian Ministry of Defence, various press releases; US Department of State, START Treaty Memoranda of Understanding, 1990–July 2009; New START aggregate data releases, various years; US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (NASIC: Wright-Patterson Air Force Base, OH, July 2017); BBC Monitoring; Russian news media; Russian Strategic Nuclear Forces website; International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance* (London: Routledge, various issues); T. B. Cochran [et al.], *Nuclear Weapons Databook*, vol. 4, Soviet Nuclear Weapons (New York: Harper and Row, 1989); IHS Jane's Strategic Weapon Systems, various issues; Proceedings, US Naval Institute, various issues; «Nuclear notebook,» Bulletin of the Atomic Scientists, various issues and author's estimations.

القذائف البالستة ذات القواعد البرّية

تألّفت القوّات الصاروخية الاستراتيجية الروسية ـ وهي فرع القوّات المسلّحة الذي يدير القذائف البالستية العابرة للقارّات (ICBM) ذات القواعد البرّية ـ في كانون الثاني/يناير 2019 من 12 فرقة صاروخية موزَّعة على 3 جيوش وتضمّ نحو 318 قذيفة ICBM من أنواع ونماذج مختلفة (انظر الجدول الرقم (6 ـ 3)). يمكن هذه القذائف حمل ما مجموعه 1165 رأساً حربياً، لكن يقدَّر هنا أنّ عدد الرؤوس الحربية خُفّض لتحميل أزيد من 860 رأساً حربياً بقليل، أي ما يقارب 54 في المئة من الرؤوس الحربية الاستراتيجية التي تنشرها روسيا. وعلى الضدّ من مزاعم تحدّثت في السنين الأخيرة عن «حشد» نووي روسي، يقدّر المركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية (NASIC) التابع لسلاح الجوّ الأمريكي أنّ «عدد القذائف في قوّة الـ- الروسية سيواصل انخفاضه بسبب اتّفاقات تحديد الأسلحة، وتقادم القذائف والقيود على الموارد»[10]. وبما أنّ روسيا واصلت تقليص قوّة الـICBM، مع أنّها أدنى منذ سنين من الحدّ الذي وضعته معاهدة ستارت الجديدة لمنصّات الإطلاق الاستراتيجية، لا تُعرف وتيرة هذا الخفض وما إذا كان سيستمرّ في المستقبل.

خُفّضت قوّة الـICBM الروسية بمقدار الثلثين من خلال برنامج تحديث كبير لإحلال أنواع جديدة محلّ كلّ القذائف العائدة إلى الحقبة السوفياتية، وإن لم يكن على أساس إحلال قذيفة محلّ أخرى. بدأ برنامج التحديث قبل عقدين، ويبدو أنّ وتيرته أبطأ ممّا كان مقرّراً. وتمّت ترقية نحو 70 في المئة من القوّة بحلول آخر العام 2018، ويُزمع ترقية 76 في المئة من القوّة بحلول آخر عام 2019[11]. وتقرّر سحب كلّ القذائف ICBM العائدة إلى الحقبة السوفياتية بحلول عام 2024، مع أنّه يمكن توقّع إطالة عمرها إلى عامَيْ 2025 ـ 2027[12]. وإضافةً إلى حيازة قذائف جديدة، يشمل التحديث إعادة بناء جوهرية للصوامع ومراكز التحكّم بالإطلاق والحاميات ومرافق الدعم[13].

يركّز تحديث الـICBM الحالي في روسيا على نموذج متعدّد الرؤوس الحربية للقذيفة RS-12، واسمه RS-24 Yars (SS-27 Mod 2). وقد اكتمل في الأصل تكوين ثلاث فرق نقّالة (نوفوسيبيرسك، وتاغيل وتيكوفو)، ويجري بناء فرقتين أخريين (إركوسك ويوشكار ـ أولا)، وتقرّر البدء بترقية فرقتين أخريين بحلول العام 2020 (بارنول وفيبولسوفو ـ وتسمّى بولوغوفسكي أحياناً)[14]. تنتشر الكتيبة RS-24 الأولى ذات الصوامع مع 10 قذائف في وضع عملاني في بلدة كوزيلسك، فيما دخلت كتيبة

(10) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (NASIC: Wright-Patterson Air Force Base, OH, July 2017), p. 27.

(11) P. Nastin, [The Commander of the Strategic Missile Forces Told about the Tasks for 2019], TV Zvezda, 18 December 2018 (in Russian).

(12) TASS, [In place of «Satan»: Why Russia's Most Powerful Rockets are to be Decommissioned], 12 March 2018 (in Russian).

(13) R. Azanov, «Russia's Strategic Missile Forces as its Decisive Defense,» TASS, 19 December 2017.

(14) A. Tikhonov, [You Won't Catch Them by Surprise], *Krasnaya Zvezda* (28 May 2018) (in Russian); and RIA Novosti, [The Commander of the Strategic Missile Forces Announced the Completion of the Rearmament of the Tagil Connection], 29 March 2018 (in Russian).

ثانية أولى مراحل بنائها باكتمال صومعتين من صوامعها العشر في آخر عام 2018[15]. وتعمل روسيا على تصميم تعديل ثالث للقذيفة RS-12M تحت اسم RS-26 Yars-M (SS-X-28)، وستكون أخفّ وزناً من RS-24. لكن أُرجئ التصميم النهائي للقذيفة RS-26 ونشرها[16]. وإضافةً إلى ذلك، تعمل روسيا على تطوير قذيفة بالستية «ثقيلة» عابرة للقارّات تُطلق من صوامع وتعمل بالوقود السائل اسمها RS-28 Sarmat (SS-X-29) لتحلّ محلّ القذيفة RS-20V (SS-18). ربّما تُجهَّز القذيفة RS-28 برؤوس حربية من أنواع جديدة، منها مركبة شراعية جديدة مصمّمة لمراوغة الدفاعات الصاروخية. ومع أنّه يشار إلى المركبة الشراعية الجديدة غالباً باسم Avangard (كما في استعراض الوضع النووي الأمريكية لعام 2018 الذي يصف Avangard (أفنغارد) بأنّها قذيفة من جملة القذائف البالستية الروسية العابرة للقارّات)، يُحتمل أنّه اسم نظام سلاح لمركبة شراعية في الواقع (بمعنى أنّه معزِّز وحمولة)[17]. واستناداً إلى تقارير روسية، سيصار إلى نشر المركبة الشراعية عام 2019 على نوعين معدَّلين للقذيفة RS-18B (SS-19 Mod 4) البالستية العابرة للقارّات في الكتيبة الصاروخية دومباروفسكي بهدف نشر 12 قذيفة مزوَّدة بمركبة شراعية في كتيبتين بحلول العام 2027[18]. وعند البدء بنشر القذيفة RS-28، الراجح أنّها ستتولّى مهمّة المركبة الشراعية المسندة إلى القذيفة RS-18B[19]. وبالنظر إلى حجم المركبة (ذكر تقرير أنّ طولها 4.5 أمتار)، يمكن لكلّ قذيفة حملة مركبة شراعية واحدة فقط[20].

تُجري روسيا في العادة مناورتين واسعتَي النطاق كلّ عام باستخدام قذائف بالستية عابرة للقارّات ونقّالة على الطرقات. استُخدمت في المناورات نصف السنوية عام 2018 قذائف RS-12M Topol (SS-25)، وقذائف RS-12M1 Topol-M (SS-27 Mod 1)، ومنصّات إطلاق نقّالة RS-24 من جميع الفرق الصاروخية العملانية[21]. زيدت المسافة بين مواقع منصّات الإطلاق وقواعدها ولمدد زمنية أطول ممّا كان معهوداً في السنين السابقة. كما استُخدمت قذائف بالستية روسية عابرة للقارّات

---

(15) بُني تقييم المؤلّف على نتائج الصور التي التقطتها أقمار صناعية.

(16) TASS, [Source: Avangard Complex Replaced Rubezh in the State Armament Programme until 2027], 22 March 2018 (in Russian).

(17) US Department of Defense (DOD), *Missile Defense Review 2018* (Washington, DC: DOD, 2018), p. 7.

للاطلاع على تاريخ برنامج أفنغارد، انظر: P. Podvig, «Avangard System is Tested, Said to be Fully Ready for Deployment,» Russian Strategic Nuclear Forces, 26 December 2018.

(18) TASS, [Source: The first Avangard complexes will be on Duty in 2019], 29 Oct. 2018 (in Russian), and TASS, «Avangard Hypersonic Missile Systems to Enter Combat Duty in Dombarovsky Division in 2019,» 17 December 2018.

(19) I. Kramnik, [What We Have in Avangard: Questions about New Strategic Weapons], *Izvestia*, 29 December 2018 (in Russian).

(20) TASS, [Hypersonic Missile System «Avangard»: Dossier], 19 July 2018 (in Russian).

(21) انظر مثلاً: Russian Ministry of Defence, [The Strategic Missile Forces Units Work on the Withdrawal of Yars Missile Systems to Field Positions], 11 December 2018 (in Russian).

في مناورات استراتيجية أوسع نطاقاً إضافةً إلى قاذفات وغوّاصات ذات محرّكات نووية ومسلّحة بقذائف بالستية[22].

الغوّاصات المزوّدة بقذائف بالستية والقذائف البالستية التي تُطلق من البحر

لدى البحرية الروسية أسطول مؤلّف من 10 غوّاصات عملانية مزوّدة بقذائف بالستية استراتيجية (SSBN) (سيخضع عدد قليل منها لعملية تجديد في أيّ وقت). يضمّ الأسطول سبع قطع SSBN من الحقبة السوفياتية و3 قطع SSBN (من أصل 10 غوّاصات يُزمع بناؤها) من فئة جديدة ستحلّ بالتدريج محلّ قطع SSBN القديمة في العقد القادم. وتم تحويل غوّاصة نووية Project 941 (Typhoon) سابقة إلى منصّة لإجراء تجارب إطلاق على قذائف بالستية تُطلق من الغوّاصات SLBM، لكن لا يُعتقد أنّها ستزوَّد بأسلحة نووية[23].

يتألّف عماد أسطول SSBN الروسي الحالي من ستّ غوّاصات Project 667BDRM Delfin (يُطلق عليها الناتو اسم فئة Delta IV) ملحَقة بالأسطول الشمالي. ويُعتقد أنّ غوّاصة نووية واحدة من فئة Project 667BDR Kalmar (Delta III) عملانية في أسطول المحيط الهادئ بعد إكمالها عمرة مديدة عام 2017[24].

لاستبدال الغوّاصات النووية القديمة المزوّد بقذائف بالستية استراتيجية (SSBN)، تبني روسيا أسطولاً من SSBN من فئة Borei الجديدة (Project 955/A). وهناك ثلاث غوّاصات عملانية: اثنتان في أسطول المحيط الهادئ وواحدة في الأسطول الشمالي. والعمل جارٍ على بناء سبع غوّاصات أخرى بتصميم محسَّن باسم Borei-A (Project 955A) ويُتوقَّع دخولها الخدمة بين عام 2019 وآخر عقد الثلاثينيات. كلّ قطع SSBN من فئة Borei مزوّدة بـ16 قذيفة بالستية تُطلق من البحر من نوع RSM-56 Bulava (SS-N-32). والراجح أنّ روسيا تهدف إلى حيازة أسطول غوّاصات مماثل في حجمه لأسطول الولايات المتّحدة.

الأسلحة النووية غير الاستراتيجية

بحلول كانون الثاني/يناير 2019، كان في حوزة روسيا نحو 1830 رأساً حربياً مرصوداً لاستخدام محتمل من جانب قوّات غير استراتيجية. وهذا التقدير قريب من «ما يصل إلى 2000» رأس حربي غير استراتيجي بحسب استعراض الوضع الدفاعي الأمريكي (NPR) الصادر عن إدارة الرئيس

(22) Grishchenko, N., [The mass launch of intercontinental missiles happened in Russia], Rossiyskaya Gazeta, 26 Oct. 2018 (in Russian)

(23) V. Saranov, [Decommissioning «Akula»: Why Russia Abandons the Biggest Submarines], RIA Novosti, 24 January 2018 (in Russian).

(24) «Russian Nuclear-powered Ballistic Missile Submarine Ryazan Returns to Service,» Naval Today, 16 February 2017.

الأمريكي دونالد ترامب عام 2018 (انظر القسم I). واستناداً إلى (NPR)، تعمل روسيا على «زيادة العدد الإجمالي لأسلحة كهذه في ترسانتها، فيما تُدخل تحسينات جوهرية على قدرات إيصالها. وهذا يشمل إنتاج قذيفة انسيابية تُطلق من البرّ وحيازتها واختبارها في انتهاك لـ[المعاهدة المبرمة بين الولايات المتّحدة الأمريكية واتّحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في شأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى (معاهدة INF)]» (انظر أدناه)[25].

الغرض الأساسي من ترسانة روسيا من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية التعويض عن ضعف قوّاتها التقليدية المتصوَّر. وهناك جدل واسع حول دور الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في الاستراتيجية النووية الروسية، بما في ذلك استخدامها الأوّل المحتمل. مثال ذلك، يزعم (NPR) أنّ روسيا «تهدّد وتتدرّب على استخدام أوّلٍ محدود لأسلحة نووية وهو ما يشير إلى توقّع خاطئ بأنّ التهديدات النووية التهويلية يمكنها شلّ الولايات المتّحدة والناتو، ومن ثَمّ إنهاء نزاع بشروط مواتية لروسيا»[26]. إلّا أنّ بعض المعلّقين يجادلون بأنّ وزارة الدفاع الأمريكية بالغت في تقدير استعداد روسيا لاستخدام أسلحة كهذه[27].

يُظهر تطوير روسيا أسلحة حديثة مزدوجة القدرة أنّها لا تزال تولي الأسلحة النووية غير الاستراتيجية أهمّية في استراتيجيتها العسكرية. التطوّر الأبرز الذي شهدته البحرية هو نشر نموذج نووي جديد بعيد المدى للقذيفة الانسيابية (Kalibr) التي تُطلق من البحر (SLCM) على البرّ، باسم 3M-14 (SS-N-30A)[28]. ومع أنّه يجري نشر النموذج التقليدي على تشكيلة واسعة من السفن والغوّاصات، وإن بوتيرة أبطأ مما اعتُقد في الأصل، الراجح أنّ النموذج النووي سيُدمج مع الغوّاصات النووية الهجومية الأمامية أساساً (كالغوّاصات من فئة أكولا وأوسكار وسيفيرودْفينسك وسيرا) للحلول محلّ الـSLCM من نوع S-10 Granat (SS-N-21 Sampson)[29]. وذُكر أنّ روسيا تعمل على تطوير نموذج أطول مدى للقذيفة 3M-14 باسم Kalibr-M[30].

(25) US Department of Defense (DOD), *Nuclear Posture Review 2018* (Washington, DC: DOD, 2018), p. 9.

(26) المصدر نفسه، ص 30.

(27) انظر مثلاً: O. Oliker, «Moscow's Nuclear Enigma: What is Russia's Arsenal Really For?,» *Foreign Affairs*, vol. 97, no. 6 (November - December 2018); B. Tertrais, «Russia's Nuclear Policy: Worrying for the Wrong Reasons,» *Survival*, vol. 60, no. 2 (April 2018), pp. 33–44, and K. Ven Bruusgaard, «The Myths of Russia's Lowered Nuclear Threshold,» *War on the Rocks* (22 September 2017).

(28) هناك ارتباك شديد في تسمية ما يشار إليه عادة بالقذيفة Kalibr. إنّها ليست اسم قذيفة حقيقي، ولكن اسم مجموعة أسلحة، تضمّ، بالإضافة إلى نماذج الهجوم البرّي 3M-14 (SS-N-30/A)، القذيفة الانسيابية المضادّة للسفن 3M-54 (SS-N-27) والقذيفة المضادّة للغوّاصات 91R. لمزيد من التفاصيل، انظر: Office of Naval Intelligence (ONI), *The Russian Navy: A Historic Transition* (Washington, DC: ONI, 2015), pp. 34–35, and US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat*.

(29) A. Kots, [To Sink «Nimitz»: Why the Russian Submarines with Cruise Missiles are Dangerous], RIA Novosti, 28 March 2018 (in Russian).

(30) TASS, «New Kalibr-M Cruise Missile with Range over 4,500 km in Development in Russia: Source,» 8 January 2019.

يُقدَّر هنا أنّ في حوزة روسيا نحو 820 رأساً حربياً مخصّصاً للأسلحة النووية البحرية غير الاستراتيجية، وهذا يشمل قذائف انسيابية للهجوم البرّي وقذائف انسيابية مضادّة للسفن وصواريخ مضادّة للغوّاصات وقنابل أعماق وطوربيدات تُطلَق من سفن وغوّاصات وبواسطة سلاح الجوّ التابع للبحرية.

أُدرجت القذيفة الانسيابية التي تُطلق من البحر 3M-55 Yakhont (SS-N-26) في تقدير القوّات الروسية غير الاستراتيجية لأنّ المركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية (NASIC) التابع لسلاح الجوّ الأمريكي يصنّفها بأنّها «ذات قدرة نووية محتملة» ويشير إلى استخدامها في تسليح غوّاصات وسفن ووحدات خفر السواحل (انظر الجدول الرقم (6 ـ 3))[31]. ويجري إحلال القذيفة 3M-55 محلّ القذائف الانسيابية المضادّة للسفن ذات القدرة المزدوجة SS-N-9 (P-120) وSS-N-12 (P-500) وSS-N-19 (P-700)[32].

يمتلك سلاح الجوّ الروسي نحو 350 سلاحاً في تصرّف قاذفات Tu-22M3 (Backfire-C) المتوسّطة المدى، والطائرات الحربية القاذفة للقنابل Su-24M (Fencer-D) والطائرات الحربية الحديثة القاذفة للقنابل Su-34 (Fullback). ويجري تطوير قذيفة جو ـ سطح ذات قدرة نووية (Kh-32) لتحلّ محلّ القذيفة Kh-22N (AS-4) المستخدمة في Tu-22M3[33]. ويعمل سلاح الجوّ الروسي أيضاً على تطوير قذيفة بالستية فرط صوتية تُطلق من الجوّ، اسمها Kh-47M2 Kinzhal[34]. وفي أيار/مايو 2018، ذكرت وزارة الدفاع الروسية أنّ 10 طائرات ميغ ـ 31 قامت «بمهمّة قتالية تجريبية» حاملة قذائف Kinzhal[35]. وفي حزيران/يونيو 2018، بدّد الرئيس فلاديمير بوتين الشكوك حيال الوضع العملاني للقذيفة Kinzhal قائلاً إنّها في الخدمة في المقاطعة العسكرية الجنوبية[36].

يُقدَّر أنّ ما يناهز 385 رأساً حربياً نووياً قيد استخدام قوّات الدفاع الجوّي أس ـ 300 وأس ـ 400 ذات القدرة المزدوجة، ومنظومة الدفاع الصاروخي A-135 التابعة بموسكو ووحدات خفر السواحل (مع أنّ عدداً صغيراً فقط مرصوداً لوحدات خفر السواحل). والعمل جارٍ على تحديث كلّ هذه المنظومات الدفاعية[37].

---

(31) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat*, p. 37.

(32) US Navy, Office of Naval Intelligence (ONI), *The Russian Navy: A Historic Transition*, p. 34.

(33) US Department of Defense (DOD), *Nuclear Posture Review 2018*, p. 8.

(34) TASS, «Russian Aerospace Forces Test Launch Kinzhal Hypersonic Missile,» 11 March 2018.

(35) Russian Ministry of Defence, [Experimental Combat Duty is Carried out by 10 Long-Range MiG-31 Interceptors with Hypersonic Missile «Dagger»], 6 May 2018 (in Russian).

(36) Rossiya 1 TV, «Putin Dismisses Doubts about Russia's New «Super Weapons»,» 7 June 2018. Translation from Russian, BBC Monitoring.

(37) N. Novichkov, «Russian Defence Minister Summarises Modernisation Progress in 2017,» *Jane's Defence Weekly* (4 January 2018).

يُقدَّر وجود نحو 85 رأساً حربياً مرصوداً لقذائف بالستية روسية قصيرة المدى (SRBM) وقذائف انسيابية تُطلق من الأرض (GLCM)[38]. وتضمّ القوّات النووية غير الاستراتيجية ذات القواعد الأرضية قذائف الـSRBM من فئة Iskander-M (SS-26) ذات القدرة المزدوجة التي يجري إحلالها محلّ قذائف الـSRBM من فئة Tochka (SS-21) في 10 كتائب صاروخية أو أكثر. بدأ نشر القذائف عام 2004 واكتمل انتشارها بحلول عام 2018 في 10 كتائب، منها 5 كتائب في المنطقة العسكرية الغربية، وكتيبتان في المنطقة العسكرية الوسطى، و3 كتائب في المنطقة العسكرية الشرقية. كما أنّ كتيبة غربية سادسة في أولى مراحل الترقية، فيما العمل جارٍ على بناء كتيبة شرقية رابعة وهو ما سيرفع العدد الكلّي لكتائب قذائف Iskander إلى 12 كتيبة[39].

وتضمّ أسلحة الجيش النووية غير الاستراتيجية أيضاً قذائف انسيابية جديدة تُطلق من الأرض (GLCM) وذات قدرة مزدوجة تسمّى 9M729 (SSC-8)، وهي نموذج معدَّل للقذيفة 9M728 (SSC-7) المستخدمة في منظومة Iskander-M. وتقول الولايات المتّحدة إنّ القذيفة الانسيابية الجديدة تنتهك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى (المعاهدة INF)[40]. لكنّ روسيا رفضت هذا الاتّهام.

(38) بُني هذا التقدير على تنقيح لتقييم المؤلّف الوارد في كتاب سيبري السنوي لعام 2018. التقدير المتدنّي الجديد مبنيّ على افتراضات معدَّلة حيال توزيع الرؤوس الحربية. لكنّ المؤلّف يرى أنّ عدد الرؤوس الحربية يزداد لنشر منصّات إطلاق إضافية.

(39) تقييم المؤلّف مبنيّ على متابعة صور الأقمار الصناعية.

(40) US Department of State, Bureau of Arms Control, Verification and Compliance, 'INF Treaty: At a glance', Fact Sheet, 8 Dec. 2017, p. 1

للاطلاع على ملخّص للمعاهدة INF وتفاصيل أخرى عنها، انظر الملحق أ، القسم III في هذا الكتاب. وللمزيد عن الجدل الدائر على المعاهدة INF، انظر الفصل السابع، القسم II في هذا الكتاب، و S. Kile, «Russian–US Nuclear Arms Control and Disarmament,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 321–324.

III القوّات النووية البريطانية

شانون ن. كايل وهانس م. كريستنسِن

تألّف المخزون النووي البريطاني في كانون الثاني/يناير 2019 من نحو 200 رأس حربي (انظر الجدول الرقم (6 ـ 4)). أعادت الحكومة البريطانية في استعراض الدفاع الاستراتيجي والأمن (SDSR) لعام 2015 التأكيد على خططها الرامية إلى خفض حجم ترسانتها النووية. وخُفّض عدد الرؤوس الحربية النووية المتاحة عملانياً إلى 120 رأس حربي على الأكثر، وسينخفض الحجم الإجمالي للمخزون النووي، وهذا يشمل الرؤوس الحربية غير المنتشرة، إلى 180 رأساً حربياً على الأكثر بحلول أواسط عقد العشرينيات[1].

يقتصر الردع النووي البريطاني على مكوّن بحري يتألّف من أربع غوّاصات نووية من فئة فانغارد مسلّحة بقذائف بالستية من نوع ترايدنت[2]. وبموجب وضعية تسمّى الردع البحري المستمرّ (CASD)، هناك غوّاصة نووية بريطانية واحدة تقوم بدورية في جميع الأوقات. يمكن إنزال الغوّاصتين النوويتين الثانية والثالثة في البحر بسرعة، لكنّ إنزال الرابعة يستغرق وقتاً بسبب دورة العَمرة والصيانة المكثّفة.

يمكن تسليح كلّ غوّاصة نووية من فئة فانغارد بـ 16 قذيفة بالستية على الأكثر من نوع UGM-133 Trident II D5 الذي يُطلق من غوّاصات. هذه القذائف ليست ملكاً للمملكة المتّحدة، مُستأجرَة من مجموعة مشتركة مع البحرية الأمريكية وتضمّ 58 قذيفة ترايدنت البالستية التي تُطلق من غوّاصات

(1) British Government, *National Security Strategy and Strategic Defence and Security Review 2015: A Secure and Prosperous United Kingdom*, Cm 9161 (Stationery Office: London, Nov. 2015), para. 4.66.

(2) HMS Vanguard entered service in Dec. 1994, while the last in class, HMS Vengeance, entered service in Feb. 2001, and C. Mills, *Replacing the UK's Strategic Nuclear Deterrent: Progress of the Dreadnought Class*, Briefing Paper; 8010 (London: House of Commons Library, 2018), p. 9.

في منشأة الأسلحة الاستراتيجية الأمريكية في خليج باي بولاية جورجيا[3]. وبموجب الحدود التي حدّدها الـSDSR لعام 2010، تزوَّد الغوّاصات التي تسيّر دوريات بثماني قذائف عملانية على الأكثر وبما مجموعه 40 رأساً حربياً نووياً[4]. يجري الإبقاء على القذائف في وضعية «عدم استهداف» (بمعنى أنّه يلزم تحميل بيانات الهدف في نظام التوجيه قبل الإطلاق) وفي وضعية تأهّب مخفَّضة، وهذا يعني أنّ إطلاق القذيفة يستلزم إشعاراً قبل عدّة أيام[5].

الجدول الرقم (6 ـ 4)

القوّات النووية البريطانية، كانون الثاني/يناير 2019

الفئة	التسمية	العدد المنتشر	السنة الأولى للنشر	المدى (كم)[أ]	الحصيلة x للرؤوس الحربية	عدد الرؤوس الحربية
قذائف بالستية تُطلَق من الغوّاصات[ب]						
D5	Trident II	48	1994	يتجاوز 7400	1-8 x 100 kt[ج]	200[د]

kt = كيلو طن.

(أ) ذُكر مدى القذيفة لأغراض توضيحية فقط، لأنّ المدى الفعلي للمهمّة يعتمد على طريقة التحليق وعلى حمولة الأسلحة.

(ب) تحمل الغوّاصات العملانية ذات المحرّكات النوويّة والمسلّحة بقذائف بالستية من فئة فانغارد حمولة مخفَّضة لا تزيد على 8 قذائف Trident II و40 رأساً حربياً نووياً. وهناك غوّاصة واحدة في دورية في أيّ وقت.

(ج) اسم الرأس الحربي البريطاني هولْبروك، وهو نموذج معدَّل للرأس الحربي الأمريكي W76-1 مع خيار حصيلة تفجيرية أدنى.

(د) من بين الرؤوس الحربية الـ200 التي يقدَّر وجودها في المخزون حالياً، يوجد 120 رأساً حربياً متاحاً عملانياً. والعمل جارٍ على خفض المخزون إلى 180 رأساً حربياً بحلول منتصف عشرينات القرن الحالي.

المصدر: British Ministry of Defence, white papers, press releases and website; British House of Commons, Hansard, various issues; «Nuclear notebook,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues, and author's estimations.

البرنامج الذي سيخلف الغوّاصات فانغارد

وافق مجلس العموم بأغلبية كبيرة عام 2016 على اقتراح يدعم التزام الحكومة البريطانية بالاستعاضة عن «الشيء بشبيهه» بحيث تحلّ أربع غوّاصات جديدة مزوّدة بقذائف بالستية محلّ

(3) G. Allison, «No, America doesn't Control Britain's Nuclear Weapons,» *UK Defence Journal* (20 July 2017).

(4) British Government, *Securing Britain in an Age of Uncertainty: The Strategic Defence and Security Review*, Cm 7948 (London: Stationery Office, 2010), pp. 5 and 38.

(5) British Government, 'The UK's nuclear deterrent: What you need to know', Policy paper, updated 19 Feb. 2018.

الغوّاصات من فئة فانغارد[6]. ومع أنّ الاقتراح يقرّ بأنّ الردع النووي البريطاني «سيظلّ أساسياً لأمن المملكة المتّحدة اليوم كحاله منذ أكثر من 60 عاماً»، فهو لم يُعطِ موافقة نهائية على برنامج الغوّاصات الجديدة. وبغرض ضبط التكاليف، أعلنت الحكومة من قبل أنّ الموافقة على الاستثمار ستجري على مراحل وليس في قرار وحيد بـ«الانتقال إلى التصنيع»[7].

أُطلق على فئة الغوّاصات الجديدة اسم دريدنوت (Dreadnought)، وستحوي مقصورة قذائف تضمّ 12 أنبوب إطلاق، عوضاً عن مقصورة الـ16 أنبوباً في فئة فانغارد. وكإجراء لخفض التكلفة، يجري التعاون مع البحرية الأمريكية على تصميم مقصورة قذائف مشتركة تُستخدم في الغوّاصات النووية المزودة بقذائف بالستية تُطلق من البحر من فئة كولومبيا الأمريكية أيضاً. لكنّ تقارير تحدّثت عام 2018 عن مشكلات تقنية في تصميم أنابيب إطلاق القذائف التي ستُستخدم في المقصورة[8]. ومع أنّ الاستعاضة عن القذيفة Trident II D5 ليست جزءاً من برنامج تطوير الغوّاصة دريدنوت وحيازتها، إلّا أنّ المملكة المتّحدة تشارك في برنامج البحرية الأمريكية الحالي الرامي إلى إطالة العمر التشغيلي للقذيفة Trident II D5 (D5LE) حتى مطلع عقد الستينيات[9].

كان يُتوقّع بدء الغوّاصات من فئة دريدنوت بدخول الخدمة بحلول عام 2028، لكن المتوقّع الآن حصول ذلك في مطلع عقد الثلاثينيات. وهذا التأخير جزء من برنامج التطوير والحيازة الممدّد الذي أُعلن عنه في استعراض الدفاع الاستراتيجي والأمن (SDSR) لعام 2015. ومن ثَمّ جرت إطالة العمر التشغيلي للغوّاصات النووية من فئة فانغارد بالمثل[10].

أعاد الـSDSR لعام 2015 التأكيد على أنّ استبدال الرأس الحربي Holbrook البريطانيّ الصنع للقذائف Trident II لن يكون لازماً حتى آخر عقد الثلاثينيات على الأقلّ. ويُتوقّع أن يتّخذ البرلمان قراراً في شأن رأس حربي جديد في العامين 2019 ـ 2020، والعمل جارٍ على تطوير خيارات استبدال[11]. وهذا يشمل تعاوناً بريطانياً أمريكياً على تكنولوجيات لسلامة الرؤوس الحربية وأمنها وتصنيعها بموجب البرنامج المشترك للبيان العملي للتكنولوجيا[12]. وفي أثناء ذلك، أطلقت مؤسّسة الأسلحة الذرّية (AWE) برنامجاً لتحسين أداء الرأس الحربي Holbrook وإطالة عمره ـ سيكون على

(6) British Parliament, House of Commons, 'UK's nuclear deterrent', Hansard, col. 559, vol. 613, 18 July 2016.

(7) British Government, *National Security Strategy and Strategic Defence and Security Review 2015: A Secure and Prosperous United Kingdom*, para. 4.75.

(8) D. Leone, «Welding Mistake with Columbia Missile Tubes Was Bigger Problem than BWXT Thought», *Defense Daily*, 8/11/2018.

(9) Mills, *Replacing the UK's Strategic Nuclear Deterrent: Progress of the Dreadnought Class*, p. 7.

(10) British Government, *National Security Strategy and Strategic Defence and Security Review 2015: A Secure and Prosperous United Kingdom*, para. 4.65.

(11) British Ministry of Defence, «The United Kingdom's Future Nuclear Deterrent: The Dreadnought programme,» 2017 Update to Parliament, 20 December 2017, p. 2.

(12) المصدر نفسه.

شاكلة الرأس الحربي الأمريكي W76-1 وسيُدمج في المركبة العائدة Mk4A الأمريكية الصنع ـ بالتعاون مع مختبرات الأسلحة النووية الأمريكية[13].

لا تزال تكلفة البرنامج دريدنوت مصدر قلق وخلاف منذ انطلاقه. قدّرت وزارة الدفاع البريطانية عام 2015 أنّ التكلفة الإجمالية للبرنامج ستبلغ 31 مليار جنيه إسترليني (47.4 مليار دولار). ورصدت مبلغاً للطوارئ مقداره 10 مليارات جنيه إسترليني (15.3 مليار دولار) لتغطية زيادات محتملة[14]. وفي آذار/مارس 2018، تلقّت موازنة وزارة الدفاع من صندوق الطوارئ 600 مليون جنيه إسترليني (800 مليون دولار) إضافي للمدّة 2018 ـ 2019 لمواصلة البرنامج دريدنوت وفقاً للجدول المحدّد[15]. وتحدّثت وزارة الدفاع البريطانية في استعراضها لآخر المستجدّات أمام البرلمان عام 2018 عن إنفاق 5.5 مليارات جنيه إسترليني (7.3 مليار دولار) على مراحل التطوير والتصميم وأولى مراحل التصنيع في البرنامج[16].

واستناداً إلى تقرير غير حكومي صادر عام 2018، يُستبعَد إكمال البرنامج دريدنوت في حدود الموازنة الحالية بسبب تجاوزه التكاليف والزمن المتوقّع حتى اليوم، وهو ما سيفرض على موازنة وزارة الدفاع الخاصّة بشراء المعدّات عبئاً كبيراً بدءاً بأوساط عشرينيات القرن الحالي فما بعدها[17].

ذكر المكتب الوطني البريطاني لمراجعة الحسابات في أيار/مايو 2018 أنّ وزارة الدفاع واجهت «فجوة قدرة على تحمل التكاليف» بمقدار 2.9 مليار جنيه إسترليني (3.9 مليار دولار) في البرامج الدفاعية النووية البريطانية بين عامي 2018 و2028. يتضمّن هذا الرقم التكاليف المتوقّعة للقذائف والرؤوس الحربية الجديدة للغوّاصات دريدنوت ولغوّاصات هجومية نووية من فئة جديدة، إضافةً إلى ما يرافق ذلك من تكاليف الإنتاج والعمليّات والصيانة وإخراج الغوّاصات من الخدمة[18].

---

(13) British Ministry of Defence, «The United Kingdom's Future Nuclear Deterrent,» 2018 Update to Parliament, 20 December 2018, p. 3, and Nuclear Information Service, «AWE: Past, Present, and Possibilities for the Future,» June 2016, pp. 26–28.

(14) British Government, *National Security Strategy and Strategic Defence and Security Review 2015: A Secure and Prosperous United Kingdom*, para. 4.76.

(15) A. Mehta and A. Chuter, «UK Releases Extra Funding, but Military Relevancy Challenges Remain,» Defense News (29 March 2018).

(16) British Ministry of Defence, «The United Kingdom's Future Nuclear Deterrent,» p. 3.
شكّل المبلغ زيادة بمقدار 1.3 مليار جنيه إسترليني (1.7 مليار دولار) مقارنة بالعام 2017.

(17) T. Fenwick, *Blowing up the Budget: The Cost Risk of Trident to UK Defence* (London: British American Security Information Council, 2018).

(18) British National Audit Office (NAO), *The Defence Nuclear Enterprise: A Landscape Review*, Report by the Comptroller and Auditor General, HC 1003, Session 2017–2019 (London: NAO, 2018).
قُدّر الإنفاق على البرامج الدفاعية النووية بنحو 14 في المئة من إجمالي الموازنة الدفاعية للمدّة 2018 ـ 2019.

IV القوّات النووية الفرنسية

شانون ن. كايل
هانس م. كريستنسِن

تضمّ الترسانة النووية الفرنسية نحو 300 رأس حربي، وهذا العدد بقي ثابتاً في السنين الأخيرة. رُصدت الرؤوس الحربية لـ48 قذيفة بالستية تُطلق من غوّاصات SLBM ولـ54 قذيفة انسيابية تُطلق من الجوّ (ALCM) أُنتجت لطائرات حربية ذات قواعد بريّة وبحرية (انظر الجدول الرقم (6 ـ 5)). تتيح هذه القذائف لفرنسا قدرات نووية استراتيجية وتكتيكية في آن[1].

القوّة المحيطة الاستراتيجية (FOST) هي المكوّن الرئيس في قوّة الردع النووي الفرنسية. تتألّف من غوّاصات نووية مسلّحة بقذائف بالستية (SSBN) من فئة Triomphant، وتحمل كلّ غوّاصة 16 قذيفة بالستية تُطلق من البحر (SLBM). بدأ إدخال هذه الغوّاصات الخدمة العملانية عام 1997، وحلّت محلّ ستّ غواصات SSBN قديمة من فئة Redoubtable. وتحتفظ البحرية الفرنسية بوضعية ردع بحري، بحيث توجد غوّاصة نووية واحدة في دورية في جميع الأوقات. وفي تموز/يوليو 2018، أجرت البحرية دوريتها الردعية الخمسمائة منذ تشكيل الـFOST عام 1972[2].

تُواصل فرنسا تحديث غوّاصاتها النووية والرؤوس الحربية المرصودة لها. وفي تموز/يوليو 2018، أكملت البحرية الفرنسية تعديل غوّاصاتها من فئة Triomphant لتحمل (SLBM) من نوع

(1) F. Hollande, French President, «Discours sur la dissuasion nucléaire: Déplacement auprès des forces aériennes stratégiques» [Speech on Nuclear Deterrence: Visit to the Strategic Air Forces], Istres (25 February 2015).

تعدّ فرنسا جميع أسلحتها النووية استراتيجية بصرف النظر عن مداها.

(2) French Ministry of the Armed Forces, «500e patrouille d'un sous-marin nucléaire lanceur d'engins» [500th patrol of a nuclear-powered ballistic missile submarine], 12 Oct. 2018

M51 لتحلّ محلّ القذيفة M45[(3)]. يوجد لهذه القذيفة نموذجان منتشران حالياً، M51.1 القادرة على حمل ستّة رؤوس حربية TN-75 على الأكثر بواسطة ناقلة عائدة ذات رؤوس متعددة فردية التوجيه (ميرف) بحصيلة تفجيرية مقدارها 100 كيلوطن لكلّ رأس. وهناك نموذج محسّن اسمه M51.2، وهو أبعد مدى وأكثر دقّة، وأُدخل الخدمة عام 2016، وأُعلن أنّه عملاني عام 2017[(4)]. صُمّمت القذيفة M51.2 لحمل الرأس الحربي النووي المحيطي (TNO) الجديد بحصيلة تفجيرية ذُكر أنّها يمكن أن تصل إلى 150 كيلوطن[(5)]. ويُعتقد أنّ عدد الرؤوس الحربية لبعض القذائف قد خُفّض لزيادة المرونة في الاستهداف. وبدأت فرنسا بتصميم القذيفة البالستية التي تُطلق من البحر M51.3 الأكثر دقّة. ومن المقرّر أن تصبح عملانية عام 2025[(6)].

بدأت فرنسا أيضاً بأعمال تصميمية تمهيدية لغوّاصة نووية مسلّحة بقذائف بالستية من الجيل الثالث، واسمها SNLE 3G، وستجهَّز بالقذائف البالستية M51.3 التي تُطلق من البحر. وتقرّر الشروع في بناء أولى الغوّاصات الأربع من هذه الفئة عام 2023[(7)]. والهدف هو وجود بديل عملاني للغوّاصات من فئة Triomphant بحلول العام 2035[(8)].

يتألّف المكوّن المنقول جوّاً في القوّات النووية الفرنسية من طائرات حربية ذات قواعد برّية وبحرية. تتألّف الأسراب البرّية من طائرات Rafale BF3 لا غير، وذلك عقب إخراج بقيّة طائرات Mirage 2000N ذات القدرة النووية من الخدمة في آب/أغسطس 2018[(9)]. توجد طائرات Rafale BF3 جميعها في قاعدة سان ديزيي عادة. كما أنّ البحرية الفرنسية تنشر سرباً من طائرات Rafale BF3 على متن حاملة الطائرات شارل ديغول.

---

(3) Navy Recognition, «Final French Navy SSBN «Le Téméraire» upgraded for M51 SLBM,» 18 August 2018, and V. Groizeleau, «Brest: Le SNLE Le Téméraire remis à l'eau» [Brest: The SNLE Le Téméraire returned to the water], Mer et Marine (19 July 2018).

جُهّزت الغوّاصة الرابعة من فئة Le Terrible في أثناء بنائها بأنابيب إطلاق للقذيفة M51.

(4) French Ministry of the Armed Forces, «Discours de Florence Parly, ministre des Armées prononcé à l'usine des Mureaux, ArianeGroup, le 14 décembre 2017» [Speech by Florence Parly, Minister of the Armed Forces, presented at the Mureaux factory, ArianeGroup], 14 December 2017, p. 6, and French Ministry of the Armed Forces, «Le Système d'armes SNLE Le Triomphant/M51 validé en conditions opérationnelles' [Le Triomphant/M51 SSBN weapon system validated under operational conditions], Press release, updated 20 September 2016.

(5) Navy Recognition, «Final French Navy SSBN «Le Téméraire» upgraded for M51 SLB».

(6) French Ministry of the Armed Forces, «Discours de Florence Parly, ministre des Armées prononcé à l'usine des Mureaux, ArianeGroup, le 14 décembre 2017».

(7) V. Groizeleau, «La Construction du prochain SNLE français débutera en 2023» [The Construction of the Next French SNLE Will Begin in 2023], Mer et Marine, 22 October 2018.

(8) Hollande, French President, «Discours sur la dissuasion nucléaire: Déplacement auprès des forces aériennes stratégiques» and J. Y. Le Drian, French Minister of Defence, «Discours de clôture du colloque pour les 50 ans de la dissuasion» [Conference closing speech on the 50th Anniversary of Deterrence], French Ministry of Defence, Paris, 20 November 2014.

(9) French Ministry of the Armed Forces, «La Dissuasion aéroportée passe au tout Rafale,» [Airborne Deterrence Goes to the Rafale], 5 September 2018, and E. Huberdeau, «L'Adieu au Mirage 2000N» [Farewell to the Mirage 2000N], *Air & Cosmos* (22 June 2018).

الجدول الرقم (6 ـ 5)

القوّات النووية الفرنسية، كانون الثاني/يناير 2019

النوع	العدد المنتشر	السنة الأولى للنشر	المدى (كم)[أ]	حصيلة الرؤوس الحربية	عدد الرؤوس الحربية
طائرات ذات قواعد برّية					
Rafale BF3[ب]	20	2010 ـ 2011	2000	1 x up to 300 kt TNA	40
طائرات تنطلق من حاملات طائرات					
Rafale MF3	10	2010 ـ 2011	2000	1 x up to 300 kt TNA	10
قذائف بالستية تُطلَق من غوّاصات[ج]					
M51.1	32	2010	أكبر من 6000	4-6 x 100 kt TN-75	160[د]
M51.2	16[هـ]	2016	أكبر من 6000[و]	4-6 x 150 kt TNO	80
M51.3[ز]	0	(2025)	أكبر من 6000	TNO (6 x 150 kt ما يصل إلى)	0
الاحتياط					10
المجموع					**300**[ح]

.. = رقم غير متاح أو غير صالح؛ ( ) = رقم غير مؤكَّد؛ TNA = رأس حربيّ نوويّ منقول جوّاً؛ TNO = رأس حربيّ نوويّ محيطي، kt= كيلوطن.

(أ) ذُكر مدى الطائرة لأغراض توضيحية فقط، لأنّ المدى الفعلي للمهمّة يعتمد على طريقة التحليق وعلى حمولة الأسلحة.

(ب) تحمل الطائرة Rafale BF3 قذيفة انسيابية جوّ ـ سطح متوسّطة المدى (ASMP-A). وكانت الطائرة Mirage 2000N قد أُخرجت من الخدمة بشكل رسمي في آب/أغسطس 2018. وتقرّر البدء بترقية منتصف العمر للقذيفة ASMP-A عام 2022.

(ج) اكتفت فرنسا بإنتاج ما يكفي من قذائف بالستية تُطلَق من غوّاصات الـSLBM لتجهيز 3 غوّاصات ذات محرّكات نوويّة؛ الغوّاصة الرابعة خارج الخدمة لإخضاعها لأعمال عَمرة وصيانة في أيّ وقت. وسبق إخراج الـSLBM من نوع M45 من الخدمة عام 2016.

(د) برغم أنّ القذائف البالستية M51 التي تُطلق من البحر قادرة على حمل ما يصل إلى 6 رؤوس حربية، يُعتقَد أنّ عدد الرؤوس الحربية قد خُفّض في بعض هذه القذائف لتحسين المرونة في الاستهداف.

(هـ) تعمل البحرية الفرنسية على الانتقال من استخدام القذيفة M51.1 إلى القذيفة M51.2. وصرّحت وزيرة الدفاع الفرنسية فلورنس بارلي في كانون الأول/ديسمبر 2017 أنّ القذيفة M51.2 عملانية.

(و) مدى القذيفة M51.2 «أبعد كثيراً» من مدى القذيفة M51.1 بحسب وزارة الدفاع الفرنسية.

(ز) القذيفة M51.3 قيد التطوير ولم يتمّ نشرها بعد.

(ح) أكّد الرئيس فرنسوا أولاند سقف الثلاثمائة رأس حربي في خطاب ألقاه في شباط/فبراير 2015.

المصادر: French Ministry of the Armed Forces, «Discours de Florence Parly, ministre des Armées prononcé à l'usine des Mureaux, ArianeGroup, le 14 décembre 2017» [Speech by Florence Parly, Minister of the Armed Forces, presented at the Mureaux factory, ArianeGroup], 14 December 2017; F. Hollande, French President, «Discours sur la dissuasion nucléaire: Déplacement auprés des forces aériennes stratégiques» [Speech on Nuclear Deterrence: Visit to the Strategic Air Forces], Istres, 25 February 2015; N. Sarkozy, French President, Speech on Defence and National Security, Porte de Versailles, 17 June 2008; N. Sarkozy, French President, «Presentation of SSBM «Le Terrible»,» Speech, Cherbourg, 21 March 2008; J. Chirac, French President, Speech during visit to the Strategic Forces, Landivisiau, L'Ile Longue, Brest, 19 January 2006; French Ministry of Defence/Ministry of the Armed Forces, various publications; French National Assembly, various defence bills; Air Actualités, various issues; Aviation Week and Space Technology, various issues; «Nuclear notebook,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues, and author's estimations.

الطائرة Rafale مجهّزة بقذيفة جو ـ أرض انسيابية مطوّرة متوسطة المدى (ASMP-A) دخلت الخدمة عام 2009. أنتجت فرنسا 54 قذيفة من هذا النوع، بما في ذلك قذائف التجارب[10]. ومن المقرّر البدء ببرنامج تجديد منتصف العمر لـ(ASMP-A) عام 2020[11]. وهذه القذائف مسلّحة برؤوس حربية محيطية ذُكر أنّ حصيلتها الانفجارية يمكن أن تصل إلى 300 كيلوطن. وباشرت وزارة القوّات المسلّحة الفرنسية بحثاً لتصميم قذيفة بديلة جوّ ـ سطح نووية من الجيل الرابع اسمها (ASN-4G)، بقدرات تخفّ ومناورة محسَّنة ردّاً على التطوّرات التكنولوجية المحتملة في الدفاعات الجوّية[12].

جدّد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عام 2018 التأكيد على التزام حكومته بالتحديث الطويل الأجل لقوّاتها الردعية النووية ذات القواعد البرّية والبحرية[13]. وفي تموز/يوليو، وقّع قانون التخطيط العسكري للأعوام 2019 ـ 2025 بعد أن أقرّه البرلمان الفرنسي[14].

وخصّص القانون، من جملة أمور أخرى، 37 مليار يورو (43.7 مليار دولار) لصيانة القوّات النووية والبنية الأساسية الفرنسية وتحديثها[15]. وهذه زيادة كبيرة على مبلغ الـ23 مليار يورو (27.1 مليار دولار) الذي رُصد للقوّات النووية وبنيتها الأساسية في قانون البرنامج العسكري للأعوام 2014 ـ 2019[16]. وسيُنفَق في الأعوام 2019 ـ 2023 نحو 23 مليار يورو (27.1 مليار دولار) من جملة المبلغ الكلّي المرصود للقوّات النووية في قانون التخطيط العسكري الجديد[17].

---

(10) Hollande, Ibid.

(11) French Ministry of the Armed Forces, «Projet de loi de programmation militaire, 2019–2025, Dossier de presse» [Law on military planning, 2019–2025, Press kit], February 2018, p. 41.

(12) French Ministry of the Armed Forces, «La Dissuasion nucléaire' [Nuclear deterrence], Actu Défense, 14 June 2018, p. 1, and P. Tran, «France Studies Nuclear Missile Replacement,» *Defense News* (29 November 2014).

(13) E. Macron, French President, «Déclaration sur les défis et priorités de la politique de defense» [Speech on the Challenges and Priorities of Defence Policy], Toulon, 19 January 2018.

(14) Agence France-Presse, «Macron promulgue la loi de programmation militaire 2019–2025» [Macron signs the law on military programming 2019–2025], *Le Figaro*, 13/7/2018.

(15) Agence France-Press, «France to Spend 37 bn Euros on Upgrading Nuclear Arsenal,» France24, 9 February 2018.

بلغت موازنة الدفاع الإجمالي التي جرت الموافقة عليها لحقبة السبعة أعوام 295 مليار يورو (348 مليار دولار).

(16) Loi relative à la programmation militaire pour les années 2014 à 2019 [Law on Military Planning for the Years 2014 to 2019], French Law no. 2013-1168 of 18 December 2013.

(17) French Ministry of the Armed Forces, «Projet de loi de programmation militaire, 2019–2025, Dossier de presse».

٧ القوّات النووية الصينية

شانون ن. كايل
هانس م. كريستنسن

لدى الصين مخزون مكوّن من نحو 290 رأساً حربياً نووياً، وهو يزيد ببطء. رُصد نحو 250 رأساً حربياً للقذائف البالستية ذات القواعد البرّية والقواعد البحرية في الصين، ورُصدت بقيّة الرؤوس الحربية إلى قوّات غير عملانية، كالنظم الجديدة التي لا تزال قيد التطوير، والنظم العملانية التي ربّما تزداد عدداً في المستقبل والنظم التي في الاحتياط. وربّما تتمتّع الصين أيضاً بشيء من القدرة الهجومية الجوّية النووية المتبقّية أيضاً (انظر الجدول الرقم (6 ـ 6)). ويُعتقد أنّ الرؤوس الحربية النووية الصينية «مفصولة» عن نظم إيصالها، بمعنى أنّها مخزّنة في أماكن منفصلة وليست متاحة للاستخدام الفوري[1].

تُواصل الصين تحديث ترسانتها النووية وتوسيعها بشكل محدود ضمن برنامج طويل الأجل لتطوير قوّات أشدّ بأساً وأكثر قابلية للبقاء بما يوافق استراتيجيتها النووية القائمة على الثأر المؤكّد. الهدف المعلَن للحكومة الصينية هو «تعزيز قدرات [الصين] في الردع الاستراتيجي والهجوم النووي المضادّ» بتطوير قدرات «الإنذار الاستراتيجي المبْكر، والقيادة والسيطرة، والردّ السريع، وقابلية البقاء والحماية» لدى قوّاتها النووية[2]. كما أنّ الصين أعطت لحيازة قدرات جديدة الأولية للتعامل مع الدفاعات المضادّة للقذائف البالستية، والأسلحة الفضائية والمنظومات الضاربة التقليدية الدقيقة التوجيه التي تعمل على تطويرها الولاياتُ المتّحدة ودول أخرى[3].

---

(1) M. A. Stokes, *China's Nuclear Warhead Storage and Handling System* (Arlington, VA: Project 2049 Institute, 2010), p. 8, and L. Bin, «China's Potential to Contribute to Multilateral Nuclear Disarmament,» *Arms Control Today*, vol. 41, no. 2 (March 2011), pp. 17–21.

(2) Chinese State Council, *China's Military Strategy*, White Paper (Information Office of the State Council: Beijing, May 2015), section 4.

انظر أيضاً: Reuters, «Chinese Military Paper Urges Increase in Nuclear Deterrence Capabilities,» 30 January 2018.

(3) L. Saalman, «China's Calculus on Hypersonic Glide,» SIPRI Commentary (15 August 2017).

أعـادت الحكومة الصينية تنظيم قوّاتها النووية في سياق خطوة أكبر لإعـادة هيكلة الجيش وتحديثه بإمرة نظام قيادة سلس[4]. وشكّلت في مطلع عام 2016 قوّة صاروخية جديدة لجيش التحرير الصيني (PLARF) لتكون الفرع الرابع فيه. تتولّى قيادة هذه القوّة المسؤولية عن القوائم الثلاث للثالوث النووي الصيني وتتولّى عهدة الرؤوس الحربية النووية الصينية والسيطرة العملانية عليها[5]. وفي حين تبقى PLARF «نواة قوّة الردع الاستراتيجي»، تتولّى أيضاً إدارة النظم الصاروخية التقليدية، وهي مكلّفة بتعزيز القدرات الضاربة الصينية المتوسطة المدى والبعيد المدى وفقاً لمستلزمات «ردع حرب شاملة النطاق»[6].

شدّد مسؤولون صينيون على أنّ إعادة تنظيم هيكل القيادة النووية في البلاد لا تستتبع تغييراً في سياستها أو استراتيجيتها النووية. وتبقى الصين ملتزمة بسياسة عدم المبادرة إلى استخدام الأسلحة النووية، وتعهّدت بإبقاء «قدرتها النووية عند أدنى مستوى كافٍ لحماية أمنها القومي»[7]. كما أنّ الحكومة الصينية لم تذكر أنّها ستغيّر سياستها القديمة القائمة على إبقاء القوّات النووية عند مستوى أهبة متدنٍ في زمن السلم. وشهدت الصين في السنين الأخيرة مناقشات داخلية ضمن أروقة الجيش الصيني حول وضعية أكثر جاهزية للإطلاق ضماناً لموثوقية القوّة الثأرية النووية الصينية[8].

القذائف البالستية ذات القواعد البرّية

تخضع ترسانة الصين من القذائف البالستية ذات القواعد البرّية والقدرة النووية لتحديث تدريجي مع إحلال الصين نماذج قذائف نقّالة جديدة تعمل بالوقود الصلب محلّ القذائف الهرمة التي تُطلق من صوامع وتعمل بالوقود السائل. إنّ تحوّل الصين إلى اعتماد قذائف نقّالة أكثر قابلية للبقاء مدفوع بمخاوف من أنّ التقدّم الذي أحرزته الولايات المتّحدة في الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وفي أسلحتها التقليدية الدقيقة التوجيه يمثّل تهديداً استباقياً لمواقع إطلاق القذائف الثابتة والبنية الأساسية المساندة لها[9].

---

(4) Chinese Ministry of National Defense, «China Establishes Rocket Force and Strategic Support Force,» 1 January 2016.

(5) B. Gill and A. Ni, «The People's Liberation Army Rocket Force: Reshaping China's Approach to Strategic Deterrence,» *Australian Journal of International Affairs*, vol. 73, no. 2 (January 2019), and A. Cordesman and J. Kendall, *The PLA Rocket Force: Evolving Beyond the Second Artillery Corps and Nuclear Dimension* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2016).

(6) Chinese Ministry of National Defense, «China Establishes Rocket Force and Strategic Support Force».

(7) Xinhua, «China's Nuclear Policy, Strategy Consistent: Spokesperson,» 1 January 2016.

انظر أيضاً: Z. Pan, «A Study of China's No-first-use Policy on Nuclear Weapons,» *Journal for Peace and Nuclear Disarmament*, vol. 1, no. 1 (2018), pp. 115–136.

(8) انظر: E. Heginbotham [et al.], eds., *China's Evolving Nuclear Deterrent: Major Drivers and Issues for the United States* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2017), pp. 131–133, and G. Kulacki, «China's Military Calls for Putting its Nuclear Forces on Alert,» Union of Concerned Scientists, January 2016.

(9) S. O'Connor, «Sharpened Fengs: China's ICBM Modernisation Alters Threat Profile,» *Jane's Intelligence Review*, vol. 27, no. 12 (December 2015), pp. 44–49.

قدّرت وزارة الدفاع الأمريكية في أحدث تقرير سنوي لها عن التطوّرات العسكرية الصينية أنّ الصين نشرت 75 ـ 100 قذيفة بالستية عابرة للقارّات (ICBM) على 50 ـ 75 منصّة إطلاق عام 2018[10]. لم يتغيّر تقدير وزارة الدفاع الأمريكية عن تقديرها المذكور في تقرير السنة السابقة. ونشير إلى أنّ القذائف Dong Feng (DF)-5A ذات المرحلتين والوقود السائل والتي تُطلَق من صوامع والقذائف DF-31A النقّالة على الطرقات وذات المراحل الثلاث والوقود الصلب هي الICBM العملانية الأطول مدى لدى الصين حالياً، وأنّها القذائف العملانية الوحيدة في الترسانة الصينية القادرة بلوغ أيّ مكان في الولايات المتّحدة القارّية.

تعكف الصين على تطوير ICBM بعيدة المدى، اسمها DF-41 ذات مراحل ثلاث ووقود صلب ونقّالة على الطرقات، ويقدّر أنّ مداها يتجاوز 12000 كم؛ كما تعكف على تطوير نماذج لهذه القذيفة معتمدة على السكك الحديدية وعلى الصوامع[11]. وذُكر في 27 أيار/مايو 2018 أنّ القوّة الصاروخية لجيش التحرير الشعبي (PLARF) أجرت اختبار تحليق لقذيفة DF-41 أُطلقت من مركز تايوان للإطلاق الفضائي في شمال الصين، وحلّقت فوق سطح الأرضة بضعة كيلومترات نحو منطقة سقوط في صحراء غوبي الغربية. وهذه عاشر تجربة تحليق معلَنة للنظام منذ العام 2012[12]. وقاد النجاحُ الظاهر للتجربة المحلّلين إلى التكهّن بأنّ القذيفة DF-41 شارفت على دخول الخدمة[13].

بعد سنين كثيرة من البحث والتطوير، عدّلت الصين عدداً ضئيلاً من قذائفها البالستية العابرة للقارّات (ICBM) لإيصال رؤوس حربية نووية بواسطة ناقلات عائدة ذات رؤوس متعدّدة فردية التوجيه (MIRV). وأعطت الصين الأولوية لنشر MIRV لتحسين قدرة رؤوسها الحربية على الاختراق ردّاً على التطوّرات الجارية في الدفاعات الصاروخية الأمريكية، وكذلك الهندية والروسية وإن بدرجة أقلّ[14]. وعدّلت القذيفة البالستية DF-5A العابرة للقارّات المعتمدة على الوقود السائل والصوامع، والتي دخلت الخدمة أوّل مرّة في ثمانينيات القرن الماضي، لتحمل رؤوساً حربية متعدّدة[15]. ويُقدَّر أنّه يمكن لأحد نماذج القذيفة، ويسمّى DF-5B، حمل ما يصل إلى ثلاثة رؤوس

---

(10) US Department of Defense (DOD), *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2018*, Annual Report to Congress (Washington, DC: DOD, 2018), p. 36.

(11) W. Sun, «China's Latest Intercontinental Ballistic Missile Expected to be Deployed Next Year,» *People's Daily Online*, 28/11/2017, and J. O'Halloran, ed., «DF-41,» *IHS Jane's Weapons: Strategic, 2015–16* (Coulsdon: IHS Jane's, 2015), pp. 21–22.

(12) B. Gertz, «China Flight Tests New Multi-warhead ICBM,» Washington Free Beacon, 6 June 2018.

(13) المصدر نفسه، «China's New Multi-warhead ICBM among World's Most Advanced Missiles,» *People's Daily Online*, 8 June 2018.

(14) J. Lewis, «China's Belated Embrace of MIRVs,» in: M. Krepon, T. Wheeler and S. Mason, eds., *The Lure and Pitfalls of MIRVs: From the First to the Second Nuclear Age* (Washington, DC: Stimson Center, 2016), pp. 95–99.

(15) US Department of Defense (DOD), *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2018*, p. 36.

حربية بتقنية MIRV[16]. وذُكر أنّ نموذجاً ثانياً، اسمه DF-5C، حُمّل 10 رؤوس حربية وهمية وأُخضع لتجربة إطلاق عام 2017[17]. ربّما يكون تركيب الناقلات MIRV على قذائف DF-5 الهرمة تدبيراً مؤقّتاً أوجبه تأخّر تطوير القذيفة البالستية DF-41 النقّالة والعابرة للقارّات[18]. وربّما تكون هذه القذيفة قادرة على حمل 6 ـ 10 رؤوس حربية بتقنية MIRV، لكن هناك شكوك كثيرة في قدرتها الفعلية[19]. وبالمثل، ذكرت تقارير غير مؤكّدة أنّ نموذجاً جديداً للقذيفة DF-31A البالستية العابرة للقارّات، واسمه DF-31AG، قد يكون قادراً على حمل رؤوس حربية تعمل بتقنية (MIRV)[20]. لكنّ الرؤوس الحربية العاملة بهذه التقنية ستستلزم تعديلات جوهرية للقذيفة DF-31A التي تحمل رأساً حربياً واحداً وفقاً للمركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية (NASIC)[21]. ومن ثَمّ، قد تكون DF-31AG منصّة إطلاق مطوّرة للقذيفة DF-31A الحالية.

أعلنت القوّة الصاروخية لجيش التحرير الشعبي (PLARF) أنّها نشرت القذيفة البالستية المتوسّطة المدى (IRBM) من نوع DF-26 الجديدة القادرة على تنفيذ هجمات تقليدية أو نووية دقيقة على أهداف أرضية، إضافةً إلى تنفيذ هجمات تقليدية على أهداف بحرية[22]. ويُقدّر أنّ المدى الأقصى لهذه القذيفة يتجاوز 4000 كم ويمكنها بلوغ أهداف في غربيّ المحيط الهادئ، وهذا يشمل جزيرة غوام الأمريكية[23].

تنشر الـPLARF قذيفة بالستية واحدة متوسّطة المدى وذات قدرة نووية. القذيفة DF-21 نقّالة على الطرق تعمل بمرحلتين ووقود الصلب. نُشرت لأوّل مرّة عام 1991. ونُشر نموذج مطوّر، اسمه DF-21، في بداية عام 1996[24]. واستناداً إلى وزارة الدفاع الأمريكية، نُشر نموذج جديد للقذيفة DF-21 عام 2016[25].

---

(16) O'Halloran, ed., Ibid., pp. 7-8.

(17) B. Gertz, «China Tests Missile with 10 Warheads,» Washington Free Beacon (31 January 2017).

(18) W. Minnick, «Chinese Parade Proves Xi in Charge,» *Defense News* (6 September 2015).

(19) O'Halloran, ed., «DF-41,» *IHS Jane's Weapons: Strategic, 2015–16,* pp. 21-22, and B. Gertz, «China Flight Tests New Multiple-Warhead Missile,» Washington Free Beacon (16 April 2016). and N. Gan, «US Within Reach: China Shows off New and Improved Advanced Missile System,» *South China Morning Post*, 24/7/2017.

(20) R. Fisher, «DF-31AG ICBM Can Carry Multiple Warheads, Claims China's State Media,» *Jane's Defence Weekly* (16 August 2017), p. 9.

(21) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (Wright-Patterson Air Force Base: NASIC, OH, July 2017), p. 29.

(22) X. Deng, «China Deploys Dongfeng-26 Ballistic Missile with PLA Rocket Force,» *Global Times*, 26/4/2018.

(23) US Department of Defense (DOD), *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2018*, pp. 31 and 49.
Wilson, J., 'China's expanding ability to conduct conventional missile strikes on Guam', US–China Economic and Security Review Commission, Staff Research Report, 10 May 2016, p. 8

(24) O'Halloran, ed., «DF-41,» *IHS Jane's Weapons: Strategic, 2015–16,* pp. 15-17.
صُمّم النموذجان التاليان لمهمّات تقليدية مضادّة للسفن ومانعة للوصول/حاجبة للمنطقة (A2/AD).

(25) US Department of Defense (DOD), *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2016*, Annual Report to Congress (Washington, DC: DOD, 2016), p. 58

الغوّاصات المزوّدة بقذائف بالستية

تُواصل الصين السعي لتحقيق هدفها الاستراتيجي القديم وهو تطوير ردع نووي ذي قواعد بحرية ونشره. واستناداً إلى التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية لسنة 2017 عن القوّة العسكرية الصينية، أدخلت بحرية الجيش الشعبي الصيني (PLAN) أربع غوّاصات ذات محرّكات نووية ومزوّدة بقذائف بالستية (SSBN) من فئة Type 094 في الخدمة[26]. وأُطلقت عام 2018 غوّاصة خامسة هيكلها معدَّل، وربّما هناك غوّاصة سادسة قيد البناء[27]. وبالنظر إلى العمر المتوقّع للغوّاصتين العملانيتين Type 094 وللغوّاصة Type 096 من الجيل التالي (انظر أدناه)، الراجح أنّ (PLAN) يشغّل نوعَي الغوّاصات في وقت واحد[28].

يمكن الغوّاصة Type 094 حمل ما يصل إلى 12 قذيفة بالستية ذات ثلاث مراحل ووقود صلب Julang-2 (JL-2). هذه القذيفة نموذج بحري للقذيفة البالستية العابرة للقارّات DF-31. ويقدَّر أنّ مداها الأقصى يتجاوز 7000 كم ويُعتقد أنّها تحمل رأساً حربياً واحداً. وقدّرت وزارة الدفاع الأمريكية في تقريرها لعام 2018 عن التطوّرات العسكرية الصينية أنّ (PLAN) نشرت القذائف JL-2 البالستية العابرة للقارّات في غوّاصاتها النووية الأربع من فئة Type 094[29]. وفي شباط/فبراير 2018، قال مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية دان كوتس إنّ ذلك «يمنح بحْرية جيش التحرير الصيني قدرته النووية البحرية الأولى البعيدة المدى»[30].

سرت تكهّنات كثيرة حول وقت شروع غوّاصة من فئة Type 094 مزوّدة بـ(SLBM) نووية من نوع JL-2 في دوريات ردعية. ومع أنّ تقارير تحدّثت عام 2016 عن قرب تسيير الصين دوريات، لم يظهر عام 2018 ما يُثبت حصول ذلك[31]. ولا تزال التقارير السنوية لوزارة الدفاع الأمريكية حول القدرة العسكرية الصينية تتكهّن منذ العام 2014 بأنّ تسيير دوريات ردعية بواسطة الغوّاصات وشيك، لكنّ تقرير العام 2018 لم يتطرّق إلى هذه المسألة. وسيكون نشر الصين الروتيني أسلحة نووية في غوّاصاتها تغيّراً كبيراً في التزام صيني قديم بإبقاء الرؤوس الحربية النووية في مخزن مركزي في وقت السلم.

---

(26) US Department of Defense (DOD), *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2018*, p. 29

تُطلق الولايات المتّحدة وحلف الناتو على الغوّاصة النووية Type 094 اسم الفئة Jin.

(27) A. Tate, «Satellite Imagery Shows Two Chinese SSBNs in Huludao,» *Jane's Defence Weekly* (5 December 2018), p. 6.

(28) US Department of Defense (DOD), *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2018*, p. 76.

(29) المصدر نفسه.

(30) D. Coats, Director, US National Intelligence, Statement for the Record: Worldwide Threat Assessment, Armed Services Committee, US Senate, 13 February 2018, p. 7.

(31) J. Borger, «China to Send Nuclear-armed Submarines into Pacific Amid Tensions with US,» The Guardian, 26/5/2016.

الجدول الرقم (6 ـ 6)

القوّات النووية الصينية، كانون الثاني/يناير 2019

النوع/التسمية الصينية (التسمية الأمريكية)	عدد منصّات الإطلاق المنتشرة	السنة الأولى للنشر	المدى (كم)[أ]	حصيلة الرؤوس الحربية	عدد الرؤوس الحربية[ب]
قذائف بالستية ذات قواعد برّية[ج]	*129*[د]				*202*
DF-4 (CSS-3)	5	1980	5500	1 x 3.3 Mt	10
DF-5A (CSS-4 Mod 1)	10	1981	أكبر من 12000	1 x 4-5 Mt	10
DF-5B (CSS-4 Mod 2)	10	2015	12000	3 x 200-300 kt	30
DF-5C (CSS-4 Mod 3)	..	..	..	MIRV	..
DF-15 (CCS-6 Mod 1)	..	1994	600	(1 x 10-50 kt)	..[هـ]
DF-21[و] (CSS-5 Mods 2)	40	1991	2100[و]	1 x 200-300 kt	80
DF-21 (CSS-5 Mod 6)	8	2016	2100	1 x 200-300 kt	16
DF-26 (CSS-..)	16	(2017)	أكبر من 4000	1 x 200-300 kt	16
DF-31 (CSS-10 Mod 1)	8	2006	أكبر من 7200	(1 x 200-300kt)	8
DF-31A (CSS-10 Mod 2)	32	2007	أكبر من 11200	(1 x 200-300kt)	32
DF-31AG (CSS-10 Mod ..)	..	(2018)	..	..	..
DF-41 (CSS-X-20)	..	(2019)	(12000)	MIRV	..
قذائف بالستية تُطلق من البحر[ز]	*48*				*48*[ح]
JL-2 (CSS-NX-14)	48	(2016)	أكبر من 7000	(1 x 200-300 kt)	48
طائرات[ط]	*(20)*				*(20)*
H-6 (B-6)	(20)	1965	3100	1 × قنبلة/(ALCM)[ي]	(20)
H-20 (B-20)	..	(2030)	..	..	..
هجومية (..)	..	1972 ـ ..	..	1 × قنبلة	..
قذائف انسيابية[ك]	..				..
(CJ-20 ALCM)	..	(2014)	أكبر من 1500	1 x ..	..
(SLCM)	..	..	..	1 x ..	..
المجموع	**197**				**290**[ل]

.. = معلومات غير متاحة أو غير صالحة؛ ( )= رقم غير مؤكَّد؛ ALCM= قذيفة انسيابية تُطلَق من الجوّ؛ kt = كيلوطن؛ Mt = ميغا طن، MIRV = ناقلة عائدة ذات رؤوس متعدّدة فردية التوجيه.

(أ) ذُكر مدى الطائرة لأغراض توضيحية فقط، لأنّ المدى الفعلي للمهمّة يعتمد على طريقة التحليق وعلى حمولة الأسلحة.

(ب) الأرقام مستندة إلى تقدير وجود رأس حربي واحد لكلّ منصّة ذات قدرة نوويّة، باستثناء DF-5B ذات الرؤوس الحربية المتعدّدة الفردية التوجيه، والتي يُقدَّر أنّها تحمل 3 رؤوس حربية. لكن لا يُعتقَد أنّ الرؤوس الحربية منتشرة على منصّات إطلاق في الأوضاع العادية، ولكن يُحتفَظ بها في مرافق تخزين. كما أنّ كلّ التقديرات تقريبية.

(ج) تعرّف الصين المدى القصير لقذيفة ما بأنّه أقلّ من 1000 كم؛ والمدى المتوسّط بأنّه 1000 ـ 3000 كم؛ والمدى الطويل بأنّه 3000 ـ 8000 كم؛ والمدى العابر للقارّات بأنّه أكبر من 8000 كم.

(د) يشمل التقدير منصّات الإطلاق النوويّة فقط. لكن ربّما يوجد منصّات يمكن إعادة تحميل القذائف عليها مرّة واحدة أو أكثر.

(هـ) خلَصت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في سنة 1993 إلى أنّ الصين طوّرت «على نحو شبه مؤكَّد» رأساً حربياً للقذيفة DF-15، مع أنّه لم يتضّح إن تمّ نشر هذه القدرة أم لا.

(و) يُعتقد أن مدى القذيفة DF-21 النوويّة بنماذجها النوويّة المتنوعة (CSS-5 Mod 1,2,6) يزيد على مدى القذيفة CSS-5 Mod 1 الأصلية الذي يبلغ 1750 كم والتي أُخرجت من الخدمة.

(ز) أُطلقت غوّاصة نووية خامسة مزودة بقذائف بالستية استراتيجية Type 094 عام 2018 لكنّها مازالت غير عملانية.

(ح) يعتمد التقدير على افتراض أنّ الرؤوس الحربية أُنتجت للقذائف البالستية التي تُطلَق من الغوّاصات JL-2 والمحمَّلة على الغوّاصات ذات المحرّكات النوويّة Type 094 (الفئة جين). لكن ما من معلومات يمكن الوثوق بها تفيد بأنّ القذائف البالستية الصينية التي تُطلق من البحر مزوّدة برؤوس حربية في الأوضاع العادية.

(ط) ذكرت وزارة الدفاع الأمريكية عام 2018 أنّه أعيد تكليف سلاح الجوّ التابع لجيش التحرير الشعبي بمهمّة نووية. كانت القاذفات H-6 مكلَّفة بإيصال أسلحة نووية في أثناء تطبيق برنامج اختبار الأسلحة النووية الصينية (استُخدمت طائرة حربية في أحد الاختبارات). نماذج القاذفات النووية معروضة في متاحف عسكرية. ويُتوقَّع أن تكون القاذفة H-20 الجديدة ذات قدرة نووية.

(ي) ذكرت وكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية عام 2018 أنّ الصين تطوّر نوعين لقذيفة بالستية تُطلق من الجوّ، وربّما تكون حمولة أحدهما نووية.

(ك) الوثائق الحكومية الرسمية الأمريكية غير متّسقة ومتضاربة في حديثها عن القذائف الانسيابية النووية الصينية. ووصفت القيادة الهجومية العالمية لسلاح الجوّ الأمريكي عام 2013 القذيفة CJ-20 بأنّها ذات قدرة نووية. وعام 2013، وصف المركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية (NASIC) التابع لسلاح الجوّ الأمريكي القذيفة CJ-10 بأنّها «تقليدية أو نووية»، لكنّه وصفها عام 2017 بأنّها تقليدية.

(ل) يقدَّر أنّ المخزون الكلّي مؤلّف من نحو 290 رأساً حربياً، وهو يزيد ببطء. وإضافةً إلى الرؤوس الحربية الـ270 التي يُعتقد أنّها مرصودة لقوّات عملانية، يقدَّر وجود نحو 20 رأساً حربياً آخر قيد التخزين أو الإنتاج لتسليح قذائف DF-26 إضافية وقذائف DF-41 الجديدة، والتي يرجّح أن تحلّ محلّ بعض القذائف DF-21 وDF-31 القديمة.

المصادر: US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat*, various years; US Air Force Global Strike Command, various documents; US Central Intelligence Agency, various documents; US Defense Intelligence Agency, various documents; US Department of Defense, Military and Security Developments Involving the People's Republic of China, various years; H. M. Kristensen, R. S. Norris, and M. G. McKinzie, *Chinese Nuclear Forces and US Nuclear War Planning* (Washington, DC: Federation of American Scientists/Natural Resources Defense Council, 2006); «Nuclear Notebook,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues; Google Earth, author's estimation.

يعكف سلاح البحرية التابع لجيش التحرير الصيني على تطوير جيله التالي من الغوّاصات النووية المسلّحة بقذائف بالستية (SSBN) من فئة Type 096. وقدّرت وزارة الدفاع الأمريكية عام 2018 أنّ أعمال البناء ستبدأ على الأرجح في مطلع عشرينيات القرن الحالي[32]. وتتفاوت التقارير بشدّة حول بارامترات التصميم، لكن يُتوقّع أن تكون الغوّاصة الجديدة أكبر حجماً وأقلّ ضجيجاً ومجهّزة بأنابيب إطلاق قذائف أكثر عدداً من تلك التي في الفئة Type 094.

المفترض أنّ Type 096 ستزوَّد بقذيفة تخلف JL-2، وهي القذيفة JL-3 البالستية التي تُطلق من الغوّاصات[33]. ويُعتقد أنّه استُخدمت في القذيفة الجديدة تكنولوجيات كتلك المستخدمة في القذيفة البالستية العابرة للقارّات DF-41 ذات القواعد البرّية، والراجح أن يتجاوز مداها 9000 كم بحسب تقديرات الاستخبارات الأمريكية. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، ذُكر أنّ PLAN أجرت أوّل تجربة تحليق معلومة للقذيفة البالستية التي تُطلق من البحر JL-3 من غوّاصة تقليدية معدَّلة في بحر بوهاي[34]. لم تؤكّد الحكومةُ الصينية التجربة، وهي لمّا تصرّح عن عدد القذائف التي ستحملها الغوّاصات من فئة Type 096 أو عن عدد الغوّاصات التي ستبنيها.

الطائرات والقذائف الانسيابية

ذكر التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية لعام 2018 عن القدرة العسكرية الصينية، أنّ سلاح الجوّ التابع للجيش الشعبي الصيني (PLAAF)، «أسندت إليه من جديد مهمّة نووية»[35]. وهذا تحديث لتقرير عام 2017 الذي ذكر أنّ الـPLAAF، «غير مكلَّف حالياً بمهمّة نووية»[36]. تبني الصين قاذفتها الاستراتيجية الأولى البعيدة المدى[37]. وذُكر أنّ هذه الطائرة، واسمها H-20، ستمتلك خصائص شبحية شبيهة بخصائص القاذفة B-2 الأمريكية[38]. ويتوقّع محلّلون أن تقوم القاذفة H-20 برحلتها الأولى في مطلع عشرينيات القرن الحالي وأن يبدأ إنتاجها في وقت قريب من العام 2025[39].

(32) US Department of Defense (DOD), *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2018*, p. 29.

(33) J. Dempsey and H. Boyd, «Beyond JL-2: China's Development of a Successor SLBM Continues,» Military Balance blog, International Institute for Strategic Studies, 7 August 2017.

(34) B. Gertz, «China Flight Tests New Submarine-Launched Missile,» Washington Free Beacon, 18 December 2018.

(35) US Department of Defense (DOD), *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2018*, p. 77.

(36) US Department of Defense (DOD), *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2017*, Annual Report to Congress (Washington, DC: DOD, 2017), p. 61.

(37) كانت الطائرة الحربية المتوسّطة المدى وسيلة الصين الأولى لإيصال أسلحة نووية واستُخدمت في إجراء أكثر من 12 تجربة نووية جوّية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي.

(38) A. Tate, «Details Emerge about Requirement for China's New Strategic Bomber,» *Jane's Defence Weekly* (4 January 2017), p. 4.

(39) US Department of Defense (DOD), *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2018*, pp. 34 and 77, and S. Roblin, «China's H-20 Strategic Stealth Bomber (Everything We Know Right Now),» *National Interest* (16 December 2018).

ينشر جيش التحرير الصيني حالياً أو يُعتقد أنّه يطوّر أنواعاً عديدة من القذائف الانسيابية التي تُطلق من الجوّ ومن البرّ ومن البحر. لم يصف المركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية (NASIC) في تقييمه للتهديدات الناشئة عن القذائف البالستية والانسيابية لعام 2017 أيّ قذيفة انسيابية صينية بأنّها ذات قدرة نووية[40]. لكنّه وصف في تقييم سابق صادر عام 2013 القذيفةَ Donghai-10 (DH-10، أو Changjian-10، واختصاراً CJ-10) بأنّها نظام «تقليدي أو نووي» (مزدوج القدرة). وأشارت وكالة الاستخبارات الدفاعية (DIA) الأمريكية في تقريرها التقييمي السنوي للتهديدات العالمية الصادر عام 2018 إلى أنّ الصين تطوّر نوعين جديدَين من القذائف البالستية التي تُطلق من الجوّ، «ربّما يشتمل الأول على حمولة نووية»[41]. وجرى تحديده في وقت لاحق بأنّه نموذج مرجّح للقذيفة البالستية المتوسّطة المدى DF-21، وأطلقت عليها (DIA) اسم CH-AS-X-13[42].

(40) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat.*

(41) R. Ashley, R., Director, US Defense Intelligence Agency, Statement for the Record: Worldwide Threat Assessment, Armed Services Committee, US Senate, 6 March 2018, p. 8.

(42) A. Panda, «Revealed: China's Nuclear-capable Air-Launched Ballistic Missile,» *The Diplomat*, 10/4/2018.

VI القوّات النووية الهندية

شانون ن. كايل
هانس م. كريستنسِن

يُقدَّر أنّ لدى الهند ترسانة متعاظمة تضمّ 130 ـ 140 سلاحاً نووياً (انظر الجدول الرقم (6 ـ 7)). وهذا الرقم مبنيّ على حسابات مخزون الهند من البلوتونيوم القابل للاستخدام في صنع أسلحة وعدد نظم الإيصال العملانية ذات القدرة النووية. كما أنّ الهند تزيد حجم مخزونها من الأسلحة النووية وبنيتها الرئيسة لإنتاج رؤوس حربية نووية.

إنتاج الموادّ الانشطارية لأغراض عسكرية

يُعتقد أنّ تصاميم الأسلحة النووية الهندية تقوم على انفجار داخلي من مرحلة واحدة ومعتمد على البلوتونيوم. كان إنتاج البلوتونيوم يتمّ في مركز بهابْها للبحوث الذرّية (BARC) في ترومباي بمومباي بواسطة المفاعل الحراري سيروس الذي كان يعمل بالماء الثقيل بقدرة 40 ميغاواط حراري، والذي أُغلق في آخر سنة 2010. ويجري إنتاجه الآن في المفاعل دهروفا الذي يعمل بالماء الثقيل بقدرة 100 ميغاواط حراري. وذُكر أنّ الهند تخطّط لبناء مفاعل جديد بقدرة 100 ميغاواط حراري بالقرب من فيزاخابتنام بولاية أندهرا براديش[1]. ومن أجل استخراج البلوتونيوم، تشغّل الهند مصنعاً لإعادة معالجة البلوتونيوم لأغراض عسكرية في الـBARC إضافةً إلى ثلاثة مصانع ذات استخدام مزدوج في مواقع أخرى[2].

---

(1) International Panel on Fissile Materials, «Countries: India,» 12 February 2018.

(2) المصدر نفسه.

اقترحت وزارة الطاقة الذرية الهندية خططاً لبناء ستّة مفاعلات توليد سريع ـ في ثلاثة مواقع مع وحدات مفاعلات توأم ـ بحلول عام 2039[3]. ومن شأن ذلك أن يزيد بدرجة كبيرة قدرة الهند على إنتاج البلوتونيوم الذي يمكن استخدامه في بناء أسلحة[4]. وشُيّد مفاعل مولّد سريع نموذجي أوّلي (PFBR) غير مشمول بضمانات بقدرة 500 ميغاواط كهربائي في مجمّع مركز أنديرا غاندي للبحوث الذرية (IGCAR) في كالباكّان بولاية تاميل نادو. ويُتوقّع بلوغ PFBR الحالة الحرجية عام 2019 عقب سلسلة من التأخيرات التقنية[5]. وأعلن IGCAR أنّ مرفق دورة وقود مفاعلات سريعة سيُشيَّد في كالباكّان لإعادة معالجة الوقود المستنفد في PFBR إضافةً إلى تشييد مفاعلات توليد سريع مستقبلية. ومن المقرّر دخول المصنع الخدمة عام 2022[6].

تزيد الهند قدراتها في مجال تخصيب اليورانيوم أيضاً. وهي تواصل تخصيب اليورانيوم في مرفق طرد مركزي غازي موسّع في مصنع راتيهالّي للموادّ النادرة (RMP) بالقرب من مايسور بولاية كارنتاكا لإنتاج يورانيوم عالي التخصيب (HEU) لاستخدامه كوقود مفاعلات بحرية[7]. وتبني الهند منشأة تخصيب جديدة بالطرد الغازي المركزي على نطاق صناعي، تسمّى منشأة تخصيب الموادّ الخاصّة (SMEF)، بالقرب من تشالاكير بولاية كارنْتاكا. ستكون منشأة ذات استخدام مزدوج، تُنتج يورانيوم عالي التخصيب لأغراض عسكرية ومدنية[8]. إنّ توسيع قدرة تخصيب اليورانيوم في الهند مدفوع بخطط لبناء مفاعلات دفْعية بحرية جديدة. لكن يمكن من الناحية النظرية استخدام اليورانيوم عالي التخصيب الذي يتمّ إنتاجه في المنشآت في صنع أسلحة نوويّة حرارية أو انشطارية معزّزة[9].

(3) Indian Government, Department of Atomic Energy, «Statement Referred to in Reply to Lok Sabha Starred Question no. 2 due for Answer on 18.07.2018 by Shri Rahul Shewale Regarding Nuclear Power Plants,» [n. d.], p. 2.

(4) R. Sharma, «India to Have Six Fast Breeder Reactors by 2039; first to Become Operational in 2018,» Nuclear Asia (8 November 2017), and M. V. Ramana, «A Fast Reactor at Any Cost: The Perverse Pursuit of Breeder Reactors in India,» *Bulletin of the Atomic Scientists* (3 November 2016).

(5) Press Trust of India (PTI), «Kalpakkam Fast Breeder Reactor May Achieve Criticality in 2019,» *Times of India*, 20/9/2018.

(6) «HCC to Construct Fuel Processing Facility at Kalpakkam,» *The Hindu*, 7/8/2017, and World Nuclear News, «India Awards Contract for Fast Reactor Fuel Cycle Facility,» 8 August 2017.

(7) International Panel on Fissile Materials, «Countries: India,» 12 February 2018, and Naval Technology, «India Builds Reactors to Power Nuclear Submarines,» 8 September 2010.

(8) D. Albright and S. Kelleher-Vergantini, *India's Stocks of Civil and Military Plutonium and Highly Enriched Uranium, End 2014* (Washington, DC: Institute for Science and International Security, 2015).

(9) A. Levy, «India is Building a Top-secret Nuclear City to Produce Thermonuclear Weapons, Experts Say,» *Foreign Policy* (16 Decemebr 2015).

الجدول الرقم (6 ـ 7)

القوّات النووية الهندية، كانون الثاني/يناير 2019

النوع/ (التسمية الأمريكية/الهندية)	عدد منصّات الإطلاق المنتشرة	السنة الأولى للنشر	المدى (كم)[أ]	حصيلة الرؤوس الحربية[ب]	عدد الرؤوس الحربية[ج]
طائرات[د]	*48*				*48*
Mirage 2000H	32	1985	1850	1 × قنبلة	32
Jaguar IS	16	1981	1600	1 × قنبلة	16
قذائف بالستية تُطلق من البرّ	*60*				*60*
Prithvi-II	24	2003	250	1 x 12 kt	24
Agni-I	20	2007	أكبر من 700	1 x 10-40 kt	20
Agni-II	8	2011	أكبر من 2000	1 x 10-40 kt	8
Agni-III	8	(2014)	أكبر من 3200	1 x 10-40 kt	8
Agni-IV	0	(2018)	أكبر من 3500	1 x 10-40 kt	0
Agni-V	0	(2020)	أكبر من 5200	1 x 10-40 kt	0
قذائف بالستية تُطلق من البحر	*14*				*16*
Dhanush	2	(2013)	350	1 x 12 kt	4[هـ]
K-15 (B05)[و]	12[ز]	2018	700	1 x 12 kt	12
K-4	4[ط]	..	3500	1 x 10-40 kt	0
قذائف انسيابية	..	..	..	..	..
Nirbhay ALCM[ح]	..	..	(أكبر من 700)	..	..
المجموع					**130 ـ 140**[ط]

.. = بيانات غير متاحة أو غير صالحة؛ ( ) = رقم غير مؤكَّد؛ kt = كيلوطن، ALCM = قذيفة انسيابية تُطلَق من الجوّ.

(أ) ذُكر مدى الطائرة لأغراض توضيحية فقط، لأنّ المدى الفعلي للمهمّة يعتمد على طريقة التحليق وعلى حمولة الأسلحة. وربّما تُخفَّض حمولات القذائف لتصل إلى مداها الأقصى.

(ب) حصائل الرؤوس الحربية النوويّة الهندية غير معلومة. لكنّ التجارب النوويّة التي أُجريت في سنة 1998 أظهرت أنّ الحصائل يمكن أن تصل إلى 12 كيلوطن. ربّما أُدخلت من ذلك الحين رؤوس حربية معزَّزة حصيلتها أكبر في الخدمة، وصولاً إلى 40 كيلوطن. ولا يوجد دليل من مصدر مفتوح يفيد بأنّ الهند طوّرت رؤوساً حربية نوويّة حرارية ذات مرحلتين.

(ج) الطائرات والقذائف على اختلاف أنواعها ذات استخدامات مزدوجة. تحمل منصّاتُ إطلاق القذائف الانسيابية أكثر من قذيفة. وهذا التقدير يفترض وجدود رأس حربي واحد في المتوسّط لكلّ منصّة إطلاق. لكنّ الرؤوس الحربية موجودة في مرافق تخزين منفصلة وليست منتشرة على المنصّات. وجميع التقديرات تقريبية.

(د) هناك طائرات حربية أخرى قاذفة للقنابل ربّما يكون لها دور نووي ثانوي، منها Su-30MKI.
(هـ) يُعتقد أنّه يمكن إعادة تحميل منصّات القذائف Dhanush مرّة واحدة.
(و) أشارت مصادر إلى القذيفة K-15 بأنّها Sagarika، وهو اسم مشروع تطوير القذيفة.
(ز) يوجد في كلّ من الغوّاصتين النوويتين الهنديتين، Arihant وArighat، المزوّدتين بقذائف انسيابية أربع أنابيب قذائف يمكن لكلّ منها حمل 3 قذائف انسيابية K-15 بحيث تحمل كلّ غوّاصة 12 قذيفة. وربّما تمتلك الغوّاصة Arihant قدرة عملانية محدودة، فيما Arighat في مرحلة التجهيز.
(ح) سيحمل كلّ أنبوب قذيفة بالستية واحدة من نوع K-4 متى أصبحت عملانية.
(ط) ذكرت تقارير غير مؤكّدة أنّه ربّما تكون القذيفة Nirbhay ذات قدرة نووية.
(ي) إضافةً إلى الرؤوس الحربية المرصودة للقوّات العملانية، يُعتقد أنّ الهند تعمل على إنتاج عدد من الرؤوس الحربية، وهو ما يجعل إجمالي المخزون المقدّر 130 ـ 140 رأساً حربياً.

المصادر: Indian Ministry of Defence, annual reports and press releases; International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 2018* (London: Routledge, 2018); US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (NASIC: Wright-Patterson Air Force Base, OH, July 2017); Indian news media reports; «Nuclear Notebook,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues, author's estimations.

الطائرات

تشكّل الطائرات أنضج مكوّن في القدرات الهجومية النوويّة الهندية. وذُكر أنّ سلاح الجوّ الهندي اعتمد الطائرة الحربية Mirage 2000H المتعدّدة المهامّ لإيصال قنابل نووية مدفوعة بالجاذبية[10]. وتسري تكهّنات على نطاق واسع بأنّه ربّما يكون للطائرة الحربية القاذفة للقنابل Jaguar IS دور إيصال نووي أيضاً[11].

القذائف ذات القواعد البرّية

بموجب برنامج تطوير القذائف الموجَّهة المتكاملة الذي بدأ في سنة 1983، طوّرت منظّمة البحث والتطوير الدفاعي (DRDO) الهندية عائلتَي قذائف بالستية برّية ذات قدرة نوويّة: عائلة بريثْهفي (Prithvi) المؤلَّفة من ثلاثة أنواع من القذائف القصيرة المدى ذات المراحل الثلاث والوقود الصلب والنقّالة على الطرق (مع أنّه يُعتقد أنّ Prithvi-II وحسب ذات قدرة نووية)، وعائلة القذائف البالستية أغني (Agni) الأبعد مدى وذات الوقود الصلب. صُمّمت هذه الأخيرة لإتاحة قدرة ردّ سريع نووي، وقد استحوذت بدرجة كبيرة على دور الإيصال النووي المسنَد إلى القذيفة بريثْهفي.

Agni-I قذيفة نقّالة على الطرق وذات مرحلة واحدة، ويبلغ مداها 700 كم. أُدخلت هذه القذيفة ذات القدرة النووية الخدمة في الجيش الهندي لأوّل مرّة عام 2004 تحت إمرة قيادة القوّات الاستراتيجية (SFC)، وهي الهيئة المسؤولة عن إدارة القيادة العملانية وممارستها وعن التحكّم

(10) G. Kampani, «New Delhi's Long Nuclear Journey: How Secrecy and Institutional Roadblocks Delayed India's Weaponization,» *International Security*, vol. 38, no. 4 (Spring 2014), pp. 94 and 97–98.

(11) S. Cohen and S. Dasgupta, *Arming Without Aiming: India's Military Modernization* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2010), pp. 77–78, and India Defence Update, «SEPECAT Jaguar is India's Only Tactical Nuclear Carrying and Ground Attack Aircraft,» 13 December 2016.

بالأسلحة النووية الهندية. اختُبرت مرّتين في 6 شباط/فبراير وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2018 في سياق تجارب المستخدم التي تجريها (SFC)[12].

Agni-II قذيفة بالستية نقّالة على سكك الحديد، ذات مرحلتين وتعمل بالقود الصلب، ويمكنها إيصال حمولة 1000 كغ بمدى يتجاوز 2000 كم. يظهر أنّ Agni-II تعاني مشكلات تقنية؛ واستناداً إلى تقدير عائد إلى سنة 2017 للمركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية (NASIC) التابع لسلاح الجوّ الأمريكي، نُشر أقلّ من 10 منصّات إطلاق[13]. وقد اختُبرت قذيفة Agni-II بنجاح في 20 شباط/فبراير 2018 كجزء من تجربة مستخدم أجرتها (SFC)[14]. وسبق أن أخفقت تجربة في أيار/مايو 2017 بُعَيد إطلاق القذيفة[15].

Agni-III قذيفة نقّالة على سكك الحديد، ذات مرحلتين ومدى يتجاوز 3200 كم. وقد أُدخلت الخدمة تحت إمرة (SFC) في سنة 2011، وأُخضعت لتجارب إطلاق كان آخرها في 27 نيسان/أبريل 2017[16].

تعمل الهند على تطوير قذيفتين بالستيتين أبعد مدى، Agni-IV وAgni-V، وهما ستمنحان الهند القدرة لأوّل مرّة على ضرب أهداف في مختلف أنحاء الصين. يبلغ مدى Agni-IV النقّالة على الطرق والنقّالة على السكك الحديدة وذات المرحلتين أكثر من 3500 كم. واختبرت (SFC) قذيفة Agni-IV في 2 كانون الثاني/يناير 2017 وفي 23 كانون الأول/ديسمبر 2018؛ وكانت تجربة كانون الأول/ديسمبر سابع تجربة إطلاق ناجحة لهذه القذيفة[17].

أعطت منظّمة البحث والتطوير الدفاعي (DRDO) الأولوية لتطوير القذيفة Agni-V النقّالة على الطرق وذات المراحل الثلاث ومدى يتخطّى 5000 كم. وعلى الضدّ من قذائف Agni الأخرى، القذيفة Agni-V مصمَّمة لتُخزَّن وتُطلَق من منظومة حاوية نقّالة، وهذا ترتيب يزيد، من جملة أمور أخرى، الجاهزة العملانية بخفض الزمن اللازم لوضع القذائف في حالة تأهّب عند نشوب أزمة[18]. وعام 2018، أُخضعت القذيفة Afni-V لثلاث تجارب إطلاق ناجحة: في 18 كانون الثاني/يناير،

(12) R. Taneja, «India successfully Test-fires Nuclear Capable Ballistic Agni-1 Missile: 10 Facts,» NDTV, 6 February 2018, and Press Trust of India (PTI), «Successful Night Trial of Agni-1 Ballistic Missile,» *Times of India*, 30/10/2018.

(13) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (Wright-Patterson Air Force Base, NASIC, OH, July 2017), p. 25.

(14) Press Trust of India (PTI), «India Test Fires Medium-range Nuclear Capable Agni-II Missile,» *The Hindu*, 20/2/2018.

(15) R. Pandit, «Trial of Agni-II Ballistic Missile Fails: Sources,» *Times of India*, 4/5/2017.

(16) New Indian Express, «India Successfully Test Fires Nuclear Capable Agni-III Missile off Odisha Coast,» 27 April. 2017.

(17) Press Trust of India (PTI), «Nuclear-capable Agni-IV missile Successfully Test-Fired,» *Economic Times* (23 December 2018).

(18) S. Aroor, «New Chief of India's Military Research Complex Reveals Brave New Mandate,» *India Today*, 13/7/2013.

وفي 3 حزيران/يونيو وفي 10 كانون الأول/ديسمبر[19]. أُطلقت القذائف من حاويات مختومة وُضعت على شاحنات في مجمّع موقع التجارب المتكامل في جزيرة عبد الكلام (جزيرة ويلر سابقاً). حلّقت القذيفة في مسار مبرمَج لمدى مسافة 4900 كم. وشكّلت تجربةُ الإطلاق التي أُجريت في كانون الأول/ديسمبر التجربة الناجحة السابعة على التوالي للقذيفة Agni-V منذ عام 2012 والتجربة الأخيرة قبل دخولها الخدمة[20].

تدير الهند برنامج تطوير تكنولوجي لناقلة عائدة ذات رؤوس متعدّدة فردية التوجيه (MIRV). لكن صدر عن مسؤولين ومخطّطين دفاعيين بيانات متضاربة حيال كيفية المضيّ في البرنامج، ولا سيّما تحديد ما إذا كانت هذه الناقلات ستُنشر بداية على Agni-V أو على Agni-VI ذات المدى الأبعد والحمولة الأكبر[21]. ولا تزال Agni-VI قيد التطوير حالياً[22].

القذائف ذات القواعد البحرية

تُواصِل الهند تطوير المكوّن البحري لثالوث قوّاتها النوويّة سعياً لامتلاك قدرة توجيه ضربة ثانية مؤكّدة. وهي تبني أسطولاً مؤلّفاً من 4 ـ 6 غوّاصات ذات محرّكات نووية ومزوّدة بقذائف بالستية كجزء من مشروع السفن ذات التكنولوجيا المتقدّمة والذي يمتدّ أربعة عقود[23].

أطلقت الهند غوّاصتها الأولى المحلّية الصنع INS Arihant ذات المحرّك النووي عام 2009، وأُدخلت الخدمة رسمياً عام 2016[24]. تضرّرت الغوّاصة بشدّة من جرّاء تسرّب الماء إليها عام 2017 وأُخرجت من الخدمة طوال معظم ذلك العام وبعض شهور العام 2018[25]. وأعلنت الحكومة الهندية في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 أنّ Arihant أكملت «دوريتها الردعية» الأولى[26]. لكن هناك شكّ في أنّ قذائف الغوّاصة حملت رؤوساً حربية نووية في أثناء الدورية[27]. وأُطلقت غوّاصة ثانية،

(19) F. S. Gady, «India Test Fires Agni-V Nuclear-Capable ICBM,» *The Diplomat*, 10/12/2018.

(20) H. K. Rout, «Successful Test of Agni-V Leads Way to Induction in Indian Army,» *New Indian Express*, 11/12/2018.

(21) R. Basrur and J. Sankaran, «India's Slow and Unstoppable Move to MIRV,» in: M. Krepon, T. Wheeler and S. Mason, eds., *The Lure and Pitfalls of MIRVs: From the First to the Second Nuclear Age* (Washington, DC: Stimson Center, 2016), pp. 149–176.

(22) Indian Defence Update, «The Agni-6: The Indian ICBM,» 18 June 2017.

(23) K. Davenport, «Indian Submarine Completes First Patrol,» *Arms Control Today* (December 2018), and Naval Technology, «Arihant Class Submarine',» [n. d.].

(24) P. Dinakar, «Now, India has a Nuclear Triad', *The Hindu*, 18/10/2016.

(25) D. Peri and J. Joseph, «INS Arihant Left Crippled after «Accident» 10 Months Ago,» *The Hindu*, 8/1/2018.

(26) Indian Government, Prime Minister's Office, Press Information Bureau, «Prime Minister Felicitates Crew of INS Arihant on Completion of Nuclear Triad,» 5 November 2018, and Davenport, «Indian Submarine Completes First Patrol».

(27) Y. Joshi, «Angels and Dangles: Arihant and the Dilemma of India's Undersea Nuclear Weapons,» War on the Rocks, 14 January 2019.

INS Arighat، في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 ويجري تجهيزها في القاعدة البحرية بالقرب من فيزاخابتنام[28]. وذُكر أنّ أعمال بناء غوّاصتين ثالثة ورابعة قد بدأت، ويُتوقّع إطلاق الثالثة عام 2020 والرابعة عام 2022[29].

الغوّاصة Arihant مجهَّزة بمنظومة إطلاق عمودي من أربعة أنابيب، ويمكن أن تحمل ما يصل إلى 12 قذيفة بالستية K-15 (وتُعرف أيضاً باسم B05) ذات مرحلتين ومدى يبلغ 700 كم. وزعمت تقارير أنّ Arighat ستُجهَّز بمثلَي عدد الأنابيب التي في Arihant، لكنّ صور الأقمار الصناعية أظهرت أنّ الغوّاصتين متماثلتين في الحجم[30]. وفي 11 ـ 12 آب/أغسطس 2018، اختُبرت ثلاث قذائف K-15 على مدى يومين متتاليين من الغوّاصة Arihant المغمورة في أثناء تجربة مستخدم قبالة ساحل فيزاخابتنام[31].

تعمل منظّمة البحث والتطوير الدفاعي (DRDO) على تطوير قذيفة بالستية تُطلق من البحر ذات مرحلتين ومدى يبلغ 3500، واسمها K-4، لتحلّ محلّ القذيفة K-15 آخر الأمر[32]. وفي 17 كانون الأوّل/ديسمبر 2017، أخفقت تجربة إطلاق قذيفة K-4 من منصّة مغمورة في خليج البنغال. لم يذكر المسؤولون الهنود معلومات عن سبب الإخفاق[33]. وقد اختُبرت القذيفة أربع مرّات من قبل. وتعكف DRDO حالياً على تطوير قذيفة بالستية تُطلق من البحر (SLBM) اسمها K-5، ويُتوقَّع أن يزيد مداها على 5000 كم، وأعلنت خططاً لتطوير SLBM أبعد مدى اسمها K-6[34].

للقذيفة Prithvi-II نموذج بحري ذو قدرة نوويّة هو القذيفة Dhanush التي تُطلَق من ظهر سفينة. وذُكر أنّه يمكنها حمل رأس حربي يزن 500 كغ إلى مدى أقصاه 350 كم، وأنّها مصمَّمة لضرب أهداف بحرية وساحلية على السواء. وفي 23 شباط/فبراير 2018، أُطلقت قذيفة Dhanush بنجاح

---

(28) S. Unnithan, «A Peek into India's Top Secret and Costliest Defence Project, Nuclear Submarines,» *India Today*, 10/12/2017.

افتُرض في الأصل أنّ الغوّاصة ستُسمّى INS Aridhaman، لكن أُطلق عليها اسم INS Arighat حين إطلاقها.

(29) Unnithan, Ibid.

(30) F. S. Gady, «India Launches Second Ballistic Missile Sub,» *The Diplomat*, 13/12/2017, and H. K. Kristensen, «India's Second SSBN only Has Four Missile Tubes,» FAS Strategic Security Blog, Federation of American Scientists, 22 February 2019.

(31) H. K. Rout, «Nuke-capable Submarine-Launched Missile Operationalised, India in Select Triad Club,» *New Indian Express*, 19/8/2018.

(32) S. Jha, «India's Undersea Deterrent,» *The Diplomat*, 30/3/2016, and US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat*, p. 33.

(33) M. Pubby, «Setback for Indian Missile Programme: Two Failures in a Week, Submarine Version Stuck,» The Print, 24 December 2017.

(34) Rout, «Nuke-capable Submarine-Launched Missile Operationalised, India in Select Triad Club,» and Unnithan, «A Peek into India's Top Secret and Costliest Defence Project, Nuclear Submarines».

من سفينة في خليج البنغال كجزء من تجربة مستخدم أجرتها قيادة القوّات الاستراتيجية (SFC). أُجريت آخر تجربة قبل هذه في نيسان/أبريل 2015[35]. ودخلت Dhanush الخدمة في البحرية الهندية ونُشرت على سفينتَي دورية ساحليتين من فئة Sukanya[36].

القذائف الانسيابية

تعمل DRDO منذ سنة 2004 على تطوير قذيفة بالستية سرعتها دون سرعة الصوت، تسمّى Nirbhay، ويتجاوز مداها 1000 كم، ويُعتقد أنّ لها نماذج أرضية وبحرية وجوّية. تأخّر تطوير القذيفة لمشكلات تقنية في البرمجيات التي تتحكّم بتحليقها وفي نظامها الملاحي، وهو ما سبّب إخفاقات متتالية لتجارب عديدة منذ العام 2013[37]. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، أعلنت وزارة الدفاع الهندية أنّ (DRDO) أجرت تجربة تحليق ناجحة لقذيفة انسيابية Nirbhay في موقع التجارب المتكامل في جزيرة عبد الكلام وأنّها «حقّقت جميع أهداف المهمّة»[38]. ولم تؤكّد الحكومة الهندية ما ذكرته تقارير إخبارية بأنّ Nirbhay نظام ذو قدرة نووية[39].

---

(35) Press Trust of India (PTI), ««Dhanush» Ballistic Missile Successfully Test-fired,» *Times of India*, 23/2/2018.

(36) Naval Technology, «Sukanya Class Offshore Patrol Vessels,» [n. d.], and R. Pandit, «Navy, IAF Induct Prithvi,» *Times of India*, 22/8/2006.

(37) V. Sv, «What Ails Ingenuously Developed Cruise Missile Nirbhay,» OneIndia, 28 October 2018, and T. S. Subramanian, «Nirbhay Missile Test «an Utter Failure»,» *The Hindu*, 21/12/2016.

(38) Indian Ministry of Defence, Press Information Bureau, «DRDO Conducts Successful Flight Trial of «Nirbhay» Sub-sonic Cruise Missile,» 7 November 2017.

(39) R. Pandit, «India Successfully Tests its First Nuclear-Capable Cruise Missile,» *Times of India*, 8/11/2017, and F. S. Gady, «India Successfully Test Fires Indigenous Nuclear-capable Cruise Missile,» *The Diplomat*, 8/11/2017.

VII القوّات النووية الباكستانية

شانون ن. كايل
هانس م. كريستنسِن

تُواصِل باكستان إعطاء الأولوية لتطوير أسلحة نوويّة ومنظومات إيصال حديثة ونشرها لتكون جزءاً من «وضعية الردع الطيفي الشامل» إزاء الهند. ويُقدَّر بأنّه كان في حوزة باكستان لغاية كانون الثاني/يناير 2019 ما بين 150 و160 رأساً حربياً (انظر الجدول الرقم (6 ـ 8)). والراجح أنّ ترسانة الأسلحة النوويّة الباكستانية ستتعاظم في العقد القادم، مع أنّ تقديرات الزيادة في أعداد الرؤوس الحربية متفاوتة كثيراً[1].

يُعتقَد أنّ باكستان تزيد بالتدريج مخزوناتها من الموادّ الانشطارية ذات الاستخدام العسكري، وهي تضمّ كلّاً من اليورانيوم عالي التخصيب (HEU) والبلوتونيوم (انظر القسم X). يقع مجمّع إنتاج البلوتونيوم في خوشاب بإقليم البنجاب بباكستان، وهو مكوّن من أربعة مفاعلات نووية عملانية تعمل بالماء الثقيل ومصنع إنتاج ماء ثقيل[2]. ويظهر أنّ باكستان تزيد قدرتها على إعادة معالجة الوقود النووي المستهلَك، بمعنى فصل البلوتونيوم بطريقة كيميائية عن وقود المفاعل المشَعَّع. وتمّ توسيع مصنع صغير لإعادة المعالجة في مرفق المختبرات الجديدة في معهد باكستان للعلوم والتكنولوجيا (PINSTECH) بالقرب من مدينة روالْبندي. وشُيّد مصنع أكبر لإعادة المعالجة

(1) انظر مثلاً: L. Sundaresan and K. Ashok, «Uranium Constraints in Pakistan: How Many Nuclear Weapons Does Pakistan Have?,» *Current Science*, vol. 115, no. 6 (25 September 2018); H. Kristensen, R. Norris, and J. Diamond, «Pakistani nuclear Forces, 2018,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, vol. 74, no. 5 (August 2018), and N. Salik, «Pakistan's Nuclear Force Structure in 2025,» Carnegie Endowment for International Peace, Regional Insight, 30 June 2016.

(2) S. Burkhard, A. Lach, and F. Pabian, «Khushab Update,» Institute for Science and International Security, Report, 7 September 2017.

في مجمّع تشاشما للطاقة النووية في البنجاب، وربّما صار عملانياً، مع أنّه بدا أنّ أعمال البناء استمرّت عام 2018[3].

تُجرى عمليات تخصيب اليورانيوم في منشأة الطرد المركزي في مجمّع مختبرات خان البحثية (KRL) في مدينة كهوتا بإقليم البنجاب، وفي منشأة أصغر في بلدة غاذْوال بالبنجاب أيضاً. منشأة غدوال مخصّصة لصنع يورانيوم صالح للاستخدام في صنع أسلحة نووية باستخدام اليورانيوم المتدنّي التخصيب الذي يتمّ إنتاجه في مجمّع KRL[4]. ويجري بناء منشأة تخصيب يورانيوم جديدة بالطرد المركزي الغازي في هذا المجمّع (KRL)، لكن لا يُعرف إن كانت هذه المنشأة ستنتج اليورانيوم المخصَّب لأغراض مدنية أو عسكرية[5]. لكنّ قدرة باكستان مقيّدة في مجال إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب (HEU) اللازم لصنع أسلحة نووية لمحدودية مواردها الطبيعية من اليورانيوم الطبيعي[6].

الطائرات

الراجح أنّ الطائرات التي أُسند إليها دور إيصال نووي هي طائرات Mirage III وMirage V التابعة لسلاح الجوّ الباكستاني. وتُستخدم الطائرة Mirage III في اختبارات التحليق التطويرية للقذيفة الانسيابية رعد ذات القدرة النووية والتي تُطلق من الجوّ (ALCM)، بينما يُعتقد أنّ الطائرات Mirage V ستتولّى دور توجيه ضربات بقنابل نووية مدفوعة بالجاذبية[7].

اشترت باكستان من الولايات المتّحدة 40 طائرة حربية F-16A/B في أواسط ثمانينيات القرن الماضي. وتحدّثت تقارير موثوق بها لكنّها غير مؤكَّدة عن تعديل باكستان بعضاً من هذه الطائرات لتتولّى دور إيصال نووي، ويعتقد كثير من المحلّلين أنّها لا تزال تتولّى هذا الدور[8].

تُواصِل باكستان حيازة طائرات من نوع JF-17، وهي طائرة حربية خفيفة متعدّدة المهام يتمّ إنتاجها بالتعاون مع الصين، لتحلّ محلّ طائراتها الهرمة من نوع ميراج. وتحدّثت تقارير عن عزم

(3) ذُكر في شباط/فبراير 2018 أنّ مصنع إعادة المعالجة تشاشما «قيد البناء». انظر: International Panel on Fissile Materials, «Facilities: Reprocessing plants,» February 2018.

إضافة إلى ذلك، تُظهر صور الأقمار الصناعية ديجيتال غلوب (Digital Globe) التي التُقطت في 19 أيلول/سبتمبر و10 تشرين الأول/أكتوبر 2018 بواسطة غوغل إيرث (Google Earth) مبنى حديثاً كبيراً مجاوراً لمركز إعادة المعالجة الرئيس.

(4) D. Albright, S. Burkhard, and F. Pabian, F., «Pakistan's Growing Uranium Enrichment Program,» Imagery Brief, Institute for Science and International Security, 30 May 2018.

(5) المصدر نفسه.

(6) International Panel on Fissile Materials (IPFM), «Pakistan May be Building a New Enrichment Facility,» IPFM Blog, 16 September 2016.

(7) P. Kerr and M. B. Nikitin, *Pakistan's Nuclear Weapons*, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress RL3248 (US Congress, CRS: Washington, DC, 1 August 2016), p. 7.

(8) انظر: Sundaresan and Ashok, «Uranium Constraints in Pakistan: How Many Nuclear Weapons Does Pakistan Have?».

سلاح الجوّ الباكستاني على دمج قذيفة رعد الانسيابية ذات القدرة المزدوجة والتي تُطلق من الجوّ (انظر أدناه) بالطائرة JF-17، مع أنّه لم يتّضح إن كان ذلك يعني إسناد دور إيصال نووي إلى هذه الطائرة[9].

الجدول الرقم (6 ـ 8)

القوّات النووية الباكستانية، كانون الثاني/يناير 2019

النوع/ (التسمية الأمريكية/الباكستانية)	عدد منصّات الإطلاق المنتشرة	السنة الأولى للنشر	المدى (كم)[أ]	حصيلة الرؤوس الحربية[ب]	عدد الرؤوس الحربية[ج]
طائرات	*36*				*36*
F-16A/B[د]	24	1998	1600	1 × قنبلة	24
Mirage III/V	12	1998	2100	1 × قنبلة أو قذيفة رعد الانسيابية العابرة للقارّات	12
قذائف بالستية تُطلق من البرّ	*102*[هـ]				*102*
عبدلي (حتف ـ 2)	10	(2015)	200	1 x 5-12 kt	10
غزنوي (حتف ـ 3)	16	2004	300	1 x 5-12 kt	16
شاهين ـ 1 (حتف ـ 4)	16	2003	750	1 x 5-12 kt	16
شاهين ـ 1A (حتف ـ 4)[و]	..	(2019)	900	1 x 5-12 kt	..
شاهين ـ 2 (حتف ـ 6)	12	2014	2000	1 x 10-40 kt	12
شاهين ـ 3 (حتف ـ 6)[ز]	..	(2018)	2750	1 x 10-40 kt	..
غوري (حتف ـ 5)	24	2003	1250	1 x 10-40 kt	24
نصر (حتف ـ 9)	24	(2013)	60 ـ 70	1 x 5-12 kt	24
أبابيل (حتف ـ ..)	0	..	2200	MIRV أو MRV	0[ح]
قذائف انسيابية	*12*				*12*
بابور (حتف ـ 7) GLCM	12	2014	350[ط]	1 x 5-12 kt	12
بابور ـ 2 (حتف ـ ..) GLCM	..	..[ي]	700	1 x 5-12 kt	..
بابور ـ 3 (حتف ـ ..) SLCM	0	..[ك]	450	1 x 5-12 kt	0
رعد (حتف ـ 8) ALCM[ل]	..	(2019)	350	1 x 5-12 kt	..
المجموع					**150 ـ 160**[م]

(9) R. Fisher, «JF-17 Block II advances with New Refuelling Probe,» *Jane's Defence Weekly* (27 January 2016).

.. = بيانات غير متاحة أو غير صالحة؛ ( ) = رقم غير مؤكَّد؛ ALCM = قذيفة انسيابية تُطلق من الجوّ؛ GLCM = قذيفة انسيابية تُطلق من الأرض؛ MIRV = ناقلة عائدة ذات رؤوس متعدّدة فردية التوجيه؛ MRV = ناقلة عائدة ذات رؤوس متعدّدة؛ SLCM = قذيفة انسيابية تُطلق من البحر؛ kt = كيلوطن.

(أ) ذُكر مدى الطائرة لأغراض توضيحية فقط، لأنّ المدى الفعلي للمهمّة يعتمد على طريقة التحليق وعلى حمولة الأسلحة. ربّما تُخفَّض حمولات القذائف لتصل إلى مداها الأقصى.

(ب) حصائل الرؤوس الحربية النوويّة الباكستانية غير معلومة. لكنّ التجارب النوويّة التي أُجريت في سنة 1998 أظهرت أنّ الحصائل يمكن أن تصل إلى 12 كيلوطن. ربّما أُدخلت في الخدمة رؤوس حربية معزَّزة حصيلتها أكبر في وقت لاحق. ولا يوجد دليل من مصدر مفتوح يفيد بأنّ باكستان طوّرت رؤوساً حربية نوويّة حرارية ذات مرحلتين.

(ج) الطائرات والقذائف على اختلاف أنواعها ذات استخدامات مزدوجة. ويمكن لمنصّات إطلاق القذائف الانسيابية حمل أكثر من قذيفة. وهذا التقدير يفترض وجود رأس حربي واحد في المتوسّط لكلّ منصّة إطلاق. لكنّ الرؤوس الحربية ليست منتشرة على المنصّات ولكن في مرافق تخزين منفصلة.

(د) تحدّثت تقارير غير مؤكَّدة عن تعديل باكستان بعضاً من الطائرات الحربية F-16 الأربعين التي اشتُريت من الولايات المتّحدة في ثمانينيات القرن الماضي لتتولّى دور إيصال أسلحة نوويّة.

(هـ) ربّما يمكن إعادة تحميل بعض منصّات الإطلاق بالقذائف مرّة واحدة أو أكثر.

(و) لم يتّضح إن كان للقذيفة شاهين ـ IA التسمية ذاتها لشاهين ـ 1.

(ز) لم يتّضح إن كان للقذيفة شاهين ـ 3 التسمية ذاتها لشاهين ـ 2.

(ح) ذكرت القوّات المسلّحة الباكستانية أنّ القذيفة «قادرة على إيصال رؤوس حربية متعدّدة» باستخدام تكنولوجيا الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعدّدة الفردية التوجيه.

(ط) تزعم الحكومة الباكستانية أنّ المدى 700 كم، وهو ضعف المدى الذي ذكره المركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية التابع لسلاح الجوّ الأمريكي (NASIC).

(ي) القذيفة بابور 2، التي اختُبرت لأوّل مرّة في 14 كانون الأوّل/ديسمبر 2016، نموذج مطوّر للقذيفة بابور الأصلية الانسيابية التي تُطلَق من الأرض والراجح أنّها ستحلّ محلّها.

(ك) أُجري اختبار الإطلاق الأوّل على القذيفة الانسيابية بابور ـ 3 التي تُطلَق من البحر باستخدام منصّة مغمورة في 9 كانون الثاني/يناير 2017.

(ل) عرض الجيش الباكستاني عام 2017 نموذجاً لقذيفة رعد 2 وذُكر أنّ مداها يبلغ 550 كلم. لكنّ النموذج الجديد لم يُنشر بعد.

(م) إضافةً إلى الرؤوس الحربية الـ150 المرصودة للقوّات العملانية، يُعتقد أنّ العمل جارٍ على إنتاج رؤوس حربية للقذائف شاهين 3 ورعد بحيث يصل المخزون المقدّر إلى 150 ـ 160 رأساً حربياً.

المصادر: Pakistani Ministry of Defence; various documents; US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), Ballistic and Cruise Missile Threat (NASIC: Wright-Patterson Air Force Base, OH, July 2017); International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 2018* (London: Routledge. 2018); «Nuclear Notebook,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues, author's estimation.

القذائف ذات القواعد البرّية

توسّع باكستان ترسانتها من القذائف البالستية ذات القدرة النوويّة التي تتألّف من سلاسل نظم قصيرة المدى ومتوسّطة المدى. وهي تنشر حالياً قذائف بالستية نقّالة على الطرقات وقصيرة المدى (SRBM) وذات وقود صلب من نوع عبدلي (وتسمّى حتف 2 أيضاً) وغزنوي (وتسمّى حتف ـ 3 أيضاً) وشاهين ـ 1 (حتف ـ 4) ونصر (حتف 9). ولا يزال شاهين 1A قيد التطوير، وهو نموذج أبعد مدى للقذيفة شاهين ـ 1.

تنشر باكستان نوعين من القذائف البالستية المتوسّطة المدى (MRBM) وذات القدرة النوويّة: القذيفة غوري (حتف ـ 5) النقّالة على الطرق والعاملة بالوقود السائل، ويبلغ مداها 1250 كم؛ وشاهين ـ 2 (حتف ـ 6) النقّالة على الطرق وذات المرحلتين والوقود الصلب، والتي يبلغ مداها 2000 كم[10]. ويجري حالياً تطوير نموج أبعد مدى، اسمه شاهين ـ 3، وقد أُخضع لأوّل تجربة إطلاق عام 2015[11]. يبلغ المدى المعلَن للقذيفة 2750 كم، وهو ما يجعلها أكبر المنظومات التي اختبرتها باكستان مدى حتّى الساعة.

يعكف مجمّع الدفاع الوطني بباكستان على تطوير قذيفة بالستية جديدة متوسّطة المدى (MRBM) وذات قدرة نوويّة، تسمّى أبابيل، وهي معتمدة على هيكل شاهين ـ 3 التي تعمل بالوقود الصلب وعلى محرّكاتها[12]. وفي 24 كانون الثاني/يناير 2017، أعلنت باكستان نجاح تجربة الإطلاق الأولى للقذيفة أبابيل وكان هدفها «التحقّق من البارامترات التصميمية والتقنية المتنوّعة لنظام السلاح»[13]. واستناداً إلى دائرة الصحافة لدى القوّات المسلّحة، هذه القذيفة «قادرة على إيصال عدّة رؤوس حربية باستخدام تكنولوجيا الناقلة العائدة ذات الرؤوس المتعدّدة الفردية التوجيه (MIRV)» ويجري تطويرها لـ «[ضمان] إمكانية بقاء قذائف باكستان البالستية في بيئة الدفاع الصاروخي البالستي (BMD) المتنامي في المنطقة»[14]. وذُكر أنّ مجمّع الدفاع الوطني بباكستان يطوّر التكنولوجيا اللازمة لنشر قذائف مجهَّزة بـ(MIRV) كإجراء مضادّ لنظام الدفاع الصاروخي البالستي المرتقب في الهند[15].

تعطي باكستان الأولوية لتطوير قذائف قصيرة المدى وذات قدرة نووية، ويظهر أنّها مخصّصة لأداء أدوار ومهمّات نووية تكتيكية. وسعياً لوضعية «الردع الطيفي الشامل»، يُولي المخطِّطون الدفاعيون الباكستانيون للخيارات النوويّة اهتماماً كبيراً للردّ على عقيدة عسكرية هندية تتصوّر شنّ هجمات تقليدية خاطفة ولكن محدودة على الأراضي الباكستانية باستخدام قوّات منتشرة على الخطوط الأمامية[16].

---

(10) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (Wright-Patterson Air Force Base, NASIC, OH, July 2017), p. 25.

(11) Pakistan Inter Services Public Relations, «Shaheen 3 Missile Test,» Press Release PR-61/2015-ISPR, 9 March 2015.

(12) مجمّع الدفاع الوطني (ويسمّى أيضاً مجمّع التطوير الوطني أو مركز التطوير الوطني) وهيئته الإشرافية، وتسمّى اللجنة الهندسية والعلمية الوطنية (NESCOM)، هما الكيانان الرئيسان المسؤولان عن برامج تطوير القذائف في باكستان. انظر: Nuclear Threat Initiative, «National Defence Complex,» updated 27 September 2011.

(13) Pakistan Inter Services Public Relations, Press Release PR-34/2017-ISPR, 24 January 2017.

(14) المصدر نفسه، و F. S. Gady, «Pakistan Tests New Ballistic Missile Capable of Carrying Multiple Nuclear Warheads,» *The Diplomat*, 25/1/2017.

(15) S. Tsasleem, «No Indian BMD for No Pakistani MIRVS,» Stimson Center, Off Ramps Initiative Paper, 2 October 2017.

(16) M. Ahmed, «Pakistan's Tactical Nuclear Weapons and Their Impact on Stability,» Carnegie Endowment for International Peace, Regional Insight, 30 June 2016, and J. Sankaran, «Pakistan's Battlefield Nuclear Policy: A Risky Solution to an Exaggerated Threat,» *International Security*, vol. 39, no. 3 (Winter 2014/2015), pp. 118–151.

نشرت باكستان نوعين من القذائف البالستية ذات المرحلة الواحدة والتي تُطلَق من البرّ، وهما قادران على إيصال رؤوس حربية نوويّة صغيرة الحجم منخفضة الحصيلة، إضافةً إلى إيصال رؤوس حربية تقليدية: القذيفة عبدلي (حتف ـ 2) النقّالة على الطرق، ويبلغ مداها 200 كم؛ والقذيفة نصر (حتف ـ 9) النقّالة على الطرق، ويبلغ مداها 60 كم. واختُبر نظام نصر أوّل مرّة عام 2011 باستخدام منصّة إطلاق ذات أنبوب واحد، لكنّها ظهرت بعد ذلك مع منصّة إطلاق نقّالة متعدّدة الأنابيب يمكنها إطلاق رشق من أربع قذائف[17]. وأُجريت في 5 تموز/يوليو 2017 تجربة إطلاق على نموذج محسّن يبلغ مداه 70 كم[18].

القذائف ذات القواعد البحرية

تسعى باكستان، في سياق جهودها الرامية إلى امتلاك قدرة توجيه ضربة ثانية مؤكَّدة، لمضاهاة الثالوث النووي الهندي بتطوير قوّة نوويّة بحرية. وأعلنت في 29 آذار/مارس 2018 أنّها أجرت بنجاح تجربة الإطلاق الثانية لقذيفة انسيابية تُطلق من الغوّاصات (SLCM)، اسمها بابور ـ 3، من «منصّة دينامية مغمورة» في المحيط الهندي[19]. قيل إنّ القذيفة نموذج بحري للقذيفة الانسيابية (GLCM) بابور ـ 2 التي تُطلق من البرّ، وأنّ مداها 450 كم. لكنّ مقطع فيديو نشرته باكستان لتجربة الإطلاق الأولى التي أُجريت في كانون الثاني/يناير 2017 أكّد أنّ القذيفة الانسيابية بابور التي تُطلق من البحر مصمَّمة للانطلاق من أنابيب طوربيد في غوّاصة وليس من نظام إطلاق عمودي في حاوية[20]. والراجح أنّه سيتمّ تحميلها على ثلاث غوّاصات في الخدمة في البحرية الباكستانية حالياً من فئة أغوستا التي تعمل بالديزل والكهرباء[21]. وتقدّمت باكستان من الصين بطلب شراء ثماني غوّاصات تقليدية تعمل بالدفع الذي لا يعتمد على الهواء، ويُتوقّع استلام أولاها عام 2022[22].

وعام 2012، أقامت باكستان قيادة قوّة استراتيجية بحرية لتكون «الوصيّ على قدرة البلاد على توجيه ضربة ثانية»[23]. لم يتّضح إن كانت البحرية الباكستانية طوّرت بنية أساسية للقيادة والسيطرة

(17) U. Ansari, «Pakistan Holds Parade after 7-Year Break,» *Defense News* (24 March 2015), and A. Haroon 'Pakistan Test Fires Haft IX,» Dispatch News Desk, 26 September 2014.

(18) Pakistan Inter Services Public Relations, Press Release PR-344/2017-ISPR, 5 July 2017.

(19) Pakistan Inter Services Public Relations, «Pakistan Conducted Another Successful Test Fire of Indigenously Developed Submarine Launched Cruise Missile Babur Having a Range of 450 kms,» Press Release PR-125/2018-ISPR, 29 March 2018.

(20) S. Taheran, «Pakistan Advances Sea Leg of Triad,» *Arms Control Today* (1 June 2018).

(21) A. Panda and V. Narang, «Pakistan Tests New sub-launched Nuclear-Capable Cruise Missile: What Now?,» *The Diplomat*, 10/1/2017.

(22) B. Khan, «China Confirms Submarine Sale to Pakistan,» Quwa Defence News and Analysis Group, 16 October 2016.

(23) R. Iskander, *Murky Waters: Naval Nuclear Dynamics in the Indian Ocean* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2015), p. 17.

لإدارة قوّة نووية معتمدة على الغوّاصات أو أنّها أعدّت ترتيبات للوصاية على الرؤوس الحربية النووية المنتشرة في دورية[24].

القذائف البالستية التي تُطلَق من البرّ والجوّ

إضافةً إلى القذيفة الانسيابية التي تُطلَق من البحر (SLCM) بابور ـ 3، تواصل باكستان تطوير نوعين من قذائف انسيابية ذات قدرة نووية وتُطلق من البرّ والجوّ كجزء مكمّل لسعيها لوضعية ردع طيفي شامل. القذيفة بابور ـ 2، التي يسمّيها الجيش الباكستاني نظام السلاح بابور ـ 1 (بي)، نموذج أبعد مدى للقذيفة الانسيابية التي تُطلَق من الأرض (GLCM) بابور (حتف ـ 7)، وهي تمتلك خصائص تصميم شبحي. اختُبرت لأوّل مرّة عام 2016. وأجرى الجيش الباكستاني عليها تجربة تحليق ناجحة في 14 نيسان/أبريل 2018[25]. والثاني هو القذيفة الانسيابية التي تُطلَق من الجوّ (ALCM) رعد (حتف ـ 8) التي تزعم باكستان إمكان تحميلها برؤوس حربية تقليدية أو نووية، ويزيد مداها عن 350 كم، وهي خضعت لسبع تجارب تحليق منذ العام 2007، آخرها في 19 كانون الثاني/يناير 2016[26]. ومع أنّ التجارب الأوّلية أُجريت باستخدام طائرة Mirage III تابعة لسلاح الجوّ الباكستاني، ذكرت تقارير أنّه ربّما تكون القذيفة قد دُمجت في الطائرة الحربية JF-17[27]. وعام 2017، كشفت باكستان عن نموذج ALCM مطوَّر، هو رعد ـ 2، وذُكر أنّه مداه يبلغ 550 كم[28].

(24) Panda and Narang, Ibid.

(25) Pakistan Inter Services Public Relations, «Pakistan Today Conducted a Successful Test of an Enhanced Range Version of the Indigenously Developed Babur Cruise Missile,» Press Release PR-142/2018-ISPR, 14 April 2018.

(26) Pakistan Inter Services Public Relations, Press Release PR-16/2016-ISPR, 19 January 2016.

(27) Fisher, «JF-17 Block II advances with New Refuelling Probe».

(28) B. Khan, «Pakistan Officially Unveils Extended Range Ra'ad 2 Air-Launched Cruise Missile,» Quwa Defence News and Analysis Group, 23 March 2017.

VIII القوّات النووية الإسرائيلية

شانون ن. كايل
هانس م. كريستنسِن

لا تزال إسرائيل متمسّكة بسياسة التعتيم النووي القديمة، وهي عدم تأكيد حيازتها أسلحة نوويّة أو نفيها رسمياً[1]. وكمثَل الهند وباكستان، لم تكن إسرائيل يوماً طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار ((NPT) لعام 1968[2].

تشير وثائق حكومية أمريكية وإسرائيلية نُزعت عنها السرّية إلى أنّ إسرائيل بدأت ببناء مخزون أسلحة نووية في مطلع ستينيات القرن الماضي باستخدام بلوتونيوم أنتجه مفاعل إسرائيل البحثي ـ 2 (IRR-2) في مركز النقب للبحوث النووية القريب من ديمونا[3]. لكن لا تتوافر معلومات كثيرة للعامّة عن التاريخ التشغيلي لـIRR-2 غير المشمول بالضمانات وعن قدرته على توليد الطاقة، علماً بأنّه دخل الخدمة عام 1963[4]. وربّما يجري تشغيله اليوم لإنتاج التريتيوم أساساً[5]. ولا يزال هذا المفاعل الهرم الذي يعمل بالماء الثقيل قيد الخدمة برغم وجود عدد من المشكلات الهيكلية

---

(1) للمزيد عن دور هذه السياسة في صنع القرارات المتّصلة بالأمن القومي الإسرائيلي، انظر: A. Cohen, «Israel,» in: H. Born, B. Gill and H. Hänggi, eds., SIPRI, *Governing the Bomb: Civilian Control and Democratic Accountability of Nuclear Weapons* (Oxford: Oxford University Press, 2010), pp. 152–170.

(2) للاطلاع على ملخّص وعلى تفاصيل أخرى عن (NTP)، انظر الملحق ألف، القسم I في هذا الكتاب.

(3) للاطلاع على تاريخ برنامج الأسلحة النووية لدى إسرائيل، انظر: A. Cohen, *The Worst-kept Secret: Israel's Bargain with the Bomb* (New York: Columbia University Press, 2010).

(4) A. Glaser and M. Miller, «Estimating Plutonium Production at Israel's Dimona Reactor,» Report presented at the 52nd Annual Institute of Nuclear Materials Management (INMM) Meeting, Palm Desert, 17–21 July 2011.

(5) International Panel on Fissile Materials (IPFM), *Global Fissile Material Report 2015: Nuclear Weapon and Fissile Material Stockpiles and Production* (Princeton, NJ: IPFM, 2015), p. 26.

المحدّدة في قلبه[6]. ومن المزمع إغلاق المفاعل عام 2023، لكن ذُكر أنّ لجنة الطاقة الذرّية الإسرائيلية تدرس سبُل إطالة عمره التشغيلي إلى أربعينيات القرن الحالي[7]. وأشار محلّلون غير حكوميين إلى أنّ قدرة إسرائيل على تجديد مفاعلها الحالي أو بناء مفاعل بديل ستكون مقيَّدة بقيود التصدير الدولية على المكوّنات الأساسية[8].

يُقدَّر أنّ لدى إسرائيل نحو 80 ـ 90 سلاحاً نووياً عملانياً (انظر الجدول الرقم (6 ـ 9))، منها نحو 30 قنبلة مدفوعة بالجاذبية تُسقط من طائرات حربية. ولا تُعرف أماكن خزن هذه الرؤوس الحربية التي يُعتقد أنّها مفكَّكة جزئياً.

الجدول الرقم (6 ـ 9)

القوّات النووية الإسرائيلية، كانون الثاني/يناير 2019

النوع	المدى (كم)[أ]	الحمولة (كغ)	الوضع	عدد الرؤوس الحربية
طائرات[ب]				..
F-16A/B/C/D/I Falcon	1600	5400	205 طائرات في المخزون، ويُعتقد أنّ بعضها مؤهّل لإيصال أسلحة نوويّة.	30
قذائف بالستية ذات قواعد برّية				..
أريحا 2	1500 ـ 1800	750 ـ 1000	نحو 50 قذيفة؛ نُشرت لأول مرّة في سنة 1990.	25
أريحا 3[ج]	أكبر من 4000	1000 ـ 1300	أصبحت عملانية في الأعوام 2011 ـ 2015، ويجري إحلالها بالتدريج محلّ أريحا 2.	25
قذائف انسيابية				..
..	..	..	تتحدّث شائعات عن تسليح الغوّاصات دولفن التي تعمل بالديزل والكهرباء بقذائف انسيابية نوويّة تُطلق من البحر، لكنّ مسؤولين إسرائيليين ينكرون هذه المزاعم.	(10)
المجموع				**80 ـ 90**[د]

(6) C. Levinson, «Israel's Dimona Nuclear Reactor Plagued by 1,537 Defects, Scientists Say,» *Haaretz*, 16 April 2016.

(7) Y. J. Bob, «Is Israel's Nuclear Reactor Still Safe?,» *Jerusalem Post*, 29/9/2018.

(8) R. Kelley and K. Dewey, «Assessing Replacement Options for Israel's Ageing Dimona Reactor,» *Jane's Intelligence Review* (20 November 2018).

.. = غير متاح أو غير صالح.

(أ) ذُكر مدى الطائرة لأغراض توضيحية فقط، لأنّ المدى الفعلي للمهمّة متفاوت. وربما تُخفَّض حمولات القذائف لبلوغ المدى الأقصى.

(ب) ربما يكون لبعض طائرات F-15I الإسرائيلية الـ25 دور إيصال نوويّ بعيد المدى أيضاً.

(ج) ربّما يجري العمل على تطوير نموذج أبعد مدى للقذيفة مع محرّك صاروخي جديد.

(د) بحسب تقدير سيبري التقريبي، تخزّن إسرائيل 80 ـ 90 رأساً حربياً. لكن هناك شكوك كثيرة في حجم الترسانة النووية الإسرائيلية وقدرات رؤوسها الحربية.

المصدر: A. Cohen, *The Worst-kept Secret: Israel's Bargain with the Bomb* (New York: Columbia University Press, 2010); A. Cohen and W. Burr, «Israel Crosses the Threshold,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, vol. 62, no. 3 (May-June 2006); A. Cohen, *Israel and the Bomb* (New York: Columbia University Press, 1998); D. Albright, F. Berkhout, and W. Walker, SIPRI, *Plutonium and Highly Enriched Uranium 1996: World Inventories, Capabilities and Policies* (Oxford: Oxford University Press, 1997); *IHS Jane's Strategic Weapon Systems*, various issues; S. Fetter, «Israeli Ballistic Missile Capabilities,» *Physics and Society*, vol. 19, no. 3 (July 1990); «Nuclear Notebook,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues and author's estimations.

رُصد نحو 50 رأساً حربياً لإيصالها بواسطة قذائف بالستية تُطلق من البرّ. تضمّ ترسانة إسرائيل قذائف أريحا 2 البالستية المتوسّطة المدى ذات المرحلتين والعاملة بالوقود الصلب. ويُعتقد أنّها موضوعة، إلى جانب منصّات نصب/نقل نقّالة، في كهوف في قاعدة جوّية قريبة من زخاريا (زكريا) جنوب شرق تل أبيب[9]. كما أُعلن أنّ أريحا ـ 3، وهي قذيفة بالستية متوسّطة المدى ذات ثلاث مراحل ومدى يتجاوز 4000 كم، صارت عملانية عام 2011[10]. وعام 2013، أجرت إسرائيل تجربة على قذيفة أريحا 3 باستخدام محرّك جديد يتيح للقذيفة في رأي بعض المصادر مدى عابراً للقارّات ـ أي مدى يتجاوز 5500 كم[11]. لكن لا يُعرف شيء عن سير تطويرها.

ذكرت تقارير كثيرة غير مؤكَّدة أنّ إسرائيل عدّلت أسطولها من الغوّاصات الألمانية الصنع التي تعمل بالديزل والكهرباء من فئة دولفن لتحمل قذائف انسيابية محلّية الصنع تُطلق من البحر ومسلّحة برؤوس نوويّة، وهو ما يمنح إسرائيل قدرة توجيه ضربة ثانية من البحر[12]. في هذه الحالة، ستضمّ هذه الترسانة على الأرجح عدداً صغيراً وحسب من الرؤوس الحربية، وربّما يقلّ عن 12 رأساً حربياً. لكنّ المسؤولين الإسرائيليين والألمان يصرّون على إنكار تلك التقارير. وكانت إسرائيل قد اشترت من ألمانيا ثلاث غوّاصات من فئة دولفن وثلاث غوّاصات دولفن 2 محدَّثة، وتسلّمت

(9) J. O'Halloran, ed., «Jericho Missiles,» *IHS Jane's Weapons: Strategic, 2015-16* (Coulsdon: IHS Jane's, 2015), p. 53.

(10) المصدر نفسه.

(11) A. Ben-David, «Israel Tests Jericho III Missile,» *Aviation Week and Space Technology*, (22 July 2013).

(12) انظر مثلاً: Cohen, *The Worst-kept Secret: Israel's Bargain with the Bomb*, p. 83; R. von Bergman [et al.], «Israel's Deployment of Nuclear Missiles on Subs from Germany,» *Der Spiegel*, 4/6/2012, and V. Gilinsky, «Israel's Sea-based Nukes Pose Risks,» *Bulletin of the Atomic Scientists* (8 February 2016).

البحرية الإسرائيلية خمساً منها. وتقرّر تسليم السادسة في آخر عام 2019[13]. وفي تشرين الأوّل/ أكتوبر 2017، أعلنت الحكومة الألمانية موافقتها على تقديم دعم مالي لصفقة تُزوِّد إسرائيلَ بموجبها بثلاث غوّاصات جديدة من نوع دولفن 2 لتحلّ محلّ غوّاصات دولفن الثلاث الأولى التي سُلّمت في عامَيْ 1999 و2000[14]. لكنّ ألمانيا احتفظت بحقّ إلغاء الصفقة بناء على نتيجة تحقيق تجريه الشرطة الإسرائيلية في سلوك غير لائق وفساد محتمل في قرار شراء الغوّاصات[15]. ويُتوقَّع أن تصبح أولى الغوّاصات الثلاث عملانية عام 2030[16].

(13) B. Opall-Rome, «Israeli Navy Backs Netanyahu's Submarine Scheme,» *Defense News*, (19 April 2017).

(14) المصدر نفسه.

(15) Reuters, «Deutschland beteiligt sich finanziell an U-Booten für Israel» [Germany Participates Financially in Submarines for Israel], *Der Spiegel*, 23/10/2017, and «Germany Approves Deal on Three Submarines for Israel,» *Deutsche Welle*, 23/10/2017.

(16) Y. Lappin, «Israeli Submarine Chief Outlines Future Requirements,» *Jane's Defence Weekly* (14 March 2018).

IX القدرات العسكرية النووية الكورية الشمالية

شانون ن. كايل
هانس م. كريستنسِن

تدير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الشماليّة) برنامجاً نشطاً لكنّه شديد الغموض لإنتاج أسلحة نوويّة. ويُقدَّر بأنّ كوريا الشماليّة ربّما أنتجت 20 ـ 30 سلاحاً نووياً بحلول كانون الثاني/يناير 2019 (انظر الجدول الرقم (6 ـ 10)). هذا التقدير مبنيّ على حسابات كمّية الموادّ الانشطارية ـ البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب (HEU) ـ التي يقدَّر أنّ كوريا الشماليّة أنتجتها لاستخدامها في صنع أسلحة نووية، وعلى افتراضات في شأن تصاميم أسلحتها وقدراتها التصنيعية.

إنتاج الموادّ الانشطارية

واصلت كوريا الشمالية عام 2018 إنتاج كلّ من البلوتونيوم الذي يصلح لصنع أسلحة واليورانيوم عالي التخصيب (انظر القسم X)[1]. توجد قدرات إنتاج البلوتونيوم وفصله في مركز يونغْبيون للبحوث العلمية النوويّة (YNSRC). وأظهرت صور التقطتها أقمار صناعية تجارية في شباط/فبراير 2018 أنّ المفاعل البحثي المهدَّأ بالغرافيت بقدرة 5 ميغاواط كهربائي في الYNSRC لا يزال يعمل برغم أعمال الصيانة الجارية[2]. وإضافةً إلى ذلك، يظهر أنّ المختبر الإشعاعي الكيميائية في يونغبيون كان يعمل في أيار/مايو 2018 على فصل البلوتونيوم من قضبان الوقود المستهلك في المفاعل[3]. وأظهرت صور التقطتها أقمار صناعية كذلك أنّ المفاعل التجريبي المجاور الذي يعمل

---

(1) D. Brunnstrom, «North Korea May Have Made More Nuclear Bombs, but Threat Reduced: Study,» Reuters, 12 February 2019.

(2) F. Pabian, J. Bermudez, and J. Liu, «North Korea's Yongbyon Nuclear Complex: 5 MWe Reactor is Likely Operating, New Military Encampment Established,» 38 North, 5 March 2018.

(3) S. S. Hecker, R. L. Carlin and E. A. Serbin, «A Comprehensive History of North Korea's Nuclear Program: 2018 Update,» Center for International Security and Cooperation, 11 February 2019, p. 3.

بالماء الخفيف (ELWR)، والقادر على إنتاج البلوتونيوم أيضاً، باشر العمل أو كان يخضع لتجارب قبل التشغيل عام 2018[4].

هناك شكوك كثيرة حيال قدرات كوريا الشمالية على تخصيب اليورانيوم وحيال مخزونها من اليورانيوم العالي التخصيب (HEU). والاعتقاد السائد هو أنّ قيادة البلاد أعطت لإنتاج الـHEU الأولوية لاستخدامه في صنع رؤوس حربية نووية للتغلّب على قدرتها المحدودة على إنتاج بلوتونيوم يصلح لصنع أسلحة. وأشار تحليل صور التقطتها أقمار صناعية عام 2018 إلى مواصلة كوريا الشمالية تشغيل مصنع التخصيب بالطرد المركزي الغازي في مجمّع يونغْبيون الذي صرّحت عنه من قبل عام 2010[5]. وفي أثناء العام، حدّد فريق من الباحثين غير الحكوميين من الولايات المتّحدة مرفقاً سرّياً محتملاً لتخصيب اليورانيوم في كانغْسونغ بالقرب من بيونغ يانغ[6]. ذُكر أنّ الوكالات الاستخبارية الأمريكية تراقب هذا الموقع منذ أكثر من عقد. لكنّ محلّلين نبّهوا إلى استحالة تأكيد طبيعة النشاط الجاري هناك وغايته من دون دخول المصنع[7]. واستناداً إلى تقارير إعلامية، خلَص تقييم استخباري أمريكي في حزيران/يونيو 2018 إلى أنّه يوجد لدى كوريا الشمالية على الأرجح أكثر من مصنع سرّي واحد لتخصيب اليورانيوم وأنّها تسعى للتستّر على أنواع مرافق الإنتاج وعددها في برنامج أسلحتها النووية[8].

الرؤوس الحربية النووية

ذكر الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون في خطاب يوم رأس السنة الجديدة السنوي في 1 كانون الثاني/يناير 2018 أنّ بلاده أكملت بنجاح تطوير «قوّتها الدفاعية الذاتية النووية». وأعلن أنّها ستبدأ بالإنتاج الكمّي لرؤوس حربية نووية وقذائف بالستية ونشرها، وهي سبق إثبات «قدرتها وجدارتها»[9].

---

(4) D. Albright and S. Burkhard, «North Korea Continues Expanding its Reactor Capability for Making Plutonium for Nuclear Weapons,» Imagery Brief, Institute for Science and International Security, 5 April 2018.

(5) F. V. Pabian and J. Liu, «North Korea's Yongbyon Nuclear Facilities: Well-maintained but Showing Limited Operations,» 38 North, 9 Januuary 2019, and Hecker, Carlin and Serbin, Ibid., pp. 3-4.

(6) A. Panda, «Exclusive: Revealing Kangson, North Korea's First Covert Uranium Enrichment Site,» *The Diplomat*, 13/7/2018.

(7) M. Madden, «Much Ado about Kangson,» 38 North, 3 August 2018, and D. Albright, «Kangsong: A Suspect Uranium Enrichment Plant,» Imagery Brief, Institute for Science and International Security, 2 October 2018.

(8) C. Kube, K. Dilanian, and C. E. Lee, «North Korea Has Increased Nuclear Production at Secret Sites, Say US Officials,» NBC News, 1 July 2018, and E. Nakashima and J. Warrick, «North Korea Working to Conceal Key Aspects of its Nuclear Program, US Officials Say,» *Washington Post*, 30/6/2018.

(9) Korean Central News Agency, «Kim Jong Un Makes New Year Address,» 1 January 2018.
انظر أيضاً الفصل السابع، القسم I في هذا الكتاب.

الجدول الرقم (6 ـ 10)

القوّات الكورية الشمالية ذات القدرة النووية المحتملة، كانون الثاني/يناير 2019

النوع[أ]	المدى (كم)	الحمولة (كغ)	الوضع	عدد الرؤوس الحربية
قذائف بالستية ذات قواعد برّية				..
Hwasong-7 (Nodong)	أكبر من 1200	1000	قذيفة من مرحلة واحدة تعمل بالوقود السائل. يوجد أقلّ من مئة منصّة إطلاق؛ نُشرت لأوّل مرّة عام 1990.	
Hwasong-9 (Scud-ER)	1000	500	نموذج للقذيفة سكود، طُوّرت لتحمل وقوداً إضافياً.	
Bukkeukseong-2 (KN-15)	1000	..	قذيفة ذات مرحلتين وتعمل بالوقود الصلب، وهي قيد التطوير. أُطلقت من حاوية TEL. نموذج أرضي لـ(SLBM) Bukkeukseong-1. اختُبرت عام 2017.	
Hwasong-10 (BM-25, Musudan)	أكبر من 3000	(1000)	قذيفة قيد التطوير ذات مرحلة واحدة ووقود سائل؛ أُخضعت لتجارب إطلاق عديدة فاشلة عام 2017.	
Hwasong-12 (KN-17)	أكبر من 3000	1000	قذيفة قيد التطوير ذات مرحلة واحدة ووقود سائل.	
Hwasong-13 (KN-08)[ب]	أكبر من 5500	..	قذيفة قيد التطوير ذات ثلاث مراحل ووقود سائل ومدى يمكن أن يكون عابراً للقارّات، لا يُعرف إن كانت أُخضعت لتجارب إطلاق أم لا.	
Hwasong-14 (KN-20)	6700 ـ 10400	500 ـ 1000	قذيفة قيد التطوير ذات مرحلتين ووقود سائل. اختُبرت عام 2017.	
Hwasong-15 (KN-22)	13000	1000 ـ 1500	قذيفة قيد التطوير ذات مرحلتين ووقود سائل. اختُبرت مرّتين عام 2017.	
Taepodong-2[ج]	12000	..	قيد التطوير؛ نموذج لمركبة إطلاق فضائية ذات ثلاث مراحل وضعت أقماراً صناعية في المدار في كانون الثاني/ديسمبر 2012 وشباط/فبراير 2016.	
قذائف بالستية تُطلق من غوّاصات				
Bukkeukseong-1 (KN-11)	..	..	قذيفة بالستية قيد التطوير تُطلَق من البحر ذات مرحلتين ووقود صلب، ستحلّ محلّ نموذج سابق يعمل بالوقود السائل.	
المجموع				**(20 ـ 30)**[د]

.. = غير متاحة أو غير صالحة؛ ( ) = رقم غير مؤكَّد؛ SLBM = قذيفة بالستية تُطلق من الغوّاصات، TEL= منصة إطلاق ناصبة وناقلة.

(أ) لا يوجد دليل معلن على إنتاج كوريا الشمالية رأساً حربياً مدمجاً بما فيه الكفاية لإيصاله بواسطة قذيفة بالستية، أو على أنّها طوّرت واختبرت مركبة عائدة لحمل رأس حربي كهذا، أو أنّها طوّرت رؤوساً حربية نووية منتشرة في قوّات عملانية.

(ب) يجري تطوير نموذج KN-14 يعمل بمرحلتين، لكنّه لم يُختبر بعد.

(ج) أخفقت القذيفة Taepodong-1 ذات المرحلتين في اختبار إطلاق في سنة 1998.

(د) يقدّر سيبري أنّه ربّما يكون لدى كوريا الشمالية مادّة انشطارية كافية لصنع 20 ـ 30 رأساً حربياً.

المصادر: US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (NASIC, Wright-Patterson Air Force Base, OH, July 2017); *IHS Jane's Strategic Weapon Systems*, various issues; «Nuclear Notebook,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues, and author's estimations.

لا تتوافر أدلّة متاحة للعموم تؤكّد زعم كوريا الشمالية بناءها رأساً حربياً صغيراً (أو منمنماً) بما يكفي لإيصاله بقذيفة بالستية. وعام 2017، ذُكر أنّ وكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية خلَصت إلى أنّ كوريا الشمالية نجحت في تصميم رأس حربي بهذه المواصفات وإنتاجه[10]. وفي إصدار الورقة البيضاء الدفاعية نصف السنوي عام 2018، ذكرت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية أنّ الظاهر أنّ كوريا الشمالية «بلغت مستوى متقدّماً من التعقيد في قدرتها على نمنمة رأس حربي نووي»، لكنّها لم تذكر إن كانت تعتقد أنّ كوريا الشمالية أنتجت أو نشرت رأساً حربياً لإيصاله بقذيفة[11].

تزعم كوريا الشمالية منذ عام 2016 أنّها طوّرت واختبرت سلاحاً نووياً حرارياً (قنبلة هيدروجينية)[12]. رفض الخبراء الدوليون في البداية هذا الزعم، وكذلك فعلت الوكالات الاستخبارية الكورية الجنوبية والأمريكية[13]. لكنّ كوريا الشمالية أجرت في أيلول/سبتمبر 2017 تفجيراً تجريبياً كانت حصيلته (طاقته الانفجارية) أكبر كثيراً من الحصيلة الانفجارية لأيّ من تفجيراتها التجريبية الخمسة السابقة ـ ذكرت تقديرات منقّحة أنّها تراوحت بين 200 و300 كيلوطن[14]. وأعلنت مؤسّسة الأسلحة النووية الكورية الشمالية أنّ الحدث تجربة ناجحة لقنبلة هيدروجينية يمكن إيصالها بقذيفة بالستية عابرة للقارّات[15]. وبناء على تحليل لعمل بحثي علمي كوري شمالي مفتوح المصدر عام

(10) J. Warrick [et al.], «North Korea Now Making Missile-ready Nuclear Weapons, US Analysts Say,» *Washington Post*, 8/8/2017.

(11) K. M. Yoo, «Defense Ministry's Latest White Paper Omits Language Describing N. Korea as «the Enemy»,» *The Hankyoreh*, 16/1/2019.

(12) Korean Central News Agency, «DPRK Proves Successful in H-bomb Test,» 6 January 2016.

(13) J. Keller, F. Fessenden, and T. Wallace, «Why Experts Doubt that North Korea Tested a Hydrogen Bomb,» *New York Times*, 6/1/2016, and Japanese Ministry of Defense (MOD), *Defense of Japan 2018*, White Paper (Tokyo: MOD, 2018), p. 68.

(14) NORSAR, «The Nuclear Explosion in North Korea on 3 September 2017: A Revised Magnitude Assessment,» 12 September 2017.

(15) Korean Central News Agency, «DPRK Nuclear Weapons Institute on Successful Test of H-bomb for ICBM,» 3 September 2017.

2018، استنتج محلّلون غير حكوميين أنّه كوريا الشمالية امتلكت على الأرجح القدرة على إنتاج جهاز انشطري معزّز وأنّه ربّما كان جهازاً حرارياً نووياً ذا مرحلتين(16).

تعليق كوريا الشمالية تجاربها التفجيرية النووية والبالستية

أعلن كيم في خطاب ألقاه في 20 نيسان/أبريل أمام اللجنة المركزية لحزب العمّال الكوري الحاكم أنّ كوريا الشمالية ستوقف على الفور إجراء مزيد من التجارب على الأسلحة النووية والقذائف البالستية البعيدة المدى(17). وأعلن أيضاً أنّ موقع التجارب الجوفية للأسلحة النووية في بيونغيي - ري شمال شرق البلاد سيُغلَق ويُفكّك(18). وفي 24 أيار/مايو، دمّرت كوريا الشمالية بالمتفجّرات الأنفاق والمباني التي في الموقع بحضور فريق من الصحافيين الدوليين(19). لكن سرت تكهّنات من قبل بأنّ موقع التجارب أصبح غير مستقرّ جيولوجياً، ومن ثمّ غير صالح للاستخدام، بسبب الهزّات اللاحقة الناتجة من الانفجار التجريبي الهائل الذي أُجري هناك في أيلول/سبتمبر 2017(20).

القذائف البالستية

تعمل كوريا الشمالية على توسيع قوتها الصاروخية البالستية وعلى تحديثها، وهي مؤلّفة من 10 أنواع من منظومات قذائف محلّية الصنع قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى إمّا أنّها منتشرة أو قيد التطوير. كما تعمل على تطوير قذيفة بالستية تُطلق من غوّاصات SLBM. وسعت في السنين الأخيرة لتطوير متسلسل لمنظومات قذائف عديدة تزداد مدى مع قدرات إيصال تزداد تعقيداً باستمرار.

لا يُعرَف عن كوريا الشمالية أنّها أجرت عام 2018 أيّ تجربة تحليق لقذائف متوسطة وبعيدة المدى(21). وحين أعلن كيم تعليق تجربة قذائف كهذه، صرّح بأنّه ما عادت هناك حاجة إلى مزيد من التجارب، «لأنّ الرؤوس الحربية النووية مركّبة في الصواريخ البالستية بطريقة علمية ومتتالية» وأنّ «تطوير وسائل الإيصال والضرب تمّ بطريقة علمية أيضاً»(22).

---

(16) J. Hastings, H. Lee and R. Kelley, «North Korea's Lithium Research Networks and its Quest for a Hydrogen Bomb,» *Korean Journal of Defense Analysis*, vol. 30, no. 3 (September 2018), pp. 337–352.

(17) Korean Central News Agency, «Third Plenary Meeting of Seventh CC, WPK Held in Presence of Kim Jong Un,» 21 April 2018.

(18) North Korea Conducted Nuclear Test Explosions at the Site in October 2006, May 2009, February 2013, January and September 2016, and September 2017.

الحصائل المقدَّرة للتجارب في تزايد مستمرّ.

(19) Yonhap News Service, «North Korea Reports Destruction of Punggye-ri Nuclear Test Site,» 24 May 2018.

(20) BBC News, «North Korea Test Site Could be unusable after Collapse—Chinese Scientists,» 25 April 2018.

(21) James Martin Center for Nonproliferation Studies, North Korea Missile Test Database, accessed December 2018.

أجرت كوريا الشمالية 20 تجربة معلومة على هذه القذائف في عام 2017.

(22) Korean Central News Agency, «Third Plenary Meeting of Seventh CC, WPK Held in Presence of Kim Jong Un».

القذائف البالستية المتوسّطة والمتوسّطة ذات المدى الأبعد

بافتراض أنّ كوريا الشمالية قادرة على إنتاج رأس حربي صغير كفاية، يخمّن بعض المراقبين بأنّ حجم القذيفة 7 ـ Hwasong المتوسّطة المدى، واسمها Nodong أيضاً، ومداها ووضعها العملاني يجعلها النظام الذي يرجَّح إسناد دور إيصال نووي إليه[23]. اعتمد تصميم Nondong على تصميم قذيفة سكود العائدة إلى الحقبة السوفياتية، وهي قذيفة بالستية ذات مرحلة واحدة وعاملة بالوقود السائل، وذات مدى يقدَّر بأنّه يتجاوز 1200 كم. وإضافةً إلى ذلك، طوّرت كوريا الشمالية القذيفة Hwasong-9 ذات المرحلة الواحدة والعاملة بالوقود السائل، وتسمّى النظام Scud-ER (بمدى مطوَّل)، وربّما تكون نظام إيصال بقدرة نووية أيضاً. يعتمد نظام القذيفة Scud-ER على القذيفة Hwasong-6 (نموذج Scud C) مع جسم مطوَّل لحمل وقود إضافي، ويقدَّر مداها بـ1000 كم[24].

القذيفة Hwasong-10، وتسمّى Musudan أو BM-25 أيضاً، ذات مرحلة واحدة ووقود سائل، ومدى يقدَّر بأكثر من 3000 كم. كُشف النقاب عن Musudan أوّل مرّة في استعراض عسكري عام 2010. بدأت تجارب الإطلاق عام 2016 وأخفقت مرّات عديدة[25]. ولم ترد أنباء عن تجارب تحليق على القذيفة Musudan منذ عام 2016، والغموض يكتنف وضع برنامج تطويرها.

القذيفة Hwasong-12 (وتسمّيها وزارة الدفاع الأمريكية KN-17) ذات مرحلة واحدة ومدى أبعد من المتوسّط، ويُعتقد أنّ لها محركاً جديداً معزّزاً يعمل بالوقود السائل، وذات خصائص تصميمية ربّما تخدم كمنصّة تجارب تكنولوجية لقذيفة بالستية مستقبلية عابرة للقارّات[26]. وتكهّن بعض المحلّلين بأنّ القذيفة تحمل مركبة دفع لاحق (PBV) صغيرة يمكن استخدامها في تحسين دقّة الرأس الحربي وزيادة مداه الأقصى[27]. لهذه القذيفة مدى يقدَّر بأنه أكبر من 3000 كم، وهو كافٍ لضرب القواعد العسكرية الأمريكية في غربيّ المحيط الهادئ، بما في ذلك القواعد التي جزيرة غوام. وفي أيلول/سبتمبر 2017، أُخضعت قذيفة Hwasong-12 لتجربة إطلاق من مركبة ناصبة وناقلة وليس من منصّة خرسانية، وهو ما يشير إلى جاهزية عملانية أعلى[28].

---

(23) انظر مثلاً: M. Fitzpatrick, «North Korea Nuclear Test on Hold?,» Shangri-La Voices, International Institute for Strategic Studies, 27 May 2014.

(24) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (NASIC, Wright-Patterson Air Force Base, OH, July 2017), pp. 18 and 25.

(25) R. Savelsberg and J. Kiessling, «North Korea's Musudan Missile: A Performance Assessment,» 38 North, 20 December 2016.

أجرت كوريا الشمالية 8 تجارب تحليق على نظام Musudan. وُحكم على جميعها بالإخفاق إلّا واحدة. وفي تجارب أخرى، انفجرت القذائف لحظة إطلاقها أو بُعَيده.

(26) Y. Yi, «Hwasong-12 a Stepping Stone in North Korea's ICBM Development,» *The Hankyoreh*, 16/5/2017, and R. Savelsberg, «A Quick Technical Analysis of the Hwasong-12 Missile,» 38 North, 19 May 2017.

(27) M. Elleman, «North Korea's Hwasong-12 Launch: A Disturbing Development,» 38 North, 30 August 2017.

(28) A. Panda, «North Korea Shows Increased Operational Confidence in the Hwasong-12 IRBM,» *The Diplomat*, 17/9/2017.

تعمل كوريا الشمالية على تطوير قذيفة Bukkeukseong-2 (KN-15 بحسب تسمية وزارة الدفاع الأمريكية)، وهي نموذج يُطلق من البرّ للقذيفة البالستية التي تُطلق من البحر Bukkeukseong-1. لهذه القذيفة ذات المرحلتين والعاملة بالوقود الصلب مدى يناهز 1000 كم[29]. وقد اختُبرت مرّتين عام 2017. وأشار بعض المحلّلين إلى أنّ تطوير كوريا الشمالية للقذيفة Bukkeukseong-1 جزء على الأرجح من جهد لتحسين قابلية نظمها البالستية ذات القدرة النووية للبقاء، كون سرعة إطلاق القذائف العاملة بالوقود الصلب تفوق سرعة إطلاق النظم العاملة بالوقود السائل، وكونها تحتاج إلى مركبات دعم أقل، وهي عناصر ربّما تدلّ المراقبة الفوقية على مكان القذيفة[30]. وأظهرت صور التقطتها أقمار صناعية عام 2018 أنّ كوريا الشمالية تُكمل توسعة رئيسة لمصنع إنتاج محرّكات صاروخية تعمل بالوقود الصلب[31].

القذائف البالستية ذات المدى العابر للقارّات

يُعتقد على نطاق واسع أنّ كوريا الشمالية أعطت الأولوية لبناء ونشر قذيفة بالستية بعيدة المدى يمكنها إيصال رأس حربي نووي إلى أهداف في الولايات المتّحدة القارّية. لكنّ كوريا الشمالية لم تُثبت بعد تطويرها قذيفة بالستية عابرة للقارّات لإيصال رأس حربي نووي[32].

عرضت كوريا الشمالية القذيفة Hwasong-13 (KN-08 بحسب تسمية وزارة الدفاع الأمريكية) أوّل مرّة كسلاح نقّال على الطرقات ذي ثلاث مراحل ومدى عابر للقارّات في استعراض عسكري أقيم في نيسان/أبريل 2012، مع أنّ بعض المحلّلين غير الحكوميين جادلوا بأنّ القذائف التي عُرضت ليست سوى مجسّمات[33]. كما أنّ التقديرات المتّصلة بمدى القذيفة وحمولتها تخمينية جداً، علماً أنّها لم تخضع لأيّ تجربة تحليق لغاية نهاية عام 2018.

طوّرت كوريا الشمالية أيضاً القذيفة Hwasomg-14 (KN-20 بحسب تسمية وزارة الدفاع الأمريكية)، وهي نموذج أوّلي لقذيفة بالستية عابرة للقارّات ظهر أوّل مرّة في استعراض عسكري أقيم في بيونغ يانغ عام 2015[34]. يبدو أنّ هذه القذيفة ذات المرحلتين تستخدم المحرّك المعزّز

(29) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat*, p. 25.

(30) A. Panda, «It Wasn't an ICBM, but North Korea's First Missile Test of 2017 is a Big Deal,» *The Diplomat* (14 February 2017).

(31) D. Schmeler and J. Lewis, «North Korea Expanding Key Missile Site,» Arms Control Wonk, 2 July 2018.

(32) I. Ali, «US General Says North Korea Not Demonstrated All Components of ICBM,» Reuters, 30 January 2018, and J. Acton, «Assessing North Korea's Progress in Developing a Nuclear-Armed ICBM,» Carnegie Endowment for International Peace, 4 May 2018.

(33) M. Schiller and R. Kelley, «Evolving Threat: North Korea's Quest for an ICBM,» *Jane's Defence Weekly* (18 January 2017), p. 24.

(34) المصدر نفسه.

العامل بوقود عالي الطاقة الذي في القذيفة Hwasong-12 ذات المرحلة الواحدة[35]. وبناءً على تجربة تحليق على القذيفة جرت في تموز/يوليو 2017، خمّن أحد المحلّلين أنّ مداها يمكن أن يصل إلى 10400 كم، بحسب حمولتها ومسار تحليقها[36]. لكنّ محلّلين آخرين قدّروا لاحقاً أنّه يُستبعد أن يتجاوز مداها 8000 كم إذا كانت حمولتها 500 كغ، وهو الوزن التقريبي لرأس حربي نووي. وهذا يعني أنّه لا يمكن للقذيفة بلوغ أهداف تتخطّى الساحل الغربي في الولايات المتّحدة إذا أُطلقت من كوريا الشمالية[37].

تطوّر كوريا الشمالية قذيفة بالستية عابرة للقارّات (ICBM) ذات مرحلتين، اسمها Hwasong-15 (KN-22 بحسب تسمية وزارة الدفاع الأمريكية)، لكن بمرحلة ثانية أكبر كثيراً ومحرّكات معزّزة أقوى كثيراً من تلك التي في Hwasong-14. أُجري أوّل اختبار تحليق في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 حين أُطلقت قذيفة Hwasong-15 وفاقت القذائفَ الكورية الشمالية السابقة في ارتفاع مسارها وطول مداها. وورد في أحد التقديرات أنّ المدى الأقصى النظري لهذه القذيفة في مسار عادي يمكن أن يصل إلى 13000 كم ـ وهو مدى كافٍ لبلوغ واشنطن العاصمة وأهداف أخرى على الساحل الشرقي للولايات المتّحدة[38]. لكن يُعتقد أنّ حمولة القذيفة كانت خفيفة، ولذلك سيتضاءل مداها كثيراً إذا نقلت حمولة أثقل كرأس حربي نووي[39]. واستناداً إلى بيان حكومي كوري شمالي صدر بعد التجربة، Hwasong-15 «صاروخ بالستية عابر للقارّات مزوّد برأس حربي نووي فائق الحجم وقادر على ضرب كامل أراضي الولايات المتّحدة» وهو «يحقّق هدف إكمال نظام الأسلحة الصاروخية»[40].

إذا كانت كوريا الشمالية قد أحرزت تقدّماً مهمّاً نحو امتلاك قدرة قذيفة بالستية نووية عابرة للقارّات تهدّد الولايات المتّحدة بصدق، فهي لم تُثبت بعد أداء نظم قذائفها الجاري تطويرها وجدارتها[41]. وأشار محلّلون على الخصوص إلى عدم إثبات كوريا الشمالية مهارة تكنولوجية في بناء مركبة عودة إلى الغلاف الجوّي يمكن الوثوق بها[42]. واستناداً إلى نائب وزير الدفاع

---

(35) استناداً إلى محلّ غير حكومي، الراجح أنّ كوريا الشمالية حصلت على المحرّك عبر قنوات محظورة عاملة في روسيا أو أوكرانيا. انظر: M. Elleman, «The Secret to North Korea's ICBM Success,» IISS Voices blog, International Institute for Strategic Studies, 14 August 2017.

(36) D. Wright, «North Korean ICBM Appears Able to Reach Major US Cities,» All Things Nuclear blog, Union of Concerned Scientists, 28 July 2017.

(37) M. Elleman, North Korea's Hwasong-14 ICBM: New Data Indicates Shorter Range than Many Thought,» 38 North, 29 November 2018.

(38) D. Wright, «Re-entry of North Korea's Hwasong-15 Missile,» All Things Nuclear blog, Union of Concerned Scientists, 7 December 2017.

(39) M. Elleman, «North Korea's Third ICBM Launch,» 38 North, 29 November 2017.

(40) Korean Central News Agency, «DPRK Gov't Statement on Successful Test-Fire of New-type ICBM,» 29 Novemebr 2017.

(41) Acton, «Assessing North Korea's Progress in Developing a Nuclear-Armed ICBM».

(42) Wright, «North Korean ICBM Appears Able to Reach Major US Cities,» and Elleman, North Korea's Hwasong-14 ICBM: New Data Indicates Shorter Range than Many Thought».

الكوري الجنوبي يبو سوك جو، لا تزال كوريا الشمالية في حاجة إلى إثبات القدرة على استخدام تكنولوجيات أخرى، منها تكنولوجيات توجيه المرحلة النهائية وتفعيل الرأس الحربي[43].

القذائف البالستية التي تُطلَق من الغوّاصات

تطوّر كوريا الشمالية قذيفة بالستية تُطلَق من الغوّاصات (SLBM) اسمها Bukkeukseong-1 (KN-11 بحسب تسمية وزارة الدفاع الأمريكية). اعتُمد تصميم ذو مرحلتين وعامل بالوقود الصلب الآن بعد فشل التجارب الأولى باستخدام قذيفة عاملة بالوقود السائل[44]. وعام 2017، أجرت كوريا الشمالية سلسلة تجارب إطلاق ناجحة تحت الماء للقذيفة Bukkeukseong-1 ـ وهي تجارب مصمَّمة لتقييم نظم التثبيت وعملية قذف القذيفة من أنبوب إطلاق مغمور ـ لكنّها لم تُجر أيّ تجارب تحليق للقذيفة[45].

ويخمّن أكثر المراقبين أنّه لا يزال يتعيّن على كوريا الشمالية التغلّب على تحدّيات تقنية كثيرة لتتمكّن من تصميم قوّة قذيفة SLBM عملانية وبنائها ونشرها. ولدى كوريا الشمالية في الوقت الحالي غوّاصة تجريبية من فئة سينبو في الخدمة، ويمكنها حمل قذيفة SLBM واحدة وإطلاقها. غير أنّ الصور التي التقطتها أقمار صناعية تجارية لحوض بناء السفن في سينبو بدءاً بتشرين الثاني/ نوفمبر 2017 أظهرت أنّ كوريا الشمالية تبني غوّاصة كبيرة جديدة تعمل بالديزل والكهرباء وقادرة على حمل عدة قذائف SLBM وإطلاقها[46].

(43) C. Kim and D. Solovyov, «Seoul Says North Korea Puts Washington in range, But Needs to Prove Critical Technology,» Reuters, 1 December 2017.

(44) J. Schilling, «A New Submarine-Launched Ballistic Missile for North Korea,» 38 North, 25 April 2016.

(45) J. Ryall, «North Korea Carries out «Unprecedented» Test of Submarine Missile System,» *Daily Telegraph*, 1/8/2017.

(46) J. Bermudez, «North Korea's Submarine Ballistic Missile Program Moves Ahead: Indications of Shipbuilding and Missile Ejection Testing,» 38 North, 16 November 2017.

X المخزونات العالمية من الموادّ الانشطارية وإنتاجها، 2018

مورتيز كوت، ضيا ميان، وبافِل بودفيغ
الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية

لا غنى عن المـوادّ التي يمكنها إدامة تفاعل متسلسل انشطاري متفجّر في جميع أنواع المتفجرات النوويّة، بدءاً بالأسلحة الانشطارية من الجيل الأول وانتهاءً بالأسلحة الحرارية النوويّة المتطوّرة. اليورانيوم العالي التخصيب (HEU) والبلوتونيوم هما أكثر هذه الموادّ الانشطارية شيوعاً. سنستعرض في هذا القسم تفاصيل المخزونات العسكرية والمدنية من اليورانيوم العالي التخصيب (انظر الجدول الرقم (6 ـ 11)) والبلوتونيوم المفصول (انظر الجدول الرقم (6 ـ 12)) لغاية مستهلّ عام 2018، بما في ذلك المستخدمة في الأسلحة؛ وتفاصيل القدرات الحاليّة على إنتاج هذه الموادّ (انظر الجدولين الرقمين (6 ـ 13) و(6 ـ 14)). تعتمد المعلومات المذكورة في الجداول على تقديرات الفريق الدولي المعني بالموادّ الانشطارية (IPFM). صدر آخر الإعلانات السنوية (إعلانات INFCIRC/549) المقدَّمة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرّية (IAEA) في شأن المخزونات المدنية من البلوتونيوم والHEU في آخر عام 2018، وهي تتيح بيانات لغاية آخر عام 2017. ولغاية كانون الثاني/يناير 2019، تعذّر الحصول على إعلانات البلوتونيوم المدني التي قدّمتها الصين وفرنسا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة، وهي الدول التي قدّمت إعلانات سنوية منذ عام 1997.

يبدأ إنتاج كلّ من اليورانيوم العالي التخصيب (HEU) والبلوتونيوم باليورانيوم الطبيعي. يتكوّن اليورانيوم الطبيعي بالكامل تقريباً من النظير ذي التفاعل غير المتسلسل U-238، ومن نحو 0.7 في المئة من النظير U-235، لكن يمكن زيادة تركيز U-235 بواسطة التخصيب ـ باستخدام أجهزة طرد مركزي غازية في العادة. اليورانيوم المخصَّب بنسبة تقلّ عن 20 في المئة (بنسبة 3 ـ 5 في المئة في العادة) يسمى اليورانيوم المتدنّي التخصيب (LEU)، وهو مناسب للاستخدام في مفاعلات الطاقة. المتعارف عليه أنّه لصنع سلاح نووي، يجب ألّا يقلّ تركيز النظير U-235 في اليورانيوم عن 20 في المئة (ويسمى في هذه الحالة يورانيوم عالي التخصيب). لكن لتقليل كتلة المتفجّر النوويّ،

يُخصَّب اليورانيوم الصالح لصنع سلاح في العادة بالنظير U-235 بنسبة تفوق 90 في المئة. ويتمّ إنتاج البلوتونيوم في المفاعلات النوويّة بتعريض U-238 للنيوترونات وفصله كيميائياً بعد ذلك عن الوقود المستهلَك في عملية إعادة معالجة. وهو يوجد في تشكيلة متنوعة من الخلائط النظيرية التي يصلح استخدام أغلبها في صنع أسلحة. لكنّ مصمِّمي الأسلحة يفضّلون استخدام خليط يغلب عليه البلوتونيوم ـ 239 (Pu-239) للتدنّي النسبي لمعدّل الانبعاث التلقائي للنيوترونات وأشعّة غاما ولتدنّي الحرارة المتولّدة من الاضمحلال الإشعاعي لجُسيمات ألفا. وعادة ما يحتوي البلوتونيوم الذي يصلح لصنع أسلحة على أكثر من 90 في المئة من النظير Pu-239. لا تتجاوز نسبة Pu-239 في البلوتونيوم الموجود في الوقود المستهلَك القياسي في مفاعلات الطاقة (البلوتونيوم الذي يصلح للاستخدام في المفاعلات) 50 ـ 60 في المئة فقط، لكنّه يصلح لصنع سلاح ولو بتصميم لسلاح من الجيل الأول. ونشير إلى أنّ جميع الدول التي لديها صناعة نوويّة مدنية تمتلك بعض القدرة على إنتاج موادّ انشطارية يمكن استخدامها في صنع أسلحة.

الجدول الرقم (6 ـ 11)

المخزونات العالمية من اليورانيوم العالي التخصيب، 2018

الدولة	المخزون الوطني (أطنان)(أ)	وضع الإنتاج	ملاحظات
الصين	14 ± 3	توقّف في سنة 1987 ـ 1989	
فرنسا(ب)	30 ± 6	توقّف في سنة 1996	يتضمّن 4.8 أطنان أُعلن أنّها لأغراض مدنية(ج)
الهند(د)	4.4 ± 1.5	مستمرّ	يتضمّن يورانيوم عالي التخصيب لقلوب المفاعلات البحرية
إسرائيل(هـ)	0.3	-	
باكستان	3.6 ± 0.4	مستمرّ	
روسيا(و)	679 ± 120	توقّف في سنة 1987 ـ 1988	يتضمّن نحو 6 أطنان لاستخدامها في تطبيقات بحثية
المملكة المتّحدة(ز)	21.9	توقّف في سنة 1962	يتضمّن 1.37 طن أُعلن أنّها لأغراض مدنية
الولايات المتّحدة(ح)	571 (92 طناً ليس متاحاً لأغراض عسكرية)	توقّف في سنة 1992	يتضمّن يورانيوم عالي التخصيب في احتياط بحري
دول أخرى(ط)	نحو 15		
المجموع(ي)	**نحو 1340**		

(أ) أغلب هذه المادّة مخصَّبة بالنظير U-235 بنسبة 90 ـ 93 في المئة، وهي مادة تعدّ عموماً صالحة لصنع أسلحة. التقديرات هي لآخر سنة 2017 من الناحية الفعلية. وقد أشرنا إلى الاستثناءات المهمّة.

(ب) تسري الشكوك في التقديرات على المخزون العسكري وحسب، الذي يقدَّر بنحو 26 طن، ولا تسري على المخزون المدني المعلَن. ويتيح تحليل حديث منطلقاً لتقدير أدنى كثيراً لمخزون اليورانيوم العالي التخصيب (UEH) الذي يصلح

لصنع أسلحة (الحدّ الأقصى 10 ± 2 أطنان والحدّ الأدنى 6 ± 2 أطنان)، استناداً إلى دليل يفيد بأنّ مدّة تشغيل مصنع بييريلات للتخصيب ربّما تكون أقصر كثيراً وقدرته على إنتاج (UEH) أدنى كثيراً ممّا اعتُقد سابقاً.

(ج) لم يقدَّم لغاية كانون الثاني/يناير 2019 أي إعلان INFCIRC/549 في شأن مخزونات الـ(HEU) إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرّية (IAEA) عن آخر سنة 2017. والعدد المذكور مبنيّ على إعلان العام 2016.

(د) يُعتقد أن الهند تنتج يورانيوم عالي التخصيب (مخصَّب بنسبة 30 ـ 45 في المئة) لاستخدامه كوقود للمفاعلات البحرية. والتقدير المبيّن عائد إلى اليورانيوم العالي التخصيب بنسبة 30 في المئة.

(هـ) ربما حصلت إسرائيل من الولايات المتّحدة على نحو 300 كيلوغرام من اليورانيوم العالي التخصيب الذي يصلح لصنع أسلحة في سنة 1965 أو قبلها.

(و) ربّما يقلّل هذا التقدير من مقدار اليورانيوم العالي التخصيب (HEU) في روسيا، لأنّه مبنيّ على الافتراض بأنّ إنتاج الـHEU توقّف بالكامل عام 1988. لكن ربّما واصلت روسيا إنتاج الـHEU بعد ذلك التاريخ لاستخدامات مدنية واستخدامات عسكرية غير متّصلة بصنع أسلحة. كما أنّ المادّة التي في قلوب المفاعلات البحرية المفرّغة ليست مشمولة في المخزون الحالي لأنّه يُعتقد أنّ اليورانيوم في هذه القلوب مخصَّب بـU-235 بنسبة أقلّ من 20 في المئة.

(ز) يعكس التقدير إعلان المملكة المتّحدة عن مخزون مقداره 21.9 طناً من الـHEU لغاية 31 آذار/مارس 2002، من دون الإفصاح عن متوسّط نسبة تخصيبه. وبما أنّ المملكة المتّحدة تواصل استخدام الـHEU في المفاعلات البحرية، يتضمّن الرقم جزءاً متزايداً من الوقود البحري المستهلَك.

(ح) مقدار الـHEU لدى الولايات المتّحدة هو بالأطنان الفعلية، لا بمكافئها المخصَّب بنسبة 93 في المئة. وعام 2016، أعلنت الولايات المتّحدة أنّ مخزونها من الـHEU بلغ 586.6 طناً لغاية 30 أيلول/سبتمبر 2013، منه 499.4 طناً أُعلن أنّها «لبرامج الأمن القومي والأمن غير القومي، بما في ذلك الأسلحة النوويّة، ووقود تسيير السفن، والطاقة النوويّة، والعلوم». وتتألّف الكمّية 86.2 طنّاً المتبقّية من 41.6 طناً «متاحة لخفض تركيز محتمل إلى يورانيوم متدنّي التخصيب، أو إذا تعذّر ذلك، تُحوَّل إلى نفايات منخفضة الإشعاع»، و44.6 طناً في صورة وقود مفاعلات مستهلَك. ولغاية آخر عام 2017، خُفّض تركيز 14.6 طن أو شُحن لتخفيض تركيزه. وخُفّض تركيز الكمّية المتاحة إلى نحو 484 طن. وأُعلن عن فائض مقداره 92 طن وهو يتضمّن الـ75.1 طنّاً المتبقّية والـ20 طناً من الـHEU المحتفظ به كوقود للمفاعلات البحثية.

(ط) ذكر التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرّية لسنة 2017 أنّ 169 كمّية مهمّة من الـHEU خاضعة لضمانات شاملة في دول ليس لديها أسلحة نوويّة لغاية آخر سنة 2017. وللتعبير عن الشكّ في مستويات تخصيب هذه الموادّ التي تأخذ شكل وقود مفاعلات بحثية في الأغلب، افترضنا وجود 15 طناً من الـHEU، منها نحو 10 أطنان في كازاخستان وقد شُعِّعت، بعد أن كانت في الأصل وقوداً مخصَّباً بنسبة تزيد قليلاً على 20 في المئة. وربّما لم تعد هذه المادّة (HEU).

(ي) المجاميع مقرَّبة إلى أقرب 5 أطنان.

المصادر: International Panel on Fissile Materials (IPFM), *Global Fissile Material Report 2015: Nuclear Weapon and Fissile Material Stockpiles and Production* (Princeton, NJ: IPFM, 2015).

الصين: H. Zhang, *China's Fissile Material Production and Stockpile* (Princeton, NJ: IPFM, 2017).

فرنسا: International Atomic Energy Agency (IAEA), Communication Received from France Concerning its Policies Regarding the Management of Plutonium, INFCIRC/549/Add.5-21, 29 September 2017; S. Philippe and A. Glaser, «Nuclear Archaeology for Gaseous Diffusion Enrichment Plants,» Science and Global Security, vol. 22, no. 1 (2014), pp. 27–49.

إسرائيل: H. Myers, «The Real Source of Israel's First Fissile Material,» *Arms Control Today*, vol. 37, no. 8 (October 2007), p. 56, and V. Gilinsky and R. J. Mattson, «Revisiting the NUMEC Affair,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, vol. 66, no. 2 (March-April 2010).

روسيا: P. Podvig, ed., *The Use of Highly-Enriched Uranium as Fuel in Russia* (IPFM: Washington, DC, September 2017).

المملكة المتحدة: British Ministry of Defence, «Historical Accounting for UK Defence Highly Enriched Uranium,» March 2006; IAEA, Communications Received from the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland Concerning its Policies Regarding the Management of Plutonium, INFCIRC/549/Add.8-20, 5 February 2018.

الولايات المتحدة: US Department of Energy (DOE), Highly Enriched Uranium, Striking a Balance: A Historical Report on the United States Highly Enriched Uranium Production, Acquisition, and Utilization Activities from 1945 through September 30, 1996 (DOE: Washington, DC, 2001); Personal communication, US DOE, Office of Fissile Material Disposition, National Nuclear Security Administration; White House, Office of the Press Secretary, «Fact Sheet: Transparency in the US Highly Enriched Uranium Inventory,» 31 March 2016, and US DOE, *FY 2019 Congressional Budget Request* (DOE, Washington, DC, March 2018), p. 474. Non-nuclear Weapon States: IAEA, *IAEA Annual Report 2017* (IAEA: Vienna, 2017), Annex, Table A4, p. 119.

الجدول الرقم (6 ـ 12)

المخزونات العالمية من البلوتونيوم المفصول، 2018

الدولة	المخزون العسكري (أطنان)	وضع الإنتاج العسكري	مخزون مدني (أطنان)[أ]
الصين	2.9 ± 0.6	توقّف في سنة 1991	0.04[ب]
فرنسا	6 ± 1.0	توقّف في سنة 1992	65.4 (لا يتضمّن كميات مملوكة لأجانب)[ب]
الهند[ج]	0.57 ± 0.15	مستمرّ	6.9 ± 3.7 (يتضمّن 0.4 مشمولة بالضمانات)
إسرائيل[د]	0.92 ± 0.13	مستمرّ	ـ
اليابان	ـ	ـ	47.3 (منها 36.7 في فرنسا والمملكة المتّحدة)
كوريا الشمالية[هـ]	0.04	مستمرّ	ـ
باكستان[و]	0.31 ± 0.1	مستمرّ	ـ
روسيا[ز]	128 ± 8 (40 ليست متاحة للأسلحة)	توقّف في سنة 2010	59.0
المملكة المتّحدة	3.2	توقّف في سنة 1995	110.3 (لا يتضمّن 23.2 مملوكة لأجانب)[ب]
الولايات المتّحدة[ح]	79.8 (41.4 ليست متاحة للأسلحة)	توقّف في سنة 1988	8[ط]
دول أخرى[ي]	ـ	ـ	2.3[ب]
المجموع[ك]	**نحو 220 (81 ليست متاحة للأسلحة)**		**نحو 300**

(ـ) لا شيء أو رقم لا يُذكر.

(أ) تمتلك دول عديدة مخزونات من البلوتونيوم المدني من غير أن تقدّم للوكالة الدولية للطاقة الذرّية إعلان INFCIRC/549. من هذه الدول، تخزن إيطاليا وهولندا وإسبانيا والسويد ما لديها من بلوتونيوم في الخارج. البيانات صالحة لغاية آخر سنة 2017. ولغاية كانون الثاني/يناير 2019، هناك دول لم تعلن عن مخزوناتها من البلوتونيوم المدني

لغاية آخر العام 2017، وهي الصين وفرنسا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة. والأرقام الخاصّة بمخزونات هذه الدول تقديرات مبنية على إعلانات سابقة.

(ب) لغاية كانون الثاني/يناير 2019، لم يُقدِّم للوكالة الدولية للطاقة الذرّية أي إعلان IAEA INFCIRC/549. والرقم معتمد على إعلان عام 2016.

(ج) مع أنّ مخزون الهند ينمو باطّراد، خُفّض التقدير الحالي مقارنة بتقدير السنة السابقة لتوافر معلومات جديدة للعموم عن أداء مفاعل دهروفا. وكجزء من مبادرة التعاون النوويّ الهندية الأمريكية لسنة 2005، أدرجت الهند في القطاع العسكري أغلب ما لديها من بلوتونيوم مفصول من وقود مفاعلات الطاقة المستهلَك. ومع أنّ هذا البلوتونيوم صُنّف مدنياً هنا لأنّه مخصّص للاستخدام كوقود لمفاعل مولِّد، فهو لم يوضَع تحت الضمانات في اتّفاقية الضمانات «الخاصّة بالهند» التي وقّعتها الحكومةُ الهندية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرّية في 2 شباط/فبراير 2009. والهند لا تقدّم للوكالة الدولية للطاقة الذرّية إعلان INFCIRC/549.

(د) يُعتقد أنّ إسرائيل لا تزال تستخدم مفاعل ديمونة لإنتاج البلوتونيوم، لكنّها ربّما تستخدمه لإنتاج التريتيوم أساساً. وهذا التقدير صالح لغاية آخر سنة 2017.

(هـ) ذُكر أنّ كوريا الشماليّة أعلنت عن مخزون بلوتونيوم مقداره 37 كيلوغرام في حزيران/يونيو 2008؛ وقد استأنفت إنتاج البلوتونيوم في سنة 2009، لكنّها استهلكت على الأرجح بعض هذه المادّة في خمس من التجارب النووية الستّ التي أجرتها منذ العام 2009. والظاهر أنّ مفاعل إنتاج البلوتونيوم والمصنع الكيميائي الإشعاعي في حال تأهّب.

(و) كانت باكستان تشغّل 4 مفاعلات لإنتاج البلوتونيوم في موقع خوشاب لغاية آخر سنة 2017. يفترض هذا التقدير أنّ باكستان فصلت البلوتونيوم عام 2017 من وقود مستهلَك ومبرَّد من المفاعلات الأربعة.

(ز) تتألف كمّية الأربعين طنّاً من البلوتونيوم غير المتاحة للأسلحة من 25 طنّاً من البلوتونيوم الذي كان في أسلحة أصلاً وهذه الكمّية مخزَّنة في منشأة مايك لتخزين الموادّ الانشطارية، ونحو 15 طنّاً من البلوتونيوم الذي يصلح لصنع أسلحة والذي أُنتج بين 1 كانون الثاني/يناير 1995 و15 نيسان/أبريل 2010 حين أُغلق آخر مفاعل يُنتج البلوتونيوم. ولا يمكن استخدام البلوتونيوم المنتَج بعد العام 1994 والمخزّن في زهيليزنوغورسك حالياً، لأغراض عسكرية بموجب بنود الاتّفاقية الأمريكية الروسية المعنيّة بفاعلات إنتاج البلوتونيوم الموقَّعة عام 1997. التزمت روسيا بالتخلّص من 34 طنّاً من البلوتونيوم غير المتاح للأسلحة (وهذا يشمل مجمل كمّية الـ25 طنّاً من البلوتونيوم المخزَّن في ماياك) كجزء من الاتّفاق الأمريكي ـ الروسي المبرَم عام 2000 لإدارة البلوتونيوم وتصريفه. لا تدرج روسيا البلوتونيوم غير المتاح للأسلحة في إعلانها INFCIRC/549. كما أنّها لا تُخضع البلوتونيوم الذي تعلن عنه لاتّفاقية ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرّية.

(ح) أعلنت الولايات المتّحدة في سنة 2012 أنّه لغاية 30 أيلول/سبتمبر 2009، بلغ مخزون البلوتونيوم المملوك للحكومة 95.4 طناً. كما صرّحت في إعلانها INFCIRC/549 للوكالة الدولية للطاقة الذرّية لسنة 2016، وهو آخر إعلان قدّمته، عن 49 طناً من البلوتونيوم غير المشَعَّع (بنوعيه المفصول والذي في أكسيد مختلط) بوصفه جزءاً من المخزون المعرَّف بأنّه فائض ومخصّص للأغراض العسكرية. وترى الولايات المتّحدة ما مجموعه 61.5 طنّاً من البلوتونيوم بأنّه فائض معلَن مخصّص لحاجات الأمن القومي.

(ط) وضعت الولايات المتّحدة نحو 3 أطنان من مخزونها الفائض من البلوتونيوم المخزّن في منشأة المنطقة كاي لتخزين الموادّ في مصنع سافاناه ريفر تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرّية. وإضافةً إلى ذلك، ذكرت أنّ 4.6 أطنان من البلوتونيوم موجودة في وقود أكسيد مختلط غير مشعَّع، وأعلنت عن 0.4 طن من البلوتونيوم الذي نُقل عام 2016 إلى الولايات المتّحدة من اليابان (331 كغ) وألمانيا (30 كغ) وسويسرا (18 كغ). وجميع هذه الموادّ مدنية.

(ي) نتج هذا التقدير عن مطابقة كمّيات البلوتونيوم المعلَن أنّها «مخزَّنة في أماكن في دول أخرى» مع الكمّيات المعلَن أنّها «مملوكة لجهات أجنبية» في إعلانات INFCIRC/549.

(ك) المجاميع مقرَّبة إلى أقرب خمسة أطنان.

المصادر: International Panel on Fissile Materials (IPFM), *Global Fissile Material Report 2015: Nuclear Weapon and Fissile Material Stockpiles and Production* (IPFM, Princeton, NJ, December 2015). Civilian stocks (except for India): declarations by countries to the IAEA under INFCIRC/549.

الصين: H. Zhang, *China's Fissile Material Production and Stockpile* (Princeton, NJ: IPFM, 2017).

كوريا شمالية: G. Kessler, «Message to US Preceded Nuclear Declaration by North Korea,» *Washington Post*, 2/7/2008; S. S. Hecker, «What WE REALLY Know about North Korea's Nuclear Weapons,» *Foreign Affairs*, 4 December 2017; F. V. Pabian and J. Liu, «North Korea's Yongbyon Nuclear Facilities: Well-maintained But Showing Limited Operations,» 38 North, 9 January 2019.

روسيا: Agreement Concerning the Management and Disposition of Plutonium Designated as No Longer Required for Defense Purposes and Related Cooperation (Russian–US Plutonium Management and Disposition Agreement), signed 29 August and 1 September 2000, amended April 2010, entered into force July 2011.

الولايات المتحدة: National Nuclear Security Administration (NNSA), *The United States Plutonium Balance, 1944–2009* (Washington, DC: NNSA, 2012), and A. Gunter, «US DOE, Office of Environmental Management, K Area Overview/Update,» 28 July 2015.

الجدول الرقم (6 ـ 13)
المرافق الكبيرة لتخصيب اليورانيوم في جميع أنحاء العالم وقدراتها، 2018

الدولة	اسم المرفق أو الموقع	النوع	الوضع	عملية التخصيب[أ]	القدرة (آلاف وحدات الفصل/السنة)[ب]
الأرجنتين[ج]	بيلسانيو	مدني	استأنف العمل	GD	20
البرازيل	ريزندي للتخصيب	مدني	توسيع القدرة	GC	35
الصين[د]	لانزْهو	مدني	عملاني	GC	2600
	لانزهونغ (شانكسي)	مدني	عملاني	GC	2000
	إيميشان	مدني	عملاني	GC	1050
	هيبينغ	استخدام مزدوج	عملاني	GD	230
فرنسا	جورج بيسي 2	مدني	عملاني	GC	7500
ألمانيا	أورِنكو غروناو	مدني	عملاني	GC	4000
الهند	راتيهالي	عسكري	عملاني	GC	15 ـ 30
إيران[هـ]	ناتنز	مدني	عمل محدود	GC	3.5 ـ 5
	قم (فوردو)	مدني	عاطل من العمل	GC	..
اليابان	روكاشو[و]	مدني	استأنف العمل	GC	75
كوريا الشماليّة	يونغْبيون[ز]	..	غير مؤكّد	GC	8
هولندا	أورنكو ألْميلو	مدني	عملاني	GC	5300
باكستان	غذْوال	عسكري	عملاني	GC	..
	كاهوتا	عسكري	عملاني	GC	15 ـ 45

يتبع

تابع

روسيا	أنغارسك	مدني	عملاني	GC	4000
	نوفورالسك	مدني	عملاني	GC	13300
	سيفيرسك	مدني	عملاني	GC	3800
	زيلينوغورسك(ح)	مدني	عملاني	GC	7900
المملكة المتّحدة	كابينهورست	مدني	عملاني	GC	4700
الولايات المتّحدة(ط)	أورينكو إيونيس	مدني	عملاني	GC	4800

(أ) الطرد المركزي الغازي (GC) هو التكنولوجيا الرئيسية المستخدمة في فصل النظائر لزيادة نسبة النظير U-235 في اليورانيوم، لكن لا تزال مرافق قليلة تستخدم الانتشار الغازي (GD).

(ب) وحدة الفصل/سنة: مقياس للجهد اللازم في مرفق التخصيب لفصل يورانيوم يحتوي على نسبة معيّنة من النظير U-235 إلى مكوّنَين يحتوي أحدهما على نسبة مرتفعة من النظير U-235 والثاني يحتوي على نسبة متدنّية منه. عندما نذكر نطاق قدرات، فذلك يعني أنّ المرفق يوسّع قدراته أو أنّ هناك شكوكاً في التقديرات.

(ج) أعلنت الأرجنتين في سنة 2015 استئناف الإنتاج في مرفق بيلسانيو لتخصيب اليورانيوم بواسطة الانتشار الغازي، وكان قد أُغلق في تسعينيات القرن الماضي.

(د) أشار تقييم جديد لقدرة التخصيب لدى الصين في سنة 2015 إلى مواقع تخصيب جديدة وذكر قدرة إجماليّة أكبر كثيراً من التقديرات السابقة. جرى تحديث هذه التقديرات مجدّداً في تقرير جديد عام 2017.

(هـ) وافقت إيران في تمّوز/يوليو 2015 على خطّة عمل شاملة مشتركة أوقفت تخصيب اليورانيوم في فوردو، لكنّها أبقت على عمل أجهزة الطرد المركزي، وحصرت قدرة التخصيب في ناتنز في 5060 جهاز طرد مركزي إيراني من النوع الأول (ما يعادل نحو 3500 إلى 5000 وحدة فصل في السنة) لمدّة 10 سنين.

(و) يجري إعادة تزويد مرفق روكاشو للطرد المركزي بتكنولوجيا طرد مركزي حديثة، وهو متوقّف عن العمل أو يعمل بقدرة متدنّية منذ العام 2013. وقد عُلّقت عمليات المرفق في أيلول/سبتمبر 2017 بسبب مشكلات متعلّقة بالصيانة.

(ز) كشفت كوريا الشماليّة مرفق يونغبيون للتخصيب عام 2010. لكنّ وضعه التشغيلي غير معلوم. ويُعتقد أنّ كوريا الشمالية تشغّل مرفق تخصيب واحداً على الأقلّ في مكان آخر.

(ح) تشغّل زيلينوغورسك سلسلة تعاقبية لإنتاج يورانيوم عالي التخصيب لمفاعلها السريع ولوقود المفاعلات البحثية.

(ط) أُرجئت خطط بناء مرافق تخصيب جديدة بالطرد المركزي في بايكتون (الشركة الأمريكية للتخصيب، USEC) لأسباب تقنية، وفي إيغل روك (AREVA) لأسباب ماليّة.

المصادر: Indo-Asian News Service, «Argentina President Inaugurates Enriched Uranium Plant,» *Business Standard* (1 December 2015); H. Zhang, «China's Uranium Enrichment Complex,» Science and Global Security, vol. 23, no. 3 (2015), pp. 171–190; H. Zhang, *China's Fissile Material Production and Stockpile* (Princeton, NJ: International Panel on Fissile Materials, 2017); and S. S. Hecker, R. L. Carlin, and E. A. Serbin, «A Comprehensive History of North Korea's Nuclear Program,» Center for International Security and Cooperation (accessed February 2019). Enrichment capacity data is based on International Atomic Energy Agency, Integrated Nuclear Fuel Cycle Information Systems (INFCIS); Urenco, *Annual Report and Accounts 2017* (Urenco: Stoke Poges, 2017); and International Panel on Fissile Materials (IPFM), *Global Fissile Material Report 2015: Nuclear Weapons and Fissile Material Stockpile and Production* (Princeton, NJ: IPFM, 2015).

الجدول الرقم (6 ـ 14)

المرافق الكبيرة لإعادة المعالجة في أنحاء العالم، لغاية 2018

تعالج هذه المرافق وقودَ مفاعلات الماء الخفيف (LWR) ما لم يُذكَر خلاف ذلك.

الدولة	اسم المرفق أو الموقع	النوع	الوضع	السعة التصميمية (طن من المعدن الثقيل/سنة)[أ]
الصين[ب]	مرفق جيوكْوان التجريبية	مدني	عملاني	50
فرنسا	لا هيغ UP2	مدني	عملاني	1000
	لا هيغ UP3	مدني	عملاني	1000
الهند[ج]	كالْبكام (وقود HWR)	استخدام مزدوج	عملاني	100
	تارابور (وقود HWR)	استخدام مزدوج	عملاني	100
	تارابور ـ 2 (وقود HWR)	استخدام مزدوج	عملاني	100
	ترومباي (وقود HWR)	عسكري	عملاني	50
إسرائيل	ديمونة (وقود HWR)	عسكري	عملاني	40 ـ 100
اليابان	جاي أن سي توكاي	مدني	تقرّر إغلاقه[د]	200 سابقاً
	روكاشو	مدني	يُزمع بدؤه العمل في 2021	800
كوريا الشماليّة	يونغْبيون	عسكري	عملاني	100 ـ 150
باكستان	تشاشما (وقود HWR)	عسكري	بدأ العمل	50 ـ 100
	نيلور (وقود HWR)	عسكري	عملاني	20 ـ 40
روسيا[هـ]	ماياك آر تي ـ 1، أوزيرسك	مدني	عملاني	400
	إي دي سي، زهيليزنوغورسك	مدني	بدأ العمل	5
المملكة المتّحدة	BNFL B205 (وقود ماغنوكس)	مدني	تقرّر إغلاقه في 2020	1500
	BNFL Thorp، سيلافيلد	مدني	تقرر إغلاقه في 2018	(1200 سابقاً)
الولايات المتّحدة	H-canyon، موقع سافاناه ريفِر	مدني	عملاني	15

HWR = مفاعل يعمل بالماء الثقيل

(أ) تشير القدرة التصميمية إلى المقدار الأقصى للوقود المستهلَك الذي صُمّمت المنشأة لمعالجته، وتقاس بالأطنان من المعدن الثقيل في السنة (tHM/yr)، حيث tHM مقياس مقدار المعدن الثقيل، وهو اليورانيوم في هذه الحالات، في الوقود المستهلَك. وغالباً ما يكون الإنتاج الفعلي نسبة صغيرة من القدرة التصميمية. ويحتوي الوقود المستهلَك في المفاعلات التي تعمل بالماء الخفيف على بلوتونيوم بنسبة نحو 1 في المئة، ويحتوي وقود مفاعلات الماء الثقيل المهدّأ بالغرافيت على نحو 0.4 في المئة.

(ب) تخطّط الصين لبناء مرفق معالجة تجريبي في جينتا القريبة بقدرة 200 tHM/السنة.

(ج) كجزء من مبادرة التعاون النوويّ المدني الهندية الأمريكية لسنة 2005، قرّرت الهند عدم فتح أي من مرافق إعادة المعالجة لديها أمام عمليات التفتيش التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرّية بموجب اتّفاقية الضمانات.

(د) أعلنت وكالة اليابان للطاقة الذرّية في 2014 أنّها تخطّط لإغلاق مركز التحكّم بمرفق توكاي لإعادة المعالجة، وهو ما يعني من الناحية الفعلية وقف أنشطة فصل البلوتونيوم الأخرى. وعام 2018، وافقت سلطة تنظيم الشؤون النووية اليابانية على خطّة لإخراج المصنع من الخدمة.

(هـ) يجري بناء مركز تجريبي رائد بقدرة 250 tHM/السنة في زهيليزنوغورسك. وفي حزيران/يونيو 2018، بُدئ بتشغيل خط إعادة معالجة رائد بقدرة 5 tHM/السنة. ومن المتوقّع إكمال خطّ رائد ثانٍ عام 2020.

المصادر: Kyodo News, «Japan Approves 70-Year Plan to Scrap Nuclear Reprocessing Plant,» 13 June 2018; and RIA Novosti, [Rosatom is Ready to Start «Green» Processing of Spent Nuclear Fuel], Rosatom, 29 May 2018 (in Russian). Data on design capacity is based on International Atomic Energy Agency (IAEA), Integrated Nuclear Fuel Cycle Information Systems (INFCIS); International Panel on Fissile Materials (IPFM), Global Fissile Material Report 2015: *Nuclear Weapon and Fissile Material Stockpiles and Production* (Princeton, NJ: IPFM, 2015).

القسم الثالث

منع الانتشار، وتحديد الأسلحة ونزع الأسلحة، 2018

الفصل السابـع

نزع الأسلحة النووية، وتحديدها ومنع انتشارها

تيتي بيارساتو
شانون ن. كايل
بيتر توبيشكنوف

عرض عام

تجدّد الحوار الدبلوماسي عام 2018 بين جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية (كوريا الشمالية) والولايات المتّحدة في شأن مطالبة أمريكية قديمة ـ مدعومة بقرارات كثيرة صادرة عن مجلس الأمن ـ بأن تتخلّى كوريا الشمالية عن أسلحتها النووية وعن برامجها الصاروخية البالستية بصورة يمكن التحقّق منها (انظر القسم I). عُقدت في حزيران/يونيو أوّل قمّة من نوعها بين رئيس أمريكي حالي وزعيم كوري شمالي في سنغافورة، والتزمت كوريا الشمالية بعدها بالعمل على «إكمال نزع الأسلحة النووية» في شبه الجزيرة الكورية. وفي سياق تخفيف حدّة التوتّرات السياسية والعسكرية في أثناء العام، أعلنت كوريا الشمالية تعليق اختبار الأسلحة النووية والقذائف البالستية، ودمّرت موقع تجارب الأسلحة النووية.

وعام 2018 أيضاً، أكملت روسيا والولايات المتّحدة تطبيق معاهدة إجراءات الخفض الإضافي للأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (ستارت الجديدة). وأعلنت الدولتان في شباط/فبراير أنّهما بلغتا الحدود النهائية لخفض القوّة بموجب ستارت الجديدة بحلول الأجل المحدّد. لكن بدت احتمالات مواصلة التقدّم المحرَز في الحدّ من الأسلحة النووية الروسية ـ الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة بعيدة على نحو متزايد. سينتهي أجل ستارت الجديدة عام 2021 ما لم يتّفق الطرفان على تمديدها، ولم تفصح روسيا ولا الولايات المتّحدة عن أيّ اهتمام بالتفاوض على تخفيضات إضافية للقوّات النووية الاستراتيجية المنتشرة زيادة على تلك المنصوص عليها في المعاهدة. حصل ذلك على خلفية توتّرات بين الدولتين حول الدفاع الصاروخي والمنظومات الضاربة التقليدية المتطوّرة التي أبرزت التباينات في أهداف الطرفين وأولوياتهما للحدّ من الأسلحة النووية.

حامت الشكوك حول مستقبل الحدّ من الأسلحة النووية عام 2018 أيضاً لاشتداد النزاع بين روسيا والولايات المتّحدة حول معاهدة أساسية للحدّ من الأسلحة في الحقبة السوفياتية، وهي المعاهدة المبرمة بين الولايات المتّحدة الأمريكية والاتّحاد السوفياتي في شأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى (معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، انظر القسم II). زعمت الولايات المتّحدة أنّ روسيا طوّرت ونشرت قذيفة انسيابية نقّالة تُطلق من الأرض بمدى تحليق تحظره المعاهدة ـ زعمٌ دأبت روسيا على رفضه بحجّة أنّه لا أساس له. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنّ بلاده ستنسحب من معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى (INF) بصفة رسمية ما لم تبادر روسيا إلى تبديد المخاوف الأمريكية في شأن الامتثال. وانتهت السنة بمزيد من التشاؤم حيال قيام أيّ من الطرفين بخطوات تحفظ المعاهدة بينما تنشر دول أخرى، ولا سيّما الصين، منظومات قذائف أرضية متوسّطة المدى.

واصلت إيران عام 2018 تطبيق خطّة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015، وهو اتّفاق أبرمته ثماني دول أطراف للحدّ من نشاط إيران النووي الحساس المتّصل بالانتشار وبناء الثقة الدولية بالطبيعة السلمية حصراً لبرنامجها النووي (انظر القسم III). وفي أثناء العام، هدّدت التوتّرات السياسية بين إيران والولايات المتّحدة بتقويض خطّة العمل الشاملة المشتركة. ففي أيار/مايو، أعلن الرئيس ترامب وقف مشاركة الولايات المتّحدة في الخطّة واتّخاذها خطوات للبدء بإعادة فرض عقوبات أمريكية على إيران سبق رفعها أو إزالتها على خلفية تطبيق الاتّفاق. وردّاً على ذلك، ناشدت الحكومة الإيرانية الموقّعين الآخرين، وبخاصة الأوروبيون منهم، توفير ضمانات بإمكان تخفيف العقوبات، ولو بقدر معيّن ـ وهو أحد المكاسب الرئيسة التي جنتها إيران من خطّة العمل الشاملة المشتركة ـ على الرغم من شدّة وقْع العقوبات الأمريكية الذي يتجاوز الحدود الإقليمية، لكي تبقى إيران في الاتّفاق.

بقيت معاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW)، التي جرى التفاوض عليها وفتحها للتوقيع عام 2017، محطّ تركيز جهود دولية عام 2018 لإحراز تقدّم نحو بلوغ هدف نزع السلاح النووي عالمياً على المدى البعيد (انظر القسم IV). تُعدّ هذه المعاهدة أوّل اتّفاق مُلزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية ونشرها وحيازتها واستخدامها والتهديد باستخدامها. وجرت مناقشات في أثناء العام في عدد من الدول لبحث إمكانية انضمام حكوماتها إلى المعاهدة. وركّزت المناقشات على تقييمات الأثر المعياري لحظر الأسلحة النووية المقترَح إضافةً إلى انعكاساته على استراتيجيات الأمن المعتمِدة على الردع النووي وعلى العلاقات بين التحالفات. سيسري مفعول المعاهدة متى وقّعت وصادقت عليها 50 دولة.

طرأت تطوّرات أخرى خلال العام أيضاً على صعيد المعاهدات والمبادرات المتعدّدة الأطراف في مجال نزع الأسلحة النووية والحدّ من التسلّح ومنع الانتشار (انظر القسم V). وفي نيسان/أبريل ـ أيار/مايو، التأمت الدورة الثانية للّجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار (NPT) لعام 2020 في جنيف بسويسرا. وفي أيار/مايو، قدّم الأمين العام للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريش جدول أعمال الأمم المتّحدة الجديد لنزع السلاح وأعطى فيه الأولوية لمهمّات كثيرة، منها خفض أسلحة الدمار الشامل (WMD) وإزالتها. وفي حزيران/يونيو، أكمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية (FMCT) عمله باعتماد تقرير ختامي قدّم توصيات في شأن نطاق المفاوضات اللاحقة على (FMCT) وعناصرها الجوهرية. وفي كانون الأول/ديسمبر، أصدرت اللجنة الأولى للجمعية العامّة للأمم المتّحدة قراراً، من جملة أمور أخرى، يدعو الأمينَ العام للأمم المتّحدة إلى عقد مؤتمر عام 2019 لإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

I الدبلوماسية النووية الكورية الشمالية ـ الأمريكية

شانون ن. كايل

خفّت عام 2018 حدّة التوتّرات بين الولايات المتّحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية (كوريا الشمالية) بسبب برامج الأخيرة الجارية منذ زمن لتطوير أسلحة نووية ومنظومات إيصال قذائف بالستية، نتيجة حوار دبلوماسي متجدّد بين الدولتين. حصل ذلك إزاء خلفية عملية سلام مستجدّة بين كوريا الشمالية والجمهورية الكورية (كوريا الجنوبية)[1]. تولّت الولايات المتّحدة دوراً دولياً ريادياً في التنديد بالبرامج النووية والصاروخية الكورية الشمالية، مطالبةً بوقف فوري يمكن التحقّق منه لجميع الأنشطة المتّصلة بها. كما أنّها لا تزال تتصدّر الجهود الدولية في مجلس الأمن لإرغام كوريا الشمالية على التخلّي عن تلك البرامج عبر فرض عقوبات تزداد قسوة وإجراءات عقابية أخرى منذ عام 2006[2].

بدا في آخر عام 2017 أنّ التوتّرات بين كوريا الشمالية والولايات المتّحدة تتصاعد نحو نزاع عسكري محتمل. في أثناء العام، أجرت كوريا الشمالية تفجيرها الاختباري النووي السادس والأضخم على الإطلاق، وزعمت أنّه اختبار لسلاح حراري نووي (قنبلة هيدروجينية)، إضافةً إلى إجراء 23 تجربة إطلاق لقذائف بالستية متوسّطة وبعيدة المدى[3]. وخلافاً للإدارات السابقة، شدّدت

---

(1) للاطلاع على عملية السلام المستجدّة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، انظر الفصل الثاني، القسم III في هذا الكتاب.

(2) للاطلاع على ملخّص لقرارات مجلس الأمن ردّاً على التجارب النووية والصاروخية البالستية الكورية الشمالية، انظر: S. N. Kile, «International Non-proliferation Sanctions against North Korea,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 330–332.

(3) لمزيد من التفاصيل عن التجارب النووية والصاروخية، انظر: S. Kile and H. Kristensen, «North Korea's Military Nuclear Capabilities,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 280–287. =

إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على خيار تسديد ضربة عسكرية وقائية لكوريا الشمالية إن هي هدّدت الولاياتِ المتّحدة بأسلحة نووية[4].

حوار ومشاركة متجدّدة مع كوريا الشمالية

استُهلّ العام بإعلان الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون في خطاب يوم رأس السنة الجديدة السنوي نجاح بلاده في الانتهاء من «تطوير قوّة الدفاع الذاتي النووي»، على الرغم من العقوبات والضغوط الدولية بقيادة الولايات المتّحدة. وأعلن أنّ بلاده ستبدأ بإنتاج رؤوس حربية نووية وقذائف بالستية على نطاق كمّي ونشرها، والتي تمّ إثبات «قوّتها وموثوقيتها» كرادع «للمغامرات العسكرية» الأمريكية[5].

دعا كيم في الوقت عينه كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية إلى اتّخاذ «تدابير حاسمة» دعماً للسلام والمصالحة في ضوء التوتّر الحادّ في شبه الجزيرة الكورية. واستجابة لاقتراح كيم، دعا رئيس كوريا الجنوبية مون جاي إنْ كوريا الشمالية إلى إيفاد رياضيين للمشاركة في دورة الأولمبياد الشتوية القادمة المزمعة في بيونغ تشانغ بكوريا الجنوبية تحت علم وحدوي كوري مشترك[6]. مهّد ما يسمّى انفراج الأولمبياد الطريق أمام تجديد الحوار بين الكوريتين وتكثيفه في طائفة من المبادرات السياسية والاقتصادية والثقافية.

إزاء هذه الخلفية، تولّت كوريا الجنوبية دوراً نشطاً في الترويج لمحادثات مباشرة بين كوريا الشمالية والولايات المتّحدة. وفي 8 آذار/مارس، التقى وفد ضمّ مسؤولين كوريين جنوبيين كباراً بالرئيس ترامب في البيت الأبيض لنقل رسالة من كيم جونغ أون الذي سبق أن التقى به في بيونغ يانغ في وقت سابق من الأسبوع، مقترحين عقد لقاء بين القائدَين في أسرع وقت ممكن. وذكروا أنّ كيم أكّد من قبل التزامه بـ«نزع دائم للأسلحة النووية» وتعهّد بوقف التجارب النووية والصاروخية التي تجريها بلاده، ولا سيّما في أثناء المناورات العسكرية الكورية الجنوبية الأمريكية المشتركة[7].

وعقب الزيارة التي قام بها الوفد، أعلن البيت الأبيض أنّ الرئيس ترامب قبِل دعوة كيم إلى عقد اجتماع قمّة ثنائية[8]. وأوضح مسؤولون في الإدارة الأمريكية بعد ذلك أنّ اللقاء سيُعقد في زمان

= انظر أيضاً: Arms Control Association, «Chronology of US–North Korean Nuclear-missile Diplomacy»

(4) P. Baker and S.-H. Choe, «Trump Threatens «Fire and Fury» against North Korea if it Endangers US,» *New York Times*, 8/8/2017.

(5) «Kim Jong Un Makes New Year address,» Korean Central News Agency (KCNA), 1 January 2018.

(6) S.-H. Choe, «North and South Korean Teams to March as One at Olympics,» *New York Times*, 17/1/2018.

(7) The White House, Press Office, «Remarks by Republic of Korea National Security Advisor Chung Eui-Yong,» Washington, DC, 8 March 2018.

(8) A. Fifield, D. Nakamura, and S. M. Kim, «Trump Accepts Invitation to Meet with North Korean Leader Kim Jong Un,» *Washington Post*, 8/3/2018.

ومكان يُحدَّدان لاحقاً وأنّه «في هذه الأثناء، يتعيّن [الإبقاء] على كلّ العقوبات وعلى أقصى ضغط [على كوريا الشمالية]»[9].

في خطاب ألقاه كيم جونغ أون في 20 نيسان/أبريل أمام اللجنة المركزية لحزب العمّال الكوري الحاكم، صرّح بأنّ امتلاك ردع نووي فاعل عنى أنّه سيحلّ محلّ «خطّ بيونْجين» السابق للبلاد ـ الذي هدفت من خلاله إلى تطوير قدراتها النووية العسكرية وتطوير اقتصادها في آن» ـ «خطٌّ استراتيجي جديد» ـ يركّز على التنمية الاقتصادية حصراً[10]. وأعلن كيم بشكل رسمي أيضاً وقفاً فورياً لمزيد من تجارب الأسلحة النووية والقذائف البالستية العابرة للقارّات، إضافةً إلى الإغلاق الوشيك لموقع تجارب الأسلحة النووية الكوري الشمالي وتفكيكه. أريد من الخطوة الأخيرة توفير «ضمانة بطريقة شفافة» بوقف التجارب النووية[11]. لكنّ كيم لم يُشر إلى استعداده للقبول بسقف يمكن التحقّق منه للأسلحة النووية والقذائف البالستية التي يمكن أن تمتلكها بلاده لتكون نقطة انطلاق لمحادثات نزع الأسلحة النووية مع الولايات المتّحدة[12].

عقد كيم ومون لقاء قمّة بقرية بانميونْجوم الواقعة في المنطقة منزوعة السلاح (DMZ) في 27 نيسان/أبريل ـ وهو أوّل اجتماع للزعيمين والثالث على الإطلاق بين زعماء الكوريتين. أصدرا بياناً مشتركاً تعهّدا فيه باتّخاذ خطوات لخفض التوتّرات العسكرية بين الكوريتين والبدء بـ «حقبة جديدة لمصالحة وطنية وبناء السلام». وأكّدا أيضاً «هدفهما المشترك وهو جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية عبر النزع الكامل لهذه الأسلحة». لم يحدّد البيان الخطوات المزمع اتّخاذها لبلوغ هذا الهدف، لكنّه أشار إلى تعليق كوريا الشمالية مؤخّراً أنشطة اختبار أسلحتها النووية وقذائفها بأنّه «عميق الدلالة» وجوهري لنزع الأسلحة النووية» في شبه الجزيرة[13].

اجتماع القمّة الأمريكية ـ الكورية الشمالية

التحضيرات للقاء

أمكن التوصّل إلى اتّفاق أخيراً لعقد اجتماع قمّة كيم ترامب في سنغافورة في حزيران/يونيو عقب مباحثات أجراها مسؤولون من الولايات المتّحدة وكوريا الشمالية وحكومات أخرى في المنطقة[14].

---

(9) The White House, Press Office, «Statement from Vice President Mike Pence on North Korea,» Washington, DC, 9 March 2018.

(10) «Third Plenary Meeting of Seventh CC, WPK held in Presence of Kim Jong Un,» KCNA, 21 April 2018.

(11) المصدر نفسه. للاطلاع على تفاصيل عن إغلاق موقع تجارب الأسلحة النووية في بيونغي ري شماليّ البلاد، انظر الفصل السادس، القسم IX في هذا الكتاب.

(12) A. Mount and A. Panda, «North Korea is Not Denuclearizing,» *The Atlantic*, 21/4/2018.

(13) «Full Text of Joint Declaration Issued at Inter-Korean summit,» Yonhap News Agency (South Korea), 27 April 2018.

(14) «Trump-Kim Summit to be Held on Singapore's Sentosa Island,» BBC News, 6 June 2018.

لكن سرعان ما وصلت المناقشات التمهيدية بين مسؤولين كوريين شماليين وأمريكيين حول قمّة منتظرة إلى حائط مسدود لخلافات جوهرية حول معنى نزع الأسلحة النووية في السياق الكوري[15].

على الرغم من البيانات غير المتّسقة أحياناً، غالى مسؤولون أمريكيون في موقفهم بمطالبة كوريا الشمالية بـ «نزع كامل للأسلحة النووية على نحو يمكن التحقق منه ويستحيل الرجوع عنه (CVID)»[16]. سيوجب ذلك على كوريا الشمالية، على نحو عاجل، إزالة جميع أسلحتها النووية والموادّ الانشطارية ومرافق الإنتاج والاختبار ذات الصلة إضافةً إلى قذائفها البالستية البعيدة المدى. وأصرّ مسؤولون أمريكيون على أنّ تلك خطوة أولى يلزم كوريا الشمالية أن تخطوها نحو تطبيع العلاقات الثنائية، وهذا يشمل في آخر الأمر رفع العقوبات وإبرام معاهدة سلام تُنهي الحرب الكورية 1950 ـ 1953. ووصف مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون الـCVID على نحو مثير للجدل بأنّها مبنيّة على «نموذج ليبيا» ـ إشارة إلى اتّفاق ليبيا والولايات المتّحدة عام 2003 على الإفصاح عن برنامجها الوليد لصنع أسلحة نووية وتفكيكه، وتدمير مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والحدّ من مدى قذائفها وحمولاتها على أن ترفع الولايات المتّحدة عن ليبيا العقوبات الأمريكية وقيوداً أخرى بعد ذلك[17]. نبّه بعض المحلّلين إلى أنّ تأطير بولتون الـCVID بشروط الاتّفاق الليبي أشاع مناخ عدم ثقة لا لزوم لانعطاف الأحداث غير المتوقّع الذي أدّى إلى هلاك الزعيم الليبي معمّر القذافي بعد تنفيذ الاتّفاق[18].

دفعت إشارة بولتون كوريا الشمالية إلى توبيخه بعنف. ونُسب إلى النائب الأوّل لوزير الخارجية كيم كيي غوان بيان رفض بشدّة واقعية مقارنة كوريا الشمالية، وهي دولة لديها أسلحة نووية، بليبيا التي كانت في أولى مراحل تطوير سلاح نووي. ونبّه البيان إلى أنّه إذا انتهجت الولايات المتّحدة استراتيجية هدفها إرغام كوريا الشمالية على «التخلّي عن أسلحتها النووية» كخطوة أحادية، ستعيد قيادة البلاد النظر في قرار المشاركة في اجتماع القمّة[19].

أضف إلى ذلك أنّ البيان أوضح أنّ كوريا الشمالية «بيّنت من قبل في مناسبات كثيرة شرطها المسبق لنزع الأسلحة النووية» وهو أن تُنهي الولاياتُ «سياستها العدوانية» التي مضى عليها عقود وتقدّم «ضمانات أمنية»[20]. استلزم ذلك أوّلاً وقبل كلّ شيء إبرام معاهدة سلام دائمة بين الولايات المتّحدة وكوريا الشمالية لإنهاء الحرب الكورية رسمياً. وكانت كوريا الشمالية قد قدّمت تنازلاً كبيراً

---

(15) A. Fifield, «North Korea's Definition of «Denuclearization» is Very Different from Trump's,» *Washington Post*, 9/4/2018.

(16) A. Stowe-Thurston and A. Mount, «What We Talk about When We Talk about North Korean Denuclearization,» NK News.org, 18 May 2018.

(17) Arms Control Association, «Chronology of Libya's Disarmament and Relations with the United States,» Factsheet, updated January 2018.

(18) P. Baker, «Libya as a Model for Disarmament? North Korea May See it Very Differently,» *New York Times*, 29/4/2018.

(19) «Press Statement by First Vice-Minister of Foreign Affairs of DPRK,» KCNA, 16 May 2018.

(20) المصدر نفسه.

محتملاً في الشهر الفائت حين تخلّت عن طلب سحب الجنود الأمريكيين من كوريا الجنوبية كشرط للتنازل عن أسلحتها النووية[21].

البيان المشترك لاجتماع قمّة سنغافورة

التقى ترامب وكيم في سنغافورة في 12 حزيران/يونيو 2018 بحضور الوفدين الوطنيَّين المناظِرَين[22]. وكان ذلك أوّل لقاء يجمع رئيساً أمريكياً وهو في منصبه بزعيم كوري شمالي.

أصدر كيم وترامب عقب لقائهما بياناً مشتركاً جاء فيه أنّ الرئيس ترامب «التزم بتقديم ضمانات أمنية» لكوريا الشمالية، وأنّ كيم «جدّد تأكيد التزامه الحازم والجازم بإكمال إخلاء الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية». جاء في البيان المشترك أنّ الدولتين ستُجريان «مفاوضات لاحقة... في أقرب موعد ممكن، لتطبيق نتائج» اجتماع القمّة. وذكر أيضاً أنّ الدولتين «ستوحّدان جهودهما لبناء نظام سلام دائم ومستقرّ» في شبه الجزيرة المقسَّمة، وهذا يشمل عقد محادثات لخفض التوتّرات العسكرية على نحو يفضي في آخر المطاف إلى معاهدة سلام رسمية تُنهي الحرب الكورية[23]. وأدلى الرئيس ترامب بتصريح علني عقب اللقاء قال فيه «ما عاد هناك تهديد نووي من كوريا الشمالية»[24].

قوبل التزام البيان المشترك الذي تحدّث عن نزع الأسلحة النووية بردّ عالمي فاتر. وفيما أثنى رؤساء حكومات كثيرة عليه بوصفه خطوة إيجابية نحو نزع فتيل التوتّر بين كوريا الشمالية والولايات المتّحدة، أشار البعض إلى الحاجة إلى إجراءات متابعة ملموسة لإدامة الزخم الدبلوماسي[25].

قوبل البيان المشترك بانتقادات على نطاق واسع في أوساط المحلّلين الأمريكيين لشدّة غموضه وضعفه. وسرت شكوك كثيرة في التزام كيم بـ«العمل على النزع الكامل للأسلحة النووية» في شبه الجزيرة الكورية» ـ وعد شبيه بوعود قطعها زعماء كوريون شماليون في مفاوضات دولية سابقة في مطلع تسعينيات القرن الماضي. وأشار كثير من النقّاد إلى أنّ كيم لم يلتزم في البيان المشترك باتّخاذ أيّ خطوات محدّدة نحو هذا الهدف ولم يوافق على جدول زمني للقيام بذلك. زد على ذلك أنّ البيان المشترك خلا من أيّ إشارة إلى تسلسل عملية نزع الأسلحة النووية أو من آليات التحقق

(21) M. Landler and S.-H. Choe, «North Korea Drops Troop Demand, but US Reacts Warily,» *New York Times*, 19/4/2018.

(22) «Trump-Kim Summit to be Held on Singapore's Sentosa Island».

(23) The White House, Press Office, Joint Statement of President Donald J. Trump of the United States of America and Chairman Kim Jong Un of the Democratic People's Republic of Korea at the Singapore summit Meeting, 12 June 2018.

(24) «Trump Says «No More Nuclear Threat» from N. Korea,» Yonhap, 13 June 2018.

(25) «Praise, Optimism, Derision: Reaction to Trump–Kim Summit from around the Globe,» CBC News, 12 June 2018.

منه[26]. أثار الإغفال الأخير قلقاً خاصّاً للاعتقاد بأنّ كوريا الشمالية شتّت مرافق إنتاج الأسلحة النووية الحساسة وأخفتها[27].

التطوّرات التي تلت اجتماع القمّة بسنغافورة

المأزق الكوري الشمالي ـ الأمريكي في نزع الأسلحة النووية

تكهّن الرئيس ترامب في ختام اجتماع قمّة سنغافورة بأنّ نزع الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية سيبدأ «في القريب العاجل»[28]. لكن لم يتحقّق تقدّم يُذكر غداة اللقاء نحو بلوغ ذلك الهدف[29].

بقيت عقبة كأداء وهي الخلاف القديم بين الولايات المتّحدة وكوريا الشمالية حول نطاق الهدف المعلن والمتمثّل بنزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية وتسلسل خطوات بلوغه. أصرّ مسؤولون أمريكيون، وعلى رأسهم بولتون، على أن تقدّم كوريا الشمالية كشفاً خطّياً مفصّلاً بمخزونها من الأسلحة النووية، ومرافق إنتاجها النووي وقذائفها كبرهان على التزامها بنزع الأسلحة النووية. رفضت كوريا الشمالية فكرة تقديم كشف كهذا من دون معاهدة سلام دائم. وزعم كيم أنّ فعل ذلك يرقى إلى تسليم عدو قائمة بأهداف عسكرية محتملة[30].

العقبة الأخرى ذات الصلة كانت إصرار إدارة ترامب على الإبقاء العقوبات وعلى الضغوط الأخرى على كوريا الشمالية إلا أنّ تزيل أسلحتها النووية وبرامج قذائفها البالستية البعيدة المدى كلياً على نحو يمكن التحقق منه ويستحيل الرجوع عنه. وفي اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس الأمن عُقد في أيلول/سبتمبر، أثنى وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو على العقوبات لكونها أرغمت كوريا الشمالية على الجلوس إلى مائدة المفاوضات. وتعهّد بألّا توافق الولايات المتّحدة على تخفيف العقوبات إلى حين تحقيق «نزع الأسلحة النووية النهائي» التي في حوزة كوريا الشمالية[31].

بعد أن ألحّت كوريا الشمالية على الولايات المتّحدة بادئ الأمر بأن تعلن رسمياً إنهاء الحرب الكورية، زادت إصراراً على رفع تدريجي للعقوبات الدولية كجزء من عملية متدرّجة لنزع الأسلحة

(26) انظر مثلاً: A. Panda, «Trump's Singapore Summit was a Bust—for the US,» *Daily Beast*, 12/6/2018, and R. Gallucci, «Reaction to the Singapore Summit,» 38North, 12 June 2018.

(27) E. Nakashima and J. Warrick, «North Korea Working to Conceal Key Aspects of its Nuclear Program, US Officials Say,» *Washington Post*, 30/6/2018.

(28) M. Landler, «Trump Claims Progress after Historic Talks with Kim Jong-un,» *New York Times*, 11/6/2018.

(29) للمزيد عن نشاط كوريا الشمالية النووي الجاري، انظر الفصل السادس، القسم IX في هذا الكتاب.

(30) B. Cole, «Kim Jong Un Won't Tell Trump Where Weapons Are as it Gives US a «List of Targets for Attacks»,» *Newsweek* (11 July 2018).

(31) G. Harris, «Pompeo Hails Talks with North Korea But Says Sanctions Must Continue,» *New York Times*, 27/9/2018.

النووية. واتّهم الإعلامُ الرسمي الكوري الشمالي الإدارةَ الأمريكية بـ «التصرف المناقض» لتعهّدها بتطبيع العلاقات مع أنّ كوريا الشمالية أظهرت من قبل إيماءات حسن نية، منها وقف تجاربها النووية والصاروخية وإعادة رفات جنود أمريكيين قُتلوا في الحرب الكورية[32]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نبّهت مقالة نُسبت إلى وزارة الخارجية الكورية إلى إمكانية العودة إلى «المقاربة مزدوجة المسارات» القائمة على التنمية الاقتصادية وتطوير أسلحة نووية إذا واصلت الإدارة الأمريكية تقديم «نزع الأسلحة النووية على رفع العقوبات»[33].

ورفضاً لموقف إدارة ترامب، ساندت الصين وروسيا طلب كوريا الشمالية تخفيف العقوبات الدولية المفروضة عليها. وفي اجتماع لمجلس الأمن في أيلول/سبتمبر، صرّح وزير الخارجية الصيني وانغ يي بأنّه على ضوء «التطوّرات الإيجابية» الأخيرة، هذه خطوة لازمة في مقاربة متدرّجة ومتزامنة للتشجيع على نزع الأسلحة النووية[34]. وفي تشرين الأول/أكتوبر، التقى وزراء خارجية الصين وروسيا وكوريا الشمالية في موسكو لتنسيق مقاربة ثلاثية لعملية نزع الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية، ودعوا مجلس الأمن إلى «تعديل» العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية[35].

تحسّن العلاقات بين الكوريتين

ساد الجمود الكوري الشمالي ـ الأمريكي على خلفية تحسّن مطّرد في العلاقات السياسية والاقتصادية بين الكوريتين، وهذا يشمل تقدّماً نحو التوصّل إلى تسوية سلمية كورية. ترافق ذلك بدوره مع جهد كوري جنوبي أنشط للتغلّب على مراوحة نزع الأسلحة النووية.

عقد مون وكيم اجتماع القمّة الثالث لهما في 18 ـ 20 أيلول/سبتمبر عام 2018 في بيونغ يانغ هذه المرّة[36]. توصّلت الدولتان، من جملة أمور أخرى، إلى اتّفاق بين الجهات العسكرية على الشروع في سلسلة خطوات لتخفيف التشنّجات على طول الحدود الفاصلة بينهما وتقليص مخاطر نشوب نزاع عَرضي أو غير مقصود[37]. وفي الإعلان الختامي، وافق الزعيمان على التعاون الوثيق على عملية السعي لنزع الأسلحة النووية الشامل في شبه الجزيرة الكورية. وتعهّد كيم تحديداً

(32) «US Will Get Nothing with its «Pressure Diplomacy»,» Rodong Sinmun, 6 August 2018.

(33) «Institute for American Studies of DPRK: Foreign Ministry urges US to Abandon Foolish Daydream,» KCNA, 2 November 2018.

(34) J. Borger, «China and Russia Call on UN to Ease North Korea Sanctions,» *The Guardian*, 27/9/2018.

(35) J.-H. Lee, «China, Russia, North Korea Call for Adjusted Sanctions Ahead of Denuclearisation,» *South China Morning Post*, 10/10/2018.

(36) عقد كيم ومون اجتماعاً ثانياً، تم الترتيب له في غضون مهلة قصيرة، في بانمونجوم في 26 أيار/مايو. انظر: K. Kong and H. Lee, «Kim, Moon Discuss How to Revive Trump Summit in Surprise Meeting,» Bloomberg News, 26 May 2018.

انظر أيضاً الفصل الثاني، القسم III في هذا الكتاب.

(37) National Committee on North Korea, «Agreement on the Implementation of the Historic Panmunjom Declaration in the Military Domain,» 18 September 2018.

بتفكيك موقع تجارب محرّكات القذائف ومنصّة إطلاقها في دونغ تشانغ - ري في إقليم بيونغان الشمالي بإشراف خبراء من «دول ذات صلة». وأبدى أيضاً استعداده لتطبيق إجراءات حسن نيّة إضافية، كالتفكيك الدائم للمرافق النووية في يونغبيون إن اتّخذت الولايات المتّحدة «إجراءات مقابلة [غير محدّدة] بما ينسجم وروح» البيان المشترك الصادر عن اجتماع قمّة سنغافورة[38].

وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر، ألّفت الولايات المتّحدة وكوريا الجنوبية فريق عمل للتواصل «المنتظم والمنهجي والرسمي» حول السياسة المتّبعة مع كوريا الشمالية[39]. جاءت هذه الخطوة وسط تكهّنات حول صدع محتمل بين الدولتين بسبب طريقة إدارة العلاقات مع كوريا الشمالية. أفصح بعض المراقبين عن خوف من إمكانية تعارض رغبة كوريا الجنوبية في إقامة روابط مع كوريا الشمالية وتمتينها مع الهدف الأمريكي المتمثّل بإزالة الأسلحة النووية الكورية الشمالية وبنية الإنتاج الأساسية ذات الصلة[40].

نحو اجتماع قمّة ثانٍ

زادت المطالبات في أيلول/سبتمبر 2018 بأن تواصل الولايات المتّحدة عملية تفاوض أكثر استدامة مع كوريا الشمالية مع ممارسة ضغوط على إدارة ترامب لإظهار تقدّم في محادثات نزع الأسلحة النووية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، اقترح وزير خارجية كوريا الجنوبية على الإدارة التخلّي عن طلبها قائمة فورية بمخزون كوريا الشمالية من الأسلحة النووية والقذائف البالستية ومرافق الإنتاج ذات الصلة، والقبول في المقابل بكشف يمكن التحقّق منه للمجمّع النووي في بيونغبيون كخطوة تالية في المفاوضات[41].

ردّد الاقتراح الكوري الجنوبي صدى شكوك محلّلين أمريكيين كثر في جدوى طلب إدارة ترامب من كوريا الشمالية تقديم تصريح كامل عن البنية الأساسية لأسلحتها النووية[42]. أشار هؤلاء إلى وجوب أن يترافق تصريح كهذا مع بروتوكول تحقّق فاعل، علماً بأنّ التفاوض عليه متعذّرة في الواقع بالنظر إلى انتفاء الثقة بين كوريا الشمالية والولايات المتّحدة. ودعوا في المقابل إلى تصريح كامل مسبقاً، وهو بديل أيسر لتقوم كوريا الشمالية بخطوات مهمّة لتقلّص قدراتها

(38) «Text of the Pyongyang Joint Declaration of September 2018,» *Korea Times*, 20/9/2018.

(39) «S. Korea, US Discuss N. Korea Issue in «Working Group»,» Yonhap, 7 December 2018.

(40) N. Chandran, «South Korean Peace Efforts Look «Out of Sync» with Elimination of North Korean Nukes,» CNBC News, 4 December 2018.

(41) J. Hudson, «South Korea Reveals Plan to Break Stalemate in US–North Korea Talks,» *Washington Post*, 3/10/2018.

مجمّع يونغبيون، من مرافق أخرى، هو موقع مفاعل إنتاج البلوتونيوم في كوريا الشمالية.

(42) S. Hecker, R. Carlin, and E. Serbin, «A Comprehensive History of North Korea's Nuclear Program,» Centre for International Security and Cooperation, Stanford University, 24 May 2018.

النووية في مقابل خطوات مناظرة نحو التطبيع[43]. سيتضمّن ذلك نزعاً تدريجياً وكاملاً للسلاح النووي ـ بمعنى نزع الأسلحة النووية بالكامل لكن في مدّة أطول وعلى خطوات متبادلة، مع تعويض كوريا الشمالية لقاء كلّ خطوة تخطوها. لكنّ تطبيق مقاربة «التوقّف والتراجع والإزالة» سيستغرق أكثر من عقد[44].

وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2018، التقى مايك بومبيو وكيم جونغ أون في بيونغيانغ واتّفقا على عقد اجتماع قمّة أمريكية ـ كورية شمالية ثانية[45]. وأشار جون بولتون عقب ذلك إلى أنّ اجتماع قمّة ثانية لازم لأنّ كوريا الشمالية لم «تفِ بالالتزامات التي تعهّدت بها في سنغافورة»[46]. وعلى الضدّ من التوقّعات، صرّح نائب الرئيس الأمريكي مايك بِنس بأنّ الولايات المتّحدة لن تصرّ على أن تقدّم كوريا الشمالية قائمة كاملة بأسلحتها النووية ومواقعها الصاروخية قبل القمّة الثانية[47]. وانتهت السنة من غير أن يتّفق الجانبان على موعد اجتماع القمّة الثانية ومكانه.

(43) S. Hecker, «Why Insisting on a North Korean Nuclear Declaration up Front is a Big Mistake,» 38North, 28 November 2018.

(44) Hecker, Carlin, and Serbin, Ibid.

(45) J.-S. Yeo, «US–North Korea Summit to Take Place «Soon»: Pompeo,» *Korea Herald*, 7/10/2018.

(46) L. Byrne, «Second Summit Needed as North Korea Not Living Up to Commitments: Bolton,» NK News.org, 4 December 2018.

(47) J. Geddie, «Trump to Meet North Korea's Kim in 2019, Wants Plan to End Arms Program,» Reuters, 15 November 2018.

II تحديد الأسلحة النووية الأمريكية ـ الروسية ونزعها

بيتر توبيشكنوف، شانون كايل وإيان ديفيس

أوشك جدول أعمال تحديد الأسلحة النووية الروسية ـ الأمريكية ونزعها الذي ينهار ببطء على خسارة ركيزة أخرى عام 2018. ففي تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الولايات المتّحدة أنّها ستنسحب رسمياً من معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى (معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى) إذا أخفقت روسيا في المسارعة إلى تبديد المخاوف الأمريكية في شأن الامتثال للمعاهدة[1]. وانتهت السنة بتشاؤم متزايد لعدم قيام أيّ طرف بخطوات لإزالة أسباب الاتّهامات المتبادلة بعدم الامتثال للمعاهدة ولصونها. ومع ذلك، طرأت تطوّرات إيجابية متّصلة بإكمال روسيا والولايات المتّحدة تطبيق معاهدة إجراءات الخفض الإضافي للأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (ستارت الجديدة) بحلول الأجل المحدّد[2]. لكن احتمالات إدامة هذا التقدّم بالتفاوض على مزيد من خفض إضافي للقوّات النووية الاستراتيجية المنتشرة بما يتجاوز ما نصّت عليه معاهدة ستارت الجديدة بدت بعيدة. يصف هذا القسم التطوّرات المتّصلة بمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ومعاهدة ستارت الجديدة (معاهدة إجراءات الخفض الإضافي للأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها) عام 2018.

لانهيار جدول أعمال تحديد الأسلحة الروسية ـ الأمريكية صلة بتدهور العلاقات السياسية والأمنية بين روسيا والولايات المتّحدة وبين روسيا وحلف الناتو، إضافةً إلى تغيّرات في البيئة الأمنية الدولية والتطوّرات التكنولوجية العسكرية في السنين الأخيرة. ذلك بأنّ تعاظم قدرات الدول التي تمتلك أسلحة نووية، ولا سيّما الصين، والتطوّرات التكنولوجية في مجالات الدفاع

(1) للاطلاع على ملخّص لمعاهدة INF ولتفاصيل أخرى عنها، انظر الملحق أ، القسم III في هذا الكتاب.

(2) للاطلاع على ملخّص لمعاهدة ستارت جديدة ولتفاصيل أخرى عنها، انظر الملحق أ، القسم III في هذا الكتاب.

الصاروخي والأسلحة الدقيقة التوجيه والقذائف الفرط صوتية أبرزت مشكلات جديدة لاتّفاقات تحديد الأسلحة النووية القائمة.

تطبيق الحدود النهائية لمعاهدة ستارت الجديدة

واصلت روسيا والولايات المتّحدة عام 2018 تطبيق معاهدة ستارت الجديدة. بموجب هذه المعاهدة، اتّفق الطرفان على تحديد عدد الرؤوس الحربية النووية التي ينشرانها عند سقف 1550 رأساً حربياً لكلّ منهما وحصر عدد منصّات إطلاق قذائفهما الاستراتيجية وقاذفاتهما الثقيلة المزوّدة بعتاد نووي بـ700 سلاح لكلّ من الطرفين (انظر الجدول الرقم (7 ـ 1)).

تتضمّن معاهدة ستارت الجديدة تدابير شفافية وتحقّق ـ كتبادل البيانات كلّ ستّة شهور والإبلاغات وإجراء ما يصل إلى 18 عملية تفتيش ميداني ـ وهو ما أسهم في بناء ثقة متبادلة بين الطرفين حيال حجم القوّات النووية الاستراتيجية وتركيبتها لدى كلّ منهما. عُقدت في جنيف بسويسرا الدورة الخامسة عشرة للّجنة الاستشارية الثنائية في 10 ـ 20 نيسان/أبريل 2018 لمناقشة قضايا عملية متّصلة بالتطبيق. ولم يُتح أيّ من الطرفين تفاصيل للعموم في شأن حصيلة الدورة[3].

الجدول الرقم (7 ـ 1)

الأعداد الكلّية للأسلحة الهجومية الاستراتيجية الروسية والأمريكية بموجب معاهدة ستارت الجديدة، لغاية 5 شباط/فبراير 2011 و1 أيلول/سبتمبر 2018

فئة البيانات	حدود المعاهدة[أ]	روسيا		الولايات المتّحدة	
		شباط/فبراير 2011	أيلول/سبتمبر 2018	شباط/فبراير 2011	أيلول/سبتمبر 2018
ICBM، SLBM، وقاذفات ثقيلة منتشرة	700	521	517	882	659
رؤوس حربية في ICBM، SLBM، وقاذفات ثقيلة منتشرة[ب]	1550	1537	1420	1800	1398
منصّات إطلاق منتشرة وغير منتشرة لـ ICBM، SLBM، وقاذفات ثقيلة	800	865	775	1124	800

ICBM = قذيفة بالستية عابرة للقارّات؛ معاهدة ستارت الجديدة= معاهدة إجراءات الخفض الإضافي للأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها؛ SLBM= قذيفة بالستية تُطلق من غوّاصات.

(أ) من المزمع بلوغه في 5 شباط/فبراير 2018.

(ب) كلّ قاذفة ثقيلة محصيّة على أنّها تحمل رأساً حربياً واحداً، سواء أكانت مزوَّدة بقذائف انسيابية أو بقنابل مدفوعة بالجاذبية، ولو كان تزويدها بحمولات أسلحة أكبر ممكناً.

المصدر: «New START Treaty Aggregate Numbers of Strategic Offensive Arms,» US Department of State, 1 September 2018.

(3) US Department of State, «Fifteenth Session of the Bilateral Consultative Commission Under the New START Treaty,» Media note, 19 April 2018.

أظهرت البيانات نصف السنوية للمعاهدة التي جُمعت في أيلول/سبتمبر 2018 أنّ الترسانتين الروسية والأمريكية ضمن الحدود النهائية للمعاهدة (انظر الجدول الرقم (7 ـ 1)). وأكّدت الولايات المتّحدة رسمياً أنّها أكملت خفض ما لديها من رؤوس حربية ونظم إيصال وبلغت حدود ستارت الجديدة في آب/أغسطس 2017[4]. وأكّدت روسيا رسمياً بلوغها حدود ستارت الجديدة في 5 شباط/فبراير 2018[5].

بناء على البيانات الأمريكية منذ عام 2017، شهدت الولايات المتّحدة بأنّ روسيا ممتثلة لمعاهدة ستارت الجديدة[6]. لكنّها أثارت مسائل متّصلة بالتطبيق أيضاً عبر قنوات دبلوماسية واللجنة الاستشارية الثنائية[7]. وأثارت روسيا مسائل متّصلة بالتطبيق أيضاً وحاججت بأنّه يتعيّن حلّها جميعاً قبل أيّ تمديد لستارت الجديدة وإعادة التفاوض عليها، علماً أنّ أجل انتهائها هو شباط/فبراير 2021 بعد 10 أعوام من دخولها حيّز النفاذ[8]. تنصّ ستارت الجديدة على إمكان تمديد لمدّة خمسة أعوام من دون مفاوضات. وإزاء خلفية تشاؤم متزايد حيال مستقبل تحديد الأسلحة الروسية الأمريكية، انتهت السنة من دون مؤشّر واضح على ما إذا كان الجانبان سيتّفقان على تمديد لمدّة خمسة أعوام.

تربط الولاياتُ المتّحدة مسألة تمديد ستارت الجديدة أو أيّ تطوّر آخر في الحدود الاستراتيجية الثنائية بقضايا عديدة، أهمّها انتهاك روسيا المزعوم لمعاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى (معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى) (انظر أدناه). وفي لقاء جمع مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون ونظراءه الروس بموسكو في تشرين الأول/أكتوبر 2018، ذكر بولتون في مقابلة أنّ الولايات المتّحدة ستتّخذ قراراً في شأن مستقبل معاهدة ستارت الجديدة في وقت قريب من تاريخ انتهائها[9].

معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى: نحو المرحلة النهائية؟

نبّه أمين حلف الناتو جينز ستولتنبيرغ روسيا في كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى أنّ أمامها «فرصة أخيرة» للامتثال لمعاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى (معاهدة القوات النووية

(4) H. Nauert, US Department of State, «New START Treaty Central Limits Take Effect,» Press Statement, 5 February 2018.

(5) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Statement by Vladimir I. Yermakov, Head of Delegation of the Russian Federation to the First Committee of the 73rd UNGA Session, Director of the Department for Nonproliferation and Arms Control of the Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, within the General Debate, New York, 9 October 2018,» 10 October 2018.

(6) US Department of State, «Annual Report on Implementation of the New Start Treaty,» January 2018.

(7) المصدر نفسه.

(8) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Comment by the Information and Press Department on the Latest Data Regarding the Aggregate Numbers of US Strategic Offensive Arms Published by the US Department of State,» 27 February 2018, and Russian Ministry of Foreign Affairs, «Statement by the Russian Delegation in the First Committee of the UN General Assembly on «Nuclear Weapons» Cluster,» 23 October 2018.

(9) US Embassy and Consulates in Russia, «APNSA John Bolton Interview with Elena Chernenko, Kommersant,» Unofficial transcript, 22 October 2018.

المتوسطة المدى) عقب تهديد الولايات المتّحدة في تشرين الأوّل بالانسحاب منها[10]. لكنّ دولاً أوروبية في حلف الناتو أقنعت الولايات المتّحدة بمنح روسيا مهلة 60 يوماً تنتهي في منتصف شباط/فبراير 2019 للمسارعة إلى تبديد الهواجس الأمريكية حيال عدم الامتثال[11]. رفضت روسيا باستمرار اتّهامها بعدم الامتثال للمعاهدة وذكرت مزاعم مضادّة طالت الولايات المتّحدة. يسلّط هذا القسم الضوء على مواقف الطرفين ويستعرض التطوّرات الرئيسة عام 2018.

هواجس الامتثال لمعاهدة إزالة القذائف المتوسّطة والأقصر مدى

بموجب القوات النووية المتوسطة المدى (INF)، اتّفق الاتّحاد السوفياتي والولايات المتّحدة على عدم حيازة قذائف بالستية وانسيابية متوسّطة المدى وأقصر مدى (500 ـ 5500 كم) تُطلق من البرّ أو إنتاجها أو تجربتها. إحدى نتائج المعاهدة إخراج تلك الأسلحة المزوّدة برؤوس نووية أو تقليدية من أوروبا.

أثارت الولايات المتّحدة أوّلاً هواجس متعلّقة بامتثال روسيا عام 2013. ووجّهت عام 2014 اتّهامها العلني الأول بأنّ روسيا انتهكت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى بإجرائها تجارب تحليق على قذيفة انسيابية جديدة تُطلق من البرّ (GLCM) وذات مدى تحظره المعاهدة[12]. وتكرّرت هذه المزاعم في جميع التقييمات الامتثال السنوية التالية الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية[13]. رفضت روسيا باستمرار المزاعم الأمريكية واصفة إيّاها بأنّها بلا أساس، وانتقدت الولاياتِ المتّحدة لإخفاقها في تقديم أيّ دليل أو حقائق محدّدة في شأن انتهاك روسي مزعوم[14]. واستمرّت التوتّرات الروسية ـ الأمريكية حول هذه المسألة، وانتقل النزاع إلى المجال العام بالتدريج[15]. وعلى التحديد، اتّهمت الولاياتُ المتّحدة روسيا بنشر نظام قذيفة انسيابية جديدة تُطلق من البرّ (GLCM) وذكرت أنّ اسمها Novator 9M729 (أو SSC-8 بحسب تسمية الناتو)[16].

بقيت المواصفات الفنّية للقذيفة موضع تكهّنات ولم تعرض الولاياتُ المتّحدة على الملأ دليلاً على انتهاك المعاهدة المزعوم. لكن ساد توافق واسع في أوساط الخبراء على شبَه القذيفة 9M729 بالقذيفة الانسيابية Kalibr المتوسّطة المدى التي تُطلق من البحر (SLCM)، وأنّها جزء من

---

(10) NATO, «Press Conference by NATO Secretary General Jens Stoltenberg Following the Meeting of the North Atlantic Council in Foreign Ministers' Session,» 4 December 2018.

(11) A. Williams, «US, NATO Give Russia 60 Days to Comply with Nuclear Pact,» NBC News, 4 December 2018.

(12) انظر: S. Kile, «Russian–US Nuclear Arms Control,» in: *SIPRI Yearbook 2015*, pp. 540–545.

(13) انظر مثلاً: US Department of State, Bureau of Arms Control, Verification and Compliance Factsheet, «INF Treaty: At a Glance,» 8 December 2017.

(14) انظر مثلاً: Russian Ministry of Foreign Affairs, «Comment by the Information and Press Department on the US State Department's Report on Adherence to and Compliance with Arms Control, Nonproliferation, and Disarmament Agreements and Commitments,» 11 June 2015.

(15) انظر: S. Kile, «Russian–US Nuclear Arms Control,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 319–324

(16) للمزيد عن القوّات النووية الروسية، انظر الفصل السادس، القسم II في هذا الكتاب.

نظام إسكندر المستخدَم في أنواع أخرى من القذائف، البالستية والانسيابية، عملاً بمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى[17]. وعام 2017، فرضت الولايات المتّحدة عقوبات للضغط على روسيا وحملها على الامتثال، وهدّدت بالانسحاب من المعاهدة والشروع في أعمال البحث والتطوير لإنتاج قذيفتها GLCM ذات المدى فوق المتوسّط إذا رفضت روسيا العودة إلى الامتثال[18].

ردّت روسيا بمزاعمها الخاصّة في شأن عدم امتثال الولايات المتّحدة لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. زعمت أنّ الولايات المتّحدة تنشر منظومات دفاعية معترضة للقذائف، وتُنتج مركبات جوّية مسلّحة بلا طيار تقع ضمن تعريف المعاهدة لـGLCM[19]. رفضت الولايات المتّحدة مزاعم روسيا واصفة إيّاها بأنّها محاولة لصرف الانتباه عن انتهاكها للمعاهدة[20]. وجادل خبير أمريكي مستقلّ واحد على الأقلّ بأنّه إذا كانت النظم المعتمدة على Aegis الأمريكي في أوروبا الشرقية مجهّزة بقذائف انسيابية، سيكون ذلك انتهاكاً لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى بالتأكيد[21].

على الرغم من عقد اجتماعين بموجب آلية فضّ النزاعات في المعاهدة، وهي لجنة التحقّق الخاصّة، في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 وكانون الأول/ديسمبر 2017، إضافةً إلى مناقشات في منتديات أخرى كثيرة بين عامَي 2014 و2014، تعذّر إحراز تقدّم نحو وقف الاتّهامات المتبادلة بين الطرفين[22].

التطوّرات الرئيسة عام 2018: تنسيق الولايات المتّحدة مع الناتو في شأن الخروج من المعاهدة

أكّد استعراض الوضع الدفاعي الأمريكي (NPR) الصادر في شباط/فبراير 2018، على جملة أمور منها الخطط الرامية إلى تطوير قذيفة انسيابية جديدة متوسّطة المدى تُطلق من البرّ (GLCM). وتحدّث أيضاً على إمكان تطوير رأس حربي نووي «متدنّي الحصيلة الانفجارية» للقذائف البالستية التي تُطلق من الغوّاصات الأمريكية[23]. زعم الاستعراض أنّ هذه القدرة ستعزّز الردع النووي. وقال

(17) P. Podvig, «The INF Treaty Culprit Identified: Now What?,» Russian Strategic Nuclear Forces, 5 December 2017, and T. Gibbons-Neff, «This is the Ground-launched cruise Missile that Russia Has Reportedly Just Deployed,» *Washington Post*, 15/2/2017.

(18) Kile, Ibid., and G. Hellman, «Trump Approves New Russian Sanctions for Violating Cold War Arms Pact,» *Politico*, 12/9/2017, and US Department of State, «Trump Administration INF Treaty Integrated Strategy,» Press statement, 8 December 2017.

(19) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Deputy Foreign Minister Sergey Ryabkov's Comment on Anti-Russia Attacks by the US over the INF Treaty,» 9 December 2017.

(20) US Department of State, Bureau of Arms Control, Verification and Compliance Factsheet, «Refuting Russian allegations of US Noncompliance with the INF Treaty,» 8 December 2017.

(21) T. A. Postol, «Russia May Have Violated the INF Treaty: Here's How the United States Appears to Have Done the Same,» *Bulletin of the Atomic Scientists* (14 February 2019).

(22) عقدت لجنة التحقّق الخاصّة ثلاثين اجتماعاً، وآخر اجتماع لها قبل العام 2016 عُقد في العام 2003.

(23) Office of the Secretary of Defense, *Nuclear Posture Review 2018* (Washington, DC: US Department of Defense, 2018).

للمزيد عن استعراض الوضع النووي الأمريكي، انظر الفصل السادس، القسم I في هذا الكتاب.

وزير الدفاع الأمريكي جايمس ماتيس في شهادته أمام لجنة القوّات المسلّحة في الكونغرس، يمكن استخدام النظم النووية الجديدة المقترَحة كوسيلة ضغط لإعادة روسيا إلى الامتثال لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى[24].

شرعت الولايات المتّحدة أيضاً في زيادة تنسيق المواقف مع الناتو. وتطرّق البيان الختامي لقمّة الناتو التي انعقدت ببروكسل في تموز/يوليو 2018 إلى الانتهاكات الروسية المزعومة بعبارات شديدة. وإذا كان البيان الصادر عن قمّة وارسو في عام 2016 قد سلّط الضوء على أهمّية معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ودعا روسيا إلى «المحافظة على استمرار المعاهدة عبر الامتثال الكامل والقابل للتحقّق»، ذكر البيان الجديد أنّ «أكثر تقييم مقبول هو أنّ روسيا منتهكة» للمعاهدة، و«يحثّ روسيا على تبديد هذه المخاوف بطريقة ملموسة وشفّافة، وعلى الانخراط الفاعل في حوار تقني مع الولايات المتّحدة»[25].

انعقدت قمّة هلسنكي بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والرئيس الروسي فلاديمير بوتين بُعَيد قمّة الناتو، وكان هناك أمل بأنّ تولّد زخماً سياسياً عالي المستوى لحلّ النزاع المتّصل بمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. سبق ذلك اجتماع مندوبين أمريكيين وروس بجنيف في حزيران/يونيو 2018 لتباحث الخبراء في المسألة[26]. وصرّح نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابْكوف عقب الاجتماع بأنّ الحوار صار «أكثر مهنية وجدّية»[27]. لكنّ حديث الرئيس بوتن في ملاحظات أبداها في مؤتمر صحافي عن اتّفاق قادة الجانبين على العمل معاً على قضايا عديدة، منها معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، لم ينفِ إخفاق القمّة الرئاسية في إحراز أيّ تقدّم[28].

تطرّق الناتو إلى الهواجس المتّصلة بالمعاهدة (INF) مجدّداً في اجتماع وزراء دفاع دوله الأعضاء في مطلع تشرين الأول/أكتوبر. عكس الاجتماع توافق الدول الأعضاء في الحلف على دور روسيا في أزمة المعاهدة: «الحلفاء متّفقون على أنّ روسيا لا تتحلّى بالشفافية. وهي ترفض تقديم إجابات يمكن التعويل عليها. والتقييم الأدعى للقبول هو أنّ روسيا تنتهك معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى»[29].

---

(24) House Armed Services Committee, Secretary of Defense Jim Mattis, Written Statement for the Record, 6 February 2018, and J. Daniels, «Pentagon Chief Sees New Nuclear Missile as Bargaining Chip against Russians,» CNBC, 6 February 2018.

(25) NATO, Brussels Summit Declaration, Issued by the Heads of State and Government participating in the meeting of the North Atlantic Council, Brussels, 11–12 July 2018, and NATO, Warsaw Summit Communiqué, Issued by the Heads of State and Government participating in the meeting of the North Atlantic Council, Warsaw, 8–9 July 2016.

(26) S. Pedanov, [Sergey Ryabkov: USA Acts in a Way that May be Described Only as Preparation for Violating the INF Treaty],» *Mezhdunarodnaya zhizn*, 28/6/2018 (in Russian).

(27) [Dialogue with the USA Has Become More Professional, Ryabkov Believes], RIA Novosti, 28 June 2018 (in Russian).

(28) The White House, Remarks by President Trump and President Putin of the Russian Federation in Joint Press Conference, 16 July 2018.

(29) NATO, «Press Conference by NATO Secretary General Jens Stoltenberg Following the Meetings of NATO Defence Ministers,» 4 October 2018.

وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن الرئيس ترامب أنّ الولايات المتّحدة ستنسحب من معاهدة INF ردّاً على نزاع طال أمده حول عدم امتثال روسيا المزعوم لها، إضافةً إلى هواجس في شأن المخزون الصيني غير المقيّد من القذائف المتوسّطة المدى[30]. لم يُقدَّم إخطار رسمي بالانسحاب الذي كان سيُطلق مرحلة انتقالية مدّتها ستّة شهور لانسحاب الولايات المتّحدة رسمياً، ففي الإمكان تقديم إخطار كهذا لروسيا في أيّ وقت[31]. وبدا أنّ إعلان ترامب فاجأ الدول الأعضاء في حلف الناتو وأفصح بعضها عن مخاوفه في اجتماع لمجلس شمال الأطلسي ـ الهيئة الرئيسة لصنع القرار السياسي في الحلف ـ الذي التأم في 25 تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة المسألة[32]. وبعد أيام قلائل، أجرى جون بولتون في موسكو محادثات لم يكن مخطَّطاً لها، لكنّه أخفق في إحراز تقدّم[33].

وبعد أن تحاشت روسيا باستمرار التأكيد على تطوير القذيفة الانسيابية 9M729، أقرّت في وقت متأخّر بوجودها، لكنّها واصلت إنكار إخضاعها لتجربة أو امتلاكها القدرة على التحليق بمدى تحظره معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى[34]. وفي اجتماع لمجلس الناتو وروسيا جمع الدول الأعضاء الـ29 في الناتو وروسيا في 31 تشرين الأول/أكتوبر، حثّ مسؤولو الناتو روسيا مجدّداً على العودة إلى الامتثال للمعاهدة[35]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قدّمت الولايات المتّحدة مزيداً من التفاصيل عن إخضاع قذيفة لتجارب مزعومة قالت إنّها انتهاك للمعاهدة. ووفقاً لمدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية كان كوتس، أجرت روسيا تجارب على نظام القذيفة 9M729 من منصّة إطلاق ثابتة وحلّقت مسافات تجاوزت كثيراً مسافة 500 كم ـ المسموح بها في المعاهدة ـ ثمّ جرّبت النظام عينه من منصّة إطلاق نقّالة على الطرقات وحلّقت مسافة أقلّ من 500 كم. وزعم كوتس أنّ روسيا جمعت «نوعَي التجارب معاً» لـ«تطوير قذيفة تحلّق مدى متوسّطاً محظوراً بنصّ المعاهدة وتُطلَق من منصّة نقّالة على الطرقات»[36].

---

(30) J. Borger, «Trump Says US Will Withdraw from Nuclear Arms Treaty with Russia,» *The Guardian*, 21/10/2018.

(31) لمعرفة المسارات القانونية للانسحاب من معاهدة INF، انظر: H. Hurd and E. Chachko, «US Withdrawal from the INF Treaty: The Facts and the Law,» Lawfare, 25 October 2018, and S. R. Anderson, «Three Ways to Leave the INF Treaty,» Lawfare, 29 October 2018.

(32) R. Emmott, «NATO Urges Trump Officials Not to Quit Nuclear Treaty: Diplomats,» Reuters, 25 October 2018, and NATO, «North Atlantic Council Discusses INF,» Press Release, 25 October 2018.

انظر أيضاً: S. Taheran, «Select Reactions to the INF Treaty Crisis,» Arms Control Association, 14 December 2018.

(33) J. Borger, «John Bolton Pushing Trump to Withdraw from Russian Nuclear Arms Treaty,» *The Guardian*, 19/10/2018; «Russia Nuclear Treaty: Bolton in Moscow Amid Missile Tensions,» BBC News, 22 October 2018, and «US Will Quit Arms Treaty Despite Russian Objections, Bolton Says after Putin Meeting,» *Moscow Times*, 24/10/2018.

(34) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Deputy Foreign Minister Sergey Ryabkov's Briefing on Developments Involving the INF Treaty, 26 November 2018,» 26 November 2018.

(35) NATO, «NATO–Russia Council Meets in Brussels,» Press release, 31 October 2018, and «NATO Urges Russia to Honor INF Treaty Amid US Threat to Withdraw,» Radio Free Europe/Radio Liberty, 31 October 2018.

(36) Office of the Director of National Intelligence, «Director of National Intelligence Daniel Coats on Russia's Intermediate-Range Nuclear Forces (INF) Treaty Violation,» 30 November 2018.

مع أنّ دبلوماسيين أوروبيين سعوا لإنقاذ المعاهدة بالعمل كوسطاء بين وروسيا والولايات المتّحدة، ومن خلال اجتماع وزراء دفاع دول الناتو في 4 كانون الأول/ديسمبر، بدا أنّ موقف الدول الأوروبية الأعضاء في الناتو صار متشدّداً[37]. وصرّح وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في الاجتماع أنّ الولايات المتّحدة ترى أنّ روسيا «انتهكت مادّياً» المعاهدة وأنّ بلاده ستنسحب منها ما لم تعاود روسيا الامتثال. لكن عوضاً عن أن يُصدر بومبيو إخطاراً رسمياً بالانسحاب، حدّد مهلة 60 يوماً يمكن للولايات المتّحدة بعدها تعليق مشاركتها في المعاهدة[38]. وأصدر وزراء خارجية دول الناتو بياناً ساندوا [فيه] بقوّة النتيجة التي توصلت إليها الولايات المتّحدة وهي أنّ روسيا تخلّ بواجباتها على نحوٍ ملموس»[39].

أشار الرئيس بوتن في 5 كانون الأول/ديسمبر إلى أنّ روسيا سترّد «بمقتضى» انسحاب الولايات المتّحدة من المعاهدة، وقال رئيس أركان القوّات المسلّحة الروسية الجنرال فاليري جيرسيموف إنّ مواقع القذائف الأمريكية المنصوبة على أراضي الدول الأوروبية الأعضاء في الناتو يمكن أن تصبح «أهدافاً لتبادلات عسكرية تالية»[40]. لكنّ مسؤولاً في الخارجية الروسية أشار في 14 كانون الأول/ديسمبر إلى استعداد روسيا لمناقشة عمليّات تفتيش متبادلة مع الولايات المتّحدة إنقاذاً للمعاهدة[41].

هل هناك مستقبل لمعاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى؟

تبدو فرص المحافظة على معاهدة إزالة القذائف المتوسّطة المدى (INF) ضعيفة. يصعب تقييم الانتهاكات المزعومة للمعاهدة، لأسباب منها توقّف نظام التفتيش الخاصّ بالتحقّق من الالتزام بالمعاهدة في سنة 2001 عملاً بنصوصها، وليس هناك تفاصيل فنّية موثّقة في شأن نظام القذيفة 9M729 الذي هو محور المزاعم الأمريكية[42]. الطريقة الوحيدة التي يمكن تصوّرها لعودة الولايات

(37) J. Borger, «European Diplomats Mount Last-ditch Effort to Stop US Ditching INF Treaty,» *The Guardian*, 18/11/2018.

انظر أيضاً على سبيل المثال: The statement by the Netherlands that it has independent confirmation of Russian non-compliance: «Nederlandse conclusie over de Russische schending van het INF-verdrag (Intermediate-Range Nuclear Forces)» [Dutch conclusion on Russian violation of the INF Treaty (Intermediate-Range Nuclear Forces)], Tweede Kamer der Staten-Generaal, 27 November 2018.

(38) US Department of State, «Press Availability at NATO Headquarters: Michael R. Pompeo, Secretary of State,» Brussels, 4 December 2018.

(39) NATO, «Statement on the Intermediate-Range Nuclear Forces (INF) Treaty,» Issued by the NATO foreign ministers, Press release, Brussels, 4 December 2018, and R. Gramer and L. Seligman, «Trump and NATO Show Rare Unity in Confronting Russia's Arms Treaty Violation,» *Foreign Policy* (4 December 2018).

(40) T. Grove, Putin Threatens Arms Race as US Prepares to Exit Nuclear Treaty,» *Wall Street Journal*, 5/12/2018, and President of Russia website, «Vladimir Putin Answered Media Questions after the Volunteer of Russia 2018 Award Ceremony,» Moscow, 5 December 2018.

(41) «Russia Ready to Discuss Inspections with US on Arms Treaty: RIA,» Reuters, 14 December 2018.

(42) R. Goncharenko, «Russia's Controversial 9M729 Missile System: A Not-so-secret Secret,» *Deutsche Welle*, 5/12/2018; A. Reddie, «Design Matters: The Past, Present and Future of the INF Treaty,» *VERTIC Trust* =

المتّحدة عن قرارها هي في «عودة» روسيا «إلى الامتثال» لواجباتها بموجب المعاهدة. يبدو ذلك مستبعداً لأنّ روسيا تواصل رفض الاتّهامات الأمريكية وتحاجج بأنّ الولايات المتّحدة ذاتها تنتهك المعاهدة.

استطلع مسؤولون سابقون وخبراء من روسيا والولايات المتّحدة سُبُلاً محتملة لإنقاذ المعاهدة. تضمّنت اقتراحاتهم إتاحة نظام القذيفة 9M729 للتفتيش لتحديد إن كان مداها يتجاوز 500 كم، والسماح لمسؤولين روس بتفتيش مواقع الدفاع الصاروخي الأمريكية، بل وتعديل منصّة إطلاق Mk-41 كي لا تحمل قذائف هجومية أو تُطلقها[43]. لكن بدا واضحاً على نحو متزايد بحلول آخر السنة أنّ تدمير نظام القذيفة 9M729 علة نحو يمكن التحقّق منه وحده الكفيل بتحقيق مطالب المسؤولين الأمريكيين بالعودة إلى الامتثال[44].

زد على ذلك أنّ انهيار المعاهدة رغبة لدى الجانبيَن، وذلك عائد من بعض الوجوه إلى مخاوف مشتركة من تعاظم مخزون الصين من القذائف النووية والتقليدية التي يتألّف معظمها من نظم تحظره المعاهدة (INF)[45]. كما جرى الإفصاح عن هواجس حيال جهود تبذلها دول أخرى ـ ولا سيّما الهند وباكستان وكوريا الشمالية وربّما إيران ـ لحيازة قذائف متوسّطة المدى. ومع أنّه كان يوجد قدر من الدعم في الماضي لفكرة توسيع معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى (INF) لتشمل دولاً أخرى ـ منها بيان أمريكي روسي مشترك صدر عام 2007 دعماً لإضفاء «طابع عالمي على هذا النظام المهمّ» ـ لا يظهر أنّ هناك رغبة حالياً في جعل المعاهدة متعدّدة الأطراف[46]. وعلى سبيل المثال، أفصحت الصين عن عدم اهتمامها بالانضمام إليها[47].

يمكن أن يؤدّي إنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى إلى أشدّ أزمات تحديد السلاح وطأة منذ ثمانينيات القرن الماضي وإلى الإمعان في تقويض هيكلية تحديد الأسلحة النووية المتداعية. وربّما يسفر عن إعادة نشر منظومات حظرتها روسيا والولايات المتّحدة في أوروبا ذات مرّة، إضافةً إلى عمليّات نشر جديدة لدفاعات مضادّة للقذائف بمرور الوقت في أوروبا وآسيا[48].

= *and Verify*, no. 162 (Winter 2018), and D. Dolzikova, «The Role of Verification in the Intermediate-Range Nuclear Forces Treaty Dispute,» RUSI Commentary, 15 January 2019.

(43) T. Erästö and P. Topychkanov, «Russian and US Policies on the INF Treaty Endanger Arms Control,» SIPRI Topical Backgrounder, 15 June 2018.

(44) J. Borger, «US to Begin Nuclear Treaty Pullout Next Month after Russia Missile Talks Fail,» *The Guardian*, 16/1/2019, and US Mission to the North Atlantic Treaty Organization, «October 2, 2018: Press Briefing by Ambassador Kay Bailey Hutchison,» 2 October 2018.

(45) D. Ghoshal, «China and the INF Treaty,» *Comparative Strategy*, vol. 35, no. 5 (2016), pp. 363–370, and A. Taylor, «How China Plays into Trump's Decision to Pull-out of INF Treaty with Russia,» *Washington Post*, 23/10/2018.

(46) US Department of State, Joint US-Russian Statement on the Treaty on the Elimination of Intermediate-Range and Shorter-Range Missiles at the 62nd Session of the UN General Assembly, 25 October 2007.

(47) Ministry of Foreign Affairs of China, 'Foreign Ministry Spokesperson Geng Shuang's Regular Press Conference,» 5 December 2018.

(48) M. Chalmers and D. Stefanovich, «Is This the End of Nuclear Arms Control?,» *RUSI Newsbrief*, vol. 38, no. 10 (November – December 2018).

III خطّة العمل الشاملة المشتركة

تيتي إراستو

تُمثّل خطّة العمل الشاملة المشتركة تقدّماً مهمّاً في دبلوماسية عدم الانتشار الدولية، إذْ إنّها أنهت أزمة دولية استعرت منذ عام 2002 بسبب برنامج إيران النووي. جرى التفاوض في تموز/يوليو 2015 على خطّة العمل الشاملة المشتركة بين إيران وE3/EU+2: الدول الثلاث الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي ـ فرنسا وألمانيا والمملكة المتّحدة (E3) ـ إضافةً إلى بقيّة الدول الأعضاء الثلاث الدائمة العضوية في مجلس الأمن ـ الصين وروسيا والولايات المتّحدة. وعمل الاتّحاد الأوروبي على تيسير إبرام الاتّفاق.

تقيّد خطّة العمل الشاملة المشتركة بقوّة الأنشطةَ النووية الحسّاسة ذات الصلة بالانتشار وتؤسّس نظاماً دولياً غير مسبوق للرقابة والتحقّق في إيران. وهي مصمَّمة لبناء الثقة بأنّ برنامج إيران النووي يخدم غايات مدنية لا غير، وهو ما يتيح «التعامل معها على نحو التعامل مع أي دولة غير نووية أخرى طرف في [معاهدة عدم الانتشار لعام 1968]»[1].

وعلى الرغم من مواصلة إيران الامتثال لخطّة العمل الشاملة المشتركة على نحو يمكن التحقّق منه، انسحبت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من الاتّفاق في أيار/مايو 2018. وفي وقت لاحق من العام نفسه، أعادت الولايات المتّحدة فرض عقوبات متّصلة بالبرنامج النووي بعد أن

(1) Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), 14 July 2015, Vienna, reproduced as Annex A of UN Security Council Resolution 2231, 20 July 2015.

للاطلاع على معلومات أساسية، انظر: T. Rauf, «Resolving Concerns about Iran's Nuclear Programme,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 673–688; T. Rauf, «Implementation of the Joint Comprehensive Plan of Action in Iran,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 505–510, and T. Erästö, «Implementation of the Joint Comprehensive Plan of Action in Iran,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 337–345.

دأب الرئيس ترامب وسلفه باراك أوباما على تجاوزها من يوم تطبيق خطّة العمل الشاملة المشتركة في 16 كانون الثاني/يناير 2016. وأفصحت الدول الأطراف الأخرى في الخطّة عن دعمهم المستمرّ للاتّفاق.

واجهت الحكومة الإيرانية ضغوطاً محلّية متعاظمة لوقف تنفيذ الاتّفاق، فناشدت الأوروبيين تقديم ضمانات بتخفيف العقوبات ولو بدرجة معيّنة بموجب خطّة العمل الشاملة المشتركة بصرف النظر عن تأثير العقوبات الأمريكية خارج البلاد. وعلى الرغم من عزم الاتّحاد الأوروبي على صون الاتّفاق، لم يُحدث الجهد الذي بذله للمحافظة على المنافع الاقتصادية ذات الصلة أثراً يُذكَر.

امتثال إيران لالتزاماتها بموجب خطّة العمل الشاملة المشتركة

صُمّمت خطّة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) لمنع إنتاج يورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم ـ وهما «المساران» الموصلان إلى سلاح نووي. وعلى التحديد، يفرض الاتّفاق على إيران الحدّ من نشاط تخصيب اليورانيوم، وتقليص مخزونها من اليورانيوم المخصَّب وإعادة تصميم مفاعلها الذي يعمل بالماء الثقيل في آراك وإعادة بنائه بدعم دولي. وكجزء من الخطة، وافقت إيران أيضاً على التطبيق المؤقّت للبروتوكول الإضافي النموذجي الملحق باتّفاق ضماناتها الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، ومن ثمّ القبول بعمليات تفتيش أشدّ صرامة[2]. وجرى التحقّق من امتثال إيران لخطّة العمل الشاملة المشتركة في 13 تقريراً متتالياً للوكالة، صدر أربعة منها عام 2018[3].

أنشطة متّصلة بالماء الثقيل وإعادة المعالجة

للقرار الخاصّ بإعادة تصميم مفاعل أراك الذي يعمل بالماء الثقيل صلة بمخاوف حيال الوقود النووي المستهلَك الذي يمكن إعادة معالجته لإنتاج بلوتونيوم صالح لصنع سلاح. وعملية إعادة تصميم المفاعل بموجب خطّة العمل الشاملة المشتركة تقلّص مقدار البلوتونيوم الذي يمكنه إنتاجه. وزيادةً في تبديد المخاوف ذات الصلة، وافقت إيران أيضاً على شحن كلّ الوقود المستهلَك الذي

(2) يفرض اتّفاق ضمانات شاملة (CSA) بين دولة ليس في حوزتها أسلحة نووية والوكالة الدولية للطاقة الذرّية (IAEA) ضمانات على جميع الأنشطة النووية السلمية وعلى كلّ الموادّ النووية التي في أراضي تلك الدولة للتحقّق من عدم استخدامها لأغراض عسكرية. تتيح اتّفاقات من هذا النوع الأساس القانوني لنظام (IAEA) لحصر الموادّ النووية المصمَّم للتحقّق من صحّة الإعلانات التي تقدّمها الدولة عن الموادّ النووية الخاضعة للضمانات. تُلزم معاهدة عدم الانتشار (NPT) لعام 1968 كلَّ الدول غير النووية الأطراف بإبرام اتّفاق ضمانات مع IAEA. تطبّق غالبية الدول الأطراف في NPT اتّفاق ضمانات شاملة، ووافق كثير منها على بروتوكول إضافي ملحق باتّفاق ضماناتها الخاصّ، وهو مصمَّم لتعزيز قدرة IAEA على كشف الموادّ أو الأنشطة النووية وردعها. وهو يُلزم كلّ دولة طرف بتزويد IAEA بمعلومات عن جميع نواحي أنشطتها المرتبطة بدورة الوقود النووي ومنح IAEA سلطات استقصائية جديدة أو موسَّعة. للاطلاع على قائمة بالدول التي أبرمت اتّفاقات ضمانات شاملة سارية المفعول مع IAEA، انظر الملحق (أ) في هذا الكتاب.

(3) IAEA, «Verification and monitoring in Iran».

أنتجه مفاعل أراك إلى خارج البلاد، والتزمت أيضاً بعدم تجميع ماء ثقيل يفوق حاجاتها الملحّة (التي قُدّرت بـ130 طناً قبل تشغيل المفاعل المعاد تصميمه وبـ90 طناً بعد تشغيله) وببيع أي فائض من الماء الثقيل إلى الخارج. وتقرّر الالتزام بذلك إلى عام 2030[4].

أكّدت التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرّية عام 2018 وفاء إيران بالتزاماتها. فلم تتجاوز إيران السقف المحدّد لكمّية الماء الثقيل[5]. كما لم تتّخذ خطوات لإعادة مفاعل أراك إلى تصميمه الأصلي. إضافةً إلى ذلك، بقيت كريّات اليورانيوم الطبيعي وقضبان الوقود ومجمّعاته الخاصّة بالتصميم الأصلي قيد التخزين[6].

أنشطة مرتبطة بالتخصيب والوقود

عملاً بخطّة العمل الشاملة المشتركة، تعهّدت إيران بعدم تخصيب اليورانيوم بنسبة تفوق 3.67 في المئة، وإبقاء مخزونها من اليورانيوم المخصّب دون 300 كغ وحصر كلّ أنشطة التخصيب في موقع وحيد في ناتنز. تسري هذه القيود إلى عام 2030. ووافقت إيران أيضاً على عدم تشغيل أكثر من 5060 جهاز طرد مركزي ـ نحو ربع ما كان لديها قبل الخطة ـ وإبقاء كل أجهزة الطرد المركزي غير العاملة قيد التخزين إلى عام 2025، وألّا تُخرج منه إلى لاستبدال أجهزة عاطلة أو مع متضرّرة.

أكّدت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرّية (IAEA) لعام 2018 أنّ إيران واصلت الوفاء بالتزاماتها، وأنّ الوكالة واصلت زيارة كلّ المرافق ذات الصلة في ناتنز وفوردو من دون قيود[7]. (حُوّل الأخير من مصنع تخصيب إلى مركز نووي وفيزيائي وتكنولوجي كجزء من خطّة العمل الشاملة المشتركة).

البحوث المتّصلة بأجهزة الطرد المركزي وتطويرها وتصنيعها ومخزونها

بموجب القيود التي تفرضها خطّة العمل الشاملة المشتركة، جميع أجهزة الطرد المركزي التي تستخدمها إيران في تخصيب اليورانيوم حالياً أجهزة من الجيل الأول (IR-1)[8]. لكنّ خطة العمل

---

(4) Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), 14 July 2015, Vienna, reproduced as Annex A of UN Security Council Resolution 2231, 20 July 2015.

(5) تراوح مخزون إيران من الماء الثقيل بين 117.9 و122.9 طناً. IAEA, Board of Governors, «Verification and Monitoring in the Islamic Republic of Iran in Light of United Nations Security Council resolution 2231 (2015),» Reports by the Director General, 22 February 2018, GOV/2018/7; 24 May 2018, GOV/2018/24; 30 August 2018, GOV/2018/33; and 12 November 2018, GOV/2018/47.

(6) IAEA, Reports by the Director General (note 5), GOV/2018/7, GOV/2018/24, GOV/2018/33, GOV/2018/47.

(7) تراوحت كمّية اليورانيوم المخصب في إيران بين 109.5 و149.4 كغ. سحبت إيران في شباط/فبراير 20 جهاز طرد مركزي من النوع (IR-1) من المخزون لاستبدال أجهزة متضرّرة أو متعطّلة مركّبة في ناتنز. وسحب 34 جهاز طرد مركزي في آب/أغسطس و33 جهاز في تشرين الثاني/نوفمبر للغاية ذاتها. انظر: IAEA, Reports by the Director General, (note 5), GOV/2018/7, GOV/2018/24, GOV/2018/33, GOV/2018/47.

(8) Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), annex II.

تجيز لإيران إجراء أعمال بحث وتطوير محدودة على أجهزة طرد مركزي أكثر تطوّراً (IR-4، وIR-5، وIR-6، وIR-8) على نحو لا يزيد اليورانيوم المخصَّب. يبقى هذا القيد سارياً إلى العام 2025[9]. وبناء على التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرّية عام 2018، بقيت أنشطة البحث والتطوير الإيرانية ضمن حدود خطّة العمل الشاملة المشتركة[10].

الشفافية والبروتوكول الإضافي ومسائل أخرى

أعادت الوكالة الدولية للطاقة الذرّية (IAEA) التأكيد عام 2018 على أنّ إيران واصلت تطبيق البروتوكول الإضافي، وأنّها تقيّم إعلانات إيران بموجب البروتوكول. وواصلت إيران السماح للـ(IAEA) باستخدام تقنيّات مراقبة عبر الإنترنت ومراقبة إلكترونية ومنحت مفتّشي الوكالة تأشيرات زيارة طويلة الأجل. وسمحت إيران للوكالة، كما في السابق، بالتأكد من نقل كلّ خام اليورانيوم المركّز (الكعكة الصفراء) في إيران إلى مرفق تحويل اليورانيوم في أصفهان[11].

أشارت جميع التقارير الصادرة عن الـIAEA عام 2018 إلى أنّ الوكالة حصلت بموجب البروتوكول الإضافي على قدرات مكمّلة تتيح الوصول إلى جميع المواقع والأماكن التي تلمس حاجة إلى زيارتها في إيران. لكنّ التقرير الصادر عن الIAEA في أيار/مايو أضاف بأنّ «تعاون إيران في الوقت المناسب وبصورة استباقية على تيسير ذلك الوصول **سيسهّل** تطبيق البروتوكول الإضافي وتعزيز الثقة»[12]. وأُعيد صوغ هذه العبارة في تقرير تشرين الثاني/نوفمبر بالقول «تعاون إيران في الوقت المناسب وبصورة استباقية على تيسير ذلك الوصول **يسهّل** تطبيق البروتوكول الإضافي **ويعزّز** الثقة»[13]. عُدّ هذا التغيير إشارة إلى تحسّن مستوى التعاون الإيراني[14].

وفي كانون الثاني/يناير 2018، أبلغت إيرانُ الIAEA عن خططها تطوير وسائل دفع نووي للقطع البحرية. أعلن الرئيس روحاني الخطّة أولاً في آخر العام 2016 رداً على تجديد الولايات المتّحدة العمل بقانون جزاءات إيران (ISA)[15]. طلبت الIAEA توضيحاً في شأن أعمال البحث والتطوير ذات الصلة، ناصحة لإيران تقديم معلومات التصميم الأولية إذا كانت قد قرّرت بناء أيّ مرافق جديدة مرتبطة بالخطّة عملاً بالبند 3 ـ 1 المعدّل في الترتيب الفرعي لاتّفاق ضماناتها الشاملة (CSA)[16].

---

(9) Ibid., annex II.

(10) IAEA, Reports by the Director General (note 5), GOV/2018/7, GOV/2018/24, GOV/2018/33, GOV/2018/47.

(11) IAEA, Reports by the Director General (note 5), GOV/2018/7, GOV/2018/24, GOV/2018/33, GOV/2018/47.

(12) IAEA, Report by the Director General (note 5), GOV/2018/24.

(13) IAEA, Reports by the Director General (note 5), GOV/2018/33, GOV/2018/47 (emphasis added).

(14) K. Davenport, «Iran Continues to Meet JCPOA Limits, Despite Sanctions,» Arms Control Association, 13 September 2018.

(15) انظر: A. Majidyar, «Iran's Plan to Develop Nuclear-powered Ships May Further Escalate Tehran-Washington Tension,» Middle East Institute, 17 February 2017.

(16) IAEA, Report by the Director General (note 5), GOV/2018/7.

مع أنّ الصيغة السابقة للبند 3 ـ 1 اشترطت إبلاغ الـIAEA عن المرافق الجديدة وحسب قبل 180 يوماً من تغذيتها بالموادّ النووية، يشترط البند في صيغته المعدَّلة إبلاغ الوكالة في مرحلة مبْكرة. وفي نيسان/أبريل، أبلغت إيرانُ الوكالة أنّ محرّكات الدفع النووي المزمَعة ستُستخدَم لأغراض مدنية وأنّه لن تُستخدَم مرافق جديدة في الأعوام الخمسة الأولى[17]. وقدّمت إيران معلومات إضافية حول الخطّة في أيار/مايو كجزء من إعلاناتها بموجب بروتوكولها الإضافي[18].

قرار الولايات المتّحدة الانسحاب من خطّة العمل الشاملة المشتركة

بعد سنة من عدم اليقين حيال التزام الولايات المتّحدة بخطّة العمل الشاملة المشتركة، أعلنت في 8 أيار/مايو 2018 انسحابها من الاتّفاق[19]. برّر الرئيس ترامب القرار في ضوء ما رآه قيود خطة العمل غير الملائمة على برنامج إيران النووي، إضافةً إلى إخفاق الخطّة في التعامل مع أنشطة إيران في تطوير القذائف وفي المنطقة[20].

أشارت الأطراف الأخرى إلى عدم موافقتها على هذا التقييم، فردّت على انسحاب الولايات المتّحدة ببيانات رسمية مسلّطة الضوء على التزامها المستمرّ بخطّة العمل الشاملة المشتركة. من ذلك أنّ الممثلة العليا لسياسة الأمن والشؤون الخارجية في الاتّحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني أشارت إلى أنّ الاتّحاد الأوروبي «سيبقى ملتزماً بالتطبيق المستمرّ والكامل والفاعل بالاتّفاق النووي» وأفصحت عن هاجس عميق حيال إعادة فرض العقوبات[21]. وعبّرت (E3) عن «أسف وقلق» حيال قرار الولايات المتّحدة، قائلة إنّها «ستبقى ملتزمة بضمان... استمرار المنافع الاقتصادية للشعب الإيراني بموجب الاتّفاق»[22].

بدا أنّ الدعم الأوروبي لخطّة العمل الشاملة المشتركة لم يتأثّر بتدهور العلاقات التالي مع إيران بسبب برنامجها الصاروخي البالستي ومخطّطات الاغتيال المزعومة في فرنسا وهولندا[23]. وانسجاماً مع مقاربة فرنسا والمملكة المتّحدة السابقة، انضمّت الدولتان إلى الولايات المتّحدة عام 2018 في

(17) IAEA, Report by the Director General (note 5), GOV/2018/24.

(18) IAEA, Report by the Director General, GOV/2018/33.

(19) لمزيد من المعلومات الأساسية، انظر: Erästö, «Implementation of the Joint Comprehensive Plan of Action in Iran».

(20) The White House, «Remarks by President Trump on the Joint Comprehensive Plan of Action,» 8 May 2018.

(21) European Union External Action Service, «Remarks by HR/VP Mogherini on the Statement by US President Trump regarding the Iran Nuclear Deal (JCPOA),» Rome, 8 May 2018.

(22) Prime Minister's Office, «Joint statement from Prime Minister Theresa May, Chancellor Angela Merkel and President Emmanuel Macron Following President Trump's Statement on Iran,» Press Release, London, 8 May 2018.

(23) R. Emmott, «EU Open to Iran Sanctions after Foiled France, Denmark Plots: Diplomats,» Reuters, 19 November 2018.

شجب أنشطة إيران الصاروخية، واصفين تجربة إيران لقذيفة بالستية متوسّطة المدى في 1 كانون الأول/ديسمبر بأنّها «غير منسجمة» مع قرار مجلس الأمن رقم 2231[24].

أفصحت روسيا عن «خيبة أمل عميقة» وعن «قلق بالغ» حيال القرار الأمريكي الذي عدّته «خرقاً فاضحاً» للقانون الدولي ومؤشّراً على «أنّ اعتراضات الولايات المتّحدة على نشاط إيران النووي القانوني بالمطلق ليست سوى ستار دخاني لتصفية حسابات سياسية مع إيران»[25]. وأسفت الصين أيضاً «للقرار المتّخذ من جانب الولايات المتّحدة» ودعت «كلّ الأطراف المعنيين إلى اعتماد موقف مسؤول... ومعالجة الخلافات بحكمة والعودة بأسرع ما يمكن إلى المسار الصحيح المتمثّل بمواصلة تطبيق خطّة العمل الشاملة المشتركة»[26].

وصف الرئيسُ الإيراني حسن روحاني انسحابَ الولايات المتّحدة من خطّة العمل الشاملة المشتركة بأنّه مثال آخر على تاريخها الحافل بمعاداة إيران. وفيما ستواصل إيران تطبيق خطة العمل ما دامت تخدم مصالحها، أشار روحاني إلى أنّه إذا كان الاتّفاق «مجرّد ورقة لا تؤمّن المصالح القومية الإيرانية»، ستكون بلاده على استعداد لـ «البدء بالتخصيب الصناعي من دون قيود»[27].

معاودة الولايات المتّحدة فرض عقوبات وأهدافها المعلَنة

عقب انسحاب الولايات المتّحدة من خطّة العمل الشاملة المشتركة، أعادت فرض العقوبات التي صدر إعفاء منها بأمر تنفيذي كلّ أربعة شهور من يوم تطبيق خطة العمل إلى 12 كانون الثاني/ يناير 2018، حين أصدر الرئيس ترامب الإعفاء الأخير[28]. طُبّقت السياسة على مرحلتين في آب/ أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر 2018.

بدأت في 6 آب/أغسطس المرحلة الأولى لإعادة فرض العقوبات واستهدفت التعاملات مع إيران بالدولار الأمريكي؛ والذهب أو المعادن النفيسة، والغرافيت؛ والمعادن الخام أو شبه

(24) انظر: Permanent Mission of France to the United Nations, «Remarks to the Press by Mr François Delattre, Permanent Representative of France to the United Nations,» New York, 4 December 2018, and British Foreign and Commonwealth Office, «Foreign Secretary statement on Iranian Ballistic Missile Launch,» Press release, 5 December 2018.

(25) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Foreign Ministry Statement on Developments around the Joint Comprehensive Plan of Action on Iran's nuclear Programme,» Moscow, 8 May 2018.

(26) Permanent Mission of the People's Republic of China to the UN, «Foreign ministry Spokesperson Geng Shuang's Regular Press Conference,» 9 May 2018.

(27) «Televised Address to People on JCPOA,» Speech by President Hassan Rouhani, Official website of the President of the Islamic Republic of Iran, 9 May 2018.

(28) الولايات المتّحدة ملزمة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة بـ «وقف تطبيق» العقوبات المتّصلة بالبرنامج النووي لمدّة 8 أعوام بعد يوم الإقرار (18 تشرين الأول/أكتوبر 2015) أو إلى أن تتوصّل الوكالة الدولية للطاقة الذرّية إلى استنتاج أعمّ بأنّ كلّ الموادّ النووية التي في إيران تُستخدم لأغراض سلمية. عندئذٍ ستتّخذ الولايات المتّحدة «إجراء تشريعياً على الوجه المناسب لإنهاء [العقوبات المتّصلة بالبرنامج النووي] أو تعديلها على نحو يؤدّي إلى إنهائها». انظر: Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), 14 July 2015, annex II.

المكتملة؛ وصناعات الشحن والتأمين والسيارات[29]. وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر، أعادت الولايات المتّحدة فرض بقيّة العقوبات بالكامل، مستهدفة قطاع النفط في إيران ومصرفها المركزي[30]. ومنحت إعفاءات مؤقّتة لثمانية مستوردين رئيسين للنفط الإيراني، لكنّ الإدارة الأمريكية هدفت إلى خفض صادرات النفط الإيرانية إلى «الصفر» آخر المطاف[31].

واستناداً إلى وزير الخارجية الأمريكي بومبيو، المراد من حملة «الضغط الأقصى» التي تشنّها الإدارة الأمريكية «تجفيف العائدات التي يستخدمها النظام الإيراني في تمويل العنف والأنشطة المخلّة بالاستقرار» وإقناعه «بنبذ خطابه الثوري الحالي»[32]. وفي أيار/مايو، صرّح بومبيو أنّ الولايات المتّحدة تريد من إيران أموراً منها وقف تخصيب اليورانيوم؛ وإغلاق مفاعل أراك الذي يعمل بالماء الثقيل؛ ووقف تطوير نظم قذائف ذات قدرة نووية واختبارها؛ وإنهاء انتشار القذائف البالستية؛ ووقف دعم حزب الله وحماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية؛ وسحب قوّاتها من سورية[33]. رأى كثير من المراقبين أنّ قائمة المطالب هذه غير واقعية بالمرّة وجادلوا بأنّ هدف الولايات المتّحدة الرئيس هو تغيير النظام لا مجرّد تغيير سلوكه[34].

على الرغم من معارضة إدارة ترامب لخطّة العمل الشاملة المشتركة، فقد منحت إعفاءات أتاحت استمرار التعاون النووي بين إيران وبقيّة الدول الأطراف في الخطّة بما ينسجم والاتّفاق. وعلى التحديد، سمحت الولايات المتّحدة «بمواصلة مشاريع عدم الانتشار في أراك وبوشهر وفوردو» لضمان «مراقبة البرنامج النووي الإيراني» وتعزيز «قدرتنا على كبح برنامج إيران ومواصلة الضغط على نظامها فيما نسعى لاتّفاق جديد وأقوى»[35]. وبعد أن لم تعد الولايات المتّحدة مشاركة في المشاريع المتّصلة بخطّة العمل الشاملة المشتركة، ذُكر أنّ المملكة المتّحدة تدخّلت للقيام بدورها في إعادة بناء مفاعل أراك الذي يعمل بالماء الثقيل[36].

---

(29) US Department of the Treasury, «Frequently Asked Questions Regarding Executive Order of August 6, 2018, «Reimposing Certain Sanctions with Respect to Iran,» Resource Center, 5 November 2018.

(30) US Department of the Treasury, «Iran Sanctions,» Resource Center, Updated 5 November 2018.

(31) منحت الصين واليونان واليابان والهند وإيطاليا وكوريا الجنوبية وتايوان وتركيا الإعفاءات لمدة 180 يوماً. انظر:

M. R. Pompeo, «Press availability with Secretary of Treasury Steven T. Mnuchin,» US Department of State, 5 November 2018.

(32) المصدر نفسه.

(33) M. R. Pompeo, «After the Deal: A New Iran Strategy,» Speech at the Heritage Foundation, 21 May 2018.

(34) M. McFaul and A. Milani, «Why Trump's Plans for Regime Change in Iran Will Have the Opposite Effect,» *Washington Post*, 30/5/2018.

(35) US Department of State, Office of the Spokesperson, «Constraining Iran's Nuclear Program,» Fact sheet, 5 November 2018.

(36) «US Replaced with UK in Constructing re-designed Arak Heavy Water Reactor,» Mehr News Agency, 22 August 2018.

الوَقْع الاقتصادي للعقوبات والتصوّرات في إيران

معظم العقوبات الأمريكية التي أُعيد فرضها على إيران خارجة عن أراضيها ـ بمعنى أنّها مصمَّمة لتقييد النشاط الاقتصادي بين إيران من جهة، والحكومات والشركات ومواطني دول أخرى من جهة أخرى. وتجنّباً لتدابير عقابية تفرضها وزارة الخزانة الأمريكية، قرّرت شركات أجنبية كبرى كثيرة مغادرة إيران قبل إعادة فرض العقوبات الأمريكية بعد أن دخلت السوق الإيرانية عقب إبرام خطّة العمل الشاملة المشتركة[37]. وتحاشت المصارف والمستثمرون الدوليون دخول السوق الإيرانية للأسباب عينها.

وفي حين يمكن القول بأنّ لعوامل محلّية، كسوء الإدارة والفساد، دوراً في تدهور الاقتصاد الإيراني، فقد كان التهديد بالعقوبات الأمريكية وإعادة فرضها الإسهام الأكبر. انخفض معدّل النموّ في إيران عام 2018[38]. وبحلول آب/أغسطس، فقدَ الريال الإيراني نحو 80 في المئة من قيمته عام 2017[39]. وبلغ التضخّم مستويات ما قبل سنة 2013[40]. وفي الوقت عينه، ارتفعت أسعار السلع الأساسية والغذائية على نحو حادّ[41]. وبتضافر ما تقدّم مع مآسٍ أخرى، كنقص المياه وانقطاع التيار الكهربائي، أطلقت حالُ الاقتصاد المتردّية شرارةَ مزيد من الاحتجاجات في الشوارع والتي كانت قد بدأت في آخر سنة 2017، لكنّها اشتدّت في سنة 2018[42].

أوجد الوضع ضغطاً متزايداً على حكومة روحاني التي اتُّهمت في الداخل بالقبول بخطّة العمل الشاملة المشتركة والإخفاق في إصلاح النظامين الاقتصادي والسياسي[43]. وأظهر استطلاع للرأي صدرت نتائجه في تموز/يوليو 2018 لكن أُجري في كانون الثاني/يناير أنّ أغلب الإيرانيين يرون وجوب أن تردّ إيران على انسحاب أمريكي من خطة العمل إمّا بانسحاب مماثل أو بإعادة إطلاق بعض الأنشطة المعلّقة بموجب الاتّفاق[44]. ومع ذلك، أشار أغلب الإيرانيين إلى أنّهم سيساندون

---

(37) E. R. Wald, «10 Companies Leaving Iran as Trump's Sanctions Close in,» *Forbes* (6 June 2018).

(38) Hoorozan, «Making Sense of Iran's Economy Once all US Sanctions Resume,» Atlantic Council, 25 September 2018.

(39) T. Erdbrink, «Protests Pop up across Iran, fueled by Daily Dissatisfaction,» *New York Times*, 4/8/2018.

(40) تقديرات معدّل التضخم في إيران متفاوتة. ذُكر أنّ المعدّل بلغ 18 في المئة في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، لكنّ خبراء يجادلون بأنّ الرقم الحقيقي بلغ 37 في المئة. انظر: «Inflation Rate at 18.4%: CBI,» *Tehran Times*, 26/11/2018, and G. Friesen, «Iran: Stuck between a Political Rock and an Economic Hard Place,» *Forbes* (2 September 2018).

(41) N. Bozorgmehr and M. Khalaj, «Poor Iranians Bear Brunt of Sanctions as Food Prices Soar,» *Financial Times*, 7/8/2018.

(42) Erdbrink, «Protests Pop up across Iran, fueled by Daily Dissatisfaction».

(43) L. Nasseri, G. Motevalli, and A. Shahla, «After Sanctions, Iran's Economy is Nearing a Crisis,» Bloomberg, 9 August 2018.

(44) E. Mohseni, N. Gallagher, and C. Ramsay, *Iranian Public Opinion After the Protests: A Public Opinion Study* (College Park: Center for International and Security Studies at Maryland, University of Maryland School of Public Policy, 2018).

قرار حكومتهم البقاء في خطّة العمل الشاملة المشتركة إذا رأت أنّ ذلك يخدم المصلحة الوطنية الإيرانية.

جادل قادة إيران مراراً بأنّهم سيبقون في خطة العمل ما دام ذلك يخدم مصلحة بلادهم. مثال ذلك، شدّد المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي في آب/أغسطس على أنّ خطة «مجرّد وسيلة لصون مصالحنا الوطنية»، وأنّ «تنحيتها» ممكنة إذا أخفقت في خدمة ذلك الهدف[45].

ذكر مسؤولون إيرانيون أنّهم يتوقّعون أن يقدّم الاتّحاد الأوروبي بوجه خاصّ ضمانات في شأن استمرار بيع النفط والمحافظة على القنوات المالية[46]. ونبّهوا أيضاً إلى أنّ إطباق الحصار على صادرات النفط الإيرانية سيحمل إيران على عرقلة صادرات دول الخليج من النفط بإغلاق مضيق هرمز. وكما قال الرئيس روحاني في كانون الأول/ديسمبر، «إذا كانت الولايات المتّحدة تريد وقف مبيعاتنا النفطية، فلن يتمّ تصدير أي نفط من الخليج»[47].

جهد الاتّحاد الأوروبي لصون خطّة العمل الشاملة المشتركة

سعى الاتّحاد الأوروبي لاتّخاذ تدابير ملموسة للإسهام في المحافظة على خطّة العمل الشاملة المشتركة، على الرغم من انسحاب الولايات المتّحدة، فعرضت المفوّضية الأوروبية في 16 أيار/مايو خطّة تضمّنت تحديث التشريع المانع لعام 1996 والذي يرمي إلى حماية الشركات الأوروبية من العقوبات الأمريكية خارج نطاق الحدود الإقليمية، وأجازت للبنك الأوروبي للاستثمار (EIB) العمل في إيـران[48]. ومع أنّ التدبيرين طُبّقا في آب/أغسطس، إلّا أنّه لم يكن لهما تأثير يُذكر. وخلَص البنك إلى أنّ الاستثمار في إيران بالغ الخطورة[49]. وفي الوقت عينه، عُدّ التشريع المانع على نطاق واسع مفتقراً إلى الصدقية لعدم شموله آلية تطبيق فاعلة[50].

---

(45) «Negotiating with the US is Nonsense!,» Speech by Ayatollah Sayyed Ali Khamenei, Official website of Iran's Supreme Leader, 29 August 2018).

(46) «Iran Still Waiting for Europe's Guarantees on Oil Sales, Banking: FM Zarif,» PressTV, 25 August 2018.

(47) «President addressing people in Shahrood City,» Speech by President Hassan Rouhani, Official website of the President of the Islamic Republic of Iran, 4 December 2018.

(48) European Commission, «European Commission Acts to Protect the Interests of EU Companies Investing in Iran as Part of the EU's Continued Commitment to the Joint Comprehensive Plan of Action,» Press release, Brussels, 18 May 2018.

(49) A. de Carbonnel and R. Emmott, «Exclusive: Under US Pressure, EIB Balks at EU Plan to Work in Iran,» Reuters, 5 June 2018.

(50) مع أنّ التشريع المانع يحظر على الشركات الامتثال للعقوبات الأمريكية المفروضة خارج الحدود الوطنية ويتيح غطاء قانونياً للشركات التي تواجه جزاءات ذات صلة، فهو لا يعوّض الشركات جرّاء حرمانها دخول السوق الأمريكية. كما أنّه لم يُدعَم بآلية تطبيق ذات صدقية. انظر: L. Bayer, «EU Shield Looks Flimsy against Trump's Iran Sanctions,» *Politico*, 17 July 2018.

وفي أيلول/سبتمبر، أعلنت مجموعة الدول الأوروبية الثلاث خطّة لاستحداث ما سُمّي هيئة خاصّة الغرض (SPV) «لتيسير سداد الدفعات المتّصلة بصادرات إيران (منها النفط) ووارداتها، وهو ما سيساعد الجهات المشغّلة للقطاع الاقتصادي التي تودّ مزاولة التجارة المشروعة مع إيران ويطمئنها»[51]. لكنّ العام 2018 وصل إلى نهايته ولم تُطبَّق (SPV) التي أريد منها العمل كنظام مقايضة وتُوُقّع أن يسري مفعولها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر[52].

استنتاجات

على الرغم من انسحاب الولايات المتّحدة من خطّة العمل الشاملة المشتركة وتصوّرات إيران بأنّ الاتّفاق لم يجلب المنافع الاقتصادية الموعودة، واصلت إيران الامتثال للاتّفاق عام 2018. لكنّ الهدف الأمريكي المعلَن وهو خفض صادرات النفط الإيرانية خصوصاً، إلى الصفر أوصل خطة العمل إلى وضع حرج. ومع أنّ الاتّحاد الأوروبي أفصح عن عزم غير مسبوق على اتّخاذ خطوات صوناً للاتّفاق، كانت تلك الخطوات رمزية بدرجة كبيرة. ربّما ستتيح الهيئة خاصّة الغرض (SPV) ـ إذا طُبّقت عام 2019 ـ ردّاً أكثر فاعلية على العقوبات الأمريكية، لكنّ أثرها سيبقى مقتصراً في الجوهر على الحدّ من الأضرار. لذلك، يعتمد مآل خطّة العمل الشاملة المشتركة بدرجة كبيرة على مدى نظر إيران إلى الاتّفاق من زاوية إسهامها في «إزالة الصفة الأمنية» عن صورة البلاد على الصعيد الدولي وتطبيع علاقاتها السياسية ببقيّة دول العالم وليس مجرّد النظر إليها من زاوية اقتصادية.

(51) European Union External Action Service, «Implementation of the Joint Comprehensive Plan of Action: Joint Ministerial Statement,» Joint statements, New York, 24 September 2018.

(52) K. Binder, «Special Purpose Vehicle for Trade with Iran,» At a Glance, European Parliamentary Research Service, November 2018.

IV معاهدة حظر الأسلحة النووية

تيتي إراستو

معاهدة حظر الأسلحة النووية لعام 2017 هي أوّل اتّفاق مُلزم قانوناً لحظر تطوير أسلحة نووية ونشرها وحيازتها واستخدامها والتهديد باستخدامها[1].

يرى أنصار هذه المعاهدة أنّها تخدم الهدف النهائي المتمثّل بإزالة الأسلحة النووية بالكامل وتقوّي المادّة VI في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)[2]. إلّا أنّ الدول الحائزة لأسلحة نووية (NWS) وبعض حلفائها انتقدوا معاهدة حظر الأسلحة النووية لإثارتها توقّعات غير واقعية ورأوا فيها إمكانية تقويض معاهدة عدم الانتشار (NPT)[3].

على ضوء هذا الخلاف، لم تحسم دول كثيرة رأيها حيال الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. وبحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، بلغ عدد الدول التي وقّعت على المعاهدة 69 دولة، وصادق/انضمّ إليها 19 دولة[4]. ستدخل المعاهدة حيّز النفاذ بعد 90 يوماً من تصديق 50

---

(1) للاطلاع على ملخّص لمعاهدة حظر الأسلحة النووية وعلى تفاصيل أخرى ذات صلة، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب. انظر أيضاً: S. Kile, «Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 307–318.

(2) بموجب المادّة IV، تلتزم الدول الحائزة لأسلحة نووية بـ«بمواصلة إجراء المفاوضات بحسن نية حول التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب وبنزع السلاح النووي، وعن معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة».

(3) Kile, Ibid.

(4) صادق على معاهدة حظر الأسلحة النووية كلّ من النمسا وكوستاريكا وكوبا وغامبيا وغويانا والكرسي الرسولي والمكسيك ونيوزلندا ونيكارغوا وبالاو وفلسطين وساموا وسان مارينو وتايلند والأوروغواي وفانواتو وفنزويلا وفييتنام. وأصبحت جزر كوك طرفاً في المعاهدة بالانضمام إليها.

دولة أو انضمامها إليها. يقدّم هذا القسم عرضاً عاماً للتطوّرات الجارية في شأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويعاين المناقشات الدولية والمحلّية ذات الصلة.

جدل مستمرّ حول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

لقي إقرارُ المعاهدة ترحيبَ أغلبية الدولة غير الحائزة أسلحة نووية بإقرار معاهدة حظر الأسلحة النووية في اجتماع اللجنة التحضيرية عام 2018 لمؤتمر الاستعراض المزمع عام 2020 للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968. امتدح المناصرون المعاهدةَ بصفتها «نجاحاً تاريخياً» و«أوّل نتيجة ملموسة لمفاوضات نزع السلاح النووي المتعدّدة الأطراف منذ إقرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عام 1996»[5]. وأحجم آخرون، ولا سيّما الحلفاء من الدول الحائزة أسلحة نووية (NWS) والتي تتحفّظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عن التعليق على المعاهدة وشدّدوا في المقابل على الحاجة إلى مقاربة «تدريجية» أو «تقدّمية» لنزع الأسلحة[6].

انتقدت الدول الحائزة أسلحة نووية صراحة، عدا الصين، معاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW). قالت المملكة المتّحدة إنّها لا تعُدّ بنودها قاعدةً ناشئة للقانون الدولي العرفي[7]. وجادلت فرنسا بأنّ المعاهدة قد تقوّض معاهدة عدم الانتشار (NPT) باستحداث أعراف بديلة وزيادة خطر تصعيد عسكري تقليدي[8]. وزعمت روسيا أنّ المعاهدة «مبنيّة على مقدّمة خاطئة فحواها أنّ نزع السلاح النووي ممكن من دون مراعاة الحقائق الاستراتيجية»، وأنّ المعاهدة «تهدّد بتقويض جهد طويل الأمد لنزع حقيقي للسلاح النووي»[9].

جادلت الولايات المتّحدة بأنّه «إذا واصلنا التركيز على الخفوض العددية وعلى الحظر الفوري للأسلحة النووية من دون معالجة الهواجس الأمنية الرئيسية الحقيقية... لن نسير قدماً بقضية نزع

(5) انظر: Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Second Session, «Statement by Thailand,» Geneva, 23 April 2018; and Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Second Session, «Statement by Austria,» Geneva, 25 April 2018.

(6) انظر مثلاً: Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Second Session, «Statement for General Debate on the Progressive Approach,» Geneva, 24 April 2018.

وقّع البيان كلّ من ألبانيا وأستراليا وبلجيكا وبلغاريا وكندا وجمهورية التشيك والدنمارك وإستونيا وفنلندا وألمانيا واليونان وهنغاريا وأيسلندا وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية ولاتفيا وليتوانيا ولكسمبورغ ومنتينغرو وهولندا والنرويج وبولندا والبرتغال ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا.

(7) Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Second Session, «Statement by the United Kingdom,» Geneva, 24 April 2018.

(8) Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Second Session, «Statement by France,» Geneva, 25 April 2018.

(9) Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Second Session, «Statement by Russia,» Geneva, 26 April 2018.

السلاح ولا بقضية الأمن الدولي الجمعي المعزّز»(10). وانتقدت الولاياتُ المتّحدة أيضاً ضعف بنود التحقّق في المعاهدة وقالت إنّها ستقوّض صدقية الردع الموسّع - بنزع شرعية الأسلحة النووية، ومن ثمّ تولّد ضغطاً أكبر مؤيداً للانتشار(11).

وردّاً على الحجج المناوئة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، سلّط مناصروها الضوء على تكاملها مع معاهدة عدم الانتشار (NPT). وعلى سبيل المثال، جادلت النمسا بأنّ المعاهدة «تقوّي تطبيق المادّة VI» في الـNPT) وأنّها لازمة لتطبيقها(12). ورفض ائتلاف البرنامج الجديد الرأيَ القائل بأنّ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية «يمكن أن تعرقل وفاء أيّ دولة طرف بواجباتها والتزاماتها بموجب معاهدة عدو الانتشار»، مجادلاً في المقابل بأنّ «انتفاء متابعة تطبيق المادّة VI، وجهد إعادة تفسيرها... هما اللذان يظلّان المصدر الرئيس للانقسام في أوساط معاهدة عدم الانتشار»(13). وصرّحت أيرلندا بأنّ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية «إشارة واضحة إلى الدول الحائزة أسلحة نووية أنّنا ما عدنا مستعدّين للقبول بأنّها هي التي تحدّد سرعة نزع السلاح النووي وبرنامجه»(14).

يرى أنصار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أنّ أخطار الاعتماد المستمرّ على الردع النووي تفوق أخطار التخلّي عنه. وتقول النمسا إنّ «ضربة نووية عمل غير عقلاني تماماً» وهذا «واضح في ضربة أولى»، لكنّ ضربة ثانية ليست أكثر عقلانية لأنّها «لن تزيل الدمار الذي أحدثته الضربة الأولى أصلاً» و«ربّما تجلب في المقابل ضربات نووية إضافية»(15).

المناقشات الوطنية وإسهامات المجتمع المدني

أصبحت معاهدة حظر الأسلحة النووية منذ أن فُتحت للتوقيع مسألة نقاش سياسي محلّي في دول كثيرة، وانخرط المجتمع المدني في المناقشات أيضاً. ومع أنّ معظم المناقشات الوطنية حول المعاهدة تجري خلف أبواب مؤصدة، آثر بعض الدول عملية أكثر شفافية.

---

(10) Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Second Session, «Creating conditions for nuclear disarmament (CCND),» Working Paper by the USA, NPT/CONF.2020/PC.II/WP.30, Geneva, 18 April 2018.

(11) C. Ford, «The Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons: A Well-intentioned Mistake,» Remarks at the University of Iceland, Reykjavik, 30 October 2018.

(12) Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Second Session, «Statement by Austria,» Geneva, 23 April 2018.

(13) Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Second Session, «Statement by Dell Higgie of New Zealand on Behalf of the New Agenda Coalition,» Geneva, 23 April 2018.

يعمل ائتلاف البرنامج الجديد ضمن إطار عمل (NPT) كمجموعة دول على مستوى وزاري «تركّز على بناء إجماع دولي لإحراز تقدّم في نزع السلاح النووي». تضمّ المجموعة البرازيل ومصر وأيرلندا والمكسيك ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا. انظر: «New Agenda Coalition,» Nuclear Threat Initiative, 31 May 2018.

(14) Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Second Session, «Statement by Ireland,» Geneva, 26 April 2018.

(15) Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Second Session, «Nuclear Weapons and Security: A Humanitarian Perspective,» Working paper by Austria, NPT/CONF.2020/PC.II/WP.10, Geneva, 12 March 2018.

قرّرت الحكومة السويسرية في آب/أغسطس عدم التوقيع على المعاهدة عقب الاستنتاجات التي وردت في تقرير أعدّه فريق عامل مشترك بين الوزارات. جادل التقرير بأنّه برغم أنّ «الدواعي الإنسانية والقانون الدولي وسياسة السلام» تؤثّر الانضمام إلى المعاهدة، فإنّ «الأخطار تكتنفها على صعيد مواصلة دفع دبلوماسية نزع السلاح ومصالح السياسة الأمنية في سويسرا»[16]. وذكر التقرير أيضاً أنّ نزع شرعية الأسلحة النووية سيؤثّر على نحو غير متكافئ في الديمقراطيات الليبرالية الغربية مقارنة بالدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية[17].

طلبت السويد أيضاً إعداد تقرير لتحليل المعاهدة والتبعات المحتملة المترتّبة على انضمام السويد إليها[18]. لم يصدر التقرير لغاية آخر عام 2018. لكنّ منظّمات المجتمع المدني السويدية أصدرت تقريراً «موازياً» جادل بأنّ الانضمام إلى المعاهدة سيقوّض الترتيبات الأمنية السويدية، وأنّ المعاهدة ستجيز التجارة المرتبطة بالنووي إلّا حين مزاولتها مع معرفة أنّها ستخدم غايات عسكرية[19].

دار نقاش حول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في دول لم تشارك في مفاوضات المعاهدة أيضاً، وهذا يشمل الدول الأعضاء في حلف الناتو. بناء على طلب البرلمان النرويجي مثلاً، أصدرت الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر تقريراً قيّم الآثار المترتّبة على انضمام النرويج إلى المعاهدة. وجد التقرير أنّه «لا يمكن للنرويج أن تنضمّ إلى المعاهدة من دون إضعاف التزاماتها كعضو في الناتو»[20]. وفي المقابل، جادل تقرير للمجتمع المدني النرويجي بأنّ عضوية الناتو لا تمثّل عقبة قانونية أمام انضمام البلاد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مع أنّ بعض الأعضاء سيفسّرونه على الأرجح بأنّه خرق لتضامن الناتو، وهو ما قد يؤدّي إلى تدابير عقابية. ومع ذلك، آثر التقريرُ الانضمام ـ مع الإقرار بأنّ التأثير في نزع السلاح على المدى القصير قد

---

(16) ذكر التقرير مثلاً أنّ «برنامج الوصم» الخاصّ بالمعاهدة غير منسجم مع المقاربة السويسرية في الترويج لنزع السلاح «مع الدول الحائزة أسلحة نووية وليس ضدّها» وأنّه سيكون للانضمام تبعات سلبية أيضاً على تعاون سويسرا مع الناتو بموجب برنامج الشراكة من أجل السلام. انظر: Government of Switzerland, Swiss Federal Department of Foreign Affairs (FDFA), «Report of the Working Group to Analyse the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons,» 20 June 2018 (English translation from the German original).

(17) المصدر نفسه.

(18) Government of Sweden, «Inquiry into the consequences of a possible Swedish accession to the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons,» Press release, 23 October 2017. Initially due in Oct. 2018, publication of the report was postponed until January 2019.

(19) International Physicians for the Prevention of Nuclear War (IPPNW) Sweden and Women's International League for Peace and Freedom (WILPF) Sweden, «Skuggan Av Makten: Skugguredning Till Utredning av konsekvenserna av ett svenskt tillträde till kärnvapenförbudskonventionen,» [In the Shadow of Power: Shadow investigation of the impact of Sweden joining the Nuclear Weapons Convention], September 2018 (in Swedish).

(20) Norwegian Ministry of Foreign Affairs, «Review of the Consequences for Norway of ratifying the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons,» 28 November 2018 [published in Norwegian on 8 October 2018].

يكون هامشياً ـ مصرّحاً «بأنّ دعم هدف نزع السلاح على المدى الطويل من جانب دول كالنرويج سيكون جوهرياً»[21].

وفي أيلول/سبتمبر 2018، حصل حزب بوديموس السياسي الإسباني على التزام من الحكومة الإسبانية بأنّها ستوقّع على معاهدة حظر الأسلحة النووية في مقابل تأييد الحزب لموازنة العام 2019. لكنّ إسبانيا لم تعلن خططاً لتطبيق هذا القرار[22]. وفي أستراليا، التزم حزب العمال بتوقيع المعاهدة والمصادقة عليها إذا صار في الحكم[23]. ومن بين جميع الدول الحائزة أسلحة نووية، المملكة المتّحدة هي الدولة الوحيدة التي يناقش فيها الحزب المعارض الرئيس مسألة الانضمام إلى المعاهدة كقرار محتمل[24].

---

(21) G. Nystuen, K. Egeland, and T. G. Hugo, *The TPNW and its Implications for Norway* (Oslo: Norwegian Academy of International Law, 2018).

(22) «Could Spain be the First NATO state to sign the Nuclear Ban Treaty?,» International Campaign to Abolish Nuclear Weapons (ICAN), 6 December 2018.

(23) «Australian Labor Party commits to joining Nuclear Ban Treaty,» International Campaign to Abolish Nuclear Weapons (ICAN), 18 December 2018.

(24) J. Merrill, «Trident: Labour Would Sign UN Treaty Banning Nuclear Weapons,» Inews, 27 October 2017.

V تطوّرات أخرى متّصلة بمعاهدات ومبادرات متعدّدة الأطراف في شأن الحدّ من الأسلحة النووية ونزعها ومنع انتشارها

تيتي إراستو، شانون ن. كايل،
بيتر توبيشكنوف وأوغني كومزياتي

اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2020

عقدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض المزمع عام 2020 للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) لعام 1968 جلستها الثانية في جنيف بسويسرا بين 23 نيسان/أبريل و4 أيار/مايو[1]. ترأس الدورة السفير البولندي آدم بوغايشكي. ووفقاً للموجز الوقائعي الذي أعدّه الرئيس، «لاحظت الدول الأطراف أنّ البيئة الأمنية الدولية تدهورت منذ دورة اللجنة التحضيرية لعام 2017، وأنّها ازدادت تعقيداً وتحدّيات». وفي هذا السياق، «أقرّت بالأهمّية الجوهرية لمعاهدة عدم الانتشار قوية وذات صدقية»[2].

أفصحت الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار (NPT) عن مخاوف حيال بطء وتيرة نزع الأسلحة، والتحديث المستمرّ للترسانات النووية الحالية وسباق تسلّح جديد[3]. ووُجّهت إلى روسيا والولايات المتّحدة نداءات لصون معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى (INF) لعام 1987 وللسعي لتمديد معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية لعام 2010 (ستارت الجديدة)[4]. وأفصحت

(1) للمزيد عن (NPT) وغيرها من معاهدات الحدّ من الأسلحة النووية في هذا القسم، انظر الملحق أ في هذا الكتاب.

(2) Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Second Session, «Draft Chair's Factual Summary», NPT/CONF.2020/PC.II/CRP.3, Geneva, 3 May 2018.

(3) انظر مثلاً: Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Second Session, «Statement by Indonesia on Behalf of the Non-Aligned Movement (NAM),» Geneva, 26 April 2018.

(4) انظر مثلاً: Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Second Session, «Statement by Jacek Bylica, Special Envoy for =

أغلبية الدول عن مساندتها للاتّفاق وسط مخاوف من انسحاب الولايات المتّحدة من خطّة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015[5].

انعكست الخلافات حول نزع السلاح في ورقتَي عمل قدّمتهما الولايات المتّحدة وائتلاف البرنامج الجديد[6]. جادلت الولايات المتّحدة اعتراضاً على «التخفيضات العددية والحظر الفوري للأسلحة النووية»، ودعت في المقابل إلى تهيئة «الأوضاع إلى نزع السلاح النووي» بتبديد «المخاوف الأمنية الأساسية التي جعلت الاحتفاظ بالأسلحة النووية ضرورة»[7]. رفض ائتلاف البرنامج الجديد الرأيَ القائل إنّ «إحراز مزيد من التقدّم نحو نزع السلاح النووي يستلزم بيئة أمنية مواتية»، مجادلاً بأنّ «تنفيذ الواجبات والالتزامات الحالية في شأن نزع السلاح النووي... سيسهم في تحسين البيئة العالمية»[8].

يضاف إلى الخلاف حول قرار جعل الشرق الأوسط خالياً من الأسلحة النووية لعام 1995 والذي لم يُطبَّق تنصّل الولايات المتّحدة من التزام سابق بعقد مؤتمر حول إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط[9]. رفضت المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز هذا الموقف[10]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، اعتمدت اللجنة الأولى للجمعية العامّة للأمم

= Disarmament and Non-proliferation, European External Action Service, on behalf of the European Union,» Geneva, 23 April 2018.

انظر أيضاً القسم II في هذا الفصل.

(5) أصدرت الصين وروسيا أيضاً بياناً مشتركاً منسجماً مع سياستهما العامّة دفاعاً عن الاتّفاق. انظر: Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Second Session, «Joint Statement on the Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA) by the Russian Federation and the People's Republic of China,» NPT/CONF.2020/PC.II/7/Rev.1, Geneva, 3 May 2018.

(6) يعمل ائتلاف البرنامج الجديد على مستوى الوزراء ضمن إطار عمل (NPT) كمجموعة دول «تركز على بناء إجماع دولي لإحراز تقدّم في موضوع نزع السلاح النووي». وهو يضمّ البرازيل ومصر وأيرلندا والمكسيك ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا. انظر: «New Agenda Coalition,» Nuclear Threat Initiative, 31 May 2018.

(7) Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Second Session, «Creating the Conditions for Nuclear Disarmament,» Working paper Submitted by the USA, NPT/CONF.2020/PC.II/WP.30, Geneva, 18 April 2018.

(8) Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Second Session, «Article VI of the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons: Reiterating the Urgency of its Implementation». Working paper by New Zealand on Behalf of the New Agenda Coalition, NPT/CONF.2020/PC.II/WP.13, Geneva, 15 March 2018.

(9) صرّحت الولايات المتّحدة بأنّ «التوصيات المتّصلة بالشرق الأوسط في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام 2010 ما عاد أساساً ملائماً، على حسن نيته، للعمل على هذه المسألة». انظر: Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Second Session, «Establishing Regional Conditions Conducive to a Middle East Free of Weapons of Mass Destruction and Delivery Systems,» Working paper submitted by the USA, NPT/CONF.2020/PC.II/WP.33, Geneva, 19 April 2018.

(10) جادلت المجموعة العربية بأنّ «مؤتمر استعراض (NPT) يظلّ المنتدى الملائم لمعالجة هذه المسألة الحيوية» معيدة إلى الأذهان حقيقة أنّ «التمديد اللانهائي للمعاهدة بُني على قرار الشرق الأوسط لعام 1995» وأنّه «ما من دولة يمكنها التراجع عن الواجبات التي اتُّفق عليها في مؤتمرات الاستعراض السابقة». انظر: Preparatory Committee for the 2020 =

المتّحدة مشروع قرار يطلب إلى الأمين العامّ عقد مؤتمر حول إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل عام 2019، مع عدّ قرار الشرق الأوسط لعام 1995 كإطار مرجعي. وأصدرت الجمعية العامّة القرار في كانون الأول/ديسمبر(11).

للّجنة التحضيرية سمة غير معتادة وهي كلمات «حقّ الردّ» المتبادلة بين روسيا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة حول مسألة استخدام أسلحة كيميائية في سورية والمملكة المتّحدة(12).

انتقد عدد من الدول موجز الجلسة الذي أعدّه الرئيس لإخفاقه في تقديم وصف متوازن لجميع المواقف الصادرة ولإعطائه آراء الدول الحائزة أسلحة نووية وزناً إضافياً(13).

البُعد النووي لبرنامج الأمين العامّ للأمم المتّحدة الجديد لنزع الأسلحة

أطلق الأمين العامّ للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريش في 24 أيار/مايو 2018 برنامجاً جديداً لنزع الأسلحة «يؤمّن مستقبلنا المشترك» في جامعة جنيف. حدّد البرنامج ثلاث أولويات: (أ) نزع السلاح لإنقاذ الإنسانية ولخفض أسلحة الدمار الشامل وإزالتها، (ب) نزع السلاح الذي يُنقذ الأرواح، ويضعف تأثير الأسلحة التقليدية، (ج) نزع السلاح من أجل الأجيال اللاحقة، مع كبح التكنولوجيات العسكرية الجديدة(14). صدر البرنامج بعد شهر من تأجيل الجمعية العامّة للأمم المتّحدة لأجل غير محدود مؤتمراً دولياً رفيع المستوى معنيّاً بنزع السلاح النووي للإخفاق في اختيار مندوب يرأس الاجتماع(15).

أفصح غوتيريش عن مخاوفه حيال انتفاء التقدّم في نزع السلاح النووي. إضافةً إلى ذلك، ناشد الأمينُ العامّ الولاياتِ المتّحدة وروسيا حلّ نزاعاتهما حول معاهدة عدم الانتشار (NPT)، وتمديد معاهدة ستارت الجديدة واتّخاذ خطوات جديدة لتقليص مخزوناتهما النووية(16).

= Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Second Session, «Statement by the Arab Group,» Geneva, 30 April 2018

(11) انظر: United Nations, General Assembly, «Convening a Conference on the Establishment of a Middle East Zone Free of Nuclear Weapons and Other Weapons of Mass Destruction,» A/C.1/73/L.22/Rev.1, 17 October 2018, and United Nations, «General Assembly Adopts 16 Texts Recommended by Fifth Committee, Concluding Main Part of Seventy-third Session,» Meetings Coverage, 22 December 2018.

(12) للمزيد عن استخدام أسلحة كيميائية في سورية والمملكة المتّحدة، انظر الفصل الثامن، القسمين I وII في هذا الكتاب.

(13) انظر مثلاً: Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Second Session, «Statement by Venezuela on behalf of the Non-Aligned Movement (NAM),» Geneva, 4 May 2018

(14) [14] United Nations, Office for Disarmament Affairs (UNODA), *Securing Our Common Future: An Agenda for Disarmament* (New York: UNODA, 2018).

للاطلاع على مناقشة البرنامج لتكنولوجيات العسكرية التقليدية والحديثة، انظر الفصل التاسع، القسم II في هذا الكتاب؛ ولمناقشة للأسلحة الكيميائية، انظر الفصل الثامن، القسم III في هذا الكتاب.

(15) Arms Control Association, «UN Disarmament Conference Delayed,» 1 May 2018.

(16) United Nations, «UN Chief Launches New Disarmament Agenda «to Secure our World and our Future»,» UN News, 24 May 2018.

يحتوي البرنامج، من جملة ما يحتويه، نقاطاً إجرائية حول إزالة الأسلحة النووية (انظر الخانة (5 ـ 1)). سيستلزم بعض هذه النقاط الإجرائية توافقاً ونتائج إيجابية في مؤتمر استعراض (NPT) عام 2020. ولتكثيف الحوار بين الدول، سيصار إلى استخدام منابر غير رسمية إلى جانب المنتديات الحالية لمعاينة أفكار جديدة.

يوفّر برنامج نزع السلاح الذي أعدّه الأمين العامّ للأمم المتّحدة للآليات الرئيسة لنزع السلاح دعماً قوياً: تحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، وقرارات الحظر، والقيود، وبناء الثقة والإزالة. ويُختَتَم البرنامج بمطالبة «باستغلال كلّ فرصة لمواصلة الزخم من أجل نزع السلاح حيثما يوجد، ولإيجاد حافز جديد حيث يلزم للوصول إلى عالم أكثر سلامة وأمناً للجميع»[17].

فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية

أكمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية (FMCT) في 8 حزيران/يونيو 2018 عمله باعتماد تقرير نهائي بالإجماع[18]. تشكّل الفريق الذي يضمّ 28 دولة عضو في كانون الأول/ديسمبر 2016 على أساس قرار الجمعية العامّة للأمم المتّحدة رقم 259/71[19]. كُلّف بدراسة العناصر الجوهرية لمفاوضات لاحقة على (FMCT) «غير تمييزية متعدّدة الأطراف يمكن التحقّق منها دولياً وفعلياً» وإعداد توصيات في شأنها عملاً بالتكليف الذي وافق عليه مؤتمر نزع السلاح عام 1995[20]. بُنيت مداولات الفريق على عمل سابق في هذا المجال، ولا سيّما التقرير النهائي لفريق الخبراء الحكوميين لعام 2015 والذي شكّله الأمين العام للأمم المتّحدة لمعاينة القضايا المتنوّعة ذات الصلة بالتفاوض على (FMCT)[21].

---

(17) United Nations, Office for Disarmament Affairs (UNODA), *Securing Our Common Future: An Agenda for Disarmament*, p. 73.

(18) United Nations Office at Geneva, «High-level Fissile Material Cut-off treaty (FMCT) Expert Preparatory Group Adopts its Final Report,» Press release, 8 June 2018.

(19) United Nations General Assembly Resolution A/RES/71/259, «Treaty Banning the Production of Fissile Material for Nuclear Weapons or Other Nuclear Explosive Devices,» 23 December 2016.

(20) للمزيد عن (FMCT)، انظر: Nuclear Threat Initiative, «Proposed Fissile Material (Cut-off) treaty (FMCT),» 26 October 2018.

(21) United Nations, General Assembly, «Group of Governmental Experts to Make Recommendations on Possible Aspects that Could Contribute to but Not Negotiate a Treaty Banning the Production of Fissile Material for Nuclear Weapons or Other Nuclear Explosive Devices,» A/70/81, 7 May 2015.

الإطار الرقم (7 ـ 1)

النقاط الإجرائية المتّصلة بنزع السلاح النووي «لتأمين مستقبلنا المشترك»، برنامج أمين عام الأمم المتّحدة الجديد لنزع الأسلحة

سيزيد **الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح** جهودهما لتيسير حوار بين الدول الأعضاء، عبر الانخراط في أطر رسمية وغير رسمية لمساعدة الدول الأعضاء على العودة إلى رؤية ومسار مشترك يفضي إلى إزالة الأسلحة النووية بالكامل.

يساند **الأمين العام** مبدأ عدم استخدام الأسلحة النووية ويناشد كلّ الدول التأكيد أنّ عدم استخدام الأسلحة النوية مجدّداً تحت أيّ ظرف يخدم مصلحة الأمن القومي والجمعي والإنساني، إضافةً إلى بقاء البشرية.

يناشد **الأمين العامّ** أيضاً كلّ الدول التي تمتلك أسلحة نووية التأكيد أنّ النصر في حرب نووية مستحيل وأنّ خوضها مرفوض بالمطلق.

يناشد الأمين العامّ **بقيّة الدول التي يلزم أن تصادق على** معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لتصبح نافذة الالتزام بالتوقيع على المعاهدة في وقت مبكر إذا لم تكن قد فعلت ذلك أصلاً، وتسريع إكمال عمليّات مصادقاتها.

سيعمل **الأمين العام والممثّل السامي لشؤون نزع السلاح** مع الدول الأعضاء على تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتحصينها، بما في ذلك تيسير التعاون والتشاور الوثيق بين المناطق القائمة، وتشجيع الدول الحائزة لأسلحة النووية على الالتزام ببروتوكولات المعاهدات ذات الصلة التي تقيم مناطق كهذه، ومساندة إقامة مزيد من هذه المناطق، وهذا يشمل الشرق الأوسط.

سيدعم **مكتب شؤون نزع السلاح** سوية مع **معهد الأمم المتّحدة لبحوث نزع السلاح** السعي والتطبيق العاجل لإجراءات تقليص خطر أي استخدام لأسلحة نووية، وبناء الثقة المتبادلة.

سيدعم **مكتب شؤون نزع السلاح** البدء بإجراء مفاوضات والانتهاء منها مبكراً في شأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع أسلحة نووية وأجهزة متفجّرة نووية أخرى.

سيدعم **مكتب شؤون نزع السلاح** تطوير معايير وتقنيات وقدرات للتحقّق من نزع الأسلحة النووية، بدءاً بمناقشات على مستوى الخبراء عام 2018، حسب الولاية التي حدّدتها الجمعية العامّة.

المصدر: United Nations, Office for Disarmament Affairs (UNODA), *Securing Our Common Future: An Agenda for Disarmament* (New York: UNODA, 2018), pp. 18-23.

نُقل التقرير النهائي لفريق الخبراء التحضيري إلى الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في تموز/يوليو 2018 عقب دورات التأمت بين 31 تموز/يوليو و11 آب/أغسطس 2017، وبين 28 أيار/مايو و8 حزيران/يونيو 2018[22]. تضمّن التقرير أربعة أقسام بيّنت العناصر المحتملة في المعاهدة، وشملت النطاق المستقبلي للمعاهدة، وعلى التحديد تبيان إن كانت بنودها ستُطبَّق على مخزونات الموادّ الانشطارية المنتَجة قبل دخول المعاهدة حيّز النفاذ أم لا؛ وتعريف الموادّ الانشطارية المشمولة؛ وترتيبات التحقّق والترتيبات القانونية والمؤسسية؛ وديباجة المعاهدة، إضافةً إلى الشفافية وتدابير بناء الثقة. أشار التقرير إلى أنّ «إمكانية بناء هيكل المعاهدة لإتاحة سريان مفعول إطار عمل أوّلي أو معاهدة جامعة، مع بروتوكولين أو أكثر يصار إلى التفاوض عليها تباعاً، بموجب إطار زمني محدّد»[23].

أوصى التقرير بـ «البدء بالتفاوض على معاهدة تحظر إنتاج موادّ انشطارية لأسلحة نووية... من دون تأخير في مؤتمر نزع السلاح»[24]. لكنّ مراقبين يتزايد عددهم اقترحوا وجوب إطلاق المفاوضات في محفل متعدّد الأطراف ولا يخضع لفيتو من أيّ دولة. يمكن تحقيق ذلك مثلاً من خلال قرار للجمعية العامّة للأمم المتّحدة يمهّد للتفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (FMCT)، أسوة بما حصل في معاهدة حظر الأسلحة النووية[25].

---

(22) United Nations, General Assembly, «Report of the High-level Fissile Material cut-off Treaty (FMCT) Expert Preparatory Group,» A/73/159, 13 July 2018.

(23) United Nations, General Assembly, A/73/159, p. 26.

(24) United Nations, General Assembly, A/73/159, p. 30.

(25) P. Meyer, «Talks to Ban Nuclear Materials Need a Fresh Start,» *Bulletin of the Atomic Scientists* (25 September 2018).

الفصل الثامن

التهديدات الأمنية الكيميائية والبيولوجية

كاترينا مكْليش وفيليبا لينتْزوس

عرض عام

بقيت مزاعم استخدام أسلحة كيميائية في سورية تهيمن على عمل منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) عام 2018. وواصل فريق تقييم الإعلانات عمله على سدّ الثغرات، ونقاط عدَم الاتّساق والتباين في إعلان سورية الأوّلي، وواصلت بعثة تقصّي الحقائق في سورية جمع معلومات متّصلة باستخدام أسلحة كيميائية وتحليلها. أحد تلك المزاعم هجوم على مدينة دوما في 7 نيسان/أبريل 2018، وهو ما حمل الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وفرنسا على شنّ ضربات ثأرية على ثلاثة مواقع بعد أسبوع على الحادثة.

وخارج سورية، استُخدمت مادّة كيميائية سامّة مشتقَّة من عائلة عامل غاز الأعصاب نوفيتشوك في سالزبوري بالمملكة المتّحدة في آذار/مارس 2018، حيث نُقل ثلاثة إلى المستشفى. وتعرّض اثنان آخران للعامل نفسه في حادثة ذات صلة وقعت في حزيران/يونيو. تُوفّي أحدهما بعد ذلك، ويدعى داون ستروغيس، في تموز/يوليو. وبناء على طلب المملكة المتّحدة بموجب المادّة VIII، الفقرة الفرعية (e)38 من اتّفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتّفاقية الأسلحة الكيميائية (CWC))، قدّمت منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى المملكة المتّحدة مساعدة فنّية وزارتْها مرّتين. وأكّد تحليل العيّنات في مختبرات المنظّمة التي جُمعت في تلك الزيارتين النتائجَ التي توصّلت إليها المملكة المتّحدة.

إزاء هذه الخلفية، صار تحديد الجهة المسؤولة عن استخدام أسلحة كيميائية مسألة محورية رئيسة للدول الأطراف في اتّفاقية الأسلحة الكيميائية. أحدث انتهاء ولاية آليّة التحقيق المشتركة

بين منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتّحدة ثغرة في قدرة المجتمع الدولي على الردّ على استخدام هذه الأسلحة بعد ثبوته. وفي مسعى لسدّ هذه الثغرة، أطلقت فرنسا «الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية» في كانون الثاني/يناير 2018. وبحلول آخر العام، بلغ عدد الدول المنضمّة إلى الشراكة 38 دولة إضافةً إلى الاتّحاد الأوروبي. وفي أيار/مايو 2018، طلب 11 مندوباً دائماً في منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية عقد دورة استثنائية لمؤتمر الدول الأطراف على أن يضمّ برنامجها بنداً جوهرياً وحيداً، وهو مساندة الحظر العالمي للأسلحة الكيميائية. عُقدت الدورة الاستثنائية على مدى يومين في حزيران/يونيو، وقرّرت بالتصويت منح منظّمة الحظر القدرة على عزو المسؤولية.

أحدثت المسائل المتّصلة باستخدام الأسلحة الكيميائية وعزو المسؤولية عن استخدامها في حال ثبوته شرخاً كبيراً بين الدول الأعضاء في اتّفاقية الأسلحة الكيميائية، إذْ إنّ الدول الأطراف التي ساندت قرارَ حزيران/يونيو حكمت بصحّة مزاعم كثيرة في شأن استخدام الحكومة السورية أسلحة كيميائية في سورية، لذلك رأت ضرورة وجود آليّة لعزو المسؤولية، فيما حاججت الدول المعارضة لقرار حزيران/يونيو بأنّ تلكَ المزاعم مستندة إلى تلفيقات وإفادات سيّست منظّمةَ حظر الأسلحة الكيميائية. فتّت هذا الانقسامُ من الناحية الفعلية، ولو على المدى القصير، نموذج الإجماع الذي كان العرف في صنع القرار في المنظّمة، وسبّب تشنّجات قوية. وتوترت العلاقات بين الدول الأطراف في مؤتمر الدول الأطراف الثالث والعشرين وفي المؤتمر الاستعراضي الرابع. زد على ذلك صعوبة دراسة الجمعية العامّة للأمم المتّحدة للقرارات المتّصلة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

لكنّ هذه المشكلات لا تنفي حصول بعض التطوّرات الإيجابية عام 2018، إذْ أُحرز تقدّم في تطهير موقع خزن الأسلحة الكيميائية السابقة في خزانات رواغة بليبيا، واستمرّ تدمير الأسلحة الكيميائية التي خلّفتها اليابان في الصين. كما واصلت الهيئات الفرعية في منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية عملها المهمّ، وباشر السفير الإسباني فيرناندو أرياس في تموز/يوليو ولايةً مدّتها أربع سنوات مديراً عاماً للمنظّمة.

انصبّ التركيز في مجال نزع الأسلحة البيولوجية ومنع انتشارها على اجتماعات الخبراء واجتماع الدول الأطراف في اتّفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية (BWC) عام 2018. الاهتمام الأوّل لهذه الاجتماعات كان البيئة المالية المناوئة لهذه الاتّفاقية، وركّزت المناقشات في كانون الأول/ديسمبر على التدابير العاجلة لضمان إمكان التنبؤ بالموارد المالية المستقبلية واستدامتها. ساند الاجتماع جملة تدابير أساسية للتشجيع على تقديم الأموال في الأوقات المحدّدة، وعلى ضمان السيولة وتفادي الإنفاق بالاستدانة أو تراكم الالتزامات المالية. وسيتمّ عام 2019 إجراء مزيد من المناقشات حول الوضع المالي.

وفي تطوّر غير مسبوق، عجز المجتمعون في اجتماع الدول الأطراف عن التوصّل إلى إجماع على مداولات اجتماعات الخبراء، بما في ذلك الإجماع على المحصّلات المحتملة. حصل ذلك برغم التحضيرات الكبيرة والمناقشات المستفيضة في اجتماعات آب/أغسطس، إضافةً إلى الجهد المنسّق من جانب الأغلبية الساحقة من الدول الأطراف التي تفاوضت على التقرير الختامي لكي يعكس مزيداً من المناقشات الجوهرية. نتج الجمود عمّا سُمّي «عناد» وفد وحيد، وهو يبرز طرق العمل القديمة المتّبَعة في اجتماعات الاتّفاقية.

مثّل الإخفاق في الاتّفاق على حصيلة جوهرية تناقضاً صارخاً مع النشاط المرتبط باتّفاقية الأسلحة البيولوجية بوجه عام 2018 ومع النشاط المتّصل باجتماعات الخبراء أيضاً. إنّ العدد الكبير على نحو غير معتاد لحلقات العمل عام 2018 شاهدٌ على اهتمام عدد متزايد من الدول الفردية أو مجموعات من الدول الأطراف والمجتمع المدني وجهات فاعلة أخرى وعلى مبادراتها ودعمها المالي لترسيخ القواعد وحظر الأسلحة البيولوجية.

شهد مجال نزع الأسلحة البيولوجية وعدم الانتشار عام 2018 تطوّرات رئيسة أخرى كإصدار الأمين العام للأمم المتّحدة برنامجَ نزع الأسلحة، وإصدار روسيا بيانات صدامية على نحو متزايد زاعمةً وجود مختبرات أسلحة بيولوجية أمريكية عاملة في دولة مجاورة، ولا سيما في جورجيا.

I مزاعم استخدام أسلحة كيميائية في سورية

كاترينا مكْليش

بحلول عام 2018، دخل النزاع في سورية سنته السابعة، وكما في السنين السابقة، استمرّ إطلاق مزاعم استخدام أسلحة كيميائية[1] كان آخرها في 28 تشرين الثاني/نوفمبر حين أبلغت السلطاتُ السورية الأمينَ العامّ لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) عن حادثة استخدام مزعوم لأسلحة كيميائية في حلب في 24 تشرين الثاني/نوفمبر[2]. إضافةً إلى تحليل فريق تقييم الإعلانات لدى المنظّمة لمزاعم كهذه وتقصّيها عبر بعثتها الخاصّة بتقصّي الحقائق، واصل الفريق جهده الرامي إلى توضيح المسائل البارزة المتّصلة بالإعلان الأوّلي الذي قدّمته سورية.

ظلّت الأسئلة تثار حول نشاط متّصل بالأسلحة الكيميائية يجريه المركز السوري للدراسات والبحوث العلمية (SSRC)[3]. وذُكر أنّ المستندات التي قُدّمت إلى الأمانة التقنية لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 وحُلّلت في مطلع عام 2018 أقرّت بدور المركز السوري للدراسات والبحوث العلمية في برنامج الأسلحة الكيميائية السوري، لكنّ الأمانة قرّرت أنّ هذا النشاط يستلزم مزيداً من التوضيح[4]. وأشارت الدورة الثامنة والتسعون للمجلس التنفيذي للمنظّمة إلى أنّ «طبيعة المعلومات المقدَّمة إلى الأمانة وجوهرها لا يمكّنانها من سدّ كلّ الثغرات المحدّدة ونقاط عدم الاتّساق والتباينات» وإلى «زيادة في عدد المسائل المتّصلة بإعلان الجمهورية

(1) للمزيد عن النزاع في سورية، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(2) OPCW, Executive Council, «Progress in the Elimination of the Syrian Chemical Weapons Programme,» Note by the Director-General, EC-90/DG.4, 21 December 2018, p. 3.

(3) J. Hart, «Allegations of Use of Chemical Weapons in Syria,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 349–361.

(4) OPCW, Executive Council, «Progress in the Elimination of the Syrian Chemical Weapons Programme,» Note by the Director-General, EC-87/DG.16, 23 February 2018, p. 4.

العربية السورية»[5]. نتيجة لذلك، عجز المجلس التنفيذي عن التحقّق من دقّة إعلان سورية بموجب اتّفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتّفاقية الأسلحة الكيميائية) واكتماله[6].

دُمّر مرفقا إنتاج الأسلحة الكيميائية المتبقّيان والمعلَن عنهما في سورية في يومَي 7 حزيران/يونيو و23 حزيران/يونيو 2018. وتحقّقت منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية في 12 تموز/يوليو من اكتمال أعمال التدمير[7]. وأُجريت جولة أعمال تفتيش رابعة في مرافق مجلس بحوث العلوم الاجتماعية في برزان وجمرايا في 4 ـ 6 كانون الأول/ديسمبر.

الهجوم بأسلحة كيميائية على مدينة دوما

وقع الهجوم على مدينة دوما السورية في 7 نيسان/أبريل في سياق استمرار هجوم، بدأ في شباط/فبراير، على المقاومة المتبقّية في الغوطة الشرقية. واستناداً إلى المرصد السوري لحقوق الإنسان، قُتل أكثر من 1700 مدني في شباط/فبراير وحده[8].

يظهر أنّ الروايات الأولى عن هجوم 7 نيسان/أبريل معتمدة في الأساس على بيان مشترك صدر في اليوم عن الجمعية الطبّية السورية الأمريكية (سامز) والدفاع المدني السوري (الخوذ البيض)، وزعم أنّ «أكثر من 500 حالة ـ أغلبها لنساء وأطفال ـ أُحضرت إلى المراكز الطبّية المحلّية وظهرت عليها أعراض تشير إلى التعرّض لعامل كيميائي. ظهرت على المرضى علامات إجهاد تنفّسي وزُراق مركزي وإرغاء فموي مفرط وحروق قرنوية وانبعاث رائحة شبيهة برائحة الكلور»[9]. وفي تقرير إخباري آخر، نُقل عن الجمعية الطبّية ما يشير إلى إمكان وقوع هجومين بأسلحة كيميائية على مدينة دوما في ذلك اليوم ـ استُخدمت في أحدهما «قنبلة كلور» وفي الآخر «عوامل مختلطة»، منها عامل أعصاب أصاب مبنى مجاوراً[10].

---

(5) OPCW, Executive Council, «Progress in the Elimination of the Syrian Chemical Weapons Programme,» Note by the Director-General, EC-89/DG.1, 24 July 2018, pp. 2–3.

(6) OPCW, Ibid. (note 2), p. 2.

(7) OPCW, Executive Council, «Progress in the Elimination of the Syrian Chemical Weapons Programme,» Note by the Director-General, EC-89/DG.1, 24 July 2018, p. 2.

(8) Syrian Observatory for Human Rights, «What We Know about Douma «Chemical Attack»,» 10 April 2018.

(9) Syrian American Medical Society, «SAMS, Syria Civil Defense Condemn Chemical Attack on Douma,» Press release, 8 April 2018.

(10) D. Nehme and R. Rampton, «Trump Says «Big Price to Pay» for Syria Chemical Attack,» Reuters, 8 April 2018.

جاءت الإدانة الدولية للهجوم من جانب قادة سياسيين ودينيين سريعة[11]. غرّد الرئيس الأمريكية دونالد ترامب متّحدثاً عن «ردّ كبير»[12]. وزعم وزارة الخارجية التركية أنّه «يُشتبه إلى حدٍّ كبير أن يكون النظام منفّذ» الهجوم[13]. لكنّ حكومات سورية وإيران وروسيا أصدرت بيانات وصفت تلك المزاعم بأنّها ملفّقة[14]. وقال وزير الخارجية الروسي للصحافة إنّ «خبراءنا العسكريين زاروا هذا المكان ومعهم ممثّلون للهلال الأحمر السوري...وأنّهم لم يجدوا أيّ أثر للكلور أو أيّ مادّة كيميائية أخرى استخدمت ضدّ مدنيّين»[15].

دراسة مجلس الأمن للهجوم على دوما بأسلحة كيميائية

دفعت حادثة دوما كلاً من روسيا (وحدها) والمملكة المتّحدة وفرنسا والولايات المتّحدة وبولندا وهولندا والكويت والبيرو وكوت ديفوار (معاً) إلى دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد، حيث نوقشت الهجمات الكيمائية في إطار بند جدول الأعمال «تهديدات للسلم والأمن الدوليّيَن»[16]. تشير وقائع الاجتماع الصادرة إلى جوّ متوتّر حيث عُرضت روايات شديدة التناقض حول الحادثة. مثال ذلك، وصف السفير الروسي فاسيلي نيبينزيا المعلومات المتعلّقة بالمعاناة الإنسانية في دوما بـ «الأخبار الملفَّقة»، وهو تعبير كرّره السفير السوري بشار الجعفري الذي تحدّث عن «معلومات مفبركة على وسائل التواصل الاجتماعي». وفي المقابل، لم ينكر مندوبو الدول الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن الزعم بأنّه مفبرَك[17]. وقال السفير الفرنسي فرانسوا ديلاتر إنّه ظهرت على الضحايا علامات «دالّة على التعرّض لسمّ عصبي شديد ممزوج بالكلور لزيادة الأثر الفتّاك»، وقالت السفيرة الأمريكية نيكي هالي إنّ «التاريخ سيسجّل ذلك بأنّه اللحظة التي إمّا أن يكون مجلس الأمن قد صُرف فيها

(11) انظر مثلاً: European External Action Service, «Statement on the latest attack in Douma, Syria,» 8 April 2018; British Foreign and Commonwealth Office, «Foreign Secretary Responds to Reports of Chemical Weapons Attacks in Douma, Syria,» 8 April 2018; French Ministry for Europe and Foreign Affairs, 'Syria: Chemical weapons/Eastern Ghouta,» 8 April 2018, and Vatican News, «Pope Francis Appeals for Peace in Syria,» 8 April 2018

(12) @realDonaldTrump, Twitter post, 8 April 2018, 06.00.

(13) Turkish Ministry of Foreign Affairs, «Press Release Regarding the Attack in Douma,» Statement no. 101, 8 April 2018.

(14) Syrian Arab News Agency, «Official Source: Using Chemical Allegations in Douma is a Blatant Attempt to Hinder Army's Advance,» 7 April 2018; Iranian Ministry of Foreign Affairs, «Iran Strongly Condemns Use of Chemicals by Any Party,» 8 April 2018.

(15) Russian Ministry of Foreign Affairs, Foreign Minister Sergey Lavrov's Remarks and Answers to Media Questions at a Joint News Conference Following Talks with Foreign Minister of Tajikistan Sirodjidin Aslov, Moscow, 9 April 2018.

(16) انظر: M. Nichols, «UN Security Council to Meet on Monday after Syria Attack,» Reuters, 8 April 2018.

(17) United Nations, Security Council, Provisional record of the 8225th meeting, S/PV.8225, 9 Apr. 2018.
وكان أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذين لم يرفضوا هذا الادعاء بوليفيا وكوت ديفوار وغينيا الاستوائية وإثيوبيا وفرنسا وكازاخستان وهولندا وبولندا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا والسويد وبولندا.

من عمله أو أنّه أثبت إخفاقه التامّ والمطلق في حماية الشعب السوري. وفي كلتا الحالتين ستردّ الولاياتُ المتّحدة»[18].

جرى التصويت في الاجتماع على ثلاثة مشاريع قرار معنيّة بآلية التحقيق في الهجمات المزعومة بأسلحة كيميائية، كالذي وقع في دوما. وسبق أن جرى التداول بمشروعَي قرار سعياً لقيام آلية تحقيق مستقلّة أممية (UNIMI) ـ صاغت روسيا المشروع الأوّل، وتبنّت الولاياتُ المتّحدة الثاني ـ قبل هجمات دوما[19]. الفارق الجوهري بين هذين المشروعين هو تحديد الجهة التي يجب أن تُمنح صلاحية عزو المسؤولية. جاء في مشروع القرار الروسي إنّ قراراً كهذا يجب أن يصدر عن مجلس الأمن بعد أن تتوصّل آليّة التحقيق إلى نتائجها «بما لا يدع أي مجال معقول للشك». ونصّ مشروع القرار الأمريكي على أنّ الآليّة التحقيقية هي من ستُمنح هذه الصلاحية. كما عُرض مشروع قرار ثالث معنيّ بعمل بعثة تقصّي الحقائق التابعة لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية. لكنّ مجلس الأمن أخفق في الاتّفاق على أيّ من مشاريع القرار الثلاثة[20].

تفاقمت التوتّرات في الأيام الأربعة التالية. وعلى سبيل المثال، قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في مقابلة متلفزة: «لدينا برهان على أنّه استُخدمت في الأسبوع الماضي أسلحة كيميائية، غاز الكلور في الحدّ الأدنى، وأنّ نظام بشار الأسد هو الذي استخدمها»[21]. ونقلت محطة أن بي سي نيوز عن مسؤولَين أمريكيَّين قولهما إنّ في حوزتهما الآن عيّنات دم وبول «تشير إلى وجود كلّ من غاز الكلور وعامل أعصاب غير محدّد»[22].

لم تلقَ فكرة استخدام ما هو أكثر من غاز الكلور اهتماماً يُذكر في تقييم وطني فرنسي للحادثة صدر في 14 نيسان/أبريل[23]. خلَص التقييم إلى أنّه (1) ليس هناك أدنى شكّ في أنّ هجوماً كيميائياً استهدف مدنيين في مدينة دوما يوم 7 نيسان/أبريل 2018، وأنّه (2) ليس هناك سيناريو مقبول عدا سيناريو هجوم شنّته القوات المسلّحة السورية في سياق عدوان أوسع على جيب الغوطة الشرقية»[24].

---

(18) المصدر نفسه.

(19) United Nations, Security Council, 'Russian Federation: Draft Resolution,» S/2018/175, 10 April 2018, and United Nations, Security Council, «Albania, Australia, Bulgaria, Canada, Denmark, Estonia, Finland, France, Germany, Italy, Latvia, Lithuania, Moldova, Montenegro, Netherlands, Norway, North Macedonia, Peru, Poland, Qatar, Slovenia, Sweden, Turkey, Ukraine, UK and USA: Draft resolution,» S/2018/321, 10 April 2018.

(20) United Nations, Security Council, «Russian Federation: Draft Resolution, S/2018/322,» 10 April 2018, and United Nations, Security Council, «Following Three Draft Texts on Chemical Weapons Attacks in Syria, Security Council Fails to Agree upon Independent Investigative Mechanism,» Pressrelease, 10 April 2018.

(21) P. Briançon, «Macron: France has «Proof» Assad Used Chemical Weapons,» Politico, 12 April 2018.

(22) C. Kabe and K. Dilanian, «US Officials: Blood Samples Show Nerve Agent, Chlorine in Syria Gas Attack,» NBC News, 12 April 2018.

(23) French Government, «Chemical Attack of 7 April 2018 (Douma, eastern Ghouta, Syria): Syria's clandestine chemical weapons programme,» National Assessment document, 14 April 2018.

(24) المصدر نفسه، ص 6.

أيّدت الوكالات الاستخبارية الأمريكية في تقييمها لهجوم دوما «بثقة» الرأي القائل إنّ «النظام السوري استخدم أسلحة كيميائية»، وبنت استنتاجاتها على «توصيفات الهجوم في مصادر إعلامية متعدّدة، وعلى الأعراض التي ظهرت على الضحايا، وعلى أشرطة فيديو وصور أظهرت برميلين متفجّرَين استُخدما في الهجوم وخضعا للتقييم، وعلى معلومات موثوق بها تحدّثت عن تنسيق بين ضباط عسكريين سوريين قبله»[25]. وفي ما يختصّ بتحديد إن كانت استُخدمت موادّ إضافةً إلى الكلور، خلَص التقرير الأمريكي إلى أنّ «كمّاً هائلاً من المعلومات يشير إلى استخدام النظام الكلور في قصفه لمدينة دوما، فيما تشير معلومات إضافية إلى أنّ النظام يستخدم غاز الأعصاب السارين أيضاً»[26].

ضربات جوّية أمريكية وبريطانية وفرنسية

عقد مجلس الأمن اجتماعاً ثالثاً في 13 نيسان/أبريل للبحث في هجمات دوما. وقال الأمين العامّ للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريش في إيجازه للمجلس أنّ «الحرب الباردة عادت بقوّة». وأفصح عن خوف من أنّ «تزايد التوتّرات والعجز عن التوصّل إلى تسوية في تشكيل آلية مساءلة يهدّدان بتصعيد عسكري عارم»[27]. وفي اليوم التالي، شنّ الطيران الحربي الأمريكي والفرنسي والبريطاني أكثر من 100 غارة جوّية على ثلاثة مواقع: مركز برزة للبحث والتطوير في منطقة برزة بريف دمشق؛ ومرفق لخزن الأسلحة الكيميائية ومرفق محصّن وكلاهما في قرية شمشار غرب حمص[28].

طلبت روسيا عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن عقب الغارات الجوّية، حيث زعم تصريح للرئيس فلاديمير بوتين «ارتكاب عمل عدواني على دولة ذات سيادة على الخطوط الأمامية في محاربة الإرهاب من دون إذن من مجلس الأمن وفي خرق لميثاق الأمم المتّحدة وأعراف القانون الدولي ومبادئه»[29]. كما أنّ بوليفيا والصين وكازاخستان وغينيا الاستوائية، ودولاً أخرى أعضاء في مجلس الأمن، انتقدت الضربات الجوّية. ومن جانب آخر، برّرت دول أعضاء في مجلس الأمن الضرباتِ الجوّية، كالولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وفرنسا وبولندا، ووصف ممثّل هولندا الردّ بأنّه «مفهوم»[30]. اشتدّ الاستقطاب في مجلس الأمن عندما لم يجر تبنّي مشروع قرار روسي شجب

---

(25) White House, «United States Government Assessment of the Assad Regime's Chemical Weapons Use,» Press release, 13 April 2018.

(26) المصدر نفسه.

(27) United Nations, Security Council, «Provisional Record of the 8231st Meeting,» S/PV.8231, 13 April 2018.

(28) US Department of Defense, «Department of Defense Press Briefing by Pentagon Chief Spokesperson Dana W. White and Joint Staff Director Lt Gen. Kenneth F. McKenzie Jr in the Pentagon Briefing Room,» Press briefing (transcript), 14 April 2018.

(29) United Nations, Security Council, «Provisional Record of the 8233st Meeting', S/PV.8233, 14 April 2018.

(30) المصدر نفسه.

«العدوان» على سورية من جانب «الولايات المتّحدة وحلفائها في انتهاك للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتّحدة»[31].

ظهرت انقسامات مشابهة في اجتماع للمجلس التنفيذي لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية في 16 نيسان/أبريل. لقي «الردّ المناسب» من جانب الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وفرنسا على استخدام أسلحة كيميائية دعم أستراليا وكندا وبلغاريا نيابة عن الاتّحاد الأوروبي، ومن ألبانيا وبلجيكا وإستونيا وألمانيا ولاتفيا والبرتغال وسلوفينيا وتركيا، كلّ بصفته الوطنية. وفي المقابل، عرضت الصفحة الإلكترونية للمجلس التنفيذي النقد الروسي والإيراني للضربات الجوّية[32]. وفي وقت لاحق في ذلك الشهر، أبلغ الوفدُ الرسمي الروسي الأمانةَ التقنية بأنّه سيقدّم للدول الأطراف إيجازاً في 26 نيسان/أبريل حول حادثة دوما بحيث يدلي سكّان دوما بشهادتهم[33]. نصحت الأمانةُ للوفد الروسي بأن تجري بعثة تقصّي الحقائق مقابلات مع هؤلاء الشهود وأوصته بتقديم إيجازه بعد أن تفرغ البعثة من إجراء مقابلاتها[34]. آثر الوفد الروسي المضي في إيجازه، حيث زعم سكّان دوما عدم وقوع هجوم كيميائي. وشجب بيان مشترك لـ17 دولة عضواً في المنظّمة الإيجاز بأنّه «ليس أكثر من مناورة دعائية فجّة» وطالبوا الاتّحاد الفدرلي الروسي بوضع حدّ للتشهير غير المقبول بمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية»[35].

عمل بعثة تقصّي الحقائق التابعة لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية في دوما

أصدرت بعثة تقصّي الحقائق في 6 تموز/يوليو 2018 تقريراً مؤقّتاً عن زعم استخدام موادّ كيميائية سامّة في مدينة دوما في 7 نيسان/أبريل[36]. تحدّث التقرير المؤقّت عن إرسال فريق متقدّم في 12 نيسان/أبريل، وعن إرسال فريق متابعة في اليوم التالي؛ وتحدّث عن إرسال فريق ثانٍ إلى دولة مجاورة في 16 نيسان/أبريل. لكنّ البعثة عجزت عن دخول مدينة دوما طوال أسبوع تقريباً، ولم

(31) United Nations, Security Council, Russian Federation: Draft resolution, S/2018/355, 14 April 2018.

(32) انظر: OPCW, «Fifty-Eighth Meeting of the Executive Council: Documents».

(33) OPCW, Technical Secretariat, «OPCW Fact-finding Mission Visits Second Site in Douma, Syria,» 25 April 2018.

(34) المصدر نفسه.

(35) للاطلاع على نصّ البيان المشترك، انظر: OPCW, Executive Council, «Joint Statement by Australia, Bulgaria, Canada, Czechia, Denmark, Estonia, France, Germany, Iceland, Italy, Latvia, Lithuania, the Netherlands, Poland, Slovakia, the United Kingdom, and the United States of America,» EC-M-58/NAT.5, 26 April 2018.

(36) OPCW, Technical Secretariat, «Interim Report of the Progress of the Fact-finding Mission Regarding an Incident of Alleged Toxic Chemical Use as a Weapon in Douma, Syrian Arab Republic, on 7 April 2018,» S/1645/2018, 6 July 2018.

وفي 10 تموز/يوليو، صدر تصحيح لهذا التقرير في وثيقة بعنوان S/1645/2018/Corr.1 مبيّنة الإحداثيات المعدّلة لموقع زارته بعثة تقصّي الحقائق.

تُجرِ أولى زياراتها الخمس للمواقع المعنيّة إلّا في 21 نيسان/أبريل. تضمّنت هذه المواقع مستودعاً ومرفقاً آخر اشتُبه في استخدام السلطات السورية له في إنتاج أسلحة كيميائية. جمعت البعثة من هذه المواقع أكثر من 100 عيّنة، وجمع الفريق المرسَل إلى الدولة المجاورة وحصل على عيّنات بيولوجية وبيئية أيضاً. وأجرى الفريقان ما مجموعه 34 مقابلة.

بالنظر إلى كثرة العيّنات المأخوذة، أعطت البعثة الأولوية لتحليل أوّلي لمجموعة من 31 عيّنة. لم يُظهر تحليل العيّنات البيئية والبلازما وجود أي عوامل أعصاب فسفورية عضوية أو ما ينتج عن تحلّلها. لكن عُثر على موادّ كيميائية عضوية مكلورة متنوّعة في عيّنات أُخذت من موقعَين في مبنى سكني، إلى جانب بقايا متفجّرات. أشار التقرير المؤقّت إلى أنّ عمل فريق تقصّي الحقائق الرامي إلى التثبّت من أهمّية هذه النتائج لا يزال جارياً. وفي ما يختصّ بالمستودع والمرفق اللذَين اشتُبه في أنّ السلطات السورية تستخدمهما في إنتاج أسلحة كيميائية، ذكر تقرير البعثة المؤقّت أنّه بناء على معاينته للمعدّات والموادّ الكيميائية في الزيارتين الميدانيتين، لم يظهر ما يشير إلى استخدام أيّ من المرفقين في إنتاج عوامل كيميائية حربية. وفي 1 آذار/مارس 2019، صدر التقرير النهائي.

تقارير أخرى صادرة عن بعثة تقصّي الحقائق التابعة لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية عام 2018

أصدرت بعثة تقصّي الحقائق أربعة تقارير عام 2018. وإضافةً إلى التقرير المؤقّت في شأن دوما، أُصدرت تقارير عن حوادث مزعومة في مدينة سراقب في 4 شباط/فبراير2018، وعن حوادث في بلدة اللطامنة في 24 و25 آذار/مارس 2017؛ وتقرير شمل حوادث وقعت في الحمدانية في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2016، وفي كرم الطراب في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2016[37].

عجزت بعثة تقصّى الحقائق عن الوصول إلى موقع الحادثة المزعومة في سراقب، لذلك اعتمدت على طرائق بديلة في التحقيق، كإجراء مقابلات مع أفراد على صلة بالحادثة المذكورة، واستعراض لوثائق وسجلّات مستشفيات أتاحها الذين أُجريت معهم مقابلات، إضافةً إلى تحليلات لعيّنات بيئية وقطع معدنية حصلت عليها البعثة في 19 شباط/فبراير. تبيّن للبعثة من تحقيقها أنّ «11 شخصاً ظهرت عليهم علامات وأعراض طبّية متلازمة مع التعرّض لمادّة كيميائية تُثير الأنسجة أساساً كالعينين والأنف والحلق والرئتين»[38]. وأضافت إنّ «الكلور المتحرّر من أسطوانات غاز تجارية عبر الارتطام الميكانيكي استُخدم على الأرجح كسلاح كيميائي»[39]. وأشارت البعثة أيضاً

(37) OPCW, Technical Secretariat, «Report of the OPCW Fact-finding Mission in Syria regarding an alleged incident in Saraqib, Syrian Arab Republic on 4 February 2018,» S/1626/2018, 15 May 2018; OPCW, Technical Secretariat, «Report of the OPCW Fact-finding Mission in Syria regarding alleged incidents in Ltamenah, the Syrian Arab Republic, 24 and 25 March 2017,» S/1636/2018, 13 June 2018; and OPCW, Technical Secretariat, «Report of the OPCW Fact-finding Mission in Syria regarding the incidents in Al-Hamadaniyah on 30 October 2016 and in Karm Al-Tarrab on 13 November 2016,» S/1642/2018, 2 July 2018.

(38) OPCW, S/1626/2018, Ibid., para. 7.2.

(39) OPCW, S/1626/2018, Ibid., para. 7.4.

إلى وجود موادّ كيميائية «لا يمكن تفسير وجودها في البيئة بأنّه طبيعي أو أنّه مرتبط بالكلور... [وأنّ] بعض العلامات والأعراض الطبّية المذكورة مختلفة عن تلك المتوقّعة نتيجة التعرّض للكلور الصرف»[40]. وحول هذه النقطة الأخيرة، ذكرت البعثة أنّها لم تمتلك معلومات أو أدلّة كافية للتوصّل إلى أي استنتاجات أخرى وقت إعداد التقرير.

أصدرت بعثة تقصّي الحقائق عن الحادثتين المزعومتين في اللطامنة تقريرها في حزيران/يونيو 2018. اعتمدت الاستنتاجات التي توصّلت إليها البعثة في شأن الحادثتين على تحليل لمقابلات ولموادّ داعمة قُدّمت في أثناء إجراء المقابلات، وعلى تحليلات عيّنات بيئية، وعلى إحالات تالية وأدلّة توكيدية. لكنّ العيّنات التي حصلت عليها البعثة لم تخضع لتحليل فوري «بسبب إعطاء الأولوية إلى عيّنات أخرى، شملت ولم تقتصر على تلك المتّصلة بحادثة خان شيخون في 4 نيسان/أبريل 2017 وبحادثة اللطامنة في 30 آذار/مارس 2017»[41]. ومع ذلك، وجدت البعثة أنّ 16 شخصاً ظهرت عليهم علامات وأعراض متوافقة مع تثبيط إنزيم اسيراز الأسيتيل كولين في 24 آذار/مارس 2017. وأظهرت نتائج تحليل العيّنات وجود السارين وموادّ كيميائية أخرى، منها شوائب محتملة ونواتج متحلّلة مرتبطة بالسارين، وهو ما قاد البعثة إلى الاستنتاج بأنّ الراجح إلى حدّ بعيد أنّ السارين كان السلاح الكيميائي المستخدَم. وأشارت البعثة أيضاً إلى أنّ النتائج موافِقة للنتائج المرتبطة بحادثة خان شيخون، حيث استُخدم السارين، وبحادثة اللطامنة في 30 آذار/مارس 2017، حيث «يُرجَّح إلى حدّ بعيد» استخدام السارين كسلاح كيميائي[42]. وفي ما يختصّ بالهجوم المزعوم في اليوم التالي، وجدت البعثة أنّ «33 شخصاً ظهرت عليهم علامات وأعراض طبّية متلازمة مع التعرّض لمادّة كيميائية تثير في الأساس أنسجة العينين والأنف والحلق والرئتين»[43]. وخلَص التقرير إلى أنّ «الراجح إلى حدّ بعيد» استخدام الكلور كسلاح كيميائي في هذه الواقعة[44].

صدر تقرير بعثة تقصّي الحقائق حول الاستخدام المزعوم لموادّ سامّة في الحمدانية وكرم الطراب في 2 تموز/يوليو 2018. لفتت السلطاتُ السورية انتباهَ الأمانة التقنية إلى هذه الحوادث التي شكّلت الأساس لخمس عمليّات انتشار بين تشرين الثاني/نوفمبر 2016 ونيسان/أبريل 2018. وبناء على المعلومات التي تلقّتها البعثة وحلّلتها في عمليّات الانتشار تلك، وجدت أنّ الروايات التي تحقّقت منها في أثناء المقابلات والمعلومات المستخلَصة من الإفادات موافِقة للمعلومات المذكورة في التقارير المتّصلة بالحوادث وفحواها ظهور أعراض مشابهة على نحو 60 ضحية من الحمدانية و40 ضحية من كرم الطراب، مع أنّه لم يعان أيّ منهم آثاراً طويلة الأجل أو يلقَ

(40) OPCW, S/1626/2018, Ibid., para. 7.5.
(41) OPCW, S/1636/2018, Ibid., para. 5.34.
(42) OPCW, S/1636/2018, Ibid., para. 6.8
(43) OPCW, S/1636/2018, Ibid., para. 6.5.
(44) OPCW, S/1636/2018, Ibid., para. 6.9.

حتفه[45]. لكنّ البعثة وجدت أنها لا تستطيع أن «تحدّد بثقة بأنّ مادّة كيميائية معيّنة استُخدمت أو لم تُستخدم كسلاح في الحوادث التي وقعت في جوار الحمدانية في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2016 وفي منطقة كرم الطراب في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2016»[46]. وأفصحت عن الرأي القائل بأنّ «أشخاصاً أصيبوا في الحوادث المذكورة ربّما تعرّضوا، في بعض الحالات، لمادّة مهيّجة قصيرة الأمد من نوع ما»[47].

واصلت بعثة تقصّي الحقائق عملها في ما يختصّ بحالات مزعومة أخرى لاستخدام محتمل في ستّ مذكّرات شفهية أُرسلت عام 2017[48]. تحدّثت هذه المذكّرات عن حوادث وقعت في قليب الثور في السالمية في 9 آب/أغسطس 2017؛ وفي خربة مصاصنة بمحافظة حماة في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2017؛ وفي محيط مخيّم اليرموك بدمشق في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2017. تضمّن نشاط البعثة في ما يختصّ بهذه الحوادث ترجمة الوثائق ذات الصلة وكتابة فحوى المقابلات وتحليل المعلومات التي قدّمتها السلطات السورية أو التي جمعتها فرق البعثة في أثناء انتشارها.

نحو تحديد الجهة المسؤولة عن الهجمات بأسلحة كيميائية

أوجد انتهاء ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتّحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 ثغرة في قدرة المجتمع الدولي على تحديد الجهة المسؤولة عن استخدام أسلحة كيميائية حين يتم التثبّت من استخدامها[49]. وفي مسعى لسدّ هذه الثغرة، أطلقت فرنسا الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. الهدف من هذه الشراكة جمع الدول الأعضاء في جميع المجموعات الإقليمية الأطراف في منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية لدعم وتعزيز تطبيق بنود اتّفاقية الأسلحة الكيميائية على استخدام أسلحة كيميائية، والترويج لأهداف الاتّفاقية وتقديم كلّ دعم ممكن للمنظّمة لتنفّذ بالكامل ولايتها في هذا الخصوص وتردع أيّ استخدام لاحق لهذه الأسلحة[50]. زادت العضوية عام 2018 من 25 دولة إضافةً إلى الاتّحاد الأوروبي إلى 38 دولة إضافةً إلى دول الاتّحاد.

التزم الأعضاء في الشراكة بأمور منها «جمع معلومات ذات صلة وتدوينها وحفظها وصونها دعماً لجهد محاسبة المسؤولين عن انتشار الأسلحة الكيميائية أو استخدامها» و«نشر أسماء الأفراد

(45) OPCW, S/1642/2018, Ibid., paras. 9.9 and 9.10.

(46) OPCW, S/1642/2018, Ibid., para. 9.11.

(47) OPCW, S/1642/2018, Ibid., para. 9.11.

(48) OPCW, Technical Secretariat, «Summary Update of the Activities Carried out by the OPCW Fact-finding Mission in Syria,» S/1677/2018, 10 October 2018.

(49) Hart, «Allegations of Use of Chemical Weapons in Syria,» pp. 357-358.

(50) OPCW, Review Conference, «Joint Paper: Shared Views of the Participating States of International Partnership Against Impunity for the Use of Chemical Weapons: Implementation of decision C-SS-4/DEC.3, dated 27 June 2018,» RC-4/NAT.19, 29 November 2018.

أو الكيانات أو الجماعات أو الحكومات الخاضعة لعقوبات لضلوعها في انتشار الأسلحة الكيميائية أو استخدامها عبر موقع إلكتروني متخصّص»[51]. بناء على ذلك، يعرض الموقع الإلكتروني العامّ للشراكة قائمة يجري تحديثها مرّتين في السنة وتضمّ أفراداً وكيانات ثبت ضلوعها في استخدام أسلحة كيميائية أو إسهامها في تطوير برامج أسلحة كيميائية وأُخضعت لتدابير عقابية من جانب فرنسا والولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وكندا وأستراليا والاتّحاد الأوروبي[52].

عقدت الشراكة ثلاثة اجتماعات أخرى عام 2018، الأول بباريس في أيار/مايو، حيث تبادلت الدول المشاركة معلومات عن حوادث وعن متورّطين في تطوير أسلحة كيميائية واستخدامها[53]. وعُقد الاجتماع الثاني في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر. ذكر تقرير ذلك الاجتماع أنّ المناقشات تضمّنت اتّخاذ الإجراءات اللازمة لتقوية منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية في ضوء القرار المتَّخَذ في الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في حزيران/يونيو (انظر القسم III)[54]. وتقرّر عقد اجتماع آخر في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وذلك قبل الدورة العادية لمؤتمر الدول الأطراف والمؤتمر الاستعراضي. ولم يُتَح تقرير عن ذلك الاجتماع حتّى الساعة.

---

(51) International Partnership against Impunity for the Use of Chemical Weapons, «Fighting Impunity: International Partnership against Impunity for the Use of Chemical Weapons,» Declaration of Principles, Paris, 23 January 2018.

(52) سُجّل اسم 348 فرداً أو كياناً لغاية 28 أيار/مايو 2018. انظر: <https://www.noimpunitychemicalweapons.org/-en-.html>.

(53) French Government, «International Partnership Against Impunity for the Use of Chemical Weapons: Joint Ministerial Declaration of State Participants,» Paris, 18 May 2018.

(54) French Government, «New meeting between the participating states of the International Partnership against Impunity for the Use of Chemical Weapons,» 19 October 2018.

II قضية سكريبال: محاولة اغتيال في المملكة المتّحدة باستخدام مادّة كيميائية سامّة

كاترينا مكْليش

تفاصيل محاولة الاغتيال في سالزبوري

تعرّض ثلاثة أشخاص هم سيرغي سكريبال وابنته يوليا والرقيب المحقّق نيك بايلي، وهو ضابط في شرطة ويلتشير، لمادّة كيميائية سامّة (مثبّط أسيتيل كولينستيراز) في مدينة سالزبوري بمقاطعة ويلتشير بالمملكة المتّحدة في 4 آذار/مارس 2018. وتعرّض شخصان آخران هما داون ستورغيس وتشارلز رولي للمادّة الكيميائية السامّة ذاتها بالقرب من أميزبوري في 30 حزيران/يونيو. وفيما تعافى سكريبال وابنته وبايلي ورولي من السمّ، لم تُكتب لستورغيس النجاة وتُوفيت في 8 تموز/يوليو. فُحصت عيّنات مسحوبة من ضحايا هجوم الرابع من آذار/مارس في مختبر علوم وتكنولوجيا الدفاع في بورتون داون. وأعلن مساعد مفوض العمليات الخاصّة في شرطة مدينة لندن مارك رولي بعد ثلاثة أيام من وقوع الهجوم أنّ التحليل الجنائي أظهر وجود عامل أعصاب[1]. وفي آذار/مارس، قالت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي أمام مجلس العموم إنّ عامل الأعصاب المستخدَم صنف من أسلحة نوفيتشوك الكيميائية، وبيّنت بالتفصيل رأي الحكومة البريطانية الذي حمّل روسيا المسؤولية عن الهجوم[2].

ردّت الشرطة في الشهور التالية بحملة شاملة ـ تضمّنت نحو 250 تحرّياً استعرضوا آلاف الساعات لقطات كاميرات المراقبة وحصلوا على أكثر من 1400 إفادة ـ أثمرت، إضافةً إلى نتائج تحقيق علمي جنائي، أدلّة كافية لكي يوجّه مدير النيابة العامّة تهماً إلى مواطنَين روسيَّين هما

(1) انظر: British House of Commons, Secretary of State for the Home Department Amber Rudd, «Salisbury incident,» *Hansard*, vol. 637, col. 486, 8 March 2018.

(2) British House of Commons, Statement by Prime Minister Theresa May, «Salisbury Incident,» *Hansard*, vol. 637, col. 620–21, 12 March 2018.

ألكسندر بيتروف ورسلان بوشيروف[3]. تضمّنت التهم (أ) التواطؤ على قتل سيرغي سكريبال، و(ب) محاولة قتل سيرغي ويوليا سكريبال ونيك بايلي، و(ج) استخدام عامل نوفيتشوك وحيازته، و(د) التسبّب بأذى جسدي عظيم بنيّة قتل يوليا سكريبال ونيك بايلي. أُصدرت مذكّرات اعتقال أوروبية باسم بيتروف وبوشيروف، مع أنّ ماي أبلغت مجلس العموم أنّ الشرطة تعتقد أنّ الاسمين غير حقيقيّين. وأبلغت مجلسَ العموم أيضاً أنّ كِلا المشتبه فيهما ضابط في الاستخبارات العسكرية الروسية التي تُعرف باسم جي آر يو (GRU)[4]. وبحلول مطلع تشرين الأول/أكتوبر، أشارت التحقيقات التي أجرتها بيلنغكات (Bellingcat) ـ وهي شبكة بحثية استقصائية تستخدم مصادر مفتوحة ووسائل التواصل الاجتماعي ـ إلى أنّ رسلان بوشيروف هو أناتولي تشيبيغا، وهو ضابط في (GRU)، وأنّ ألكسندر بيتروف هو ألكسندر يفْغينييفيتش ميوشْكين، وهو طبيب وظّفه (GRU)[5].

لا يتوافر للعموم الكثير من المعلومات الدقيقة التي يمكن الوثوق بها عن عامل الأعصاب نوفيتشوك، كمعلومات وقائعية عن تاريخه ومالكيه وتركيبته وخصائصه الكيميائية. معظم المعلومات المتاحة عنه مصدرها مشاركون سابقون في برنامج الحرب الكيميائية السوفياتي، ولا سيما الدكتور في ميرْزَيانوف الذي وصف نفسه بأنّه «موظف قديم في مجمّع الأسلحة الكيميائية السوفياتية»[6]. يعود سبب شحّ المعلومات في المجال العام، من بعض الوجوه، إلى أنّ هذه العوامل نتاج بحث سرّي. لكن بناء على ما هو متاح في المجال العام، يمكن الظنّ بأنّ نوفيتشوك (وافد جديد باللغة الروسية) هو الاسم المعطى لسلسلة من عوامل حرب كيميائية طوّرها الاتّحاد السوفياتي في إطار من برنامج فوليانت (FOLIANT).

تكهّن مسؤولون دفاعيون أمريكيون وغربيون في شأن الغايات من تطوير عوامل الأعصاب هذه، كالقول إنّها صُمّمت «للتغلّب على تدابير الكشف والحماية الغربية» ولإخفائها بسهولة «في إطار صناعة تجارية شرعية»، ومن ثمّ إتاحة الالتفاف على تدابير الرقابة الدولية المستحدثة مؤخّراً على الأسلحة الكيميائية[7]. يمكن إرجاع المعلومات المتاحة للعموم عن هذه العوامل إلى مقالات

(3) British House of Commons, Statement by Prime Minister Theresa May, «Salisbury Update,» *Hansard*, vol. 646, col. 167–70, 5 September 2018, and Crown Prosecution Service, «CPS Statement: Salisbury,» Press Release, 5 September 2018.

(4) British House of Commons, Ibid., col. 167.

(5) Bellingcat Investigation Team, «Skripal Suspect Boshirov Identified as GRU Colonel Anatoliy Chepiga,» 26 September 2018, and Bellingcat Investigation Team, «Second Skripal Poisoning Suspect Identified as Dr Alexander Mishkin,» 8 October 2018.

(6) V. Mirzayanov, «Dismantling the Soviet/Russian Chemical Weapons Complex: An Insider's View,» in: A. Smithson [et al.], eds., *Chemical Weapons Disarmament in Russia: Problems and Prospects*, Report no. 17 (Washington, DC: Stimson Center, 1995), p. 21.

انظر أيضاً: V. Mirzayanov, *State Secrets: An Insider's Chronicle of the Russian Chemical Weapons Program* (Denver, CO: Outskirts Press, 2009).

(7) US Office of the Secretary of Defense, *Proliferation: Threat and Response* (Washington, DC: Office of the Secretary of Defense, 2001), p. 4; US Department of Defense, *Department of Defense Chemical and Biological Defence Program, vol. I, Annual Report to Congress* (Washington, DC: Department of Defense, 2002), p. 9, and A. Smithson, *Toxic Archipelago*, Report no. 32 (Washington, DC: Stimson Center, 1999), p. 9.

صحافية في العامين 1991 و1992[8]. قُدّمت هذه المعلومات مثلاً في نقاش حول المصادقة على اتّفاقية الأسلحة الكيميائية في الولايات المتّحدة حين أشارت مقالات صحافية بصورة مباشرة إلى وجودها. وعلى سبيل المثال، زعمت مقالة لصحيفة **واشنطن تايمز** عن الأسلحة الكيميائية الروسية اقتباسها بكثرة عن «الموجز الاستخباري العسكريّ» (Military Intelligence Digest)، وهي نشرة تصدرها وزارة الدفاع الأمريكية[9]. إلّا أنّه بالنظر إلى عدم توافر معلومات موثوق بها عن هذه العوامل، طلب المدير العام لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى الدول الأطراف في مطلع أيار/مايو 2018 تقديم معلومات عن الأنواع الجديدة من عوامل الأعصاب[10].

الردود الوطنية والدولية والمؤسّسية

الردود البريطانية والروسية

سرت تكهّنات حول صلة بين الروس وحالات التسمّم في سالزبوري قبل خطاب ماي أمام مجلس العموم البريطاني في 12 آذار/مارس حين قالت:

بناء على تحديد هذا العامل الكيميائي على نحوٍ إيجابي من جانب كبار الخبراء في العالم في مختبر علوم وتكنولوجيا الدفاع في بورتون داون، وعلى معرفتنا أنّ روسيا أنتجت في السابق هذا العامل وأنّها لا تزال قادرة على فعل ذلك، وعلى سجلّ روسيا في تنفيذ عمليّات اغتيال ترعاها الدولة، وعلى تقييمنا بأنّ روسيا ترى في بعض المنشقّين أهدافاً مشروعة للاغتيالات، خلَصت الحكومة إلى أنّه يرجَّح إلى حدّ بعيد أن تكون روسيا المسؤولة عن العمل الذي استهدف سيرغي ويوليا سكريبال[11].

أعلنت ماي في إيجاز آخر أمام مجلس العموم في 14 آذار/مارس أنّ مجلس الأمن القومي بالمملكة المتّحدة أقرّ جملة من الإجراءات العاجلة، منها طرد «23 دبلوماسياً روسياً أمكن تحديد هوياتهم بأنّهم ضبّاط استخبارات غير معلَن عنهم»[12]. وفي الأسابيع اللاحقة، طُرد أكثر من 150

(8) V. Mirzayanov, «Inversion,» *Kuranty* (Moscow), 10/10/1991, p. 4, and T. Stock, «Allegations of CW and BW Possession,» in: *SIPRI Yearbook 1993*, pp. 266–267.

(9) B. Gertz, «Russia Dodges Chemical Arms Ban,» *Washington Times*, 4/2/1997, p. A1.

انظر أيضاً: V. Mirzayanov, «Free to Develop Chemical Weapons,» *Wall Street Journal*, 25/5/1994, p. A16; B. Gertz, «Russia Chemical Arms Reveal Treaty's Risks, Helms Says,» *Washington Times*, 5/2/1997, p. A3; C. Krauss, «US Urges Russia to End Production of Nerve Gas,» *New York Times*, 6/2/1997, p. 7; J. Walker, «The Chemical Weapons Coverup,» *Wall Street Journal*, 13/2/1997, p. A18, and Editorial, «A Dangerous Treaty,» *Wall Street Journal*, 19/2/1997, p. A18.

(10) OPCW, Technical Secretariat, «Request for Information from States Parties on New Types of Nerve Agents,» Note by the Director-General, S/1621/2018, 2 May 2018.

(11) British House of Commons, Statement by Prime Minister Theresa May, «Salisbury incident».

(12) British House of Commons, Statement by Prime Minister Theresa May, «Salisbury incident,» *Hansard*, vol. 637, col. 856, 14 March 2018.

دبلوماسياً روسياً من 27 دولة ومن بروكسيل من جانب حلف الناتو. وقرّرت دول أخرى، إضافةً إلى الاتّحاد الأوروبي، استدعاء سفرائها[13].

ردّت روسيا بعمليات طرد مقابلة لدبلوماسيين ووصفت ردّ فعل المملكة المتّحدة بأنّه محاولة «لإذكاء الهستيريا والحملة المناهضة للروس بقوّة متجدّدة»[14]. وتحدّثت ماي عن «تفسيرين مقبولَين فقط لما حصل... إمّا أنّه عمل مباشر من جانب الدولة الروسية واستهدف بلادنا؛ أو أنّ الحكومة الروسية فقدت السيطرة على عامل الأعصاب ذي القدرة الكارثية المدمّرة وأتاحت وصوله إلى أيادي آخرين»[15]. ردّ مسؤولون حكوميون روس ووسائل إعلامية روسية بتقديم تفسيرات محتملة أخرى. قال مدير قسم عدم الانتشار وتحديد الأسلحة فلاديمير يرمكوف، «يوحي المنطق باحتمالين ممكنَين. إمّا أنّ السلطات البريطانية عاجزة عن توفير حماية من هجمات إرهابية كهذه على أراضيها، أو أنّها ضالعة بشكل مباشر أو غير مباشر في تحضير هذا الهجوم على مواطن روسي»[16]. ومع أنّ يرمكوف زعم عدم وجود بديل للاحتمالين اللذَين اقترحهما، فقد اقتُرحت روايات بديلة كثيرة[17].

المباحثات السياسية داخل أروقة منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية

أوجز السفير البريطاني بيتر ولسون للمجلس التنفيذي لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية حادثة سالزبوري في لاهاي بهولندا في آذار/مارس، واصفاً إيّاها بأنّها «الاستخدام الهجومي الأوّل لعامل أعصاب من نوع ما على الأراضي الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية»[18]. وفي إشارة إلى ما قالته رئيسة الوزراء البريطانية أمام مجلس العموم قبل يوم، بما في ذلك مطالبتها الحكومة الروسية بتفسير كيفية وصول هذه المادّة الكيميائية إلى سالزبوري، أبلغ ولسون المجلس التنفيذي أنّ المنظّمة عرضت على المملكة المتّحدة مساعدة تقنية[19].

---

(13) European External Action Service, «Head of EU Delegation in Russia Recalled for Consultations,» Brussels, 23 March 2018, and Luxembourg Ministry for Foreign and European Affairs, «Luxembourg's Reaction to the Salisbury Attack,» Press release, 28 March 2018.

(14) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Briefing by Foreign Ministry spokesperson Maria Zakharova, Moscow, March 15, 2018,» Press release, 15 March 2018.

(15) British House of Commons, Statement by Prime Minister Theresa May, «Salisbury incident,» col. 855.

(16) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Briefing by Director of the Foreign Ministry Department of Non Proliferation and Arms Control Vladimir Yermakov, Moscow, March 21, 2018,» Press release, 21 March 2018.

(17) انظر مثلاً: United Nations, Security Council, Statement by Ambassador Karen Pierce, UK Permanent Representative to the UN, Provisional record of the 8343rd meeting, S/PV.8343, 6 Sep. 2018, p. 13.

وقبل ذلك بيوم، أطلعت ماي مجلس العموم على آخر المستجدّات بشأن حادثة سالزبوري والتهم التي وُجّهت إلى مواطنَين روسيَّين. وتطرّقت إلى الروايات المتعدّدة. انظر: British House of Commons, Statement by Prime Minister Theresa May, «Salisbury Update,» col. 167.

(18) OPCW, Executive Council, «Statement by HE Ambassador Peter Wilson, Permanent Representative of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the OPCW at the Eighty-Seventh Session of the Executive Council,» EC-87/NAT.5, 13 March 2018, p. 1–2.

(19) المصدر نفسه، ص 1.

ردّ السفير الروسي ألكسندر شولغين بوصف الاتّهامات التي تحدّثت عن ضلوع روسي بأنّها «بلا أساس» و«غير مقبولة البتّة»[20]. ورد خبر قبول المملكة المتّحدة بعرض المنظّمة تقديم مساعدة إنسانية في اليوم التالي، ووُزّعت في 16 آذار/مارس على الدول الأطراف رسالة مطالبة بمساعدة تقنية بموجب المادّة VIII، الفقرة 38e[21]. وأبلغ الأمينُ العام للمنظّمة مجلسَها التنفيذي في وقت لاحق عن نشر فريق متقدّم بالمملكة المتّحدة من قبل في 19 آذار/مارس لإجراء مداولات تمهيدية في شأن المساعدة التقنية، وانتشر الفريق بأكمله في 21 آذار/مارس[22].

أرسل الوفد الروسي إلى السلطات البريطانية قائمة بأسئلة في مطلع نيسان/أبريل عبر الأمانة التقنية لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية حول «'قضية سكريبال' المفبركة»[23]. تضمّنت القائمة معرفة اسم رئيس فريق المساعدة التقنية وأسماء المختبرات المعتمَدة التي ستحلّل العيّنات. وقال الأمين العام لأعضاء المجلس التنفيذي في وقت لاحق، «لا تُفصح الأمانة، عملاً بممارستها النموذجية، عن هويات أفراد الفرق أو البعثة التي تزوّد الدول الأطراف بالتفاصيل عدا الدولة الطرف التي تستضيف زيارة المساعدة التقنية»[24]. وعُقد الاجتماع الخامس والسبعون للمجلس التنفيذي في 4 نيسان/أبريل بطلب من روسيا لمعالجة «الوضع المحيط بمزاعم عدم امتثال للاتّفاق أطلقتها دولة طرف ضدّ دولة طرف أخرى في شأن الحادثة في سالزبوري»[25].

علّق الوفد البريطاني في الحوارات المتشنّجة التالية المتاحة للعموم قائلاً «لم نكن على علم بنوايا روسيا من هذه الجلسة... في الحقيقة، مندوبنا الدائم... في الخارج»[26]. واستحضر الوفدُ

---

(20) OPCW, Executive Council, «Statement by HE Ambassador A. V. Shulgin, Permanent Representative of the Russian Federation to the OPCW at the Eighty-seventh Session of the Executive Council (on the chemical incident in Salisbury),» EC-87/NAT.9, 13 March 2018, p. 1.

(21) OPCW, Executive Council, «Statement by HE Ambassador Peter Wilson, Permanent Representative of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the OPCW at the Eighty-seventh Session of the Executive Council (update on the use of nerve agent in Salisbury, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland),» EC-87/NAT.12, 14 March 2018; and OPCW, Executive Council, «Statement by the Delegation of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the OPCW at the Fifty-seventh meeting of the Executive Council,» EC-M-57/NAT.2, 4 April 2018, p. 2.

(22) OPCW, Executive Council, «Update by the Director-General to the Executive Council at its Fifty-seventh Meeting,» EC-M-57/DG.1, 4 April 2018, para. 3.

(23) Permanent Representation of the Russian Federation to the OPCW, «Questions for the OPCW's Technical Secretariat,» 1 April 2018; and United Nations, Security Council, Provisional record of the 8237th meeting, S/PV.8237, 18 Apr. 2018, p. 14.

(24) OPCW, Executive Council, «Update by the Director-General to the Executive Council at its Fifty-seventh Meeting,» EC-M-57/DG.1, 4 April 2018, para. 3.

(25) Russian Federation, Letter from the Permanent Mission of the Russian Federation to the Chairperson of the Executive Council, as annexed in OPCW, Executive Council, «Request by the Russian Federation to convene a meeting of the Executive Council,» Note by the Director-General, EC-M-57/1, 30 March 2018.

واستناداً إلى القاعدة 12 في قواعد إجراءات المجلس التنفيذي، يلتقي المجلس في دورات منتظمة، ويمكن أن يجتمع في الأوقات التي تتخلّل تلك الدورات بقدر ما يلزم لممارسة صلاحياته وقيامه بوظائفه. لذلك، ينبغي لكلّ عضو في المجلس أن يكون مستعداً، في وقت وجيز، لحضور اجتماعات المجلس. عقد المجلس في العام 2018 ثلاث دورات منتظمة وخمسة اجتماعات.

(26) OPCW, Ibid. (note 21), p. 1.

إخفاق روسيا في تقديم إجابات عن الأسئلة التي عُرضت عليها، ووصف «الخطابات المضادّة المتناقضة والمتغيّرة الأربعة والعشرين» التي استُخدمت منذ الحادثة بأنّها «مخجلة ومنافية للعقل»[27]. وفي بيان الوفد الروسي، شكّك البروفسور ريبالْتشينكو، وهو خبير في العلوم الكيميائية من وزارة الدفاع الروسية، في فكرة إمكانية عزو أصول عوامل الأعصاب نوفيتشوك إلى روسيا حصراً، مجادلاً بأنّ استعراض الكتب المنشورة يبيّن أنّ مفهوماً كهذا «خاطئ... وسخيف في الأساس»[28]. وزعم ريبالْتشينكو أنّه:

بناء على الصيغ البنيوية والمخطّطات التوليفية المتاحة، يمكن لأيّ مختبر كيميائي حديث مزوّد بالمعدّات الخاصّة المطلوبة وقدر من الحماية وفريق عمل ذي مؤهلات كافية أن يركّب ويجري بحثاً في «موادّ من نوع نوفيتشوك. وجميع المنتجات الأولية التوليفية لهذه المركّبات متاحة على نطاق تجاري في دول كثيرة[29].

تحدّث السفير شولغين بُعَيد ذلك مجادلاً بأنّ اتّفاقية الأسلحة الكيميائية لا تتضمّن بنداً يجيز للمملكة المتّحدة الحصول على مساعدة تقنية[30]. ومضى إلى حدّ اقتراح إجراء تحقيق بريطاني روسي مشترك في حادثة سالزبوري وصرّح بأنّ روسيا «ستقرّ استنتاجات أيّ تحقيق... إذا استندت إلى حقائق وأدلّة لا يمكن دحضها عملاً بكلّ الإجراءات القائمة بموجب القانون الدولي وبمشاركة إلزامية من الجانب الروسي»[31]. وحثّت دول أطراف، كبناما، روسيا والمملكةَ المتّحدة، على «الانخراط في حوار بنّاء»[32]. ونصحت دول أخرى: ككندا، لأعضاء المجلس بـ«النظر إلى مشروع القرار الروسي على حقيقته: محاولة لإضاعة الوقت بإثارة بلبلة قانونية يراد منها صرف الانتباه الدولي عن إخفاقه في الردّ بصدقية على مطالب المملكة المتّحدة المباشرة بتفسير ضلوع روسيا في حادثة سالزبوري»[33]. نال مشروع القرار ستّة أصوات مؤيّدة فقط ولذلك لم يعتمد[34].

---

(27) المصدر نفسه، ص 2.

(28) OPCW, Executive Council, «Statement by G. V. Kalamanov, Deputy Minister of Industry and Trade of the Russian Federation and I. V. Rybalchenko, Professor, Doctor of chemical sciences, expert of the Ministry of Defence of the Russian Federation at the Fifty-seventh Meeting of the Executive Council,» EC-M-57/NAT.4, 4 April 2018, p. 4.

(29) المصدر نفسه، ص 4.

(30) OPCW, Executive Council, «Statement by HE Ambassador A. V. Shulgin, Permanent Representative of the Russian Federation, to the OPCW at the Fifty-seventh Meeting of the Executive Council,» EC-M-57/NAT.6, 4 April 2018, p. 3.

(31) المصدر نفسه، ص 6.

(32) OPCW, Executive Council, «Statement by HE Ambassador Willys Delvalle, Permanent Representative of the Republic of Panama, to the OPCW at the Fifty-seventh Meeting of the Executive Council,» EC-M-57/NAT.16, 4 April 2018.

(33) OPCW, Executive Council, 'Statement by HE Ambassador Sabine Nolke, Permanent Representative of Canada to the OPCW at the 57th Meeting of the Executive Council 4 April 2018,» 4 April 2018.

(34) British Foreign and Commonwealth Office, «Foreign Secretary Boris Johnson Responds to Defeat of Russia's Proposals at OPCW,» Press release, 4 Apr. 2018.

المباحثات السياسية في مجلس الأمن واللجنة الأولى

جدّد السفير الروسي فاسيلي نيبنزيا موقف بلاده في مجلس الأمن في 14 آذار/مارس ـ أنّ مزاعم ضلوعها في حادثة سالزبوري «لا أساس لها» و«غير مقبولة البتّة»(35). وفي 18 نيسان/أبريل، أطلعت الممثّلةُ السامية لشؤون نزع السلاح إيزومي ناكاميتسو مجلسَ الأمن على النتائج الواردة في تقرير زيارة فريق المساعدة التقني التابع لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية. ردّ السفير نيبنزيا بالقول «سمعنا اليوم سلسلة الاتّهامات عينها التي لم تثبت صحّتها، وهي مدعومة الآن بسلطة [منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية]»(36). وشرع في تحديد ما رآه عيوباً في التقرير. واستمرّ السفير طوال الحقبة التي يغطّيها هذا الفصل في زعم أنّ الاتّهامات لا يدعمها دليل. وردّ في 6 أيلول/سبتمبر على نبأ إصدار مذكّرتَي اعتقال في حقّ مواطنَين روسيَّين ووصف الدعوى البريطانية بأنّها «ابتهالات الأكاذيب ذاتها» وقال إنّها «مطبوخة ومتكلّفة كالأفعال السابقة»(37). وصرّح بأنّ «الاتّحاد الروسي لم يطوّر الموادَّ الكيميائية التي يشار إليها في الغرب بنوفيتشوك أو ينتجها أو يخزنها»(38). وختم السفير مداخلته بالإشارة من جديد إلى أنّ هذه الاتّهامات ردّ على موقف روسيا في الملف السوري:

صارت حادثة 4 آذار/مارس ذريعة نافعة لتأجيج الهستيريا المناوئة للروس، وقد استُخدمت في تقويض سلطتنا كدولة طرف في اتّفاقية الأسلحة الكيميائية غداة الاستخدام المدبَّر لأسلحة كيميائية في مدينة دوما السورية. ونحن نرى اليوم صورة مشابهة. يتمحور التصريح الذي أدلت به تيريزا ماي في 5 أيلول/سبتمبر... حول الوضع في إدلب الذي يخضع لمناقشة مستفيضة، وحول استفزاز الأسلحة الكيميائية الذي يعدّ له المسلّحون ومعتمرو الخوذ البيض هناك(39).

انعكست الانقسامات في مجلس الأمن وفي منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية بالمثل في الدورة الثالثة والسبعين للّجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتّحدة التي التقت في نيويورك بين 8 تشرين الأول/أكتوبر و8 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. أُشير في نحو 50 بياناً إلى الأسلحة الكيميائية في النقاش العامّ، شجباً بدرجات متفاوتة باستخدامها، وهذا يشمل حادثة سالزبوري. قالت إيران في بيانها إنّه «يتعيّن تسوية» الانقسامات في المنظّمة تلافياً لإلحاق «ضرر دائم بالاتّفاقية»(40). وأسفت

(35) United Nations, Security Council, Provisional record of the 8203rd meeting, S/PV.8203, 14 March 2018, p. 8.

(36) United Nations, Security Council, Provisional record of the 8327th meeting, S/PV.8237, 18 April 2018, p. 12.

(37) United Nations, Security Council, Provisional record of the 8343rd meeting, S/PV.8343, 6 September 2018, p. 9–10.

(38) المصدر نفسه، ص 11.

(39) المصدر نفسه، ص 11.

(40) United Nations, General Assembly, «Statement by HE Mr Eshagh Al Habib, Ambassador and Permanent Representative of the Islamic Republic of Iran to the United Nations, before the First Committee of the United Nations General Assembly on all disarmament and international security agenda items,» New York, 15 October 2018, p. 3.

البرازيل بالمثل لـ «إضعاف ثقافة الإجماع في هيئات صنع القرار بالمنظّمة»[41]. وفي انعكاس لهذه الانقسامات، قدّمت بولندا مشروع القرار السنوي في شأن اتّفاقية الأسلحة الكيميائية، وهو قرار يتم التوافق عليه بالإجماع في العادة، لكنّه استلزم تصويتاً على الموافقة لعرضه على الجمعية العامّة. صوّتت 148 دولة لمصلحة القرار، وصوّتت 7 دول ضدّه (كمبوديا والصين وإيران ونيكارغوا وروسيا وسورية وزيمبابوي) وامتنعت 23 دولة عن التصويت[42]. ولزم إجراء تصويت أيضاً حين درست الجمعية العامّة القرار في 5 كانون الأول/ديسمبر، حيث نال 152 صوتاً مقابل 7 (كمبوديا والصين وإيران ونيكارغوا وروسيا وسورية وزيمبابوي) وامتناع 22 دولة عن التصويت[43].

ردّ منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية

جاء الردّ الرئيس من جانب الأمانة التقنية حيال حادثة سالزبوري في صورة زيارتَي مساعدة تقنية للمملكة المتّحدة بطلب منها، الأولى في آذار/مارس والثانية في تموز/يوليو ـ آب/أغسطس 2018. ويُظهر تقرير موجز متاح للعموم أنّ الفريق زار في بعثة المساعدة التقنية الأولى في 21 ـ 23 آذار/مارس بسالزبوري مواقع محدّدة «وُصفت بأنّها بؤر نشاط محتملة لبقايا تلوّث» وجمعَ عيّنات بيئية كثيرة[44]. كما أخذت عيّنات طبّية أحيائية، في صورة عيّنات دم، من الأفراد الثلاثة الذين تعرّضوا لعامل الأعصاب[45]. أشار التقرير إلى أنّ نتائج التحليل الذي أُجري في مختبرات حدّدتها منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية لعيّنات بيئية وطبّية أحيائية جمعها فريق المنظّمة «تؤكّد النتائج التي توصّلت إليها المملكة المتّحدة في شأن تحديد المادّة الكيميائية المستخدَمة في سالزبوري وألحقت بثلاثة أشخاص أذى شديداً»[46]. وإضافةً إلى ذلك، «كانت المادّة الكيميائية عالية النقاوة لخلوّها بالكامل تقريباً من الشوائب»[47].

عقب الحادثة الملازمة في بلدة أميزبوري المجاورة في 30 حزيران/يونيو، أُجريت زيارة مساعدة تقنية ثانية بطلب من المملكة المتّحدة. وجرى توزيع تقرير عن الزيارة الثانية على الدول الأعضاء

(41) United Nations, General Assembly, «Statement by Alex Glacomelli, Minister-Counsellor, Permanent Mission of Brazil to the United Nations,» New York, 24 October 2018, p. 1.

(42) United Nations, General Assembly, «First Committee Sends 8 Drafts to General Assembly, Including Text Aimed at Identifying, Holding Perpetrators of Chemical Weapons Use Accountable,» Press release, 5 November 2018.

(43) United Nations, General Assembly, «General Assembly Adopts 67 Disarmament Drafts, Calling for Greater Collective Action to Reduce Arsenals, Improve Trust Amid Rising Global Tensions,» Press release, 5 December 2018.

(44) OPCW, Technical Secretariat, «Summary of the report on activities carried out in support of a request for technical assistance by the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland (technical assistance visit TAV/02/18),» Note by the Technical Secretariat, S/1612/2018, 12 April 2018, para. 5

(45) OPCW, Ibid., para. 4.

(46) OPCW, Ibid., para. 10.

(47) OPCW, Ibid., para. 11.

في 4 أيلول/سبتمبر 2018، ونُشر تقرير موجز على الموقع الإلكتروني العامّ[48]. يشير التقرير الموجز إلى زيارات تقنية في 15 ـ 18 تموز/يوليو لجمع عيّنات طبّية أحيائية وفي 13 آب/أغسطس 2018 للحصول على عيّنة بيئية إضافية. جمع الفريق في زيارة آب/أغسطس عيّنة من محتويات قارورة صغيرة رأت الشرطة أنّها عنصر يثير الشبهة. وخلَص التحليل التالي الذي أُجري في مختبرات حدّدتها المنظّمة إلى أنّ تشارلز رولي وداون ستورغيس «تعرّضا وتسمّما» بالمادّة الكيميائية السامّة التي وُجدت في العيّنة البيئية[49]. وإضافةً إلى ذلك، كانت المادّة الكيميائية السامّة «بتركيز 97 ـ 98 في المئة [ولذلك] تُعَدّ عاملاً ملائماً عالي النقاوة»[50]. وخلَص التقرير إلى أنّ:

نتائج التحليل الذي أجرته المختبرات التي حدّدتها منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية لعيّنات بيئية وطبّية أحيائية جمعها فريق المنظّمة تؤكّد النتائج التي توصّلت إليها المملكة المتّحدة في شأن ماهيّة المادّة الكيميائية التي سمّمت السيد تشارلز رولي والسيدة داون ستورغيس. المركّب الكيميائي السامّ الذي يمتلك الخصائص السمّية لعامل أعصاب هو المادّة الكيميائية نفسها التي وُجدت في العيّنات الطبّية الأحيائية والبيئية المتّصلة بتسمّم سيرغي ويوليا سكريبال والسيد نيكولاس بايلي في 4 آذار/مارس 2018 في سالزبوري[51].

روايات متضاربة ودور حرب المعلومات في تحديد الجهة المسؤولة

إحدى السمات اللافتة للردود على حادثة سالزبوري كانت استخدام الإعلام بصوره المتنوّعة حشداً لدعم تفسيرات استخدام نوفيتشوك في سالزبوري. انتشرت في الأسابيع التي أعقبت الحادثة روايات مناقضة كثيرة ومربكة في الإعلام التقليدي وعلى منابر وسائل التواصل الاجتماعي عن مقولة ضلوع روسيا. ظهرت الروايات المناقضة عن الحادثة بالتلازم مع روايات مناقضة لمزاعم استخدام أسلحة كيميائية، كتلك المتّصلة بمدينة دوما[52]. أذيع بعض هذه الروايات على شبكة روسيا اليوم التلفزيونية ليتبيّن أنّها خالفت معايير البثّ البريطانية لتحيّزها في سبعة من البرامج الإخبارية وبرامج الأحداث الراهنة التي أُذيعت بين 17 آذار/مارس و26 نيسان/أبريل[53].

---

(48) OPCW, Technical Secretariat, 'Summary report on the activities carried out in support of the request for technical assistance by the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland (Technical Assistance Visit TAV/02/18 and TAV/03B/18 «Amesbury incident»)», Note by the Technical Secretariat, S/1671/2018, 4 Sep. 2018.

(49) Ibid., para. 8.

(50) Ibid., para. 10

(51) Ibid., para. 11.

(52) انظر مثلاً: Crosstalk television programme of 16 April 2018, Ofcom Broadcast and On Demand Bulletin, no. 369, 20 Dec. 2018, p. 100.

(53) باشرت أوفكوم (Ofcom)، وهي منظّم خدمات الاتصالات البريطاني، بدءاً بنيسان/أبريل 2018، التحقيق في 10 برامج «أُذيعت في مدّة دامت نحو سبعة أسابيع بين 17 آذار/مارس 2018 و4 أيار/مايو 2018، غداة تسمّم سيرغي سكريبال، الضابط السابق في جهاز الاستخبارات الفدرالية الروسي، وابنته يوليا في سالزبوري في 4 آذار/مارس 2018». وجدت أوفكوم أنّ قناة روسيا اليوم الإخبارية انتهكت قواعد البثّ وأنّها «تميل إلى إنزال عقوبة قانونية». انظر: Ofcom, «Update on Investigations into the RT News Channel,» Media release, 20 December 2018.

إضافةً إلى تقديم روايات مناقضة للتورّط الروسي في حادثة سالزبوري، بُذل جهد للتشكيك في نتائج تحليل العيّنات الذي أجرته منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية. ففي خطاب أمام مجلس السياسة الخارجية والدفاعية بموسكو في 14 نيسان/أبريل، زعم وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الاقتباس عمّا وصفه تقرير مختبر شبيز المرفوع إلى المنظّمة، الذي «تمّ الحصول عليه بشرط الالتزام بالسرّية»[54]. زعم لافروف أنّ العيّنات «تشير إلى آثار المادّة الكيميائية السامّة BZ وسلائفها التي تمثّل أسلحة كيميائية من الفئة الثانية... هذه التركيبة في الخدمة النظامية في جيوش الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة ودول الناتو الأخرى. لكنّ الاتّحاد السوفياتي وروسيا لم يصمّما عوامل كيميائية كهذه أو يخزّناها»[55]. وفي مسعى للتشكيك في النتائج المتّصلة بتعافي سيرغي سكريبال ويوليا سكريبال والرقيب المحقّق نيك بايلي، قال لافروف إنّ «النمط السريري أشبه بذلك المناظر لعامل BZ»[56].

عقد المجلس التنفيذي اجتماعاً بعد أربعة أيام من هذا البيان، وفسّر فيه المدير العام أنّ سليفة العامل BZ «موجودة في عيّنة المراقبة التي أعدّها مختبر منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية بمقتضى إجراءات مراقبة الجودة القائمة»[57]. وتحدّث الوفد السويسري عن «عدم استيعابه» بيان لافروف:

بصرف النظر إن كان مختبر شبيز أحد المختبرات المكلّفة بتحليل عينات سالزبوري أم لا، محال أن يُصاغ تقرير تحليلي لأحد مختبراتنا المحدّدين بالطريقة الموصوفة أو يتضمّن تلك اللغة التي زُعم أنّها مقتبَسة من تقرير مختبر شبيز... مثل هذه الأعمال يقوّض صدقية هذه المنظّمة ونزاهتها ولذلك فهي مرفوضة[58].

(54) Russian Ministry of Foreign Affairs, 'Foreign Minister Sergey Lavrov's address at the 26th Assembly of the Council for Foreign and Defence Policy, Moscow, April 14, 2018', Press release, 14 April 2018.

(55) المصدر نفسه.

(56) زعم لافروف أنّه استخدم الكلمات ذاتها التي وردت في تقرير المختبر، لكن هناك شكّ في ذلك، ولا سيما للأسباب التي استعرضها الوفد السويسري. انظر: المصدر نفسه.

(57) OPCW, Executive Council, «Opening statement by the Director-General to the Executive Council at its Fifty-ninth Meeting,» EC-M-59/DG.1, 18 April 2018, p. 3.

(58) OPCW, Executive Council, «Statement by Nadine Olivier Lozano, Deputy Permanent Representative of Switzerland to the OPCW at the Fifty-ninth Meeting of the Executive Council, Under Agenda item 3, Report on the activities carried out in support of a request for technical assistance by the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland (TAV/02/18)', EC-M-59/NAT.2, 18 April 2018, p. 2.

III الأسلحة الكيميائية: تحديد الأسلحة ونزعها

كاترينا مكْليش

تتيح اتّفاقية الأسلحة الكيميائية (CWC) لعام 1993 الأساس القانوني الدولي الرئيس لحظر الحرب الكيميائية[1]. دخلت الاتّفاقية حيّز النفاذ عام 2018 وذلك في دولة جديدة واحدة هي فلسطين[2]. ولغاية كانون الأول/ديسمبر 2018، كانت 193 دولة طرف قد انضمّت إلى الاتّفاقية التي تطبّقها منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)[3].

وفي حزيران/يونيو 2018، عُقدت ندوة دولية حول العلاج الطبّي لضحايا الحرب الكيميائية في مقرّ المنظّمة في لاهاي في هولندا[4]. حضر الندوة أكثر من 50 عالماً واختصاصياً سريرياً وخبيراً وأكاديمياً وممثّلاً للمجتمع المدني من شتّى أنحاء العالم. ركّزت الندوة على التحدّيات المتنوّعة الملازمة لتقديم المساعدة الطبّية لضحايا الحرب الكيميائية، لا سيما على الآثار البعيدة المدى في الصحّة وفي العلاج اللازم. أعدّ المشاركون للندوة بياناً تضمّن توصيات في شأن كيفية تقديم الأمانة التقنية للمنظّمة وشبكة الدعم الدولي لضحايا الأسلحة الكيميائية الدعم على الوجه الأمثل[5].

(1) للاطلاع على ملخّص لاتّفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتّفاقية الأسلحة الكيميائية) وتفاصيل أخرى عنها، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

(2) OPCW, Executive Council, «Annual report on the implementation of the Action Plan for Universality of the Chemical Weapons Convention during the period from 16 August 2017 to 15 August 2018,» Note by the Director General, EC.89/DG.12, C23/DG.9, 3 September 2018, para. 7.

(3) وقّعت إسرائيل على اتّفاقية الأسلحة الكيميائية لكن لم تصادق عليها، في حين بقيت مصر وكوريا الشمالية وجنوب السودان في عداد غير الموقّعين.

(4) OPCW, «Symposium on Medical Treatment of Chemical Weapons Victims: Challenges and Hopes,» Symposium programme, The Hague, 28–29 June 2018.

(5) OPCW, «Symposium on Medical Treatment of Victims of Chemical Weapons: Challenges and Hopes,» News release, The Hague, 2 July 2018, and OPCW, «International Symposium on Medical Treatment of Chemical Warfare Victims: Challenges and Hopes,» Symposium Declaration, The Hague, June 2018.

باشر السفير الإسباني فيرناندو أرياس في 25 تموز/يوليو 2018 ولايته التي تمتدّ أربعة أعوام كأمين عامّ لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية، عقب تعيينه في مؤتمر الدول الأطراف لعام 2017. خلَف السفيرَ التركي أحمد أوزموجو الذي أتمّ ولايته الثانية مديراً عامّاً قبل ذلك بيوم. السفير أرياس هو رابع أمين عامّ للمنظّمة منذ تأسيسها عام 1997.

سُجّل في نظام التبادل الآمِن للمعلومات واستخدمته بفاعلية 56 دولة طرف لغاية 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. شُكّل النظام في حزيران/يونيو 2014 لنقل الإعلانات والوثائق ذات الصلة. وفي الشهر نفسه، نشرت الأمانة التقنية إصدار عام 2018 لكتيّب الموادّ الكيميائية وقاعدة بيانات الموادّ الكيميائية المدرَجة على الإنترنت في حلّة جديدة. تمّ توسيع الإصدارين ليتضمّنا الموادّ الكيميائية المدرَجة والمعلَنة من جانب الدول الأطراف بين عامَي 2014 و2017، إضافةً إلى تلك الموادّ الكيميائية المدرَجة والمسجّلة بواسطة سجلّ مستخلصات المواد الكيميائية في أثناء المدّة الزمنية نفسها[6].

التطوّرات التي شهدتها منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية

هيمنت التحقيقات في مزاعم استخدام جديد ومستمرّ لأسلحة كيميائية في سورية وغيرها ومحاولات تأكيد اكتمال إعلان سورية وصحّته على برنامج الأمانة التقنية للمنظّمة طوال العام 2018. أجّجت المسألتان التوتّرات بين الدول الغربية وروسيا، وفرضت على المنظّمة ضغوطاً مؤسّساتية غير مسبوقة بحيث تجلّت في المؤتمرات الرئيسة الثلاثة التي عُقدت في أثناء العام ـ المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتّفاقية الأسلحة الكيميائية ودورتان لمؤتمر الدول الأطراف، الأولى روتينية والثانية استثنائية.

الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف

عُقدت في 26 ـ 27 حزيران/يونيو دورة استثنائية لمؤتمر الدول الأطراف بطلب من المندوبين الدائمين لأستراليا وبلغاريا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان ونيوزيلندا وبولندا ورومانيا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة.

لم يحظ انعقاد هذه الدورة الاستثنائية بمساندة جميع الدول الأطراف، إذْ سلّمت الصينُ وإيران وروسيا وفنزويلا المجلسَ التنفيذي بياناً أفصح عن «شكّ في اهتمام الدول الأعضاء التي طلبت [عقد الدورة] فعلاً بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتّفاقية»[7]. ومع ذلك، عُقدت الدورة الاستثنائية وترأسها السفير المغربي عبد الوهّاب بلوقي. وكانت الجلسة الأولى علنية والثانية خاصّة.

(6) OPCW, *Handbook on Chemicals, 2018* (The Hague: OPCW, 2017).

(7) OPCW, Executive Council, «Joint Statement on Behalf of the People's Republic of China, the Islamic Republic of Iran, the Russian Federation, the Syrian Arab Republic and the Bolivarian Republic of Venezuela,» EC-M-60/NAT.1, 4 June 2018, p. 2.

قال الأمين العامّ في بيانه الافتتاحي أمام الدورة الاستثنائية إنّ الاجتماع عُقد إزاء خلفية رأي عامّ دولي «يزداد تململاً وجزعاً من إخفاق المحافل العالمية في محاسبة المسؤولين على أفعالهم»[8]. وذكّر المدير العامّ الدول الأطراف المجتمعة بأنّه «إذا أمكن الإفلات من المحاسبة، لن يمكن ردع عودة انبعاث الموادّ الكيميائية والقبول بها كأسلحة حرب وإرهاب» وطالب المؤتمر بـ «تحقيق الوحدة»[9].

قدّمت المملكة المتّحدة قبل بدء الدورة بأربعة أيام مشروع قرار منقّحاً ساندته 30 دولة أخرى في شأن «التصدّي للتهديد الناشئ عن استخدام أسلحة كيميائية»[10]. تمخّض ذلك عن اقتراح خمسة تعديلات رُفضت جميعاً[11]. وقدّمت بوروندي مشروع قرار منافس للدراسة، لكنّه سُحب عقب ظهور نتيجة التصويت على مشروع القرار الذي اقترحته المملكة المتّحدة الذي صوّت لمصلحته 82 طرفاً وصوّت ضدّه 24 طرفاً وامتنع 26 طرفاً عن التصويت (انظر الجدول الرقم (8 ـ 1))[12].

تضمّن القرار، الذي يسمّى «قرار حزيران/يونيو» جزأين رئيسين. **الأوّل** معنيّ بسورية وهو يعطي منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية سلطة تحديد الجهة المسؤولة عن هجمات بأسلحة كيميائية هناك ـ الهجمات التي وقعت والهجمات التي قد تقع في المستقبل، إذا برزت حاجة إلى التحديد. أجاز القرار للمنظّمة أيضاً تقاسم معلوماتها مع جميع الآليات التحقيقية الأممية ذات الصلة. ويتجاوز الجزء **الثاني** إطار سورية، ويكلّف المدير العامّ بتقديم اقتراحات للجلسة التالية للدول الأطراف في شأن تشكيل فريق من خبراء مستقلّين ومحايدين لتحديد أولئك المسؤولين عن استخدام أسلحة كيميائية، إذا طلبت ذلك دولةٌ طرف تحقّق في استخدام محتمل لأسلحة كيميائية على أراضيها.

---

(8) OPCW, Conference of the States Parties, «Opening Statement by the Director-General to the Conference of the States Parties at its Fourth Special Session,» C-SS-4/DG.4, 26 June 2018, p. 1.

(9) المصدر نفسه، ص 2 ـ 3.

(10) OPCW, Conference of the States Parties, «Report of the Fourth Special Session of the Conference of the States Parties,» C-SS-4/3, 27 June 2018, para. 3.4.

الدول الثلاثون الأخرى التي اقترحت مشروع القرار C-SS-4/DEC/CRP.1/Rev.1, 22 June 2018 هي ألبانيا وأستراليا وبلجيكا وبلغاريا وكندا والدنمارك وإستونيا وفنلندا وفرنسا وجورجيا وألمانيا وأيسلندا وأيرلندا واليابان ولاتفيا وليتوانيا ولكسمبورغ ومالطا وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وبولندا والبرتغال وجمهورية مولدوفا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وتركيا والولايات المتّحدة.

(11) Ibid., paras. 3.6-3.10.

التعديلات المقترحة قدّمتها كازاخستان (OPCW document C-SS-4/DEC/CRP.5) وبيلاروسيا (OPCW document C-SS-4/DEC/CRP.6) وفنزويلا (OPCW document C-SS-4/DEC/CRP.7) وإيران (OPCW document C-SS-4/DEC/CRP.9) وبوروندي (OPCW document C-SS-4/DEC/CRP.10).

وجاءت نتائج التصويت على الشكل التالي: تعديل كازاخستان، سانده 22 صوتاً وعارضه 76 صوتاً؛ وتعديل بيلاروسيا، سانده 23 صوتاً وعارضه 78 صوتاً؛ وتعديل فنزويلا، سانده 21 صوتاً وعارضه 78 صوتاً؛ وتعديل إيران، سانده 19 صوتاً وعارضه 79 صوتاً؛ وتعديل بوروندي، سانده 23 صوتاً وعارضه 78 صوتاً.

(12) Ibid., paras. 3.16.

كما خُوّل الأمين العامّ طلب مساعدة من خبراء خارجيين لعمل إضافي تقوم به المنظّمة لتقديم عون إضافي للدول الأطراف للمساعدة على صدّ التهديد الذي تشكّله جهات فاعلة ليست تابعة لدول.

الجدول (8 ـ 1)

الأصوات المؤيّدة والأصوات المعارِضة لمشروع القرار المنقَّح «للتصدّي لتهديد الأسلحة الكيميائية» في الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف، 27 حزيران/يونيو 2018

الأصوات المؤيّدة للقرار (82 صوتاً)	الأصوات المعارِضة للقرار (24 صوتاً)
ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، البحرين، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، تشيلي، كولومبيا، جزر كوك، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غويانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، الكويت، لاتفيا، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، شمال مقدونيا، ملاوي، مالطا، المكسيك، مولدوفا، موناكو، مونتينيغرو، المغرب، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، عُمان، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، السعودية، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، سويسرا، توغو، تونغا، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتّحدة، المملكة المتّحدة، الولايات المتّحدة، فانواتو	بيلاروسيا، بوليفيا، بوتسوانا، بوروندي، كمبوديا، الصين، إريتريا، الهند، إيران، كازاخستان، لاوس، ميانمار، ناميبيا، نيكاراغوا، الفيليبين، روسيا، جنوب أفريقيا، السودان، سورية، طاجيكستان، أوغندا، أوزبكستان، فنزويلا، فيتنام

المصدر: OPCW, Conference of the States Parties, Report of the Fourth Special Session of the Conference of the States Parties, C-SS-4/3, 27 June 2018, para. 3.15.

تحدّثت بلغاريا باسم الاتّحاد الأوروبي عقب تبنّي القرار ووصفته بأنّه «إنجاز مرحَّب به»[13]. لكن ليس كلّ الدول وافقها الرأي. أفصحت روسيا مثلاً عن «عدم موافقتها على القرار المتَّخَذ جملة وتفصيلاً»، مجادلة بأنّ «مجلس الأمن وليس غيره يملك صلاحية اتّخاذ تدابير قسرية حين يتعلّق الأمر بدول، وتحديد الجهة المسؤولة من أهمّ عناصر تلك الصلاحية»[14]. وجادلت إيران بالمثل

(13) OPCW, Conference of the States Parties, «Bulgaria: Statement by Judit Koromi, Chair of the Working Party on Non-Proliferation (Conop) of the Council of the European Union European External Action Service at the Fourth Special Session of the Conference of the States Parties,» C-SS-4/NAT.12, 27 June 2018, p. 2.

(14) OPCW, Conference of the States Parties, «Russian Federation: Statement by Mr G. V. Kalamanov, Head of the Delegation of the Russian Federation, on the results of the vote on the British draft decision at the Fourth Special Session of the Conference of the States Parties,» C-SS-4/NAT.42, 27 June 2018, pp. 1–2.

وقالت «لم تُعطِ الاتّفاقية حقَّ أو واجب تحديد الجهة المسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيميائية للأمين العامّ ولا للأمانة التقنية»[15]. وقدّمت سورية ثمانية أسباب لتصويتها ضدّ مشروع القرار، منها أنّه «مسيَّس»، وأنّه تخطّى بنود اتّفاقية الأسلحة الكيميائية، و«بُني على الخداع»، و«اعتُمد تحت تهديد وترويع من الولايات المتّحدة التي قدّمته»[16].

التحضير للمؤتمر الثالث والعشرين للدول الأطراف

عُقدت الدورة التاسعة الثمانين للمجلس التنفيذي في 9 ـ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2018. هدفت إلى أمور منها مشروع برنامج وموازنة منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية لعام 2019 الذي تضمّن توقّعات في شأن الموارد اللازمة لتطبيق قرار حزيران/يونيو.

أبلغ الأمينُ العامّ في بيان تلاه أمام المجلس التنفيذي الدولَ الأطراف بأنّه استمع قبل خمسة أيام إلى إيجاز من وزير الخارجية الهولندي «عن عمل قامت به الاستخبارات الدفاعية وجهاز الأمن الهولندي في 13 نيسان/أبريل لعرقلة عملية سيبرانية استهدفت منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية». وطمأنهم إلى أنّ الأمانة لم «تجد دليلاً على مسّ بالمعلومات»[17]. ومع ذلك، نصح المدير العامّ للدول الأطراف بأن يتضمّن مشروع برنامج العمل والموازنة اقتراح «صندوق استثمار رأسمالي... لتمويل عمليّات شراء إضافية لأدوات أمن تكنولوجيا المعلومات وخدماتها»[18]. وأحال وفد هولندا الأطراف المهتمّة إلى رسالة بعثت بها وزيرة الدفاع الهولندية من قبل إلى البرلمان الهولندي، قالت فيها إنّه في 13 نيسان/أبريل:

انتقل ضبّاط من الاستخبارات العسكرية الروسية [GRU] إلى مكان قريب من مقرّ منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي، وأجروا تحضيرات لاختراق شبكات المنظّمة. كان في حوزة الضبّاط معدّات متخصّصة اعترضوا بواسطتها خدمات الإنترنت اللاسلكية (الواي فاي) وتلاعبوا بها. ومن أجل حماية سلامة منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية، استبقت الاستخباراتُ الدفاعية وجهاز الأمن الهولندي العمليةَ السيبرانية التي كانت تقوم بها الاستخبارات الروسية وأخرجت ضبّاط الاستخبارات الروس من البلاد في اليوم نفسه[19].

---

(15) OPCW, Conference of the States Parties, «Iran: Statement by HE Dr Alireza Jahangiri, Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary to the Netherlands and Permanent Representative of the Islamic Republic of Iran to the OPCW at the Fourth Special Session of the Conference of the States Parties,» CSP-SS-4, 27 June 2018, p. 5.

(16) OPCW, Conference of the States Parties, «Syrian Arab Republic: Statement by HE Ambassador Bassam Al-Sabbagh, Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to the OPCW at the Fourth Special Session of the Conference of the States Parties: Explanation of Vote,» C-SS-4/NAT.19, 27 June 2018, p. 1 (items 1, 2, 5, 7).

(17) OPCW, Executive Council, «Opening Statement by the Director-General to the Executive Council at its Eighty-ninth Session,» EC-89/DG.31, 9 Oct. 2018, para. 7.

(18) Ibid., para. 8.

(19) Dutch Ministry of Defence, «Letter to the House of Representatives on Disruption of a GRU cyber operation in The Hague,» 4 October 2018.

تشير البيانات الوطنية المتاحة للعموم من الدورة التاسعة والثمانين إلى انقسام في أوساط الدول الأطراف بين دول أفصحت صراحة (الدول الغربية أساساً) عن قلقها من الأخبار ورأت أنّها تعدّ على سلامة منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية وعملها، ودول لم تُشر إلى الحادثة. مثال ذلك، ليس في الموقع الإلكتروني العام للمنظّمة تعليق على المسألة من جانب الوفد الروسي.

وحول مسألة مشروع الموازنة، برز انقسام مماثل لأنّ الدول الأطراف التي عارضت من قبل قرار حزيران/يونيو عارضت الآن مسارات العمل المقابلة في الموازنة[20]. ووفقاً لتقرير الاجتماع، صوّتت 23 دولة طرفاً لمصلحة مشروع البرنامج والموازنة، وعارضته 5 دول وامتنعت 8 دول عن التصويت[21]. وفي إثر ذلك، لم يُعتمَد مشروع القرار. وأشار تقرير المجلس أيضاً إلى عدم اعتماد مشروع قرار روسي في شأن مسألة الموازنة وبرنامج العمل لحصوله على 6 أصوات في مقابل اعتراض 21 صوتاً امتناع 13 دولة طرفاً عن التصويت[22].

وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر 2018، قدّمت هولندا والولايات المتّحدة «اقتراحاً مشتركاً من جانب كندا وهولندا والولايات المتّحدة من أجل تغيير تقني في الجدول 1 بالملحق الخاصّ بالموادّ الكيميائية الملحق باتّفاقية الأسلحة الكيميائية». جرى توزيع الاقتراح في 25 تشرين الأول/أكتوبر على جميع الدول الأطراف، لكنّ مذكّرة الاتّصال هذه غير متاحة في الموقع الإلكتروني العمومي[23]. وخاطب السفير الأمريكي كينيث وارد الدورةَ التاسعة والثمانين للمجلس التنفيذي قائلاً:

نقدّم هذا الاقتراح لضمان تصدّي اتّفاقية الأسلحة الكيميائية بشكل مخصوص وملموس لصنف عامل الحرب الكيميائية المستخدَم في سالزبوري والذي حدّده المجلس الاستشاري العلمي في آخر تقاريره. لا يُعرف لهذا العامل ولا لعائلته الملازمة له غايات لا تحظرها اتّفاقية الأسلحة الكيميائية، ويجب إدراجه في العائلات الكيميائية بالجدول 1[24].

وفي 7 كانون الأول/ديسمبر، أعلن المدير العامّ عن اجتماع للمجلس التنفيذي في 14 كانون الثاني/يناير 2019 لدراسة الاقتراح[25]. وفي آخر تشرين الثاني/نوفمبر، تلقّت الأمانة من الاتّحاد

---

(20) انظر مثلاً: OPCW, Executive Council, «Statement by Ambassador Dr Alireza Jahangiri, Permanent Representative of the Islamic Republic of Iran to the OPCW at the Eighty-Ninth Session of the Executive Council,» 9 October 2018.

(21) OPCW, Executive Council, «Report of the Eighty-ninth Session of the Executive Council,» EC-89/3, 22 Oct. 2018, para. 9.10

(22) Ibid., para. 9.11.

(23) Dates as reported in OPCW, Executive Council, «Report by the Director-General, Financial, administrative, and programme and budget implications of the follow-up activities related to the adoption of the Joint Proposal under item 3 of the provisional agenda of the Sixty-second Meeting of the Executive Council,» EC-M-62/DG.2, 10 January 2019, para. 1.

(24) OPCW, Executive Council, «United States of America: Statement by HE Ambassador Kenneth D. Ward, Permanent Representative of the United States of America to the OPCW at the Eighty-Ninth Session of the Executive Council,» EC-89/NAT.10, 9 October 2018, p. 4.

(25) OPCW, Executive Council, «Notification of a Meeting of the Executive Council,» Note by the Director-General, EC-M-62/1, 7 December 2018, para. 2.

الفدرلي الروسي خمسة اقتراحات أيضاً لتغيير الملحق الخاصّ بالموادّ الكيميائية[26]. واستمرّ تقييم الأمانة لهذه الاقتراحات حتّى كانون الثاني/يناير 2019.

المؤتمر الثالث والعشرون للدول الأطراف

عُقدت الدورة الثالثة والعشرون لمؤتمر الدول الأطراف إزاء هذه الخلفية المتشنّجة وترأسها السفير المغربي عبد الوهّاب بلوقي. تقرّر عقد الدورة قبل يومين من مؤتمر استعراض الرابع لاتّفاقية الأسلحة الكيميائية مباشرة. هدفت الدورة إلى أمور منها اتّخاذ قرارات في شأن مسائل متّصلة ببرنامج منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية وموازنتها لعام 2019، علماً بأنّ المجلس التنفيذي لم يتوصّل إلى إجماع في شأنهما[27].

واستجابة لاقتراحات الأمين العامّ في شأن تنفيذ القرار المتَّخَذ في الدورة الاستثنائية، قدّمت الصين وروسيا مشروع قرار حول «صون نزاهة منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية» داعياً المجلس التنفيذي إلى تشكيل فريق عامل مفتوح باب العضوية لاستعراض الاقتراحات المعنيّة بتنفيذ قرار حزيران/يونيو. لم يُعتمَد مشروع القرار لحصوله على 30 صوتاً فيما عارضه 82 صوتاً مع امتناع 31 طرفاً عن التصويت في تصويت بنداء الأسماء[28].

اقترحت إيران وسورية ثلاثة تعديلات على البرنامج والموازنة المقترحة لعام 2019 وعرضا كلّاً منها على التصويت. وبعد أن لم يجرِ تبنّي أيّ من هذه التعديلات، أُقرّ مشروع البرنامج والموازنة بتأييد 99 صوتاً واعتراض 27 صوتاً وامتناع 18 طرفاً عن التصويت[29]. ولزمت دورة تصويت أخرى لإقرار مشروع قرار تأسيس صندوق خاصّ للبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات لدعم تنفيذ القرار C-SS-4/DEC.3 (قرار حزيران/يونيو)، واعتُمد بعد أن نال 94 صوتاً مقابل اعتراض 26 صوتاً وامتناع 23 طرفاً عن التصويت[30].

عُلّق مؤتمر الدول الأطراف الثالث والعشرون في 20 تشرين الثاني/نوفمبر لتعذّر التوافق على تقرير نهائي. وكانت الولايات المتّحدة قد قدّمت قُبَيل التعليق اقتراحاً لإدراج حاشية تقول «بعض الدول الأطراف لا تعترف بصفة قانونية بـ «دولة فلسطين» كدولة، ولذلك لا تعترف بها دولة طرفاً في

(26) OPCW, Executive Council, «Opening Remarks by the Director-General at the Sixty-third Meeting of the Executive Council,» 25 February 2019.

(27) OPCW, Conference of the States Parties, «Provisional Agenda for the Twenty-third Session of the Conference of the States Parties,» Note by the Director-General, C-23/1, 11 July 2018.

(28) OPCW, Conference of the States Parties, «Report of the Twenty-third Session of the Conference of the States Parties,» C-23/5, 29 November 2018, paras. 8.12–8.16.

(29) OPCW, Ibid., paras. 12.1-12.5.

(30) OPCW, Ibid., paras. 15. 3-15.4.

اتّفاقية الأسلحة الكيميائية»[31]. لم يلقَ النصّ الجديد المقترَح استحساناً[32]. وعندما التأم المؤتمر من جديد في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، في اليوم ما قبل الأخير للمؤتمر الاستعراضي، عُرضت صيغة منقَّحة للتقرير النهائي تضمّنت جملة مقبولة. وفي جلسة استمرّت 14 دقيقة فقط، عُرض التقرير المنقَّح ودُرس ككلّ وأُقرّ[33].

المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتّفاقية الأسلحة الكيميائية

بدأ السفير فيرناندو أرياس بيانه الافتتاحي للمؤتمر الاستعراضي الرابع لاتّفاقية الحرب الكيميائية، وكان المؤتمر الاستعراضي الأوّل الذي يحضره كمدير عامّ، بتحديد بعض المعالم البارزة في عمل منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية منذ المؤتمر الاستعراضي الثالث في نيسان/أبريل[34]. وسلّط الضوء على (أ) اكتمال تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلَنة في روسيا، إضافةً إلى تدمير المخزونات المعلَنة في سورية وليبيا والعراق؛ و(ب) «قرار حزيران/يونيو» الفاصل» المتَّخَذ في الدورة الاستثنائية؛ و(ج) التحقيقات في الاستخدام المزعوم لأسلحة كيميائية وتشكيل بعثات تقصّي حقائق؛ و(د) فوز منظّمة حظر الأسلحة الكيميائي بجائز نوبل للسلام[35]. لكنّه أشار إلى أنّ المنظّمة تقف عند «منعطف حاسم» و«يتعيّن عليها الاحتراس بحزم من انتهاكات قواعد الاتّفاقية»[36].

وفي استمرارٍ لهذه الخطّة، جاء في رسالة الأمين العامّ إلى المؤتمر الاستعراضي، والتي نقلتها الممثّلة السامية لشؤون نزع السلاح إيزومي ناكاميتسو، أنّ المرحلة الممتدّة من العام 2013 تميّزت «بإنجازات مشهودة ومأساة مؤلمة». وصف استخدام أسلحة كيميائية مؤخّراً بـ «البغيض» و«المرفوض»، وأنّه تهديد مباشر لـ «نظم نزع السلاح وعدم الانتشار»، وشدّد على «مسيس» الحاجة إلى تحديد الأشخاص المسؤولين وإجراء تحقيقات في الاستخدام المزعوم ومحاسبتهم[37].

أفرزت مزاعم استخدام أسلحة كيميائية والتحقيقات في هذا الاستخدام والقرار الصادر عن الدورة الاستثنائية وجهات نظر متنافرة تردّدت في المناقشة العامّة التي دامت ثلاثة أيام. كما أنّ

(31) R. Guthrie, «The Second Day of the Conference of States Parties: Voting and suspension,» *CWC Review Conference Report*, no. 3 (21 November 2018), p. 2.

(32) المصدر نفسه، ص 2.

(33) R. Guthrie, «The Penultimate Day of the Review Conference and Closure of the CSP,» *CWC Review Conference Report*, no. 10 (30 November 2018), p. 2.

(34) OPCW, Review Conference, «Opening statement by the Director-General to the Fourth Special Session of the Conference of the States Parties to review the operation of the Chemical Weapons Convention', RC-4/DG.5, 21 November 2018.

(35) OPCW, Ibid., paras. 6, 11, 12-15 and 16.

(36) OPCW, Ibid., paras. 17 and 21.

(37) OPCW, «RC-4, Day 1, Morning, the Fourth Review Conference,» YouTube, 21 November 2018.

المواقف التي جرى التدرّب عليها جيداً من مسألة التحقيقات في الاستخدامات المزعومة تجلّت في البيانات حيال النواحي ذات الصلة. فحول مسألة بعثات تقصّي الحقائق مثلاً، ذكرت روسيا أنّ «الوقت قد حان لتنقيح جذري للإطار المرجعي»[38]. وفي المقابل، وصفت ألمانيا نشاطات بعثات تقصّي الحقائق بـ «المهني والمحايد»[39].

لكنّ البيانات المتّصلة بمسائل تحديد الجهة المسؤولة هي التي أبرزت الآراء الأكثر تنافراً. رأى مؤيّدو قرار حزيران/يونيو أنّ تحديد الجهة المسؤولة واقع ضمن نطاق اتّفاقية الأسلحة الكيميائية، فيما رأى معارضو القرار أنّ تحديد الجهة المسؤولة سيستلزم مؤتمراً للتعديل. زعمت المملكة المتّحدة مثلاً أنّه «ليس لمساندة [منح] منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية [صلاحية] تحديد الجهة المسؤولة صلة بالوقوف في جانب أي طرف في سياسات القوى الكبرى»، لكنّها متعلّقة بالتذكير بتحريم استخدام الأسلحة الكيميائية»[40]. وصرّحت الولايات المتّحدة بأنّ الأدوات الإضافية التي يمنحها القرار لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية «يجب أن تمثّل ردعاً لدول ولجهات فاعلة من غير الدول تفكّر في استخدام أسلحة كيميائية في المستقبل»[41]. وفي المقابل، أفصح السفير الماليزي عن رأي وفده بأنّ «قرار تخويل منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية تفويضاً بتحديد الجهة المسؤولة «عمل متسرّع» من الناحية الفعلية» ووصف الآلية الجديدة بأنّها «غير محدّدة المعالم»[42]. ووصفت روسيا القرار بأنّه «غير شرعي» و«خطوة مدمّرة على صعيد نزع السلاح الكيميائي ونظام عدم الانتشار الذي تشارك فيه منذ عقود»[43].

وازداد هذا الجوّ المشحون أصلاً توتّراً بمزاعم الولايات المتّحدة في شأن حيازة أسلحة كيميائية، بما في ذلك «مخاوف قديمة من تنفيذ إيران برنامج أسلحة كيميائية قصرت في إبلاغ منظّمة حظر

(38) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Statement by Georgy V. Kalamanov, Deputy Minister of Industry and Trade, Head of the Delegation of the Russian Federation, at the IV Chemical Weapons Review Conference, The Hague, 21 November,» (unofficial translation), 21 November 2018, p. 5.

(39) OPCW, Review Conference, «Germany: Statement by Ambassador Rudiger Bohn, Deputy Commissioner of the Federal German Government for Disarmament and Arms Control, at the Fourth Special Session of the Conference of the States Parties to Review the Operation of the Chemical Weapons Convention,» RC-4/NAT.13, 21 November 2018, p. 2.

(40) OPCW, Review Conference, 'United Kingdom: Statement by the Right Honourable Sir Alan Duncan, Minister of State for Europe and the Americas, at the Fourth Special Session of the Conference of the States Parties to review the operation of the Chemical Weapons Convention,» RC-4/NAT.10, 22 November 2018, p. 2.

(41) OPCW, Review Conference, «United States: Statement by HE Ambassador Kenneth D. Ward, Permanent Representative of the United States of America, to the OPCW at the Fourth Special Session of the Conference of the States Parties to review the operation of the Chemical Weapons Convention,» RC-4/NAT.7, 22 November 2018, p. 3.

(42) OPCW, Review Conference, «Malaysia: Statement by HE Ambassador Ahmad Nazri Yusof, Permanent Representative of Malaysia to the OPCW, at the Fourth Special Session of the Conference of the States Parties to review the operation of the Chemical Weapons Convention,» RC-4/NAT.34, 22 November 2018, p. 2.

(43) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Statement by Georgy V. Kalamanov, Deputy Minister of Industry and Trade, Head of the Delegation of the Russian Federation, at the IV Chemical Weapons Review Conference, The Hague, 21 November,» p. 2.

الأسلحة الكيميائية عنها» و«سعيها لامتلاك موادّ كيميائية تستهدف الجهاز العصبي المركزي لغايات هجومية»[44]. واستخدمت إيران حقّها في الردّ لتفنيد هذه المزاعم[45].

استمرّ تنافر الآراء حول قرار حزيران/يونيو في الأسبوع التالي وفي اجتماعات اللجنة الجامعة. وبرزت ثلاثة تجمّعات للدول الأطراف: مؤيّدو قرار حزيران/يونيو، ومعارضو القرار، ومجموعة هادئة من دول ليس لديها ميول قوية إلى منح صلاحية تحديد الجهة المسؤولة أو أنّها لم تجد في المجاهرة بذلك مصلحة لأنّها لا تتصوّر طريقة لجسر الهوّة بين التجمّعَين الآخرَين[46].

باشرت اللجنة الجامعة أعمالها برئاسة السفير البولندي مارسين تشبيلاك في 26 تشرين الثاني/نوفمبر وقدّمت عصر يوم 28 تشرين الثاني/نوفمبر تقريرها إلى الجلسة العامّة في شأن التقدّم الذي أحرزته. وفي أثناء هذا الوقت، عقد اللجنة الجامعة ستّة اجتماعات لدراسة مشروع نصّ مؤقّت أعدّه السفير الإندونيسي ويزاكا بوجا، رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية للتحضير للمؤتمر الاستعراضي الرابع. لكنّه أشار في التقرير الذي قدّمه للجلسة العامّة إلى أنّه:

عصر يوم 28 تشرين الثاني/نوفمبر، حين أوشكت اللجنة على اختتام أعمالها، اتّضحت استحالة التوصّل إلى إجماع على كلّ فقرات مشروع النصّ المؤقّت ضمن الزمن المحدود المعطى لنا. وفي حين أمكن الاتّفاق على عدد كبير من الفقرات في اللجنة بشرط الاستشارة، بقيت مسائل عالقة مازال التباعد الكبير في الآراء في شأنها ماثلاً[47].

بعد أن عجزت اللجنة الجامعة عن إقرار مشروع نصّ بالإجماع، بدأ السفير السلفادوري أغوستين فاسكيز غوميز، رئيس المؤتمر الاستعراضي، بسلسلة مشاورات غير رسمية. وعُرض نصّ جديد باسم الرئيس قبل اختتام المؤتمر بيوم. وفي أثناء تلك الجلسة، سلّط السفير غوميز الضوء على بعض النواحي التي أضيفت في شأنها نصوص، منها «لا تزال حالات الاستخدام منذ المؤتمر الاستعراضي الأخير موضوع نقاش وخلاف»[48]. النواحي الأخرى التي تضمّنها تقرير الرئيس كانت الموادّ الكيميائية التي تؤثّر في الجهاز العصبي المركزي، والأسلحة الكيميائية المطروحة في البحر وإحالات لإبراز إسهام منظّمات المجتمع المدني القيّمة في منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية[49]. وتأكّد في تقرير اللجنة العامّة في اليوم التالي أنّ المشاورات المسائية أوضحت أنّ المؤتمر لن

(44) OPCW, RC-4/NAT.7.

(45) OPCW, Review Conference, «Iran: Statement by the Delegation of the Islamic Republic of Iran in response to the statement delivered by the Delegation of the United States of America at the Fourth Special Session of the Conference of the States Parties to review the operation of the Chemical Weapons Convention,» RC-4/NAT.59, 26 November 2018.

(46) R. Guthrie, «The Sixth Day: A Committee of the Whole or a Committee of Three Parts?,» *CWC Review Conference Report*, no. 9 (29 November 2018), p. 1.

(47) OPCW, Review Conference, «Statement by the Chairperson of the Committee of the Whole HE Ambassador Marcin Czepelak of Poland at the Fourth Special Session of the Conference of the States Parties to Review the Operation of the Chemical Weapons Convention,» RC-4/CoW.2, 28 November 2018, p. 2.

(48) Guthrie, «The Penultimate Day of the Review Conference and Closure of the CSP».

(49) المصدر نفسه، ص 1.

يتوصّل إلى إجماع على تقرير نهائي لعمق الاختلافات في مواقف الوفود[50]. وأُعيد إصدار تقرير الرئيس الصادر قبل يوم وذلك بموجب القاعدة 50 من القواعد الإجرائية[51].

أفصحت دول أطراف كثيرة عن أسفها لعجز المؤتمر الاستعراضي عن تحقيق إجماع، وانعكس ذلك في مقدّمة إعلانين مشتركَين: أدلت فرنسا بالأول باسم 57 دولة، وأدلت روسيا بالثاني باسم 26 دولة. جاء في البيان الذي أدلت به فرنسا أنّ «معاودة استخدام أسلحة كيميائية هو أكثر التطوّرات التي نواجهها مدعاة للقلق» وطالب بالقيام بطائفة من الأعمال لتعزيز تنفيذ اتّفاقية الأسلحة الكيميائية[52]. وفي المقابل، أشار البيان الذي أدلت به روسيا إلى أنّ الانقسام ضمن اتّفاقية الأسلحة الكيميائية بسبب تسييس مسألة استخدام أسلحة كيميائية يُصيب فاعلية عمل منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية بوهن شديد ودعا إلى «إجراء حوار واستشارات بين الدول الأطراف لرأب الصدع الذي بينها وحلّ خلافاتها» وإلى معاينة «إمكان تطوير قواعد مؤتمر الدول الأطراف وإجراءاته»[53].

تطوّرات أخرى عام 2018

تدمير أسلحة كيميائية

جرى التحقّق من تدمير أكثر من 96.5 في المئة من الأسلحة الكيميائية من الفئة 1 بحلول آخر تشرين الأول/أكتوبر 2018. والولايات المتّحدة الآن هي الدولة الطرف الوحيدة الحائزة أسلحة كيميائية معلَناً عنها، ويُتوقَّع اكتمال تدميرها في أيلول/سبتمبر 2023. وذكرت الولايات المتّحدة عام 2018 أنّها أكملت بناء مرفق تدمير آخر أسلحتها الكيميائية في بلوغراس بولاية كنتاكي وأنّها لا تزال في مسار الالتزام بالموعد المحدّد لإكمال التدمير[54].

أكمل مرفق التدمير المخصّص في مونستر بألمانيا تدمير كلّ الأسلحة الكيميائية من الفئة 1 والتي شُحنت من ليبيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. ركّز النشاط المتّصل بليبيا عام 2018 على

(50) R. Guthrie, «The Closure of the Review Conference and Some Reflections,» *CWC Review Conference Report*, no. 11 (20 December 2018), p. 1.

(51) OPCW, Review Conference, «Chairperson's report of the proceedings of the Fourth Special Session of the Conference of the States Parties to review the operation of the Chemical Weapons Convention,» RC-4/3/Rev.1, 30 November 2018, p. 1.

(52) Statement delivered by HE Ambassador Philippe Laillot of France at the Fourth Special Session of the Conference of the States Parties to Review the Operation of the Chemical Weapons Convention', RC-4/NAT.37, 30 Nov. 2018, pp. 1, 3.

(53) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Joint statement by Angola, Armenia, Azerbaijan, Belarus, Bolivia (plurinational state of), Burundi, China, Comoros, Congo, Cuba, Democratic Republic of the Congo, Eritrea, Iran (Islamic Republic of), Kazakhstan, Kyrgyzstan, Lao People's Democratic Republic, Mozambique, Myanmar, Nicaragua, Pakistan, Russian Federation, State of Palestine, Syrian Arab Republic, Tajikistan, Uzbekistan, Venezuela (Bolivarian Republic of), Viet Nam, Zimbabwe at the Fourth Review Conference of the Chemical Weapons Convention, The Hague, Nov. 30, 2018,» 11 December 2018.

(54) OPCW, Executive Council, «United States: Report to the Eighty-eighth Session of the Executive Council on Progress Achieved Towards Complete Destruction of its Chemical Weapons Stockpile (31 May 2018),» EC-88/NAT.3, 18 June 2018.

موقع تخزين الأسلحة الكيميائية سابقاً حيث صهاريج التخزين بالرواغة. عجز مفتّشو الأمانة التقنية عن السفر إلى ذلك الموقع بأنفسهم، لذلك دُرِّب أربعة مواطنين ليبيين على جمع عيّنات تربة وعلى البثّ الحيّ بالفيديو. وبدأت عمليّات أخذ العيّنات في الموقع بإشراف مفتّشي الأمانة في آخر آذار/مارس 2018 واختُتمت في 5 نيسان/أبريل 2018. وتدير أمانة منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية الآن عملية تطهير الموقع التي يجب أن تكتمل بحلول آب/أغسطس 2019[55].

تواصل في مرفق هيربالينغ تدمير الأسلحة الكيميائية التي تركتها اليابان على الأراضي الصينية وأُجريت 12 عملية تفتيش ذات صلة عام 2018. وجرت استعادة كمّيات ضخمة من الأسلحة الكيميائية القديمة في ستّ دول أطراف في أوروبا، هي بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والمملكة المتّحدة. وأُجريت سبع عمليّات تقصّي أنشطة متّصلة بأسلحة كيميائية قديمة في تلك الدول خلال العام[56].

المجلس الاستشاري العلمي لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية

أعدّ المجلس الاستشاري العلمي لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية أربعة تقارير عام 2018 وواصل مبادرة «العلوم المخصّصة للدبلوماسيين» التي أقيمت في شأنها ستّ مناسبات. وإضافةً إلى ذلك، شارك جميع أعضاء المجلس في كتابة نصيحة المجلس في شأن استقرار العيّنات وخزنها، ونُشرت في تشرين الأول/أكتوبر[57]. كما صدر عدد من المنشورات الأخرى التي استعرضها الأقران، والتي انبثق كثير منها عن حلقة عمل الاتّحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية (IUPAC) التي أقامتها المنظّمة عام 2017 لمناقشة التكنولوجيات المبتكرة للأمن الكيميائي[58].

تأسّس الفريق العامل المؤقّت التابع للمجلس الاستشاري العلمي عام 2017 بطلب من المدير العام لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية لدراسة التطبيقات العمليّة للطرق والتكنولوجيات التحقيقية، وعقد اجتماعه الأوّل في شباط/فبراير 2018. كُلّف الفريق العامل المؤقّت باستعراض العلوم والتكنولوجيات ذات الصلة بالتحقيقات كتلك التي كُلّف بها بموجب المادّتين IX وX من اتّفاقية

(55) OPCW, Conference of the States Parties, «Opening statement by the Director-General to the Conference of the States Parties at its Twenty-third Session (Full Version),» C-23/DG.19, 19 Nov. 2018, para. 35.

(56) Ibid., para.36-38.

(57) C. Timperley [et al.], «Advice on Chemical Weapons Sample Stability and Storage by the Scientific Advisory Board of the Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons to Increase Investigative Capabilities Worldwide,» *Talanta*, vol. 188 (October 2018), pp. 808–832.

(58) انظر: *Pure and Applied Chemistry*, vol. 90, no. 10 (October 2018), pp. 1501–1670; C. Timperley [et al.], «Advice from Scientific Advisory Board of the Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons on Riot Control Agents in Connection with the Chemical Weapons Convention,» *RSC Advances*, no. 73 (2018), pp. 41731–4139; V. Borrett [et al.], «Investigative Science and Technology Supporting the Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons (OPCW),» *Australian Journal of Forensic Studies* (26 December 2018); J. Forman and C. Timperley, «Chemical Disarmament in a Technologically Evolving World,» in: E. Contis [et al.], *Responsible Conduct in Chemistry Research and Practice: Global Perspectives* (Washington, DC: American Chemical Society, 2018).

الأسلحة الكيميائية، منها التحقّق من الأدلّة والتثبّت من مصادرها (أي تحديد التسلسل الزمني لملكيتها وصاحب عهدتها ومكانها) ونزاهة المصادر المتعدّدة والمتنوّعة للأدلّة لإعادة ترتيب الحوادث الماضية[59]. استمع الأعضاء في اجتماعهم الأول إلى عدد من الكلمات عن التحقيقات الماضية والحاضرة، كبعثات منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية وأنشطة آليّة التحقيق المشتركة بين منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتّحدة إضافةً إلى كلمات ألقاها عدد من الخبراء الخارجيين. وشُكّلت ستّة أفرقة فرعية لدراسة مسائل كطرق العلوم الجنائية وقدراتها، وجمع البيانات وإدارتها، وأخذ عيّنات وأعمال الكشف والتحليل[60].

وعلاوة على ما تقدّم، أجرى المجلس الاستشاري العلمي في أثناء التئام مؤتمر الاستعراض عام 2018 استعراضاً جوهرياً للتطوّرات العلمية والتكنولوجية منذ المؤتمر السابق في تقرير صدر في نيسان/أبريل 2018[61]. وفي ما يختصّ بجداول اتّفاقية الأسلحة الكيميائية، ذكر المجلس الاستشاري العلمي أنّه:

بحلول وقت التئام المؤتمر الاستعراضي الرابع، كان قد مضى على وجود كلّ الموادّ الكيميائية المدرَجة في الجدول 1 أكثر من 35 سنة في المجال العام... منها الموادّ الكيميائية المدرَجة في الجدول 1 إذا كان استخدامها في صنع أسلحة و/أو خزنها في السابق حقيقة معلومة، أو إذا لم يكن للمركّبات الشديدة السمّية استخدامات مشروعة، وتنطوي على خطر متأصّل يمكن أن يأخذ منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأطراف فيها على حين غرّة إذا ما استُخدمت أيّ مادّة أو موادّ غير مدرجة في الجدول كعوامل حرب كيميائية[62].

بعد مرور بضعة أسابيع على صدور تقرير المؤتمر الاستعراضي الرابع، و«في ضوء النتائج التي توصّل إليها فريق المساعدة التقنية في زيارة طلبتها المملكة المتّحدة في آذار/مارس 2018»، طلب الأمين العام نصيحة المجلس الاستشاري العلمي في شأن الموادّ الكيميائية السامّة التي حُدّدت بأنّها أنواع جديدة من عوامل الأعصاب[63]. كما طلب الأمين العام إلى كلّ دولة طرف أن تتيح للمجلس الاستشاري العلمي معلومات ذات صلة إذا كانت قادرة على ذلك[64]. وأكمل المجلس عمله على هذه المهمّة ووزّع تقريره على الدول الأطراف في 3 تموز/يوليو. وقال المدير العام،

(59) OPCW, Scientific Advisory Board, «Summary of the First Meeting of the Scientific Advisory Board's Temporary Working Group on Investigative Science and Technology,» SAB-27/WP.1, 26 February 2018, para. 5.1.

(60) المصدر نفسه، ص 30 ـ 33، (البند 15 في جدول الأعمال).

(61) OPCW, Review Conference, «Report of the Scientific Advisory Board on Developments in Science and Technology for the Fourth Special Session of the Conference of the States Parties to Review the Operation of the Chemical Weapons Convention,» RC-4/DG.1, 30 April 2018.

(62) Ibid., para. 120.

(63) OPCW, Technical Secretariat, «Request for Information from States Parties on New Types of Nerve Agents,» Note by the Director-General, S/1621/2018, 2 May 2018, pp. 2–3.

(64) Ibid., para. 2.

«تتيح النتائج أساساً واقعياً يمكّن الدول الأطراف من مناقشة صلة هذه الأنواع الجديدة من عوامل الأعصاب بالاتّفاقية»[65].

المجلس الاستشاري المعني بالتثقيف والتوعية

التقى المجلس الاستشاري المعني بالتثقيف والتوعية (ABEO) التابع لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) مرّتين عام 2018، في شباط/فبراير ـ آذار/مارس وفي آب/أغسطس. قدّم المجلس الاستشاري تقريره الموضوعي الأول إلى المدير العام في شباط/فبراير[66]. أوصى التقرير بأمور منها اعتماد عبارة «منع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية» بوصفها «موضوعاً جامعاً» لأنشطة التثقيف والتوعية[67]. أوصى التقرير بإشراك أصحاب الشأن بفاعلية، لكنّ المهمّ أنّه عدّهم «أهدافاً [للتثقيف والتوعية] أو شركاء في تصميم أنشطة التثقيف والتوعية وفي تنفيذها»[68]. وأُصدرت في تشرين الثاني/نوفمبر نشرة عملية بُنيت على هذا التقرير وخاطبت السلطات الوطنية أساساً[69]. وأكّد المؤتمر الاستعراضي الرابع أنّ التثقيف والتوعية «أداتان تزدادان أهمّية في يد منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية للتعامل مع الدول الأطراف» وأصحاب الشأن المعنيين على المستويات الدولية والإقليمية والمحلّية[70]. كما «طلب إلى الأمانة التقنية زيادة تعزيز التثقيف والتوعية» و«شجّع الأمانة، بالتنسيق مع المجلس الاستشاري المعني بالتثقيف والتوعية، على مساعدة الدول الأطراف التي تطلب مساعدة، على تنفيذ أنشطة التثقيف والتوعية»[71].

أنشطة بالتعاون مع وكالات دولية أخرى

واصلت منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية تركيز انتباهها على مسألة مواجهة تهديد الإرهاب الكيميائي، بما في ذلك توطيد العلاقات القائمة مع وكالات دولية أخرى. وفي آذار/مارس، وقّع المدير العامّ الاتّفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب برعاية مكتب الأمم المتّحدة لمكافحة

(65) OPCW, Executive Council, «Opening Statement by the Director-General to the Executive Council at its Eighty-eighth Session,» EC-88/DG.22, 10 July 2018, para. 20.

(66) OPCW, Advisory Board on Education and Outreach, «Report on the Role of Education and Outreach in preventing the Re-emergence of Chemical Weapons,» ABEO-5/1, 12 February 2018.

(67) Ibid., para. 1.13.

(68) OPCW, Review Conference, «Statement by Professor Alastair Hay, member of the OPCW Advisory Board on Education and Outreach, to the Fourth Review Conference of the Chemical Weapons Convention, The Hague, 23 November 2018,» RC-4/WP.12, 23 November 2018, p. 2.

(69) OPCW, Advisory Board on Education and Outreach, «Education and Outreach for a World Free of Chemical Weapons: Role Of States Parties,» [n. d.].

(70) OPCW, Review Conference, «Chairperson's report of the proceedings of the Fourth Special Session of the Conference of the States Parties to review the operation of the Chemical Weapons Convention,» RC-4/3/Rev.1, 30 November 2018, para. 9.85

(71) Ibid., para. 9.87 (d).

الإرهاب[72]. يجمع هذا الاتّفاق غير الملزم 38 وكالة دولية ويسعى لضمان تنسيق جهود مكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتّحدة، بما في ذلك تنسيق الأنشطة على المستوى العملاني تلافياً لازدواجية الجهود. تتقاسم منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية الرئاسةَ مع الوكالة الدولية للطاقة الذرّية وفرقة العمل الأممية المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وفريق العمل المعني بمنع الهجمات بأسلحة الدمار الشامل والتصدّي لها. وفي نيسان/أبريل، استضافت المنظّمة حلقة عمل لإرساء الأرضية لخطّة الفريق العامل لتنفيذ توصيات بإجراء تمرين محاكاة عام 2017[73]. وفي حزيران/يونيو، استضافت الأمانةُ التقنية مؤتمرَ منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية الأول المعني بمكافحة الإرهاب الكيميائي بمشاركة أكثر من 250 منظّمة دولية ذات الصلة ومنظّمات غير حكومية والوسط الأكاديمي[74]. وتحدّث المدير العام في ملاحظاته الختامية في المؤتمر عن وجوب عقد مزيد من المؤتمرات من هذا النوع، لتكون «فرصاً إضافية لبناء شراكات وتعزيز التعاون بين العاملين على مجابهة تهديد الإرهاب الكيميائي»[75].

ترسّخت العلاقات بمنظّمات دولية أخرى أيضاً عام 2018. وعلى سبيل المثال، تبادلت منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية رسائل نوايا مع منظّمة الصحّة العالمية بهدف إعداد مزيد من الترتيبات التعاونية الرسمية. استمرّ تعاون المنظّمة القديم مع 1540 آلية وترسّخ عبر المشاركة المتبادلة في المناسبات التي تعقدها تلك الآليات، كما حصل في علاقتها المشابهة مع اتّفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

جدول أعمال الأمم المتّحدة لنزع السلاح والأسلحة الكيميائية

قدّم الأمين العامّ للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريش في أيار/مايو 2018 جدول أعمال جديداً لنزع السلاح[76]. وصف غوتيريش في الفقرة التمهيدية للوثيقة المؤلّفة من 87 صفحة بيئةَ نزع سلاح كئيبة حيث «تُجوهلت القوانين الإنسانية في نزاعات كثيرة، وعادت أسلحة محظورة، كالذخائر الكيميائية، إلى ساحة المعركة»[77]. ونتيجة لذلك، يستلزم الواقع الجديد أن يكون نزع السلاح وعدم الانتشار محور أعمال الأمم المتّحدة»[78].

---

(72) OPCW (note 55), para. 80.
حول مسألة العلاقات التعاونية مع منظّمات وآليات أخرى، انظر الفقرة 81.

(73) OPCW (note 55), para. 80.

(74) انظر: OPCW, Technical Secretariat, «Summary of the Conference on Countering Chemical Terrorism, OPCW Headquarters, The Hague, the Netherlands, 7–8 June 2018,» Note by the Technical Secretariat, S/1652/2018, 16 July 2018.

(75) Ibid., para. 44.

(76) United Nations Office for Disarmament Affairs (UNODA), *Securing Our Common Future: An Agenda for Disarmament* (New York: UNODA, 2018).

(77) UNODA, Ibid., p. ix.

(78) Ibid., p. vii.
انظر أيضاً الفصل السابع، القسم V، والفصل التاسع، القسم IV في هذا الكتاب.

وفي ما يختصّ بالأسلحة الكيميائية، هناك موضوع محوري لجدول الأعمال وهو ضمان «احترام الأعراف العالمية» المناهضة للأسلحة الكيميائية (والبيولوجية) وزيادة القدرة على التمسّك بتلك الأعراف. وذكر التقرير أنّ الأعراف المناهضة لتلك الأسلحة «موضع تحدّ في السنين الأخيرة باستخدامها المتكرّر ـ من دون عقاب لغاية الآن» في النزاع السوري وفي غيره[79]. وفي إشارة إلى أنّ «الاختلافات السياسية أفشلت جهوداً أريد منها تحقيق المساءلة»، يجادل التقرير بأنّه «إذا لم تراقَب هذه الميول، فنحن عرضة لخطر التقهقر إلى عصر ظلام أخلاقي حيث يصبح استخدام الأسلحة الكيميائية، وربّما البيولوجية، طبيعياً على نحو مأسوي»[80].

يدعو التقريرُ مجلسَ الأمن إلى «إظهار قيادة ووحدة جديدة لوضع حدّ للإفلات من العقاب»[81]. ويجادل بأنّ مجلس الأمن «أخفق في الاضطلاع بمسؤولياته» و«انحدر [في المقابل] إلى مسرح سياسي مأسوي» وأنّه يتعيّن وضع حدّ لذلك[82]. لذلك، النقطة الإجرائية الواضحة في ما يتّصل بالأسلحة الكيميائية هي أن يعمل الأمين العام للأمم المتّحدة مع أعضاء مجلس الأمن على «تشكيل قيادة ووحدة جديدة لإعادة الاحترام للأعراف العالمية المناهضة للأسلحة الكيميائية، وهذا يشمل إنشاء آلية حيادية جديدة لتحديد المسؤولين عن استخدام أسلحة كيميائية في الجمهورية العربية السورية»[83].

وحول مسألة استحداث آلية محايدة جديدة، ومع اقتراب اتّفاقية الأسلحة الكيميائية من العالمية، يقترح التقرير وجوب أن تصبح منظّمةُ حظر الأسلحة الكيميائية الهيئةَ المسؤولة عن إجراء التحقيقات وبذل الجهود لتقوية اتّفاقية الأسلحة الكيميائية، ووجوب أن يدعم الأمينُ العام قدرتها المؤسّساتية[84].

هناك ناحية مقترحة ذات أهمّية وصلة في برنامج العمل وهي التشجيع على الابتكار المسؤول. ففي إشارة إلى تطوير العلماء مقاربات وتقنيات لـ «ضمان عدم تحويل الأنشطة الكيميائية... السلمية بما يتيح استخدامها في أسلحة والتحقّق من ذلك» بحيث «خدمت في الخطوط الأمامية» للتحقيقات في مزاعم استخدام، يقول التقرير إنّ الأمين العامَ يساند «دوراً أشمل للصناعة والوسط الأكاديمي في عمليّات صنع السياسات المتّصلة بضمان الاستخدام السلمي للتكنولوجيا»[85].

---

(79) المصدر نفسه، ص 24.
(80) المصدر نفسه، ص 25.
(81) المصدر نفسه، ص 25.
(82) المصدر نفسه، ص 25 ـ 26.
(83) المصدر نفسه، ص 25.
(84) المصدر نفسه، ص 26.
(85) المصدر نفسه، ص 53 ـ 54.

أطلق مكتب الأمم المتّحدة لشؤون نزع السلاح خطّة تنفيذ «حيّ» لبرنامج العمل في تشرين الأول/أكتوبر 2018[86]. وفي ما يتّصل بالأسلحة الكيميائية، تلحظ الخطّة أنّه في النقطة الإجرائية التاسعة ـ إعادة «احترام الأعراف العالمية» المناهضة للأسلحة الكيميائية (والبيولوجية) ـ «استخلاص الدروس» في شأن آلية التحقيق المشتركة بين منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتّحدة عملية «جارية». يُؤمَل بأنّ تؤدّي نتائج هذه العمليّة إلى «تحسين جاهزية المجتمع الدولي للردّ على أيّ مزاعم استخدام أسلحة كيميائية في المستقبل وإلى ترسيخ فهم مجلس الأمن للممارسات المُثلى المتّصلة بآلية فاعلة وذات صدقية»[87].

(86) انظر: United Nations, Implementation Plan for the Secretary-General's Disarmament Agenda, Update of 11 March 2019.

(87) انظر: United Nations, Implementation Plan for the Secretary-General's Disarmament Agenda, Action 9, Restore respect for norms against chemical and biological weapons, Update of 7 March 2019.

IV نزع الأسلحة البيولوجية وعدم الانتشار

فيليبيا لينتزوس

إنّ اتّفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية (BWC) هي الصكّ القانوني الرئيس لمواجهة الحرب البيولوجية[1]. انضمّت فلسطين ونيوي إلى الاتّفاقية، فيما صادقت عليها جمهورية أفريقيا الوسطى لتصبح الدولة الطرف الـ182[2].

هناك صلة بين أبرز أنشطة نزع السلاح وعدم الانتشار التي جرت عام 2018 والمجموعة الأولى لاجتماعات الخبراء التي تخلّلت دورات اتّفاقية الأسلحة البيولوجية، واللجنة الأولى للجمعية العامّة للأمم المتّحدة واجتماع الدول الأطراف في الاتّفاقية. كما عُقدت حلقات عمل كثيرة ذات صلة بنزع الأسلحة البيولوجية وعدم الانتشار عام 2018. القضايا والتطورات الرئيسة في هذا المجال كانت البيئة المالية غير المستدامة للاتّفاقية، وعدم إصدار مؤتمر الدول الأطراف تقريراً عن اجتماعات الخبراء، وتقديم الأمين العامّ للأمم المتّحدة برنامج عمل نزع السلاح وبيانات روسية تصادمية على نحو متزايد تزعم تشغيل مختبرات أسلحة بيولوجية أمريكية في دول مجاورة، ولا سيما في جورجيا.

اجتماعات الخبراء لعام 2018

نتيجة لمفاوضات المؤتمر الاستعراضي لعام 2016 والتي تواصلت في اجتماع الدول الأطراف لعام 2017، جرى الاتّفاق على عقد خمسة اجتماعات خبراء في كلّ من الأعوام الثلاثة التي تسبق

---

(1) للاطلاع على ملخّص اتّفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة وعلى تفاصيل أخرى عنه، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

(2) BWC, «Report on Universalization Activities,» BWC/MSP/2018/3/Rev.1, 3 December 2018, para. 1.

مؤتمر استعراض اتّفاقية الأسلحة البيولوجية لعام 2021[3]. تقرّر أن يركّز اجتماع الخبراء الأول على التعاون والمساعدة، واجتماع الخبراء الثاني على العلوم والتكنولوجيا، والثالث على التنفيذ على المستوى الوطني، والرابع على المساعدة والردّ والجاهزية، والخامس على التقوية المؤسّساتية. جرت المجموعة الأولى من هذه الاجتماعات في آب/أغسطس 2018. واستبقت وحدة دعم التنفيذ التابعة لاتّفاقية الأسلحة البيولوجية كلّ اجتماع خبراء بإعداد وثيقة معلومات أساسية عن الموضوع المراد درسه[4].

اجتماع الخبراء الأول

عُقد اجتماع الخبراء الأول في 7 ـ 8 آب/أغسطس برئاسة السفيرة الفيليبينية ماريا تيريزا ت. ألموجيلا. كانت غاية ذلك الاجتماع مناقشة التفاهم المشترك وتعزيزه والعمل الفاعل على التعاون والمساعدة، مع تركيز خاصّ على تعزيز التعاون والمساعدة في مجال الاستخدامات السلمية لعلوم الحياة والتكنولوجيات ذات الصلة (المادّة X). قدّمت الدول الأطراف 12 ورقة عمل. وبيّنت ورقة موقف مشتركة للمنظّمات غير الحكومية المقدّمة لاجتماعات الخبراء الخمسة كلّها رأياً جمعياً لهذه المنظّمات في النقاط الإجرائية الرئيسة للاجتماعات. واستمع المشاركون في الاجتماع إلى إحاطات تقنية قدّمها فريقُ الخبراء بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1540، والمنظّمةُ الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمنظّمة العالمية لصحّة الحيوان (OIE) ومنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) ومنظّمة الصحّة العالمية (WHO). وأحاطت وحدةُ دعم التنفيذ الاجتماع علماً بقاعدة بيانات التعاون والمساعدة التي جرى تحديثها مؤخّراً. وعُقدت ثلاث مناسبات جانبية، الأولى في الهند والثانية في روسيا والثالثة في مركز جونز هوبكنز للأمن الصحّي.

استعرض الاجتماع الأنشطة الشاملة الجاري تنفيذها من قِبل الدول الأطراف لتنفيذ البند X. وأشارت الوفود في معرض استكشاف سبل الترويج لتعاون ومساعدة أكثر قوة إلى الحاجة إلى: (أ) زيادة تفعيل عمل قاعدة بيانات التعاون والمساعدة، و(ب) تطوير خطوط توجيهي لاستراتيجية تعبئة موارد مستدامة، و(ج) تطوير قاعدة بيانات لتكون مرجعاً في شأن أطر العمل التنظيمية للسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي، و(د) مساندة الشبكات الأكاديمية دعماً لقدرات الموارد البشرية في العلوم البيولوجية في تطوير العالم، و(هـ) تقديم تدريب فاعل وكتيّبات دعماً للدول في بناء نظم إدارة الأخطار البيولوجية[5].

---

(3) BWC, «Report of the Meeting of States Parties,» BWC/MSP/2017/6, 19 December 2017, para. 19.

(4) للاطلاع على وثائق المعلومات الرئيسية وعلى جميع أوراق العمل، وعروض الإحاطة التقنية، وتفاصيل المناسبات الجانبية وورقة الموقف المشترك للمنظّمات غير الحكومية، انظر: BWC, «2018 Meetings of Experts (7–16 August 2018),» Meetings and documents.

(5) BWC, «Report of the 2018 Meeting of Experts on Cooperation and Assistance, with a particular focus on strengthening cooperation and assistance under Article X,» BWC/MSP/2018/MX.1/3, 7 November 2018, paras 17–23.

قدّمت الرئيسة في معاينتها لاجتماع الخبراء الأول اقتراحات ملموسة كثيرة من أجل مزيد من الدراسة في اجتماع الخبراء الأول التالي، كخطّة عمل لتطبيق المادّة X، ومبادئ توجيهية حول التقارير المتّصلة بالمادّة X، واستحداث منصب مسؤول التعاون والمساعدة بموجب اتّفاقية الأسلحة البيولوجية ضمن وحدة دعم التنفيذ، وفريق عامل مفتوح باب العضوية لمراقبة أنشطة التعاون والمساعدة وتنسيقها واستعراضها، وسبُل زيادة التعاون مع الإنتربول والمنظّمة العالمية لصحّة الحيوان ومنظّمة الصحّة العالمية[6].

اجتماع الخبراء الثاني

التأم اجتماع الخبراء الثاني في 9 ـ 10 آب/أغسطس برئاسة بيدرو لويز دالتشيرو من البرازيل. كانت غاية الاجتماع مناقشة فهم وعمل فاعل ودعمه في شأن التطوّرات في مجالات العلم والتكنولوجيا ذات الصلة باتّفاقية الأسلحة البيولوجية، مع تركيز خاصّ على تعديل الجينوم. قدّمت الدول الأطراف 12 ورقة عمل. واستمع المشاركون في الاجتماع إلى إحاطات تقنية قدّمها فريقُ الخبراء بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1540 والمنظّمةُ العالمية لصحة الحيوان ومنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية ومعهد الأمم المتّحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI). واستضافت الصين وروسيا والشراكة بين الأكاديميات (IAP) والأكاديمية الوطنية الأميركية للعلوم ومنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية أربعَ مناسبات جانبية.

استعرض الاجتماع التطوّرات في العلوم والتكنولوجيا ذات الصلة بالاتّفاقية، وبيّن المنافع والأخطار المحتملة. وعاين تقييم الأخطار البيولوجية وإدارتها، ولا سيما من خلال تشريع، وناقش التثقيف البيولوجي وتطوير مدوّنة سلوك طوعية للعلماء البيولوجيين وغيرهم من العاملين في المجال. وأُخضع تعديل الجينوم لدراسة معمّقة إلى جانب التطوّرات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة وأنشطة المنظّمات المتعدّدة الأطراف المعنية[7]. وقال الرئيس تعليقاً على اجتماع الخبراء الثاني:

في حين حصل تقارب في شأن أهمّية أن تواصل اتّفاقية الأسلحة البيولوجية متابعة التطوّرات التكنولوجية الجديدة في النواحي المتلازمة مع مجال تطبيق الاتّفاقية، ينبغي أن تركّز المناقشات والمحصّلات اللاحقة في شأن مزيد من أنشطة العمليات التي تتخلّل الدورات على القضايا التي أثمرت مقاربات أكثر قبولاً لدى الوفود. وفي هذا الصدد، ينبغي دراسة ناحيتين: (1) تقييم الأخطار وإدارتها، و(2) مدوّنة سلوك طوعية للعلماء البيولوجيين والعاملين في هذا المجال[8].

---

(6) BWC, «Meeting of Experts on cooperation and assistance, with a particular focus on strengthening cooperation and assistance under Article X: Reflections and proposals for possible outcomes', BWC/MSP/2018/CRP.2, 4 December 2018, para. 12.

(7) BWC, «Report of the 2018 Meeting of Experts on review of developments in the field of science and technology related to the Convention,» BWC/MSP/2018/MX.2/3, 12 November 2018, paras. 17–21.

(8) BWC, «Meeting of Experts on review of developments in the field of science and technology related to the Convention: Reflections and proposals for possible outcomes,' BWC/MSP/2018/CRP.3, 4 December 2018, para. 4.

الرئيس هو من رأى أنّ هذين الموضوعين يمكن أن يفضيا إلى مناقشات أنفع في لقاءات اجتماع الخبراء الثاني في العامَين 2019 و2020، وأنّهما «يمثّلان أفضل فرصة لحصيلة متّفق عليها في شأن المسائل [العلمية والتكنولوجية] في المؤتمر الاستعراضي لاتّفاقية الأسلحة البيولوجية لعام 2021»[9]. وأشار أيضاً إلى أنّه إذا كان اجتماع الخبراء الثاني يعدّ الصيغة المتاحة حالياً للمناقشات، فلا يجب استبعاد خيارات أخرى كالأفرقة العاملة التي تنشط بشكل موازٍ ومكمّل لاجتماع الخبراء الثاني.

اجتماع الخبراء الثالث

التأم اجتماع الخبراء الثالث في 13 آب/أغسطس برئاسة السفير الإسباني خوليو هيريز إسبانا. كانت الغاية من الاجتماع مناقشة فهم مشترك وترسيخه والقيام بعمل فاعل حيال تعزيز التنفيذ على المستوى الوطني. قدّمت الدول الأطراف تسع أوراق عمل. أوجزت وحدة دعم التنفيذ للاجتماع في شأن برنامجها الجديد لتقديم تدابير بناء الثقة إلكترونياً في شأن اتّفاقية الأسلحة البيولوجية التي ستدخل حيّز النفاذ عام 2019. وعُقدت ثلاث مناسبات جانبية، الأولى في المركز الدنماركي للأمن البيولوجي والجاهزية البيولوجية والثانية في كينيا واستضاف الثالثة الاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة.

درس الاجتماع تدابير تتّصل بالمادّة IV من الاتّفاقية وتُلزم الدول باتّخاذ أيّ تدابير لازمة لتنفيذ بنود اتّفاقية الأسلحة البيولوجية على المستوى المحلّي. ودرس تدابير بناء الثقة أيضاً، لا سيما المتعلّقة بالقوائم نوعاً وكمّاً. وإذا كانت الأعوام الخمسة الماضية قد شهدت زيادة في عرض تدابير بناء الثقة، لم يقدّم غير نحو 40 في المئة من الدول قوائم تدابير بناء ثقة، مع الإشارة إلى التباين في نوعيتها. ولغاية كانون الثاني/يناير 2019، أُتيح للعموم 32 قائمة عن عام 2018، وهو أكبر عدد سنوي حتى تاريخه[10]. ناقش الاجتماع أيضاً سبلاً أخرى لتعزيز الشفافية وبناء الثقة، مع تركيز خاصّ على استعراض الأقران والزيارات المتّسمة بالشفافية. كما أنّ دور التعاون والمساعدة الدولية بموجب المادّة X دعماً لتعزيز التنفيذ محلّ دراسة أيضاً إلى جانب مسائل متّصلة بالمادّة III كالتدابير الفاعلة لمراقبة الصادرات[11].

حدّد الرئيس في تأمّلاته في اجتماع الخبراء الثالث ثلاث نواحٍ حان وقت الاستفاضة في مناقشتها في اجتماع الخبراء الثالث في العامين 2019 و2020، وهي تدابير بناء الثقة وتحسينها، ومبادرات الشفافية الطوعية وضوابط الصادرات[12].

---

(9) BWC, BWC/MSP/2018/CRP.3, Ibid., para. 7.

(10) BWC, «Confidence-Building Measures,» [n. d.].

(11) BWC, «Report of the 2018 Meeting of Experts on strengthening national implementation,» BWC/MSP/2018/MX.3/3, 18 October 2018, paras. 16–20.

(12) BWC, «Meeting of Experts on strengthening national implementation: Reflections and proposals for possible outcomes,» BWC/MSP/2018/CRP.4, 4 December 2018, sections I, II and III.

اجتماع الخبراء الرابع

التأم اجتماع الخبراء الرابع في 14 ـ 15 آب/أغسطس 2018 برئاسة دانيال نورد من السويد. كانت غاية الاجتماع مناقشة فهم مشترك وعمل فاعل حيال المساعدة والردّ والجاهزية. قدّمت الدول الأطراف 11 ورقة عمل. وعُرضت في الاجتماع إحاطات تقنية من جانب المنظّمة العالمية لصحّة الحيوان ومنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنظّمة الصحّة العالمية. وعُقدت خمس مناسبات جانبية في كندا وفرنسا وروسيا وجامعة جورج تاون ومبادرة التهديد النووي ومركز جونز هوبكنز للأمن الصحّي.

ناقش الاجتماع التحدّيات العمليّة والحلول المحتملة لتطبيق المادّة VII التي تُلزم الدول الأطراف بتقديم المساعدة لأيّ دولة طرف تعرّضت للخطر نتيجة انتهاكٍ للاتّفاقية. وكانت هناك عناية خاصّة بالخطوط التوجيهية للمساعدة وأشكالها. ونوقشت إجراءات استجابة فورية وفاعلة لطلب مساعدة من غير شروط مسبَقة أيضاً، بما في ذلك فكرة تشكيل وحدات طبّية أحيائية متنقّلة. وجرى استطلاع مقاربات لتقوية قدرات الاستجابة الدولية لحالات تفشّي أمراض مُعدية، الطبيعية منها والمفتعَلة، كوسائل التهيّؤ للمساعدة والتجاوب معها وتقديمها في حالة استخدام عدواني محتمل لعوامل بيولوجية استهدافاً للزراعة والماشية والبيئة الطبيعية(13).

شدّد الرئيس في تأمّلاته في اجتماع الخبراء الرابع على عدم وجود إطار عمل حالياً للتعامل مع طلبات المساعدة إذا ما هوجمت دولة طرف بأسلحة بيولوجية. وهذا يعني أنّه إذا طُلبت مساعدة اليوم، يلزم الارتجال في إعداد كثير من العناصر اللازمة لإطار عمل من هذا النوع. لكنّ مناقشات اجتماع الخبراء الرابع بيّنت «وجود دعم عارم لتطوير إطار عمل [كهذا]» برغم الاختلافات حول كيفية القيام بذلك وزمانه(14). أشار الرئيس إلى وجوب تطوير أشكال مقترحة ومبادئ توجيهية، وأنّ استخدام هذه الأشكال والمبادئ التوجيهية في التحضيرات والمناورات التدريبية سيتيح استخلاص الدروس وكشف نقاط الضعف التي يلزم التعامل معها قبل إقرار إطار العمل وتبنّيه رسمياً من جانب الدول الأطراف(15). وأشار الرئيس أيضاً إلى الدعم الواسع في أوساط الوفود لقاعدة بيانات لتيسير تنفيذ المادّة VII، لكن بقيت أسئلة حول طريقة عمل قاعدة البيانات وتحديد البرامج التقنية وعروض المساعدة التي يجب إدراجها والتكاليف المالية المحتملة. وحثّ على مزيد من العمل للتعامل مع هذه المسائل في العامَين 2019 و2021.

(13) BWC, «Report of the 2018 Meeting of Experts on assistance, response and preparedness,» BWC/MSP/2018/MX.4/3, 12 November 2018, paras 16–21.

(14) BWC, «Meeting of Experts on assistance, response and preparedness: Reflections and proposals for possible outcomes,» BWC/MSP/2018/CRP.5, 4 December 2016, para. 3.

(15) BWC, BWC/MSP/2018/CRP.5, Ibid., para. 5.

اجتماع الخبراء الخامس

التأم اجتماع الخبراء الخامس في آب/أغسطس 2018 برئاسة أوتاكار جورغول من جمهورية التشيك. كانت غاية الاجتماع مناقشة وترسيخ فهم مشترك وعمل فاعل في شأن التقوية المؤسّساتية للاتّفاقية. قدّمت الدول الأطراف أربع أوراق عمل. وأقيمت ثلاث مناسبات جانبية في الولايات المتّحدة، وكلّية كينغ في جامعة لندن والنرويج، ومنبر جنيف لنزع السلاح والمجلس البريطاني الأمريكي لأمن المعلومات. وتضمّن برنامج عمل الاجتماع بنداً واحداً لا غير: دراسة مجمل طيف المقاربات والخيارات زيادةً في تقوية الاتّفاقية وعملها من خلال تدابير قانونية إضافية محتملة أو تدابير أخرى ضمن إطار عمل الاتّفاقية.

أشار الرئيس في تأمّلاته في اجتماع الخبراء الخامس إلى أنّه برغم وجود إرادة ورغبة قوية لدى الوفود في تقوية الاتّفاقية، كانت هناك آراء مختلفة أيضاً حيال طرق ووسائل فعل ذلك: «لا يزال تحديد إن كان يجب أن يكون السعي للأهداف من خلال اتّفاق جديد ملزم قانوناً أم لا نقطة الخلاف الأهم»[16]. لكن، «ليس هناك فرصة لتحقيق إجماع في شأن هذه المسألة الآن ولا في المستقبل القريب»[17]. ومضى قائلاً:

الواضح أنّها مواقف راسخة: إذا كان المراد إحراز تقدّم، يلزم تفادي القيام بعمل يمسّ أيّ موقف. لكن ربّما يستحيل في هذا السياق اتّخاذ خطوات لتقوية الاتّفاقية في القريب العاجل عبر تدابير متَّفق عليها سياسياً ولا تتضمّن آليات قانونية جديدة. يمكن الاتّفاق على هذه التدابير وتطبيقها بسرعة، فيما تتواصل المحادثات حول مواصفات بروتوكول ملزم قانوناً. بعبارة أخرى، يجب أن يواصل اجتماع الخبراء الخامس التركيز على النواحي المؤسّسية لاتّفاقية الأسلحة البيولوجية وليس على الآليات القانونية وحسب[18].

اقترح الرئيس التركيز على تطوير مجموعة تدابير بناء الثقة الحالية وتوسيعها، وعلى المبادئ التوجيهية الخاصّة بتقديم طلبات مساعدة بموجب المادّة VII.

اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتّحدة

أقرّت اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتّحدة القرار A/C.1/73/L.9 المتعلّق باتّفاقية الأسلحة البيولوجية في 5 تشرين الثاني/نوفمبر من دون تصويت[19]. وكما في السنين السابقة، جرى التنويه بازدياد عدد الدول الأطراف في المعاهدة، لكنّ الأمر غير المعتاد هو عدم تسمية هذه الدول،

(16) BWC, «Meeting of Experts on assistance, response and preparedness: Reflections and proposals for possible outcomes,» BWC/MSP/2018/CRP.6, 4 December 2018, para. 5.

(17) BWC, BWC/MSP/2018/CRP.6, Ibid., para. 8.

(18) BWC, BWC/MSP/2018/CRP.6, Ibid., para. 9.

(19) United Nations, General Assembly, First Committee, Convention on the Prohibition of the Development, Production and Stockpiling of Bacteriological (Biological) and Toxin Weapons and on Their Destruction, A/C.1/73/L.9, 18 Oct. 2018.

ومنها فلسطين. الإضافة الجوهرية إلى قرار اتّفاقية الأسلحة البيولوجية التقليدي هي تعبيره عن القلق حيال وضع الاتّفاقية المالي المزري وسؤال رئيس اجتماع الدول الأطراف لعام 2018 إعداد ورقة عمل حول تدابير تعالج قابلية التنبّؤ بالوضع المالي واستدامته في اجتماعات اتّفاقية الأسلحة البيولوجية ووحدة دعم التنفيذ[20].

وافقت 178 دولة وامتنعت دولتان عن التصويت، هما إسرائيل والولايات المتّحدة، على القرار الذي يُتَّخذ كلّ سنتين في شأن دعم سلطة بروتوكول جنيف لعام 1925[21]. لكن لم تعرض أيّ دولة على القرار. يحظر بروتوكول جنيف استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وجدّد هذا القرارُ دعوة البروتوكول السابقة جميع الدول إلى «الالتزام الصارم بمبادئ البروتوكول وأهدافه». إنّ انضمام جميع الدول إلى بروتوكول جنيف، وهذا يشمل جميع الدول الأطراف باتّفاقية الأسلحة البيولوجية، التزام ملزم جرى التوافق عليه سياسياً ضمن إطار عمل الاتّفاقية منذ العام 1980. إلّا أنّ عدد الدول الأطراف في الاتّفاقية والتي ليست طرفاً في بروتوكول جنيف زاد منذ العام 1980. أضف إلى ذلك أنّه لا يزال لدى عدد من الدول تحفّظات رسمية على البروتوكول، والقرار يطالب تلك الدول بسحب تحفّظاتها.

اجتماع الدول الأطراف لعام 2018

التأم اجتماع الدول الأطراف لعام 2018 في 4 و5 و7 كانون الأول/ديسمبر 2018 برئاسة ليوبكو يفان جيورغينسكي من جمهورية شمال مقدونيا. إذا كانت عملية اختيار رؤساء اجتماعات الدول الأطراف ونوّابهم غير مقنّنة بوضوح، درجت العادة مؤخّراً على أن يقرّر الأفرقة الإقليميون خياراتهم بأنفسهم؛ وأن تعتمد الدولُ الأطراف خياراتهم ما لم يعترض عليها أحد. في حالة اجتماع الدول الأطراف لعام 2018، صرحّت الولايات المتّحدة سلفاً وعلى نحو غير رسمي أنّها لن توافق على اختيار حركة عدم الانحياز فنزويلا لتبوّؤ منصب نائب الرئيس. قررت الدول الأطراف في الاجتماع مواصلة العمليّة من دون نوّاب رؤساء، كحالة استثنائية، عام 2018.

تولّى الاجتماع مسؤولية إدارة البرنامج الذي يتخلل الجلسات بدراسة تقارير اجتماع الخبراء لاتّخاذ التدابير اللازمة في المسائل المتعلّقة بالموازنة والشؤون المالية. أعدّ الرئيس تقريراً عن أنشطة تحقيق عالمية الاتّفاقية قبل الاجتماع[22]. وإضافةً إلى ذلك، طلبت الأمانة العامة ورقة معلومات للتعامل مع إمكانية التنبؤ المالي والاستدامة[23]. وأعدّت وحدة دعم التنفيذ تقريراً سنوياً

(20) United Nations, «First Committee Sends 8 drafts to General Assembly, including text aimed at identifying, holding perpetrators of chemical weapon use accountable', Press release GA/DIS/3617, 5 December 2018.

(21) Ibid., and United Nations, General Assembly, First Committee, «Measures to uphold the authority of the 1925 Geneva Protocol,» A/C.1/73/L.17, 10 October 2018.

(22) BWC, BWC/MSP/2018/3/Rev.1 (note 2).

(23) BWC, «Information paper to address financial predictability and sustainability for the Meetings agreed by the States Parties and for the Implementation Support Unit,» BWC/MSP/2018/5, 5 December 2018.

عن أنشطتها[24]. وقدّمت الدول الأطراف 11 ورقة عمل[25]. وأقيمت تسع مناسبات جانبية على هامش الاجتماع[26].

تقرّر أن تستمرّ الاجتماعات أربعة أيام (4 ـ 7 كانون الأول/ديسمبر)، لكن خُفّضت المدّة إلى ثلاثة (4 و5 و7 كانون الأول/ديسمبر)، وهو ما يُبرز الوضع المالي غير المؤاتي، مع أنّ المباحثات استمرّت على نحوٍ غير رسمي في 6 كانون الأول/ديسمبر.

انصبّ التركيز الرئيس للاجتماع على الحاجة إلى تدابير عاجلة ضماناً لإمكان التنبّؤ المالي، وعلى استدامة الاجتماعات التي اتّفقت عليها الدول الأطراف واستدامة عقود العاملين في وحدة دعم التنفيذ. أقرّت الدول الأطراف بأنّ المتاعب المالية التي تعانيها الاتّفاقية نابعة من مصادر رئيسة ثلاثة: عدم سداد بعض الدول الأطراف إسهاماتها، وتأخيرات في استلام إسهامات الدول الأطراف الأخرى، والمستلزمات المالية للأمم المتّحدة على صعيد الأنشطة غير المموَّلة من الموازنة العادية للأمم المتّحدة. للتعامل مع هذه المشكلات، ساند الاجتماع مجموعة من التدابير الموضوعية للتشجيع على سداد المستحقّات في أوقاتها، وضمان السيولة وتفادي الإنفاق بالاستدانة أو تراكم الالتزامات. من هذه التدابير تأسيس صندوق رأس مال متداوَل يموَّل بإسهامات طوعية ويُستخدم حصراً كمصدر لتمويل قصير الأجل ريثما يتمّ استلام الإسهامات المعقولة المتوقَّعة. كما أنّ الاجتماع (أ) أوعز بإعداد تقارير منتظمة عن الإنفاق وجمع أموال الصندوق واستخدامها من جانب مكتب الأمم المتّحدة في جنيف ووحدة دعم التنفيذ، و(ب) طلب إلى رئيس اجتماع الدول الأطراف لعام 2019 تحديد تدابير إضافية، منها تدابير للتحفيز على تقديم الإسهامات، لكي تُدرس في اجتماع الدول الأطراف لعام 2019، و(ج) عزم على رصد الوضع المالي للاتّفاقية، بما في ذلك في اجتماع الدول الأطراف لعام 2019[27].

وإضافةً إلى المداولات المالية، درس سبل تحقيق العالمية، والتقرير السنوي لوحدة دعم التنفيذ، والترتيبات الخاصّة باجتماعات عام 2019 وتقرير كلّ اجتماع خبراء. وبعد مفاوضات طويلة وعسيرة، تمخّضت دراسة الاجتماع لتقارير اجتماعات الخبراء عن حصيلة متواضعة، فلم يتضمّن تقرير اجتماع الدول الأطراف لعام 2018 غير سطر واحد عن اجتماعات الخبراء لعام 2018: «تعذّر التوصل إلى إجماع في المداولات وتعذّر في اجتماعات الخبراء الخروج بأي

---

(24) BWC, «Annual report of the Implementation Support Unit,» BWC/MSP/2018/4, 8 December 2018.

(25) United Nations Office at Geneva, Meeting of States Parties.

(26) عُقدت المناسبات التسع بدعوة من بايوسيكيور والمملكة المتّحدة، وألمانيا (مناسبتان)، وروسيا، والاتّحاد الأوروبي، جامعة هامبورغ، شراكة الأكاديميات، والأكاديميات الوطنية الأمريكية للعلوم، والأكاديمية الكرواتية للعلوم والفنون، والجمعية الكرواتية للسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي، ومركز جونز هوبكنز للأمن الصحّي، ومركز الأمم المتّحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT)، ومعهد الأمم المتّحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI) والإنتربول.

(27) BWC, 'Report of the 2018 Meeting of States Parties', BWC/MSP/2018/6 (advance version).

نتائج ممكنة»[28]. أسِف الرئيس لعدم احتواء التقرير مزيداً من العناصر الجوهرية، وأسِف على الخصوص لعدم ورود أيّ إحالة إلى رؤساء الاجتماعات الذين قال بأنّهم قاموا بعمل ممتاز[29].

واستناداً إلى ريتشارد غوثري، وهو مراقب للمفاوضات التي امتدّت حتى ساعات متأخرة، «الوفد الإيراني هو المسؤول عن خلوّ التقرير من أي عنصر جوهري، وهو ما كان أصاب دولاً طالما تحالفت مع ذلك البلد بإحباط واضح، كالصين وروسيا»[30]. لم تعكس هذه الحصيلة المتواضعة التحضيرات الكبيرة والمناقشات المستفيضة التي استمرت حتى وقت اجتماعات اتّفاقية الأسلحة البيولوجية لعام 2018 بمشاركة طائفة من الجهات الفاعلة والجهود المنسّقة للأغلبية العظمى من الدول الأطراف التي تفاوضت على التقرير النهائي لكي يحتوي التقرير على مزيد من العناصر الجوهرية. وهذا يمثّل إحباطاً متلازماً غالباً مع العمليات القائمة على الإجماع ويثير السؤال الكبير عمّا إذا كانت الممارسات الإجرائية الراهنة هي أمثل طريقة لضمان تحقيق الغاية من المعاهدة - ضمان عدم تطوير أسلحة بيولوجية.

الآثار المترتبة على تطوير الاتّفاقية في المستقبل

منذ المؤتمر الاستعراضي الأول لاتّفاقية الأسلحة البيولوجية عام 1980 وجميع الوثائق النهائية وتقارير اجتماعات الدول الأطراف تُقَرّ بالإجماع. مع أنّ ذلك محلّ استحسان، فهو لم يكن بلا ثمن. غالباً ما كان يتمّ التوصّل إلى إجماع عبر التوصّل إلى صيغ دبلوماسية ذكية أو غامضة تستر الاختلافات المستعصية وليس عبر تحقيق تسوية حقيقية وجوهرية. ينتج من الإجماع دائماً وثائق واهية ليس لها أثر ملموس. وغالباً ما تكون لغة الإجماع صيغ مستخدَمة من قبل ببساطة وقائمة على وثائق نهائية سابقة. تستهلك محاولة التوصّل إلى إجماع الكثير من وقت الاجتماع الذي يمكن صرفه على نحو أفضل على سبيل المثال في مناقشة التطوّرات في العلم والتكنولوجيا، أو في تقييم الامتثال وبناء الثقة. يجلب السعي للإجماع مناوشات سياسية من ميادين أخرى ويصرف الاهتمام عن الغاية الجوهرية للمعاهدة. صار الإجماع، من وجوه كثيرة، أقرب إلى أداة للمطالبة بتوافق الآراء منه إلى أداة تشجّع على تسوية خلّاقة، وينتج من ذلك غالباً نتائج مبنية على أصغر قاسم مشترك، كما كانت هي الحال بوضوح في تقرير اجتماع الدول الأطراف لعام 2018.

هناك من يجادل بأنّ الوضع الراهن العامّ لعمليات اتّفاقية الأسلحة البيولوجية يعكس تطوّراً تدريجياً وليس جموداً[31]. لكنّ الانعدام المطلق لأيّ حصيلة جوهرية لمداولات اجتماع الخبراء في تقرير اجتماع الدول الأطراف يبطّئ الآن التطوّر البطيء أصلاً إلى أن وصل إلى

(28) BWC, BWC/MSP/2018/6, Ibid., para. 26.

(29) R. Guthrie, «The 2018 Meeting of States Parties: Conclusion and reflections,» MSP Report no. 5, Daily Reports from BWC Meetings, BioWeapons Prevention Project.

(30) المصدر نفسه.

(31) N. A. Sims and J. Littlewood, «Ambitious Incrementalism: Enhancing Bwc Implementation in the Absence of a Verification Protocol,» *Nonproliferation Review*, vol. 18, no. 3 (November 2011), pp. 499–511.

توقّف شبه تامّ. لا يظهر أنّ ذلك وضع يمكن القبول به إذا كان المراد أن تحتفظ الاتّفاقية بدورها الرائد في الحوار العالمي في شأن منع سوء استخدام البيولوجيا. وهناك طريقة بسيطة لكنّها مهمّة للتعامل مع الإجماع وهي إعداد تقرير من نوع مختلف بحيث يشار بوضوح إلى توصيات واقتراحات التي تتوافق حولها الآراء، مع الإشارة بوضوح إلى التوصيات والاقتراحات التي لم تجتمع عليها بالآراء والإقرار بها. ذلك ليس مستحيلاً في اتّفاقية الأسلحة البيولوجية، لكنّه يستلزم قيادة.

الممارسات الإجرائية التي عفّى عليها الزمن دالّة على تحدّيات أكبر لاتّفاقية الأسلحة البيولوجية. ومن شأن مقاربة صورة كبيرة خفض التوقّعات من أدوار الاتّفاقية. عندئذٍ، يمكن للدول ذات الآراء المتشابهة أو الشراكات بين دول والمجتمع المدني وجهات فاعلة أخرى الانتقال إلى الحيّز بهمّة أكبر، داعمين أيّ أنشطة للمعاهدة باعتماد مبادرات يبقى هدفها تحقيق غايات اتّفاقية الأسلحة البيولوجية لكن من خارج العمليات الرسمية للاتّفاقية. هذه ليست فكرة حديثة، إذْ ظهرت في السابق بصور متنوّعة على مرّ السنين[32]. وبالأمس القريب، وُصفت هذه الطريقة بأنّها مقاربة «مبتكرة» تستعيض عن نظام دولي وحيد مناهض للأسلحة البيولوجية بنظام مركّب صلاته فضفاضة ويضمّ مكوّنات متمايزة تُستحدَث في أوقات مختلفة بواسطة جماعات مختلفة من الدول، ومن غير أن تكون متكاملة أو شاملة أو ملتزمة بهرمية واضحة[33]. وعلى حدّ وصف جيز ليتلْوود، أحد الخبراء في هذا المجال، «يمكن القول بأنّ هذا النظام المركّب الفضفاض هو الواقع القائم لاتّفاقية الأسلحة البيولوجية، لكنّ الدول الأطراف في الاتّفاقية عاجزة عن مواصلة تطوير النموذج وتقوية الاتّفاقية بهذه الطريقة لرفض دول كثيرة التخلّي عن الأشكال التقليدية لتحديد الأسلحة»[34].

وفي حين يضغط بعض الدول بقوّة ضد مقاربة نظام فضفاض، هناك دول أخرى تشجّع عليه بقوّة، ودول يظهر أنّها تتقبّل فكرته. يمكن ملاحظة أمثلة على جهود لبناء شبكات وصلات جديدة، وزيادة التنسيق وتطوير ترتيبات أكثر مرونة في التوعية المتزايدة والحوار بين الدول والمجتمع المدني وجهات فاعلة أخرى.

(32) J. Littlewood, *The Biological Weapons Convention: A Failed Revolution* (Ashgate: Farnham, 2005); P. Millett, «The Biological Weapons Convention: Securing Biology in the Twenty-first Century,» *Journal of Conflict and Security Law*, vol. 15, no. 1 (2010), pp. 25–43; R. Lennane, «Divide and Delegate: The Future of the BWC,» International Law and Policy Institute, BWC Review Conference Series Paper no. 1, November 2016, and G. Koblentz and F. Lentzos, «Risks, Trade-offs and Responsible Science,» International Law and Policy Institute, BWC Review Conference Series Paper no. 3, November 2016.

(33) J. Littlewood, «Implications for the Biological and Toxin Weapons Convention,» in: M. Crowley [et al.], eds., *Preventing Chemical Weapons: Arms Control and Disarmament as the Sciences Converge* (London: Royal Society of Chemistry, 2018).

(34) المصدر نفسه، ص 507.

حلقات العمل عام 2018

إنّ العدد الهائل على نحو غير معتاد لحلقات العمل المتّصلة باتّفاقية الأسلحة البيولوجية شاهد على المبادرة والدعم المالي لعدد متعاظم من الدول الإفرادية أو مجموعات الدول الأطراف والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى، وعلى اهتمامها بتقوية العرف والحظر المفروض على الأسلحة البيولوجية. وفي هذا السياق، نظّمت وحدة دعم التنفيذ ومكتب الأمم المتّحدة لشؤون نزع السلاح (UNODA) بتمويل من الاتّحاد الأوروبي أربع حلقات عمل لتحقيق العالمية وزيادة المشاركة في المعاهدة. وعُقدت أربع حلقات عمل نظّمتها وحدة دعم التنفيذ/(UNODA) بتمويل أوروبي أيضاً لتحسين التنفيذ على المستوى الوطني، وعُقدت حلقتا عمل حول ضوابط نقل الموادّ البيولوجية. واستضافت الصين في حزيران/يونيو حلقة عمل لخبراء دوليين بعنوان «بناء مجتمع عالمي من أجل مستقبل مشترك للأمن البيولوجي: تطوير مدوّنة سلوك للعلماء البيولوجيين». ونظّمت وحدة دعم التنفيذ بتمويل من النرويج حلقتَي عمل حول التعاون والمساعدة بموجب المادّة X من اتّفاقية الأسلحة البيولوجية.

عُقدت حلقات عمل كثيرة حول التطوّرات في العلم والتكنولوجيا وحول انعكاساتها على اتّفاقية الأسلحة البيولوجية. نظّمت وحدة دعم التنفيذ ومكتب الأمم المتّحدة لشؤون نزع السلاح (UNODA) أربعاً منها بتمويل من الاتّحاد الأوروبي. كما نظّمت شراكة الأكاديميات والأكاديميات الوطنية الأمريكية للعلوم والأكاديمية الكرواتية للعلوم والفنون والجمعية الكرواتية للسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي حلقة عمل لخبراء دوليين في كرواتيا بعنوان «حوكمة بحوث الاستخدام المزدوج في علوم الحياة». وأُعدّ تقرير عن اللقاء في مؤتمر الدول الأطراف لعام 2018[35]. واستضافت سويسرا ثالث حلقات العمل التي يعقدها «تقارب سبيز» كلّ سنتين حول التطوّرات المهمّة في علوم الكيمياء والحياة[36]. واستضاف نركز جونز هوبكينز للأمن الصحّي في جنيف منتدى عالمياً حول التطوّرات العلمية المهمّة لاتّفاقية الأسلحة البيولوجية.

عُقدت حلقات عمل كثيرة حول الردّ على الاستخدام المتعمَّد لأسلحة بيولوجية والجاهزية له. ونظّمت وحدة دعم التنفيذ ومركز جنيف لسياسات الأمن (GCSP) بتمويل من كندا حلقة عمل عن تطوير خطّة إدارة طوارئ بيولوجية دولية للحوادث المتعمَّدة. كما نظّمت وحدة دعم التنفيذ و(GCSP) بتمويل من اليابان حلقة عمل عن أهمّية مراقبة الأمراض وآليات الإنذار. واستضافت سويسرا حلقة العمل الرابعة لها حول تطوير شبكة مختبرات تحدّدها آلية الأمين العامّ للتحقيق

(35) National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine [et al.], *Governance of Dual Use Research in the Life Sciences: Advancing Global Consensus on Research Oversight* (Washington, DC: National Academies Press, 2018).

(36) Spiez Laboratory, «Spiez Convergence: Report on the third workshop, 11–14 Sep. 2018,» Spiez Laboratory, Zurich, November 2018.

(UNSGM) دعماً للاتّفاقية. ومواصلةً لدعم شبكة مختبرات تحدّدها (UNSGM)، استضافت الدنمارك والسويد تمارين نمذجة حاسوبية في مختبر محاكاة الظواهر الفيزيائية.

كما استضاف قسم الأمن البيولوجي التابع لـ «مبادرة التهديد النووي» (NTI) ضمن فعاليات «السياسة والبرامج البيولوجية العالمية» مناسبةً بعنوان «حوار أمني بيولوجي عالمي» بالمملكة المتّحدة. كما عرض القسمُ مبادرة الابتكار البيولوجي وخفض الأخطار وشارك في استضافة مؤتمر لخبراء دوليين حول «الجهات الفاعلة القويّة والتهديدات البيولوجية البالغة الأثر» في وليام بارك مع مركز جونز هوبكينز للأمن الصحّي ومعهد مستقبل الإنسانية بجامعة أكسفورد.

تطوّرات رئيسة عام 2018

يضاف إلى المسائل المتّصلة بالبيئة المالية غير المستدامة لاتّفاقية الأسلحة البيولوجية، وعدم تقديم اجتماع الخبراء لعام 2018 تقريراً لمؤتمر الدول الأطراف لعام 2018 تطوّران رئيسان عام 2018 وهما يؤثّران في نزع السلاح البيولوجي وعدم الانتشار.

الأوّل هو سلسلة بيانات تزداد تصادمية زعمت فيها روسيا أنّ مختبرات أسلحة بيولوجية أمريكية تعمل في دول مجاورة. شكّل مركز ريتشارد لوغار للبحوث الصحّية العامّة (مركز لوغار) بجمهورية جورجيا محور هذه الاتّهامات[37]. ومع أنّ وسائل الإعلام تداولت حكايات من هذا النوع طوال سنين، زاد تبادل الرسائل زيادة كبيرة بعد أنّ وجدت المملكةُ المتّحدة أنّ روسيا هي من نفّذ محاولة الاغتيال في آذار/مارس 2018 بسالزبوري باستخدام عامل الأعصاب نوفيتشوك (انظر القسم II)[38]. دخلت الاتّهامات المعترك المتعدّد الأطراف في آخر أيلول/سبتمبر 2018 عبر تبادل مذكّرات شفهية ونقلها إلى الدول الأطراف في اتّفاقية الأسلحة البيولوجية نيابة عن جورجيا وروسيا[39]. كما جرى تبادل مراسلات دبلوماسية تصادمية بين ممثّلين جورجيين وآخرين روس عبر بيانات واستخدام حقّ الردّ في اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامّة للأمم المتّحدة[40]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى مندوبون وخبراء من 22 دولة زيارة شفافية استغرقت يومين لمركز لوغار بدعوة من جورجيا. دُعيت روسيا لكنّها لم تلبّ الدعوة. وخلَص الفريق الزائر إلى أنّ «المرفق أظهر شفافية كبيرة حيال أنشطته» وأنّ الفريق «لم يلاحظ شيئاً غير منسجم مع الغايات الوقائية والحمائية وغايات سلمية أخرى»[41].

(37) F. Lentzos, «The Russian Disinformation Attack That Poses a Biological Danger,» *Bulletin of the Atomic Scientists* (19 November 2018).

(38) المصدر نفسه.

(39) المصدر نفسه.

(40) المصدر نفسه.

(41) BWC, «Building confidence through transparency: Peer review transparency visit at the Richard Lugar Center for Public Health Research of the National Center for Disease Control and Public Health in Tbilisi, Georgia,» Working paper submitted by Georgia and Germany, co-sponsored by Austria, Belgium, Colombia, Iraq, Hungary, Malaysia, Mali, the United Kingdom and the United States, BWC/MSP/2018/WP.5, 3 December 2018, para. 14.

وجرى تداول تقرير الفريق الزائر، مدعوماً بتقرير مستقلّ من مشارك من المجتمع المدني، من خلال أوراق عمل في أوساط مؤتمر الدول الأطراف في اتّفاقية الأسلحة البيولوجية لعام 2018[42]. كما جرى استعراض زيارة الشفافية ومناقشتها في مناسبة جانبية في مؤتمر الدول الأطراف لعام 2018 في كانون الأول/ديسمبر[43].

التطوّر الثاني عام 2018 كان إطلاق الأمين العام للأمم المتّحدة مبادرة نزع السلاح بعنوان «تأمين مستقبلنا المشترك: برنامج عمل لنزع السلاح»[44]. شُدّد في المجال البيولوجي على تقوية اتّفاقية الأسلحة البيولوجية، باستحداث هيئة مؤسّساتية مخصّصة للتحقيق في مزاعم استخدام أسلحة بيولوجية، وتنسيق ردّ دولي ملائم إذا وقع هجوم بيولوجي[45]. وهذا التشديد منسجم مع تزايد التركيز في وسط نزع الأسلحة البيولوجية على تعاظم أخطار استخدام أسلحة بيولوجية في المستقبل وعلى الحاجة إلى الاستعداد لاحتمال حصوله.

(42) BWC, BWC/MSP/2018/WP.5, Ibid, and BWC, «Transparency Visit to the Lugar Center, Georgia: An Independent Report,» Working paper submitted by Georgia, BWC/MSP/2018/WP.11, 7 December 2018.

(43) BWC, BWC/MSP/2018/WP.11, Ibid., paras. 66-67.

(44) United Nations Office for Disarmament Affairs (UNODA), *Securing Our Common Future: An Agenda for Disarmament* (New York: UNODA, 2018).

(45) UNODA, Ibid., «Ensuring Respect for Norms Against Chemical and Biological Weapons,» Part II, «Disarmament to Save Humanity».

لمعرفة النواحي ذات الصلة بالأسلحة النووية في برنامج العمل، انظر الفصل السابع، القسم V في هذا الكتاب؛ وللاطلاع على نواحي تحديد الأسلحة التقليدية في برنامج الأعمال، انظر الفصل التاسع، القسم II في هذا الكتاب.

الفصل التاسع

الصكوك العالمية لتحديد الأسلحة التقليدية

إيان ديفيس

عرض عامّ

تعتمد الدول في العادة إحدى مقاربتين رحبتين لتحديد الأسلحة التقليدية: الحدّ من الأسلحة و/أو حظرها. وهذا يشمل، متى تسنّى ذلك، وسائل وطرائق إيصال تلك الأسلحة ـ ونعني بذلك الأسلحة التي تُعَدّ لاإنسانية أو عشوائية ـ أو تنظيم وإدارة إنتاج الأسلحة والاتجار بها، منعاً لتكديسها المخلّ بالاستقرار وتحويلها و/أو إساءة استخدامها. نستعرض في هذا الفصل التطوّرات والمفاوضات التي جرت في عام 2018 حول أربعة صكوك عالمية رئيسة لتنظيم إنتاج الأسلحة التقليدية والاتجار بها واستخدامها. ونناقش في الفصل العاشر معاهدة تجارة الأسلحة (ATT)، وهي صكّ رئيس آخر.

نناقش في القسم I اتّفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معيّنة يمكن وصفها بمفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة ((CCW)، مع تركيز على الجهود الرامية إلى تنظيم منظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل (LAWS). وكما في عام 2017، جرت المباحثات المتعلّقة بتنظيم هذه المنظومات في إطار فريق خبراء حكوميين (GGE) ركّز على: (أ) توصيف منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل؛ و(ب) العنصر الإنساني في استخدام القوّة ونواحي التفاعل بين البشر والمكائن؛ و(ج) استعراض التطبيقات العسكرية المحتملة للتكنولوجيات ذات الصلة؛ و(د) الخيارات المحتملة في التصدّي للتحدّيات الإنسانية والأمنية الدولية الناشئة عن ظهور تكنولوجيات منظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل. لم تُتَّخَذ قرارات جوهرية ولم يجرِ الاتّفاق على طريقة للمضيّ قدُماً، لكنّ الدول اتّفقت على تمديد ولاية فريق الخبراء الحكوميين إلى

عام 2019. وبالمثل، لم يتمخّض القلق الدولي المتعاظم من استخدام الأسلحة الحارقة والأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة بالسكّان (EWIPA) عن نتائج ملموسة جديدة في المناقشات التي دارت حول الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة.

نعاين في القسم II التطوّرات على صعيد اتّفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد ((APM) لعام 1997 واتّفاقية الذخائر العنقودية (CCM) لعام 2008. بلغ عدد الإصابات الناجمة عن الألغام المضادّة للأفراد على مستوى العالم مستوى استثنائياً عام 2017 وذلك للسنة الثالثة على التوالي، والأمر عائد بدرجة كبيرة إلى النزاع المسلّح في كلّ من أفغانستان وسورية. وإضافة إلى ذلك، تلك كانت السنة الثانية على التوالي التي تسبّبت فيها الألغام المرتجلة بأكبر عدد من الإصابات. أكملت موريتانيا إزالة ما فيها من ألغام أرضية في عام 2018، لكنّ 56 دولة و4 مناطق أخرى بقيت موبوءة بالألغام الأرضية. وأصبحت غامبيا وناميبيا وسريلانكا دولاً أطرافاً في اتّفاقية الذخائر العنقودية في عام 2018، وبذلك بلغ إجمالي عدد الدول الأطراف 105 دول. لكن استمرّ في سورية استخدام الذخائر العنقودية في عام 2018.

نناقش في القسم III برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه (UN POA). وركّز المؤتمر الاستعراضي لهذا البرنامج في حزيران/يونيو 2018 على ثلاث مسائل: الصلات ببعض أهداف التنمية المستدامة (SDG)، وتحديد إن كان يجب إدراج الذخائر في نطاق برنامج منع الاتجار، وتنظيم عمليّات نقل الأسلحة إلى جهات فاعلة ليست تابعة لدول. وعلى صعيد أهداف التنمية المستدامة، بُنيت الوثيقة الختامية على تطوّرات سابقة واعتمدت لغة وسّعت نطاق برنامج عدم الاتجار وزادت أهمّيته. لكنّ بقاء الانقسامات السابقة عرقل اعتماد لغة جديدة حيال نقل الأسلحة إلى جهات فاعلة ليست تابعة لدول.

أطلق الأمين العامّ للأمم المتّحدة في أيار/مايو 2018 خطّة جديدة لنزع السلاح تحت عنوان تأمين مستقبلنا المشترك، وبيّن ثلاث أولويات: (أ) نزع السلاح إنقاذاً للبشرية من خلال تقليص الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية وإزالتها، و(ب) نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح عبر تقليص أثر الأسلحة التقليدية، و(ج) نزع السلام من أجل الأجيال اللاحقة، وذلك بالتعامل مع التكنولوجيات العسكرية الحديثة (انظر القسم IV).

وقع أكثر من 250 هجوماً إلكترونياً برعاية دول بين عامَي 2005 و2018. لكنّ عقدين من المباحثات الدولية حول الأمن السيبراني في أروقة الأمم المتّحدة لم يهيّئا للدول أرضية مشتركة بشأن طبيعة التهديد والتدابير اللازمة للتصدّي له (انظر القسم V). فروسيا والولايات المتّحدة على

الخصوص تعتمدان مقاربتين مختلفتين تماماً في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وتنظيمها. ولا يزال هدف روسيا بناء نظام دولي لأمن المعلومات بحيث يكون نظام مخصوصٌ لعدم الانتشار جزءاً منه. ومن جانب آخر، أوضحت الولايات المتّحدة أنّ أيّ مناقشة لنظام قانوني جديد غير مقبولة، لكنّها مستعدّة للتباحث في أعراف طوعية وغير ملزمة لسلوك حكومي مسؤول. وتمثّل القضايا الرئيسة بين الجانبين سقف استخدام القوّة والهجوم المسلّح، وقابلية القانون الدولي للتطبيق وكفايته.

تجتمع الدول الآن حول أحد هذين الموقفين. يرى الموقف **الأوّل** في انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات ميلاً إيجابياً ويعدّ القانون الدولي القائم كافياً لتوجيه السلوك الحكومي في الفضاء السيبراني. هذا هو موقف الدول الغربية أساساً. واعتمدت الموقفَ **الثاني** مجموعةُ دول بقيادة الصين وروسيا، وهو يعدّ الرقمنة (Digitalization) تهديداً ويفضّل توجيهاً معيارياً جديداً بشأن استخدام الدول وتطويرها لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات. وبسبب هذين الرأيين المختلفَين، تعذّر الوصول إلى إجماع دولي حول طريقة للمضي قدُماً. وفي المقابل، حقّقت منظّمات إقليمية كثيرة تقدّماً كبيراً، وهناك مبادرات وطنية ومؤسّسية مهمّة أيضاً.

I الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة ومنظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل

فنسنت بولانين، إيان ديفيس
ومايكا فيربروغِن

تحظر اتّفاقيةُ حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معيّنة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة) وبروتوكولاتها الخمسة أو تقيّد استخدامَ أنواع معيّنة من الأسلحة التي تُعَدّ سبباً لمعاناة المتحاربين على نحو غير لازم أو غير مبرّر أو تؤذي المدنيين بطريقة عشوائية[1]. تسمّى الاتّفاقية معاهدة إطارية أيضاً بحيث يمكن إضافة اتّفاقات معيّنة إليها في صورة بروتوكولات (انظر الإطار (9 ـ 1)). ولغاية آخر كانون الأول/ديسمبر 2018، بلغ عدد الدول الأطراف في الاتّفاقية الأصلية وبروتوكولاتها 125 دولة. ولم ينضمّ إلى الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة في عام 2018 أحد. كما أنّه ليس كلّ الدول صادقت على جميع البروتوكولات المعدَّلة أو الإضافية[2].

الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة مهمّة أيضاً في التصدّي للتحدّيات الناشئة عن تطوير أو استخدام أنواع جديدة من الأسلحة أو نظمها على صعيد القانون الدولي الإنساني (IHL). والعديد من المناقشات المعاصرة حول تحديد الأسلحة التقليدية مؤطَّرة بمفهوم «نزع السلاح لأغراض إنسانية» الذي يُعطي الأولية لحماية الناس، وليس الدول، ولأمنهم ورفاهيتهم، وهو يكافح خصوصاً لزيادة حماية المدنيين عبر تقليص الآثار الإنسانية والبيئية للأسلحة[3]. لكن برزت قوى شدّ وجذب

(1) للاطّلاع على ملخّص للاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

(2) للاطلاع على تفاصيل عن الدول الأطراف التي صادقت على البروتوكولات المعدَّلة أو الإضافية، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

(3) United Nations, General Assembly, First Committee on Disarmament and International Security, «Civil society statement on humanitarian disarmament,» 17 October 2018; and the website developed by the NGO Community, «Humanitarian Disarmament».

متزايدة في السنين الأخيرة بين إعطاء الأولوية للمطالب الإنسانية والحاجات المتصوّرة لدول معيّنة، وهو ما أوصل مناقشات كثيرة ضمن الاتّفاقية إلى حائط مسدود[4].

الإطار (9 ـ 1)
الاتفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة

تضمّنت الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة (CCW) في الأصل ثلاثة بروتوكولات: البروتوكول الذي يحظر استخدام أسلحة تعتمد على شظايا لا تكشفها الأشعّة السينية (البروتوكول الأول)؛ والبروتوكول الذي ينظّم استخدام الألغام الأرضية والفخاخ المتفجّرة والأجهزة المشابهة (البروتوكول الثاني)؛ والبروتوكول الذي يحدّ من استخدام الأسلحة الحارقة (البروتوكول الثالث). وفي السنين التالية، أضافت الدول بروتوكولين: البروتوكول الرابع الذي يحظر استخدام أسلحة ليزرية تسبّب العمى ونقلها، وقد أضيف عام 1996، والبروتوكول الخامس المعنيّ بالمتفجّرات من مخلّفات الحرب (ERW) ـ ألغام أرضية وذخائر غير منفجرة وذخائر متفجّرة متروكة ـ وقد أضيف عام 2003. وإضافة إلى ذلك، وسّعت تعديلاتٌ الاتّفاقية وقوّتْها. مثال ذلك، يفرض البروتوكول الثاني المعدَّل على استخدام الألغام المضادّة للأفراد (APM) قيوداً إضافية، في حين وُسّع نطاق الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة عام 2001 ليشمل أوضاع نزاع مسلّح داخل دولة. وبما أنّ البروتوكول الثاني لا يرقى إلى حظر استخدام الألغام الأرضية، أفضت عملية موازية خارج إطار الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة (CCW) إلى إعداد اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد (APM) (انظر القسم II).

اجتماعات الدول الأطراف

تلتقي الدول الأطراف في الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة بصورة منتظمة في اجتماع سنوي للأطراف المتعاقدة السامية وفي مؤتمر استعراضي يُعقَد كلّ خمسة أعوام. تتناول هذه الاجتماعات أيضاً عمل فريق الخبراء الحكوميين الذي تأسّس في عام 2001، والذي التأم في عدّة صور منذ ذلك الحين. وللبرتوكول الثاني المعدّل والبروتوكول الخامس عمليّاتهما التطبيقية الخاصّة الجارية بالتوازي مع الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة. ويعدّد الجدول الرقم (9 ـ 1) كلّ الاجتماعات التي عُقدت عام 2018.

(4) انظر مناقشة نزع السلاح لأغراض إنسانية والمؤتمر الاستعراضي للاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة لعام 2016 في: I. Davis [et al.], «Humanitarian Arms Control Regimes: Key Developments in 2016,» in: *SIPRI Yearbook 2017: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2017), pp. 543-579.

ولمناقشة التطوّرات في عام 2017، انظر: I. Davis and M. Verbruggen, «The Convention on Certain Conventional Weapons,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 381–392

الجدول الرقم (9 ـ 1)

اجتماعات الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة عام 2018

التاريخ	الاجتماع
9 ـ 13 نيسان/أبريل	فريق الخبراء الحكوميين المعنيّ بمنظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل
11 ـ 12 حزيران/يونيو	فريق الخبراء المعني بالبروتوكول الثاني المعدّل بشأن الأجهزة المتفجّرة الارتجالية
12 ـ 13 حزيران/يونيو	اجتماع الخبراء المعنيين بالبروتوكول الخامس
27 ـ 31 آب/أغسطس	فريق الخبراء الحكوميين المعنيّ بمنظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل
19 تشرين الثاني/نوفمبر	المؤتمر السنوي الثاني عشر للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس
20 تشرين الثاني/نوفمبر	المؤتمر السنوي العشرون للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس
21 ـ 23 تشرين الثاني/نوفمبر	اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية

ملاحظة: جرت وقائع جميع هذه الاجتماعات في جنيف.

ناقش المؤتمر السنوي الثاني عشر للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس تقرير اجتماع الخبراء المنعقد في حزيران/يونيو 2018، والذي ركّز على الإبلاغ الوطني، وعلى إزالة المتفجّرات من مخلّفات الحرب (ERW)، وعلى مساعدة الضحايا والتطبيق العملي للمادّة 4 في البروتوكول الخامس المعنيّة بتسجيل المعلومات وحفظها ونقلها[5]. لم تُعرض اقتراحات جديدة ذات شأن، ووافق المؤتمر على مواصلة تركيزه على البحث في هذه الموضوعات عام 2019[6].

استعرض المؤتمر السنوي العشرون للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الثاني وضع البروتوكول وعمله وعاين المسائل الناشئة عن التقارير السنوية الوطنية للدول الأطراف[7]. ودعا

(5) United Nations, Twelfth Conference of the High Contracting Parties to Protocol V on Explosive Remnants of War to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons which may be Deemed to be Excessively Injurious or to have Indiscriminate Effects, 19 Nov. 2018, «Report on the 2018 Meeting of Experts of the High Contracting Parties to Protocol V,» CCW/P.V/CONF/2018/4, 16 November 2018.

(6) United Nations, Twelfth Conference of the High Contracting Parties to Protocol V on Explosive Remnants of War to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons which may be Deemed to be Excessively Injurious or to have Indiscriminate Effects, 19 Nov. 2018, «Final document», CCW/P.V/CONF/2018/5, 29 November 2018.

(7) Twentieth Annual Conference of the High Contracting Parties to Amended Protocol II to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons which may be Deemed to be Excessively Injurious or to have Indiscriminate Effects, «Final document,» 30 November 2018.

المؤتمر أيضاً إلى تحقيق عالمية البروتوكول ودرس تقريراً لفريق الخبراء عن الأجهزة المتفجّرة الارتجالية (IED)[8]. وعلى الرغم من ازدياد بروز تهديد هذه الأجهزة (انظر أدناه إلى مناقشة المباحثات حول اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد (APM) في القسم II والمحادثات المتّصلة بالأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة)، لم يُتّفق في اجتماع فريق الخبراء ولا في المؤتمر السنوي العشرين على أيّ تدابير جديدة مهمّة. وعوضاً من ذلك، استمرّ التركيز على التبادل الطوعي للمعلومات بشأن التدابير الوطنية والممارسات المُثلى في تحديد الأجهزة المتفجّرة الارتجالية وإزالتها لأغراض إنسانية وحماية المدنيين منها.

التأم اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية عام 2018 برئاسة لاتفيا، واستعرض الامتثال والتقدّم نحو تحقيق عالمية الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة (CCW). وطلب إلى فريق الخبراء الحكوميين المعنيّ بمنظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل (LAWS) الاجتماع لسبعة أيام في عام 2019 (قُلّصت المدّة من عشرة أيام إلى سبعة نزولاً عند إصرار روسيا) برئاسة شمال مقدونيا (انظر أدناه). وكما في عام 2017، اتُّفق أيضاً على وضع «المسائل المستجدّة في سياق أهداف الاتّفاقية وغاياتها» في برنامج عمل الاجتماع المقبل، مع دعوة مفتوحة للدول الأطراف لكي تقدّم أوراق عمل عن التطوّرات في العلم والتكنولوجيا[9]. ومع أنّه لن تُلغَى اجتماعات في عام 2018 لأسباب مالية (كما حدث عام 2017)، كان استمرار انعدام الاستقرار المالي موضوعاً رئيساً في المباحثات. إلا أنّ اقتراحَي الرئيس تأسيس صندوق طوارئ وجمع احتياط طوعي قوبلا برفض الدول الأطراف[10].

وكما في السنين الأخيرة، تصدّرت أربع مسائل برنامج الأعمال، وهي (أ) منظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل (LAWS)؛ (ب) الأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة بالسكّان (EWIPA)؛ (ج) الأسلحة الحارقة؛ و(د) الألغام غير الألغام المضادّة للأفراد (MOTAPM). لم يُحرز تقدّم يُذكر لتعذّر الإجماع، لكنّنا نناقش هذه المسائل بمزيد من التفصيل أدناه[11].

---

(8) Twentieth Annual Conference of the High Contracting Parties to Amended Protocol II to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons which may be Deemed to be Excessively Injurious or to have Indiscriminate Effects, «Report on improvised explosive devices,» 30 October 2018

انظر أيضاً مناقشة الأجهزة المتفجّرة الارتجالية في: Davis and Verbruggen, «The Convention on Certain Conventional Weapons,» pp. 387-388.

(9) Meeting of the High Contracting Parties to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons which may be Deemed to be Excessively Injurious or to have Indiscriminate Effects, Geneva, Final report, CCW/MSP/2018/11, 28 December 2018.

(10) Meeting of the High Contracting Parties to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons which may be Deemed to be Excessively Injurious or to have Indiscriminate Effects, Geneva, 21–23 Nov. 2018, Report on further measures that could be considered to improve the stability of the Secretariat's support to the Convention and on financial issues related to the Convention and its annexed Protocols, CCW/MSP/2018/7, 9 November 2018.

(11) K. Geyer, «Misuse of Consensus Strikes Again,» *CCW Report*, vol. 6, no. 12 (Reaching Critical Will, 26 November 2018).

فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل

بقيت التحدّيات الناشئة عن الذكاء الاصطناعي والاستقلالية في نظم الأسلحة محطّ تركيز مناقشة حكومية دولية ضمن إطار الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة(12). اكتسبت مباحثات الخبراء حول التكنولوجيات الحديثة في مجال منظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل زخماً منذ انطلاقها عام 2014. وشهد عام 2017 نقطة تحوّل حين انتقلت المناقشة من اجتماع غير رسمي للخبراء إلى إطار فريق خبراء رسمي(13). استغرق اجتماع فريق الخبراء الحكوميين عام 2018 مثلَي المدّة التي استغرقها اجتماعه عام 2017 أو اجتماعه في الإطار القديم. التقى الخبراء في عشرة أيام، في 9 ـ 13 نيسان/أبريل، وفي 27 ـ 31 نيسان/أبريل 2018. وسُجّلت نسبة عالية لمشاركة الدول الأطراف في كلتا الدورتين ـ قدّمت 14 دولة واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) وحركة عدم الانحياز (NAM) 14 ورقة عمل(14). كما حضر المجتمع المدني كِلا الاجتماعين بأعداد كبيرة، وهذا يشمل ممثّلي جماعات ضغط ومعاهد بحثية ومؤسّسات فكرية وجامعات، إضافة إلى مهندسين من القطاع الخاصّ ممّن شاركوا بصفة شخصية(15).

وكما عام 2017، ترأس فريقَ الخبراء الحكوميين عام 2018 أمانديب سينغ جيل، السفيرُ الهندي لدى مؤتمر نزع السلاح. وبهدف الإسهاب في المناقشات السابقة، اقترح الرئيس برنامج عمل شبيهاً ببرنامج عمل اجتماع عام 2017. شملت المحادثات أربع نواحٍ جوهرية: (أ) توصيف النظم الخاضعة للمناقشة؛ (ب) العنصر الإنساني في استخدام القوّة ونواحي التفاعل بين البشر والمكائن في تطوير التكنولوجيات الناشئة ذات الصلة ونشرها واستخدامها في سياق عمل الفريق؛ (د) الخيارات المحتملة للتصدّي للتحدّيات التي تهدّد الأمن الإنساني والدولي بفعل التكنولوجيا الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل(16).

تصنيف المنظومات قيد النظر

لتفادي انجرار النقاش إلى القضايا التعريفية ذاتها التي انجرّت إليها اجتماعات سابقة، سعى الرئيس إلى إيجاد نقاط مشتركة بين الدول حيال ما يعدّونه خصائص رئيسة لمنظومات الأسلحة

---

(12) لا يتوافر إجماع دولي على تعريف منظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل، لكنّ المجتمع المدني يشير إليها بوجه عام بأنّها أسلحة قادرة على انتقاء أهدافها ومهاجمتها من دون تدخّل بشري مباشر. انظر: V. Boulanin and M. Verbruggen, *Mapping the Development of Autonomy in Weapon Systems* (Stockholm: SIPRI, 2019)

(13) Davis and Verbruggen, «The Convention on Certain Conventional Weapons».

(14) United Nations Office at Geneva (UNOG), «2018 Group of Governmental Experts on Lethal Autonomous Weapons Systems».

(15) Campaign to Stop Killer Robots, «Rise of Tech Workers,» January 2019.

(16) Group of Governmental Experts of the High Contracting Parties to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons which may be Deemed to be Excessively Injurious or to have Indiscriminate Effects, «Report of the 2018 Session of the Group of Governmental Experts on emerging technologies in the area of Lethal Autonomous Weapons Systems,» CCW/GGE.1/2018/3, 23 October 2018.

الفتّاكة ذاتيّة التشغيل (LAWS)[17]. استعرض أربع مقاربات عريضة محتملة لتصنيف المنظومات ذات الصلة: (أ) المقاربة التجزيئية وتنصّ على جمع الخصائص المهمّة وتنحية ما عداها؛ و(ب) المقاربة التجميعية، وتنصّ على جمع فئات الخصائص وتقييمها بموجب معايير تقنية وإنسانية قانونية وأمنية سياسية للوقوف على صلتها بالاتّفاقية؛ (ج) مقاربة المساءلة وهي تعاين خصائص القرارات المؤتمتة ووظيفتها؛ و(د) مقاربة موجَّهة نحو الغاية ومعتمدة على التأثير وتركّز على النتائج المنشودة وغير المنشودة للمنظومات[18]. لكنّ جهود الرئيس لم تُفلح في توحيد الأطراف على مقاربة مرغوبة وعاد النقاش إلى بعض النقاط الخلافية الرئيسة التي سادت في السنين السابقة. أفصحت الدول عن آراء مختلفة جذرياً حيال كيفية تعريف مفهوم التشغيل الذاتي وما إذا كان التعريف العملي شرطاً لازماً للسير بالمناقشة قدُماً. ومع أنّ أغلب الدول التي ألقت كلمات وافقت على أنّ مستوى تدخّل البشر عامل مقرِّر في تصنيف منظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل، فهي لم تتّفق على ما يعنيه ذلك عملياً.

العنصر البشري في استخدام القوّة الفتّاكة

بدأ الرئيس مناقشة مسألة التدخّل البشري في استخدام القوّة بتقديم مخطّط بياني يلخّص المناقشات وأوراق العمل السابقة (انظر الشكل الرقم (9 ـ 1)). أظهر «مخطّط الشروق» هذا إمكان السيطرة البشرية على أربع نقاط في تطوير سلاح ذي وظائف ذاتية التشغيل واستخدامه: في أثناء البحث والتطوير (النقطة 1)، وقبل النشر من خلال الاختبار والتقييم والاعتماد (النقطة 2)، وفي مرحلة النشر عند نقاط التشغيل (النقطة 3)، وفي أثناء عمل منظومة السلاح (النقطة 4)[19].

تحدّثت دول في أثناء المناقشات عن إمكان إضافة نقطتين: المرحلة السابقة للتطوير (النقطة 0) حيث تُحدَّد المتطلّبات التقنية على المستوى السياسي؛ والمرحلة التالية للانتشار في أثناء التقييمات التالية للاستخدام (النقطة 5)[20]. بقيت مسألة تحديد كيفية تفعيل السيطرة البشرية عند كلّ من هذه النقاط من دون حلّ[21]. ومع أنّه بدا أنّ هناك إجماعاً واضحاً في

(17) للاطلاع على عرض عامّ للنقاش حول تعريف منظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل، انظر: V. Boulanin, «Mapping the Debate on LAWS at the CCW: Taking Stock and Moving Forward,» *EU Non Proliferation Paper*, no. 49 (March 2016)

(18) United Nations Office at Geneva, Group of Governmental Experts on Lethal Autonomous Weapons Systems, «Chair's summary of the discussion on agenda item 6(a), 9 and 10 April 2018; agenda item 6(b), 11 and 12 April 2018; agenda item 6(c), 12 April 2018; agenda item 6(d), 13 April 2018».

(19) المصدر نفسه.

(20) Group of Governmental Experts (note 16).

(21) للاطلاع على مجموعة تعاريف متنافسة، انظر: A. Singh Gill, «Chart 2: Consideration of the Human Element in the Use of Lethal Force; Aspects of Human-machine Interaction in the development, Deployment and Use of Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems,» April 2018, and A. Singh Gill, «Agenda Item 6b,» April 2018.

خيارات ممكنة للتصدّي للتحدّيات التي تواجه الأمن الإنساني والدولي

البند الرابع والأكثر إثارة للخلاف في برنامج الأعمال هو الردّ السياسي الذي تراه الدول لازماً للتصدّي للتحدّيات التي تمثّلها منظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل. اقترح الرئيس مناقشة حسنات كلّ خيار سياسي مقترَح إلى الآن وسيئاته.

أولاً، عرضت اللجنة الدولية للصليب الأحمر خيار صكّ ملزم قانوناً لتنظيم منظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل، كحظر شامل لتطوير هذه المنظومات واستخدامها عملاً باقتراح حملة وقف الروبوتات القاتلة، أو التزاماً إيجابياً للمحافظة على سيطرة بشرية فعلية في جميع الأوقات[22]. وقد أفصحت 28 دولة إلى الآن عن دعمها لصكّ مُلزم قانوناً[23]. وفي عام 2018، صارت النمسا أول دولة أوروبية تساند حظراً لمنظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل، بينما كانت الصين أولى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والوحيدة من بين هذه الدول إلى الآن في مساندتها للحظر. لكنّ الصين تقترح حظر استخدام هذه المنظومات وليس تطويرها أو إنتاجها[24]. وتحبّذ حركة عدم الانحياز أيضاً صكّاً ملزماً قانوناً ينصّ على حظر هذه المنظومات وتنظيمها[25].

ثانياً، كان إصدار إعلان سياسي خياراً اقترحته فرنسا وألمانيا وساندته دول غربية. يستلزم هذا الاقتراح إعلاناً غير ملزم قانوناً حول نواحٍ كأهمّية السيطرة البشرية والمساءلة. جادلت فرنسا وألمانيا بأنّ إعلاناً سياسياً سيبعث برسالة سياسيةً قوية ويُظهر أنّه في وسع الدول إيجاد بعض نواحي الفهم المشترك بينما يتيح للاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة مزيداً من الوقت لمداولات أكثر تعمّقاً. وترى فرنسا وألمانيا أنّ اقتراحهما قد يكون تسوية مقبولة لدى كلّ من معارضي الصكّ الملزم قانوناً ومؤيّديه.

ثالثاً، دعْم تنفيذ القانون الدولي القائم عبر تدابير عملية كالممارسات المُثلى وتقاسم المعلومات في مجال الاستعراضات القانونية للأسلحة الجديدة، وكوسائل المحاربة وطرقها عملاً بالمادّة 36 في البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتّفاقيات جنيف.

أخيراً، هناك خيار عدم فعل شيء، أي ترك الوضع على أساس أنّ القانون الدولي الإنساني قابل للتطبيق بالكامل أصلاً على منظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل[26]. أشارت النمسا وإسرائيل

(22) International Committee of the Red Cross, The Element of Human Control, Working Paper submitted at the Meeting of High Contracting Parties to the CCW, CCW/MSP/2018/WP.3, 20 November 2018.

(23) انظر: Campaign to Stop Killer Robots, «Country Views on Killer Robots,» 22 November 2018.

(24) يغطّي اقتراح الصين منظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل ذات الخصائص الخمس التالية: معدّل الفتك، والتشغيل الذاتي الكامل، واستحالة وقف الهجوم بعد التشغيل، واستحالة التمييز بين شروط الهجوم والقدرة على التطوّر. انظر: Group of Governmental Experts of the High Contracting Parties to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons which may be Deemed to be Excessively Injurious or have Indiscriminate Effects, Position Paper submitted by China, CCW/GGE.1/2018/WP.7, 11 April 2018.

(25) Group of Governmental Experts (note 16).

(26) المصدر نفسه.

وكوريا الجنوبية وروسيا والولايات المتّحدة إلى تفضيلها هذا الخيار بحجّة أنّ أيّ عمل ملموس بشأن هذه المنظومات سيكون «سابقاً لأوانه»[27].

العبرة التي استخلصها الرئيس من مباحثات الحكومات الدولية هي أنّه مع أنّ الدول ترى أنّ هذه الخيارات لا تتنافى مع بعضها بالضرورة، فإنّ الآراء لا يمكن أن تتوافق على أيّ منها. كما أنّه لا يمكن الاتّفاق على طريقة المضيّ قدُماً. دعا بعض الدول الثماني والعشرين التي تبنّت عام 2018 أو قبله موقفاً مؤيّداً لحظر منظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل، ولا سيما النمسا وتشيلي وكوبا والبرازيل، إلى ولاية معزَّزة لفريق الخبراء الحكوميين عام 2019[28]. جادلت تلك الدول بأنّ الوقت مناسب لإطلاق عملية تفاوض إذا كان المراد حماية الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة من خطر التخلّف عن مواكبة التطوّرات التكنولوجية في مجال منظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل. لكنّ روسيا والولايات المتّحدة تردّدتا في البدء بمفاوضات قبل توصّل فريق الخبراء الحكوميين إلى تعريف عملي وفهم مشترك للمشكلة. ولا تزال دول في طور التوصّل إلى موقف، وهي راغبة في مناقشة المسألة بإسهاب قبل الانخراط في عملية مفاوضات رسمية. وفي النهاية، وافقت الدول على الإبقاء على الولاية الحالية لفريق الخبراء الحكوميين، لكن مع سبعة أيام عمل عام 2019 عوضاً من عشرة كما كانت الحال في عام 2018 (انظر أدناه).

مبادئ توجيهية ممكنة

قدّم الرئيس عقب هذه المناقشات مسوّدة تقرير فريق الخبراء الحكوميين الذي تضمّن مجموعة المواضيع الرئيسة التي توافقت عليها الدول أو التي عدّتها مهمّة. تضمّنت «نقاطُ الالتقاء الناشئة والاستنتاجات والتوصيات» هذه قائمة «بمبادئ توجيهية ممكنة»[29]. وصار التقرير محطّ تركيز يومين من المفاوضات المكثَّفة حين استمرّت المناقشات حتى ساعة متأخّرة من الليل. من جملة النقاط الخلافية في تلك المناقشات تحديد إن كانت الإشارة جديرة إلى منظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل والمشكلات الملازمة لها على أنّها «مسائل محتملة» أم لا؛ ومدى إلزامية اللغة المستخدمة في الوثيقة، وطرائق مواصلة العمل على هذه المنظومات، وصلة حقوق الإنسان بدراستها، والتعريفات والتكنولوجيات، وما إذا كان يجب على الدول التباحث في «المنافع» المتصوَّرة لهذه المنظومات[30]. وافقت الدول في آخر المطاف على نموذج للوثيقة أكثر اقتضاباً

(27) A. Acheson, «Mind the Downward Spiral,» *CCW Report*, vol. 6, no. 11 (Reaching Critical Will, September 2018).

(28) لكنّ 25 دولة فقط من هذه الدول الثماني والعشرين دول أطراف في الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة. دعت مصر وغانا وزيمبابوي إلى حظر، لكنّ مصر وقّعت على الاتّفاقية ولم تصدقها. انظر: United Nations Office in Geneva, «High Contracting Parties and Signatories,» updated as of 14 November 2018, and Campaign to Stop Killer Robots, «Country Views on Killer Robots,» 22 November 2018.

(29) Group of Governmental Experts (note 16).

(30) Acheson, «Mind the Downward Spiral».

من مسودّته الأصلية[31]. تضمّن النصّ الذي سمحت الدول للرئيس بتقديمه في اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 عشرة مبادئ منها: (أ) الإقرار بأنّ القانون الدولي الإنساني يظلّ سارياً على كلّ منظومات الأسلحة، وهذا يشمل منظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل؛ (ب) وجوب أن يتحمّل البشر مسؤولية القرارات المتّصلة باستخدام القوّة وأنّه لا يمكن أن تكون المكائن محلّ مساءلة؛ (ج) وجوب أن تتّخذ الدول تدابير ملائمة لتضمن امتثال الأسلحة التي تطوّرها أو تتملّكها للقانون الدولي، وأن تدمج ضمانات الأمن والسلامة التي تحدّ خطر الهجمات الإلكترونية أو سوء الاستخدام من جانب جماعات إرهابية.

وافق اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة في تشرين الثاني/نوفمبر على التقرير وعلى توصية فريق الخبراء الحكوميين بتمديد ولايته. لكنّ مدّة الفريق لعام 2019 صارت محلّ خلاف، إذْ أيّدت دول استمرارها 20 يوماً لإحراز تقدّم سريع، بينما سلّطت دول أخرى الضوء على المتاعب المالية التي تتحمّلها الوفود المشاركة في المباحثات. ومع أنّ فريق الخبراء الحكوميين أوصى باستمرار المداولات عشرة أيام، انتهى اجتماع تشرين الثاني/نوفمبر بالاتّفاق على سبعة أيام عملاً برأي روسيا. وسيترأس الفريقَ عام 2019 ليبكو ييفان جيورجيينسك من شمال مقدونيا.

مباحثات مهمّة أخرى: الأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة بالسكّان، والأسلحة الحارقة والألغام غير الألغام المضادّة للأفراد

الأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة بالسكّان

ازداد تركيز العنف في المناطق العمرانية في السنين العشرين الماضية[32]. لطالما أدى استخدام الأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة بالسكّان، وبخاصّة استخدام الأسلحة المتفجّرة ذات الشعاع التدميري الكبير ومنظومات الإيصال عديمة الدقّة أو القادرة على إسقاط ذخائر متعدّدة على منطقة شاسعة، إلى أوضاع يمثّل فيها المدنيون، وليس المحاربين، أكثر من 90 في المئة من ضحاياها[33]. واستناداً إلى منظّمة مكافحة العنف المسلّح (AOAV) أوقعت الأسلحة المتفجّرة 9615 قتيلاً و12720 جريحاً في صفوف المدنيين، أي ثلث ما كانت عليه الحال عام 2017، حين قُتل 16289 مدنياً وأصيب 15615 آخرون بجراح. عُزيت 42 في المئة من إصابات المدنيين الناجمة عن أسلحة متفجّرة عام 2018 إلى أجهزة متفجّرة ارتجالية (IED)، بينما عُزيت 32 في المئة إلى غارات جوّية،

(31) K. Gayer and A. Pytlak, «News in Brief,» *CCW Report*, Reaching Critical Will, vol. 6, no. 10 (31 August 2018).

(32) انظر مثلاً: OECD, «Trend seven: Urban Violence is Becoming the New Norm,» States of Fragility, 2016: Highlights, 2016, pp. 21–23.

(33) International Committee of the Red Cross, «Explosive Weapons in Populated Areas,» Fact sheet, 14 June 2016, and the International Network on Explosive Weapons (INEW) website.

و15 في المئة إلى أسلحة تُطلق من الأرض، و9 في المئة إلى أسلحة متفجّرة متعدّدة[34]. وتعزو المنظّمة جلّ الخفض الإجمالي لأعداد المدنيين المصابين في العالم أجمع إلى أفول جماعة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية، وإلى تقهقر جماعة بوكو حرام في نيجيريا. ففي سورية، انخفض عدد المصابين المدنيين من جرّاء أسلحة متفجّرة من 8767 مدنياً عام 2017 إلى 5061 مدنياً عام 2018، أي بأكثر من 40 في المئة، لكن تبقى سورية الدولة الأكثر ابتلاءً بهذه الأسلحة. وعُزيت إصابات كثيرة إلى مدّة بين شهرَي شباط/فبراير وآذار/مارس حين شنّت القوّات السورية والروسية على الغوطة الشرقية حملة قصف مكثّفة. وسُجّلت انخفاضات كبيرة أيضاً في إصابات المدنيين المتّصلة بالعنف المتفجّر في الصومال، حيث انخفضت بنسبة 48 في المئة، وفي باكستان (48 في المئة) وفي العراق (77 في المئة)[35].

شذّت أفغانستان عن هذا الميل النزولي العالمي، حيث زادت إصابات المدنيين زيادة كبيرة بسبب الأسلحة المتفجّرة ـ من 1092 قتيلاً مدنياً عام 2017 إلى 1488 قتيلاً مدنياً عام 2018. وعزت منظّمة مكافحة العنف المسلّح هذه الإصابات بصورة رئيسة إلى أجهزة متفجّرة ارتجالية صنعتها جهات فاعلية ليست تابعة لدول (76 من إجمالي قتلى المدنيين وجرحاهم) أو إلى غارات جوّية، ولا سيّما الأمريكية[36]. شهدت دول أخرى زيادات ملحوظة أيضاً كاليمن (من 1670 مدنياً مصاباً عام 2017 إلى 1807 مصابين عام 2018)، والهند (من 267 عام 2017 إلى 322 عام 2018)، وليبيا (من 163 عام 2017 إلى 392 عام 2018). كما شهدت إثيوبيا وإيران وماليزيا والفيليبين وغزّة زيادات أيضاً[37].

حملت الأوضاع الطارئة الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة بالسكّان على إطلاق دعوات من دول تزايد عددهم، ومن الأمناء العامّين المتعاقبين للأمم المتّحدة، ومن هيئات دولية ومنظّمات غير حكومية إلى اعتماد تدابير تتيح للمدنيين حماية أفضل وتُبعد هذه الأذية[38]. أطلق الأمين العامّ للأمم المتّحدة في أيار/مايو 2018 خطّة جديدة لنزع السلاح (انظر

(34) Action on Armed Violence, «2018: A Year of Explosive Violence,» 11 January 2019.

(35) للمزيد عن النزاع المسلّح في سورية وفي العراق، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب. وللمزيد عن النزاع في الصومال، انظر الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

(36) Action on Armed Violence, «2018: A Year of Explosive Violence,» Ibid.

للمزيد عن النزاع في أفغانستان، انظر الفصل الثاني، القسم III في هذا الكتاب.

(37) المصدر نفسه. للمزيد عن النزاع في غزّة وليبيا واليمن، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب. وللمزيد عن النزاع في ماليزيا والفيليبين، انظر الفصل الثاني، القسم III في هذا الكتاب. وللمزيد عن النزاع في إثيوبيا، انظر الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

(38) انظر مثلاً: International Committee of the Red Cross, «Explosive Weapons in Populated Areas,» and «Explosive Weapons: Protecting Civilians from the Use of Explosive Weapons in Populated Areas,» August 2018

للاطلاع على قائمة بالدول والمناطق الـ88 ومجموعات الدول الأربع التي أقرّت علناً في إعلانات بالأذى الذي تسبّبه الأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة بالسكّان، انظر: «Political Response,» on the INEW website.

القسم IV)، واحتوت ثلاثة مواضيع رئيسة ركّز أحدها حديثاً على «نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح». سيتضمّن ذلك جهداً لـ «كبح» استخدام الأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة بالسكّان والتي يغطّي تأثيرها منطقة واسعة، وذلك بمساندة جهود الدول الأعضاء الرامية «إلى إعداد إعلان سياسي وتطوير قيود ملائمة ومعايير مشتركة وسياسات عملية منسجمة مع القانون الدولي الإنساني»[39]. وفي مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن في 22 أيار/مايو 2018 حول حماية المدنيين في النزاعات المسلّحة، أبرزت 12 دولة على الأقل، بالإضافة إلى الأمين العامّ للأمم المتّحدة، الأخطار الجسيمة المحدقة بالمدنيين من جرّاء استخدام هذه الأسلحة، بينما ساندت أيرلندا وكوستاريكا والنمسا، ودول أخرى، تطوير صكّ سياسي دولي بشأن المسألة[40].

قدّم ما يزيد على 50 دولة إعلاناً مشتركاً حول المسألة تلاه ممثّل أيرلندا في اجتماع اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامّة للأمم المتّحدة بشأن نزع السلاح والأمن الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2018[41]. يطالب الإعلان ببذل جهود لعكس الميل إلى الأذى الكبير الذي يصيب المدنيين بسبب الأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة بالسكّان (EWIPA) وبترسيخ احترام القانون الدولي الإنساني والامتثال له. ويختتم بتوصية من الدول المساندة بمواصلة «الجهود للتعامل مع الأذى الإنساني بسبب هذه الأسلحة، عبر التوصّل لاحقاً إلى إعلان سياسي مشترك محتمل وبمواصلة دعم المبادرات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك المؤتمرات الإقليمية». وأدلى المجتمع المدني والشبكة الدولية المعنيّة بالأسلحة المتفجّرة (INEW) بإعلان أمام اللجنة الأولى أيضاً عام 2018. دعا الإعلانُ الدولَ إلى «احترام التزام بعدم استخدام أسلحة متفجّرة يغطّي أثرها منطقة واسعة في مناطق مأهولة بالسكّان بتطوير معاييرَ دولية جديدة ـ كإعلان سياسي دولي»[42]. وعقب الاجتماع الإقليمي الأول حول الأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة بالسكّان عُقد في مابوتو في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، اجتماع ثانٍ في سانتياغو في كانون الأول/ديسمبر 2018[43].

سعت دول إلى إدراج استخدام هذه الأسلحة في إطار الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة. وناقش نحو 30 وفداً الموضوع في اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية عام 2018، وقدّمت ألمانيا ورقة عمل. ورحّبت دول كثيرة بالجهود الجارية المتعدّدة الأطراف، كـ «محادثات الأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة بالسكّان» برئاسة ألمانيا في حلقتَي عمل عُقدتا في جنيف في حزيران/يونيو

(39) United Nations, Office for Disarmament Affairs, *Securing Our Common Future: An Agenda for Disarmament* (New York: Office for Disarmament Affairs, 2018), pp. x and 34–36.

(40) United Nations, «Speakers Urge Strict Compliance with Global Legal Protections, as Security Council discusses plight of Civilians Caught up in Proxy Wars, Other Conflict Zones,» Meetings coverage, SC/13348, 22 May 2018.

(41) United Nations, General Assembly, First Committee, «Joint Statement on Explosive Weapons in Populated Areas,» New York, 25 October 2018.

(42) L. Boillot, «Statement by the International Network on Explosive Weapons to the UN General Assembly's First Committee on International Security and Disarmament,» New York, 17 October 2018.

(43) INEW, Regional Meeting on the Use of Explosive Weapons in Populated Areas, Santiago, Chile, 5-6 December 2018.

وأيلول/سبتمبر 2018، وكجهد قادته النمسا لتطوير إعلان سياسي، والذي أُقرّ في برنامج عمل الأمين العامّ للأمم المتّحدة حول نزع السلاح[44]. ومع أنّ وفوداً كثيرة أفصحت عن مخاوف من هذه الأسلحة، لم يتضمّن التقرير إطلاق مبادرات ملموسة لعدم توافر إجماع.

في الواقع، عارضت دول، كالصين وإسرائيل والمملكة المتّحدة، مفهوم الأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة بالسكّان ابتداءً، مجادلة بأنّه مفهوم واسع جداً أو غامض، في حين زعمت روسيا أنّه مشمول في الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة أو في بروتوكولاتها[45]. لذلك، يشير تقرير الاجتماع ببساطة إلى أنّ دولاً أطرافاً «أفصحت عن عزمها على تقديم أوراق عمل بشأن التحدّيات الناشئة عن استخدام أسلحة تقليدية معيّنة في نزاع مسلّح وعن أثرها في المدنيين، وبخاصّة في المناطق التي تضمّ أعداداً كبيرة منهم»[46]. واليوم، يكتنف الغموض مستقبل هذا الموضوع: الراجح أنّ دولاً ستواصل الضغط من أجل مباحثات في إطار الاتّفاقية، والراجح أنّ دولاً أخرى ستستأنف الجهود لتطوير إعلان سياسي دولي خارج الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة.

الأسلحة الحارقة

يحظر البروتوكول الثالث للاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة استخدامات معيّنة للأسلحة الحارقة، لكنّ قيودها أخفقت في حماية المدنيين من أذى هذا الاستخدام في السنين الأخيرة في سورية وأوكرانيا واليمن، وفي دول أخرى. يوجد في البروتوكول ثغرتان رئيستان: تنظيم ضعيف للأسلحة الحارقة التي تُطلق من الأرض مقارنة بالنماذج التي تُطلق من الجوّ؛ وصيغة غير ملائمة بشأن الذخائر المتعدّدة الاستخدامات، كالفوسفور الأبيض الذي يمكن استخدامه لأغراض كثيرة في ميدان المعركة ـ كحاجب للرؤية أو ستار دخاني، وفي إطلاق إشارات ووضع علامات، لكن يُستخدم كسلاح حارق أيضاً.

وثّقت منظّمة هيومان رايتس ووتش 30 هجوماً بأسلحة حارقة في سورية عام 2018 (في مقابل 22 حالة مسجّلة عام 2017)[47]. ففي 16 آذار/مارس 2018 مثلاً، استُخدمت ذخائر حارقة أُطلقت من الجوّ على بلدة كفر بطا بالغوطة الشرقية، وهو ما أدى إلى مقتل 61 شخصاً على الأقلّ وإلى

---

(44) Davis and Verbruggen, «The Convention on Certain Conventional Weapons,» pp. 391-392; United Nations, Office for Disarmament Affairs, *Securing Our Common Future: An Agenda for Disarmament*, and Meeting of the High Contracting Parties to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons Which may be Deemed to be Excessively Injurious or to have Indiscriminate Effects, «Mitigating the Civilian Harm from the Use of Explosive Weapons in Populated Areas,» Working Paper submitted by Germany, CCW/MSP/2018/WP.1, 14 November 2018.

(45) انظر: K. Geyer, «Explosive Weapons in Populated Areas,» *CCW Report*, vol. 6, no. 12 (Reaching Critical Will, 26 November 2018), pp. 4-5.

(46) Meeting of the High Contracting Parties (note 9).

(47) Human Rights Watch, «Action Needed on Incendiary Weapons,» Geneva, 14 November 2018.

إصابة أكثر من 200 آخرين[48]. سورية ليست دولة طرفاً في البروتوكول الثالث، ولذلك فهي غير ملزمة بقيوده. ولا تزال تستخدم أسلحة حارقة روسية أو سوفياتية الصنع منذ سنة 2012.

شجبت دول كثيرة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمين العامّ للأمم المتّحدة وكثير من المنظّمات غير الحكومية الهجماتِ الأخيرة بالأسلحة الحارقة وطالبت بإعادة النظر في البروتوكول الثالث وبتقويته[49]. وفي اجتماع اللجنة الأولى للجمعية العامّة للأمم المتّحدة عام 2018، أدلت منظّمة هيومان رايتس ووتش ببيان حثّت فيه الحكومات على سنّ قانون دولي أشدّ بشأن الأسلحة الحارقة، ودعت الأطراف المتعاقدة السامية في الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة إلى «تكريس وقتٍ عام 2019 لاستعراض تنفيذ البروتوكول الثالث ومدى ملاءمته، ويفضّل من خلال اجتماع غير رسمي للخبراء»[50]. وبالرغم من أنّه لم يُحرَز تقدّم يُذكر في المؤتمر الاستعراضي الخامس عام 2016 ـ ولا في اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية عام 2017 حيث كان بنداً على جدول الأعمال لأوّل مرّة منذ عام 1980 ـ قرّرت الدول الأطراف إبقاء المسألة كبند منفصل في برنامج عمل لاجتماع عام 2018.

شجبت دول كثير مرّة أخرى في اجتماع عام 2018 الاستخدام الأخير لأسلحة حارقة ودعت إلى تكريس وقت أطول في الاجتماعات اللاحقة لدراسة سبُلٍ تعزّز حماية المدنيين. لكنّ روسيا، بقدر من الدعم الصيني والكوبي، عرقلت اقتراحات رمت إلى إبقاء المسألة في جدول الأعمال[51]. لذلك، إذا عكس التقرير النهائي استمرار المخاوف من استخدام الأسلحة الحارقة، فهذه المسألة لم تُدرَج كبند منفصل في جدول أعمال اجتماع 2019[52].

الألغام غير الألغام المضادّة للأفراد

تركّز المباحثات حول الألغام غير الألغام المضادّة للأفراد (MOTAPM) على الألغام المضادّة للمركبات (AVM)، وهذا يشمل الألغام المضادّة للدبّابات. لا يزال هذا الموضوع على مائدة البحث في إطار الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة منذ أكثر من عقد، لكنّ من غير أن تتوافق آراء الدول الأطراف على طريقة السير بالمحادثات قدُماً. لكن اتُّفق في اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية لعام 2017 على أن يعقد رئيس الاجتماع لعام 2018 مشاورات مفتوحة غير رسمية حول الطريقة

(48) Syria Civil Defense, «A Horrific Massacre Including Unconscionable Napalm Air Strikes Killed at Least 61 Civilians in #Kafr_Bata Town,» Twitter post, 16 March 2018, and Human Rights Watch, «Russia Backs Syria in Unlawful Attacks on Eastern Ghouta,» 18 March 2018.

(49) انظر المباحثات حول الأسلحة الحارقة في: Davis [et al.], «Humanitarian Arms Control Regimes: Key Developments in 2016,» pp. 556-557, and Davis and Verbruggen, «The Convention on Certain Conventional Weapons,» pp. 388-389.

(50) Human Rights Watch, Statement on incendiary weapons, UN General Assembly First Committee on Disarmament and International Security, Delivered by Steve Goose, Human Rights Watch, 17 October 2018.

(51) B. Docherty, «Setback Not Surrender on Incendiary Weapons,» *CCW Report*, vol. 6, no. 12 (Reaching Critical Will, 26 November 2018), pp. 5–6.

(52) Meeting of the High Contracting Parties (note 9).

المُثلى لإزالة الاختلافات في وجهات النظر حيال طريقة التعامل مع الوقْع الإنساني والتطويري لهذه الألغام، ومنفعتها العسكرية، وكيفية تحصيل هذه المنفعة مع تبديد المخاوف الإنسانية في الوقت نفسه. وفي هذا الصدد، عُقد اجتماعان تشاوريان مفتوحان وغير رسميَّين في جنيف في 14 حزيران/يونيو وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر 2018[53]. لكن المشاركين في هذين الاجتماعين عجزوا عن إزالة الاختلافات في وجهات النظر، وأوصى تقرير الرئيس بمواصلة المشاورات غير الرسمية عام 2019[54]. وأشار اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية لعام 2018 إلى التقرير وإلى «بقاء الاختلاف في وجهات النظر»[55].

(53) J. Kārkliņš, Ambassador and Permanent Representative of Latvia to the United Nations Office at Geneva, «Background note and informal consultations on 14 June 2018,» 7 May 2018, and J. Kārkliņš, «Background note for the Second of Informal Consultations on MOTAPM,» 14 September 2018.

(54) Meeting of the High Contracting Parties to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons Which may be Deemed to be Excessively Injurious or to have Indiscriminate Effects, Geneva, «Mines other than Anti-Personnel Mines,» report of the Chairperson-elect, CW/MSP/2018/3, 2 November 2018.

(55) Meeting of the High Contracting Parties (note 9).

II الألغام المضادّة للأفراد والذخائر العنقودية

إيان ديفيس

اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد

تحظر اتّفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد ((APM) لعام 1997 أموراً منها استخدام ألغام مضادّة للأفراد وتطويرها وإنتاجها ونقلها. إنّها ألغام تنفجر عندما يلمسها الإنسان، أي أنّها «تنفجر بفعل الضحية»، ولذلك فهي تشمل الأجهزة المتفجّرة الارتجالية التي تعمل كألغام مضادّة للأفراد، وهي تسمّى «ألغاماً مرتجَلة» أيضاً[1]. وحدّدت الدول الأطراف في المؤتمر الاستعراضي لعام 2014 هدفاً هو إزالة الألغام المضادّة للأفراد بالكامل ومعالجة عواقب استخدامها في الماضي بحلول عام 2025.

الامتثال لاتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد جيد عموماً. فالواجبات الأساسية تُحترم إلى حدّ بعيد، ويجري التعامل مع النواحي الغامضة، حين بروزها، بطريقة مُرضية. لكن لا تزال الاتّفاقية تُقوَّض لرفض بعض الدول التوقيع عليها، كالصين وإيران وإسرائيل وكوريا الشمالية وروسيا والسعودية والولايات المتحدة[2].

هناك 164 دولة طرفاً في الاتّفاقية حالياً. وهي تضمّ دول الاتّحاد الأوروبي، وكلّ الدول الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وكلّ الدول التي في الأمريكات عدا كوبا والولايات المتّحدة، بحيث إنّ هناك 33 دولة فقط خارج المعاهدة[3]. ولم يشهد عام 2018 انضمام دول جديدة، وتصدر الجمعية العامّة للأمم المتحدة كلّ عام قراراً يساند حظراً شاملاً للألغام المضادّة للأفراد ويساند

(1) تناقش الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة الأجهزةَ المتفجّرة الارتجالية أيضاً، انظر القسم I في هذا الفصل.

(2) Editorial, «Why Do Land Mines Still Kill So Many?,» *New York Times*, 6/1/2018.

(3) للاطلاع على ملخّص لاتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد. وعام 2018، أُقرّ القرار 61/73 بـ169 صوتاً (بزيادة صوتين على أعلى عدد للأصوات المؤيدة عام 2017)، وامتناع 16 دولة عن التصويت وعدم اعتراض الباقين[4].

استخدام الألغام المضادّة للأفراد عام 2018

صار استخدام الدول للألغام المضادّة للأفراد شديد الندرة الآن. واستناداً إلى مرصد الألغام الأرضية لعام 2018، لم تستخدم غير ميانْمار ـ وهي دولة خارج المعاهدة ـ هذه الألغام في المدّة الواقعة بين تشرين الأول/أكتوبر 2017 وتشرين الأول/أكتوبر 2018، وهي تنشر هذه الألغام منذ عشرين سنة[5]. وذكر تقرير عام 2018 لبعثة تقصّي الحقائق الدولية المستقلّة التابعة للأمم المتّحدة التي تحقّق في مزاعم استخدام ألغام في السنة السابقة أنّ هناك «أسساً معقولة» لاستنتاج أنّ جيش ميانْمار زرع ألغاماً أرضية في المناطق الحدودية وفي ولاية راخين الشمالية بهدف إصابة مدنيّي الروهينغيا الفارّين إلى بنغلادش أو قتلهم «على نحو متعمَّد أو متوقَّع». وإضافة إلى ذلك، زُرعت ألغام جديدة مضادّة للأفراد في المناطق الحدودية في سياق «استراتيجية مقصودة ومخطَّط لها لثني لاجئي الروهينغيا عن محاولة العودة إلى ميانْمار»[6]. ومع أنّ القوات الحكومية السورية استخدمت ألغاماً مضادّة للأفراد في الحقبة السابقة التي غطّاها التقرير، لم تجد الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية (ICBL) دليلاً على استخدام جديد في الحقبة الأخيرة.

إنّ استخدام جماعات مسلّحة من غير الدول ألغاماً مضادّة للأفراد، وهذا يشمل الأجهزة المتفجّرة الارتجالية التي تنفجر بفعل الضحية، مشكلة متعاظمة. استخدمت هذه الجماعات تلك الألغام في ثماني دول على الأقلّ بين تشرين الأول/أكتوبر 2017 وتشرين الأول/أكتوبر 2018، وهي أفغانستان وكولومبيا والهند وميانْمار ونيجيريا وباكستان وتايلند واليمن. كما سرت مزاعم غير مؤكَّدة تحدّثت عن استخدام جماعات من غير الدول مثل هذه الألغام في ثماني دول أخرى هي الكاميرون والعراق وليبيا ومالي والفيليبين وسورية وتونس وأوكرانيا[7]. ونشير إلى أنّ منظّمة نداء جنيف منظّمة غير حكومية تدعو الجهات المسلّحة من غير الدول إلى احترام الأعراف الإنسانية الدولية

---

(4) United Nations, General Assembly, Implementation of the Convention on the Prohibition of the Use, Stockpiling, Production and Transfer of Anti-Personnel Mines and on Their Destruction, A/RES/73/61, 5 December 2018.

حول أهمية أنماط التصويت على قرارات الجمعية العامة انظر: International Campaign to Ban Landmines, «Frequently Asked Questions Regarding the UNGA Mine Ban Treaty Resolution,» [n. d.].

(5) International Campaign to Ban Landmines (ICBL–CMC), *Landmine Monitor, 2018* (Geneva: ICBL–CMC, 2018), pp. 1 and 8–9.

يركّز التقرير على السنة التقويمية 2017 مع إدراج معلومات لغاية تشرين الثاني/نوفمبر 2018 متى أمكن ذلك.

(6) Human Rights Council, Report of the detailed findings of the Independent International Fact-finding Mission on Myanmar, A/HRC/39/CRP.2, 17 September 2018, p. 288.

للمزيد عن النزاع في ميانْمار، انظر الفصل الثاني، والقسم III في هذا الكتاب.

(7) International Campaign to Ban Landmines (note 5), pp. 1 and 8–12, and P. Beaumont, «Landmines Made by ISIS Undo Progress Made by Princess Diana Campaign,» *The Guardian*, 31/5/2018.

في النزاعات المسلّحة، وهي تسعى منذ عام 2000 إلى نيل تعهدات من جماعات كهذه باحترام «صكوك التزام» تتيح للجماعات المسلّحة منبراً عاماً للالتزام بأعراف إنسانية معيّنة. وقد وقّعت 52 جماعة إلى الآن على صكّ الالتزام الخاصّ بالألغام المضادّة للأفراد، وتشير الأدلّة إلى إظهار كثير منها امتثالاً قوياً لتعهّداتها[8]. ففي الصحراء الغربية مثلاً، دمّرت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) 2500 لغم مخزن مضادّ للأفراد في أيار/مايو 2018[9].

وعام 2017، وهو آخر عام تتاح بشأنه بيانات، سجّلت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية (ICBL) 7239 إصابة ناجمة عن ألغام/مخلّفات حربية متفجّرة (ERW)، منها 2793 إصابة قاتلة. وهذه ثالث سنة على التوالي تُسجَّل فيها إصابات مرتفعة على نحو استثنائي، وإن كانت أدنى من تلك المسجّلة عام 2016، والسنة الثانية على التوالي التي سُجّل فيها أكبر عدد من الإصابات السنوية الناجمة عن ألغام مرتجلة[10]. الدولتان اللتان سُجّلت فيهما أكثر الإصابات هما أفغانستان وسورية، حيث يظهر أنّ الإصابات بقيت كثيرة هناك عام 2018.

يُعزى استخدام جماعات مسلّحة من غير الدول للألغام المرتجلة في أفغانستان إلى تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية خرسان وإلى قوّات طالبان بصورة رئيسة. واستناداً إلى بعثة الأمم المتّحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (UNAMA)، بلغت الهجمات على المدنيين باستخدام أجهزة متفجّرة ارتجالية «مستويات عالية جداً». ويُعزى نحو نصف إصابات المدنيين منذ بداية سنة 2018 والناجمة عن العنف المتّصل بالنزاع إلى جماعات تستخدم هذه الأجهزة[11]. ووثّقت البعثة 3634 إصابة في صفوف المدنيين (منهم 1065 قتيلاً و2569 جريحاً) بسبب هجمات انتحارية وغير انتحارية بواسطة هذه الأجهزة بين 1 كانون الثاني/يناير و30 أيلول/سبتمبر 2018، بزيادة نسبتها 21 في المئة عن الإصابات المسجّلة في الحقبة ذاتها عام 2017.

وفي سورية، لا تزال الألغام المضادّة للأفراد تُوقع قتلى وجرحى في صفوف المدنيين العائدين إلى مناطق كان يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية. ففي مدينة الرقّة مثلاً، أدّى التلوّث الشديد بالألغام الأرضية إلى سقوط أكثر من 491 شخصاً بين قتيل وجريح بسبب ألغام مضادّة للأفراد في الحقبة الممتدّة بين 21 تشرين الأول/أكتوبر 2017 و20 كانون الثاني/يناير 2018[12].

---

(8) International Campaign to Ban Landmines (ICBL–CMC), *Landmine Monitor, 2018*, p. 13; M. Konaev and T. Fazal, «Can International Humanitarian Law Restrain Armed Groups? Lessons from NGO work on Anti-Personnel Landmines,» Lawfare, 30 September 2018, and Geneva Call, «Landmine Ban,» [n. d.].

(9) Geneva Call, «Destruction of 2,500 Stockpiled Anti-personnel Mines in Western Sahara,» 30 May 2018.

(10) International Campaign to Ban Landmines (ICBL–CMC), *Landmine Monitor, 2018*, pp. 49-57.

(11) UNAMA, Special report, *Afghanistan: Protection of Civilians in Armed Conflict, Increasing Harm to Afghan Civilians from the Deliberate and Indiscriminate Use of Improvised Explosive Devices* (Kabul: UNAMA, 2018).

انظر أيضاً: Human Rights Watch, *No Safe Place: Insurgent Attacks on Civilians in Afghanistan* (USA: Human Rights Watch, 2018)

للمزيد عن النزاع في أفغانستان، انظر الفصل الثاني، القسم III في هذا الكتاب.

(12) = Human Rights Watch, «Syria: Landmines Kill, Injure Hundreds in Raqqa,» 12 February 2018.

تدابير الإزالة والتدمير

فاق الدعم الدولي للأعمال المتّصلة بالألغام (إزالة الألغام الأرضية ومخلّفات الحربية المتفجّرة الأخرى لجعل الأرض صالحة لاستخدام المجتمع) 200 مليون دولار: قدّمت 37 جهة مانحة 673.25 مليون دولار لـ38 دولة و3 مناطق أخرى. وهذا أكبر إسهام مالي منذ أكثر من عقدين. أسهم الداعمون الماليون الخمسة الكبار للأعمال المتعلّقة بالألغام ـ ألمانيا واليابان والنرويج والولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي ـ بما يقارب 80 في المئة من إجمالي التمويل الدولي عام 2017[13]. استضافت أفغانستان مؤتمراً دولياً ثالثاً للإعلان عن تبرّعات في جنيف في شباط/فبراير 2018. من بين التعهّدات بالدعم عام 2018، تعهّدُ كوريا الجنوبية في آذار/مارس 2018 بتقديم 20 مليون دولار لأعمال التطهير في فيتنام؛ وتعهّد النمسا في حزيران/يونيو 2018 بتقديم 14.2 مليون دولار للأنشطة المتعلّقة بالألغام في العراق وسورية؛ وتعهّد المملكة المتّحدة في أيلول/سبتمبر 2018 بتقديم 58 مليون دولار لعدّة مشاريع متعلّقة بالألغام[14].

تمّ تطهير 128 كم^2 من الألغام الأرضية، وتدمير أكثر من 168000 لغم أرضي عام 2017 ـ كلا الرقمين أدنى من نظيره المسجَّل عام 2016[15]. أكملت موريتانيا إزالة ألغامها الأرضية عام 2018. هناك 32 دولة طرفاً في اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد من بين الدول الستّ والخمسين والمناطق الأربع الأخرى المتنازَع على سيادتها ويُعرف أنّها مبتلاة بالألغام. ويظهر أنّ أربعاً من هذه الدول فقط في طريق الالتزام بأجل العشر سنين المحدّد لإزالة تلوّث أراضيها المعروف بالألغام، وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية والبيرو وسريلانكا وزيمبابوي[16]. ومن بين الدول الأطراف التي لا يزال يتعيّن عليها الوفاء بالتزامات إزالة ألغامها بعض من أكثر الدول ابتلاءً بالألغام في العالم، كأفغانستان وأنغولا وأذربيجان والبوسنة والهرسك وكمبوديا وتشاد وكرواتيا والعراق وتايلند وتركيا واليمن.

يُقدَّر بأنّ المنطقة المنزوعة السلاح التي تفصل بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية إحدى أكثر المناطق الملغّمة في العالم، غير أنّه لا تتوافر عن مدى التلوّث معلومات كثيرة. لكن في سياق إعادة الدفء إلى العلاقات بين الكوريتين واقتراح إخلاء شبه الجزيرة من السلاح النووي، أعلن في

= انظر أيضاً: Amnesty International, War of Annihilation»: Devastating Toll on Civilians, Raqqa, Syria (London: Amnesty International, 2018).

للمزيد عن النزاع في سورية، انظر أيضاً الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(13) International Campaign to Ban Landmines (ICBL–CMC), *Landmine Monitor, 2018*, pp. 3-4 and 23-31.

(14) Anti-Personnel Mine Ban Convention, Third Annual Pledging Conference for the Implementation of the Anti-Personnel Mine Ban Convention, Third Pledging Conference report, 17 April 2018; UNDP, «Viet Nam: Mine Action Project launched with support from Korea,» Press release, 9 March 2018; Anti-personnel Mine Ban Convention, Intersessional meetings, 7–8 June 2018, Statement of Australia International Cooperation and Assistance and UK Department for International Development, «UK Aid Will Protect More Than 820,000 People from Threat of Lethal Landmines,» Press release, 6 September 2018.

(15) International Campaign to Ban Landmines (ICBL–CMC), *Landmine Monitor, 2018*, pp. 3-4 and 23-312.

(16) المصدر نفسه، ص 31 ـ 33.

1 تشرين الأول/أكتوبر 2018 أنّ جنود الكوريتين شرعوا في إزالة بعض من الـ1.8 ـ 2.2 مليون لغم مزروع على طول الحدود بينهما. إنّ عملية التطهير تدبير بناء ثقة رمزي للغاية، وهي تقتصر على إزالة أعداد محدودة من الألغام الأرضية في موقعين بالمنطقة المنزوعة السلاح: المنطقة الأمنية المشتركة في قرية بانْميونْجوم المشتركة، وفي تلّ رأس السهم، وهو مقبرة حرب كورية[17]. اكتمل جهد إزالة الألغام المشترك في بانْميونْجوم في 25 تشرين الأول/أكتوبر، وفي تلّ رأس السهم في 30 تشرين الثاني/نوفمبر[18].

وبالجملة، دمّرت الدول الأطراف أكثر من 54 مليون لغم مخزّن مضادّ للأفراد، بما في ذلك أكثر من 500000 لغم دُمّر عام 2017. وأعلنت سلطنة عُمان اكتمال تدمير مخزونها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، ولم يبقَ غير دولتين طرفين يتوجّب عليهما تدمير مخزونيهما، وهما اليونان وأوكرانيا. فوّتت اليونان الأجل المحدّد لتدمير مخزونها (عام 2008) وكذلك أوكرانيا (عام 2010)، ولم تحدّد أيّ منهما موعداً للوفاء بالتزامها. لكنّ اليونان نجحت في استئناف عملية تدمير توقّفت عام 2014 عقب انفجار في مرفق ببلغاريا حيث كان يجري تدمير الألغام. وتواجه أوكرانيا تحدّي تدمير مخزون مؤلّف في معظمه من ألغام سوفياتية الصنع من طراز PFM1، وهي ألغام بالغة الخطورة وتدميرها عسير من الناحية التقنية[19].

يُقدَّر أنّ إجمالي المخزون العالمي من الألغام المضادّة للأفراد بأقلّ من 50 مليون لغم. وفي ما عدا أوكرانيا، كلّ الدول صاحبة أكبر المخزونات دول غير موقّعة: روسيا (26.5 مليون لغم) وباكستان (6 ملايين لغم) والهند (4 ـ 5 ملايين لغم) والصين (5 ملايين لغم) وأوكرانيا (4.4 مليون لغم) والولايات المتّحدة (3 ملايين لغم)[20].

اجتماع الدول الأطراف السابع عشر في اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد

التأم اجتماع الدول الأطراف السابع عشر في اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد بجنيف في 26 ـ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 برئاسة أفغانستان[21]. جدّد المؤتمر تأكيد دعمه للاتّفاقية وتطلّعه إلى

(17) «North and South Korea Begin Removing Mines along DMZ,» CBS News, 1 October 2018.
للمزيد عن إخلاء شبه الجزيرة الكورية المقترح من الأسلحة النووية وعن عملية السلام بين الكوريتين، انظر الفصل السابع، القسم في هذا الكتاب.

(18) «In 19 Days, Land Mines are Cleared from JSA,» *Korea Joongang Daily*, 20/10/2018, and «Koreas to Complete Work to Remove Some Guard Posts, Land Mines in DMZ,» Yonhap News Agency, 30 November 2018.

(19) انظر التحديثات بشأن التقدّم من جانب اليونان وأوكرانيا في: The 17th Meeting of States Parties to the Convention in «Conclusions on the Status of Implementation of Article 4 (Stockpile Destruction) of the Anti-personnel Mine Ban Convention,» APLC/MSP.17/2018/7, 25 September 2018; International Campaign to Ban Landmines (ICBL–CMC), *Landmine Monitor, 2018*, p. 17, and APM Convention, «Landmine Conference Calls for Increased condemnation of anti-personnel mines of an improvised nature and recognition of contamination by these weapons,» Press release, 30 November 2018.

(20) International Campaign to Ban Landmines (ICBL–CMC), *Landmine Monitor, 2018*, pp. 4-5 and 16-19.

(21) للاطلاع على تفاصيل الجلسات والوثائق وبيانات الدول الأطراف، انظر: Anti-personnel Mine Ban Convention, Seventeenth Meeting of the States Parties, Geneva, 26–30 November 2018.

عالم خالٍ من الألغام بحلول عام 2025، وأفصح عن قلقه حيال تزايد استخدام الألغام الأرضية المرتجَلة، ودعا الدول غير الأطراف إلى الانضمام إلى المعاهدة بأسرع ما يمكن. وأشير إلى استنتاجات وتوصيات اللِجان المتنوّعة بشأن عمل الاتّفاقية وتنفيذها وإلى إقرارها[22].

هناك سبع دول أطراف، هي البوسنة والهرسك وكرواتيا وقبرص وصربيا والسودان وأوكرانيا، تنتهك البند 5 من المعاهدة لتفويتها الأجل النهائي للإزالة في 1 حزيران/يونيو 2016، والمملكة المتّحدة طلبت تمديد الآجال النهائية لإزالة ألغامها ونالت ما طلبت[23]. وطلبت أوكرانيا، التي انضمّت إلى الاتّفاقية عام 1998، تمديد الأجل إلى عام 2026 ونالت الموافقة على ذلك، بينما مُنحت الدول الستّ الأخرى تمديدات لآجالها النهائية ضمن هدف خلوّ العالم من الألغام بحلول عام 2025[24]. أخيراً، وافق الاجتماع على عقد المؤتمر الاستعراضي الرابع بأوسلو في 25 ـ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، على عقد اجتماع يتخلّل الدورات في 22 ـ 24 أيار/مايو 2019.

اتّفاقية الذخائر العنقودية

اتّفاقية الذخائر العنقودية (CCM) لعام 2008 معاهدة دولية تضمّ أكثر من 100 دولة، وهذا يشمل المنتجين والمستخدمين السابقين الكبار، إضافة إلى الدول المتأذّية. تعالج الاتّفاقية العواقب الإنسانية للذخائر العنقودية ـ أسلحة تُطلق من الجوّ أو من الأرض وتحرّر عدداً من الذخائر الفرعية الصغيرة بقصد قتل جنود العدو وتدمير مركباته والأذى غير المقبول الذي تُلحقه بالمدنيين. يُنتقد استخدام الذخائر العنقودية لأسباب رئيسة ثلاثة: نشرها أعداداً هائلة عشوائياً من الذخائر الفرعية فوق منطقة شاسعة؛ وعدم انفجارها غالباً وصعوبة اكتشافها؛ وبقاء الذخائر الفرعية، وبقاء خطر إمكان انفجارها عقوداً كثيرة[25]. تفرض اتّفاقية الأسلحة العنقودية حظراً غير مشروط وتتيح إطاراً للعمل[26]. وتشترط أيضاً تدمير المخزونات في غضون ثمانية أعوام، وتطهير المناطق الملوّثة بمخلّفات الذخائر العنقودية في غضون عشرة أعوام وتقديم المساعدة لضحايا هذه الأسلحة.

احتفلت اتّفاقية الذخائر العنقودية عام 2018 بذكراها العاشرة وفازت بثلاث دول أطراف جديدة: صادقت غامبيا على الاتّفاقية في 11 كانون الأول/ديسمبر وناميبيا في 31 آب/أغسطس، فيما أودعت سريلانكا صكّ انضمامها في 1 آذار/مارس 2018. ولغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، ضمّت الاتّفاقية 105 دول أطراف و15 دولة موقّعة.

---

(22) انظر: United Nations, Meeting of the States Parties to the Convention on the Prohibition of the Use, Stockpiling, Production and Transfer of Anti-Personnel Mines and on Their Destruction, Seventeenth Meeting, Geneva, 26–30 November 2018, Final Report (advance copy), 6 December 2018.

(23) للاطلاع على تفاصيل كلّ طلب، وعلى معلومات إضافية قدّمتها الدولة الطرف، وعلى تحليل ومناقشة، انظر: APM website, «Requests for Extensions on Mine Clearance Deadlines,»

(24) United Nations, Ibid. (note 22).

(25) Congressional Research Service (CRS), *Cluster Munitions: Background and Issues for Congress*, CRS Report to Congress RS22907 (Washington, DC: CRS, 2019).

(26) للاطلاع على ملخّص لاتّفاقية الذخائر العنقودية، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2018، صوّتت 144 دولة، منها 32 دولة غير موقّعة على اتّفاقية الذخائر العنقودية، لصالح اعتماد قرار الجمعية العامّة للأمم المتّحدة الرابع الذي يساند الاتّفاقية[27]. يتيح القرار للدول غير المنضوية في الاتّفاقية فرصة مهمّة للإشارة إلى دعمها للأساس المنطقي الإنساني للمعاهدة والغاية من تحقيق عالميتها. لم يعترض على القرار غير زيمبابوي (للمرّة الرابعة على التوالي)، لكن امتنعت 38 دولة عن التصويت، منها روسيا التي كانت صوّتت ضدّ القرار عام 2017[28]. ركّزت المحادثات حول اتّفاقية الذخائر العنقودية في اللجنة الأولى للجمعية العامّة للأمم المتّحدة على إدانات استخدام هذه الأسلحة وعلى المطالبات بتحقيق عالمية الاتّفاقية[29].

استخدام الذخائر العنقودية عام 2018

لم تستخدم أي دولة طرف ذخائر عنقودية منذ إقرار اتّفاقية الأسلحة العنقودية، بينما التزمت الدول غير المنضوية فيها بحظر بحكم الواقع لاستخدام هذا السلاح وإنتاجه. لكن الشجب الدولي لم يمنع من استمرار استخدامها في سورية عام 2018، وإن بمعدّلات أدنى على ما يبدو من تلك المسجّلة في السنين السابقة. ولا تزال الذخائر العنقودية تُستخدم في سورية منذ أواسط سنة 2012. واستناداً إلى مرصد الذخائر العنقودية، شهدت سنة 2018 ما لا يقلّ عن 36 هجوماً بذخائر عنقودية في الشهور الاثني عشر وصولاً إلى حزيران/يونيو 2018، وكانت القوّات المسلّحة الحكومية السورية مسؤولة عن أغلب هذه الهجمات[30]. وإضافة إلى ذلك، سجّلت منظّمة العفو الدولية استخدام ذخائر عنقودية في سورية في أيلول/سبتمبر 2018[31].

سرت مزاعم غير مؤكّدة حول استخدام ذخائر عنقودية في مصر وليبيا أيضاً[32]. وسُجّل وقوع هجمات متعدّدة بذخائر عنقودية في اليمن في مدّة الثلاث سنوات 2015 ـ 2017، لكن لم يظهر دليل على استخدام جديد عام 2018[33].

---

(27) United Nations, General Assembly Resolution 73/54, Implementation of the Convention on Cluster Munitions, 5 December 2018.

(28) Cluster Munitions Coalition, «UNGA Vote on 2018 CCM Resolution,» 10 December 2018.

(29) للاطلاع على ملخّص للمباحثات حول اتّفاقية الذخائر العنقودية في اللجنة الأولى للجمعية العامّة للأمم المتّحدة، انظر: Reaching Critical Will, First Committee Monitor, no. 6 (11 November 2018), pp. 11-12.

(30) يركّز مرصد الذخائر العنقودية، 2018 على السنة التقويمية 2017 مع إدراج معلومات إلى آب/أغسطس متى تسنّى ذلك. انظر: International Campaign to Ban Landmines–Cluster Munition Coalition (ICBL–CMC), *Cluster Munition Monitor, 2018* (Geneva: ICBL–CMC, 2018), pp. 15–18.

للمزيد عن النزاع في سورية، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(31) Amnesty International UK, «Syria: Cluster Munitions and Barrel Bombs Being Used against Civilians in Idlib,» Press release, 14 September 2018.

(32) International Campaign to Ban Landmines–Cluster Munition Coalition, pp. 20-21; Amnesty International, «Egypt: Use of Banned Cluster Bombs in North Sinai Confirmed by Amnesty International,» News release, 1 March 2018.

(33) International Campaign to Ban Landmines–Cluster Munition Coalition, Ibid., pp. 19-20.

تدابير التدمير والشفافية والإزالة

لغاية آخر تموز/يوليو 2018، أكملت 33 دولة من أصل الدول الـ41 الأطراف التي تمتلك مخزونات من الذخائر العنقودية تدمير نحو 1.4 مليون ذخيرة عنقودية مخزّنة احتوت على 177 مليون ذخيرة فرعية. يمثّل ذلك تدمير 99 في المئة من كلّ الذخائر العنقودية والذخائر الفرعية المعلَن أنّها مخزنة بموجب اتّفاقية الذخائر العنقودية. وفي حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو 2018، أكملت كرواتيا وسلوفينيا وإسبانيا تدمير ذخائرها العنقودية المخزنة[34]. يتعذّر إعطاء تقدير عالمي لكمّية الذخائر العنقودية المخزّنة حالياً لدى الدول غير الموقّعة على اتّفاقية الذخائر العنقودية لأنّ عدداً ضئيلاً من هذه الدول كشف عن معلومات متعلّقة بأنواع الذخائر التي تمتلكها وكمّياتها. وفي أيلول/سبتمبر 2018، أعلنت إسرائيل أنّها ستدمّر بعض مخزوناتها القديمة من الذخائر العنقودية[35].

ولغاية تموز/يوليو 2018، قدّمت 89 دولة طرفاً تقرير شفافية أولياً عملاً بالاتّفاقية، في حين قصّرت 13 دولة طرفاً في فعل ذلك، منها أربع لزمها في الأصل تقديم تقاريرها عام 2011. وإضافة إلى ذلك، قدّمت 56 دولة طرفاً تقارير شفافية سنوية محدَّثة تغطي الأنشطة التي جرت عام 2017[36].

النزاع وانعدام الأمن يزيدان متطلّبات إزالة الذخائر العنقودية في دول كثيرة، لكن أمكن عام 2017 تطهير 93 كم² على الأقلّ من الأراضي الملوّثة، وهو ما عنى تدمير 153000 ذخيرة فرعية ـ كلا الرقمين يزيدان على الرقمين المسجَّلَين عام 2016[37]. ضمّت ثلاثُ دول، هي كمبوديا ولاوس وفيتنام، أكثر من ثلاثة أرباع الأراضي المطهَّرة. ويُعتقَد أنّها أكثر الدول ابتلاءً في العالم بسبب استخدام الولايات المتّحدة ذخائر عنقودية بالمنطقة في السنين 1965 ـ 1975[38]. سُجّل في لاوس أيضاً سقوط أكبر عدد من الضحايا بسبب مخلّفات الذخائر العنقودية عام 2017، وهذا يُظهر التركة الباقية لذخائر عنقودية مضى على استخدامها 50 سنة[39].

دُمّر أكثر من 688000 ذخيرة وطُهّر أكثر من 518 كم² من الأراضي في العالم أجمع بين عامي 2010 و2017. ومع ذلك، تظلّ 26 دولة على الأقلّ وثلاث مناطق ملوَّثةً بذخائر عنقودية[40]. يتعذّر

---

(34) المصدر نفسه، ص 25 ـ 33.

(35) Y. Kubovich, «Israel Air Force Plans to Destroy Controversial Cluster Bombs,» *Haaretz*, 18/9/2018.

(36) International Campaign to Ban Landmines–Cluster Munition Coalition (ICBL–CMC), *Cluster Munition Monitor, 2018*, pp. 35-36.

(37) المصدر نفسه، ص 60 ـ 64.

(38) يُعتقَد أنّ 790000 ذخيرة عنقودية احتوت على 383 مليون ذخيرة فرعية قد أُسقطت على هذه الدول الثلاث بين عامي 1965 و1975. انظر: المصدر نفسه، ص 53.

(39) المصدر نفسه، ص 94، و P. Convery, «US Bombs Continue to Kill in Laos 50 Years after Vietnam War,» Al Jazeera, 21 November 2018.

(40) الدول الأطراف التي يوجد فيها مخلّفات ذخائر عنقودية هي أفغانستان والبوسنة والهرسك وتشاد وتشيلي وكرواتيا وألمانيا والعراق ولاوس ولبنان ومونتينغرو والصومال والمملكة المتّحدة؛ الدولة الموقّعة هي أنغولا؛ والدول =

التوصّل إلى تقدير دقيق لإجمالي المساحات الملوّثة لصعوبة تقدير رقعة التلوّث وسير عملية التطهير في دول كثيرة، وبخاصّة في الدول غير الموقّعة. وقد أكملت إلى الآن ثماني دول أطراف تطهير المناطق المعلَن أنّها ملوّثة بموجب اتّفاقية الذخائر العنقودية[41]. ليس في الدول الـ31 الأطراف التي فيها مناطق ملوّثة معلَنة وبرامج تطهير جارية غير كرواتيا التي يُحكَم بأنّها على طريق الالتزام بمهلة العشرة أعوام للتطهير[42].

عُقدت حلقة عمل إقليمية في أوكلاند بنيوزيلندا عن معاهدات تحديد الأسلحة التقليدية في 12 ـ 14 شباط/فبراير 2018، حيث نُوقشت الاتّفاقية[43].

الاجتماع الثامن للدول الأطراف في اتّفاقية الذخائر العنقودية

التأم الاجتماع الثامن للدول الأطراف في اتّفاقية الذخائر العنقودية بجنيف في 3 ـ 5 أيلول/سبتمبر 2018 برئاسة نيكارغوا. وهذا ثالث اجتماع رسمي منذ إقرار خطّة عمل دبروفنِك في عام 2015، وهي خطّة خمسية تتيح خريطة طريق للدول من أجل تنفيذ الاتّفاقية وتحقيق عالميتها[44]. وفي التقرير النهائي للاجتماع، «أفصحت [الدول الأطراف] عن قلقها الشديد حيال الحوادث الأخيرة وثبوت استخدام ذخائر عنقودية في مناطق مختلفة في العالم» و«شجبت أيّ استخدام من جانب أيّ جهة». وأفصحت أيضاً عن رضاها عن التقدّم الذي تحقّق في تنفيذ خطّة عمل دبروفنِك[45].

= غير الموقّعة هي أذربيجان وكمبوديا وجورجيا وإيران وصربيا وجنوب السودان والسودان وسورية وطاجيكستان وأوكرانيا وفيتنام واليمن؛ والمناطق الأخرى هي كوسوفو وناغورنوكرباخ والصحراء الغربية. انظر: International Campaign to Ban Landmines–Cluster Munition Coalition (ICBL–CMC), *Cluster Munition Monitor, 2018*, pp. 59-64.

(41) ألبانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغرينادا وغينيا بيساو وموريتانيا وموزمبيق والنرويج وزامبيا. انظر: المصدر نفسه، ص 69.

(42) الدول الاثنتا عشرة الأخرى هي أفغانستان والبوسنة والهرسك وتشاد وتشيلي وكولومبيا وألمانيا والعراق ولاوس ولبنان ومونتينغرو والصومال والمملكة المتّحدة. انظر: المصدر نفسه، ص 69 ـ 70.

(43) انظر: «Auckland Declaration on Conventional Weapons Treaties,» Pacific Conference on Conventional Weapons Treaties, Auckland, New Zealand, 12–14 February 2018.

(44) أُقرّت خطة عمل دبروفنِك في المؤتمر الاستعراضي الأول لاتّفاقية الذخائر العنقودية في دبروفنِك بكرواتيا في 11 أيلول/سبتمبر 2015. للاطلاع على نصّ الخطّة، انظر: Implementation Support Unit of the Convention on Cluster Munitions, Dubrovnik Action Plan, 27 May 2016.

للاطلاع على تحديث بشأن التقدّم، انظر: CCM, «Convention on Cluster Munitions, 8MSP progress report,» Monitoring progress in implementing the Dubrovnik Action Plan, Submitted by the President of the Eighth Meeting of States Parties, CCM/MSP/2018/5, 9 July 2018

(45) CCM, Final Report, CCM/MSP/2018/9, 19 September 2018.

انظر أيضاً تغطية الاجتماع في الموقع الإلكتروني لـ CCM Implementation Support Unit, «The Eighth Meeting of States Parties».

مع أنّ كلّ الدول الأطراف التزمت بالمهل المحدَّدة لها بموجب المادّة 3 (تدمير المخزون) أو المادّة 4 (إزالة مخلّفات الذخائر العنقودية وتدميرها)، الراجح أنّ كثيراً من هذه الدول ستقصّر في ذلك في السنين القادمة. لذلك، أقرّ الاجتماع إرشادات للدول التي تتقدّم بطلبات تمديد تنفيذاً لهاتين المادّتين (كالملحقين II وIII على التوالي في التقرير النهائي). كما أنّه بالنظر إلى استمرار انعدام الاستقرار المالي لاتّفاقية الذخائر العنقودية بسبب التأخّر في تقديم الإسهامات المقدَّرة، طلب الاجتماع إلى رئيس اجتماع عام 2019 تحديد تدابير لتحسين إمكان التنبّؤ المالي واستدامة الاتّفاقية[46].

---

(46) CCM, Final Report (note 45).

III تدابير الرقابة على الأسلحة الصغيرة والمتوسّطة

مارك بروملي

برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلّق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

أقرّت الدول عام 2001 برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (UNPOA) والذي يحدّد الخطوات الواجب اتّخاذها على المستوى الدولي والإقليمي والوطني ردّاً على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (SALW)[1]. وأقرّت الدول عام 2005 الصكّ الدولي الذي يمكّن الدول من التعرّف إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقّبها في الوقت المناسب بطريقة يُعوَّل عليها (الصكّ الدولي للتعقّب (ITI))، والذي يبيّن الخطوات الواجب اتّخاذها في مجالَي وسم الأسلحة وحفظ السجلات. برنامج منع الاتجار والصكّ الدولي للتعقّب صكّان ملزمان سياسياً ويديرهما مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (UNODA). جرى التفاوض عليهما على أساس الإجماع بإشراف اللجنة الأولى للجمعية العامّة للأمم المتّحدة. وهما يجتمعان لتأليف مجموعة معايير معيارية تفصّل الخطوات التي يلزم الدول اتّخاذها لمكافحة التسريب في جميع مراحل دورة حياة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة[2]. يفتقر هذان الصكّان إلى تدابير تحقّق

(1) United Nations, General Assembly, Draft Programme of Action to Prevent, Combat and Eradicate the Illicit Trade in Small Arms and Light Weapons in All its Aspects, A/CONF.192/L.5/Rev.1, 20 July 2001.

(2) من هذه الخطوات، (أ) سنّ تشريع وإعداد لوائح وإجراءات إدارية لمراقبة إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها، و(ب) الاحتفاظ بسجلّات في جميع هذه النواحي و(ج) تجريم التصنيع والحيازة والتخزين والاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، و(د) وسْم هذه الأسلحة والاحتفاظ بسجلّات عنها، و(هـ) تحسين تعقّب هذه الأسلحة، و(و) مصادرة هذه الأسلحة التي تمت حيازتها بطريقة غير مشروعة وجمعها، و(ز) تدمير الفائض منها.

فاعلة، لكن يجري تشجيع الدول على الإبلاغ كلّ سنتين عن تنفيذها للصكّين باستخدام قالب إبلاغ على الإنترنت من إعداد مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. تلتقي الدول أيضاً في اجتماع يُعقد كلّ سنتين «لدراسة» تنفيذ كلّ من الصكّين، وفي مؤتمرات استعراضية تُعقد كلّ ستّة أعوام لإتاحة تقييم معمّق لـ «التقدّم المحرَز» في التنفيذ.

التطوّرات الرئيسة عام 2018

عُقد المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (برنامج منع الاتجار) في نيويورك في 18 ـ 29 حزيران/يونيو 2018 برئاسة السفير الفرنسي جان كلود بروني. سادت مخاوف في المرحلة السابقة للمؤتمر الاستعراضي لعام 2018 من إمكان أن تؤدّي التشنّجات الجيوسياسية الواسعة إلى تكرار للمؤتمر الاستعراضي لعام 2006، سادت اختلافات حول ما إذا كان يجب أن يتضمّن أحكاماً متعلّقة بالحيازة المدنية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبعمليّات نقلها إلى جهات من غير الدول أم لا، وفي حال الإيجاب، تحديد طريقة القيام بذلك، وهو ما جعل الدول عاجزة عن التوافق على وثيقة ختامية[3]. ولم تستطع الدول أن تتوصّل إلى اتّفاق في المؤتمر الاستعراضي لعام 2018 إلّا بعد معارك شرسة في اليوم الأخير الذي مُدّدت فيه وقائع الجلسة إلى الساعة الرابعة صباحاً، وبعد التصويت، لأوّل مرّة، على اللغة المزمع استخدامها في فقرتين رئيستين، وتصويت نهائي على إقرار التقرير ككلّ[4]. عمل برنامج الاتجار غير المشروع والصكّ الدولي للتعقّب طوال مدّة تنفيذهما على أساس الإجماع. أكسب ذلك الوثائق الناتجة أهمّية سياسية، لكنّه أتاح لمجموعات صغيرة من الدول منع استخدام لغة أقرّتها الأغلبية أيضاً. القضايا الثلاث الأكثر إثارة للخلاف في نيويورك كانت استخدام لغة تشير إلى أهداف التنمية المستدامة، وعمليّات نقل الذخائر والأسلحة إلى جهات من غير الدول. أحدثت القضيتان الأخيرتان شرخاً وشقاقاً كبيراً طوال مدّة برنامج منع الاتجار غير المشروع. بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة والذخائر، بُنيت الوثيقة الختامية على التطوّرات التي حصلت في الاجتماع الذي يُعقد كلّ سنتين والذي التأم عام 2016 وتضمّن أحكاماً وسّعت نطاق البرنامج وزادت أهمّيته. وفي ما يتّصل بعمليّات النقل إلى جهات من غير الدول، حال استمرار الخلافات السابقة دون اعتماد أحكام جديدة.

أُقرّت عام 2015 خطّة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الملازمة لها. حلّت هذه الأهداف السبعة عشرة محلّ الأهداف الإنمائية الألفية ورسمت خريطة طريق لبرنامج

(3) M. E. Taylor, «UN Small Arms Conference Deadlocks,» *Arms Control Today* (1 September 2006), pp. 46–47.

(4) A. Pytlak, «Editorial: Inside the Theatre of the Absurd, the Final Day of RevCon3,» *Small Arms Monitor,* vol. 10, no. 6 (3 July 2018).

التنمية في العالم للأعوام الخمسة عشر المقبلة[5]. يركزّ هدف التنمية المستدامة السادس عشر على القضايا المتّصلة بالسلم والأمن، وتُلزم الغايةُ 4.16 الدولَ بخفض تدفّقات الأسلحة غير الشرعية. وبهدف قياس مدى بلوغها، اعتمدت اللجنةُ الإحصائية التابعة للأمم المتّحدة المؤشّر 2.4.16 الذي عرّفه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشّرات أهداف التنمية المستدامة بأنّه «نسبة الأسلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسلّمة التي تحرَّت سلطة مختصّة عن مصدرها غير المشروع أو ظروفها أو تثبّتت من ذلك، تمشياً مع الصكوك الدولية»[6]. إنّ استحداث رابط بين هدف التنمية المستدامة 4.16 وبرنامج العمل المتعلّق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه غير مثير للجدل نسبياً بالنظر إلى التركيز المتبادل على تدفّقات الأسلحة غير المشروعة. سُمّي مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الوكالةَ الراعية للمؤشّر 2.4.16. وإضافة إلى ذلك، وافقت الدول في اجتماع يُعقد كلّ سنتين، والذي التأم عام 2016، على استخدام عملية الإبلاغ عن تنفيذها لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع في جمع بيانات لقياس المؤشّر 2.4.16[7]. واستجابة لذلك، عدّل المكتب قالب الإبلاغ الذي تستخدمه الدول بإضافة مجموعة موسّعة من الأسئلة حول عمليّات مصادرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

برغم ما تقدّم، كانت النتائج التي حقّقها ربط هاتين العمليتين مخيّبة للآمال. ففي عام 2018، أبلغت 119 دولة عن تنفيذها لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع، وهو رقم أعلى من ذلك المسجَّل عام 2008 حين قدّمت 111 دولة تقارير (انظر الجدول الرقم (9 ـ 2)). من هذه الدول الـ119، ذكرت 73 دولة أنّها جمعت أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة عام 2016 أو 2017، وقدّمت 47 دولة بيانات عن الكمّيات. وهذا يمثّل زيادة أيضاً مقارنة بالعام 2016 حين ذكرت 41 دولة أنّها جمعت هذه الأسلحة وقدّمت 21 بيانات عن الكمّيات. لكنّ 11 دولة فقط قدّمت بيانات عن عدد طلبات التعقّب المقدَّمة، وهو الرقم اللازم للمؤشّر 2.4.16. وذكرت ستّ دول (أستراليا وبوروندي وتشيلي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإستونيا وكينيا) أنّه لم يجر التقدّم بأي طلبات تعقّب، بينما تحدّثت بتسوانا عن تقديم 11 طلباً، و1509 طلبات في حالة جاميكا و5 طلبات في حالة البيرو و25291 طلباً في حالة صربيا و2277 طلباً في حالة المملكة المتّحدة. يُبرز الكمّ المحدود للبيانات المقدَّمة للمؤشر 2.4.16 مباشرة التحدّيات التي تواجهها الدول الساعية إلى جمع بيانات

(5) للمزيد عن أهداف التنمية المستدامة، انظر: S. Jang and G. Milante, «Development in Dangerous Places,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 345–363.

(6) United Nations, Economic and Social Council, Report of the Inter-agency and Expert Group on Sustainable Development Goal Indicators, Note by the Secretary-General, 15 December 2016.

(7) United Nations, General Assembly, Outcome of the Sixth Biennial Meeting of States to Consider the Implementation of the Programme of Action to Prevent, Combat and Eradicate the Illicit Trade in Small Arms and Light Weapons in All its Aspects, A/CONF.192/BMS/2016/WP.1/Rev.3, 10 June 2016.

الجدول الرقم (9 ـ 2)

عدد التقارير الوطنية المقدّمة عن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه

السنة	عدد التقارير الوطنية
2002	16
2003[أ]	99
2004	41
2005[ب]	103
2006[ب]	62
2007	36
2008[أ]	111
2009	9
2010[أ]	107
2011	12
2012	84
2013	3
2014[أ]	76
2015	7
2016[أ]	89
2017	0
2018[ب]	119

(أ) اجتماع يُعقد كلّ سنتين والتأم في هذه الأعوام.

(ب) التأم مؤتمر استعراضي في هذه الأعوام.

عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة ويثير أسئلة عن مدى عمل المؤشّر ـ بحسب إطاره الحالي ـ كأداة فاعلة لقياس تحقيق هدف التنمية المستدامة 4.16.

كانت محاولات ربط النواحي الأخرى لأهداف التنمية المستدامة ببرنامج منع الاتجار غير المشروع الأكثر إثارة للخلاف في مؤتمر نيويورك. ضغطت دول لإدراج نطاق واسع لإحالات في أهداف تنمية مستدامة أخرى في الوثيقة الختامية، ولا سيّما الهدف 5 الذي يركّز على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ونزولاً عند إصرار بعض الدول، وفي مقدّمها بلدان الجنوب ـ أزيلت الإحالات الصريحة إلى أهداف التنمية المستدامة إضافة إلى الهدف 4.16 من الوثيقة الختامية، مع أنّها بقيت تشير إلى البرنامج الأوسع لأهداف التنمية المستدامة، مع ملاحظة أنّ «للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة انعكاسات على تحقيق كثير من أهداف التنمية المستدامة، وهذا يشمل الأهداف المتّصلة بالسلام، والعدل والمؤسّسات القويّة، وخفض الفقر، والتنمية الاقتصادية، والصحّة، والمساواة بين الجنسين، والمدن والمجتمعات الآمنة»[8]. وإضافة إلى ما تقدّم، تضمّنت الوثيقة الختامية، وإن لم تتطرّق إلى هدف التنمية المستدامة 5، بنوداً طموحة بشأن الجنوسة، ليتوسّع النص في هذه الناحية المدرَجة في الوثيقة الختامية لكلّ من المؤتمر الاستعراضي لعام 2012 والاجتماع الذي

(8) United Nations, General Assembly, Report of the third United Nations Conference to Review Progress Made in the Implementation of the Programme of Action to Prevent, Combat and Eradicate the Illicit Trade in Small Arms and Light Weapons in All its Aspects, A/CONF.192/2018/RC/3, 6 July 2018.

يُعقد كلّ سنتين والملتئم عام 2016. أشارت الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2018 إلى الحاجة إلى مكافحة العنف المتّصل بالجنوسة، وبناء الوعي الجنساني في برامج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وجمع بيانات مصنّفة حسب نوع الجنس، وزيادة مشاركة المرأة في عمليّات صنع القرار. وتعكس أيضاً لغة طالبت بها منظّمات غير حكومية عديدة في السنين الأخيرة[9].

لطالما سعت دول ومنظّمات غير حكومية كثيرة إلى إدراج الذخائر في نطاق برنامج الاتجار غير المشروع وفي الصكّ الدولي للتعقّب، لكنّها واجهت مقاومة عنيدة ـ لا سيما من الولايات المتّحدة. وبعد مناقشات مضنية، تضمّنت الوثيقة الختامية لاجتماع عام 2016 الذي يُعقد كلّ سنتين إحالة غير مباشرة إلى الذخائر، مع الإشارة إلى أنّ بعض الدول تطبّق بنود البرنامج ذات الصلة على الموادّ بالإضافة إلى الأحكام المذكورة في تعريف الصكّ للأسلحة الصغيرة والخفيفة، في حين لا تفعل دول أخرى ذلك ـ إشارة واضحة إلى الذخائر[10]. وجادلت دول وقتئذٍ بأنّ إبراز الخلافات في التفسير الوطني لبرنامج منع الاتجار غير المشروع وصكّ التعقّب يُنذر بخطر إحداث سابقة خطرة، ويمكن أن يؤثّر في عالمية الصكّين[11]. لكن وردت إشارتان إلى الذخائر في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2018. **الأولى** ليست محلّ خلاف، وهي ترحّب بإطلاق عملية للأمم المتّحدة في كانون الأول/ديسمبر 2017 لدراسة المشكلات الناشئة «عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية»[12]. لكنّ **الثانية** محلّ جدال كبير، وهي تشير صراحة إلى أنّ دولاً ترى أنّ الذخائر واقعة في نطاق برنامج منع الاتجار غير المشروع. وهي تشير أيضاً إلى أنّ هذه الدول «تستطيع تبادل الخبرات ذات الصلة والدروس المستخلَصة والممارسات المُثلى المكتسَبة ضمن إطار صكوك أخرى ذات صلة تنضوي فيها تلك الدول، وتطبيقها على الوجه الملائم»[13]. وطالبت الولايات المتّحدة بالتصويت على إدراج هذه الفقرة، لكن لم يصوّت ضدّها غيرها وإسرائيل في حين ساندتها 62 دولة أخرى.

وفي أثناء الجدال المتّصل بالذخائر، كرّرت مناقشةُ عمليّات النقل إلى جهات ليست تابعة لدول الأنماطَ ذاتها المشاهدة في مؤتمرات استعراضية واجتماعات تُعقد كلّ سنتين سابقة. وكما في الاجتماعات السابقة، دعت دول إلى إدراج أحكام تحظر صراحة عمليّات نقل أسلحة لم توافق عليها الدولة المورِّدة والدولة المستوردة. لكنّ دولاً أخرى عرقلت إدراج هذا التعريف، وفي مقدّمها الولايات المتّحدة. وكما في السنين السابقة، يسود افتراض بأنّ موقف الولايات المتّحدة مبنيّ على

(9) انظر IANSA Women's Network, «Small Arms, Big Harms: A Call to Action by Civil Society on Gender and Small Arms Control,» IANSA [n .d.]

(10) United Nations, General Assembly (note 7).

(11) I. Davis [et al.], «Conventional Arms Control,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 543-579.

(12) United Nations, General Assembly, «Problems Arising from the Accumulation of Conventional Ammunition Stockpiles in Surplus,» A/RES/72/55, 4 December 2017.

(13) United Nations, General Assembly (note 8).

رغبتها في الاحتفاظ بخيار تزويد جهات متعاطفة من غير الدول بأسلحة[14]. تكرّر لغةُ المؤتمر الاستعراضي اللغةَ المستخدَمة في وثائق برنامج منع الاتجار غير المشروع السابقة وتشير إلى الحاجة إلى منع النقل إلى «مستخدمين نهائيين غير مأذون لهم»، لكن من دون الإشارة إلى الجهة المانحة للإذن[15].

ومع أنّ النطاق المعياري لبرنامج العمل المتعلّق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ربّما توسّع نتيجة للمؤتمر الاستعراضي لعام 2018، فهناك مخاوف من احتمال تضاؤل قدرة هذا الصكّ على العمل كأداة فاعلة في تقنين النواحي المتفَق عليها للرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على المستوى الدولي. هناك جملة من النواحي التي تختلف فيها ممارسات الدول في وسم هذه الأسلحة، والراجح أن تزيد هذه النواحي على ضوء التطوّرات الجارية في التقنيات المستخدَمة في إنتاج الأسلحة[16]. ومع ذلك، وعلى الرغم من مناقشات استمرّت سنين وجهود كبيرة بذلتها دول كثيرة لإضافة ملحق تقني إلى الصكّ الدولي للتعقّب سعياً لترسيخ ممارسات مشتركة في النواحي الرئيسة، فقد عرقلت مجموعة صغيرة من الدول هذه الجهود. حالت هذه الدول أيضاً دون إطلاق عملية تؤدّي إلى صوغ وثيقة توجيهية، وآثرت في المقابل طلباً أقلّ طموحاً بأن يُعدّ الأمين العامّ تقريراً عن الموضوع[17]. كما شُطبت من الوثيقة النهائية كلّ إشارة إلى الطباعة الثلاثية الأبعاد وإلى دورها المحتمل في إنتاج أسلحة غير مشروعة، بسبب مخاوف أفصحت عنها الدول حيال إيجاد مبرّرات لمنع تقاسم هذه التكنولوجيا التي تتطوّر بسرعة. أخيراً، عرقلت دول خارج الصكّ الدولي للتعقّب ومستاءة من إقراره بالتصويت في الجمعية العامّة للأمم المتّحدة أيَّ إشارة إلى المعاهدة في الوثيقة الختامية. كما عُرقلت أيضاً كلّ إشارة إلى بروتوكول الأمم المتحدة المتعلّق بالأسلحة النارية، وهذا يعني أنّه بالرغم من تركيز هذه الصكوك الثلاثة على التعامل مع النواحي المختلفة للرقابة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة، فقد بقيت منفصلة إلى حدّ بعيد ومفتقرة إلى نقاط اتّصال.

---

(14) انظر: P. Holtom, «Prohibiting Arms Transfers to Non-state Actors and the Arms Trade Treaty,» UNIDIR Resources, 2012.

(15) United Nations, General Assembly (note 8).

(16) انظر: United Nations, General Assembly, Working paper submitted by Belgium towards an effective marking, record-keeping and tracing of modular and polymer firearms, A/CONF.192/2018/PC/WP.1, 5 March 2018.

(17) Pytlak, «Editorial: Inside the Theatre of the Absurd, the Final Day of RevCon3».

IV إطلاق الأمين العامّ للأمم المتّحدة جدول أعمال جديداً لنزع السلاح

سيبيل بوير

أطلق الأمين العامّ أنطونيو غوتيريش في أيار/مايو 2018 مبادرة «تأمين مستقبلنا المشترك: خطّة لنزع السلاح» في خطاب أمام جامعة جنيف في سويسرا[1]. حدّدت الخطّة ثلاث أولويات: (أ) نزع السلاح لإنقاذ البشرية عبر تقليص الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية وإزالتها؛ (ب) نزع السلاح لإنقاذ الأرواح عبر تبديد أثر الأسلحة التقليدية؛ (ج) نزع السلاح من أجل الأجيال اللاحقة عبر التعامل مع التكنولوجيات العسكرية الحديثة[2]. ومع أنّ الأمناء العامّين السابقين شدّدوا على نزع السلاح، فإنّ الجديد هنا التشديد على المنظور الإنساني والمقاربة الشاملة والصلة بالتكنولوجيات الحديثة.

الخطّة الجديدة مدفوعة بقلق الأمين العامّ من عدم إحراز تقدّم على صعيد نزع السلاح على مستوى العالم وزيادة الإنفاق العسكري والتنافس العالمي على حيازة السلاح، في حين تتعاظم التوتّرات الجيوسياسية وتنحلّ آليات الحوار. تبدأ مقدّمة غوتيريش بعبارة «إنّنا نعيش في أوقات خطرة»[3].

(1) A. Guterres, Remarks at the University of Geneva on the launch of the Disarmament Agenda, United Nations, Geneva, 24 May 2018.

(2) United Nations, *Office for Disarmament Affairs, Securing Our Common Future: An Agenda for Disarmament* (New York: United Nations, 2018).

للاطلاع على مناقشة للقضايا المتّصلة بالأسلحة البيولوجية والكيميائية، انظر الفصل الثامن، القسم III في هذا الكتاب.
وللاطلاع على مناقشة القضايا النووية، انظر الفصل السابع، القسم V في هذا الكتاب.

(3) United Nations, Ibid.

الأسلحة التقليدية محطّ تركيز نحو ثلث الوثيقة المؤلّفة من 80 صفحة. وهذه تشمل الأسلحة التقليدية الرئيسة، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والألغام الأرضية والأجهزة المتفجّرة الارتجالية. حُظرت الألغام الأرضية المضادّة للأفراد والذخائر العنقودية، وصارت الأسلحة التقليدية خاضعة للتنظيم من خلال معاهدة تجارة الأسلحة. ومع ذلك، لا تزال الأسلحة التقليدية تزداد تعقيداً وفتكاً.

تناقش الخطّة حاجة البشر الوجودية إلى إحراز تقدّم في مجال نزع السلاح، وتسلّط الضوء على صلة مباشرة بأهداف التنمية المستدامة المبيّنة في خطّة التنمية المستدامة لعام 2030 ـ ولا سيّما أنّ أهداف التنمية المستدامة تحدّد غاية صريحة هي خفض تدفّقات الأسلحة غير المشروعة[4]. كما أنّ خطّة نزع السلاح تفترض أنّ الإنفاق المفرط على الأسلحة يجفّف موارد التنمية المستدامة، وتناشد الحكومات خفض الإنفاق على التسلّح والاستثمار في المقابل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة[5]. وفي ما يتّصل بالغاية 2.5 لهدف التنمية المستدامة، وهي إزالة جميع صور العنف ضدّ كلّ النساء والفتيات، تُبرز الخطّةُ أهمّية تأثير النزاعات المسلّحة في الجنسين. وتحثّ الدول على عدم نقل الأسلحة والذخائر إلى مكان يكتنفه خطر عنف قائم على نوع الجنس، وهذا منسجم مع بنود معاهدة تجارة الأسلحة؛ وعلى دمج المنظور الجنساني في تطوير سياسات نزع السلاح وتحديد الأسلحة؛ وعلى دراسة كيفية تأثير الأدوار الجنسانية في سياسات وممارسات الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح[6].

تُبرز الخطّةُ أيضاً التأثير المفرط لاستخدام الأسلحة المتفجّرة في المدنيين في حرب المدن، إذْ إنّ نحو 90 في المئة من المصابين مدنيون في هذه الظروف. وردّاً على هذا التحدّي، تناقش الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة تطوير قيود وسياسات عملانية بشأن استخدام أسلحة متفجّرة في مناطق مأهولة بالسكّان (انظر القسم I). وفي أثناء اجتماع اللجنة الأولى للجمعية العامّة للأمم المتّحدة عام 2018، أدلت 50 دولة ببيان مشترك للإفصاح عن قلقها من الأذى الذي يصيب البشر من استخدام أسلحة متفجّرة في مناطق مأهولة بالسكّان[7].

وعلى صعيد «نزع السلاح لإنقاذ الأجيال اللاحقة»، تشدّد خطّة نزع السلاح على أنّ التكنولوجيات الحديثة يمكن أن تطلق سباق تسلّح جديداً، إذا ما استُخدمت بخبث، وتُعرّض الأجيال اللاحقة للخطر. وتجادل بأنّه «يمكن أن يكون لمجموع أخطار تكنولوجيات الأسلحة

---

(4) انظر أيضاً: M. Bromley and M. Caparini, «SDG 16.4 and the Collection of Data on Illicit Arms Flows: Progress Made But Challenges Ahead,» SIPRI Backgrounder, 15 June 2018.

(5) UN News, «UN Chief Launches New Disarmament Agenda «to Secure our World and our Future»,» 28 May 2018.

(6) United Nations, Office for Disarmament Affairs (note 2), p. 39.

للمزيد عن معاهدة تجارة الأسلحة، انظر الفصل العاشر، القسم I في هذا الكتاب.

(7) Joint statement on Explosive Weapons in Populated Areas, delivered by Ireland, United Nations General Assembly, 25 October 2018.

الحديثة تأثير يقلب الموازين في أمننا المستقبلي»[8]. ومع أنّ هذا الموضوع متعدّد الجوانب، فهو على صلة وثيقة بالأسلحة التقليدية لإمكانية تعديل وظائفها وشدّة فتكها باستخدام تكنولوجيات حديثة أو ناشئة، وهو ما يتجلّى في المحادثات حول درجة التشغيل الذاتي لمنظومات الأسلحة بموجب الاتّفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة (انظر القسم I). ويوفّر الأمين العامّ الدعم للدول التي توسّع تدابير جديدة كـ «الترتيبات الملزمة قانوناً» لضمان «بقاء البشر مسيطرين في جميع الأوقات على استخدام القوّة»[9].

تساند خطّة نزع السلاح صكوكَ نزع السلاح التقليدية التي تنصّ على إزالتها وتدميرها، وحظرها وتقييدها، وعدم انتشارها، وتنظيمها، وخفضها وتحديدها، وعلى الشفافية وبناء الثقة، والمعالجة كنزع الألغام. وفي ما يختصّ بالأسلحة التقليدية، تُبرز الخطّةُ على الخصوص أهمّية إدارة المخزون، وتشجّع على إطلاق مبادرات جديدة أيضاً، وتسلّط الضوء خصوصاً على الحاجة إلى إنهاض مؤسّسات نزع السلاح القائمة، وغيرها، من خلال تنسيقٍ أمتن، واستخدام أفضل للخبرات، ودور أقوى للمرأة وزيادة مشاركة الشباب، والتعليم والتدريب[10].

تتوقّع خطّة تنفيذ برنامج نزع السلاح إجراءات في ناحيتين متّصلتين بالأسلحة التقليدية: تخفيف أثرها في البشر، والتصدّي لتكديسها المفرط والاتّجار غير المشروع[11]. على صعيد البُعد الإنساني، تساند الوثيقة وتشجّع كلّ مبادرات الدول الأعضاء الرامية إلى تحاشي استخدام أسلحة متفجّرة في مناطق مأهولة بالسكّان، وإلى اعتماد معايير مشتركة لنقل المركبات الجوّية غير المأهولة وحيازتها واستخدامها. ويساند الأمين العامّ صراحة إعلاناً سياسياً حول استخدام الأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة بالسكّان. الإجراءات الأخرى موجَّهة إلى مؤسّسات الأمم المتّحدة أساساً: (أ) تقاسم السياسات والممارسات الخاصّة بحماية المدنيين؛ (ب) تسجيل الإصابات في عمليّات الأمم المتّحدة؛ (ج) بناء خلايا لتخفيف الأذى الذي يلحق بالمدنيين ضمن الهياكل العسكرية لـ «تعقّب الأذى الذي يصيب المدنيين والتحقيق فيه واتّخاذ تدابير مناسبة للتصدّي له، وتخفيفه وعلاجه»؛ (د) تعزيز التنسيق بين الوكالات حيال الأجهزة المتفجّرة الارتجالية[12]. وللتعامل مع التكديس المفرط والنقل غير المشروع للأسلحة، يتمّ تشجيع الدول والجهات الأخرى ذات الصلة على العمل على تحسين إدارتها لمخزوناتها. وهناك تشديد على أهمّية حوار إقليمي لبناء الثقة، وهو ما سيفضي إلى جملة أمور، منها التشجيع على التقييد المتبادل للإنفاق العسكري وعمليّات شراء الأسلحة، إضافة إلى حيازتها ونقلها.

(8) United Nations, *Office for Disarmament Affairs, Securing Our Common Future: An Agenda for Disarmament*, section 3.

(9) المصدر نفسه، ص 55.

(10) United Nations, Office for Disarmament Affairs, Ibid., «Executive summary», p. xi.

(11) United Nations, Securing Our Common Future: An Agenda for Disarmament, Implementation plan, Updated 8 March 2019.

(12) United Nations, *Office for Disarmament Affairs, Securing Our Common Future: An Agenda for Disarmament*, p. 36.

مع أنّ المقصود من أغلب هذه الإجراءات هو هيئات الأمم المتّحدة المتنوعة، فهي بحاجة إلى مشاركة من الدول لتكون فاعلة، وبخاصّة: (أ) تأسيس صندوق استئماني للأسلحة الصغيرة ضمن صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، و(ب) «تكوين فهم لأثر الأسلحة في إدارة النزاع»، و(ج) إدارة حوار لبناء الثقة بهدف نهائي هو خفض الإنفاق العسكري وشراء الأسلحة وحيازتها ونقلها. وأُشير إلى وضع كلّ إجراء من حيث مدى تنفيذه، وهذا بمنزلة أداة لرصد التقدّم. وفي كانون الثاني/يناير 2019، تراوح الوضع بين «إجراء غير متاح بعد» للتنفيذ والتنفيذ قيد التطوير أو جارٍ.

خلت خطّة نزع السلاح من أيّ إشارة إلى معاهدة تجارة الأسلحة، ولولا ذلك لكانت واسعة الشمولية. جاءت ردود الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة على الخطّة إيجابية للغاية، وهو ما انعكس في البيانات الكثيرة في اللجنة الأولى. لكن لم يذكر ـ ويرحّب ـ بالخطّة من بين الدول الخمس الدائمة العضوية غيرُ الصين في بيانها في النقاش العام للجنة الأولى. لذلك يرجَّح أن يعترض تنفيذَ الخطّة عقباتٌ عديدة إضافة إلى التحدّيات الواضحة المتمثّلة بتعبئة الموارد المالية اللازمة لدعم الإجراءات المقترَحة.

V الحدّ من التسلّح السيبراني والقدرة على المجابهة

إنيكين تيك

مقدّمة

يرجع تاريخ الحوار في أروقة الأمم المتّحدة حول الحدّ من التسلّح وتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات إلى أواخر تسعينيات القرن الماضي. ففي عام 1998، قرّرت روسيا، المتوجّسة من أساليب الولايات المتّحدة في حرب المعلومات، ومن الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، نقل مسألة تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات بكونها تهديداً للسلم والأمن إلى اللجنة الأولى للجمعية العامّة للأمم المتّحدة (المعنيّة بنزع السلاح والأمن الدولي). أدّى هذا في آخر المطاف إلى قيام فريق خبراء حكوميين معنيّ بالتطوّرات في مجال المعلومات والاتّصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وعقد أوّل اجتماعاته عام 2004.

اشتدّ قلق المجتمع الدولي كثيراً منذ ذلك الوقت حيال الآثار المدمّرة لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات. حدّد مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أكثر من 250 هجوماً إلكترونياً برعاية دول بين عامَي 2005 و2018[1]. جاءت استنتاجاتهما بشأن الدول الضالعة مشابهة للتحليل الثنائي الصادر عام 2014 للمدّة 2000 ـ 2014[2]. تشير هذه النتائج بأصابع الاتّهام إلى نحو 20 دولة شارك معظمها في مباحثات فريق الخبراء الحكوميين.

(1) Council on Foreign Relations, «Cyber Operations Tracker».

(2) B. Valeriano and R. C. Maness, «The Dynamics of Cyber Conflict between Rival Antagonists, 2001–11,» *Journal of Peace Research*, vol. 51, no. 3 (May 2014), pp. 347-360.

لم تتوصّل الدول بعد عقدين من المباحثات إلى أرضية مشتركة بشأن طبيعة التهديد والتدابير اللازمة لمواجهته. من التحدّيات المحورية التي تواجه مباحثات الأمم المتّحدة الاختلاف الجذري بين مقاربات الدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات وتنظيمها. الرأيان الأشدّ أثراً هما الرأي الروسي والرأي الأمريكي، لكنّهما يعالجان الموضوع من منطلقَين مختلفَين. تودّ روسيا احتواء الجهات التي لديها أقوى القدرات السيبرانية، والتحكّم بتدفّقات المعلومات داخل الحدود الوطنية. وهي تؤيّد عملية تنظيمية متعدّدة الأطراف للتعامل مع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات لغايات عسكرية وإرهابية وإجرامية. الولايات المتّحدة واحدة من الجهات التي تمتلك أكبر القدرات السيبرانية، وهي أكثر تركيزاً على مناقشة إجراءات الدول أو الأنشطة التي تستهدف الدول منها على الأخطار التي تهدّد الأمن والمعلومات على الصعيد المحلّي. لذلك، تجادل الولايات المتّحدة بأنّه ليس هناك حاجة إلى تنظيم إضافي على المستوى الدولي لأنّ استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات مشمول بالقانون الدولي أصلاً. ولا تزال المسافة بين الموقفين الروسي والأمريكي عائقاً أمام التقدّم على مستوى الأمم المتّحدة وهي تعكس الانقسامات الواسعة بين مواقف مجموعات الدول المختلفة.

وقد زاد هذه العمليّات إرباكاً تلك المسافة بين المسائل الجاري بحثها على مستوى الأمم المتّحدة وواقع الهجمات الإلكترونية التي ترعاها دول. الأغلبية العظمى من الهجمات الإلكترونية التي ترعاها دول هي عمليّات تجسّس سيبرانية. وفي الحالات التي كان للهجمات الإلكترونية فيها تأثيرات ملحوظة، جاءت تأثيراتها محدودة نسبياً: تشويه مواقع إلكترونية، وتعطيل مؤقّت لخدمات نظام ما ووظائفه، وإتلاف بيانات، وتخريب وأذيّة ماديّة[3]. لكنّ امتلاك فهم دقيق لمدى الهجمات الإلكترونية التي ترعاها دول ومحتواها يمكن أن يكون صعباً لعدم امتلاك أغلب الدول قدرات مستقلّة لإجراء تحرّ فاعل وتحديد الجهة المسؤولة. ومن الأمور التي زادت المسألة تعقيداً أنّ تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات متاحة لأيّ كان وأنّ القطاع الخاصّ يتملك معظم الشبكات وهو الذي يديرها، وهو ما يصعّب على الحكومات ممارسة السيطرة على استخدام هذه التكنولوجيا، أو حتّى الاعتقاد بجدوى القيام بذلك[4]. وتشترك روسيا والولايات المتّحدة في التردّد في تقديم أيّ ضمانات إضافية بأنّهما لن تنفّذا عمليّات سيبرانية لا ترقى إلى استخدام القوّة. وهذا يجعل الأغلبية العظمى من العمليّات الإلكترونية التي تشنّها دول على دول أخرى ـ كالتجسس وتعطيل خدمات وإتلاف بيانات ـ خارج إطار معالجات حوار اللجنة الأولى. زد على ذلك أنّ مناقشة اللجنة الأولى حول تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات بقيت معزولة عن مسائل أخرى كثيرة متّصلة بتطوير

(3) Council on Foreign Relations, Ibid.

(4) United Nations, General Assembly, «Developments in the Field of Information and Telecommunications in the Context of International Security,» Report of the Secretary-General, A/66/152, 15 July 2011.

هذه التكنولوجيات واستخدامها. وهذا يعني استثناء الجريمة الإلكترونية والاستخدام الإرهابي لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات وحوكمة الإنترنت والمراقبة والخصوصية وقضايا حقوق الإنسان الأخرى من إطار الحوار حول تحديد الأسلحة.

نستعرض في هذا القسم التطوّرات الأخيرة في المباحثات الدولية حول استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في اللجنة الأولى للجمعية العامّة للأمم المتّحدة. ونناقش آراء الدول المتباينة حول الأخطار التي تهدّد السلم والأمن الدوليّين بسبب هذه التكنولوجيا، واختلافات الدول التالية حول التدابير الخاصّة بالتصدّي لهذه التهديدات. ونعاين على الخصوص إنجازات المتنافسَين الرئيسَين وتطلّعاتهما في حوار تحديد الأسلحة السيبرانية الدولية: روسيا والولايات المتّحدة. وبعد تقييم مستقبل الحوار الأمني السيبراني، نربط هذه الإنجازات بجهود إقليمية أخرى وجهود القطاع الخاصّ الرامية إلى استحداث قواعد مشتركة وزيادة المرونة في المجال السيبراني. ونختم القسم بوجهة نظر تشاؤمية عموماً حيال أرجحية التوصّل إلى اتّفاق على توجيه معياري تعريفي في مجال الأمن السيبراني، لكن مع تسليط الضوء على ما يمكن للدول فعله وتخفيف وَقْع هذا الفشل.

الحوار الدولي ضمن أطر الأمم المتّحدة

جرت المحادثات الدولية في اللجنة الأولى حول استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات ضمن سلسلة قرارات صادرة عن الجمعية العامّة للأمم المتحدة بمبادرة روسية حول «التطوّرات في مجال المعلومات والاتّصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي»[5]. تصف دول هذه الجهود بحوار الأمن السيبراني الدولي، بينما تصفها دول أخرى بمفاوضات أمن المعلومات الدولي.

أطلقت هذه القرارات عمليتين متشابكتين. تُدعى في **الأولى** كلّ الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة إلى إبلاغ الأمين العامّ للأمم المتّحدة بآرائها حيال القضايا المتّصلة بأمن المعلومات ووجاهة تطوير تدابير ذات صلة على المستوى الدولي وتقييماتها لهذه القضايا. وفي **الثانية**، يعقد فريق خبراء حكوميين اجتماعات منذ 2004 لمناقشة هذه القضايا ودراسة التهديد والتدابير اللازمة لتقليصه. وصدر عن ثلاثة من اجتماعات الفريق الخمسة تقاريرُ بالإجماع (انظر الجدول الرقم (9 ـ 3)).

(5) UN General Assembly resolutions on «Developments in the Field of Information and Telecommunications in the Context of International Security,» 53/70 of 4 Dec. 1998; 54/49 of 1 Dec. 1999; 55/28 of 20 Nov. 2000; 56/19 of 29 Nov. 2001; 57/53 of 22 Nov. 2002; 58/32 of 8 Dec. 2003; 59/61 of 3 Dec. 2004; 60/45 of 8 Dec. 2005; 61/54 of 6 Dec. 2006; 62/17 of 5 Dec. 2007; 63/37 of 2 Dec. 2008; 64/25 of 2 Dec. 2009; 65/41 of 8 Dec. 2010; 66/24 of 2 Dec. 2011; 67/27 of 3 Dec. 2012; 68/243 of 27 Dec.2013; 69/28 of 2 Dec. 2014; 70/237 of 23 Dec. 2015; 71/28 of 5 Dec. 2016; and 73/27 of 5 Dec. 2018.

الجدول الرقم (9 ـ 3)

أفرقة الخبراء الحكوميين المعنيّة بالتطوّرات في مجال المعلومات والاتّصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، 2004 ـ 2017

الأعوام	عدد الأعضاء	الرئيس	دول أخرى مشاركة	تقرير بالإجماع
2004 ـ 2005	15	روسيا	بيلاروسيا والبرازيل والصين وفرنسا وألمانيا والهند والأردن وكوريا الجنوبية وماليزيا ومالي والمكسيك وجنوب أفريقيا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة	لم يصدر
2009 ـ 2010	15	روسيا	بيلاروسيا والبرازيل والصين وإستونيا وفرنسا وألمانيا والهند وإسرائيل وإيطاليا وكوريا الجنوبية وقطر وجنوب أفريقيا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة	صدر[أ]
2012 ـ 2013	15	أستراليا	الأرجنتين وبيلاروسيا وكندا والصين ومصر وإستونيا وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا واليابان وروسيا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة	صدر[ب]
2014 ـ 2015	20	البرازيل	بيلاروسيا والصين وكولومبيا ومصر وإستونيا وفرنسا وألمانيا وغانا وإسرائيل واليابان وكينيا وكوريا الجنوبية وماليزيا والمكسيك وباكستان وروسيا وإسبانيا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة	صدر[ج]
2016 ـ 2017	25	ألمانيا	أستراليا وبتسوانا والبرازيل وكندا والصين وكوبا ومصر وإستونيا وفنلندا وفرنسا والهند وإندونيسيا واليابان وكازاخستان وكينيا وكوريا الجنوبية والمكسيك وهولندا وروسيا والسنغال وصربيا وسويسرا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة	لم يصدر[د]

(أ) United Nations, General Assembly, Report of the group of governmental experts on developments in the field of information and telecommunications in the context of international security, A/65/201, 30 July 2010.

(ب) United Nations, General Assembly, Report of the group of governmental experts on developments in the field of information and telecommunications in the context of international security, A/68/98, 24 June 2013.

(ج) United Nations, General Assembly, Report of the group of governmental experts on developments in the field of information and telecommunications in the context of international security, A/70/174, 22 July 2015.

(د) United Nations, General Assembly, 72nd session, First Committee, 19th meeting, A/C.1/72/PV.19, 23 October 2017, pp. 1–3.

عملية فريق الخبراء الحكوميين

عجز فريق الخبراء الحكوميين الأوّل عن تحقيق الإجماع على ما إذا كان تطوّر تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات واستخدامها يمكن أن يمثّل تهديداً للسلم والأمن الدوليّين أم لا. لكن عقب الهجمات الإلكترونية على إستونيا عام 2007 واستخدام الهجمات الإلكترونية في الحرب الروسية الجورجية عام 2008، وافق الخبراء على مناقشة التهديد وسُبُل التصدّي له. وأنتجت مفاوضات أفرقة الخبراء الحكوميين عامين 2009 ـ 2010، والعامين 2012 ـ 2013 والعامين 2014 ـ 2015 معرفة عامّة بالتهديد وخلاصة مشتركة فحواها أنّ القانون الدولي قابل للتطبيق على قضايا أمن المعلومات الدولي.

بحلول عام 2015، طوّر فريق الخبراء الحكوميين الرابع هيكلية من أربع طبقات للمناقشات: (أ) قابلية تطبيق القانون الدولي؛ (ب) تطوير أعراف وقواعد ومبادئ سلوكية حكومية مسؤولة وطوعية وغير مُلزمة؛ (ج) تدابير بناء ثقة؛ و(د) بناء قدرة ذات صلة.

كُلّف فريق الخبراء الحكوميين الخامس، عامَي 2016 و2017، بتوضيح كيفية تطبيق القانون الدولي على استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات[6]. لكن استحال التوصّل إلى إجماع لتضارب المصالح الوطنية، ومن ثَمّ عجز الفريق عن إصدار تقرير بالإجماع[7]. وخلَص رئيس الفريق إلى «استمرار وجود انقسامات عميقة حول بعض نواحي كيفية تطبيق القانون الدولي على استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات»[8].

لم تُصدر الجمعية العامّة للأمم المتّحدة قرارها المعتاد عام 2017، ولم يُعرض برنامج عمل جوهري لعام 2018. وهذا ما جعل المجتمع الدولي يتساءل إن كانت خطّة تحديد الأسلحة السيبرانية قد فقدت زخمها أم لا.

قراران جديدان للجمعية العامّة عام 2018

خضع القرار المعتاد للجمعية العامّة لتحديث كبير عام 2018[9]. وهو يعدّ الآن تشكيلة من أعراف وقواعد ومبادئ أوصى بها فريق الخبراء الحكوميون. وهو يمثّل فريقاً عاملاً مفتوح باب العضوية للبناء على أعمال أفرقة الخبراء الحكوميين السابقة. سيناقش الفريق العامل تطبيق هذه الأعراف، واقتراح تغييرها، إذا لزم الأمر، أو التوسّع في قواعد سلوك إضافية. وسيجمع الفريقُ العامل، في عملية للجمعية العامّة، دبلوماسيين لدراسة «إمكان إقامة حوار مؤسّساتي منتظم بمشاركة واسعة

(6) UN General Assembly Resolution 70/237 (note 5).

(7) United Nations, General Assembly, Group of governmental experts on developments in the field of information and telecommunications in the context of international security, Report of the Secretary-General, A/72/327, 14 August 2017.

(8) United Nations, General Assembly, 72nd session, First Committee, 19th meeting, A/C.1/72/PV.19, 23 October 2017, p. 2.

(9) UN General Assembly Resolution 73/27 (note 5).

بإشراف الأمم المتّحدة»[10]. يمكن الآن لجميع الدول المهتمّة دراسة تفاهمات مشتركة والترويج لها بشأن: (أ) التهديدات القائمة والمحتملة في مجال أمن المعلومات؛ (ب) تدابير تعاونية محتملة للتصدّي لهذه التهديدات؛ (ج) كيفية تطبيق القانون الدولي على استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات؛ (د) تدابير بناء الثقة؛ (هـ) بناء القدرة.

روسيا هي راعية هذه العمليّة. وهي ملتزمة بجعل عملية التفاوض الأممية على الأمن في استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات أكثر ديمقراطية وشمولية وشفافية.

عارضت الولايات المتّحدة بشدّة مضمون القرار وصيغته[11]. بناء على ذلك، اقترحت قراراً منفصلاً للجمعية العامّة حول «تعزيز السلوك الحكومي المسؤول في الفضاء السيبراني في سياق الأمن الدولي»[12]. يؤسّس هذا القرار فريق خبراء حكوميين جديداً معتمداً على خبرات الحكومات بشأن هذا الموضوع للبناء على التقييمات والتوصيات التي تضمّنتها التقارير السابقة لأفرقة الخبراء الحكوميين السابقة، و«مواصلة دراسة تدابير تعاونية ممكنة للتصدّي للتهديدات القائمة والمحتملة في مجال أمن المعلومات، بهدف الترويج لتفاهمات مشتركة وتطبيق فاعل». ربّما تتضمّن تفاهمات كهذه «أعرافاً وقواعد ومبادئ سلوك حكومي مسؤول، وتدابير بناء الثقة وبناء قدرة، إضافة إلى تحديد طريقة تطبيق القانون الدولي على استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات»[13].

النتيجة هي أنّ العمليّة تفرّعت إلى شقّين لا يمثّل أيّ منهما استمراراً للعملية الأصلية التي تواصلت في الأعوام 1998 ـ 2017 (انظر الشكل الرقم (9 ـ 2)). يهدف الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي ترعاه روسيا إلى تحديد الأسلحة السيبرانية أو المعلوماتية بصكوك مُلزمة قانوناً، بينما يركّز فريق الخبراء الحكوميين الذي ترعاه الولايات المتّحدة على أعراف طوعية وأعراف بناء ثقة في زمن السلم.

النيات والمفاهيم والتعريفات الروسية والأمريكية

لا ينبغي توهّم أنّ التشابه الظاهري لولايتَي صيغتَي العمل بأنّه توافق على ما يجب فعله. ولكي نفهم نيات روسيا حيال الفريق العامل، يلزم التمعّن في سياستها ومذهبها على صعيد أمن المعلومات. أوضحت روسيا بمرور الوقت مطالبتها الأصلية بحظر أسلحة المعلومات لأنّ هذه الأسلحة واستخداماتها صارت أمراً واقعاً.

---

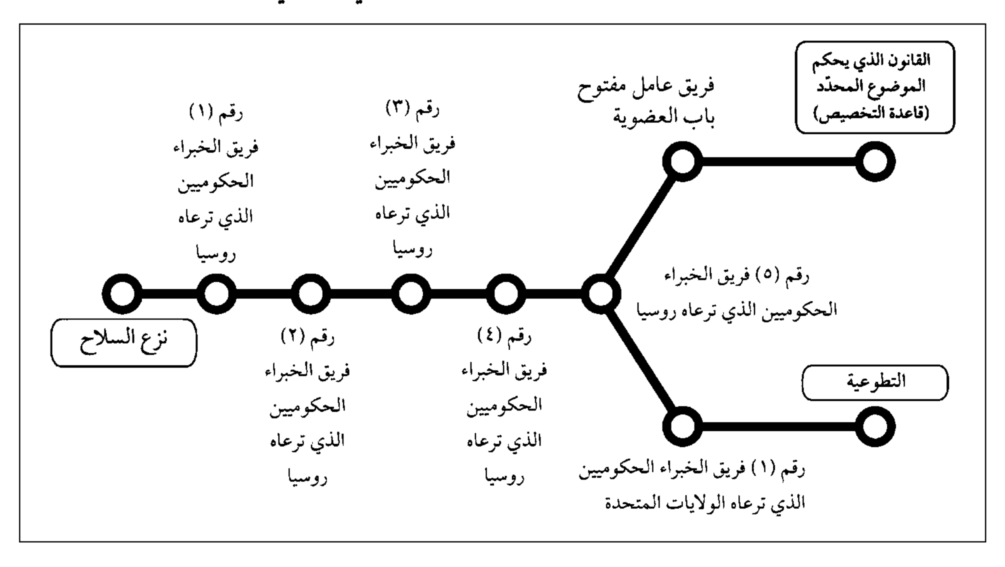
(10) UN General Assembly Resolution 73/27 (note 5), para. 5.

(11) R. A. Wood, US delegation, Statement to the UN General Assembly First Committee, 29 October 2018.

(12) UN General Assembly Resolution 73/266, «Advancing Responsible State Behaviour in Cyberspace in the Context of International Security,» 22 December 2018.

(13) UN General Assembly Resolution 73/266, Ibid, para, 3.

الشكل الرقم (9 ـ 2)
عمليّات الحوار حول الأمن السيبراني الدولي



عرّفت روسيا أولاً أسلحة المعلومات في عملية فريق الخبراء الحكوميين بأنّها «وسائل وطرائق تُستخدَم بهدف الإضرار بموارد معلومات دولة أخرى وعمليّاتها ونظمها؛ واستخدامٌ للمعلومات لإيذاء النظم الدفاعية أو الإدارية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو أيّ نظم حيوية لدولة ما، والتحكّم الشامل بسكّان دولة ما بهدف الإخلال باستقرار المجتمع والدولة»[14]. ومؤخّراً، عرّف ضبّاط عسكريون روس كبار أسلحة المعلومات بأنّها قدرات تدمّر نظم المعلومات التي لدى خصم أو تعطّلها مؤقّتاً. تتألّف هذه الأسلحة على الخصوص من: (أ) أسلحة كهرومغناطيسية كمعدّات التشويش اللاسلكية وأسلحة النبض الكهربائي والأسلحة التي تعمل بالطاقة الموجَّهة؛ (ب) أسلحة البرمجيات كالفيروسات الحاسوبية والديدان الحاسوبية وبرامج أحصنة طروادة، والخدمات الإدارية المخبَّأة وغير ذلك؛ (ج) أسلحة عتاد كإشارات مرجعية تتيح نفاذاً من دون إذن إلى معلومات حاسوبية وتنزيلها ونقلها إلى شخص ما وشنّ هجمات على شبكات حاسوبية لتعديل المعلومات المخزّنة أو تدميرها وتعميمها في هذه الشبكات[15].

حدّدت مذاهب أمن المعلومات في روسيا خطّة دقيقة لحظر تطوير أسلحة المعلومات ونشرها واستخدامها. ويبقى هدف روسيا تشكيل منظومة أمن معلومات دولي[16]. سيكون نظام عدم انتشار

(14) United Nations, General Assembly, «Developments in the Field of information and Telecommunications in the context of International Security,» Report of the Secretary-General, A/54/213, 10 August 1999, p. 10.

(15) I. N. Dylevsky [et al.], «Political and Military Aspects of the Russian Federation's State Policy on International Information Security,» *Military Thought*, vol. 24, no. 1 (2015), pp. 7–16.

(16) Information Security Doctrine of the Russian Federation, approved by Presidential Decree no. 646 of 5 Dec. 2016 (in Russian), paras 19 and 29 (b), (c), (d).

=

مخصوص جزءاً من هذه المنظومة[17]. وجادلت روسيا باستمرار بوجوب تعديل القانون الدولي وفقاً لهذه الغاية، لكنّها شدّدت أيضاً على وجوب استحداث هذه المنظومة على أساس مبادئ معترَف بها عالمياً وعلى أحكام القانون الدولي كاحترام السيادة الوطنية، وعدم استخدام القوّة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، وحقّ الدول في الدفاع الفردي والجمعي[18]. وهذا يمثّل خطاً فاصلاً محتملاً بين روسيا والصين، لرفض الصين إمكان تطبيق القانون الدولي الإنساني على الهجمات الإلكترونية، مشيرة إلى أنّ ميثاق الأمم المتّحدة يتضمّن حظراً مطلقاً لاستخدام القوّة في الفضاء السيبراني[19].

يتّضح أيضاً أنّ دولاً كثيرة أخرى لا تشاطر روسيا فهمها للقانون الدولي القائم، وهو ما تجلّى في اقتراحاتها المشتركة مع أعضاء آخرين في منظّمة شنغهاي للتعاون عامين 2011 و2015 بشأن مدوّنة سلوك دولية معنيّة بأمن المعلومات[20]. احتوى الاقتراحان على صيغ وسّعت لغة بعض القواعد المعروفة ومعايير القانون الدولي، لكنّهما لم ينالا دعماً كبيراً. لكنّ قرار الجمعية العامّة الصادر عام 2018 بخصوص أمن المعلومات يشير بشكل مباشر إلى قرار صدر عن الجمعية العامّة عام 1981 وطواه النسيان، وهو إعلان عدم جواز التطفّل والتدخّل في الشؤون الداخلية للدول[21]. يتضمّن هذا الإعلان أفكاراً سعت روسيا والصين إلى تعميمها داخل نظام الأمم المتّحدة: فهو يتحدّث بقوّة عن السيادة وعن مبادئ عدم التطفّل والتدخّل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول لأنّها «ذات أهمّية فائقة في صون السلم والأمن الدوليّين». ويشير أيضاً إلى مفهومَي الهُويّة الوطنية والتراث الثقافي، وإلى حقّ الدول في تطوير «نظم معلوماتها ووسائط الإعلام لديها وفي استخدام هذه الوسائط في الترويج لمصالحها وتطلّعاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية». ويقال إنّ هذه الأخيرة

= هناك ترجمة إنكليزية متاحة في: <http://interkomitet.com/foreign-policy/basic-documents/doctrine-of-information-security-of-the-russian-federation/>.

(17) Foundations of the State Policy of the Russian Federation on International Information Security in the Period up to 2020, approved 24 July 2013, no. 1753 (in Russian).

انظر أيضاً: Dylevsky [et al.], «Political and Military Aspects of the Russian Federation's State Policy on International Information Security».

(18) Dylevsky [et al.], Ibid.

(19) United Nations, General Assembly, 72nd session, First Committee, 19th meeting, A/C.1/72/PV.19, 23 October 2017, p. 14.

(20) United Nations, General Assembly, «International code of conduct for information security,» Letter dated 12 September 2011 from the Permanent Representatives of China, the Russian Federation, Tajikistan and Uzbekistan to the United Nations addressed to the Secretary-General, A/66/359, 14 September 2011; and United Nations, General Assembly, «International code of conduct for information security,» Letter dated 9 January 2015 from the Permanent Representatives of China, Kazakhstan, Kyrgyzstan, the Russian Federation, Tajikistan and Uzbekistan to the United Nations addressed to the Secretary-General, A/69/723, 13 January 2015.

للاطلاع على وصف موجز لمنظّمة شنغهاي للتعاون وعلى تفاصيل أخرى ذات صلة، انظر الملحق ب، القسم II في هذا الكتاب.

(21) UN General Assembly Resolution 73/27 (note 5), opening para.; UN General Assembly Resolution 36/103, «Declaration on the Inadmissibility of Intervention and Interference in the Internal Affairs of States,» 9 December 1981.

مبنيّة على أمور منها «البنود ذات الصلة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي مبادئ نظام المعلومات الدولي الجديد»[22].

اتّهم مسؤولون روس كبار الغربَ، وبخاصّة الولايات المتّحدة، بتطوير أسلحة إلكترونية ونشرها «بلا ضوابط من الناحية الفعلية» وهو ما أدّى إلى «حالات يتضاعف فيها استخدامها على نحو مخالف للقانون»[23]. لكن أشارت روسيا مؤخّراً، ربّما للتشديد على سابقة كان لها بالغ الأثر، إلى استخدام التقنيات والأدوات ذاتها. وغيّر ذلك بدوره لا محالة حسابات الحكم لنظام أمن معلومات دولي لأنّ الراجح الآن أنّ عدم الانتشار سيُطبّق أساساً على تلك الدول التي لا تمتلك قدرات تكنولوجيا معلومات واتّصالات متطوّرة، إضافة إلى الدول الشديدة العداء لاستخدام هذه التكنولوجيا.

ساندت الولايات المتّحدة مقولة أنّ استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات مشمول كفاية في القانون الدولي. ولا تزال تعارض بشدّة التنظيم الحكومي في مجال تدفّقات المعلومات الذي تحبّذه روسيا. وشدّدت الولايات المتّحدة على الخصوص على الحقّ باتّخاذ تدابير مضادّة والدفاع عن النفس في سياق الهجمات الإلكترونية. وتنافح الولايات المتّحدة عن سياسة العواقب التي يتعيّن على الحكومات السعي من خلالها إلى ردع الجهات الشرّيرة من غير الدول: أوصت وزارة الخارجية الأمريكية بـ «وجوب أن تُعِدّ الولاياتُ المتّحدة قائمة خيارات لعواقب سريعة ومكلفة وشفّافة يمكنها فرضها دون سقف استخدام القوّة بما ينسجم وواجبات الولايات المتّحدة والتزاماتها، عقب حادثة تستحقّ ردّاً قويّاً يمكنه إحداث تأثيرات ردعية لاحقة»[24]. ومؤخّراً، أفصحت المملكة المتّحدة عن رأي مفاده أنّ السيادة في سياق الأمن السيبراني مجرّد مبدأ وليست قاعدة[25]. ينسجم هذا الرأي مع رأي سابق أفصح عنه قبل ذلك المستشارُ القانوني للقيادة السيبرانية الأمريكية ـ وهو يبرّر انتهاكات السيادة بوسائل إلكترونية[26].

تسعى الاستراتيجية الإلكترونية الوطنية الأمريكية إلى «صون السلم من خلال القوّة» باستخدام آليتَي إدارة تتيحان أساساً للردود على أفعال الدول التي لا تنسجم مع إطار عمل الولايات المتّحدة[27]. وتعِد إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بـ «الترويج لإطار عمل لسلوك حكومي مسؤول في الفضاء السيبراني ومبنيّ على القانون الدولي والالتزام بأعراف طوعية وغير ملزمة

(22) UN General Assembly Resolution 36/103, Ibid., para. 1(c).

(23) Dylevsky [et al.], «Political and Military Aspects of the Russian Federation's State Policy on International Information Security».

(24) US Department of State, Office of the Coordinator for Cyber Issues, «Recommendations to the President on deterring adversaries and better protecting the American people from cyber threats,» 31 May 2018.

(25) J. Wright, J., British Attorney General, «Cyber and International Law in the 21st Century,» Speech, British Attorney General's Office, 23 May 2018.

(26) G. P. Corn and R. Taylor, «Sovereignty in the Age of Cyber,» *AJIL Unbound*, vol. 111 (2017), pp. 207-2012.

(27) White House, *National Cyber Strategy of the United States of America* (Washington, DC: White House, 2018), p. 20.

لسلوك حكومي مسؤول، تسري في زمن السلم، ودراسة تدابير عملية لبناء الثقة تقليصاً لخطر نزاع ناجم عن نشاط إلكتروني خبيث». والولايات المتّحدة مستعدّة لضمان حدوث «عواقب سريعة ومكلفة وشفّافة» رداً على سلوك خبيث مضرّ غير مسؤول. وهي ترى أنّ كلّ أدوات القدرة الوطنية قابلة للاستخدام في هذا المسعى[28]. وتدعو الاستراتيجية السيبرانية لوزارة الدفاع الأمريكية إلى تطوير قدرة عسكرية لتنفيذ عمليّات فضائية سيبرانية خوضاً لحروب وردّاً على جهات سيبرانية خبيثة. وتشدّد أيضاً على أنّ الوزارة «ستقوّي أعرافاً طوعية وغير ملزمة لسلوك حكومي مسؤول في الفضاء السيبراني في زمن السلم»[29].

بناءً على ذلك، قنعت روسيا والولايات المتّحدة، على اختلافاتهما، بحصيلة جهود فريق الخبراء الحكوميين عامين 2014 ـ 2015، ولا سيما التوصية بأحد عشر عرفاً لسلوك حكومي مسؤول[30]. ومع أنّ فريق الخبراء الحكوميين صرّح بوضوح أنّ هذه الأعراف والقواعد والمبادئ طوعية وغير ملزمة، ولذلك فهي ليست خطوة نحو نظام قانوني جديد، فإنّ في الإمكان قراءة تقريره على أنّه داعم للموقف الروسي القائل بأنّ في القانون الدولي ثغرات يلزم سدّها.

يكاد لا يمكن وصف دولة ما بأنّها تميل بالمطلق إلى الرأي الروسي أو الأمريكي. فحين صوّتت الولايات المتّحدة ضدّ الفريق العامل المفتوح باب العضوية، قوبل رأيها بدعم الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي وبقيّة أعضاء ائتلاف العيون الخمس لتقاسم الاستخبارات[31]. لكنّ الإعلان الذي تلاه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في الجمعية العامّة قُبَيل أيام من التصويت لم يدع مجالاً للشكّ في التزام فرنسا بالسيادة[32]. ولا يظهر أنّ الاتّحاد الأوروبي موحّد في مباحثاته حول «طقم أدوات الدبلوماسية السيبرانية» بحسب المبادرة الهولندية (انظر أدناه) حول كيفية انسجام مقاربة الردع أولاً مع خطّة أمن سيبراني كانت ستركّز على المرونة والقوّة لولا ذلك[33]. ويظهر أنّ أستراليا لم تقتنع بالرأيين البريطاني والأمريكي في السيادة[34].

---

(28) المصدر نفسه، ص 20 ـ 21.

(29) US Department of Defense (DOD), *Summary: 2018 Department of Defense Cyber Strategy* (Washington, DC: DOD, 2018), pp. 4–5.

(30) United Nations, General Assembly, Report of the group of governmental experts on developments in the field of information and telecommunications in the context of international security, A/70/174, 22 July 2015, para. 13.

(31) يضمّ ائتلاف العيون الخمس أستراليا وكندا ونيوزلندا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة.

(32) United Nations, General Assembly, 73rd session, 6th plenary meeting, A/73/PV.6, 25 September 2018, pp. 29–30.

(33) Council of the European Union, «Council Conclusions on a Framework for a joint EU Diplomatic Response to Malicious Cyber Activities («Cyber Diplomacy Toolbox»),» 10474/17, 19 June 2017.

(34) Australian Government, *2017 Foreign Policy White Paper: Opportunity Security Strength* (Canberra: Department of Foreign Affairs and Trade, 2017), p. 74

للاطلاع على تحليل للآراء الوطنية في القانون الدولي بناء على قراءة للسياسة الوطنية والوثائق الاستراتيجية، انظر:

A. Väljataga, *Tracing Opinio Juris in National Cyber Security Strategy Documents* (Tallinn: NATO Cooperative Cyber Defence Centre of Excellence, 2018).

تواصل الصين السعي إلى دفع المباحثات حول الأمن السيبراني نحو تشديد متزايد على الحوكمة. ومع أنها تشاطر روسيا آراءها في السيادة، فقد دافعت عن تطبيق القانون الدولي، مشدّدة على وجوب الامتثال للقواعد والالتزام بالمسؤوليات[35].

السؤال الملحّ هو ما هي تلك القواعد وتلك المسؤوليات؟ تسعى روسيا الرامية إلى الترويج لطموحاتها السياسية إلى تقنين مفاهيم كالهويّة الوطنية، والتراث الثقافي، والمجال الإعلامي والنظام العامّ في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات. وفي المقابل، تروّج الدول الغربية قراءتها للقانون المعني بمسؤولية الدول وللقانون الدولي الإنساني. وفي الحوار المتعلّق بالقانون الدولي، يطبّق تحالف الصين ـ روسيا في العادة مقاربة معتمدة على القواعد، بينما يتبنّى الغرب مواقف معتمدة على السياسة. واستناداً إلى أحد الخبراء، ترى المقاربة **الأولى** أنّ القانون قوي معيارياً، لكنّ نطاقه مقيّد؛ وترى المقاربة **الثانية** أنّ القانون ضعيف معيارياً لكنّ نطاقه واسع[36].

الحوار الدولي كوسيلة لتحديد الأسلحة؟

استُخدمت في حوار اللجنة الأولى وحوارات أفرقة الخبراء الحكوميين اللغةُ التقليدية التي تتحدّث عن تحديد الأسلحة. يمكن تلمّس ميل متزايد إلى الإشارة إلى منع النزاع وتدابير بناء الثقة في تقارير أفرقة الخبراء الحكوميين للأعوام 2010 و2013 و2015. وفي منطق مشابه لمنطق تحديد الأسلحة، خلَص أعضاء أفرقة الخبراء الحكوميين إلى أنّ انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات واستخدامها يمكن أن يهدّدا السلم والأمن الدوليّين. وأشاروا إلى الحاجة إلى التصدّي لهذا التهديد بتدابير شبيهة بتلك المستخدمة في تحديد الأسلحة: فرض قيود على الاستخدام والتطوير عبر تدابير معيارية، ومنع النزاعات والتصعيد من خلال تدابير بناء الثقة، إضافة إلى ترتيبات مؤسّساتية مخصوصة.

لكنّ طرائق تحديد الأسلحة هذه لم تصبح عملانية بالكامل في سياق تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات. ولغاية هذا التاريخ، ليس هناك مفاوضات على صكوك دولية لتقليص قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات العسكرية أو تقييدها أو حظر تطويرها واستخدامها. كما أنّه لا يوجد توجيه معتمد حول ما إذا كان القانون الدولي قابلاً للتطبيق أم لا على الأوضاع المذكورة أعلاه، بصرف النظر عمّا إذا كان المسؤول جهات من الدول أو من غير الدول تستخدم هذه التكنولوجيا لأغراض سياسية. وإضافة إلى ذلك، لم يعاين أعضاء أفرقة الخبراء الحكوميين أو يفحصوا القدرات والأنشطة الإلكترونية الوطنية. لذلك، لا تستهدف تدابير أفرقة الخبراء الحكوميين بفاعلية قضية النزاعات أو مسألة التصعيد وخفضه. وفي المقابل، نُقلت مفاهيم القانون الدولي التي

(35) United Nations, General Assembly, 73rd session, 12th plenary meeting, A/73/PV.12, 28 September 2018, p. 19.

(36) M. Koskenniemi, *From Apology to Utopia: The Structure of International Legal Argument* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005), pp. 184–185.

لم يعُدّها بعض الخبراء مقبولة في دولهم إلى قسم عن الأعراف الطوعية وغير الملزمة في التقرير. ولكي يحصل النقل في عملية قائمة على الإجماع، يكفي أن يعارض خبير واحد بقوّة مفهوماً قانونياً معيّناً[37].

على الرغم من تفشّي مزاعم حصول عمليّات إلكترونية برعاية دول، تحاشت أفرقة الخبراء الحكوميين أيضاً اتّخاذ موقف واضح حيال منع الهجمات الإلكترونية. القضايا العالقة هي سقوف استخدام القوّة وشنّ هجوم مسلّح وتطبيق القانون الدولي الإنساني. تركّز روسيا على الحصول على ضمانات حيال استخدام القوّة بوسائل إلكترونية، فيما تواصل الولايات المتّحدة التركيز على إعادة تأكيد القواعد القائمة القابلة للتطبيق في سياق أعمال عدائية[38].

باختصار، لم تحقّق أفرقة الخبراء الحكوميين الخمسة الكثير في مسألة عدم الانتشار. لكنّها عاينت مسائل كالافتقار إلى قدرة وطنية، ونواحي خلل في المرونة، وانعدام فهم مشترك لإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات ومنافعها. لكنّ هذه المسائل غير ملائمة لتدابير تحديد الأسلحة. ومع ذلك، جمعت عملية أفرقة الخبراء الحكوميين مجتمعاً دولياً مهتمّاً حول مائدة الحوار، لقلق دول كثيرة من الأثر المحتمل لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في أمنها القومي. وهذا ما جعل أكثر من 110 دول تساند بين عامَي 2006 و2017 قرار الجمعية العامّة الذي رعته روسيا. وجذب اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية مزيداً من الدول المتعاطفة، لسحْبِ دول الاتّحاد الأوروبي ودول الناتو دعمها[39]. وأرسل ما يزيد على 70 دولة إلى الأمين العامّ للأمم المتّحدة تقييماتها للوضع منذ عام 1999[40].

الوضع الحالي للحوار الدولي

افتُرِض لغاية 2016 ـ 2017 أنّ كلّ فريق خبراء حكوميين قبل بمقدّمات الأفرقة التي سبقته واستنتاجاتها، وأنّه أمكن حسم بعض المسائل. ولغاية عام 2013، هيمن على وقائع الحوار اقتراح روسيا الأصلي القائل بلزوم تطوير نظام قانوني دولي لحظر تطوير نماذج خطرة معيّنة لأسلحة

(37) مثال ذلك، أدّت الخلافات حول مسؤولية الدول والالتزام بالحرص الواجب إلى تضمين هذه المواضيع في قسم الأعراف والقواعد والمبادئ في تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام 2015. انظر: United Nations, A/70/174, (note 30), para. 13.

(38) United Nations, A/66/152 (note 4), p. 18.

(39) اعتُمد قرار الجمعية العامّة للأمم المتّحدة 27/73 الذي رعته روسيا بتأييد 119 دولة واعتراض 46 وامتناع 46 أخرى عن التصويت. واعتُمد القرار 266/73 الذي رعته الولايات المتّحدة بتأييد 138 دولة واعتراض 12 وامتناع 16 أخرى عن التصويت. انظر: United Nations, General Assembly, 73rd session, 45th plenary meeting, A/73/PV.45, 5 December 2018, p. 4, and United Nations, General Assembly, 73rd session, 65th plenary meeting, A/73/PV.65, 21 December 2018, p. 14

(40) للاطلاع على قائمة بهذه الدول، انظر: E. Tikk and M. Kerttunen, *Parabasis: Cyber-diplomacy in Stalemate*, Norwegian Institute of International Affairs (NUPI) Report no. 5/18 (NUPI: Oslo, 2018), annex A.

المعلومات أو إنتاجها أو استخدامها[41]. وفي هذا الصدد، استُشيرت الدول بشأن كيفية تطوير مبادئ دولية تعزّز أمن نظم المعلومات والاتّصالات السلكية واللاسلكية العالمية وتساعد على مكافحة إرهاب وجرائم المعلومات[42].

لكنّ فريق الخبراء الحكوميين خلَص عام 2013 إلى أنّ «القانون الدولي، وبخاصّة ميثاق الأمم المتّحدة، قابل للتطبيق، وأنّه لازم لصون السلم والاستقرار ولدعم بيئة تكنولوجيا معلومات واتّصالات مفتوحة وآمنة وسلمية ومتاحة»[43]. فُسّر ذلك على نطاق واسع، ولا سيّما في الغرب، على أنّه خطوة حاسمة نحو القبول بصلاحية القانون الدولي القائم، وصرفُ نظرٍ عن الدعوة إلى نظام قانوني خاصّ. لكن ورد في التقرير نفسه أنّ:

تطبيق الأعراف المستمَدّة من القانون الدولي القائم على صعيد استخدام الدول تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات تدبير لازم لتقليص الأخطار التي تُحدق بالسلم والأمن والاستقرار الدولي. يستلزم التوصّل إلى تفاهمات مشتركة حول طريقة تطبيق هذه الأعراف على سلوك الدول وعلى استخدامها تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات مزيداً من الدرس. وبالنظر إلى السمات الفريدة لهذه التكنولوجيات، يمكن تطوير أعراف إضافية بمرور الوقت[44].

طعن بعض الخبراء بشكل مباشر في قابلية القانون الدولي للتطبيق في أثناء دورة 2016 ـ 2017 لفريق الخبراء الحكوميين[45]. لذلك، لم تُحسَم مسألة قابلية القانون الدولي للتطبيق وكفايته في سياق استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، ولا تزال محور الحوار المعني بأمن المعلومات الدولي.

استُخدمت في تقارير أفرقة الخبراء الحكوميين لغة ذات دلالة لدمجها رأيين مختلفَين حيال العالم وتوقّعاته. الرأي **الأول** هو رأي الغرب، وهو يعدّ انتشار هذه التكنولوجيا أمراً إيجابياً ويرى أنّ القانون الدولي القائم كافٍ لتوجيه سلوك الدول في الفضاء السيبراني. **والثاني** رأي مجموعة من الدول بقيادة الصين وروسيا، وهو يعُدّ الرقمنة تهديداً ويُؤْثر توجيهاً معيارياً جديداً حول استخدام الدول لهذه التكنولوجيا وتطويرها. ولا تزال تقارير أفرقة الخبراء الحكوميين مؤطّرة ومصاغة منذ سنين بطريقة توائم بين الرأيين. لذلك، لا تقدّم هذه التقارير للمجتمع الدولي توجيهاً معيارياً ذا شأن.

---

(41) United Nations, General Assembly, 53rd session, First Committee, Letter dated 23 September 1998 from the Permanent Representative of the Russian Federation to the United Nations addressed to the Secretary-General, A/C.1/53/3, 30 September 1998, appendix, para. 3(c).

(42) UN General Assembly Resolution 53/70 (note 5).

(43) United Nations, General Assembly, Report of the group of governmental experts on developments in the field of information and telecommunications in the context of international security, A/68/98, 24 June 2013, para. 19.

(44) United Nations, A/68/98, Ibid. (para. 16).

(45) United Nations, General Assembly, 72nd session, First Committee, 7th meeting, A/C.1/72/PV.7, 9 October 2017, p. 21.

وعوضاً عن شجب سلوك معيّن أو تقييده، آثرت أفرقة الخبراء الحكوميين مساندة السعي لأعراف وقواعد ومبادئ طوعية وغير ملزمة ولتكرار انتقائي لمفاهيم القانون الدولي. ومع أنّ أغلبية الدول رحّبت بهذه المقاربة، فهي لم تفعل الكثير لتغيير السلوك المثير للإشكاليات. ولمّا كانت مقاربة الأعراف قائمة على أساس غير ملزم وطوعي صرف، فهي عاجزة عن إتاحة إمكان التنبّؤ بالأوضاع السيبرانية الدولية وتثير شكوكاً إضافية حيال صلاحية القانون الدولي. لكنّ إيزومي ناكاميتسو، الممثّلة السامية لشؤون نزع السلاح، متفائلة بأنّ التقارير المعتمدة على الإجماع أرست أسس منع العمليّات الإلكترونية الهجومية وتخفيفها، لكنّها تواصل التشديد على أنّ إطار العمل الحالي غير ملزم[46].

تعالج روسيا والولايات المتحدة أخطاراً غير سيبرانية شديدة أخرى من خلال تدابير ثنائية لتحديد الأسلحة كإقامة خطّ ساخن روسي ـ أمريكي بنيّة تلافي حرب كبرى. وبناء على هذا المنطق، اقترحت روسيا حواراً ومفاوضات بين مسؤولين عسكريين من الطرفين لمنع نزاع سيبراني عرَضي بين روسيا والولايات المتّحدة، لكنّ الأخيرة لم تردّ إلى الآن[47].

مستقبل عملية الأمم المتّحدة

إن تشكيل فريق عامل مفتوح باب العضوية دفع واضح لهدف روسيا المتمثّل بقيام نظام سيبراني لمنع الانتشار من خلال اتّفاق دولي. بُني هذا الفريق على خلفية مواجهة سيبرانية مزمنة. وهو تجلّ قويّ لعودة نظام عالمي ذي قطبين. منطلق هذه الخطوة اعتقاد روسي بأنّه سيقنع العالم بوجود تهديدات متّصلة بالرقمنة والاعتماد المفرط على تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات. تكمن أهمّية فقرة في قرار معنيّ بتأسيس فريق عامل مفتوح باب العضوية في الفرص التي تتيحها لنشر أوسع لمقاربة أشدّ حذراً في تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات.

يلزم فريق الخبراء الحكوميين والفريق العامل في المستقبل الاختيار بين الآراء ووجهات النظر والمصالح الروسية والأمريكية المختلفة أو التوفيق بينها، وكذلك التوفيق بين الدول الحيوية التوّاقة إلى اعتماد تكنولوجيات متطوّرة، وبعض الدول النامية التي قد تكون أقلّ توقاً إلى ذلك. قدّمت الدول وجهات نظر كثيرة حول التهديدات المتنوّعة والتدابير التي يمكن دراستها في كلا المنتديَين. وهي تتراوح بين إجراء مباحثات حول نظام قانوني جديد وقرار حظر مخصوص، عبر تبادل الآراء حول أنماط سلوك الدول لإحالة المسألة على مجلس الأمن.

(46) United Nations, General Assembly, 72nd session, First Committee, 10th meeting, A/C.1/72/PV.10, 11 October 2017, p. 3.

(47) A. Streltsov and A. Smirnov, [Russian–US Cooperation in the Sphere of International Information Security: Suggestions Regarding Priority Areas], Mezhdunarodnaya zhizn, November 2017, pp. 72–81 (in Russian).

مثال ذلك، لا تزال كوبا مصرّة على وجوب القيام «بإجراء عاجل ضمن إطار عمل الأمم المتّحدة لمنع الاستخدام الخفي وغير القانوني من جانب أفراد ومنظّمات ودول لمنظومات حواسيب دول أخرى في مهاجمة بلدان أخرى لإمكان أن يؤدّي ذلك إلى نشوب نزاعات دولية»[(48)]. وترى مصر أنّ:

الأمن السيبراني غدا مجالاً حيوياً يؤثّر في جميع نواحي الحياة اليومية وفي سلامة وأمن المرافق والبنية التحتية الاستراتيجية لكلّ دولة. إنّ تطوير معايير دولية على أساس الإجماع ضماناً لعدم استخدام هذا الحيّز لغايات هدّامة تقوّض السلم والأمن الدوليّين من أهمّ القضايا التي تواجه الأمم المتّحدة اليوم[(49)].

أشارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى التحدّيات التي تواجه الامتثال للقانون الدولي الإنساني بفعل القدرات السيبرانية الجديدة ودعت إلى إجراء مناقشة دولية عاجلة حول وسيلة حربية من هذا النوع[(50)]. ودعت فنلندا إلى تبادل الآراء حول الهجمات الإلكترونية الخطرة التي لا ترقى إلى مستوى هجوم مسلّح ـ حول تلافيها والأدوات المتاحة للدول التي تعرّضت لهذه الهجمات[(51)]. وتحدّثت الرئيسة الإستونية كريستي كالْيولايد عن «وجوب وضع جميع مسائل الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي على مائدة مجلس الأمن، لأنّ القانون الدولي في هذه الناحية متخلّف بصورة واضحة»[(52)].

اقترحت فرنسا خطوات إضافية لمراقبة صادرات الأدوات والتقنيات السيبرانية الهجومية لمنع انتشارها في الفضاء السيبراني، وتدابير أوسع لمنع جهات من غير الدول من تنفيذ أنشطة هجومية في الفضاء السيبراني[(53)]. وترى البرازيل أنّه يتعيّن على المجتمع الدولي دراسة الحاجة إلى تطوير إطار عمل قانوني مخصوص يشمل صور حظر للمبادءة بالاستخدام الهجومي، والعبث بسلسلة إمداد، وتعمّد إيجاد نقاط ضعف في منظومات أو شبكات، وتهديد أمن المعلومات في دول أخرى[(54)]. بل إنّ الجماعة الكاريبية قالت بمزيد من الصراحة إنّه إذا كانت

---

(48) United Nations, General Assembly, 72nd session, First Committee, 3rd meeting, A/C.1/72/PV.3, 3 October 2017, p. 15.

(49) United Nations, General Assembly, 72nd session, First Committee, 4th meeting, A/C.1/72/PV.4, 4 October 2017, p. 11.

(50) United Nations, General Assembly, 72nd session, First Committee, 9th meeting, A/C.1/72/PV.9, 10 October 2017, p. 7.

(51) United Nations, General Assembly, 72nd session, First Committee, 20th meeting, A/C.1/72/PV.20, 23 October 2017, p. 11.

(52) ورد في: A. Aaresild, «Eesti ÜRO julgeolekunõukokku—mis sõnumiga?,» [Estonian membership of the UN Security Council—what message?], Opinion Festival, Paide, 20 Sep. 2018 (author's translation).

انظر أيضاً: Baltic News Service, «President: Estonia can Raise Issue of Cyber Security on UN Security Council,» Eesti Rahvusringhääling, 12 August 2018.

(53) United Nations, A/C.1/72/PV.20 (note 51), p. 15.

(54) United Nations, A/C.1/72/PV.19 (note 8), p. 23.

الأمم المتّحدة جادّة في نزع السلاح، يتعيّن عليها أن تكون جادّة أيضاً في التعامل مع الأمن السيبراني «لأنّ تعزيز الأمن السيبراني يمكنه إحباط التصنيع والنقل والتداول المحظور للأسلحة غير المشروعة»[55].

يعد المستقبل بمزيد من الشمولية والشفافية. إنّ عملية الفريق العامل مفتوح باب العضوية لجميع الدول، وسيساند مكتبُ الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (UNODA) فريقَ الخبراء الحكوميين بالتعاون مع المنظّمات الإقليمية ذات الصلة لإجراء سلسلة مشاورات تضمن مشاطرة الآراء حول المسائل الواقعة ضمن ولاية فريق الخبراء الحكوميين استباقاً لدوراته. وإضافة إلى ذلك، سينظّم رئيس الفريق لقاءات تشاورية لتمكين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة من الانخراط في مباحثات تفاعلية ومشاطرة آرائها، ومن ثَمّ ينقلها الرئيس إلى الفريق لدراستها[56]. لكن لا ينبغي النظر إلى إمكان تحقّق مزيد من الشفافية والشمولية بتفاؤل زائد. ويتعيّن على الدول المشارِكة في هذه الحوارات أن تفهم بوضوح الأشياء التي تودّ تحقيقها والأشياء التي هي قادرة على تحقيقها في تلك الحوارات؛ وإلا، تخاطر الحكومات وخبراؤها بالتحوّل إلى بيادق في المواجهة الأمنية الاستراتيجية بين روسيا والولايات المتّحدة.

إنّ مقاربة الأعراف السائدة ليست جواباً شافياً لمجموع الهواجس التي أفصح عنها المجتمع الدولي حيال تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات واستخدامها. لذلك، يمكن في المرحلة التالية للحوار أن تقابَل محاولات تحديد الأسلحة من القمّة إلى القاعدة أو النزعة التطوّعية المعيارية وتواجَه بمزيد من المخاوف الوطنية حيال تفسير القانون الدولي والأفكار وتطبيقها على العلاجات المتحقّقة بمرونة زائدة كمقاربة من القاعدة إلى القمّة. وربّما يؤدّي ذلك إلى صدام أُطر وعمليّات على مستوى الأمم المتّحدة.

العمليّات الإقليمية والوطنية والمؤسّسية

أحرزت منظّمات إقليمية كثيرة تقدّماً كبيراً مقارنة بحوار الأمم المتّحدة. كما أُطلقت مبادرات وطنية ومؤسّسية مهمّة أيضاً.

جهود المنظّمات الإقليمية

دخل التنظيم العام لحماية البيانات (GDPR) وتوجيهات شبكة وأمن المعلومات (NIS Directive) حيّز النفاذ في الاتّحاد الأوروبي عام 2018[57]. إنّها عبارة عن تدابير إقليمية محدَّثة معنيّة

(55) United Nations, General Assembly, 72nd session, First Committee, 6th meeting, A/C.1/72/PV.6, 6 October 2017, p. 23.

(56) UN General Assembly Resolution 73/266 (note 12), para. 5.

(57) Regulation (EU) 2016/679 of the European Parliament and of the Council of 27 April 2016 on the protection of natural persons with regard to the processing of personal data and on the free movement of such data, and repealing Directive 95/46/EC (General Data Protection Regulation), Official Journal of the European Union, =

بحالات اختراق البيانات والتسلّل إلى النظم. وإضافة إلى ذلك، يجري الإعداد لمبادرة هولندية بشأن دبلوماسية سيبرانية منسّقة للاتّحاد الأوروبي عقب تبنّي «طقم أدوات الدبلوماسية السيبرانية»، وهو ردّ دبلوماسي أوروبي مشترك على العمليّات السيبرانية[58]. مع هذه الخطوة، يمكن قراءة مقاربة الاتّحاد الأوروبي بأنّها تحوّل من مقاربة وقائية وتنظيمية إلى مقاربة انفعالية وثأرية[59].

أقرّت منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSDE) مجموعة تدابير بناء ثقة في عامَي 2013 و2016 لتقليص خطر نشوب نزاع بسبب استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتّصالات[60]. ركّزت المجموعة على تطبيقها في عامَي 2017 و2018، ومن جملتها تبادل تقييمات الأخطار، والتعاون بين سلطات الأمن السيبراني الوطنية، والاستشارات في مجال الأخطار، وتقاسم المعلومات، وبناء قدرة مشتركة، والشفافية في السياسات والتشريعات الوطنية. وأظهر تحليل لتنفيذ الدول تدابير بناء الثقة لدى المنظّمة عام 2016 معدّلات تنفيذ مرتفعة في بلدان الشمال الأوروبي وأبرز دور أفرقة الاستجابة للأحداث في بناء الثقة[61].

خطا الناتو خطوة حاسمة نحو تطوير قدرته في العمليّات السيبرانية، وهو يرى الآن الفضاء السيبراني من جملة ميادين النزاع التي يواجه فيها «تحدّياتٍ وتهديدات من كلّ الاتّجاهات الاستراتيجية»[62]. وجدّد التشديد على التزامه بالعمل وفقاً للقانون الدولي و«اتّفق على كيفية دمج التأثيرات السيبرانية السيادية [أي المنظّمات السيبرانية العسكرية في الدول الإفرادية الأعضاء]... في عمليّات الحلف وبعثاته، وفي إطار عمل الإشراف السياسي القوي»[63]. الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وهولندا وإستونيا من جملة أعضاء الناتو الذين يرجّح أن يتيحوا قدراتهم. كما أنّ الناتو يبني مركز عمليّات الفضاء السيبراني، ومقرّه في مونز ببلجيكا[64]. وبالنظر إلى الاختلافات بين الدول الأعضاء في الناتو حول قابلية القانون الدولي للتطبيق في الفضاء السيبراني، يواجه الحلف

= L 119, 4 May 2016; and Directive (EU) 2016/1148 of the European Parliament and of the Council of 6 July 2016 concerning measures for a high common level of security of network and information systems across the Union, Official Journal of the European Union, L 194, 19 July 2016.

(58) Council of the European Union, «Council Conclusions on a Framework for a joint EU Diplomatic Response to Malicious Cyber Activities («Cyber Diplomacy Toolbox»).

(59) انظر مثلاً تعليق إستونيا في: United Nations, A/C.1/72/PV.20, note 51, p. 12.

(60) Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), Permanent Council, «Initial set of OSCE Confidence-building Measures to Reduce the Risks of Conflict stemming from the use of information and communication technologies,» Decision no. 1106, PC.DEC/1106, 3 December 2013; and OSCE, Permanent Council, «OSCE confidence-building measures to reduce the Risks of conflict stemming from the use of information and communication technologies,» Decision no. 1202, PC.DEC/1202, 10 March 2016.

(61) OSCE and University of Florence Department of Political and Social Sciences, Analysis of the Implementation of the Initial Set of Confidence-Building Measures to Reduce the Risks of Conflict Stemming from the Use of Information and Communication Technologies (Firenze University Press: Florence, 2017).

(62) North Atlantic Treaty Organization, North Atlantic Council, «Brussels Summit Declaration,» NATO Press Release no. (2018) 074, 11 July 2018, para. 2.

(63) Ibid., para. 20.

(64) Ibid., para. 29.

تحدّيات في مواءمة القدرات التي يتيحها مع القانون الدولي. كما أنّ الأمن السيبراني ناحية تعاون بين الناتو والاتّحاد الأوروبي[65].

خطت رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) خطوات لتحسين الأمن السيبراني في المنطقة، ولتطوير قدرة سيبرانية وطنية على الخصوص. وفي سياق تطوير أعراف، احتلّت سنغافورة الصدارة في تنفيذ توصيات فريق الخبراء الحكوميين لعام 2015 بالإضافة إلى تطوير أعراف خاصّة بآسيان. وعام 2018، كرّس قادة آسيان التزامهم بالتعاون في الشؤون السيبرانية بعامّة وفي عملية الأعراف بخاصّة في بيان مشترك مع الولايات المتحدة[66].

المبادرات الوطنية والمؤسّسية

أُطلقت مبادرات وطنية ومؤسّسية دعماً لخطط وأهداف معيّنة.

أطلقت لندن سلسلة مؤتمرات عالمية حول الفضاء السيبراني تُعقد كلّ سنتين منذ عام 2011. تجمع هذه المناسبات ممثّلي حكومات، والقطاع الخاصّ والمجتمع المدني للتباحث في التعاون في الفضاء السيبراني والترويج له، ولتعزيز بناء القدرة السيبرانية ومناقشة أعراف متّصلة بالسلوك المسؤول في الفضاء السيبراني. وتلخّص بياناتُ رؤساء هذه المؤتمرات المبادئ والاستنتاجات المتنوّعة بشأن السلوك الحكومي المسؤول في الفضاء السيبراني. لكنّ بيان رئيس مؤتمر العام 2017 الذي عُقد بالعاصمة الهندية نيودلهي عُدّ تراجعاً عن التزامات سابقة[67].

منذ استضافة مؤتمر عملية لندن لعام 2015 في لاهاي وهولندا تتبوّأ مركزاً بارزاً في الوسط السيبراني الدولي باستضافة أنشطة أمن سيبراني مؤثّرة كثيرة وتمويلها. وعملت اللجنة العالمية المعنية باستقرار الفضاء السيبراني (GCSC) على إعداد اقتراحات حول الأعراف والسياسات لتعزيز الأمن والاستقرار الدوليّين وتوجيه سلوك الدول وغير الدول المسؤول في الفضاء السيبراني[68]. والمنتدى العالمي للخبرات السيبرانية محفل عالمي للدول والمنظّمات الدولية وشركات القطاع الخاصّ لتبادل خيرة الممارسات والخبرات في بناء القدرة السيبرانية، ومقرّه في لاهاي أيضاً[69].

كما أنّ هولندا تموّل عملية لاهاي المعنية بدليل تالين. هذا الدليل ثمرة سلسلة مناقشات أكاديمية استضافها مركز التفوّق في مجال الدفاع السيبراني التعاوني التابع للناتو في العاصمة الإستونية تالين

(65) North Atlantic Treaty Organization and European Union, «Joint declaration on EU–NATO Cooperation,» NATO Press Release no. (2018) 095, 10 July 2018.

(66) ASEAN–United States leaders' statement on cybersecurity cooperation, Singapore, 15 November 2018.

(67) Global Conference on Cyberspace (GCCS) 2017, «Chair's Statement–summary,» 24 November 2017, and L. Kaspar, «GCCS2017: A Cyberspace Free, Open and Secure (But Mostly Secure),» Global Partners Digital, 29 November 2017.

(68) Global Commission on the Stability of Cyberspace, «The commission».

(69) Global Forum on Cyber Expertise, «Framework Document,» 16 April 2016.

للتباحث في طريقة تطبيق القانون الدولي على العمليّات السيبرانية[70]. وعام 2015، قرّرت وزارة الخارجية الهولندية تمويل عملية تتيح النتائج التي توصّل إليها الكتاب لعموم الناس في العالم قاطبة. أدّى ذلك إلى سلسلة مقرّرات تعليمية في القانون الدولي القابل للتطبيق على العمليّات السيبرانية بناء على الإصدار الجديد للدليل[71].

أصدر المؤتمر العالمي للإنترنت في ووزْهين بالصين عام 2018 «استشراف ووزْهين» الذي أكّد «في ما يشبه الإجماع» أنّ «إطار عمل حوكمة الفضاء السيبراني سيواصل تطوّره وأنّه يتعيّن تحسين نظام الحوكمة المشتركة»[72].

مع أنّ أفرقة الخبراء الحكوميين حرصت على الفصل بين مسألتَي حوكمة الإنترنت والأمن السيبراني الدولي، إلّا أنّهما لا تزال تتداخلان في محافل أخرى. وأشارت هولندا أيضاً إلى «المباحثات البنّاءة والمثمرة التي أجراها [فريق الخبراء الحكوميين عامين 2016 و2017] حول حماية الأداء الوظيفي للإنترنت»[73].

تروّج فرنسا لخطّتها الخاصّة بالأمن السيبراني الدولي. وقد تعهّد ما يزيد على 60 دولة، منها جميع دول الاتّحاد الأوروبي، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بمساندة اتّفاق دولي جديد حول وضع معايير للأسلحة السيبرانية واستخدام الإنترنت بتوقيع «نداء باريس للثقة والأمن في الفضاء السيبراني»[74]. لكنّ روسيا والصين والولايات المتّحدة ليست في عداد الموقّعين.

رعت شركة التكنولوجيا الأمريكية مايكروسوفت عمليةً ترويجاً لاتّفاق جنيف رقمي. إنّها تدعو الحكومات «إلى حماية المدنيين على الإنترنت في أوقات السلم» وتروّج لـ «اتّفاق سيطالب حكومات العالم بالتعهّد بعدم الضلوع في هجمات إلكترونية على القطاع الخاصّ، وأنّها لن تستهدف بنية أساسية مدنية بأنواعها الكهربائية والاقتصادية والسياسية»[75]. مع أنّ هذه المبادرة لم تنل دعماً حكومياً، فقد جذبت اهتمام بعض الدول وأفضت إلى تحقيقات أجرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول حماية المدنيين من الهجمات الإلكترونية[76].

(70) M. N. Schmitt, ed., *Tallinn Manual on the International Law Applicable to Cyber Operations* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2013).

(71) M. N. Schmitt, ed., *Tallinn Manual 2.0 on the International Law Applicable to Cyber Operations* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2017).

(72) World Internet Conference, Organizing Committee, High-level Advisory Council, «Wuzhen Outlook 2018,» 9 Nov. 2018, point 5.

(73) United Nations, A/C.1/72/PV.19 (note 8), p. 24.

(74) Paris Call for Trust and Security in Cyberspace, Paris, 12 November 2018; French Ministry for Europe and Foreign Affairs, «Cybersecurity: Paris Call of 12 November 2018 for Trust and Security in Cyberspace»; and Agence France-Presse, ««Paris Call»: 51 States Vow Support for Global Rules on Cyber-Weapons,» France 24, 12 November 2018.

(75) B. Smith, President, Microsoft, «The Need for a Digital Geneva Convention,» Keynote address, RSA conference, San Francisco, CA, 14 February 2017.

(76) International Committee of the Red Cross (ICRC), «Digital Technology and War,» 27 June 2017.

لكن في ما عدا الانتشار، لم تظهر سوى ميول ملحوظة معدودة ولم تتلاقَ أفكار كثيرة في جميع هذه الجهود.

المرونة الوطنية ومسؤولية الشركات

يمكن استنباط معلومة أساسية حول ما تفعله الدول في وضع يُستبعَد فيه التوصّل إلى حلول عالمية ومعيارية فاعلة من تقرير قدّمته الولايات المتّحدة للّجنة الأولى عام 2011 وورد فيه، «مهمّات الدول الأعضاء ذات شقَّين: الأوّل محلّي والثاني دولي. تأمين البنى الأساسية الوطنية للمعلومات مسؤولية يتعيّن على الحكومات الاضطلاع بها محلّياً بالتنسيق مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في المجتمع المدني»[77]. كما بيّنت أفرقة الخبراء الحكوميين معايير الأمن السيبراني الوطني وكيف يمكن للدول أن تتعاون على تنفيذ هذه المعايير، كأن تتعاون على حماية البنية الأساسية الحيوية، وضمان سلامة سلاسل التوريد، ومنع انتشار أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات وتقنياتها الخبيثة، وتقاسم المعلومات[78].

تميّز حوار عام 2018 في الجمعية العامّة أيضاً بخطوة محتملة بعيداً من الأمن السيبراني ونحو حوار أكثر استيعاباً وشمولاً حول المسائل السيبرانية. ويظهر أنّ الأمين العامّ للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريش يوجّه الحوار الدولي نحو تسخير التكنولوجيا في دعم أهداف التنمية المستدامة، حيث أشار إلى تأثيرات التكنولوجيات الحديثة في الحرب بأنّها «تهديد مباشر لمسؤوليتنا المشتركة عن ضمان السلم والأمن»[79]. وأضاف غوتيريش:

إنّ احتمال ظهور مكائن تمتلك الحرّية والقدرة على إزهاق أرواح الناس أمر بغيض أخلاقياً. ويمكن لحرب جديدة، لا قدَّر الله، أن تشمل هجوماً إلكترونياً كاسحاً يستهدف البنية الأساسية المدنية وليس القدرات العسكرية وحسب...

يلزم المزيد من العمل على تلك المسائل بهدف بناء الثقة بين الأمم وداخلها إذا كنّا نودّ ضمان الاستخدام المسؤول للتكنولوجيات الحديثة[80].

تشير استراتيجية الأمين العامّ بشأن التكنولوجيات الحديثة إلى أنّ نطاق انعدام الأمن السيبراني وتفشّيه والجهات الفاعلة التي تتّخذ وضعيات هجومية يمكن أن «تُضعف التوازن الدقيق ونظام المعاملة بالمثل اللذَين يشكّلان أساس جلّ هيكلية الأمن الدولي المعاصرة»[81]. تهدف هذه الاستراتيجية على الخصوص إلى «تحديد كيفية دعم نظام الأمم المتّحدة استخدامَ هذه

(77) United Nations, A/66/152 (note 4), p. 15.
(78) United Nations, A/C.1/72/PV.20 (note 51), p. 11.
(79) United Nations, A/73/PV.6 (note 32), pp. 3-4.
(80) United Nations, A/73/PV.6 (note 32).
(81) United Nations, *UN Secretary-General's Strategy on New Technologies* (New York: United Nations, 2018), p. 9.

التكنولوجيات تسريعاً لإنجاز خطّة التنمية المستدامة للعام 2030 وتيسيراً لتناغمها مع القيم المكرَّسة في ميثاق الأمم المتّحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأعراف القانون الدولي ومعاييره»[82].

التطوّر المحتمل الذي تتضمّنه هذه الرسالة هو إمكانية حوار دولي أكثر رسوخاً حول العلاقة بين التكنولوجيات الحديثة والتنمية والسلم والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي. ويمكن أن يصبح الفريق الرفيع المستوى المعنيّ بالتعاون الذي ألّفه غوتيريش في تموز/يوليو 2018 منتدى أساسياً لهذا الحوار الدولي[83].

بصرف النظر عن مستوى القدرات العملانية والمصالح، هناك حجّة قوية بأنّ المسؤولية عن الأمن السيبراني داخل دولة ما تقع بالكامل على كاهل تلك الدولة. ففي معرض شجب حركة عدم الانحياز لأيّ هجوم إلكتروني أو تهديد بهجوم إلكتروني على مرافق نووية سلمية بصفته انتهاكاً جسيماً للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتّحدة والقانون الدولي، تقرّ بأنّ المسؤولية الرئيسة عن السلامة النووية تقع على كواهل الدول الإفرادية[84].

لذلك، وجود استراتيجية أمن سيبراني وطني وتطبيقها سمة لازمة للاستقلال الذاتي للدول في التماس المعلومات. ومن دونها، تكشف الحكوماتُ شعوبَها وبيئة تكنولوجيا أمن المعلومات أمام التأثير الخارجي. وقد اعتمدت 106 دولة إلى الآن سياسات واستراتيجيات أمن معلومات أو أمن سيبراني وطني تركّز صراحة على تطوير قدرة وطنية ـ أطر عمل قانونية ومؤسّسية، وقدرات وآليات متعدّدة الوظائف كحماية البنية الأساسية الحيوية ومكافحة الجرائم السيبرانية وتطوير المهارات والكفاءات والأداء[85]. وبمتابعة تطوّر الاستراتيجيات الوطنية يمكن توقّع عودة طرح قضايا، كالخصوصية وحقوق الإنسان والتعاون والمسؤولية الوطنية، في برنامج عمل حوار الأمم المتّحدة في المستقبل[86].

استنتاجات

أضحت المباحثات في اللجنة الأولى، وفي الجمعية العامّة للأمم المتّحدة ككلّ الآن، حول الأمن السيبراني وأمن المعلومات الدولي فائقة التعقيد والغموض. والراجح أن يظلّ الحوار حول الأمن السيبراني في الأمم المتّحدة شديد الاستقطاب في المستقبل المنظور، وهو ما يتيح التوصّل

(82) United Nations, Ibid., p. 3.

(83) United Nations, «Secretary-General's High-level Panel on Digital Cooperation,» [n. d.].

(84) United Nations, General Assembly, 72nd session, First Committee, 2nd meeting, A/C.1/72/PV.2, 2 October 2017, p. 8.

للاطلاع على وصف موجز لحركة عدم الانحياز وعلى تفاصيل أخرى، انظر الملحق ب، القسم I في هذا الكتاب.

(85) M. Kerttunen and E. Tikk, «National Cyber Security Strategies: Commitment to Development,» Cyber Policy Institute, December 2018.

(86) لقراءة معيارية لاستراتيجيات الأمن السيبراني الوطني، انظر: M. Kerttunen and E, Tikk, *A Normative Analysis of National Cyber Security Strategies* (Paris: European Union Institute for Security Studies, 2019).

إلى حلول غير أساسية وحسب. ليس هناك علاج على المدى القصير ولا علاج بسيط للهجمات الإلكترونية التي تشنّها دول أو جهات ليست تابعة لدول. في الحقيقة، الرأي السائد، ولا سيما في أوساط الذين يركّزون على أعراف طوعية وغير ملزمة، هو أنّ على الدول القبول بقدر من الخطورة السيبرانية إضافة إلى الهوامش الواسعة لتفسير القانون الدولي. وهذا يشير إلى أنّ القضايا السيبرانية تقع في الغالب ضمن إطار المرونة الوطنية وليس ضمن إطار عمل تنظيمي وطني.

ليس لقضية أمن المعلومات الدولي، أو الأمن السيبراني، صلة بعملية سابقة أو لاحقة. والمشكلات اليوم لا تتعلّق بخلافات حول القانون الدولي، وهي لا تتعلّق بهجمات إلكترونية أو بفريق الخبراء الحكوميين. لكنّها تتعلّق باختلافات جوهرية حول دور تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في المجتمع، ودور الدول في تأطير استخدام التكنولوجيا وتطويرها، والعلاقة بين الدولة والفرد. وهي متعلّقة أيضاً بعيب خطير في المتانة والمرونة في نظم المعلومات المنتشرة على نطاق واسع دعماً لعمليّات مجتمعية وصناعية وحكومية. التباعد في الآراء العالمية سابق لجميع القضايا السيبرانية، وهي على صلة باختلافات جوهرية وتأسيسية بين قوى عظمى. وبسبب نقاط ضعف لم تُعالَج، صارت الاختلافات السياسية بارزة على نحو ملموس الآن في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات.

وبالنظر إلى التصادم الاستراتيجي القوي بين روسيا والولايات المتّحدة، يتعيّن على الحكومات أن تتعامل مع أمن تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات كمسألة ذات أهمّية فائقة للاستقرار والأمن على الصعيدين الوطني والدولي وليس كمسألة سياسة سيبرانية معزولة. لكن لا يلزم البدء بحلّ هذه المسألة الأمنية من منظور منع نزاع. وستكون النظم والعمليّات الوطنية القوية والمرونة عناصر رئيسة في إزالة خطر هجمات إلكترونية انتهازية سائدة بالتركيز على نواحي السلامة اللازمة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات. وستمهّد المقارباتُ والخبرات الوطنية المتطوّرة الطريقَ لحوار أكثر تركيزاً على عمليّات سيبرانية ترعاها دول وعلى مستويات التسامح ذات الصلة.

لذلك، يلزم الدولَ توجيه نفسها في النواحي والعمليّات السيبرانية، والاعتراف أيضاً بأنّها مجرّد انعكاس حالي لموضوع قديم. ربّما يكون حوار الأمم المتّحدة في طور التحوّل أصلاً إلى خطّة رقمية أكثر استيعاباً وشمولاً تدعم تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات من أجل التطوّر الوطني والعالمي والانصراف عن سياسة حافّة الهاوية الروسية ـ الأمريكية السائدة حالياً في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات وفي محيطها.

الفصل العاشر

الاستخدام المزدوج ومراقبة تجارة الأسلحة

مارك بروملي

عرض عام

تواصلت الجهود العالمية والمتعدّدة الأطراف والإقليمية في عام 2018 لتعزيز الرقابة على الاتّجار بالأسلحة التقليدية والموادّ ذات الاستخدام المزدوج والتي لها صلة بالأسلحة التقليدية والبيولوجية والكيميائية والنووية ونظم إيصالها. لم يطرأ تغيير على العضوية في الصكوك الدولية والمتعدّدة الأطراف الساعية إلى إقرار معايير متّفق عليها والترويج لها للاتّجار بالأسلحة والموادّ ذات الاستخدام المزدوج عقب الزيادات الأخيرة. وفي الوقت عينه، تتزايد الأمارات الدالّة على أنّ قوّة هذه الصكوك تتعرّض للاختبار على نحو متزايد باستنزاف الموارد الوطنية. يمكن تلمّس ذلك في أوجه القصور في الامتثال لواجبات الإبلاغ المقرّرة بموجب معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013، والانتهاكات الكثيرة المبلَّغ عنها لقرارات حظر الأسلحة الصادرة عن الأمم المتّحدة والصعوبات في إيجاد دول مستعدّة لترؤّس بعض نظم مراقبة الصادرات. كما أنّ التشنّجات الجيوسياسية الواسعة والوتيرة السريعة للتطوّرات التكنولوجية تقوّض أيضاً الإجماع الدولي على الغاية العامّة لضوابط التصدير وعلى نجاعتها. وهذا ما تجلّى في الخلافات بين الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي، وداخل الاتّحاد نفسه حول أهداف ضوابط الصادرات التي ينبغي السعي لتحقيقها، إضافة إلى الاهتمام المتزايد باستخدام آليات أخرى ـ وبخاصّة ضوابط الاستثمار الأجنبي المباشر ـ كوسيلة للتعامل مع الانتشار وتحقيق أهداف الأمن الوطني الأخرى.

التأم المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة (ITT) في طوكيو في آب/أغسطس 2018 (انظر القسم I). مع أنّ المؤتمر عاين عن قرب موضوع التسريب؛ فقد اضطرّ

إلى تمضية وقت طويل في مناقشة إدارة الصندوق الاستئماني الذي يدعم مشاركة الدول الضعيفة الدخل والنواحي الأخرى لبِنية المعاهدة. وإضافة إلى ذلك، بقيت مستويات الامتثال لواجبات الإبلاغ بموجب المعاهدة وواجبات التمويل دون المستوى المطلوب في نواح كثيرة، وهو ما يُبرز تحدّيات واضحة لأهمّية المعاهدة على المدى الطويل وسلامتها. وأحرزت الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية المعاهدة بعضَ التقدّم في السنين الأخيرة، بحيث باتت تضمّ 100 دولة طرف بحلول آخر عام 2018، وإن بقيت العضوية غير متوازنة جغرافياً.

شهد عام 2018 ستّة وثلاثين قرار حظر أسلحة متعدّد الأطراف: فرضت الأمم المتّحدة 14 من هذه القرارات، وفرض الاتّحاد الأوروبي 21 قراراً وفرضت جامعة الدول العربية قراراً واحداً (انظر القسم II). ومن بين قرارات الحظر الـ21 التي فرضها الاتّحاد الأوروبي، كانت 10 منها تطبيقاً مباشراً لقرارات حظر صادرة عن الأمم المتّحدة، وقرار واحد فُرض قبل فرض الأمم المتّحدة مكافئاً له، وقراران شبيهان بقرارَي حظر أمميَّين، لكّنها اختلفا في نطاقهما الجغرافي أو في أنواع الأسلحة المشمولة، وثمانية قرارات ليس لها مقابل أممي. تشمل أغلب قرارات الحظر هذه أسلحة تقليدية وحسب. لكنّ قرارات الحظر التي فرضتها الأمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبي على إيران وكوريا الشمالية، وقرارات الحظر التي فرضها الاتّحاد على روسيا وسورية تغطي صادرات الموادّ ذات الاستخدام المزدوج أيضاً. كما فُرض عام 2018 حظر أسلحة جديد متعدّدة الأطراف: حظر فرضته الأمم المتّحدة على دولة جنوب السودان. ورُفعت عن إريتريا حظر السلاح الذي فرضته الأمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبي عام 2009. وكالسنين السابقة، أظهرت تحقيقات الأمم المتّحدة مشكلات في تطبيق قرارات الحظر الصادرة عنها مع حالات انتهاك كثير مبلَّغ عنها.

هناك أربعة نُظم متعدّدة الأطراف لمراقبة الصادرات: مجموعة أستراليا (نظام مراقبة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية)، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف (MTCR) ومجموعة مورِّدي الموادّ النووية وترتيب واسينار المعني بضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام. وقد راجع كلّ منها قوائم ضوابطه التجارية وإرشاداته عام 2018 (انظر القسم III). وكما في السنين السابقة، تمحورت القواسم المشتركة بين هذه النظم حول مواكبة التطوّرات التقنية وعمليات الشراء غير المشروعة. واشتدّت التعقيدات في السنين الأخيرة لازدياد التوتّرات الجيوسياسية. أخيراً، وفي ما يختصّ بتلك النظم التي يُختار رؤساؤها بالتناوب، ظهرت مؤشّرات على أنّه ربّما يكون هناك صعوبة متزايدة في إيجاد حكومات مستعدّة لتولّي الرئاسة.

لتطبيق هذه النظم الأربعة في مجالاتها الشائعة، أرسى الاتّحاد الأوروبي أساساً قانونياً مشتركاً للرقابة على الصادرات وأعمال السمسرة والنقل العابر وإعادة شحن موادّ ذات استخدام مزدوج، والمعدّات العسكرية، وإن بدرجة معيّنة (انظر القسم IV). الاتّحاد الأوروبي هو المنظّمة الإقليمية

الوحيدة التي طوّرت إطار عمل كهذا. وعام 2018، واصلت مؤسّسات الاتّحاد العمل على «إعادة إنشاء» نظام الاتّحاد الأوروبي المتعلّق بالموادّ ذات الاستخدام المزدوج وشرعت في استعراض الموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي المتعلّق بصادرات الأسلحة. وفي كلتا الحالتين، بذلت منظّمات غير حكومية والبرلمان الأوروبي محاولات لتوسيع نطاق هذه الصكوك ـ ولا سيّما بتشديد أحكامها المتّصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. لكنّ بعض دول الاتّحاد عارض هذه المحاولات.

خطت الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي وعدد من دول الاتّحاد خطوات عام 2018 لزيادة دور التشريعات المتعلّقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في ضبط عمليّات نقل التكنولوجيا «الحسّاسة» أو «الاستراتيجية» (انظر القسم V). هناك محور أساسي لضوابط تصدير الموادّ ذات الاستخدام المزدوج والأسلحة على الصعيدين الوطني والمتعدّد الأطراف وهو تنظيم عمليّات نقل التكنولوجيا. وقد اشتدّت وطأة تحدّيات قديمة تواجه فاعلية ضوابط التصدير بسبب التطوّرات السريعة التي تشهدها التكنولوجيات الناشئة التي لها جوانب عسكرية في القطاع المدني وزيادة معدّلات الاستثمار الأجنبي في الشركات والمعاهد البحثية المعنيّة. لكنّ محاولات استخدام تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر لفرض قيود على الاتّجار بالتكنولوجيا لم تُبذَل بعدُ لتوافر أدلّة على استعداد الدول لاستخدام ضوابط التصدير في دعم مصالحها الاقتصادية الخاصّة وربّما تُضعف ـ على المدى الطويل ـ شأن ضوابط التصدير كأداة متعدّدة الأطراف لمجابهة عمليّات نقل الأسلحة والموادّ ذات الاستخدام المزدوج على نحو مخلّ بالاستقرار.

I معاهدة تجارة الأسلحة

مارك بروملي، كوليا بروكمان وجيوفانا ماليتا

معاهدة تجارة الأسلحة (ATT) لعام 2013 هي أوّل اتّفاق دولي ملزم قانوناً لوضع معايير لتنظيم الاتّجار بالأسلحة التقليدية ولمنع عمليّات نقل الأسلحة غير المشروعة[1]. ولغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، ضمّت المعاهدة 100 دولة طرف ووقّعت عليها من غير مصادقة 35 دولة. وعام 2018، صدّقت المعاهدة ستّ دول هي البرازيل والكاميرون وتشيلي وغينيا بيساو وموزمبيق وسورينام. ويمثّل ذلك زيادة مقارنة بالعام 2017 حين صدّقت على المعاهدة ثلاث دول.

عقب جولتَي اجتماعات تحضيرية في جنيف، التأم المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الأطراف (مؤتمر الدول الأطراف الرابع) في معاهدة تجارة الأسلحة في 20 ـ 24 آب/أغسطس 2018 برئاسة السفير الياباني نوبْيوشيغي تاكاميزاوا. حضر المؤتمر 111 دولة، إضافة إلى 39 منظّمة إقليمية ودولية ومنظّمات غير حكومية ومؤسّسات بحثية وجمعيات صناعية ووكالات تنفيذ وطنية[2]. غطّت وقائع المؤتمر سبع نواحٍ: (أ) تطبيق المعاهدة؛ (ب) الشفافية والإبلاغ؛ (ج) تحقيق عالمية المعاهدة؛

(1) للاطلاع على ملخّص لمعاهدة تجارة الأسلحة وعلى تفاصيل أخرى ذات صلة، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب. كما أنّ بروتوكول الأمم المتّحدة للأسلحة النارية ملزم قانوناً أيضاً لكنّه يغطّي الاتّجار بالأسلحة النارية وحسب. اعتُمد بروتوكول الأمم المتّحدة لمكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها والاتّجار بها بصورة غير مشروعة، والذي يكمّل اتّفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية، في 31 أيار/مايو 2001 في قرار الجمعية العامّة للأمم المتّحدة رقم 255/55، ودخل حيّز النفاذ في 3 تموز/يوليو 2005.

(2) حضر مؤتمرَ الدول الأطراف الرابع 79 دولة من الدول الـ97 الأطراف حينئذٍ و22 من الموقّعين الـ38 حينئذٍ، بنسبة مشاركة ناهزت ثلاثة أرباع المشاركة في مؤتمرَي الدول الأطراف السابقَين. وبالإضافة إلى ذلك، حضرت 8 دول بصفة مراقب، منها الصين وكندا. انظر: Arms Trade Treaty, 4th Conference of States Parties, «Final report,» ATT/CSP4/2018/SEC/369/Conf.FinRep.Rev1, 24 August 2018, pp. 2–4.

(د) المساعدة الدولية؛ (هـ) عمل أمانة السرّ؛ (و) وضع الإسهامات المالية في موازنة معاهدة تجارة الأسلحة وسُبُل تحسين الوضع المالي؛ (ز) التحضيرات لمؤتمر الدول الأطراف الخامس[3].

بُذلت محاولات في المرحلة السابقة لمؤتمر الدول الأطراف الرابع وفي المؤتمر ذاته لصرف محطّ الانتباه من المسائل التقنية المعنيّة ببنية معاهدة تجارة الأسلحة إلى النواحي الملموسة لتطبيق المعاهدة، كالصلات بين تطبيقها وأهداف التنمية المستدامة، ومنع تسريب الأسلحة التقليدية والتصدّي له. لكن عوضاً من أن يبحث المؤتمر في هذه المسائل الجوهرية، صرف وقتاً كثيراً على التباحث في إخفاق دول كثيرة في تقديم تقاريرها الوطنية بموجب المعاهدة أو على إسهاماتها المقدَّرة في تغطية التكاليف المالية الملازمة لتطبيق المعاهدة وعلى الخلافات حول مسؤوليات أمانة سرّ المعاهدة. أضف إلى ذلك أنّه برغم التركيز القوي على تحقيق العالمية وعلى التوعية والمساعدة، بقيت المشاركة في معاهدة تجارة الأسلحة غير متوازنة جيوسياسياً، إذْ فاق الاهتمامُ في أوروبا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والأمريكات نظيرَه في المناطق الأخرى. نلخّص في هذا القسم التطوّرات والمناقشات الرئيسة المتّصلة بمعاهدة تجارة الأسلحة عام 2018. نعاين تنفيذ المعاهدة أولاً، مع تركيز خاصّ على تسريب الأسلحة عام 2018. ثمّ نركّز على آليات المعاهدة وتقصير دول في تقديم بلاغاتها الوطنية وإسهاماتها المالية؛ وعلى المحادثات حول مسؤوليات أمانة سرّ المعاهدة. ونختم بمناقشة تحقيق العالمية والمساعدة، مع تركيز على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تتدنّى نسبة المشاركة في المعاهدة بصورة ملحوظة.

تنفيذ المعاهدة

يُعرّف التسريب بوجه عام بأنّه «نقل موادّ من مالك/مستخدم مأذون له إلى مستخدم غير مأذون له»، ولطالما كان نقطة محورية في مختلف نظم مراقبة الصادرات المتعدّدة الأطراف[4]. لكنّ جلّ هذه المناقشة ركّز على فرض ضوابط «الاستخدام النهائي» أو «المستخدم النهائي»، وهي تشمل الدول المتلقّية الموافقة على القيود المفروضة على ما يمكنها فعله بالأسلحة التي تستوردها[5]. وفي المقابل، تعرّف معاهدةُ تجارة الأسلحة التسريبَ بأنّه عمل يمكن حصوله في جميع مراحل عملية نقل. باستخدام إطار العمل هذا كنقطة انطلاق، حظي موضوع التسريب بانتباه خاصّ في مرحلة التحضير لمؤتمر الدول الأطراف الرابع وفي أثنائه.

يُبرز تقرير الفريق العامل المعني بالتنفيذ الفاعل للمعاهدة (WGETI)، الذي جرى تداوله قُبَيل مؤتمر الدول الأطراف الرابع، مختلف نقاط التسريب المحتملة طوال مراحل سلسلة توريد

(3) Arms Trade Treaty, 4th Conference of States Parties, «CSP4 Provisional Annotated Programme of Work,» ATT/CSP4/2018/SEC/350/Conf.AnnPoW, 20 July 2018.

(4) Arms Trade Treaty, Working Group on Effective Treaty Implementation, «Addressing Diversion of Conventional Arms,» ATT/CSP4.WGETI/2018/JPN/312/M2.JAPArt11, 25 May 2018, p. 1.

(5) Wassenaar Arrangement, «Introduction to End-User/End-Use Controls for Exports of Military-list Equipment,» Agreed by the plenary, 3 July 2014.

سلاح ما. ويركّز التقرير الضوء أيضاً على كيفية تقليص المستوردين والمورِّدين ودول النقل العابر وإعادة الشحن لهذه الأخطار، ويقترح تدابير يمكن للدول تنفيذها لتقاسم المعلومات حول حالات التسريب[6]. نوقشت هذه القضايا بإسهاب أكبر في دورة منفصلة لمؤتمر الدول الأطراف الرابع حول تسريب الأسلحة إلى استخدامات نهائية ومستخدمين نهائيين غير مأذون لهم، وفي مناسبات جانبية كثيرة عُقدت في طوكيو[7]. أخيراً، تبنّت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في وقت لاحق عام 2018 قراراً ساند معاهدة تجارة الأسلحة وتضمّن أحكاماً خاصّة تشجّع الدول على «منع تسريب الأسلحة والذخائر التقليدية إلى استخدامات نهائية وإلى مستخدمين نهائيين غير مأذون لهم وعلى التصدّي له»[8].

مثّلت المحادثات حول التسريب جزءاً واحداً فقط من برنامج العمل الضخم للفريق العامل المعني بالتنفيذ الفاعل للمعاهدة، وذلك في مجموعتَي اللقاءات التحضيرية وفي المناقشات التي تخلّلت الدورات بإشراف الفريق العامل ورؤساء الأفرقة العاملة الفرعية. خلَصت الأفرقة العاملة الفرعية المعنيّة بالمادّة 11 (التسريب) والمادّتين 6 و7 (عمليّات الحظر والتصدير وتقييم التصدير) والمادّة 5 (التنفيذ العامّ) والتابعة للفريق العامل المعني بالتنفيذ الفاعل للمعاهدة إلى أنّ هناك حاجة إلى جهود مستدامة للعمل على تنفيذ فاعل للمعاهدة. وينبغي أن تتضمّن هذه الجهود عمليّات تبادل خبرات نظم الرقابة الوطنية، ومزيداً من العمل على مسألة العنف على أساس الجنس، ومواصلة التركيز على نواحي التسريب الكثيرة، بالإضافة إلى تقييمات أخطار مخصوصة[9].

من المسائل التي نوقشت طوال العام تحديد ما هو متاح من الموارد وتقديمها للدول الأطراف والدول الموقّعة تيسيراً لتنفيذ فاعل للمعاهدة. وفي هذا الصدد، جمعت الأفرقة العاملة المناظرة قوائم بمستندات مرجعية محتملة للمساعدة على التنفيذ العامّ للمعاهدة، وأجروا تقييمات للأخطار وللامتثال والواجبات المنصوص عليها في المادّة 6 المتعلّقة بصور حظر صادرات الأسلحة في أوضاع معيّنة، والتصدّي للتسريب[10]. إضافة إلى ذلك، خطت الدول الأطراف أولى الخطوات لتطوير قائمة بعناصر توجيهية رئيسة لبناء نظام وطني لمراقبة التجارة وتعريف عناصر «ترحيب بالمشاركين» للدول الأطراف الجديدة تيسيراً لتنفيذ المعاهدة[11].

---

(6) Arms Trade Treaty, ATT Working Group on Effective Treaty Implementation, «Chair's draft report to CSP4,» ATT/CSP4.WGETI/2018/CHAIR/355/Conf.Rep, 20 July 2018, Annex D, and M. Bromley, «The State of the Arms Trade Treaty: Advancing Efforts on International Assistance and Illicit Diversion,» SIPRI, WritePeace blog, 29 August 2018.

(7) Arms Trade Treaty, Working Group on Effective Treaty Implementation (note 4).

(8) United Nations, General Assembly, «The Arms Trade Treaty,» Resolution 73/36, adopted 5 Dec. 2018, A/RES/73/36, 11 December 2018.

(9) Arms Trade Treaty, ATT Working Group on Effective Treaty Implementation (note 6).

(10) Arms Trade Treaty, ATT Working Group on Effective Treaty Implementation (note 6), annexes A, B, C, D, E and G.

(11) Arms Trade Treaty, ATT Working Group on Effective Treaty Implementation (note 6), annex F.

وكما في السنين السابقة، بذلت منظّمات غير حكومية جهوداً منسّقة لصرف تركيز المحادثات كلّ من اللقاءات التحضيرية ومؤتمر الدول الأطراف الرابع إلى مسائل متعلّقة بعمليات نقل أسلحة مخصوصة وتحديد إن كانت منسجمة مع بنود المعاهدة أم لا. لكنّ وقْع التوتّرات بين الدول الأطراف والمنظّمات غير الحكومية بسبب عمليّات تصدير أسلحة مخصوصة من جانب دول أطراف، وبخاصّة المرسَلة إلى الضالعين في حرب اليمن من الدول ومن جماعات من غير الدول كان أقلّ في مؤتمر الدول الأطراف الرابع منه في المؤتمرَين السابقَين[12].

آليات المعاهدة

على الرغم من العمل المضني المبذول في طوكيو، أبرزت محادثات مؤتمر الدول الأطراف الرابع أيضاً تحدّيات مستقبلية كبيرة لمعاهدة تجارة الأسلحة، ونخصّ بالذكر استمرار انخفاض نسبة الدول الأطراف التي تقدّم تقارير من خلال أداتَي الإبلاغ في المعاهدة.

كلّ دولة طرف ملزَمة في غضون سنة واحدة بعد المصادقة بأن تقدّم لأمانة سرّ معاهدة تجارة الأسلحة تقريراً أوّلياً يفصّل «التدابير المتّخَذة لتنفيذ هذه المعاهدة»[13]. ولغاية 17 تشرين الأول/أكتوبر 2018، بلغت النسبة المئوية للدول التي لزمها تقديم تقرير أوّلي وقصّرت في ذلك 28 في المئة[14]. ومع أنّها نسبة مخيّبة للآمال، فهي تمثّل تحسّناً بالمقارنة مع النسبة المسجَّلة في آذار/مارس 2018، حين بلغت تلك النسبة 32 في المئة[15]. لكن برغم حقيقة أنّ دولاً أشارت في مؤتمر الدول الأطراف الرابع إلى صور تحسّن في نظمها الرقابية الوطنية، يظهر أنّ دولة واحدة فقط، هي السويد، حدّثت تقريرها الأوّلي منذ تقديمه أوّل مرّة.

يلزم الدولَ الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة تقديم تقرير سنوي أيضاً عن صادراتها ووارداتها من الأسلحة[16]. وعلى الرغم من شدّة التركيز على فهم التحدّيات المصاحبة للإبلاغ والعمل المنجَز طوال عام 2018 للتغلّب عليها، ولا سيما عمل الفريق العامل المعنيّ بالشفافية والإبلاغ (WGTR)، استمرّ انخفاض النسبة المئوية للدول التي تقدّم هذه التقارير. ولغاية 9 كانون الثاني/يناير 2019، قدّمت 47 دولة (78 في المئة) عام 2017 تقارير من أصل الدول الستّين التي لزمها تقديم تقارير عن عمليّات النقل التي جرت عام 2015، مقارنة بخمسين دولة (59 في المئة) من أصل الدول الـ85 التي لزمها تقدير تقارير عن عمليّات النقل التي جرت عام 2017 (انظر الشكل الرقم (10 ـ 1))[17].

---

(12) Bromley, «The State of the Arms Trade Treaty: Advancing Efforts on International Assistance and Illicit Diversion».

(13) Arms Trade Treaty (note 1), Article 13(1).

(14) ATT Secretariat, «Initial Reports: Status as of 17 Oct. 2018».

(15) M. Bromley and K. Brockmann, 'The Arms Trade Treaty,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 405–412.

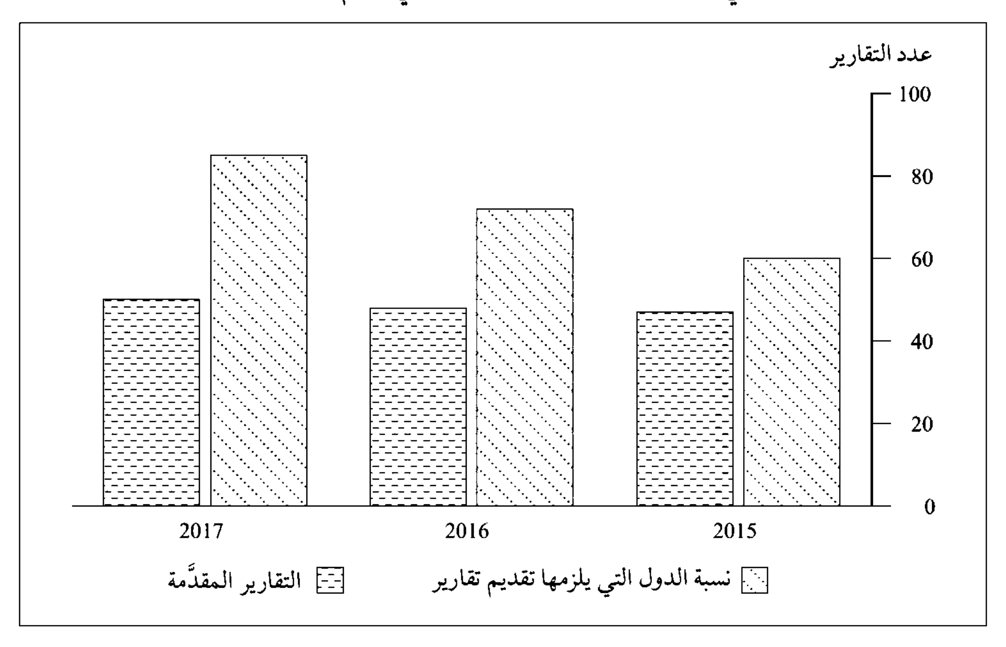
(16) Arms Trade Treaty (note 1), Article 13(1).

(17) ATT Secretariat, «Annual Reports: Status as of 9 Jan. 2019».

للمزيد عن تقارير الدول حول عمليّات نقل الأسلحة بموجب معاهدة تجارة الأسلحة وصكوك دولية أخرى، انظر الفصل الخامس، القسم IV في هذا الكتاب.

الشكل الرقم (10 ـ 1)

عدد الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة من التي تقدّم تقارير سنوية، 2015 ـ 2017



ملاحظة: الأعوام المذكورة هي تلك التي حصلت فيها عمليّات النقل وليس الأعوام التي قُدّمت فيها التقارير.

المصدر: ATT Secretariat, «Annual reports».

يلزم جميعَ الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة والموقّعين عليها والدول التي تحضر مؤتمرات الدول الأطراف بصفة مراقب تقديمُ إسهامات مالية لتغطية تكاليف تنظيم مؤتمرات الدول الأطراف وعمل أمانة سرّ المعاهدة. لكنّ دولاً كثيرة تقصّر في تقديم إسهاماتها المقدَّرة[18]. فهناك 64 دولة لم تسدّد مستحقّاتها من أصل الدول الـ140 التي لزمها ذلك بحلول 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وهو ما سبّب عجزاً متراكماً بلغ 338572 دولار[19]. إذا استمرّ الأمر على هذا النحو، ستتقوّض صدقية المعاهدة وقدرة أمانة سرّها على القيام بعملها. لذلك، دعا التقرير النهائي لمؤتمر الدول الأطراف الرابع «الدولَ التي لم تقدّم إسهاماتها إلى الالتزام بواجباتها المالية على نحو فوري وفي الوقت المناسب» وسلّط الضوء على الأخطار التي تحدق بتنفيذ أعمال المعاهدة إذا لم يُعالَج الوضع[20].

---

(18) لمعرفة التحدّيات الناشئة عن تقصير الدول في تقديم إسهاماتها المقدَّرة دعماً لنظم دولية أخرى لتحديد السلاح، انظر: I. Davis and M. Verbruggen, «The Convention on Certain Conventional Weapons,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, p. 383.

(19) ATT Secretariat, «Status of Contributions to ATT Budgets as at 14 November 2018».

(20) Arms Trade Treaty, 4th Conference of States Parties, «Final Report», ATT/CSP4/2018/SEC/369/Conf.FinRep.Rev1, 24 August 2018, p. 8.

شهد اليوم الأخير لمؤتمر الدول الأطراف الرابع خلافاً حول من ينبغي أن يدير برنامج الرعاية الرامي إلى تمكين دول العالم النامي من المشاركة في مؤتمرات الدول الأطراف. قرّر المؤتمر الأوّل أنّ برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP) هو من يدير برنامج الرعاية. لكن اتُّفق في مطلع عام 2018 على أنّ أمانة سرّ معاهدة تجارة الأسلحة صارت في وضع يمكّنها من تولّي البرنامج[21]. ومع ذلك، سعت مجموعة دول بقيادة المكسيك إلى إطالة أمد تحكّم برنامج الأمم المتّحدة ببرنامج الرعاية مجادلة بأنّ أمانة سرّ المعاهدة مفتقرة إلى الموارد اللازمة لإدارة العملية[22]. وعلى الرغم من هذه الجهود، وافقت الدول في آخر المطاف على نقل المسؤولية إلى أمانة السرّ[23]. وفي ما عدا هذا الخلاف ـ وخلاف شمل أستراليا واليابان ونيوزيلندا حول المناطق الجغرافية وتكوين اللجنة الإدارية ـ خلا مؤتمر الأطراف الرابع من التوتّرات بدرجة كبيرة. ووافقت الدول على وثيقة ختامية مفصَّلة تبيّن برنامج عمل شاملاً إلى حين مؤتمر الدول الأطراف الخامس المرتقب في 26 ـ 30 آب/أغسطس 2019. تولّت لاتفيا في شخص السفير يانِس كاركْلِنس رئاسة معاهدة تجارة الأسلحة في المدّة 2018 ـ 2019 إلى حين اختتام المؤتمر الخامس. وسيكون العمل على منع العنف على أساس الجنس في سياق تنفيذ المعاهدة بجميع نواحيها محطّ تركيز الرئاسة اللاتفية[24].

تحقيق عالمية المعاهدة والمساعدة الدولية

تظلّ زيادة عدد الموقّعين والدول الأطراف أولوية قصوى لمعاهدة تجارة الأسلحة. إنّ المشاركة في المعاهدة، بوضعها الحالي، متباينة جغرافياً. فالشرق الأوسط وآسيا على الخصوص منطقتان ممثَّلتان تمثيلاً ناقصاً على صعيد عدد الموقّعين والدول الأطراف (انظر الجدول الرقم (10 ـ 1)).

ناقشت الدول الأطراف في مؤتمرها الرابع استراتيجيات محتملة لترويج المعاهدة. وبناء على تقرير قدّمه المشاركون في رئاسة الفريق العامل المعني بتحقيق عالمية المعاهدة، وافقت الدول الأطراف على الخصوص على أن يمضي الفريق العامل قدُماً في عدد من المبادرات ذات الصلة في مرحلة التحضير لمؤتمر الدول الأطراف الخامس[25]. من هذه المبادرات تطوير «طقم أدوات تحقيق العالمية» يوضح، من جملة ما يوضحه، نطاق معاهدة تجارة الأسلحة ويقدّم عرضاً عاماً للتحدّيات التي تواجه الدول حين انضمامها إلى المعاهدة[26]. رحّب التقرير النهائي للمؤتمر الرابع بتوصية الفريق العامل حيال التحاور مع البرلمانيين «على أساس مستمرّ» من أجل «تيسير عمليّات

(21) Arms Trade Treaty, 4th Conference of States Parties, «The ATT Sponsorship Programme: Review of the current arrangements,» ATT/CSP4.MC/2018/MC/354/Conf.SponsProgr, 20 July 2018, p. 1.

(22) Reaching Critical Will, «Summary,» *ATT Monitor*, vol. 11, no. 5 (26 August 2018).

(23) Arms Trade Treaty, 4th Conference of States Parties, «Final Report».

(24) Arms Trade Treaty, «President».

(25) Arms Trade Treaty, ATT Working Group on Treaty Universalization, «Co-chairs Draft Report to CSP4,» ATT/CSP4.WGTU/2018/CHAIR/356/Conf.Rep, 20 July 2018, and Arms Trade Treaty, 4th Conference of States Parties (note 20).

(26) Ibid. (note 25), and Arms Trade Treaty, 4th Conference of States Parties (note 20).

المصادقة المحلّية»[27]. أخيراً، شدّد المؤتمر الرابع على أهمّية استهداف مناطق تضمّ أدنى عدد من الدول الأطراف. وهذا ما شدّد عليه الفريق العامل أيضاً في دورة تحقيق عالمية المعاهدة، حيث أوصى المشاركون في رئاسته بتركيز خاصّ على أفريقيا وآسيا[28].

الجدول الرقم (10 ـ 1)

الدول على معاهدة تجارة الأسلحة والمنضمّة إليها والموقّعة عليها، بحسب المنطقة، لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2018

المنطقة	عدد الدول	عدد الأطراف	عدد الموقّعين	عدد غير الموقّعين
أفريقيا	53	25	14	14
الأمريكات	35	26	3	6
آسيا	29	3	7	19
أوروبا	48[أ]	41	2	5[أ]
الشرق الأوسط	16[ب]	1[ب]	5	10
أوقيانيا	14	4	4	6
المجموع	195	100	35	60

ملاحظة: فُتحت المعاهدة للتوقيع إلى أن دخلت حيّز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر 2014. ربّما يقبل الموقّعون الحاليون أو يوافقون أو يصادقون على المعاهدة ليصبحوا أطرافاً فيها. ويتعيّن الآن على الدول غير الموقّعة الانضمام إلى المعاهدة مباشرة لتصبح دولاً أطرافاً.

(أ) يشمل هذا الرقم الكرسي الرسولي.

(ب) يشمل هذا الرقم فلسطين.

المصدر: United Nations, Treaty Collection.

ذكرنا آنفاً أنّ مستويات المشاركة لا تزال متدنّية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الخصوص[29]. ليس في معاهدة تجارة الأسلحة أيّ من دول شمال أفريقيا الأربع، عدا ليبيا التي وقّعت عليها. وفلسطين هي الدولة الطرف الوحيدة في المعاهدة من بين دول الشرق الأوسط

(27) Arms Trade Treaty, 4th Conference of States Parties (note 20).

(28) Arms Trade Treaty, 4th Conference of States Parties (note 20), and Control Arms, «Daily Summary: Day Three, 22 August 2018,» Fourth Conference of States Parties to the ATT, Tokyo, 20–24 August 2018.

للمزيد من التفاصيل عن وضع معاهدة تجارة الأسلحة في آسيا وللاطلاع على عرض عام للمساعدة ذات الصلة المبذولة في المنطقة، انظر: Bromley and Brockmann, «The Arms Trade Treaty».

(29) ارتأينا في هذا الفصل أنّ الشرق الأوسط يضمّ البحرين ومصر وإيران والعراق وإسرائيل والأردن والكويت ولبنان وسلطنة عُمان وفلسطين وقطر والسعودية وسورية والإمارات العربية المتّحدة واليمن. ويضمّ شمال أفريقيا الجزائر وليبيا والمغرب وتونس.

الخمس عشرة، في حين وقّعت عليها البحرين وإسرائيل ولبنان وتركيا والإمارات العربية المتّحدة. ووافق البرلمان اللبناني على المصادقة على المعاهدة في أيلول/سبتمبر 2018، لكن لم يتمّ إيداع صكّ تصديق لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2018[30]. يعكس تدنّي مستوى المشاركة مخاوف دول كثيرة في المنطقة من المعاهدة. فقد استاءت دول كثيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حصيلة مفاوضات المعاهدة. وجاهرت مصر وإيران وسورية على الخصوص بخوفها من إمكان أن تؤدّي المعاهدة إلى المساس بحاجاتها الدفاعية الوطنية[31]. لكنّ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منطقة في أمسّ الحاجة إلى ضوابط فاعلة على عمليّات نقل الأسلحة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في ضوء النطاق الواسع للتحدّيات ذات الصلة بالأمن التي تواجهها دول هذه المنطقة على صعيد انتشار الأسلحة وديناميات نقلها. وهذه تشمل التسريب وتهريب المخزون في أوضاع ما بعد النزاع وعمليات نقل الأسلحة إلى جهات فاعلة من غير الدول[32].

الهدف الآخر لمعاهدة تجارة الأسلحة هو تيسير تقديم المساعدة الرامية إلى إعانة الدول على تحسين نظم مراقبة نقل الأسلحة أو بنائها. وفي هذا الصدد، تتصوّر المعاهدة تأسيس صندوق استئماني طوعي لمساعدة الدول الأطراف التي تنشد مساعدة دولية على تنفيذ المعاهدة[33]. وعام 2016، أسّس مؤتمر الدول الأطراف الثاني هذا الصندوق بصورة رسمية، وتديره أمانة سرّ المعاهدة بدعم من لجنة اختيار تابعة للصندوق[34]. خضع الصندوق لدورتين منذ تأسيسه، **الأولى** عام 2017 والثانية عام 2018، وقدّم أموالاً لأربعة وعشرين مشروعاً[35]. وصدرت دعوات لمقترحات مشروعات لدورة ثالثة (دورة الصندوق الاستئماني الطوعي لعام 2019) في تشرين الأول/أكتوبر 2018[36]. وفي أثناء مؤتمر الدول الأطراف الرابع، كرّرت الدول الأطراف دعمها تأسيس الصندوق الاستئماني الطوعي وواصلت مناقشة سُبُل تطوير أدائه وإدارته عبر أنشطة منها تطوير إرشادات حول تقييم مشاريع الصندوق عملاً بتوصية لجنة الاختيار التابعة له[37]. ينصّ الإطار المرجعي للصندوق

---

(30) Associated Press, «Lebanon's Parliament Approves Arms Trade Treaty, Angering Hezbollah,» *Defense News* (25 September 2018).

(31) M. Bromley, G. Maletta, and K. Brockmann, «Arms Transfer and SALW Controls in the Middle East and North Africa: Mapping Capacity-building Efforts,» SIPRI Background Paper, Novemebr 2018, pp. 8–9.

(32) المصدر نفسه.

(33) Arms Trade Treaty, note 1, Article 16(3), and Arms Trade Treaty, 2nd Conference of States Parties, «Final Report,» ATT/CSP2/2016/5, 26 August 2016.

(34) ATT Secretariat, «Terms of reference of the ATT Voluntary Trust Fund,» ATT/VTF18/2018/SEC/251/ToR.Cons.Dr.v1.Rev1, and M. Bromley, «The Arms Trade Treaty,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 583-587.

(35) Arms Trade Treaty, Voluntary Trust Fund, «Report on the work of the ATT Voluntary Trust Fund (VTF) for the period August 2017 to July 2018,» ATT/VTF/2018/CHAIR/359/Conf.Rep, 20 July 2018.

لعرض عام لمشاريع الصندوق الاستئماني الطوعي، انظر: Arms Trade Treaty, «Voluntary Trust Fund».

(36) Arms Trade Treaty, Voluntary Trust Fund (note 35).

(37) Arms Trade Treaty, 4th Conference of States Parties (note 20), and Arms Trade Treaty, Voluntary Trust Fund, Ibid. (note 35).

على «وجوب تحاشي تداخل/تكرار المشاريع المموَّلة من جانب مرفق الأمم المتّحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة (UNSCAR) أو من جانب الدول الأطراف على أساس ثنائي أو عبر قنوات أخرى»[38]. بيد أنّ تشكيلة واسعة من أنشطة المساعدة الجارية ربّما تتحدّى قدرة الصندوق الائتماني الطوعي على البناء على العمل الجاري تنفيذه. لحلّ هذه المسألة، ناقش ممثّلو أمانة سرّ معاهدة تجارة الأسلحة والدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي خياراتٍ لتلافي تكرار الجهود التي يبذلها الصندوق ومشروع التوعية المعني بمعاهدة تجارة الأسلحة بين شركاء الاتّحاد الأوروبي في المرحلة التي سبقت مؤتمر الدول الأطراف الرابع[39]. كما تؤدّي أمانة السرّ دور المنسّق مع مرفق الأمم المتّحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة لتفادي التكرار في مرحلة الفرز المسبق في عملية الاختيار الخاصّة بالصندوق الاستئماني الطوعي[40].

(38) ATT Secretariat, «Terms of reference of the ATT Voluntary Trust Fund».

(39) Arms Trade Treaty, Voluntary Trust Fund (note 35).

(40) Arms Trade Treaty, Voluntary Trust Fund, «Report on the work of the ATT Voluntary Trust Fund (VTF) for the period August 2016 to August 2017,» ATT/VTF/2017/CHAIR/163/Conf.Rep, 29 August 2017, and G. Maletta, «Coordinating Arms Transfer and SALW Control Assistance: What Role for the Arms Trade Treaty?,» SIPRI WritePeace Blog, 27 March 2019.

II عمليّات حظر الأسلحة المتعدّدة الأطراف والموادّ ذات الاستخدام المزدوج

مارك بروملي
بيتر د. ويزمان

شهد عام 2018 ثلاثاً وستين عملية حظر متعدّدة الأطراف وسارية المفعول: فرضت الأمم المتّحدة 14 عملية، وفرض الاتّحاد الأوروبي 21 عملية، وفرضت جامعة الدول العربية عملية واحدة (انظر الجدول الرقم (10 ـ 2))[1]. كما أنّ عشراً من عمليّات الحظر التي فرضها الاتّحاد الأوروبي كانت تطبيقاً مباشراً لعمليات حظر أسلحة فرضتها الأمم المتّحدة، وعملية أخرى فُرضت قبل فرض الأمم المتّحدة مكافأتها، إضافة إلى عمليتَي حظر شبيهتين بعمليات الحظر الأممية لكنّهما اختلفتا في نطاق الأسلحة المشمولة أو أنواعها، وثمانية ليس لها نظير أممي[2]. كما أنّ الحظر الوحيد الذي فرضته جامعة الدول العربية على سورية ليس له نظير أممي أيضاً.

لا تغطّي أغلب عمليّات الحظر المتعدّدة الأطراف غير أسلحة تقليدية وبضائع وخدمات متّصلة بها. لكن هناك أربع عمليّات حظر تغطّي «موادّ» معيّنة «ذات استخدام مزدوج» ـ بضائع وبرمجيات

(1) إضافة إلى ذلك، سرى مفعول حظر طوعي متعدّد الأطراف طلب بموجبه مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE)، والذي صار اسمه الآن منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا) من جميع الدول المشاركة فرض حظر على شحنات الأسلحة المرسلَة إلى القوّات المسلّحة الأرمينية والأذربيجانية المتحاربة في منطقة ناغورنو كرباخ. انظر: Conference on Security and Co-operation in Europe, Committee of Senior Officials, Statement, annex 1 to Journal no. 2 of the Seventh Meeting of the Committee, Prague, 27–28 February 1992.

(2) القرارات العشرة التي تطبّق عمليّات حظر أممية مسردة في الجدول الرقم (10 ـ 2). والحظر الذي سبق مكافئاً أممياً هو الحظر على دولة جنوب السودان. والعمليتان المختلفتان عن نظيرتيهما الأمميّتَين هما الحظر المفروض على إيران ويشمل أنواعاً من الأسلحة تزيد على تلك التي يشملها الحظر الأممي، والحظر المفروض على السودان والذي يشمل البلاد بأسرها، في حين يطبّق الحظر الأمم المتحدة على دارفور وحسب. والعمليّات الثماني التي ليس لها نظير أممي هي الحظر المفروض على بيلاروسيا والصين ومصر وميانْمار وروسيا وسورية وفنزويلا وزيمبابوي.

وتكنولوجيات يمكن استخدامها لأغراض سلمية ولإنتاج أسلحة تقليدية أو بيولوجية أو كيميائية أو نووية أو لصيانتها أو تشغيلها. تشمل عمليّاتُ الحظر التي فرضتها الأمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبي على إيران وكوريا الشمالية الموادَّ ذات الاستخدام المزدوج المدرَجة في قوائم مجموعة مورِّدي الموادّ النووية (NSG) ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف (MTCR). ويشمل الحظر الذي فرضه الاتّحاد الأوروبي على الاتّحاد الفدرالي الروسي نقل كلّ الموادّ المدرجة في قائمة الاتّحاد للموادّ ذات الاستخدام المزدوج إلى مستخدمين نهائيين عسكريين.

أبرزت التحقيقات المتنوّعة التي أجرتها عام 2018 أفرقةٌ عيّنهم مجلس الأمن لرصد تنفيذ عمليّات الحظر الأممية تحدّياتٍ متفاوتة في شدّتها وأهمّيتها. وعلى الضدّ من عمليّات الحظر التي تفرضها الأمم المتّحدة، ليس هناك أيّ آليات ممنهجة قيد الاستخدام لرصد الامتثال لعمليات الحظر التي فرضها الاتّحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية.

نستعرض في هذا القسم حظر الأسلحة الجديد الذي فرضته الأمم المتّحدة على جمهورية جنوب السودان، ورفع حظر الأسلحة الأممي عن إريتريا، وتطبيق عمليّات حظر أممية معيّنة والتطوّرات المتّصلة بعمليات حظر السلاح التي فرضها الاتّحاد الأوروبي.

حيث تجد عرضاً عاماً مفصّلاً لمعظم قرارات حظر الأسلحة المتعدّدة الأطراف والنافذة منذ عام 1950، إلى جانب الصكوك الرئيسة التي تفرض قرارات الحظر أو تعدّلها.

عمليات حظر الأسلحة التي فرضتها الأمم المتّحدة

دولة جنوب السودان

فرض مجلس الأمن في تموز/يوليو 2018 حظراً على توريد أسلحة تقليدية ومعدّات عسكرية «بجميع أنواعها» إلى أراضي جنوب السودان[3]. وهذا أول قرار حظر أممي جديد منذ عام 2015، وسيبقى ساري المفعول إلى 31 أيار/مايو 2019 ما لم يُمدّد مجلس الأمن مدّته بقرار جديد.

فُرض حظر الأسلحة ردّاً على نزاع في سنة 2013 بين حكومة الوحدة الوطنية والانتقالية (TGNU) وقوى المعارضة في جمهورية جنوب السودان وأدّى إلى مقتل الكثيرين وإلى شحّ في الموادّ الغذائية وخطر مجاعة وتشريد أكثر من 4 ملايين شخص[4]. صدرت دعوات متكرّرة في مجلس الأمن لفرض حظر أسلحة على المتحاربين في دولة جنوب السودان منذ نشوب النزاع. وفرض الاتّحاد الأوروبي على دولة جنوب السودان حظراً حين نال استقلاله في سنة 2011. وهدّدت الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد)، التي اضطلعت بدور رائد في جهود إبرام اتّفاق

(3) UN Security Council Resolution 2428, 13 July 2018.

(4) للمزيد عن النزاع في دولة جنوب السودان، انظر الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

سلام، بفرض حظر أسلحة على جنوب السودان عام 2014[5]. وطالب الاتّحاد الأفريقي بفرض حظر أسلحة أمني عام 2015[6]. لكنّ المحاولة السابقة الوحيدة لفرض حظر أسلحة بقرار من مجلس الأمن أخفقت عام 2016[7].

عُيّن عام 2015 فريق خبراء قبل فرض الأمم المتّحدة حظر أسلحة لمراقبة الوضع في جنوب السودان. كُلّف الفريق أيضاً بجمع معلومات عن توريد الأسلحة إلى «أفراد وكيانات تقوّض العمليات السياسية الرامية إلى التوصّل إلى اتّفاق سلام نهائي، أو تشارك في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني»[8]. من بين الاستنتاجات النهائية التي تمّ التوصّل إليها في نيسان/أبريل 2018 أنّ الأسلحة والذخائر تدخل البلاد عبر طرق إمداد متنوّعة في شرق أفريقيا. إضافة إلى ذلك، واصلت قوّات الأمن في جنوب السودان شراء الأسلحة، لكن عبر طرق ازدادت خفاءً. وفي المقابل، توافرت لقوّات المعارضة قدرة محدودة على الوصول إلى مصادر الأسلحة والذخائر، وهو ما حدّ من قدراتها القتالية[9] .

بصعوبة أُقرّ قرار مجلس الأمن الذي فرض حظر أسلحة بعد أن نال ستّة أصوات ـ وهو العدد الأدنى اللازم لإقراره ـ وامتناع ستّة أعضاء عن التصويت. وكما عام 2016، امتنعت الصين وروسيا عن التصويت عوضاً من استخدام حقّ النقض. ساندت الولايات المتّحدة بقوّة فرض حظر أسلحة منذ عام 2016، وكانت راعي القرار. جادلت بأنّ وقف العنف وإن كانت مفاوضات السلام مستمرّة يستلزم وقف تدفّق الأسلحة إلى جنوب السودان. وإضافة إلى ذلك، جادلت بأنّ حظر أسلحة سيُظهر غضب مجلس الأمن لتأخّر عملية السلام[10]. وأشارت الدول التي امتنعت عن التصويت إلى أنّ العقوبات تناقض وضع منظّمتين إقليميتين مشاركتين في مفاوضات السلام. صحيح أنّ إيغاد والاتّحاد الأفريقي دعوَا من قبل إلى فرض حظر أسلحة، لكنّهما أشارا عام 2018 إلى أنّهما يعُدّان العقوبات غير مجدية الآن حين أمكن تلمُّس تقدّم في عملية السلام في جنوب السودان[11].

---

(5) P. D. Wezeman and N. Kelly, «Multilateral Arms Embargoes,» in: *SIPRI Yearbook 2015*, p. 622.
للاطلاع على وصف موجز لإيغاد وعلى تفاصيل أخرى ذات صلة، انظر الملحق ب، القسم II في هذا الكتاب

(6) M. Bromley, N. Kelly, and P. D. Wezeman, «Multilateral Embargoes on Arms and Dual-Use Goods,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, p. 750.

(7) للمزيد عن التطوّرات السابقة للعام 2007، انظر: M. Bromley, N. Kelly, and P. D. Wezeman, «Multilateral Embargoes on Arms and Dual-use Goods,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 589–590.

(8) UN Security Council Resolution 2206, 3 March 2015.

(9) United Nations, Security Council, Final report of the panel of experts on South Sudan, S/2018/292, 12 April 2018, pp. 24–29.
انظر أيضاً: Conflict Armament Research (CAR), *Weapon Supplies into South Sudan's Civil War* (London: CAR, 2018).

(10) United Nations, Security Council, 8310th meeting, S/PV.8310, 13 July 2018, pp. 2–3.

(11) United Nations, S/PV.8310, Ibid.

الجدول الرقم (10 ـ 2)
عمليّات حظر توريد الأسلحة المتعدّدة الأطراف النافذة في سنة 2018

الهدف[أ]	تاريخ فرض الحظر أوّل مرّة	التطوّرات الرئيسة عام 2018
قرارات حظر الأسلحة الصادرة عن الأمم المتّحدة		
جمهورية أفريقيا الوسطى (جزئي)	5 كانون الأول/ديسمبر 2013	مُدّد لغاية 31 كانون الثاني/يناير 2019
جمهورية الكونغو الديمقراطية (جزئي)	28 تموز/يوليو 2003	مُدّد لغاية 1 تموز/يوليو 2019
إريتريا	23 كانون الأول/ديسمبر 2009	رُفع في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2018
إيران (جزئي)	23 كانون الأول/ديسمبر 2006	
العراق (NGF)	6 آب/أغسطس 1990	
تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والقاعدة والأفراد والكيانات المنتسبة إليهما	16 كانون الثاني/يناير 2002	
كوريا الشمالية	15 تموز/يوليو 2006	
لبنان (NGF)	11 آب/أغسطس 2006	
ليبيا (جزئي)	26 شباط/فبراير 2011	
الصومال (جزئي)	23 كانون الثاني/يناير 1992	مُدّد حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019
دولة جنوب السودان	13 تموز/يوليو 2018	حظر جديد
السودان (دارفور) (جزئي)	30 تموز/يوليو 2004	
اليمن (NGF)	14 نيسان/أبريل 2015	مُدّد لغاية 26 شباط/فبراير 2019
طالبان	16 كانون الثاني/يناير 2002	
قرارات حظر الأسلحة الصادرة عن الاتّحاد الأوروبي		
القاعدة وطالبان والأفراد والكيانات المنتسبة إليهما(*)	17 كانون الأول/ديسمبر 1996	
بيلاروسيا	20 حزيران/يونيو 2011	مُدّد لغاية 28 شباط/فبراير 2019
الصين[ب]	27 حزيران/يونيو 1989	
جمهورية أفريقيا الوسطى (جزئي)(*)	23 كانون الأول/ديسمبر 2013	
جمهورية الكونغو الديمقراطية (جزئي)(*)	7 نيسان/أبريل 1993	

يتبع

تابع

مصر[ب]	21 آب/أغسطس 2013	
إريتريا[*]	1 آذار/مارس 2010	رُفع في 12 كانون الأول/ديسمبر 2018
إيران	27 شباط/فبراير 2007	
العراق (NGF)[*]	4 آب/أغسطس 1990	
كوريا الشمالية[*]	20 تشرين الثاني/نوفمبر 2006	
لبنان (NGF)[*]	15 أيلول/سبتمبر 2006	
ليبيا (جزئي)[*]	28 شباط/فبراير 2011	
ميانْمار	29 تموز/يوليو 1991[ج]	مُدّد حتى 26 نيسان/أبريل 2019 ووُسّع نطاقه
روسيا	31 تموز/يوليو 2014	مُدّد حتى 31 كانون الثاني/يناير 2019
الصومال (جزئي)[*]	10 كانون الأول/ديسمبر 2002	
دولة جنوب السودان	18 تموز/يوليو 2011	
السودان	15 آذار/مارس 1994	
سورية	9 أيار/مايو 2011	
فنزويلا	13 تشرين الثاني/نوفمبر 2017	
اليمن (NGF)[*]	8 حزيران/يونيو 2015	
زيمبابوي	18 شباط/فبراير 2002	مُدّد لغاية 20 شباط/فبراير 2019
قرارات حظر أسلحة صادرة عن جامعة الدول العربية		
سورية	3 كانون الأول/ديسمبر 2011	

(*) = حظر فرضه الاتّحاد الأوروبي في تطبيق مباشر لحظر فرضته الأمم المتّحدة؛ NGF= حظر يسري على كيانات غير حكومية؛ جزئي= حظر يُجيز شحنات الأسلحة إلى الدولة الهدف بشرط استيفاء شروط معيّنة. يمكن أن تتضمّن هذه الشروط تلقّي إذن خاصّ من لجنة العقوبات ذات الصلة في الأمم المتّحدة أو من مجلس الأمن أو إخطار من لجنة العقوبات ذات الصلة.

(أ) ربّما تغيّر الهدف منذ فرض الحظر أوّل مرّة. الهدف المذكور هنا لغاية آخر سنة 2018.

(ب) قرارات الحظر الصادرة عن الاتّحاد الأوروبي ضدّ الصين ومصر التزامات سياسية، بينما بقيّة القرارات مُلزمة قانوناً.

(ج) فرض الاتّحاد الأوروبي ودوله أوّل حظر توريد أسلحة على ميانْمار عام 1990.

المصادر: United Nations, Security Council, «Sanctions», and EU Sanctions Map. The SIPRI Arms Embargo Archive

إريتريا

رُفعت عن إريتريا كلّ العقوبات الأممية، وهذا يشمل حظر الأسلحة، في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وكانت العقوبات قد فُرضت عام 2009 لسببين: **الأوّل** هو حصول فريق الرصد التابع للأمم المتّحدة المعني بالصومال وإريتريا على دليل أفاد بأنّ إريتريا قدّمت الدعم السياسي والمالي واللوجستي لجماعات متحاربة في الصومال، وبخاصة حركة الشباب. **والثاني** هو رفض إريتريا سحب قوّاتها من الأراضي المتنازَع عليها على الحدود مع جيبوتي والدخول في حوار دبلوماسي حول هذه المسألة[12].

جاء رفع العقوبات استجابة للتطوّرات في كلتا المسألتين[13]. خلَص مجلس الأمن **أوّلاً** إلى أنّ آخر تقارير فريق الرصد لم يجد أيّ دليل حاسم على أنّ إريتريا تساند حركة الشباب[14]. **ثانياً**، أن إريتريا دخلت في حوار مع جيبوتي وعقد اجتماع بين رئيسَي الدولتين في أيلول/سبتمبر 2018[15]. إضافة إلى ذلك، استأنفت إريتريا علاقاتها بإثيوبيا وأبرمت الدولتان اتّفاق سلام بعد عشرين سنة من الأعمال العدائية شملت حرباً حدودية في الأعوام 1998 ـ 2000[16].

تطبيق عمليات حظر الأسلحة التي فرضتها الأمم المتّحدة

أوضحت فرق ومجموعات خبراء الأمم المتّحدة التي رصدت تنفيذ عمليّات الحظر ثلاث صور لعدم الامتثال لقرارات الحظر الأممية عام 2018. **الأولى** وجود حالات سُلّمت فيها أسلحة في خرق سافر للحظر. وكالسنين السابقة، قلّة هي الحالات التي شُحنت فيها كمّيات كبيرة من الأسلحة، لكنّ تهريب الأسلحة بكمّيات صغيرة كان حدثاً شائعاً. **والثانية** هي حالات تقصير دول في تقديم إبلاغ عن شحناتها أو طلبات الحصول على موافقة. تجيز قرارات حظر أممية كثيرة شحن أسلحة إلى قوّات حكومية بشرط تلقّي لجنة العقوبات الأممية ذات الصلة أو مجلس الأمن إبلاغاً أو إعطائه موافقته. لكنّ الامتثال لهذه الإجراءات ضعيف غالباً، بل إنّ دولاً لا تتمثل البتّة أحياناً. **والثالثة** تقديم تقارير عن أسلحة شُحنت بموجب إجراءات إبلاغ أو طلب إذن ثمّ سُرّبت إلى جماعات مسلّحة من غير الدول. تستلزم قرارات حظر أسلحة أممية كثيرة من الدول أو تشجّعها على اعتماد معايير متطوّرة لإدارة المخزون بهدف منع حالات التسريب، لكنّ أثر هذه الجهود محدود غالباً.

---

(12) UN Security Council Resolution 1907, 23 December 2009.

(13) UN Security Council Resolution 2444, 14 November 2018.

(14) UN Security Council Resolution 2444.

(15) UN Security Council Resolution 2444.

(16) «Ethiopia and Eritrea Declare «War Has Come to an End»,» Al Jazeera, 9 July 2018.
للمزيد عن اتّفاق السلام بين إريتريا وإثيوبيا، انظر الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

نوضح أدناه هذه المشكلات مع أمثلة من تقارير أعدّتها فرق أو مجموعات خبراء تابعة للأمم المتّحدة عيّنها مجلس الأمن لرصد تنفيذ قرارات حظر أممية لتوريد الأسلحة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا والصومال.

جمهورية أفريقيا الوسطى

فرضت الأمم المتّحدة على جمهورية أفريقيا الوسطى قراراً يحظر شحن الأسلحة إلى مجموعات مسلّحة من غير الدول، لكنّه يجيز شحنها إلى قوّات الأمن الحكومية، بشرط موافقة مسبقة من لجنة العقوبات الأممية ذات الصلة على ذلك. قدّم فريق الخبراء التابع للأمم المتّحدة والمعنيّ بالحظر المفروض على هذه الجمهورية معلومات مفصَّلة عن شراء جماعتين مسلّحتين رئيستين من غير الدول أسلحة هناك ـ الجبهة الشعبية لنهضة جمهورية أفريقيا الوسطى، والاتّحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. لاحظ الفريق كيف زاد تسلّح أفراد هاتين الجماعتين بمسدّسات وبنادق هجومية وقاذفات قنابل ومدافع رشاشة منصوبة على مركبات. يظهر أنّ كثيراً من هذه الأسلحة اشتُريت في السودان، فقد استغلّ مهرّبو الأسلحة السودانيون حملة جمع الأسلحة التي أطلقتها حكومة السودان في دارفور لجمع الأسلحة والذخائر من المقاتلين السودانيين، وصاروا يبيعونها للفصائل في جمهورية أفريقيا الوسطى. مثال ذلك، وصف فريق الأمم المتّحدة إبلاغه عن حالة حصلت في نيسان/أبريل 2018 حين اشترت جماعة الاتّحاد من أجل السلام 200 بندقية هجومية و6 مدافع رشاشة و25000 طلقة من مصادر في السودان[17].

ذكر الفريق أنّ آلية الموافقة تعمل على ما يرام. فهِبات الأسلحة التي تبرّعت بها روسيا وفرنسا، والمركبات والمعدّات الأخرى التي تبرّعت بها الصين والولايات المتّحدة وفرنسا وبلجيكا نالت موافقات مسبَقة من لجنة العقوبات[18]. وأشار الفريق إلى أنّ إمداد قوّات الأمن في جمهوريا أفريقيا الوسطى بالأسلحة بلغ أعلى مستوياته منذ خمسة أعوام، وهذا يُظهر أنّ القيود لم تمنع الحكومة من الحصول على أسلحة[19]. ويُظهر أيضاً أنّ القيود لازمة لأنّها ساعدت على ضمان مراقبة الأسلحة التي تدخل البلاد وأتاحت آلية لترسيخ معايير وطنية متطوّرة لإدارة المخزون ووشمه.

مع ذلك، بقيت القيود مصدر إزعاج لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وجادل مسؤولون ـ كما في السنين السابقة ـ بأنّه يلزم رفع هذه القيود بالكلّية لحلّ الأزمة الأمنية في بلادهم. كما طالبت

(17) United Nations, Security Council, Final report of the panel of experts on the Central African Republic extended pursuant to Security Council Resolution 2399 (2018), S/2018/1112, 14 December 2018, pp. 18-19.
للمزيد عن النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، انظر أيضاً الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

(18) United Nations, S/2018/1112 (note 17), p. 41.

(19) United Nations, S/2018/1112 (note 17), p. 42.

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS) عام 2018 برفع القيود[20].

ليبيا

يمنع قرارُ حظر السلاح الذي فرضته الأمم المتّحدة على ليبيا شحن الأسلحة إلى جماعات مسلّحة من غير الدول، لكنّه يجيز شحنها إلى حكومة الوفاق الوطني المعترَف بها دولياً، بشرط نيلها موافقة مسبقة من لجنة العقوبات الأممية ذات الصلة. وكما في السنين السابقة، تحدّث فريق الخبراء المعني بالحظر الليبي عن حالات بدا أنّ الأسلحة تُسلَّم من دون موافقة مسبقة مع عدم ردّ الدول على طلبات الحصول على معلومات عن حوادث تضمّنت انتهاكات محتملة لحظر الأسلحة[21]. على سبيل المثال، امتنعت الإمارات العربية المتّحدة عن الردّ على أسئلة حول زورق دورية أمدّ الجيش الوطني الليبي بأسلحة وسبق تسجيله لدى شركة كائنة في دولة الإمارات[22]. إضافة إلى ذلك، لم تقدّم مولدوفا إجابات شافية بشأن تقارير تحدّثت عن استخدام طائرة شحن مولدوفية في تقديم دعم لجماعات مسلّحة لها صلة بالجيش الوطني الليبي[23].

ذكر الفريق أيضاً أنّ حواره مع حكومة الوفاق الوطني لم يُفض إلى تحسين إدارة مخزون الأسلحة التي تسلّمتها بموجب آلية الموافقة. وأضاف أنّ لجنة العقوبات التابعة للأمم المتّحدة منحت منذ فرض حظر عام 2011 طلبات إعفاء لأكثر من 65000 بندقية هجومية و62000 مسدّس و15000 مدفع رشاش نصف آلي و8000 قاذفة قنابل و4000 مدفع رشاش آلي وأكثر من 60 مليون طلقة عملاً بإجراءات الموافقة. وعلى الرغم من أنّه لم يتمّ تسليم كلّ هذه الأسلحة، فلا يُعرف الآن مصير كثير من تلك التي سُلّمت. أضف إلى ذلك أنّه برغم الحجم الكبير للإبلاغات، زعمت حكومة الوفاق الافتقار إلى أسلحة كافية. وهذا ما أوصل الفريق إلى الاعتقاد بأنّ الأسلحة لم تصل إلى متلقّيها المقصودين أو أنّه يجري تسريبها إلى مستخدمين نهائيين آخرين عقب وصولها إلى ليبيا[24].

الصومال

يمنع قرار الحظر الذي فرضته الأمم المتّحدة على الصومال شحن الأسلحة إلى جماعات مسلّحة من غير الدول، لكنّه يجيز الشحنات المرسَلة إلى قوّات الأمن الحكومية. لكن يُطلب من

---

(20) United Nations, S/2018/1112 (note 17), p. 42.

للاطلاع على أوصاف مختصرة وعلى تفاصيل أخر ذات صلة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، انظر الملحق ب، القسم II في هذا الكتاب.

(21) United Nations, Security Council, «Final Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1973 (2011),» S/2018/812, 5 September 2018.

للمزيد عن النزاع في ليبيا، انظر أيضاً الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(22) United Nations, S/2018/812 (note 21), p. 18.

(23) United Nations, S/2018/812 (note 21), p. 23.

(24) United Nations, S/2018/812 (note 21), p. 36.

الحكومة الصومالية إبلاغ لجنة العقوبات الأممية ذات الصلة بأي عملية شحن قبل وصولها وتقديم تقرير عقب استلامها[25]. إضافة إلى ذلك، يُطلب إلى الحكومة الصومالية تقديم تقرير إلى لجنة العقوبات الأممية كلّ ستّة شهور عن معاييرها وممارساتها في إدارة المخزون.

وثّق فريق الرصد في الصومال وإريتريا حالات كثيرة لتدفّقات أسلحة غير مشروعة إلى الصومال عام 2018. وتبقى بونتلاند نقطة العبور الرئيسة لهذه الأسلحة التي يصل أغلبها بحراً من اليمن عبر شبكات تهريب متّصلة بالإدارة الحوثية هناك[26]. وقد تضمّنت إحدى الشحنات التي اعترضتها قوّة الشرطة البحرية في بونتلاند في أيلول/سبتمبر 2017 أسلحةً صُنعت في الصين وصربيا، وكانت قد سُلّمت إلى الإمارات العربية المتّحدة والسعودية في العامين 2015 و2016[27].

تلقّت الحكومة الصومالية في عامي 2017 و2018 أسلحة من عدد من الموردّين، كالصين وتركيا والسعودية وجيبوتي والولايات المتّحدة[28]. ومع أنّها لم تُقدَّم إبلاغات مسبقة ولا تقارير بعد التسليم عن كلّ عمليّات النقل هذه، لم يُراعَ إجراء الإبلاغ بالكامل في أيّ من هذه العمليات. ووجد الفريق أنّ معايير الإدارة وممارساتها بقيت معيبة برغم حدوث بعض التحسّن. وأشار على الخصوص إلى «عدم اتّساق حفظ سجلّات الأسلحة والذخائر» وإلى «انتفاء القدرة على خزن المعدّات العسكرية وإدارتها بفاعلية»[29]. ووجد الفريق أيضاً دليلاً على تسريب أسلحة استلمتها الحكومة الصومالية مؤخّراً عام 2017 إلى تجّار أسلحة في البلاد. ومع أنّ الراجح تسريب كثير من هذه الأسلحة بكمّيات صغيرة من جانب عناصر فردية في القوّات الأمنية، وجد الفريق دليلاً على تورّط مسؤولين كبار في القوّات الأمنية في تسريب الأسلحة على نطاق واسع[30].

عمليات حظر الأسلحة التي فرضها الاتّحاد الأوروبي

ميانْمار

واصل الاتّحاد الأوروبي حظر الأسلحة على ميانْمار منذ عام 1991. وهو جزء من مجموعة عقوبات أوسع فُرضت ردّاً على انتهاكات حقوق الإنسان للضغط من أجل إحلال الديمقراطية. وعام 2013، قادت إصلاحات سياسية في ميانْمار إلى رفع عقوبات الاتّحاد الأوروبي بمعزل عن حظر الأسلحة[31].

---

(25) UN Security Council Resolution 2142, 5 March 2014.
للمزيد عن النزاع في الصومال، انظر أيضاً الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

(26) United Nations, Security Council, Somalia: Report of the monitoring group on Somalia and Eritrea submitted in accordance with resolution 2385 (2017), S/2018/1002, 9 November 2018, p. 20.

(27) United Nations, S/2018/1002 (note 26), p. 3.

(28) United Nations, S/2018/1002 (note 26), pp. 11-12.

(29) United Nations, S/2018/1002 (note 26), p. 13.

(30) United Nations, S/2018/1002 (note 26), pp. 14-15.

(31) Council Decision 2013/184/CFSP of 22 April 2013 Concerning Restrictive Measures against Myanmar/ Burma, Official Journal of the European Union, L 111, 23 Apr. 2013.

تحوّل العنف بين جيش ميانْمار وجماعة مسلّحة من الروهينغيا بولاية راخين إلى حملة وحشية قادها الجيش عام 2017 وأدّت إلى مقتل مدنيين وتشريد 700000 شخص على الأقلّ[32]. وفي شباط/فبراير 2018، شجب مجلس الاتّحاد الأوروبي انتهاكات حقوق الإنسان المتفشّية والممنهجة والجسيمة من جانب الجيش وقوّات الأمن في ميانْمار ضدّ شعب الروهينغيا وأكّد استمرار الحظر القائم[33].

وفي نيسان/أبريل 2018، وسّع الاتّحاد الأوروبي تدابيره التقييدية تجاه ميانْمار بفرض: (أ) حظر على صادرات بضائع ذات استخدام مزدوج يكون الجيش أو شرطة حرس الحدود مستخدميها النهائيين؛ (ب) قيود على تصدير معدّات لمراقبة الاتّصالات ربّما تُستخدم في القمع الداخلي؛ (ج) قيود على التعاون العسكري مع الجيش وعلى تدريبه[34].

السعودية

جرت محادثات كثيرة منذ عام 2015 في دول الاتّحاد الأوروبي وبينها وفي البرلمان الأوروبي حول إمكان فرض قيود متزايدة على شحنات الأسلحة إلى السعودية. هذا النقاش مدفوع أساساً بمخاوف من أنّ العمليّة العسكرية التي تقودها المملكة في اليمن، والتي بدأت عام 2015، تُفاقم الأزمة الإنسانية المتعاظمة في اليمن، وباتّهامات للقوّات العسكرية السعودية بالضلوع في انتهاكات للقانون الدولي الإنساني هناك[35]. ردّاً على ذلك، أصدر البرلمان الأوروبي في شباط/فبراير 2016 وفي تشرين الأول/أكتوبر 2017 قرارات دعت إلى فرض حظر أسلحة على المملكة[36].

وفي مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2018، طالب البرلمانُ الأوروبي دول الاتّحاد الأوروبي بالامتناع عن بيع أسلحة للسعودية والإمارات العربية المتّحدة وكلّ دولة أخرى مشاركة في التحالف الدولي الذي يتدخّل حالياً في اليمن، إضافة إلى الحكومة اليمنية والأحزاب الأخرى المشاركة في النزاع[37].

(32) للمزيد عن النزاع في ميانْمار، انظر الفصل الثاني، القسم III في هذا الكتاب.

(33) Council of the European Union, «Outcome of the Council meeting: 3598th Council meeting,» 26 February 2018, 6541/18, p. 8.

(34) Council Regulation (EU) 2018/647 of 26 April 2018 amending Regulation (EU) 401/2013 concerning restrictive measures in respect of Myanmar/Burma, *Official Journal of the European Union*, L 108, 27 April 2018.

(35) للمزيد عن النزاع في اليمن، انظر الفصل الثاني، القسم IV في هذا الكتاب. يتألّف التحالف الذي تقوده السعودية من البحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب والسنغال والسودان والإمارات العربية المتّحدة، وقطر لغاية 2017. للاطلاع على مزاعم انتهاكات القانون الدولي الإنساني في أثناء النزاع، انظر: Amnesty International, Amnesty International Report, 2017/18: The State of the World's Human Rights (Amnesty International: London, 2018); United Nations, Human Rights Council, «Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014,» Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights, A/HRC/36/33, 13 September 2017; and United Nations, Security Council, Committee established pursuant to resolution 2140 (2014), Reports of the panel of experts on Yemen.

(36) European Parliament, Resolution of 13 September 2017 on arms exports: Implementation of Common Position 2008/944/CFSP, 2017/2029(INI), and European Parliament, Resolution of 30 November 2017 on the situation in Yemen, 2017/2849(RSP).

(37) European Parliament, Resolution of 4 October 2018 on the situation in Yemen, 2018/2853 (RSP).

وفي آخر تشرين الأول/أكتوبر 2018، أصدر البرلمان قراراً ردّاً على مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي بتركيا في وقت سابق في ذلك الشهر. أشار القرار إلى ترجيح حصول الجريمة بعلم وليّ العهد السعودي الأمير محمّد بن سلمان أو بتوجيه منه. لذلك دعا مجلس الاتّحاد الأوروبي إلى التوصّل إلى موقف مشترك لفرض حظر أسلحة من جانب كلّ دول الاتّحاد على السعودية وحظر على تصدير نظم مراقبة وموادّ أخرى ذات استخدام مزدوج يمكن أن تستخدمها المملكة[38].

لكنّ المجلس لم يتّخذ أيّ إجراء عام 2018. وعلى المستوى الفردي، ردّت دول في الاتّحاد على الوضع المتدهور في اليمن بتعليق تصدير أسلحة معيّنة إلى المملكة أو وقفها. وبقيت المملكة في نظر دول أخرى في الاتّحاد سوقاً مهمّاً لتصدير الأسلحة الأوروبية (انظر القسم IV)[39].

---

(38) European Parliament, Resolution of 25 Oct. 2018 on the killing of journalist Jamal Khashoggi in the Saudi consulate in Istanbul, 2018/2885 (RSP).

(39) للمزيد عن شحنات الأسلحة المرسَلة إلى السعودية، انظر الفصل الخامس، والقسمين II وIII في هذا الكتاب.

III أنظمة مراقبة الصادرات

جيوفانا ماليتا، سيبيل بوير،
كوليا بروكمان ومارك بروملي

الأنظمة الرئيسة المتعدّدة الأطراف لمراقبة الصادرات هي مجموعة أستراليا ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف (MTCR) ومجموعة مورّدي المواد النووية (NSG) وترتيب واسينار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام (ترتيب واسينار)، وهي تنسّق الضوابط التجارية على بضائع وتكنولوجيات لها استخدامات مرتبطة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والتقليدية (انظر الجدول الرقم (10 ـ 3))[1]. تعمل الاتّفاقات الأربعة الملزمة قانوناً بمبدأ الإجماع وتُطبَّق بواسطة قوانين وطنية، وتؤدّي أيضاً وظيفة تبادل معلومات مهمّة لإتاحتها إطار عمل يجمع مسؤولين سياسيين ومانحي تراخيص ومسؤولين عن التنفيذ ومسؤولين فنّيين واستخباريين. وإضافة إلى الأنشطة التي تتجاوز نطاق الدول الأعضاء، تؤدّي هذه النظم وظيفة مهمّة بوضع معايير لقوائم المراقبة والممارسات، لأنّ دولاً غير مشاركة كثيرة قررت الالتزام بها طوعياً.

وكالسنين السابقة، تمحورت النواحي المشتركة بين هذه النظم حول مواكبة التطوّرات التقنية والجهود المبذولة في مجال المشتريات غير المشروعة والتجاذبات الكامنة بين السعي لعولمة معايير الرقابة الدولية وإبقاء المحادثات المتّصلة بالنظم ضمن عدد معقول من الحكومات ضماناً لحسن التشغيل والسرّية. وكخطوة نحو التعامل الفاعل مع التقدّم التكنولوجي، زاد مستوى التفاعل بين النظم في هذه المسألة. لكن طرأ في السنين الأخيرة تعقيد إضافي سببه تفاقم توتّرات جيوسياسية

(1) للاطلاع على أوصاف مختصرة لهذه النظم وعلى قوائم الدول المشاركة في كلّ منها، انظر الملحق ب، القسم III في هذا الكتاب.

أثّرت في النظم أيضاً. أخيراً، لم يعقد نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف جلسته الافتتاحية، كما في سنة 2010، لصعوبة إيجاد حكومة ترأس هذه النظم طوعاً. وتلافياً لهذه المشكلة في المستقبل، جرى الاتّفاق عام 2018 على من سيرأس النظامين في الحقبتين التاليتين.

مجموعة أستراليا

يسعى المشاركون الثلاثة والأربعون في مجموعة أستراليا إلى «تقليص خطر الإسهام في انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية» عبر «المواءمة بين تدابير إصدار التراخيص الوطنية لدى الدول المشاركة»[2]. تأسّست مجموعة أستراليا في الأصل ردّاً على استخدام أسلحة كيميائية في الحرب العراقية الإيرانية بين عامي 1980 و1988، ووسّعت تغطيتها من ذلك الحين لتشمل إضافة إلى الأسلحة الكيميائية ومعدّاتِ إنتاجها والتكنولوجيا ذات الصلة والأسلحة البيولوجية والمعدّات والموادّ والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها في تطوير هذه الأسلحة وإنتاجها واستخدامها. ويجري تحديث قوائم المراقبة لدى المجموعة باستمرار بقرارات يتّخذها أعضاء المجموعة بالإجماع.

أفصحت الجلسة العامّة لمجموعة أستراليا لعام 2018 عن قلقها حيال استخدام أسلحة كيميائية في سورية والعراق والمملكة المتّحدة وماليزيا[3].

أُحيط المشاركون في مجموعة أستراليا علماً بعرض قدّمته المملكة المتّحدة بشأن الهجوم على مواطنَين روسيَّين في سالزبوري في آذار/مارس 2018، وهو ما أدّى إلى وفاة مواطن بريطاني في وقت لاحق، واطلعوا على تقرير عن زيارة المساعدة التقنية التالية إلى المملكة المتّحدة من قِبل منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية[4]. وفي هذا السياق، تباحث المشاركون في عوامل نوفيتشوك - عام ل الأعصاب المستخدَم في هجوم سالزبوري - وسلائفها، واتّفقوا على وجوب إجراء مزيد من المحادثات حول هذا الموضوع قبل الجلسة العامّة لعام 2019.

وكما في السنين السابقة، درس المشاركون الوضع في سورية واستمرار استخدام أسلحة كيميائية في الحرب الجارية هناك. ودعوا الحكومة السورية إلى «الإعلان الكامل عن برنامج أسلحتها الكيميائية وتدميره بالكامل بمقتضى واجباتها بموجب [اتّفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1992]»[5]. ووافق المشاركون على تعديلات كثيرة لـ « قائمة المراقبة الخاصّة بسورية»[6].

---

(2) Australia Group, «The Australia Group: An introduction,» [n. d.], and Australia Group, «Objectives of the Group,» [n. d.].

(3) Australia Group, «Statement by Australia Group Participants on Chemical Weapons,» 8 June 2018.

(4) انظر الفصل الثامن، القسم II في هذا الكتاب.

(5) Australia Group, «Statement by the Chair of the 2018 Australia Group Plenary,» 8 June 2018.

للاطلاع على ملخّص لاتّفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتّفاقية الأسلحة الكيميائية)، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب. وللمزيد عن مسألة استخدام أسلحة كيميائية في سورية، انظر أيضاً الفصل الثامن، القسم I في هذا الكتاب.

(6) Australia Group, «Statement by the Chair of the 2018 Australia Group Plenary,» 8 June 2018.

الجدول الرقم (10 ـ 3)

الأنظمة الأربعة المتعدّدة الأطراف لمراقبة الصادرات

النظام (سنة التأسيس)	النطاق	عدد المشاركين (لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2018)	رئيس الجلسة العامّة، 2018	الجلسة العامّة، 2018
مجموعة أستراليا (1985)	المعدّات والموادّ والتكنولوجيا والبرمجيات التي يمكن أن تسهم في أنشطة إنتاج أسلحة كيميائية وبيولوجية	43	أستراليا	7 ـ 8 حزيران/يونيو، باريس، فرنسا
نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف (1987)	المركبات الجوّية بلا طيار القادرة على إيصال أسلحة دمار شامل	35	ـ (أ)	ـ (أ)
مجموعة مورِّدي الموادّ النووية (1974)	الموادّ والبرمجيات والتكنولوجيا النووية وذات الصلة بالمجال النووي	48(ب)	لاتفيا	14 ـ 15 حزيران/يونيو، يورملا، لاتفيا
ترتيب واسينار (1995)	الأسلحة التقليدية والموادّ والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج	42	المملكة المتّحدة	5 ـ 6 كانون الأول/ديسمبر، فيينا، النمسا

(أ) لم يختر نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف رئيساً جديداً للمدّة 2018 ـ 2019 لعدم تطوّع دول لشغل هذا المنصب. وبما أنّ الرئيس المقبل يستضيف الجلسة الافتتاحية السنوية كما جرت العادة، فلم تُعقد هذه الجلسة عام 2018. وواصل الرئيسان السابقان، أيرلند وأيسلندا، أداء دوريهما إلى حين انعقاد جلسة جهة الاتّصال المعزَّزة بباريس في كانون الأول/ديسمبر 2018.

(ب) إضافة إلى ذلك، المفوّضية الأوروبية ورئيس لجنة زانغر مراقبان دائمان في مجموعة مورِّدي الموادّ النووية.

المصادر: Australia Group; Missile Technology Control Regime; Nuclear Supplier Group; and Wassenaar Arrangement on Export Controls for Conventional Arms and Dual-use Goods and Technologies.

كرّر المشاركون في مجموعة أستراليا الإفصاح عن مخاوفهم حيال قدرات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية لدى كوريا الشمالية، ولا سيما في ردّهم على مقتل كيم جونغ نام في مطار ماليزي في شباط/فبراير 2017 باستخدام عام ل الأعصاب في إكس (VX)[7]. ورحّب المشاركون بالتئام جلسة خاصّة لمؤتمر الدول الأطراف في اتّفاقية الأسلحة الكيميائية بلاهاي في 26 ـ 27 حزيران/يونيو 2018 للتباحث في تدابير أشدّ للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في اتّفاقية الأسلحة الكيميائية وتقوية معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية[8]. إضافة إلى ذلك، استعمت الجلسة الافتتاحية لإحاطة بشأن الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية[9].

أصدر المشاركون في مجموعة أستراليا بياناً منفصلاً بالإجماع جدّد الإفصاح عن المخاوف المذكورة آنفاً، شاجباً على الخصوص هجوم دوما بسورية في 7 نيسان/أبريل، واغتيال كيم جونغ نام، وأفعال دول (لم يذكرها بالاسم) مكّنت دولاً أخرى من استخدام أسلحة كيميائية أو حالت دون مساءلتها[10].

واصلت مجموعة أستراليا العمل مع دول غير مشارِكة بعقد اجتماع تحاوري إقليمي آخر عقب اجتماع تحاوري ناجح للمجموعة مع دول أمريكية لاتينية عام 2017[11]. والتأم بلندن اجتماع آخر بين دورات مجموعة أستراليا في 7 ـ 9 آذار/مارس 2018 ومثّل أول اجتماع تحاوري للمجموعة مع دول أفريقية. ووافق المشاركون في المجموعة على متابعة العمليّة مع شركاء في حوارات أخرى وكرّروا دعوة الدول إلى اعتماد إرشادات وقوائم المراقبة لدى مجموعة أستراليا وإلى استخدامها كنموذج لممارسة مُثلى دولية[12]. وأجرت المجموعة زيارات توعية إلى ماليزيا وصربيا وباكستان. وأبرز المشاركون أهمّية التوعية في الوسط الصناعي والأكاديمي، ولا سيما في ضوء التطوّرات السريعة في العلم والتكنولوجيا.

ركّزت مناقشات مجموعة أستراليا عام 2018، كسابقاتها، على التكنولوجيات الناشئة، وعلى استغلال الفضاء السيبراني وعمليات النقل غير الملموسة للتكنولوجيا. وتقاسم المشاركون مقاربات لمواكبة التغيّرات التكنولوجية السريعة ومنع الانتشار إلى جهات من غير الدول، وهذا يشمل الإرهابيين[13]. ولم تصدر عام 2018 تنقيحات لقوائم المراقبة لدى مجموعة أستراليا.

---

(7) J. Hart, «Allegations of Use of Chemical Weapons in Iraq and by North Korea,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 362–364.

(8) انظر الفصل الثامن، القسم III في هذا الكتاب.

(9) انظر الفصل الثامن، القسم III في هذا الكتاب.

(10) Australia Group, «Statement by the Chair of the 2018 Australia Group Plenary,» (note 3).

(11) S. Bauer [et al.], «The Export Control Regimes,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 424-436.

(12) Australia Group, «Statement by the Chair of the 2018 Australia Group Plenary,» (note 3).

(13) المصدر نفسه. للمزيد عن تكييف الضوابط مع التكنولوجيات الناشئة، انظر: K. Brockmann, S. Bauer, and V. Boulanin, *Bio Plus X: Arms Control and the Convergence of Biology and Emerging Technologies* (Stockholm: SIPRI, 2019).

انضمّت الهند إلى مجموعة أستراليا في 19 كانون الثاني/يناير 2018 بقرار اتُّخذ بالإجماع في اجتماع تخلّل الدورات[14]. ولم ينضمّ أي مشاركين جدد إلى المجموعة عام 2018. ولا يزال طلبا كازاخستان وصربيا في انتظار الموافقة[15].

نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف

يسعى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف (MTCR) لمنع انتشار القذائف ونُظُم الإيصال غير المأهولة لأسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية. تأسّس النظام عام 1987 لمنع انتشار الأسلحة النووية عبر مراقبة صادرات السلع والتكنولوجيات المتّصلة بالقذائف التي يمكنها حمل أسلحة نووية[16]. جرى توسيع نطاق الضوابط لاحقاً لتشمل بالإضافة إلى القذائف (البالستية والانسيابية) جميع أنواع المركبات الجوّية غير المأهولة (UAV)، ولتشمل بالإضافة إلى القذائف المركبات غير المأهولة القادرة على إيصال أسلحة نووية تلك القادرة على إيصال أسلحة بيولوجية وكيميائية. ازدادت العضوية في المجموعة منذ تأسيسها من 7 دول إلى 35 دولة. وأعلنت ثلاث دول، هي إستونيا وكازاخستان ولاتفيا، التزامها الطوعي بإرشادات نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وقوائمه الرقابية.

لم تُعقَد جلسة افتتاحية رسمية لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف عام 2018 لعدم تطوّع أيّ دولة لتولّي الرئاسة التناوبية، التي تستضيف تقليدياً الجلسةَ الافتتاحية، للمدّة 2019/2018. وواصل الرئيسان السابقان، أيرلندا وأيسلندا، القيام بواجبات الرئاسة إلى أن التأم اجتماع «جهة الاتّصال المعزّزة» بباريس في كانون الأول/ديسمبر 2018. ولم يظهر إلى الآن أثر لعدم وجود رئيس للنظام عدا عدم انعقاد الجلسة الافتتاحية.

عُقدت اجتماعات أخرى كما هو مقرّر، وهذا يشمل اجتماعاً لتبادل المعلومات استضافته في تشرين الأول/أكتوبر 2018 البعثة الدائمة لليابان لدى المنظّمات الدولية في فيينا[17]. واستضافت الحكومة السويسرية في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 اجتماعاً لخبراء تقنيين في بازل. أجرى هذا الاجتماع استعراضاً منتظماً لقائمة المراقبة لدى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ووافق على إدخال تغييرات قليلة في نصّ قائمته[18]. تضمّنت هذه التغييرات إضافة ضوابط على محرّكات الاحتراق غير المشمولة سابقاً[19]. ولم تظهر مؤشّرات على أنّ المبادرة التي أطلقتها الولايات المتّحدة لنقل

(14) Australia Group, «India Joins the Australia Group,» Press release, 19 January 2018, and Bauer [et al.], «The Export Control Regimes».

(15) German Federal Foreign Office, «Federal Foreign Office on India joining the Australia Group,» Press release, 19 January 2018.

(16) Missile Technology Control Regime, «Frequently Asked Questions (FAQs),» [n. d.].

(17) Representative of a MTCR Partner State, Correspondence with author, 17 December 2018.

(18) Missile Technology Control Regime, «Report by the Chair of the Technical Experts Meeting: Update of MTCR Annex,» 19 December 2018.

(19) Missile Technology Control Regime, «Equipment, Software and Technology Annex,» MTCR/TEM/2018/Annex, 30 November 2018, item 3.A.2.

المركبات الجوية غير المأهولة التي تتدنّى سرعتها القصوى عن 650 كم/الساعة إلى الفئة 2 نالت موافقة الدول الشريكة في النظام بالإجماع. سيسهّل هذا التغيير على الولايات المتّحدة التنافس مع الصين وإسرائيل، الشركتين في النظام، في أسواق تصدير الطائرات العسكرية المسيَّرة[20]. وردّاً على الإخفاق في إيجاد رئيس للحقبة الحالية، وافق الشركاء على تولّي نيوزيلندا الرئاسة في الحقبة 2020/2019 وعلى أن تتولّاها النمسا في الحقبة 2021/2020[21].

أجرى الرئيسان السابقان عام 2018 زيارات توعية إلى دول غير أعضاء: زارا باكستان في آذار/مارس، والأردن وإسرائيل في تموز/يوليو[22]. وعُقد اجتماع توعية تقني بالتزامن مع اجتماع خبراء تقنيين في ريكْيافيك بأيسلندا في 19 ـ 23 آذار/مارس 2018[23]. إضافة إلى ذلك، قدّم الرئيسان عرضاً في الحلقة الدراسية السنوية حول مراقبة الصادرات الآسيوية بطوكيو في 27 شباط/فبراير 2018، وهو ما أبرز قلقاً مستمرّاً حيال «أنشطة انتشار القذائف عالمياً، ولا سيما برامج القذائف الجارية في الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا وجنوب آسيا، وخطر إمكان أن تؤدّي إلى انتشار في أماكن أخرى»[24].

مدوّنة لاهاي لقواعد السلوك لمكافحة انتشار القذائف البالستية

تكمّل مدوّنةُ لاهاي لقواعد السلوك نظامَ مراقبة تكنولوجيا القذائف، وقد تأسست ضمن إطار النظام عام 2002 وتحوّلت منذ ذلك الحين إلى صكّ شفافية وبناء ثقة يُعنى بانتشار القذائف البالستية[25]. تلتزم الدول المشاركة بتقديم إبلاغات قبل إطلاق قذائف بالستية ومركبات إطلاق فضائية وإخضاعها لتجارب تحليق، إضافة إلى تقديم بيانات سنوية عن سياساتها الرسمية وعمليات الإطلاق المزمعة لقذائف بالستية ومركبات إطلاق فضائية.

عُقد المؤتمر السنوي السابع عشر لمدوّنة لاهاي لقواعد لسلوك بفيينا في 28 ـ 29 أيار/مايو 2018، بحضور وفود من 72 دولة من الدول الـ139 المشارِكة[26]. تسلّمت السويد من بولندا الرئاسة في الحقبة 2019/2018. وبيّن الرئيس السويدي الأهداف الرئيسة كدعم «تحقيق عالمية» المدوّنة

---

(20) A. Mehta, «US to Push New Rules for Drone Agreement in November,» *Defense News*, 11 September 2018, and Bauer [et al.], «The Export Control Regimes,» pp. 428-429.

(21) W. Peters, New Zealand Minister for Disarmament and Arms Control, «NZ to Chair Missile Technology Control Regime,» Statement, New Zealand Government, 13 December 2018.

(22) Missile Technology Control Regime, «Report by the MTCR co-chairs: Outreach Visit to Pakistan,» 19 December 2018; Missile Technology Control Regime, «Report by the MTCR co-chairs: Outreach Visit to Jordan,» 19 December 2018, and Missile Technology Control Regime, «Report by the MTCR co-chairs: Outreach visit to Israel,» 19 December 2018.

(23) B. O'Reilly and B. Vestmann, MTCR co-chairs, Statement during the 25th Asian Export Control Seminar, 27 Feb. 2018.

(24) المصدر نفسه.

(25) Hague Code of Conduct, «What is HCOC?,» January 2019.

(26) Hague Code of Conduct, «17th Regular Meeting of the Subscribing States to the Hague Code of Conduct against Ballistic Missile Proliferation,» Press release.

و«التطبيق الكامل لجميع نواحيها»، إضافة إلى مساندة قرار يجدّد التشديد على دور المدوّنة في اللجنة الأولى للجمعية العامّة للأمم المتّحدة[27].

أصدرت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في 5 كانون الأول/ديسمبر 2018 القرار 49/73 بأقوى تأييد منذ تقديم هذا القرار أوّل مرّة عام 2008. نوّه القرار بدور مدوّنة لاهاي وشجّع مزيداً من الدول على الاشتراك فيها لاتّخاذ خطوات إضافية تصدّياً لانتشار القذائف البالستية[28].

أُجريت أنشطة توعية كثيرة في مدّة رئاسة السويد، كتنظيم حلقات دراسية إقليمية في مناطق الكاريبي، وجنوب آسيا وغرب أفريقيا. كما بُذلت جهود لتعزيز تطبيق مدوّنة لاهاي من خلال مشاورات غير رسمية بين الدول المشارِكة.

مجموعة مورّدي الموادّ النووية

تهدف مجموعة مورّدي الموادّ النووية إلى منع انتشار الأسلحة النووية بمراقبة شحنات الموادّ النووية والموادّ والبرمجيات والتكنولوجيا ذات الصلة بها. تولّت لاتفيا رئاسة المجموعة عام 2018 واستضافت جلستَها العامّة الثامنة والعشرين. وبقيت المجموعة الاستشارية برئاسة المكسيك وفريق الخبراء التقنيين لرئاسة السويد، وسُلّمت رئاسة اجتماع تبادل المعلومات إلى الولايات المتّحدة[29].

تشاورت الحكومات المشارِكة في الجلسة العامّة لعام 2018 في التطوّرات الجارية في كوريا الشمالية والقضايا ذات الصلة و«لاحظت مع التشجيع» القمم بين الكوريتين وبين كوريا الشمالية والولايات المتّحدة[30]. لكنّها كرّرت التزامها أيضاً بقرارات مجلس الأمن المتّصلة بالأسلحة النووية الكورية الشمالية[31]. تطالب هذه القرارات كوريا الشماليةَ بأمور منها إنهاء برامج أسلحتها النووية وبرامجها النووية «على نحو كامل وقابل للتحقّق ولا رجعة فيه» وتحظر نقل كلّ الموادّ الخاضعة للرقابة إلى كوريا الشمالية[32]. كما ناقشت الجلسة العامّة للمجموعة خطّةَ العمل الشاملة المشتركة تجاه إيران وأكّدت التزامها بقرار مجلس الأمن الرقم 2231 الذي يؤيّد الاتّفاق[33]. واستمعت الدول المشارِكة منذ الجلسة العامّة لعام 2017 إلى عروض إحاطة من منسّق مجموعة العمل حول قناة

(27) Hague Code of Conduct (note 26).

(28) United Nations, General Assembly, «The Hague Code of Conduct against Ballistic Missile Proliferation,» Resolution 73/49, 12 December 2018.

(29) Nuclear Suppliers Group, «Organisation,» [n. d.].

(30) للمزيد عن الدبلوماسية النووية الكورية الشمالية ـ الأمريكية، انظر الفصل السابع، القسم I في هذا الكتاب.

(31) القرارات الأخيرة الصادرة عن مجلس الأمن رقم 2371 في 5 آب/أغسطس 2017 والقرار 2375 في 11 أيلول/سبتمبر 2017 والقرار 2397 في 22 كانون الأول/ديسمبر 2017. ولم يُصدر مجلس الأمن قراراً متّصلاً بعقوبات الأمم المتّحدة في عام 2018. للاطلاع على خلاصة لقرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الأمن ردّاً على التجارب النووية والصاروخية البالستية الكورية الشمالية، انظر: S. N. Kile, «International non-proliferation sanctions against North Korea,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 386-388.

(32) Nuclear Suppliers Group, «Public Statement of the 2018 NSG Plenary,» Jürmala, Latvia, 15 June 2018.

(33) انظر الفصل السابع، القسم III في هذا الكتاب، و.UN Security Council Resolution 2231, 20 July 2015

الشراء التي أُسّست بموجب خطّة العمل وأفصحت عن اهتمامها بالاستماع إلى مزيد من عروض الإحاطة[34].

وفي أثناء الجلسة العامّة، وافقت مجموعة مورّدي الموادّ النووية على تحديثات لقوائمها الرقابية التي تُعدِّلها الحكوماتُ المشارِكة بانتظام لمواكبة أحدث التطوّرات التجارية والتكنولوجية[35]. وفي ما يختصّ بالتوعية، أشارت الحكومات المشارِكة إلى المبادرات الإيجابية الأخيرة لممثّلين عن الصناعة، ورحّبت بالمبادرات المستقبلية، إضافة إلى تحديث الموقع الإلكتروني للمجموعة. كما أنّ الجلسة العامّة مثّلت فرصة لتقاسم المعلومات حول مقاربات وطنية في زيادة الوعي استهدفت المؤسّسات الأكاديمية والبحثية وليس الصناعة وحسب. وأقامت المجموعة مناسبة لتوعية دوائر الصناعة بالاشتراك مع الرابطة العالمية للمشغّلين النوويين والرابطة العالمية للطاقة النووية في 10 نيسان/أبريل 2018[36].

واصلت الحكومات المشارِكة عام 2018 البحث في الأثر المحتمل للتكنولوجيات الناشئة في جهود منع الانتشار. ونشير على الخصوص إلى أنّ تحدّيات الانتشار المحتملة الناشئة عن التصنيع إضافة (Additive Manufacturing) بقيت موضوعاً رئيساً للمناقشة داخل مجموعة مورّدي الموادّ النووية، وتواصلت الحوارات التقنية حول هذه القضية مع ترتيب واسينار ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف[37]. كما دارت مناقشات غير رسمية ضمن المجموعة أيضاً حول كيفية استخدام تكنولوجيات معيّنة، كقواعد البيانات المتسلسلة والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، في تحسين فاعلية ضوابط الصادرات[38].

أخيراً، استأنفت مجموعة مورّدي الموادّ النووية محادثاتها حول النواحي التقنية والقانونية والسياسية لانضمام دول ليست طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 (معاهدة عدم الانتشار) إلى مجموعة مورّدي الموادّ النووية[39]. أُطلقت هذه المحادثات في الجلسة العامّة

(34) Nuclear Suppliers Group, «Public Statement of the 2018 NSG Plenary».

(35) Nuclear Suppliers Group, «NSG Part 1 and Part 2 Control Lists Updated».

(36) Nuclear Suppliers Group, «Public Statement of the 2018 NSG Plenary».

(37) D. Cándano, «Export Controls and Emerging Threats: A View from the Nuclear Suppliers Group,» Intervention at the EU Export Control Forum, 13 December 2018, and P. Griffiths, «Role of the Wassenaar Arrangement in a Rapidly Changing Technological Environment,» Defence Acquisition Programme Administration (DAPA), 5th International Defence Technology Security Conference, 20 June 2018, Seoul, South Korea.

انظر أيضاً: M. Bromley, K. Brockmann and G. Maletta, «Controls on Intangible Transfers of Technology and Additive Manufacturing,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 437–447.

(38) Cándano, «Export Controls and Emerging Threats: A View from the Nuclear Suppliers Group».

للمزيد عن هذه الاستخدامات، انظر: A. Kaspersen and C. King, «Mitigating the Challenges of Nuclear Risk While Ensuring the Benefits of Technology,» in: V. Boulanin, ed., *The Impact of Artificial Intelligence on Strategic Stability and Nuclear Risk, vol. I, Euro-Atlantic Perspectives* (Stockholm: SIPRI, 2019).

(39) للاطلاع على ملخّص لمعاهدة عدم الانتشار وعلى تفاصيل أخرى ذات صلة، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

السادسة والعشرين للمجموعة عقب تقدّم كلّ من الهند وباكستان بطلب عضوية عام 2016[40]. وبالرغم من أنّ علاقة الهند بالمجموعة بُحثت على الخصوص في سياق محادثات متّصلة بالتوعية، فلم تسجّل الجلسة العامّة لعام 2018 أيّ تقدّم بشأن طلبَي العضوية[41]. استمرّ اختلاف المواقف حيال معايير العضوية المحتملة للدول غير المنضوية في معاهدة عدم الانتشار منذ بدء المحادثات غير الرسمية حول هذه القضية في تشرين الثاني/نوفمبر 2017[42]. ولم ترد تقارير عن اجتماعات غير رسمية للمجموعة عام 2018 للتباحث في هذه القضية.

في هذه الأثناء، واصلت الهند حشد الدعم الدبلوماسي لطلب عضويتها عقب تأييد علني تلقّته أصلاً من دول منها روسيا وإيطاليا عام 2017[43]. وعام 2018، نالت الهند تأييداً صريحاً من اليابان وهولندا والسويد[44]. زد على ذلك انتقال الهند في 3 آب/أغسطس 2018 إلى الطبقة الأولى لاستثناء رخصة «إجازة التجارة الاستراتيجية لوزارة التجارة الأمريكية»، أو ما يسمّى الوضع STA-1[45]. فسّرت وسائل الإعلام الهندية هذا الانتقال بأنّه بادرة أخرى على دعم الولايات المتّحدة لطلب الهند نيل عضوية مجموعة مورّدي الموادّ النووية. يتيح الوضع StA-1 للهند استيراد تكنولوجيا وموادّ عسكرية حسّاسة من الولايات المتّحدة، بما في ذلك «الموادّ المتّصلة بتطوير القدرة النووية»، من دون أن يحتاج المورّدون إلى طلب رخصة إفرادية[46]. وبذلك صارت الهند الدولة السابعة والثلاثين التي تنال هذا الاستثناء.

وفي الوقت عينه، ازدادت التجارة النووية مع باكستان صعوبة عام 2018، إذْ فرضت الولايات المتحدة قبل الجلسة العامّة لمجموعة مورّدي الموادّ النووية لعام 2018 عقوبات على سبع شركات نووية بباكستان اشتُبه في صلتها بتجارة نووية غير مشروعة. ويُعتقَد أنّ ذلك أحبط أمل باكستان بالانضمام إلى المجموعة[47].

---

(40) Bauer [et al.], «The Export Control Regimes,» pp. 431-433, and S. Bauer and G. Maletta, «The Export Control Regimes,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 600–601.

(41) Nuclear Suppliers Group, «Public Statement of the 2018 NSG Plenary».

(42) Bauer [et al.], «The Export Control Regimes».

(43) Ibid., and Bauer and Maletta, «The Export Control Regimes».

(44) Swedish Government, «Sweden–India Joint Action Plan, Agreed by Prime Minister Stefan Löfven and Prime Minister Narendra Modi,» 17 April 2018; Indian Ministry of External Affairs, «India–Netherlands Joint Statement during Visit of Prime Minister of Netherlands to India,» 24 May 2018, and Japanese Ministry of Foreign Affairs, «Japan–India Vision Statement,» 29 Oct. 2018.

(45) US Department of Commerce, Bureau of Industry and Security, «US–India major Defense Partners: Implementation under the Export Administration Regulations of India's membership in the Wassenaar Arrangement and addition of India to Country Group A:5,» *Federal Register*, vol. 83, no. 150 (3 August 2018).

انظر أيضاً: US Department of Commerce, «US Secretary of Commerce Wilbur Ross announces programs to increase US commercial engagement in the Indo-Pacific Region,» Press release, 30 July 2018.

(46) Press Trust of India (PTI), «US: India Fulfils All Conditions, but out of Nuclear Suppliers Group due to China's Veto,» *Times of India*, 13 September 2018; S. Pranhad Dai, «US Granting STA-1 Status to India is a Big Rebuff to China,» *Economic Times* (1 August 2018), and P. Luthra, «What Does STA-1 Authorisation Mean for Indo-US Defence Partnership,» CNBC TV18, 6 August 2018.

(47) «US Sanctions Pakistani Companies over Nuclear Trade,» Reuters, 26 March 2018.

ترتيب واسينار

يدعو ترتيب واسينار إلى تعزيز «الشفافية وتحمّل مزيد من المسؤولية» في نقل الأسلحة التقليدية والموادّ المزدوجة الاستخدام ذات الصلة. وعلى التحديد، يسعى لمنع «التكديس المزعزع للاستقرار» لهذه الموادّ ووصولها إلى أيادي إرهابيين[48]. عقد ترتيب واسينار جلسته العامّة في 5 ـ 6 كانون الأول/ديسمبر 2018 بفيينا التي تستضيفها عادة، وتولّت المملكة المتّحدة رئاسته التناوبية. وتسلّمت اليونان رئاسة الجلسة العامّة في 1 كانون الثاني/يناير 2019[49].

وكما في السنين السابقة، واصلت الجلسة العامّة التباحث في «التغيّر التكنولوجي واتّجاهات السوق»، وأقرّت الدول المشاركة بلزوم بذل «مزيد من الجهد» لمواجهة هذه التحدّيات[50]. أُدخلت تغييرات عديدة في القوائم الرقابية لترتيب واسينار في أثناء الجلسة. أريد من بعض هذه التغييرات مواكبة التطوّرات التكنولوجية السريعة، كاعتماد ضوابط جديدة لخوارزميات التشفير المقاوِمة للكمّ (أي الشيفرة التي ستتمكّن من مقاومة هجوم يشنّه حاسوب كمّي) والبرمجيات المقاوِمة للنبض الكهرومغناطيسي (أي البرمجيات التي ستتمكّن من الصمود أمام هجوم بنبض كهرومغناطيسي). لا تزال مجموعتَي التكنولوجيا في مرحلة التطوير، وهما تمثّلان أحدث ما هو ممكن في مجالَيهما المناظرَين[51]. كما أنّ التعديلات أوضحت الضوابط القائمة في نطاق من النواحي، بينما خفّفت الضوابط على الموادّ المتّصلة بـ «إنترنت الأشياء» إضافة إلى «إشعاعات ليزر الموجة المستمرّة العالية الأداء» و«آلات التصوير بالأشعة دون الحمراء». في هذه الحالات، جرى تحديث سقوف الأداء للأخذ في الحسبان التعقيد المتزايد للسلع المتاحة في السوق المدنية[52].

ومن جملة التكنولوجيات الحديثة التي تمثّل هواجس أمنية في قوائم ترتيب واسينار، ستواصل عملية الاستعراض دراسة مكوّنات الأقمار الصناعية والذكاء الاصطناعي و«أجهزة الاستشعار ومعدّات الملاحة المتقدّمة» لتعزيز استقلالية نظم الأسلحة و«روبتة ميدان

(48) Wassenaar Arrangement, «Introduction,» 7 December 2018.

(49) Wassenaar Arrangement, «Statement Issued by the Plenary Chair on 2018 Outcomes of the Wassenaar Arrangement on Export Controls for Conventional Arms and Dual-Use Goods and Technologies,» Vienna, 6 December 2018.

(50) Wassenaar Arrangement (note 49).

(51) انظر: V. Mavroeidis, K. Vishi, M. D. Zych and A. Jøsang, «The Impact of Quantum Computing on Present Cryptography,» *International Journal of Advanced Computer Science and Applications*, vol.9, no. 3 (2018), pp. 1–10, and J. Emanuelson, «Getting Prepared for an Electromagnetic Pulse Attack or Severe Solar Storm,» Futurescience LLC, [n. d.].

(52) Wassenaar Arrangement (الحاشية 49). لعرض عام للتغييرات في القوائم الرقابية لترتيب واسينار، انظر: Wassenaar Arrangement, «Summary of Changes: List of Dual-use Goods and Technologies and Munitions Lists as per 6 December 2018».

المعركة»[53]. وفي هذا الإطار، ستظلّ القضايا المتّصلة بالتصنيع بالإضافة محلّ درس في المستقبل، وستستمرّ الحوارات التقنية ذات الصلة مع نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ومجموعة مورّدي المواد النووية[54].

وفي أثناء الجلسة العامّة لعام 2018، قامت الدول المشارِكة بتحديث «قائمة الأسئلة الاستشارية للصناعة». صيغت القائمة لأوّل مرّة عام 2013، والمقصود منها مساعدة الشركات على تحديد الأوضاع التي «ينبغي زيادة الشكّ فيها والتي ربّما يكون من الأفضل فيها الاتّصال بسلطات منح رخص التصدير الوطنية»[55]. درست الدول أيضاً جملة من الاقتراحات بشأن الإرشادات المتّصلة بالممارسات المُثلى الجديدة لدى ترتيب واسينار وحدّدت إرشادات أخرى قائمة ينبغي تحديثها على الوجه الملائم عام 2019[56]. تغطّي الإرشادات المتّصلة بالممارسات المُثلى لدى ترتيب واسينار نطاقاً عريضاً من المواضيع في مجال تطبيق الرقابة على الصادرات، وهي جزء رئيس من عمل ترتيب واسينار على تطوير معايير المراقبة لدى الدول المشاركة أو غير المشاركة فيه.

يجري تقاسم معلومات ذات صلة عن عمل ترتيب واسينار مع دول غير مشاركة مهتمّة عبر برنامج توعية مخصوص يهدف إلى أمور منها التشجيع على الالتزام الطوعي بالقوائم الرقابية لترتيب واسينار وبمعاييره. تتضمّن هذه الأنشطة التوعوية إحاطة تالية للجلسة العامّة وإحاطة تقنية معمّقة للتباحث في التغييرات في قائمة المراقبة وتيسير تقاسم الخبرات والممارسات في التنفيذ بين الدول غير المشارِكة. كانت الإحاطة التقنية المعمّقة تُقدَّم سنوياً، لكنّ أمانة سرّ ترتيب فاسينار أعلنت مؤخّراً أنّها خطّطت لعقد اجتماعات كلّ عامين، وتقرّر التئام الاجتماع التالي في أواسط عام 2020[57].

تضمّنت الأنشطة التوعوية لأمانة سرّ ترتيب واسينار المشاركة في الحلقة الدراسية الخامسة والعشرين حول مراقبة الصادرات الآسيوية بطوكيو في شباط/فبراير ـ آذار/مارس؛ وحلقة دراسية حول مراقبة الصادرات الدولية نظّمتها في أيار/مايو شعبةُ مراقبة الصادرات الاستراتيجية بباكستان وتميّزت بأوّل زيارة لترتيب واسينار إلى إسلام أباد؛ والمؤتمر الدولي الخامس المعني بأمن

(53) Griffiths, «Role of the Wassenaar Arrangement in a Rapidly Changing Technological Environment,» and P. Griffiths, «The Wassenaar Arrangement: Recent Developments,» 25th Asian Export Control Seminar, 27 February–1 March 2018, Tokyo.

(54) Griffiths, «Role of the Wassenaar Arrangement in a Rapidly Changing Technological Environment».

(55) Wassenaar Arrangement, «List of Advisory Questions for Industry,» Adopted by the Plenary in 2003 as amended in 2018.

(56) Ibid., and Wassenaar Arrangement, «Statement Issued by the Plenary Chair on 2018 Outcomes of the Wassenaar Arrangement on Export Controls for Conventional Arms and Dual-Use Goods and Technologies».

(57) P. Griffiths, «Multilateral export control regimes: The Wassenaar Arrangement,» 26th Asian Export Control Seminar, 26–28 February 2018, Tokyo.

التكنولوجيا الدفاعية بكوريا الجنوبية في حزيران/يونيو؛ ومؤتمر سمي (SMi) السنوي المعني بالصادرات الدفاعية بروما في أيلول/سبتمبر[58]. مثّلت هذه المناسبات فرصاً عرضت فيها أمانةُ السرّ دور ترتيب فاسينار ووظيفته وأتاحت تحديثات بشأن آخر التطوّرات. وفي السنين الأخيرة، لبّت أمانة السرّ أيضاً دعوات لزيارة الهند وإسرائيل وسنغافورة وماليزيا[59].

لم يُقبَل بانضمام أعضاء جدد إلى ترتيب فاسينار منذ القبول بانضمام الهند بصفتها الدولة المشارِكة الثانية والأربعين في آخر سنة 2017، مع أنّ الدول المشارِكة تواصل استعراض طلبات العضوية[60].

---

(58) P. Griffiths, «Role of the Wassenaar Arrangement in a Rapidly Changing Technological Environment;» P. Griffiths, «The Wassenaar Arrangement: Recent Developments,» 25th Asian Export Control Seminar, 27 February–1 March 2018, Tokyo, and P. Griffiths, «Updates from the Wassenaar Arrangement,» SMi, 13th Annual Conference, Defence Exports, 2018, Rome, 19–20 September 2018; P. Griffiths, «The Wassenaar Arrangement: Transparency and Effectiveness in Regulating Transfers of Conventional Arms and Dual-Use Goods and Technologies,» International Seminar on Strategic Export Controls, Islamabad, 9–10 May 2018, and Pakistani Ministry of Foreign Affairs, Strategic Export Control Division, SECDIV International Export Control Seminar, 9–10 May 2018, Islamabad.

(59) Griffiths, «The Wassenaar Arrangement: Transparency and Effectiveness in Regulating Transfers of Conventional Arms and Dual-Use Goods and Technologies».

(60) Wassenaar Arrangement, «Statement Issued by the Plenary Chair on 2018 Outcomes of the Wassenaar Arrangement on Export Controls for Conventional Arms and Dual-Use Goods and Technologies».

IV التطوّرات في الاستخدام المزدوج ومراقبة تجارة الأسلحة في الاتّحاد الأوروبي

مارك بروملي
جيوفانا ماليتا

الاتّحاد الأوروبي هو المنظّمة الإقليمية الوحيدة حالياً التي لديها إطار عمل قانوني لمراقبة الصادرات وأعمال السمسرة والنقل العابر وإعادة شحن المواد ذات الاستخدام المزدوج، بل والموادّ العسكرية أيضاً وإن بدرجة معيّنة. العناصر الرئيسة في هذا الإطار القانوني هي قرارات الحظر التي يفرضها الاتّحاد الأوروبي، ونظام الاتّحاد الأوروبي المتعلّق بالموادّ ذات الاستخدام المزدوج، والموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي المتعلّق بصادرات الأسلحة (الموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي)، وتوجيهات نقل الموادّ بين دول الاتّحاد، ونظام مناهضة التعذيب[1].

نناقش في القسم II التطوّرات في قرارات حظر الأسلحة التي يفرضها الاتّحاد الأوروبي. ونركّز على التطوّرات المتّصلة بنظام الاستخدام المزدوج في الاتّحاد الأوروبي والموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي، وكلاهما كان موضوع عمليّات استعراض عام 2018. بذلت منظّمات غير حكومية والبرلمان الأوروبي محاولات في كلتا الحالتين لتوسيع نطاق الصكوك ـ ولا سيما بتشديد لغتها في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ـ لكنّها قوبلت بمعارضة بعض دول الاتّحاد.

(1) Council Regulation 428/2009 of 5 May 2009 setting up a Community regime for the control of exports, transfer, brokering and transit of dual-use items, *Official Journal of the European Union*, L 134, 29 May 2009; Council Common Position 2008/944/CFSP of 8 Dec. 2008 defining common rules governing control of exports of military technology and equipment, *Official Journal of the European Union*, L 335, 8 Dec. 2008; Directive 2009/43/EC of the European Parliament and of the Council of 6 May 2009 simplifying terms and conditions of transfers of defence-related products within the Community, *Official Journal of the European Union*, L 146, 10 June 2009; Regulation (EU) 2016/2134 of the European Parliament and of the Council of 23 November 2016 amending Council Regulation (EC) 1236/2005 concerning trade in certain goods which could be used for capital punishment, torture or other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, *Official Journal of the European Union*, L 338, 13 December 2016.

اللائحة التنظيمية للاتّحاد الأوروبي المتعلّقة بالموادّ ذات الاستخدام المزدوج

يغطّي نظام الاتّحاد الأوروبي المتعلّق بالموادّ ذات الاستخدام المزدوج الضوابط على الصادرات والنقل والشحن العابر وأعمال السمسرة المتعلّقة بالبضائع ذات الاستخدام المزدوج والبرمجيات والتكنولوجيا. هذا النظام قانون قابل للتطبيق المباشر في دول الاتّحاد، لكنّه مطبّق وساري المفعول عبر نظم المراقبة الوطنية لديها. يخضع النظام لاستعراض منذ عام 2011. وكجزء من هذه العمليّة، نشرت المفوّضية الأوروبية مسودّة نموذج جديد للنظام في صورة اقتراح «إعادة صوغ» في أيلول/ سبتمبر 2016[2].

يُدخل اقتراح المفوّضية تغييرات كبيرة في مضمون نظام الاستخدام المزدوج. ويهدف كثير منها إلى تحديث ضوابط الاتّحاد الأوروبي لخفض العبء التنظيمي الذي تضعه على المصدِّرين، بما في ذلك تراخيص التصدير العامّة الجديدة في الاتّحاد الأوروبي الخاصّة بمسائل منها نقل الشحنات ذات القيمة المنخفضة، والبضائع التي تستخدم التشفير وعمليات نقل «التكنولوجيا» بين الشركات[3].

لكنّ اقتراح المفوّضية تتضمّن أيضاً تغييرات ستمنح أدواراً أكثر مركزية لحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني و«الإسهام في محاربة الإرهاب» في ضوابط تصدير الموادّ ذات الاستخدام المزدوج في دول الاتّحاد، وتوسّع ضوابط تصدير ما يسمّى تكنولوجيا المراقبة السيبرانية أيضاً. تشير عبارة «تكنولوجيا المراقبة السيبرانية» إلى «البرمجيات والمعدّات التي تستخدمها الأجهزة الاستخبارية والأجهزة المعنيّة بإنفاذ القوانين، أو مشغّلي الشبكات العاملين بتوجيهاتها ـ للمراقبة و/ أو الاستغلال الخفيّ لبيانات الاتّصالات المخزّنة أو المعالَجة أو المنقولة بواسطة تكنولوجيات المعلومات والاتّصالات»[4]. سيوسّع الاقتراحُ تعريف البضائع ذات الاستخدام المزدوج ليشمل تكنولوجيا المراقبة السيبرانية، ويؤسّس قائمة رقابية «مستقلّة» للاتّحاد الأوروبي لبنود غير مشمولة في القوائم الرقابية المتّفَق عليها على مستوى نظام مراقبة الصادرات المتعدّد الأطراف، ويستحدث «رقابة شاملة» جديدة لموادّ غير مدرجة ذات استخدام مزدوج يمكن استخدامها في انتهاك

(2) European Commission, «Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council Setting up a Union Regime for the Control of Exports, Transfer, Brokering, Technical Assistance and Transit of Dual-use Items (recast),» COM(2016) 616 final, 28 September 2016.

انظر أيضاً: S. Bauer and M. Bromley, «Developments in the EU Dual-use and Arms Trade Controls,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 612–615.

(3) رخصة التصدير العامّة نوع من أنواع الرخصة المفتوحة المتَّفَق عليها على مستوى الاتّحاد الأوروبي، وتجيز للمصدِّرين نقل شحنات متعدّدة بموجب رخصة واحدة. وصارت النظم التي تستخدم معيار تشفير معيّناً مشمولة منذ تسعينيات القرن الماضي بالفئة 5 في قائمة الاستخدام المزدوج في ترتيب واسينار التي تشكّل وقوائم المراقبة الصادرة عن نظم مراقبة الصادرات الأخرى الأساسَ لقائمة الاستخدام المزدوج لدى الاتّحاد الأوروبي. N. Saper, «International Cryptography Regulation and the Global Information Economy,» *Northwestern Journal of Technology and Intellectual Property*, vol. 11, no. 7 (Fall 2013).

(4) M. Bromley, *Export Controls, Human Security and Cyber-surveillance Technology: Examining the Proposed Changes to the EU Dual-use Regulation* (Stockholm: SIPRI, 2017), p. 7.

حقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني أو في أعمال الإرهاب. وعقب مكاشفات في عامَيْ 2011 ـ 2012 حول توريد شركات كائنة في الاتّحاد أوروبي تكنولوجيا مراقبة سيبرانية إلى دول في الشرق الأوسط، سعت المفوّضية والبرلمان الأوروبي إلى ضمان أن تُثمر عملية الاستعراض ضوابط أشدّ على عمليّات نقل موادّ كهذه[5].

وعملاً بالإجراءات التشريعية للاتّحاد الأوروبي، سيخضع اقتراح المفوّضية إلى عملية «ثلاثية» تضمّ المفوّضية والبرلمان الأوروبي ومجلس الاتّحاد الأوروبي قبل إقرار نموذج نهائي. ولكي يعتمد الكيانان الأخيران مواقفهما التفاوضية، يتعيّن عليهما الموافقة على مجموعة تعديلات مقترَحة لاقتراح المفوّضية أولاً.

أقرّ البرلمان الأوروبي في 17 كانون الثاني/يناير 2018 مجموعة مؤلّفة من 98 تعديلاً صاغتها من قبلِ لجنة التجارة الدولية التابعة له[6]. ساندت هذه التعديلاتُ التدابيرَ المقترَحة لتيسير التجارة أو وسّعتها. وأيّدت على الخصوص كلّ اقتراحات اللجنة بشأن تراخيص التصدير العامّة في الاتّحاد الأوروبي وطلبت رفعاً كاملاً لكلّ القيود المفروضة على صادرات الموادّ التي تستخدم التشفير، بحجّة أنّ هذه النظم لازمة لأمن تكنولوجيا معلومات فاعل ولاتّصالات آمنة وأنّه لا ينبغي شمولها في ضوابط الصادرات ذات الاستخدام المزدوج[7]. ساندت التعديلات أيضاً اعتماد قائمة مستقلّة للاتّحاد الأوروبي واقتراح رقابة شاملة جديدة، لكنّها سعت لتقييد نطاقها المحتمل، ولا سيما بمحاولة ضمان عدم شمول النظم المستخدَمة في أمن تكنولوجيا المعلومات. أخيراً، زادت نطاق مرتكزات حقوق الإنسان التي يلزم الدول الأعضاء مراعاتها حين تقرير إنّ كانت الموافقة تجدر على صادرات معيّنة أم لا، أو تحديد إن كان يجب أن تكون موادّ غير مدرجة في القوائم مشمولةً في الرقابة الشاملة الجديدة أم لا، وذلك بإدراج إحالات إلى «حقّ الخصوصية، وحقّ حريّة التعبير وحرّية الاجتماع وتكوين الجمعيّات»[8]. بإصدار البرلمان الأوروبي هذا القرار، أوضح أنّه ينبغي أن يكون سدُّ «الثغرات الخطيرة» وإغلاق «المنافذ» في ضوابط الاتّحاد الأوروبي الغايةَ الرئيسة للاستعراض[9]. وذكر العضو البرلماني الأوروبي المكلَّف بتنسيق إعداد مسودّة التعديلات أنّ ذلك سيتضمّن أيضاً «إكمال» نظم مراقبة الصادرات القائمة التي جادل بأنّها قاومت في الماضي التغيير الفاعل[10].

---

(5) M. Bromley, «Human Rights, the European Union and Dual-use Export Controls,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 616–626.

(6) European Parliament, «Amendments adopted by the European Parliament on 17 January 2018 on the proposal for a regulation of the European Parliament and of the Council setting up a Union regime for the control of exports, transfer, brokering, technical assistance and transit of dual-use items (recast) (COM(2016)0616—C80393/2016—2016/0295(COD)), 17 January 2018.

اعتُمد الاقتراح بعد أن نال 571 صوتاً مقابل 29 صوتاً وامتناع 29 دولة عن التصويت.

(7) European Parliament (note 6), amendments 13 and 15.

(8) European Parliament (note 6), amendments 26 and 62.

(9) European Parliament, «Europe Should Not Help Dictators Spy on their Own Citizens,» Press release, 17 January 2018.

(10) K. Buchner, Rapporteur, European Parliament, Committee for International Trade, «Opening remarks,» EU Export Control Forum, 2018, Brussels, 13 December 2018.

في المقابل، وبعد محادثات استمرّت سنتين، أخفق مجلس الاتّحاد الأوروبي لغاية آخر عام 2018 في إقرار جملة من التعديلات المقترَحة لاقتراح المفوّضية[11]. ويظهر أنّ دول الاتّحاد تحبّذ استحداث آليات لتيسير حركة الموادّ ذات الاستخدام المزدوج، لكنّها عجزت عن التوصّل إلى اتّفاق على نطاقها ومحتواها الدقيقَين. اقتُرحت تراخيص تصدير عامة جديدة كثيرة ـ وكانت نطُق جميعها أضيق من النطُق التي اقترحتها المفوّضية، لكنّ دولاً أخرى في الاتّحاد عدّتها «بعيدة المدى» و«خطرة»[12]. وفي أثناء ذلك، وبرغم اهتمام بعض دول الاتّحاد بتبسيط الضوابط أو التشفير، ظهرت معارضة عارمة لفكرة اقتراحها البرلمان الأوروبي وتقضي بإسقاطها بالكلّية. وتقيم حكومات كثيرة وزناً على الخصوص للضوابط على التشفير لقدرتها على إتاحة مراقبة الاتّجار بتكنولوجيات لها صلة محتملة بالأمن القومي[13].

يظهر أنّ دول الاتّحاد منقسمة حول إعداد قائمة أوروبية مستقلّة لتكنولوجيات المراقبة السيبرانية وزيادة نطاق مرتكزات حقوق الإنسان التي ستراعيها الدول في إجراءات إصدارها رخص تصدير. وفي كانون الثاني/يناير 2018، أصدرت مجموعة من 11 دولة في الاتّحاد الأوروبي ورقة عمل قدّمت لكِلا الاقتراحين دعماً مشروطاً[14]. لكنّ مجموعة من تسع دول أعضاء في الاتّحاد الأوروبي أصدرت في أيار/مايو 2018 ورقة عمل ثانية رفضت الفكرتين لإمكان أن يكون لهما «أثر ضارّ» في الشركات الكائنة في الاتّحاد بإخضاعها لضوابط لا تحتاج الشركات الكائنة خارج الاتّحاد إلى الامتثال لها[15]. ورفضت الوثيقتان اقتراح مراقبة شاملة جديدة. وإضافة إلى ذلك، وعلى الضدّ من تركيز البرلمان الأوروبي على «إكمال» النظم الدولية، شدّدت الوثيقتان على وجوب أن يظلّ الدور الرئيس لنظام الاستخدام المزدوج في الاتّحاد الأوروبي «جمعَ النتائج التي تحقّقها نظم مراقبة الصادرات الدولية وتطبيقها»[16].

أشارت دول الاتّحاد الأوروبي إلى أنّها ستواصل السعي لاعتماد مجموعة تعديلات في النصف الأول من عام 2019[17]. لكن حتى إن نجحت، الراجح أن تكون التعديلات بعيدة من الطموحات التي حدّدتها المفوّضية والبرلمان، وهو ما سيُبرز للعملية الثلاثية تحدّيات.

(11) C. Göstl, Austrian Federal Ministry for Digital and Economic Affairs, Austrian Presidency of the Council of the European Union, «Opening remarks,» EU Export Control Forum, 2018, Brussels, 13 December 2018.

(12) المصدر نفسه.

(13) M. Bromley, K. Brockmann, and G. Maletta, «Controls on Intangible Transfers of Technology and Additive Manufacturing,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 437–447.

(14) Council of the European Union, «Working Paper: EU Export Control, Recast of the EU regulation 428/2009,» WK 1019/2018 INIT, 29 January 2018.

(15) Council of the European Union, «Paper for Discussion: For Adoption of an Improved EU Export Control Regulation 428/2009 and for Cyber Surveillance Controls Promoting Human Rights and International Humanitarian Law,» WK5755/2018 INIT, 15 May 2018.

(16) Council of the European Union, «Working Paper: EU Export Control, Recast of the EU Regulation 428/2009,» Ibid.

(17) G. Ciupitu, Dual Use Division, Department for Export Controls-ANCEX, Romanian Ministry of =

الموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة

في مطلع عام 2018، وبعد مرور عشرة أعوام على تبنّي الموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي، أطلقت الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية ودول الاتّحاد عملية تقييم لتطبيقه و«تحقيق غاياته»[18]. هذه هي المرّة الثانية التي يُستعرَض فيها الموقف المشترك للاتّحاد عقب تقييمه الأول الذي أُجري في الأعوام 2011 ـ 2015. وحول تلك المناسبة، بقي النصّ على حاله، لكن عُدّلت مقاطع عديدة في دليل المستخدم تقدّم إرشادات حول كيفية تطبيق الصك، واعتُمدت تدابير لتحسين تبادل المعلومات بين دول الاتّحاد[19]. جرى الاستعراض الثاني للموقف المشترك فيما عادت صادرات دول الاتّحاد الأوروبي من الأسلحة المثيرة للجدل إلى الشرق الأوسط إلى الواجهة مجدّداً في النقاش العامّ على الصعيدين الأوروبي والوطني.

ردّت بعض الدول الأعضاء على تدهور الوضع في اليمن على الخصوص بعرقلة صادرات أسلحة معيّنة إلى السعودية والإمارات العربية المتّحدة أو تعليقها أو وقفها (انظر أيضاً القسم II)[20]. وهذا ما فعلته هولندا ومنطقة الفلاندرز البلجيكية عام 2016، وألمانيا ومنطقة والونيا البلجيكية في مطلع عام 2018[21]. وعقب مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في تشرين الأول/أكتوبر 2018، فرضت الدنمارك وفنلندا على شحنات الأسلحة المرسَلة إلى السعودية قيوداً أشدّ أيضاً، في حين زادت ألمانيا القيود المفروضة أصلاً شدّة[22]. لكنّ أغلب مصدّري الأسلحة الرئيسة، وبخاصّة المملكة المتّحدة وإيطاليا وفرنسا، زعموا أنّ صادراتهم العسكرية إلى السعودية ممتثلة للمعايير الوطنية والأوروبية. تجدر الإشارة إلى الطعون القانونية المقدَّمة في جميع هذه الدول لإثبات أنّ صنع القرار الحكومي المتّصل بصادرات الأسلحة إلى المملكة غير ممتثلة لهذه الأحكام، ولفرض تغيير في السياسة[23]. توضح سياسات منح الرخص الوطنية المتناقضة استمرار صعوبة تحقيق

= Foreign Affairs, «The Council's Long-debated Position on the Modernization of EU Export Controls,» EU Export Control Forum 2018, Brussels, 13 December 2018.

(18) Council of the European Union, «Council Conclusions Relating to the Review of Common Position 2008/944/CFSP on Arms Exports and the Implementation of the Arms Trade treaty (ATT),» 20 July 2015.

(19) Council of the European Union, «User's Guide to Council Common Position 2008/944/CFSP Defining Common Rules Governing the Control of Exports of Military Technology and Equipment,»20 July 2015, and S. Bauer and M. Bromley, «European Union Export Control Developments,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 768–769.

(20) للمزيد عن النزاع في اليمن، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(21) M. Bromley and G. Maletta, «The Conflict in Yemen and [the] EU's Arms Export Controls: Highlighting the Flaws in the Current Regime,» SIPRI Essay (16 March 2018).

(22) Finnish Ministry of Foreign Affairs, «No Foundations for Arms Export Authorisations to Saudi Arabia or the United Arab Emirates,» 22 November 2018; Danish Ministry of Foreign Affairs, «Udenrigsministeriet suspenderer godkendelser af eksport af våben til Saudi-Arabien» [Ministry of Foreign Affairs suspends arms exports to Saudi Arabia], Press release, 22 November 2018, and «Merkel: No German Arms Exports to Saudi until Killing Cleared Up,» Reuters, 22 October 2018.

(23) «French Government Faces Legal Pressure over Arms Sales to Saudi, UAE,» Reuters, 6 May 2018; Campaign Against Arms Trade (CAAT), «Saudi Arabia: Legal Challenge,» 27 July 2018, and E. MacAskill, «Italian Officials and German Firm Face Legal Action over Saudi Arms Sales,» *The Guardian*, 18/4/2018.

تقارب ذي معنى في هذه الناحية في أوساط دول الاتّحاد الأوروبي. غالباً ما برز ذلك كأحد العيوب الرئيسة في نظام مراقبة صادرات الأسلحة في الاتّحاد الأوروبي وهي تستأهل دراسة في أثناء عملية الاستعراض[24].

وعلى الضدّ من حالة نظام الاستخدام المزدوج في الاتّحاد الأوروبي، ليس للبرلمان الأوروبي دور رسمي في صوغ الموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي. لكنّ لجنة الشؤون الخارجية التابعة للبرلمان تُصدر منذ تموز/يوليو 2000 ردوداً منتظمة على تقرير الاتّحاد الأوروبي السنوي حول صادرات الأسلحة، وهذا يشمل تقييمات الخطوات المتَّخَذة والتوصيات بشأن عمل لاحق[25]. يطالب آخر التقارير دولَ الاتّحاد والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية بمعالجة عدد من القضايا المخصوصة في الاستعراض الحالي[26]. وهذا يشمل تحسين جودة المعلومات كمّاً ونوعاً على صعيد كيفية تقييم الخطر، بتحويل دليل المستخدم مثلاً إلى «مصدر إلكتروني تفاعلي»، وتحويل التقرير السنوي إلى «قاعدة بيانات إلكترونية مفتوحة وعامّة»، وتشديد الأحكام المتّصلة التسريب[27]. وعلى العموم، دعا البرلمانُ الأوروبي دول الاتّحاد والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية إلى استغلال هذه المناسبة في إجراء تقييم لكيفية تطبيق الموقف المشترك على المستوى الوطني، وهذا يشمل الإشارة إلى إجراءات منح الرخص[28].

بُنيت محادثات الفرقة العاملة التابعة للمجلس والمعنيّة بصادرات الأسلحة حول محتوى عملية الاستعراض الجارية على أربع «فرق عمل»، تعالج كلٌّ منها مسألة معيّنة وترأسها دولة عضو في الاتّحاد الأوروبي[29]. بولندا مسؤولة عن فرقة العمل المعنيّة بدليل المستخدم، وبلجيكا مسؤولة عن فرقة العمل المعنيّة بالشفافية والإبلاغ، وترأس ألمانيا فرقة العمل المعنيّة بالمسائل التقنية، وطُلب إلى هولندا النظر في مسائل أخرى ذات صلة محتملة[30].

ولغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، كان استعراض الموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي لا يزال جارياً.

---

(24) S. Bauer, M. Bromley and G. Maletta, «The Implementation of the EU Arms Export Control System,» Workshop Summary Report, Directorate General for External Policy, European Parliament, May 2017, and S. Bauer, M. Bromley and G. Maletta, «The Further Development of the Common Position 944/2008/CFSP on arms Exports Control,» External Study, Directorate General for External Policy, European Parliament, July 2018.

(25) للمزيد عن التقرير السنوي، انظر الفصل الخامس، القسم IV في هذا الكتاب.

(26) European Parliament, «Report on arms Exports: Implementation of Common Position 2008/944/CFSP (2018/2157(INI)),» A8-0335/2018, 16 Oct. 2018.

(27) المصدر نفسه.

(28) المصدر نفسه.

(29) للمزيد عن الفرقة العاملة التابعة للمجلس والمعنية بصادرات الأسلحة، انظر: Council of the European Union, «Working Party on Conventional Arms Exports (COARM),» 9 November 2017.

(30) D. Cops, «Strengthening EU Arms Export Controls through Increased Information Exchange,» *Policy Brief* no. 1, Flemish Peace Institute, 2018, p. 2.

٧ مراقبة عمليات نقل التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر: حدود ضوابط الصادرات

مارك بروملي
كوليا بروكمان

يُعَدّ تنظيم عمليّات نقل التكنولوجيا «الحسّاسة» أو «الاستراتيجية» أحدَ المحاور الرئيسة للضوابط الوطنية والمتعدّدة الأطراف على تصدير موادّ مزدوجة الاستخدام والأسلحة. تُعرَّف التكنولوجيا على صعيد ضوابط التصدير بأنّها «معلومات مخصوصة لازمة لـ'تطوير' أو 'إنتاج' أو 'استخدام' بند خاضع للمراقبة»[1]. إنّ اكتشاف عمليّات نقل غير مجازة لتكنولوجيا معرَّفة بهذه الطريقة ناحية تنطوي على تحدّيات في ضوابط التصدير. وبخلاف كلّ الموادّ الأخرى تقريباً الخاضعة لرقابة الصادرات، ربّما تأخذ التكنولوجيا شكلاً غير ملموس (كالمعرفة التي يختزنها المرء في رأسه) ويمكن نقلها باستخدام وسائل غير ملموسة (كالرسائل الإلكترونية أو الوسائل الإلكترونية الأخرى لنقل البيانات)[2]. تشير التكنولوجيا بمعناها الأوسع إلى «المكائن والمعدّات التي طُوّرت من تطبيق المعرفة العلمية»[3]. يتمّ تنظيم عمليّات نقل التكنولوجيا من هذا النوع بمجموعة من الصكوك المختلفة، منها نظم التحرّي عن الاستثمار الأجنبي المباشر ومنعه. ويُعرَّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنّه «استثمار لدولة (بواسطة شركات وليس حكومات في العادة) في دولة أخرى بحيث يشمل تأسيس عمليّات أو حيازة أصول ملموسة، وهذا يشمل حصصاً في مؤسّسات تجارية

(1) Wassenaar Arrangement on Export Controls for Conventional Arms and Dual-use Goods and Technologies, «List of dual-use goods and technologies and munitions list,» WA-LIST (16) 1 Corr. 1, 17 February 2017, and Missile Technology Control Regime, «Equipment, Software and Technology Annex,» 19 October 2017.

(2) M. Bromley and G. Maletta, *The Challenge of Software and Technology Transfers to Non-proliferation Efforts: Implementing and Complying with Export Controls* (Stockholm: SIPRI, 2018); K. Brockmann, «Drafting, Implementing, and Complying with Export Controls: The Challenge Presented by Emerging Technologies,» *Strategic Trade Review*, vol. 4, no. 6 (2018), p. 7, and M. Bromley, K. Brockmann and G. Maletta, «Controls on Intangible Transfers of Technology and Additive Manufacturing,» in: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 437–447.

(3) «Technology,» *Concise Oxford English Dictionary*, 12th ed. (Oxford: Oxford University Press, 2011).

أخرى» و«هو ليس مجرّد نقل ملكية لكونه يشمل في العادة نقل عوامل مكمّلة لرأس المال، كالإدارة والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية»[4]. وفي السنين الأخيرة، خطت دول، كالولايات المتّحدة وعدد من الدول الأوروبية، خطوات لتقوية أدوات التحرّي عن الاستثمار الأجنبي المباشر لديها لمجموعتين من الأسباب المترابطة.

بناءً على المجموعة **الأولى**، يُتوقَّع أن يكون للتطوّرات في جملة من النواحي، كالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الأحيائية، والروبوتات والنظم المستقلّة، تأثيرات كبيرة في قدرات الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل[5]. لكنّ سرعة هذا التقدّم بجميع صوره ومدى التركيز الرئيس لكثير منها على تطوير منتجات مدنية ـ كالسيارات الذاتية القيادة، والعقاقير الطبّية وأدوات التصنيع ـ يجعل من الصعب تحديد تلك الموادّ التي يمكن إخضاعها لرقابة الصادرات من دون التأثير في مستويات المنافسة والابتكار في القطاعات المعنيّة. يضاف إلى ذلك حقيقة أنّ صور هذا التقدّم جارية في القطاع المدني ـ وليس بواسطة شركات عاملة في القطاع الدفاعي أو الشركات المنخرطة في بحوث تديرها الشركات أو تموّلها ـ وهو ما يجعل من الصعب على السلطات الوطنية معرفة تلك الشركات والمؤسّسات البحثية المنخرطة ومدى السيطرة عليها أو التأثير فيها. لكن للدول علاقة فريدة بالقطاع الدفاعي ـ بأدائها دور العميل والراعي والمنظِّم ـ وهو ما يتيح لها مراقبة النُّظم الجاري تطويرها أو التأثير فيها أو الإشراف عليها[6]. إنّ خطوط المراقبة والتأثير أضعف في القطاع التجاري الذي هو مسرح كثير من التطوّرات الرئيسة. مثال ذلك، مع أنّ الشركات العاملة في القطاع الدفاعي تستثمر بكثافة في تطوير نظم الأتمتة، إلا أنّ الموارد المعنية قليلة مقارنة بالموارد التي يكرّسها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات وقطاع النقل[7].

المجموعة **الثانية** من الأسباب هي سعي دول كثيرة، وفي مقدّمها الصين ـ للاستثمار في كثير من الشركات والمؤسّسات البحثية العاملة في هذه النواحي أو للاستحواذ عليها. تمثّل هذه الاستثمارات في حالة الصين جزءاً من مجموعة طموحة من استراتيجيات تنموية اقتصادية تعمل على تنفيذها الحكومة الصينية وتشمل أيضاً الاستثمار في شركات منخرطة في بناء بنية أساسية حيوية وإدارتها[8]. يثير ذلك جملة من الهواجس حيال (أ) قدرة الشركات الصينية على كسب

(4) «Definition of Foreign Direct Investment,» *Financial Times.*

(5) انظر مثلاً: P. Breedlove and M. E. Kosal, «Emerging Technologies and National Security: Russia, NATO, and the European theater,» Hoover Institute, 25 February 2019, and K. Brockmann, S. Bauer, and V. Boulanin, *Bio Plus X: Arms Control and the Convergence of Biology and Emerging Technologies* (Stockholm: SIPRI, 2019).

(6) H. Heidenkamp, L. Louth, and T. Taylor, *The Defence Industrial Triptych: Government as Customer, Sponsor and Regulator*, Whitehall Paper (London: Royal United Services Institute, 2013)

(7) V. Boulanin and M. Verbruggen, *Mapping the Development of Autonomy in Weapon Systems* (Stockholm: SIPRI, 2017).

(8) J. Wübbeke [et al.], *Made in China 2025: The Making of a High-tech Superpower and Consequences for Industrial Countries*, Mercator Institute for China Studies (MERICS) Papers on China no. 2 (Berlin: MERICS, 2016).

مزيّة تجارية على منافساتها الغربية، و(ب) قدرة الجيوش الغربية على صون سلاسل إمداد آمنة وموثوق بها للموادّ الحيوية؛ و(ج) قدرة الحكومة الصينية إمّا على التأثير في معلومات استخبارية عن السياسات الاقتصادية والأمنية للدول الغربية أو على جمعها. لكنّ هاجساً رئيساً يتمثّل بمدى سماح هذه الاستثمارات للشركات الصينية بالحصول على تكنولوجيا قد لا تكون خاضعة لضوابط التصدير، لكن يمكنها إفادة القدرات العسكرية الصينية للأسباب التي بيّناها آنفاً[9]. هناك جملة من الآليات الخفيّة والعلنية التي يمكن أن تتيح عمليّات نقل تكنولوجيا كهذه من الغرب إلى الصين، كالتجسّس الصناعي وعمليات الاستحواذ والتعاون البحثي مع شركات وجامعات غربية وإنشاء مشاريع مشتركة بين شركات صينية وأخرى غربية. لكن برز الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد السبُل الرئيسة للقيام بعمليات النقل هذه[10].

ردّت الدول الغربية بالسعي لتحديد إن كان في ضوابط تصدير التكنولوجيا القائمة لديها ثغرات محتملة يلزم سدّها بإضافة بنود جديدة إلى قوائم المراقبة. لكنّها ازدادت اهتماماً أيضاً في نظم تنظّم الاستثمار الأجنبي المباشر أو تتحرّي عنه أو تمنعه. وبخلاف الحيازة الأجنبية لشركات، يشمل الاستثمارُ الأجنبي المباشر غالباً «نقل عوامل مكمّلة لرأس المال»، كالمهارات التنظيمية والإدارة والتكنولوجيا، وهي الأهمّ[11]. هناك تحوّل عالمي منذ سبعينيات القرن الماضي نحو تزايد ليبرالية ضوابط الدول على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما أدّى إلى نموّ مستدام في هذه الناحية[12]. لكنّ هذا الميل لا يمنع من وجود تباينات في كيفية تنظيم الدول لهذا الاستثمار ومدى عدّها عمليّاتِ النقل المحتملة لتكنولوجيا حسّاسة أو استراتيجية قضيةً يلزم الدول مراعاتها حين تطبّق ضوابطها[13].

خطا الاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة خطوات عام 2018 لتعديل آلياتهما في التحرّي عن الاستثمار الأجنبي المباشر. في حالة الولايات المتّحدة التي طالما عدّت المخاوف المتّصلة بالأمن القومي عنصراً محورياً في عمليّات التحرّي عن الاستثمار الأجنبي المباشر لديها، مثّل ذلك إبرازاً لاتّجاهات سابقة وشمل توسيع صلاحيات لجنة الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتّحدة، وهي الهيئة التنظيمية الرئيسة المكلّفة بالإشراف على هذه الناحية. وفي حالة الاتّحاد الأوروبي الذي طالما عدّ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتيسيره أحد أهدافه السياسية الرئيسة، مثّل ذلك تغيّراً

---

(9) E. B. Kania, «China's Threat to American Government and Private Sector Research and Innovation Leadership,» Testimony before the Permanent Select Committee on Intelligence, US House of Representatives, 19 July 2018.

(10) M. Nowens and H. Legarda, «China's Pursuit of Dual-use Technologies,»International Institute for Strategic Studies, 18 December 2018.

(11) «Definition of Foreign Direct Investment» (note 4).

(12) S. Thomsen and F. Mistura, *Is Investment Protectionism on the Rise? Evidence from the OECD FDI Regulatory Restrictiveness Index* (Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2017), p. 1.

(13) Thomsen and Mistura, Ibid., fig. 5, p. 5.

في المسار وشمل اعتماد المعايير المشتركة المقترَحة الرامية إلى تمكين الدول من تحسين الرقابة على الاستثمارات التي قد تشكّل تهديداً «للنظام العامّ والأمن». سنناقش أدناه التدابير التنظيمية التي تطوّرها الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي، ومدى رجحان أن تؤسّس ضوابط أشدّ على عمليّات نقل التكنولوجيا الحسّاسة أو الاستراتيجية، والتحدّيات المحتملة التي يلزمهما التغلّب عليها لتحقيق غاياتهما.

الضوابط الأمريكية على الاستثمار الأجنبي المباشر والتقنيات الناشئة

دأب نظام مراقبة الصادرات الوطني في الولايات المتّحدة على التركيز على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة، وعلى تعزيز إجراءات تبديد المخاوف المتّصلة بالأمن القومي الأمريكي بوجه عام أيضاً. وحدّد المسؤولون هدفاً صريحاً هو حماية المزايا الاستراتيجية للتكنولوجيات العسكرية الرئيسة والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، بما في ذلك نواحي التكنولوجيا الناشئة ذات التطبيقات العسكرية، كأحد الأهداف الرئيسة لضوابط الصادرات الأمريكية. مثال ذلك، أُطلقت مبادرة الولايات المتّحدة لإصلاح مراقبة الصادرات عام 2012 إبّان رئاسة باراك أوباما واستمرّت منذ عام 2017 في عهد الرئيس دونالد ترامب، وأحد أهدافها الرئيسة التركيز على الضوابط على «الموادّ التي تتيح للولايات المتّحدة مزيّة عسكرية أو استخبارية حاسمة»[14]. زد على ذلك أنّ الولايات المتّحدة تدير آليات تنظيمية أخرى إلى جانب نظام مراقبة الصادرات ـ ولا سيما الضوابط المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر ـ ويمكن استخدامها في مراقبة عمليّات نقل التكنولوجيا. وكما ذكرنا آنفاً، الآلية الرئيسة التي تراقب الاستثمار الأجنبي المباشر هي لجنة الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتّحدة، وهي لجنة تضمّ عدّة وكالات ويرأسها وزير الخزانة، وهي مكلّفة باستعراض الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء المخاوف الأمنية القومية المحتملة[15]. إنّ الجمع بين سلطات تتخطّى الحدود الإقليمية التي يتيحها القانون الأمريكي والنفوذ السياسي والاقتصادي الذي تتمتّع به الحكومة الأمريكية يعني أنّ لجنة الاستثمارات الأجنبية قادرة أيضاً على إحباط الاستحواذ على شركات أجنبية تضمّ أصولاً أمريكية. مثال ذلك، أحبطت اللجنةُ عام 2016 خططاً لمستثمرين صينيين لشراء أيكسْترون (Aixtron)، وهي شركة ألمانية تصنّع الرقائق الإلكترونية، وبيعَ شركة فيليبس الهولندية لشركة ليوميليدس التي تصنع أجهزة إنارة لصندوق استثمار صيني[16].

ازدادت نواحي ضوابط الصادرات الأمريكية هذه بروزاً في عهد إدارة ترامب. فعام 2018، سُنّ قانونان جديدان قوّيا الضوابط الأمريكية على الاستثمار الأجنبي المباشر وأوليا عناية خاصّة

(14) US Bureau of Industry and Security, Commerce, «Revisions to the Export Administration Regulations: Initial Implementation of Export Control Reform,» 16 April 2013.

(15) لمزيد من المعلومات عن لجنة الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتّحدة، انظر: US Department of the Treasury, «The Committee on Foreign Investment in the United States (CFIUS)».

(16) E. Auchard, «Chinese Drop Investment in Maps Firm HERE after US Resistance,» Reuters, 26 September 2017.

بـ «التكنولوجيات الناشئة والتأسيسية» في ضوابط التصدير والتحرّي عن الاستثمار الأجنبي المباشر: قانون إصلاح مراقبة الصادرات، وقانون تحديث استعراض مخاطر الاستثمار الأجنبي.

أعاد قانون إصلاح مراقبة الصادرات لعام 2018 إرساء أساس تشريعي دائم للقواعد التنظيمية لإدارة الصادرات التي استحدثتها وزارة التجارة[17]. استلزمت هذه في السابق مدّ الاستحقاق بأمر تنفيذي رئاسي منذ انتفائها عام 2001[18]. تضمّن الإصلاح استعراض مستلزمات إصدار الرخص في حالة الدول الخاضعة لعقوبات، وهو يوجب على وزارة التجارة دراسة تأثيرات رخص التصدير «في القاعدة الصناعية الدفاعية في الولايات المتّحدة»[19]. إضافة إلى هذه التغييرات التي أُدخلت في نظام مراقبة الصادرات بالولايات المتّحدة، أطلق مكتب الصناعة والأمن بوزارة التجارة في الولايات المتّحدة أيضاً عملية استشارات عامة كجزء من «الإشعار المسبَق بإنشاء قاعدة مقترحة» (ANPRM). التمست العمليةُ آراء الشركات والمؤسّسات البحثية لتحديد «تكنولوجيات ناشئة مخصوصة لازمة لأمن الولايات المتّحدة القومي»[20]. وكجزء من «الإشعار المسبق»، حدّد مكتب الصناعة والأمن لأوّل مرّة 14 «فئة تكنولوجيا تمثيلية» تبيّن بوجه عام مدى إمكان عدّ تكنولوجيات ما بأنّها ناشئة[21]. مع أنّ هذه الاستشارات العامّة ليست سوى خطوة أولى في تكوين هذه الفئات، إلا أنّ دلالتها ستكون عظيمة في كلّ من ضوابط الصادرات ولجنة الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتّحدة لأنّها ستحدّد نطاق التحرّي عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

من المقرّر أن يوسّع قانون تحديث استعراض مخاطر الاستثمار الأجنبي أنواعَ الاستثمار والصناعة والتكنولوجيا التي تغطّيها لجنة الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتّحدة في ضوء تزايد الخوف من إمكان وقوع بعض صور الاستثمار الأجنبي المباشر خارج ولايتها القضائية. كما أنّ ذلك سيجعل عمليّات لجنة الاستثمارات الأجنبية أكثر انضباطاً وفاعلية[22]. يُعرّف قانونُ تحديث استعراض مخاطر الاستثمار الأجنبي «التكنولوجياتِ الحيوية» بأنّها تكنولوجيات مشمولة بنظم مراقبة الصادرات الأمريكية وبنظم مراقبة الصادرات الدولية، بما في ذلك «التكنولوجيات التأسيسية

---

(17) The Export Control Reform Act is Subtitle B of Title XVII of the National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2019, Public Law no. 115-232, signed into law 13 August 2018.

(18) Hogan Lovells, 'Export control reform 2.0', 21 August 2018.

(19) المصدر نفسه.

(20) US Department of Commerce, Bureau of Industry and Security, «Advance Notice of Proposed Rulemaking: Review of Controls for Certain Emerging Technologies,» *Federal Register*, vol. 83, no. 223 (19 November 2018).

(21) فئات التكنولوجيا الـ14 هي التكنولوجيا الحيوية، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا تحديد المواقع والملاحة والتوقيت، وتكنولوجيا المعالِجات الدقيقة، والحوسبة المتطوّرة، وتكنولوجيا تحليل البيانات، وتكنولوجيا المعلومات الكمّية والاستشعار، وتكنولوجيا اللوجستيات، والتصنيع بالإضافة، والروبوتات، وواجهات التفاعل بين الدماغ والحاسوب، التكنولوجيا الفوق صوتية، وتكنولوجيا الموادّ المتقدّمة وتكنولوجيا المراقبة المتقدّمة. المصدر نفسه.

(22) US Department of Treasury, Summary of the Foreign Investment Risk Review Modernization Act of 2018, [n.d.]. The Foreign Investment Risk Review Modernization Act is Subtitle A of Title XVII of the National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2019 (Ibid).

الناشئة المراقبة بموجب القسم 1758 من قانون إصلاح مراقبة الصادرات». وقد اعتُمد بعض الأحكام الرئيسة المتّصلة بـ «التكنولوجيات الحيوية» كجزء من برنامج تجريبي مدّته 18 شهراً التمس تعليقات عامة في شهره الأوّل[23]. بموجب هذا البرنامج، جرى توسيع ولاية لجنة الاستثمارات الأجنبية لتشمل استثمارات غير متحكِّمة لأشخاص أجانب في شركات أمريكية تستخدم تكنولوجيات حيوية أو تنتج هذه التكنولوجيات أو تصمّمها أو تختبرها أو تصنّعها أو تجهّزها أو تطوّرها لكي تُستخدم في مجموعة مخصوصة من الصناعات[24].

القواعد التي اقترحها الاتّحاد الأوروبي للتحرّي عن الاستثمار الأجنبي المباشر

الضوابط المفروضة على الاستثمار الأجنبي أقلّ شدّة في دول الاتّحاد الأوروبي منها في مناطق أخرى كثيرة في العالم[25]. في الواقع، أحد الأهداف الرئيسة للاتّحاد الأوروبي تيسير هذا النوع من الاستثمارات العابرة للحدود. تحظر المادّة 63 في المعاهدة المتعلّقة بسير عمل الاتّحاد الأوروبي «كلّ القيود على حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وبينها وبين دول ثالثة»[26]. لكنّ المعاهدة المتعلّقة بسير عمل الاتّحاد الأوروبي تشير أيضاً إلى أنّ قيوداً كهذه ربّما تُفرَض تحقيقاً للغايات المحدَّدة في المعاهدة، «على أسس أمنية عامة وسياسية عامة»[27]. هناك تباين كبير في ممارسات دول الاتّحاد الأوروبي في هذه الناحية، وليس هناك آلية ملزمة لتنسيق سياسات الدول الأعضاء، حتّى المتعلّقة بأوضاع ربّما يكون فيها للأمن العابر للحدود انعكاسات أمنية على عدد من دول الاتّحاد[28]. يوجد آليات تدقيق في الاستثمار الأجنبي المباشر في 14 دولة في الاتّحاد الأوروبي حالياً، لكنّ دولاً كثيرة اعتمدت ـ أو تخطّط لاعتماد ـ نظم أشدّ تولي اهتماماً أكبر بالاستثمار الذي يثير مخاوف أمنية قومية[29].

---

(23) US Department of Treasury, Office of Public Affairs, «Interim regulations for FIRRMA pilot program,» Fact sheet, 10 Oct. 2018; and US Department of Treasury, Office of Public Affairs, «Q&A: Interim regulations for FIRRMA Pilot Program,» 10 October 2018.

(24) J. B. Reynolds [et al.], «First Step toward Defining «Emerging Technology» under Export Control Reform Act,» DavisPolk, 28 November 2018.

(25) Thomsen and F. Mistura, *Is Investment Protectionism on the Rise? Evidence from the OECD FDI Regulatory Restrictiveness Index*.

(26) Consolidated Version of the Treaty on the Functioning of the European Union, Official Journal of the European Union, C 326, 26 Oct. 2012.

(27) European Commission, «Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council Establishing a Framework for Screening of Foreign Direct Investment into the European Union,» 13 September 2017.

(28) Hogan Lovells, «New EU Framework for Screening Foreign Direct Investment,» Lexology, 4 December 2018.

(29) الدول الأعضاء الأربع عشرة هي النمسا والدنمارك وألمانيا وفنلندا وفرنسا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا وإيطاليا وهولندا وبولندا والبرتغال وإسبانيا والمملكة المتّحدة. انظر: European Parliament, Committee on International Trade, «Deal on Screening of Foreign Direct Investment Backed in Trade Committee,» Press Release, 10 December 2018, and Hogan Lovells, «New EU Framework for Screening Foreign Direct Investment».

بدأت الدول الرئيسة في الاتّحاد الأوروبي بإثارة مخاوف عام 2016 من مستوى أنواع معيّنة من الاستثمار الأجنبي المباشر التي يشهدونها وأصولها، إذْ زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة السنوية الصينية في الاتّحاد الأوروبي بمقدار الثلثين بين عامي 2015 و2016 وبلغت 35 مليار يورو[30]. لكن قيمة هذه الاستثمارات الصينية في الاتّحاد انخفضت منذ ذلك الحين - إلى 29 مليار يورو عام 2017 وإلى 17 مليار يورو عام 2018 - وربّما يكون ذلك انعكاساً لفرض الصين ضوابط أشدّ على التدفّقات المالية الخارجة أو بسبب الردود السياسية للدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي[31]. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2016، أثار وزير الشؤون الاقتصادية الألماني سيغمار غابرييل، مخاوف من أنّ الصين «في جولة تسوّق» في أوروبا بهدف حيازة تكنولوجيات مهمّة استراتيجياً[32]. وطالب غابرييل باستحداث «شرط تحوّط» يمكن استخدامه في إحباط عمليّات استحواذ أجنبية لشركات تنتج تكنولوجيا تُعَدّ استراتيجية على صعيد قدرة أوروبا على المنافسة أو تمتلكها أو تتعامل معها[33]. وفي شباط/فبراير 2017، بعثت فرنسا وألمانيا وإيطاليا إلى المفوّضية الأوروبية برسالة مشتركة طالبين منها إعداد صكّ قانوني جديد يتيح لدول الاتّحاد استحداث آليات إضافية لمراقبة عمليّات استحواذ يقوم بها أجانب وإحباطها[34]. وفي أيار/مايو 2017، نشرت المفوّضية الأوروبية ورقة أفكار حول «التحكّم بالعولمة» أكّدت فيها الحاجة إلى بقاء الاتّحاد الأوروبي منفتحاً على الاستثمار مع الإقرار أيضاً بمخاوف حيال أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر و«الحاجة إلى الدفاع عن مصالح الاتّحاد الأوروبي الجوهرية»[35].

وفي 13 أيلول/سبتمبر 2017، نشرت المفوّضية الأوروبية اقتراحاً لتشريع يؤسّس إطار عمل قانونياً مشتركاً للاتّحاد الأوروبي للتحرّي عن تدفّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاتّحاد الأوروبي[36]. وعقب مفاوضات مع البرلمان الأوروبي والمفوّضية الأوروبية ومجلس الاتّحاد الأوروبي، تمّ الاتّفاق على نموذج نهائي للتشريع في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وأُقرّ في مطلع عام 2019[37]. لا يشترط التشريع على دول الاتّحاد التي ليس لديها آليات تحرّ استحداث واحدة

(30) T. Hanemann and M. Huotari, *EU–China FDI: Working Towards Reciprocity in Investment Relations*, *Mercator Institute for China Studies* (MERICS) Papers on China; no. 3 Update (Berlin: MERICS, 2018).

(31) T. Hanemann, M. Huotari, and A. Kratz, *Chinese FDI in Europe: 2018 Trends and Impact of New Screening Policies*, Mercator Institute for China Studies (MERICS) Papers on China (Berlin: MERICS, 2019).

(32) M. Nienaber, «German Minister Ups Rhetoric against Takeovers ahead of China Trip,» Reuters, 29 October 2016.

(33) المصدر نفسه.

(34) «France, Germany, Italy Urge Rethink of Foreign Investment in EU,» Reuters, 14 February 2017.

(35) European Parliament, «Legislative Train Schedule: A Balanced and Progressive Trade Policy to Harness Globalisation,» 14 December 2018.

(36) المصدر نفسه.

(37) European Parliament, Committee on International Trade, «Provisional Agreement Resulting from Interinstitutional Negotiations,» 6 December 2018, and Regulation (EU) 2019/452 of the European Parliament and of the Council of 19 March 2019 establishing a framework for the screening of foreign direct investments into the Union, *Official Journal of the European Union*, L 79 I, 21 March 2019.

ولا يبيّن بالتفصيل السمات التي يجب أن تمتلكها. لكنّه يبيّن في المقابل المتطلّبات الأساسية التي يجب أن تكون متوافرة في أيّ آلية تحرّ، ويوجب على الدول تقاسم المعلومات عن الحالات التي يدرسونها، ويتيح للدول الإدلاء بتعليقات حول قضايا جارية متّصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر في دول أخرى في الاتّحاد الأوروبي. وستتمكّن المفوّضية الأوروبية من الإفصاح عن آراء غير ملزمة أيضاً حول قضايا متّصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر و«يرجّح أن تؤثّر في مشاريع وبرامج تهمّ الاتّحاد الأوروبي على أسس الأمن أو النظام العامّ»[38].

مراقبة نقل تكنولوجيات حسّاسة أو استراتيجية ليست سوى أحد التحدّيات التي يسعى التشريع للتصدّي لها. لكنّ كثيراً من المخاوف التي أدّت إلى إعداده مرتبطة بهذه القضية، والإحالات إليها تقوّت في أثناء عملية الإعداد. يقول النصّ النهائي إنّه يلزم أن تدرس الدولُ التأثيرات المحتملة في «التكنولوجيات الحيوية والموادّ ذات الاستخدام المزدوج بحسب تعريفها في النقطة 1 من المادّة 2 في تشريع المجلس رقم 2009/428، وهذا يشمل الذكاء الاصطناعي والروبوتات وأشباه الموصّلات والأمن السيبراني والفضاء الجوّي والدفاع وخزْن الطاقة والتكنولوجيات الكمّية والنووية بالإضافة إلى التكنولوجيات النانوية والتكنولوجيات الحيوية» حين تقرّر الموافقة على الاستثمار الأجنبي المباشر أو رفضها، بالإضافة إلى تحديد إن كان المستثمر الأجنبي «خاضعاً لسيطرة الحكومة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا يشمل الهيئات الحكومية أو القوّات المسلّحة»[39].

استنتاجات

لن يرغم تشريعُ الاتّحاد الأوروبي الجديد الدولَ الأعضاء على اعتماد تدابير للتحرّي عن الاستثمار الأجنبي المباشر. لكنّ الراجح أن تشجّع عمليّاتُ تبادل المعلومات التي ستتمّ ووضع معايير دنيا متّفق عليها المزيد على فعل ذلك وتساعد على ضمان أن تكون المعايير الموجودة فعلاً أكثر تواؤماً وفاعلية. لكن إذا كان المراد أن يعمل التشريع بفاعلية، يلزم أن يذلّل عدداً من العقبات الكبيرة. إنّ دول الاتّحاد ليست في حاجة إلى اعتماد رأي متّسق حيال تلك الحالات التي يمثّل فيها الاستثمار الأجنبي المباشر تهديداً «للنظام العامّ والأمن». وليس لدى كلّ دول الاتّحاد تصوّر واضح لتلك الشركات والمؤسّسات البحثية الكائنة على أراضيها الوطنية وتنتج تكنولوجيا حسّاسة أو استراتيجية أو تطوّرها. وربّما ليس لدى بعض دول الاتّحاد رغبة أو قدرة على تقاسم تفاصيل حالات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تعاينها إذا كان ذلك يعني تقاسم معلومات حسّاسة تجارياً. أخيراً، ليس لدى كلّ دول الاتّحاد سلطات قانونية وتشريعية تتيح عرقلة الاستثمارات.

---

(38) Regulation (EU) 2019/452 (note 37), para. 19.

(39) Regulation (EU) 2019/452, articles 4(1)(b) and 4(2)(a).

التشريع المذكور هو تشريع الاتّحاد الأوروبي المعني بالاستخدام المزدوج. انظر: Council Regulation 428/2009 of 5 May 2009 setting up a Community regime for the control of exports, transfer, brokering and transit of dual-use items,» *Official Journal of the European Union*, L 134, 29 May 2009.

يوجد في الولايات المتّحدة هيئة مركزية لكلّ الصكوك والسلطات وهياكل صنع القرار ذات الصلة بمجال ضوابط الاستثمار الأجنبي المباشر، ولدى الدولة تعليل منطقي واضح اقتصادي الدوافع لما تحاول تحقيقه عبر تطبيق هذه الضوابط. زد على ذلك أنّ هذا الجهد مبذول بالتوازي مع مسعى أوسع لمسح تلك التكنولوجيات التي يجب أن تُعَدّ «حسّاسة» أو «استراتيجية» وتحديد إن كان هناك موادّ يلزم أن تضاف أو تُحذَف من قائمة مراقبة الصادرات في الولايات المتّحدة. ليس هناك مسح مكافئ جارٍ على مستوى الاتّحاد الأوروبي. لكن قلّة هي الدول التي يمكننا أن نتوقّع على نحو منطقي محاكاتها للنموذج الذي تعتمده الولايات المتّحدة، بالنظر إلى اعتماده على ممارسة الولايات المتّحدة سلطة اقتصادية وسياسية أوسع. زد على ذلك أنّ هذا الاعتماد مدفوع بميول حمائية متعاظمة لدى إدارة ترامب ومرتكز عليها في ظلّ حرب تجارية تستعر ببطء مع الصين. بناء على ذلك، ربّما علينا انتظار ظهور مزيد من الأدلّة على استعداد الولايات المتّحدة لاستخدام الضوابط التجارية تعزيزاً لمصالحها الاقتصادية. وربّما يُضعف ذلك قيمةَ الضوابط التجارية على المدى البعيد كأداة متعدّدة الأطراف لمجابهة عمليّات نقل الأسلحة والموادّ ذات الاستخدام المزدوج المُخلّة بالاستقرار.

المرفقات

المرفق أ: اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح

المرفق ب: الهيئات الدولية للتعاون الأمني

المرفق ج: وقائع سنة 2018

المرفق (أ)

اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح

يسرد هذا المرفق المعاهدات المتعدّدة الأطراف والثنائية، والاتفاقيات، والبروتوكولات، والاتفاقات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وقد أدرجت وضعية الاتفاقيات والأطراف المشاركة فيها والموقّعين عليها اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2019 ما لم يذكر خلاف ذلك. وعن هيئات التعاون الأمني الدولية المذكورة هنا، انظر المرفق (ب).

ملاحظات

1 ـ قسّمت الاتفاقات إلى المعاهدات الشاملة (أي معاهدات متعدّدة الأطراف مفتوحة أمام كل الدول، القسم الأول)، والمعاهدات الإقليمية (أي معاهدات متعدّدة الأطراف مفتوحة أمام دول منطقة بعينها، القسم الثاني)، والمعاهدات الثنائية (القسم الثالث). وقد أدرجت الاتفاقات ضمن كل قسم بحسب التاريخ الذي تم فيه اعتمادها أو توقيعها أو عرضها للتوقيع (اتفاقات متعدّدة الأطراف) أو توقيعها (اتفاقيات ثنائية). كما حدّد تاريخ بدء نفاذ المعاهدات المتعدّدة الأطراف والجهة الوديعة.

2 ـ المصدر الرئيس للمعلومات هو قوائم الدول الموقّعة والأطراف كما قدّمتها الجهات الوديعة للمعاهدات. تظهر بحروف مائلة في قوائم الأطراف والموقّعين أسماء الدول التي صدّقت على الاتفاق المعني أو انضمّت إليه أو خلفت عليه أو وقّعت عليه خلال سنة 2018.

3 ـ الدول والمنظمات المدرجة بكونها أطرافاً هي التي صدّقت على الاتفاقات أو انضمّت إليها أو خلفت عليها بحلول 1 كانون الثاني/يناير 2019. وبما أن العديد من الاتفاقيات تؤخّر

تاريخ النفاذ الخاص بدولة معيّنة مدّة محدّدة بعد التصديق أو الانضمام، فإنه عندما يحدث ذلك في وقت متأخّر من سنة 2018، قد لا يصبح الاتفاق نافذاً تماماً لتلك الدولة في 1 كانون الثاني/ يناير 2019.

4 ـ في بعض الأحيان، تدلي أقاليم سابقة غير متمتعة بالحكم الذاتي، عند حصولها على الاستقلال، ببيانات عامة تفيد بمواصلة الالتزام بكلّ الاتفاقات التي أبرمتها القوة الحاكمة السابقة. لا يدرج هذا المرفق بمثابة أطراف إلا الدول الجديدة التي أدلت بتصريح لا نزاع فيه بشأن استمرار الالتزام أو أخطرت الجهة الوديعة بخلافتها. ويواصل الاتحاد الروسي التقيّد بالالتزامات الدولية للاتحاد السوفياتي. وتواصل صربيا التقيّد بالتزامات دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود.

5 ـ الاتفاقات المتعدّدة الأطراف المدرجة في هذا المرفق مفتوحة أمام كل الدول أو لكل الدول في المنطقة المعنيّة للتوقيع أو التصديق عليها أو الانضمام إليها أو الخلافة عليها، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وليس كل الموقعين والأطراف أعضاء في الأمم المتحدة. وقد أوردنا تايوان بوصفها طرفاً في الاتفاقات التي صدّقت عليها، وإن لم تكن دول كثيرة تعترف بها بوصفها دولة مستقلة.

6 ـ يورد مكان وجود نسخة دقيقة لنص المعاهدة (في منشور مطبوع أو على الإنترنت) متى تيسّر ذلك. وربما تقدّم ذلك الجهة الوديعة أو وكالة أو أمانة على صلة بالمعاهدة، أو في مجموعة معاهدات الأمم المتحدة *United Nations Treaty Series* (متاحة على الرابط <http://treaties.un.org>).

I المعاهدات الشاملة

بروتوكول تحريم استخدام غازات خانقة أو سامّة أو غازات أخرى في الحرب، وتحريم طرائق المحاربة الجرثومية (بروتوكول جنيف 1925)

وقِّع في جنيف في 17 حزيران/يونيو 1925؛ أصبح نافذاً في 8 شباط/فبراير 1928؛ الجهة الوديعة: الحكومة الفرنسية.

يحظر البروتوكول الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامّة أو الغازات الأخرى وطرائق المحاربة الجرثومية. ويظل البروتوكول أساساً جوهرياً للتحريم الدولي للحرب الكيميائية والبيولوجية، وتلقى مبادئه وأهدافه والتزاماته دعماً صريحاً من اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمّية لسنة 1972 واتفاقية الأسلحة الكيميائية لسنة 1993.

الأطراف (143): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلادش، بربادوس، بلجيكا، بنين، بوتان، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا ـ بيساو، الكرسي الرسولي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، الكويت، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً)، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالطا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكارغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان،

فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، رَوَاندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سوازيلند، السويد، سويسرا، سورية، تايوان، تنزانيا، تايلند، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، أورغواي، الولايات المتحدة، فنزويلا، فيتنام، اليمن.

ملاحظة: عند الانضمام للبروتوكول، أدخلت بعض الدول تحفّظات تدعم حقها في استخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية ضد غير الأطراف في البروتوكول أو الائتلافات التي تضم غير أطراف، أو رداً على استخدام هذه الأسلحة من قبل طرف منتهك. وقد سحبت كثير من هذه الدول تحفّظاتها، لا سيما بعد إبرام اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمّية لسنة 1972 واتفاقية الأسلحة الكيميائية لسنة 1993 لأن هذه التحفّظات لا تتوافق مع التزاماتها بموجب هاتين المعاهدتين.

إضافة إلى هذه التحفّظات «الصريحة»، فإن عدداً من الدول التي أعلنت خلافتها على البروتوكول عند استقلالها ورثت تحفّظات «ضمنية» من الدول السابقة لها. على سبيل المثال، تنطبق هذه التحفّظات «الضمنية» على الدول التي استقلّت عن فرنسا والمملكة المتحدة قبل أن تسحب الدولتان الأخيرتان تحفّظاتهما أو تعدّلانها. ولا ترث الدول التي انضمت إلى البروتوكول (بدلاً من الخلافة عليه) التحفّظات بهذه الطريقة.

نص البروتوكول: League of Nations, Treaty Series, vol. 94 (1929), pp. 65 - 74, <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/LON/Volume94/v94.pdf>

اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية (اتفاقية الإبادة الجماعية)

فتح باب التوقيع عليها في باريس في 9 كانون الأول/ديسمبر 1948؛ أصبحت نافذة في 12 كانون الثاني/يناير 1951؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للأمم المتحدة.

بموجب الاتفاقية يُعلن أنّ أي تكليف بأعمال يراد بها القضاء التامّ أو الجزئي على مجموعة وطنية أو إثنية أو عرقية أو دينية جريمة يعاقِب عليها القانون الدولي.

الأطراف (150): أفغانستان، ألبانيا*، الجزائر*، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين*، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين*، بنغلادش*، بربادوس، بيلاروس*، بلجيكا، بليز، بنين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا،* بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، كندا، تشيلي، الصين*، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، الإكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا ـ بيساو، هايتي، هندوراس، هنغاريا*، أيسلندا، الهند*، إيران، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، الكويت، قيرغيزستان، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً)، ملاوي،

ماليزيا*، المالديف، مالي، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا*، الجبل الأسود*، المغرب*، موزمبيق، ميانمار*، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكارغوا، نيجيريا، النرويج، باكستان، فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفيليبين*، بولندا*، البرتغال*، رومانيا*، روسيا*، رَوَاندا*، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، السعودية، السنغال، صربيا*، سيشيل، سنغافورة*، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا*، سريلانكا، السودان، السويد، سويسرا، سورية، طاجيكستان، تنزانيا، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا*، الإمارات العربيّة المتحدة*، أوروغواي، الولايات المتحدة*، أوزباكستان، فنزويلا*، فيتنام*، اليمن*، زيمبابوي.

* بتحفظ و/أو إعلان.

دول وقعت لكن لم تصدّق (1): جمهورية الدومينيكان.

ملاحظة: بالإضافة إلى الأطراف المئة والخمسين لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2019، انضمّت دومونيكا إلى الاتفاقية في 13 أيار/مايو 2019.

نص الاتفاقية: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/1951/01/1951011208-12PM/Ch_IV_1p.pdf>

اتفاقية جنيف الرابعة الخاصّة بحماية المدنيين في زمن الحرب

فُتح باب التوقيع عليها في جنيف في 12 آب/أغسطس 1949؛ أصبحت نافذة في 21 تشرين الأول/أكتوبر 1950؛ الجهة الوديعة: المجلس الاتحادي السويسري.

تضع الاتفاقية (الرابعة) قواعد لحماية المدنيين في مناطق تشملها الحرب وفي المناطق المحتلة. وقد صيغت هذه الاتفاقيّة في المؤتمر الدبلوماسيّ المنعقد بين 21 نيسان/أبريل و12 آب/أغسطس 1949. من الاتفاقيّات الأخرى التي اعتُمدت في الفترة نفسها: الاتفاقيّة الأولى المتعلّقة بتحسين وضع جرحى ومرضى القوّات المسلّحة في الميدان؛ والاتفاقيّة الثانية المتعلّقة بتحسين وضع جرحى ومرضى وغرقى القوّات المسلّحة في البحر؛ والاتفاقيّة الثالثة الخاصّة بمعاملة سجناء الحرب.

الأطراف (196): أفغانستان، ألبانيا*، الجزائر، أندورا، أنغولا*، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا*، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلادش*، بربادوس*، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، التشيلي، الصين*، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهوريّة الكونغو، جزر كوك، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك*، الدنمارك، جيبوتي، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا*، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا،

غينيا ـ بيساو*، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران*، العراق، أيرلندا، إسرائيل*، إيطاليا، جاميكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباتي، كوريا الشمالية*، كوريا الجنوبية*، الكويت*، قيرغيزستان، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهوريّة مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً)*، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزمبيق، ميانمار، ناميبيا، نارو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا*، نيكارغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عُمان، باكستان*، بالاو، فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال*، قطر، رومانيا، روسيا*، رَوَاندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيب، السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سورينام*، سوازيلند، السويد، سويسرا، سورية، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، تيمور ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا*، الإمارات العربية المتحدة، الأوروغواي*، الولايات المتحدة*، أوزباكستان، فانواتو، فنزويلا، فيتنام*، اليمن*، زامبيا، زيمبابوي.

* بتحفظ و/أو إعلان.

نص الاتفاقية: Swiss Federal Department of Foreign Affairs, <https://www.fdfa.admin.ch/dam/eda/fr/documents/aussenpolitik/voelkerrecht/geneve/070116-conv4_e.pdf>

البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جينيف لعام 1949 والمتعلق بحماية ضحايا الصراعات المسلحة الدولية.

البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جينيف لعام 1949 والمتعلق بحماية ضحايا الصراعات المسلحة غير الدولية.

فُتح باب التوقيع عليهما في بيرن في 12 كانون الأول/ديسمبر 1977 وأصبحا نافذين في 7 كانون الأول/ديسمبر 1978، الجهة الوديعة: المجلس الاتحادي السويسري.

يؤكد البروتوكولان على أن حق الأطراف الضالعة في صراعات مسلحة دولية أو غير دولية في اختيار طرق أو وسائل المحاربة ليس مطلقاً وأن استخدام الأسلحة أو وسائل المحاربة التي تسبّب إصابات بليغة أو معاناة لا لزوم لها محظور.

المادّة 36 من البروتوكول الأول تتطلّب من الدولة الطرف، عند تطوير سلاح جديد أو حيازته، أن تحدّد إذا كان استخدامه محظوراً بقانون دولي.

أطراف البروتوكول الأول (174) والبروتوكول الثاني (168): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر*، أنغولا[1]*، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين*، أرمينيا، أستراليا*، النمسا*، جزر البهاما، البحرين، بنغلادش، بربادوس،

بيلاروس*، بلجيكا*، بليز، بنين، بوليفيا*، البوسنة والهرسك*، بتسوانا، البرازيل*، بروناي دار السلام، بلغاريا*، بوركينا فاسو*، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا*، الرأس الأخضر*، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي*، الصين*، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية*، جمهوريّة الكونغو، جزر كوك*، كوستاريكا*، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص*، جمهورية التشيك*، الدنمارك*، جيبوتي، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر*، السلفادور*، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا*، فرنسا*، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا*، غانا، اليونان*، غرينادا، غواتيمالا، غينيا*، غينيا ـ بيساو، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا*، أيسلندا*، العراق[1]، أيرلندا*، إيطاليا*، جامايكا، اليابان*، الأردن، كازاخستان، كينيا، كوريا الشمالية[1]، كوريا الجنوبية*، الكويت، قيرغيزستان، لاوس*، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين*، ليتوانيا*، لكسمبورغ*، مقدونيا (جمهوريّة مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً)*، مدغشقر*، ملاوي، المالديف، مالي*، مالطا*، موريتانيا، موريشيوس*، المكسيك[1]، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا*، الجبل الأسود، موزمبيق، ناميبيا*، ناورو، نيبال، هولندا*، نيوزيلندا*، نيكارغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج*، سلطنة عُمان، بالاو، فلسطين، بنما*، باراغواي*، بيرو، الفيليبين*، بولندا*، البرتغال*، قطر*، رومانيا*، روسيا*، رَوَاندا*، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيب، السعودية*، السنغال، صربيا*، سيشيل*، سيراليون، سلوفاكيا*، سلوفينيا*، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا*، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد*، سويسرا*، سورية*[1]، طاجيكستان*، تنزانيا، تيمور ليشتي، توغو*، تونغا*، ترينيداد وتوباغو*، تونس، تركمانستان، أوغندا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا*، الإمارات العربية المتحدة*، أوروغواي*، أوزباكستان، فانواتو، فنزويلا، فيتنام[1]، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

* مع تحفظ و/أو إعلان

1 طرف في البروتوكول الأول فقط

نص البروتوكول الأول: Swiss Federal Department of Foreign Affairs, <https://www.fdfa.admin.ch/dam/eda/fr/documents/aussenpolitik/voelkerrecht/geneve/77prot1_en.pdf>

نص البروتوكول الثاني: Swiss Federal Department of Foreign Affairs, <https://www.fdfa.admin.ch/dam/eda/fr/documents/aussenpolitik/voelkerrecht/geneve/77prot2_en.pdf>

معاهدة أنتاركتيكا (المنطقة القطبية الجنوبية)

وقّعتها الأطراف الاثنا عشر الأصليين في واشنطن، دي سي، في 1 كانون الأول/ديسمبر 1959؛ أصبحت نافذة في 23 حزيران/يونيو 1961؛ الجهة الوديعة: الحكومة الأمريكية.

تعلن المعاهدة أن أنتاركتيكا منطقة تُستخدم لأغراض سلمية حصراً. وتحرّم أي إجراء ذي طبيعة عسكرية في المنطقة القطبية الجنوبية، مثل إقامة قواعد وتحصينات عسكرية، وتنفيذ مناورات

عسكرية أو اختبار أي نوع من الأسلحة. وتحظر المعاهدة أي تفجير نووي وكذلك التخلّص من النفايات المشعّة في أنتاركتيكا.

الأطراف التي تظهر اهتمامها بالمنطقة القطبية الجنوبية بإجراء نشاط بحثي علمي جوهري فيها، مثل إنشاء محطة علمية، أو إرسال بعثة علمية، يحقّ لها أن تصبح أعضاء استشاريين. وطبقاً للمادة التاسعة، تعقد الأطراف الاستشارية اجتماعات تشاورية في فترات منتظمة لتبادل المعلومات والتشاور بشأن أمور تتعلّق بالمنطقة القطبية الجنوبية، وكذلك لاقتراح تدابير حكومية تعزيزاً لمبادئ المعاهدة وأهدافها. ويحقّ للأطراف الاستشارية تفتيش أي محطة أو منشأة في أنتاركتيكا لضمان الامتثال لأحكامها.

الأطراف (53): الأرجنتين*، أستراليا*، النمسا، بيلاروس، بلجيكا*، البرازيل*، بلغاريا*، كندا، تشيلي*، الصين*، كولومبيا، كوبا، جمهورية التشيك، الدنمارك، الإكوادور*، إستونيا، فنلندا*، فرنسا*، ألمانيا*، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، الهند*، إيطاليا*، اليابان*، كازاخستان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية*، ماليزيا، موناكو، منغوليا، هولندا*، نيوزيلندا*، النرويج*، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، البيرو*، بولندا*، البرتغال، رومانيا، روسيا*، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا*، إسبانيا*، السويد*، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا*، أوروغواي*، الولايات المتحدة*، فنزويلا.

* أعضاء استشاريّون (29) بموجب المادّة التاسعة من المعاهدة.

بالإضافة إلى الأطراف الثلاثة والخمسين لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2019، انضمّت سلوفينيا إلى المعاهدة في 22 نيسان/أبريل 2019.

نص المعاهدة: Secretariat of the Antarctic Treaty, <http://www.ats.aq/documents/ats/treaty_original.pdf>

فُتح باب التوقيع على البروتوكول الخاص بالحماية البيئية (**بروتوكول مدريد 1991**) في 4 تشرين الأول/أكتوبر 1919 وأصبح نافذاً في 14 كانون الثاني/يناير 1998. وقد وصف أنتاركتيكا بأنها احتياطي طبيعي مخصّص للسلام والعلوم.

نص البروتوكول: Secretariat of the Antarctic Treaty, <http://www.ats.aq/e/ep.htm>

معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجويّ وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء (معاهدة حظر التجارب الجزئية)

وقّعتها في موسكو ثلاثة أطراف أصلية في 5 آب/أغسطس 1963، وفُتح باب التوقيع عليها أمام الدول الأخرى في لندن وموسكو وواشنطن، دي سي، في 8 آب/أغسطس 1963؛ أصبحت نافذة في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1963؛ الجهات الوديعة: الحكومات البريطانية والأمريكية والروسية.

تحظر المعاهدة تنفيذ أي تفجير اختباري لسلاح نووي أو أي تفجير نوويّ آخر: (أ) في الغلاف الجوي، أو خارج حدوده، بما في ذلك الفضاء الخارجي، أو تحت الماء، بما في ذلك المياه الإقليمية أو أعالي البحار؛ (ب) في أي بيئة أخرى إذا كان مثل هذا التفجير يؤدّي إلى وجود الحطام الإشعاعيّ خارج الحدود الإقليمية للدولة التي يجري التفجير تحت سلطتها أو سيطرتها.

يجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة، بعد تقديم إشعار مدته ثلاثة أشهر، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

الأطراف (126): أفغانستان، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بنغلادش، بيلاروس، بلجيكا، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بتسوانا، البرازيل، بلغاريا، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، فيجي، فنلندا، الغابون، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا . بيساو، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، كوريا الجنوبية، الكويت، لاوس، لبنان، ليبيريا، ليبيا، لكسمبورغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالطا، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، البيرو، الفيليبين، بولندا، رومانيا، روسيا، رَوَاندا، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، سورية، تايوان، تنزانيا، تايلند، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، أورغواي، الولايات المتحدة، فنزويلا، اليمن، زامبيا.

وقَّعت لكن لم تصدِّق (10): الجزائر، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، إثيوبيا، هايتي، مالي، باراغواي، البرتغال، الصومال.

نص المعاهدة: Russian Ministry of Foreign Affairs, <http://mddoc.mid.ru/api/ia/download/?uuid=561590f5-ed1a-4e2a-a04e-f715bccb16ad>

معاهدة المبادئ المنظِّمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى (معاهدة الفضاء الخارجي)

فُتح باب التوقيع عليها في لندن وموسكو وواشنطن، دي سي، في 27 كانون الثاني/يناير 1967؛ أصبحت نافذة في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1967؛ الجهات الوديعة: الحكومات البريطانية والروسية والأمريكية.

تحظر المعاهدة وضع أي أجسام تحمل أسلحة نووية في مدار محيط بالأرض أو وضع أي نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل، ونصب مثل هذه الأسلحة على أجرام سماوية أو تركيزها في الفضاء

الخارجي بأي طريقة أخرى. ويُمنع أيضاً إقامة قواعد ومنشآت وتحصينات عسكرية، واختبار أي نوع من الأسلحة، وإجراء مناورات عسكرية على الأجرام السماوية.

الأطراف (108): أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بنغلادش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنين، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كندا، تشيلي، الصين، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غينيا ـ بيساو، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، الكويت، لاوس، لبنان، ليبيا، ليتوانيا، لكسمبورغ، مدغشقر، مالي، مالطا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، سانت فينسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، السعودية، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، سورية، تايوان، تايلند، توغو، تونغا، تونس، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أورغواي، الولايات المتحدة، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زامبيا.

وقّعت لكن لم تصدّق (25): بوليفيا، بتسوانا، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، غامبيا، غانا، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، إيران، الأردن، ليسوتو، ماليزيا، الجبل الأسود، بنما، الفيليبين، رواندا، صربيا، الصومال، ترينيداد وتوباغو.

نص المعاهدة: British Foreign and Commonwealth Office, Treaty Series no. 10 (1968), <https://assets. pub lish ing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/270006/Treaty_Principles_Activities_Outer_Space.pdf>

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار)

فُتح باب التوقيع عليها في لندن وموسكو وواشنطن، دي سي، في 1 تموز/يوليو 1968؛ أصبحت نافذة في 5 آذار/مارس 1970؛ الجهات الوديعة: الحكومات البريطانية والروسية والأمريكية.

تعرّف المعاهدة الدولة الحائزة أسلحة نووية بأنها دولة صنعت سلاحاً نووياً أو أي جهاز نووي متفجّر آخر وفجرته قبل 1 كانون الثاني/يناير 1967. ووفقاً لهذا التعريف فإن هناك خمس دول حائزة أسلحة نووية: الصين، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وتعرّف كل الدول الأخرى بأنها دول غير حائزة على أسلحة نووية.

تحظر المعاهدة على الدول الحائزة على أسلحة نووية نقل أسلحة نووية أو أي أجهزة نووية متفجّرة أخرى إلى أي متلقّ أو منحه السيطرة عليها، فضلاً عن مساعدة أي دولة غير حائزة على

أسلحة نووية أو تشجيعها أو حثّها على صنع أو حيازة مثل هذه الأسلحة أو الأجهزة. كما أنها تحظر على الدول غير الحائزة على أسلحة نووية تلقي أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجّرة أخرى من أي مصدر، وكذلك صناعتها أو حيازتها بأي طريقة أخرى.

وتتعهّد الأطراف بتسهيل تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وضمان إتاحة المنافع المحتملة من التطبيقات السلمية للتفجيرات النووية للأطراف غير الحائزة أسلحة نووية في المعاهدة. وتتعهّد أيضاً بمتابعة المفاوضات بنيّة طيبة بشأن التدابير الفعّالة المتعلّقة بوقف سباق التسلح النوويّ في وقت قريب ونزع الأسلحة النووية، وبشأن معاهدة لنزع الأسلحة بوجه عام وكامل.

وتتعهّد الدول غير الحائزة أسلحة نووية بعقد اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية منع تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجّرة أخرى. وقد أقرّ في سنة 1997 بروتوكول نموذجي إضافي لاتفاقات الضمانات، يعزّز التدابير، وتوقّع كل دولة على حدة بروتوكولات ضمانات إضافية مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة.

وقرر مؤتمر استعراض وتمديد، عُقد في سنة 1995 طبقاً للمعاهدة، بقاء المعاهدة نافذة المفعول إلى وقت غير محدد. ويجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة، بعد تقديم إشعار مدته ثلاثة أشهر، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

الأطراف (192): أفغانستان*، ألبانيا*، الجزائر*، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وباربودا*، الأرجنتين*، أرمينيا*، أستراليا*، النمسا*، أذربيجان*، جزر البهاما*، البحرين، بنغلادش*، بربادوس*، بيلاروس*، بلجيكا*، بليز*، بنين، بوتان*، بوليفيا*، البوسنة والهرسك*، بتسوانا، البرازيل*، بروناي دار السلام*، بلغاريا*، بوركينا فاسو*، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا*، الكاميرون*، كندا*، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي*، الصين*[ا]، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية*، جمهورية الكونغو، كوستاريكا*، كوت ديفوار*، كرواتيا*، كوبا*، قبرص*، جمهورية التشيك*، الدنمارك*، جيبوتي، دومينيكا*، جمهورية الدومينيكان*، الإكوادور*، مصر*، السلفادور*، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا*، إثيوبيا*، فيجي*، فنلندا*، فرنسا*[ا]، الغابون، غامبيا*، جورجيا، ألمانيا*، غانا*، اليونان*، غرينادا*، غواتيمالا*، غينيا، غينيا ـ بيساو، غويانا*، هايتي، الكرسي الرسولي*، هندوراس*، هنغاريا*، أيسلندا*، إندونيسيا*، إيران*، العراق*، أيرلندا*، إيطاليا*، جامايكا*، اليابان*، الأردن*، كازاخستان*، كينيا، كريباتي*، كوريا الجنوبية*، كوريا الشمالية[ا]، الكويت*، قيرغيزستان*، لاوس*، لاتفيا*، لبنان*، ليسوتو*، ليبيريا، ليبيا*، ليختنشتاين*، ليتوانيا*، لكسمبورغ*، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً)*، مدغشقر*، ملاوي*، ماليزيا*، المالديف*، مالي*، مالطا*، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس*، المكسيك*، مكرونيزيا، مولدوفا، موناكو*، منغوليا*، الجبل الأسود، المغرب*، موزمبيق، ميانمار*، ناميبيا*، ناورو*، نيبال*، هولندا*، نيوزيلندا*، نيكارغوا*، النيجر، نيجيريا*، النرويج*، سلطنة

عُمان، بالاو، فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة*، باراغواي*، بيرو*، الفيليبين*، بولندا*، البرتغال*، قطر، رومانيا*، روسيا*ا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس*، سانت لوسيا*، سانت فنسنت وجزر غرينادين*، ساموا*، سان مارينو*، ساو تومي وبرينسيب، السعودية، السنغال*، صربيا*، سيشيل*، سيراليون، سنغافورة*، سلوفاكيا*، سلوفينيا*، جزر سليمان*، الصومال، جنوب أفريقيا*، إسبانيا*، سريلانكا*، السودان*، سورينام*، سوازيلند*، السويد*، سويسرا*، سورية*، تايوان، طاجيكستان*، تنزانيا*، تايلند*، توغو، تيمور ليشتي، توغو*، تونغا*، ترينيداد وتوباغو*، تونس*، تركيا*، تركمانستان، توفالو*، أوغندا*، المملكة المتحدة*ا، أوكرانيا*، الإمارات العربية المتحدة*، أوروغواي*، الولايات المتحدة*ا، أوزبكستان*، فانواتو، فنزويلا*، فيتنام*، اليمن*، زامبيا*، زيمبابوي*.

* دولة طرف (180) ذات اتفاقات ضمانات نافذة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما تتطلّب المعاهدة، أو تبرمها دولة حائزة أسلحة نووية على أساس طوعي.

| دولة حائزة أسلحة نووية كما تعرّفها المعاهدة.

أ في 12 آذار/مارس 1993، أعلنت كوريا الشمالية انسحابها من معاهدة عدم الانتشار على أن يصبح نافذاً في 12 حزيران/يونيو 1993. ثم قرّرت «تعليق الانسحاب في 11 حزيران/يونيو. وفي 10 كانون الثاني/يناير 2003، أعلنت كوريا الشمالية انسحابها الفوري من المعاهدة. وكان ثمة اتفاق ضمانات نافذاً في ذلك الوقت. وتنازع الأطراف الأخرى في الوضعية الحالية لكوريا الشمالية.

نص المعاهدة: International Atomic Energy Agency, INFCIRC/140, 22 Apr. 1970, <http://www.iaea.org/sites/default/files/publications/documents/infcircs/1970/infcirc140.pdf>

بروتوكولات ضمانات إضافية نافذة (135): أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وباربودا، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بنغلادش، البحرين، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بتسوانا، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، كاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد،، تشيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطيّة، جمهورية الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهوريّة التشيك، الدنمارك[1]، جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كوريا الجنوبيّة، الكويت، قيرغيزستان، لاتفيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً)، مدغشقر، ملاوي، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيكارغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، السنغال، صربيا، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سوازيلند، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، توغو، تركيا، تركمانستان، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أورغواي، أوزبكستان، فاناتوا، فيتنام.

1 أصبح بروتوكول إضافي لأرض غرينلند الدنماركية نافذاً في 22 آذار/مارس 2013.

ملاحظة: وافقت تايوان على تنفيذ التدابير التي يتضمنها نموذج بروتوكول الضمانات الإضافية.

وقّعت على برتوكول الضمانات الإضافية لكن لم يصبح نافذاً (14): الجزائر، بيلاروس، بينين، الرأس الأخضر، غينيا، غينيا ـ بيساو، إيران*، كيريباتي، لاوس، ماليزيا، ميانمار، تيمور ليشتي، تونس، زامبيا.

* أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرّية أنها ستطبّق اعتباراً من 16 كانون الثاني/يناير البروتوكول الإضافي الذي وقّعت عليه في سنة 2003 ولم تصدّقه.

نص نموذج بروتوكول الضمانات الإضافية: International Atomic Energy Agency, INFCIRC/540 (corrected), Sep. 1997, <https://www.iaea.org/sites/default/files/infcirc540c.pdf>

معاهدة حظر وضع أسلحة نووية وأسلحة دمار شامل أخرى في قاع البحر وقعر المحيط وتحت تربته التحتية (معاهدة قاع البحر)

فُتح باب التوقيع عليها في لندن وموسكو وواشنطن، دي سي، في 11 شباط/فبراير 1971؛ أصبحت نافذة في 18 أيار/مايو 1972؛ الجهات الوديعة: الحكومات البريطانية والروسية والأمريكية.

تحظر المعاهدة زرع أي أسلحة نووية أو أي أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل أو وضعها في قاع البحر وقعر المحيط وتربته التحتية خارج الحدّ الخارجي لمنطقة تمتد 12 ميلاً بحرياً (22 كيلومتراً) في قاع البحر، فضلاً عن المنشآت أو أجهزة الإطلاق أو أي مرافق أخرى مصممة خصّيصاً لتخزين مثل هذه الأسلحة أو اختبارها أو استخدامها.

يجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة، بعد تقديم إشعار مدته ثلاثة أشهر، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

الأطراف (95): أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بيلاروس، بلجيكا، بنين، البوسنة والهرسك، بتسوانا، البرازيل*، بلغاريا، كندا*، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الصين، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، إثيوبيا، فنلندا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا ـ بيساو، هنغاريا، أيسلندا، الهند*، إيران، العراق، أيرلندا، إيطاليا*، جامايكا، اليابان، الأردن، كوريا الجنوبية، لاوس، لاتفيا، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، لكسمبورغ، ماليزيا، مالطا، موريشيوس، المكسيك*، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكارغوا، النيجر، النرويج، بنما، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساو تومي وبرينسيب، السعودية، صربيا*، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب

أفريقيا، إسبانيا، سوازيلند، السويد، سويسرا، تايوان، توغو، تونس، تركيا*، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة، فيتنام*، اليمن، زامبيا.

* مع تحفظ و/أو إعلان.

وقّعت لكنها لم تصدِّق (21): بوليفيا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كولومبيا، كوستاريكا، غينيا الاستوائية، غامبيا، غينيا، هندوراس، لبنان، ليبيريا، مدغشقر، مالي، ميانمار، باراغواي، السنغال، سيراليون، السودان، تنزانيا، أوروغواي.

نص المعاهدة: British Foreign and Commonwealth Office, Treaty Series no. 13 (1973), <https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/269694/Treaty_Prohib_Nuclear_Sea-Bed.pdf>

اتفاقيّة حظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة الجرثومية (البيولوجية) والسامة وتدميرها (معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والسامة، BTWC)

فُتح باب التوقيع عليها في لندن وموسكو وواشنطن، دي سي، في 10 نيسان/أبريل 1972؛ أصبحت نافذة في 26 آذار/مارس 1975؛ الجهات الوديعة: الحكومات البريطانية والروسية والأمريكية.

تحظر المعاهدة تطوير العوامل الجرثوميّة أو العوامل البيولوجيّة الأخرى أو الموادّ السامّة أو إنتاجها أو تخزينها أو حيازتها بوسائل أخرى أو الاحتفاظ بها أياً يكن أصلها أو طريقة إنتاجها أو أنواعها وبكميات لا مبرّر لها لأغراض وقائية أو حمائية أو سلمية أخرى، فضلاً عن أسلحة ومعدات أو وسائل إيصال معدَّة لاستخدام مثل هذه العوامل السامة لأغراض عدوانية أو في نزاع مسلح. ويجب أن يتم تدمير العوامل والمواد السامة والأسلحة والمعدات ووسائل الإطلاق التي تملكها الدول الأطراف، أو تحويلها إلى أغراض سلمية في موعد لا يتعدى تسعة أشهر من تاريخ نفاذ المعاهدة لكل بلد.

وتعقد الدول الأطراف اجتماعات سنوية سياسية وفنية لتعزيز تنفيذ الاتفاقية. وثمة وحدة لدعم التنفيذ مكوّنة من ثلاثة أشخاص، مقرّها جنيف، تدعم الأطراف في تنفيذ المعاهدة، بما في ذلك تسهيل جمع وتوزيع تدابير بناء الثقة السنوية، كما تدعم جهودها لتحقيق العضوية الشاملة.

يجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة، بعد تقديم إشعار مدته ثلاثة أشهر، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

الأطراف (182): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا*، أذربيجان، جزر البهاما البحرين*، بنغلادش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز،

بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشيلي، الصين*، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، جزر كوك، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك*، الدنمارك، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا ـ بيساو، غويانا، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند*، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا*، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية*، الكويت*، قيرغيزستان، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً)، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا*، المالديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك*، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزمبيق، ميانمار، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكارغوا، النيجر، نيجيريا، نيوي، النرويج، سلطنة عُمان، باكستان، بالاو، فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيب، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا*، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا*، تايوان، طاجيكستان، تايلند، تيمور ليشتي، توغو، تونغا، ترنيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زيمبابوي.

* بتحفظ و/أو إعلان.

وقّعت لكن لم تصدق (5): مصر، هايتي، الصومال، سورية، تنزانيا

نـص المعاهـدة: British Foreign and Commonwealth Office, Treaty Series no. 11 (1976), <https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/269698/Convention_Prohibition_Stock_Bacterio.pdf>

اتفاقيّة حظر الاستخدام العسكري أو أي استخدام معادٍ آخر لتقنيات التعديل البيئي (اِتفاقية إنمود)

فُتح باب التوقيع عليها في جنيف في 18 أيار/مايو 1977؛ أصبحت نافذة في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1978؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للأمم المتحدة.

تحظر الاتفاقية الاستخدام العسكري أو أي استخدام عدائي آخر لتقنيات التعديل البيئي ذات التأثير الواسع أو الدائم أو الحادّ بمثابة وسائل للتدمير أو الإضرار أو إلحاق الأذى بدول أطراف في المعاهدة. ويشير مصطلح «تقنيات التعديل البيئي» إلى أي تقنية لإحداث تغيير ـ من خلال

تلاعب متعمّد بعمليات طبيعية ـ في ديناميات الأرض أو تركيبها أو بنيتها، بما في ذلك نباتاتها وحيواناتها، ويابستها، ومحيطها المائي، وغلافها الجوي، أو الفضاء الخارجي. وتحدّد التفاهمات التي تم التوصّل إليها في أثناء المفاوضات، لكنها لم تدوَّن في المعاهدة، مصطلحات «واسع» و«دائم» و«حاد».

الأطراف (78): أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بنغلادش، بيلاروس، بلجيكا، بنين، البرازيل، بلغاريا، الرأس الأخضر، الكاميرون، كندا، تشيلي، الصين*، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، دومينيكا، مصر، إستونيا، فنلندا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، الهند، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية*، الكويت، قيرغيزستان، ليتوانيا، لاوس، ملاوي، موريشيوس، منغوليا، هولندا*، نيوزيلندا، نيكارغوا، النيجر، النرويج، باكستان، فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، رومانيا، روسيا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساو تومي وبرينسيب، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تونس، المملكة المتحدة، أوكرانيا، أوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فيتنام، اليمن.

* مع تحفّظ و/أو إعلان.

وقّعت لكن لم تصدّق (16): بوليفيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، الكرسي الرسولي، أيسلندا، إيران، العراق، لبنان، ليبيريا، لكسمبورغ، المغرب، البرتغال، سيراليون، سورية، تركيا، أوغندا.

نص الاتفاقية: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/1978/10/197810050 0-39AM/Ch_XXVI_01p.pdf>

اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمنشآت النووية

فُتح باب التوقيع على الاتفاقية الأصلية في فيينا ونيويورك في 3 آذار/مارس 1980؛ أصبحت نافذة في 8 شباط/فبراير 1987. اعتُمدت التعديلات في 8 تموز/يوليو 2005؛ وأصبحت الاتفاقية المعدّلة نافذة لدى الدول المصدّقة عليها في 8 أيار/مايو 2016؛ الجهة الوديعة: المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

تُلزم الاتفاقية الأصلية ـ كانت تسمى **اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية** ـ الأطراف بحماية المواد النووية التي تُستخدم للأغراض السلمية في أثناء النقل الدولي.

وستلزم الاتفاقية التي عدّلت وأعيدت تسميتها الأطراف بحماية المنشآت النووية والمواد المستخدمة للأغراض السلمية في أثناء التخزين والنقل.

يجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة، بعد تقديم إشعار مدته 180 يوماً.

أطراف الاتفاقية الأصلية (157): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر*، أندورا*، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين*، أرمينيا، أستراليا، النمسا*، أذربيجان*، جزر البهاما، البحرين*، بنغلادش، بيلاروس، بلجيكا*، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشيلي، الصين*، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا*، قبرص*، جمهورية التشيك، الدنمارك*، جيبوتي، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور*، غينيا الاستوائيّة، إستونيا، الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية*، فيجي، فنلندا*، فرنسا*، الغابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان*، غرينادا، غواتيمالا*، غينيا، غينيا - بيساو، غويانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند*، إندونيسيا*، أيرلندا*، إسرائيل*، إيطاليا*، جامايكا، اليابان، الأردن*، كازاخستان، كينيا، كوريا الجنوبية*، الكويت*، قيرغيزستان، لاوس*، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ*، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً)، مدغشقر، ملاوي، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزمبيق*، ميانمار، ناميبيا، ناورو، هولندا*، نيوزيلندا، نيكارغوا، النيجر، نيجيريا، نيوي، النرويج*، عُمان*، باكستان*، بالاو، فلسطين، بنما، باراغواي، بيرو*، الفيليبين، بولندا، البرتغال*، قطر*، رومانيا*، روسيا*، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا*، سان مارينو، المملكة العربية السعودية*، السنغال، صربيا، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا*، إسبانيا*، السودان، سوازيلند، السويد*، سويسرا*، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا*، تركمانستان، أوغندا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا، الإمارات العربيّة المتحدة، أوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فيتنام، اليمن، زامبيا.

* بتحفظ و/أو إعلان.

وقعت لكن لم تصدّق (1): هايتي.

نص الاتفاقية: International Atomic Energy Agency, INFCIRC/274, Nov. 1979, <https://www.iaea.org/sites/default/files/infcirc274.pdf>

أطراف الاتفاقية المعدَّلة (118): ألبانيا، الجزائر، أنتيغوا، وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا*، أستراليا، النمسا، أذربيجان*، البحرين، بنغلادش، بلجيكا*، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا*، تشيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك*، جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، إستونيا، الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية*، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل*، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كوريا الجنوبية، الكويت، قيرغيزستان، لاتفيا، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً)، مدغشقر، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، مولدوفا، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، ناورو، هولندا*، نيوزيلندا*، نيكارغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان*، فلسطين، بنما، باراغواي*، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، سانت لوسيا، سان مارينو، السعودية، صربيا، سيشيل، سنغافورة*، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا،

السويد، سوازيلند، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، تونس، تركيا*، تركمانستان، المملكة المتحدة*، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أورغواي، الولايات المتحدة*، أوزباكستان، فيتنام.

* بتحفّظ و/أو إعلان.

النص المعدَّل والنصّ الموحّد للاتفاقية المعدّلة: International Atomic Energy Agency, INFCIRC/274/ Rev.1/Mod.1, 9 May 2016, <https://www.iaea.org/sites/default/files/infcirc274r1m1.pdf>

اتفاقية المحظورات أو القيود على استخدام أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (اتفاقية «الأسلحة غير الإنسانية»)

فُتح باب التوقيع على الاتفاقية والبروتوكولات 1 و2 و3 في نيويورك في 10 نيسان/أبريل 1981؛ أصبحت نافذة في 2 كانون الأول/ديسمبر 1983؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للأمم المتحدة.

الاتفاقية «معاهدة جامعة» يُمكن أن تُعقد بموجبها اتفاقات محدّدة على شكل بروتوكولات. ولكي تصبح أي دولة طرفاً فيها يجب عليها أن تصدّق على اثنين من البروتوكولات على الأقل.

فُتح باب التوقيع على تعديل المادّة ١ من الاتفاقيّة الأصليّة في جنيف في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2001. وهو يوسّع نطاق التطبيق ليشمل النزاعات المسلّحة غير الدوليّة. وأصبحت الاتفاقيّة المعدّلة نافذة في 18 أيار/مايو 2004.

البروتوكول ١ يحظر استخدام أسلحة يُقصد بها الإيذاء بشظايا لا يمكن كشفها في الجسم البشري بالأشعة.

البروتوكول 2 يحظر أو يقيّد استخدام الألغام والأشراك وغيرها من الأجهزة. البروتوكول 2 المعدّل، الذي أصبح نافذاً في 3 كانون الأول/ديسمبر 1998، يعزّز القيود المتعلقة بالألغام المضادّة للأفراد.

البروتوكول 3 يقيّد استخدام الأسلحة الحارقة.

البروتوكول 4، الذي أصبح نافذاً في 30 تموز/يوليو 1998، يحظر استخدام الأسلحة الليزرية المصمّمة خصّيصاً لإحداث عمى دائم للرؤية غير المعزّزة.

البروتوكول 5، الذي أصبح نافذاً في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، يقرّ بالحاجة إلى تدابير ذات طبيعة عامّة لتقليل مخاطر مخلّفات الحرب من المتفجّرات وآثارها.

يجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة وبروتوكولاتها، بعد تقديم إشعار مدته سنة. لكن إذا كان الطرف متورّطاً في نزاع مسلّح أو احتلال في ذلك الوقت، لا يصبح الانسحاب نافذاً إلى أن ينتهي النزاع أو الاحتلال وتستوفى التزامات الطرف.

الأطراف في الاتفاقية والبروتوكولات الأصلية (125): أفغانستان[2]، الجزائر[2]، ألبانيا، أنتيغوا وبربودا[1]، الأرجنتين*، أستراليا، النمسا، البحرين[5]، بنغلادش، بيلاروس، بلجيكا، بنين[2]، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي[4]، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا*، تشيلي[2]، الصين*، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار[5]، كرواتيا، كوبا، قبرص*، جمهورية التشيك، الدنمارك، جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إستونيا[2]، فنلندا، فرنسا*، الغابون[2]، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا ـ بيساو، الكرسي الرسولي*، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، العراق، أيرلندا، إسرائيل*[1]، إيطاليا*، جامايكا[2]، اليابان، الأردن[2]، كازاخستان[2]، كوريا الجنوبية[3]، الكويت[2]، لاوس، لاتفيا، لبنان[2]، يسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا[2]، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً)، مدغشقر، المالديف[2]، مالي، مالطا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو[3]، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب[4]، ناورو، هولندا*، نيوزيلندا، نيكارغوا[2]، النيجر، النرويج، باكستان، بنما، فلسطين[2]، بنما، باراغواي، بيرو[2]، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر[2]، رومانيا*، روسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السعودية[2]، السنغال[5]، صربيا، سيشيل، سيراليون[2]، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، توغو، تونس، تركيا*[3]، تركمانستان[1]، أوغندا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة[2]، أوروغواي، الولايات المتحدة*، أوزبكستان، فنزويلا، زامبيا.

* بتحفظ و/أو إعلان.

(1) طرف في البروتوكولين 1 و2 لعام 1981 فقط.

(2) طرف في البروتوكولين 1 و3 لعام 1981 فقط.

(3) طرف في البروتوكول 1 لعام 1981 فقط.

(4) طرف في البروتوكول 2 لعام 1981 فقط.

(5) طرف في البروتوكول 3 لعام 1981 فقط.

أطراف وقعت على الاتفاقية والبروتوكولات الأصلية لكن لم تصدّق عليها (4): مصر، نيجيريا، السودان، فيتنام.

الأطراف الموقّعة على الاتفاقيّة المعدّلة والبروتوكولات الأصليّة (86): أفغانستان، الجزائر، ألبانيا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بنغلادش، بيلاروس، بلجيكا، بنين، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كندا، تشيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا ـ بيساو، الكرسي الرسولي*، هنغاريا، أيسلندا، الهند، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا،

اليابان، كوريا الجنوبيّة، الكويت، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً) مالطا، المكسيك*، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، نيكارغوا، النيجر، النرويج، بنما، البارغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، صربيا، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، تونس، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، أوروغواي، الولايات المتحدة، زامبيا.

* بتحفّظ و/أو إعلان.

الأطراف في البروتوكول 2 المعدّل (105): أفغانستان، ألبانيا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا*، بنغلادش، بيلاروس*، بلجيكا*، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، تشيلي، الصين*، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك*، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا*، فرنسا*، الغابون، جورجيا، ألمانيا*، اليونان*، غرينادا، غواتيمالا، غينيا ـ بيساو، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا*، أيسلندا، الهند، أيرلندا*، إسرائيل*، إيطاليا*، جامايكا، اليابان، الأردن، كوريا الجنوبية*، الكويت، لاتفيا، لبنان، لليبيريا، ليختنشتاين*، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً)، مدغشقر، المالديف، مالي، مالطا، موريشيوس، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، ناورو، هولندا*، نيوزيلندا، نيكارغوا، النيجر، النرويج، باكستان*، بنما، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا*، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا*، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تونس، تركيا، تركمانستان، المملكة المتحدة*، أوكرانيا*، أورغواي، الولايات المتحدة*، فنزويلا، زامبيا.

* بتحفظ و/أو إعلان.

الأطراف في البروتوكول 4 (108): أفغانستان، الجزائر، ألبانيا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا*، النمسا*، بنغلادش، بيلاروس، بلجيكا*، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا*، تشيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا*، اليونان*، غرينادا، غواتيمالا، غينيا ـ بيساو، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، أيرلندا*، إسرائيل*، إيطاليا*، جامايكا، اليابان، كازاخستان، الكويت، لاتفيا، ليسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين*، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً)، مدغشقر، المالديف، مالي، مالطا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، ناورو، هولندا*، نيوزيلندا، نيكارغوا، النيجر، النرويج، باكستان، بنما، البارغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا*، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السعودية، صربيا، سيشيل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا*، إسبانيا، سريلانكا، السويد*، سويسرا*، طاجيكستان، تونس، تركيا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا، أورغواي، الولايات المتحدة*، أوزبكستان.

* بتحفظ و/أو إعلان.

الأطراف في البروتوكول 5، (95): أفغانستان، ألبانيا، الأرجنتين*، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلادش، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، كندا، تشيلي، الصين*، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا ـ بيساو، الكرسي الرسولي*، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، كوريا الجنوبية، الكويت، لاوس، لاتفيا، ليسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً)، مدغشقر، مالي، مالطا، موريشيوس، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا*، نيكارغوا، النرويج، باكستان، بنما، البارغواي، البيرو، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السعودية، السنغال، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تونس، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، الولايات المتحدة*، زامبيا

* بتحفّظ و/أو إعلان.

نصوص الاتفاقية الأصلية والبروتوكولات: United Nations Treaty Collection, <http://treaties.un.org/doc/Treaties/1983/12/1983120201-19AM/XXVI-2-revised.pdf>

نص الاتفاقية المعدّلة: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/2001/12/2001122101-23AM/Ch_XXVI_02_cp.pdf>

نص البروتوكول 2 المعدّل: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/1996/05/1996050301-38AM/Ch_XXVI_02_bp.pdf>

نص البروتوكول 4 المعدّل: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/1995/10/1995101301-30AM/Ch_XXVI_02_ap.pdf>

نص البروتوكول 5 المعدّل: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/2003/11/2003112801-19AM/Ch_XXVI_02_dp.pdf>

اتفاقيّة حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدميرها (اتفاقية الأسلحة الكيميائية)

فُتح باب التوقيع عليها في باريس في 13 كانون الثاني/يناير 1993؛ أصبحت نافذة في 29 نيسان/أبريل 1997؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للأمم المتحدة.

تحظر المعاهدة تطوير الأسلحة الكيميائيّة وإنتاجها وحيازتها ونقلها وتخزينها واستخدامها. ويتكوّن نظام معاهدة الأسلحة الكيميائية من أربع ركائز: نزع الأسلحة، وعدم الانتشار، والمساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية، والتعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية للكيمياء.

تعهّد كل طرف بتدمير أسلحته الكيميائية بحلول 29 نيسان/أبريل 2012. وبحلول ذلك التاريخ، لم تكن إلا ثلاثة أطراف قد دمّرت مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية من بين الأطراف السبعة التي

أعلنت عنها في ذلك التاريخ (ألبانيا، والهند، وكوريا الجنوبية)، وأكملت روسيا تدمير مخزونها في سنة 1917، في حين تواصل العراق وليبيا وروسيا والولايات المتحدة تدمير مخزوناتها. أما مخزون الأسلحة الكيميائية الذي أعلنت عنه سورية عندما انضمّت إلى المعاهدة في سنة 2013، فقد دُمّر في سنة 2016. وسيتواصل تدمير الأسلحة الكيميائية القديمة والمهجورة عندما يُكشف عنها في ميادين القتال السابقة على سبيل المثال.

يجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة، بعد تقديم إشعار مدته 90 يوماً، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

الأطراف (193): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلادش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديموقراطية، جمهورية الكونغو، جزر كوك، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جيبوتي، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا ـ بيساو، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباتي، كوريا الجنوبية، الكويت، قيرغيزستان، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً)، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزمبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكارغوا، النيجر، نيجيريا، نيوي، النرويج، عُمان، باكستان، بالاو، فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرنسيبي، السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، سورينام، السودان، سوازيلند، السويد، سويسرا، سورية، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، تيمور ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

دول وقعت ولم تصدّق (1): إسرائيل.

نص الاتفاقية: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/1997/04/1997042907-52PM/CTC-XXVI_03_ocred.pdf>

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

فُتح باب التوقيع عليها في نيويورك في 24 أيلول/سبتمبر 1996؛ لم تصبح نافذة؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للأمم المتحدة

تحظر المعاهدة إجراء أي تفجير اختباري لسلاح نووي أو أي تفجير نووي آخر، وتحثّ كل طرف على منع أي تفجير نووي كهذا في أي مكان تحت سلطته أو سيطرته والامتناع عن التسبّب بإجراء أي تفجير اختباري لسلاح نووي أو أي تفجير نووي آخر أو التشجيع عليه أو المشاركة فيه بأي طريقة.

يتكوّن نظام التحقّق الذي أنشأته المعاهدة من نظام مراقبة دولي للكشف عن علامات على انفجارات نووية، ومركز بيانات دولي لجمع وتوزيع البيانات المستمدّة من نظام المراقبة الدولي، والحقّ في التفتيش الموقعي لتحديد ما إذا كان الانفجار قد حدث. وينفّذ العمل بموجب عن طريق منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

تصبح المعاهدة نافذة بعد 180 يوماً من تاريخ إيداع صكوك تصديق 44 دولة مدرجة في قائمة في ملحق للمعاهدة. وتمتلك كل الدول الأربع والأربعين مفاعلات لتوليد الطاقة النووية و/أو مفاعلات أبحاث نووية. وفي انتظار بدء نفاذ المعاهدة، تعدّ لجنة تحضيرية لتنفيذ المعاهدة وإنشاء منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

بعد أن تصبح المعاهدة نافذة، يجوز لأي طرف الانسحاب منها بعد تقديم إشعار مدته ستة أشهر، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

الدول المطلوب منها التصديق لنفاذ المعاهدة (44): الجزائر، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بنغلادش، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، كندا، تشيلي، الصين*، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر*، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، الهند*، إندونيسيا، إيران*، إسرائيل*، إيطاليا، اليابان، كوريا الشمالية*، كوريا الجنوبية، المكسيك، هولندا، النرويج، باكستان*، بيرو، بولندا، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة*، فيتنام.

* دول لم تصدق على المعاهدة.

التصديقات المودعة (167): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلادش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطيّة، جزر كوك، كوستاريكا، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إريتريا، إستونيا،

إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا ـ بيساو، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباتي، كوريا الجنوبية، الكويت، قيرغيزستان، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً)، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزمبيق، ماينمار، ناميبيا، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيكارغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عُمان، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السودان، سورينام، السويد، سوازيلند، سويسرا، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أورغواي، أوزبكستان، فاناتوا، فنزويلا، فيتنام، زامبيا

وقعت لكن لم تصدّق (17): الصين، جزر القمر، مصر، غينيا الاستوائية، غامبيا، إيران، إسرائيل، نيبال، بابوا غينيا الجديدة، ساو تومي وبرنسيبي، جزر سليمان، سريلانكا، تايلند، تيمور ليشتي، الولايات المتحدة، اليمن، زيمبابوي.

ملاحظة: إضافة إلى 167 دولة صدّقت على المعاهدة لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2019، صدّقت زيمبابوي في 13 شباط/فبراير 2019.

نص المعاهدة: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/1997/09/1997091 007-37AM/Ch_XXVI_04p.pdf>

اتفاقية حظر استخدام الألغام المضادّة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها وتدميرها

فُتح باب التوقيع عليها في أوتاوا في 3 ـ 4 كانون الأول/ديسمبر 1997 وفي نيويورك في 5 كانون الأول/ديسمبر 1997؛ أصبحت نافذة في 1 آذار/مارس 1999؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للأمم المتحدة.

تحظر الاتفاقية الألغام المضادة للأفراد، وهي معرَّفة بأنها ألغام مصمَّمة لتنفجر عند قدوم شخص ما أو اقترابه منها أو ملامستها وأنها تُقعِد أو تجرح أو تقتل شخصاً واحداً أو أكثر.

يتعهّد كل طرف بتدمير كل الألغام المضادة للأفراد المخزونة لديه في أقرب وقت ممكن على ألا يتجاوز أربع سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى تلك الدولة الطرف. ويتعهّد كل طرف أيضاً بتدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغّمة التي تقع تحت سلطته أو سيطرته في تاريخ لا يتجاوز عشر سنوات من نفاذ التنفيذ بالنسبة إلى تلك الدولة الطرف.

يجوز لأي طرف الانسحاب من الاتفاقية بعد تقديم إشعار مدته سنة أشهر، لكن إذا كان الطرف متورّطاً في نزاع مسلّح في ذلك الوقت، لا يصبح الانسحاب نافذاً إلى أن ينتهي النزاع.

الأطراف (164): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين*، أستراليا*، النمسا*، جزر البهاما، بنغلادش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا*، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي*، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، جزر كوك، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك*، الدنمارك، جيبوتي، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان*، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا ـ بيساو، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، كيريباتي، الكويت، لاتفيا، ليسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا*، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً)، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالي، مالطا، موريتانيا، موريشيوس*، المكسيك، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود*، موزمبيق، ناميبيا، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، نيوي، النرويج، بنما، بالاو، بابوا نيو غينيا، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، رَوَاندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرنسيبي، السنغال، صربيا*، سيشيل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا*، جنوب السودان، إسبانيا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد*، سويسرا*، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، تيمور ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا، أوروغواي، فاناتوا، فنزويلا، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

* مع تحفظ و/أو إعلان.

وقعت لكن لم تصدق: جزر مارشال

نص الاتفاقية: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/1997/09/1997091807-53AM/Ch_XXVI_05p.pdf>

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

فتح للتوقيع قيس روما في 17 تموز/يوليو 1998 وفي نيويورك في 18 تشرين الأول/أكتوبر 1998؛ وأصبح نافذاً في 1 تموز/يوليو 2002؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للأمم المتحدة

أنشأ نظام روما الأساسي المحكمة الجنائية الدولية، وهي محكمة دولية دائمة تتعامل اتهامات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان. ويمكن أن تحقّق المحكمة الجنائية الدولية في جريمة مزعومة وقعت على أراضي دولة طرف أو ارتكبتها دولة طرف

أو أحالها عليها مجلس الأمن الدولي. ولا يجوز أن تقاضي المحكمة الجنائية الدولية أي جريمة إلا إذا كانت المحاكم المحلية غير راغبة أو غير قادرة على القيام بذلك.

التعديل على المادّة 8 في 10 حزيران/يونيو 2010 يجعل استخدام أسلحة كيميائية والطلقات المتوسّعة في النزاعات غير الدولية من جرائم الحرب. وتجعل سلسلة التعديلات على المادة 8 المعتمدة في 14 كانون الأول/ديسمبر 2017 من جرائم الحرب استخدام الأسلحة التي تستخدم عوامل ميكروبية أو بيولوجية أخرى أو السموم، والأسلحة التي يكون أثرها الرئيسي الإصابة بشظايا لا يمكن كشفها بالأشعة السينية في جسم الإنسان، وأسلحة الليزر المسبّبة للعمى. وتصبح التعديلات على المادة 8 نافذة بالنسبة إلى الأطراف التي قبلتها بعد سنة واحدة من قبولها.

التعديلات المعتمدة في 11 حزيران/يونيو 2010 تحدّد جريمة العدوان. وقد أصبح اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بشأن جريمة العدوان مفعّلاً في 17 تموز/يوليو 2018. ومنذ ذلك التاريخ، صار يجوز لمجلس الأمن الدولي إحالة عمل العدوان الواضح إلى المحكمة الجنائية الدولية، بصرف النظر عما إذا كان يشمل دولاً أطرافاً أو غير أطراف في القانون الأساسي.

ويجوز للدولة الانسحاب من القانون الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية بتقديم إشعار مدّته 12 شهراً.

الأطراف في قانون روما الأساسي (123): أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين*، أستراليا*، النمسا، بنغلادش، بربادوس، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كمبوديا، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، كولومبيا*، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، جزر كوك، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جيبوتي، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا*، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غويانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن*، كينيا، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً)، مدغشقر، ملاوي، المالديف، مالي، مالطا*، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، منغوليا، الجبل الأسود، ناميبيا، ناورو، هولندا، نيوزيلندا*، النيجر، نيجيريا، النرويج، فلسطين، بنما، بالاو، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال*، رومانيا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سورينام، السويد*، سويسرا، طاجيكستان، تنزانيا، تيمور ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة*، أوروغواي، فاناتوا، فنزويلا، زامبيا.

* مع تحفظ و/أو إعلان.

دول وقّعت ولم تصدّق (31): الجزائر، أنغولا، أرمينيا، جزر البهاما، البحرين، الكاميرون، مصر، إريتريا، غينيا ـ بيساو، هايتي، إيران، إسرائيل*، جامايكا، الكويت، قيرغيزستان، موناكو، المغرب، موزمبيق، عمان، روسيا*، ساو تومي وبرنسيب، جزر سليمان، السودان*، سورية، تايلند، أوكرانيا[1]، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة*، أوزبكستان، اليمن، زيمبابوي.

* أعلنت هذه الدول أنها لم تعد ترغب في أن تصبح أطرافاً في القانون الأساسي.

[1] قبلت أوكرانيا اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في ما يتعلّق بالجرائم المزعومة المرتكبة على أراضيها منذ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

ملاحظات: انسحبت بروناي من القانون الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2017. أعلنت غامبيا وجنوب أفريقيا في سنة 2016 أنهما سينسحبان، لكنهما ألغتا الإعلانين في سنة 2017. وفي 17 آذار/مارس 2018، قدّمت الفيليبين إشعاراً بأنها ستنسحب من القانون الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية وسيكون انسحابها نافذاً اعتباراً من 17 آذار/مارس 2019.

الدول الأطراف في التعديل على المادّة 8 في 10 حزيران/يونيو 2010 (37): أندورا، الأرجنتين، النمسا، بلجيكا، بوتسوانا، تشيلي، كوستا ريكا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، السلفادور، إستونيا، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، غويانا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا سابقاً)، مالطا، موريشيوس، هولندا، النرويج، فلسطين، بنما، بولندا، البرتغال، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سويسرا، ترينيداد وتوباغو، أورغواي.

ملاحظة: بالإضافة إلى الدول السبع والثلاثين التي قبلت التعديل اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2019، قبلت باراغواي التعديل في 5 نيسان/أبريل 2019.

الدول الأطراف في التعديل الذي أجري في 11 حزيران/يونيو 2010 (37): أندورا، الأرجنتين، النمسا، بلجيكا، بوتسوانا، تشيلي، كوستا ريكا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، السلفادور، إستونيا، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، غويانا، أيسلندا، أيرلندا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا سابقاً)، مالطا، هولندا، فلسطين، بنما، بولندا، البرتغال، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سويسرا، ترينيداد وتوباغو، أورغواي.

ملاحظة: إضافة إلى الدول السبع والثلاثين التي قبلت التعديل اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2019، قبلت باراغواي التعديل في 5 نيسان/أبريل 2019.

الدول الأطراف في التعديل على المادّة 8 في 14 كانون الأول/ديسمبر 2017 بشأن الأسلحة التي تستخدم عوامل ميكروبية أو بيولوجية أخرى، أو سموماً (0): لا يوجد أطراف

الدول الأطراف في التعديل على المادّة 8 في 14 كانون الأول/ديسمبر 2017 بشأن الأسلحة التي يكون أثرها الرئيسي الإصابة بشظايا لا يمكن كشفها الأشعة السينية في الجسم (0): لا يوجد أطراف

الدول الأطراف في التعديل على المادّة 8 في 14 كانون الأول/ديسمبر 2017 بشأن أسلحة الليزر المسبّبة للعمى (0): لا يوجد أطراف

ملاحظة: قبلت لوكسبورغ التعديلات الثلاثة أعلاه في 2 نيسان/أبريل 2019.

نص القانون الأساسي: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/1998/07/1998071706-33PM/Ch_XVIII_10p.pdf>

نص التعديل على المادّة 8 في 10 حزيران/يونيو 2010: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/2010/10/2010101105-46PM/CN.533.2010.pdf>

نص التعديل الذي أجري في 11 حزيران/يونيو 2010: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/2010/06/2010061105-56PM/CN.651.2010.pdf>

نص التعديل على المادّة 8 في 14 كانون الأول/ديسمبر 2017 بشأن الأسلحة التي تستخدم عوامل ميكروبية أو بيولوجية أخرى، أو سموماً: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Publication/CN/2018/CN.116.2018-Eng.pdf>

نص التعديل على المادّة 8 في 14 كانون الأول/ديسمبر 2017 بشأن الأسلحة التي يكون أثرها الرئيسي الإصابة بشظايا لا يمكن كشفها الأشعة السينية في الجسم: United Nations Treaty Collection, <http://treaties.un.org/doc/Publication/CN/2018/CN.125.2018-Eng.pdf>

نص التعديل على المادّة 8 في 14 كانون الأول/ديسمبر 2017 بشأن أسلحة الليزر المسبّبة للعمى: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Publication/CN/2018/CN.126.2018-Eng.pdf>

اتفاقية الذخائر العنقودية

فُتح باب التوقيع عليها في أوسلو في 3 كانون الأول/ديسمبر 2008. أصبحت نافذة في 1 آب/أغسطس 2010. الجهة الوديعة الأمين العام للأمم المتحدة.

أهداف الاتفاقية هي حظر استخدام وإنتاج ونقل وتخزين الذخائر العنقودية التي تلحق أذى غير مقبول بالمدنيين، ووضع إطار عمل للتعاون والمساعدة يضمن توفير الرعاية المناسبة وإعادة تأهيل الضحايا، وتطهير المناطق الملوثة، والتثقيف بغية تقليل المخاطر، وتدمير المخزونات. لكن الاتفاقية لا تسري على الألغام.

يتعهد كل طرف بتدمير كل الذخائر العنقودية المخزونة لديه في أقرب وقت ممكن، ولكن في موعد لا يتجاوز ثماني سنوات بعد بدء نفاذ الاتفاقية لتلك الدولة الطرف. وكانت المواعيد النهائية الأولى لتدمير المخزونات في سنة 2018. كما يتعهد كل طرف بإزالة وتدمير كل الذخائر العنقودية في المناطق الملوثة الخاضعة لولايته أو سيطرته في موعد لا يتجاوز 10 سنوات بعد بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة لتلك الدولة الطرف. المواعيد النهائية الأولى للإزالة هي في سنة 2020.

أنشئت في سنة 2015 وحدة لدعم التنفيذ مكوّنة من ثلاثة أشخاص، مقرّها في جنيف، لتقديم المشورة والدعم التقني، وأشياء أخرى، إلى الأطراف.

يجوز لأي طرف الانسحاب من الاتفاقية بعد تقديم إشعار مدته ستة أشهر، لكن إذا كان الطرف متورّطاً في نزاع مسلّح في ذلك الوقت، لا يصبح الانسحاب نافذاً إلى أن ينتهي النزاع.

الأطراف (105): أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، أستراليا، النمسا، بلجيكا*، بليز، بنين، البوسنة والهرسك، بتسوانا، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، الكاميرون، كندا، تشاد، تشيلي، كولومبيا، جزر القمر، جزر كوك، جمهورية الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور*، فيجي، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا ـ بيساو، غويانا، الكرسي الرسولي*، هندوراس، هنغاريا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً)، مدغشقر، ملاوي، مالي، مالطا، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، موزمبيق، ناميبيا، ناورو، هولندا، نيوزلندا، نيكارغوا، النيجر، النرويج، فلسطين، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، البرتغال، رواندا، ساموا، سانت كيتس ونيفيس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، السنغال، سيشيل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، سوازيلند، السويد، سويسرا، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، المملكة المتحدة، الأوروغواي، زامبيا.

* بتحفظ و/أو إعلان.

وقعت لكن لم تصدّق (15): أنغولا، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، قبرص، جيبوتي، هايتي، إندونيسيا، جامايكا، كينيا، ليبيريا، نيجيريا، الفيليبين، رواندا، ساو تومي وبرنسيبي، الصومال، تنزانيا، أوغندا.

ملاحظة: إضافة إلى المئة وخمسة أطراف (152) لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2019، صدّقت الفيليبين على الاتفاقية في 3 كانون الثاني/يماير 2019.

نص الاتفاقية: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Publication/CTC/26-6.pdf>

معاهدة تجارة الأسلحة

فُتح باب التوقيع عليها في نيويورك في 3 حزيران/يونيو 2013؛ أصبحت نافذة في 24 كانون الأول/ديسمبر 2014. الجهة الوديعة الأمين العام للأمم المتحدة

الغرض من المعاهدة وضع أعلى المعايير الدولية المشتركة الممكنة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، ومنع واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية ومنع تحويلها.

ومن الأمور الأخرى، تحظر المعاهدة أي دولة طرف من التصريح بنقل أسلحة إذا كانت ستستخدم في ارتكاب إبادة جماعية، أو جرائم ضدّ الإنسانية، أو جرائم حرب. وتتطلب المعاهدة

أيضاً من الدولة المصدّرة تقييم احتمال أن تقوّض الأسلحة المقترح تصديرها السلام والأمن أو أن تستخدم لارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وعلى كل طرف أن يقدّم تقريراً سنوياً بخصوص صادرات الأسلحة التقليدية أو وارداتها المصرّح بها أو الفعلية.

أنشأت المعاهدة الأمانة العامة لمعاهدة تجارة الأسلحة، ومقرها في جنيف، لدعم الأطراف في تنفيذها. ومن مهامّها، جمع التقارير السنوية المقدمة من كل طرف عن واردات وصادرات الأسلحة التقليدية.

يجوز لأي طرف أن ينسحب من الاتفاقية بعد تقديم إشعار مدّته 90 يوماً.

التصديقات المودعة (100): ألبانيا، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنين، بوتان، البرازيل، البوسنة والهرسك، بلغاريا، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا ـ بيساو، غويانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلند، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان*، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين*، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدنيا اليوغوسلافيا سابقاً)، مدغشقر، مالي، مالطا، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، موزمبيق، هولندا، نيوزيلندا*، النيجر، نيجيريا، النرويج، فلسطين، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، سانت فنسنت وجز غرينادين، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سيشل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سورينام، السويد، سويسرا*، توغو، ترينيداد وتوباغو، توفالو، المملكة المتحدة، أورغواي، زامبيا.

* بتحفّظ و/أو إعلان

ملاحظة: بما أن المعاهدة لا تصبح نافذة بالنسبة إلى الدولة إلا بعد 90 يوماً على إيداع تصديقها، فإن غينيا ـ بيساو وموزمبيق وسورينام لم تكن دولاً أطرافاً كاملة في 1 كانون الثاني/يناير 2019. إضافة إلى المئة (100) طرف لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2019، صدّقت بالاو على المعاهدة في 8 نيسان/أبريل 2019، ولبنان في 9 أيار/مايو 2019.

وقعت لكن لم تصدّق (35): أندورا، أنغولا، البحرين، بنغلادش، بوروندي، كمبوديا، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو، جيبوتي، إسواتيني، الغابون، هايتي، إسرائيل، كيريباتي، لبنان، ليبيا، ملاوي، ماليزيا، منغوليا، ناميبيا، ناورو، بالاو، الفيليبين، رواندا، ساو تاومي وبرنسيبي، سنغافورة، تنزانيا، تايلند، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة، فانواتو، زيمباوبوي

نص المعاهدة: United Nations Office for Disarmament Affairs <https://treaties.un.org/doc/Treaties/2013/04/2013041012-01PM/Ch_XXVI_08.pdf>

معاهدة حظر الأسلحة النووية

فُتح باب التوقيع عليها في نيويورك في 20 أيلول/سبتمبر 2017؛ لم تصبح نافذة؛ الجهة الوديعة الأمين العام للأمم المتحدة.

تذكر المعاهدة في ديباجتها العواقب الإنسانية والبيئية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية وتحتجّ بمبادئ القانون الإنساني الدولي وقواعد القانون الدولي المطبقة في النزاعات المسلحة. وتحظر المعاهدة على الدول الأطراف تطوير الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو اختبارها أو إنتاجها أو تصنيعها أو الحصول عليها أو امتلاكها أو تخزينها. ويحظر على الدول الأطراف استخدام الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية أو التهديد باستخدامها. وأخيراً، لا يجوز للدول الأطراف السماح بتمركز الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو تركيبها أو نشرها في أراضيها.

تحدد الاتفاقية إجراءات إزالة الأسلحة النووية لأي دولة طرف تمتلكها أو تحوزها أو تسيطر عليها بعد 7 تموز/يوليو 2017، على أن تشرف عليها «سلطة أو سلطات دولية مختصة» تعيّنها الدول الأطراف. ويتعيّن على كل طرف الحفاظ على اتفاقات الضمانات القائمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعليه، في أدنى حدّ، أن يبرم وينفّذ اتفاق ضمانات شامل مع الوكالة. وتتضمن المعاهدة أيضاً أحكاماً بشأن مساعدة ضحايا اختبار الأسلحة النووية أو استخدامها، واتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة للمعالجة البيئية للمناطق الملوّثة.

تصبح المعاهدة نافذة بعد 90 يوماً من إيداع صكّ التصديق الخمسين. ولا تخلّ عضوية المعاهدة بالالتزامات المتوافقة الدولية الأخرى للأطراف (مثل معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية). بعد نفاذ المعاهدة، يستطيع الطرف الانسحاب منها بعد تقديم إخطار رسمي مدّته 12 شهراً، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة. لكن إذا كان الطرف متورّطاً في نزاع مسلّح في ذلك الوقت، لا يصبح الانسحاب نافذاً إلى أن ينتهي النزاع المسلّح.

التصديقات المودعة (19): النمسا، جزر كوك*، كوستاريكا، كوبا*، غامبيا، غويانا، الكرسي الرسولي، المكسيك، نيوزيلندا*، نيكارغوا، بالاو، ساموا، سان مارينو، فلسطين، تايلند، الأورغواي، فاناتوا، فنزويلا، فيتنام

وقّعت ولم تصدّق (51): الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وباربودا، بنغلادش، بينين، بوليفيا، البرازيل، بروناي دار السلام، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشيلي، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، فيجي، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا ـ بيساو، هندوراس، إندونيسيا، أيرلندا، جامايكا، كازاخستان،

كيريباتي، لاوس، ليبيا، ليختنشتاين، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، بنما، باراغواي، بيرو، الفيليبين، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساو تومي وبرينسيبي، سيشيل، جنوب أفريقيا، تيمور ليشتي، توغو، توفالو.

ملاحظة: إضافة إلى الدول التسع عشرة التي صدّقت على المعاهدة لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2019، فقد صدّقت عليها سانت لوسيا في 23 كانون الثاني/يناير 2019، والسلفادور، في 30 كانون الثاني/يناير، وجنوب أفريقيا في 25 شباط/فبراير، وبنما في 11 نيسان/أبريل 2019. وإضافة إلى الدول الواحدة والخمسين (51) التي وقّعت على المعاهدة ولكن لم تصدّق عليها لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2019، فإن كمبوديا وقّعت في 9 كانون الثاني/يناير 2019.

نص المعاهدة: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/2017/07/20170707 03-42PM/Ch_XXVI_9.pdf>

II المعاهدات الإقليمية

معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)

فُتح باب التوقيع على المعاهدة الأصلية في مدينة مكسيكو في 14 شباط/فبراير 1967؛ أصبحت نافذة في 22 نيسان/أبريل 1968. عُدلت المعاهدة في السنوات 1990 و1991 و1992؛ الجهة الوديعة: الحكومة المكسيكية.

تحظر المعاهدة على أي بلد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اختبار أي سلاح نووي أو استخدامه أو صناعته أو إنتاجه أو حيازته بأي وسيلة، فضلاً عن تلقي أي بلد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبحار المحيطة أي سلاح نووي وتركيبه ونشره وامتلاكه بأي صورة من الصور.

وعلى الأطراف إبرام اتفاقات فردية مع الوكالة الدولية للطاقة الذريّة لتطبيق الضمانات على أنشطتها النووية. وللوكالة السلطة الحصرية لإجراء عمليات تفتيش خاصة. وأنشأت المعاهدة أيضاً وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لضمان الامتثال لها.

وباب توقيع المعاهدة مفتوح أمام كل الدول المستقلة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة بعد تقديم إشعار مدته ثلاثة أشهر، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

وبموجب البروتوكول الإضافي الأول، تتعهّد الدول التي لها أراضٍ ضمن المنطقة (فرنسا، هولندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) بتطبيق قانون إخلاء هذه الأراضي من الأسلحة النووية العسكرية.

وبموجب البروتوكول الإضافي الثاني تتعهّد الدول النووية المعترف بها ـ الصين، فرنسا، روسيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة ـ باحترام قانون إخلاء أمريكا اللاتينيّة من الأسلحة النووية وعدم المساهمة في أعمال تنطوي على خرق للمعاهدة وعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد أطراف المعاهدة.

أطراف المعاهدة الأصلية (33): أنتيغوا وباربودا[1]، الأرجنتين[1]، جزر البهاما، باربادوس[1]، بليز[2]، بوليفيا، البرازيل[1]، تشيلي[1]، كولومبيا[1]، كوستاريكا[1]، كوبا[1]، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان[3]، الأكوادور، السلفادور[1]، غرينادا[4]، غواتيمالا[1]، غويانا[1]، هايتي، هندوراس، جامايكا[1]، المكسيك[1]، نيكارغوا[3]، بنما[1]، باراغواي[1]، بيرو[1]، سانت كيتس ونيفيس[1]، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سورينام[1]، ترينيداد وتوباغو[1]، أوروغواي[1]، فنزويلا[1].

1 صدّقت على تعديلات السنوات 1990 و1991 و1992.

2 صدّقت على تعديلات سنتي 1990 و1992 فقط.

3 صدّقت على تعديلات سنة 1992 فقط.

4 صدّقت على تعديلات سنة 1991 و1992 فقط.

أطراف البروتوكول الإضافي الأول (4): فرنسا*، هولندا، المملكة المتحدة*، الولايات المتحدة*

أطراف البروتوكول الإضافي الثاني (5): الصين*، فرنسا*، روسيا*، المملكة المتحدة*، الولايات المتحدة*

* بتحفّظ و/أو إعلان.

النص الأصلي للمعاهدة: United Nations Treaty Series, vol. 634 (1968),<https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume634/v634.pdf>

النص المعدل للمعاهدة: Agency for the Prohibition of Nuclear Weapons in Latin America and the Caribbean, S/Inf. 652 Rev. 3, 29 Jan. 2002, <http://www.opanal.org/wp-content/uploads/2015/08/Treaty_Tlatelolco.pdf>

معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا)

فُتح باب التوقيع على في راروتونغا في 6 آب/أغسطس 1985؛ أصبحت نافذة في 11 كانون الأول/ديسمبر 1986؛ الجهة الوديعة: أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ.

حُدّدت منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية بأنها تلك الواقعة بين منطقة تطبيق معاهدة تلاتيلولكو في الشرق والساحل الغربي لأستراليا واحد الغربي لبابوا غينيا الجديدة، وبين منطقة تطبيق معاهدة المنطقة القطبية الجنوبية في الجنوب وخط الاستواء، تقريباً، في الشمال.

تحظر المعاهدة صنع أي جهاز نووي متفجّر أو حيازته بطرائق أخرى، فضلاً عن امتلاك مثل هذا الجهاز أو السيطرة عليه من قبل الأطراف في أي مكان داخل المنطقة الموصوفة في مرفق أو خارجها. وتتعهّد الأطراف أيضاً بعدم توريد المواد أو المعدات النووية إلا إذا كانت خاضعة لضمانات الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة ومنع وضع أي جهاز نووي متفجّر على أراضيها فضلاً عن اختباره، وتتعهّد بعدم إلقاء وبمنع إلقاء النفايات المشعّة وغيرها من المواد المشعة في البحر في أي مكان ضمن المنطقة. ويحتفظ كل طرف بحريّته في السماح بزيارات السفن والطائرات الأجنبيّة وعبورها.

المعاهدة مفتوحة أمام توقيع أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ. وإذا انتهك أي طرف أحد الأحكام الأساسية للمعاهدة أو روحها، يجوز لكل طرف آخر الانسحاب منها بعد تقديم إشعار مدّته 12 شهراً.

بموجب البروتوكول الأول، تتعهّد فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بتطبيق محظورات المعاهدة المتعلّقة بصنع الأجهزة النووية المتفجّرة ووضعها واختبارها في الأراضي المسؤولة عنها دولياً والواقعة ضمن المنطقة.

وبموجب البروتوكول الثاني، تتعهّد الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بعدم استخدام أو التهديد باستخدام جهاز نووي متفجّر ضد الأطراف في المعاهدة أو ضد أي إقليم ضمن المنطقة التي يتولى طرف في البروتوكول الأول المسؤولية عنها دولياً.

وبموجب البروتوكول الثالث تتعهّد الصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وروسيا بعدم اختبار أي جهاز نووي متفجّر في أي مكان ضمن المنطقة.

الأطراف (13): أستراليا، جزر كوك، فيجي، كيريباتي، ناورو، نيوزيلندا، نيوي، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، جزر سليمان، تونغا، توفالو، فانواتو.

الأطراف في البروتوكول الأول (2): فرنسا، المملكة المتحدة؛ **وقّعت لكن لم تصدّق (1)**: الولايات المتحدة.

الأطراف في البروتوكول الثاني (4): الصين، فرنسا*، روسيا*، المملكة المتحدة*؛ **وقّعت لكن لم تصدّق (1)**: الولايات المتحدة.

الأطراف في البروتوكول الثالث (4): الصين*، فرنسا*، روسيا*، المملكة المتحدة*؛ **وقّعت لكن لم تصدّق (1)**: الولايات المتحدة.

* بتحفّظ و/أو إعلان.

نص المعاهدة، Pacific Islands Forum Secretariat, <http://www.forumsec.org/wp-content/uploads/2018/02/South-Pacific-Nuclear-Zone-Treaty-Raratonga-Treaty-1.pdf>

نصوص البروتوكولات: Pacific Islands Forum Secretariat, <http://www.forumsec.org/wp-content/uploads/2018/02/South-Pacific-Nuclear-Zone-Treaty-Protocols-1.pdf>

معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا

وقّعت المعاهدة الأصلية 16 دولة عضواً في حلف الناتو و6 دول أعضاء في حلف وارسو في باريس في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1990؛ أصبحت نافذة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1992، الجهة الوديعة: الحكومة الهولندية.

تحدّد المعاهدة سقوفاً لخمس فئات من التجهيزات المحدودة بموجب معاهدة ـ دبابات القتال، ومركبات القتال المدرّعة، والمدفعية من عيار 100 ملم على الأقل، والطائرات القتالية، والمروحيّات الهجومية ـ في منطقة تمتد من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال (منطقة الأطلسي ـ الأورال). وأنشأت المعاهدة الفريق الاستشاري المشترك لتعزيز أهدافها وتنفيذها.

جرى التفاوض مع الدول الأعضاء في منظمة معاهدة وارسو وحلف الناتو والتوقيع على المعاهدة ضمن إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (أصبح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ سنة 1995).

وقد أدخل **اتفاق طشقند لعام 1992**، الذي اعتمدته الجمهوريات السوفياتية السابقة التي لديها أراضٍ ضمن منطقة الأطلسيّ ـ الأورال (باستثناء إستونيا ولاتفيا وليتوانيا)، و**وثيقة أوسلو لعام 1992** (الوثيقة النهائية للمؤتمر الاستثنائي للدول الأطراف في معاهدة القوّات المسلّحة التقليديّة في أوروبا) تعديلات على المعاهدة اقتضاها نشوء دول جديدة بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي.

الأطراف (30): أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، بلجيكا[2]، بلغاريا[2]، كندا[2]، جمهورية التشيك[2]، الدنمارك[2]، فرنسا، جورجيا، ألمانيا[2]، اليونان، هنغاريا[2]، أيسلندا[2]، إيطاليا[2]، كازاخستان، لكسمبورغ[2]،

مولدوفا[2]، هولندا[2]، النرويج، بولندا، البرتغال[2]، رومانيا، روسيا[1]، سلوفاكيا[2]، إسبانيا، تركيا[2]، المملكة المتحدة[2]، أوكرانيا، الولايات المتحدة[2].

1 في 14 تموز/يوليو 2007 أعلنت روسيا نيتها تعليق المشاركة في المعاهدة والوثائق والاتفاقيات المرفقة بها، وأصبح ذلك نافذاً في 12 كانون الأول/ديسمبر 2007. وفي آذار/مارس 2015، أعلنت روسيا أنها اتخذت قراراً بوقف المشاركة تماماً في المعاهدة.

2 في تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر 2011، أبلغت هذه البلدان الجهة الوديعة أنها ستتوقّف عن أداء التزاماتها بموجب المعاهدة في ما يتعلّق بروسيا.

اعتمد مؤتمر الاستعراض الأول لمعاهدة القوات المسلحة التقليديّة في أوروبا **وثيقة المجنبة لعام 1996**، التي أعادت تنظيم المناطق الجانبية جغرافياً وعددياً، الأمر الذي سمح لروسيا وأوكرانيا بنشر المزيد من التجهيزات المحدودة بموجب المعاهدة.

النص الأصلي للمعاهدة (1990): Dutch Ministry of Foreign Affairs, <https://treatydatabase.overheid.nl/en/Verdrag/Details/004285/004285_Gewaarmerkt_0.pdf>

نص المعاهدة الموحّد (1993): Dutch Ministry of Foreign Affairs, <http://wetten.overheid.nl/BWBV0002009/>

نص وثيقة المجنبة: Organization for Security and Co-operation in Europe, <http://www.osce.org/library/14099?download=true>, annex A

البيان الختامي للمفاوضات المتعلقة بتعداد أفراد القوات المسلحة التقليدية بأوروبا (اتفاق CFE-1A)

وقع عليه الأطراف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في هلسنكي في 10 تموز/يوليو 1992؛ أصبح نافذاً بالتزامن مع معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، الجهة الوديعة: الحكومة الهولندية.

يحدد الاتفاق الملزم سياسياً سقوفاً لعدد الأفراد في القوات المسلحة التقليدية المتمركزة في قواعد برّية للأطراف داخل منطقة الأطلسي إلى الأورال.

نص الاتفاق: Organization for Security and Co-operation in Europe, <http://www.osce.org/library/14093?download=true>

الاتفاق المتعلق بتعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية بأوروبا

وقع عليه الأطراف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في إسطنبول في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1999، ولم يصبح نافذاً. الجهة الوديعة: الحكومة الهولندية.

بعد حلّ حلف وارسو وانضمام بعض أعضائه السابقين إلى حلف الناتو، يحل هذا الاتفاق محل التوازن العسكري بين كتلة وأخرى في معاهدة القوّات المسلّحة التقليديّة في أوروبا بحدود قصوى لمقتنيات كل دولة من التجهيزات المحدودة بموجب المعاهدة، وينصّ على هيكل جديد للحدود، وآليات مرونة عسكرية جديدة، وحدود فرعية للمجنبة، وتعزيز الشفافية. وسيفتح نظام القوات المسلّحة التقليدية في أوروبا أمام سائر الدول الأوروبية الأخرى. وسيصبح نافذاً عندما يصدق عليه كل الموقّعين.

وتحتوي الوثيقة الختامية لمؤتمر الدول الأطراف لمعاهدة القوات المسلّحة التقليدية في أوروبا لعام 1999، مع مرفقاتها، على ترتيبات ملزمة سياسياً في ما يتعلق بجورجيا ومولدوفا وأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، وانسحابات القوات المسلحة من الأراضي الأجنبية (المعروفة بالتزامات اسطنبول) وقد جعل العديد من الموقّعين على اتفاقية التعديل تصديقهم متوقّفاً على تنفيذ هذه الالتزامات السياسية.

تصديقات مودعة (3): بيلاروس، كازاخستان، روسيا*[1]

* بتحفظ و/أو مع إعلان.

وقّعت لكن لم تصدّق (27): أرمينيا، أذربيجان،، بلجيكا، بلغاريا، كندا، جمهورية التشيك، الدنمارك، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، جورجيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، مولدافيا، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، إسبانيا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا[2]، الولايات المتحدة.

1 أعلنت روسيا في 14 تموز/يوليو 2007 عن عزمها تعليق مشاركتها في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا والوثائق والاتفاقيات المرفقة بها، وأصبح ذلك نافذاً في 12 كانون الأول/ديسمبر 2007. وفي آذار/مارس 2015، أعلنت روسيا أنها اتخذت قراراً بوقف المشاركة تماماً في المعاهدة.

2 صدّقت أوكرانيا على اتفاق تعديل المعاهدة في 21 أيلول/سبتمبر 2000 لكنها لم تودع صكّها لدى الجهة الوديعة.

نص الاتفاقية: Dutch Ministry of Foreign Affairs, <https://treatydatabase.overheid.nl/en/Verdrag/Details/009241/009241_Gewaarmerkt_0.pdf>

نص المعاهدة المعدّلة بموجب اتفاق سنة 1999: SIPRI Yearbook 2000, pp. 627–42

نص الوثيقة الختامية: Organization for Security and Co-operation in Europe, <http://www.osce.org/library/14114?download=true>

معاهدة الأجواء المفتوحة

فُتح باب التوقيع عليها في هلسنكي في 24 آذار/مارس 1992؛ أصبحت نافذة في 1 كانون الثاني/يناير 2002؛ الجهتان الوديعتان: الحكومتان الكندية والهنغارية.

تلزم المعاهدة الأطراف بفتح أراضيها أمام طلعات مسح جوية غير مسلّحة بموجب إشعار قصير. وتمتدّ منطقة التطبيق من فانكوفر (كندا)، إلى فلاديفوستوك (روسيا) شرقاً.

تم التفاوض على المعاهدة بين الدول الأعضاء في حلف وارسو وحلف الناتو. وتستطيع أي دولة التقدّم للانضمام إلى المعاهدة اعتباراً من 1 تموز/يوليو 2002. ويجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة بعد تقديم إشعار مدّته ستة أشهر.

الأطراف (34): بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، جمهورية التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبورغ، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

وقعت لكن لم تصدّق (1): قيرغيزستان.

نص المعاهدة: Canada Treaty Information, <http://www.treaty-accord.gc.ca/text-texte.aspx?id=102747>

معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)

وقّعت عليها الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في بانكوك في 15 كانون الأول/ديسمبر 1995؛ أصبحت نافذة في 27 آذار/مارس 1997؛ الجهة الوديعة: الحكومة التايلندية.

تشمل منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية الأراضي والرفوف القارية والمناطق الاقتصادية الحصرية للدول الأطراف. وتحظر المعاهدة تطوير أو صنع أو حيازة أسلحة نووية داخل أو خارج نطاق المنطقة فضلاً عن وضع أسلحة نووية في المنطقة أو نقلها عبرها. ويجوز لكل دولة طرف أن تقرّر بنفسها ما إذا كانت ستسمح بزيارات السفن والطائرات الأجنبية وعبورها. وتتعهّد الأطراف بعدم إلقاء أي مواد أو نفايات مشعة في البحر أو إطلاقها في الغلاف الجوي ضمن المنطقة أو التخلّص من المواد المشعة على اليابسة. وينبغي للأطراف عقد اتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق ضمانات شاملة على أنشطتها النووية السلمية.

المعاهدة مفتوحة للتوقيع أمام كل دول جنوب شرق آسيا. إذا خرق أي طرف أحد الأحكام الأساسية للمعاهدة، يجوز لكل طرف آخر الانسحاب من المعاهدة.

وبموجب بروتوكول للمعاهدة يتعيّن على الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أن تتعهّد بعدم استخدام أسلحة نووية أو التهديد باستخدامها ضد أي دولة طرف في المعاهدة. وينبغي أيضاً أن تتعهد بعدم استخدام الأسلحة النووية ضمن منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من أسلحة نووية. ويصبح البروتوكول نافذاً بالنسبة إلى كل دولة طرف عند إيداعها صك التصديق.

الأطراف (10): بروناي دار السلام، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفيليبين، سنغافورة، تايلند، فيتنام.

البروتوكول (0): لا يوجد موقّعون، ولا أطراف.

نص المعاهدة والبروتوكول: ASEAN Secretariat, <http://asean.org/?static_post=treaty-on-the-southeast-asia-nuclear-weapon-free-zone>

معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)

فُتح باب التوقيع عليها في القاهرة في 11 نيسان/أبريل 1996؛ أصبحت نافذة في 15 تموز/يوليو 2009؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للاتحاد الأفريقي.

تشمل المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية برّ قارّة أفريقيا، والدول الجزرية الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وكل الجزر التي يعدّها الاتحاد الأفريقي جزءاً من أفريقيا.

تحظر المعاهدة إجراء الأبحاث في الأجهزة النووية المتفجّرة وتطويرها وصنعها وحيازتها واختبار أو تركيز أي جهاز نووي متفجّر. ويحتفظ كل طرف بحريّته في السماح بزيارات السفن والطائرات الأجنبية وعبورها. وتحظر المعاهدة أيضاً أي هجوم على منشآت نووية. وتتعهّد الأطراف بعدم إلقاء النفايات المشعة والمواد المشعة الأخرى أو السماح بإلقائها في أي مكان داخل المنطقة. وعلى الأطراف عقد اتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق ضمانات شاملة على أنشطتها النووية السلمية. وأنشأت المعاهدة أيضاً اللجنة الأفريقية للطاقة النووية لضمان الامتثال لها.

المعاهدة مفتوحة للتوقيع أمام كل دول أفريقيا. ويجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة بعد تقديم إشعار مدته ثلاثة أشهر، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

بموجب البروتوكول الأول يتعيّن على الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة التعهّد بعدم استخدام أي جهاز نووي متفجّر ضد أطراف المعاهدة أو التهديد باستخدامه.

وبموجب البروتوكول الثاني يتعيّن على الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة التعهّد بعدم اختبار الأجهزة النووية المتفجّرة في أي مكان ضمن المنطقة.

وبموجب البروتوكول الثالث تتعهّد فرنسا وإسبانيا باحترام أحكام المعاهدة المتعلّقة بهذه الأراضي ضمن الأراضي المسؤولة عنها دولياً.

الأطراف (41): الجزائر، أنغولا، بنين، بتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا ـ بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (الصحراء الغربية)، سيشيل، السنغال، جنوب أفريقيا، سوازيلند، تنزانيا، توغو، تونس، زامبيا، زيمبابوي.

وقّعت لكن لم تصدّق (13): الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، إريتريا، ليبيريا، المغرب، ساو تومي وبرنسيبي، سيراليون، الصومال، السودان، أوغندا

أطراف البروتوكول الأول (4): الصين، فرنسا*، روسيا*، المملكة المتحدة*؛ **وقعت لكن لم تصدق (1)**: الولايات المتحدة*.

أطراف البروتوكول الثاني (4): الصين، فرنسا، روسيا*، المملكة المتحدة*؛ **وقعت لكن لم تصدّق (1)**: الولايات المتحدة*.

أطراف البروتوكول الثالث (1): فرنسا*

* بتحفّظ و/أو إعلان

نص المعاهدة: African Union, <http://au.int/sites/default/files/treaties/7777-treaty-0018_-_the_african_nuclear-weapon-free_zone_treaty_the_treaty_of_pelindaba_e.pdf>.

اتفاق الحدّ من الأسلحة دون الإقليمي (اتفاق فلورنسا)

اعتمده 5 أطراف أصليين في فلورنسا وأصبح نافذاً في 14 حزيران/يونيو 1996.

جرى التفاوض على الاتفاق برعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفقاً للولاية في المادة الرابعة من المرفق 1 ـ ب لاتفاق الإطار العام لسنة 1995 للسلام في البوسنة والهرسك (اتفاقية دايتون). وهو تضع سقوفاً عددية لأسلحة الأطراف المتحاربة سابقاً. وقد أدرجت خمس فئات من الأسلحة التقليدية الثقيلة: دبابات القتال، وعربات القتال المدرعة، والمدفعية الثقيلة (75 ملم

وما فوق)، والطائرات القتالية، والمروحيّات الهجومية. وأُنجزت إجراءات التقليص في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1997. وبحلول ذلك التاريخ كان قد دمّر 6580 قطعة سلاح، أو 46 بالمئة من حيازات ما قبل حزيران/يونيو 1996. وبحلول 1 كانون الثاني/يناير 2010، تم طوعاً تدمير 2650 قطعة سلاح أخرى.

يتولّى ممثّل رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجموعة الاتصال (فرنسا وألمانيا وإيطاليا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) مدعومة بالدول الأخرى الأعضاء في المنظمة، مراقبة تنفيذ الاتفاق والمساعدة في ذلك. وبموجب خطة عمل من مرحلتين اتفق عليها في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، ستنقل المسؤولية عن تنفيذ الاتفاق إلى الأطراف في 5 كانون الأول/ديسمبر 2014، في أعقاب توقيع مجموعة من التعديلات على الاتفاق.

الأطراف (4): البوسنة والهرسك، كرواتيا، الجبل الأسود، صربيا

نص الاتفاق: Croatian Ministry of Defence, <https://web.archive.org/web/20120303180926/http://arhiva.morh.hr/hvs/SPORAZUMI/tekstovi/SSKN-engleski.pdf>

اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة التصنيع غير المشروع والتهريب المحظور للأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة

فُتح باب التوقيع للدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية في واشنطن، دي سي، في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1997؛ أصبحت نافذة في 1 تموز/يوليو 1998؛ الجهة الوديعة: الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية.

تهدف الاتفاقية إلى منع التصنيع غير المشروع والتهريب المحظور للأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة ومكافحتها والقضاء عليها، وتعزيز وتسهيل التعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين الأطراف. ويجوز لأي طرف الانسحاب من الاتفاقية بعد تقديم إشعار مدّته ستة أشهر.

الأطراف (31): أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين*، جزر البهاما، بربادوس، بليز، بوليفيا، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، غويانا، هايتي، هندوراس، المكسيك، نيكارغوا، بنما، باراغواي، بيرو، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وغرينادين، سورينام، ترينيداد وتوباغو، أورغواي، فنزويلا.

* بتحفظ.

وقعت لكن لم تصدق (3): كندا، جامايكا، الولايات المتحدة.

نص الاتفاقية: OAS, <http://www.oas.org/en/sla/dil/inter_american_treaties_A-63_illicit_manufacturing_trafficking_firearms_ammunition_explosives.asp>

اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في حيازة الأسلحة التقليدية

فُتح باب التوقيع للدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية في غواتيمالا سيتي في 7 حزيران/ يونيو 1999؛ أصبحت نافذة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2002؛ الجهة الوديعة: الأمانة العامّة لمنظمة الدول الأمريكية.

تهدف هذه الاتفاقية إلى المساهمة على وجه أكمل في الانفتاح والشفافية الإقليميّة في حيازة الأسلحة التقليدية عن طريق تبادل المعلومات بشأن مثل هذه الحيازة، بغية تعزيز الثقة بين الدول في الأمريكات. ويجوز لأي طرف لانسحاب من الاتفاقية بعد تقديم إشعار مدّته 12 شهراً.

الأطراف (17): الأرجنتين، بربادوس، البرازيل، كندا، تشيلي، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غواتيمالا، المكسيك، نيكارغوا، بنما، باراغواي، بيرو، أورغواي، فنزويلا.

وقعت لكن لم تصدق (6): بوليفيا، كولومبيا، دومينيكا، هايتي، هندوراس، الولايات المتحدة

نص الاتفاقية: OAS, <http://www.oas.org/en/sla/dil/inter_american_treaties_A-64_transparency_conventional_weapons_adquisitions.asp>

البروتوكول المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة وغيرها من المواد ذات الصلة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

فُتح باب التوقيع للدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في بلانتير في 14 آب/ أغسطس 2001؛ أصبح نافذاً في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2004؛ الجهة الوديعة الأمين التنفيذي لمنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

يهدف البروتوكول إلى إدراج منع الصناعة غير المشروعة للأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة ومكافحتها والقضاء عليها، ومنع تراكمها المفرط والمزعزع للاستقرار، والاتجار بها، وحيازتها، واستخدامها في المنطقة. ويجوز لأي طرف الانسحاب من البروتوكول بعد تقديم إشعار مدّته 12 شهراً.

الأطراف (11): بتسوانا، ليسوتو، ملاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، جنوب أفريقيا، سوازيلند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي.

وقّعت لكن لم تصدّق (2*): جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيشيل**.

* ثمة ثلاث دول أعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أنغولا وجزر القمر ومدغشقر، لم توقّع البروتوكول ولم تصدّق عليه.

** وقعت سيشيل البروتوكول في سنة 2001، لكنها لم تصدّق عليه قبل أن تنسحب من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في سنة 2004. وعادت للانضمام إليها في سنة 2008.

نص البروتوكول: SADC, <http://www.sadc.int/files/8613/5292/8361/Protocol_on_the_Control_of_Firearms_Ammunition2001.pdf>

بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحدّ منها

وقّعت عليه الدول العشر الأعضاء في أمانة نيروبي المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسيشل في نيروبي في 21 نيسان/أبريل 2004؛ أصبح نافذاً في 5 أيار/مايو 2006؛ الجهة الوديعة المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة.

تشمل أهداف البروتوكول منع التصنيع غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليها والاتجار بها وحيازتها واستخدامها في المنطقة دون الإقليمية. ويشرف على تنفيذه المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة.

الأطراف (12): بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، رواندا، جنوب السودان، السودان، أوغندا.

وقعت لكنها لم تصدّق (3*): سيشيل، الصومال، تنزانيا.

* دقّة هذه اللائحة غير مؤكّدة. ربما صدّقت بعض هذه الدول الثلاث أو جميعها على المعاهدة.

نص البروتوكول: RECSA, <https://web.archive.org/web/20140721014017/http://www.recsasec.org/publications/Nairobi_Protocal.pdf>

اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة، وذخائرها والموادّ الأخرى ذات الصلة

اعتمدتها الدول الأعضاء الخمس عشرة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) في أبوجا في 14 حزيران/يونيو 2006؛ أصبحت نافذة في 29 أيلول/سبتمبر 2009. الجهة الوديعة رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

تلزم الاتفاقية الأطراف بمنع ومحاربة التراكم المفرط والمخلّ بالاستقرار للأسلحة الصغيرة والخفيفة في الدول الخمس عشرة الأعضاء في الجماعة. وتحظر الاتفاقية نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى أراضي الأطراف أو عبرها أو منها. ويجوز للدول الأعضاء في الإيكواس، بتوافق الآراء، أن تمنح أي طرف إعفاءً لاحتياجات الدفاع والأمن الوطنية أو للاستخدام في عمليات السلام المتعدّدة الأطراف. ويحظر حيازة المدنيين للأسلحة الخفيفة ويجب تنظيم حيازتهم للأسلحة الصغيرة. ويجب على كل طرف أيضاً مراقبة تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإنشاء سجلات للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإنشاء لجنة وطنية لتنفيذ الاتفاقية.

يجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة بعد تقديم إشعار مدته 12 شهراً، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

الأطراف (14): بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، غانا، غينيا، غينيا ـ بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توغو.

وقعت لكن لم تصدّق (1): غامبيا

نص الاتفاقية: ECOWAS Executive Secretariat, <http://documentation.ecowas.int/download/en/publications/ConventiononSmallArms.pdf>

معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى (معاهدة سيميبلاتينسك)

وقّعت عليها الدول الخمس في آسيا الوسطى في سيميبلاتينسك في 8 أيلول/سبتمبر 2006، وأصبحت نافذة في 21 آذار/مارس 2009. الجهة الوديعة: حكومة قيرغيزستان

تحدّد منطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية بأراضي كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان. وتلزم الاتفاقية الأطراف بعدم إجراء بحوث على أي أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى بأي وسيلة كانت، أو تطويرها أو تصنيعها، أو تخزينها، أو تملّكها بطريقة أخرى، أو السيطرة عليها. ويجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة بعد تقديم إشعار مدته 12 شهراً، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

وتتعهّد الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بموجب بروتوكول بعدم استخدام أجهزة متفجّرة نووية أو التهديد باستخدامها ضد الأطراف في المعاهدة.

الأطراف (5): كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان.

أطراف البروتوكول (4): الصين، فرنسا*، روسيا، المملكة المتحدة*؛ **وقّعت لكن لم تصدّق (1)**: الولايات المتحدة.

* بتحفّظ.

نص المعاهدة: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/No Volume/51633/Part/I-51633-080000028023b006.pdf>

اتفاقية دول وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذخائرها وجميع الأجزاء والمكوّنات التي يمكن استخدامها لصناعتها وإصلاحها وتجميعها (اتفاقية كينشاسا)

فتح باب التوقيع للدول العشر الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ورواندا في برازافيل في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2010؛ أصبحت نافذة في 8 آذار/مارس 2017؛ الجهة الوديعة الأمين العام للأمم المتحدة

تهدف الاتفاقية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغير والخفيفة في وسط أفريقيا (وهي أراضي الدول العشر الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ورواندا) وتهريبها ومكافحتها والقضاء عليها، وتعزيز مراقبة منطقة تصنيع الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتجارتها ونقلها، ومكافحة العنف المسلّح وتخفيف المعاناة الإنسانية التي تتسبّب بها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة، وتعزيز التعاون والثقة بين الدول الأطراف.

يجوز لأي لطرف الانسحاب من المعاهدة بعد تقديم إشعار مدته 12 شهراً.

الأطراف (7): أنغولا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو، الغابون، ساو تومي وبرنسيبي.

وقعت لكن لم تصدّق (4): بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، رواندا.

نص الاتفاقية: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/2010/04/2010043001-12PM/Ch_xxvi-7.pdf>

وثيقة فيينا لعام 2011 الخاصة بتدابير بناء الثقة والأمن

اعتمدتها الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2011؛ أصبحت نافذة في 1 كانون الأول/ديسمبر 2011.

تقوم وثيقة فيينا 2011 على وثيقة ستوكهولم 1986 الخاصّة بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا ووثائق فيينا السابقة (1990، 1992، 1994، 1999). وقد نصّت وثيقة فيينا 1990 على

تبادل المعلومات العسكرية، وتبادل الموازنات العسكرية، وإجراءات خفض المخاطر، وشبكة اتصالات، وتقييم سنويّ لتنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن. وقد وسّعت وثيقتا فيينا لعامي 1992 و1994 مجال التطبيق وأدخلتا آليات ومعايير جديدة على الأنشطة العسكرية والتخطيط الدفاعي والاتصالات العسكرية. وقدّمت وثيقة فيينا لعام 1999 تدابير إقليمية تهدف إلى زيادة الشفافية والثقة في سياق ثنائي ومتعدّد الأطراف وإقليمي وأدخلت بعض التحسينات، ولا سيما في ما يتعلّق بالتدابير التقييديّة.

أدرجت وثيقة فيينا 2011 استعراضات مسائل مثل توقيت أنشطة التحقّق والبيانات العملية لأنواع الأسلحة ومنظومات المعدات الجديدة. وأقرّت أيضاً إجراء لتحديث وثيقة فيينا كل خمس سنوات لكن لم تتم إعادة الإصدار المقرّرة في سنة 2016.

نص الوثيقة: Organization for Security and Co-operation in Europe, <http://www.osce.org/fsc/86597?download=true>

III المعاهدات الثنائية

معاهدة الحدّ من أنظمة القذائف المضادة للقذائف البالستية

وقَّعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في موسكو في 26 أيار/مايو 1972؛ أصبحت نافذة في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1972؛ لم تعد نافذة ابتداء من 13 حزيران/يونيو 2002.

تعهّد الطرفان ـ روسيا والولايات المتحدة ـ بعدم بناء دفاعات وطنيّة مضادّة للهجوم بالقذائف البالستية والحدّ من تطوير ونشر دفاعات مسموح بها مضادة للقذائف الاستراتيجية. وحظرت المعاهدة على الطرفين تجهيز قذائف الدفاع الجوي أو الرادارات أو العربات القاذفة بالقدرة التقنية على مواجهة قذائف بالستية استراتيجية وعدم اختبارها في صيغة أنظمة قذائف استراتيجيّة مضادّة للقذائف البالستية. وأدخل **بروتوكول 1974** لمعاهدة الحدّ من القذائف المضادّة للقذائف البالستيّة قيوداً عديدة أخرى على الدفاعات المضادّة للقذائف البالستية المسموح بها.

في سنة 1997 وقّعت بيلاروس وكازاخستان وروسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة مذكرة تفاهم تسمي بيلاروس وكازخستان وأوكرانيا أطرافاً في المعاهدة إلى جانب روسيا بكونها دولاً تخلف الاتحاد السوفياتي وعلى مجموعة من البيانات المتفق عليها التي تحدّد الخطّ الفاصل بين الدفاعات المضادة للقذائف الاستراتيجية (غير المسموح بها بموجب المعاهدة) والدفاعات المضادّة للقذائف غير الاستراتيجية أو قذائف الميدان (المسموح بها بموجب المعاهدة). وقد صدّقت روسيا على مجموعة اتفاقات سنة 1997 بشأن الدفاع المضاد للقذائف في نيسان/أبريل 2000، لكن لم تصبح نافذة بسبب عدم تصديق الولايات المتحدة عليها.

وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2001، أعلنت الولايات المتحدة انسحابها من معاهدة الحدّ من القذائف المضادّة للقذائف البالستيّة، وأصبح ذلك نافذاً في 13 حزيران/يونيو 2002.

نص المعاهدة: United Nations Treaty Series, vol. 944 (1974), <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume944/v944.pdf>, pp. 13–17

نص البروتوكول: *US Department of State*, <https://www.state.gov/t/avc/trty/101888.htm#protocolabm>

معاهدة الحدّ من تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض (معاهدة عتبة حظر التجارب)

وقّعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في موسكو في 3 تموز/يوليو 1974؛ أصبحت نافذة في 11 كانون الأول/ديسمبر 1990.

يتعهد الطرفان بعدم إجراء أي تجربة لسلاح نووي تحت الأرض تتعدى قوّته 150 كيلوطن. وفي سنة 1990، حل بروتوكول جديد محل بروتوكول التحقّق لسنة 1974.

يجوز لأي من الطرفين الانسحاب من المعاهدة بعد تقديم إشعار مدّته 12 شهراً، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

نص المعاهدة والبروتوكول: *United Nations Treaty Series*, vol. 1714 (1993), <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume1714/v1714.pdf>,pp. 217-301

معاهدة التفجيرات النووية تحت الأرض لأغراض سلمية (معاهدة التفجيرات النووية السلمية)

وقّعتها الولايات المتحدة وروسيا في واشنطن، دي سي، في 28 أيار/مايو 1976؛ أصبحت نافذة في وقت متزامن مع معاهدة الحد من تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض في 11 كانون الأول/ديسمبر 1990.

يتعهد الطرفان ـ روسيا والولايات المتحدة ـ بعدم إجراء أي تفجير نووي فردي تحت الأرض لأغراض سلمية تتعدّى قوتّه 150 كيلوطن أو أي مجموعة تفجيرات تتعدى حصيلتها مجتمعة 150 كيلوطن، وعدم إجراء أي مجموعة تفجيرات تتعدى حصيلتها مجتمعة 1500 كيلوطن ما لم يمكن تحديد التفجيرات الإفرادية في المجموعة وقياسها وفقاً لإجراءات تحقّق متفق عليها. وقد أنشأت المعاهدة لجنة تشاورية مشتركة لتعزيز أهدافها وتنفيذها. وفي سنة 1990، حلّ بروتوكول جديد محل بروتوكول التحقق لسنة 1976.

لا يمكن إنهاء المعاهدة ما دامت معاهدة الحدّ من تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض نافذة. وإذا أنهيت معاهدة الحدّ من تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض، يجوز لأي طرف عندئذٍ الانسحاب من المعاهدة في أي وقت.

نص المعاهدة والبروتوكول: *United Nations Treaty Series*, vol. 1714 (1993) <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume1714/v1714.pdf>

معاهدة إزالة القذائف ذات المدى المتوسّط والمدى الأقصر

وقّعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في واشنطن، دي سي، في 8 كانون الأول/ديسمبر 1987؛ أصبحت نافذة في 1 حزيران/يونيو 1988

تُلزم المعاهدة الطرفين ـ الولايات المتحدة وروسيا ـ بتدمير كل القذائف البالستية والجوّالة (كروز) ذات المدى المتراوح بين 500 و5500 كلم (المدى المتوسط، 1000 ـ 5500 كلم، والمدى الأقصر، 500 ـ 1000 كلم) وقواعد إطلاقها بحلول 1 حزيران/يونيو 1991. وقد تم التخلص من 2692 قذيفة بحلول 1 أيار/مايو 1991. وفي سنة 1994، جرى توسيع العضوية في المعاهدة لتشمل بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا. وأجريت على مدى 10 سنين بعد 1 حزيران/يونيو 1991 عمليات تفتيش ميدانية للتحقّق من الامتثال. كما استمر استخدام أقمار المراقبة الاصطناعية في جمع البيانات بعد انتهاء عمليات التفتيش الميدانية في 31 أيار/مايو 2001.

في سنة 1994، وسّعت عضوية المعاهدة لتشمل بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا.

يجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة بعد تقديم إشعار مدته ستة أشهر، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

ملاحظة: في 2 شباط/فبراير 2019، أبلغت الولايات المتحدة الأطراف الأخرى أنها ستنسحب من المعاهدة خلال ستة أشهر، وذكرت على حدّ زعمها أن روسيا نشرت قذيفة تخرق حدود المعاهدة. وعلّقت الولايات المتحدة ثم روسيا التزاماتهما بموجب المعاهدة.

نص المعاهدة: *United Nations Treaty Series*, vol. 1657 (1991) <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume1657/v1657.pdf>, pp. 4-167

معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (معاهدة ستارت 1)

وقّعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في 31 تموز/يوليو 1991؛ أصبحت نافذة في 5 كانون الأول/ديسمبر 1994؛ انتهت صلاحيتها في 5 كانون الأول/ديسمبر 2009.

ألزمت المعاهدة الطرفين الأصليين ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ـ بإجراء خفض مرحليّ في قواتهما النووية الاستراتيجية الهجومية على امتداد فترة سبع سنوات. وهي تضع حدوداً عددية لوسائط إطلاق الأسلحة النووية الاستراتيجية المنشورة. القذائف البالستية العابرة للقارات والقذائف البالستية التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة ـ ولما تحمله من رؤوس نووية.

وفي بروتوكول تسهيل تنفيذ معاهدة ستارت (**بروتوكول لشبونة لعام 1992**)، الذي أصبح نافذاً في 5 كانون الأول/ديسمبر 1994، اضطلعت بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا أيضاً بالتزامات الاتحاد السوفياتي السابق بموجب المعاهدة.

نص المعاهدة والبروتوكول: Department of State, <http://www.state.gov/t/avc/trty/146007.htm>

معاهدة المزيد من خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (معاهدة ستارت 2)

وقّعتها الولايات المتحدة وروسيا في موسكو في 3 كانون الثاني/يناير 1993؛ لم تصبح نافذة.

تلزم المعاهدة الطرفين بإزالة قذائفهما البالستية العابرة للقارات ذات المركبات العائدة المتعدّدة والمستقلّة التوجيه وبتخفيض عدد رؤوسها النووية الاستراتيجية المنشورة بحيث لا تزيد على 3000 ـ 3500 لدى كل طرف (مع إمكانية نشر ما لا يتجاوز 1750 رأساً نووياً على قذائف بالستية تُطلق من الغواصات) بحلول 1 كانون الثاني/يناير 2003. وفي 26 أيلول/سبتمبر 1997 وقّع الطرفان بروتوكولاً للمعاهدة يتيح تمديد فترة تنفيذ المعاهدة إلى نهاية سنة 2007.

صدّقت الدولتان الموقّعتان على معاهدة ستارت 2، لكن لم تتبادلا صكوك التصديق. لذا فإن المعاهدة لم تصبح نافذة. وفي 14 حزيران/يونيو 2002، أعلنت روسيا أنها لم تعد ملزمة بمعاهدة ستارت 2 رداً على نفاذ مفعول انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة القذائف المضادّة للقذائف البالستيّة في 13 حزيران/يونيو.

نص المعاهدة والبروتوكول: US Department of State, <http://www.state.gov/t/avc/trty/102887.htm>

معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (معاهدة سورت، معاهدة موسكو)

وقّعتها الولايات المتحدة وروسيا في موسكو في 24 أيار/مايو 2002؛ أصبحت نافذة في 1 حزيران/يونيو 2003؛ لم تعد نافذة اعتباراً من 5 شباط/فبراير 2011.

تلزم المعاهدة الطرفين بخفض عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية المنشورة تشغيلياً بحيث لا يتعدى عددها مجتمعة 1700 ـ 2200 رأس لكل طرف بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2012. حلت محلها اتفاقية ستارت الجديدة في 5 شباط/فبراير 2011.

نص المعاهدة: *United Nations Treaty Series*, vol. 2350 (2005) <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume2350/v2350.pdf>

المعاهدة المتعلقة بالمزيد من خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (ستارت الجديدة، معاهدة براغ)

وقّعتها الولايات المتحدة وروسيا في براغ في 8 نيسان/أبريل 2010؛ أصبحت نافذة في 5 شباط/فبراير 2011.

تلزم المعاهدة الطرفين ـ روسيا والولايات المتحدة ـ بخفض عدد (أ) القذائف البالستية العابرة للقارات، والقذائف البالستية التي تطلق من الغواصات، والقاذفات الثقيلة إلى 700؛ (ب) الرؤوس الحربية في القذائف البالستية العابرة للقارات والقذائف البالستية التي تطلق من الغواصات والرؤوس الحربية المحسوبة للقاذفات الثقيلة المنتشرة إلى 1550؛ (ج) أجهزة إطلاق القذائف البالستية العابرة للقارات المنتشرة وغير المنتشرة وأجهزة إطلاق القذائف البالستية التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة إلى 800. ويجب إنجاز الخفض بحلول 5 شباط/فبراير 2018.

أنشأت المعاهدة لجنة استشارية ثنائية لحل المسائل المتعلقة بالامتثال وقضايا التنفيذ الأخرى. ويحتوي بروتوكول للمعاهدة على آليات التحقّق.

تلي المعاهدة ستارت 1 وتحل محل معاهدة سورت. وستبقى نافذة لمدة 10 سنوات ما لم تحل محلها اتفاقية لاحقة. ويمكن تمديد المعاهدة 5 سنوات لا أكثر، بموافقة الطرفين. ويجوز لأي من الطرفين الانسحاب من المعاهدة بعد تقديم إشعار مدته ثلاثة أشهر، إذا قرر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

نص المعاهدة والبروتوكول: US Department of State, <http://2009-2017.state.gov/t/avc/newstart/c44126.htm>

المرفق (ب)

الهيئات الدولية للتعاون الأمني

يصف هذا المرفق المنظمات الدولية الرئيسية، والهيئات الحكومية الدولية، وهيئات تطبيق المعاهدات، وأنظمة مراقبة النقل التي تتضمن أهدافها تعزيز الأمن أو الاستقرار أو السلام أو تحديد الأسلحة. كما تدرج أعضاءها أو المشاركين فيها لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2018. تقسم الهيئات إلى ثلاث فئات: الهيئات ذات الاهتمام العالمي أو العضوية العالمية (القسم I)، والهيئات ذات الاهتمام الإقليمي أو العضوية الإقليمية (القسم II)، وأنظمة ضوابط التجارة الاستراتيجية (القسم III).

تدرج أولاً الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي الهيئات التابعة لنظام الأمم المتحدة أولاً، تليها سائر المنظمات الأخرى وفقاً للتسلسل الألفبائي. وتجدر الإشارة إلى أن الأعضاء أو المشاركين في هذه المنظمات ليسوا جميعاً دولاً أعضاء في الأمم المتحدة. وتظهر الدول التي التحقت بالمنظمة أو شاركت فيها لأول مرة في سنة 2018 بأحرف مائلة. وتقدّم عناوين المواقع الإلكترونية التي تضم معلومات عن كل منظمة إذا كانت متوافرة. وللاطلاع على اتفاقيات تحديد الأسلحة ونزع السلاح المذكورة هنا، انظر المرفق (أ).

I الهيئات ذات الاهتمام العالمي أو العضوية العالمية

الأمم المتحدة (UN)

تأسست الأمم المتحدة، وهي المنظمة الحكومية الدولية العالمية، في سنة 1945 بعد اعتماد ميثاقها. ويقع مقرّها في نيويورك في الولايات المتحدة. تضم الأمم المتحدة ست هيئات رئيسة هي الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC)، ومجلس الوصاية (الذي عُلقت أعماله في سنة 1994)، ومحكمة العدل الدولية (ICJ)، والأمانة العامة.

تضم الجمعية العامة ست لجان رئيسة. اللجنة الأولى (لجنة نزع السلاح والأمن الدولي) تتعامل مع نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة؛ وتتعامل اللجنة الرابعة (لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار) مع العديد من الموضوعات بما في ذلك إنهاء الاستعمار، واللاجئين الفلسطينيين وحقوق الإنسان، وحفظ السلام، والإجراءات المتعلقة بالألغام، والفضاء الخارجي، والإشعاع الذري، وجامعة السلام.

مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وهو إدارة تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، يحثّ على نزع السلاح النووي والبيولوجي والكيميائي والأسلحة التقليدية. وتضمّ الأمم المتحدة أيضاً عدداً كبيراً من الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات المستقلة الأخرى.

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (193) وسنة انتسابها

إثيوبيا، 1945
أذربيجان، 1992
الأرجنتين، 1945
الأردن، 1955
أرمينيا، 1992
إريتريا، 1993
إسبانيا، 1955
أستراليا، 1945
إستونيا، 1991
إسرائيل، 1949
أفغانستان، 1946
الإكوادور، 1945
ألبانيا، 1955
ألمانيا، 1973
الإمارات العربيّة المتحدة، 1971
أنتيغوا وبربودا، 1981
أندورا، 1993
إندونيسيا، 1950
أنغولا، 1976
الأوروغواي، 1945
أوزبكستان، 1992
أوغندا، 1962
أوكرانيا، 1945
إيران، 1945
أيرلندا، 1955
أيسلندا، 1946
إيطاليا، 1955
بابوا ـ غينيا الجديدة، 1975
باراغواي، 1945
باكستان، 1947
بالاو، 1994
البحرين، 1971
البرازيل، 1945
بربادوس، 1966
البرتغال، 1955
بروناي دار السلام، 1984

بلجيكا، 1945
بلغاريا، 1955
بليز، 1981
بنغلادش، 1974
بنما، 1945
بنين، 1960
بوتان، 1971
بوتسوانا، 1966
بوركينا فاسو، 1960
بوروندي، 1962
البوسنة والهرسك، 1992
بولندا، 1945
بوليفيا، 1945
البيرو، 1945
بيلاروس، 1945
تايلند، 1946
تركمانستان، 1992
تركيّا، 1945
ترينيداد وتوباغو، 1962
تشاد، 1960
تشيلي، 1945
تنزانيا، 1961
توغو، 1960
توفالو، 2000
تونس، 1956
تونغا، 1999
تيمور ليشتي، 2002
جامايكا، 1962
الجبل الأسود، 2006
الجزائر، 1962
جزر الباهاما، 1973
جزر سليمان، 1978
جزر القمر، 1975
جزر مارشال، 1991
جمهوريّة أفريقيا الوسطى، 1960
جمهوريّة التشيك، 1993

جمهوريّة الدومينيكان، 1945
جمهوريّة الكونغو، 1960
جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة، 1960
جمهوريّة كوريا الديمقراطيّة الشعبيّة (كوريا الشماليّة)، 1991
جمهوريّة كوريا (كوريا الجنوبيّة)، 1991
جمهوريّة لاو الديمقراطيّة الشعبيّة (لاوس)، 1955
جمهوريّة مقدونيا اليوغوسلافيّة سابقاً، 1993
جنوب أفريقيا، 1945
جنوب السودان، 2011
جورجيا، 1992
جيبوتي، 1977
الدنمارك، 1945
دومينيكا، 1978
الرأس الأخضر، 1975
رواندا، 1962
روسيا، 1945
رومانيا، 1955
زامبيا، 1964
زيمبابوي، 1980
ساموا الغربيّة، 1976
سان مارينو، 1992
سانت فنسنت وجزر غرينادين، 1980
سانت كيتس ونيفيس، 1983
سانت لوسيا، 1979
ساو تومي وبرنسيبي، 1975
سريلانكا، 1955
السعوديّة، 1945
السلفادور، 1945
سلوفاكيا، 1993
سلوفينيا، 1992
سنغافورة، 1965
السنغال، 1960
سوازيلند، 1968
السودان، 1956
سورية، 1945
سورينام، 1975
السويد، 1946
سويسرا، 2002

سيراليون، 1961
سيشيل، 1976
صربيا 2000
الصومال، 1960
الصين، 1945
طاجيكستان، 1992
العراق، 1945
عُمان، 1971
الغابون، 1960
غامبيا، 1965
غانا، 1957
غرينادا، 1974
غواتيمالا، 1945
غويانا، 1966
غينيا، 1958
غينيا الاستوائيّة، 1968
غينيا ـ بيساو، 1974
فانواتو، 1981
فرنسا، 1945
الفيليبين، 1945
فنزويلا، 1945
فنلندا، 1955
فيتنام، 1977
فيجي، 1970
قبرص، 1960
قطر، 1971
قيرغيزستان، 1992
كازاخستان، 1992
الكاميرون، 1960
كرواتيا، 1992
كمبوديا، 1955
كندا، 1945
كوبا، 1945
كوت دي فوار، 1960
كوستاريكا، 1945
كولومبيا، 1945
الكويت، 1963
كيريباتي، 1999

كينيا، 1963
لاتفيا، 1991
لبنان، 1945
لوكسمبورغ، 1945
ليبيا، 1955
ليبيريا، 1945
ليتوانيا، 1991
ليختنشتاين، 1990
ليسوتو، 1966
مالديف، 1965
مالطا، 1964
مالي، 1960
ماليزيا، 1957
مدغشقر، 1960
مصر، 1945
المغرب، 1956
المكسيك، 1945
ملاوي، 1964
المملكة المتحدة، 1945
منغوليا، 1961
موريتانيا، 1961
موريشيوس، 1968
موزمبيق، 1975

مولدوفا، 1992
موناكو، 1993
ميانمار، 1948
ميكرونيزيا، 1991
ناميبيا، 1990
ناورو، 1999
النرويج، 1945
النمسا، 1955
نيبال، 1955
النيجر، 1960
نيجيريا، 1960
نيكارغوا، 1945
نيوزيلندا، 1945
هايتي، 1945
الهند، 1945
هندوراس، 1945
هنغاريا، 1955
هولندا، 1945
الولايات المتحدة، 1945
اليابان، 1956
اليمن، 1947
اليونان، 1945
دول مراقبة غير أعضاء (2): فلسطين، الكرسي الرسولي

الموقع الإلكتروني: <http://www.un.org/>

مجلس الأمن الدوليّ

يتولّى مجلس الأمن مسؤولية المحافظة على السلام والأمن الدوليين. وعلى كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الامتثال لقراراته. وهو يضمّ خمسة أعضاء دائمين، يستطيع أي منهم نقض قرارات المجلس، وعشرة أعضاء غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة سنتين. الأعضاء الدائمون: الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

الأعضاء غير الدائمين (10): بلجيكا**، كوت ديفوار*، جمهورية الدومينيكان**، غينيا الاستوائية*، ألمانيا**، إندونيسيا**، الكويت*، بيرو*، بولندا*، جنوب أفريقيا**

* عضو في سنة 2018 ـ 2019

** عضو في سنة 2019 ـ 2020

الموقع الإلكتروني: <http://www.un.org/en/sc/>

مؤتمر نزع السلاح (CD)

مؤتمر نزع السلاح هيئة متعدّدة الأطراف للتفاوض على تحديد الأسلحة يراد لها أن تكون المنتدى التفاوضي المتعدّد الأطراف الوحيد. وقد توسّع وأعيدت تسميته عدّة مرّات منذ سنة 1960. وهو ليس هيئة تابعة للأمم المتحدة، لكنه يرفع تقاريره إلى الجمعية العامّة للأمم المتحدة. يوجد مقرّه في مدينة جنيف السويسريّة.

الدول الأعضاء (65): الجزائر، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بنغلادش، بيلاروس، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، الكاميرون، كندا، تشيلي، الصين، كولومبيا، جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة، كوبا، الإكوادور، مصر، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كينيا، كوريا الشماليّة، كوريا الجنوبيّة، ماليزيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، باكستان، البيرو، بولندا، رومانيا، روسيا، السنغال، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، سوريا، تونس، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة، فنزويلا، فيتنام، زيمبابوي.

الموقع الإلكتروني: <http://www.unog.ch/cd>

الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية (IAEA)

منظّمة حكوميّة دوليّة تعمل ضمن نظام الأمم المتحدة. وينصّ نظامها الأساسيّ الذي أصبح نافذاً في سنة 1957 على تعزيز الاستخدامات السلميّة للطاقة الذريّة وضمان عدم استخدام الأنشطة النوويّة لأغراض عسكريّة. وبموجب معاهدة عدم الانتشار لعام 1968 ومعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النوويّة، يتعيّن على الدول غير الحائزة أسلحة نوويّة قبول الضمانات التي وضعتها الوكالة لإظهار الوفاء بالتزاماتها بعدم صناعة الأسلحة النوويّة. يقع مقرّ الوكالة في مدينة فيينا النمسوية.

الأعضاء (170): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلادش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهوريّة أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة، جمهورية الكونغو، كوستاريكا، كوت دي فوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، جيبوتي، دومينيكا، جمهوريّة الدومينيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كوريا الجنوبيّة، الكويت، قيرغيزستان، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهوريّة مقدونيا اليوغوسلافيّة سابقاً)، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس،

المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزمبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكارغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، البيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رواندا، رومانيا، روسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، السعوديّة، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سوازيلند، السويد، سويسرا، سورية، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، دولة الإمارات العربيّة المتحدة، الأوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

ملاحظات: كانت كوريا الشمالية عضواً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى حزيران/يونيو 1994. إضافة إلى الدول الواردة أعلاه، وافق المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على عضوية الرأس الأخضر، وجزر القمر، وغامبيا، وتونغا. وستصبح العضوية نافذة عندما تودع الدول الصكوك القانونية اللازمة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الموقع الإلكتروني: <http://www.iaea.org/>

محكمة العدل الدولية (ICJ)

أنشئت محكمة العدل الدولية في سنة 1945 بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهي الهيئة القضائية الرئيسة للأمم المتحدة. تضطلع المحكمة بتسوية النزاعات القانونية التي تقدّمها الدول وتقدّم آراء استشارية بشأن المسائل القانونية التي تحيلها إليها هيئات الأمم المتحدة المأذون لها ووكالاتها المتخصصة. تتكوّن المحكمة من 15 قاضياً تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن لولاية مدتها 9 سنوات. يوجد مقرّها في مدينة لاهاي الهولندية.

الموقع الإلكتروني: <http://www.icj-cij.org/>

اللجنة الاستشارية الثنائية (BCC)

اللجنة الاستشارية الثنائية منتدى أنشئ في سنة 2010 بموجب المعاهدة الروسية ـ الأمريكية بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (ستارت الجديدة، معاهدة براغ) لبحث القضايا المتعلقة بتنفيذ المعاهدة. وقد حلّت محل اللجنة المشتركة للامتثال والتفتيش التي أنشئت بموجب معاهدة ستارت لعام 1991. وعلى اللجنة الاجتماع مرتين في السنة في مدينة جنيف السويسرية ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك. ويتسم عملها بالسرية.

الموقع الإلكتروني: US Department of Defense, Under Secretary of Defense for Acquisition and Sustainment, <https://www.acq.osd.mil/tc/nst/NSTtoc.htm>

الكومنولث

أنشئ في شكله الحالي في سنة 1949، وهو منظمة من البلدان المتقدمة والنامية تهدف إلى تعزيز الديمقراطيّة وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة المستدامة داخل دولها الأعضاء وخارجها. اعتمد ميثاقاً يعيد التأكيد لقيمه ومبادئه الجوهرية في سنة 2012. يجتمع زعماء الدول الأعضاء كل سنتين اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث. توجد أمانتها في العاصمة البريطانية لندن.

الأعضاء (53): أنتيغوا وباربودا، أستراليا، جزر الباهاما، بنغلادش، بربادوس، بليز، بوتسوانا، بروناي دار السلام، الكاميرون، كندا، قبرص، دومينيكا، فيجي، غامبيا، غانا، غرينادا، غويانا، الهند، جامايكا، كينيا، كيريباتي، ليسوتو، ملاوي، ماليزيا، مالطا، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، ناورو، نيوزيلندا، نيجيريا، باكستان، بابوا ـ غينيا الجديدة، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سريلانكا، سوازيلند، تنزانيا، تونغا، ترينيداد وتوباغو، توفالو، أوغندا، المملكة المتحدة، فانواتو، زامبيا.

ملاحظة: إضافة إلى الأعضاء الثلاثة والخمسين لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2018، قدّمت زيمبابوي (التي انسحبت في سنة 2013) طلباً لإعادة الانضمام في أيار/مايو 2018، وقدّمت المالديف (التي انسحبت في سنة 2016) طلباً لإعادة الانضمام في كانون الأول/ديسمبر 2018.

الموقع الإلكتروني: <http://www.thecommonwealth.org/>

منظّمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النوويّة (CTBTO)

تبدأ المنظمة عملها عندما تصبح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النوويّة لسنة 1996 نافذة. وستقوم بحل مسائل الامتثال للمعاهدة وتؤدي دور منبر للتشاور والتعاون بين الدول الأطراف. وقد شكّلت لجنة تحضيرية للإعداد لأعمال المنظمة، وبخاصة إنشاء نظام الرصد الدولي الذي يتكوّن من محطات زلزالية وصوتية هيدرولية ومحطات دون صوتية ومحطات نويدات مشعّة يتم من خلالها نقل البيانات إلى مركز البيانات الدولي التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النوويّة. يوجد مقرّها في العاصمة النمسوية فيينا.

الدول الموقعة على المعاهدة (143): انظر المرفق (أ).

الموقع الإلكتروني: <http://www.ctbto.org/>

فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية

هيئة حكومية دولية لصنع السياسات تهدف إلى وضع معايير دولية وتطوير السياسات وتعزيزها على المستويين الوطني والدولي. وقد أنشأتها في سنة 1989 مجموعة الدول السبع لتفحّص تدابير مكافحة تبييض الأموال وتطويرها. وسّعت ولايتها في سنة 2001 لتشمل مساعي مكافحة تمويل

الإرهاب، وفي سنة 2008 أيضاً لتشمل تمويل المساعي الخاصة بانتشار أسلحة الدمار الشامل. وتوجد أمانتها في العاصمة الفرنسية باريس.

الأعضاء (38): الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، الدنمارك، المفوّضية الأوروبية، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، مجلس التعاون الخليجي، هونغ كونغ (الصين)، أيسلندا، الهند، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لوكسمبورغ، ماليزيا، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، روسيا، سنغافورة، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.fatf-gafi.org/>

المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي

أنشئت في سنة 2006 بمثابة شراكة دولية طوعية للدول والمنظمات الدولية الملتزمة بتقوية القدرة على منع الإرهاب النووي، وكشفه، والردّ عليه. وتعمل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي لتحقيق هذا الهدف بإجراء أنشطة متعدّدة الأطراف لتقوية خطط البلدان الشريكة وسياساتها وإجراءاتها وقابليتها للعمل المشترك. ويجتمع الشركاء في جلسات عامّة كل سنتين. وتعمل روسيا والولايات المتحدة بوصفهما رئيسين مشتركين.

المشاركون (88): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الرأس الأخضر، كمبوديا، كندا، تشيلي، الصين، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، الهند، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كوريا الجنوبيّة، قيرغيزستان، لاتفيا، ليبيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيّة سابقاً)، مدغشقر، ماليزيا، مالطا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، باكستان، بالاو، بنما، باراغواي، الفيليبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، السعودية، صربيا، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، تركيا، تركمانستان، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فيتنام، زامبيا.

مراقبون رسميون (6): الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الاتحاد الأوروبي، منظمة الشرطة الجنائية الدولية (إنتربول)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

الموقع الإلكتروني: <http://www.gicnt.org/>

مجموعة الدول السبع (G7)

مجموعة البلدان الصناعيّة الكبرى السبعة التي تجتمع منذ سبعينيّات القرن العشرين بصورة غير رسميّة على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات. ويمثّل رئيسا المجلس الأوروبي والمفوّضية الأوروبية الاتحاد الأوروبي في اجتماعات القمّة.

بين سنتي 1997 و2013 كانت مجموعة الدول السبع وروسيا تجتمع في صيغة مجموعة الدول الثماني. وعقب قيام روسيا بضمّ القرم، قرّرت دول المجموعة في آذار/مارس الاجتماع من دون روسيا حتى إشعار آخر.

الأعضاء (7): كندا*، فرنسا**، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة***.

* في سنة 2018.

** البلد المستضيف للقمة في سنة 2019.

*** البلد المستضيف للقمة في سنة 2010.

الموقع الإلكتروني: <https://g7.gc.ca/en/>

الشراكة العالمية لمناهضة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل

أطلقت مجموعة الدول الثماني الشراكة العالمية في سنة 2002 للتعامل مع مسائل عدم الانتشار، ونزع السلاح، ومكافحة الإرهاب، والأمان النووي. ويجتمع أعضاء الشراكة العالمية بانتظام، بالتوافق مع تداول رئاسة مجموعة الدول السبع، وهدفها الرئيسي إطلاق مشروعات خاصة لمواجهة إساءة استعمال أسلحة ومواد الدمار الشامل وخفض المخاطر الكيميائية، والبيولوجية، والإشعاعية، والنووية. وقد مدّدت لأجل غير محدد في أيار/مايو 2011.

الأعضاء (31): أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، جمهورية التشيك، الدنمارك، الاتحاد الأوروبي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كوريا الجنوبية، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، الفيليبين، بولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

ملاحظة: مع أن روسيا كانت شريكاً مؤسّساً لشراكة العالمية، لكنها لم تعد شريكاً عقب استبعادها من مجموعة الدول الثماني.

الموقع الإلكتروني: <http://www.gpwmd.com/>

المحكمة الجنائية الدولية (ICC)

محكمة جنائية دولية مستقلة تتعامل مع القضايا المتعلقة بجرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية. يوجد مقرّها في لاهاي بهولندا ولديها مكاتب ميدانية في جمهورية

أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وأوغندا. تضمّ المحكمة 18 قاضياً ومدّعياً عاماً مستقلاً، تنتخبهم جمعية الدول الأطراف لولاية تمتدّ تسع سنوات.

حدّدت صلاحيات المحكمة واختصاصها في نظام روما الأساسي وتعديلاته. وفي حين أن المحكمة الجنائية الدولية مستقلّة عن الأمم المتحدة، فإن نظام روما الأساسي يمنح مجلس الأمن الدولي صلاحيات معيّنة للإحالة والإرجاء.

الأطراف في نظام روما (123) وتعديلاته: انظر المرفق (أ).

الموقع الإلكتروني: <http://www.icc-cpi.int/>

حركة عدم الانحياز (NAM)

أنشئت في سنة 1961 بمثابة منبر للتشاور وتنسيق المواقف في الأمم المتحدة بشأن قضايا السياسة والاقتصاد وتحديد الأسلحة بين الدول غير المنحازة.

الأعضاء (120): أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان*، جزر البهاما، البحرين، بنغلادش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنين، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، بروناي دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، كولومبيا، جزر القمر، جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة، جمهورية الكونغو، كوت دي فوار، كوبا، جيبوتي، دومينيكا، جمهوريّة الدومينيكان، الإكوادور، مصر، غينيا الاستوائيّة، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، الغابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا ـ بيساو، غويانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، جامايكا، الأردن، كينيا، كوريا الشماليّة، الكويت، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، المغرب، موزمبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عُمان، باكستان، فلسطين، بنما، بابوا ـ غينيا الجديدة، البيرو، الفيليبين، قطر، رواندا، سانت كيتس ونيفيز، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساو تومي وبرنسيب، السعوديّة، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سريلانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، سورية، تنزانيا، تايلند، تيمور ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربيّة المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا*، فيتنام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

* البلد المستضيف للقمة في سنة 2019.

** البلد المستضيف للقمة في سنة 2022.

الموقع الإلكتروني: <http://www.mnoal.org/>

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

أنشئت في سنة 1961، وتسعى إلى تعزيز الرفاه الاقتصاديّ والاجتماعيّ من طريق تنسيق السياسات بين الدول الأعضاء. يوجد مقرّها في العاصمة الفرنسية باريس.

الأعضاء (36): أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، تشيلي، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبيّة، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

ملاحظة: إضافة إلى الأعضاء الستة والثلاثين لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2019، وقّعت كولومبيا اتفاقاً للانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 30 أيار/مايو وستصبح عضواً عند تصديق الاتفاق.

الموقع الإلكتروني: <http://www.oecd.org/>

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)

تنفّذ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية اتفاقيّة الأسلحة الكيميائية لسنة 1993. وتشرف المنظمة، التي يوجد مقرها في مدينة لاهاي الهولنديّة، على تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية والبنية التحتية المرافقة، وتنفيذ نظام للتحقّق من عدم عودة ظهور مثل هذه الأسلحة، وتقديم المساعدة والحماية للدول الأطراف المهدّدة بمثل هذه الأسلحة، وتسهيل التعاون الدولي لتقوية الامتثال للاتفاقية والمشاركة فيه، وتعزيز الاستخدامات السلمية للكيمياء.

يشرف على عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية المجلس التنفيذي الذي ينتخب مؤتمر الدول الأطراف أعضاءه البالغ عددهم 41 عضواً لمدة عامين. يوجد مقرّها في لاهاي بهولندا.

الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية (193): انظر المرفق (أ).

الموقع الإلكتروني: <http://www.opcw.org/>

منظمة التعاون الإسلامي (OIC)

أنشأت الدول الإسلاميّة هذه المنظّمة (سابقاً منظمة المؤتمر الإسلامي) في سنة 1969 لتعزيز التعاون بين الأعضاء ودعم السلام والأمن ونضال الشعب الفلسطينيّ وسائر الشعوب الإسلاميّة. من أجهزتها لجنة حقوق الإنسان المستقلّة والدائمة والبنك الإسلامي للتنمية. توجد أمانتها في مدينة جدة السعوديّة.

الأعضاء (57): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أذربيجان، البحرين، بنغلادش، بنين، بروناي دار السلام، بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، جزر القمر، كوت دي فوار، جيبوتي، مصر، الغابون، غامبيا، غينيا، غينيا ـ بيساو، غويانا، إندونيسيا، إيران، العراق، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، لبنان،

ليبيا، ماليزيا، المالديف، مالي، موريتانيا، المغرب، موزمبيق، النيجر، نيجيريا، سلطة عُمان، باكستان، فلسطين، قطر، السعوديّة، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، سورينام، سورية، طاجيكستان، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، دولة الإمارات العربيّة المتحدة، أوزبكستان، اليمن.

الموقع الإلكتروني: <http://www.oic-oci.org/>

لجنة التحقق الخاصة (SVC)

تأسست اللجنة بموجب معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى لعام 1987 لتكون بمثابة منتدى لحل المسائل المتعلقة بالامتثال واتخاذ التدابير الضرورية لتحسين فرص نجاح المعاهدة وفعاليتها. وقد اجتمعت اللجنة، التي لم تجتمع منذ سنة 2000، في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وثانية في كانون الأول/ديسمبر 2017.

الدول الأطراف في المعاهدة (5): انظر المرفق (أ).

ملاحظة: في 2 شباط/فبراير، أبلغت الولايات الأطراف الأخرى أنها ستنسحب من المعاهدة خلال 6 أشهر. وعندئذٍ علّقت الولايات المتحدة وروسيا أيضاً التزاماتها بموجب المعاهدة.

II الهيئات ذات الاهتمام الإقليمي أو العضوية الإقليمية

اللجنة الأفريقية للطاقة النووية

أنشئت اللجنة في سنة 1996 بموجب معاهدة بيليندابا لضمان الامتثال للمعاهدة وتحسين التطبيق السلمي للتكنولوجيا والعلوم النووية في أفريقيا. يوجد مقرّها في بريتوريا بجنوب أفريقيا.

أطراف معاهدة بيليندابا (41): انظر المرفق (أ).

الموقع الإلكتروني: <http://www.afcone.peaceau.org/>

الاتحاد الأفريقي (AU)

أنشئ الاتحاد الأفريقي رسمياً في سنة 2001 وأطلق في سنة 2002. وحلّ محلّ منظمة الوحدة الأفريقية التي أنشئت في سنة 1963. عضويته مفتوحة أمام كل الدول الأفريقية. ويهدف الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز الوحدة والأمن وحلّ النزاعات والديمقراطيّة وحقوق الإنسان والتكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا. تشمل أجهزته الرئيسة الجمعية العامة (المجلس الأعلى، يتكوّن من رؤساء الدول والحكومات)، والمفوّضية (الأمانة العامة)، والبرلمان الأفريقي، ومجلس السلام والأمن. يوجد مقرّ الاتحاد الأفريقي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا.

الأعضاء (55): الجزائر، أنغولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهوريّة أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة، جمهوريّة الكونغو، كوت دي فوار، جيبوتي، مصر، غينيا الاستوائيّة، إريتريا، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الصحراء الغربيّة (الجمهوريّة العربيّة الديمقراطيّة الصحراويّة)، ساو

تومي وبرنسيبي، السنغال، سيشيل، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، السودان، سوازيلند، تنزانيا، توغو، تونس، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي.

الموقع الإلكتروني: <http://www.au.int/>

مجلس السلام والأمن

هذا المجلس الذي يتكون من 15 عضواً هو الجهاز الدائم لاتخاذ القرار في الاتحاد الأفريقي لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها. أعضاؤه الخمسة عشر ينتخبهم المجلس التنفيذي شريطة موافقة الجمعية العامة. وهو الركيزة الأساسية لبنية السلام والأمن الأفريقيين.

الأعضاء لولاية مدتها 3 سنوات من 1 نيسان/أبريل 2016 ـ 31 آذار/مارس 2019 (5): جمهورية الكونغو، مصر، كينيا، نيجيريا، زامبيا.

الأعضاء لولاية مدتها 3 سنوات من 1 نيسان/أبريل 2019 ـ 31 آذار/مارس 2022 (5): الجزائر، بوروندي، كينيا، نيجريا، زامبيا.

الأعضاء لولاية مدتها سنتان من 1 نيسان/أبريل 2018 ـ 31 آذار/مارس 2020 (10): أنغولا، جيبوتي، غينيا الاستوائية، الغابون، ليبيريا، المغرب، رواندا، سيراليون، توغو، زيمبابوي.

الموقع الإلكتروني: <http://www.peaceau.org/>

منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC)

تأسس منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ في سنة 1989 لتعزيز النمو الاقتصادي والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويناقش هذا المنتدى على نحو متزايد منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي الأمن والقضايا السياسية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنظمة المراقبة الفعالة للنقل. يوجد مقره في سنغافورة.

الاقتصادات الأعضاء (21): أستراليا، بروناي دار السلام، كندا، تشيلي**، الصين، هونغ كونغ، إندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، بابوا غينيا الجديدة*، البيرو، الفيليبين، روسيا، سنغافورة، تايوان، تايلند، الولايات المتحدة، فيتنام.

* الدولة المستضيفة لاجتماع قادة المنتدى في سنة 2018.

** الدولة المستضيفة لاجتماع قادة المنتدى في سنة 2019.

الموقع الإلكتروني: <http://www.apec.org/>

رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN)

أنشئت هذه الرابطة في سنة 1967 لتعزيز التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة فضلاً عن السلام والأمن الإقليميّين في جنوب شرق آسيا. ويمثّل تطوير الجماعة السياسية والأمنية لآسيان إحدى الركائز الثلاث (إلى جانب الجماعتين الاقتصادية والاجتماعية الثقافية) لجماعة آسيان التي أطلقت في سنة 2015. يوجد مقرّ الأمانة العامّة في العاصمة الإندونيسيّة جاكرتا.

الأعضاء (10): بروناي دار السلام، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفيليبين، سنغافورة، تايلند، فيتنام.

الموقع الإلكتروني: <http://www.asean.org/>

المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ARF)

تأسس المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في سنة 1994 لمعالجة القضايا الأمنية، والمساهمة في بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

المشاركون (27): الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أستراليا، بنغلادش، كندا، الصين، الاتحاد الأوروبي، الهند، اليابان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، منغوليا، نيوزيلندا، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، روسيا، سريلانكا، تيمور ليشتي، الولايات المتحدة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.aseanregionalforum.asean.org/>

آسيان زائد ثلاثة (APT)

بدأ التعاون في آسيان زائد ثلاثة في سنة 1997 عقب الأزمة المالية الآسيوية، وتحوّل إلى مؤسسة رسمية في سنة 1999. وهو يهدف إلى رعاية التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني والاستقرار المالي في أوساط المشاركين فيه.

المشاركون (13): الدول الأعضاء في آسيان إضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية.

الموقع الإلكتروني: <http://www.asean.org/asean/external-relations/asean-3>

قمة شرق آسيا (EAS)

بدأت قمة شرق آسيا في سنة 2005 بمثابة منتدى إقليمي للحوار بشأن المسائل الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية بغية تعزيز السلم والاستقرار والازدهار الاقتصادي في شرق آسيا. وتعقد الاجتماعات السنوية بالترابط مع قمم آسيان.

المشاركون (18): الدول الأعضاء في آسيان، أستراليا، الصين، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، نيوزيلندا، روسيا، الولايات المتحدة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.asean.org/asean/external-relations/east-asia-summit-eas/>

منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO)

أنشأ ستة من الموقّعين على معاهدة الأمن الجماعي لعام 1992 هذه المنظّمة رسمياً في سنة 2002 ـ 2003. وهي ترمي إلى تعزيز التعاون العسكري والسياسي بين أعضائها. وبموجب المادّة 4 من معاهدة سنة 1992، يعدّ العدوان على دولة عضو عدواناً كل الأعضاء. ومن أهدافها الردّ بمزيد من الكفاءة على المشكلات الاستراتيجية في المنطقة مثل الإرهاب والاتجار بالمخدّرات. يوجد مقرها في العاصمة الروسية موسكو.

الأعضاء (6): أرمينيا، بيلاروس، كازاخستان، قيرغيزستان، روسيا، طاجيكستان.

الموقع الإلكتروني: <http://www.odkb-csto.org/>

رابطة الدول المستقلّة (CIS)

أنشئت في سنة 1991 كإطار للتعاون المتعدّد الأطراف بين الجمهوريات السوفياتيّة السابقة. وأنشئت مؤسسات رابطة الدول المستقلّة، بما في ذلك مجلس وزراء الدفاع، بموجب ميثاق سنة 1993. يوجد مقرّها في مينسك، عاصمة بيلاروس.

الأعضاء (11): أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، كازاخستان، قيرغيزستان، مولدوفا، روسيا، طاجيكستان، تركمانستان*، أوكرانيا**، أوزبكستان.

* لم تصدّق تركمانستان على ميثاق الرابطة لسنة 1993 لكنها تشارك في أنشطتها كعضو مشارك منذ سنة 2005.

** رغم أن أوكرانيا لم تصدّق على ميثاق الربطة، فإنها كانت عضواً مشاركاً غير رسمي منذ سنة 1993. وقرّرت أوكرانيا إنهاء مشاركتها في مؤسسات الرابطة في أيار/مايو 2018. وأكملت عملية الانسحاب من الهيئات التنسيقية لرابطة الدول المستقلّة في شباط/فبراير 2019. وهي مستمرّة في الانسحاب من اتفاقات الرابطة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.cis.minsk.by/>

الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS)

تأسست الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في سنة 1983 لتعزيز الحوار السياسي، وتشكيل اتحاد جمركي، ووضع سياسات مشتركة في منطقة وسط أفريقيا. كما تنسّق أنشطتها بموجب اتفاقية وسط أفريقيا لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها (اتفاقية كنشاسا). توجد الأمانة العامة للجماعة في ليبرفيل، عاصمة الغابون.

الجماعة الاقتصادية لجماعة وسط أفريقيا آلية لتعزيز الاستراتيجيات السياسية والعسكرية المشتركة لمنع النزاعات وإدارتها وحلّها.

الأعضاء (11): أنغولا، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، غينيا الاستوائية، الغابون، رواندا، ساو تومي وبرنسيبي.

الموقع الإلكتروني: <http://www.ceeac-eccas.org/>

المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا (CICA)

انطلق هذا المؤتمر في سنة 1992 وأنشئ رسمياً في سنة 1999 كمنتدى لتعزيز التعاون الأمنيّ وتدابير بناء الثقة بين الدول الأعضاء. كما يشجّع التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. توجد أمانته العامة في أستانا، عاصمة كازاخستان.

الأعضاء (27): أفغانستان، أذربيجان، البحرين، بنغلادش، كمبوديا، الصين*، مصر، الهند، العراق، إيران، إسرائيل، الأردن، كازاخستان، كوريا الجنوبية، قيرغيزستان، منغوليا، باكستان، فلسطين، قطر، روسيا، سريلانكا، طاجيكستان**، تايلند، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، فيتنام.

* الرئيس في السنوات 2014 ـ 2018.

** الرئيس في السنوات 2018 2020.

الموقع الإلكتروني: <http://www.s-cica.org/>

مجلس أوروبا (COE)

أنشئ في سنة 1949، وفتح باب عضويته لكل الدول الأوروبية التي تقبل بمبدأ سيادة القانون وتضمن حقوق مواطنيها الإنسانية وحرّياتهم الأساسية. يوجد مقره في مدينة ستراسبورغ الفرنسية. من بين هيئاته مجلس الوزراء، والجمعية البرلمانية، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وبنك التنمية لمجلس أوروبا.

الأعضاء (47): ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، لتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهوريّة مقدونيا اليوغوسلافيّة السابقة)، مالطا، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا*، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا.

* علّقت الجمعية البرلمانية حقوق روسيا في التصويت في 10 نيسان/أبريل 2014 بعدما ضمّت القرم.

الموقع الإلكتروني: <http://www.coe.int/>

مجلس دول بحر البلطيق (CBSS)

أنشئ في سنة 1992 كمنظّمة حكوميّة دوليّة إقليميّة للتعاون بين دول منطقة بحر البلطيق. توجد أمانته العامة في العاصمة السويديّة ستوكهولم.

الأعضاء (12): الدنمارك، إستونيا، المفوّضيّة الأوروبيّة، فنلندا، ألمانيا، أيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، بولندا، روسيا، السويد.

الموقع الإلكتروني: <http://www.cbss.org/>

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)

أنشئت في سنة 1975 لتعزيز التجارة والتعاون والمساهمة في تنمية غرب أفريقيا. وفي سنة 1981 اعتمدت بروتوكول المساعدة المتبادلة في الشؤون الدفاعيّة. توجد أمانتها التنفيذيّة في العاصمة النيجيريّة أبوجا.

الأعضاء (15): بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كوت دي فوار، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا ـ بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توغو.

ملاحظة: في حزيران/يونيو 2017 وافقت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من حيث المبدأ على قبول المغرب عضواً سادس عشر.

الموقع الإلكتروني: <http://www.ecowas.int/>

الاتحاد الأوروبي (EU)

منظّمة للدول الأوروبيّة التي تتعاون في مجالات واسعة منها سوق واحدة ينتقل فيها الناس والبضائع والخدمات ورأس المال بحرية، وعملة مشتركة (يورو) لبعض الأعضاء، وسياسة خارجية وأمنية مشتركة، تشمل السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة. الهيئات الرئيسة للاتحاد الأوروبي هي المجلس الأوروبي، ومجلس الاتحاد الأوروبي (يسمّى أيضاً مجلس الوزراء أو المجلس)، والمفوضية الأوروبية (الأمانة العامة)، والبرلمان الأوروبي، ومحكمة العدل الأوروبية.

يقوم الممثّل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بتنسيق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة بمساعدة الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

يوجد المقرّ الرئيس للاتحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل.

الأعضاء (28): النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبورغ، مالطا، هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة*.

* في 29 آذار/مارس 2017 أبلغت المملكة المتحدة المجلس الأوروبي عن اعتزامها ترك الاتحاد الأوروبي في 29 آذار/مارس 2019 لكن الموعد مدّد إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بانتظار التصديق المحتمل على الانسحاب. ولم يتفق بعد على طبيعة تعاون المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي في المستقبل، بما في ذلك في السياسات الخارجية والأمنية، واحتمال مشاركتها في بعض هيئات الاتحاد الأوروبي.

الموقع الإلكتروني: <http://europa.eu/>

الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (EAEC أو Euratom)

أنشئت بموجب معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبيّة للطاقة الذريّة لسنة 1957 (معاهدة يوراتوم) لتشجيع تطوير الطاقة النوويّة للأغراض السلميّة وإدارة نظام الضمانات الإقليميّ المتعدّد الأطراف الذي يشمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبيّ (بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية). وتضطلع وكالة يوراتوم للإمداد، ومقرّها لكسمبورغ، بمهمة ضمان الإمداد المنتظم والمنصف للخامات، والموارد، والمواد الانشطارية الخاصة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

الأعضاء (28): الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي*.

* في حين أن يوراتوم مستقلة رسمياً عن الاتحاد الأوروبي، يجب أن يكون جميع الأعضاء الكاملين في يوراتوم أعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضاً. وبالتالي ستنسحب المملكة المتحدة من يوراتوم عند انسحابها من الاتحاد الأوروبي (انظر الملاحظة أعلاه).

الموقع الإلكتروني: <http://ec.europa.eu/euratom/>

وكالة الدفاع الأوروبية (EDA)

وكالة تابعة للاتحاد الأوروبي، وتخضع لإدارة المجلس. تأسست في سنة 2004 للمساعدة في تطوير القدرات الدفاعية الأوروبية، وتعزيز التعاون الأوروبي في الأسلحة، والعمل على إقامة قاعدة تكنولوجية وصناعية قوية للدفاع الأوروبي. يتولى المجلس التوجيهي للوكالة اتخاذ القرارات، ويتكوّن من وزراء الدفاع في الدول الأعضاء المشاركة والممثّل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية (بوصفه رئيساً للوكالة). يوجد مقر الوكالة في العاصمة البلجيكية بروكسل.

الدول الأعضاء المشاركة (27): الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باستثناء الدنمارك.

ملاحظة: وقّعت وكالة الدفاع الأوروبية ترتيبات إدارية مع النرويج (2006)، وسويسرا (2012)، وصربيا (2013) وأوكرانيا (2015) تمكّن هذه الدول من المشاركة في مشروعاتها وبرامجها.

الموقع الإلكتروني: <http://eda.europa.eu/>

مجلس التعاون الخليجي (GCC)

يسمى رسمياً مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تأسس في سنة 1981 لتعزيز التكامل الإقليمي في مجالات مثل الاقتصاد والمالية والتجارة والإدارة والتشريع، فضلاً عن رعاية التقدّم العلمي والتقني. يتعاون أعضاء المجلس أيضاً في مجالات السياسة الخارجية والمسائل العسكرية والأمنية. والمجلس الأعلى هو أعلى سلطة في مجلس التعاون. يوجد مقره في العاصمة السعودية الرياض.

الأعضاء (6): البحرين، الإمارات العربية المتحدة، عُمان، قطر، الكويت، السعودية.

الموقع الإلكتروني: <http://www.gcc-sg.org>

الهيئة الحكوميّة الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد IGAD)

أنشئت إيغاد في سنة 1996 لتوسيع التعاون الإقليمي وتعزيز السلام والاستقرار في القرن الأفريقي. وقد حلّت محل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، التي أنشئت في سنة 1986. توجد أمانتها العامة في جيبوتي.

الأعضاء (8): جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، الصومال، جنوب السودان، السودان، أوغندا.

الموقع الإلكتروني: <http://www.igad.org/>

المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى (ICGLR)

أطلق المؤتمر في سنة 2004، ويعمل على تعزيز السلام والأمن، والاستقرار السياسي والاجتماعي، والنمو والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وفي سنة 2006 اعتمدت الدول الأعضاء ميثاق السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الذي أصبح نافذاً في سنة 2008. توجد أمانته التنفيذية في العاصمة البوروندية بوجمبورا.

أطلق المركز المشترك لتجميع المعلومات الاستخبارية في سنة 2012 في غوما، بجمهورية الكونغو، لجمع المعلومات عن الجماعات المسلّحة في المنطقة وتحليلها ونشرها ورفع توصية بالإجراءات إلى الدول الأعضاء.

الأعضاء (12): أنغولا، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطي، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، رواندا، جنوب السودان، السودان، تنزانيا، زامبيا.

الموقع الإلكتروني: <http://www.icglr.org/>

جامعة الدول العربية

أنشئت جامعة الدول العربيّة في سنة 1945 بغية توثيق أواصر الوحدة بين الدول العربيّة وتعزيز التعاون السياسيّ والاقتصاديّ. وقّع الأعضاء على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصاديّ في سنة 1950. وفي سنة 2015، أقرّت الجامعة العربية إنشاء قوة عسكرية مشتركة لحفظ السلام الإقليمي، لكن لم يسجّل أي تقدّم في إنشائها بعد ذلك. يوجد المقرّ الدائم للجامعة في العاصمة المصرية القاهرة.

الأعضاء (22): الجزائر، البحرين، جزر القمر، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عُمان، فلسطين، قطر، السعوديّة، الصومال، السودان، سورية*، تونس، الإمارات العربيّة المتحدة، اليمن.

* علقت عضوية سورية في أنشطة الجامعة في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

الموقع الإلكتروني: <http://www.lasportal.org/>

منظمة معاهدة شمال الأطلسي (حلف الناتو)

أنشئت بموجب معاهدة شمال الأطلسيّ لعام 1949 (معاهدة واشنطن) بوصفها حلفاً عسكرياً غربياً. وتحدّد المادّة 5 في المعاهدة التزام الأعضاء بالردّ على أي هجوم مسلّح يتعرّض له أي طرف في المعاهدة. يوجد مقرّها في العاصمة البلجيكيّة بروكسل.

الأعضاء (29): ألبانيا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، إستونيا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

ملاحظة: في 6 شباط/فبراير 2019 وقّعت مقدونيا الشمالية (كانت تسمّى سابقاً جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية حتى 12 شباط/فبراير 2012) بروتوكول انضمام مع حلف الناتو وستصبح عضواً بعدما تصدّق كل دولة عضو في الحلف عليه.

الموقع الإلكتروني: <http://www.nato.int/>

مجلس الشراكة الأوروبيّة ـ الأطلسيّة (EAPC)

يجمع المجلس بين حلف الناتو وشركائه في الشراكة من أجل السلام للتحاور والتشاور. وهو الإطار السياسي الإجمالي لبرنامج الشراكة من أجل السلام الثنائي.

الأعضاء (50): الدول الأعضاء في حلف الناتو، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بيلاروس، البوسنة والهرسك، كرواتيا، فنلندا، جورجيا، أيرلندا، كازاخستان، قيرغيزستان، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيّة سابقاً)، مالطا، مولدوفا، الجبل الأسود، روسيا، صربيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تركمانستان، أوكرانيا، أوزبكستان.

الموقع الإلكتروني: <http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_ 67979.htm>

مبادرة إسطنبول للتعاون (ICI)

أنشئت المبادرة في سنة 2004 وترمي إلى المساهمة في الأمن العالمي والإقليمي على المدى الطويل بعرض التعاون الأمني الثنائي العملي مع حلف الناتو على بلدان منطقة الشرق الأوسط الكبير.

المشاركون (33): الدول الأعضاء في حلف الناتو، البحرين، قطر، الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_ 52956.htm>

الحوار المتوسّطي

أنشئ الحوار المتوسطي لحلف لناتو في سنة 1994 بوصفه منتدى للحوار السياسي والتعاون العملي بين حلف الناتو ودول البحر المتوسط. وهو يعكس وجهة نظر حلف الناتو بأن الأمن في أوروبا مرتبط بشكل وثيق بالأمن والاستقرار في البحر المتوسط.

المشاركون (36): الدول الأعضاء في حلف الناتو، الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، موريتانيا، المغرب، تونس.

الموقع الإلكتروني: <http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_ 60021.htm>

لجنة الناتو ـ جورجيا (NGC)

أنشئت في أيلول/سبتمبر 2008 بمثابة منتدى للمشاورات السياسية والتعاون العملي لمساعدة جورجيا في تحقيق هدف العضوية في حلف الناتو.

المشاركون (30): الدول الأعضاء في حلف الناتو وجورجيا.

الموقع الإلكتروني: <http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_ 52131.htm>

مجلس حلف الناتو ـ روسيا (NRC)

أنشئ في سنة 2002 بمثابة آلية للتشاور وبناء الإجماع والتعاون واتخاذ القرارات والإجراءات بشأن المسائل الأمنية. يركّز على المجالات ذات الاهتمام المشترك المحدّدة في قانون تأسيس

المجلس في سنة 1997 بشأن العلاقات المتبادلة والتعاون الأمن والمجالات الجديدة، مثل مكافحة الإرهاب وإدارة الأزمات وعدم الانتشار.

المشاركون (30): الدول الأعضاء في حلف الناتو وروسيا

ملاحظة: في نيسان/أبريل 2014، عقب التدخّل العسكري الروسي في أوكرانيا، علّق حلف الناتو كل التعاون العملي مع روسيا، بما في ذلك في مجلس حلف الناتو ـ روسيا، على الرغم من استمرار الاجتماعات على مستوى السفراء أو مستوى أعلى.

ملاحظة: في نيسان/أبريل 2014، بعد التدخّل العسكري الروسي في أوكرانيا، علّق الناتو كل أوجه التعاون العملي مع روسيا، بما في ذلك في مجلس حلف الناتو ـ روسيا، على الرغم من استمرار الاجتماعات على مستوى السفراء أو فما فوق.

الموقع الإلكتروني: <https://www.nato.int/nrc-website/>

لجنة حلف الناتو ـ أوكرانيا (NUC)

أنشئت في سنة 1997 من أجل التشاور في القضايا السياسية والأمنية، ولمنع الصراعات وحلها، وعدم الانتشار، وعمليات نقل الأسلحة ونقل التكنولوجيا، وغيرها من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

المشاركون (30): الدول الأعضاء في حلف الناتو وأوكرانيا

الموقع الإلكتروني: <http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_ 50319.htm>

منظمة التعاون المشترك في مجال التسلّح (OCCAR)

أنشأت فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة هذه المنظّمة في سنة 1996 واتخذت صفة قانونية منذ سنة 2001. تهدف إلى توفير ترتيبات تتسم بالفعالية والكفاءة لإدارة برامج تسلّح تعاونية معينة. يوجد مقرها في مدينة بون الألمانيّة.

الأعضاء (6): بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، المملكة المتحدة.

المشاركون (7): فنلندا، ليتوانيا، لكسمبورغ، هولندا، بولندا، السويد، تركيا.

الموقع الإلكتروني: <http://www.occar.int/>

وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (OPANAL)

أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو لسنة 1967 لحل مسائل الالتزام بالمعاهدة بالتعاون مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة. يوجد مقرها في العاصمة المكسيكية مكسيكو سيتي.

الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو (33): انظر المرفق (أ).

الموقع الإلكتروني: <http://www.opanal.org/>

منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ـ غوام GUAM

مجموعة من أربع دول أنشئت لتعزيز الاستقرار والأمن، ويرجع تاريخها إلى سنة 1997. تأسست المنظمة في سنة 2006. ويتعاون أعضاؤها لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتجارة في ثماني فرق عمل. توجد أمانتها العامة في العاصمة الأوكرانية كييف.

الأعضاء (4): أذربيجان، جورجيا، مولدوفا، أوكرانيا.

الموقع الإلكتروني: <http://guam-organization.org/>

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)

انطلقت في سنة 1973 باسم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وأعيدت تسميتها باسم منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا في سنة 1995. يراد لها أن تصبح الأداة الأساسيّة للإنذار المبكّر ومنع الصراعات وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل عقب النزاع في منطقتها. يوجد مقر المنظمة في العاصمة النمسوية فيينا، وتوجد مؤسساتها الأخرى في أماكن أخرى في أوروبا.

تتكوّن ترويكا المنظمة من ممثّلين عن الدول التي ترأس المنظمة في السنة الحالية والسنة السابقة والسنة اللاحقة. ويتعامل منتدى التعاون الأمنيّ التابع لها، مع تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن.

المشاركون (57): ألبانيا***، أندورا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، الكرسي الرسولي، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا*، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيّة سابقاً)، مالطا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا**، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تركيا، تركمانستان، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة، أوزبكستان.

* الرئاسة في سنة 2018

** الرئاسة في سنة 2019

*** الرئاسة في سنة 2020

الموقع الإلكتروني: <http://www.osce.org/>

المجموعة الاستشارية المشتركة (JCG)

أنشئت هذه المجموعة المرتبطة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بموجب معاهدة القوات المسلّحة التقليدية في أوروبا لعام 1972 لتعزيز أهداف المعاهدة وتنفيذها بالتوفيق بين أوجه الغموض في التفسير والتفسير. يوجد مقرّها في العاصمة النمسوية فيينا.

أعضاء معاهدة القوات المسلّحة التقليدية في أوروبا (30): انظر المرفق (أ).

ملاحظة: في سنة 2007، علّقت روسيا مشاركتها في المعاهدة، وفي آذار/مارس 2015 أعلنت رسمياً عن الوقف التام لمشاركتها في المعاهدة، بما في ذلك المجموعة الاستشارية المشتركة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.osce.org/jcg/>

مجموعة مينسك

تدعم مجموعة مينسك عملية مينسك، وهي منتدى مستمر للمفاوضات بشأن تسوية الصراع في ناغورنو كاراباخ.

الأعضاء (13): أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، فنلندا، فرنسا*، ألمانيا، إيطاليا، روسيا*، السويد، تركيا، الولايات المتحدة*، ترويكا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (النمسا، وإيطاليا وسلوفاكيا)

* يتشارك ممثلو هذه الدول الثلاث رئاسة المجموعة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.osce.org/mg/>

اللجنة الاستشارية للسماوات المفتوحة (OSCC)

أنشئت اللجنة بموجب معاهدة الأجواء المفتوحة لعام 1992 لحل المسائل المتعلّقة بالامتثال للمعاهدة.

أطراف معاهدة السماوات المفتوحة (34): انظر المرفق (أ).

الموقع الإلكتروني: <http://www.osce.org/oscc/>

منظمة الدول الأمريكية (OAS)

مجموعة من دول القارّات الأمريكيّة التي اعتمدت ميثاق المنظمة في سنة 1948 بغية تعزيز السلام والأمن في نصف الكرة الغربيّ. تستند أنشطتها إلى أربعة هي أركان الديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن والتنمية. توجد الأمانة العامّة للمنظّمة في العاصمة الأمريكيّة واشنطن دي سي.

الأعضاء (35): أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، جزر البهاما، بربادوس، بليز، بوليفيا، البرازيل، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا*، دومينيكا، جمهوريّة الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، غويانا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكارغوا، باناما، الباراغواي، البيرو، سانت

كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سورينام، ترينيداد وتوباغو، الأوروغواي، الولايات المتحدة، فنزويلا.

* بموجب قرار صادر في 3 حزيران/يونيو 2009، انتهى مفعول القرار الذي اتخذ في سنة 1962 باستبعاد كوبا من منظمة الدول الأمريكية. ووفقاً لقرار سنة 2009 فإن مشاركة كوبا في المنظمة «ستكون نتيجة عملية حوار». وقد رفضت كوبا المشاركة في أنشطة المنظمة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.oas.org/>

منظمة التعاون الاقتصادي لبلدان البحر الأسود (BSEC)

أنشئت في سنة 1992 وأصبحت منظمة اقتصادية إقليمية كاملة عندما أصبح ميثاقها نافذاً في سنة 1999. تهدف إلى ضمان السلام والاستقرار والازدهار في منطقة البحر الأسود وتعزيز التعاون والتقدّم الاقتصادي وتطويره. توجد أمانتها الدائمة في مدينة إسطنبول التركيّة.

الأعضاء (12): ألبانيا، أرمينيا، أذربيجان، بلغاريا، جورجيا، اليونان، مولدوفا، رومانيا، روسيا، صربيا، تركيا، أوكرانيا.

الموقع الإلكتروني: <http://www.bsec-organization.org/>

منتدى جزر المحيط الهادئ

أسس المنتدى في سنة 1971 باسم منتدى جنوب المحيط الهادئ، ويهدف إلى تعزيز التعاون في التنمية المستدامة والنموّ الاقتصادي والحوكمة والأمن. وهو يراقب تنفيذ معاهدة راروتونغا لسنة 1985، التي أنشأت منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية. توجد أمانته العامة في سوفا عاصمة فيجي.

الأعضاء (18): أستراليا، جزر كوك، فيجي، بولينيزيا الفرنسية، كيريباتي، جزر مارشال، ميكرونيزيا، ناورو، نيو كاليدونيا، نيوزيلندا، نيوي، بالاو، بابوا ـ غينيا الجديدة، ساموا، جزر سليمان، تونغا، توفالو، فانواتو.

الموقع الإلكتروني: <http://www.forumsec.org/>

المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى، والقرن الأفريقي، والدول المجاورة (RECSA)

أنشئت أمانة نيروبي المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتنسيق تنفيذ إعلان نيروبي لسنة 2000 بشأن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي. وتحوّل المركز الإقليمي في سنة 2005 للإشراف على تنفيذ

بروتوكول نيروبي لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. يوجد مقرّه في نيروبي عاصمة كينيا.

الأعضاء (15): بوروندي، جيبوتي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، رواندا، سيشيل، الصومال، جنوب السودان، السودان، تنزانيا، أوغندا.

الموقع الإلكتروني: <http://www.recsasec.org/>

مجلس التعاون الإقليمي (RCC)

أطلق مجلس التعاون الإقليمي في سنة 2008 بمثابة خلف لميثاق استقرار جنوب شرق أوروبا الذي كان الاتحاد الأوروبي قد أطلقه في مؤتمر جنوب شرق أوروبا الذي انعقد في سنة 1999. يعزّز المجلس التعاون المتبادل والتكامل الأوروبي الأطلسي لجنوب شرق أوروبا لحفز التنمية في المنطقة بما يعود بالنفع على شعوبها. ويركز على ستة مجالات تحظى بالأولوية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والطاقة والبنية التحتية، والعدل والشؤون الداخلية، والتعاون الأمني، وبناء رأس المال البشري، والتعاون البرلماني. توجد أمانة المجلس في سارايفو عاصمة البوسنة والهرسك، ولديه مكتب ارتباط في العاصمة البلجيكية بروكسل.

الأعضاء (46): ألبانيا، النمسا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، مجلس أوروبا، بنك التنمية لمجلس أوروبا، كرواتيا، جمهورية التشيك، الدنمارك، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، بنك الاستثمار الأوروبي، الاتحاد الأوروبي، ألمانيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، هنغاريا، المنظمة الدولية للهجرة، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، مقدونيا (جمهوريّة مقدونيا اليوغوسلافيّة سابقاً)، مولدوفا، الجبل الأسود، منظمة معاهدة شمال الأطلسي، النرويج، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بولندا، رومانيا، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، مبادرة تعاون دول جنوب شرق أوروبا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية للأمم الخاصة بأوروبا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعثة الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو، الولايات المتحدة، البنك الدولي.

الموقع الإلكتروني: <http://www.rcc.int/>

منظمة شانغهاي للتعاون (SCO)

أنشئت المجموعة السلف، أي دول شانغهاي الخمس، في سنة 1996، وفي سنة 2001 أعيدت تسميتها وفُتح باب عضويّتها لكل الدول التي تدعم أهدافها. وتتعاون الدول الأعضاء في تدابير بناء الثقة والأمن الإقليمي وفي المجال الاقتصادي. يوجد مقر أمانة المنظمّة في العاصمة الصينيّة بكين. ويوجد هيكل المنظمة الإقليمي لمكافحة الإرهاب في العاصمة الأوزبكية طشقند.

الأعضاء (8): الصين، الهند، كازاخستان، قيرغيزستان، باكستان، روسيا، طاجيكستان، أوزبكستان.

الموقع الإلكتروني: <http://www.sectsco.org/>

منظومة التكامل لأمريكا الوسطى (SICA)

أطلقت في سنة 1993 بناء على بروتوكول تيغوسيغالبا لسنة 1991. ومن أهداف المنظمة إنشاء نموذج جديد للأمن الإقليمي بناء على التوازن المعقول للقوات، وتقوية السلطة المدنية، والتغلّب على الفقر المدقع، وتعزيز التنمية المستدامة، وحماية البيئة، والقضاء على العنف والفساد والاتجار بالمخدّرات والسلاح. يوجد مقر المنظومة في العاصمة السلفادورية سان سلفادور.

أنشئت **اللجنة الأمنية لأمريكا الوسطى** بموجب المعاهدة الإطارية المتعلّقة بالأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى. وتشمل أهدافها متابعة المقترحات المتعلقة بالأمن الإقليمي، على أساس التوازن المعقول للقوى، وتعزيز السلطة المدنية، والقضاء على العنف والفساد والإرهاب والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة.

الأعضاء (8): بليز، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، نيكارغوا، بنما.

الموقع الإلكتروني: <http://www.sica.int/>

محادثات الأطراف الستة

بدأت محادثات الأطراف الستة في سنة 2003 كمبادرة دبلوماسية صينية تهدف إلى حل الخلاف بشأن كيفية معالجة برنامج الأسلحة النووية الكوري الشمالي. ولم تعقد أي مفاوضات منذ سنة 2009، عندما أعلنت كوريا الشمالية أنه سنسحب من المحادثات.

المشاركون (6): الصين، اليابان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، روسيا، الولايات المتحدة.

الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)

أنشئت في سنة 1992 لتعزيز التنمية الاقتصاديّة الإقليميّة والمبادئ الأساسيّة للسيادة والسلام والأمن وحقوق الإنسان والديمقراطيّة. وقد حلّت محل مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقي الذي أنشئ في سنة 1980. ويهدف جهاز التعاون السياسي والدفاعي والأمني التابع للجماعة إلى تعزيز السلام والأمن في المنطقة. توجد أمانتها العامة في غابورون، عاصمة بوتسوانا.

يهدف **الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والتعاون الأمني** في الجماعة إلى تعزيز السلام والأمن في المنطقة.

الأعضاء (16): أنغولا، بوتسوانا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، سيشيل، جنوب أفريقيا، سوازيلند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي.

الموقع الإلكتروني: <http://www.sadc.int/>

اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (UNASUR)

منظمة حكومية دولية تهدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي، والحوار السياسي، والتنمية الاقتصادية، والتنسيق في المسائل الدفاعية بين الدول الأعضاء فيها. أصبحت معاهدته التأسيسية لعام 2008 نافذة في 11 آذار/مارس 2011 وسيحل تدريجاً محل جماعة دول الأنديز والسوق المشتركة الجنوبية (مركوسور). يوجد مقره في كيتو، عاصمة الإكوادور.

اجتمع **مجلس الدفاع الأمريكي** الجنوبي للمرّة الأولى في سنة 2009. وهو يهدف إلى تعزيز أمريكا الجنوبية بوصفها منطقة سلام وإنشاء هوية إقليمية وتعزيز التعاون الإقليمي في قضايا الدفاع.

الأعضاء (12): الأرجنتين*، بوليفيا، البرازيل، تشيلي*، كولومبيا*+، الإكوادور، غويانا، بارغواي*، بيرو*، سورينام، أوروغواي، فنزويلا.

* في 20 نيسان/أبريل 2018، علّقت هذه الدول الست عضويتها في يوناسور لمدة سنة واحدة.

+ في 27 آب/أغسطس 2018 أعلنت كولومبيا انسحابها الدائم من يوناسور ابتداءً من 27 شباط/فبراير 2019.

ملاحظة: في آذار/مارس 2019، قدمت الأرجنتين والبرازيل وتشيلي والإكوادور وباراغواي إشعاراً مدته 6 أشهر بعزمها على الانسحاب من يوناسور، وأعلنت الإكوادور أنها ستسعى لاستعادة السيطرة على مبنى المقرّ. وفي قمة في سانتياغو بتشيلي في 22 آذار/مارس، ناقشت الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وكولومبيا والإكوادور وغويانا وباراغواي وبيرو تشكيل مجموعة إقليمية جديدة تسمّى منتدى تقدم أمريكا الجنوبية.

الموقع الإلكتروني: <http://www.unasursg.org/>

III أنظمة مراقبة التجارة الاستراتيجية

مجموعة أستراليا (AG)

مجموعة غير رسمية من الدول والمفوّضية الأوروبية تأسّست في سنة 1985. وتجتمع مجموعة أستراليا سنوياً لتبادل الآراء وأفضل الممارسات بشأن ضوابط التجارة الاستراتيجية لضمان عدم استخدام المواد والتكنولوجيا والمعدّات المزدوجة الاستخدام لدعم أنشطة الحرب أو البرامج الكيميائية أو البيولوجية.

المشاركون (43): الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، قبرص، كرواتيا، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، إستونيا، المفوّضيّة الأوروبيّة، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، الهند، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبيّة، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.australiagroup.net/>

مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف البالستيّة (HCOC)

إن مبدأ مدوّنة لاهاي لسنة 2002 هو الحاجة إلى لجم انتشار أنظمة القذائف البالستيّة القادرة على إطلاق أسلحة الدمار الشامل. وعلى الدول المشاركة ممارسة التحفّظ في تطوير هذه القذائف واختبارها ونشرها. تعمل وزارة الخارجيّة النمساويّة بمثابة أمانة عامّة لها.

الدول المشاركة (139): أفغانستان، ألبانيا، الأرجنتين، أندورا، أنتيغوا وبربودا، أستراليا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بيلاروس، بلجيكا، بنين، البوسنة والهرسك، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو، جزر كوك، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا ـ بيساو، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، العراق، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباتي، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيّة سابقاً)، مدغشقر، ملاوي، مالديف، مالطا، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، المغرب، الجبل الأسود، موزمبيق، هولندا، نيوزيلندا، نيكارغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، الباراغواي، البيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، رواندا، سانت كيتس ونيفس، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، تنزانيا، طاجيكستان، تيمور ليشتي، تونغا، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الأوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، زامبيا.

الموقع الإلكتروني: <http://www.hcoc.at/>

نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف (MTCR)

مجموعة غير رسميّة من البلدان التي تسعى منذ سنة 1987 لتنسيق الجهود الوطنية لترخيص الصادرات بغية منع انتشار أنظمة القذائف القادرة على إطلاق أسلحة الدمار الشامل. وتطبّق البلدان المبادئ التوجيهيّة لنقل الموادّ الحسّاسة ذات الصلة بالقذائف. وليس لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف أمانة عامة. وثمة نقطة اتصال في وزارة الخارجية الفرنسية توزّع أوراق عمل النظام وتستضيف اجتماعات السياسات المنتظمة وتبادل المعلومات.

الشركاء (35): الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، كندا، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، الهند، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبيّة، لكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، روسيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.mtcr.info/>

مجموعة موردي المواد النووية (NSG)

أنشئت في سنة 1975 وكانت تعرف سابقاً أيضاً باسم نادي لندن. وهي تنسّق الضوابط الوطنيّة لنقل المواد النوويّة وفقاً للمبادئ التوجيهية لنقل المواد النوويّة (إرشادات لندن التي اتُّفق عليها

لأول مرة في سنة 1978)، وتحتوي على «لائحة المواد الحساسة» التي توجب تطبيق ضمانات الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة عند تصديرها لأغراض سلمية إلى أي دولة غير حائزة على أسلحة نووية، والمبادئ التوجيهية بشأن نقل المعدات والمواد والبرمجيات ذات الاستخدام النووي المزدوج والتكنولوجيا المتصلة بها (إرشادات وارسو). وتنفّذ كل دولة مشاركة المبادئ التوجيهية للمجموعة وفقاً لقوانينها وممارساتها الوطنية. وليس لمجموعة مورّدي المواد النووية أمانة عامّة. وتعمل البعثة الدائمة لليابان في فيينا كنقطة اتصال وتقوم بمهمّة الدعم العملي.

المشاركون (48): الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، كندا، الصين، كرواتيا، قبرص، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، ايسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبورغ، مالطا، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.nuclearsuppliersgroup.org/>

المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار (PSI)

منتدى متعدّد الأطراف أقيم استناداً إلى مبادرة أمريكية أعلنت في سنة 2003، ويركّز على التعاون لإنفاذ القانون من أجل اعتراض أسلحة الدمار الشامل غير المشروعة، وتقنيات القذائف والمواد ذات الصلة واحتجازها عند عبورها في البرّ أو الجو أو البحر. وقد أصدر بيان مبادئ الحظر الخاص بالمبادرة في سنة 2003. ليس للمبادرة أمانة عامة، لكن ينسّق أنشطتها فريق من الخبراء التشغيليين.

المشاركون (105): أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين*، أرمينيا، أستراليا*+، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بيلاروس، بلجيكا، بليز، البوسنة والهرسك، بروناي دار السلام، بلغاريا، كمبوديا، كندا*، تشيلي، كولومبيا، كرواتيا+، قبرص، جمهورية التشيك+، الدنمارك*، جيبوتي+، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا*+، جورجيا، ألمانيا*+، اليونان*، الكرسي الرسولي، هندوراس، أيسلندا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا*+، اليابان*+، الأردن، كازاخستان، كوريا الجنوبية*+، قيرغيزستان، الكويت، لاتفيا، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا+، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً)، ماليزيا، مالطا، جزر مارشال، مولدوفا، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، هولندا*+، نيوزيلندا*+، النرويج*+، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، البارغواي، الفيليبين، بولندا*+، البرتغال*+، قطر، رومانيا، روسيا*، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، السعودية، صربيا، سنغافورة*+، سلوفاكيا، سلوفينيا+، إسبانيا*+، سريلانكا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو،

تونس، تركيا*+، تركمانستان، أوكرانيا+، دولة الإمارات العربية المتحدة+، المملكة المتحدة*+، الولايات المتحدة*+، أوزبكستان، فانوتو، فيتنام، اليمن.

* عضو في فريق الخبراء التشغيليين.

+ مضيف لعمل المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، 2003 ـ 2018.

الموقع الإلكتروني: <https://www.psi-online.info>

ترتيب واسينار (WA)

تأسس ترتيب واسينار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليديّة والسلع والتقنيات المزدوجة الاستخدام في سنة 1996. وهو يهدف إلى منع الدول التي يثير سلوكها قلق الدول الأعضاء من حيازة الأسلحة والسلع والتقنيات الحسّاسة المزدوجة الاستخدام ذات الاستعمالات العسكريّة. توجد أمانته العامة في العاصمة النمساوية فيينا.

المشاركون (42): الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، الهند، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبيّة، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.wassenaar.org/>

لجنة زانغر

أنشئت لجنة مصدّري المواد النوويّة، وتدعى لجنة زانغر، في الفترة 1971 ـ 1974، وهي مجموعة من البلدان المورّدة للمواد النووية التي تعقد اجتماعات غير رسمية مرّتين في السنة لتنسيق ضوابط نقل المواد النووية بحسب قائمة المواد الحسّاسة التي تحدّث بانتظام، والتي يتعين عند تصديرها إخضاعها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهي تكمّل عمل مجموعة موردي المواد النووية.

الأعضاء (39): الأرجنتين، أستراليا، بيلاروس، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، الصين، كرواتيا، جمهورية التشيك، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كوريا الجنوبيّة، لكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.zanggercommittee.org/>

المرفق (ج)

وقائع سنة 2018

إيان ديفيس

يورد هذا الجدول الزمني الأحداثَ المهمة ذات الصلة بالتسلّح، ونزع السلاح، والأمن الدولي في سنة 2017. ويشار إلى الكلمات الأساسية في العمود الثالث إلى اليسار.

كانون الثاني/يناير		
1/1	الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون يهدد في خطاب الولايات المتحدة بالأسلحة النووية، لكنه يقترح مفاوضات مع كوريا الجنوبية.	كوريا الشمالية، الأسلحة النووية، كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة
1/2	الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون يتبادلان التهديدات النووية على تويتر.	كوريا الجنوبية، الأسلحة النووية، الولايات المتحدة
1/3	كوريا الشمالية تعيد فتح خط هاتفي ساخن مع كوريا الجنوبية.	كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية
1/15	الجيش الفنزويلي والحرس الوطني يشنّان غارة على إل جونكيتو تسفر عن مقتل زعيم المتمردين أوسكار بيريز، وخمسة أعضاء من جماعته.	فنزويلا
1/19	الهند تنضمّ إلى مجموعة أستراليا	الهند، مجموعة أستراليا
1/23	فرنسا تطلق الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، وهي مبادرة جديدة لزيادة تبادل المعلومات حول الهجمات المبلّغ عنها بالأسلحة الكيميائية.	فرنسا، الأسلحة الكيميائية
1/25	طالبان تهاجم فندقاً في كابل، بأفغانستان، والحصيلة 22 قتيلاً	أفغانستان، طالبان
1/27	مقتل 95 شخصاً على الأقلّ في تفجير قنبلة بسيارة إسعاف في كابل. وطالبان تدعّي المسؤولية عن الهجوم.	أفغانستان، طالبان
1/29	تعليق محادثات السلام بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني، ثاني أكبر جماعة مقاتلة في البلاد، عقب سلسلة من الهجمات التي شنّها جيش التحرير الشعبي.	كولومبيا، جيش التحرير الوطني

يتبع

تابع

التاريخ	الحدث	الموضوع
1/30	روسيا تستضيف مؤتمراً للسلام بشأن سورية في سوتشي، يحضره موفدون مؤيّدون للأسد بصورة رئيسية.	روسيا، سورية، عملية السلام
شباط/فبراير		
2/2	الولايات المتحدة تفرض حظر أسلحة على كل أطراف الحرب الأهلية في جنوب السودان .	حظر الأسلحة، جنوب السودان، الولايات المتحدة
2/2	الولايات المتحدة تصدر استعراضها النووي الجديد.	الولايات المتحدة، الأسلحة النووية
2/4	معالجة تسعة أشخاص على الأقل بسبب صعوبات في التنفس بعد إلقاء قنبلة يعتقد أنها مملوءة بالكلور على بلدة سراقب التي يسيطر عليها المتمرّدون في سورية.	الأسلحة الكيميائية، سورية
7 ـ 2/8	الجيش الأمريكي يشنّ غارات جوية على القوات التي تدعمها الحكومة السورية والتي كانت تهاجم قوات المعارضة السورية المصحوبة بمستشارين أمريكيين. وقد أفيد عن مقتل نحو 100 جندي حكومي، لكن بعض التقارير تشير إلى مقتل ما يصل إلى 200 من المرتزقة الروس.	روسيا، سورية، الولايات المتحدة
2/9	مصر تشنّ حملة عسكرية لمقاتلة التمرّد في سيناء	مصر
2/10	سوريا تسقط طائرة إسرائيلية من طراز ف ـ 16 بعد عودتها من هجوم على القوات السورية التي تدعمها إيران في قاعدة التياس الجوية العسكرية في سورية.	إيران، إسرائيل، سورية

يتبع

تابع

19 ـ 2/20	مزاعم عن مقتل نحو 200 شخص، بينهم أطفال وعمال طوارئ، وتضرّر 5 منشآت طبية في المدينة في هجمات شنّتها الحكومة السورية في الغوطة الشرقية. والأمم المتحدة تدين استهداف المدنيين والبنية التحتية.	سورية، الأمم المتحدة
2/26	روسيا تعلن أنها ستنشئ ممراً إنسانيّاً وتطبّق هدنة مدّتها خمس ساعات يومياً في الغوطة بسورية.	روسيا، سورية
2/28	انعقاد الاجتماع الثاني لعملية كابل للتعاون في مجال السلام والأمن في أفغانستان بمشاركة عشرات من الممثلين الإقليميين والعالميين.	أفغانستان، عملية كابل
آذار/مارس		
3/1	سريلانكا تنضمّ إلى اتفاقية الذخائر العنقودية.	سريلانكا، اتفاقية الذخائر العنقودية
3/1	بوكو حرام تقتل ما لا يقل عن 11 شخصاً، بينهم 3 عمال إغاثة، في هجوم على قاعدة عسكرية بالقرب من مخيم للنازحين بولاية بورنو في شمال شرقيّ نيجيريا، على مقربة من الحدود مع الكاميرون.	بوكو حرام، نيجيريا
3/2	هجمات جهادية في واغادوغو، عاصمة بوركينا فاسو، تستهدف مقرّ الجيش والسفارة الفرنسية، وتسفر عن مقتل 8 من أفراد الأمن و8 مهاجمين، وجرح 80 شخصاً، بينهم مدنيون.	بوركينا فاسو
3/4	تعرّض سيرغي سكريبال، وهو ضابط عسكري روسي سابق، وابنته يوليا سكريبال للتسمّم في سالزبوري بالمملكة المتحدة، بعامل أعصاب أكّدت المملكة المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لاحقاً أنه نوفيتشكوك.	الأسلحة الكيميائية، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، روسيا، المملكة المتحدة

يتبع

تابع

3/6	تفرض الحكومة السريلانكية حالة طوارئ لمدة 10 أيام لأول مرة منذ الحرب الأهلية (1983 ـ 2009)، استجابة لأيام الاضطرابات العنيفة في منطقة كاندي بوسط السنهاليين والمجتمعات المسلمة.	سريلانكا
3/14	المملكة المتحدة تطرد 23 دبلوماسياً روسياً بعد تجاهل روسيا الموعد النهائي الذي حدّدته رئيسة الوزراء البريطانية لتفسير تسمّم سيرغي سكريبال وابنته. والمملكة المتحدة تدعو أيضاً إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي، وتتلقّى الدعم من كل الأعضاء باستثناء روسيا.	الأسلحة الكيميائية، روسيا، المملكة المتحدة، الأمم المتحدة
15 ـ 3/16	قادة دول آسيا الوسطى الخمس يجتمعون في أستانا، عاصمة كازاخستان، لحضور قمتهم الأولى منذ ما يقرب من عقد من الزمن.	كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان
3/16	ذُكر أن الذخائر الحارقة التي تُسقط من الجو تُستخدم في بلدة كفر باتنة في شرق الغوطة، سورية، أسفرت عن مقتل 61 شخصاً على الأقل وإصابة أكثر من 200.	سورية، الأسلحة الحارقة
3/16	وقع الرئيس الأمريكي ترامب على قانون السفر التايواني، والذي يشجع رسمياً الزيارات بين المسؤولين الأمريكيين والتايوانيين. إن الصين تنتقد بشدة، قائلة إنها تنتهك سياسة «الصين الواحدة» التي طالما كانت أساس العلاقات بين الولايات المتحدة والصين.	الصين، تايوان، الولايات المتحدة
3/18	المتمرّدون السوريون الذين تدعمهم تركيا يستولون على مدينة عفرين السورية.	سوريا، تركيا

يتبع

تابع

3/25	القوات الحوثية في اليمن تطلق قذائف باليستية متعدّدة على السعودية، وتستهدف العاصمة الرياض، ومدناً أخرى بالقرب من الحدود مع اليمن وفي جنوب غرب البلاد. والسعودية تدعي أن الدفاعات المضادّة للقذائف اعترضت القذائف القادمة. والحطام الناتج من الاعتراض يقتل مواطناً مصريّاً ويجرح اثنين آخرين.	السعودية، اليمن
25 ـ 3/28	الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون يلتقي بالرئيس الصيني شي جين بنغ في بكين بالصين. وتمثّل هذه الرحلة غير الرسمية أول رحلة معروفة لكيم جونغ أون خارج كوريا الشمالية منذ توليه السلطة في سنة 2011.	الصين، كوريا الشمالية
3/26	الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تطرد أكثر من 100 دبلوماسي روسي في ردّ منسّق على هجوم بعامل الأعصاب في المملكة المتحدة في وقت سابق من الشهر. وروسيا تعلن أنها سترد بالمثل على عمليات الطرد.	الأسلحة الكيميائية، الاتحاد الأوروبي، روسيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة
26 ـ 3/27	في مؤتمر عقد في طشقند بأوزبكستان لدعم عملية كابل، 21 دولة ومنظمة حكومية دولية تجدّد دعوة طالبان لقبول عرض السلام.	أفغانستان، عملية كابل، طالبان
3/28	الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش يعلن عن مبادرة جديدة بعنوان العمل من أجل حفظ السلام خلال مناقشة رفيعة المستوى حول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مجلس الأمن الدولي.	الأمم المتحدة، عمليات السلام
3/30	إنهاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بعد نحو 15 سنة.	الأمم المتحدة، عمليات السلام

يتبع

تابع

3/30	الفلسطينيون في غزة يشنّون موجة من الاحتجاجات باسم «مسيرة العودة الكبرى». والقوات الإسرائيلية تستخدم الرصاص الحي والرصاص المغلف بالمطاط والغاز المسيل للدموع لرد عشرات الألوف من المحتجّين الفلسطينيين الذين تجمّعوا عند السياج الحدودي الفاصل بين غزة وإسرائيل، ما أسفر عن مقتل 17 فلسطينياً على الأقل وإصابة أكثر من 1400.	إسرائيل، فلسطين
نيسان/أبريل		
4/1	حركة الشباب تشنّ هجوماً واسع النطاق على قاعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في منطقة شابيل السفلى، ما أسفر عن مقتل 46 جندياً من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.	الشباب، الصومال، بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال
4/1	سقوط ما لا يقل عن 12 مسلحاً و3 جنود هنود في قتال بين الانفصاليين المتشدّدين وقوات الأمن الهندية في كشمير. ومقتل أربعة مدنيين على الأقل في وقت لاحق من اليوم نفسه خلال التظاهرات.	الهند، كشمير
4/4	رؤساء إيران وروسيا وتركيا يجتمعون في أنقرة لمناقشة الجهود المبذولة لإنهاء الحرب الأهلية السورية.	إيران، روسيا، سورية، تركيا
4/7	مقتل 42 شخصاً على الأقلّ في هجوم مشتبه باستخدامه أسلحة كيميائية في دوماً بسورية.	الأسلحة الكيميائية، سورية
4/10	مقتل 28 شخصاً في بانغي، عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى، بعدما شنّت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وقوات الأمن المحلية عملية لإخراج الجماعات المسلحة من أحد الأحياء هناك.	جمهورية أفريقيا الوسطى، عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام

يتبع

تابع

4/11	منظمة الصحة العالمية تقول إن نحو 500 شخص عولجوا من أعراض تتفق مع التعرّض للمواد الكيميائية السامة بعد الهجوم المشتبه باستخدامه أسلحة كيميائية في دوما بسورية في 7 نيسان/أبريل.	الأسلحة الكيميائية، سورية، منظمة الصحة العالمية
4/13	أجهزة الاستخبارات في هولندا تعطل عملية الإنترنت الروسية المزعومة ضد مقرّ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي.	هولندا، روسيا، منظمة حظر الأسلحة النووية
4/13	الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة تشن غارات جوية على ثلاثة أهداف في سورية: مرفقان يشتبه أنهما مخزنان للأسلحة الكيميائية غرب حمص ومركز أبحاث واحد في دمشق.	فرنسا، سورية، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة
4/17	أكثر من 30 شركة تقنية عالمية، بما في ذلك فيسبوك وميكروسوفت تعلن عن تعهّد مشترك بعدم مساعدة أي حكومة في شن هجمات إلكترونية.	الأمن السيبراني
4/20	كيم جونج أون يعلن في خطاب له أن كوريا الشمالية ستوقف المزيد من تجارب الأسلحة النووية والقذائف الباليستية البعيدة المدى.	كوريا الشمالية، الأسلحة النووية
4/22	داعش إمارة خراسان يهاجم مركزاً لتسجيل الناخبين في كابل، ومقتل نحو 60 شخصاً.	أفغانستان، داعش، إمارة خراسان
4/23	مقتل ما لا يقل عن 26 شخصاً في نيكاراغوا خلال أسبوع من الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي اندلعت بسبب إصلاحات الضمان الاجتماعي التي أدخلت في 16 نيسان/أبريل.	نيكاراغوا

يتبع

تابع

4/23 ـ 5/4	اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2020 تعقد دورتها الثانية في جنيف بسويسرا.	معاهدة عدم الانتشار، اللجنة التحضيرية
4/26	الاتحاد الأوروبي يوسّع حظر الأسلحة الذي يفرضه على ميانمار ليشمل مجموعة من السلع الأخرى ذات الاستخدام المزدوج.	الاتحاد الأوروبي، حظر الأسلحة ميانمار
4/27	في أول قمة بين الكوريتين منذ أكثر من عقد، الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون والرئيس الكوري الجنوبي مون جاي إن يجتمعان في المنطقة المنزوعة السلاح، ويتفقان على العمل لإزالة جميع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية.	كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية
4/29	غارة إسرائيلية على مدينة حماة في غرب سوريا وتردّد أنباء عن مقتل 25 جندياً إيرانياً	إيران، إسرائيل، سوريا
أيار/مايو		
5/1	مقتل ما لا يقل عن 15 شخصاً، بمن فيهم قس، في هجوم شنّه مسلحون مجهولون على كنيسة في بانغي بجمهورية أفريقيا الوسطى.	جمهورية أفريقيا الوسطى
5/8	الرئيس الأمريكي ترامب يعلن انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق إيران النووي (خطة العمل الشاملة المشتركة).	إيران، خطة العمل الشاملة المشتركة، الولايات المتحدة
5/9	بعد سنوات من المفاوضات، اليابان والصين توافقان على إنشاء آلية اتصال بحري وجوي لإدارة الأزمات.	الصين، اليابان

يتبع

تابع

13 ـ 5/14	سلسلة من الهجمات بالقنابل على طريقة داعش في سورابايا، ثاني أكبر مدن إندونيسيا، تؤدّي إلى مقتل 25 شخصاً على الأقل. والهجمات تنفّذها ثلاث أسر، من بينها أطفالها، وتستهدف كنائس والشرطة.	إندونيسيا، داعش
5/14	في أسوأ يوم من أعمال العنف منذ حرب غزة عام 2014، القوات الإسرائيلية تقتل أكثر من 60 محتجّاً فلسطينياً وتصيب 2400 على الأقل على الحدود بين غزة وإسرائيل.	إسرائيل، الفلسطينيون
5/15	كوريا الشمالية تنهي اتصالاتها مع كوريا الجنوبية وتعلن أنها قد تنسحب من القمة المقرّرة مع الولايات المتحدة بعد قيام كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية بتدريبات عسكرية مشتركة.	كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة
5/22	مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن الدولي حول حماية المدنيين في النزاعات المسلحة تبحث الجهود المبذولة لتوسيع وتعزيز الحماية الدولية للمدنيين في مناطق النزاع.	الأمم المتحدة، حماية المدنيين في النزاعات المسلّحة
5/24	المحققون الدوليون يقولون إن روسيا مسؤولة مباشرة عن إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية MH17 فوق شرق أوكرانيا في سنة 2014. ويحدّدون اللواء 53 للقذائف المضادة للطائرات في كورسك بأنه أطلق منظومة قذائف بوك التي أسقطت الطائرة.	ماليزيا، روسيا، أوكرانيا
5/24	الأمين العام للأمم المتحدة يطلق جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد لنزع السلاح، بعنوان «تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح».	نزع السلاح، الأمم المتحدة

يتبع

تابع

5/24	كوريا الشمالية تدعي أنها دمّرت موقعها الرئيسي لتجربة الأسلحة النووية، عن طريق تفجير الأنفاق تحت الأرض، قبل ساعات من إلغاء الرئيس الأمريكي ترامب قمة مقرّرة مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون في 12 حزيران/يونيو. وإعادة التأكيد على القمة لاحقاً.	كوريا الشمالية، نزع الأسلحة النووية، الولايات المتحدة
5/25	نفاذ اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي، ما يمنح مستخدمي الإنترنت مزيداً من التحكم في بياناتهم على الإنترنت ويفرض قيوداً على كيفية حصول الشركات على البيانات من الإنترنت واستخدامها والتصرّف بها.	الاتحاد الأوروبي، اللائحة العامّة لحماية البيانات
5/29	بعد 18 شهراً من الاشتباكات الحدودية، الهند وباكستان توافقان على استعادة اتفاق وقف إطلاق النار لسنة 2003 على طول خط المراقبة، الذي يقسم منطقة كشمير.	الهند، باكستان، كشمير
5/29	فرنسا تستضيف قمة حول ليبيا في باريس، تجمع الرؤساء الرئيسيين للمؤسسات السياسية الليبية المنافسة.	فرنسا، ليبيا
حزيران/يونيو		
6/5	الائتلاف الحاكم في إثيوبيا يعلن أنه سيقبل اتفاق السلام الذي أنهى حرب الحدود بين سنتي 1998 و2000 مع إريتريا وينفّذه. كما يقول إنه سيقبل نتيجة قرار لجنة الحدود لسنة 2002، الذي منح الأراضي المتنازع عليها لإريتريا.	إثيوبيا، اريتريا، اتفاق سلام
6/7	الرئيس الأفغاني أشرف غني يعلن وقفاً غير مشروط لإطلاق النار مع طالبان حتى 20 حزيران/يونيو، لكن الترتيب يستبعد داعش والقاعدة.	أفغانستان، طالبان

يتبع

تابع

6/9	بعد أيام فقط من إعلان الحكومة الأفغانية وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد، طالبان تعلن وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أيام مع القوات الحكومية تزامناً مع العيد في وقت لاحق من الشهر.	أفغانستان، طالبان
6/12	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة واليونان يوقعان اتفاقاً لحل نزاعهما المستمر منذ 27 عاماً حول الاسم الرسمي لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، التي أصبحت الآن جمهورية شمال مقدونيا. والاتفاق الذي يجب التصديق عليه ويواجه معارضة في كلا البلدين، يرفع الحظر اليوناني على جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.	الاتحاد الأوروبي، اليونان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، شمال مقدونيا، حلف الناتو
6/12	إسبانيا توافق على استقبال سفينة إنقاذ تضم 629 مهاجراً أفريقيّاً بعدما رفضت إيطاليا ومالطا دخولها.	إيطاليا، مالطا، أزمة المهاجرين، إسبانيا
6/12	اجتماع قمة بين الرئيس الأمريكي ترامب وزعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون في سنغافورة. وكيم جونغ أون يؤكّد في بيان مشترك من جديد التزامه بالإخلاء التامّ لشبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وترامب يعد بتعليق المناورات العسكرية المشتركة مع كوريا الجنوبية.	كوريا الشمالية، الولايات المتحدة
6/13	تحالف بقيادة السعودية يشنّ هجوماً على مدينة الحديدة الساحلية باليمن، رغم محاولات الأمم المتحدة للتوسط في اتفاق سلام بين قوات الحوثيين التي تدعمها إيران والتي تسيطر على المدينة وقوات التحالف المدعومة من السعودية.	السعودية، الأمم المتحدة، اليمن

يتبع

تابع

6/15	مقتل أحد كبار قادة طالبان الباكستانية، الملا فضل الله، في غارة جوية أمريكية في أفغانستان.	أفغانستان، طالبان، الولايات المتحدة
6/18	الرئيس الأمريكي ترامب يعلن عن تأسيس قادم للقوة الفضائية، ويصفها بالفرع السادس للقوات المسلّحة الأمريكية	الولايات المتحدة، القوة الفضائية
6/18	طالبان ترفض تمديد وقف إطلاق النار ثلاثة أيام مع الحكومة الأفغانية. والحكومة تقول إن قواتها الأمنية ستواصل وقف إطلاق النار لمدة 10 أيام أخرى.	أفغانستان، طالبان
18 ـ 6/29	انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في مقرّ الأمم المتحدة بنيويورك في الولايات المتحدة.	برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه
6/19	الولايات المتحدة تنسحب من مجلس حقوق الإنسان ذاكرة انحيازه ضدّ إسرائيل.	الأمم المتحدة، الولايات المتحدة
21 ـ 6/24	مقتل ما لا يقل عن 86 شخصاً في هجمات يعتقد أن الرعاة الرحل شنّوها على المجتمعات الزراعية في وسط نيجيريا. وتأتي هذه الهجمات بعد أيام من أعمال العنف التي اندلعت على ما يبدو في 21 حزيران/يونيو إثر هجوم شنّه مزارعون من قبيلة بيروم على رعاة من الفولاني.	نيجيريا

يتبع

تابع

6/23	الإمارات العربية المتحدة تعلن وقفاً مؤقّتاً للهجوم على الحديدة في اليمن، للسماح بمحادثات تتوسّطها الأمم المتحدة.	الإمارات العربية المتحدة، اليمن
6/23	انفجار في تجمّع انتخابي للرئيس إمرسون منانغاغوا في بولاوايو بزيمبابوي يؤدّي إلى مقتل شخصين وإصابة 49 شخصاً على الأقل.	زيمبابوي
6/23	رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد ينجو من محاولة اغتيال عند حضور تجمع سياسي. والهجوم يؤدّي إلى سقوط قتيل واحد وجرح أكثر من 100 شخص.	إثيوبيا
26 ـ 6/27	بناءً على طلب العديد من الدول، انعقاد دورة خاصة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية لمناقشة كيفية دعم الحظر المفروض على الأسلحة الكيميائية. والجلسة تمنح منظمة حظر الأسلحة الكيميائية صلاحية عزو المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية.	اتفاقية الأسلحة الكيميائية، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الأسلحة الكيميائية
6/27	الرئيس سلفا كير وزعيم المتمرّدين ريك مشار، نائب الرئيس السابق، يوقّعان اتفاقية إطارية مبدئية في الخرطوم بالسودان لتفعيل وقف لإطلاق النار في جنوب السودان والعمل على تشكيل حكومة انتقالية جديدة.	جنوب السودان
6/29	وكالات الاستخبارات الأمريكية تفيد بأن كوريا الشمالية قد زادت إنتاج الوقود الخاصّ بالأسلحة النووية في مواقع سرية متعّددة في الأشهر الأخيرة، وقد تحاول إخفاءها بينما تسعى للحصول على تنازلات في المحادثات النووية مع الولايات المتحدة.	كوريا الشمالية، انتشار الأسلحة النووية، الولايات المتحدة

يتبع

تابع

6/30	العثور على زوجين فاقدي الوعي في المملكة المتحدة، والكشف لاحقاً عن تعرّضهما لعامل نوفيتشوك بعد مناولتهما مادة ملوثة. ووفاة أحدهما في 8 تموز/يوليو.	الأسلحة الكيميائية، المملكة المتحدة
تموز/يوليو		
7/1	تفجير انتحاري في مدينة جلال آباد بشرق أفغانستان يسفر عن مقتل 19 شخصاً على الأقل، معظمهم من أقلية السيخ في البلاد. وداعش تعلن مسؤوليتها عن الهجوم.	أفغانستان، داعش
7/8	مقتل ما لا يقل عن ستة من أفراد قوات الأمن التونسية في هجوم بالقرب من الحدود مع الجزائر لم يعرف منفّذوه.	تونس
7/8	مقتل 38 شخصاً في نيكارغوا في اشتباكات بين المحتجّين والقوات المسلّحة. وهو أكثر الأيام دموية منذ بدء الاحتجاجات على حكومة الرئيس دانيال أورتيغا في نيسان/أبريل.	نيكارغوا
8 ـ 7/9	في نهاية قمة السلام بين إريتريا وإثيوبيا التي استغرقت يومين، زعيما البلدين يوقّعان إعلاناً مشتركاً ينهي رسمياً النزاع الحدودي ويعيد العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين.	إريتريا، إثيوبيا، اتفاق السلام
7/10	هجوم على تجمّع انتخابي في مدينة بيشاور الشمالية الغربية بباكستان يؤدّي إلى مقتل 20 شخصاً على الأقل، بمن فيهم سياسي محلي بارز. وحركة طالبان باكستان تعلن مسؤوليتها عن الهجوم.	باكستان، حركة طالبان باكستان
7/11	مجلس الأمن الدولي يجري مناقشة كاملة حول تأثير تغيّر المناخ على السلام والأمن.	الأمم المتحدة، تغيّر المناخ

يتبع

تابع

التاريخ	الحدث	الكلمات
11 ـ 7/12	موضوع تقاسم الأعباء والغموض الذي يلفّ التزام الولايات المتحدة المستمر بحلف الناتو يهيمن على مناقشات اجتماع قمة حلف الناتو في بروكسل ببلجيكا.	قمة حلف الناتو
7/12	منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تتحقق من تدمير منشأتي إنتاج الأسلحة الكيميائية المعلنين في سورية على أكمل وجه.	سوريا، الأسلحة الكيميائية، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية
7/13	مجلس الأمن الدولي يمدّد العقوبات المفروضة على جنوب السودان بإصدار القرار رقم 2428، الذي يفرض حظراً على توريد كل أنواع الأسلحة والمعدّات العسكرية.	الأمم المتحدة، جنوب السودان، حظر الأسلحة
7/13	وقوع تفجيرين في تجمّعين انتخابيين في بانو وماستونغ قبل الانتخابات العامة في باكستان. والهجوم في ماستونغ يسفر عن مقتل 149 شخصاً وجرح 186 آخرين. وداعش يعلن مسؤوليته. أما الهجوم في بانو فيسفر عن مقتل 4 أشخاص وإصابة 19 آخرين على الأقل. ولم تدّعِ أي جهة المسؤولية عنه.	داعش، باكستان
7/16	انعقاد اجتماع قمة روسية أمريكية بين الرئيس الأمريكي ترامب والرئيس الروسي بوتين في هلسنكي بفنلندا.	روسيا، الولايات المتحدة
7/18	أكثر من 2000 من كبار الباحثين في مجال الذكاء الاصطناعي في العالم من 36 دولة يوقعون خطاباً يتعهّدون فيه بعدم إنشاء منظومات أسلحة فتاكة ذاتية التشغيل.	منظومات أسلحة فتاكة ذاتية التشغيل.
7/24	دخول طائرة سورية المجال الجوي الإسرائيلي في أثناء شنّ هجمات على المتمرّدين السوريين في منطقة مرتفعات وإسقاطها.	إسرائيل، سورية

يتبع

تابع

7/25	وقوع عدّة هجمات عنيفة خلال الانتخابات العامة الباكستانية. وفي أسوأ هجوم، قُتل ما لا يقل عن 31 شخصاً في تفجير انتحاري زعم داعش المسؤولية عنه خارج مركز اقتراع في مدينة كويتا. ومقتل شخصين وجرح العديد من الأشخاص في انفجارات ثانوية في كل أنحاء البلاد.	داعش، باكستان
7/26	الرئيس رودريغو دوتيرتي يوقّع على قانون بانغسامورو الأساسي، المستمدّ من اتفاق السلام لعام 2014 بين الحكومة الفيليبينية وجبهة مورو الإسلامية للتحرير. ومن أهمّ ما جاء فيه اقتراح منطقة حكم ذاتي جديدة في قسم من مينداناو في جنوب الفيليبين.	الفيليبين
آب/أغسطس		
8/1	استسلام نحو 200 من مقاتلي داعش للحكومة الأفغانية لتجنّب أن تحتجزهم طالبان، بعد يومين من القتال بين الجماعتين.	أفغانستان، داعش، طالبان
8/2	اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) والصين على مشروع مدوّنة قواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي.	آسيان، الصين، بحر الصين الجنوبي
8/2	طائرة تابعة للتحالف الذي تقوده السعودية تهاجم مدينة الحديدة الساحلية باليمن، فتضرب أهدافاً مدنية وتقتل ما لا يقل عن 30 شخصاً.	السعودية، اليمن

يتبع

تابع

8/9	إسرائيل وحماس تتبادلان إطلاق الصواريخ والقذائف لأول مرة منذ سنة 2014. صواريخ حماس تستهدف بئر السبع في جنوب إسرائيل، بينما استهدفت القذائف الإسرائيلية غزة. والهجمات تأتي قبل ساعات من وقف إطلاق النار وتتسّبب في إصابة 25 شخصاً.	إسرائيل، فلسطين
8/9	التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن يشنّ غارة جوية فيصيب حافلة في منطقة مزدحمة في السوق، ما يسفر عن مقتل العشرات من المدنيين اليمنيين، معظمهم من الأطفال.	السعودية، اليمن
8/10	بعد يوم من إسقاط منشورات تحثّ المدنيين على الاستسلام، موجة من الغارات الجوية التي شنّتها الحكومة السورية في محافظات إدلب وحماة وحلب تسفر عن مقتل ما لا يقل عن 29 شخصاً.	سورية
20 ـ 8/24	المؤتمر الرابع لدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة ينعقد في طوكيو باليابان.	معاهدة تجارة الأسلحة
8/24	المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة تحذّر من أن الهجرة من فنزويلا تقترب من نقطة أزمة مماثلة للأحداث التي تنطوي على اللاجئين في البحر الأبيض المتوسط.	الأمم المتحدة، أزمة اللاجئين، فنزويلا
8/25	مزاعم عن عملية عسكرية أمريكية أفغانية مشتركة قتلت أبو سعد الإرهابي، قائد داعش في أفغانستان. وهو ثالث قائد لداعش يقتل في أفغانستان منذ تموز/يوليو 2017.	أفغانستان، داعش، الولايات المتحدة
8/27	إيران توقع اتفاقاً مع سورية يؤكّد التزامها بالبقاء في البلاد وتعميق تعاونها العسكري مع حكومة الرئيس بشار الأسد.	إيران، سورية

يتبع

تابع

8/27	بعد تحقيق استمر 12 شهراً، بعثة الأمم المتحدة المستقلة الدولية لتقصي الحقائق في ميانمار تعلن أن قائد جيش ميانمار وغيره من كبار الجنرالات يجب أن يواجهوا تهماً بالإبادة الجماعية لمسلمي الروهنغيا وجرائم ضدّ الإنسانية لاستهدافهم الأقليات العرقية الأخرى. ولا تزال ميانمار ترفض الادعاءات التي تتناولها.	ميانمار الأمم المتحدة
8/28	تقرير لفريق من خبراء الأمم المتحدة يتهم السعودية والإمارات العربية المتحدة بارتكاب جرائم حرب في اليمن أو تمكينها. والتقرير يشير أيضاً إلى أن الحوثيين، وهي جماعة معارضة في الحرب الأهلية في اليمن، ارتكبوا جرائم، لكن يزعم أن معظم الضحايا سقطوا نتيجة الغارات الجوية التي يشنّها التحالف بقيادة السعودية.	السعودية، الإمارات، الأمم المتحدة، اليمن
8/31	الولايات المتحدة تعلن أنها ستنهي كل تمويل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ـ البرنامج الرئيسي للأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين. والحكومة الألمانية تتعهد بزيادة كبيرة لتمويلها للوكالة.	ألمانيا، فلسطين، الأونروا، الولايات المتحدة
8/31	ناميبيا تصدّق على اتفاقية الذخائر العنقودية.	ناميبيا، اتفاقية الذخائر العنقودية
أيلول/سبتمبر		
9/2	الحكومة الوطنية الليبية المدعومة من الأمم المتحدة تعلن حالة الطوارئ في طرابلس وضواحيها، بعد عدة أيام من القتال بين الجماعات المسلحة المتنافسة. وسقوط 39 قتيلاً على الأقل في أعمال العنف وإصابة ما يقرب من 100.	ليبيا

يتبع

تابع

9/5	الشرطة البريطانية تتهم رجلين روسيين، ألكساندر بتروف ورسلان بوشيروف، بمحاولة اغتيال سيرغي سكريبال وابنته في آذار/مارس. والحكومة البريطانية تقول إن الرجلين ينتميان إلى أجهزة الاستخبارات الروسية.	الأسلحة الكيميائية، روسيا، المملكة المتحدة
9/11	إعادة فتح المعابر الحدودية الأريترية الإثيوبية لأول مرّة منذ سنة 1998	إثيوبيا، إريتريا
9/12	برلمان الاتحاد الأوروبي يعتمد قراراً لحظر منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتية التشغيل تماماً	الاتحاد الأوروبي، منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتية التشغيل
15 ـ 9/16	مقتل ما لا يقل عن 23 شخصاً في أعمال عنف استمرت يومين واستهدفت الأقليات في معقل جمعة الأورومو العرقية الإثيوبية، بالقرب من العاصمة أديس أبابا.	إثيوبيا
9/17	روسيا وتركيا تتفقان على إنشاء منطقة عازلة منزوعة السلاح ومراقبتها لحماية المدنيين في محافظة إدلب بسورية.	روسيا، سورية، تركيا
17 ـ 9/18	إسقاط طائرة عسكرية روسية قبالة ساحل سورية بنيران سورية مضادة للطائرات. روسيا تلقي باللوم على إسرائيل في البداية، لكن تقول في اليوم التالي إن إسرائيل لم تهاجم الطائرة.	إسرائيل، روسيا، سورية
9/18	إريتريا وجيبوتي تبدآن محادثات لحل النزاع الحدودي بينهما. ويعدّ الاجتماع الذي عقد في قمة في السعودية بين الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيله والرئيس الإريتري إسياس أفورقي الأول بين الزعيمين منذ أكثر من عقد.	جيبوتي، إريتريا

يتبع

تابع

18 ـ 9/20	الرئيس الكوري الجنوبي مون جاي إن يزور بيونغ يانغ بكوريا الشمالية لحضور اجتماع القمة الثالث في سنة 2018 مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون. وإعلان بيونغ يانغ الصادر بعد الاجتماع ينص على أن كوريا الشمالية ستسمح للمراقبين الدوليين بالإشراف على إغلاق موقع اختبار القذائف، وأنها على استعداد لتفكيك مجمّع يونغبيون النووي الرئيسي بشكل دائم، شريطة أن تتخذ الولايات المتحدة «تدابير في المقابل».	كوريا الشمالية، نزع السلاح، كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة
9/22	هجوم على عرض عسكري في مدينة الأهواز بإيران يؤدي إلى مقتل 25 شخصاً وإصابة ما يقرب من 70 آخرين. وداعش وجماعة متمرّدة محلية تعلنان مسؤوليتهما عن الهجوم. وإيران تتهم الجماعة المتمردة المحلية، لكنها تشير أيضاً إلى عوامل تمكينية مزعومة للجماعة في الخليج والولايات المتحدة.	إيران، داعش، الولايات المتحدة
9/30	استفتاء في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بشأن تغيير اسمها إلى شمال مقدونيا لكن نسبة المشاركة تقل عن 50 في المئة المطلوبة، لكن أكثر من 90 في المئة ممن شاركوا يؤيّدون التغيير، ورئيس وزراء البلاد يتعهّد المضي قدماً في هذه التغييرات.	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، شمال مقدونيا
تشرين الأول/أكتوبر		
10/1	في إطار بناء الثقة بين الكوريتين، قوات من كل من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية تبدأ في إزالة أعداد صغيرة من الألغام الأرضية في موقعين في المنطقة المنزوعة السلاح.	كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، الألغام الأرضية
10/2	اختفاء جمال خاشقجي، الصحفي البارز والناقد للحكومة السعودية، داخل القنصلية السعودية في إسطنبول بتركيا، ليتبيّن فيما بعد أنه قُتل هناك. والمسؤولون السعوديون ينكرون في البداية تورّطهم في اختفائه.	السعودية، تركيا

يتبع

تابع

10/4	مسؤولون في هولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة يتهمون ضباطاً في الاستخبارات الروسية بشنّ هجمات إلكترونية على محقّقين يتابعون حالات سوء سلوك روسي مزعوم في جميع أنحاء العالم.	الأمن السيبراني، هولندا، روسيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة
10/7	وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو يلتقي الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون في بيونغ يانغ بكوريا الشمالية، والاثنان يتفقان على عقد اجتماع قمة ثانٍ بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية.	كوريا الشمالية، الولايات المتحدة
10/8	فريق الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ يحذّر من أن الاحترار العالمي قد يصبح غير قابل للانعكاس خلال 12 عاماً.	تغيّر المناخ، فريق الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعنيّ بتغيّر المناخ
10/12	قافلة المهاجرين من أمريكا الوسطى، وبخاصة هندوراس، تغادر سان بيدرو سولا بهندوراس، متوجّهة إلى الولايات المتحدة. وقد جمّعت عن طريق حملة على مستوى القواعد الشعبية على وسائط التواصل الاجتماعي في أوائل تشرين الأول/أكتوبر.	هندوراس، قافلة المهاجرين
10/15	غامبيا تطلق لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات للنظر في الانتهاكات المرتكبة بموجب حكم رئيسها السابق يحيى جامع الذي دام 22 عاماً.	غامبيا
10/15	كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية تتوصلان إلى اتفاق لإقامة روابط الطرق والسكك الحديدية، رغم أن الخطة قد تنتهك عقوبات مجلس الأمن الدولي.	كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، العقوبات

يتبع

تابع

10/16	كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية تبدآن محادثات بشأن نزع السلاح من قرية بانمونجوم الحدودية والسماح للحراس والسيّاح بالتنقّل بحريّة عبر الخط الفاصل.	كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية
10/17	الجيش الإسرائيلي يضرب 20 هدفاً في غزة ردّاً على صاروخ أطلق على مدينة بئر السبع جنوب إسرائيل، ما زاد من حدّة التوتّر على الحدود بين إسرائيل وغزة.	إسرائيل، فلسطين
10/17	المحكمة الجنائية الدولية تصدر تحذيراً شديداً لإسرائيل وحماس بشأن تحقيق محتمل في جرائم حرب مزعومة في غزة.	المحكمة الجنائية الدولية، إسرائيل، فلسطين
10/18	مقتل رؤساء الشرطة والاستخبارات في قندهار في هجوم تبنّته طالبان، قبل يومين من الانتخابات البرلمانية في أفغانستان.	أفغانستان، طالبان
10/19	المسؤولون السعوديون يعترفون بمقتل جمال خاشقجي عرضاً في 2 تشرين الأول/أكتوبر في تركيا، على حدّ زعمهم.	السعودية، تركيا
10/20	الرئيس ترامب يعلن أن الولايات المتحدة ستنسحب من معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى.	الولايات المتحدة، معاهدة القذائف النووية المتوسّطة المدة
20، 21، 10/27	الانتخابات البرلمانية التي كانت مقررة أصلاً في سنة 2016 تجرى أخيراً في أفغانستان، رغم هجمات طالبان على مراكز الاقتراع في كل أنحاء البلاد. ولا يتوقّع ظهور النتائج النهائية قبل 20 كانون الأول/ديسمبر.	أفغانستان

يتبع

تابع

10/21	إثيوبيا تبرم اتفاق سلام مع جبهة أوغادين للتحرير الوطني	إثيوبيا
23 ـ 10/24	القتال بين ميليشيات العشائر المتنافسة يوقع 40 قتيلاً على الأقل في إقليم سول بالصومال، الذي تطالب به كل من أرض الصومال المستقلة وبونتلاند (قسم من الصومال يتمتّع بالاستقلال الذاتي).	الصومال
10/26	رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي يقوم بزيارة تاريخية إلى الصين، والبلدان يوقّعان سلسلة من الاتفاقات.	الصين، اليابان
10/27	انعقاد محادثات سلام بشأن سورية يشارك فيها زعماء فرنسا وألمانيا وروسيا وتركيا في قمة رباعية في إسطنبول بتركيا.	فرنسا، ألمانيا، روسيا، تركيا، عملية السلام السورية
10/27	تنظيم داعش يقتل ما لا يقل عن 40 عنصراً من قوات سوريا الديمقراطية التي تدعمها الولايات المتحدة، ويستعيد مؤقّتاً المناطق التي فقدها في وقت سابق في شرق سورية، بالقرب من الحدود العراقية.	داعش، سورية
10/30	الولايات المتحدة تعلن أنها سترسل أكثر من 5200 جندي إلى الحدود مع المكسيك بينما تتوجّه قافلة مهاجرين تضمّ آلاف الأشخاص من أمريكا الوسطى إلى الولايات المتحدة.	المكسيك، قافلة المهاجرين، الولايات المتحدة
10/31	بعثة حلف الناتو في العراق تبدأ عملها رسمياً بقيادة كندا	حلف الناتو، العراق، كندا
تشرين الثاني/نوفمبر		
11/2	إدارة الرئيس الأمريكي ترامب تعلن إعادة فرض العقوبات على إيران، رغم منح إعفاءات لثماني دول غير مسمّاة.	إيران، العقوبات، الولايات المتحدة

يتبع

تابع

11/6	تقرير مشترك صادر عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والمفوضية السامية لحقوق الإنسان يفيد بالعثور على أكثر من 200 مقبرة جماعية تحتوي على ما يصل إلى 12,000 جثة في مناطق من العراق كانت خاضعة لسيطرة داعش ذات يوم.	العراق، داعش، مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق
11/9	إدارة الرئيس الأمريكي ترامب تعلّق مساعدة التحالف العسكري في اليمن بقيادة السعودية بالتزوّد بالوقود جوّاً.	السعودية، الولايات المتحدة، اليمن
11/9	روسيا تستضيف محادثات بين مندوبين عن طالبان وأعضاء في مجلس السلام الأعلى بأفغانستان.	أفغانستان، روسيا، طالبان
11/9	مقتل 53 شخصاً على الأقل وإصابة أكثر من 100 في عدة هجمات بالقنابل في العاصمة الصومالية مقديشو. والشباب تدّعي المسؤولية عنها.	الشباب، الصومال
11/12	الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يطلق دعوة باريس للثقة والأمن في الفضاء السيبراني في منتدى اليونسكو لإدارة الإنترنت.	الأمن السيبراني، فرنسا
12 ـ 11/13	الزعيمان المتنافسان الرئيسيان لليبيا يجتمعان لأول مرة منذ أكثر من خمسة أشهر في مؤتمر استضافته إيطاليا ـ وتلك خطوة نحو خطة سلام برعاية الأمم المتحدة أعيد تشكيلها وانتخابات تجرى في سنة 2019.	ليبيا

يتبع

تابع

12 ـ 11/13	مقتل ضابط في الجيش الإسرائيلي وسبعة فلسطينيين، بمن فيهم قائد محلي من حماس، بعد توغّل قوات خاصة إسرائيلية في قطاع غزة. واتفاق على وقف لإطلاق النار بوساطة مصرية بين إسرائيل وحماس عقب يومين من القتال.	إسرائيل، فلسطين
11/14	مجلس الأمن الدولي يرفع العقوبات المفروضة على إريتريا، بما في ذلك حظر الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول، التي كانت سارية منذ سنة 2009.	إريتريا، الأمم المتحدة، العقوبات
11/14	مقتل ثمانية من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة و12 جنديّاً كونغولياً على الأقل في عملية عسكرية مشتركة ضدّ المتمردين في المنطقة الشمالية الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.	جمهورية الكونغو الديمقراطية، إيبولا، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
11/18	اختتام القمة الاقتصادية السنوية لآسيا والمحيط الهادئ في بابوا غينيا الجديدة، لكن القمّة تفشل في الاتفاق على بيان نهائي لأول مرة منذ الاجتماع الأول لزعمائها في سنة 1993، بسبب الخلافات بين الولايات المتحدة والصين.	القمة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، الصين، الولايات المتحدة
19 ـ 11/20	المؤتمر الثالث والعشرون للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ينعقد في لاهاي بهولندا للاتفاق على برنامج وموازنة 2019.	اتفاقية الأسلحة الكيميائية، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية
11/20	انفجار قنبلة في احتفال ديني سنّي في كابل بأفغانستان يؤدّي إلى مقتل 50 شخصاً على الأقل وإصابة 80 آخرين. ولم تعلن أي جماعة مسؤوليتها عن الهجوم.	أفغانستان

يتبع

تابع

21 ـ 11/23	الأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة تعقد اجتماعها السنوي العادي في جنيف بسويسرا.	الاتفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة
21 ـ 11/30	المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ينعقد في لاهاي بهولندا، من دون التوصّل إلى توافق في الآراء.	اتفاقية الأسلحة الكيميائية
11/24	سورية تدعو الأمم المتحدة إلى إدانة القوات المتمرّدة عقب هجوم كيميائي مزعوم في حلب أسفر عن إصابة أكثر من 100 شخص. ولم يتضح مصدر الهجوم والمواد المستخدمة، لكن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ستجري تحقيقاً.	الأسلحة الكيميائية، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، سورية
11/25	هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية تغلق المعبر الحدودي عند تيخوانا بالمكسيك، وتطلق الغاز المسيل للدموع على نحو 500 مهاجر من أمريكا الوسطى يحاولون التهرب من حصار الشرطة المكسيكية على الحدود.	المكسيك، قافلة المهاجرين، الولايات المتحدة
25 ـ 11/26	تصاعد التوتّر بين روسيا وأوكرانيا بعدما فتحت روسيا النار واستولت على ثلاث سفن تابعة للبحرية الأوكرانية بالقرب من مضيق كيرش. والبرلمان الأوكراني يوافق في اليوم التالي على اقتراح الرئيس بترو بوروشينكو بفرض الأحكام العرفية في أوكرانيا لمدة 30 يوماً.	روسيا، أوكرانيا
11/28	في جنيف بسويسرا، الرئيس الأفغاني غني يعلن عن خطة سلام محدّثة جديدة تستند إلى عملية كابل السابقة، ويقول إن التنفيذ سيستغرق خمس سنوات.	أفغانستان، عملية كابل

يتبع

تابع

11/28	مجلس الشيوخ الأمريكي يصوّت بأغلبية 63 صوتاً مقابل 37 للنظر في الحدّ من تورّط الولايات المتحدة في اليمن بموجب قرار صلاحيات الحرب، بعد رفضه إحاطة من وكالة الاستخبارات المركزية حول وفاة جمال خاشقجي.	السعودية، الولايات المتحدة، اليمن
11/29	لجنة للحقيقة تبدأ عملها في كولومبيا بغية تقييم الأسباب الجذرية للنزاع الداخلي المسلّح في البلاد وتعزيز المصالحة الوطنية.	كولومبيا
11/29	مشروع توجيه رئاسي أمريكي يضع خططاً لإنشاء قوة فضائية.	الولايات المتحدة، القوة الفضائية
11/30	الولايات المتحدة والمكسيك وكندا توقّع اتفاقاً تجارياً يحلّ محل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا). وسيسمّى الاتفاق الثلاثي الجديد اتفاق الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، ولا تزال بحاجة إلى تصديق الدول الثلاث (يظلّ نافتا نافذاً حتى ذلك الحين).	كندا، المكسيك، الولايات المتحدة، نافتا، اتفاق الولايات المتحدة والمكسيك وكندا
كانون الأول/ديسمبر		
12/2	الأنباء تفيد بمقتل أكبر قائد لطالبان في جنوب أفغانستان، الملا عبد المنان، في غارة جوية أمريكية.	أفغانستان، طالبان، الولايات المتحدة
12/2	جيش التحرير الوطني لبابوا الغربية يعلن مسؤوليته عن قتل 31 شخصاً على الأقل في مقاطعة بابوا بإندونيسيا.	إندونيسيا

يتبع

تابع

12/4	الولايات المتحدة تعلن أنها ستنسحب من معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسّطة خلال 60 يوماً ما لم تستأنف روسيا الامتثال للمعاهدة.	معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسّطة، روسيا، الولايات المتحدة
4 ـ 12/7	الاجتماع السنوي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية يوافق على الحدّ الأدنى من النتائج ولم يصدر أي شيء جوهري عن اجتماعات الخبراء في آب/أغسطس.	اتفاقية الأسلحة البيولوجية
12/6	القوات الحوثية والتحالف الذي تقوده السعودية لدعم الرئيس اليمني عبد ربه منصور يوافقان على تبادل نحو 5000 سجين. وهذا هو التدبير الأول من عدة تدابير لبناء الثقة المتفق عليها في بداية محادثات السلام في السويد.	السعودية، اليمن
12/10	164 دولة توقّع على الميثاق العالمي للأمم المتحدة للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في مراكش بالمغرب. وهو أول اتفاق دولي على الإطلاق يهدف إلى تنسيق العمل بشأن الهجرة حول العالم.	الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الهجرة، الولايات المتحدة
12/11	غامبيا تصدّف على اتفاقية الذخائر العنقودية	غامبيا، اتفاقية الذخائر العنقودية
12/11	مسلح يقتل 5 أشخاص ويصيب 11 آخرين في سوق عيد الميلاد في ستراسبورغ بفرنسا. والشرطة تقتل المهاجم بعد يومين. وداعش يعلن مسؤوليته عن الهجوم.	داعش، فرنسا

يتبع

تابع

12/13	بعد أسبوع من محادثات السلام التي تقودها الأمم المتحدة في السويد، الحكومة اليمنية المدعومة من السعودية وقوات الحوثيين يوافقان على وقف لإطلاق النار في مدينة الحديدة الساحلية باليمن، للسماح بوصول المساعدات الإنسانية.	السعودية، الولايات المتحدة، اليمن
12/13	مجلس الشيوخ الأمريكي يصوت لإنهاء الدعم الأمريكي للحرب التي تقودها السعودية في اليمن ويدين ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لمقتل جمال خاشقجي.	السعودية، الولايات المتحدة، اليمن
12/14	المحادثات بشأن تغيّر المناخ التي أجرتها الأمم المتحدة في بولندا تتفق على قواعد لتطبيق اتفاق باريس للمناخي لعام 2015، ولكنه يؤجّل بعض المسائل الصعبة.	تغيّر المناخ، اتفاق باريس للمناخ، الأمم المتحدة
12/14	برلمان كوسوفو يوافق على خطة الحكومة لتحويل قوة أمن كوسوفو الخفيفة التسليح إلى جيش وطني.	كوسوفو
12/14	روسيا تقترح إجراء مناقشات مع الولايات المتحدة بشأن عمليات التفتيش المتبادلة لإنقاذ معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسّطة.	معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسّطة، روسيا، الولايات المتحدة
15 ـ 12/16	الولايات المتحدة تنفّذ ست غارات جوية على مواقع الشباب في غندرش بالصومال، تسفر عن مقتل أكثر من 60 مسلحاً مشتبهاً بهم.	الشباب، الصومال، الولايات المتحدة
12/17	الجمعية العامة للأمم المتحدة تعتمد الميثاق العالمي للاجئين، الذي يستند إلى القانون الدولي الحالي بشأن معاملة اللاجئين.	الأمم المتحدة، الميثاق العالمي للاجئين

يتبع

تابع

12/17	مسؤولون أمريكيون يجتمعون مع ممثلي حركة طالبان الأفغانية في الإمارات العربية المتحدة في إطار الجهود المبذولة لوضع أساس لمفاوضات السلام في المستقبل.	أفغانستان، طالبان، الولايات المتحدة
12/19	152 دولة تصدّق على الميثاق العالمي للهجرة في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة	الأمم المتحدة، الميثاق العالمي للهجرة
12/19	روسيا تقول إنها لن تسمح للولايات المتحدة بمعاينة قذيفتها الانسيابية ذات القدرة النووية، التي تزعم الولايات المتحدة أنها تنتهك معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسّطة.	معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسّطة، روسيا، الولايات المتحدة
12/19	الرئيس ترامب يأمر بانسحاب كامل وسريع لأكثر من 2000 جندي أمريكي في سورية ويعلن النصر على داعش.	داعش، سورية، الولايات المتحدة
12/20	الرئيس ترامب يأمر بسحب نحو 7000 جندي أمريكي من أفغانستان، وهذا سيؤدي إلى خفض الوجود العسكري الأمريكي إلى النصف. ووزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس يستقيل عقب قرارات سحب القوات من سورية وأفغانستان.	أفغانستان، الولايات المتحدة
12/22	مقتل 16 شخصاً على الأقل وإصابة أكثر من 20 آخرين في انفجار سيارة مفخّخة نفّذته حركة الشباب في مقديشو بالصومال.	الشباب، الصومال

يتبع

تابع

12/24	هجوم على وزارة الأشغال العامة الأفغانية في كابل يؤدّي إلى مقتل 43 شخصاً على الأقل وإصابة 25 آخرين. ولم يتضح من نفذ الهجوم.	أفغانستان
12/28	بوكو حرام تشنّ سلسلة من الهجمات في شمال شرق نيجيريا، وترفع علمها على عدة بلدات وتجتاح قاعدة عسكرية متعدّدة الجنسيات.	بوكو حرام، نيجيريا
12/29	قوات الأمن المصرية تقتل 40 مسلحاً مشتبهاً بهم في ثلاث غارات منفصلة في شمال سيناء والجيزة، بعد يوم واحد من هجوم بالقنابل على حافلة سياحية أدى إلى مقتل 4 أشخاص.	مصر
12/30	الانتخابات الرئاسية تجرى أخيراً في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد تأخير لمدة عامين.	جمهورية الكونغو الديمقراطية

حول المؤلّفين

د. سيبيل بوير (Sibylle Bauer)

(ألمانيا)

مديرة دراسات التسلّح ونزع السلاح بمعهد سيبري، وترأس أيضاً الاتحاد المعني بعدم الانتشار ونزع السلاح في الاتحاد الأوروبي. أنشأت سابقاً وأدارات برنامج سيبري المعني بالاستخدام المزدوج ومراقبة تجارة الأسلحة. وبتلك الصفة صمّمت ونفّذت أنشطة بناء القدرات في أوروبا وفي جنوب شرق آسيا، وكتبت على نطاق واسع في المسائل المتعلّقة بمراقبة الصادرات. وعملت قبل التحاقها بسيبري في سنة 2003 باحثة في معهد الدراسات الأوروبيّة في بروكسل. تشمل مؤلفاتها المنشورة مؤخّراً *Bio Plus X: Arms Control and the Convergence of Biology and Emerging Technologies* (SIPRI, Mar. 2019, co-author) and *Setting the Stage for Progress towards Nuclear Disarmament* (SIPRI, Apr. 2018, co-author).

د. فنسنت بولانين (Vincent Boulanin)

(فرنسا/السويد)

انضمّ إلى سيبري في سنة 2014، حيث يعمل على القضايا المتعلقة بإنتاج التقنيات العسكرية والأمنية الناشئة واستخدامها ومراقبته، ولا سيما أنظمة الأسلحة المستقلة وتقنيات الأمن السيبراني. تشمل اهتماماته البحثية الأخرى تأثير التقنيات العسكرية والأمنية على ممارسة المهنيين الأمنيين والعسكريين والبناء الاجتماعي للتهديدات والمخاطر. حصل

على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية العلوم الاجتماعية [كلية الدراسات المتقدمة في العلوم الاجتماعية] في باريس.

كوليا بروكمان (Kolja Brockmann)
(ألمانيا)

باحث في برنامج سيبري لمراقبة الاستخدام المزدوج وتجارة الأسلحة. يجري بحوثاً في مجال عدم الانتشار ومراقبة الصادرات وحوكمة التكنولوجيا. ويركّز على الضوابط على التقنيات الناشئة، والنقل غير الملموس للتكنولوجيا، ومعاهدة تجارة الأسلحة. في السابق. أجرى تدريباً داخلياً في سيبري عن الاتحاد المعني بعدم الانتشار التابع للاتحاد الأوروبي، وتدريباً داخلياً في المكتب الاتحادي الألماني للشؤون الاقتصادية ومراقبة الصادرات. نال شهادة الماجستير في عدم الانتشار والأمن الدولي من كلية كنغز بلندن. تشمل مؤلفاته المنشورة مؤخّراً *The Challenge of Emerging Technologies to Export Controls: Controlling Additive Manufacturing and Intangible Transfers of Technology* (Apr. 2018, co-author) and *Arms transfer and SALW controls in the Middle East and North Africa: Mapping capacity-building efforts* (Nov. 2018, co-author).

مارك بروملي (Mark Bromley)
(المملكة المتحدة)

مدير برنامج سيبري المعني بالاستخدام المزدوج وتحديد الأسلحة، حيث تركّز أبحاثه على الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لتنظيم التجارة الدولية للأسلحة. كان سابقاً محلّل سياسات للمجلس البريطاني الأمريكي لأمن المعلومات. تشمل مؤلّفاته المنشورة مؤخّراً «Arms transfer and SALW controls in the Middle East and North Africa: Mapping capacity-building efforts,» SIPRI Background Paper (Nov. 2018, co-author), «The challenge of software and technology transfers to non-proliferation efforts: Implementing and complying with export controls' (SIPRI, Apr. 2018, co-author), and «Export controls, human security and cyber-surveillance technology: Examining the proposed changes to the EU Dual-use Regulation» (SIPRI, Dec. 2017).

د. إيان ديفيس (Ian Davis)
(المملكة المتحدة)

المحرّر التنفيذي لـ **كتاب سيبري السنوي** وزميل أول مشارك في مشروع التسلّح ونزع السلاح في سيبري. شغل بين سنتي 2014 و2016 منصب مدير إدارة التحرير والمطبوعات والمكتبة في سيبري، وكان مسؤولاً عن فريق من المحرّرين وإدارة موازنة الإدارة وتدفّق

العمل. وقبل التحاقه بسيبري، شغل عدّة مناصب عليا وعمل مستشاراً مستقلاً للأمن البشري ومراقبة الأسلحة. لديه سجلّ طويل من البحوث والمنشورات عن مسائل الأمن الدولي والإقليمي والمدوّنات عن المسائل ذات الصلة بحلف الناتو. وتشمل مؤلّفاته المنشورة مؤخّراً «Towards an open and accountable NATO» in eds I. Shapiro and A. Tooze, *Charter of NATO* (Yale University Press, 2018) and «How much does the UK spend on nuclear weapons?,» BASIC Research Report (Nov. 2018).

د. تيتي إراستو (Tytti Erästö)

(فنلندا)

باحثة في برنامج سيبري المعني بنزع السلاح والحدّ من الأسلحة وعدم الانتشار. وتركز بحوثها الأخيرة والحالية على الاتفاق النووي الإيراني، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، وجهود إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ومعاهدات الحدّ من الأسلحة الروسية والأميركية، والنزاع بشأن منظومات القذائف الدفاعية بين الولايات المتحدة وحلف الناتو وروسيا، والنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. عملت سابقاً في صندوق بلاوشيرز في واشنطن دي سي، ومركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية، وكلية هارفرد كينيدي، ومركز فيينا لنزع السلاح وعدم الانتشار، ومعهد تامبيري لأبحاث السلام في فنلندا. وتشمل مؤلّفاتها المنشورة مؤخّراً «Conflicting or compatible nuclear weapons treaties?,» SIPRI WritePeace blog (6 Mar. 2019); «The lack of disarmament in the Middle East: Thorn in the side of the NPT', SIPRI Insights on Peace and Security (January 2019), and «Dissecting international concerns about Iran's missiles,» SIPRI Topical Backgrounder (15 Nov. 2018)

أود فلورانت (Aude Fleurant)

(كندا/فرنسا)

مديرة برنامج الأسلحة والإنفاق العسكري في سيبري. تركّز اهتماماتها البحثية على تحوّل السوق العسكرية وتحليل تفاعل القوى المحرّكة للعرض والطلب. كانت سابقاً مديرة الأسلحة واقتصاد الدفاع في معهد البحوث الاستراتيجية في الأكاديمية العسكرية في باريس. ألّفت العديد من المقالات عن صناعة الأسلحة والإنفاق العسكري في أثناء عملها في الأكاديمية العسكرية وسيبري. وتشمل مؤلفاتها المنشورة مؤخّراً «Trends in world military expenditure, 2017,» SIPRI Fact Sheet (May 2018, co-author) and «Trends in international arms transfers, 2017,» SIPRI Fact Sheet (Feb. 2018, co-author).

شانون كايل (Shannon N. Kile)
(الولايات المتحدة)

مدير برنامج سيبري المعني بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. مجالات أبحاثه الرئيسيّة هي تحديد الأسلحة النوويّة وعدم الانتشار، مع اهتمام خاصّ بإيران وكوريا الشمالية. وتنظر أعماله أيضاً في مسائل الأمن الإقليمي المتصلة بأفغانستان والشرق الأوسط. ساهم في كثير من منشورات سيبري، بما في ذلك فصول عن تحديد الأسلحة النووية والقوات النووية وتكنولوجيا الأسلحة، لكتاب سيبري السنوي منذ سنة 1994.

أوغني كومزايتي (Ugnė Komžaitė)
(ليتوانيا)

متدرّبة داخلية في برنامج سيبري المعني بنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. تعمل في القضايا المتعلقة بالتحقّق من نزع السلاح النووي ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. حصلت على الماجستير في الحدّ من الأسلحة والأمن الدولي من كلية كينغز كوليدج في لندن. تشمل منشوراتها الحديثة «Operationalizing Nuclear Disarmament Verification,» SIPRI Working Paper (Apr. 2018, co-author)

هانس كريستنسن (Hans M. Kristensen)
(الدنمارك)

مدير مشروع المعلومات النوويّة في اتحاد العلماء الأمريكيّين وزميل أول مشارك في سيبري. وهو مستشار مألوف لوسائل الإعلام الإخبارية والمؤسسات المعنية بالشؤون النووية، ومؤلف مشارك لعمود «المفكّرة النووية» في *Bulletin of the Atomic Scientists*. تشمل مؤلّفاته المنشورة مؤخراً «INF, New START and what really matters for US–Russian nuclear arms control,» *Russia Matters* (Feb. 2017); «The growing threat of nuclear war and the role of the health community,» *World Medical Journal* (October 2016); «Nuclear arsenals: current developments, trends and capabilities,» *International Review of the Red Cross* (co-author, July 2016).

ألكسندرا كويموفا (Alexandra Kuimova)
(روسيا)

مساعدة باحث في برنامج الأسلحة والإنفاق العسكري في سيبري. وتركّز في عملها باستخدام قواعد بيانات سيبري عن الإنفاق العسكري، وصناعة الأسلحة ونقل الأسلحة،

على التطوّرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والدول التي نشأت بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي. قبل انضمامها إلى سيبري، عملت كويموفا متدرّبة في إدارة التحديات والتهديدات الجديدة بوزارة خارجية الاتحاد الروسي. وأكملت أيضاً تدريباً داخلياً صيفياً في جامعة عبد المالك السعدي بالمغرب وجامعة القاهرة. وتشمل مؤلّفاتها المنشورة مؤخّراً ست أوراق معلومات أساسية من سيبري في إطار سلسلة عن القوى المحرّكة للأمن في البحر الأسود: «Bulgaria and Black Sea Security,» «Georgia and Black Sea Security,» «Romania and Black Sea Security,» «Russia and Black Sea Security,» 'Turkey and Black Sea Security,» and 'Ukraine and Black Sea Security' (Dec. 2018, co-author)

كويتري دي لابي **(Quitterie de Labbey)**

(فرنسا)

باحثة في المعهد الفلمنكي للسلام في بلجيكا، تعمل على تسريب الأسلحة النارية في أوروبا. كانت بين تموز/يوليو وكانون الأول/ديسمبر 2018 متدربة في برنامج سيبري المعني بتجارة الأسلحة بالاستخدام المزدوج مراقبة تجارة الأسلحة، حيث عملت في موضوعات التعاون الدولي والمساعدة في تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة في مختلف مناطق العالم. تركّز اهتماماتها البحثية على مراقبة تجارة الأسلحة، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والجريمة المرتبطة بالأسلحة. حاصلة على ماجستير في الإدارة الدولية والأوروبية من معهد الدراسات السياسية في ليل (فرنسا) وجامعة مونستر (ألمانيا). أجرت تدريباً في وزارة الدفاع الألمانية وفريق الأبحاث والمعلومات الخاصة بالسلام والأمن.

فيليبا لنتزوس **(Filippa Lentzos)**

(النرويج)

زميلة أبحاث أولى في كلية كينغز بلندن وباحثة مشاركة أولى في مجال التسلّح ونزع السلاح في سيبري. وهي أيضاً كاتبة عمود في الأمن الحيوي في نشرة العلماء الذرّيين (*Bulletin of the Atomic Scientists*)، ومحررة مشاركة في مجلة *BioSocities*، ومنسّقة المنظمات غير الحكومية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والسامة. وهي عالمة بيولوجيا وعالمة اجتماعية بالدراسة، أجرت بحوثاً وشاركت بنشاط في نزع السلاح البيولوجي وعدم الانتشار منذ أكثر من 15 عاماً. نشرت مطبعة كلية إمبريال الكتاب الذي حرّرته *Biological Threats in the 21st Century: The Politics, People, Science and Historical Roots*، في سنة 2016، ويتكوّن من 450 صفحة.

د. يايِر فان در لين (Jaïr van der Lijn)

(هولندا)

مدير برنامج إدارة النزاعات وعمليات السلام في سيبري. وهو أيضاً زميل مشارك بجامعة رادباوند في نيميجن. تشمل اهتماماته البحثية مستقبل عمليات السلام، وتقييمها وعوامل نجاحها وفشلها، والنهُج الشاملة في البعثات. وتشمل مؤلفاته المنشورة مؤخّراً *Peacebuilding and Friction: Global and Local Encounters in Post-conflict Societies* (Routledge, 2016, co-editor); Peacekeepers under threat? Fatality trends in UN peace operations,» SIPRI Policy Brief (Sep. 2015, co-author); *African Directions: Towards an Equitable Partnership in Peace Operations* (SIPRI, 2017, co-author); and «Multilateral peace operations and the challenges of organized crime,» SIPRI Background Paper (Feb. 2018).

جيوفانا ماليتا (Giovanna Maletta)

(إيطاليا)

مساعدة باحث في برنامج الاستخدام المزدوج ومراقبة تجارة الأسلحة في سيبري. تشمل اهتماماتها البحثية مراقبة الصادرات والامتثال التجاري، مع تركيز خاصّ على الاستخدام المزدوج وسياسات مراقبة صادرات الأسلحة في الاتحاد الأوروبي. وتنسّق أيضاً الأنشطة التي تتعلّق بدور سيبري. تعمل في الاتحاد المعني بعدم الانتشار ونزع الأسلحة في الاتحاد الأوروبي. كما يشمل عمل ماليتا تتبع أنشطة التعاون والمساعدة في مجال نقل الأسلحة وضوابط الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذات الصلة بتطبيق معاهدة تجارة الأسلحة.

د. كاترينا ماكليش (Caitríona McLeish)

(المملكة المتحدة)

زميلة أولى في وحدة أبحاث السياسات العلمية بجامعة ساسكس، والمديرة المشاركة لبرنامج هارفارد ساسكس المعني بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية. تتركّز بحوثها أساساً على إدارة التقنيات ذات الاستخدام المزدوج في ما يتعلّق بالتنفيذ الفعّال لعمليات الحظر بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وكيفية إنشاء آليات فعالة لمنع إساءة استخدام العلوم والتكنولوجيا المشروعة. يشمل عملها الأخير تحليل برامج الحرب الكيميائية والبيولوجية السابقة، والنظر في استخدام الأسلحة الكيميائية ومزاعم الاستخدام، ودراسات مختلفة للأدوار التي تقوم بها وربما تقوم بها جهات فاعلة خارج الحكومة في جهود نزع السلاح الكيميائي والبيولوجي.

تيمو سميت (Timo Smit)

(هولندا/السويد)

باحث في برنامج إدارة النزاعات وعمليات السلام في سيبري. وهو مسؤول عن صيانة قاعدة بيانات سيبري لعمليات السلام المتعدّدة الأطراف، بما في ذلك جمع البيانات، وإجراء البحوث حول اتجاهات حفظ السلام. وقبل التحاقه بسيبري في سنة 2014، عمل معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية والجمعية البرلمانية لحلف الناتو.

دان سميث (Dan Smith)

(المملكة المتحدة)

مدير معهد سيبري. لديه سجلّ حافل بالبحوث والمنشورات في مجموعة واسعة من مسائل النزاع والسلام. يركّز عمله الحالي على العلاقة بين تغيّر المناخ واتجاهات النزاعات العالمية. وقد عمل أربع سنوات في الفريق الاستشاري لصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، اثنتان منها (2010 ـ 2011) بوصفه رئيساً للفريق. ويعمل أيضاً منذ سنة 2014 أستاذاً للسلام والنزاع بجامعة مانشستر. وهو مؤلّف إصدارات متتالية من أطالس السياسة، والحرب والسلام، والشرق الأوسط، ومدوّنة عن السياسة الدولية.

د. نان تيان (Nan Tian)

(جنوب أفريقيا)

باحث في برنامج الأسلحة والإنفاق العسكري في سيبري، حيث يتولى المسؤولية عن رصد قاعدة بيانات سيبري للإنفاق العسكري وصيانتها. تركّز اهتماماته البحثية على أسباب الإنفاق العسكري والحرب الأهلية وآثارهما. عمل سابقاً اقتصادياً معنياً بتغيّر المناخ في الصندوق العالمي للطبيعة وكان محاضراً في جامعة كيب تاون، بجنوب أفريقيا. ينشر في **مجلة الدفاع واقتصادات السلام** (*Defence and Peace Economics*) و**مجلة اقتصاد السلام والأمن** (*The Economics of Peace and Security Journal*).

إينيكن تيك (Eneken Tikk)

(إستونيا)

رئيسة دراسات القوة والتأثير في معهد السياسة السيبرانية في جيفاسكيلا بفنلندا. في الفترة 2012 ـ 2013 و2014 ـ 2015 و2011 ـ 2017، قدّمت المشورة للخبير الإستوني في فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة بشأن التطورات في مجال المعلومات

والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. تعلّم حاليًا مساقات عن تنظيم حماية البيانات العامة والعمليات الإلكترونية في جامعة تالين للتكنولوجيا. تشمل منشوراتها الأخيرة *Strategic Dossier on The Evolution of the Cyber Domain* (IISS/Routledge, 2016), *Voluntary, Non-Binding Norms for Responsible State Behaviour in the Use of Information and Communications Technology: A Commentary* (UNODA, 2018, co-author), and *Parabasis: Cyber-diplomacy in Stalemate* (NUPI, 2018, co-author).

بيتر توبيشكانوف (Petr Topychkanov)

(روسيا)

باحث أول في برنامج سيبري المعني بنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، ويعمل على القضايا المتعلّقة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح وتحديد الأسلحة وتأثير التقنيات الجديدة على الاستقرار الاستراتيجي. قبل انضمامه إلى سيبري في سنة 2018، شغل منصب باحث أول في مركز الأمن الدولي في معهد بريماكوف الوطني للأبحاث في الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية، بالأكاديمية الروسية للعلوم. وبين سنتي 2006 و2007، عمل توبيشكانوف زميلاً في برنامج عدم الانتشار بمركز كارنيغي موسكو. حصل على الدكتوراه في التاريخ في سنة 2009 من معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية بجامعة موسكو الحكومية. وتشمل منشوراته الأخيرة «US–Soviet/Russian dialogue on the nuclear weapons programme of India,» *Strategic Analysis Journal* (May 2018), and *Setting the Stage for Progress towards Nuclear Disarmament*, SIPRI Working Paper (Apr. 2018, co-author).

مايكا فيربروغن (Maaike Verbruggen)

(هولندا)

باحثة دكتوراه في معهد الدراسات الأوروبية بجامعة فريج في بروكسل. وعملت بين سنتي 2016 و2017 مساعدة باحثة في سيبري في المسائل المتعلّقة بالتقنيات العسكرية والأمنية الناشئة. ومجال اختصاصها هو التحدّيات التي تمثّلها التقنيات العسكرية الناشئة على تحديد الأسلحة. ومما يثير اهتماماً خاصاً الآثار المترتبة على الطبيعة المتغيرة للعلوم والتكنولوجيا على الابتكار العسكري، والتآزر المحتمل بين أنظمة تحديد الأسلحة لتنظيم التقنيات العسكرية الناشئة. لديها ماجستير في دراسات السلام والنزاعات من جامعة أوسلو، وعملت متدرّبة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ودائرة عدم الانتشار، وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وضوابط تصدير الأسلحة في وزارة الخارجية الهولندية.

بيتر ويزمان **(Pieter D. Wezeman)**

(هولندا/السويد)

باحث أول في برنامج سيبري المعني بالأسلحة والإنفاق العسكري. أسهم في العديد من إصدارات سيبري منذ سنة 1994، منها استعراضات سيبري السنوية للاتجاهات العالمية في نقل الأسلحة، وصناعة الأسلحة، والإنفاق العسكري. ونشر على سبيل المثال لا الحصر عن الإنفاق العسكري والقدرات العسكرية في الشرق الأوسط، وعمليات حظر الأسلحة المتعدّدة الأطراف، تدفّق الأسلحة إلى أفريقيا، وصناعة الأسلحة الأوروبية. وبين سنتي 2003 و2006، عمل أيضاً محلّلاً رئيسياً في وزارة الدفاع الهولندية في مجال انتشار الأسلحة، وفي سنة 2017 عمل خبيراً تقنياً في فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين في أثناء استعراض لتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية. عمل في سنتي 2016 و2017 خبيراً في فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين الذي استعرض تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية.

سيمون ويزمان **(Siemon T. Wezeman)**

(هولندا)

باحث أول في برنامج سيبري المعني بالأسلحة والإنفاق العسكري. تشمل مجالات أبحاثه رصد عمليات نقل الأسلحة، والإنفاق العسكري، وشركات إنتاج الأسلحة، مع اهتمام خاص بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ومناطق الاتحاد السوفياتي السابق، واستخدام الأسلحة في النزاعات، والشفافية في عمليات نقل الأسلحة، وتطوير تقنيات الأسلحة التقليدية. تشمل مؤلفاته الأخيرة «A new cold war in the High North?,» SIPRI Background Paper (Oct. 2016); background papers on each of the six Black Sea littoral states and Black Sea security (Dec. 2018, co-author); «Trends in world military expenditure, 2018,» SIPRI Fact Sheet (Apr. 2019, co-author); and «Trends in international arms transfers, 2018,» SIPRI Fact Sheet (Mar. 2019, co-author).

فهرس

ـ ب ـ

- ت -

- ش -

- ظ -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

ـ ك ـ

- ل -

- م -

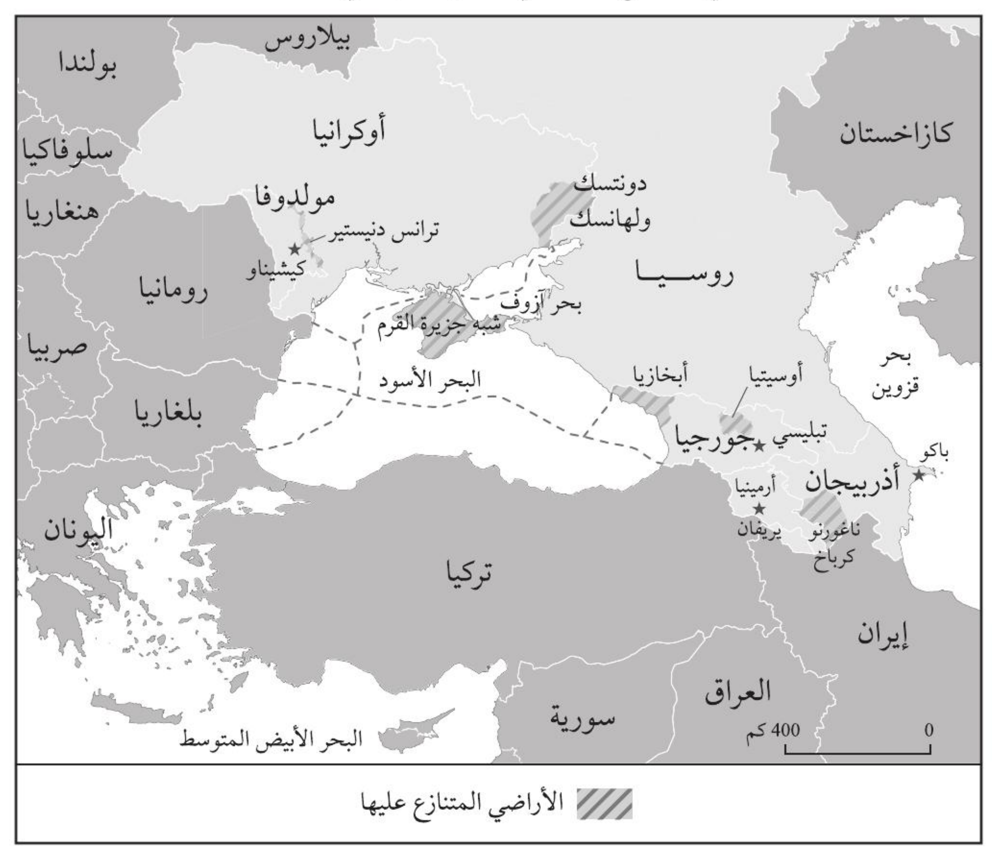
- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

الشكل الرقم (2 ـ 1)
الأراضي المتنازَع عليها في الحيّز السوفياتي سابقاً، 2018



نقلاً عن: Ahlenius, H., Nordpil, 2018.

أجرى وزيرا خارجية أرمينا وأذربيجان مناقشات بوساطة مجموعة مينسك وهو ما أدّى إلى إحراز تقدّم في تشرين الأول/أكتوبر 2017 وفي كانون الثاني/يناير 2018 على صعيد مراقبة وقف إطلاق النار ـ وعلى التحديد اتّفاق من حيث المبدأ على زيادة أعداد المراقبين التابعين لمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا على طول خطّ التماس من 6 إلى 13 مراقباً[12]. لكن لم يتّضح في آخر السنة إن كانت هذه الخطوة المحدودة قد اتُّخذت أم لا.

حصل تغيير حكومي في أرمينيا في أيار/مايو 2018 عقب احتجاجات عارمة و«ثورة مخملية» في نيسان/أبريل، وهو ما أثار شكوكاً إضافية، ولا سيّما لعدم اتّضاح موقف رئيس الوزراء الأرميني

(12) «OSCE to Deploy Seven More Ceasefire Monitors in the Nagorno-Karabakh Conflict Zone,» Massis Post, 26/1/2018.

الشكل الرقم (2 ـ 2)

مناطق واقعة تحت سيطرة داعش



المصادر: «The Caliphate's Rise and Fall: Territory Lost by IS between 2015 and 2018,» *Building Trust: The Challenge of Peace and Stability in the Mediterranean*, Rome 2018 MED-Mediterranean Dialogues, Italian Institute for International Political Studies, 2018, p. 14.

الضائقة المائية وتأثيرات تغيّر المناخ الأخرى

الصلات بين القضايا البيئية والأمنية وتغيّر المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «معقّدة ومتعدّدة المستويات وتسير في اتّجاهات كثيرة»[25]. كما أنّ التزاحم المتزايد على الموارد الطبيعية، وبخاصّة المياه، يفاقم التوتّرات الحالية في المنطقة ويهيّئ لنزاعات محتملة جديدة. ولدى مقارنة هذه المنطقة بمناطق أخرى، يتبيّن أنّ سيناريوهات تأثير المناخ فيها أخطر بوجه عام: يُتوقَّع أن ترتفع درجات الحرارة أكثر، وأن تدوم مواسم الجفاف مدداً أطول وأن تكون أشدّ وأكثر تواتراً مقارنة بالمتوسّط العالمي[26]. ومع أنّ أغلب البحيرات والأنهار تعبر الحدود الوطنية، ليس في منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا غير القليل من اتّفاقات المياه العابرة للحدود. ويعيش أكثر من 60 في المئة من السكّان في أماكن تعاني ندرة شديدة أو بالغة الشدّة في المياه السطحية

(25) J. Schaar, «A Confluence of Crises Environment, Climate Change and Security in the MENA Region,» *SIPRI Insights on Peace and Security* no. 2019/4, July 2019.

(26) Ibid.; World Bank, *World Bank Group Climate Change Action Plan 2016–2020* (Washington, DC: World Bank, 2016); «Climate Change is Making the Arab World More Miserable,» *The Economist* (31 May 2018).

حفتر دعماً عسكرياً من مصر والإمارات العربية المتّحدة، ودعماً سياسياً من فرنسا وروسيا[90]. وفي أثناء ذلك، واصلت ميليشيات الطوارق وميليشيات الطوبو قتالها للسيطرة في جنوب ليبيا في غمرة انعدام القانون بوجه عام، ولا سيّما على الحدود مع تشاد[91]. وفي آخر سنة 2018، سيطرت ثلاث قوى متنافسة على أجزاء مختلفة في البلاد (انظر الشكل الرقم (2 ـ 3)).

الشكل الرقم (2 ـ 3)

الأراضي التي تسيطر عليها القوى المتنافسة في ليبيا، 2018



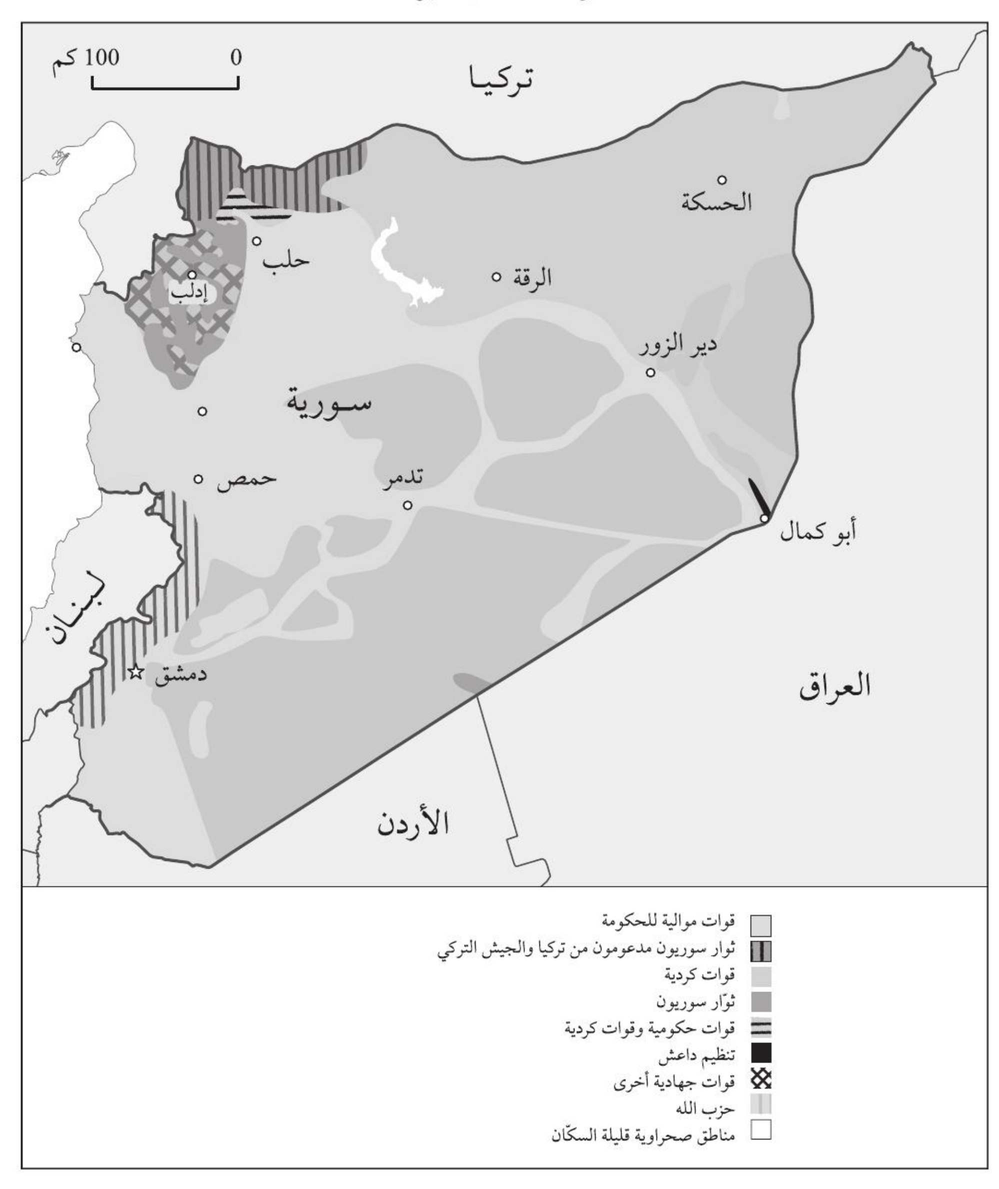
نقلاً عن: Hugo Ahlenius, Norpil.

المصدر: Live Universal Awareness Map (Liveuamap), cited in «Libya's Feuds Cross the Mediterranean,» *The Economist* (8 November 2018).

(90) «Libya's Feuds Cross the Mediterranean,» *The Economist* (8 November 2018).

(91) J. Tubiana and C. Gramizzi, «Lost in Trans-nation: Tubu and other Armed Groups and Smugglers along Libya's Southern Border,» Small Arms Survey (December 2018).

الشكل الرقم (2 ـ 4)
مناطق السيطرة على الأراضي في سورية،
31 كانون الأول/ديسمبر 2018



نقلاً عن: Hugo Ahlenius, Norpil.

المصدر: US Lead Inspector General, Operation Inherent Resolve and Other Overseas Contingency Operations: Lead Inspector General Report to the United States Congress, October 1–December 31, 2018 (US Department of Defense, US Department of State and US Agency for International Development: Washington, DC), p. 25.

هذه الأمراض أرواح أكثر من 1800 شخص (انظر الجدول الرقم (2 ـ 6)). ومع أنّ لجمهورية الكونغو الديمقراطية باعاً طويلاً في التعامل مع فيروس إيبولا، ثبتت صعوبة احتواء هذا التفشّي الأخير، وهو العاشر في البلاد منذ أن انتشر لأوّل مرّة هناك على نحو موثَّق في العالم عام 1976، لأنّ مركزه في إقليم كيفو الشمالي غارق في نزاعات الميليشيات المسلّحة (انظر الشكل الرقم (2 ـ 5))[98]. ففي تشرين الأول/أكتوبر مثلاً، زادت هجمات الميليشيات في مدينة بيني وفي محيطها شرقيّ البلاد، وهو ما أطلق أعمال شغب وأعاق جهد التعامل مع تفشّي إيبولا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل ثمانية من حفظة السلام الأمميين وعشرة جنود كونغوليين على الأقلّ في عملية عسكرية مشتركة استهدفت مجموعة تحالف القوى الديمقراطية الأوغندية المتمرّدة في منطقة بيني[99].

الشكل الرقم (2 ـ 5)

المناطق المتأثّرة بنزاعات أو بحمّى إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، 2018



نقلاً عن: Hugo Ahlenius, Norpil.

(98) «The Struggle to Get Ebola Vaccine to Rebel-held Areas of Congo,» *The Economist* (29 November 2018).

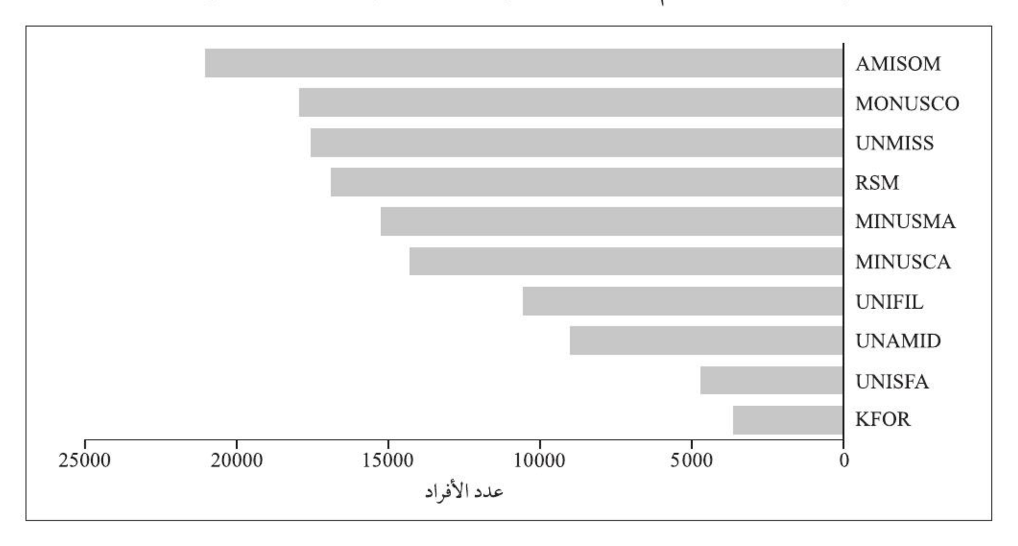
(99) «8 UN Peacekeepers Killed in Congo in Area Facing Ebola Outbreak,» *New York Times*, 15/11/2018.

المتّحدة في دارفور (UNAMID) المرتبة الخامسة في مطلع العام، لكنّها صارت في المرتبة الثامنة في آخره.

كانت بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) أكبر عمليّة سلام متعدّدة الأطراف عام 2018 (انظر الشكل (3 ـ 3)). كما كانت عمليّة السلام الوحيدة التي تجاوزت قوّتها 20000 فرد، إذْ ضمّت 20889 فرداً بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2018. وأجاز مجلس الأمن في وقت سابق خفض العنصر العسكري في البعثة بمقدار 1000 جندي بحلول 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018، لكن أُرجِئ التخفيض إلى شباط/فبراير 2019 (انظر القسم II). ولا تزال الـAMISOM أكبر عمليّة سلام متعدّدة الأطراف منذ العام 2015.

الشكل الرقم (3 ـ 3)

كبرى عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف، 31 كانون الأول/ديسمبر 2018



AMISOM = بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال؛ MONUSCO = بعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في الكونغو؛ UNMISS = بعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان؛ RSM = بعثة الدعم الوطيد؛ MINUSMA = بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ MINUSCA = بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ UNIFIL = قوّة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان؛ UNAMID = العمليّة المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور UNISFA = قوة الأمم المتّحدة الأمنية المؤقتة لأبيي؛ KFOR = القوة الأمنية الدولية في كوسوفو.

وإلى جانب الـAMISOM، هناك ستّ عمليّات سلام أخرى متعدّدة الأطراف ضمت أكثر من 10000 فرد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، منها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور (UNAMID) التي ضمّت 14886 فرداً في مطلع العام 2018، لكن خُفّضت

قوتها بالتدريج في أثناء العام إلى أن وصلت إلى 8971 فرداً بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر. كما أنّ قوة الأمم المتّحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (UNISFA) والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو (KFOR) التي يقودها الناتو كانتا في عداد عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف العشر الكبيرة، مع أنّ كلّاً منهما ضمّ أقلّ من 5000 فرد عام 2018.

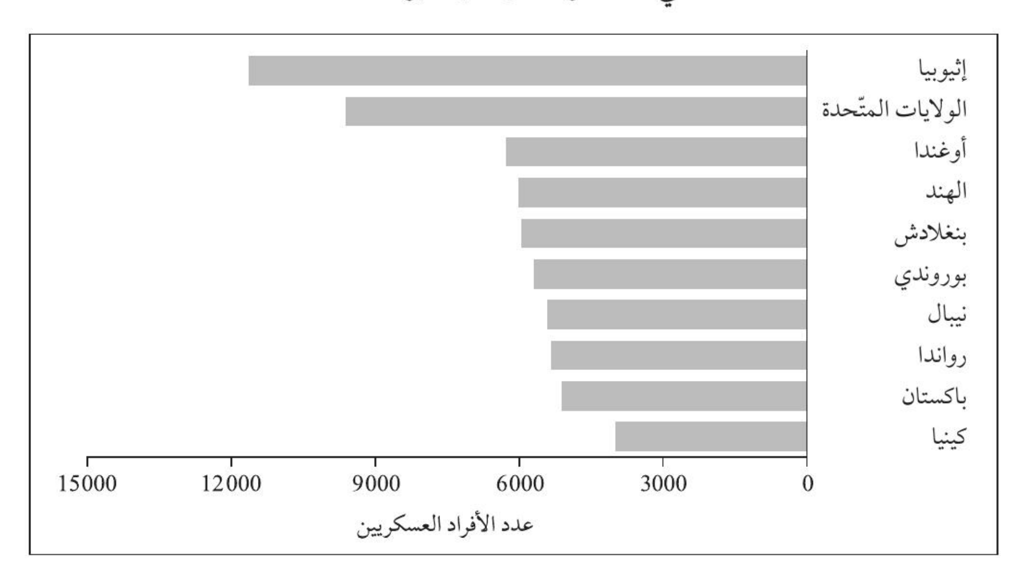
كبرى الدول المساهمة بقوات

بقيت إثيوبيا أكبر دولة مساهمة بقوات في عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف عام 2018 (انظر الشكل الرقم (3 ـ 4)). أسهمت بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 بـ 11646 عسكرياً في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف، وذلك بنقصان 825 عسكرياً عن العام الذي قبله، وذلك عائد في الأساس إلى تقليص حجم الـUNAMID عام 2018. من الناحية الفعلية، انتشر جميع العسكريين الإثيوبيين في الـAMISOM أو الـUNAMID أو الـUNISFA أو في بعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان (UNMISS). وجميع هذه العمليّات منتشرة في دول مجاورة لإثيوبيا ـ الصومال والسودان (دارفور وأبيي) وجمهورية جنوب السودان. ولا تزال إثيوبيا أكبر مساهم بقوات منذ عام 2014 حين انضمّت إلى الـAMISOM.

الشكل الرقم (3 ـ 4)

المساهمون الكبار بأفراد عسكريين في عمليّات السلام

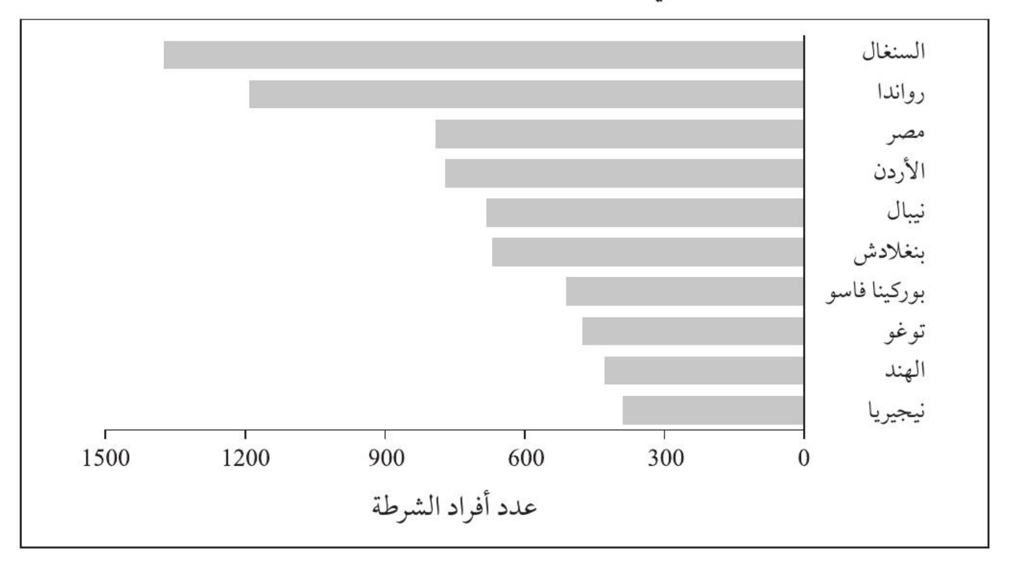
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018



الشكل الرقم (3 ـ 5)

كبار المساهمين بقوات شرطة في عمليّات السلام

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018



أعداد الوفيات في عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة

دار نقاش واسع عام 2018 حول نتائج تقرير حول تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتّحدة وتوصياته[10]. اكتمل إعداد التقرير في كانون الأول/ديسمبر 2017 وصدر بشكل رسمي في كانون الثاني/يناير 2018، وجاء حصيلة استعراض مستقلّ رفيع المستوى للقتلى والمصابين في صفوف حفظة السلام الأمميين بسبب أعمال عنف. وهو يُشتهر باسم تقرير كروز على اسم الفريق المتقاعد كارلوس ألبيرتو دوس سانتوس كروز (من البرازيل) الذي قاد الاستعراض[11].

خلص تقرير كروز إلى توصيات أثار بعضها جدلاً ولم يلقَ قبولاً عالمياً[12]. وعلى سبيل المثال، ذكر التقرير أنّ «القوات المعادية لا تفهم غير لغة القوّة»، وطالب بأمور منها تفسير أكثر مرونة

(10) C. A. Dos Santos Cruz, W. R. Phillips, and S. Cusimano, *Improving Security of United Nations Peacekeepers: We Need to Change the Way We Are Doing Business, United Nations Independent Report* (New York: United Nations, 2017), and United Nations, «Summary of the Action Plan to Implement the Report on Improving Security of Peacekeepers,» January 2018.

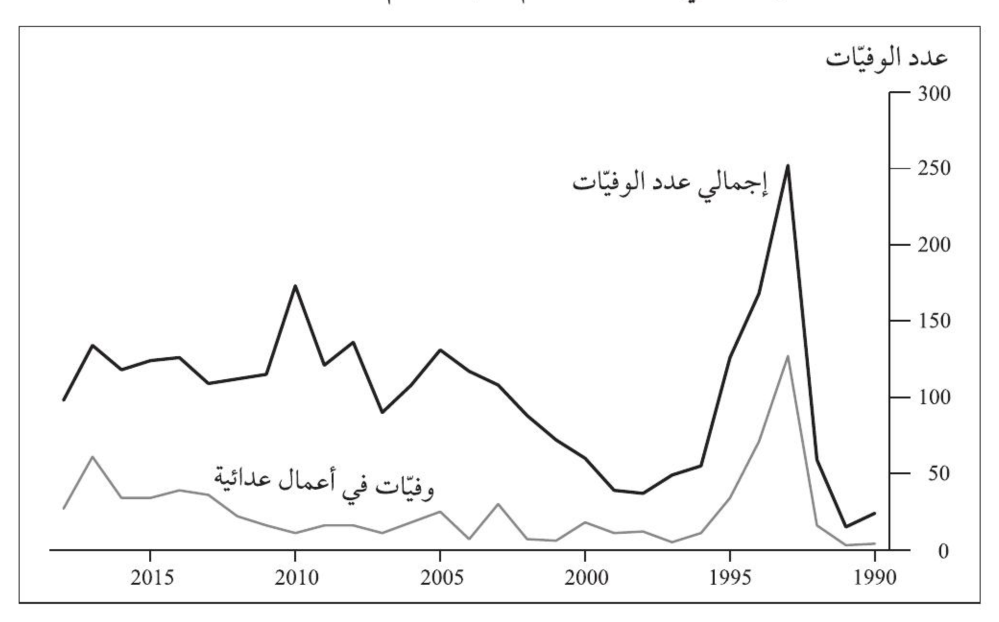
لمناقشة أكثر استفاضة لما تضمّنه تقرير كروز، انظر: Van der Lijn and Smit, «Peace Operations and Conflict Management,» pp. 109-112.

(11) United Nations, Secretary-General, «Secretary-General Appoints Lieutenant General Carlos Alberto dos Santos Cruz of Brazil to Lead Review of Peacekeeping Fatalities, Injuries,» SG/A/1772*-BIO/5045*-PKO/688, 17 November 2017.

(12) انظر مثلاً: A. Boutellis, «Hostile Forces: Cruz Report Risks Distracting from Strategic Context,» IPI Global Observatory, 5 February 2018.

الشكل الرقم (3 ـ 6)

أعداد الوفيّات في عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة، 1990 ـ 2018



طرأت زيادة ملحوظة على عدد قتلى حفظة السلام الأمميين الذين سقطوا في أعمال عدائية عام 2019 حين قُتل 59 من أفراد عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة في أعمال عنف. جميع هؤلاء القتلى، عدا واحد، خدموا في بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA) أو في بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) أو في بعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO). من جملة هؤلاء الضحايا 15 جندياً تنزانياً قُتلوا أثناء خدمتهم في (MONUSCO) في هجوم على معسكرهم في إقليم كيفو بجمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر 2017[16]. وكان هذا الهجوم الأكثر دموية على حفظة السلام الأمميين منذ حزيران/يونيو 1993 حين قتل مسلّحون في مقاديشو 22 جندياً باكستانياً[17]. فتحت الأمم المتّحدة في كانون الثاني/يناير تحقيقاً خاصّاً وجد أنّ تحالف القوى الديمقراطية (ADF) هو الجماعة المتمرّدة التي يرجَّح أنّها المسؤولة عن الهجوم[18].

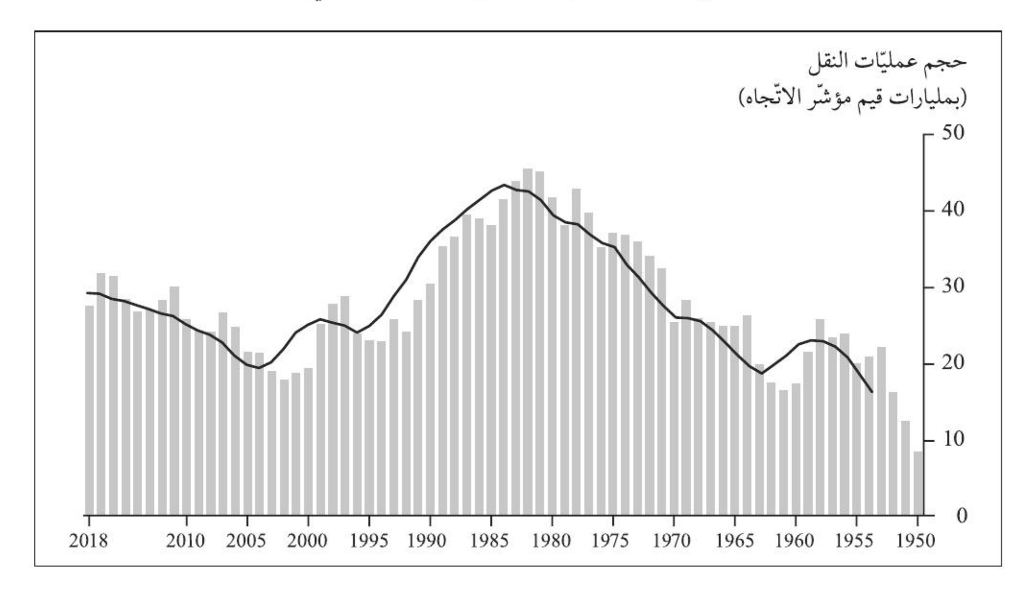
(16) F. Mahamba, «Rebels Kill 15 Peacekeepers in Congo in Worst Attack on UN in Recent History,» Reuters, 8 December 2017.

(17) R. Gladstone and A. Cowell, «At Least 15 UN Peacekeepers are Killed in Congo,» *New York Times*, 8/12/2017.

(18) United Nations, Secretary-General, «Note to Correspondents on the Findings of the Special Investigation on Recent Attacks against MONUSCO Peacekeepers,» 2 March 2018.

الشكل الرقم (5 ـ 1)

اتّجاه عمليّات نقل الأسلحة الرئيسة على الصعيد الدولي، 1950 ـ 2018



ملاحظة: يُظهر المخطّط الشريطي المجاميع السنوية، ويُظهر المخطّط الخطّي متوسّطاً متحرّكاً لمدّة خمسية (تمثّل كلّ نقطة بيانات في المخطّط الخطّي متوسّطاً للخمسية السابقة). انظر الإطار الرقم (5 ـ 1) للاطّلاع على شرح لمؤشّر قيمة اتّجاه سيبري.

المصدر: قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بنقل الأسلحة، آذار/مارس 2019.

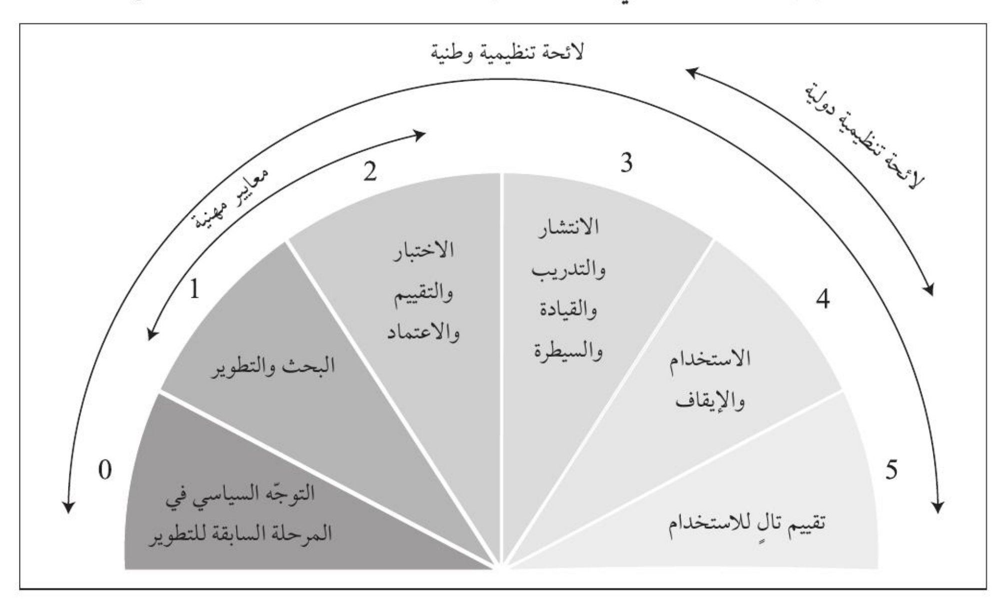
زاد تدفّق الأسلحة إلى الشرق الأوسط بنسبة 87 في المئة بين المدّتين الخمسيتين 2009 ـ 2013 و2014 ـ 2018، وزادت حصّة المنطقة في المجموع العالمي من 20 في المئة إلى 35 في المئة. وهذه حصّة أكبر من أيّ حصّة استأثر بها الشرق الأوسط في أيّ من الخمسيات الثماني بين أعوام 1979 ـ 1983 و2014 ـ 2018 (انظر الجدول الرقم (5 ـ 1)). وفي المقابل، انخفضت تدفّقات الأسلحة إلى جميع المناطق الأخرى (أفريقيا، والأمريكات، وآسيا وأوقيانيا، وأوروبا) بين أعوام 2009 ـ 2013 وأعوام 2014 ـ 2018، وانخفضت بالمثل حصصها في الإجمالي العالمي. وبقيت آسيا وأوقيانيا أكبر منطقة مستوردة (40 في المئة) في أعوام 2014 ـ 2018.

المورّدون الخمسة الكبار أعوام 2014 ـ 2018 هم الولايات المتّحدة وروسيا وفرنسا وألمانيا والصين (انظر القسم II)، والمستوردون الخمسة الكبار هم السعودية والهند ومصر وأستراليا والجزائر (انظر القسم III).

أوساط الدول الأطراف على وجوب احتفاظ البشر بالسيطرة على منظومات الأسلحة التي يستخدمونها، سواء أكان استخدامها لأسباب قانونية أم أخلاقية أم عملانية، فقد عجزت الدول عن الاتّفاق على صورة السيطرة البشرية التي عدّوها لازمة وعلى درجتها. واختلفت أيضاً حول تحديد ما تعنيه السيطرة البشرية «الفعلية» عملياً. أخيراً، تباينت آراء الدول حول وجوب ترجمة شرط السيطرة البشرية إلى قواعد جديدة للقانون الدولي أو إمكان استنباطها من القانون الدولي القائم مباشرة.

الشكل الرقم (9 ـ 1)

«مخطّط الشروق» الذي يصوّر نقاط الاتصال بين البشر والمكائن في سياق التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل



المصدر: United Nations, Group of Governmental Experts of the High Contracting Parties to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons Which May Be Deemed to Be Excessively Injurious or to Have Indiscriminate Effects, «Report of the 2018 session of the Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems,» CCW/GGE.1/2018/3, 23 October 2018, p. 14.

استعراض التطبيقات العسكرية المحتملة للتكنولوجيات ذات الصلة

هدف الاستعراض إلى الإسهام في زيادة الشفافية في تطوير تكنولوجيات عسكرية وضمان بقاء فريق الخبراء الحكوميين على اطّلاع على التطوّرات التكنولوجية الجارية. وقدّم خبراء من الوسط الأكاديمي ومن الصناعة عروضهم.